



مركز المنهاج للإشعاع والتأليف والتوثيق  
مسجلة وأصدارت المركز

الخلاصة في

فقير الكتاب وصحيح السنة

مؤلف

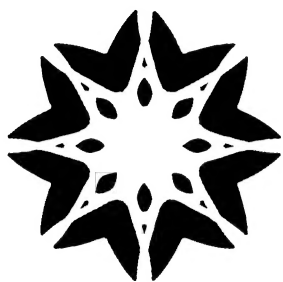
عادل بن يوسف العزاري

المجلد الثاني

الذكر والاشراف

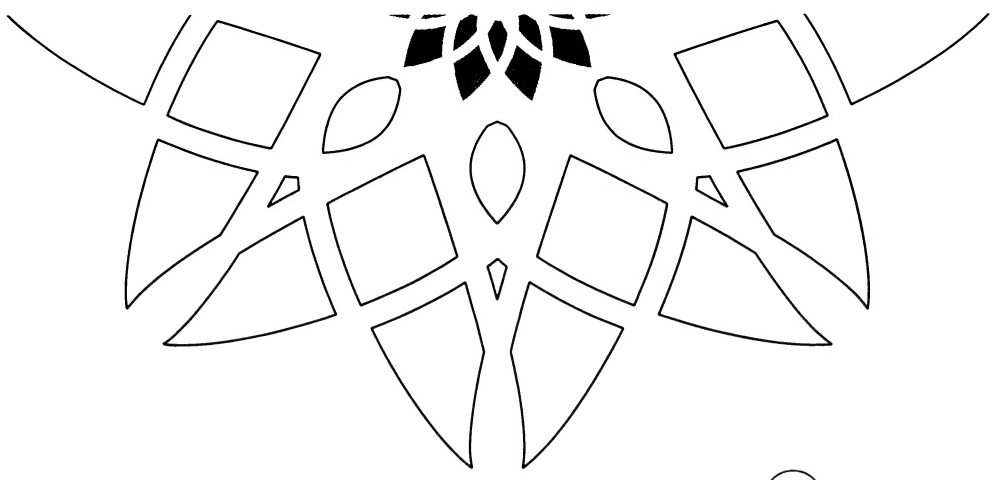
مركز المنهاج للإشعاع والتأليف والتوثيق

الخلاصة في  
العلية



لِخُلاصَةٍ فِي  
فَقِيهِ الْكِتَابِ وَصَحِيحِ السُّنَنِ  
المجلد الثاني





## ح دار أصول المنهاج للنشر، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

العزازي، عادل بن يوسف حسن.

الخلاصة في فقه الكتاب وصحيح السنة. / عادل بن يوسف حسن

العزازي. - الرياض، ١٤٤٢هـ - ٢ مج.

٩٩٢ ص، ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٥٤٤-٤-٠٠ (مجموعة)

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٥٥٧-٢-٠٠ (ج ٢)

١- الفقه الإسلامي ٢- القرآن - أحكام ٣- الحديث - أحكام

أ- العنوان

١٤٤٢ / ٣٤١٠

ديوي ٢٥٠

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٣٤١٠

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٥٤٤-٤-٠٠ (مجموعة)

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٥٥٧-٢-٠٠ (ج ٢)

مُحْفُوظَةٌ  
جَمِيعُ حَقُوقِ



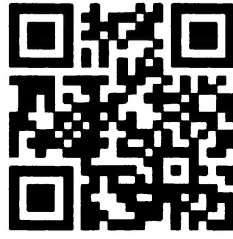
مَرْكَزُ الْمَنْهَاجِ لِلإِشْرَافِ وَالتَّدْرِيبِ التَّرْبَوِيِّ

Almenhaj Center for Educational Supervision and Training

الملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف: ٠٠٩٦٦٥٠٥٩٠٠٩٥٣

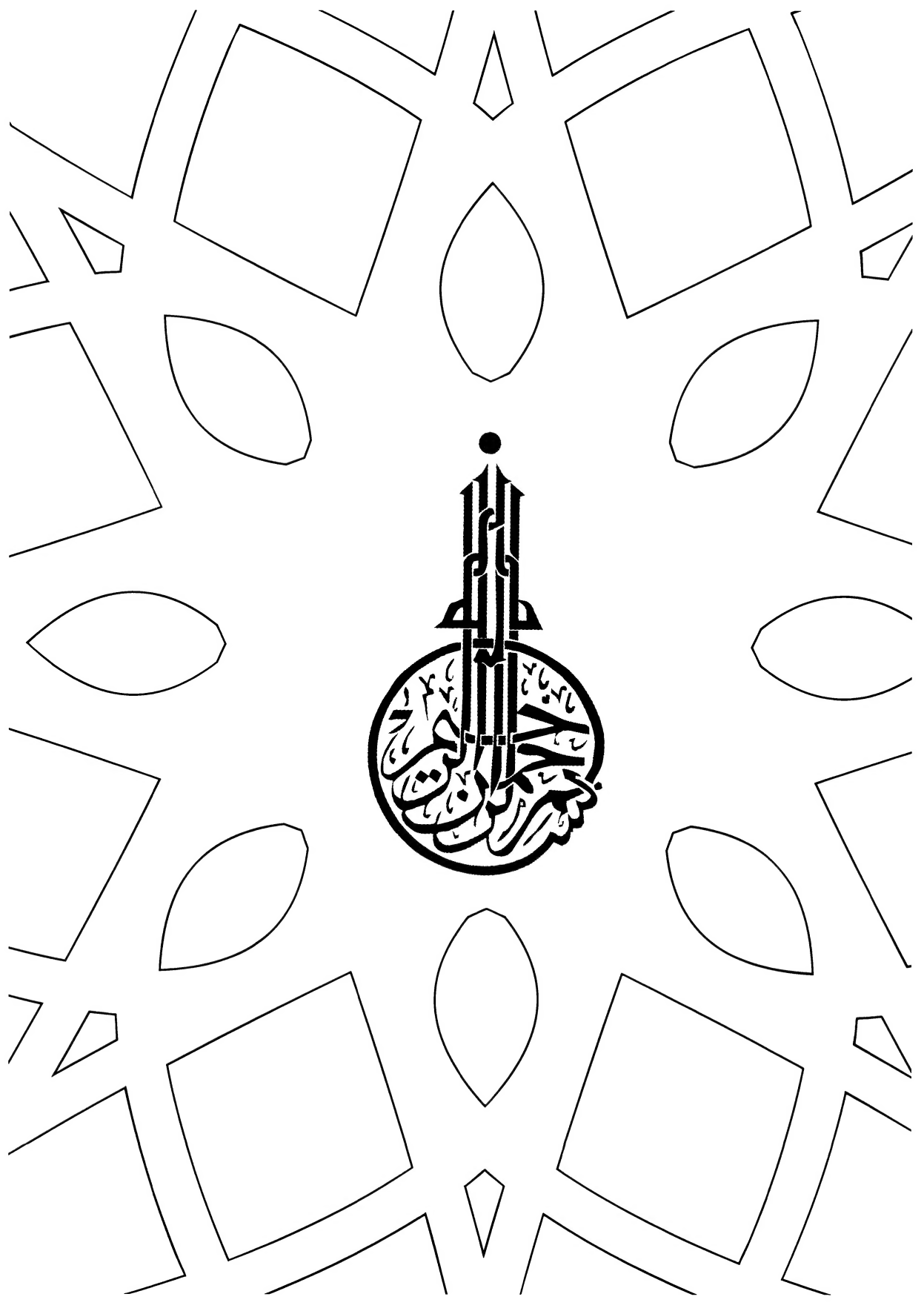
الموقع الإلكتروني: [www.kholasah.com](http://www.kholasah.com)

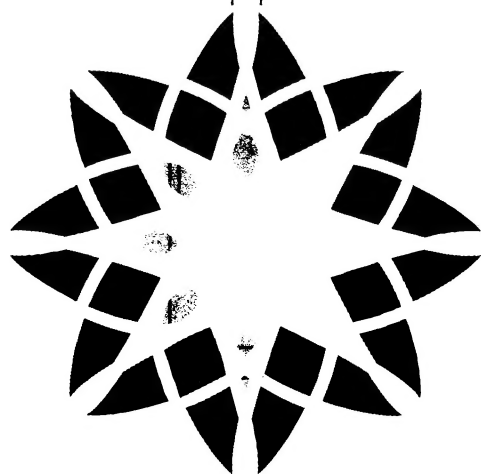
البريد الإلكتروني: [info@kholasah.com](mailto:info@kholasah.com)



الملحوظات  
والمقترحات







كتاب النكاح





## أحكام النكاح

• معناه:

• لغة: الضم والتداخل.

وشرعاً: عقد بين الزوجين، يحل به الوطء<sup>(١)</sup>، وهو حقيقة في العقد، مجاز في الوطء؛ وهو الصحيح، وقيل: مقول بالاشتراك على كل منهما<sup>(٢)</sup>.

• الحث على النكاح:

• عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج؛ فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء»<sup>(٣)</sup>.

وعن سعيد بن جبير قال: قال لي ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «هل تزوجت؟» قلت: لا، قال: «تزوج؛ فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء»<sup>(٤)</sup>.

وقد اختلف العلماء في معنى «الباءة»، وحاصل كلامهم يدور حول إحدى معنيين أو كليهما: القدرة على الجماع، والقدرة على المؤنة، يعني من نفقة وسكنى ونحو ذلك. و«الوجاء» أصله الغمز والطعن؛ يقال: وجأه بالسيف إذا طعنه، ووجأ أنثيه: رَضَّهَها بحيث يذهب شهوة الجماع، ومعنى «الأثنيين» الخصيتين.

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ؛ فلما أُخبروا كأنهم تقالُّوها، فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ؟ قد غفر الله له

(١) نيل الأوطار (٢٢٧/٦).

(٢) انظر: فتح الباري (١٠٣/٩).

(٣) البخاري (٥٠٦٥)، ومسلم (١٤٠٠)، وأبو داود (٢٠٤٦)، والترمذي (١٠٨١)، والنسائي (٥٧/٦)،

وابن ماجه (١٨٤٥).

(٤) البخاري (٥٠٦٩)، وأحمد (٢٣١/١).





ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فلإني أصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله ﷺ فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»<sup>(١)</sup>.

وعن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «رَدَّ رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له لاختصينا»<sup>(٢)</sup>. ومعنى «التبتل» الانقطاع للعبادة، و«الاختصاص» شق الأثنين (الخصيتين)، وانتزاع البيضتين. وعن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «الدنيا متاع، وخير متاعها المرأة الصالحة»<sup>(٣)</sup>.

### • حكم الزواج:

• يختلف حكم الزواج حسب حال الشخص، وإليك جملة القول في ذلك:

(أ) إذا كان الرجل مستطيعاً، وهو يتوق للزواج، ويخاف على نفسه العنت -وهو الزنا- فهذا يجب عليه الزواج؛ لحديث ابن مسعود المتقدم، وفيه الأمر به، ولأن ترك الزنا واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

(ب) فإن كان مستطيعاً، وهو يتوق للزواج، لكنه لا يخاف على نفسه العنت، فقد اختلفوا في حقه؛ فمنهم من يرى استحباب الزواج له، ومنهم من يرى وجوبه؛ لحديث ابن مسعود المتقدم؛ فإنه لم يفرق بين هذا وذاك، بل جعل الأمر على المستطيع للباءة. وأيضاً: ففي ترك الزواج مع القدرة عليه تشبُّه بالنصاري وهو محرم، ولأنه بترك الزواج تفوته مصالح عظيمة؛ منها إعفاف الزوجة، والإنفاق عليها، وتكثير النسل الذي فيه قوة للأمة، وغير ذلك من مصالح الزواج.

(ج) فإن كان غنياً، لكنه لا شهوة عنده، فهذا يباح له الزواج، إذا علمت الزوجة بذلك ورضيت؛ لأنه قد يحقق بعض المصالح كالإنفاق عليها.

(١) البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١)، والنسائي (٦٠/٦).

(٢) البخاري (٥٠٧٤)، ومسلم (١٤٠٢)، والترمذي (١٠٨٣)، والنسائي (٥٨/٦)، وابن ماجه (١٨٤٨).

(٣) مسلم (١٤٦٧)، والنسائي (٦٩/٦)، وابن ماجه (١٨٥٥).

(د) فإن كان غير مستطيع النفقة، فعليه بالصوم؛ لحديث ابن مسعود المتقدم، وليسعه قول

الله عز وجل: ﴿وَلَيْسَتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣].

فروع متعلقة بحكم النكاح:

(١) قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: (هو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل، ولو لم يكن له في الوطء شهوة؛ لقوله ﷺ: «فلاني مكاثركم»<sup>(١)</sup>)، ولظواهر الحض على النكاح، والأمر به، وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء، فأما من لا ينسل، ولا أرب له في النساء، ولا في الاستمتاع؛ فهذا مباح في حقه إذا علمت المرأة بذلك ورضيت، وقد يقال: إنه مندوب أيضًا؛ لعموم قوله ﷺ: «لا رهبانية في الإسلام»<sup>(٢)</sup> (٣).

(٢) استدل بعض المالكية بقوله ﷺ: «ومن لم يستطع فعليه بالصوم» على تحريم الاستمتاع؛ لأنه أرشد عند العجز عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة.

(٣) واستدل الخطابي بهذا الحديث على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية، وحكاها البغوي في (شرح السنة). قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها أصالة؛ لأنه قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك في حقه)<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذا هو الصواب، فلا ينبغي لأحد أن يتناول من العقاقير ما يقطع الشهوة تمامًا؛ لأن ذلك في معنى الاختصاص، وهو محرم. وأما تسكين الشهوة فهذا لا بأس به، والأولى معالجة ذلك بكثرة الصيام لورود النص به، والله أعلم.

(١) حسن: رواه أبو داود (٢٠٥٠)، والنسائي (٦٥/٦)، وابن حبان (٤٠٥٦) من حديث معقل بن يسار.  
(٢) قال الحافظ: لم أره بهذا اللفظ، لكن في حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني: إن الله أبدلنا بالرهبانية: الحنيفية السمحة، وعن ابن عباس رفعه: «لا ضرورة في الإسلام». أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم. فتح الباري (١١١/٩).

والضرورة معناها: الانقطاع عن النكاح كرهبانية النصارى، وقيل: أن ينقطع عن الحج مع استطاعته.

(٣) انظر: فتح الباري (١١١/٩).

(٤) انظر: فتح الباري (١١١/٩).





(٤) ويجوز كذلك استخدام الأدوية لمعالجة الضعف عن الوطء إذا كان له زوجة، شريطة أن يتجنب العقاقير المحرمة، وألا يكون ذلك بإسراف يضر به نفسه. قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: (وإن رأى الرجل من نفسه عجزاً عن إقامة حقها في مضجعها، أخذ من الأدوية التي تزيد من باهه وتُقَوِّي شهوته حتى يعفها)<sup>(١)</sup>.

(٥) ما تقدم من أحكام الزواج هي في حق الرجل، وأما المرأة فمباح لها الزواج، لكنه لا يجب عليها، ومن أدلة عدم الوجوب:

(أ) قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٦٠]. فهذا يدل على أن المرأة قد لا ترجو النكاح في حال كبرها، فلا تلام لذلك.

(ب) وأيضاً ما ورد في الحديث في وصف نساء قريش «أحناهن على ولد في صغره»<sup>(٢)</sup>، وسيأتي، و«الحانية»: هي التي تقوم على أولادها في يتمهم فلا تتزوج.

(ج) ومن أدلة ذلك أيضاً: ما رواه ابن أبي شيبة من حديث أبي سعيد الخدري رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ قال: إن رجلاً أتى بابنة له إلى النبي ﷺ، فقال: إن ابنتي هذه أبت أن تتزوج، قال: فقال لها: «أطيعي أباك»، قال: فقالت: لا، حتى تخبرني ما حق الزوج على زوجته؟ فرددت عليه مقالاتها، قال: فقال: «حق الزوج على زوجته أن لو كان به قرحة فلحستها، أو ابتدر منخراه صديداً أو دمًا، ثم لحسته؛ ما أدت حقه»، قال: فقالت: والذي بعثك بالحق لا أتزوج أبداً، قال: فقال: «لا تنكحوهن إلا بإذنهن»<sup>(٣)</sup>.

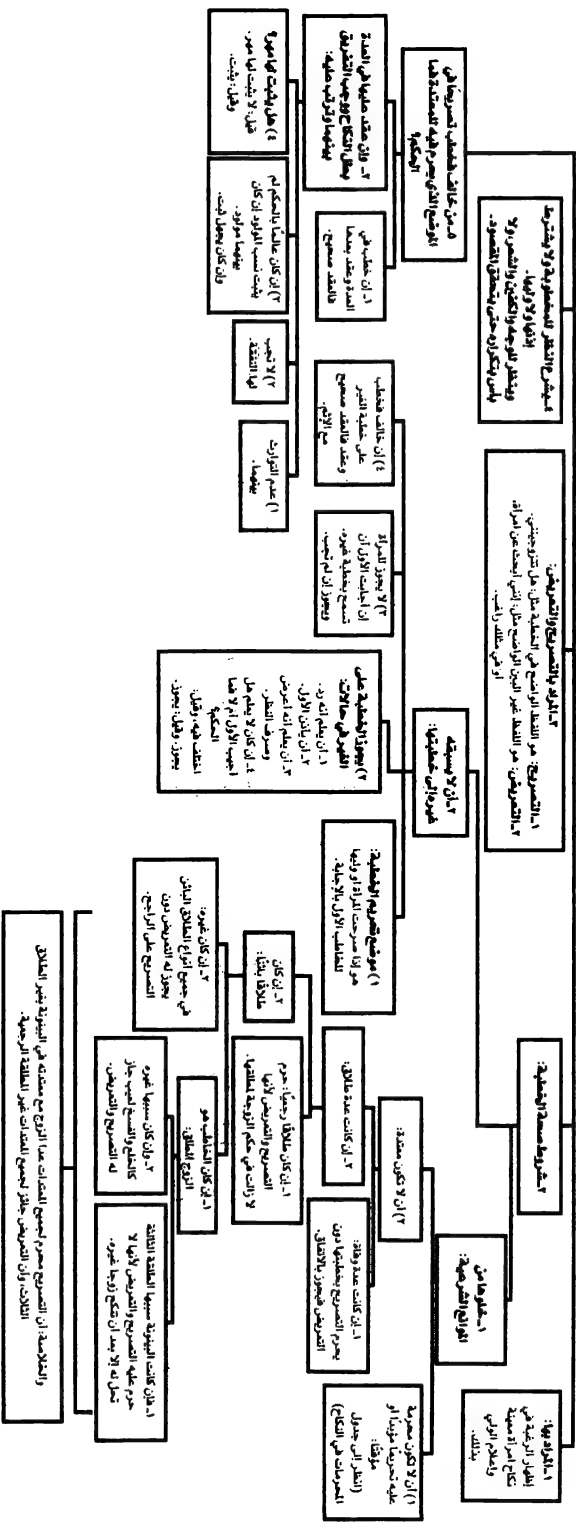


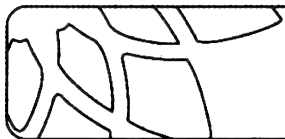
(١) القرطبي: (١٢٤/٣).

(٢) البخاري (٥٠٨٢)، ومسلم (٢٥٢٧).

(٣) حسن: رواه ابن أبي شيبة (٥٥٦/٣)، وابن حبان (٤١٦٤)، والحاكم (٢٠٥/٢) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٢٩١/٧) صححه الحاكم، وتعبه الذهبي فقال: بل منكر؛ ربيعة بن عثمان منكر الحديث، وقال يحيى بن معين ومحمد بن سعد: (ثقة)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، لكن قال أبو زرعة الرازي: (إلى الصديق ما هو، وليس بذلك القوي)، وقال أبو حاتم الرازي: (منكر الحديث، يكتب حديثه).

## أحكام خطبة النكاح





## أحكام الخطبة

• معنى الخطبة:

• إظهار الرغبة في الزواج بامرأة معينة وإعلام الولي بذلك.

• أولاً: اختيار الزوجين:

• (أ) اختيار الزوجة: على الزوج أن يراعي في اختيار الزوجة ما يلي:

(١) أن تكون الزوجة سالحة: فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك»<sup>(١)</sup>.

ومعنى «تربت يداك» أي لصقت بالتراب، وهي كناية عن الفقر. قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهو خبر بمعنى الدعاء، لكن لا يراد حقيقته)<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: (فالدِّينَةُ تعينه على طاعة الله، وتصلح من يتربى على يدها من الأولاد، وتحفظه في غيبته، وتحفظ ماله، وتحفظ بيته، بخلاف غير الدِّينَة؛ فإنها قد تضره في المستقبل)<sup>(٣)</sup>.

(٢) ويستحب أن تكون بكرًا: وهي التي لم توطأ؛ فعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال له: «يا جابر؛ تزوجت بكرًا أم ثيبًا؟» قال: ثيبًا، فقال: «هلا تزوجت بكرًا تلاعبها وتلاعبك؟»<sup>(٤)</sup>. وفي رواية للبخاري: «وتضاحكها وتضاحكك»<sup>(٥)</sup>.

لكن قد يكون هناك بعض الأسباب لنكاح الثيب وتقديمها على البكر، كما وقع ذلك لجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه قال للنبي ﷺ لما قال له مقولته السابقة: هلك أبي وترك سبع بنات، أو تسع

(١) البخاري (٥٠٩٠)، ومسلم (١٤٦٦)، وأبو داود (٢٠٤٧)، والنسائي (٦٨/٦)، وابن ماجه (١٨٥٨).

(٢) فتح الباري (١٣٦/٩).

(٣) الشرح الممتع (١٢٢/٥). ط. المكتبة الإسلامية.

(٤) البخاري (٥٠٧٩)، (٥٢٤٧)، ومسلم (٧١٥)، وأبو داود (٢٠٤٨)، والترمذي (١١٠٠).

(٥) البخاري (٥٣٦٧)، ومسلم (٧١٥).

بنات، فتزوجت ثيباً، كرهت أن أجيئنهم بمثلهن، فقال: «بارك الله لك»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «أصبت». قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (فإذا اختار الإنسان ثيباً لأغراض أخرى، فإنها تكون أفضل)<sup>(٢)</sup>.

(٣، ٤) أن تكون لوداً ودوداً: فعن معقل بن يسار رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد، فأتزوجها؟ قال: «لا»، ثم أتاه الثانية، فنهاه، ثم أتاه الثالثة، فقال: «تزوجوا الودود الولود؛ فإني مكاثر بكم»<sup>(٣)</sup>.

و«الودود»: هي المرأة التي تتودد إلى زوجها، وتتحبب إليه، وتبذل وسعها في مرضاته. و«الولود»: المعروفة بكثرة الولادة، ويعرف ذلك بسلامة بدنها، والنظر إلى مثيلاتها من أخواتها وعماتها وخالاتها.

(٥) وأن تكون من بيئة كريمة تتميز بصفات أخلاقية حميدة: ففي الحديث يقول النبي ﷺ: «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة؛ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»<sup>(٤)</sup>. ولذلك أثنى النبي ﷺ على صالح نساء قريش لما يتميزن به من صفات الخنوع على الأولاد، والرعاية للأزواج؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ خطب أم هانئ فقالت: يا رسول الله إني كبرت، ولي عيال، فقال ﷺ: «خير نساء ركن الإبل: صالح نساء قريش؛ أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده»<sup>(٥)</sup>. ومعنى ذلك أن النبي ﷺ مدحهن بشيئين:

الأول: حنوهن على أولادهن، والمقصود كثرة الشفقة عليهم؛ قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: «والحانية» على ولدها: هي التي تقوم عليهم في حال يتمهم فلا تتزوج، فإن تزوجت فليست بحانية»<sup>(٦)</sup>.

(١) البخاري (٥٣٦٧)، ومسلم (٧١٥)، والترمذي (١١٠٠)، والنسائي (٦١/٦).

(٢) الشرح الممتع (١٢٤/٥). ط. المكتبة الإسلامية.

(٣) حسن: رواه أبو داود (٢٠٥٠)، والنسائي (٦٥/٦)، وابن حبان (٤٠٥٦).

(٤) البخاري (٣٣٥٣)، (٣٣٧٤)، (٣٤٩٣)، (٣٤٩٥)، ومسلم (٢٥٢٦).

(٥) البخاري (٥٠٨٢)، (٥١٣٧)، ومسلم (٢٥٢٧).

(٦) فتح الباري (١٢٥/٩).





الثاني: رعايتها لزوجها في ذات يده - يعني ماله - وذلك بحفظه وصونها له بالأمانة فيه، والصيانة له، وترك التبذير في الإنفاق.

تنبيه: لا يعني هذا تحريم زواج الأرملة، بل إنه مباح لها، ولكنها إن قامت على أولادها فهو أفضل، إلا أن تخاف على نفسها فتنة؛ فيكون طلبها للزواج أفضل، والله أعلم.

(٦) ومن هذه الصفات الكريمة أيضًا ما ثبت في الحديث: «خير النساء من إذا نظرت إليها سرَّتْك، وإذا أمرتها أطاعتك، وإذا أقسمت عليها أبرَّتْك، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك»<sup>(١)</sup>.

(ب) اختيار الزوج:

ثبت في الحديث قوله ﷺ: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد كبير»<sup>(٢)</sup>. فيراعى في اختيار الزوج ما يلي:

(١) أن يكون على دين وخلق؛ للحديث السابق.

(٢) أن يكون من بيئة كريمة؛ لما تقدم من الحديث: «الناس معادن».

(٣) ويستحب للمرأة اختيار الزوج غير العقيم؛ لحديث «إني مكاثرتكم بالأمم».

(٤) أن يكون قادرًا على النفقة عليها؛ لأنه مقصود لدوام العشرة، وقد ثبت في حديث فاطمة بنت قيس، وقد سألت رسول الله ﷺ عن زوجها من معاوية، فقال: «وأما معاوية فصعلوك لا مال له»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم - حفظه الله -: (يجب على ولي المرأة أن يتقي الله فيمن يزوجه به، وأن يراعي خصال الزوج، فلا يزوجه ممن ساء خلقه، أو ضعف دينه، أو قصر عن القيام بحقوقها؛ فإن النكاح يشبه الرق، والاحتياط في حقها أهم، لأنها رقيقة بالنكاح لا تحلص لها، والزوج قادر على الطلاق بكل حال، وفي الترمذي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «استوصوا

(١) رواه النسائي (٦/٦٨)، وأحمد (٢/٢٥١)، والبيهقي (٧/٨٢)، والطيالسي (١/٣٠٦) واللفظ له.

(٢) حسن لشواهد: رواه الترمذي (١٠٨٤)، وابن ماجه (١٩٦٧)، والطبراني في الأوسط (١/١٤١)، وحسنه الألباني في الترغيب (٣٠٩٠).

(٣) مسلم (١٤٨٠)، وأبو داود (٢٢٨٤)، والترمذي (١١٣٥)، والنسائي (٦/٧٥)، وابن ماجه (١٨٦٩).

بالنساء خيراً؛ فإنها هن عندكم عَوَانٌ»، فالمرأة عند زوجها تشبه الأسير والرقيق، فليس لها أن تخرج من منزله إلا بإذنه، سواء أمرها أبوها أو أمها أو غير أبويها باتفاق الأئمة<sup>(١)</sup>.

#### • تنبيهات وملاحظات:

(١) عرض الرجل موليته على الرجل الصالح: يجوز للرجل أن يعرض ابنته أو أخته على أهل الخير والصالح، بل صرح بعض الفقهاء باستحباب ذلك، ومن الأدلة على ذلك قول الله ﷻ: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَكْهَلَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِجًا﴾ [القصاص: ٢٧]، وكذلك ما ثبت في صحيح البخاري، أن عمر بن الخطاب حين تأيّم حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ فتوفي بالمدينة - فقال عمر ابن الخطاب: «أتيت عثمان بن عفان، فعرضت عليه حفصة، فقال: سأنظر في أمري، فلبثت ليالي، ثم لقيني فقال: قد بدالي أن لا أتزوج يومي هذا، قال عمر: فلقيت أبا بكر الصديق فقلت: إن شئت زوجتك حفصة بنت عمر، فصمت أبو بكر فلم يرجع إليّ شيئاً، وكنت أوجد عليه مني على عثمان، فلبثت ليالي، ثم خطبها رسول الله ﷺ، فأنكحتها إياه، فلقيني أبو بكر، فقال: لعلك وجدت عليّ حين عرضت عليّ حفصة فلم أرجع إليك شيئاً؟ قال: نعم، قال أبو بكر: فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت عليّ إلا أني كنت علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها، فلم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ، ولو تركها رسول الله ﷺ قبلتها»<sup>(٢)</sup>. قال الحافظ رحمه الله: (وفيه أنه لا بأس بعرضها عليه، ولو كان متزوجاً؛ لأن أبا بكر كان حينئذ متزوجاً)<sup>(٣)</sup>.

(٢) عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح: ويجوز للمرأة أن تعرض نفسها للرجل الصالح، مع مراعاة الضوابط الشرعية، فإن رغب كل منهما في الآخر تزوجها، مع تحقق شروط العقد وأركانها<sup>(٤)</sup>؛ فعن أنس رضي الله عنه قال: «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تعرض عليه نفسها؛

(١) عودة الحجاب (٢/ ٣٥٧). والحديث سيأتي تخريجه

(٢) البخاري (٥١٢٢)، والنسائي (٧٧/ ٦).

(٣) فتح الباري (٩/ ١٧٨).

(٤) وسيأتي شروط العقد وأركانه.



قالت: يا رسول الله، ألك بي حاجة؟.. الحديث<sup>(١)</sup>. قال الحافظ: (في الحديثين<sup>(٢)</sup>) جواز عرض المرأة نفسها على الرجل، وتعريفه رغبتها فيه، وأن لا غضاضة عليها في ذلك<sup>(٣)</sup>. قلت: وأما إعلان المرأة عن رغبتها في الزواج في الجرائد والمجلات وشبكات الإنترنت، وبث صورتها، وذكر مواصفاتها؛ فذلك يتنافى مع الحياء والحشمة والستر<sup>(٤)</sup>، ويقع بسببه فساد كبير لا يعلمه إلا الله.

(٣) الاختيار تابع للمصالح: هناك بعض الاختيارات يرجح فيها المصلحة؛ فمن ذلك أن الأفضل اختيار البكر، إلا أنه قد يكون هناك سبب يستدعي الثيب فاختيارها أفضل؛ كأن تكون أرملة لأيتام فينال أجر تربيتهن، وقد يكون جبر خاطر المرأة، وقد يكون قوة دين الثيب ورجاء الانتفاع به، أو لمصاهرة صالحين. ومن ذلك رأى بعض العلماء الأفضل اختيار غير القريبات؛ قالوا: لأن ذلك أنجب للولد، وحتى لا تكون قطيعة إذا حدث بينهم جفوة. قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (لكن إذا وجد بين الأقارب من هو أفضل منها للاعتبارات الأخرى، فإنه يكون أفضل، وعند التساوي تكون الأجنبية أولى... فليس في المسألة نص شرعي يجب الأخذ به، ولذلك يتبع الإنسان ما يراه أكثر تحقيقاً للمصالح)<sup>(٥)</sup>.

(٤) استحباب الاستخارة في النكاح: يستحب لكل من الخاطب والمخطوبة ومن يههم أمرهما الاستخارة، والتوجه إلى الله؛ فعن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: لما انقضت عدة زينب - يعني بنت جحش - قال رسول الله ﷺ لزيد: «اذكرها علي»، قال زيد: «فانطلقت، فقلت: يا زينب أبشري؛ أرسلني إليك رسول الله ﷺ يذكرك»، فقالت: ما أنا بصانعة شيئاً حتى أستأمر ربي، فقامت إلى مسجدتها، ونزل القرآن، وجاء رسول الله ﷺ فدخل بغير إذن<sup>(٦)</sup>.

(١) البخاري (٥١٢٠)، ومسلم (١٤٢٥)، والنسائي (٧٨/٦)، وابن ماجه (٢٠٠١).

(٢) حيث أورد الحديث من رواية سهل بن سعد بعد الحديث السابق. رواه البخاري (٥١٢١)، ومسلم (١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد.

(٣) فتح الباري (١٧٥/٩).

(٤) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٤٠/١٨) رقم (١٧٩٣٠).

(٥) الشرح الممتع (١٢٣/٥).

(٦) مسلم (١٤٢٨)، والنسائي (٧٩/٦).



(٥) وعليهم كذلك البحث والسؤال عن الطرف الآخر، واستشارة النصحاء، وعلى المستشار أن ينصح لمن يستشير؛ لقوله ﷺ: «المستشار مؤتمن»<sup>(١)</sup>، ولا يُخفي شيئاً يحتاج إليه مَنْ يسأله، ولو يذكر عيوبه ومساوئه، والأفضل أن يتلطف في العبارة إن كانت هناك عيوب، ولا يذكر من العيوب إلا ما تمس الحاجة إلى معرفته، حتى لو كان هو الخاطب فليذكر ما يراه عيباً فيه ليكون الطرف الآخر على بينة، ويقرر الرفض أو الموافقة إن كانت له قدرة على التكيف بذلك. والدليل على ذلك قول النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس، وقد خطبها معاوية وأبو الجهم: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو الجهم فرجل ضرَّاب للنساء»<sup>(٢)</sup>.

• ثانياً: الشروط المعتبرة في خطبة المرأة:

• يشترط لخطبة المرأة شرطان؛ وهما:

(أ) أن تكون المرأة خالية من الموانع الشرعية.

(ب) ألا يسبقه غيره إليها بالخطبة.

والمقصود بـ(الخلو من الموانع الشرعية) أن لا تكون مُحَرَّمَةً عليه بسبب من أسباب التحريم المؤبدة أو المؤقتة -وسياقي تفصيل المحرمات من النساء<sup>(٣)</sup>- وألا تكون معتدة، وسوف نتكلم هنا عن خطبة المعتدة، ثم نتكلم عن الشرط الثاني، وهو ألا يسبقه غيره بالخطبة على الخطبة؛ على النحو الآتي:

• خطبة المعتدة:

• المقصود: حكم خطبة المرأة في وقت عدتها؛ سواء كانت عدتها عدة وفاة أو عدة طلاق، وسواء كان هذا الطلاق رجعيًا أو بائنًا<sup>(٤)</sup>، وحكمها على النحو الآتي:

(أ) إذا كانت المرأة معتدة من طلاق رجعي<sup>(٥)</sup>، فيحرم خطبتها تصريحًا أو تعريضًا؛ لأنها ما زالت في عصمة زوجها، وله حق مراجعتها.

(١) صحيح: أبو داود (٥١٢٨)، والترمذي (٢٨٢٢)، وابن ماجه (٣٧٤٥).

(٢) مسلم (١٤٨٠)، وأبو داود (٢٢٨٤)، والترمذي (١١٣٥)، والنسائي (٧٥/٦)، وابن ماجه (١٨٦٩).

(٣) انظر: (٥٧/٢).

(٤) وسياقي بيان معنى الطلاق الرجعي والباين بالتفصيل في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

(٥) انظر الملاحظات الآتية.



(ب) إذا كانت مطلقة طلاقاً بائناً حرمت خطبتها تصريحاً، ويجوز تعريضاً على الصحيح؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]؛ فأباح الله التعريض دون التصريح، إلا أنه يجوز لمطلقها فقط التصريح بالزواج ما لم يكن طلقها آخر ثلاث تطليقات.

(ج) إذا كانت المرأة معتدة عدة وفاة، فإنه يجوز التعريض بالخطبة دون التصريح؛ لعموم الآية المذكورة سابقاً.

ويقيد ما سبق بما يلي:

(١) المقصود بـ(الطلاق الرجعي): أن يطلق الرجل زوجته بلفظ من ألفاظ الطلاق، وفي هذه الحالة يمكنه مراجعتها ما دامت في العدة بعد الطلقة الأولى، والثانية.

وأما الطلاق البائن؛ ويسمى (البينونة الكبرى)، فهو أن تكون مطلقة الطلقة الثالثة، فلا يملك الزوج مراجعتها حتى تنكح زوجاً غيره.

ومن الطلاق البائن كذلك ما يسمى (البينونة الصغرى)؛ وهو الطلاق على عوض وهو (الخلع)، أو فسخ الطلاق بسبب من أسباب الفسخ، أو تكون عدتها قد انتهت من الطلقة الأولى أو الثانية، فلا يملك الزوج مراجعتها إلا بعقد ومهر جديد.

(٢) المقصود (بالتصريح): اللفظ البين الواضح؛ كأن يقول: أريد أن أتزوجك، أو يقول لوليها: أريد أن أتزوج فلانة، وأما (التعريض) فهو كأن يقول: إني فيك لراغب، أو: لا تفوتيني نفسك، أو: إذا انقضت عدتك فأخبريني، أو نحو ذلك.

(٣) خلاصة ما تقدم: أن التصريح محرم لجميع المعتدات<sup>(١)</sup>، والتعريض محرم للمعتدة الرجعية، وجائز للمعتدة البائنة بينونة كبرى والمعتدة من وفاة.

(١) تقدم أنه يستثنى من ذلك الزوج إذا كانت المطلقة بائناً منه، فإنه يجوز التصريح بالزواج منها إلا في حالة واحدة، وهي بعد الطلقة الثالثة، فإنه لا يحل له أن يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره.





(٤) ما الحكم لو صرح بالخطبة في المواضع التي يحرم فيها التصريح؟

يختلف هذا باختلاف ما يترتب على هذا التصريح، (مع التنبيه على وقوع الإثم ولزوم التوبة)، ويكون الحكم على النحو الآتي:

(أ) إن خطبها في العدة، لكنه (لم يعقد عليها) إلا بعد انقضاء العدة، فالعقد صحيح على الراجح.

(ب) إن خطبها في العدة، (وعقد عليها)، وهي ما زالت في العدة؛ وجب التفريق بينهما، سواء دخل بها أم لم يدخل بها، طال مدت مدته معها أو لم تطل، وترتب على ذلك أمور:

منها: لا يثبت بينهما التوارث؛ لأن هذا نكاح باطل.

ومنها: لا تجب نفقة لها عليه.

حكم الصداق في هذه الحالة: يرى بعض العلماء أن لها الصداق بما استحلت من فرجها، ومنعه آخرون، والثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يجعله -يعني الصداق- في سبيل الله، لكنه بعد ذلك رجع وجعل لها الصداق.

ومنها: إن كانا عالمين بحرمة هذا العقد ودخل بها، وقع عليهما حد الزنى، أما إن كانا جاهلين فلا شيء عليهما.

ومنها: إن كان بينهما ولد وكان الزوج يعلم بحرمة النكاح، فلا ينسب له الولد لأنه زانٍ، وأما إن كان جاهلاً فإن الولد ينسب له.

(٥) هل يجوز بعد أن يفترقا وتنتهي عدتها أن يتزوجها؟

الراجح: نعم يجوز ذلك، وهو مذهب الجمهور، خلافاً للمالكية، ودليله قول الله تعالى بعد أن ذكر المحرمات من النساء: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] فلم يمنع من نكاح من نكحها في عدتها إذا فرق بينهما وانتهت عدتها، والله أعلم.

• الخطبة على خطبة الغير:

• ثبت في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، حتى يترك الخاطب قبله، أو يأذن له الخاطب»<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٥١٤٢)، ومسلم (١٤١٢)، وثبت نحوه من حديث عقبة بن عامر عند مسلم (١٤١٤).

فعلى هذا تحرم الخطبة إذا صرّحت المخطوبة أو وليها بالإجابة للمخاطب الأول.  
ويتفرع على ذلك ما يلي:

(١) يجوز الخطبة على الغير في حالات:

منها: أن يعلم بأن المخاطب الأول رُدَّ.

ومنها: أن يأذن المخاطب الأول له بأن يخطبها؛ كما ورد في الحديث «أو يأذن له».

ومنها: إذا علم أن المخاطب الأول أعرض عن خطبته لها.

(٢) إذا تقدم لخطبة امرأة وهو لا يعلم أنها خطبها رجل قبله، فلا إثم عليه؛ لأنه يجهل ذلك، وأما إن علم أنها تقدم لها خاطب لكنه لم يعلم أقبل أم رُفُض، ففيه خلاف؛ فيرى بعض العلماء أنه يجوز له الخطبة؛ لما ثبت في حديث فاطمة بنت قيس أنه خطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد، فقال رسول الله ﷺ: «أما معاوية فرجل ترب لا مال له، وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء، ولكن أسامة..» الحديث<sup>(١)</sup>، وفيه أن النبي ﷺ أقر خطبة الثاني والثالث بعد الأول، وهذا محمول على أنه لم يُجِب<sup>(٢)</sup>.

وذهب فريق آخر من العلماء أنه لا يجوز خطبتها حتى يتثبت، وهذا ما رجّحه ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ وأجابوا عن الحديث السابق باحتمال أن يكونا خطباها معا<sup>(٣)</sup>، أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول.

(٣) في نهيه ﷺ: «عن الخطبة على خطبة أخيه»، يرى بعض العلماء أنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق والكافر؛ لأن الكافر لا تشمله أخوة الدين، والفاسق لا تشمله أخوة الإيمان؛ لقوله ﷺ: «المؤمن أخو المؤمن».

وذهب الجمهور إلى المنع، وأجابوا عن حديث «لا يخطب على خطبة أخيه» أنه خرج مخرج الأغلب؛ قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (ومعلوم أن القيد إذا كان للأغلب فلا مفهوم له).

(٤) اعلم أن المقصود بالنهي عن خطبة أخيه النهي العام؛ سواء كان تعريضاً أو تصريحاً.

(١) تقدم تخريجه (١٧/٢).

(٢) وهذا ما نقله الترمذي عن مالك والشافعي عقب حديث (١١٣٤).

(٣) يعني معاوية وأبا جهم كما ورد في بعض ألفاظ الحديث.



(٥) إذا خطبها الثاني بعد الموافقة على الأول ثم عقد عليها - أعني الثاني - فإنه يكون آثمًا، لكن العقد صحيح، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه، ورجَّحه الحافظ في (الفتح)، وذهب مالك إلى بطلانه، والأول هو الأصح، والله أعلم.

(٦) إذا تقدم للمرأة خاطب، فهل تسمح لخطاب آخر لا يعلم بخطبة الأول بخطبتها قبل أن تحيب الأول؟ الظاهر جوازه؛ لحديث فاطمة بنت قيس السابق، لكنها إن كانت أجابت الأول بالموافقة، فلا يجوز لها ذلك.

(٧) قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى؛ إلحاقًا لحكم النساء بحكم الرجال، وصورته: أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم، فتجيء امرأة أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وتزهد في التي قبلها، وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال، ولا يخفى أن محل هذا إذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج إلا بواحدة، فأما إن جمع بينهما فلا تحريم)<sup>(١)</sup>.

• ثالثًا: النظر إلى المخطوبة:

• يشرع النظر إلى المخطوبة؛ لما ورد في الأحاديث؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كنت عند النبي، فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله ﷺ: «أنظرت إليها؟» قال: لا، قال: «فاذهب فانظر إليها؛ فإن في عين الأنصار شيئًا»<sup>(٢)</sup>، وعن المغيرة بن شعبة أنه خطب امرأة، فقال النبي ﷺ: «انظر إليها؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»<sup>(٣)</sup>. فقوله: «أحرى أن يؤدم بينكما» دليل لاستحباب النظر لدوام العشرة وحسن المصاحبة.

• ملاحظات وتنبيهات:

• (١) الحكمة من النظر إلى المخطوبة: ما تقدم في الحديث من قوله: «فإنه أحرى أن يؤدم بينكما».

(١) فتح الباري (٩/٢٠٠).

(٢) مسلم (١٤٢٤)، والنسائي (٦٩/٦)، وابن حبان (٤٠٤١).

(٣) صحيح: رواه أحمد (٢٤٦/٤)، والترمذي (١٠٨٧)، والنسائي (٦٩/٦)، وابن ماجه (١٨٦٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٨٥٩).



(٢) هل يشترط إذنها في النظر؟ الراجح من أقوال أهل العلم أنه لا يشترط إذنها ولا إذن وليها في النظر إليها؛ لحديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم المرأة؛ فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل»، قال جابر: فخطبت جارية، فكنت أتجأ لها، حتى رأيت منها ما يدعوني إلى نكاحها، فتزوجتها<sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (يجوز النظر إليها بإذنها وبغير إذنها؛ لأن النبي أطلق النظر، فلا يجوز تقييده)<sup>(٢)</sup>.

(٣) هل يجوز تكرار النظر؟

الجواب: نعم، وذلك ليتحقق الغرض المقصود من النظر، وهو ما يدعوه إلى نكاحها، كما تقدّم في حديث جابر، وعلى هذا فلا يقيد تكرار النظر بعدد معين، بل يكون ذلك لتحقيق الغرض الذي شرع النظر لأجله، فقد يتحقق ذلك بأكثر من ثلاث مرات، وقد يتحقق بأقل من ذلك، فإن تحقق الغرض من النظر، بأن أبدى كل منهما رأيه، سواء كان بالقبول أو الرفض، فلا يحل النظر بعد ذلك، إذ لا حاجة لذلك، وهي أجنبية عنه.

(٤) المواضع التي يباح له النظر منها:

ذهب الأكثرون إلى تقييد النظر بالوجه والكفين، وتوسع داود الظاهري بجوازه إلى جميع البدن، وتوسط الحنابلة فقالوا: ينظر إلى ما يظهر غالباً؛ مثل الوجه واليدين والرقبة والقدم، ونص أحمد في رواية أنه لا بأس أن ينظر إليها حاسرة؛ أي: كاشفة الشعر، وسبب هذا الخلاف أن النصوص لم تعين مواضع النظر، بل أطلقت ذلك إلى ما يحصل به المقصود بالنظر.

والذي تطمئن إليه النفس أنها لا تطالب -أعني المخطوبة- أن تكشف إلا عن وجهها وكفيها أمام الخاطب، كما ذهب الجمهور، ولا يجب عليها أن تكشف عن رأسها، لكن لا

(١) حسن: رواه أبو داود (٢٠٨٢)، وأحمد (٣٣٤/٣)، والحاكم (١٦٥/٢)، وعبد الرزاق (١٥٧/٦) وراجع الصحيحة (٩٩). ضعّفه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤٢٨/٤) وأعله بواق بن عبد الرحمن وقال: المعروف واقد بن عمرو، قال الحافظ: رواية الحاكم فيه واقد بن عمرو وكذا هو عند الشافعي وعبد الرزاق (التلخيص الحبير ٣/٣١٠) فتزول العلة المشار إليها، وانظر: الصحيحة للآلباني (٩٩).

(٢) الكافي (٤/٣).



بأس بكشف رأسها<sup>(١)</sup>، وكذلك إن اختبأ لها، وتمكن من رؤية غير الوجه والكفين مما يدعوه إلى نكاحها، فله ذلك؛ لما ورد في حديث جابر، والله أعلم.

(٥) وللمرأة حق النظر إلى خاطبها؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾

بِالْمَعْرُوفِ ﴿البقرة: ٢٢٨﴾.

(٦) وإذا أراد الخاطب أن يعرف الصفات الخلقية، فإن ذلك يكون بالوصف، والتحري ممن خالطوها بالمعاشرة أو الجوار، أو بواسطة بعض أقربائه؛ كالأم والأخت ممن يثق بهن، ولتخير في ذلك من كانت لها خبرة وبصيرة. وكذلك الحال في معرفة الخاطب لدى المرأة؛ وعلى ذلك فما انتشر الآن من السماح بالخلوة بالمرأة لمعرفة شخصيتها أمر ياباه الشرع، ولا ينسجم مع أحكامه، ويعرض المرأة لسوء الظن؛ خاصة إذا لم يتم الزواج بعد.

(٧) ما تقدم من إباحة النظر إلى المخطوبة، لا يعني جواز لمسها أو مصافحتها؛ لأنها ما زالت أجنبية عن الخاطب، والشرع إنما أباح النظر فقط.

(٨) اعلم أنه لا يجوز التقدم لخطبة امرأة من المحرم بحج أو عمرة، سواء كان ذلك تعريضاً أو تصريحاً، وسواء كان المحرم أحدهما أو كليهما.

(٩) إذا نظر إلى المخطوبة ولم تعجبه، فليسكت ولا يقل شيئاً، وقد ثبت في الحديث أن امرأة وهبت نفسها للنبي ﷺ «فصَعَّدَ فيها النظر وَصَوَّبَهُ، ثم طأطأ رأسه». رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>. قال الحافظ رحمه الله: (لكن لا ينبغي أن يصرح لها بالرد، بل يكفي السكوت)<sup>(٣)</sup>.

(١٠) وهل يجوز أن يتحدث معها ويكلمها؟

(١) راجع في ذلك: فتاوى علماء البلد الحرام (ص ٣٩٢) نقلاً عن مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٢٦) (ص ١٣٦)، ولا يعني (كشف القدمين) الزيادة عليها إلى الساقين، ولا يعني كذلك أن تكون الملابس ضيقة أو خفيفة.

(٢) البخاري (٥١٢٠)، ومسلم (١٤٢٥)، والنسائي (٧٨/٦)، وابن ماجه (٢٠٠١).

(٣) فتح الباري (٩/١٧٥).



الجواب: نعم، يجوز ذلك، بشرط وجود المحرم، فقد قال ﷺ: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم»<sup>(١)</sup>، وينبغي أن يتقيد جواز الكلام بما إذا كان له سبب وحاجة، أما الكلام لمجرد التسلية وما لا فائدة فيه ولا حاجة، فيمنع سدًّا للذريعة<sup>(٢)</sup>.

(١١) إذا أراد أن يكلمها هاتفياً فهل يجوز؟

الجواب: نعم، بالشروط المتقدمة قبله؛ وهي وجود سبب وحاجة لذلك، مع سماع المخرم للكلام.

(١٢) يجوز للمرأة أن تتجمل وتنهي للخاطب في الحدود المأذون فيها؛ فلها أن تختضب وتكتحل، وتحسن من هيئتها؛ وذلك لما ثبت في حديث سبيعة الأسلمية عند (البخاري) أنها بعد انقضاء عدتها «اكتحلت أو اختضبت، وتهيأت»، وفي رواية: «تجملت للخطاب»<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا فأنصح أخواتي المنتقيات أنه لا بأس لهن عند مجيء الخاطب أن يلبسن الملابس الملونة (بشروطها الشرعية)، ولا مانع من لبس غطاء على الرأس غير الخمار المعتاد (كالإشارب والطرحة اللف)؛ بحيث يظهر الوجه بكماله، وإن ظهر شيء من أول الشعر فلا بأس، فالمطلوب أن تنهي بما يرغبه فيها<sup>(٤)</sup>. وهل لها أن تتجمل (بالمكياج) أمامه؟

الجواب: لا يجوز ذلك؛ منعاً من التدليس، ولكن إن تهيأت لنعومة وجهها ونضارته ببعض الأمور التي ليست فيها مساحيق، كاستخدام بعض الخضراوات أو الأعشاب فلا بأس بذلك.

(١٣) لا يكتفى بعرض صورة للمخطوبة على الخاطب، فإن هذا قد لا يدعوه إلى رغبته فيها، لما جعل الله في المشاهدة من تحرك للقلب، وتمكن من الرغبة، وهذا لا يتحقق في الصور، مع ما فيها من تدليس قد يقع مخالفاً لحقيقة الأمر.

(١) البخاري (٥٢٢٣)، ومسلم (١٣٤١). ولا بد أن يكون المحرم رجلاً بالغاً رشيداً، وأما جلوسه معها في وجود نساء أخريات فلا يجوز؛ لأن الحديث نص على «ذي محرم»، وهذا وصف للرجل لا للمرأة.

(٢) انظر: فتاوى علماء البلد الحرام (ص ٣٩٣).

(٣) البخاري (٣٩٩١)، (٥٣١٨-٥٣٢٠)، مسلم (١٤٨٥)، وأبو داود (٢٣٠٦).

(٤) وإنما أشرت لذلك لأن كثيراً منهن يلتزم لبس السواد أمام الخاطب، مع تغطية الجبهة، بحيث لا يتمكن الخاطب من رؤية شيء منها.



١٤) لا يجوز لأقارب الخاطب من الرجال؛ كآبيه وأعمامه وإخوانه، أن يروا المخطوبة (قبل العقد) تذرعا بأي ادعاء، كما لا يجوز لهم ذلك بعد العقد إلا للأب فقط؛ لأنه يصبح محرماً لها. وكذلك لا يجوز أن يرى الخاطب أم المخطوبة وأخواتها وخالاتها قبل العقد، كما لا يجوز ذلك أيضاً بعد العقد إلا للأم فقط؛ لأنها تصبح مُحَرَّمة عليه تأييداً بمجرد العقد، ويصبح هو محرماً لها. ١٥) لا بأس أن يقدم الخاطب لمخطوبته هدية تعرف بـ (الشبكة)، شريطة أن تراعى فيها الحدود الشرعية.

فمن ذلك: ألا يكون فيها صور ذات أرواح، ولا تصاليب. ومن ذلك: ألا يقوم بإلباسها هذه الشبكة بنفسه إذا لم يكن عقد عليها، ويمكن أن يوكل إحدى النساء، أو أحداً من محارم المخطوبة، ويراعى في هذه الحالة ألا يختلط بالنساء الموجودات مع المخطوبة.

ومن ذلك: ترك ما تسمى (دبلة الخطوبة)؛ سواء كانت من ذهب أو من فضة للرجل والمرأة على السواء، خاصة إذا كان هناك اعتقاد أنها تسبب محبة بين الزوجين، فإنها تكون في هذه الحالة (تميمة)، وهي محرمة.

وإن لم يصاحبها هذه النية فقد قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (وإن لم توجد هذه النية - وهي بعيدة ألا تصحبها - ففيه تشبه بالنصارى؛ فإنها مأخوذة منهم)<sup>(١)</sup>.

١٧) تعد هذه الشبكة هدية من الخاطب للمخطوبة، تملكها، ولها حق التصرف فيها كيف شاءت ولو بالبيع والشراء<sup>(٢)</sup>.

١٨) ولا يشرع قراءة الفاتحة عند الخطبة، اعتقاداً أن هذا إلزام وعهد، فالعهود لا توثق بقراءة القرآن، فهذه من المحدثات التي لم يفعلها أحد من السلف رَحِمَهُ اللهُ.

١٩) من البدع تخصيص أيام معينة يهدي فيها الخاطب أو العاقد هدايا للمخطوبة، وذلك ما يسمونه (المواسم)، وقد تكون بعض هذا المواسم غير شرعية، بل أعياد مبتدعة،

(١) القول المفيد (١/ ٢٢٨)، وانظر: المنتقى لصالح الفوزان (٣/ ٢٤٣)، وآداب الزفاف للألباني.

(٢) قد يحدث نزاع بين الأقارب بسبب أن المخطوبة لم تلبس هذه الهدية، فتسأل عنها، فإن علم أنها باعتها وقعت مشاجرات، وهذا بسبب الجهل وعدم العلم بالأحكام الشرعية.





وإرغام الزوج بهذه الهدايا يثقل كاهله، وقد تسبب مشاحنات عند البعض إذا لم يقدمها، أو لم يعتن ويغال في ثمنها، وكل هذا لا يجوز، علمًا بأن أصل التهادي مباح ومستحب، لكن بلا تخصيص مناسبات<sup>(١)</sup>.

• رابعاً: فسخ الخطبة:

• (١) حكم الفسخ:

- يتغير حكم الفسخ - بعد ركون كل منهما للآخر وإبداء الموافقة - بناءً على سببه:
- (أ) فإن كان بلا سبب فهو مكروه؛ لأن فيه كسرًا للقلب الآخر، وإنما لم يحرم لأن الحق بعد لم يلزم، فهو كمن ساوم على سلعة ثم بدا له أن لا يشتريها<sup>(٢)</sup>.
- (ب) فإن كان لغرض صحيح فلا كراهة في ذلك.
- (ج) فإن كان بسبب أن خاطباً آخر تقدم لها فيحرم ذلك؛ لما تقدم من الحديث<sup>(٣)</sup>.
- (٢) حكم الرجوع بالهدية:

فإذا حدث فسخ، فما مآل الهدايا التي قدمها الخاطب لمخطوبته؟

في ذلك آراء، أوسطها أنه يتوقف على الشروط التي بينهما أو العرف الجاري؛ فإن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، وبناءً على ذلك فإن المتعارف عليه أنه إن كان العدول من جهته فلا رجوع له فيما أهدها، وإن كان العدول من جهتها فله الرجوع بكل ما أهدها، وهو مذهب المالكية<sup>(٤)</sup>. وفي المسألة خلاف بين الفقهاء، والعلم عند الله.

قلت: وفي كل الأحوال لو تركها الخاطب لمخطوبته مروءة منه، حتى لو كان العدول من جهتها، لكان ذلك خيراً له، وسلامة لدينه؛ لقوله ﷺ: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»<sup>(٥)</sup>، ولعموم قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٤٦/١٩) فتوى (٦٣٣٧) الدويش.

(٢) حاشية الصاوي على الشرح الصغير، نقلاً من كتاب الإتحاف لأبي عائش (ص ٢٦).

(٣) انظر: (٢٠-١٩/٢).

(٤) انظر: فقه السنة (٢/٣٤).

(٥) البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم (١٦٢٢)، وأبو داود (٣٥٣٨)، والنسائي (٣٦٦/٦)، وابن ماجه (٢٣٨٥).

## عقد النكاح

• أولاً: أركان عقد النكاح:

• لعقد الزواج ركنان، وهما:

(١) الزوجان، ويشترط خلوهما من الموانع، فلا يكون بينهما مانع من الزواج بسبب نسب أو مصاهرة أو رضاع<sup>(١)</sup>، ومن الموانع كذلك أن تكون المرأة معتدة من طلاق أو وفاة<sup>(٢)</sup>.

(٢) صيغة العقد: وهو الإيجاب والقبول. والمقصود بالإيجاب: اللفظ الصادر من (الولي) أو (من يقوم مقامه)؛ كأن يقول: (زوجتك ابنتي)، والمراد بالقبول: اللفظ الصادر من (الزوج) أو (من يقوم مقامه) كأن يقول: (قبلت). وبهذا يتم هذا العقد، وقد سماه الله ميثاقاً غليظاً. أحكام وفروع في عقد النكاح وصيغته:

(١) الذي (يقوم مقام الولي) هو (وكيله)، بأن يقول له: وكلتك أن تزوج ابنتي، أو أختي مثلاً، وفي هذه الحالة يقول الوكيل في الصيغة: زوجتك ابنة موكلي فلان<sup>(٣)</sup> - ويذكره - فلانة (ويذكرها بالاسم أو بالوصف كما سيأتي)<sup>(٤)</sup>، ويلاحظ هنا أنه لا بد أن يذكر في الصيغة الوكالة؛ فلا يكفي أن يقول: زوجتك فلانة، بل لا بد أن يقول: ابنة موكلي (فلان): فلانة.

وكذلك يجوز للزوج أن يوكل عنه من يتولى عقد النكاح، فيقول الموكل: قبلت زواج (ابنتك فلانة) لموكلي فلان (ويذكره).

(٢) اشترط بعض الفقهاء أن تكون صيغة العقد بلفظ التزويج أو الإنكاح؛ بأن يقول: (زوجتك أو أنكحتك)، أي أنه لا يصح بأي لفظ آخر، والراجح أن هذا لا يشترط، بل كل ما

(١) وسيأتي بيان المحرمات من النساء. انظر: (٥٧/٢ - وما بعدها).

(٢) تقدم بيان ذلك. انظر: (١٧/٢).

(٣) هذا إذا كانت ابنته، لكنها إن كانت أخته مثلاً قال: زوجتك أخت موكلي. وهكذا حسب درجتها من القرابة.

(٤) انظر: (٣١/٢).



أطلق عليه النكاح عرفاً، ودل اللفظ لفظه على موافقة الطرفين، فإنه يقع به عقد النكاح، (وإن كان الأولى أن يكون بلفظ التزويج والإنكاح خاصة لمن يحسن العربية).

ومن أدلة ما تقدم من القرآن قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢]، ولم يقيد ذلك بلفظ الإنكاح أو التزويج، بل ترك ذلك بدون قيد.

ومما يدل على ذلك من السنة «أن النبي ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صداقها»، فكانت زوجة بلفظ: «أعتقتك وجعلت عتقك صداقك»، فهذا اللفظ يدل على أنه أراد الزواج<sup>(١)</sup>.

(٣) إن كانا لا يحسنان العربية فإنه يصح العقد بلغتهم بما يدل على مقصود الزواج، ويشترط في ذلك أن يحسن الشاهدان لغتهما.

(٤) إذا كان الولي أو الزوج أخرس، فإن الإشارة المفهمة، أو الكتابة إن كان يحسنها؛ تقوم مقام الكلام، فإن كان لا يحسن الكتابة، أو كانت إشارته غير مفهمة، انتقلت الولاية إلى غيره.

(٥) لو انعكست الصيغة؛ بأن قال الزوج: زوجني ابنتك، فقال الولي: زوجتك ابنتي، ولم يقل الزوج: قبلت، فالراجع صحة العقد، وخالف في ذلك بعض العلماء فلم يجزوا هذا العقد، و(دليل) صحته ما ثبت في حديث الواهب أن رجلاً قال للنبي ﷺ زوجنيها، فقال ﷺ: «زوجتكها بما معك من القرآن»، ولم يثبت أن الرجل قال: قبلت.

(٦) اشترط العلماء أن يكون القبول متصلاً بمجلس العقد مباشرة، فإذا تشاغل الزوج بما يدل على عدم الاتصال، أو قام وترك المجلس ثم عاد، أو جن، أو أغمي عليه قبل أن ينطق بالقبول؛ فإن العقد لا يصح، ويجب إعادة الإيجاب مرة أخرى ليتحقق شرط الاتصال.

(٧) من الجهل والخطأ تشاؤم بعض الناس ببعض الأمور في أثناء صيغة العقد؛ مثل تشييك الأصابع أو فرقة الإصبع ظناً منهم أن ذلك يؤثر في حياة الزوجين.

(٨) وضع المنديل في أثناء صيغة العقد، ومصافحة الولي مع الزوج بهيئة معينة في أثناء الصيغة؛ لا دليل عليه، بل لا تشترط المصافحة أصلاً.

(١) راجع في ذلك: الشرح الممتع (٥/ ١٣٤ - ١٣٥). ط. المكتبة الإسلامية.

(٩) ليس هناك محذور من عقد الزواج أو البناء في أي يوم أو في أي شهر؛ وأما ما يعتقده العوام من عدم صحة ذلك يوم الأحد، أو يمنع ذلك في شهر المحرم أو في شهر رمضان، فكل ذلك لا دليل عليه.

(١٠) اعلم أن عقد النكاح ميثاق غليظ، فلا يجوز التلاعب به، وإبرام العقد على صورة غير حقيقية للحصول على غرضي ما، كما يفعله بعض المغترين من أجل الحصول على جنسيات<sup>(١)</sup>، وكما يفعله الممثلون والممثلات كذباً وزوراً في أفلامهم ومسرحياتهم للقيام بأدوارهم.

(١١) يصح عقد النكاح على المرأة إذا كانت حائضاً، بل ويصح أن تزف إليه، لكنه يحرم عليه في هذه الحالة وطؤها حتى تطهر.

(١٢) يباح عقد النكاح في المسجد مع مراعاة الآداب الشرعية، علماً بأن العقد في المسجد ليس له فضيلة تخصه؛ لأنه لم يرد في ذلك دليل، واعتقاد أن ذلك من السنة: بدعة من البدع<sup>(٢)</sup>، وأما الحديث: «أعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساجد» فهو حديث ضعيف<sup>(٣)</sup>.

(١٣) هل يجوز تقديم القبول على الإيجاب؟ كأن يقول الزوج: قبلت هذا الزواج، أو يقول: زوجني ابتك، فيقول الولي: زوجتك ابنتي؟ رجح الشيخ ابن عثيمين صحته، باعتبار أن العبرة في العقود: بالعرف الخاص؛ مستدلاً بقوله ﷺ للرجل: «زوجتكها بما معك من القرآن»، ولم يثبت أن الرجل قال: قبلت. قال الشيخ رحمه الله: (فهذا دليل على أنه لو قدم القبول على وجه يتضح به فإنه يصح، كما لو قال ذلك بلفظ الطلب فقال: زوجني، قال: زوجتك)<sup>(٤)</sup>.

(١٤) اعلم أن صيغة العقد يكفي فيها: لفظ الإيجاب مع تعيين الزوجة؛ فإذا قال: زوجتك ابنتي فلانة، فقال: قبلت، فهذا وحده يكفي، فإن سمي المهر في أثناء العقد فهو أفضل، لكنه ليس بشرط.

(١٥) واعلم أنه لا يشترط أن يلقيه المأذون الصيغة، بل متى جاء بها الطرفان على الوجه الصحيح، فالعقد صحيح، فإن لقنهما فلا بأس.

(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٩٨/١٨)، رقم (١٥٧٢٢) - ترتيب الدويش.

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١١٠/١٨) رقم (٩٣٨٨)، (٩٩٠٣).

(٣) لكن الفقرة الأولى، وهي قوله: «أعلنوا النكاح» ثابتة صحيحة.

(٤) الشرح المتمع (١٣٧/٥) - إسلامية.



- (١٦) وبناءً عليه؛ فلا يشترط أن يقول: على كتاب الله وسنة رسوله، فإن قالها فلا بأس.
- (١٧) من الأخطاء في عقد الزواج اشتراط كونه على أحد المذاهب، فهذا كلام ما أنزل الله به من سلطان، والعقد صحيح، وهذا الشرط لا يصح.
- (١٨) تسجيل عقود الزواج في الوثائق الحكومية عمل حسن، وهو من المصالح المرسلة، وبه تحفظ الحقوق؛ من المصاهرة والنسب والميراث، والمهر والنفقة، وغير ذلك.
- (١٩) المأذون نائب السلطان في عقود الأنكحة، ولذا فيصح أن نعهده ولياً للمرأة إذا لم يكن لها ولي، ويجوز لمأذون الأنكحة أن يأخذ ما يبذل له من مال؛ سواء كان بطلب منه أو بدون طلب، إذا كان لا يتقاضى مرتباً من الدولة<sup>(١)</sup>.
- (٢٠) ترى اللجنة الدائمة عدم الاعتداد بعقود النكاح عن طريق الهاتف؛ خشية الخداع والتغريب وتقليد الأصوات، وذلك حفظاً للأعراض والفروج<sup>(٢)</sup>.
- قلت: وبناءً على ذلك فإذا أمنت هذه المفاصد صح العقد عن طريق الهاتف، ويجب التحقق التام الذي ليس فيه أدنى لبس أو ريب من عدم الخداع والتغريب ونحو ذلك، والأولى عدم استخدام هذه الوسائل إلا في الضرورة القصوى.

(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٨/ ٨٩، ١٠٦)، رقم (١٧٦٤)، (٨١٢٩)، ترتيب الدويش.

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٩١١٨)، رقم (١٢١٦)، ترتيب الدويش.

• ثانيًا: شروط عقد النكاح:

• كما أن للنكاح أركانًا، فله كذلك شروط، وهي:

الشرط الأول: تعيين الزوجين:

وذلك بالاسم أو بالوصف المميز عن الغير أو بالإشارة؛ فالاسم: كأن يقول: (زوجتك ابنتي فلانة)، والوصف: كأن يقول: (زوجتك كبرى بناتي) مثلاً، ويصح أن يقول: ابنتي، فقط، إذا لم يكن له إلا ابنة واحدة. والإشارة (كأن يقول: زوجتك ابنتي هذه)، ويشير إليها.

الشرط الثاني: رضا الزوجين:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْكَحُ الْأَيِّمَ حَتَّى تَسْتَأْمَرَ، وَلَا تَنْكَحُ الْبَكْرَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ»، قالوا: يا رسول الله: وكيف إذن؟ قال: «أَنْ تَسْكُتَ»<sup>(١)</sup>. والمقصود بالأيم في هذا الحديث الثيب لمقابلتها بالبكر<sup>(٢)</sup>. وقد قسم العلماء إذن المرأة باعتبار حالها إلى ثلاث حالات:

(أ) البكر الصغيرة التي لم تبلغ:

فقد أجاز جمهور العلماء أن يزوجها أبوها بدون إذن؛ لأنها لا تكاد تدري شيئاً عن مصلحتها، وجعلوا ذلك خاصة للأب، وأما غيره من الأولياء فليس له ذلك؛ قال ابن المنذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن نكاح الأب ابنته البكر الصغيرة جائز إذا زوجها من كفاء)<sup>(٣)</sup>.

واستدل لذلك بأن أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «زوج ابنته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رسول الله ﷺ وهي بنت ست سنين، وبنى بها وهي بنت تسع سنين»، متفق عليه.

بينما ذهب فريق آخر من العلماء - وهم الظاهرية - إلى أنها تستأذن؛ سواء كانت صغيرة أم كبيرة، بالغة أم غير بالغة، وسواء كان الولي أبها أم غيره.

(١) رواه البخاري (٥١٣٦)، ومسلم (١٤١٩)، والنسائي (٨٦/٦)، والترمذي (١١٠٧).

(٢) انظر: فتح الباري (٩/١٩٢).

(٣) انظر: المغني (٦/٤٨٧)، ونيل الأوطار (٦/١٣٦)، والإجماع لابن المنذر (ص ٣٩).



ويتفرع على المسألة ما يلي:

(١) قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: (أستحب للأب أن لا يزوجه حتى تبلغ، لتكون من أهل

الإذن؛ لأنه يلزمها بالنكاح حقوق)<sup>(١)</sup>.

(٢) اعلم أن الحكمة من جواز تزويج الصغيرة، أنه قد تكمن مصلحة في زواجها من

كفاء، فيرى الأب عدم تفويتها إلى وقت البلوغ<sup>(٢)</sup>.

(٣) ومع جواز العقد عليها وهي صغيرة، إلا أنه لا يمكن منها حتى تصلح

للوطء<sup>(٣)</sup>، أي: ولو كان ذلك قبل البلوغ إذا كانت ممن يوطأ مثلها<sup>(٤)</sup>.

(ب) البكر البالغ:

الراجح: أن البكر تستأذن في زواجها؛ لما تقدم من الحديث، وأنها لا تجبر على زوج، سواء كان

الولي في ذلك الأب أو غيره، وقد ورد في رواية عند مسلم: «والبكر يستأذن أبوها في نفسها»،

وقد اختلف العلماء هل هذا الإذن شرط أم مجرد تطيب لنفسها، والراجح الأول؛ وهو مذهب

أبي حنيفة ورواية عن أحمد، وصوّبه ابن تيمية<sup>(٥)</sup>. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (والحاصل أنه لا يجوز

أن تجبر البكر البالغ على النكاح، ولا تزوج إلا برضاها، فإن وقع لم يصح العقد، وهذا مذهب

الأوزاعي، والثوري، والحنفية وغيرهم، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم)<sup>(٦)</sup>.

قلت: ومما يؤيد هذا ما ثبت في الحديث عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر

من غير أمرها، فأنت النبي ﷺ، ففرق بينهما»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: المجموع (٥٨/١٥).

(٢) من كتاب عودة الحجاب (٢/٣٣٠).

(٣) انظر: نيل الأوطار (٦/١٣٧).

(٤) فتاوى اللجنة الدائمة (١٨/١٢٤)، رقم (١٨٧٣٤)، دويش.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٣٢٢/٢٢-٢٨).

(٦) انظر: زاد المعاد (٥/٩٥).

(٧) رواه الدارقطني (٣/٢٣٣)، والبيهقي (٧/١١٧)، والنسائي في الكبرى (٥٣٨٤)، وقال الحافظ (٩/١٩٦): إن

طرقة يقوي بعضها بعضاً. معلول بالإرسال كما قال البيهقي في الكبرى والدارقطني في التنقيح وقد روي من

أوجه أخرى ضعيفة عن أبي الزبير عن جابر لذا فإن الحافظ رأى تقوية الحديث بهذه الروايات.



ويتفرع على ذلك ما يلي:

(١) يعتبر إذن البكر بالصمت والسكوت، وأما الثيب فلا بد من النطق بما يدل على الموافقة أو الرفض.

(٢) قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (يستحب إعلام البكر أن سكوتها إذن، لكن لو قالت بعد العقد: ما علمت أن صمتي إذن، لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور)<sup>(١)</sup>.

(٣) إذا ضحكت البكر أو بكت، فهل يدل على الموافقة، الظاهر أن هذا حسب قرينة الموقف، فالغالب أن الضحك والتبسم يدلان على الموافقة، لكنه قد يكون سخرية، وأما البكاء فقد يكون تسخطاً، وقد يكون لاعتبارات أخرى، فينظر في قرينة الحال.

(٤) فلو نطقت البكر وقالت: (نعم أو افق)، فهذا لا شك أنه إذن ورضى، وهذا منذهب جمهور العلماء، وشذ ابن حزم، فلم يعده إذناً إلا إذا سكنت فقط أخذاً بظاهر الحديث، وهذا غريب؛ لأنها إذا أعربت عن رضاها بغير السكوت فقد تحقق المقصود، والنبي ﷺ لم يقل: إنها إذا لم تسكت لا يعتد بذلك، بل ورد في بعض روايات مسلم بلفظ: «فذلك إذنها إذا هي سكنت»، وهو يشعر بجواز عدم السكوت أي: بجواز النطق.

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد، وإنه إذا امتنع لا يكون عاقاً، وإذا لم يكن لأحد أن يلزمه بأكل ما ينفر عنه مع قدرته على أكل ما تشتهيه نفسه، كان النكاح كذلك، وأولى)<sup>(٢)</sup>.

(٦) إذا رفضت زوجاً قد رضيه أبواها، هل تكون عاقاً؟

الجواب: لا يكون ذلك عقوقاً؛ لأن ذلك حق لها<sup>(٣)</sup>.

(ج) الثيب البالغ:

لا يجوز تزويجها بغير أن تستأمر، وذلك بالنطق (بنعم)، أو بما يدل على الموافقة، بشرط النطق، وسواء كان الولي أباً أو جدّاً أو غيرهما. قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (ورد النكاح إذا كانت

(١) نقلاً من فتح الباري (٩/ ١٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٣٠).

(٣) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٨/ ١٣٠)، رقم (١٨٢٥٤)، دويش.





ثِيًّا فزَوَّجَتْ بِغَيْرِ رِضَاها إِجْماع، إِلَّا ما نَقَلَ عَنِ الحَسَنِ أَنَّهُ أَجاز إِجبار الأب للثِيَّب ولو كَرِهَتْ<sup>(١)</sup>.

قلت: ودليل ذلك حديث خنساء بنت خذام الأنصارية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا «أَنْ أَباها زوجها - وهي ثِيَّب - فكَرِهَتْ، فَأَتَتْ رسولَ اللهِ ﷺ فردَ نِكَاحها»<sup>(٢)</sup>. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَجْمَعُوا أَنْ نِكَاحَ الأبِ ابنته الثِيَّبُ بِغَيْرِ رِضاها لا يَجوزُ)<sup>(٣)</sup>.

مسألتان في زواج الثِيَّب:

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (واستدل به - يعني الحديث السابق - على أَنَّ الصغيرة الثِيَّبَ لا إِجبار عليها؛ لعموم كونها «أَحَقَّ بِنَفْسِها مِنْ وَليها»، وعلى أَنَّ من زالت بكَارتها بوطء - ولو كان زنا - لا إِجبار عليها لأب ولا غيره؛ لعموم قوله: «الثِيَّبُ أَحَقَّ بِنَفْسِها»، وقال أبو حنيفة: هي كالِبر، وخالفه حتى صاحباه)<sup>(٤)</sup>.

(٢) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (والثِيَّبُ المعتبر نطقها هي الموطوءة في القبل؛ سواء كان الوطء حلالاً أو حراماً)<sup>(٥)</sup>. وقال: (وإن ذهبت عذرتها بِغَيْرِ جَماع؛ كالوثبة، أو شدة حيضة، أو بإصبع، أو عود ونحوه؛ فحكمها حكم الأبكار)<sup>(٦)</sup>.

الشرط الثالث: الولي:

يشترط لعقد النكاح: ولي المرأة؛ سواء كانت بكراً أم ثِيًّا، والأدلة على ذلك من القرآن والسنة كثيرة، أكتفي بذكر بعضها:

فمن القرآن: ما ورد في سبب نزول قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْضُيُوهُنَّ أَنْ يَكُنَّ أَرْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]؛ قال معقل بن يسار رَضِيَ اللهُ عَنْتَهُ: إنها نزلت فيه، قال: «زوجت أختاً لي من رجل فطلقها، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك وأفرشتك وأكرمتك

(١) فتح الباري (٩/ ١٩٤).

(٢) البخاري (٥١٣٨)، وأبو داود (٢١٠١)، والنسائي (٨٦/ ٦)، وابن ماجه (١٨٧٣).

(٣) الإجماع (ص ٣٩).

(٤) فتح الباري (٩/ ١٩٣).

(٥) المغني (٦/ ٤٩٤).

(٦) المغني (٦/ ٤٩٤).

فطلقتها، ثم جئت تخطبها؟ لا والله لا تعود إليك أبداً، وكان رجلاً لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله هذه الآية: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أزْوَاجَهُنَّ﴾ فقلت: الآن أفعَل يا رسول الله<sup>(١)</sup>، ومعنى «لا تعضلوهن»: لا تمنعهن. قال الحافظ رحمه الله: (وهي أصرح دليل على اعتبار الولي، وإلا لما كان لعضله معنى، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج إلى أخيها، ومن كان أمره إليه لا يقال إن غيره منعه منه، وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك)<sup>(٢)</sup>.

وأما من السنة: فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي»<sup>(٣)</sup>. وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «أيا امرأة نكحت بغير إذن موليتها فنكاحها باطل - ثلاثاً - ولها المهر بما أصاب منها، فإن اشتجروا فإن السلطان ولي من لا ولي له»<sup>(٤)</sup>. وهذا هو الثابت عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس وأبي هريرة، وكان أبو هريرة يقول: «لا تنكح المرأة نفسها؛ فإن الزانية تنكح نفسها»<sup>(٥)</sup>.

قلت: والأدلة السابقة لم تخص الثيب من البكر، بل هي عامة، ولذا ترجم الإمام البخاري لذلك بقوله: «باب من قال: لا نكاح إلا بولي؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أزْوَاجَهُنَّ﴾، فدخل فيه الثيب، وكذلك البكر».

وكما أن المرأة لا تتولى عقد النكاح لنفسها، فهي كذلك لا تتولى عقد النكاح لغيرها؛ لقوله ﷺ: «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها؛ فإن الزانية هي التي تزوج نفسها»<sup>(٦)</sup>. قال ابن تيمية:

(١) البخاري (٥١٣٠)، وأبو داود (٢٠٨٧)، والترمذي (٢٩٨١).

(٢) فتح الباري (١٨٧/٩).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١).

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٧٩)، وأحمد (١٦٥/٦).

(٥) انظر: هذه الآثار في السنن الكبرى للبيهقي (١١١/٧)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٢٩/٤)، ومصنف عبد الرزاق (٢٠٠/٦)، والدارقطني (٢٢٨/٣).

(٦) رواه ابن ماجه (١٨٨٢)، وقال الحافظ في بلوغ المرام: رجاله ثقات، وصححه الألباني في الإرواء (١٨٤١)، دون الجملة الأخيرة، وصحح وقفها على أبي هريرة كما تقدم. وهذا قول البيهقي (١٣٦٣٥)، وصوب وقفه ابن عبد الهادي تنقيح التحقيق (٢٩٧/٤)، وورد نحوه عن عائشة كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام.



(دل القرآن في غير موضع، والسنة في غير موضع - وهو عادة الصحابة - أنها كان يزوج النساء الرجال، ولا يعرف عن امرأة تزوج نفسها، وهذا مما يفرق فيه بين النكاح ومتخذات الأخدان، ولهذا قالت عائشة: لا تزوج المرأة نفسها؛ فإن البغي هي التي تزوج نفسها)<sup>(١)</sup>.  
أحكام الولي وتفصيله:

(١) قال الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم - حفظه الله -: (إن من مقاصد هذا التشريع الحكيم - يعني اشتراط الولي - صيانة المرأة عن أن تباشر بنفسها ما يشعر بوقاحتها ورعونتها، وميلها إلى الرجال، مما ينافي حال أرباب الصيانة والمروءة)<sup>(٢)</sup>.

(٢) إذا زوجت المرأة نفسها؛ قال مالك: (لا يُقر هذا النكاح أبدًا على حال، وإن تناول وولدت منه أولادًا؛ لأنها هي عقدت عقد النكاح، فلا يجوز ذلك على حال)<sup>(٣)</sup>. وبناءً على ما تقدم، فما يحدث في بعض الجامعات من تزويج الفتاة نفسها دون إذن أوليائها؛ نكاح باطل لا يصح، وهو كما قال أبو هريرة: «فإن الزانية هي التي تزوج نفسها».

(٣) اختلف العلماء في تحديد الأولياء: قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (فقال الجمهور، ومنهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم: الأولياء في النكاح هم العَصَبَة، وليس للخال، ولا والد الأم، ولا الإخوة من الأم ونحو هؤلاء؛ ولاية. وعند الحنفية: هم من الأولياء)<sup>(٤)</sup>. وهذا الأخير هو الذي عَوَّل عليه صديق حسن خان في (الروضة الندية)؛ قال رَحِمَهُ اللهُ: (الذي ينبغي التعويل عليه عندي هو أن يقال: إن الأولياء هم قرابة المرأة الأدنى الذين يلحقهم الغضاضة إذا تزوّجت بغير كفاء، وكان الزوج لها غيرهم، وهذا المعنى لا يختص بالعصبات، بل قد يوجد في ذوي السهام كالأخ لأُم، وذوي الأرحام كابن البنت، وربما كانت الغضاضة معها أشد منها مع بني الأعمام ونحوهم، فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصبات، كما

(١) مجموع الفتاوى (٢١/٣٢).

(٢) عودة الحجاب (٢/٣٥٥).

(٣) انظر: المدونة (٢/١٥١).

(٤) فتح الباري (٩/١٨٧).



أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث، ومن زعم ذلك فعليه الدليل أو النقل بأن معنى الولي في النكاح شرعاً أو لغة هو هذا<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فأقول: يقدم من الأولياء ما ذهب إليه الجمهور من العصبات، فإن لم يكن منهم أحد انتقلت الولاية لغيرهم من ذوي الأرحام، ولا غضاضة في ذلك، والله أعلم.

(٤) يشترط في الولي أن يكون من أهل التكليف؛ بأن يكون بالغاً عاقلاً مسلماً، ولكن هل تشترط عدالته؟ الجواب: ذهب بعض أهل العلم إلى اشتراط عدالته الظاهرة، وقال بعضهم: ليست بشرط ولكن يشترط الأمانة. قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (والصواب في هذه المسألة أنه لا بد أن يكون الولي مؤتمناً على مَوْلِيَّتِهِ)<sup>(٢)</sup>.

وأما الكافر فلا يكون له ولاية على مسلمة؛ قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وقد زوج ابنُ سعيد بن العاص أمَّ حبيبة بنت أبي سفيان، وأبو سفيان -وهو أبوها- حي، لكنه كان مشركاً وقتها، فلم يكن له عليها ولاية. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (وأجمعوا أن الكافر لا يكون ولياً لابنته المسلمة)<sup>(٣)</sup>.

(٥) رتب العلماء الولاية على النحو الآتي: الأب، ثم الجد لأب وإن علا، ثم الابن، ثم أبناء الابن وإن نزلوا، ثم الإخوة لأبوين، ثم الإخوة لأب، ثم أبناء الإخوة، ثم الأعمام لأبوين، ثم الأعمام لأب، ثم أبناء الأعمام... إلخ<sup>(٤)</sup>، وهناك خلاف في تقديم بعض هؤلاء.

(٦) فإن لم يوجد أولياء، فالسلطان ولي من لا ولي له، وعلى هذا فيكون وليها (مأذون الأنكحة)؛ لأنه وكيل عن السلطان في هذا الأمر، والله أعلم<sup>(٥)</sup>، وترى اللجنة الدائمة أن وليها في هذه الحالة: القاضي الشرعي.

(١) الروضة الندية (١٩/٢).

(٢) الشرح الممتع (١٥١/٥)، إسلامية.

(٣) الإجماع (ص ٣٩).

(٤) وانظر ما تقدم رقم (٣).

(٥) انظر: الشرح الممتع (١٥٤/٥).



(٧) اعلم أن زوج الأم لا يكون ولياً لابنتها مع أنها ربييته في حجره؛ لأنه ليس من أوليائها، لكن إن وكله الولي صحت الوكالة، وصح العقد.

(٨) يحدث في بعض العائلات أن يكون فيهم (كبير العائلة)، وقد لا يستحق الولاية شرعاً لبعض بنات العائلة؛ لأنه ليس من عصباتها، وهم يحبون أن يتولى هو العقد بنفسه لمكانته بينهم، فلا مانع من أن يوكله الولي بذلك ليتولى هو عقد النكاح، كما أن لماذون الأنكحة أن يوكل من يتولى عقد النكاح، إذا كانت المرأة لا ولياً لها.

(٩) إذا غاب الولي الأقرب ولا يمكن الرجوع إليه، انتقلت الولاية إلى من بعده، فإن لم يكن فالسلطان ولي من لا ولي له.

قلت: ويجب أن يراعى أننا في هذا الزمان يمكننا إعلام الولي الغائب عن طريق الهاتف، بل يمكن أن يتم العقد الشرعي منه خلال هذه الأجهزة إذا تيقنا أنه هو الولي حقيقة، والأولى أن يوكل غيره إذا تعذر حضوره، أو كان غيابه سيستمر مدة تطول أو نحو ذلك، فالأمر يحتاج إلى نظر ومشورة.

(١٠) إذا أوصى الولي بأن يتولى عقد النكاح (فلان) بعد موته، هل تنفذ وصيته؟ الجواب: لا تنفذ؛ لأن الولاية تسقط بالموت، إلا أن يأذن الأولياء الأحياء لهذا الوصي؛ فإنهم أصحاب الحق، فيؤكلوه لذلك.

(١١) هل يصح أن يتولى إنسان واحد طرفي العقد؟

الجواب: نعم، وله صور:

الأولى: أن يكون هو أحد طرفي العقد بالأصالة عن نفسه، وبالولاية عن الزوجة. مثاله: أن يكون هو ابن عمها، وليس لها ولي أقرب منه، فيقول أمام الشهود: أشهدكم أي تزوجتها، أو أشهدكم أي زوجت نفسي ابنة عمي فلانة، ونظير ذلك ما ثبت أن النبي ﷺ أعتق صفية، وجعل عتقها صداقها.

الثانية: أن يكون وكيلًا عن الزوج، وعن ولي الزوجة، فيؤكله الزوج أن يزوجه، ويؤكله ولي الزوجة أن يزوجه، فيقول أمام الشهود: زوجت ابنة موكلي فلان: (فلانة) إلى موكلي فلان.



مسألة: حكم عضل الولي:

معنى العضل: منع المرأة من تزويجها بكفثها إذا طلبت ذلك، ورغب كل واحد منهما في صاحبه.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (فإن رغبت في كفاء بعينه وأراد تزويجها لغيره من أكفائها وامتنع من تزويجها من الذي أرادت؛ كان عاضلاً لها، فأما إن طلبت التزويج بغير كفثها فله منعها من ذلك، ولا يكون عاضلاً لها بهذا؛ لأنها إن زوجت من غير كفثها كان له فسخ النكاح، فلأن تمتنع منه ابتداءً أولى<sup>(١)</sup>، وستأتي مسائل الكفاءة إن شاء الله<sup>(٢)</sup>).

وقال ابن تيمية: (وإذا رضيت رجلاً، وكان كفواً لها، وجب على وليها -كالأخ أو العم- أن يزوجهَا به، فإن عضلها أو امتنع عن تزويجها، زوجها الولي الأبعد منه أو الحاكم بغير إذنه باتفاق العلماء، فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه، ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه إذا كان كفواً باتفاق الأئمة<sup>(٣)</sup>).

قلت: الأولى أن يراعى ترتيب الأولياء، فلا يزوجهَا السلطان إلا إذا عضلها جميع الأولياء؛ وذلك للحديث: «السلطان ولي من لا ولي له»<sup>(٤)</sup>.

الشرط الرابع: الشهود:

ورد في الحديث: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»<sup>(٥)</sup>، وهذا الحديث صحَّحه الشيخ الألباني، وضعفه بعض أهل العلم، وقد عمل به أكثر أهل العلم؛ فمنهم من يرى أنه لا بد من الإشهاد، ومنهم من يكتفي بالإعلان؛ لقوله ﷺ: «أعلنوا هذا النكاح»، وأكتفي هنا ببعض النقول:

(١) المغني (٧/٢٥).

(٢) انظر: (٤١/٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٢/٥٢-٥٣).

(٤) تقدّم تخريجه (٣٥/٢). ولتحذر المرأة أن تجعل أمرها لمن يريد أن يتزوجها حتى لا يغرر بها.

(٥) رواه ابن حبان (٤٠٧٥)، والدارقطني (٣/٢٢٥)، والطبراني في الأوسط (٩/١١٧)، والبيهقي

(٧/١٢٤)، وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٧٥٥٧)، وانظر: الإرواء (٦/٢٤١).



قال الترمذي رَحِمَهُ اللهُ: (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين وغيرهم؛ قالوا: لا نكاح إلا بشهود، لم يختلفوا في ذلك من مضى منهم، إلا قوماً من المتأخرين من أهل العلم...) (١).

وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: (ولا يتم النكاح إلا بإشهاد عدلين فصاعداً، أو بإعلان عام، فإن استكتم الشاهدان لم يضر ذلك شيئاً) (٢). ومعنى (استكتم) أي: طُلب منهما أن يكتما الأمر؛ لأن هذا لا يكون نكاح سر، وقد حضره خمسة: الولي، والزوج، والزوجة، والشاهدان.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كلاماً ملخصه: (أن الله لم يوجب الإشهاد، ولكنه أمر فيه بالإعلان، فأغنى إعلانه مع دوامه عن الإشهاد)، إلى أن قال: (ولهذا إذا كان النكاح في موضع لا يظهر فيه كان إعلانه بالإشهاد، فالإشهاد قد يجب في النكاح لأنه به يعلن ويظهر، لا لأن كل نكاح لا ينعقد إلا بشاهدين... وإذا اجتمع الإشهاد والإعلان فهذا الذي لا نزاع في صحته، وإن خلا عن الإشهاد والإعلان فهو باطل عند العامة) (٣).

قلت: وما تقدم يتبين لي أننا في هذه الأعصار نحتاج إلى الإشهاد - خاصة وأن وثائق الزواج تنص على ذلك، وقد لا يتمكن الناس من الإعلان - على أن يكون العقد كامل الأركان والشروط. والله أعلم.



(١) سنن الترمذي عقب الحديث (١١٠٣).

(٢) المحلى (٩/٤٦٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣٢/١٢٧ - بتصرف).

## الكفاءة

## • معنى الكفاءة:

المساواة والمماثلة، ومنه قوله ﷺ: «والمسلمون تتكافأ دماؤهم»<sup>(١)</sup>. وقد تنازع العلماء في هذه الكفاءة التي لا بد أن تتحقق بين الزوجين على النحو الآتي:

## (١) الكفاءة في الدين:

والراجع أن الكفاءة المشترطة هي الكفاءة في الدين فحسب، وهي محل اتفاق بين العلماء؛ قال ابن حجر رحمه الله: (واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه، فلا تحل المسلمة لكافر أصلاً)<sup>(٢)</sup>. وقال ابن القيم رحمه الله: (والذي يقتضيه الحكم اعتبار الدين في الكفاءة أصلاً وكما لا؛ فلا تزوج عفيفة لفاجر، ولم يتعد القرآن والسنة في الكفاءة أمراً وراء ذلك)<sup>(٣)</sup>.

قلت: والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [التوبة: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

ويعد أن ذكر الله المحرمات من النساء قال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، ولم

يشترط حسباً ولا مالا، وقال تعالى: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

وأما السنة: فقوله ﷺ: «لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض

على أسود، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب»<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٥٣١)، والنسائي (٢٠/٨).

(٢) فتح الباري (١٣٢/٩).

(٣) زاد المعاد (١٥٩/٥).

(٤) صحيح: رواه أحمد (٤١١/٥)، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٧٠٠).





وقال ﷺ: «إن آل بني فلان ليسوا لي بأولياء، إن أوليائي المتقون حيث كانوا وأين كانوا»<sup>(١)</sup>.  
وعن أبي حاتم المزني رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا جاءكم من ترضون دينه  
وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير»<sup>(٢)</sup>.  
فهذه الأحاديث العامة المطلقة تبين كفاءة الدين، ولم تشترط شيئاً آخر، وعلى هذا فيجوز  
للفقير أن يتزوج الثرية الغنية، وللعبد أن يتزوج الحرة، شريطة أن يكون عفيفاً مسلماً، ولغير  
القرشي أن يتزوج القرشية، وقد دلت السنة العملية في حياة النبي ﷺ على هذا:  
فقد زَوَّج النبي ﷺ زينب بنت جحش (القرشية) لزيد بن حارثة (مولاه).  
وزَوَّج فاطمة بنت قيس (الفهرية القرشية) لأسامة بن زيد؛ ابن مولاه زيد<sup>(٣)</sup>.  
وتزوَّج (بلال بن رباح) بأخت (عبد الرحمن بن عوف)<sup>(٤)</sup>.  
وتزوَّج سالم مولى أبي حذيفة: بنت أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة<sup>(٥)</sup>.  
وتزوَّج المقداد بن الأسود مولى الأسود بن عبد يغوث: ضُبَاعَةَ بنت الزبير الهاشمية<sup>(٦)</sup>.  
وزَوَّج النبي ﷺ رجلاً فقيراً لا يملك إلا إزاراً بالمرأة التي جاءت تهب نفسها لرسول الله ﷺ<sup>(٧)</sup>.  
وكل هذه الأحاديث صحيحة، وقد تقدم بعضها.

(٢) الكفاءة في الأمور الأخرى غير الدين:

اعتبر الجمهور في الكفاءة مع الدين أموراً أخرى، وهي: النسب، والحرة، والحرفة. وزاد  
الحنفية والحنابلة: اليسار (المال).  
أما المالكية فالكفاءة عندهم في الدين، والسلامة من العيوب فحسب.

(١) البخاري (٥٩٩٠)، ومسلم (٢١٥).

(٢) حسن لشواهده: رواه الترمذي (١٠٨٥)، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الترمذي (١٠٨٤)،  
وابن ماجه (١٩٦٧).

(٣) مسلم (١٤٨٠)، وأبو داود (٢٢٨٤)، والنسائي (٢٠٨/٦).

(٤) الدارقطني (٣/٣٠١)، والبيهقي (٧/١٣٧).

(٥) البخاري (٥٠٨٨)، والنسائي (٦٣/٦).

(٦) البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧)، والنسائي (٦٨/٥).

(٧) البخاري (٥١٤٩).



والذي يترجح من الأدلة أن الكفاءة في الدين فقط هي الشرط المعتبر في النكاح؛ فلا تتزوج من كافر، ولا تتزوج من زان إلا أن يتوب، وكذلك لا يتزوج الزانية إلا أن تتوب<sup>(١)</sup>. وأما المال والحسب والصنعة فهي لا تشترط في الكفاءة، وليست شرطاً في النكاح، وعلى هذا فلو رضيت المرأة الغنية الحسبية ووليها القريب منها بتزويجها من الفقير المولى، فالنكاح صحيح.

ولكن هل للمرأة وأوليائها أن ينظروا ويراعوا في الاختيار الأمور الأخرى غير الدين؟ أعني إذا جاء الكفء المسلم فهل للمرأة وأوليائها أن يعتبروا الأمور الأخرى ليدوا رأيهم بالقبول أو الرفض؟ الراجح أن لهم اعتبار ذلك، فالشرط الوحيد: (الدين)، لكن هذا لا يمنع حقهم أن ينظروا في مصلحة موليتهم، من باب الكمال وحسن الاختيار؛ ودليل ذلك:

(١) حديث فاطمة بنت قيس أنها جاءت تستشير النبي ﷺ وقد خطبها معاوية وأبو جهم رضي الله عنهما، ولا شك أن الكفاءة في الدين هنا موجودة فضلاً عن شرف الصحة، ولكن النبي ﷺ قال لها: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء»<sup>(٢)</sup>.

(٢) عن بريدة رضي الله عنه قال: خطب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فاطمة، فقال رسول الله ﷺ: «إنها صغيرة»، فخطبها عليٌّ فزوجها منه<sup>(٣)</sup>. قال السندي في حاشيته على النسائي: (قوله: «فخطبها عليٌّ»، أي عقب ذلك بلا مهلة، كما تدل عليه الفاء، فعلم أنه لاحظ الصغر بالنظر إليها، وما بقي ذاك بالنظر إلى علي، فزوجها منه، ففيه أن الموافقة في السن أو المقاربة مرعية لكونها أقرب إلى الموافقة، نعم قد يترك ذاك لما هو أعلى منه، كما في تزويج عائشة رضي الله عنها)<sup>(٤)</sup>.

(٣) قوله ﷺ: «لا تنكح البكر حتى تستأذن، ولا الثيب حتى تستأمر»، وهذا يشعر بمراعاة رغبتها في خاطبها، ولا يلزمها الموافقة على من خطبها لمجرد كونه مسلماً، بل لها النظر في أمرها، فلو كانت هذه الأمور غير معتبرة، لكان يجب على الفتاة أن توافق على كل مسلم خطبها، وهذا لم يقل به أحد.

(١) وسيأتي بيان ذلك في باب المحرمات من النساء (٢/ ٥٧، ٦٦).

(٢) تقدم انظر: (١٧/ ٢).

(٣) رواه النسائي (٦٢/ ٦)، والحاكم (١٦٨/ ٢)، وصححه، ووافقه الذهبي، وقال الألباني في تحقيق المشكاة (٦٠٩٥): (إسناده حسن).

(٤) حاشية السندي على النسائي (٦٢/ ٦).



### • أحكام وتنبهات على الكفاءة:

(١) خلاصة ما تقدم: أن الكفاءة في الدين هي الشرط الوحيد في النكاح، وأما ما عدا ذلك فليس بشرط، لكن لكل من الزوجين وأولياء الزوجة حرية الاختيار بمن يناسبها ويقارنها، وتحسن معه العشرة، وتحقق معه دواعي الاستقرار والانسجام في الأسرة، وتجنب دواعي الشقاق والضرر والتنغيص، لكنها إن تنازلت عمن يناسبها من حيث الحسب والصناعة والمال ونحو ذلك، فزواجها صحيح لا شيء فيه.

(٢) من المنكرات الشائعة اختيار الفسقة، وتقديمهم على المؤمنين المتقين، ويكون الدافع لاختيارهم وترشيحهم كثرة أموال هؤلاء الفسقة أو مناصبهم، وربما كانوا أصحاب وظائف محرمة، ومعرضين عن طاعة الله عز وجل، ومضيعين لأوامره، وهؤلاء الأولياء سيسألون أمام الله عز وجل عن تضييعهم لبناتهم؛ فعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى سائل كل راع عما استرعاه، أحفظ ذلك أم ضيعه؟ حتى يسأل الرجل عن أهل بيته»<sup>(١)</sup>.

(٣) قال الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم - حفظه الله -: (اعلم أن الفقهاء الذين تشددوا في اشتراط الكفاءة وتوسعوا فيه، قالوا: الرجل العالم هو كفاء لكل امرأة، مهما كان سنهما، وإن لم يكن له نسب معروف؛ وذلك لأن شرف العلم دونه كل نسب وكل شرف؛ قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل: من أكرم الناس؟ فقال: «يوسف بن يعقوب ابن إسحاق ابن إبراهيم»، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «فأكرمهم عند الله أتقاهم»، قالوا: وليس عن هذا نسألك، فقال: «عن معادن العرب، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه ابن حبان (٤٤٩٢)، وصححه الحافظ في الفتح (١١٣/١٣)، وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني (١٦٣٦).

(٢) البخاري (٣٣٥٣)، ومسلم (٢٥٢٦). وينظر: عودة الحجاب (٢/٢٥٣).

(٤) قال ابن رشد رَحِمَهُ اللهُ في (بداية المجتهد): (ولم يختلف المذهب -أي المالكي- أن البكر إذا زَوَّجها الأب من شارب الخمر، وبالجملية من فاسق، أن لها أن تمنع نفسها من النكاح، وينظر الحاكم في ذلك فيفترق بينهما، وكذلك إذا زوجهما من ماله حرام، أو ممن هو كثير الحلف بالطلاق)<sup>(١)</sup>.

(٥) ينبغي للمرأة أن تختار صاحب الخلق والدين، ولو كان فقيراً، بل إنها لو كانت غنية واختارته لدينه، واستعملت ماله في الدعوة إلى الله عَزَّوَجَلَّ لكانت مثابة عند الله، ولكن لها أسوة بأم المؤمنين خديجة بنت خويلد رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٦) ذهب أهل العلم إلى منع المرأة من الزواج من مبتدع؛ كالرافضي والجهمي ونحوهم، وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن الرافضي ومن يقول: لا تلزمه الصلوات الخمس؛ هل يصح نكاحه؛ من الرجال والنساء؟ فأجاب: (لا يجوز لأحد أن يُنكِحَ مَوْلِيَّتَهُ رافضيًا، ولا من يترك الصلاة)<sup>(٢)</sup>.



(١) بداية المجتهد (١٦/٢)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦١/٣٢)



## الصداق

• معناه:

• ما تُعطاه الزوجة من مال ومنفعة بسبب النكاح، ويقال له: الصداق، والمهر، والنَّحْلَة، والأجر، والفريضة، وغير ذلك.

• حكمه:

• الصداق واجب في النكاح؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، وقوله تعالى: ﴿فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤].

والدليل على وجوبه من السنة: قوله ﷺ لمن أراد أن يتزوج: «فهل معك من شيء؟» فقال: لا والله يا رسول الله... إلى أن قال له ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد»<sup>(١)</sup>. وسيأتي بتمامه. فلو كان يتسامح لأحد أن يتزوج بغير صداق، لكان التسامح لهذا الفقير أحق وأولى؛ فدل ذلك على وجوبه.

• تسمية المهر في العقد:

• الأفضل أن يسمى الصداق في العقد؛ لما ثبت أن النبي ﷺ قال للرجل: «زوجتكها بما معك من القرآن»، ولما ثبت أن النبي ﷺ: «أعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها»، ولأن ذكر الصداق يمنع النزاع.

• ويفترع على ذلك مسائل:

(١) اعلم أن ذكر المهر ليس ركناً في العقد ولا شرطاً فيه، بل هو أثر من آثاره، فإذا تم عقد النكاح دون أن يسمى لها مهراً فالعقد صحيح؛ قال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، والمعنى: لا إثم على من طلق زوجته قبل المس

(١) البخاري (٥١٢١)، ومسلم (١٤٢٥)، وأبو داود (٢١١١)، والترمذي (١١١٤).



وقبل أن يفرض لها مهرًا. ويجوز بعد ذلك أن يسمى لها مهرًا ولو بعد الدخول، فإن لم يسمه لها ووقع الطلاق أو الموت، فلها مهر المثل.

أما دليل تسمية المهر بعد العقد: فهو ما ثبت عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال لرجل: «أترضى أن أزوجك فلانة؟» قال: نعم، وقال للمرأة: «أترضين أن أزوجك فلانًا؟» قالت: نعم، فزوّج أحدهما صاحبه، ولم يفرض لها صداقًا، ولم يعطها شيئًا، وكان ممن شهد الحديبية، وكان ممن شهد الحديبية له سهم خير، فلما حضرته الوفاة قال: «إن رسول الله ﷺ زوجني فلانة، ولم أفرض لها صداقًا، ولم أعطها شيئًا، وإني أشهدكم أني قد أعطيتها صداقًا سهمي بخير»، فأخذته، فباعته بعد موته بمائة ألف، قال: وقال رسول الله ﷺ: «خير الصدّاق أيسره»<sup>(١)</sup>.

وأما دليل مهر المثل إن لم يُسم لها مهر: فعن علقمة قال: أتى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في امرأة تزوجها رجل، ثم مات عنها، ولم يفرض لها صداقًا، ولم يكن دخل بها، قال: فاختلفوا إليه، فقال: «إن لها مثل مهر نسائها، ولها الميراث، وعليها العدة»، فشهد معقل بن سنان أن النبي ﷺ قضى في بَرّوع ابنة واشق بمثل ما قضى<sup>(٢)</sup>، وتُسمى هذه المسألة: (المفوضة).

والمقصود بـ«مهر مثلها»: من يماثلها من قريباتها من العصابات وذوي أرحامها وقت العقد، وإذا لم يوجد من تماثلها من قريباتها، فالمعتبر في ذلك أسرة أخرى تماثل أسرتها.

(٢) لا يعني ما تقدم أنه يجوز للزوج أن يشترط عدم المهر، فهناك فرق بين أن يشترط عدم المهر، وبين أن لا يسمى المهر، فالمهر واجب، وإن لم يُسمَّ كان حكمه ما تقدم، وأما إن اشترط أن لا يقدم مهرًا، فهو شرط باطل، ولكن هل يفسخ العقد أم لا؟ فيه خلاف بين العلماء، فبعضهم يصحح العقد ويلزمه بمهر المثل، وبعضهم يفسد العقد أصلًا، وهو اختيار شيخ الإسلام.

(٣) وبناءً على ما تقدم فإذا طلق الرجل زوجته ولم يُسمَّ لها مهرًا؛ فإن كان بعد الدخول فلها مهر المثل كاملاً، وإن كان قبل الدخول فلها المتعة؛ لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ

(١) صحيح: رواه أبو داود (٢١١٧)، والحاكم (١٨٢/٢)، وصحَّحه على شرطهما، ووافقه الذهبي، وصحَّحه الألباني. انظر: الصحيحة (١٨٤٢).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٢١١٤)، والترمذي (١١٤٥)، وقال: حسن صحيح، والنسائي (١٢١/٦)، وصحَّحه الحاكم على شرط مسلم (١٨٠/٢)، ووافقه الذهبي.

النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْوَسْعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴿البقرة: ٢٣٦﴾، وذهب بعض العلماء أن لها نصف مهر المثل، والقول الأول أقوى لوجود النص. وسيأتي بيان ذلك في تفصيل حالات المهر (رقم ١٣).

ومرجع المتعة ما يقدر بالمعروف، حسب حاله ودخله، متاعاً بالمعروف بالتصالح والاتفاق فيما بينهم؛ قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: (ليس للمتعة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها)<sup>(١)</sup>.

(٤) أما إن مات أحدهما؛ سواء دخل بها أم لم يدخل بها، ولم يكن سمي للمرأة مهراً؛ فإن الآخر يرثه، وللمرأة مهر مثلها كاملاً، وعليها العدة، كما تقدم في حديث ابن مسعود السابق.

• أقل المهر وأكثره، واستحباب التيسير فيه:

• ليس هناك حدٌ لأقل المهر، بل إن النبي ﷺ قال للرجل: «التمس ولو خاتماً من حديد».

وكذلك لا حدٌ لأكثره؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَكْتُمُوهنَّ فَنُطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]. لكن يستحب التخفيف والتيسير في الصداق، فقد رَغِبَ النبي ﷺ في ذلك؛ ثبت في الحديث عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: «خير النكاح أيسره»، وفي رواية: «خير الصداق أيسره»<sup>(٢)</sup>، ومما يدل على ذلك أن النبي ﷺ زَوَّج رجلاً بها معه من القرآن بعدما قال له: «التمس ولو خاتماً من حديد»<sup>(٣)</sup>.

وقد أنكر النبي ﷺ على بعض من غالى في المهر؛ فعن أبي حذرد الأسلمي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ أنه أتى النبي ﷺ يستفتيه في مهر امرأة، فقال: «كم أمهرتها؟»، قال: مائتي درهم، فقال: «لو كنتم تغرفون من بطحان ما زدتم!»<sup>(٤)</sup>، ويزداد هذا الإنكار على من كَلَّف نفسه فوق طاقتها؛ فعن أبي هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال له النبي ﷺ: «هل نظرت إليها؟ فإن في أعين الأنصار شيئاً»، قال: قد نظرت إليها، قال: «على كم تزوجتها؟»، قال: على أربع أواق، فقال له النبي ﷺ: «على أربع أواق؟! كأننا نتحتون الفضة

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠١/٣).

(٢) صحيح: فهو جزء من الحديث المتقدم (ص ٤٥).

(٣) سبق تخريجه (٤٧/٢).

(٤) صحيح: رواه أحمد (٤٤٨/٣)، والطبراني في الكبير (٣٥٢/٢٢)، والبيهقي (٢٣٥/٧).



من عُرض هذا الجبل، ما عندنا ما نعطيك، ولكن عسى أن نبعثك في بَعث تصيب منه»، قال: فبعث بعثاً إلى بني عبس، بعث ذلك الرجل فيهم<sup>(١)</sup>. ومعنى «عُرض الجبل»: جانبه.

قلت: فهذا متوقف على حال الزوج؛ لأنه قد ثبت أن بعض المهور على عهده ﷺ كانت أكثر من ذلك كما سيأتي، لذلك قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (ويكره للرجل أن يصدق المرأة صداقاً يضر به إن نقده، ويعجز عن أدائه إن كان ديناً)<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: (والقصد في المهر أحب إلينا، وأستحب أن لا يزيد في المهر على ما أَصْدَقَ رسولُ الله ﷺ نساءه وبناته، وذلك خمسمائة درهم)<sup>(٣)</sup>، وهذا ما اختاره أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٤)</sup>.

قلت: يشير إلى حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وقد سئلت: كم كان صداق رسول الله ﷺ؟ قالت: «كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونَشَأُ، قالت: أتدري ما النش؟ قال: قلت: لا، قالت: نصف أوقية، فتلك خمسمائة درهم، فهذا صداق رسول الله ﷺ لأزواجه»<sup>(٥)</sup>. وأيضاً عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كان صداقنا إذ كان فينا رسول الله ﷺ عشر أواق، وطبق بيديه، وذلك أربعمائة»<sup>(٦)</sup>.

قلت: «الأوقية»: أربعون درهماً، والدرهم يعادل ٣.١٢ جم من الفضة، فعلى هذا يكون صداق رسول الله ﷺ لأزواجه = ١٢.٥ أوقية × ٤٠ = ٥٠٠ درهم. ويكون بالجرامات: ٥٠٠ × ٣.١٢ = ١٥٦٠ جم فضة.

قال الشيخ محمد إسماعيل المقدم -حفظه الله-: (إن المغالاة في المهور وعدم تيسيرها أنتجت أسوأ العواقب، فتركت البنات العذارى عوانس وأيامى في بيوت آبائهن، يأكلن شبابهن وتنطوي أعمارهن سنة بعد سنة، وتعذرّ النكاح على جمهور الشباب، بل تعسّر،

(١) مسلم (١٤٢٤)، والنسائي (٦/٦٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٢/١٩٢).

(٣) الأم (٥/١٤٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣٢/١٩٤-١٩٥).

(٥) مسلم (١٤٢٦)، وأبو داود (٢١٠٥)، والنسائي (٦/١١٦)، وابن ماجه (١٨٨٦).

(٦) صحيح: رواه النسائي (٦/١١٧)، وأحمد (٢/٣٦٧).



فعزفوا عنه رغم رغبتهم فيه، بل حاجتهم إليه، وفي هذا مضادة لمقاصد الشريعة التي رَغِبَتْ في النكاح والتناسل، وبهذا يُعلم مدى شؤم مخالفة مَنْ هُدِيَهُ خَيْرُ الْهُدَى ﷺ في الآخرة والأولى<sup>(١)</sup>.

#### • المعجل والمؤخر:

• اعلم أن المهر يجوز تعجيله كله، ويجوز تأخيره كله، ويجوز تعجيل بعضه وتأخير بعضه، حسب ما يتفق عليه الطرفان، إلا أنه يستحب أن يعطيها شيئاً قبل الدخول؛ لما ثبت في الحديث عن علي رضي الله عنه قال: تزوّجت فاطمة رضي الله عنها فقلت: يا رسول الله: «ابن بي»، وفي رواية: فلما أراد أن يدخل بها قال: «أعطيها شيئاً»، قلت: ما عندي من شيء، قال: «فأين درعك الحطمية؟»، قلت: هي عندي، قال: «فأعطيها إياه»<sup>(٢)</sup>.

• قال ابن تيمية رحمه الله: (والأولى تعجيل الصداق كله للمرأة قبل الدخول إذا أمكن، فإن قدّم البعض وأخر البعض فهو جائز)<sup>(٣)</sup>.

ويتفرع على أحكام المهر ما يلي:

(١) يجوز أن يكون المهر نقداً (مالاً)، ويجوز أن يكون عيناً (يعني: أثاثاً مثلاً، أو شيئاً تمتلكه المرأة)، كما ثبت في حديث علي رضي الله عنه السابق؛ فإنه أعطاها «درعه»، وكذلك فإن ثابت بن قيس رضي الله عنه أصدق زوجته الحديقة.

(٢) ويجوز كذلك أن يكون المهر (منفعة)؛ كما قال تعالى حكاية عن الرجل الصالح في قصة موسى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَكْثَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧]؛ أي: يعمل عنده أجيراً ثماني سنوات.

(٣) ويجوز أن يكون المهر تعليمها شيئاً من القرآن؛ لما ثبت في حديث الواهبة نفسها للنبي ﷺ: فقام رجل فقال: يا رسول الله أنكحنيها، قال: «هل عندك من شيء؟» قال: لا، قال: «اذهب فاطلب ولو خاتماً من حديد»، فذهب وطلب، ثم جاء فقال: ما وجدت شيئاً،

(١) عودة الحجاب (٢/ ٣١٠).

(٢) صحيح: رواه النسائي (٦/ ١٢٩)، وأبو داود (٢١٢٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٢/ ١٩٥).



ولا خاتماً من حديد، قال: «هل معك من القرآن شيء؟» قال: معي سورة كذا وسورة كذا، قال: «اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن»<sup>(١)</sup>، وفي رواية عند مسلم «انطلق فقد زوجتكها، فعلمها من القرآن». وقد ألحق به أهل العلم أيضاً جواز أن يكون المهر تعليمها شيئاً من الفقه والتوحيد ونحو ذلك. قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (ويجوز أن يصدقها تعليم صناعة ونحو ذلك)<sup>(٢)</sup>. وفي (زاد المستقنع): (كل ما صح ثمناً وأجرة صح مهراً)<sup>(٣)</sup>.

لكن متى كان المهر محرماً، أو مغضوباً، أو مجهولاً؛ بطل الصدّاق ووجب مهر المثل. (٤) اعلم أنه من أعظم الذنوب أن يضيع الرجل صدّاق امرأته؛ فقد ثبت في الحديث عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «إن من أعظم الذنوب عند الله عَزَّوَجَلَّ، رجل تزوج امرأة، فلما قضى حاجته منها طلقها، وذهب بمهرها، ورجل استعمل رجلاً فذهب بأجرته، وآخر يقتل دابة عبثاً»<sup>(٤)</sup>.

(٥) اعلم أن الأفضل أن يعجل بدفع المهر إن كان عنده ما يعطيها حتى لا يشغل ذمته بهذا الدين. قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (والأولى تعجيل الصدّاق للمرأة قبل الدخول إذا أمكن، فإن قدم البعض وآخر البعض فهو جائز)<sup>(٥)</sup>.

قلت: ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَسْتَ عَفِيفٌ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْطِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣]، فأرشدهم إلى الاستعفاف، وكان من الممكن الزواج مع تأجيل الصدّاق، وكذلك قوله ﷺ للرجل ولم يجد خاتماً من حديد: «زوجتكها بما معك من القرآن»، ولم يكلفه تحمل دين الصدّاق إلى حين سعة.

(١) رواه البخاري (٥١٤٩)، ومسلم (١٤٢٥).

(٢) المغني (٧/٨).

(٣) انظر: الشرح الممتع (٢٩٧/٥).

(٤) رواه الحاكم (١٨٢/٢)، وصحّحه على شرط البخاري، ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في الصحيحة (٩٩٩). تفرد به عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، قال الذهبي في الميزان: صالح الحديث، وقال الحافظ

في التقریب: صدوق يخطئ.

(٥) مجموع الفتاوى (١٩٥/٣٢).

०३



(١١) إن قبضت المرأة الصدّاق، وكان قد بلغ النصاب، ومضى عليه الحول؛ أخرجت زكاة المال على المهر إذا كان دخل بها، وأما إذا لم يدخل بها فاختلفوا؛ فقال بعضهم: عليها نصف الزكاة فقط؛ لأنه من الممكن أن تطلّق فتزد نصف الصدّاق له، ويرى البعض أن عليها الزكاة كلها؛ لأن العقد قد استقر، وهو الراجح.

(١٢) إذا نما المال الذي أصدقها، ثم طلقها قبل الدخول، فهل يأخذ نصف الصدّاق ونصف النماء؟ أو يأخذ نصف الصدّاق فقط؟ الصحيح أنه يأخذ نصف الصدّاق فقط.

(١٣) مما سبق يتبين أن للزوجة في صدّاقها حالات:

الحالة الأولى: لها المهر المسمّى كاملاً:

(أ) إذا مات أحدهما؛ سواء دخل بها أم لم يدخل بها.

(ب) إذا طلقها بعد الدخول بها.

الحالة الثانية: يثبت لها مهر مثلها: إذا لم يكن سمي لها مهراً، أو سمي لها مهراً فاسداً. وذلك أيضاً إذا طلقها بعد الدخول، أو إذا مات أحدهما.

الحالة الثالثة: يثبت لها نصف المهر: إذا طلقها قبل الدخول، وقد سمي لها مهراً.

الحالة الرابعة: يثبت لها المتعة وجوباً<sup>(١)</sup> إذا طلقها ولم يدخل بها، ولم يكن سمي لها مهراً. قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: (وأجمع أهل العلم على أن التي لم يفرض لها ولم يدخل بها لا شيء لها غير المتعة)<sup>(٢)</sup>.

قلت: ويرى الحنفية أن متعتها نصف مهر مثلها لا غير، والراجح عدم التقدير؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾.

الحالة الخامسة: سقوط المهر: إذا كانت الفرقة بسبب الزوجة؛ كأن تطالب بالخلع، أو كأن ترد عن الإسلام، ويسقط كذلك إذا أبرأت الزوج، أو وهبته له.

(١) الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٨٥).

(٢) وأما غيرها من المطلقات -وهي التي دخل بها، أو التي فرض لها مهراً ولم يدخل بها- ففيه خلاف في وجوب المتعة لها أو استحبابها.



(١٤) إذا عقد عليها، ودخل بها، ثم تبَيَّن فساد النكاح؛ كأن يتبين له أنها أخته من الرضاعة، فلها المهر بما استحل من فرجها، وعليه مفارقتها. وإذا تبين ذلك قبل الدخول؛ فعليه مفارقتها، ولا شيء لها.

(١٥) اعلم أن تجهيز أثاث المنزل يقع على الزوج، ولا يجب على المرأة منه شيء مهما كان مهرها؛ لأن الصدّاق حق خالص لها. لكن إن اشترت شيئاً منه بمالها، أو اشتراه لها أبوها أو غيره، فهو حق خالص لها. هذا، وقد جرى العرف الآن بمشاركة المرأة للزوج في تجهيز البيت، ويَعُدُّون ما يُقدِّمه الزوج من هذا الأثاث جزءاً من مقدم مهرها، ويكتبون ما يسمى (قائمة المنقولات) ملكاً للزوجة؛ لأن ذلك كله حقها، ولا بأس بهذه القائمة؛ لأن جميع ما كتب فيها ملك للزوجة، ولكن في النفس من هذا الترتيب شيء؛ لأنه على غير ما كان عليه السلف، وقد ترتب على ذلك مفساد.



المحرمات في المنكاح

٧- التفسير بما هو قائل:  
وهو أن تكون محرمات عليه لسيبها فإذا  
زال أبيحت له... ومن:

زال ایستاده .. ومن:

٦- الزيادة على الأربع: أي:  
هي وقت واحد..  
٧- عقد المرم يستج أو عمدة  
حال أحدهم: جان وقع وقع  
باطلًا.  
٨- الزواج بزانية أو زان حقة  
بغيره.  
٩- نكاح المرم للأمة: زواج  
بغيره.

- ٧- عقد المهرم ببيع أو عسر  
حال إحصاءه، فإن وقع وقع  
بإطلاء.
- ٨- الزواج بزانية أو زان  
بثوبا.
- ٩- نكاح الصر للامة، وصر للامه  
بشروطه.

(١) أن تكون مسلمة  
فلا يحل لكاح الكافرة  
حتى لو كانت كتابية.

(٢) أن يطلق  
على نفسه  
الزنا.

(٣) أن يميز  
عن غير حرة.  
أو من أمه.

- على نفسه  
المزنا.

١- قَوْلُهُ لَا يَدْرِي

١) الإحصاءات وكل جعدة فإن عذبت.  
 ٢) البنات وكل بنت فإن عزلت.  
 ٣) الأوقات الشبهت أو الأوب أو الأم.  
 ٤) الأمة الشبهت أو الأوب أو الأم.  
 ٥) الخصال المتعلق أو الأوب أو الأم.  
 ٦) بنات الأخ.  
 ٧) بنات الأخت.

- وهذه:
- (1) الأمهات وكل جده وأن عمت.
  - (2) البنات وكل بنت وأن نزلت.
  - (3) الأخوات المتبقيات أو لأب أو لأُم.
  - (4) العمه المتبقية أو لأب أو لأُم.
  - (5) الأخوات المتبقيات أو لأب أو لأُم.
  - (6) بنات الأخ.
  - (7) بنات الأخت.

٣- المحرمات بالمصاهرة:  
وهي القرابة بسببها الزواج  
وهي ٤:

6.

زوجہ (۳) الایم	زوجہ (۳) الایم
-------------------	-------------------

- زوجہ<sup>(۳)</sup>  
الاب.

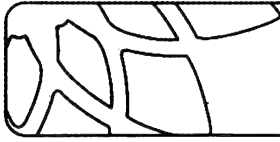
٥) الملاينة على  
الملاعن:  
لأن التفریق بينهما  
تفریق مؤبد.

- سریعاً مزید

## 1

يُحَرِّمُونَ بِمَجْدَدِ الْمَقْدِسِ عَلَيْهِمْ وَلَوْ لَمْ  
يُدْخِلْ بَنِي إِسْرَءِيلَ

- رومن به مجرد المقد علیہوں ولو لم  
یلاخل بہوں۔



## المحرمات من النساء

ليس كل امرأة يصح للرجل أن يعقد عليها، فهناك أسباب تجعل المرأة محرمة على الرجل: إما تحريمًا مؤبدًا، وإما تحريمًا مؤقتًا - أي: متى زال السبب جاز له نكاحها - وبيان هؤلاء المحرمات على النحو الآتي:

• أولاً: المحرمات تحريمًا مؤبدًا:

• وأسبابه: النسب، والرضاع، والمصاهرة، والملاعة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أ - المحرمات بالنسب:

وهم سبعة شملتهم الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣]، فهؤلاء المحرمات كالاتي:

(١) الأمهات: و(الأم) هي: كل أنثى لها عليك ولادة، فيشمل ذلك: الأم، وأمهات وجداتها، وأم الأب، وجميع جداته.

(٢) البنات: و(البت) هي: كل أنثى لك عليها ولادة، فيشمل بناتك، وبنات بناتك، وبنات أبنائك مهما نزلن. وسواء في ذلك ما إذا كانت البنت من نكاح صحيح، أو وطء بشبهة، أو كانت من زنا.

فكل هؤلاء بنات من صلبه لا يحل له أن ينكحهن، علماً بأن البنت من الزنا لا تنسب إليه، ولا يكون بينهما توارث، هذا في باب النسب والموارث، ولكن في باب النكاح لا ينكحها؛ لأنها مخلوقة من مائه<sup>(١)</sup>.

(٣) الأخوات: (الأخت): كل أنثى جاورتك في أصلتك - أي: الأب والأم - أو في أحدهما، فتشمل: الأخت الشقيقة، والأخت لأب، والأخت لأم.

(١) راجع في ذلك: مجموع الفتاوى (٣١/١٤٢)، والمغني (٦/٥٧٨).





(٤) العمات: و(العمة): كل أنثى شاركت أباك أو جدك في أصله، أو في أحدهما، وسواء كان الجد من جهة الأم أو الأب، وعلى هذا فقد تكون العمة من جهة الأم، وهي أخت أبي الأم؛ يعني: أخت الجد من جهة الأم.

(٥) الخالات: و(الخالة): كل أنثى شاركت أمك أو جداتك في أصليهما أو في أحدهما، وسواء كانت الجدة من جهة الأم أو من جهة الأب، وعلى هذا فقد تكون الخالة من جهة الأب، وهي أخت أم الأب؛ يعني: أخت الجدة من جهة الأب.

(٦) بنات الأخ: و(بنت الأخ) هي: كل أنثى لأخيك عليها ولادة، وسواء كان أخاك الشقيق أو لأبيك أو لأمك.

(٧) بنات الأخت: و(بنت الأخت) هي: كل أنثى لأختك عليها ولادة، وسواء كانت أختك الشقيقة أو لأبيك أو لأمك.

ب - المحرمات بالمصاهرة:

ونعني بالمصاهرة: القرابة بسبب الزواج. والمحرمات بالمصاهرة أربع؛ ثلاث منهن محرمات بمجرد العقد، والرابعة لا تحرم إلا بعد الدخول.

فالذين يحرمون بمجرد العقد:

(١) أم الزوجة: وتشمل الجدة أيا كانت؛ كأم أمها وأم أبيها وإن علت؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾.

(٢) زوجة الابن: وتشمل زوجة ابن ابنه، وابن بنته مهما نزل؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

(٣) زوجة الأب: فيحرم على الابن أن يتزوج زوجة أبيه بمجرد العقد، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢].

وأما التي تحرم بعد الدخول فهي:

(٤) ابنة الزوجة: وتسمى الربيبة: فلا تحرم إلا بعد الدخول بأمرها؛ قال تعالى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ إِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. و(الربيبة) هي ابنة الزوجة، وقد قيد الله عز وجل تحريمها بالدخول بالأمر، وأما قوله تعالى: ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ فهذا وصف، وليس قيداً؛ لأن الغالب أن الربيبة تكون في حجره، ولذلك ذهب جمهور العلماء إلى حرمة الزواج منها مطلقاً؛ سواء كانت معه في حجره أم لم تكن معه؛ قالوا: لأنه خرج مخرج الغالب، وخالفهم الظاهرية فجعلوها لا تحرم إلا إذا كانت في حجره، فإن لم تكن في حجره جاز له الزواج منها بعد مفارقة أمها بموت أو طلاق، والراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء.

ج - المحرمات بسبب الرضاع:

قال تعالى في ذكر المحرمات: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، وثبت في الحديث قوله ﷺ: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب»<sup>(١)</sup>، وقد تقدم أن المحرمات من النسب سبعة، وكذلك المحرمات من الرضاعة، وسوف أذكر بيان ذلك وشروطه في فصل مستقل<sup>(٢)</sup>.

د - التحريم بسبب اللعان:

إذا لاعن الرجل زوجته؛ بأن اتهم زوجته بالزنا، وليس معه أربعة شهود، ولم تقر هي بالزنا، فعندئذ يلاعنها؛ لقوله الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ٦ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٧ وَيَذَرُاعَهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ٨ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦-٩]. فإذا تلاعنا أمام الحاكم فَرَّقَ بينهما، وحرمت عليه تحريماً مؤبداً، فإن كانت حاملاً لم ينسب له حملها إذا نفاه، وإنما ينسب لها، ولا يجوز لأحد أن يرميها بالزنا.

(١) البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧)، والنسائي (١٠٠/٦)، وابن ماجه (١٩٣٨).

(٢) انظر: (٨٨/٢).

• ثانيًا: المحرمات تحريمًا مؤقتًا:

• وذلك بأن تكون المرأة محرمة عليه لسبب ما، فإذا زال السبب أبيحت له، وذلك على النحو الآتي:

أ - الجمع بين الأختين:

قال تعالى في ذكره للمحرمات: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]، فلا يحل للرجل أن يجمع في زواجه بين امرأة وأختها، إلا إذا فارقتها، وذلك بأن تموت زوجته، أو أن يطلقها، ففي هذه الحالة يجوز له أن يتزوج أختها، مع ملاحظة أنه في حال الطلاق لا يتزوج أختها إلا بعد انقضاء عدة زوجته المطلقة، بخلاف حال الوفاة، فإنه يجوز له أن يتزوج الأخرى مباشرة، وليس هناك عدة للرجل كما يعتقد البعض. قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (والجمع بين الأختين في التزويج حرام بالإجماع؛ سواء كانتا شقيقتين، أم من أب، أم من أم، وسواء النسب أو الرضاع، واختلف فيما إذا كانتا بملك اليمين، فأجازه بعض السلف، وهو رواية عن أحمد، والجمهور وفقهاء الأمصار على المنع)<sup>(١)</sup>. وذكر ابن قدامة في (المغني) نحو كلام الحافظ ابن حجر، وزاد: (وسواء في ذلك ما قبل الدخول أو بعده؛ لعموم الآية)<sup>(٢)</sup>.

ب - الجمع بين البنت وعمتها أو خالتها:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يُجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها»<sup>(٣)</sup>.

قلت: ويقال فيها ما يقال في الأختين؛ سواء كانتا من نسب، أو رضاع، أو ملك يمين. وسواء كانت العمة حقيقية (وهي أخت الأب)، والخالة كذلك حقيقية (وهي أخت الأم)، أو كانت العمة مجازية وهي (أخت أبي الأب، وأخت أبي الجد وإن علا)، والخالة مجازية (وهي أخت أم الأم، وأخت أم الجدة وإن علت).

(١) فتح الباري (٩/ ١٦٠).

(٢) المغني (٦/ ٥٧١).

(٣) البخاري (٥١٠٨)، (٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨)، والنسائي (٦/ ٩٦).



ويتفرع على من يحرم الجمع بينهما مسائل:

(١) يجوز الجمع بين بنتي العم، وبنتي الخال؛ ما لم يكن هناك مانع من الجمع بينهما؛ كأن يكونا أختين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

(٢) أورد العلماء قاعدة فقالوا: (كل امرأتين يحرم التناكح بينهما بنسب أو رضاع إن قدر أحدهما رجلاً، فإنه يحرم الجمع بينهما)، فالأختان لو قدر أحدهما ذكراً فإنه لا يحل له أن يتزوجها؛ لأنه يكون أختاً لها، إذن يحرم الجمع بينهما. وهكذا.

(٣) القاعدة السابقة مختصة بالرضاع والنسب، أما المصاهرة فلا تدخل فيها.

مثال ذلك: لو مات شخص عن زوجة وابنة من غير هذه الزوجة، ومعلوم أن هذه الابنة لو كانت ولداً فإنه لا يجوز له أن يتزوج هذه الزوجة؛ لأنها زوجة أبيه بالمصاهرة، لكن لو أراد شخص بعد وفاة هذا الزوج أن يجمع بين هذه الأرملة (زوجة المتوفى)، وابنته من غيرها، فإنه يجوز ذلك.

(٤) إذا جمع بين ما لا يجوز له الجمع بينهما، فإن كان العقد في وقت واحد فسد العقد عليهما، وإن سبق عقد أحدهما على الأخرى فهو الصحيح والآخر فاسد، وإن لم يعلم أيهما السابق فسخ العقد عليهما. وفي هذه الحالة الأخيرة يجب نصف المهر لإحادهما، لكن يقرع بينهما، فإن تراضيا أن يقتسماه فلهما ذلك<sup>(١)</sup>.

(٥) اعلم أن المحرمة تحريماً مؤقتاً لا يكون الرجل محرماً لها؛ أعني أنه لا يجوز له الخلوة بها ولا رؤيتها، وهي أجنبية عنه<sup>(٢)</sup>، بخلاف المحرمة تحريماً مؤبداً بسبب مباح؛ فإنه يكون محرماً لها، والسبب المباح: هو النسب أو الرضاع أو المصاهرة، وأما إذا كان بسبب الملاعنة فهي محرمة عليه تحريماً مؤبداً، ولكنه لا يكون محرماً لها، بل هي أجنبية عنه أيضاً.

ج - المحصنات من النساء:

والمقصود: زوجة الغير، فإنها محرمة ما دامت زوجة لغيره؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، ويستمر هذا التحريم طوال عدتها؛ سواء كانت

(١) انظر: الشرح الممتع (٥/ ٢١١).

(٢) وعلى هذا فلا يجوز للرجل الرؤية ولا الخلوة بأخت الزوجة ولا بعمتها أو خالتها.

تعتد عن وفاة زوجها، أو عن طلاق، وسواء كان الطلاق رجعيًا أم بائنًا بينونة صغرى أو بينونة كبرى، ولا يجوز الزواج منها إلا بعد انقضاء العدة<sup>(١)</sup>.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فإنهن السبايا، ولا شك أن فيهن زوجات للغير، لكنها تحل بعد استبراء رحمها؛ وذلك بعد أن تحيض حيضة واحدة؛ فعن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن رسول الله ﷺ بعث جيشًا إلى أوطاس، فلقي عدوًا فقاتلوهم، فظهروا عليهم، وأصابوا سبايا، وكان ناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ تحرّجوا من غسيانهم من أجل أزواجهن من المشركين، فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ في ذلك: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ أي: فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن»<sup>(٢)</sup>.

قلت: انقضاء عدتها يكون بوضع حملها إن كانت حاملًا، أو باستبراء رحمها؛ وذلك بحيضها حيضة واحدة إن لم تكن حاملًا. قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (والمراد بقوله: إذا انقضت عدتهن، أي: استبراؤهن؛ وهي بوضع الحمل عن الحامل، والحيضة من الحائِل)<sup>(٣)</sup>، والحائِل: هي غير الحامل. ومن أحكام الاستبراء ما يلي:

(١) الراجع من أقوال أهل العلم أنه لا يشترط إسلام الأمة لكي يباح وطؤها، لأن النبي ﷺ لم يشترط إلا وضع حملها أو استبراء رحمها؛ علمًا بأن سبايا أوطاس كن وثنيات<sup>(٤)</sup>.  
(٢) يلتحق بهذا الحكم ما إذا أسلمت المرأة وكانت تحت رجل كافر، فإن إسلامها يفرق بينها وبين زوجها المشرك، ويجوز الزواج منها، وذلك بعد (وضع الحمل إن كانت حاملًا، أو الاستبراء بحيضة إن لم تكن حاملًا).

(٣) وكذلك الحكم إذا اشترى أمة؛ فإنه لا يطؤها حتى يستبرئ رحمها بحيضة.

(١) راجع ذلك بالتفصيل في: أحكام الخطبة (١٢/٢).

(٢) مسلم (١٤٥٦)، وأبو داود (٢١٥٥)، والترمذي مختصرًا (١١٣٢)، (٣٠١٧)، والنسائي (١٤٠/٦).

(٣) شرح النووي لمسلم (٣٥/١٠).

(٤) انظر: زاد المعاد (١٣٢/٥ - ١٣٣).

د - مطلقته ثلاثاً:

إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً؛ سواء دخل بها أم لم يدخل بها؛ فإنها محرمة عليه تحريمًا مؤقتًا، ولا يحل له أن ينكحها حتى تتزوج زوجًا آخر زواجًا صحيحًا، ويتم بينهما الدخول، ثم إن طلقها الثاني وانقضت عدتها، جاز للأول أن يتزوجها إن رغباً في ذلك<sup>(١)</sup>.

وأما إذا تزوجها بمجرد التحليل فقط، فهذا لا يحلها لزوجها الأول؛ لأن هذا التحايل لا يحل الحرام، وقد ثبت في الحديث: «لعن الله المحلل والمحلل له»<sup>(٢)</sup>.

هـ - نكاح المشركة:

فلا يتزوج المسلم المشركة، ولا تتزوج المسلمة بمشرك؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةٌ مُؤْمِنَةً حَتَّى تُؤْمِنَ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]. فلا يحل للمسلم أن يتزوج مشركة - أي من غير أهل الكتاب - حتى تسلم، ويدخل في ذلك الحكم: الوثنية، والزندقة، والمردة عن الإسلام، والملحدة، والقاديانية، والبهاية، والدرزية، والعلوية.

وكذلك لا تزوج المسلمة لكافر؛ سواء كان من أهل الكتاب أو من غيرهم؛ قال تعالى:

﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠].

ويتفرع على نكاح غير المسلمات ما يلي:

(١) إنها منعت المسلمة من التزوج بالكافر، ولو كان من أهل الكتاب، حتى لا يكون له عليها سلطان، ولأن القوامة حق الرجل، فربما فتنها عن دينها. وأيضًا فإنه لا يعترف بدين الإسلام؛ فيسيء إليها، بخلاف العكس؛ فإن المسلم يعترف بدينها فيكون ذلك داعيًا إلى استمرار حسن المعاشرة. والله أعلم.

(٢) يزعم البعض أن نساء أهل الكتاب اللاتي يباح نكاحهن لسن نساء العرب؛ لأنهن يقلن بالثلاث أو ببنوة عيسى وعزير الله، وهذا لا شك كفر، والذي عليه جمهور العلماء إباحة التزوج

(١) وسيأتي مزيد بيان لذلك في مسألة التحليل (٢/ ٧٥).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٠٧٦)، والترمذي (١١١٩)، وابن ماجه (١٩٣٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥١٠١)، وفي الإرواء (١٨٩٧).



منهن مع هذا الاعتقاد؛ لأنه هو الذي كان عليه اليهود والنصارى يوم نزول القرآن ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، وهو مروى عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup> وعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>. قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: (فالحاصل أن الذي عليه جمهور أهل العلم أن من تدينت بدين أهل الكتاب وانتسبت إليهم؛ فإنه يحل نكاحها ولو كانت تقول بالتثليث)<sup>(٣)</sup>.

(٣) ومع إباحة الزواج من أهل الكتاب - بشرط أن تكون عفيفة - إلا أن الأفضل للمسلم أن لا يختار زوجة منهن؛ خشية أن تفتنه عن دينه، أو تفتن أولاده، وقد يكون ذلك ذريعة إلى موالاة أهلها، وقد نهينا عن موالاتهم، وليكن الزواج منهن في حالات خاصة؛ كأن يكون في مكان لا يجد فيه مسلمات مثلاً.

قلت: وما يدل على كراهة التزويج منهن ما ثبت أن حذيفة تزوج يهودية فكتب إليه عمر: طلقها، فكتب إليه لم؟ أحرام هي؟ فكتب إليه، لا، ولكني خفت أن تعاطوا المومسات منهن<sup>(٤)</sup>.

وتزداد هذه الكراهة إذا كانت حربية، بل ذهب بعض العلماء إلى حرمة الزواج منها؛ لأنه يكسر سواد أهل الحرب، وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال: «لا تحل»، وتلا قول الله تعالى: ﴿فَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

و - الزيادة على الأربع:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَتِلْكَ وَرُبْعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. لذلك يحرم على الرجل أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات في وقت واحد، وإن طلق إحداهن جاز له أن يستبدل بها غيرها بشرط أن تنتهي عدتها، وأما لو ماتت فإنه يجوز أن يتزوج غيرها، وليس هناك عدة ينتظرها كما يظن بعض العامة.

(١) انظر: سنن البيهقي (٩/ ٢١٧).

(٢) رواه الشافعي في الأم (٥/ ٩).

(٣) الشرح الممتع (٥/ ٢١٩).

(٤) صحيح: رواه سعيد بن منصور (٧١٦)، وابن أبي شيبه (٣/ ٤٧٤)، والبيهقي (٧/ ١٧٢)، وصححه

الألباني في الإرواء (١٨٨٩).



أحكام وفروع الزيادة على أربع:

(١) إذا أسلم الرجل، وكان عنده أكثر من أربع زوجات؛ فإنه يمسك أربعاً ويفارق الباقي، ولا يشترط أن يفارق الأخريات أو الأوليات، بل يفارق من شاء منهن؛ شريطة ألا يزيد ما تحته عن أربع نسوة.

(٢) خص الله رسوله ﷺ بجواز جمع أكثر من أربع، ويجوز أن تهب له المرأة نفسها؛ قال تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

(٣) ذهب الشيعة وبعض أهل الظاهر إلى جواز الجمع بين أكثر من أربع إلى تسع، وبعضهم يزيد إلى ثمانية عشر، وقد استدلوا على ذلك بأن (الواو) في الآية جامعة؛ فقوله: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ يكون المجموع تسعة، وهذا جهل باللغة العربية؛ لأنه لو كان كذلك لما كان في هذا التطويل معنى، ولقال الله (تسعة) بدلاً من هذا التطويل الذي يتنافى مع الإيجاز والإعجاز، فإن هذه الآية شبيهة بقوله تعالى في وصف الملائكة: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحٌ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ يعني منهم من له جناحان، ومنهم من له ثلاثة، ومنهم من له أربعة، ولم يقل أحد إن معنى الآية أن لكل ملك تسعة أجنحة.

ومما يؤيد ذلك ما ورد في السنة عن أسلم وكان عنده أكثر من أربع فأمره الرسول ﷺ أن يمسك أربعاً ويفارق الباقي<sup>(١)</sup>.

ز - عقد المحرم:

من كان محرماً بحج أو عمرة فإنه يحرم عليه عقد النكاح؛ سواء كان لنفسه أو لغيره، وسواء كان ذلك بولاية أو بوكالة، والعقد يقع باطلاً؛ لقوله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب»<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو داود (٢٢٤١)، وابن ماجه (١٩٥٢)، والدارقطني (٣/ ٢٧٠)، وحسنه لشواهد الألباني في الإرواء (١٨٨٥)، وثبت أيضاً عن ابن عمر.

(٢) مسلم (١٤٠٩)، وأبو داود (١٨٤١)، وابن ماجه (١٩٦٦)، والترمذي (٨٤٠)، وأحمد (٦/ ٣٠).



ويتفرع على نكاح المحرم ما يلي:

- (١) إذا تم عقد النكاح في حال إحرام أحد الزوجين، أو الولي، فالعقد فاسد، ولا يحتاج إلى فسخه بطلاق؛ لأنه لم ينعقد أصلاً، ولا يصح هذا الزواج.
- (٢) إذا عقد المحرم النكاح، وهو لا يدري أنه حرام فلا إثم عليه، ولكن العقد لا يصح.
- (٣) لو دخل بمعقودته فولدت أولاداً: لا بد حيثئذ من تجديد العقد، والأولاد شرعيون ينسبون له؛ لأن الوطاء الأول كان وطأً بشبهة.

ح - زواج الزانية:

يحرم على الرجل أن يتزوج زانية حتى تتوب، ويحرم على المرأة أن تتزوج زانية حتى يتوب. قال تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]، وسبب نزول هذه الآية ما ثبت في الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: كان رجل يقال له مرثد بن أبي مرثد، وكان رجلاً يحمل الأسرى من مكة حتى يأتي بهم المدينة، قال: وكانت امرأةً بغيةً بمكة يقال لها: عناق، وكانت صديقة له، وإنه كان وعد رجلاً من أسارى مكة بحمله، قال: فجئت حتى انتهيت إلى ظل حائط من حوائط مكة في ليلة مقمرة، قال: فجاءت عناق، فأبصرت سوادَ ظِلِّ بعجب الحائط، قال: فلما انتهت إليَّ عرفته فقالت: مرثد؟ فقلت: مرثد، فقالت: مرحباً وأهلاً، هلم فبت عندنا الليلة، قال: قلت: يا عناق حرم الله الزنا، قالت: يا أهل الخيام، هذا الرجل يحمل أسراكم، قال: فتبعني ثمانية، وسلكت الخندمة<sup>(١)</sup>، فانتهيت إلى كهف أو غار، فدخلت، فجاءوا حتى قاموا على رأسي فبالوا، فظل بولهم على رأسي، وأعماهم الله عني، قال: ثم رجعوا، ورجعت إلى صاحبي فحملته، وكان رجلاً ثقيلاً حتى انتهيت إلى الإذخر، ففككت عنه أكبله، فجعلت أحمله ويُعِينِي حتى قدمت المدينة، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله أنكح عناقاً؟ فأمسك رسول الله ﷺ فلم يرد عليَّ شيئاً، حتى نزلت: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]، فقال

(١) يعني: الجبل.



رسول الله ﷺ: «يا مرثد، الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة، والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك، فلا تنكحها»<sup>(١)</sup>.

ويتفرع على نكاح الزانية ما يلي:

(١) إذا تابت الزانية توبة خالصة، فإنه يباح نكاحها، وكذلك إذا تاب الزاني جاز للعفيفة أن تنكحه.

(٢) تعرف توبتها بالصلاح، وحسن السيرة، وأما ما ذكره بعضهم من أن تُراوَدَ على الزنا ليعرف صدق توبتها، فهو كلام باطل منافٍ لأصول الشريعة، وقد تكون صدقت في توبتها ولكنها إذا رُوِدت فتنها الشيطان.

(٣) اختلف العلماء هل يجب أن تعتد من الزنا إذا أراد أحد أن يتزوجها بعد توبتها، والراجح أنه لا عدة عليها؛ لأن العدة إنما تجب في النكاح لحق الزوج، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]، فدل ذلك على أن العدة حق الزوج؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ﴾. قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (لكن يجب الاستبراء خوفاً من أن يكون الرحم قد انشغل بولد، فيجب الاستبراء، ويكون بحيضة واحدة، وهذا هو الصحيح)<sup>(٢)</sup>.

(٤) هذا الحكم عام فيمن زنى بها وفي غيره، فيجوز للزاني أن يتزوجها إذا تابا جميعاً بعد استبراء رحمها أو وضع حملها إن كان ثَمَّ حمل، ولا ينسب الولد له، إنما ينسب لأمه فقط، وأما ما يدَّعيه البعض من إلزامه بالزواج تصحيحاً لخطئه -كما يزعمون- ولا يبالون باختلاط مائه في حال الزنا به في حال الزواج؛ فهو بعيد عن أحكام الشرع، والولد الذي انعقد بهاء الزنى لا ينسب إليه حتى لو تزوجها الزاني.

(١) حسن: رواه أبو داود (٢٠٥١) مختصراً، والترمذي (٣١٧٧) وقال: حسن غريب، والنسائي (٦٦/٦)، وصححه الألباني في الإرواء (١٨٨٦).

(٢) الشرح الممتع (٢١٥/٥) ط. إسلامية.



(٥) إذا زنت المرأة المروجة؛ فهل يفسخ النكاح بمجرد زناها؟

الجواب: لا يفسخ النكاح على الراجح، لكن هل يمسخها أو يطلقها؟ استحب الإمام أحمد مفارقتها؛ قال: فتلك لا تؤمن أن تفسد فراشه، وتلحق به ولدًا ليس له<sup>(١)</sup>. هذا من باب الاستحباب، وأما من حيث جواز بقاء النكاح فقد قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ: (فيجوز للرجل أن يستمر على نكاح من زنت وهي تحته، ويحرم عليه أن يتزوج بالزانية)<sup>(٢)</sup>، أي أنه فرق بين حال الابتداء، وبين حال الاستمرار بمن هي تحته أصلًا. والأولى مفارقتها كما ذهب الإمام أحمد.

• نكاح الأمة:

• يجوز للرجل الحر أن يتزوج الأمة بشروط:

- (أ) أن تكون الأمة التي سيتزوجها مسلمة؛ فلا يصح أن تكون كتابية، لكنه يمكن أن يمتلك الكتابية بملك اليمين ويطأها، أما أن يعقد عليها ويتزوجها فلا يجوز إلا للأمة المسلمة.
- (ب) أن يخاف على نفسه العزوبة، أي: أن زواجه من الأمة يباح لرفع الضرر والفتنة عنه.
- (ج) أن يعجز عن مهر الحرة، أو ثمن شراء أمة.

ودليل ما تقدم قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَنَائِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفُوحَاتٍ وَلَا مُتَّخَذَاتٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ أَنْ تَبْتَغِيَهُنَّ فَلَئِنْ رَضَيْتُمْ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].

ويتفرع على نكاح الأمة ما يلي:

- (١) لا يحل للعبد أن ينكح سيده حتى تعتقه، وهذا إجماع.
- (٢) لا يحل للسيد أن ينكح أمته -أي لا يعقد عليها- حتى يعتقها، وله أن يجعل عتقها صداقها.
- (٣) يجوز للحرة نكاح عبد ولدها؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَاوَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

(١) انظر: المغني (٦/ ٦٠٤).

(٢) نيل الأوطار (٦/ ٢٨٤).



(٤) كل من حرم وطؤها بعقد فإنه يحرم وطؤها بملك اليمين، إلا الكافرة؛ فإن الحر لا يعقد عليها، لكنه يملكها بملك اليمين، ويجوز أن تكون الأمة مشركة، بخلاف النكاح؛ فإنه لا يجوز منهن.





## الشروط في النكاح

ذكرنا فيما سبق «شروط عقد النكاح»، وهذا الفصل نذكر فيه «الشروط في عقد النكاح»، والمقصود بها الشروط التي يشترطها الزوجان كلٌّ على الآخر. وهناك فروق بين (شروط العقد)، و(الشروط فيه) وهذه الفروق هي<sup>(١)</sup>:

- (أ) شروط النكاح من وضع الشرع، والشروط فيه من وضع الطرفين.
- (ب) شروط النكاح يتوقف عليها صحة النكاح، والشروط فيه لا تتوقف عليه صحته، وإنما يتوقف عليه لزمومه، فمن فات شرطه له الحق في فسخ النكاح.
- (ج) شروط النكاح لا يمكن إسقاطها، والشروط فيه يمكن لصاحب الحق منها أن يسقطها.

### • الوفاء بشروط النكاح:

• وردت أحاديث في الوفاء بشروط الطرفين في النكاح؛ فعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أحق الشروط أن توفوا بها ما استحللتم به الفروج»<sup>(٢)</sup>.

### • أقسام الشروط:

• تنقسم هذه الشروط إلى أقسام ثلاثة:

- (١) شروط صحيحة؛ يصح معها العقد، ويجب الوفاء بها.
- (٢) شروط فاسدة غير مفسدة؛ أي لا تؤثر في صحة العقد، لكن يسقط الشرط.
- (٣) شروط فاسدة مفسدة؛ أي تؤثر في صحة العقد وتبطله.

(١) انظر: الشرح الممتع (٥/٢٣٣).

(٢) البخاري (٢٧٢١)، ومسلم (١٤١٨)، وأبو داود (٢١٣٩)، والترمذي (١١٢٧)، والنسائي (٩٢/٦)، وابن ماجه (١٩٥٤).



أولاً: الشروط الصحيحة:

وتشمل الشروط التي هي من مقتضى عقد الزواج، والشروط التي لا تخالف الشرع، أو التي على الإباحة. ومن أمثلة الشروط الصحيحة<sup>(١)</sup>:

(١) أن تشترط عليه أن يعاشرها بالمعروف أو يسرحها بإحسان؛ فإن هذا يعد من مقتضى عقد الزواج.

(٢) أن يشترط كل منها خلو الآخر من العيوب التي تمنع حق الاستمتاع، وينبغي أن يكون هذا شرطاً حتى ولو لم يذكر في العقد.

(٣) ومن ذلك أن تشترط المرأة أن لا يخرجها من بلدها أو دارها؛ لأنه حق يملكه، تنازل عنه.

(٤) إذا اشترطت أن ترضع ولدها الصغير، أو أن يكون أولادها معها، فهو شرط صحيح، وكذلك إذا اشترطت خدمة أبويها.

(٥) إن اشترطت أن يكون مهرها نقداً معيناً - كأن تشترط أن يكون بالدولار مثلاً - فهو شرط صحيح، وكذلك إذا اشترطت زيادة على مهر مثلها، فهي شروط صحيحة.

(٦) إذا اشترطت ألا تسافر معه إلى خارج البلاد، فالشرط صحيح.

(٧) إذا اشترط أنه لا ينفق عليها فرضيت الزوجة؛ فإنها قد أسقطت حقها، فالشرط صحيح والنكاح صحيح<sup>(٢)</sup>. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الشرط باطل والنكاح صحيح.

(٨) إذا اشترط عليها أن يقسم لها أقل من ضررتها - زوجته الأخرى - فالشرط صحيح، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يصح، والأول اختيار ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ وأما إذا اشترطت عليه أن يعطيها أكثر من ضررتها، فالشرط غير صحيح، إلا أن ترضى الزوجة السابقة على ذلك.

(٩) شرط الخيار للزوجة أو للزوج، هل هو صحيح أم لا؟

الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية صحة هذا الشرط؛ ومثاله: أن يريد الزوج إقامة زوجته مع أهلها، وهي تخاف من سوء العشرة معهم، فتقول: أشترط الخيار إن وافقني المقام

(١) هذه الشروط حسب ما ترجّح لي، وإلا ففي بعضها خلافات بين أهل العلم.

(٢) انظر: الشرح الممتع (٥/ ٢٥٠).



معهم، وإلا فلي الخيار في ذلك، وكذلك إذا تبين له أنه مغرر به فله الخيار، ويرجع بالمهر على من غرّه؛ كأن يريد لها على صفة معينة فيتبين له خلاف ذلك، وكذلك الحال في الزوجة.

(١٠) إن اشترطوا عليه أن لا يدخل بها إلا بعد مدة ما، فالراجع صحة الشرط، وكذلك إذا اشترطوا عليه أن لا يدخل بها حتى يجهز أثاث البيت فالشرط صحيح، وعليه عمل الناس الآن، وهو شرط متعارف عليه، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

ثانياً: الشروط الفاسدة غير المضسدة: من أمثلة ذلك:

(١) إذا اشترطت عليه أن يطلق زوجته، فالعقد صحيح، والشرط باطل؛ لقوله ﷺ: «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفى صحفتها، ولتنكح، فإنما لها ما كتب الله لها»<sup>(١)</sup>.

(٢) وكذلك إذا اشترطت عليه أن لا يتزوج عليها، فالراجع أنه شرط غير صحيح، لكن العقد صحيح، ولا يجب الوفاء بالشرط؛ لأنه حجر على الزوج فيما أباح الله له. وهذا مذهب الشافعي وآخرين؛ يرى أن الزواج صحيح، وأن هذه الشروط ملغاة لا يلزم الزوج الوفاء بها، وأدلتهم كالتالي:

أ - أن رسول الله ﷺ قال: «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» رواه الترمذي. وقالوا: وهذا الشرط الذي اشترط يحرم الحلال، وهو التزوج والتسري وغير ذلك.

ب - قوله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط». متفق عليه. وقالوا: وهذا ليس في كتاب الله؛ لأن الشرع لا يقتضيه.

ج - قالوا: إن هذه الشروط ليست من مصلحة العقد ولا مقتضاه.

والقول الثاني: يصح الشرط، وهو قول جمهور العلماء.

قلت: هذا القول قد يؤدي إلى إفساد الحياة الزوجية وإبطال الحكم الشرعي؛ لأن كل امرأة تشترط هذا الشرط، مما يبطل الحكم الشرعي الذي أباحه الله للرجال.

(١) البخاري (٦٦٠١)، ومسلم (١٤١٣)، والترمذي (١١٩٠).





ويتفرع على الشروط في النكاح ما يلي:

- (١) اعلم أن الشروط المقصودة هي التي تكون مقارنة للعقد، أو قبله بالاتفاق، وإن لم ينص عليها عند العقد، وأما لو اشترط شيء بعد العقد، فهذا لا اعتبار له.
- (٢) في الشروط الصحيحة يحق لصاحب الحق التنازل عن حقه في أي وقت كان.
- (٣) إذا لم يوف بالشرط، فلصاحب الحق أن يفسخ عقد النكاح إن شاء، وعلى من خالف الشرط الإثم.
- (٤) إن وجدت قرينة تدل على التنازل عن الشرط عمل بها، سواء كانت القرينة بالقول أو بالفعل، وبذلك يسقط الحق.
- (٥) إذا قال في عقد النكاح: زوجتك ابنتي إن شاء الله، فقال الزوج: قبلت، فالنكاح صحيح، وتعليق المشيئة لا يضر، لأننا علمنا مشيئة الله بأن الله يرضاه بمقتضى الشرع.
- (٦) إن قال له: زوجتك إن شئت، فقال قبلت؛ صح النكاح.

ثالثاً: الشروط الفاسدة المفسدة: من أمثلة ذلك:

- (١) إذا اشترط عدم المهر: الذي رجّحه شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يبطل العقد، وهذا بخلاف ما إذا لم يسم المهر، ففرق بين الاشتراط والتسمية. وقد سبقت المسألة.
  - (٢) نكاح الشغار: وهو أن يزوج مَوْلِيَّتَهُ على أن يزوجه الآخر مَوْلِيَّتَهُ ولا مهر بينهما. وقد ثبت في الحديث عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار»<sup>(١)</sup>.
- وهذا النكاح من نكاح الجاهلية؛ وهو أن يزوج الرجل ابنته مثلاً أو أخته، على أن يزوجه الثاني ابنته أو أخته، فهذا شرط فاسد وعقد فاسد، أمّا إن سُمِّي لكل واحدة مهرها، وكان عن رضا ورغبة من الزوجة، وكان كفوًّا لها؛ فالنكاح صحيح.
- قلت: ويرى البعض عدم صحة هذا النكاح ولو سَمَّوا صداقاً؛ لما ثبت أن العباس بن عبد الله ابن العباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته، وأنكحه عبد الرحمن ابنته، وكانا جعلا صداقاً،

(١) البخاري (٦٩٦٠)، ومسلم (١٤١٥)، وأبو داود (٢٠٧٤)، والنسائي (١١٢/٦).

فكتب معاوية إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما، قال في كتابه: هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>

(٣) الزواج بشرط التحليل: فهذا شرط فاسد وعقد فاسد؛ وهو أن يتزوجها ليحلها لمطلقها، وذلك بأن يجامعها ثم يطلقها لكي يراجعها زوجها الأول، وقد ثبت في الحديث: «لعن الله المحلل والمحلل له»<sup>(٢)</sup>، وقد سماه النبي ﷺ: «البتيس المستعار»<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا؛ لو تزوجها المحلل فهل تحل لزوجها الأول؟

الجواب: لا تحل، وسواء في ذلك ما إذا اتفقا على ذلك، أو نواه الزوج (المحلل) دون الزوجة، وأما لو نوته الزوجة دون الزوج ففيه خلاف، والراجح أيضًا أنه لا يحل. ومما يدل على ذلك أيضًا ما ورد عن نافع أنه قال: جاء رجل إلى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثًا، فتزوجها أخ له من غير مؤامرة عنه ليحلها لأخيه، هل تحل للأول؟ قال: لا، إلا نكاح رغبة، كنا نعد هذا سفاحًا على عهد رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>. وعن عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لا أوتى بمحلل ولا بمحللة إلا رجمتها»<sup>(٥)</sup>.

(٤) نكاح المتعة: ومعناه أن يتزوج الرجل المرأة إلى أجل -يوم أو يومين أو شهر أو سنة أو أكثر أو أقل- في مقابل شيء يعطيه لها من مال أو طعام أو ثياب، فإذا انقضى الأجل تفرقا من غير طلاق، ولا ميراث بينهما. والذي استقر عليه الأمر تحريم زواج المتعة، وكانت المتعة قد أبيحت أولًا، ثم حُرِّمت يوم خيبر، ثم أبيحت يوم أوطاس، وانتهى الأمر إلى التحريم. ملاحظات:

(١) ما ورد عن بعض الصحابة من جواز المتعة يُحمل على عدم علمهم بالنهي، وانتهى الأمر إلى جرمتها.

(٢) إذا تزوج شخص زواج متعة وجب التفريق بينهما.

(١) حسن: رواه أبو داود (٢٠٧٥)، وأحمد (٩٤/٤).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (١١٢٠)، وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع (٥١٠١).

(٣) حسن: رواه ابن ماجه (١٩٣٦)، والحاكم (٢١٧/٢)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢٥٩٦).

(٤) صحيح: رواه الحاكم (١٩٩/٢)، وصحَّحه، ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي (٢٠٨/٧).

(٥) صحيح: رواه عبد الرزاق (٢٦٥/٦)، وسعيد بن منصور (١٩٩٢).



حكم نية الزوج المدة دون اشتراط: لو نوى الزواج لمدة بدون شرط - كأن ينوي أن يتزوجها لمدة شهر مثلاً، أو مدة إقامته في هذا البلد - فما الحكم؟ اختلف العلماء في حكمه على قولين:

(أ) القول الأول: حرمة ذلك؛ لأنه شبيه بالمتعة، كمن نوى التحليل وإن لم يشترطه.

(ب) القول الثاني: صحة النكاح؛ لأنه لا ينطبق عليه (نكاح المتعة)؛ لأنه قد يمسك المرأة، بخلاف نكاح المتعة فإنه يفسخ بمجرد انتهاء الأجل. قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (والذي يظهر لي أنه ليس من نكاح المتعة، لكنه محرم من جهة أخرى، وهي خيانة الزوجة ووليها، لأن هذا يُعد من الخيانة؛ لأن الزوجة ووليها إذا علما بذلك لم يوافقا على الزواج أصلاً، ولو شرطه عليهم صار نكاح متعة، فنقول: إنه محرم من أجل ما فيه من الخيانة، لا من أجل كونه نكاح متعة<sup>(١)</sup>). وبناءً على ذلك قال الشيخ: (وعلى القول الثاني الذي نختاره؛ أن النكاح صحيح، لكنه آثم بذلك من أجل الغش).

كيف كان نكاح الجاهلية؟

عن عروة عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا زوج النبي ﷺ أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربع أنحاء: فنكاح منها كنكاح الناس اليوم؛ يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته، فيصدقها، ثم ينكحها. ونكاح آخر: كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها: أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه، ويعتزلها زوجها، ولا يمسها أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد، فكان هذا النكاح (نكاح الاستبضاع). ونكاح آخر: يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها، فإذا حملت ووضعت ومر ليالٍ بعد أن تضع حملها، أرسلت إليهم، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها، تقول لهم: قد عرفتم الذي كان من أمركم، ولقد ولدت، فهو ابنك يا فلان، تسمي من أحبت باسمه، فيلحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع به الرجل. والنكاح الرابع: يجتمع الناس الكثير، فيدخلون على المرأة لا تمنع من جاءها، وهن البغايا؛ كن ينصبن على أبوابهن رايات، تكون علماً، فمن أرادهن دخل عليهن، فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها، جمعوا لها ودَعَوْها للقافة، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون، فالتايط به ودُعي ابنه، لا يمتنع من ذلك. فلما بعث النبي محمد ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا

(١) الشرح المتع (٥/ ٢٤٨). الإسلامية.



نكاح الناس اليوم<sup>(١)</sup>. قوله: (فاستبضعي) أي: اطلبي الجماع. (القافة): جمع (قائف).  
و(القائف): هو الذي يتبع الآثار ويعرف النسب من الشَّبه. (فالتاط) أي: التحق.  
قلت: ومن أنكحة الجاهلية أيضًا: نكاح الشغار، وقد تقدم تعريفه وبيانه<sup>(٢)</sup>.



(١) البخاري (٥١٢٧)، وأبو داود (٢٢٧٢).

(٢) انظر: (٧٤ / ٢).

## الغيب في الكساح

### ٣- أقسامها:

٣- الغيب المذنب: كالجنون والموسر والأحمق والسويطان.

٣- ما يقطن به: إذا كان يكون في غيره غيب يبيع في الاستماع أو جهته كان فكون مستورا أو يخرج منه واقع كصحة.

١- ما يقطن به: إذا كان يكون في غيره غيب يبيع في الاستماع أو جهته كان فكون مستورا أو يخرج منه واقع كصحة.

٣- حكم الغيب بها: قيل: لا يسمع غيب البينة وقيل: يسمع بغيب معينة فقط والراجح أن كل غيب ينفذ لأحد الزوجين ولا يحصل معه مقصور الكساح من العودة والرجعة تبين الخيار.

### ١- الأثر لها:

في الغيب التي تنفذ أحدهما من الآخر ولا يتحقق معها مقصور الكساح.

### فإن وجد غيباً في أحدهما ما الحكم؟

٣- إن كان لا يمكن إزالته وعلاجه أو بطول طوله أثبتت به مصالحة الكساح.

٣- فإن لم يرض به: فله المصحة وتكون دائمة.

٣- فإن تنازعا فالمصحة تكون للنفس الشرعي.

١- بالشرعي بيوها.

فإن رضى صاحب الخيار أو طار ما يند على رضاء سقط عنه هي المصحة.

١- إن كان غيباً يمكن إزالته وعلاجه فلا يثبت المصحة بشرط ألا يطول المصالح طوله أثبتت بمصالحة الكساح.

### ماذا يترتب على المصحة؟

٣- إن كان قبل المصحة:

٣- فإن كان الغيب عنها: ردت عليه كامل مهوره ولا شيء لها.

١- إن كان الغيب من الزوج: ثبت لها نصف المهر.

١- إن كان بعد المصحة: أثبت المهر كاملاً أو سواء كان الغيب منها أو عنها.

٣- فإن كان الخيار الرضى رجوع به الزوج عليه وبإثباته به.

١- فإن كانت هي من غيبه سقط عنها مهره.



## العيوب في النكاح

شرع الله الزواج على أسس المودة والرحمة ودوام العشرة، وقد أطلقت الأحكام الشرعية حرية الاختيار بناء على هذه الأسس، لكن إن ثبت أن بأحد الزوجين عيباً ينفر الآخر منه، ولا يحقق مقصود النكاح، فقد وردت الآثار بالأحكام المتعلقة بهذا:

فعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «أبيا امرأة عُرِّبها رجل، أو بها برص، فلها المهر بما أصاب منها، وصادق الرجل على من عَرَّه»<sup>(١)</sup>. وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أبيا امرأة نكحت وبها برص، أو جنون، أو جذام، أو قَرَن، فزوجها بالخيار - ما لم يمسه - إن شاء أمسك، وإن شاء طلق، وإن مسَّها فلها المهر بما استحلت من فرجها»<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيب على أقوال:

الأول: قالوا: لا يفسخ النكاح بعيب البتة، وهو قول الظاهرية.

الثاني: يفسخ بعيوب معينة، واختلفوا في تحديد هذه العيوب:

(أ) فعند الحنفية يفسخ بالجبِّ والعُتَّة فقط.

(ب) وقال الشافعي ومالك: يفسخ بالجنون والبرص والقَرَن والجبِّ، والعُتَّة<sup>(٣)</sup>.

(ج) وعند أحمد زيادة على ما سبق: الرَّتْق، والعَفْل، والفَتَق، واستطلاق البول، والباسور، والناصور، والخصاء والسَّل، وكون أحدهما خنثى.

(١) رواه مالك (٢/٥٢٦)، وعبد الرزاق (١٠٦٧٩)، والبيهقي (٧/٢١٤)، ورجاله ثقات على خلاف في

سماع سعيد بن المسيب من عمر، وقد صحح ذلك الإمام أحمد.

(٢) انظر: المحلى (١٠/٢٦٠)، والبيهقي (٧/٥١٢)، وإسناده صحيح.

(٣) سيأتي في الملاحظات شرح هذه الأوصاف.



الثالث: كل عيب ينفر أحد الزوجين منه ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة فإنه يوجب الخيار، وهذا ما رجّحه ابن القيم<sup>(١)</sup>، وأشار إليه ابن تيمية، واختاره ابن عثيمين<sup>(٢)</sup>. قال ابن القيم (ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف علم أنهم لم يخصوا الرد بعيب دون عيب)<sup>(٣)</sup>.  
● ملاحظات:

● (١) من العيوب التي ذكرها العلماء مما يختص بالرجل: الحب، والعُنة: ومعنى (المجبوب): المقطوع الذكر، و(العُنَيْن): هو من به (عُنة): وهي أن يحبس عن الجماع، أي: لا يتمكن من جماع زوجته، وقد يكون ذلك طبعياً، وقد يكون حادثاً. قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (أما ضعف الرجل في الجماع فليس بعنة، حتى لو كان لا يجامع إلا في الشهر مرة واحدة؛ لأنه ثبت أنه يجامع)<sup>(٤)</sup>. ومن العيوب التي ذكرها العلماء أيضاً: (الخصي) وهو مقطوع الخصيتين، و(السّل): بفتح السين، وهو أن يكون مسلول الخصيتين.

(٢) ومن العيوب التي تختص بالمرأة:

(الرَّتْق) خاص بالمرأة، وهو أن تكون مسدودة الفرج لا يسلكه الذكر، و(الْقَرَن) أن يكون هناك لحم زائد ينبت في الفرج فيسدّه، و(العَقْل): ورم اللحمية التي بين مسلكي المرأة فيضيق منها فرجها، و(الْفَتَق): انحراف ما بين سبيلها (البول والمني).

(٣) من العيوب المشتركة: الجنون والبرص والجذام، و(الجنون): فقدان العقل، و(البرص): بياض بالجلد يقبح صورته، و(الجذام): قروح تصيب البدن وتكاثر حتى يموت. قلت: ويدخل في ذلك (الإيدز)، و(الجرب)، و(السرطان)، وغير ذلك مما هو مثل ما ذكر أو أشد. ومن أحكام العيوب أيضاً ما يلي:

(٤) إذا غرّهم أنه ذو نسب معين، أو أنه على عمل رفيع، فظهر أن عمله دنيء، فلها الفسخ.  
(٥) إذا كانت هناك عيوب خفية فلا بد أن تذكر للطرف الآخر، ولا يقال إنه لم يشترط السلامة من تلك العيوب؛ لأن هذا من المتعارف عليه، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

(١) زاد المعاد (٥/ ١٨٣).

(٢) الشرح الممتع (٥/ ٢٧٤). ط. إسلامية.

(٣) زاد المعاد (٥/ ١٨٤).

(٤) الشرح الممتع (٥/ ٢٦٢). ط. إسلامية.



(٦) ثبت عن عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة رضي الله عنهم أن العنّين يؤجل سنة، وبعضهم يقول: عشرة أشهر؛ فإن جامع خلال هذه السنة ولو مرة، فليس بعنّين، وإن لم يجامع فلها الفسخ. قال ابن عثيمين رحمه الله: (وهل هذا حكم تشريعي أم قضائي؟)، ثم بين رحمه الله أنه: (لو كان تشريعاً فلا بد من العمل به، وإن كان قضائياً فإن نظر القاضي يختلف من حين لآخر، وعليه فلا بأس من الاستعانة بمجال الطب في فحصه ومعرفة ما إذا كان عنّيناً، أم أنه يمكنه أن تعود إليه قوة الجماع).

قلت: والذي يترجح أن ذلك حكم قضائي، ولا بأس بالاستعانة بالأطباء ذوي الخبرة، على تحديد هذا الموقف، خاصة وأن المرأة قد تتسبب بسوء عشرتها في تعكير الحالة النفسية؛ بحيث إنه لا يتمكن من غشيانها، وقد تنكر أنه وطئها.

(٧) إذا كانت العنة طارئة يرجع إلى الأطباء؛ فإن ثبت أنه لن يقدر على الجماع مطلقاً كان لها الفسخ، وأما إن كانت تزول بالعلاج، فقد ذهب الشيخ ابن عثيمين إلى أننا لا نمكّنها من الفسخ.

(٨) إن رضي أحد الطرفين بالعيب، سقط حقه في الفسخ.

(٩) العيوب التي يمكن علاجها وإزالتها - خاصة مع التقدم الطبي - كالرتق، والقرن، والفتق، والباسور، والناصور، ونحو ذلك: لا يثبت بها الفسخ؛ بشرط ألا يطول العلاج بحيث يفوت مصلحة النكاح.

(١٠) فسخ النكاح يكون بين الطرفين عند التراضي، وأما إذا تنازعا فمرده إلى الحاكم (القضاء)، وهذا ما قاله ابن تيمية رحمه الله.

(١١) إن كان الفسخ قبل الدخول، فلا مهر لها إن كان العيب فيها، ولها نصف المهر - على الصحيح - إن كان العيب فيه <sup>(١)</sup>. وأما إن كان بعد الدخول، فإن المهر يجب لها كاملاً؛ سواء كان العيب فيها أو فيه، فإن كان العيب فيها رجع بالمهر على من غرّه، وهو الولي إن كان عالماً، أو الزوجة إن كان الولي جاهلاً، وأما إن كانت الزوجة جاهلة؛ كأن يكون بها برص في ظهرها مثلاً، فالأمر يحتاج إلى نظر.

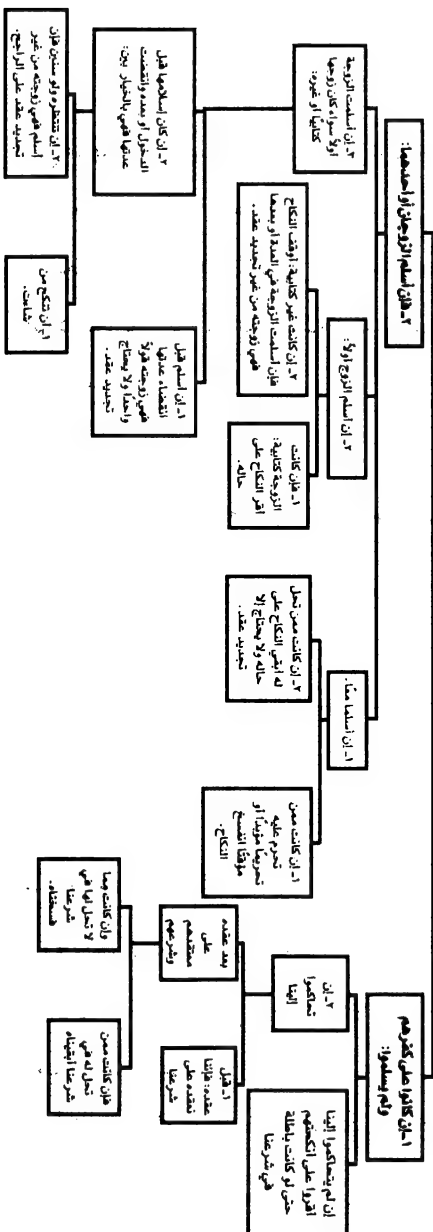
(١) انظر: الشرح الممتع (٥/٢٩٧). ط. إسلامية.



- (١٢) إذا رضيت المرأة بمن به عيب، فهل تمتنع من زواجه؟ الجواب: لا يمنع الرجل ولا المرأة من الإقدام على زواج من به عيب، إلا في الجنون والجذام (أعني وأشباههما). ويترجح منعها ممن هو مدمن شرب الخمر وغيره ممن يرتكب الكبائر.
- (١٣) يحق لكل من الطرفين الفسخ لو كان في الطرف الآخر عيبٌ، سواء كان نفس العيب الذي عند الآخر أو عيبًا غيره.



انکسار





## أنكحة الكفار

حكم نكاح الكفار كنكاح المسلمين في كل ما يترتب عليه من آثار، فإن كان عقد النكاح صحيحًا على مقتضى الشريعة الإسلامية فذاك، وإن كان فاسدًا على مقتضى الشريعة الإسلامية فإنهم يُقَرُّون عليه؛ لأن النبي ﷺ لم يتعرض لأنكحة الكفار، ولم يستفصل: هل صادفت الشروط المعتبرة في الإسلام أم لم تصادفها، بل أقرهم على أنكحتهم، علمًا بأن منهم (المجوس) وهم كانوا يجوزون نكاح ذوات المحارم.

لكن لا بد من التنبيه على بعض الأمور:

- (١) إن تحاكموا إلينا، حكمنا فيهم بمقتضى شرعنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَخْكُم بِإِنْتِهِمْ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]، فإذا طلبوا منا أن ننكح لهم، فلا بد من اعتبار أركان وشروط العقد بمقتضى شريعتنا.
- (٢) لو تحاكموا إلينا بعد عقد النكاح (على معتقدهم)، فإننا ننظر؛ إن كانت الزوجة الآن تحل له بمقتضى شريعتنا أبقينا النكاح، وإن كانت لا تحل فسخنا العقد.
- (٣) إذا أسلم الزوجان الكافران، فلذلك حالات:

- (أ) أن يسلمًا معًا؛ فالنكاح يبقى على حاله، ولا يحتاج إلى تجديد عقد.
- (ب) أن يسلم الرجل أولًا، والزوجة (كتابية) ولم تسلم بعد، فيبقى النكاح على حاله؛ لأنه يحل للمسلم نكاح الكتابية، بخلاف العكس؛ فإنه يوقف النكاح ويكون الحكم كالذي يليه.
- (ج) أن يسلم أحد الزوجين الكافرين غير الكتابيين قبل الآخر (أو يسلم الزوج وتكون الزوجة غير كتابية)، فالذي ذلت عليه الأحاديث أن يوقف النكاح؛ فإن كان الرجل هو الذي أسلم أولًا، ثم أسلمت المرأة: فهي زوجته لو أرادها من غير تجديد عقد، وإن كان المرأة هي التي أسلمت أولًا، فإن أسلم قبل انقضاء عدتها فهي زوجته، وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت، ولها أن تنتظره؛ فإن



أسلم كانت زوجته من غير تجديد نكاح، وأما إن كان قبل الدخول، فنفس الحكم، إلا أنه لا عدة كما هو معلوم.

وهذا هو القول الراجح، وهو الذي اختاره ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ وشيخه ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وهو الذي تشهد له الأدلة؛ فمن هذه الأدلة حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: «رَدَّ رسول الله ﷺ زينب على أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول، ولم يحدث شيئاً»<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (ومن المعلوم أن أبا سفيان بن حرب خرج فأسلم عام الفتح قبل دخول النبي ﷺ مكة، ولم تسلم هند امرأته حتى فتح رسول الله ﷺ مكة، فبقيا على نكاحهما)<sup>(٢)</sup>.

(٤) شرط بقاء النكاح في الحالات السابقة ألا يكون هناك مبطل لنكاحهما، كأن تكون محرمة عليه تحريمًا مؤبدًا أو مؤقتًا، فإن كان كذلك فُرِّقَ بينهما.

(٥) إذا أسلم وتحتة أختان اختار أيتها، أو عنده أكثر من أربع نسوة أمسك أربعًا إن شاء، وفارق سائرهن.

(٦) إذا أسلم أحدهما، وهي في عدة من مسلم متقدمة على عقده، فرق بينهما اتفاقًا.

ومثال ذلك: أن تكون كتابية زوجة لمسلم، فيطلقها، ويتزوجها كافر وهي في العدة، ثم يسلم أحدهما وهي ما زالت في زمن عدة المسلم الأول، فإنه يفرق بينهما، وأما إن كانت العدة من كافر، فالراجع أنه لا يفرق بينهما.

(٧) وأما إن أسلمها وقد انقضت العدة، أو كانا عقداه بلا ولي ولا شهود، أو كان قد قهرها، وعُدَّ ذلك عندهم قبل إسلامهما نكاحًا، فإنه يقر على ذلك.

(٨) متى كان المهر صحيحًا قبل إسلامهما أخذته؛ فإن كان فاسدًا وكانت قد قبضته، فقد استقر ولا يلزم مهر آخر، فلو أصدقها خمرًا وكانت قد قبضته انتهى الأمر، وأما إن كانت لم تقبضه فإنه يُقَوِّم وتُعْطَى قيمته مكانه.

(٩) إذا كان لم يُسَمَّ لها مهرًا، جعلنا لها مهر المثل، كما تقدم.

(١) رواه أبو داود (٢٢٤٠)، والترمذي (١١٤٣)، وابن ماجه (٢٠٠٩)، وله شواهد يتقوى بها.

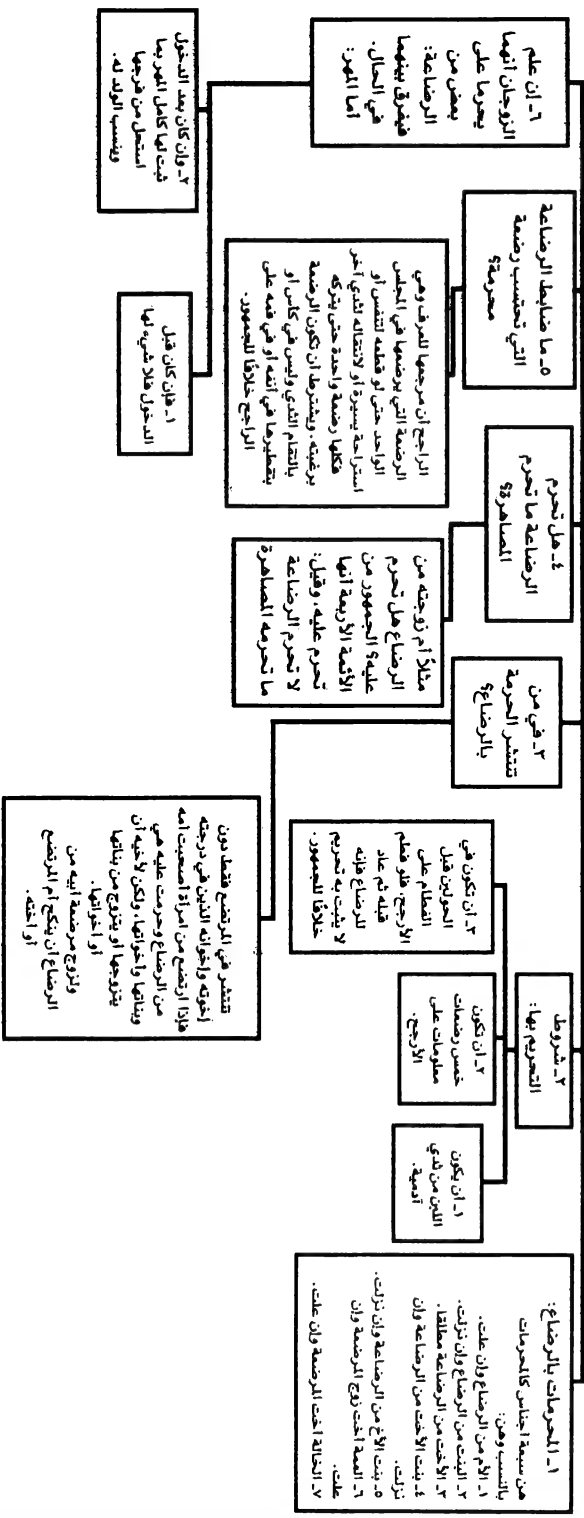
(٢) زاد المعاد (١٣٨/٥ - ١٣٩).



(١٠) إذا ارتد الزوجان المسلمان، أو ارتد أحدهما؛ بطل النكاح في الحال إن كان ذلك قبل الدخول، وإن كان بعد الدخول وقف الأمر على انقضاء العدة، فإن عاد المرتد منهما إلى الإسلام بقي النكاح كما هو، وإن لم يعد تبين انفساخ العقد، فلها أن تتزوج - أعني بعد انقضاء عدتها - ولها أن تنتظر لعل زوجها يرجع ويسلم.



## من أحكام الرضاغ





## أحكام الرضاع

سبق أن ذكرنا أن من المحرمات: المحرمات بسبب الرضاع، ويحتاج المقام إلى تجلية الأمر في أحكام الرضاع، لذا أفردته بالذكر.

١- المحرمات بسبب الرضاع:

ثبت في الحديث من قوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فالمحرمات من الرضاع سبعة أجناس من النساء:

(أ) الأم من الرضاعة، وإن علت؛ فيشمل ذلك أمها وجداتها.

(ب) البنت من الرضاع، وإن نزلت؛ فيشمل ذلك بنت الابن، وبنت البنت.

(ج) الأخت من الرضاع مطلقاً.

(د) بنت الأخت من الرضاع، وإن نزلت.

(هـ) بنت الأخ من الرضاع، وإن نزلت.

(و) العمة -وهي أخت زوج المرضعة- وإن علت.

(ز) الخالة -وهي أخت المرضعة- وإن علت.

٢- شروط التحريم بالرضاع:

أ- نوع الإرضاع:

أن يكون اللبن من ثدي آدمية؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ الَّذِينَ أَرْضَعْنَكُمْ﴾، وعلى هذا

فلو رضعوا من بهيمة لا يكونون إخوة من الرضاع، ولو فرض أن لبناً ثار من رجل فرضعوا منه، فإن لا يثبت له حكم الرضاع.

(١) البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧)، والنسائي (١٠٠/٦)، وابن ماجه (١٩٣٨).



ب - عدد الرضعات:

أن تكون خمس رضعات فأكثر على الأرجح من أقوال أهل العلم؛ لما ثبت في الحديث عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: «كَانَ فِيما أَنزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نَسَخَنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهْنٌ فِيما يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup>.

تنبيه:

اختلف العلماء في عدد الرضعات التي يحرم بها النكاح: فذهب فريق إلى أن الرضعة الواحدة يثبت بها حكم الرضاع؛ لعموم الآية «وَأَمَهُنَّكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ» [النساء: ٢٣]، ولعموم قوله ﷺ: «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»<sup>(٢)</sup>، ولقوله ﷺ لزوجة أبي حذيفة: «أَرْضِعِيهِ تَحْرِمِي عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup> - يعني سالم مولى أبي حذيفة - ولم يقل لها خمس رضعات.

وذهب فريق آخر إلى أن الحكم يثبت بثلاث رضعات؛ لقوله ﷺ: «لَا تَحْرِمُ الْإِمْلَاجَةَ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ، وَلَا الْمَصَّةَ وَلَا الْمَصَّتَانِ»<sup>(٤)</sup>، ومفهومه أن ما زاد عن اثنين فهو المحرم.

والراجح - كما ذكرت - أن التحريم لا يثبت إلا بخمس رضعات، فأما أصحاب القول الأول فقد استدلوا بعمومات، وهي تُخَصِّصُ بالأحاديث السابقة، ومنها حديث: (خمس رضعات).

وأما أصحاب القول الثاني، فقد استدلوا بمفهوم الحديث، ولا شك أن دلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم، وحديث عائشة منطوق؛ فيُقدَّم على الحديث الذي استدلوا به، والله أعلم.

ج - زمن الرضاع:

ذهب جمهور العلماء إلى أن الرضاعة التي يثبت بها التحريم ما كان في زمن الإرضاع؛ وهو دون الحولين؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(١) مسلم (١٤٥٢)، وأبو داود (٢٠٦٢)، والترمذي (١١٥٠)، والنسائي (١٠٠/٦).

(٢) البخاري (٥١٠٢)، ومسلم (١٤٥٥)، وأبو داود (٢٠٥٨)، والنسائي (١٠٢/٦)، وابن ماجه (١٩٤٥).

(٣) مسلم (١٤٥٣)، وأبو داود (٢٠٦١)، والنسائي (١٠٤/٦)، وابن ماجه (١٩٤٣).

(٤) مسلم (١٤٥٠)، وأبو داود (٢٠٦٣)، والترمذي (١١٥٠).





وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ، فَكَانَتْ تَغَيَّرُ وَجْهَهُ، كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَخِي، فَقَالَ: «انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانِكُمْ؛ فَإِنَّا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»<sup>(١)</sup>.

وعن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ فِي الشَّدِيِّ وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ»<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف العلماء في المعتبر أهو الحولان أم الفطام؟

فلو اعتبرنا الحولين، فإنه لو فطم قبلهما، ثم ارتضع فيهما، ثبت التحريم بهذا الرضاع أيضًا، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي؛ لقوله: «إِنَّا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»، ولما ثبت عن ابن عباس موقوفًا: «لَا يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلِينَ»<sup>(٣)</sup>.

ولو اعتبرنا الفطام، فإنه يثبت التحريم حتى لو استمر الإرضاع بعد الحولين؛ لأنه لم يفطم بعد، ودليل هذا القول قوله في الحديث السابق: «وكان قبل الفطام».

والذي يترجح من مجموع الأحاديث ما ذهب إليه الجمهور؛ وهو أن الرضاعة المحرمة ما كان في الحولين.

قلت: لكن يُقَيَّدُ هذا بما كان قبل الفطام، فإن كان الفطام في تمام الحولين فذاك، وإن كان الفطام قبل الحولين، ثم عاد للإرضاع؛ فإنه لا يثبت بهذا الإرضاع تحريم، وإن استمر الرضاع إلى ما بعد الحولين فمحل نظر، والذي يترجح - والله أعلم - أنه لا يثبت به تحريم، لأن الأحاديث قيدت ذلك بشيئين: الأول: أن يكون في الحولين. الثاني: أن يكون قبل الفطام. فإذا تحقق أحد هذين الشيئين فقد انتهى حكم الإرضاع المحرم، والله أعلم.

حكم إرضاع الكبير:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهِيلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دَخُولِ سَالِمٍ (وهو حليفه)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ»، قَالَتْ:

(١) البخاري (٥١٠٢)، ومسلم (١٤٥٥)، وأبو داود (٢٠٥٨)، والنسائي (١٠٢/٦)، وابن ماجه (١٩٤٥).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (١١٥٢)، وقال: حسن صحيح.

(٣) صحيح موقوف؛ انظر: هداية المستنير تخريج أحاديث ابن كثير للمؤلف (٧١٨).

وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فتبسم رسول الله وقال: «قد علمت أنه رجل كبير»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «أرضعيه تحرمي عليه، ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة».

وقد اختلف العلماء في حكم إرضاع الكبير هل يُحَرِّم أو لا؟

فذهب جمهور أهل العلم إلى أن الإرضاع لا يُحَرِّم إلا في حال الصغر، وذهب طائفة منهم إلى أن إرضاع الكبير يُحَرِّم أيضًا، عملاً بحديث سهلة، وإرضاعها لسالم مولى أبي حذيفة، وهذا ما أخذت به عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال، وكانت تحتج بحديث سهلة على باقي زوجات النبي ﷺ؛ لكنهن كن يرون ذلك خاصًا بسالم<sup>(٢)</sup>.

والراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء؛ للأدلة الآتية:

(أ) أن الرسول ﷺ قال: «إنما الرضاعة من المجاعة»، ولا شك أن ذلك لا يكون إلا في زمن الرضاعة، وهو خاص بالصبي الرضيع، الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه هو اللبن، فالرضاعة هي التي تسد مجاعته.

(ب، ج) ومما يدل على ذلك قوله في الحديث الآخر: «لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء، وكان في الثدي قبل الفطام»، أي في زمن الثدي، ومعلوم أن زمن الثدي هو الصغر. وأما فعل عائشة فهو اجتهاد منها مأجورة عليه، ولكن يترجح عليه اجتهاد بقية أمهات المؤمنين.

تنبيه: ذهب ابن تيمية إلى أن حديث سهلة ليس بمنسوخ، ولا مخصوص، ولا عام في حق كل أحد، وإنما هو رخصة للحاجة لمن لا يُستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها عنه؛ كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة، فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه، وأما من عداه فلا يؤثر إلا رضاع الصغير، وقد ارتضى هذا الرأي تلميذه ابن القيم<sup>(٣)</sup>، ولكن للشيخ ابن عثيمين تحفظات على هذا الرأي؛ فراجع<sup>(٤)</sup>.

(١) مسلم (١٤٥٣)، وانظر: البخاري (٥٠٨٨).

(٢) انظر: صحيح مسلم (١٤٥٤).

(٣) زاد المعاد (٥/٥٩٣)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٤/٦٠).

(٤) الشرح الممتع (٥/١٩٧). ط. الإسلامية.

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها - وهو عمها من الرضاعة - بعد أن نزل الحجاب، قالت: فأبيت أن أذن له، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت، فأمرني أن أذن له<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْمَا: سئل عن رجل كانت له امرأتان، فأرضعت إحداهما غلامًا، وأرضعت الأخرى جارية، فقيل له: هل يتزوج الغلام الجارية؟ فقال: «لا، اللقاح واحد»<sup>(٢)</sup>. والمقصود بهذه الأحاديث أن زوج المرضعة يكون أبًا للرضيع، وعلى هذا: فأخو زوجها هو: عم الرضيع، وعلى هذا تنتشر الحرمة من جهة زوج المرضعة، فيحرم على هذا الرضيع الزواج من: عماته من الرضاعة (وهن أخوات أبيه من الرضاعة)، كما يحرم عليه أمه (أعني: أم زوج المرضعة)؛ لأنها جدة الرضيع، كما يحرم عليه بناته من زوجات أخريات غير التي أرضعت (لأنهن أخواته لأبيه من الرضاعة).

ويتفرع على الرضاع ما يلي:

(١) اعلم أن التحريم خاص بالمرتضع فقط ولا يتعدى إلى مَنْ هو في درجته من إخوانه وأخواته. مثال: إذا رضع من امرأة فقد حرمت عليه هذه المرضعة، وحرّم عليه جميع بناتها وأخواتها، ولكن لأخي هذا الرضيع أن ينكح هذه المرضعة وبناتها وأخواتها، كما أن لصاحب اللبن (زوج المرضعة) وآبائه وبنيه أن ينكحوا أخت هذا الرضيع. أعني أن الحرمة لا تكون إلا في حق من رضع فقط؛ لأنه يمكننا أن نقول: (من دخل بيتًا بالرضاعة صار منهم كولد النسب، ولكن بقية إخوانه وأخواته ليسوا منهم؛ لأنهم لم يرضعوا).

(٢) هل تُحرّم الرضاعة ما تُحرّمه المصاهرة؟

مذهب الأئمة الأربعة أنها تُحرّم، لكن قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: إن قال أحد بعدم التحريم فهو أقوى<sup>(٣)</sup>، وهو ما رجحه الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (٥١٠٣)، ومسلم (١٤٤٥)، والترمذي (١١٤٨)، والنسائي (١٠٣/٦).

(٢) صحيح: رواه مالك في الموطأ (٦٠٢/٢)، والترمذي (١١٤٩).

(٣) راجع هذا البحث في: زاد المعاد (٥٥٧/٥ - ٥٦٤).

(٤) انظر: الشرح الممتع (٢٠٣ - ٢٠٦) ط. إسلامية.



وبناءً على هذا فأم الزوجة من الرضاع حرام عليه أن يتزوجها كأم زوجته من النسب؛ هذا على رأي الجمهور<sup>(١)</sup>، وأما على مذهب ابن القيم فإنه يجوز.

(٣) كيف تحدد الرضعة؟

اختلف العلماء في ذلك، والراجح أن مرجع ذلك إلى العُرف، فلو انقطع النفس لعارض، أو لاستراحة يسيرة، أو لشيء يلهيه عن قرب، أو نقلته من ثدي لآخر، فإن كل ذلك يحسب رضعة واحدة مهما قطع ذلك مراراً حتى يقطع الرضاعة باختياره، فإذا قطعت المرضعة عليه، فلا يعتد به، فإن الاعتبار بفعله لا بفعلها.

(٤) هل يشترط التقام الثدي؟

مذهب الظاهرية أنه لا بد من ذلك؛ لأنه لا يسمى رضاعاً إلا بهذا، وأما لو وضع اللبن في إناء وسقي الطفل فإنه لا يقال له (رضع)، وإنما (شرب)، وعلى هذا لا يحسب عندهم من الرضعات غير ما ارتضعه بالتقام الثدي، فلا يحسب الوجور، والسعوط<sup>(٢)</sup>، وما أُعطي بحقنة، أو شرب، أو طبخ به، أو غير ذلك.

وذهب الجمهور إلى أنه لو حلب له في فيه، أو شربه من إناء، أو بحقنة، أو طبخ به، أو غير ذلك؛ فإنه يأخذ الحكم بالتحريم، والعلة في ذلك قوله ﷺ: «إنما الرضاعة من المجاعة». فجعل العلة سد الجوع، وقد حصل بأي شيء، وكذلك قوله: «ما فتق الأمعاء»، وهذا يحصل به، فهو الراجح والله أعلم.

(٥) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وإذا وقع الشك في وجود الرضاع، أو في عدد الرضاع المحرم هل كمل أم لا؟ لم يثبت التحريم؛ لأن الأصل عدمه، فلا نزول عن اليقين بالشك، كما لو شك في وجود الطلاق وعدمه)<sup>(٣)</sup>.

(١) ومعنى هذا: لو تزوجت فتاة، وكانت هذه الفتاة رضعت من امرأة وصارت أمها، فهل يجوز لك أن تتزوج هذه المرضعة أم أنها صارت محرمة عليك، كما هو الحال مع أمها الحقيقية؟

(٢) (السعوط): أن يوضع له في أنفه، و(الوجور): أن يوضع اللبن في فمه كتنقط مثلاً.

(٣) المغني (٧/ ٥٣٧).



(٦) (لو ثاب لامرأة لبن من غير وطء - كأن تكون بكرًا، أو ثيبًا ليس لها حمل - فأرضعت به طفلًا نشر الحرمة)<sup>(١)</sup>.

قلت: وكذلك لو تعاطت دواء، فثار لها لبن، فأرضعت؛ نشر به الحرمة، ويلاحظ في هذه الحالة أن الرضاعة لا تنتشر عند زوج المرضعة، أي: لا يصير أبا للرضيع؛ لأن اللبن لم يكن بسببه، والله أعلم.

(٧) ينبغي عدم التساهل في أمر الرضاع، دون عناية بمعرفة مَنْ أرضعته، ومَنْ أولادها وأخواتها، وزوجها ومحارمه، والأولى الاحتياط بترك الإرضاع إلا في ضرورة حتى لا يقع محذور.

(٨) لو تزوجها ثم تبين أن بينهما حرمة رضاع، فُرّق بينهما في الحال، فإن كان قبل الدخول فلا شيء لها من المهر، وإن كان بعد الدخول فلها المهر بما استحل من فرجها، وإذا كان بينهم أولاد نسبوا إليه.

تنبيه: باقي الأحكام المتعلقة بحق الصغير في الرضاع ستذكر تحت كتاب الطلاق وأحكام الأسرة، وستكون بعنوان: [الرضاع].



(١) راجع في ذلك: الأم (٤/ ٤٢)، والمغني (٧/ ٥٤٦).





## الولاية والزفاف وشؤون الجماع

• أولاً: الولاية:

• وهي اسم للطعام في العرس خاصة، وقد يقال لغيرها وليمة، لكنها إذا أطلقت فهي خاصة بوليمة العرس، وإذا أريد بها غيرها ذكرت مقيدة.

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «ما أولم النبي ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب؛ أولم بشاة»<sup>(١)</sup>. وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله ﷺ أعتق صفية وتزوجها، وجعل عتقها صداقها، وأولم عليها بحيس»<sup>(٢)</sup>.

حكم الولاية:

ذهب جمهور العلماء إلى أن الولاية سنة، وذهب فريق آخر من العلماء إلى وجوبها؛ واستدلوا على ذلك بأدلة؛ منها:

(أ) قوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أولم ولو بشاة»<sup>(٣)</sup>، وهذا أمر منه يفيد الوجوب.

(ب) وعن بريدة بن الحصيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لما خطب عليٌّ فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قال رسول الله ﷺ: «إنه لا بد للعرس - وفي زواية: للعرس - من وليمة»<sup>(٤)</sup>.

(ج) وقوله ﷺ عن الولاية «وهي حق»<sup>(٥)</sup>.

تنبيه: لا يعني وجوب الولاية أن صحة الزواج تتوقف عليها؛ فإن الزواج صحيح متى تحققت شروطه وأركانه ولو لم يولم بشيء.

(١) البخاري (٥١٦٨)، ومسلم (١٤٢٧)، وأبو داود (٣٧٤٣)، وابن ماجه (١٩٠٨).

(٢) البخاري (٥١٦٩)، ومسلم (١٣٦٥)، والنسائي (١١٤/٦).

(٣) البخاري (٢٠٤٨)، (٥١٥٣)، (٥١٦٧)، ومسلم (١٤٢٧)، وأبو داود (٢١٠٩)، والترمذي (١٩٣٣)، والنسائي (١٣٧/٦).

(٤) رواه أحمد (٣٥٩/٥)، وقال الحافظ في الفتح (٢٣٠/٩): إسناده لا بأس به.

(٥) عزاه الحافظ إلى صحيح مسلم، ولم أجده فيه، ورواه أحمد (٢٦٧/٢)، والبيهقي (٢٦٢/٧)، وعزاه أيضاً لأبي الشيخ والطبراني في الأوسط (١٩٣/٤) بلفظ: «الولاية حق وسنة».



وقت الوليمة:

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (وقد اختلف السلف في وقتها؛ هل هو عند العقد أو عقبه، أو عند الدخول أو عقبه...) إلى أن قال -نقلًا عن ابن السبكي-: (والمقول من فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول)<sup>(١)</sup>، قال الحافظ: كأنه يشير إلى قصة زينب بنت جحش<sup>(٢)</sup>.

قلت: ومما يدل على ذلك أيضًا وليمته ﷺ بعد بنائه بصفية رَحِمَ اللهُ عَنْهَا، وفيه قول أنس رَحِمَ اللهُ عَنْهُ: أصبح رسول الله ﷺ بها غروسًا، فقال: «من كان عنده شيء فليجيء به»، قال: ويسط نطعًا، قال: فجعل الرجل يجيء بالأقط، وجعل الرجل يجيء بالتمر، وجعل الرجل يجيء بالسمن، فحاسوا حيسًا، فكانت وليمة رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup> و«النطع»: كساء، و«الأقط»: لبن مجفف يابس يطبخ به.

ويتفرع على حكم الوليمة ما يلي:

(١) إن وجد سعة فالمستحب أن يولم بشاة أو أكثر؛ لقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف: «أولم ولو بشاة»، متفق عليه<sup>(٤)</sup>. ولكن لا يلزم ذلك، فيجوز أن تكون الوليمة بغير اللحم أصلاً، وهي حسب ما تيسر للإنسان. قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ: (وأجمعوا على أنه لا حد لأكثرها، وأما أقلها فكذلك، ومهما تيسر أجزاء، والمستحب أنها على قدر حال الزوج، وقد تيسر على الموسر الشاة فما فوقها)<sup>(٥)</sup>.

قلت: ومما يدل على جوازها بغير اللحم: حديث أنس السابق، وفيه أن النبي ﷺ أولم بحيس، و«الحيس»: طعام من تمر وأقط وسمن، و«الأقط»: هو اللبن المجدد.

ومما يؤيد ذلك أيضًا ما ثبت في (صحيح البخاري) عن صفية بنت شيبة رَحِمَ اللهُ عَنْهَا قالت: «أولم ﷺ على بعض نسائه بمُدَّين من شعير»<sup>(٦)</sup>.

(١) فتح الباري (٩/ ٢٣٠ - ٢٣١).

(٢) البخاري (٤٧٩١)، (٥١٥٤)، (٤٧٩٢)، (٥١٦٨)، (٤٧٩١)، ومسلم (١٤٢٨).

(٣) البخاري (٣٧١)، ومسلم (١٣٦٥)، والنسائي (١٣١/ ٦).

(٤) البخاري (٢٠٤٩) (٥١٥٣) (٥١٦٧)، ومسلم (١٤٢٧)، وأبو داود (٢١٠٩)، والترمذي (١٩٣٣).

(٥) فتح الباري (٩/ ٣٣٥).

(٦) البخاري (٥١٧٢).





(٢) هل توقت الوليمة بمدة؟ اختلف العلماء في وقت الوليمة؛ وذلك لأن الأحاديث أطلقت، فمنهم من أجاز أن تمتد الوليمة لسبعة أيام، ولثمانية أيام، ولا شك أن الأفضل أن لا تزيد عن ثلاثة أيام؛ لما ثبت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «تزوج رسول الله ﷺ صفية، وجعل عتقها صداقها، وجعل الوليمة ثلاثة أيام»<sup>(١)</sup>.

قلت: لكنه لا يدل على منع الزيادة؛ شريطة أن لا يكون ذلك رياءً وسمعة، خاصة إذا لم يتمكن من دعوة الجميع في هذه الأيام الثلاثة لكثرتهم؛ فقد أخرج ابن أبي شيبة عن حفصة بنت سيرين قالت: «لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام، فلما كان يوم الأنصار دعا أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما...»<sup>(٢)</sup>. ويلاحظ من قولها: «لما كان يوم الأنصار» أن المدعوين في كل يوم يختلفون عن غيرهم، فلا مباهاة عندئذ، والله أعلم. ولذا ترجم الإمام البخاري فقال: (ومن أوم سبعة أيام ونحوه، ولم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين)<sup>(٣)</sup>.

قلت: وأما الأحاديث الواردة أنها في اليوم الثالث رياءً وسمعة، فإنها كلها أحاديث ضعيفة.

(٣) يستحب أن يشارك ذوو الفضل في إعداد الوليمة؛ لما ثبت من حديث أنس في زواجه ﷺ بصفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فأصبح النبي ﷺ عروساً، فقال: «من كان عنده شيء فليجيء به»، قال: وبسط نطعاً، فجعل الرجل يجيء بالأقط، وجعل الرجل يجيء بالتمر، وجعل الرجل يجيء بالسمن، فحاسوا حيساً<sup>(٤)</sup>. ومعناه صنعوا «حيساً»، وهو طعام مصنوع من هذه الأشياء المذكورة.

إجابة الدعوة:

عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دُعِيَ أحدكم إلى الوليمة فليأتها»<sup>(٥)</sup>، وفي رواية: «إلى وليمة عرس»<sup>(٦)</sup>، وفي أخرى: «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب؛ عرساً كان أو نحوه»<sup>(٧)</sup>.

(١) رواه أبو يعلى (٤٤٦/٦)، وقال الحافظ في الفتح (٢٤٠/٩): بسند حسن.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٥٦١/٣)، وسنن البيهقي (٢٦١/٧).

(٣) انظر: فتح الباري (٢٤٠/٩).

(٤) البخاري (٥١٦٦)، ومسلم (١٣٦٥)، والنسائي (١١٤/٦)، وابن ماجه (١٩٠٩).

(٥) البخاري (٥١٧٣)، ومسلم (١٤٢٩)، وأبو داود (٣٧٣٦).

(٦) مسلم (١٤٢٩)، وأبو داود (٣٧٣٨).

(٧) مسلم (١٤٢٩).



وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «... ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله»<sup>(١)</sup>.

دلت هذه الأحاديث والآثار على وجوب إجابة الدعوة، وهو المشهور من أقوال العلماء، ولكن هذا الوجوب مشروط بشروط:

(١) أن تكون (وليمة مسلم)؛ لقوله ﷺ: «إذا دعا أحدكم أخاه». قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: (فلو كان لك جار من الكفار، حصل عنده زواج، وأولم، ودعاك إلى وليمته، فإن الإجابة لا تجب، لكن تجوز؛ لأن إجابة دعوة الكافر جائزة، إلا فيما يقصد به الشعائر الدينية؛ فإنها تحرم الإجابة إليه مثلما في أعيادهم...) (٢).

قلت: وعلى هذا فلا يجوز أن يجيب دعوتهم إذا كانت في كنائسهم.

(٢) (أن يدعوه)، فيكون حضوره إجابة لدعوته، وقد تقدم في الحديث: «إذا دعا...»، وأما إذا لم يدعه فلا يجب عليه الحضور.

(٣) تعيينه بالدعوة؛ لقول: «إذا دعا أحدكم أخاه»؛ فهذا يشعر بتعيينه، وأما إذا دعا دعوة عامة؛ فإنه لا يدخل في الوجوب، بل وجه الكلام إلى الجميع، وعلى ذلك فيجوز له ترك الحضور، فهي لا تجب على كل أحد؛ لأن الدعوة عامة، فهي تشبه فرض الكفاية.

(٤) ألا يكون هناك منكرات، إلا أن يقصد إزالتها فيجوز؛ فعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صنعت طعامًا، فدعوت رسول الله ﷺ، فجاء فرأى في البيت تصاوير، فرجع، قال: فقلت يا رسول الله ما رجعت بأبي أنت وأمي؟ قال: «إن في البيت سترًا فيه تصاوير، وإن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه تصاوير» (٣).

ودعا ابن عمر أبا أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فرأى في البيت سترًا على الجدار، فقال ابن عمر: «غلبنا عليه النساء»، فقال: من كنت أخشى عليه، فلم أكن أخشى عليك، والله لا أطعم

(١) البخاري (٥١٧٧)، ومسلم (١٤٣٢)، وأبو داود (٣٧٤٢)، وابن ماجه (١٩١٣).

(٢) الشرح الممتع (٣٣٧/٥). ط. إسلامية.

(٣) والنسائي (٢١٥/٨) مختصرًا، واللفظ لأبي يعلى (٤٣٦)،



لكم طعامًا، فرجع<sup>(١)</sup>. وعن عقبة بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رجلاً صنع له طعامًا، فدعاه، فقال: «أفي البيت صورة؟» قال: نعم، فأبى أن يدخل حتى كسر الصورة، ثم دخل<sup>(٢)</sup>.

وقال الأوزاعي: «لا تدخل وليمة فيها طبل ولا معزاف»<sup>(٣)</sup>.

وأما إن قدر على تغيير المنكر، أو ظن أن حضوره سيكون سببًا لتغييره فيجب عليه الحضور، وإلا حرم عليه. ولكن إذا لم يحضر؛ فهل يبين لهم سبب عدم حضوره؟ الجواب: نعم، لبيان عذره، وليكون ردعًا لهم، ولأنهم ربما كانوا يجهلون حرمة.

(٥) ألا يكون هناك عذر يمنعه من الحضور؛ كمرض أو سفر، أو سبق بالدعوة إلى وليمة أخرى، أو نحو ذلك.

من أحكام الوليمة:

(١) يستحب أن يدعو إلى الوليمة أهل الصلاح؛ سواء كانوا أغنياء أم فقراء، ولا يخصصها بالأغنياء؛ لما ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُول: «شر الطعام طعام الوليمة؛ يدعى لها الأغنياء، ويترك الفقراء، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله»<sup>(٤)</sup>. ومعنى «شر الطعام» أي: إذا كان بهذا الحال: أن يُدعى الأغنياء، ويترك الفقراء.

(٢) تقدم أن الراجح وجوب إجابة وليمة العرس، وقد اختلف العلماء في إجابة وليمة غير العرس؛ فذهب بعضهم إلى الوجوب؛ لعموم رواية حديث ابن عمر عند (مسلم) بلفظ: «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب؛ عرسًا كان أو نحوه»<sup>(٥)</sup>، فأخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية، وهو مذهب الظاهرية، وأيده الشيخ الألباني في (آداب الزفاف)، وذهب جمهور العلماء إلى استحبابه، ولكن رواية ابن عمر السابقة تؤيد رأي القائلين بالوجوب، والله أعلم.

(٣) ينبغي إجابة الدعوة ولو كانت الدعوة على شيء قليل؛ فإن في ذلك جبرًا لقلب أخيه، وجلبًا للمحبة بين المسلمين؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لو

(١) رواه البخاري تعليقًا (٩/ ٣٤٩ - فتح)، ووصله أحمد في الورع، وابن أبي شيبة (٥/ ٢٠٤).

(٢) رواه البيهقي (٧/ ٢٦٨)، وصححه الألباني في آداب الزفاف (٩٣).

(٣) صححه الألباني، وعزاه في آداب الزفاف (ص ٩٣) إلى الفوائد المتقاة للحري.

(٤) البخاري (٥١٧٧)، ومسلم (١٤٣٢)، وأبو داود (٣٧٤٢)، وابن ماجه (١٩١٣).

(٥) مسلم (١٤٢٩)، وأبو داود (٣٧٣٨).



دُعِيَتْ إلى كُرَاع لأجبت، ولو أهدي إليَّ كُرَاع لقبلت»<sup>(١)</sup>. و«الكراع»: مستدق الساق من اللحم، وهو أقل شيء قيمة في الشاة.

(٤) لا يلزم من إجابة الدعوة أن يطعم إن كان صائماً؛ لما ثبت في حديث جابر عند (مسلم): «إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن شاء طعم، وإن شاء ترك»<sup>(٢)</sup>؛ وجاء مصرحاً عند ابن ماجه: «إذا دعي إلى طعام وهو صائم».

وأما إن كان مفطراً فيجب عليه أن يطعم ما لم يكن هناك عذر؛ لما ثبت في إحدى روايات ابن عمر: «فإن كان مفطراً فليطعم، وإن كان صائماً فليدع»، وفي حديث أبي هريرة، «فليُصَلِّ» ومعناه: فليدع<sup>(٣)</sup>.

(٥) تبين مما سبق أنه إن كان صائماً فليُصَلِّ، أي فليدع، هذا إذا أراد إتمام صومه، علماً بأنه يجوز له الفطر، لكن هل الأفضل أن يفطر أو لا؟ فيه خلاف بين العلماء، والذي أراه جواز الفطر وتركه، حسب ما يتعلق بالحال؛ فإن كان صاحب الدعوة تكلف له، وكان إتمام صومه يشق عليه، أفطر، وإن كان لا يشق عليه دعا له؛ وذلك لما ثبت في الحديث عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صنعت لرسول الله ﷺ طعاماً، فأتى هو وأصحابه، فلما وضع الطعام قال رجل من القوم: إني صائم، فقال رسول الله ﷺ: «دعاكم أخوكم، وتكلف لكم»، ثم قال: «أفطر، وصم مكانه يوماً إن شئت»<sup>(٤)</sup>، وقد حمل العلماء ذلك على صوم النفل، وأما صوم الواجب فلأنهم رأوا أن يتم صومه ويدعو لأهل الوليمة.

(٦) يستحب لمن حضر الدعوة أن يدعو لصاحبها ولزوجه بالخير والبركة، وقد ورد في السنة أدعية؛ نذكر منها:

(١) البخاري (٥١٧٨).

(٢) مسلم (١٤٣٠)، وأبو داود (٣٧٤٠)، وابن ماجه (١٧٥١)، وأحمد (٣/٣٩٢).

(٣) مسلم (١٤٣١)، وأبو داود (٢٤٦٠)، والترمذي (٧٨٠).

(٤) رواه الطبراني في الأوسط (٣/٣٠٦)، والدارقطني (٢/١٧٧)، والبيهقي (٤/٢٧٩)، وحسنه الشيخ الألباني في الإرواء (١٩٥٢)، وحسنه الحافظ في الفتح (٤/١٥٠).



(أ) عن عبد الله بن بسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَاهُ صَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ فَأَجَابَهُ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُمْ، وَارْحَمْهُمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ»<sup>(١)</sup>.

(ب) في حديث المقداد بن الأسود -في حديث طويل- دعا النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مِنْ أَطْعَمَنِي، وَاسْقِ مِنْ سَقَانِي»<sup>(٢)</sup>.

(ج) عن أنس في زيارته ﷺ لسعد بن عباد قال: «فَقَرَّبَ إِلَيْهِ زَيْبًا، فَأَكَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «أَكَلْتُ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ، وَصَلْتُ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَأَفْطَرْتُ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ»<sup>(٣)</sup>.

تنبيه: تقع أخطاء من البعض عند ذكر هذا الدعاء، أحبت التنبيه عليها:

منها: يزيد بعضهم زيادة «وذكركم الله فيمن عنده»، وهي غير واردة في الحديث.

ومنها: يمزح البعض فيقول: «وصلت عليكم الملائكة إلا جبريل»، وهذا لا يليق بالآداب

عند ذكر الأدعية، وإنما يدعى بالإخلاص وحضور القلب، لا باللهو والمزاح الباطل.

ومنها: يخطئ البعض (لغة) في قوله: «أكل طعامكم..» فيقول: (طعامكم) بضم الميم،

وهذا خطأ، والصحيح أن يقولها بالفتح.

(د) ما دعا به رسول الله ﷺ ليلي بنائه: «اللهم بارك فيهما، وبارك لهما في بنائهما»<sup>(٤)</sup>.

(هـ) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَّأَ الْإِنْسَانَ إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ

لَكَ، وَبَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ»<sup>(٥)</sup>.

ومعنى «رفأ» أي: دعا في موضع قولهم: (بالرفاء والبنين)، وكانت كلمة يقولها أهل

الجاهلية، فورد النهي عنها<sup>(٦)</sup>.

(١) مسلم (٢٠٤٢)، وأبو داود (٣٧٢٩)، والنسائي في الكبرى (١٠١٢٣)، والترمذي (٣٥٧٦).

(٢) مسلم (٢٠٥٥)، وأحمد (٤/٣، ٢/٦).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٣٨٥٤)، وأحمد (١٣٨/٣)، وصححه العراقي في تخريج الإحياء (١٣/٢)،

وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٢٢٦) من حديث أنس، ورواه ابن ماجه (١٧٤٧)، وابن حبان

(٥٢٩٦)، من حديث عبد الله بن الزبير وفي سنده ضعف، وهو شاهد للرواية السابقة.

(٤) رواه ابن سعد في الطبقات (٢٠/٥ - ٢١)، والطبراني في الكبير (٢٠/٢)، والنسائي في الكبرى

(٧٢/٦)، وحسنه الشيخ الألباني في آداب الزفاف (ص ٨٨).

(٥) صحيح: رواه أبو داود (٢١٣٠)، والترمذي (١٠٩١) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (١٩٠٥).

(٦) انظر: فتح الباري (٩/٢٢٢).



(٧) والحديث المشار إليه بالنهي عن قولهم: «الرفاء والبنين» هو ما ثبت عن الحسن أن عقيل بن أبي طالب تزوج امرأة من جشم، فدخل عليه القوم، فقالوا: «بالرفاء والبنين»، فقال: لا تفعلوا ذلك - وزاد في رواية: فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك - قالوا: فما نقول يا أبا زيد؟ قال: قولوا: «بارك الله لكم، وبارك عليكم»، إنا كذلك كنا نؤمر<sup>(١)</sup>.

قلت: والعلة في النهي أنها من عمل الجاهلية، ولأن فيها تخصيص بالبنين، وقد يشكل على هذا النهي عن «الرفاء»؛ فإنه بمعنى الائتلاف والإتمام، وجواب الإشكال: أنه قد يكون إئتلاف وإتمام ليس فيه خير، فكم من أقوام يأترفون على باطلهم، وأما الدعاء بالبركة فهو شامل لكل خير، والله أعلم.

(٨) يرد على ألسنة البعض في الدعاء قوله: (مبروك)، والأصح أن يقال: (مبارك)؛ لأنها من برك، أما (مبروك) فهي من البروك، وأصله على أحسن أحواله: الثبات، فتكون على هذا المعنى شبيهة بقولهم: «بالرفاء»، فتكون من المنهي عنه.

(٩) يجوز أن يخص أناساً معينين بالدعوة، وله أن يعم؛ لما ثبت من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ أمره أن يدعو الناس، وقال أنس: ثم أمرني فقال: «ادع لي رجالاً سَمَاهم، وادع لي من لقيت»<sup>(٢)</sup>.

(١٠) ولا يدعو صاحب الوليمة إلى وليمته من سيأتون على معصية، أو يفعلون المعاصي، وليس في هذا عقوق ولا قطع للأرحام<sup>(٣)</sup>.

(١) حسن لشواهده؛ رواه النسائي (١٢٨/٦)، وابن ماجه (١٩٠٦)، والدارمي (١٨٠/٢)، وأورد الشيخ الألباني طرْقاً، وقال: فهو قوي بمجموع الطريقتين آداب الزفاف (ص ٩٠).

(٢) البخاري (٤٧٩٣)، ومسلم (١٤٢٨).

(٣) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٩٩/١٩ - ١٠٠) رقم (٥٠٠١) ترتيب الدويش.



### • ثانيًا: الرِّفَاف:

يلاحظ أن الشرع الحنيف حرص في أحكامه على بناء الأسرة على أسس المودة والرحمة، وبث أسباب الحب بين الزوجين، وإظهار البهجة والسرور والانشراح، ولهذا شرع في ليلة الزفاف أحكامًا؛ نذكر منها:

#### أ - إعلان النكاح، والضرب بالدف:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار، فقال نبي الله ﷺ: «يا عائشة، ما كان معكم من هو؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو»<sup>(١)</sup>.

وعن محمد بن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «فصل ما بين الحلال والحرام الصوت بالدف»<sup>(٢)</sup>. وعن عبد الله بن الزبير أن رسول الله ﷺ قال: «أعلنوا النكاح»<sup>(٣)</sup>.

ما يباح وما يحرم من اللهو في العرس:

(١) اعلم أن الأحاديث الواردة باللهو في العرس إنما أباحت فقط (الدف)، وهو معروف، ويكون له وجه واحد. قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهو غير الطار والطلبل؛ لأن هذه الآلات (الرق) فيها من الوجهين)<sup>(٤)</sup>.

قلت: فعلى هذا يمنع الشيخ الطبول الضخام ذات الوجهين. وأما الطبلبة المعروفة، وإن كان الرق فيها من وجه واحد، إلا أنها تسحب بطريقة مخروطة، فيكون لها رنين، فهذه أيضًا تختلف عن الدف، لكنني لا أجد دليلًا على المنع، والأولى تركها. ويشترط أيضًا ألا يكون في هذا الدف صنوج وحلق تحدث رنينًا.

(١) البخاري (٥١٦٢).

(٢) رواه النسائي (١٢٧/٦)، والترمذي (١٠٨٨)، وحسنه، وابن ماجه (١٨٩٦)، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (١٩٩٤).

(٣) حسن: رواه أحمد (٥/٤)، والحاكم (١٨٣/٢)، وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٨٠٧٢).

(٤) الشرح الممتع (٣٥٣/٥) ط. إسلامية.



(٢) يحرم استعمال أية أدوات موسيقية، وقد وردت الأحاديث في تحريم المعازف؛ فمن ذلك قوله ﷺ: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحرير والخمر والمعازف، ولينزلن أقوام في جنب عَلم، يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم -يعني الفقير- لحاجة فيقولوا: ارجع إلينا غداً، فيبيتهم الله، ويضع العَلم، ويمسخ آخرين قردة وخنازير»<sup>(١)</sup>. ومعنى «الحر»: فروج النساء، والمقصود: الزنا، و«العلم» الجليل، و«بيتهم»: أي يهلكهم.

ويستفاد من هذا الحديث تحريم المعازف من وجوه:  
الأول: قوله: «يستحلون» فمفهومه أنه حرام؛ إذ الاستحلال المذموم هو استحلال الحرام.  
الثاني: اقترانه بالزنا والخمر ولبس الحرير؛ وكل هذه أمور محرمة.

الثالث: إهلاك الله لهم، وهذا يدل على أنهم على المعصية.

الرابع: المسخ؛ سواء كان معنوياً أو حقيقياً، وهي عقوبة لا تكون إلا على محرم.

(٣) أبيح للنساء الضرب بالدف، وأما الرجال فلم يثبت إباحته لهم، وأما حديث «واضربوا عليه بالدف» فلا يصح الاستدلال به؛ لأنه حديث ضعيف. قال الحافظ رحمه الله: (واستدل بقوله: «واضربوا» على أن ذلك لا يختص بالنساء، لكنه ضعيف، والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك للنساء، فلا يلتحق بهن الرجال؛ لعموم النهي عن التشبه بهن)<sup>(٢)</sup>.

(٤) اعلم أن الغناء المشروع هو ما كان بكلينات مباحة، ليس فيها غزل، ووصف للنساء، أو ما كان يثير الغرائز، ويدعو إلى الفجور والمعاصي، كما هو حال كثير من الأغاني المنتشرة الآن، فكل ذلك حرام، وتزداد حُرْمته إذا صاحب ذلك نوع من أنواع المعازف.

(٥) وسائل الإعلان للنكاح:

منها: دعوة الناس إلى الوليمة.

ومنها: وضع الزينة على البيت (بشرط عدم الإسراف).

(١) البخاري تعليقاً (١٠/٥٢)، ووصله أبو داود (٤٠٣٩)، وابن حبان (٦٧٥٤).

(٢) فتح الباري (٩/٢٢٦).





ومنها: اجتماع الناس. وأما استخدام أصوات السيارات، وإن كان هذا من الإعلان، لكن فيه إزعاج وإيذاء للناس، فيمنع استخدامه إلا بقدر لا يكون معه إزعاج؛ إذ لا ضرر ولا ضرار، والله أعلم.

(٦) لا مانع من إلقاء كلمة في الأعراس، يُعلم فيها الناس بعض أمور دينهم<sup>(١)</sup>.

قلت: ولا يشترط المداومة على ذلك، فليس هذا من لوازم الزواج.

(٧) جاء في فتاوي اللجنة الدائمة أن الزغاريد في حكم الغناء، يعني أنها لا تجوز<sup>(٢)</sup>.

ب - إهداء العروس لزوجها، والدعاء لهما:

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: (باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها ودعائهن بالبركة)، ثم أورد حديث عائشة السابق، وفيه أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار.

والمقصود بإهداء العروس لزوجها: أن يذهب معها بعض النسوة إلى بيت الزوجية. قال صاحب (تحفة العروس): (ودخول أم الزوجة أو الزوج معها إلى مخدع العرس بعض الزمن من الفائدة بمكان؛ كي تستأنس العروس وتزول وحشتها ببعض الأحاديث والمداعبات)<sup>(٣)</sup>.

ولا بأس بأن ينتظرها بعض النسوة في بيت الزوجية فيستقبلن مجيئها، ويدعون بالبركة؛ فعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: «تزوَّجني النبي ﷺ، فأتتني أُمِّي فأدخلتني الدار، فإذا نسوة من الأنصار في البيت، فقلن: على الخير والبركة، وعلى خير طائر»<sup>(٤)</sup>.

ج - تزيين العروس وجلوتها:

وهؤلاء المهديات عليهن أن يقمن بتزيين العروس أولاً قبل دخول الزوج عليها، ثم دعوة الزوج للجلوس معها، وجلوة العروس أمامه؛ أي: يظهرن منها بعض محاسنها، فتقع عين الزوج عليها - فإن هذا لا شك يبعث الرغبة في نفسه، ويكون له أثر المحبة لها في قلبه -

(١) اللجنة الدائمة (١٩/١٠٦) رقم (١١٧٧٥)، ترتيب الدويش.

(٢) اللجنة الدائمة (١٩/١١٦) رقم (٣٦٢٧)، ترتيب الدويش.

(٣) تحفة العروس (ص ١١٧).

(٤) البخاري (٣٨٩٤) (٥١٥٦)، ومسلم (١٤٢٢).



ثم تقديم شيء من شراب ونحوه للزوج ليلاطف به عروسه، ودليل ما تقدم: حديث أسماء بنت السكون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «إني قِئْتُ عائشة لرسول الله ﷺ، ثم جئته فدعوته لجلوتها، فجاء فجلس إلى جنبها، فأتي بعُس لبن فشرب، ثم ناولها النبي ﷺ فخفضت رأسها واستحيت...»<sup>(١)</sup>. الحديث، وسأذكر بقيته قريباً إن شاء الله. ومعنى «قِئْتُ» أي زينت، و«الجلوة» أن يراها مكشوفة؛ أعني لبعض محاسنها، و«العُس» القدح الكبير.

تنبيه: يستحب أن يتزين الرجل لزوجته؛ قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْكَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وسئلت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: بأي شيء كان يبدأ النبي إذا دخل بيته؟ قالت: بالسواك<sup>(٢)</sup>. قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (إني لأتزين لامرأتي كما تتزين لي)<sup>(٣)</sup>.

#### د - ملاطفة الزوج لها:

في حديث أسماء السابق قالت: «فأتي بعُس لبن فشرب، ثم ناولها النبي ﷺ، فخفضت رأسها واستحيت»، قالت أسماء: «فانتهرتها، وقلت لها: خذي من يد النبي ﷺ قالت: فأخذت فشربت شيئاً»، ثم قال لها ﷺ: «أعطي تَرَبُّكَ...» الحديث، ومعنى «تربك»: صديقتك. ويؤخذ من هذا الحديث ما يلي:

(١) جلوس الزوج بجانب زوجته وهي مجلوة.

(٢) إعطاء الزوج شيئاً يشرب منه، ثم يلاطف به زوجته بإعطائها إياه.

(٣) دلال العروس وخجلها؛ بأن تتمنع تمنعاً خفيفاً، فإن ذلك يثير عاطفة الزوج ورغبته، بشرط أن لا يزيد هذا الدلال عن حد الاعتدال. قال مؤلف (تحفة العروس): (ويستحسن للمرأة ليلة بنائها أن لا تفرط في التمتع على زوجها فيما يريد منها، ولا بأس بالامتناع الخفيف الذي يبهجه ويقوي حرصه)<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أحمد (٤٣٦/٦، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٨)، والطبراني في الكبير (٢٣/٢٦)، والحيمدي في مسنده (١٧٩/١)، وقواه الألباني بإسناده في آداب الزفاف (١٩)، قال: وأشار المنذري إلى تقويته (٢٩/٤)، يعني في الترغيب والترهيب.

(٢) مسلم (٢٥٣)، وأبو داود (٥١)، والنسائي (١٣/١)، وابن ماجه (٢٩٠).

(٣) ابن أبي شيبه (١٩٦/٤)، والبيهقي (٧/٢٩٥).

(٤) تحفة العروس (ص ١١٨).



هـ - وضع الزوج يده على رأس الزوجة والدعاء:

ثبت في الحديث قوله ﷺ: «إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادماً فليقل: اللهم إني أسألك خيرها، وخير ما جبلتها عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه»، قال أبو داود: زاد أبو سعيد: «ثم ليأخذ بناصيتها، وليدع بالبركة في المرأة والخادم»<sup>(١)</sup>.

و - صلاة الزوجين معاً:

وقد ثبت ذلك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم؛ فعن شقيق قال: «جاء رجل يقال له: أبو حريز، فقال: إني تزوجت جارية شابة، وإني أخاف أن تفركني، فقال عبد الله بن مسعود: «إن الإلف من الله، والفرك من الشيطان، يريد أن يكره إليكم ما أحل الله لكم، فإذا أتتكم فأمرها أن تصلي وراءك ركعتين»، وفي رواية: «وقل: اللهم بارك لي في أهلي، وبارك لهم في، اللهم اجمع بيننا ما جمعت بخير، وفرق بيننا إذا فرقت إلى خير»<sup>(٢)</sup>. ومعنى «تفركني»: تبغضني.

ز - صبحة البناء:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «.. كان النبي ﷺ عروساً بزينب، فقالت لي أم سليم: لو أهدينا لرسول الله هدية، فقلت لها: افعلي، فعمدت إلى تمر وسمن وأقط، فاتخذت حيسة في برمة، فأرسلت بها معي»<sup>(٣)</sup>.

من البدع عند الدخول بالمرأة:

(١) من الأمور المخالفة للشرع: ما يحدث في بعض البلاد من فض بكارة المرأة بالإصبع، وهو ما يتنافى مع الأخلاق، وإنما يكون فض البكارة بالجماع.

(٢) لا تنهم المرأة إذا لم يفض غشاء البكارة؛ لأنه قد يكون الغشاء قوياً (مطاطياً)، فلا يفض بسهولة، وقد يحتاج الأمر إلى فضه بواسطة الطبيبة.

(٣) لا يحكم على المرأة بالزنا لمجرد عدم وجود غشاء البكارة، وإنما يثبت حكم الزنا؛ إما بإقرارها، أو بشهادة أربعة، أو بالحمل؛ لأنه قد يزول غشاء البكارة بغير النوط.

(١) حسن: رواه أبو داود (٢١٦٠)، وابن ماجه (١٩١٨)، والحاكم (١٨٥/٢) واللفظ له، وصححه، ووافقه الذهبي، وحسنه الشيخ الألباني في آداب الزفاف.

(٢) صححه الألباني في آداب الزفاف (٢٤)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢/٦) والطبراني في الكبير (٢٠٤/٩).

(٣) رواه البخاري تعليقاً (٢٢٦/٩)، ووصله مسلم (١٠٥١/٢) كتاب النكاح حديث رقم (١٤٢٨).



قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وإن ذهب عذرتها بغير جماع كالوثبة أو شدة حيضة،... فحكمها حكم الأبكار)<sup>(١)</sup>.

(٤) لا يجوز لأهل الزوج أن يسألوا الزوج عن زوجته: هل وجدتها بكرًا أو ثيبًا، وليس لأهل الزوجة أن يطالبوا الزوج أن يريهم دم البكارة، فهذه كلها أعراف تتنافى مع الأخلاق، فضلًا عن تنافيها مع الشرع، والصحيح أن يغلق هذا الباب ستراً على عورات المسلمين<sup>(٢)</sup>.

(٥) يجوز البناء ليلاً أو نهارًا، ويجوز أن يكون ذلك في أي يوم، وفي أي شهر من العام، وأما ما يدّعيه بعض العامة من تحريم ذلك في شهر المحرم، أو رمضان، أو في شوال؛ فلا دليل عليه. ويجوز أن يبنى بها في أثناء سفره، كما بنى النبي ﷺ بصفية في سفره بين خيبر والمدينة<sup>(٣)</sup>.

(١) المغني (٦/٤٩٥).

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٩/٥-٦) ترتيب الدويش.

(٣) البخاري (٥١٥٩)، ومسلم (١٣٦٥)، والنسائي (٦/١١٤)، وابن ماجه (١٩٥٧).



• ثالثاً: شؤون الجماع:

• هناك أحكام وآداب تتعلق بأمر الجماع؛ نذكر منها:

أ - التسمية قبل الوقاع:

فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النبي ﷺ: «أما لو أن أحدهم يقول حين يأتي أهله: بسم الله، اللهم جنبني الشيطان، وجنب الشيطان ما رزقنا؛ ثم قدر بينهما في ذلك، أو قضى ولد، لم يضره شيطان أبداً»<sup>(١)</sup>.

ب - تحريم نشر أسرار الاستمتاع:

قال الله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَتُ قَنِينَتٌ حَفِظَتْ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]، وعن أسماء بنت يزيد بن السكن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت عند رسول الله ﷺ، والرجال والنساء قعود، فقال: «لعل رجلاً يقول ما يفعل بأهله؟ ولعل امرأة تخبر بها فعلت مع زوجها؟ فأرَمَ القوم؛ فقلت: إي والله يا رسول الله، إنهن ليفعلن، وإنهم ليفعلونه، قال: «فلا تفعلوا؛ إنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق، فغشيها والناس ينظرون»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال ﷺ: «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة، الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشر سرها»<sup>(٣)</sup>.

قلت: وأقبح من هذا أن يجامع بحيث يراها أحد، أو يسمع كلامها، أو يقبلها أو يباشرها أمام الناس، وهذا محرم حتى لو كان الذي يسمع كلامها زوجة له أخرى؛ فإنه لا يجوز.

قال الحسن في الذي يجامع المرأة والأخرى تسمع: «كانوا يكرهون الوجس»، وهو الصوت الخفي<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (١٤١)، (٥١٦٥)، ومسلم (١٤٣٤)، وأبو داود (٢١٦١)، والترمذي (١٠٩٢).

(٢) حسن لشاهده: رواه أحمد (٤٥٦/٦)، والطبراني في الكبير (١٦٢/٢٤)، وانظر آداب الزفاف للألباني (ص ٧٠).

(٣) رواه مسلم (١٤٣٧)، وأبو داود (٤٨٧٠)، وأحمد (٦٩/٣).

(٤) رواه ابن أبي شيبة (٣٧/٤)، والبيهقي (١٩٣/٧).



ج - ويحرم إتيانها في الدبر:

ففي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه: قال: قال النبي ﷺ: «لا ينظر الله إلى رجل يأتي امرأته في دبرها»<sup>(١)</sup>.

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ملعون من يأتي النساء في محاشهن»، يعني أدبارهن<sup>(٢)</sup>. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أتى حائضاً، أو امرأة في دبرها، أو كاهناً فصَدَّقَه بما يقول؛ فقد كفر بما أنزل على محمد»<sup>(٣)</sup>.

ويتفرع عن تحريم الوطء في الدبر ما يلي<sup>(٤)</sup>:

(١) أنه إن وطئها، فعليه التوبة، ويعزر؛ لفعله المحرم.

(٢) لا تكون الزوجة محصنة، ولا تصير البكر ثيباً، ما لم يحدث الوطء الصحيح في القبل، وكذلك لا تحل لزوجها الأول إن حدث فراق.

(٣) ما ورد من تحريم الوطء في الدبر إنما المقصود به إيلاج العضو فيه. قال ابن قدامة رحمه الله: (ولا بأس بالتلذذ بها بين الأليتين من غير إيلاج؛ لأن السنة إنما وردت بتحريم الدبر، فهو مخصوص بذلك)<sup>(٥)</sup>.

د - ويحرم جماع الحائض:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وانظر الحديث السابق.

(١) رواه ابن ماجه (١٩٢٣)، وحسنه الألباني في آداب الزفاف (ص ٣٣)، وله شواهد كثيرة مذكورة في الباب.

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٢/ ٢٦٣)، وله شاهد من حديث أبي هريرة؛ رواه أبو داود (٢١٦٢)، وأحمد (٢/ ٤٤٤)، وحسنه الألباني في المصدر السابق.

(٣) رواه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، وصححه الألباني في المصدر السابق. وأنكره الترمذي في سننه، ونقل عن البخاري تضعيفه.

(٤) انظر: المغني (٢٣/ ٧).

(٥) انظر: المغني (٢٣/ ٧).



أحكام الاستمتاع بالحائض<sup>(١)</sup>:

- (١) يجوز مباشرة الحائض دون الجماع.
- (٢) لا يجامعها إذا انقضت حيضتها إلا بعد أن تغتسل.
- (٣) لو جامعها في أثناء حيضها وجب عليه كفارة (التصدق بدينار أو نصف دينار).
- (٤) لا يجوز استعمال الواقي الذكري من أجل جماع المرأة وقت حيضها؛ فإنه يحرم ذلك؛ لعموم النهي عن جماعها في حيضها.
- (٥) الاغتسال من الجنابة: فيجب على الجنب الغسل، لكن إن أراد الجنب أن ينام أو يأكل فله أن يتوضأ قبل النوم، وهذا الوضوء على الاستحباب وليس على الوجوب، ثم ليغتسل بعد ذلك<sup>(٢)</sup>.
- قال الألباني رحمه الله: (ويجوز له التيمم بدل الوضوء أحياناً؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أجنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم»<sup>(٣)</sup>).
- وإذا أراد أن يعاود الجماع فالأفضل له أن يغتسل أو يتوضأ، ويجوز أن يعاوده قبل الاغتسال والوضوء<sup>(٤)</sup>.

هـ - وليجتهد أن لا يراها في حالة شعته:

فقد نهى ﷺ عن طروق الرجل أهله ليلاً، وعلل ذلك فقال: «حتى تستحجَّ المغيبة، وتمشط الشعثة».

ومعنى «تستحج المغيبة» أن تزيل شعر عانتها بعد غياب زوجها عنها، و«تمشط الشعثة» أي التي شعث شعر رأسها وتفرق، والمقصود تهيؤ المرأة لاستقبال زوجها؛ بإزالة الوسخ، وتمشيط الشعر.

(١) تقدمت هذه الأحكام بأدلتها في كتاب الطهارة، فراجعها إن شئت.

(٢) انظر: كتاب الطهارة (١/٩٢).

(٣) رواه البيهقي (١/٢٠٠)، وقال الحافظ في الفتح (١/٣١٣): إسناده صحيح، وانظر: آداب الزفاف للألباني (ص ٤٠).

(٤) آداب الزفاف (ص ٤٥).



وفي حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين قدومه على أهله: قال له النبي ﷺ: «الْكَيْسَ الْكَيْسَ»<sup>(١)</sup>، أي: الفطانة والانتباه، فلا يدخل عليها في أي وقت بغفلتها؛ خاصة إذا قدم من السفر، فلا يدخل عليها حتى يعلمها بقدومه.

قلت: ومن الكياسة أيضًا ألا تزف المرأة على زوجها وقد قرب حيضها، أو لا يسألون عن موعد الحيض، فيفاجؤون عند الدخول عليها أنها حائض، وربما وقع محذور بسبب ذلك.

و - أحكام الجماع وما يتعلق به:

- (١) يجوز نظر كل من الزوجين للآخر، وتجريهما، واستمتاع كل منهما بالآخر، شريطة أن لا يكون جماع في الدبر ولا في الحيض، وأما الأحاديث الواردة في النهي عن التجرد فكلها لا تصح.
- (٢) لا بأس بكلام الرجل مع زوجته، وكلامها معه في أثناء الجماع بما يزيد الرغبة، ولها أن تستثير غريزته بتلين صوتها، وتكسبر مشيتها، والتمنع الخفيف الذي يزيد من حرصه.
- (٣) استحب العلماء أمورًا هي من قبيل الملتزمات لإحسان العشرة، وتثبيت المحبة:

\* فمن ذلك مداعبتها قبل الوقاع؛ حتى يأتيها من الشهوة مثله.

\* لا ينزع من جماعه بمجرد حدوث شهوته، حتى تفرغ هي الأخرى.

- (٤) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (وليس للرجل أن يجمع بين امرأتيه في مسكن واحد بغير رضاها، صغيرًا كان أو كبيرًا؛ لأن عليها ضررًا؛ لما بينهما من العداوة والغيرة، واجتماعهما يثير المخاصمة والمقاتلة، وتسمع كل منهما حسه إذا أتى إلى الأخرى، أو ترى ذلك، فإن رضيتا بذلك جاز؛ لأن الحق لهما، فلها المسامحة بتركه) يعني السكنى في مسكن واحد<sup>(٢)</sup>.

- (٥) ينبغي لكل من الزوجين تجنب ما حرّمه الشرع من الزينة؛ فمن ذلك تجنب المرأة النمص، ووصل الشعر - ويدخل في ذلك وصل الرموش - وإطالة الأظفار، وتفليج الأسنان، وتجنب الرجل حلق اللحية، والتحلي بالذهب والحريز، فكل ذلك حرام، وكذلك النمص لشعر الوجه، ولتحذر المرأة كذلك ترك غسل الرأس في غسل الجنابة بحجة التسريح والكي.

(١) البخاري (٢٠٩٧)، ومسلم (٧١٥).

(٢) المغني (٢٦/٧).





(٦) وليحذر الزوجان من ترتيب البيت وتأثيثه بما فيه معصيه أو مخالفة لأمر الله؛ فمن ذلك تعليق الصور ذات الأرواح؛ وقد ثبت في الحديث أن جبريل قال للنبي ﷺ: «إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة»<sup>(١)</sup>، وكذلك اقتناء التحف التي على شكل تماثيل؛ سواء وضعت على المناضد، أو على الحوائط، أو نقشت بها بعض الكراسي، وكذلك تحريم اتخاذ أواني الذهب والفضة للطعام والشراب، فإن ابتلي بشيء فيه تصاوير، فعليه أن يطمس الرأس، أو يزيله بأي طريقة كانت<sup>(٢)</sup>.

وكذلك يكره ستر الجدران بالسجاد ونحوه، ولكن لا بأس بستر النوافذ للحاجة، وأما الجدران فسترها هو من باب السرف والزينة غير المشروعة.

(٧) يندب لمن رأى امرأة فأعجبته أن يأتي أهله -أعني يجمع زوجته- فعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب وهي تمعس منيئة لها<sup>(٣)</sup>، فقضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله؛ فإن ذلك يرد ما في نفسه»<sup>(٤)</sup>. ومعنى «تمعس»: تدلك، و«المنيئة»: الجلد أول ما يوضع في الدباغ.

(٨) قرر المجمع الفقهي تحريم تحديد النسل، وأجاز تنظيمه، والفرق بينهما: أن «تحديد النسل» معناه: الوقوف عند عدد معين من الذرية باستعمال وسائل تمنع الحمل مطلقاً. وأما «تنظيم الحمل»: فهو استعمال وسائل يراد بها الوقوف عن الحمل مدة من الزمن لمصلحة ما يراها الزوجان، أو من يثقان به من أهل الخبرة، والقصد منه مراعاة حال الأسرة وشؤونها من صحة أو قدرة على الخدمة أو نحو ذلك<sup>(٥)</sup>.



(١) مسلم (٢١٠٥)، وأبو داود (٤١٥٧).

(٢) وسيأتي تفصيل لذلك إن شاء الله في كتاب اللباس والزينة.

(٣) أي تدلك الجلد تمهيداً للدباغة.

(٤) رواه مسلم (١٤٠٣)، وأبو داود (٢١٥١)، والترمذي (١١٥٨).

(٥) راجع في ذلك كتاب: فتح الكريم في أحكام الحامل والجنين (ص ٩٧-١٠٠). للمؤلف ط. ثانية.

## عشرة النساء وحقوق الزوجين

• أولاً: حقوق الزوجة على زوجها:

١- إحسان العشرة:

قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]. قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: (وهو مثل قوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكِ بُعْرُوفٍ﴾، وذلك: توفية حقها من المهر والنفقة، وألا يعبس في وجهها بغير ذنب، وأن يكون منطلقاً في القول؛ لا فظاً، ولا غليظاً، ولا مظهرًا ميلاً إلى غيرها)<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث عن رسول الله ﷺ قال: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي»<sup>(٢)</sup>.

\* فمن إحسان العشرة: طيب الكلام، وحسن الفعال والهيئات، والتغاضي عن الهفوات.

\* ومن ذلك: الاستيلاء بها خيراً؛ لما ثبت في الحديث من قوله ﷺ: «استوصوا بالنساء خيراً؛ فإنهن عوانٍ عندكم»<sup>(٣)</sup>. ومعنى «الاستيلاء»: قبول الوصية؛ فكأنه قال: أوصيكم بهن فاقبلوا وصيتي فيهن، أو يكون المعنى: «اطلبوا الوصية» أي: من أنفسكم في حقهن.

\* ومن حسن المعاشرة: (مدارة المرأة)؛ قال ﷺ: «استوصوا بالنساء خيراً؛ فإنهن خلقن من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج»<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير القرطبي (٩٧/٥).

(٢) رواه الترمذي (٣٨٩٥) من حديث أبي هريرة وعائشة، وقال فيهما: حسن صحيح، وابن حبان (٤١٧٧) من حديث عائشة، ورواه ابن ماجه (١٩٧٧)، والطحاوي (٢١١/٣) من حديث ابن عباس، وصححه الحاكم (١٢٣/١)، لكنه روى الجزء الأول منه (خيركم خيركم للنساء). وانظر: آداب الزفاف للألباني (ص ١٤٧).

(٣) أخرجه الترمذي (١١٦٣)، وقال: حسن صحيح. ورواه ابن ماجه (١٨٥١) من حديث عمرو ابن الأحوص، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٧٨٨٠).

(٤) البخاري (٥١٨٦)، ومسلم (١٤٦٨)، والترمذي (١١٨٨).



وعن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن المرأة خلقت من ضلع، وإنك إن ترد إقامة الضلع تكسرهما، فدارها، تعش بها»<sup>(١)</sup>. ولا يعني ذلك عدم تقويم الاعوجاج، خاصة إذا تعدت حدود الله؛ قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (يؤخذ منه أن لا يتركها على الاعوجاج إذا تعدت ما طبعت عليه من النقص إلى تعاطي المعصية بمباشرتها، أو ترك الواجب، وإنما يتركها على اعوجاجها في الأمور المباحة)<sup>(٢)</sup>.

والمقصود بـ«الكسر» في الحديث: الطلاق؛ كما ورد في رواية عند مسلم: «وإن ذهبت تقيمها كسرتها، وكسرها طلاقها»<sup>(٣)</sup>.

\* ومن حسن العشرة: أنه إذا رأى منها ما يسوؤه تذكر منها ما يسره؛ فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفرِّك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر»<sup>(٤)</sup>.

ومعنى «لا يفرِّك» أي: لا يبغض. وهذا توجيه عظيم لتحقيق السعادة الأسرية، بأن يتحلى كل من الزوجين بالصبر والحلم والاحتمال مع صاحبه، فليس هناك كمال لأحد، بل لا بد من نقائص في بعض الصفات، ينبغي فيها المسامحة بما يشفع لها من الصفات الحسنة، وإن من الأثرة أن يطلب الآخر أو يعتقد أن غيره لا يخطئ، مع علمه بأنه هو كثير النقص عظيم الخطأ.

\* وليعلم المؤمن أن الأمور بتقدير الله، فربَّ شيء يرى فيه الشر جاءه منه الخير؛ قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

\* تنبيه: يشرع الكذب من أحد الزوجين على الآخر لمصلحة بقاء العشرة، أعني بتظاهر الحب ولو لم يوجد؛ فعن أم كلثوم بنت عقبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «ما سمعت رسول الله ﷺ رخص في شيء من الكذب إلا في ثلاث؛ الرجل يقول يريد به الإصلاح، والرجل يقول القول في الحرب، والرجل يحدث امرأته، والمرأة تحدث زوجها»<sup>(٥)</sup>. قال صاحب (تحفة العروس): (وأرى جواز الكذب هنا بين الزوجين يكون في تظاهر كل منهما للآخر بالحب في حال عدم ميل أحدهما

(١) رواه أحمد (٨/٥)، (٢٥٤/٩)، وابن حبان (٤١٧٨)، والحاكم (١٧٤/٤)، وصحَّحه، ووافقه الذهبي، وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (١٩٤٤).

(٢) مسلم (١٤٦٨)، وابن حبان (٤١٧٩).

(٣) فتح الباري (٢٥٤/٩).

(٤) مسلم (١٤٦٩) وأحمد (٣٢٩/٢).

(٥) مسلم (٢٦٠٥)، وأبو داود (٤٩٢١).



لآخر... ولعل هذا الميل المتصنع ينقلب إلى حب حقيقي بعد ذلك... وما عدا ذلك فينبغي أن يسود الصدق بينهما، وإلا زالت الثقة التي تتعذر الحياة الزوجية بدونها<sup>(١)</sup>.

\* ومن ذلك طلاقة الوجه وبشاشته، قال ﷺ: «لا تحقرن من المعروف شيئاً، وأن تكلم أخاك وأنت منبسطٌ إليه وجهك، فإن ذلك من المعروف»<sup>(٢)</sup>.

واعلم أن الكلمة الطيبة صدقة: (إن الكلمة الطيبة أغلى عند الزوجة في كثير من الأحيان من الحلي الثمين، والثوب الفاخر الجديد؛ وذلك لأن العاطفة المحبة التي تبثها الكلمة الطيبة عذراء الروح، فكما أنه لا حياة للبدن بلا طعام، فكذلك لا حياة للروح بلا كلام حلو لطيف... اشكر زوجتك على صحن الطعام اللذيذ الذي قد أعدته لك بيديها.. اشكرها بابتسامة ونظرة عطف وحنان، أثن عليها، وتحدث عن محاسنها وجمالها، والنساء يعجبهن الثناء ويؤثر فيهن.. اذكر لها امتنانك لرعايتها وخدمتها لك ولبيتك وأولادك<sup>(٣)</sup>.

وفي المقابل يقال للزوجة تجاه زوجها: (إنه بحاجة إلى العاطفة التي أنت مصدرها.. إنه يريد أن يسمع باللحن المريح كلمة الشوق والشكر والحب، والرغبة في الأنس به واللقاء... رددى بين الفينة والفينة عبارات الإعجاب بمزاياه، واذكري له اعتزازك بالزواج منه، وأنت ذات حظ عظيم؛ فإن ذلك يرضي رجولته، ويزيد تعلقه بك، قابليه ساعة دخوله بالكلمة الحلوة العذبة، وتناولي منه ما يحمل بيديه، وأنت تلهجين بذكره وانتظارك إياه<sup>(٤)</sup>.

\* ومن ذلك: الاستماع إلى حديثها واحترام رأيها ومشورتها.

\* ومن ذلك: التسليم عليها إذا دخل عليها.

\* ومن ذلك: إكرامها في أهلها، وصلة رحمها.

\* ومن ذلك: القيام على أمرها، ومداواتها إذا مرضت ورعايتها بنفسه.

وغير ذلك من الأمور التي تدل على حسن الخلق وحسن المعاملة والعشرة، شريطة أن لا يكون في ذلك معاصي ومخالفات شرعية.

(١) تحفة العروس (ص ١٨٨).

(٢) رواه أبو داود (٤٠٨٤)، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع (٩٨).

(٣) نقلاً من كتاب عودة الحجاب - بتصرف - للشيخ محمد إسماعيل المقدم (١/ ٤١٧ - ٤١٨).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٤١٩).



نماذج من معاملة النبي ﷺ لأهله:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر؛ فإن كنت مستيقظة حدثني، وإلا اضطجع، حتى يؤذن بالصلاة»<sup>(١)</sup>.

وعنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يكون في مهنة أهله -يعني خدمة أهله- فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة»<sup>(٢)</sup>. وفي رواية: «يخسف النعل، ويرقع الثوب، ويخيط»<sup>(٣)</sup>.

وكان ﷺ (يرخم) عائشة؛ فيقول لها: «يا عائش»<sup>(٤)</sup>؛ وذلك لإدخال السرور على قلبها، وأحياناً يقول لها: «يا حمراء»<sup>(٥)</sup>؛ يعني: بيضاء.

ومن ذلك ما روته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يقوم على باب حجرتي والحبشة يلعبون بالحرايب في المسجد، ورسول الله ﷺ يسترني بردائه لأنظر إلى لعبهم، بين أذنه وعاتقه، ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا التي أنصرف، فاقدروا قدر الجارية الخديثة السن، الحريصة على اللهو»<sup>(٦)</sup>.

وعنها قالت: «ما ضرب رسول الله ﷺ شيئاً قط بيده، ولا امرأة، ولا خادماً، إلا أن يجاهد في سبيل الله، وما نيلَ منه شيء قط فينتقم من صاحبه، إلا أن ينتهك شيء من محارم الله، فينتقم»<sup>(٧)</sup>.  
وعنها أنها كانت مع النبي ﷺ في سفر وهي جارية، قالت: (لم أحمل اللحم، ولم أبدن)، فقال لأصحابه: «تقدّموا»، فتقدّموا، ثم قال: «تعالى أسابقك»، فسابقته، فسبقته على رجلي، فلما كان بعد، خرجت معه في سفر، فقال لأصحابه: «تقدّموا»، ثم قال: «تعالى أسابقك»، ونسيت الذي كان، وقد حملت اللحم، وبدنت، فقلت: كيف أسابقك يا رسول الله وأنا على

(١) البخاري (١١٦١)، ومسلم (٧٤٣)، وأبو داود (١٢٦٢)، والترمذي (٤١٨).

(٢) البخاري (٦٧٦)، والترمذي (٢٤٨٩).

(٣) رواه أحمد (٢٤١/٦)، وابن حبان (٥٦٧٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٥٤٠).

(٤) كما في البخاري (٣٧٦٨)، ومسلم (٢٤٤٧).

(٥) كما في مستدرک الحاكم (٤٦٣٦): ذكر النبي ﷺ خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة، فقال: «انظري يا حمراء، أن لا تكوني أنت»، وقال الحاكم صحيح على شرط البخاري ومسلم. وكما في رواية النسائي في السنن الكبرى (٨٩٠٢) [ط. الرسالة] لحديث (لعب الحبشة بالحرايب في المسجد)، وأصله في الصحيحين.

(٦) البخاري (٩٥٠) (٩٨٨)، ومسلم (٨٩٢)، والنسائي (١٩٥/٣).

(٧) مسلم (٢٣٢٨)، وأبو داود (٤٧٨٦).



هذه الحال؟ فقال: «لتفعلن»، فسابقته فسبقني، فجعل يضحك، ويقول: «هذه بتلك السابقة»<sup>(١)</sup>.

وعن أنس في حديثه عن صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النبي ﷺ قال: «فكان ﷺ يحوي لها وراءها بعباءة، ثم يجلس عند بعيره، فيضع ركبته، فتضع صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رجلها على ركبته حتى تركب»<sup>(٢)</sup>. ومن وفائه ﷺ ذكره لزوجته خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بعد موتها؛ حتى قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ما غرت من امرأة ما غرت من خديجة، من كثرة ما كان رسول الله ﷺ يذكرها»<sup>(٣)</sup>.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كنت أشرب من الإناء وأنا حائض، ثم أناوله النبي ﷺ، فيضع فاه على موضع فيّ، وأتعرّق العرق وأنا حائض، فأعطيه النبي ﷺ، فيضع فمه في الموضع الذي وضعت فيه فمي»<sup>(٤)</sup>.

٢ - من حقوق الزوجة على زوجها المهر:

من الحقوق التي تجب على الزوج نحو زوجته: تسليمها مهرها، وقد تقدمت بحوث الصداق، فراجعها.

٣، ٤ - ومن الحقوق أيضاً: النفقة والسكنى:

وسيأتي إن شاء الله أبواب النفقات، ونذكر فيها حق الزوجة في النفقة والسكنى والأحكام المترتبة على ذلك.

٥ - تعليمها ووقايتها من النار:

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا أَنفُسُهُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقَدْ هَمَّتْ أَنْ تَكُونَ مَلَكَةً غُلَظٌ شَدِيدٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦].

قال قتادة: (أن يأمرهم بطاعة الله عز وجل، وينهاهم عن معصيته، وأن يقوم عليهم بأمر الله تعالى، يأمرهم به، ويساعدهم عليه، فإذا رأيت لله معصية، روعتهم عنها وزجرتهم عنها)<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٢٥٧٨)، وأحمد (٣٩/٦)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣١).

(٢) البخاري (٢٨٩٣)، ومسلم (١٣٦٥).

(٣) البخاري (٣٨١٦)، ومسلم (٢٤٣٥)، والترمذي (٣٨٧٥).

(٤) مسلم (٣٠٠)، وأبو داود (٢٥٩)، والنسائي (١٩٠/١).

(٥) تفسير الطبري (١٦٦/٢٨).



وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢]. وفي الحديث: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «أيما رجل كانت عنده وليدة، فعلمها فأحسن تعليمها، وأدبها فأحسن تأديبها، ثم أعتقها وتزوجها؛ فله أجران»<sup>(٢)</sup>. فعليه أن يُعَلِّمَ أهلَه ما يحتاجون إليه من أحكام الشرع؛ من الطهارة، والصلاة، والصيام، ونحو ذلك، ويلقنها اعتقاد أهل السنة والجماعة، ويزيل عنها اعتقاد أهل الزيغ والضلال. هذه بعض الحقوق أقتصر عليها، ومن أراد مزيداً لذلك فليرجع إلى كتاب (عودة الحجاب) لفضيلة الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم، المجلد الثاني.

● ثانياً: حقوق الزوج على الزوجة:  
١ - الطاعة:

قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

وقد تقدم في الحديث: قيل لرسول الله ﷺ: أي النساء خير؟ قال: «التي تسره إذا نظر، وطيعه إذا أمر، ولا تخالفه في نفسها ولا ماله بما يكره»<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحصنت فرجها، وأطاعت زوجها، قيل لها: ادخلي من أي أبواب الجنة شئت»<sup>(٤)</sup>. ويلاحظ في ذلك أمور:

(أ) اعلم أن الطاعة إنما تكون في المعروف، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق؛ فإن أمرها الزوج بالتبرج خارج المنزل مثلاً، أو بمخالطة الرجال، أو السماع إلى الأغاني، فلا طاعة له في ذلك.

(١) رواه البخاري (٥١٨٨)، ومسلم (١٨٢٩)، وأبو داود (٢٩٢٨)، والترمذي (١٧٠٥).

(٢) رواه البخاري (٩٧)، (٢٥٤٧)، ومسلم (١٥٤)، وأبو داود (٢٠٥٣)، والنسائي (١١٥/٦).

(٣) رواه النسائي (٦٨/٦)، وأحمد (٢٥١/٢)، والبيهقي (٨٢/٧).

(٤) رواه أحمد (١٩١/١) من حديث عبد الرحمن بن عوف، ورواه ابن حبان (٤١٦٣) من حديث أبي هريرة بسند صحيح، ورواه البزار (١٤٦٣) (١٤٧٣) من حديث أنس.

(ب) اعلمي -رحمك الله- أن حق الزوج مقدّم على حق الأبوين؛ وقد روي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: سألت رسول الله ﷺ: أي الناس أعظم حقاً على المرأة؟ قال: «زوجها»، قلت: فأَيُّ الناس أعظم حقاً على الرجل، قال: «أمه»<sup>(١)</sup>. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله أو حجب من حق الزوج)<sup>(٢)</sup>.

٢ - لا تصوم إلا بإذنه:

أعني صوم النافلة؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه»<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا فيجوز لها أن تصوم وهو غائب، وقال أبو زرعة العراقي: (في معنى غيبته أن يكون مريضاً لا يمكنه الاستمتاع بزوجه، فلها حينئذ الصوم من غير إذنه فيما يظهر)<sup>(٤)</sup>.

٣ - لا تأذن لأحد في بيته إلا بإذنه:

والمراد بذلك بيت الزوجية؛ سواء كان الزوج حاضراً أو غائباً. وفي حديث مسلم: «فحقكم عليهن أن لا يُوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذنن في بيوتكم لمن تكرهون»<sup>(٥)</sup>. قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (والمختار أن معناه أن لا يأذن لأحد تكرهونه في دخول بيوتكم والجلوس في منازلكم؛ سواء كان المأذون له رجلاً أجنبياً، أو امرأة، أو أحدًا من محارم الزوجة، فالنهي يتناول جميع ذلك، وهذا حكم المسألة عند الفقهاء؛ أنها لا يحل لها أن تأذن لرجل أو امرأة، ولا محرم، ولا غيره، في دخول منزل الزوج، إلا من علمت أو ظنت أن الزوج لا يكرهه؛ لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يوجد الإذن في ذلك منه، أو ممن أذن له في الإذن في ذلك، أو عرف رضاه باطراد العرف بذلك ونحوه، ومتى حصل الشك في الرضا، ولم يترجح شيء، ولا وجدت قرينة، لا يحل الدخول، ولا الإذن، والله أعلم)<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه الحاكم (٤/١٥٠)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال المنذري في الترغيب:

(رواه البزار والحاكم، وإسناد البزار حسن) ١. هـ. والحديث ضعّفه الألباني: ضعيف الجامع (٩٥٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٢/٢٦٠).

(٣) البخاري (٥١٩٢)، ومسلم (١٠٢٦)، وأبو داود (٢٤٥٨)، والترمذي (٧٨٢)، وابن ماجه (١٧٦١).

(٤) طرح الثريب (٤/١٤١).

(٥) مسلم (١٢١٨)، والترمذي (٣٠٨٧)، وابن ماجه (٣٠٧٤).

(٦) شرح النووي لصحيح مسلم (٨/١٨٤).





٤ - ولا تخرج من بيته إلا بإذنه:

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وللزَّوج منعها من الخروج من منزله إلى ما لها منه بد، سواء أرادت زيارة والديها، أو عيادتهما، أو حضور جنازة أحدهما، قال أحمد في امرأة لها زوج وأم مريضة: طاعة زوجها أوجب عليها من أمها، إلا أن يأذن زوجها)<sup>(١)</sup>، هذا ما ذكره ابن قدامة، لكنه قال بعد ذلك تنبيهاً للأزواج الظلمة الذين يستغلون قوامتهم في منع أزواجهم عن آبائهم وأمهاتهم: (لا ينبغي للزوج منعها من عيادة والديها وزيارتها؛ لأن في ذلك قطيعة لهما، وحملًا على مخالفتها، وقد أمر الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف، وليس هذا من المعاشرة بالمعروف)<sup>(٢)</sup>.

من الأخطاء الشائعة في مسألة خروج المرأة:

(١) إذا استأذنت المرأة زوجها للخروج للصلاة فلا يمنعه؛ لحديث: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، وقد تقدم حكم المسألة<sup>(٣)</sup>.

(٢) قال ابن تيمية: (إذا خرجت من داره بغير إذنه فلا نفقة لها ولا كسوة)<sup>(٤)</sup>.

(٣) لا يحل لأحد أن يمنع الزوجة عن زوجها لأي سبب كان، فمن الأخطاء الفاحشة التي تسبب أحياناً فراق الزوجين: أن يذهب أحد أقارب الزوجة، فيأمرها بالخروج، ويأخذها عنوة من زوجها، ولا يمكنه من إرجاعها.

٥ - ومن حقه عليها: أن تحفظ ماله:

فلا تصرف في ماله بغير رضاه؛ لأنها راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته، وقد قال ﷺ في المرأة الصالحة: «ولا تخالفه في نفسها ولا ماله بها يكره»<sup>(٥)</sup>.

وكذلك لا تنفق من ماله إلا بإذنه، إلا أن يكون من قوتها، أو مما جرت العادة به، بشرط عدم الإفساد، وفي هذه الحالة يكون لها نصف الأجر؛ لما ثبت في الحديث: «إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره، فلها نصف الأجر»، متفق عليه<sup>(٦)</sup>.

(١) المغني (٧/ ٢٠).

(٢) المغني (٧/ ٢٠ - ٢١).

(٣) انظر: كتاب الصلاة (٢/ ١٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٨١).

(٥) تقدّم تخريجه (٢/ ١٢٠).

(٦) البخاري (٥١٩٥)، ومسلم (١٠٢٦)، وأبو داود (١٦٨٧).



قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (ومعلوم أنها إذا أنفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف فلا أجر لها، بل عليها وزر... واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة، فإن زاد على المتعارف لم يجوز<sup>(١)</sup>).

٦ - عليها بالقناعة وعدم المطالبة بما فوق الطاقة:

فلا تنظر إلى غيرها من النساء، ولتتأس بأمهات المؤمنين؛ فعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: «ما شبع آل محمد من خبز شعير يومين متتابعين حتى قبضه الله»<sup>(٢)</sup>.

وعن عروة بن الزبير عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: «إن كنا لننظر إلى الهلال، ثم الهلال، ثم الهلال، ثلاثة أهلة في شهرين، وما أوقد في بيت رسول الله ﷺ نار»، قلت: يا خالة، فما كان يعيشكم؟ قالت: «الأسودان، التمر والماء، إلا أنه قد كان لرسول الله ﷺ جيران من الأنصار، وكانت لهم منائح، فكانوا يرسلون إلى رسول الله ﷺ من ألبانها فيسقيناه»<sup>(٣)</sup>.

٧ - حقوق أخرى:

(أ) أن تشكر له ما يقدمه لها؛ لقوله ﷺ: «لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها، وهي لا تستغني عنه»<sup>(٤)</sup>.

(ب) أن تبرأه، خاصة والديه.

(ج) إرضاع الأطفال، والقيام على تربيتهم.

(د) أن تحفظه في دينه وعرضه؛ وذلك بألا تتبرج أمام الأجانب، ولا تخرج سافرة في الطرقات أو في الشرفات، ولا تخلو برجل أجنبي -ومن ذلك أن لا تخلو بأخي زوجها- ولا تفضي أسرار بيتها وزوجها، ونحو هذا.

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (١١٢/٧ - ١١٣).

(٢) البخاري (٥٣٧٤) (٥٤١٤)، ومسلم (٢٩٧٦)، والترمذي (٢٣٥٨)، وابن ماجه (٣٣٤٣).

(٣) البخاري (٢٥٦٧)، ومسلم (٢٩٧٢).

(٤) رواه البزار (٣٤٠/٦)، والحاكم (١٩٠/٢) (١٧٤/٤)، والبيهقي (٢٩٤/٧)، وانظر: الصحيحة للألباني (٢٨٩). وصوب البيهقي وقفه على عبد الله بن عمرو (الكبرى ١٤٧٢٠).



(هـ) عدم امتناعها عن فراشه؛ حتى إن لم يكن لها رغبة، إلا أن يكون هناك عذر؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه، فأبت أن تجيء، فبات غضبان، لعنتها الملائكة حتى تصبح»<sup>(١)</sup>. وفي رواية: «إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى يصبح»، وفي رواية «حتى ترجع»، متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

ويستفاد من هذا الحديث:

(١) المقصود بالفراش كناية عن الجماع، ومن الآداب أن يكتفى عن الأشياء التي يستحى منها.  
(٢) ظاهر الحديث أن «اللعن» المذكور إذا كان امتناعها ليلاً؛ لقوله: «حتى تصبح»، لكنه لا يلزم من ذلك جواز الامتناع نهاراً، للرواية الأخرى: «حتى ترجع»، وفي رواية: «حتى يرضى عنها».

(٣) لا يقع هذا اللعن إلا إذا سخط الزوج، أما إن عذرهما، أو ترك حقه في ذلك فلا يقع، وكذلك لا يكون هذا الذنب إلا إذا كانت هي المهاجرة، أما لو هجرها هو ظالماً لها فلا يتوجه عليها اللوم.

(٤) وفي هذا الحديث إشارة إلى أن منع الحقوق يوجب سخط الله.

أمور من حسن العشرة بين الزوجين:

(١) من تمام حسن الخلق أن يحتمل كل من الزوجين صاحبه، ويتغاضى عن الهفوات والزلات، ولا يتعنّت عند وقوع الآخر في الزلل.

(٢) ومن حسن العشرة أن يتعاون الزوجان في المشاركة الوجدانية لكل منهما حال الأفراح والأحزان.

(٣) يجب على الزوجين التعاون على طاعة الله عَزَّ وَجَلَّ.

(٤) يجب عليهما أن يكتما أسرارهما، ولا ينشرا شيئاً من ذلك؛ خاصة فيما يتعلق بأمور الفراش، وفي الحديث: «إن من أشر الناس يوم القيامة، الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشر سرها»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٣٢٣٧) (٥١٩٣)، ومسلم (١٤٣٦)، وأبو داود (٢١٤١).

(٢) البخاري (٥١٩٤)، ومسلم (١٤٣٦).

(٣) رواه مسلم (١٤٣٧)، وأبو داود (٤٨٧٠).



(٥) إِنْ مِنَ الذَّنُوبِ الْمَوْجِبَةِ لِدُخُولِ النِّسَاءِ النَّارَ: «كُفْرَانِ الْعَشِيرِ»، قَالَ ﷺ: «وَرَأَيْتِ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ، وَرَأَيْتِ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»، قَالُوا: لَمْ يَأَرْسُولِ اللَّهُ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ»، قِيلَ: أَيْكْفُرْنَ بِاللَّهِ، قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتِ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتِ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»<sup>(١)</sup>.



(١) البخاري (٥١٩٧)، ومسلم (٩٠٧).



## فصل في حكم خدمة المرأة لزوجها

اختلفت آراء العلماء في ذلك على قولين، فيرى جمهور العلماء أنه لا تجب خدمة المرأة على زوجها، إلا أن يكون ذلك من باب حسن العشرة له.

وذهب فريق آخر من العلماء إلى وجوب خدمتها، وهذا الذي رجّحه ابن القيم<sup>(١)</sup> في زاد المعاد، ويؤيد ذلك ما يأتي:

(١) ما صح عن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: «كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله، وكان له فرس، وكنت أسوسه، وكنت أحتش له، وأقوم عليه»<sup>(٢)</sup>.

(٢) ما ثبت أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ كانت تقوم بالعمل في بيتها، حتى إنها جاءت تشكو إلى رسول الله ﷺ ما تلقى في يديها من الرحي، وتسأله خادمًا<sup>(٣)</sup>.

(٣) وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. فالرجل يكون في الكسب والعمل، ولا يليق أن يكون هو القائم بخدمة البيت، بل هذا يتنافى مع القوامة.

(٤) كذلك فقد جرى عُرف الناس أن المرأة تقوم على خدمة زوجها، والمعروف عرفًا كالمشروط شرطًا.

(٥) وقد أقر النبي ﷺ استخدام الصحابة أزواجهم، مع علمه بأن منهم الكارهة والراضية، ولم يخبر بأن ذلك فيه ظلم؛ لتتصف -على الأقل- الكارهة. ومن ذلك حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه تزوج ثيبًا، فقال له النبي ﷺ: «هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك، وتضاحكها وتضاحكك؟» فقلت له: إن عبد الله -يعني أباه- هلك وترك بنات، وإني كرهت أن أجيئن بمثلهن، فتزوجت امرأة تقوم عليهن وتصلحهن، قال: «بارك الله لك»<sup>(٤)</sup>.

(١) زاد المعاد (٥/ ١٨٦).

(٢) البخاري (٥٢٢٤)، ومسلم (٢١٨٢).

(٣) البخاري (٥٣٦١)، ومسلم (٢٧٢٧)، وأبو داود (٥٠٦٢).

(٤) البخاري (٢٠٩٧)، ومسلم (٧١٥)، والترمذي (١١٠٠)، والنسائي (٦١/٦).



(٦) وفي قوله ﷺ: «فإنهن عوانٍ عندكم» أي: أسيرات، ومرتبة الأسير خدمة من هو تحت يده. قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (فالمرأة عند زوجها تشبه الرقيق والأسير، فليس لها أن تخرج من منزله إلا بإذنه، سواء أمرها أبوها أو أمها أو غير أبيها باتفاق الأئمة)<sup>(١)</sup>.

(٧) وعن حصين بن محصن قال: حدثني عمتي رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: أتيت رسول الله ﷺ في بعض الحاجة، فقال: «أي هذه، أذات بعل؟» قلت: نعم، قال: «كيف أنت له؟» قلت: ما آلوه إلا ما عجزت عنه، قال: «فانظري أين أنت منه؟ فإنها هو جنتك ونارك»<sup>(٢)</sup>. ومعنى «لا آلوه» أي: لا أقصر في طاعته وخدمته. قال الألباني رَحِمَهُ اللهُ: (والحديث ظاهر الدلالة على وجوب طاعة الزوجة لزوجها، وخدمتها إياه في حدود استطاعتها، ومما لا شك فيه أن أول ما يدخل في ذلك الخدمة في منزله، وما يتعلق به من تربية أولاده، ونحو ذلك)<sup>(٣)</sup>.

قلت: ولا مانع أن يرجع فيها إلى العرف إذا كان العرف في بلد ما ألا تخدم المرأة زوجها؛ فالمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، وفي هذه الحالة لو أراد الزوج أن تخدمه اشترط عليها، والله أعلم.



(١) مجموع الفتاوى (٢٦٣/٣٢).

(٢) صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٣٠٤/٤)، وابن سعد في الطبقات (٤٥٩/٨)، والنسائي في عشرة النساء (٧٦)، وأحمد (٣٤١/٤)، والطبراني (١٨٣/٢٥)، والحاكم (١٨٩/٢)، والبيهقي (٢٩١/٧)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) آداب الزفاف (ص ٢٨٦).

## أحكام القسم بين الزوجات

### ١- أحكام المبيت

#### ١- حكم التمتع:

- هو مباح بشرطه.
- ١- أن لا يزوج عن أربع.
- ٢- أن لا يجمع بين ما يحرم الجمع بينهما مثل الاختناق.
- ٣- أن يعدل بينهما فيما يجب العمل فيه.

#### ١- مقصوده هو الأنس:

فيجب التوبة فيه متى  
تزوج حتى لو كان هناك  
ما يمنع الاستمتاع كان  
تكون حائضاً أو ثمناً.

فإن كان مريضاً:

#### ٢- متى يكون زمن القسم:

عنده الليل والنهار  
تبع له وعليه هذا حكم  
الجماع للأخرى في  
ليلة غورها:

#### ١- ليلاً لا يجوز إلا للمروءة

#### ٢- نهاراً لا يجوز إلا للمحاجة كإعطاء نفقة

٢- متى يستقطب حق المبيت؟  
١- أن نشررت المرأة وخربت  
عن طاعة الزوج.  
٢- أن سافرت بغير إذنه.  
٣- أن وقعت ليبتها لغيرها بغير الزوج.  
٤- أن وقعت ليبتها لغيرها بغير الزوج.  
٥- إذا سافر الزوج بواحدة من بالقرعة سقط حق المبيتات.

١- إن كان لا يطق عليه الاحتلال وجب عليه القسم

١- إن كان يطق عليه

استأن في الجاه عند واحدة فإن لم يأن لله:

٢- أن يعتزلن جميعاً

١- أن يفرق بينهما

وإن ظلم واحدة في حقها في المبيت أو الجورس وجب عليه القضاء لها

### ٢- العدل في السكن والميسر والمأكل:

المقصود به الكفاية والقيام بالواجب وهي تختلف من امرأة لأخرى، من حيث الكم والكيف والحالة الاجتماعية لكل منها بشرط ألا يعجز عليها، ولا يجوز له أن يجبر من على السكن في بيت واحد

#### ٢- هل يجب التسوية والعدل في الوضوء؟

لا يجب... بشرط ألا يكون قصده الإضرار بالزوجات أو الاستماع لغيره. وبما أمكنت التسوية في الوضوء كان أفضل. وأما حكم الوضوء أصلاً فقد اختلف فيه:

٣- لا يجب مطلقاً.

٢- لا يجب إلا أن يتحقق شرطه.

١- يجب ما لم يكن عذر.



## تعدد الزوجات

قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبِئِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣].

وسبب نزول الآية: ما رواه البخاري عن عروة أنه سأل عائشة زوج النبي ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبِئِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ فقالت: يا ابن أخي، هي اليتيمة تكون في حجر وليها، فتشاركه في ماله، فيعجبها ماله وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن، ويلغوا بهن أعلى ستهن من الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن.

قالت عائشة: ثم إن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية فيهن، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَنْبِئِ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] قالت: والذي ذكر الله أنه يتلى عليهم في الكتاب الآية الأولى التي قال الله سبحانه فيها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنْبِئِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]... الحديث<sup>(١)</sup>.

قلت: وعلى هذا فمعنى الآية: أن الله تعالى خاطب أولياء اليتامى: إذا كانت اليتيمة في حجر أحدكم، وخاف ألا يعطيها مهر مثلها، وقد رغب في نكاحها، فليعدل عنها إلى غيرها من النساء؛ فإنهن كثيرات، فله أن ينكح مثنى وثلاث ورباع، فإن خاف الجور والظلم، فليكتف بواحدة أو ما ملكت يمينه من الإماء.

وعلى هذا فمعنى ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾ أي: كي لا تجوروا وتظلموا، وليس المقصود: ألا يكثر عيالكم؛ فإن هذا المعنى بعيد، وقد بين ضعفه ابن القيم وابن كثير وغيرهم من المحققين.

(١) البخاري (٤٥٧٣)، (٤٥٧٤)، ومسلم (٣٠١٨)، وأبو داود (٢٠٦٨).





• شروط التعدد:

- (١) ألا يزيد الجمع عن أربع، وقد دلت عليه الآية السابقة، وكذا الأحاديث كما تقدم.
- (٢) ألا يكون الجمع بين من يحرم الجمع بينهما، كالمرأة وخالتها، وقد تقدم بيان ذلك<sup>(١)</sup>.
- (٣) أن يعدل بين الزوجات؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَتَى أَهْلَ تَعْوَلُوا﴾ [النساء: ٣]؛ فدل ذلك على تحريم الجور. وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ، فَهَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا؛ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقَهُ مَائِلٌ»<sup>(٢)</sup>. وهذا العدل إنما يكون في الأمور الظاهرة؛ من المسكن، والملبس، والمأكل، والمبيت، وأما العدل القلبي فهذا لا يملكه العبد، فلا يؤخذ عليه.
- تنبيه: ذكر بعض المعاصرين أنه لا يجوز الجمع؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]، مع أنه سبحانه في الآية الأخرى عن ترك العدل: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣].

والجواب: أن هذا لا ينافي التعدد؛ لأن الآية الأولى تبين أن الإنسان لا يملك العدل القلبي مهما حرص، وأما الآية الثانية ففيها توجيه إلى العدل الظاهري الذي يملكه الإنسان، ولذلك فلا يجوز له -حتى لو أحب إحدى نسائه عن الأخريات- أن يهمل في حق الأخريات من النفقة والمسكن والمبيت ونحو ذلك.

القسم بين الزوجات:

يجب التسوية في القسم بين الزوجات، وذلك بأدلة القرآن والسنة والإجماع. قال ابن قدامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لا نعلم بين أهل العلم في وجوب التسوية بين الزوجات في القسم خلافاً، وقد قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وليس مع الميل معروف، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَحِبُّوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩] <sup>(٣)</sup>).

(١) انظر: باب المحرمات من النساء.

(٢) صحيح: أبو داود (٢١٣٣)، والترمذي (١١٤١)، والنسائي (٦٣/٧). تفرد برفعه همام، والباقون عن قتادة: كان يقال قَالَ أَبُو عِيسَى فِي الْعِلَلِ (٢٨٧): وَحَدِيثُ هَمَّامٍ أَشْبَهُ وَهُوَ ثِقَّةٌ حَافِظٌ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي كِتَابِ تَارِيخِ أَصْبَهَانَ (٤٠٩).

(٣) المغني (٢٧/٧).



ويتفرع على حكم القسم أمور:

(١) يجب القسم على الرجل؛ سواء كان صحيحًا أو مريضًا، أو كان به ما يمنع المعاشرة الجنسية؛ لأن القسم للأنس، ومما يدل على ذلك ما رواه الشيخان من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ لما كان في مرضه جعل يدور في نسائه ويقول: «أين أنا غدًا؟»<sup>(١)</sup>.

(٢) إن شق عليه في حال مرضه القسم، فإنه يستأذنه ليكون عند إحداهن، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إن رسول الله ﷺ قال: «إني لا أستطيع أن أدور بينكن، فإن رأيتم أن تأذن لي فأكون عند عائشة فعلن»، فأذن له<sup>(٢)</sup>.

(٣) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإن لم يأذن له، أقام عند إحداهن بالقرعة، أو اعتزلهن جميعًا إن أحب)<sup>(٣)</sup>.

(٤) ويقسم لنسائه حتى لو كانت مريضة أو حائضًا أو نفساء، وكذلك التي ظاهرَ منها؛ لأن القصد: الإيواء والأنس.

(٥) إذا كان عنده نسوة لم يجز أن يبتدئ بواحدة منهن إلا بقرعة، لأن البداءة بها تفضيل لها، والتسوية واجبة.

(٦) اعلم -رحمك الله- أنه لا يعني العدل في القسم أن ذلك يعني التسوية في كل شيء، حتى في اللقمة وحجمها ونوعها، كما اشتهر على ألسن الكثير، حتى قالوا: لو اشترى لهذه شيئًا من فاكهة معينة فلا بد أن يشتري للآخرى مثلها تمامًا، فهذا مستحيل، بل المقصود (الكفاية) والقيام بالواجب لها، وقد يختلف حد الكفاية من امرأة لأخرى من حيث (الكم)، و(الكيف)، مع مراعاة الحالة الاجتماعية لكل منهن، والظروف النفسية، ونحو ذلك.

والخلاصة: أنه لا يميل لواحدة ويهمل الثانية، أو يجور عليها. والله أعلم.

(٧) الصحيح أنه لا يجب عليه التسوية في الموطء (الجماع)؛ لأن هذا ليس في مقدوره؛ لأن سبيله الميل القلبي وحصول الشهوة، وهذا قد يتحقق عند واحدة، ولا يتحقق عند الأخرى،

(١) البخاري (١٣٨٩)، (٣٧٧٤)، (٥٢١٧)، ومسلم (٢٤٤٣).

(٢) رواه أبو داود (٢١٣٧) بسند ضعيف، وأصل القصة في البخاري (٦٦٥)، ومسلم (٤١٨) نحوه.

(٣) المغني (٢٨/٧).



بشرط أن لا يكون مقصوده الإضرار بالمرغوب عنها، أو الامتناع إشاراً للأخرى. قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (وأما محبة القلب فكان يحب عائشة أكثر منهن، وأجمع المسلمون على أن محبتهم لا تكليف فيها، ولا يلزمه التسوية فيها؛ لأنه لا قدرة لأحد عليها إلا الله عَزَّوَجَلَّ، وإنما يؤمر بالعدل في الأفعال)<sup>(١)</sup>.

ولا شك أنه مهما أمكن التسوية بينهن في الجماع كان أحسن، فإن لم يتمكن من التسوية فلا يهمل الأخرى، بل يجامعها قدر استطاعته؛ لقوله ﷺ: «إن لزوجك عليك حقاً»<sup>(٢)</sup>.

(٩) بقي أن يقال: هل يجب عليه وطء الزوجة؟ فيه أقوال:

القول الأول: يجب ما لم يكن عذر، وهو مذهب الحنابلة. وحكاه ابن قدامة عن مالك ومذهب الحنفية قريب من هذا.

القول الثاني: لا يجب، إلا أن يتحقق ضرر فيجب، وهو مذهب المالكية.

القول الثالث: لا يجب مطلقاً؛ لأنه حقه، وهو مذهب الشافعية.

زمن القسم:

عماد القسم الليل. قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (لا خلاف في هذا؛ وذلك لأن الليل للسكن والإيواء، يأوي فيه الإنسان إلى منزله ويسكن إلى أهله، وينام في فراشه مع زوجته عادة، والنهار للمعاش والخروج والكسب والاشتغال)<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ في ذلك:

(١) أن النهار يدخل في القسم تبعاً لليلة الماضية، قالت عائشة: قبض رسول الله ﷺ في

بيتي، وفي يومي، ومعلوم أن النبي ﷺ قبض نهاراً.

(٢) إن خرج من عندها نهاراً، أو خرج ليلاً خروجا جرت العادة بخروجه من أجله،

جاز له ذلك. وأما إن خرج في غير ذلك - أعني خرج ليلاً ولم تجر العادة بخروجه - فإن عاد مباشرة، فإنه لا يقضي لها هذه المدة، وإن أقام قضاها لها.

(١) شرح مسلم (٥/٢٩٧).

(٢) البخاري (١٩٧٥)، ومسلم (١١٥٩).

(٣) المغني (٧/٣٢).



(٣) هل يجوز أن يدخل على ضررتها في زمنها؟

الجواب: إن كان ليلاً لم يجز إلا للضرورة، وأما الدخول في النهار فيجوز للحاجة؛ من دفع نفقة، أو عادة، أو سؤال عن أمر يحتاج إلى معرفته؛ لما روت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم، من مكثه عندنا، وكان قلَّ يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً، فيدنو من كل امرأة من غير مسيس، حتى يبلغ إلى التي هو يومها فيبيت عندها»<sup>(١)</sup>.

(٤) طريقة القسم: أن يقسم لكل منهن ليلة ليلة، فإن أراد الزيادة بأن يجعلهن ليلتين ليلتين، أو ثلاثاً ثلاثاً، جاز ذلك برضاهن؛ وذلك لأن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه ليلة ليلة.

(٥) إذا جاء إلى من لها القسمة، فأغلقت الباب، أو منعت؛ سقط حقها من القسم، ولا يقضي لها لنشوزها؛ لأنها أسقطت حق نفسها.

(٦) وأما إن ظلم واحدة فامتنع هو، أو لم يقسم لها، فإنه يجب عليه أن يقضي لها ما فاتها من ظلمها.

(٧) قال ابن قدامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فإن كانت امرأتان في بلدين فعليه العدل بينهما؛ لأنه اختار المباحة بينهما، فلا يسقط حقها عنه بذلك، فإما أن يمضي إلى الغائبة في أيامها، وإما أن يقدمها إليه ويجمع بينهما في بلد واحدة، فإن امتنعت من القدوم مع الإمكان سقط حقها لنشوزها)<sup>(٢)</sup>.

(٨) اعلم أن القسم واجب حتى لو كانت إحداهن مسلمة والأخرى كفاية. قال ابن المنذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن القسم بين المسلمة والذمية سواء)<sup>(٣)</sup>.

(٩) ملك اليمين (وهي الأمة) لا قسم لها، وهذا لا خلاف فيه إلا الحنابلة؛ فقد أوجبوا القسم للأمة، على النصف من الحرية؛ لأنها ليست زوجة، فله أن يستمتع بمن شاء منهن، وله أن يسوي بينهما، وله أن يفضل بعضهن.

(١) المغني (٧/ ٣٢).

(٢) المغني (٧/ ٣٨). وانظر: الإجماع (ص ٤٢).

(٣) انظر: المغني (٧/ ٣٦).



(١٠) إذا سافرت المرأة بغير إذن زوجها سقط حقها من القسم والنفقة، وإن كان بإذنه ففيه قولان<sup>(١)</sup>.

المرأة تهب ليلتها:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨].

قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في تفسير الآية: «هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها، فيريد طلاقها، ويتزوج غيرها، تقول له: أمسكني ولا تطلقني، ثم تزوج غيري، فأنت في حل من النفقة علي والقسمة لي، فذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]»<sup>(٢)</sup>. وقد ثبت أن سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهبت يومها لعائشة، وكان رسول الله ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة<sup>(٣)</sup>.

أحكام هبة المرأة قسمها:

(١) يجوز أن تهب المرأة نوبتها لضررتها، ويشترط في ذلك رضا الزوج؛ لأن له حقاً في الواهبة، فلا يفوته إلا برضاها<sup>(٤)</sup>.

(٢) لا يجوز لها أن تأخذ على هذه الهبة عوضاً.

(٣) يجوز لها أن تهب يومها (للزوج) بأن يجعل نوبتها لمن شاء من بقية نساءه، وله أن يخص به بعض نساءه، وله أن يوزعه عليهن.

(٤) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وللواهبة الرجوع متى شاءت، فترجع في المستقبل دون الماضي)<sup>(٥)</sup>.

(٥) إن قَبِلَ الزوج فليس للموهوبة أن تمتنع منه، بل له أن يأتيها في نوبة الواهبة؛ سواء رضيت الموهوبة أو كرهت.

(١) المجموع (٤٢٨/١٦)، والمغني (٤٠/٧).

(٢) البخاري (٥٢٠٦)، ومسلم (٣٠٢١).

(٣) رواه البخاري (٥٢١٢)، ومسلم (١٤٦٣)، وأبو داود (٢١٣٨).

(٤) انظر: شرح مسلم للنووي (٦٤٨/٣)، وصحيح أبي داود (٣١٢/٩).

(٥) شرح مسلم (٦٤٨/٣)، وانظر: فتح الباري (٣١٢/٩)، وسبل السلام (ص ١٠٦٨)، والمغني (٣٨/٧).



إذا سافر الزوج:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفْرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَطَارَتْ الْقِرْعَةُ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ سَارَ مَعَ عَائِشَةَ يَتَحَدَّثُ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: أَلَا تَرَكِينِ اللَّيْلَةَ بَعِيرِي، وَأَرْكَبُ بَعِيرَكَ، تَنْظُرِينَ وَأَنْظُرُ، فَقَالَتْ: بَلَى، فَرَكِبْتُ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَمَلِ عَائِشَةَ وَعَلَيْهِ حَفْصَةُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهَا، ثُمَّ سَارَ حَتَّى نَزَلُوا، وَافْتَقَدَتْهُ عَائِشَةُ، فَلَمَّا نَزَلُوا جَعَلَتْ رَجُلَيْهَا بَيْنَ الْإِذْخَرِ، وَتَقُولُ: رَبِّ سَلِّطْ عَلَيَّ عَقْرَبًا أَوْ حِيَةً تَلْدَغُنِي، وَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ لَهُ شَيْئًا»<sup>(١)</sup>.  
ويؤخذ من هذا الحديث:

(١) إذا أراد الرجل سفرًا، وكان له أكثر من زوجة، وأراد أن يصحب بعضهن؛ فإنه يقرع بينهن؛ فتمتى وقعت القرعة على إحداهن سافر بها.  
(٢) الحكم السابق فيما إذا أراد أن يسافر معه إحداهن، أما إن خرجن كلهن، أو تركهن كلهن، فلا.

(٣) إذا قدم من سفره -وكان قد أقرع بين نسائه- فلا يجب عليه أن يقضي للبواقي اللاتي لم يسافرن معه، ولكنه يتدئ القسم بينهن. وقد ذهب الشافعي وأحمد -رحمهما الله- أنه إذا سافر ولم يقرع بينهن قضى للبواقي، وذهب أبو حنيفة ومالك أنه لا يقضي أيضًا، والله أعلم.

كم يقيم عند الزوجة الجديدة بعد الزفاف؟

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مِنَ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكَرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ»<sup>(٢)</sup>.

وعن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَّعْتَ لَكَ، وَإِنْ سَبَّعْتَ لَكَ سَبَّعْتَ لِنِسَائِي»<sup>(٣)</sup>.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (فيه أن حق الزفاف ثابت للمزفوفة، وتُقدَّم به على غيرها، فإن كانت بكرًا كان لها سبع ليال بأيامها بلا قضاء، وإن كانت ثيبًا كان لها الخيار إن شاءت سبعة

(١) البخاري (٥٢١١)، ومسلم (٢٤٤٥).

(٢) البخاري (٥٢١٤)، ومسلم (١٤٦١)، وأبو داود (٢١٢٤)، والترمذي (١١٣٩)، وابن ماجه (١٩١٦).

(٣) رواه مسلم (١٤٦٠)، وأبو داود (٢١٢٢)، وابن ماجه (١٩١٧).



ويقضي السبع لباقي النساء، وإن شاءت ثلاثاً، ولا يقضي، وهذا مذهب الشافعي وموافقيه، وهو الذي ثبتت فيه هذه الأحاديث الصحيحة، وممن قال به: مالك، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وابن جرير، وجمهور العلماء<sup>(١)</sup>.  
تنبيه على مخالفة مشتهرة:

اشتهر على ألسنة كثير من الناس (وبعضهم من الدعاة) أن الزوج يقيم عند زوجته، ولا يخرج إلى الصلاة سبعة أيام إن كانت بكرًا، وثلاثة إن كانت ثيبًا، وهذا قول باطل، ولا أثارة عليه من العلم، ولم يثبت أن النبي ﷺ تخلّف عن صلاة الجماعة عقب زواجه. قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: (ولا يحل له في كل ما ذكرنا - كانت عنده زوجة غيرها أو لم يكن - أن يتخلف عن صلاة الجماعة في المسجد، ولا عن صلاة الجمعة، فإن فعل فهي معصية)<sup>(٢)</sup>.  
مسائل في التعدد والقسم:

- (١) كره أهل العلم أن يزف إلى الرجل امرأتان في ليلة واحدة<sup>(٣)</sup>.
- (٢) ينبغي للزوج أن يكون حكيماً في علاقته مع زوجاته؛ لما يقع بينهما من الغيرة، وهذا أمر جبلن عليه.
- (٣) لا ينبغي للمرأة أن تدعوها غيرها إلى النشوز عن طاعة زوجها، أو طلب الطلاق، أو طلاق ضررتها؛ لما ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة طلبت الطلاق من زوجها من غير ما بأس فالجنة عليها حرام»<sup>(٤)</sup>.
- (٤) لا يحل للمرأة أن تشيع أمام ضررتها بما لم تعط؛ فعن أسماء أن امرأة قالت: يا رسول الله ﷺ، إن لي ضرة؛ فهل علي جناح إن تشيعت من زوجي غير الذي يعطيني، فقال ﷺ: «المتشيع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (٥/٦٤٤).  
(٢) المحلى (١١/٢٧٨) المسألة رقم (١٩٠٤) باب أحكام قسم الزوجات.  
(٣) انظر: تفصيل المسألة في المغني (٧/٤٥).  
(٤) حسن: أبو داود (٢٢٢٦)، والترمذي (١١٧٨)، وحسنه، وابن ماجه (٢٠٥٥)، والحاكم (٢/٢٠٠) وصحّحه، كما صحّحه الألباني في إرواء الغليل (٢٠٣٥).  
(٥) البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٢٩)، وأبو داود (٤٩٩٧).



ومعنى الحديث أن تدّعي أن زوجها أعطاهها، وهو لم يعطها؛ لتظهر بذلك أمام ضررتها أن لها حظوة عنده، ولا شك أن هذا الصنيع يسبب فساداً بين زوجها وضررتها، لما يقع في نفسها من حرمانها، والله أعلم.

(٥) لا يلزم الزوج إذا أراد التعدد أن يستأذن زوجته الأولى، بل لا يلزمه إعلامها بذلك.







## شبهات وردود

• شبهات حول تعدد الزوجات:

• أورد البعض شبهات حول تعدد الزوجات، أرادوا منها التوصل إلى منع التعدد، أو أن التعدد إنما يجوز في حالات خاصة. وأحاول في هذه الأسطر أن أبين بعض هذه الشبهات جملة والرد عليها سريعاً:

الشبهة الأولى: أن الله تعالى قال: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣]، قالوا: فدل ذلك على الاختصار على واحدة؛ لأن الآية الأولى بينت أنه لا يمكن أن يعدل بين النساء، فإذا حملنا هذا المعنى على الآية الأخرى ظهر لنا عدم التعدد خوفاً من الظلم.

والجواب: أن العدل في الآية الأولى المقصود به الميل القلبي، ومعلوم أن العدل فيه غير ممكن، وأما الآية الثانية فمقصوده العدل في الأفعال وهو ممكن.

الشبهة الثانية: قالوا: إن الله قال: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣]، وزعموا أن المعنى: ألا يكثر عيالكم، وبهذا يقتصر على واحدة؛ لأن كثرة النساء تستدعي كثرة العيال، وهو مخالف للآية.

والجواب: أن الفهم الصحيح للآية: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾ أي: لا تجوروا، ولا تظلموا، ولا شك أن التعدد مشروط بالعدل، فهو من (عال يعول) أي: يجور، ولو كانت الآية بمعنى كثرة العيال لقال (تعيلوا) من (عال) (يعيل).

الشبهة الثالثة: أن النبي ﷺ نهي علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يجمع فاطمة مع بنت أبي جهل، قالوا: وهذا يدل على منع التعدد.

والجواب من وجوه:

الأول: أن النبي ﷺ قبل أن ينهى علياً عن هذا الجمع قال: «إني لا أحلُّ حراماً، ولا أحرم حلالاً»، فدل ذلك على أن أصل الجمع جائز، ولكن قصة فاطمة حالة خاصة.



الثاني: أنه ﷺ قال: «والله لا يجمع بين بنت رسول الله وبنت عدو الله أبدًا»<sup>(١)</sup>، فيكون ذلك من جملة المحرمات: الجمع بين بنت نبي الله وبنت عدو الله.

الثالث: أن هذا فيه إيذاء للنبي ﷺ؛ لقوله ﷺ في بعض روايات الحديث: «فلإنما هي بضعة مني؛ يريني ما أراها، ويؤذي ما آذاها»<sup>(٢)</sup>، ومن المعلوم حرمة التقدم لفعل يؤذي النبي ﷺ. ويزاد على ذلك أن النبي ﷺ علّل ذلك في رواية في الصحيحين بأنه يخشى على ابنته أن تفتن في دينها، ومن المعلوم أن للمرأة أن تطلب الطلاق إذا كانت ستفتن في دينها، وعلى هذا فليس الحكم خاصًا بفاطمة.

الشبهة الرابعة: قالوا: إنما يباح التعدد إذا كان بالأولى عيب أو مرض أو نحو ذلك.

والجواب: أن الله تعالى قال: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، ولم يقيد النكاح بهذه القيود. وأيضًا فإن النبي ﷺ مع حبه لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وسلامتها من العيوب؛ تزوّج وهي عنده سبع نسوة؛ فدل ذلك على بطلان هذه الشبهة.

الشبهة الخامسة: قالوا: إن هذا ظلم للأولى.

والجواب: أن الله حكيم في شرعه، وحكمه عدل لا ظلم فيه، وإذا كان الله قد شرع ذلك فهذا هو الخير للمرأة وللرجل وللمجتمع كله.

وقد ضمنت الشريعة للزوجات الحق والعدل، ونَدَّدت بالأزواج الذين يوقعون الظلم على بعض الزوجات، فإذا وقع ظلم فليس من الحكم التشريعي، ولكن من سوء خلق الزوج، وهو إذا كان كذلك - أعني سيء الخلق - فقد ظلمها حتى لو كانت وحدها، فهل يقال بتحريم الزواج أساسًا خشية الظلم؟ أو نقول بإباحته، مع الانتصاف للمظلوم إن كان هناك ظلم!! فتأمل.

الشبهة السادسة: قالوا: إن التعدد يفضي إلى الخلاف بين الزوجات، وقد يمتد ذلك إلى أبنائهم، مما يشغل الزوج دائمًا في فض الخلافات، فتضيع سعادة الأسرة.

(١) البخاري (٥٢٣٠)، ومسلم (٢٤٤٩)، وأبو داود (٢٠٧١).

(٢) البخاري (٥٢٣٠)، ومسلم (٢٤٤٩)، وأبو داود (٢٠٦٩)، وابن ماجه (١٩٩٩).



والجواب: أن هذا الخلاف الواقع سببه سوء الخلق، وليس هذا حكم الشريعة، ثم إن العكس يؤدي إلى ذلك أيضاً؛ فلو منع الزوج من التعدد ربما سبب ذلك إساءة في تصرفاته معها فينهدم البيت، أو يتخذ طريق الخليلات فتسوء أخلاقه.

والصحيح: أن يعالج التنافس والكيد الذي قد يقع بين الزوجات بتحسين أخلاقهن بأحكام الشرع، ومن المعلوم أن المنافسة أمر طبيعي بين الناس؛ فقد يقع بين الموظفين إرضاء لصاحب العمل أو مديره، فهل تغلق أبواب العمل أمام الناس خشية الكيد، أو تعالج الأخلاق؟  
الشبهة السابعة: قالوا: إذا كان الإسلام أباح التعدد للرجل، فلماذا لم يبيحه للمرأة ليكون لها حق المساواة؟

وهذا من أقبح وأفسد الكلام، وما أراد به أعداء الدين إلا تمرد النساء على أزواجهن، بل على شريعة الله؛ لأن هذا الذي قالوه مستحيل طبيعةً وخلقةً وواقعاً؛ (لأن المرأة في طبيعتها لا تحمل إلا في وقت واحد،... وأما الرجل فغير ذلك، فمن الممكن أن يكون للرجل أولاد متعددون من نساء متعدّدات... وأيضاً تعدد الأزواج للمرأة يضيع نسب ولدها إلى شخص معين...، وشيء آخر، وهو أن للرجل حق رئاسة الأسرة، فإذا أبحنا للزوجة تعدد الأزواج فلمن تكون رئاسة الأسرة؟... وهناك أمور تتعلق بنسبة الولد إلى أحد الأزواج، وأمور تتعلق بالعلاقة الزوجية، لا تخفى على من كان عنده أدنى إدراك وبصيرة؛ من إرهاق المرأة، وإضرار بها، ومن وقوع في المشاكل العائلية، والأمراض الجسمية والنفسية. إذاً: تعدد الأزواج للمرأة مستقبح عقلاً، وحرام شرعاً، ومستحيل طبيعةً وواقعاً، فلا يقول به إلا من كان إباحي النزعة، ومدنس السمعة، فاسد الخلق، عديم الغيرة، ملوث الشرف)<sup>(١)</sup>.

الحكمة من تعدد الزوجات:

لا شك أن هناك حكماً جمّة من تعدد الزوجات، وقد صنف فيها الكتاب مصنفات، وفيما يلي بعض هذه الحكم مختصرة:

(١) تعدد الزوجات في الإسلام للدكتور عبد الله صالح علوان، نقلًا من كتاب عودة الحجاب (١٥١/٢-١٥٢) بتصرف.



(١) أن فيه إعفافاً للنساء؛ لأنه من المعلوم أن النساء أكثر من الرجال؛ لما ينوب الرجال من التعرض للأخطار، ومنازلة الأعداء؛ ونحو ذلك، فلو ألزم الرجل بزوجة واحدة للزم من ذلك عنوسة كثير من النساء، وضياح الكثير منهن بغير إعفاف.

(٢) أن فيه تكثيراً للنسل الأمة، وقد رغب الإسلام في الإكثار من النسل، ولا شك أن الرجل مهياً لهذا الغرض إذا جامع أكثر من امرأة، وأما المرأة فإنها تحمل في أوقات متباعدة، وتحتاج إلى أوقات راحة مما يقلل من النسل.

(٣) أن فيه صيانة للمجتمع من الرذيلة، وذلك من جهة الرجال ومن جهة النساء؛ أما من جهة الرجل، فقد جبل غالب الرجال على الوطء، وقد لا يكتفي بواحدة لإرضاء لرغبته، وعندئذ إذا لم يبح له التعدد سلك سبل الانحراف. وأما النساء فإذا ضيعن بلا عائل يعولهن سلكن سبل الانحراف؛ إما لدافع الشهوة، وإما لدافع المال، أو نحو ذلك. فكان التعدد صيانة للرجال وللنساء على السواء.

(٤) في التعدد تدريب وقوة على تحمل المسؤوليات، وتحري العدل والفتنة في التعامل، وهذا ظاهر لا خفاء فيه.

(٥) في التعدد مخالفة لما عليه النصارى وغيرهم ممن لا يرون التعدد، على ما وقع في بلادهم من الفساد والانحراف، واتخاذ الخليلات.

(٦) في التعدد مداومة المحبة بين الزوجين؛ لأنه إذا غاب عنها بعض الأيام ازداد اشتياقها إليه واشتياقه إليها، وذلك يوجب حسن اللقاء بعد الغياب، وإغضاء الطرف عن بعض الهفوات.

وأيضاً فإنه يسبب منافسة الضرائر فيما بينهن على أن يكن في أحسن حال مع زوجهن، استجلاباً لألفتته؛ لما أودع الله في قلوبهن من الغيرة، على أن لا يتجاوز ذلك حدود الله عز وجل، كما تقدم.

وغير ذلك من الحكم التي لا يعلمها إلا الله من فوائد تعدد الزوجات. والحمد لله رب العالمين.

● نصائح ووصايا تتعلق بالتعدد:

(١) ينبغي لمن أراد التعدد أن يصدق النية في زواجه من الأخريات، ولا يكون ذلك للتسلي والترفيه والتلاعب بحدود الله.



- (٢) ينبغي لمن أراد التعدد أن يكون مالكا للباءة أي على مؤن الزواج، قادرا على العدل بين الزوجات، وإلا فليكتف بواحدة، كما قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾.
- (٣) ينبغي للرجال والنساء أن يُشربوا قلوبهم روح الإسلام وأحكامه؛ لتسموا الأخلاق على الأثرة، وتنظر الزوجة إلى التعدد نظرة واقعية وتعبدية تعامل من خلالها الزوجة الثانية.
- (٤) اعلمي -أختي المسلمة- أن ظاهرة التعدد كانت بصورة واسعة عند السلف، ولم يعرف عنهم ظاهرة تأذي الأولى بسبب الزواج من الثانية، ولقد أشاع المفسدون هذه الدسائس الخبيثة، واخترعوا منها ما يضحكون به الناس؛ لهدم ما شرعه الله، فإياك أن تكوني أداة هدم معهم لشرع الله، فتبوءي بإثم عظيم.
- (٥) كوني -أختي المسلمة- داعية في إثبات حقيقة التعدد الصحيح في الشريعة، وأنها ثمر، ولا تفسد، ولك في ذلك ثواب الجهاد لإعلاء كلمة الله عز وجل لتؤجري بعملك هذا؛ لأنك تسقطين خطط المتأمرين على الإسلام، وإياك أن يتخذك الأعداء ذريعة ومثالا للتقليل من شأن شريعة الله.
- هذا آخر ما تيسر لي جمعه من (أحكام النكاح)، وأسأله سبحانه أن يميزنا على الإحسان إحسانا، وعلى السيئات غفرانا.
- وصلّ اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
- ويتلوه إن شاء الله تعالى: (كتاب الطلاق).



## كتاب الملاق: (هو حل عقد النكاح بانقضاء مخضوض ورضوه)

٢- حكم الملاق في المرض:  
الراجح أنه يقع سواء كان في مرض  
يخشى منه الموت أو لا يخشى  
والتصل به الموت، سواء أقيم بقصد  
حرماتها من الموت أو لم يقيم،  
وقيل: في مرض الموت أو المرض  
الذي اتصل به الموت لا يقع وورثت  
منه.

٢- شروطه:

٢- أن يكون الزوج بائناً عاقلاً  
مختاراً

٢- أن تكون الزوجة محلاً  
للملاق بتعليم الزوجية وقتها.

٤- ملاق المكره: لا يقع  
بشروط:

١- أن يكون الإكراه  
بغير حق.  
ولو أجبر عليه من قبل  
القاضي لم يفسد قيامه  
بالملاقه ووقع.

٢- أن يكون الإكراه من  
قادر على إيقاعه.

٣- عليه ظنه بانزال  
الرجع إن لم يعلق.

٤- أن يكون ما هدد به مما  
يتشدد به كثيراً كالقتل  
والضرب والحبس.

٣- ملاق  
الغضبان:  
القسام

٢- ملاق من  
زال عقله:

٢- من زال  
بغير عذر  
كالسكران  
وقيل: يقع  
والراجع أنه  
لا يقع

١- من زال عقله بمدر  
كالجنون والمسي  
عليه والتائم أو الكبير  
الخرف أو الوسوس  
لا يقع.

١- ملاق:  
الصبي:  
لا يقع  
وقيل: يقع  
ملاق الميز  
العارف  
منى الملاق

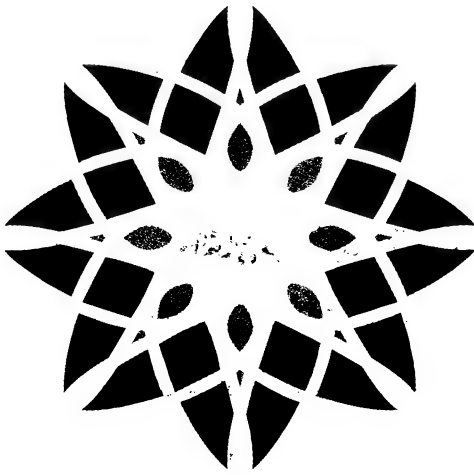
٣- بينهما يدري ما يقوله لكنه  
من شدة غضبه يعجز أن  
يملك نفسه فالغضب يعول  
بينه وبين نيته وازدته فهذا  
فيه خلاف: قيل: يقع ملاقه  
وقيل: لا يقع وهو الأرجح.

٢- أن كان في  
أثناء  
الغضب  
ما يقوله: فهذا  
يقع ملاقه  
بالاتفاق

١- أن وصل  
به الغضب  
إلى حد  
لا يدري  
ما يقوله: لا يقع  
ملاقه باتفاق

١- حكمه:  
الأصل أنه مكره من غير  
حاجة ولكن قد يكون:  
١- واجباً: مثل أن يصل الشقاق  
بينهما لحد لا يمكن معه  
الإصلاح وبراء الحاكمان.  
٢- مستحباً: مثل كون الزوجة  
منضجرة تريد الملاق  
فيمسح به ملاقها رقماً  
للضرد ومن باب التسريع  
بإحسان.  
٣- مباحاً: إن كان له حاجة لسوء  
خلقتها أو سوء عشرتها  
٤- حراماً: كان يطلقها وهي  
حائض أو في طهر جامعها فيه.





كتاب الطلاق  
وأحكام الأسرة المتعلقة به



## أحكام الطلاق

• معنى الطلاق:

• لغةً: رفع القيد؛ سواء كان حسيًّا أو معنويًّا، تقول: أطلقت البعير من عقاله، وتقول: أطلقت لك التصرف.

اصطلاحًا: حل عقدة التزويج بلفظ مخصوص ونحوه.

• الدليل على مشروعيتها: ثبت مشروعيتها بالقرآن والسنة والإجماع: أما (القرآن):

فقد قال تعالى: ﴿أُطْلِقُ مَرَّتَانٍ فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وقال تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقْتُمُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

وقال تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. وغير ذلك من الآيات.

وأما (السنة):

فعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها»<sup>(١)</sup>.

وعن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه أو جده... فذكر الحديث وفيه قال: يا رسول الله، إن لي امرأة، فذكر من طول لسانها وبذائها، فقال: «طلقها»، قال: يا رسول الله إنها ذات صحبة وولد، قال: «فأمسكها، وأمرها؛ فإن يك فيها خير فستفعل، ولا تضرب ظعيتك ضربك أمتك»<sup>(٢)</sup>. ومعنى «وأمرها» أي: عظها.

وغير ذلك من الأحاديث التي سترد في أثناء البحث.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٢٢٨٣)، والنسائي (٢١٣/٦)، وابن ماجه (٢٠١٦)، وله شواهد. رواه ابن حبان (٤٢٧٥)، والحاكم (١٥/٢)، وأحمد (٤٧٨/٣).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (١٤٢)، وأحمد (٣٣/٤).



وأما (الإجماع):

فقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وأجمع الناس على جواز الطلاق، والعبرة دالة على جوازه؛ فإنه ربما فسدت الحال بين الزوجين، فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة، وضررًا مجردًا، وإلزام الزوج النفقة والسكنى، وحبس المرأة مع سوء العشرة، والخصومة الدائمة من غير فائدة، فافتضى ذلك شرع ما يزيل النكاح؛ لتزول المفسدة الحاصلة منه)<sup>(١)</sup>.

### • حكم الطلاق:

• أجرى العلماء على الطلاق الأحكام التكليفية الخمسة؛ فقد يجب أحيانًا، وقد يكون مستحبًا، أو مباحًا، أو مكروهًا، أو حرامًا، لكن الأصل فيه كراهيته من غير حاجة. قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وإنما يكون مبغوضًا من غير حاجة إليه، وقد سمَّاه النبي ﷺ حلالًا<sup>(٢)</sup>)، ولأنه مزيل للنكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها فيكون مكروهًا<sup>(٣)</sup>.

قلت: ومما يدل على هذه الكراهة أو يشير إليها ما يلي:

عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن إبليس يضع عرشه على الماء، ثم يبعث سراياه، فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة؛ يجيء أحدهم فيقول: فعلت كذا وكذا، فيقول: ما صنعت شيئًا، قال: ثم يجيء أحدهم فيقول: ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته، قال: فيدنيه منه، ويقول: نِعَمْ أنت»<sup>(٤)</sup>. فهذا يدل على أن الطلاق محبوب للشيطان؛ لما يترتب بسببه من شقاق وخصام، وتفرق وتشتت للأولاد، وتضييع مصالح النكاح.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «... واستوصوا بالنساء خيرًا؛ فإنهن خلقن من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء خيرًا»<sup>(٥)</sup>، وفي لفظ لمسلم: «وكسرها طلاقها». فهذا يدل على الصبر والتحمل، وعدم الإسراع إلى الطلاق.

(١) المغني (٧/٩٦).

(٢) يشير إلى حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» رواه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، لكنه ضعيف.

(٣) المغني (٧/٩٧)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٣/٢١).

(٤) مسلم (٢٨١٣)، وأحمد (٣/٣١٤).

(٥) البخاري (٥١٨٥)، ومسلم (١٤٦٨)، والنسائي في الكبرى (٩١٤٠).



ولا شك أن حال الوفاق يحبه الله؛ فقد قال تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾، والطلاق يعارض هذا. وعن عمرو بن دينار قال: طلق ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا امرأة له، فقالت له: هل رأيت مني شيئاً تكرهه؟ قال: لا، قالت: فلم تطلق المرأة العفيفة المسلمة؟ قال: فارتجعها<sup>(١)</sup>. فهذا هو الأصل في أمر الطلاق، لكنه كما سبق قد يختلف الحكم حسب الواقع، لذا فيتنوع حكمه على النحو الآتي:

(أ) الوجوب؛ وله صور:

- \* أن يقع الشقاق بين الزوجين، ولا سبيل للإصلاح، ويرى الحكماء إيقاع الطلاق.
- \* المولي<sup>(٢)</sup> إذا مضت عليه مدة أربعة أشهر؛ لقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٣٣) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].
- \* ومن صور الوجوب أيضاً ما قاله ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ويجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة، فإن لم تصل وجب عليه فراقها على الصحيح)<sup>(٣)</sup>.
- قلت: وكذلك المرأة إذا لم يصل زوجها طالبت به بفراقها.
- (ب) الاستحباب:

- \* قال ابن قدامة: رَحِمَهُ اللَّهُ: (الرابع: مندوب إليه، وهو عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة، مثل الصلاة ونحوها، ولا يمكنه إجبارها عليها، أو تكون له امرأة غير عفيفة، قال أحمد: لا ينبغي له إمساكها، وذلك لأن فيه نقصاً لدينه، ولا يأمن إفسادها لفراشه وإلحاقها به ولذا ليس هو منه، ولا بأس بعزلها في هذه الحال والتضييق عليها لتفتدي منه)<sup>(٤)</sup>.
- \* ويستحب كذلك إذا رأى أن المرأة متضررة، وشعر منها بضجر؛ فيكون من باب الإحسان إليها فراقها وإزالة الضرر عنها، وإن كان يحبها، والأولى أن يسعى في إزالة الضرر الذي وقع عليها بالموعظة والصبر عليها، فإن وجد أن المصلحة لها في طلاقها طلقها.

(١) صحيح: رواه شعيب بن منصور (٣٥٥/٧).

(٢) وستأتي أحكام الإيلاء، انظر: (٢/٢٠٤ وما بعدها).

(٣) الاختيارات الفقهية (ص ٤٢٦).

(٤) المغني (٧/٩٧).



(ج) الإباحة:

وذلك إذا كان هناك حاجة للطلاق؛ لسوء خلق المرأة مثلاً، أو سوء عشرتها، والتضرر بها، وعدم إمكانية إصلاحها.

(د) الكراهة:

إذا لم يكن لحاجة؛ كما تقدم من الأحاديث.

(هـ) الحرمة:

وذلك أن يطلقها وهي حائض، أو يطلقها في طهر جامعها فيه، ويسمى هذا الطلاق طلاق البدعة، وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

الحكمة من جعل الطلاق بيد الزوج:

جعل الله الطلاق بيد الزوج؛ قال تعالى: ﴿أَوْ يَتَمَوَّأَ الَّذِي يَدُهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والراجح من أقوال أهل العلم أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج، والحكمة من جعل الطلاق بيد الزوج دون الزوجة يمكن أن تلخص فيما يلي:

(١) قوة عقله وإرادته وسعة إدراكه، وبعد نظره في عواقب الأمور، بخلاف المرأة التي يغلب عليها العواطف والمشاعر.

(٢) قيامه بالإنفاق على المرأة، مما يجعل له السيادة عليها؛ قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

(٣) أن المهر يجب على الزوج، فجعل الطلاق بيده حتى لا تطمع المرأة؛ فإنها لو كان الطلاق بيدها إذا تزوجت وأخذت مهرها، طلقت زوجها، لتحصل على مهر آخر من زوج آخر، وهكذا.





## شروط إيقاع الطلاق

يشترط لإيقاع الطلاق شروطٌ:

- (١) أن تكون الزوجة محلاً للطلاق؛ أي أن تكون الزوجية قائمة بينها؛ سواء دخل بها أو لم يدخل.
- (٢) أن يكون الزوج بالغاً عاقلاً مختاراً، فيوقع الطلاق بنفسه أو من يوكله.
- (٣) أن يكون بإحدى صيغ الطلاق، وسيأتي تفصيل ذلك.

ويتفرع عن هذه الشروط ما يأتي من مسائل:

### ١- طلاق المجنون:

لا يصح طلاق المجنون؛ لما ثبت في الحديث: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يحتلم»<sup>(١)</sup>. وقد نقل ابن المنذر وابن قدامة وابن القيم الإجماع على أن طلاق المجنون لا يقع<sup>(٢)</sup>.

ويتفرع على طلاق المجنون أمران:

- (١) أدخل العلماء في هذا الباب كل من زال عقله بعذر؛ فإن طلاقه لا يقع، ومنه: النائم، والمغمى عليه، ومن زال عقله ببنج أو لكبر، وكذلك الموسوس، فكل هؤلاء لا يقع طلاقهم، واختلفوا فيمن زال عقله بلا عذر وهو السكران، وسنذكر الخلاف والراجح فيه إن شاء الله.
- (٢) إذا كان المجنون له نوبات؛ يفيق أحياناً ويجن أحياناً، وقع طلاقه في حال إفاقته، ولم يقع في حال جنونه.

(١) حسن صحيح: رواه أبو داود (٤٣٩٨)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وأحمد (١٠٠/٦) من حديث عائشة بسند حسن، ورواه أبو داود (٤٣٩٩) من حديث ابن عباس، ورواه أبو داود (٤٤٠٣)، والترمذي (١٤٢٣) من حديث علي. وقال الدارقطني في العلل (٣٥٤): وقفه أشبه بالصواب، وصحّحه الألباني في الإرواء (٢٩٨) (٢١٠٢)، واعتنى السبكي بروايات الحديث وحكم على بعضها بالتحسين في كتاب إبراز الحكم في حديث رفع القلم وقال: ووقف بعضهم له وقطع بعضهم لا يقدر في رواية رفعه ووصله.

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٣٩/٤)، والمغني (١١٣/٧)، والإجماع (ص ٤٤).

• ٢ - طلاق السكران: اختلف العلماء في وقوع طلاق السكران على قولين:

• القول الأول: وقوع الطلاق؛ لأنه مكلف ومؤاخذ بجناياته، وأنه المتسبب في إذهاب عقله، وإنما يقع الطلاق عقوبة له، ثم أوردوا بعض الأحاديث والآثار في وقوع طلاق السكران، وكلها لا تصح، وقد انتقد أدلتهم ابن القيم في زاد المعاد فراجع<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: يرون أن طلاق السكران لا يقع، ولهم في ذلك حجج:

(١) قول النبي ﷺ لماعز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما جاءه مقراً بالزنا: «أبك جنون؟... أشربت خمرًا؟»<sup>(٢)</sup>؛ فجعل النبي ﷺ السكر بشرب الخمر كالجنون في إسقاط العقوبة.  
(٢) قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(٣)</sup>. والسكران لا نية له.

(٣) قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]. فجعل قول السكران غير معتد به.

وقد أجابوا عن حجج الأولين بأن محل التكليف هو العقل وقد أزيل، وأما عن العقوبة؛ فإنه يعاقب الحد لا يزداد على ذلك، وأما الأحاديث التي استدلوها بها فضعيفة.

والقول الثاني هو الراجح، وقد ذهب إلى ذلك عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كل طلاق جائز، إلا طلاق النشوان وطلاق المجنون»<sup>(٤)</sup>. ولا يعلم له مخالف من الصحابة، وهو ما ذهب إليه عمر بن عبد العزيز وقضى به<sup>(٥)</sup>. قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَالَ عُثْمَانُ: لَيْسَ لِمَجْنُونٍ وَلَا لِسُكَرَانَ طَلَّاقٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَّاقُ السَّكَرَانِ وَالْمُسْتَكْرَهُ لَيْسَ بِجَائِزٍ. وقال ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا ثابت عن عثمان، ولا نعلم أحداً من الصحابة خالفه. وهذا ما رجَّحه شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، ورجَّحه الشيخ ابن باز وابن عثيمين<sup>(٦)</sup>، وهو الذي رجع إليه أحمد بن حنبل.

(١) زاد المعاد (٥/ ٢١١).

(٢) البخاري (٥٢٧٠)، ومسلم (١٦٩١)، وأبو داود (٤٤٣٠)، والترمذي (١٤٢٩).

(٣) البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي (٥٨/١).

(٤) صحيح: رواه سعيد بن منصور (١١١٢)، وعبد الرزاق (١٢٣٠٨).

(٥) صحيح: رواه سعيد بن منصور (١١١٠).

(٦) الاختيارات الفقهية (ص ٤٣٥)، زاد المعاد (٥/ ٢١١)، فتاوى الطلاق (ص ٢٩)، الشرح الممتع (٥/ ٤٣٦).



تنبيه: لو ادعى الزوج أنه كان حين الطلاق زائل العقل لمرض أو غشي؟  
الجواب: أفى شيخ الإسلام أنه إذا كان هناك سبب يمكن معه صدقه، فالقول قوله مع يمينه<sup>(١)</sup>.

### ٣ - طلاق المكره:

• طلاق المكره لا يقع، وهو قول جمهور أهل العلم؛ لقوله ﷺ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه»<sup>(٢)</sup>، ولأن المكره لا يقصد وقوع الطلاق، وإنما قصد دفع الضرر عنه من قتل أو إتلاف عضو، أو ضياع مال، أو حبس. ويشترط في ذلك أن يكون الإكراه ظلمًا، وأما إن أكرهه بحق؛ كأن يكون آلى<sup>(٣)</sup> من امرأته أربعة أشهر، وأبى أن يطلق أو يفىء بعد مضي الزمن، فأكرهه الحاكم: وقع الطلاق. قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (وكل محرم يكون بحق، فإنه يزول التحريم فيه؛ لأن الشيء لا يحرم إلا لأنه باطل، فإذا انقلب الشيء حقًا صار غير محرم... كذلك لو أكرهه عليه لكونه لا يقوم بالنفقة الواجبة للزوجة... فإننا نكرهه، ونلزمه أن يطلق، فإن أبى في هذه الحال أن يطلق فإن القاضي يتولى التطليق عنه)<sup>(٤)</sup>.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وقد أفى الصحابة بعدم وقوع طلاق المكره وإقراره، فصح عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: ليس الرجل بأمين على نفسه إذا أوجعته أو ضربته أو أوثقته، وصح عنه أيضًا أن رجلًا تدلى بحبل ليشتر عسلًا، فأتت امرأته فقالت: لأقطعن الحبل أو لتطلقني، فناشدها الله فأبت، فطلقها، فأتى عمر فذكر له ذلك، فقال له: ارجع إلى امرأتك؛ فإن هذا

(١) الاختيارات الفقهية (ص ٤٣٦).

(٢) رواه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وابن حبان (٧٢١٩)، والدارقطني (١٣٩/٣)، والطبراني في الكبير (١١/١٣٣)، والبيهقي (٨/٢٦٤)، والحاكم (٢/١٩٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢/٥٦)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٨٢). قال ابن كثير في تحفة الطالب (ص ٢٣٢): إسناده جيد. وقال ابن حجر في الموافقة: هذا حديث حسن. وقد رد الشيخ الألباني ما أعلاه به أبو حاتم، وقال البيهقي: جود إسناده بشر بن بكر وهو من الثقات. وصححه ابن حزم في المحلى (٨/٣٥) (٢٠٦/٩)، وحسنه النووي في الأربعين رقم (٣٩)، وصححه أحمد شاكر في حاشية الإحكام (٥/١٤٩) لابن حزم.

(٣) وسيأتي حكم الإيلاء. انظر: (٢/٢٠٤) وما بعدها.

(٤) الشرح الممتع (٥/٤٣٧) ط. الإسلامية.



ليس بطلاق، وكان علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يبيح طلاق المكره، وقال ثابت الأعرج: سألت ابن عمر وابن الزبير عن طلاق المكره، فقالا جميعاً: ليس بشيء<sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن شروط الإكراه ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون من قادر بسلطان أو تغلب، كاللص ونحوه.

الثاني: أن يغلب على ظنه نزول الوعيد إن لم يجبه إلى طلبه.

الثالث: أن يكون مما يستضر به ضرراً كبيراً؛ كالقتل، والضرب الشديد، والقيود والحبس الطويلين، فأما السب والشتم فليس بإكراه، وكذلك أخذ المال اليسير<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - طلاق الصبي:

تقدم أن الطلاق إنما يقع من الزوج البالغ، أما الصغير الذي لم يبلغ فقد ذهب فريق من أهل العلم إلى أنه لا يقع حتى يحتلم؛ لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث، عن الصبي حتى يحتلم...» الحديث<sup>(٣)</sup>.

بينما يرى آخرون أن الصغير إذا كان مميزاً يعقل معنى الطلاق فطلاقه واقع<sup>(٤)</sup>.

#### ٥ - طلاق الغضبان:

الأصل أن الغضبان لا يؤخذ بما صدر منه؛ قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا قَالَ إِنَّمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاخَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

وقال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق»<sup>(٥)</sup>.

(١) زاد المعاد (٥/ ٢٠٨)، يشتر: معناها يجتني بوزن (يفتعل)، فالتاء زائدة، وأصلها (شور) وليس (شتر)

(٢) المغني (٧/ ١١٩).

(٣) تقدم تخريجه (٢/ ١٥٠).

(٤) راجع في ذلك: المدونة للمالك (٢/ ١٢٧)، والألم للشافعي (٦/ ٢٥٨)، والمغني لابن قدامة (٧/ ١١٦)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٣/ ١٠٨)، وفتح الباري (٩/ ٣٩٣).

(٥) حَسَنُهُ الألباني: رواه أبو داود (٢١٩٣)، وابن ماجه (٢٠٤٩)، وأحمد (٦/ ٢٧٦)، وانظر:

إرواء الغليل (٢٠٤٧).





أقسام الغضب:

تكلم العلماء في وقوع طلاق الغضبان، والتحقيق أن الغضب ينقسم إلى أقسام ثلاثة:  
الأول: أن يصل به الغضب إلى حد لا يدري ما يقوله، فهذا أغلق عليه عقله، فلا يقع الطلاق باتفاق.

الثاني: أن يكون في ابتداء الغضب، لكنه يدري ما يقوله ويعقله، فهذا يقع طلاقه، وهذا متفق عليه أيضًا.

الثالث: بين بين، يعني أنه يدري ما يقوله، لكنه لقوة الغضب عجز أن يملك نفسه؛ فهو يحول بينه وبين نيته وإرادته؛ بحيث يندم على ما فرط منه إذا زال عنه الغضب، فهذا فيه خلاف بين أهل العلم؛ فمنهم من قال: إن طلاقه يقع، ومنهم من قال: لا يقع؛ لأن فيه إغلافاً؛ وهذا هو الراجح - أعني أنه لا يقع - وهو اختيار ابن القيم وشيخه ابن تيمية رحمهما الله. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (والتحقيق: أن الغلق يتناول كل من انغلق عليه طريق قصده وتصوره؛ كالسكران، والمجنون، والمُبْرَسَم، والمكره، والغضبان، فحال هؤلاء كلهم حال إغلاق، والطلاق إنما يكون عن وطر<sup>(١)</sup>، فيكون عن قصد من المطلق، وتصور لما يقصده، فإن تخلف أحدهما لم يقع طلاق)<sup>(٢)</sup>.

٦ - طلاق الهازل:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث جِدُّهن جِد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة»<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف العلماء في حكم طلاق الهازل؛ فمذهب الشافعية والحنفية أن الطلاق يقع، ومذهب مالك وأحمد أنه لا يقع. قال الخطابي رَحِمَهُ اللهُ: (اتفق عامة أهل العلم على أن صريح

(١) معنى (الوطر): الحاجة، لسان العرب مادة (وطر).

(٢) إعلام الموقعين (٤/ ٥٠).

(٣) حَسَنُ الألباني: رواه أبو داود (٢١٩٤)، والترمذي (١١٨٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩)، وقال الترمذي عقب الحديث: هذا حديث حسن غريب. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وحَسَنُ الألباني في الإرواء (٦/ ٢٢٤)، وشعيب الأرنؤوط في تعليقه على: زاد المعاد (٥/ ٢٠١).



لفظ الطلاق إذا جرى على لسان البالغ العاقل فإنه مؤاخذ به، ولا ينفعه أن يقول: كنت لاعباً أو هازلًا، أو لم أنوبه طلاقًا، أو ما أشبه ذلك من الأمور<sup>(١)</sup>.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وتضمنت -أي الأحاديث- أن المكلف إذا هزل بالطلاق، أو النكاح، أو الرجعة، لزمه ما هزل به، فدل ذلك على أن كلام الهازل معتبر، وإن لم يعتبر كلام النائم، والناسي، وزائل العقل، والمكره. والفرق بينهما: أن الهازل قاصد للفظ غير مريد لحكمه، وذلك ليس إليه، فإنما إلى المكلف الأسباب، وأما تَرْتُبُ مسبباتها وأحكامها، فهو إلى الشارع -قصده المكلف أو لم يقصده- والعبرة بقصده السبب اختيارًا في حال عقله وتكليفه، فإذا قصده رتب الشارع عليه حكمه؛ جد به أو هزل، وهذا بخلاف النائم، والمبرسم، والمجنون، والسكران، وزائل العقل؛ فإنهم ليس لهم قصد صحيح، وليسوا مكلفين، فألفاظهم لغو بمنزلة ألفاظ الطفل الذي لا يعقل معناها، ولا يقصده. وسر المسألة: الفرق بين من قصد اللفظ، وهو عالم به، ولم يرد حكمه، وبين من لم يقصد اللفظ ولم يعلم معناه، فالمراتب التي اعتبرها الشارع أربعة:

إحداها: أن يقصد الحكم، ولا يتلفظ به.

الثانية: أن لا يقصد اللفظ ولا حكمه.

الثالثة: أن يقصد اللفظ دون حكمه.

الرابعة: أن يقصد اللفظ والحكم.

فالأوليان لغو، والأخريان معتبرتان<sup>(٢)</sup>.

فمثال الأول: أن يقع في نفسه طلاقها، فهو يقصد في نفسه الحكم لكنه لم يتلفظ، فهذا لا يقع.

ومثال الثاني: تلفظ النائم والمكره ونحوهما بلفظ الطلاق، فهذا لا يقع كذلك؛ لأنه لم يقصد اللفظ.

ومثال الثالث: طلاق الهازل فهذا يقع؛ لأنه قصد اللفظ، وأما الحكم فليس إليه.

ومثال الرابع: طلاق العاقل البالغ فهذا يقع؛ لأنه قصد اللفظ والحكم.

(١) معالم السنن (٢/ ٦٤٤ - هامش سنن أبي داود).

(٢) زاد المعاد (٥/ ٢٠٤، ٢٠٥).



#### ٧ - طلاق السفية:

• والمقصود بالسفيه الضعيف العقل في مصلحة نفسه المَطَّال في دَيْنِه، فمثل هذا يحجر عليه في ماله ويمنع من التصرف فيه، لكن هل يقع طلاقه؟ قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (فأما السفية فيقع طلاقه في قول أكثر أهل العلم؛ منهم القاسم ابن محمد، ومالك، والشافعي، وأبو حنيفة وأصحابه، ومنع منه عطاء، والأولى صحته؛ لأنه مكلف مالك لحل الطلاق، فوقع طلاقه كالرشيد، والحجر عليه في ماله لا يمنع تصرفه في غير ما هو محجور عليه كالفلس)<sup>(١)</sup>. وقال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (وأجمعوا على أن طلاق السفية لازم له، وانفرد عطاء بن أبي رباح فقال: لا يجوز نكاحه ولا طلاقه)<sup>(٢)</sup>.

#### ٨ - طلاق المريض:

• اتفق العلماء على أن طلاق المريض يقع إن صح، وإنما اختلفوا في الإرث إن مات في مرضه هذا، فبعضهم يرى توريثها؛ لأنه إنما أراد بالطلاق حرمانها من الميراث، فيعاقب بنقيض قصده، وقد استدلوا على ذلك بأن عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «وَرَّثَ امرأة عبد الرحمن بن عوف بعد انقضاء العدة، وكان طلقها مريضاً»<sup>(٣)</sup>.

وبعضهم يرى عدم توريثها، وقد عارض ابن الزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فعل عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فإنه قال: «وأما أنا فلا أرى أن ترث الميتة»<sup>(٤)</sup>.

قلت: ولم يأت في الكتاب والسنة ما يشير إلى أن طلاق المريض لا يقع وأنها ترثه، مع عموم البلوى، والحاجة إلى مثل هذا الحكم، والأصل وقوع الطلاق وما ترتب عليه من أحكام، وأما ما أضمّره في نفسه فعقوبته عند الله، وأما جريان الأحكام الشرعية فتقع آثارها إذا تحققت أركانها وشروطها، وما دامت الزوجة محلاً لتطبيقه فالطلاق واقع، وآثاره واقعة، وعليه فلا ميراث لها إذا انقضت العدة. وهذا ما ذهب إليه الشافعي في (الأم)، وانتصر له ابن حزم في (المحلّي)<sup>(٥)</sup>، وهو الراجح. وأما فعل عثمان فهو محمول على واقعة عين، ومعارض بقول ابن الزبير السابق.

(١) المغني (٧/١١٩).

(٢) الإجماع (ص ٤٥).

(٣) رواه عبد الرزاق (١٢١٩١-١٢١٩٥).

(٤) رواه عبد الرزاق (١٢١٩٢).

(٥) المحلّي (١١/٥٥٦٣) المسألة (١٩٨٠).

٩ - الطلاق قبل النكاح:

• إذا قال رجل لامرأة ما: أنت طالق، أو إذا تزوجتك فأنت طالق، ثم تزوجها، فإن الطلاق لا يقع، ودليل ذلك: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، فلم يجعل الطلاق إلا بعد النكاح.

وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك»<sup>(١)</sup>، رواه الترمذي وقال: (وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم). وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء، وهو الراجح كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

تنبيه: إذا طلق في نفسه، ولم يتلفظ بالطلاق، فإن الطلاق لا يقع؛ لما ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم»<sup>(٣)</sup>. قال قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -بعد أن روى الحديث-: «إذا طلق في نفسه فليس بشيء».

١٠ - طلاق المشرك:

• بمعنى إذا طلق زوجته وهو مشرك، ثم أسلم، فهل يحسب عليه تطليقه في شركه أو لا؟ في المسألة نزاع، والراجح ما ذهب إليه المالكية أنه لا يحتسب عليه تطليقاته التي طلقها في شركه، ودليل ذلك:

(١) قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعَفَّرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

(٢) قول النبي ﷺ: «الإسلام يهدم ما قبله».

(٣) وما يدل على ذلك أن النبي ﷺ لم يسأل أحداً من أسلم: هل طلق زوجته في الشرك أم لا؟ مع إقراره ﷺ لأنكحتهم، فدل ذلك على أنه لم يعتد بتطليقهم في أثناء شركهم. اتضح البيان

(١) حسن: رواه أبو داود (٢١٩٠)، والترمذي (١١٨١)، وابن ماجه (٢٠٤٧).

(٢) انظر: فتح الباري (٣٨٦/٩).

(٣) البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧)، وأبو داود (٢٢٠٩)، والترمذي (١١٨٣)، والنسائي (١٥٦/٦)،

وابن ماجه (٢٠٤٠).



بإقراره استدامة النكاح. قال عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لسائله: «ليس طلاقك في الشرك بشيء». وبهذا كان يفتي قتادة، وقال به الحسن وربيعة، وهو قول مالك وأبي سليمان وأصحابهما، وأيده ابن حزم مستدلاً له بقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١]. ثم قال: فإن قيل: فمن أين أجزتم سائر عقود التي ذكرتم، قلنا: أما النكاح فلأن رسول الله ﷺ أقر نكاح أهل الشرك وأبقاهم بعد إسلامهم عليه، وأما بيعه وابتياعه فلأن رسول الله ﷺ كان يعامل تجار الكفار، ومات عليه الصلاة والسلام ودرعه مرهونة عند يهودي في أصواع من الشعر، وأما مؤاجرتة، استأجر ابن أرقط ليدل به إلى المدينة وهو كافر، وعامل يهود خيبر على عمل أرضها وشجرها بنصف ما يخرج الله عَزَّ وَجَلَّ من ذلك، وأما هبته وصدقته وعتقه، فلقول حكيم بن حزام: يا رسول الله أشياء كنت أتحنث بها في الجاهلية من عتاقة وصلة رحم وصدقة. فقال له رسول الله ﷺ: «أسلمت على ما أسلفت من خير»، فسمى -عليه الصلاة والسلام- كل ذلك خيراً، وأخبر أنه معتد به، فبقي الطلاق لم يأت بإمضائه نص فثبت على أصله المتقدم. فإن قيل فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، قلنا: نعم، وهذا الذي حكمنا به بينهم هو مما أنزل الله تعالى كما ذكرنا. أه كلامه، ومدار احتجاجه كما ترى على عدم الاعتداد بتصرف المشرك.

#### ١١ - طلاق الغائب:

• إذا كان الرجل غائباً عن زوجته وأرسل إليها بالطلاق كتابه؛ فهل يقع طلاقه أو لا؟

اختلف العلماء في ذلك؛ فمنهم من يرى عدم وقوعه، ومنهم من يرى وقوعه، وهو الراجح بشرط أن يشهد على كتابه؛ لأن الكتاب يقوم مقام القول في البيان، ولذلك فإن النبي ﷺ بلغ رسالة ربه إلى بعض الناس بالقول، وإلى بعضهم -وهم الملوك- بالكتب، وأيضاً فقد ثبت في الحديث عن فاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب»<sup>(١)</sup>.

(١) مسلم (١٤٨٠)، وأبو داود (٢٢٨٤).



ولكن متى يكون الطلاق واقعًا عليها؟

رجَّح ابن حزم في المحلى أن الطلاق لا يعتد به إلا حين يبلغها الخبر، فإن لم يبلغها الخبر فهي على حكم الزوجية من حيث وجوب النفقة والتوارث وغير ذلك، ولا تحتسب عدتها إلا من وقت بلوغ خبر الطلاق إليها<sup>(١)</sup>.

ورجح الشيخ ابن عثيمين أنه يحسب من وقت الطلاق، وهذا مذهب الحنابلة<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.



(١) انظر في ذلك: المحلى (٥١٥/١١)، المسألة (٩٦٦).

(٢) الشرح الممتع (٦٨٩/٥).

## أنفاظ وصيغ الطلاق

صيغة:

٢- صيغة التلقين:

وهو تلقين الطلاق على صيغة كبرية، إن كلمته فزوجي طالق وله حالته:

٣- صيغة القسم:

فيحلف بالطلاق كان يقول: (علي الطلاق) حلفاً لنفسه أو للغيره على أمر أو منأاً لنفسه أو للغيره أو قسمياً: فالراجع إن هذا لا يقع به الطلاق وهو يمين بكفرها والجهود على وقوعه إن كان حائثاً

١- الطلاق المتعذر: وهو الذي قصد به إبطال الطلاق في الحال: كالطلاق المبرح فيخرج في حينه

٢- الطلاق الكناية:

وهو اللفظ الذي يدل على الطلاق بنفسه ولكنه يحتله مثل: الحفي، بالهف، ولست لي زوجة، فهذا يقع به الطلاق باحد امرين:

أنفاظه:

١- اللفظ المبرح:

هو اللفظ الدال على الطلاق بنفسه كان يقول: أنت طالق أو طلقتك فإن وجهها بذلك وأدعى أنه أراد به أمراً آخر كإفالة من وثاق (جبل)

٣- أن تكون هناك قرينة تبين إرادة الطلاق: كان يكون جواً سواءها الطلاق

١- أن ينوي به الطلاق

٢- أن تراعى للقضاء حكم بالطلاق ولم يقبل منه قضاءً حتى لو كان صادراً فيما بينه وبين الله عز وجل

١- إذا صدقته وبأنه لم يقع الطلاق

٢- أن يكون فاصلاً إيقاع الطلاق عند وقوع الصفة: فهذا يقع به الطلاق كالشجر متى ما وقت الصفة

١- أن يكون مقصده الحلف ليخفي نفسه أو غيره على أهل شربه أو تركه: فهذا لا يقع به الطلاق على الأرجح وحكمه حكم اليمين ويكفر كإرادة اليمين.

في حالات الحكم بوقوع الطلاق في الحلووف عليه أو ما علق طلاقه على فعله:

إن فعله ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو مخطئاً أو نائماً أو متأولاً أو معتقداً أنه لا يعتد تقليداً لكن أفتاه أو ملوماً على عقله فالصحيح في كل هذا أنه لا يعتد ولا يقع الطلاق به

## ألفاظ وصيغ الطلاق

## • أولاً: ألفاظ الطلاق:

الألفاظ التي وردت في القرآن تعبيراً عن الطلاق ثلاثة: الطلاق، والفراق، والتسريح.

الأول: لفظ الطلاق؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

والثاني: لفظ الفراق؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢].

والثالث: لفظ التسريح؛ في قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ونحوه (السراح) في قوله تعالى: ﴿وَتَسْرِجُوهُنَّ مَتَرًا حَاجِمًا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

واختلف العلماء في الألفاظ التي يقع بها الطلاق؛ فذهب ابن حزم إلى أنه لا يقع إلا بهذه الألفاظ الثلاثة فقط، ولم يوقع طلاقاً بغير هذه الألفاظ؛ سواء نوى الطلاق أم لم ينو.

وهذا خلاف ما عليه جمهور العلماء، منهم الأئمة الأربعة؛ فإنهم يوقعون الطلاق بغير هذه الألفاظ، وقد قسموا الألفاظ إلى صريح وكناية:

فالصريح: ما يقع به الطلاق، كأنت طالق، أو طلقتك، أو أنت طلاق.

والكناية: هو اللفظ الذي لم يوضع للطلاق، ولكنه يحتمله؛ كقول الزوج لزوجته: الحقي بأهلك، أو اعتدي، أو لست لي بزوجة، أو نحو هذا؛ فلا يقع به الطلاق إلا بالنية أو قرينة تدل عليه.

ويتفرع على هذا الأحكام الآتية:

(١) اعلم أن اللفظ الصريح يقع به الطلاق ولو لم ينو، هذا من حيث القضاء، وأما من حيث الفتيا فيصدق فيما بينه وبين الله على نيته.

مثال: لو قال لزوجته: أنت طالق، ثم ادعى أنه قصد طالق من وثاق - يعني ليست مقيدة بحبل ونحوه - فإن رفعت المرأة أمرها إلى القضاء حكمنا عليه بالطلاق، ولا يقبل





في ذلك بنيته، وأما إن صدّقه المرأة لدينه واعتبرت كلامه، قبل منه فتياً، ولا يفتى لهما بالطلاق<sup>(١)</sup>.

(٢) الدليل على أن كنايات الطلاق يقع بها الطلاق ما يلي<sup>(٢)</sup>:

أ- أن الله تعالى ذكر الطلاق ولم يعين له لفظاً، فعلم أنه رد الناس إلى ما يتعارفونه طلاقاً، فأى لفظ جرى عرفهم به وقع به الطلاق مع النية.

ب- أن الألفاظ لا تراد لعينها، بل للدلالة على مقاصد فاعلها، فإذا تكلم بلفظ دال على معنى، وقصد به ذلك المعنى، ترتب عليه حكمه.

ج- أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أوقعوا الطلاق وهم القدوة بـ: «أنت حرام»، و«أمرك بيدك»، و«اختاري»، و«وهبتك لأهلك»، و«أنت خلية»، و«قد خلوت مني»، و«أنت بريّة»، و«قد أبرأتك»، و«أنت مبرأة»، و«جبلتك على غاربك»، و«أنت الحرج»؛ فبعضهم يجعلها ثلاثاً، وبعضهم يجعلها واحدة بائنة، وبعضهم يجعلها واحدة وهو أحق بها -يعني واحدة رجعية- وهذا ما ذهب إليه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) اعلم -رحمك الله- أن تقسيم الألفاظ إلى صريح وكناية -وإن كان تقسيماً صحيحاً في أصل الوضع- لكنه يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة، فليس حكماً ثابتاً للفظ لذاته، فرب لفظ صريح عند قوم كناية عند آخرين، أو صريح في زمان أو مكان، كناية في غير ذلك الزمان والمكان<sup>(٣)</sup>.

(٤) يرى بعض الفقهاء أن لفظ الكناية لا يقع به الطلاق إلا بالنية، وهو مذهب المالكية والشافعية، ويرى بعضهم أنه يقع بالنية، أو بقرينة الحال؛ كالذي يقع في حال الخصومة، أو جواباً لسؤالها؛ كأن تقول له: طلقني، فيقول لها: الحقّي بأهلك مثلاً. وهذا مذهب الحنفية، وهو إحدى الروايتين في مذهب أحمد.

(١) راجع في ذلك: المحلى المسألة (١٩٦٠)، والشرح المتمتع (٤٦٣/٥) ط. الإسلامية.

(٢) راجع في ذلك: زاد المعاد (٣٢-٣٢١).

(٣) زاد المعاد (٣٢١/٥).

• ثانيًا: صيغ الطلاق:

• صيغة الطلاق إما أن تكون منجزة، وإما أن تكون معلقة، وإما أن تكون صيغة قسم<sup>(١)</sup>.

(أ) فالصيغة المنجزة: هي التي يقصد من إصدارها إيقاع الطلاق في الحال؛ كأن يقول الزوج لزوجته: (أنت طالق)، وقد تقدم الكلام عليها، وحكم هذا الطلاق أنه يقع في الحال إذا تحققت شروطه.

(ب) صيغة القسم: كقوله: «الطلاق يلزمني لأفعلن كذا وكذا»، أو لا أفعل كذا، فيحلف به حنًا لنفسه أو لغيره، أو منعًا لنفسه أو لغيره، أو على تصديق خبر أو تكذيبه.

ومن هذه الصيغ: «عليّ الطلاق»، فالراجع في هذه الصيغة أنه لا يقع بها طلاق، ورجع ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أنه يمين، وكفارته كفارة يمين: إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام.

(ج) صيغة التعليق: كقوله: (إن دخلت الدار فأنت طالق)، ويُسمى هذا (طلاقًا بصفة)، وله حالتان:

الأولى: أن يكون قصد صاحبه الحلف ليحمل نفسه أو غيره على فعل أو ترك، ولذا يسميه الفقهاء: (التعليق القسمي)؛ فإنه لا يريد إيقاع الطلاق، بل يكره وقوعه، فهذا لا يقع به الطلاق، ويلحق بالقسم الذي قبله.

الثانية: أن يكون قصده إيقاع الطلاق عند الصفة، فهذا يقع به الطلاق - كما يقع المنجز - متى تحققت الصفة. ومن صور هذا النوع: أن يقول: (إذا طلعت الشمس فأنت طالق)، فإنه يقع الطلاق، لكن يرى بعضهم وقوعه في الحال، ويرى آخرون وقوعه عند طلوع الشمس.

مسائل وفروع في الطلاق المعلق ونحوه:

(١) اختلف العلماء في حكم إيقاع الطلاق بصيغة التعليق السابقة، فيرى بعضهم إيقاع الطلاق به إذا حنث أو تحقق الشرط، ويرى آخرون أنه لا يقع بحال؛ لأنه لم يثبت في الكتاب والسنة فهو تعد لحدود الله.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٣ / ٤٤).



وتوسط آخرون على التفصيل السابق الذي ذكرته -إن قصد الطلاق عند وجود الصفة وقع، وإن قصد التهديد أو الحث على شيء لم يقع- وهو ما رجَّحه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله. قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (هذا هو الصحيح في هذا المسألة، وهو الذي تقتضيه الأدلة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية)<sup>(١)</sup>.

(٢) اعلم أنه لم يَرِدْ في أيمان الطلاق شيء عن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ لأنه لم يقع في زمانهم، لذلك ننصح المسلمين بعدم الحلف بأيمان الطلاق.

(٣) إذا علّق الطلاق على شرط ولم تكن الزوجة محلاً للطلاق وقتها لم يقع الطلاق، فإذا قال لامرأة: إذا تزوجتك فأنت طالق، ثم تزوجها: لا يقع الطلاق؛ لأنه حين قال مقالته لم تكن محلاً للطلاق.

(٤) إذا علّق الطلاق على شرط، ثم أراد إلغاء الشرط بعد مدة، فهذا لا ينفعه، بل يظل الطلاق على شرطه.

مثاله: إذا قال لزوجته: إن كلمت فلاناً فأنت طالق -وهو يريد إيقاع الطلاق حقيقة لو كلمته- ثم مضت مدة من الزمان، فقال: أريد أن ألغي، وقد سمحت لها بالكلام معه. فالجواب: أنه لا يملك ذلك، بل يقع الطلاق على الشرط.

(٥) لو ادّعى أنه نوى شرطاً في تلفظه بالطلاق، مع أنه لم يتلفظ به، قبل منه ديانة، ولم يُقبل حكماً.

مثال: قال لزوجته: أنت طالق، ثم قال بعدها: أنا أردت: إن كلمت زيداً، ونويت ذلك بقلبي. فحكمه: يقع الطلاق أمام القضاء -إن حاكمته المرأة- وأما إن صدّقت ديانة ولم تقاضه فلا يقع. (٦) وكذلك إذا طلق بناءً على سبب من الأسباب، ثم تبين أن السبب غير صحيح لم تطلق.

مثاله: قيل لرجل: إن زوجتك تفعل معصية، فذهب إلى بيته وقال لزوجته: أنت طالق، ثم تبين له أنها لم تفعل هذه المعصية: لم يقع الطلاق ديانة، وإن حاكمته وقع قضاء.

(٧) هل يقع الطلاق على الفور أو على التراخي إذا تحقق الشرط المعلق؟

الجواب: أن هذا يرجع إلى نية المطلق أو إلى قرينة تدل عليه.

(١) الشرح المتع (٥/ ٥١٠) ط. الإسلامية.



مثال ذلك: قال لزوجته: إن خرجت فأنت طالق، ثم خرجت، فهل يقع الطلاق أو لا؟  
الجواب: إن كان يقصد بالخروج خروجها الآن وقع فوراً، وإن كان يقصد الخروج في وقت معين وقع في هذا الوقت، وإن قامت قرينة تدل على إرادته الخروج لشيء ما أو لمكان ما أو في وقت ما، فلا يقع الطلاق إلا مع حصوله.

(٨) هل يتكرر الحنث إذا تكرر الشرط؟ بمعنى: إذا قال لها: إن خرجت فأنت طالق، فخرجت ووقع الطلاق، ثم راجعها، ثم خرجت بعد هذه الرجعة؛ هل يقع الطلاق مرة ثانية؟  
الراجع: أنه لا يكرر الحنث، ولا يقع الطلاق مرة ثانية، إلا إذا كرر الحلف مرة أخرى.  
(٩) إذا فعل المحلوف عليه ناسياً، أو جاهلاً، أو مكرهاً، أو مخطئاً، أو نائماً، أو متأولاً، أو معتقداً أنه لا يحنث به تقليداً لمن أفتاه بذلك، أو مغلوباً على عقله، أو ظناً منه أن امرأته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناءً على أن المرأة أجنبية؛ فالصحيح في كل هذا أنه لا يحنث، وكذلك إذا حلف على شيء يغلب على ظنه أنه كذا ثم تبين له خلافه لا يحنث.

(١٠) إذا علق الطلاق على سبب، ثم زال السبب، لم يحنث بفعله؛ كأن يقول لها: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق، وكان سبب ذلك أن في الدار فلاناً أو فلانة، ثم بيعت الدار لآخرين فدخلتها؛ فلا يقع الحنث، وكذلك إذا قال لها: إن كلمت فلانة فأنت طالق، وذلك لأن هذه المرأة سيئة عاصية، ثم تابت هذه المرأة وصلحت فكلمتها؛ فلا يقع الطلاق.

(١١) إذا نطق بالطلاق خطأ لا يقع طلاقه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ، وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، ولكن إن قامت بينة أنه أوقع الطلاق، ولم يكن تلفظه خطأ؛ لم تقبل دعواه، وأوقعنا عليه الطلاق.

(١٢) قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ: (إذا قال: أنت طالق البتة - وهو يريد أن يحلف على شيء - ثم بدا له فترك اليمين؛ فليست طالقاً؛ لأنه لم يرد أن يطلقها)<sup>(١)</sup>.

ومعنى ذلك أنه أراد أن يطلق زوجته على شرط، ولكنه في أثناء الكلام لم يكمله، فقال: (أنت طالق البتة)، وعندما أراد أن يذكر الشرط؛ كأن يقول: (إن فعلت كذا...) توقف عن الكلام وتراجع عن ذكر الشرط، فهذا لا يقع طلاقه.

(١) نقله عنه ابن حزم في المحلى (١١/٥٢١).

## أقسام الطلاق

٢- باعتباره وقت إيقاعه فإن كانت الزوجة:

٢- غير حولا، ينقسم الطلاق في حقن باعتبار وقت إيقاعه:

طلاق بدعي

٢- في طلاق جامعا  
لها، لا يبرأ  
بمراجمها مع إثمه  
في ذلك

١- أن يطلقها وهي  
حائض أو نفثاء: فإن  
طلقها فيه أمر بمرأجتها  
وقيل: استحباباً لم  
يستهك أن شاء أو  
يطلقها في الطهر الثاني  
على الأرجح

هل يقع الطلاق البدعي؟  
الراجح أنه يقع

١- باعتباره أنه وما يترتب عليه:

طلاق بائن

٢- بائن بغير كبري: هو الذي  
لا يملك فيه الزوج إعادتها إلى  
عصمته إلا بعد أن تتزوج  
بغيره وليتخل بها لم يبارئها  
وتتقضي عدتها بمقد ومهر  
جديد وزمنها وهو ما يحصل  
بالمطالبة الثانية

ما يترتب على المطالبة الثانية: هو بطلان  
جميع أحكام النكاح الزوجية بينهما إلا  
العدة فقط حيث تكون أجنبية عنه  
بمجرد طلاقه لها وليس لها نفقة ولا  
سكنى إلا أن تكون حاملاً

١- طلاق رجعي

وهو ما يملك فيه الزوج إعادة  
المطالبة بلا عقد ولا مهر  
ما دامت في العدة ويبدون  
زمنها وهو ما توفر فيه  
الضرورة الثانية:

١- الطلاق قبل  
الدخول

٢- انقضاء العدة من  
المطالبة الأولى أو  
الثانية

الطبع على القول بأنه  
طلاق وليس شكاً

الطلاق بسبب عيب  
أو ضرر من الزوج

١- المطالبة الأولى أو الثانية

٢- بعد الدخول

٢- في العدة

٢- أن لا يكون خلفاً على  
من لا يتغير الخلق طلاقاً

ومن أحكام الطلاق الرجعي:  
لا يرفع شيئاً من أحكام النكاح  
ما دامت في العدة هي زوجه  
لها أحكام الزوجات

## أقسام الطلاق

ينقسم الطلاق إلى قسمين رئيسين؛ وذلك باعتبار أثره، أو اعتبار وصفه، ويتفرع عن كل قسم رئيس أقسام ومسائل، وإليك بيان ذلك:

• أولاً: أقسام الطلاق باعتبار أثره:

• ينقسم الطلاق باعتبار أثره إلى: طلاق رجعي، وطلاق بائن، والطلاق البائن ينقسم إلى: بائن بينونة صغرى، وبائن بينونة كبرى، وفيما يلي تفصيل ذلك: أولاً: الطلاق الرجعي:

تعريفه: هو ما يرتفع به قيد النكاح بعد انقضاء العدة، ويملك فيه الزوج إعادة المطلقة إلى الزوجية بلا عقد ولا مهر، ما دامت في العدة ويغير رضاها.

شرح التعريف: إذا طلق الزوج زوجته بلفظ الطلاق (سواء كان صريحاً أو كناية)، وكان هذا الطلاق بعد الدخول، وكانت هذه المطلقة هي الأولى أو الثانية، فإن الزوج يستطيع أن يراجع زوجته ما دامت في العدة، وتكون هذه الرجعة بلا عقد ولا مهر، ولا يشترط فيها رضا الزوجة، وأما إذا انقضت العدة، فلا يملك مراجعتها إلا برضاها ويعقد ومهر جديدين.

ويتلخص مما سبق أن الطلاق الرجعي مقيد بما يلي:

(١) أن تكون هذه هي المطلقة الأولى أو الثانية.

(٢) أن يكون هذا الطلاق بعد الدخول.

(٣) يشترط كذلك ألا يكون الطلاق في مقابلة مال، وهو الخلع؛ لأن الخلع فسخ للنكاح

لا يملك الزوج فيه الرجعة على الراجح.

ثانياً: الطلاق البائن بينونة صغرى:

معناه: هو الذي لا يملك فيه الزوج إعادة مطلته إلى عصمة الزوجية إلا بعقد جديد ومهر جديد، ويشترط إذنها ورضاها.



ويعد الطلاق بائنًا بينونة صغرى في الحالات الآتية:

(١) إذا طلقها قبل الدخول؛ لأنه ليس لها عدة، فإذا طلقها وأراد أن يراجعها فلا بد من

عقد ومهر جديدين.

(٢) إذا انقضت عدتها بعد الطلقة الأولى أو الثانية، فإنه لا يملك رجعتها إلا بعقد ومهر جديدين.

(٣) جعل بعض الفقهاء (الخلع) طلاقًا، وأنه يقع بائنًا بينونة صغرى، والراجع أنه

(فسخ)، وسيأتي ترجيح ذلك في باب الخلع.

(٤) جعل الفقهاء كذلك من الطلاق البائن الطلاق قضاءً بسبب العيب أو الضرر؛ لأن

رفع الضرر في هذا الحالة لا يتحقق إذا كان الزوج يملك الرجعة، والله أعلم.

ثالثًا: الطلاق البائن بينونة كبرى:

معناه: هو الطلاق الذي لا يملك فيه الزوج إعادة مطلته إلى عصمته، إلا بعد أن

تنقضي عدتها منه، وتتزوج غيره زواجًا صحيحًا، ويدخل بها الثاني دخولًا حقيقيًا، ثم

يفارقها بالموت أو الطلاق، فإذا أراد الزوج الأول الرجوع إليها بعد انقضاء عدتها من الثاني

أعادها بعقد ومهر جديدين، وبرضاها.

قال تعالى: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ

يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول

الله إن رفاعة طلقني، فَبَتَّ طلاقِي، وإني نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي، وإن ما

معه مثل الهدبة، فقال رسول الله ﷺ: «لعلك تريدان أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقي

عسيلته ويذوق عسيلتك»<sup>(١)</sup>. ومعنى «بت طلاقِي» أي: أنها طلقت آخر ثلاث تطليقات،

«ما معه مثل الهدبة»: الهدبة هي طرف الثوب، ومقصودها أنه لا يقوى على جماعها،

و«العسيلة»: الجماع وإن لم ينزل.

(١) البخاري (٥٢٦٠)، ومسلم (١٤٣٣)، والترمذي (١١١٨).



• مسائل وأحكام متفرقة:

(١) الطلاق الرجعي لا يرفع أحكام النكاح قبل انتهاء العدة، ولذا يترتب عليه الآتي:

أ- تمكث الزوجة في بيت زوجها ولا تخرج حتى تنقضي عدتها؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١].

ب- يجوز لمطلقها الخلوة بها والتردد عليها بغير إذن ما دامت في العدة، ولا يجب عليها الاحتجاب منه، بل له أن يراها متزينة بأكمل الزينة، ولها أن تتزين أمامه، ويجوز له الاستمتاع بها، ويرى جمهور العلماء أن هذا الاستمتاع يعد رجعة.

ج- تجب عليه النفقة والسكنى لها ما دامت في العدة.

د- إذا مات أحدهما قبل انقضاء العدة ورثه الآخر.

هـ- لا يحل به مؤخر الصداق؛ أي: لا يُطالب الزوج به إلا إذا انقضت العدة.

و- يجوز للزوج مراجعة الزوجة بغير رضاها، وبغير عقد ولا مهر ما دامت في العدة.

ز- يحرم عليه أن ينكح أختها، أو عمته أو خالتها، أو أربعاً سواها؛ حتى تنقضي عدتها.

ح- ويرى بعض العلماء أنه لو طلقها ثانية وهي في العدة وقع الطلاق الثاني، والراجع أنه لا يقع؛ لأنه لا طلاق إلا بعد رجعة<sup>(١)</sup>.

(٢) إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول طلقة، ثم أعادها بعقد ومهر جديدين؛ فإن هذا الطلقة تحتسب من الطلقات الثلاث، لا كما يظنه بعض العامة: أن الطلقات تحتسب من أولها بداية من العقد الجديد، فهذا خطأ، والصحيح ما تقدم أنه تحتسب عليه هذه الطلقة، وعلى هذا فلو طلق زوجته ثلاث مرات قبل الدخول حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره زواجاً صحيحاً، ويتم بينهما -أي بينها وبين الزوج الثاني- الدخول حقيقة، ثم إن فارقها الثاني بطلاق أو موت جاز للأول مراجعتها -إن أراد- بعد انقضاء عدتها بعقد ومهر جديدين.

(٣) كذلك الحكم فيمن طلق زوجته طلاقاً رجعياً، فانقضت عدتها بعد الأولى أو الثانية، وأعادها إليه بمهر وعقد جديدين؛ حسبت هذه من الثلاث.

(١) وسيأتي تفصيل ذلك، انظر: (٢/ ١٨٠).





(٤) إذا طلقت المرأة الطلاق الثالث (البينونة الكبرى) فليس لها نفقة ولا سكنى إلا أن تكون حاملاً، وسيأتي تقرير هذا<sup>(١)</sup>.

(٥) الطلاق الثالث يزيل أحكام النكاح بين الزوجين، ولا يبقى إلا أثر العدة فقط، فعلى المرأة أن تعتد ولو كانت تلك الطلقة هي الثالثة، لكن يجب عليها في هذه الحالة أن تحتجب عن زوجها، وتنتقل عن بيت الزوجية؛ أعني لا يكون بينهما خلوة - سواء انتقلت هي أو ترك لها السكن - ولا توارث بينهما لو مات أحدهما في العدة، وليس لها نفقة، ويحل لها مؤخر الصداق في الحال، بخلاف الرجعية؛ فإنه لا يحل لها إلا بعد انقضاء عدتها.

(٦) إذا طلق زوجته ثلاثة تطليقات فلا يمكنه مراجعتها إلا إذا تحقق جميع الآتي:  
أ- تنتهي عدتها منه.

ب- يتزوجها زوج آخر زوجاً صحيحاً برغبة منهما ليس فيه تدليس ولا تحليل.

ج- ولا بد أن يدخل بها الثاني دخولاً حقيقياً؛ وذلك بجماعتها ولو مرة - وأقلها أن يغيب حشفته - لقوله ﷺ في الحديث السابق: «حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك»، وقد استدل العلماء بذكر الذوق منهما في الحديث على اشتراط علم الزوجين بالجماع؛ فلو وطئها نائمة أو مغمى عليها لم يكف حتى لو أنزل هو؛ لأنها لم تذوق عسيلته<sup>(٢)</sup>.

د- ثم تكون هناك مفارقة من الزوج الثاني لها بموت أو طلاق.

هـ- ثم تنتهي عدتها من الزوج الثاني.

و- فإن أراد الزوج الأول بعد ذلك الرجوع برضاها، عقد عليها بعقد ومهر جديدين، على أنه زواج جديد، يملك فيه ثلاث طلاقات.

#### • أحكام الرجعة:

• يجوز أن يراجع الرجل زوجته وهي في العدة من الطلقة الأولى أو الثانية؛ سواء رضيت أم كرهت؛ وذلك بأن يقول لزوجته: (راجعتك) أو (راجعتك إلى عصمتي) أو بأي لفظ يدل على إرجاعها؛ وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَيُؤُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(١) انظر: (٢/٢٣٦).

(٢) انظر: فتح الباري (٩/٤٦٧).



ويتعلق بذلك أمور:

(١) ألا يكون مقصوده بالرجعة الإضرار بالمرأة لتطويل العدة، قال تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَتِ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]؛ أي: أن تكون الرجعة رغبة منه في الحياة الزوجية، لا إضرارًا بالمرأة.

(٢) أن يُشهد على رجعته رجلين مسلمين عدلين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، واختلف العلماء هل هذا الإشهاد على الوجوب أو أنه مندوب إليه؟ على قولين لأهل العلم. قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: (ويحتمل أن يقال: في هذا تفصيل؛ إن راجعها بحضورها فلا حاجة للإشهاد، وإن راجعها في غيبتها وجب الإشهاد)<sup>(١)</sup>.

تنبيه: اختلف العلماء: هل الإشهاد المذكور في الآية يرجع إلى الطلاق والرجعة، أو إلى الرجعة فقط؟ قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (والظاهر رجوعه إلى الرجعة لا إلى الطلاق، فإن راجع من غير إشهاد ففي صحة الرجعة قولان للفقهاء، وقيل: المعنى: وأشهدوا عند الرجعة والفرقة جميعًا)<sup>(٢)</sup>.

قلت: وعلى هذا، لو طُلِّق بدون إشهاد يقع طلاقه، وهذا هو الأرجح - وإن كان الأولى الإشهاد - ودليل وقوعه أن النبي ﷺ لم يسأل أحدًا ممن طلق في زمانه: هل أشهد أو لا، فدل ذلك على إيقاع الطلاق بدون إشهاد.

(٣) إذا قُبِّل، أو جامع، أو باشر زوجته بشهوة، هل يكون ذلك رجعة؟

اختلف في ذلك العلماء: فيرى بعضهم أنه بذلك مراجع، وهذا مذهب أبي حنيفة، وفرَّق مالك بين من يفعل ذلك ينوي الرجعة فهو مراجع، وبين من لم ينوها فليس بمراجع. وذهب أهل الظاهر أنه لا يكون مراجعًا إلا بالكلام فقط؛ أي يقول لها: راجعتك، ولا يرون الرجعة بالفعل. ونقل القرطبي عن الشافعي: (إذا تكلم بالرجعة فهو رجعة)<sup>(٣)</sup>.

(١) الشرح الممتع (٥/٥٤٨).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٨/١٥٧).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٨/١٥٨).



والذي يترجح أن المراجعة تكون بالفعل كما تكون بالقول، وقد أطلق الله عَزَّوَجَلَّ الإمساك فقال: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ أي: الرجعة، فإذا وطئ الرجل مطلقته الرجعية ونوى بذلك الرجعة، فقد استباح منها ما لا يباح إلا للأزواج، فدل ذلك ضمناً على مراجعته لها<sup>(١)</sup>. وهذا مذهب مالك كما سبق، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وصحَّحه ابن عثيمين في الشرح الممتع<sup>(٢)</sup>.

(٤) يمتد وقت المراجعة حتى تنتهي من الحيضة الثالثة -وهذا في حق من تحيض- وقبل أن تغتسل؛ أي أنها إذا طهرت من الحيضة الثالثة ولم تغتسل، جاز له أن يراجعها، فإن اغتسلت فقد بانت منه، ولا يملك مراجعتها إلا بعقد جديد، وقد صح ذلك عن عمر، وعلي، وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٥) إذا تركها حتى انقضت عدتها، وبانت منه بعد الطلقة الأولى أو الثانية، ثم تزوجت زوجاً آخر، وطلقها الثاني، ثم عادت للأول؛ فإنها تعود بها بقي من عدد الطلقات. وهذا بخلاف ما لو طلقها ثلاث تطليقات، وتزوجت بآخر؛ فإنها تعود للأول بعدد ثلاث طلقات، وسيأتي تفصيل لهذه المسألة<sup>(٣)</sup>.

(٦) إذا طلق الرجل زوجته، وأعلمها بطلاقها، ثم راجعها ولم يُعلمها برجعتها حتى تنقضي عدتها، بانت منه؛ لأنه لم يراجع بإحسان؛ إذ الإحسان أن يُعلمها أنه راجعها، وقد صح ذلك عن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو ما ذهب إليه شريح القاضي وسعيد بن المسيب والحسن<sup>(٤)</sup>، وفي المسألة خلاف.

(٧) قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن ادَّعى بعد انقضاء العدة أنه راجع امرأته في العدة، فإن صدَّقه جاز، وإن أنكرت حلفت، فإن أقام بينة أنه ارتجعها في العدة ولم تعلم بذلك لم يضره جهلها بذلك، وكانت زوجته)<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع في ذلك: الشرح الممتع (٥/٥٤٨).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص ٤٦٨)، والشرح الممتع (٥/٥٥١).

(٣) انظر: (٢/١٨١).

(٤) انظر هذه الآثار في: المحلى لابن حزم (١١/٦١٧).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١٨/١٥٨ - ١٥٩).



• ثانيًا: أقسام الطلاق باعتبار وصفه:

• ينقسم الطلاق باعتبار وصفه إلى: طلاق سني، وطلاق بدعي. قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقَتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١]. ومقصود الآية كما ذهب إليه جمهور أهل العلم: أن من أراد أن يطلق زوجته المدخول بها فليطلقها في طهر لم يجامعها فيه، وزاد بعضهم: أو يطلقها وهي حامل قد تبين حملها؛ وعلى هذا قسّم العلماء الطلاق إلى: طلاق السنة، وطلاق البدعة على النحو الآتي:

أولاً: طلاق السنة:

وهو الطلاق الموافق لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وله صورتان:

الأولى: أن يطلقها وهي طاهر - غير حائض - إذا لم يكن جامعها في هذا الطهر، مهما طال زمن هذا الطهر.

الثاني: أن يطلقها وهي حامل.

قال ابن كثير: (فطلاق السنة: أن يطلقها طاهرة من غير جماع، أو حاملاً قد استبان حملها)<sup>(١)</sup>. قلت: ودليله أيضاً ما ورد عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه طلق امرأته وهي حائض، فذكر عمر ذلك للنبي ﷺ فقال: «مره فليراجعها، ثم ليطلقها طاهرة، أو حاملاً»<sup>(٢)</sup>.

ثانيًا: طلاق البدعة:

وهو ما كان مخالفاً لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وهذا الطلاق حرام<sup>(٣)</sup>، وله صورتان:

الأولى: أن يطلق الرجل امرأته وهي حائض.

الثانية: أن يطلق الرجل امرأته في طهر جامعها فيه.

قال ابن كثير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (والبدعي هو: أن يطلقها في حال الحيض، أو في طهر قد جامعها فيه، ولا يدري أحملت أم لا)<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٣٧٨).

(٢) مسلم (١٤٧١)، وأبو داود (٢١٨١)، والترمذي (١١٧٦)، والنسائي (٦/ ١٤١)، وابن ماجه (٢٠٢٣).

(٣) وسيأتي أنه يقع على الراجح انظر: (٢/ ١٧٥-١٧٧).

(٤) تفسير ابن كثير (٤/ ٣٧٨).



ويتفرع على ذلك ما يأتي:

(١) معنى قوله تعالى: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾: احفظوا الوقت الذي وقع فيه الطلاق؛ لأنه يترتب عليه آثار وحقوق شرعية. وقد اختلف العلماء: مَنْ المخاطب بإحصاء العدة؟ هل هم الأزواج أو الزوجات أو المسلمون؟ والراجع أن الآية تشمل كل هؤلاء.

(٢) المرأة غير المدخول بها لا عدة لها، ولذلك يجوز طلاقها في الحيض وفي غير الحيض. وكذلك المختلعة يجوز خلعها في الحيض وفي غيره.

(٣) وكذلك إذا كانت لا تحيض إما لكبرها أو لصغرها، فله أن يطلقها متى شاء؛ سواء وطئها أو لم يطأها؛ لأن عدتها في هذه الحالة لا تكون بالقروء، وإنما بالأشهر.

(٤) إذا طلق الرجل امرأته وهي (حائض)، فإنه يؤمر بمراجعتها، ويطلقها بعد ذلك إذا أراد<sup>(١)</sup>؛ لما ثبت في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في طلاقه امرأته أن النبي ﷺ قال لعمر: «مره فليراجعها...» الحديث، وقد اختلف العلماء: هل هذه المراجعة على الوجوب أو على الاستحباب؟ فيرى جمهور العلماء أنها على الاستحباب، وذهب مالك إلى الوجوب، وهي إحدی الروایتين عن أحمد، حتى قالوا: فإذا امتنع الرجل أدّبه الحاكم، فإن أصر على الامتناع ارتجع الحاكم عنه<sup>(٢)</sup>.

(٥) فإذا ارتجعها فله أن يمسكها ولا يطلق، وله أن يطلقها لكن بشرط أن تطهر، لكن اختلفت الروايات؛ فبعضها بلفظ: «فإذا طهرت فأراد أن يطلقها فليطلقها» أي: بعد طهر واحد وقبل أن يجامعها، وبعض الروايات بلفظ: «حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر» أي: لا يطلقها إلا بعد طهرين من ارتجاعها.

ولذا اختلف العلماء هل يطلق -إذا أراد- بعد طهر واحد أو بعد طهرين؟ ذهب مالك إلى وجوب الانتظار للطهر الثاني، وهو أصح الوجهين عند الشافعية، وعن ابن تيمية الجد قال: (ولا يطلقها في الطهر المتعقب له؛ فإنه بدعة)<sup>(٣)</sup>. وذهب أحمد بن حنبل وأبو حنيفة أن

(١) وذلك بعد التفصيل الآتي في الفرع رقم (٥).

(٢) المدونة للمالك (٢/ ٧٠).

(٣) المحرر في الفقه لأبي البركات مجد الدين عبد السلام ابن تيمية (٢/ ٥١).



الانتظار للطهر الثاني مندوب إليه، وليس على الوجوب. والله أعلم. والرأي الأول وهو وجوب الانتظار للطهر الثاني هو الأرجح لظاهر الحديث.

(٦) هل الحكم السابق يجري إذا طلقها في (طهر جامعها فيه)، أعني هل يؤمر بمراجعتها؟

الجواب: ليس هناك دليل على ذلك، وقد سئل مالك عن ذلك فقال: لا يؤمر بمراجعتها<sup>(١)</sup>.

(٧) إذا طهرت المرأة من حيضها ولم يجامعها زوجها وأراد أن يطلقها؛ فهل يتنظر حتى تغتسل؟

الراجح: نعم يتنظر حتى تغتسل؛ لما ورد في بعض روايات ابن عمر رضي الله عنهما: «مُرَّ عَبْدُ اللَّهِ فَلَمَّا رَجَعَ، فَإِذَا اغْتَسَلَتْ فَلْيَتْرَكْهَا حَتَّى تَحِيضَ، فَإِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا الْآخَرَى فَلَا يَمْسُهَا حَتَّى يَطْلُقَهَا، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَمْسُكَهَا فَلْيَمْسُكَهَا، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ»<sup>(٢)</sup>.

(٨) اعلم أن حال النِّسَاء كحال الحائض؛ فإنه لا يطلقها حتى تطهر من نفاسها.

هل يقع الطلاق البدعي أم لا يقع؟

اتفق العلماء على أن طلاق البدعة يأثم صاحبه؛ لأنه خالف القرآن والسنة، لكن السؤال:

هل يقع هذا الطلاق -مع تأنيب صاحبه- أو لا يقع؟

ذهب أكثر العلماء إلى أن طلاق البدعة يقع، ويحتسب عليه من تطليقاته، وهو مذهب الأئمة الأربعة، وذهب فريق آخر من العلماء إلى عدم وقوعه، والسبب في اختلافهم اختلاف ألفاظ حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ حيث طلق امرأته وهي حائض، فأمره النبي ﷺ بمراجعتها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق، وهي ثابتة في (الصحيحين) وغيرهما.

والراجح من الأقوال هو: وقوع هذه الطلقة واحتسابها من التطليقات، وبيان ذلك فيما يلي:

أدلة القائلين باحتساب الطلقة:

(١) في رواية: قيل لابن عمر: «أفأحتسب بتلك التطليقة؟ قال: فمه؟»<sup>(٣)</sup>. ومعناه:

الاستفهام؛ أي: فما يكون إلا الاحتساب.

(١) المدونة (٧٠/٢).

(٢) صحيح: رواه النسائي (٦/١٤٠)، والدارقطني (٧/٤).

(٣) مسلم (١٤٧١)، وأصله في البخاري (٥٢٥٢).



(٢) في رواية قيل لابن عمر: تحتسب؟ قال: «أرأيت إن عجز واستحمق؟»، وهو استفهام إنكار، وتقديره كما قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (نعم تحتسب، ولا يمتنع احتسابها لعجزه وحماقته)<sup>(١)</sup>، ويؤيد ذلك ما في رواية أحمد: (نعم، أرأيت إن عجز واستحمق؟) فقد أجاب بـ«نعم» التي يثبت لها احتساب الطلقة.

(٣) في رواية عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه طلق امرأته وهي حائض، فأتى عمر النبي ﷺ، فذكر ذلك له «فجعلها واحدة»<sup>(٢)</sup>. قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (وهو نص في موضع الخلاف، فيجب المصير إليه)<sup>(٣)</sup>.

(٤) في بعض الروايات: قال ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «فراجعتها، وحُسِبَتْ لها التطليقة التي طلقتها»، رواه مسلم، وقوله: «وحُسِبَتْ» يترجح أن الذي احتسبها هو رسول الله ﷺ، وهذا شبيه بقول الصحابي: «أمرنا بكذا» أو «نهينا عن كذا»، فهو في حكم المرفوع؛ أن الذي أمر أو نهى هو رسول الله ﷺ.

(٥) وأيضًا فإن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -وهو صاحب القصة- كان يفتي السائل بذلك؛ فكان يقول: «أما أنت -يعني السائل- طلقت امرأتك مرة أو مرتين، فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا»<sup>(٤)</sup>، وإن كنت طلقت ثلاثًا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجًا غيرك، وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك»، رواه مسلم<sup>(٥)</sup>. فلو كانت الطلقة لم تحتسب ما أفتاه بالفراق التام، ولأمره بارتجاعها. فهذه أدلة القائلين باحتساب الطلقة، وهو الراجح. أدلة القائلين بعدم احتسابها:

(١) ما ورد في بعض روايات ابن عمر قال: «فردها علي ولم يرها شيئًا»، رواه أبو داود، لكن هذه الزيادة شاذة، انفرد بها أبو الزبير، وهي مخالفة لرواية الثقات فإنهم لم يذكروها<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (٣/ ٦٦٤).

(٢) رواه الطيالسي (٦٨)، والبيهقي (٣٢٦/ ٧) وحسنه الألباني في الإرواء (١٢٦/ ٧).

(٣) فتح الباري (٩/ ٢٥٣).

(٤) يعني بمراجعتها إن كان طلقها في الحيض.

(٥) مسلم (٢/ ١٠٩٤) برقم (١٤٧١).

(٦) فقد رواه أكثر من خمسة عشر راوٍ عن ابن عمر ولم يذكروها، بل اختلف فيها الرواة عن أبي الزبير



فلا يحتاج هذه الزيادة لشذوذها. قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: (قوله: «ولم يرها شيئاً» منكر، لم يقله غير أبي الزبير، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله، فكيف بمن هو أثبت منه؟ ولو صح فمعناه - والله أعلم - ولم يرها شيئاً مستقيماً؛ لكونها لم تقع على السنة)<sup>(١)</sup>.

(٢) واحتجوا أيضاً بأثر ابن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض: «لا يعتد لذلك». لكن لا يسلم الاحتجاج بهذا الأثر؛ لأن المقصود بقوله: «لا يعتد لذلك»: أي بالحیضة ضمن القروء، فالحيضة التي طلقها فيها لا تحتسب من عدتها، ويؤيد هذا المعنى أن هذا الأثر رواه ابن أبي شيبة وفيه قال ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «لا تعتد بتلك الحيضة»<sup>(٢)</sup>.

(٣) اعتمد أصحاب هذا القول على القياس، وقد أطال في ذلك ابن القيم في (زاد المعاد) وغيره. وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ رَدًّا عليه: (ثم أطال - أي: ابن القيم - من هذا الجنس - أي: القياس - بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التنصيص على صريح الأمر بالرجعة؛ فإنها فرع وقوع الطلاق، على تصريح صاحب القصة - يعني ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - بأنها حسبت عليه تطليقة، والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار، والله أعلم. وقد عورض بقياس أحسن من قياسه؛ فقال ابن عبد البر: ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها، وإنما هو إزالة عصمة فيها حق آدمي، فكيفما أوقعه وقع، سواء أجر في ذلك أم أثم، ولو لزم المطيع ولم يلزم العاصي، لكان أخف حالاً من المطيع)<sup>(٣)</sup>.

خلاصة ما سبق: أنه يترجح بالأدلة أن طلاق البدعة حرام يأثم صاحبه، وأنه يقع ويحسب من التطليقات، وهذا مذهب الأئمة الأربعة.



= نفسه؛ فبعضهم يثبتها عنه، وبعضهم لم يثبتها، وهم أكثر من الذين أثبتوها، وقد بين ذلك الشيخ مصطفى العدوي - حفظه الله - في بحث نفيس ضمن كتابه الجامع لأحكام النساء (٤/ ٤٢ - ٤٥).

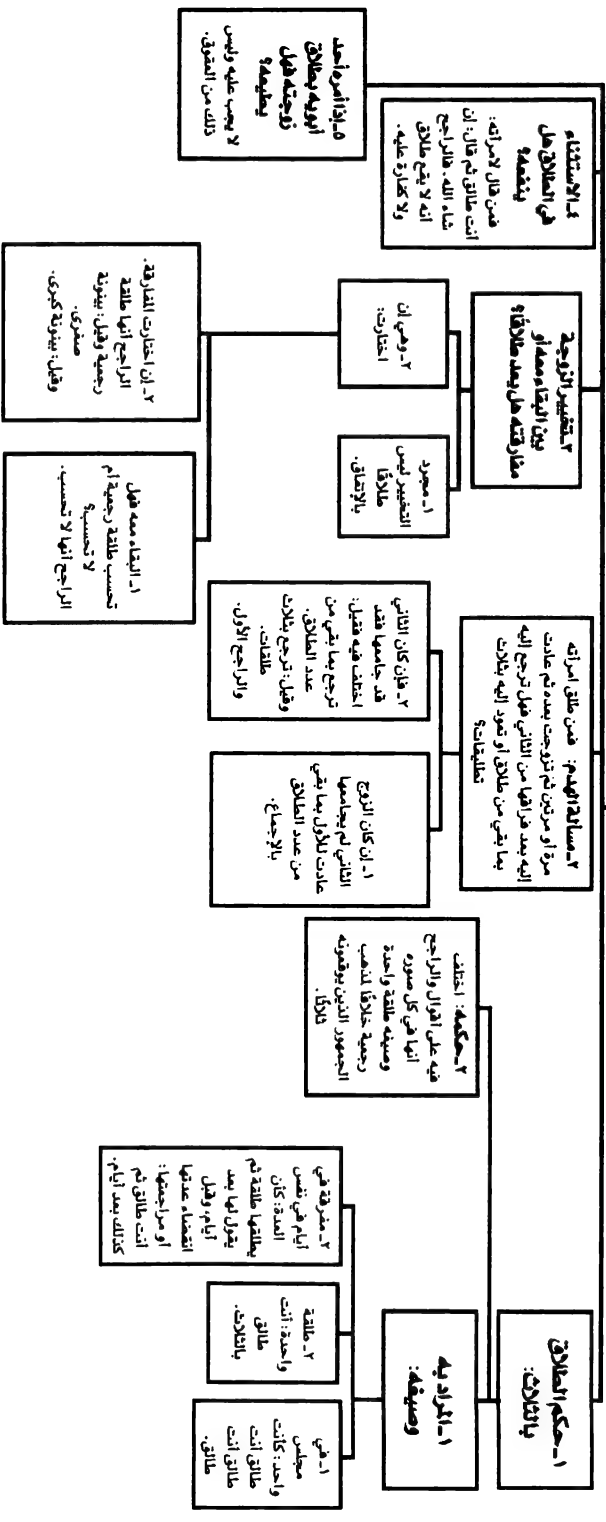
(١) نقلًا من فتح الباري (٩/ ٣٥٤).

(٢) صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٤/ ٥٧).

(٣) فتح الباري (٩/ ٢٦٧).



## من أحكام الطلاق:



## حكم طلاق الثلاث

• أولاً: حكم إيقاع الثلاث:

اعلم -رحمك الله- أن الطلاق المشروع بعد الدخول الذي أذن الله فيه، هو الطلاق الذي يملك فيه الرجعة، ولم يشرع الله عزَّوجلَّ إيقاع الثلاث جملة واحدة، ومن أدلة ذلك:

(١) قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛ أي: مرة بعد مرة، فهذا هو المتبادر

المفهوم من لغة العرب؛ كقوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦]، فإنه لا يعقل أن يقول: أشهد بالله أربع شهادات... إلخ، ولكن يشهد بالله مرة، ثم يشهد الثانية، وهكذا.

(٢) قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیَصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ

اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُمَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ أي: أن الزوج أحق بالرجعة في ذلك: أي: في وقت عدتها، وهذا يدل أنه طلاق بعد الدخول، فالزوج أحق بالرجعة ما لم يستكمل طلاقه.

(٣) وقد ذكر الله في كتابه أقسام وأحكام الطلاق كلها:

\* فذكر الطلاق قبل الدخول، وأنه لا عدة فيه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَكَحُّهُ الْمُؤْمِنَاتُ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

\* وذكر الطلقة الثالثة وأنها تُحرِّم الزوجة حتى تنكح زوجاً غيره: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

\* وذكر طلاق الفداء وهو (الخلع)، وسماه فداء، ولم يحسبه من الطلاق: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

\* بقي الطلاق الرجعي الذي يكون المطلق فيه أحق بالرجعة، وهو ما ذكره الله عدا هذه الأقسام الثلاثة السابقة.

وبناء على ما سبق؛ فإن إيقاع الطلاق الثلاث جملة غير مشروع ولا مأذون فيه؛ سواء قال لها: أنت طالق ثلاثاً، أو قال لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فكل هذا مخالف لأمر الله وشرعه.

• ثانياً: ما الحكم لو أوقع الثلاث جملة واحدة؟

• اختلف العلماء في ذلك على أقوال، وأصح هذه الأقوال أنها تقع طلاقاً واحدة رجعية، أي: يملك الزوج فيها مراجعة زوجته.

ودليله: عن أبي الصهباء قال لابن عباس رضي الله عنهما: «ألم تعلم أن الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر، وصدرًا من إمارة عمر؟» قال: «نعم»<sup>(١)</sup>. وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله<sup>(٢)</sup>.

تنبيه: هذا الحكم السابق عام؛ سواء طلقها بإنشاء واحد بلفظ واحد، فقال: (أنت طالق ثلاثاً)، أو قال لها في مجلس واحد: (أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق)، أو قال لها في مجلس: (أنت طالق)، ثم قال لها بعد أيام وهي في عدتها ولم يكن راجعها: (أنت طالق)، ثم قال لها بعد أيام كذلك: (أنت طالق)، فكل هذا لا يقع منه إلا طلاقاً واحداً<sup>(٣)</sup>؛ لأن المعتدة لا يقع عليها طلاق ما لم يكن راجعها زوجها، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ قَامِسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وعلى هذا فلا يملك المطلق إلا الرجعة أو التسريح لها، ولا يملك أن يطلقها طلاقاً أخرى، حتى يراجعها<sup>(٤)</sup>.

(١) مسلم (١٤٧٢)، وأبي داود (٢٢٠٠).

(٢) انظر: بحوثهم في هذه المسألة في: إعلام الموقعين (٣/ ٣٠-٤٠)، إغاثة اللهفان (٣/ ١٣-٢٥)، مجموع فتاوى ابن تيمية.

(٣) وهذا جرى به العمل في المحاكم المصرية كما ورد ذلك في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩م في المادة (٣): (الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة).

(٤) راجع: بحوث هذه المسألة في كتاب نظام الطلاق في الإسلام للشيخ أحمد شاكر، وإعلام الموقعين (٣/ ٣٠-٤٠)، وزاد المعاد (٥/ ٢٦٣).



### • مسائل متعلقة بالطلاق:

المسألة الأولى: وتسمى «الهدم»:

وهي فيمن طلق امرأته مرة أو مرتين، ثم تزوجت، ثم عادت إليه بعد فراقها من الثاني؛ هل ترجع إليه بما بقي من طلاق أو تعود إليه بثلاث تطليقات؟

الجواب: تقدّم أن الرجل إذا طلق امرأته آخر ثلاث تطليقات، وانتهت عدتها، وتزوجت زوجاً غيره، ووطئها الثاني، ثم فارقتها، ثم عادت للأول بعد انقضاء عدتها من الثاني، فإنها تعود إليه في هذه الحالة، ويملك عليها ثلاث تطليقات.

لكن السؤال هنا: إذا كان قد طلقها طليقة أو طليقتين فقط، ثم تزوجت غيره، ثم طلقها الثاني، وبعد انتهاء عدتها عادت للأول؛ فهل ترجع إليه بما بقي من الطلقات، أو ترجع إليه بثلاث تطليقات كما هو الحال في المسألة السابقة؟<sup>(١)</sup>

والجواب كالآتي:

(أ) إن كان الزوج الثاني لم يجامعها عادت إلى الأول بما بقي من طلقات؛ فإن كان الزوج الأول طلقها مرة، فله طليقتان، وإن كان طلقها مرتين فله طليقة واحدة، وهذا لا خلاف فيه.

(ب) وأما إن كان الزوج الثاني جامعها، فقد اختلف الصحابة في الحكم على قولين: الأول: أنها ترجع إليه بما بقي من الطلاق أيضًا؛ قال الإمام أحمد: (وهذا قول الأكابر من أصحاب النبي ﷺ). قلت: فهو قول عمر، وعلي، وأبي بن كعب، وعمران ابن حصين رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، وهو الذي ذهب إليه أهل الحديث؛ منهم أحمد، والشافعي، ومالك.

الثاني: قالوا: ترجع إليه بثلاث تطليقات، وهذا قول ابن عمر وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب الحنفية.

(١) راجع: زاد المعاد (٥/ ٢٧٩).

(٢) مصنف عبد الرزاق (١١١٥٤ - ١١١٥٨).

(٣) مصنف عبد الرزاق (١١١٦٣ - ١١١٦٦).



فالمسألة إذاً اجتهادية، وليس فيها نص يفصل الحكم، وإذا كان كذلك فأصحاب القول الأول فيهم اثنان من الخلفاء، وقد قال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»<sup>(١)</sup>، ولذا فالأولى اختيار هذا القول، والله أعلم.

المسألة الثانية: فيمن خير زوجته بين المقام معه أو مفارقتها:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه، بدأ بي، فقال: «إني ذاك لك أمراً؛ فلا عليك ألا تعجلي حتى تستأمرى أبويك»، قالت: وقد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه، ثم قرأ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْتُمْ أَمْ تَتَذَكَّرُونَ وَأَسْرَحْتُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (٢٨) وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَالْدارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿[الأحزاب: ٢٨، ٢٩]، فقلت: في هذا أستأمر أبوي؟ فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة، قالت عائشة: ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت، فلم يكن ذلك طلاقاً<sup>(٢)</sup>.

ويتعلق بهذه المسألة الأحكام الآتية:

أولاً: تخيير الزوج لزوجته بين المقام معه ومفارقتها، بأن يقول لها: اختاري، أو اختاري نفسك، وهذا التخيير بمجرد لا يعد طلاقاً؛ لا خلاف في ذلك.

ثانياً: بعد أن يخيرها الزوج، فقد تختار البقاء معه، أو تختار الطلاق:

(أ) فإن اختارت الزوج؛ فالذي عليه معظم أصحاب النبي ﷺ ونسأؤه كلهن ومعظم الأئمة، أن من اختارت زوجها لم تطلق، ولا يكون التخيير بمجرد طلاقاً، صح ذلك عن عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وعائشة<sup>(٣)</sup>، وصح عن علي، وزيد ابن ثابت، وجماعة من الصحابة أنها إن اختارت زوجها فهي طلقة رجعية.

والراجع القول الأول؛ لأن النبي ﷺ لما اختاره أزواجه لم يقل لهن: وقع لكن طلقة، ولم يثبت أنه راجعهن، بمعنى أنه لم يكن ثَمَّ طلاق ليجتاح إلى رجعة، ولذلك كانت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تقول: «خيرنا رسول الله ﷺ، أفكان طلاقاً؟!»،<sup>(٤)</sup> وفي رواية: «ولم يكن ذلك طلاقاً».

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٤)، وفي صحيح الجامع (٢٥٤٩).

(٢) البخاري (٤٧٨٥)، ومسلم (١٤٧٥)، والترمذي (٣٢٠٤)، وابن ماجه (٢٠٥٣).

(٣) راجع: زاد المعاد (٢٨٧/٥).

(٤) البخاري (٥٢٦٤)، ومسلم (١٤٧٧)، والترمذي (١١٧٩)، والنسائي (٥٦/٦).

(ب) وأما إن اختارت نفسها؛ بأن تقول: اخترت نفسي، فهل يقع بذلك طلاق أو لا؟ اتفق الصحابة على وقوع الطلاق، لكنهم اختلفوا في نوعه؛ فمنهم من يرى أنها طلاق رجعية، ومنهم من يرى أنها طلاق بائنة، ومنهم من يرى أنها ثلاث.

ومن ثم اختلف الفقهاء في حكم هذا التخيير، ولهم في ذلك تفرعات كثيرة، وقد تقصَّى ابن حزم هذه المسألة، ورجَّح هو أنه لا يقع بذلك طلاق؛ لأن الله لم يجعل أمر الطلاق بيد النساء، وله في ذلك كلام حسن، لكننا نرى أن ابن القيم بعد أن ذكر شيئاً من كلام ابن حزم يقول: (ولولا هبة أصحاب رسول الله ﷺ لما عدل عن هذا القول، ولكن أصحاب رسول الله هم القدوة، وإن اختلفوا في حكم التخيير، ففي ضمن اختلافهم اتفاقهم على اعتبار التخيير وعدم إلغائه، ولا مفسدة في ذلك، والمفسدة التي ذكر نحوها في كون الطلاق بيد المرأة، إنما تكون لو كان ذلك بيدها استقلالاً، فأما إذا كان الزوج هو المستقل بها، فقد تكون المصلحة له في تفويضها إلى المرأة لتصير حاله معها على بينة؛ إن أحبته أقامت معه، وإن كرهته فارقت، فهذا مصلحة له ولها، وليس في هذا ما يقتضي تغيير شرع الله وحكمته، ولا فرق بين توكيل المرأة في طلاق نفسها وتوكيل الأجنبي، ولا معنى لمنع توكيل الأجنبي في الطلاق، كما يصح توكيله في النكاح والخلع<sup>(١)</sup>.

قلت: ولكن يشكل على هذا ظاهر الآية؛ فقد قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَرِيتَها فَنُفَعَالَيْتُكُمْ أَمْتَعَكُنَّ وَأُسَرِّحَكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ الآية [الأحزاب: ٢٨]، فظاهر الآية أنهن إن اخترن الطلاق طلقهن بنفسه، لا أن مجرد الاختيار لنفسها يقع طلاقاً، وهذا ظاهر.

ويمكن أن يقال: إن المقصود بالتسريح: إمضاء الفرقة، وعدم الرجعة، وذلك كقوله تعالى عن المطلقة الرجعية: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتُمْ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]، أي إذا انتهت العدة؛ فإما أن تمسكها، وإما أن تتركها فلا تراجعها لإضراراً بها، وعلى هذا فيترجح القول بأن التخيير إذا اختارت نفسها أنها طلاق رجعية.

(١) زاد المعاد (٥/ ٢٩٩).



قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (والتسريح في هذه الآية محتمل للتطليق والإرسال... وذلك راجع إلى الاختلاف فيما خير به النبي ﷺ نساءه؛ هل كان في الطلاق والإقامة؟ فإذا اختارت نفسها طلقت، وإن اختارت الإقامة لم تطلق... أو كان التخيير بين الدنيا والآخرة؟ فمن اختارت الدنيا طلقها ثم متعها ثم سرحها، ومن اختارت الآخرة أقرها في عصمتها)<sup>(١)</sup>.

ويشكل على ذلك أيضًا ما ثبت أن رجلاً جاء إلى ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فقال: ملكت امرأتي أمرها، فطلقتني ثلاثاً، فقال ابن عباس: «خطأ الله نوءها، إنما الطلاق لك عليها، وليس لها عليك»<sup>(٢)</sup>. لكن هذا الأثر أجاب عنه ابن القيم بأن المرأة طلقت الرجل، وليس لها ذلك، والنزاع فيها لو طلقت نفسها بعد تمليكها نفسها<sup>(٣)</sup>.

المسألة الثالثة: إذا أمره أحد أبويه بطلاق زوجته هل يطلقها:

عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: كانت تحتي امرأة، وكنت أحبها، وكان عمر يكرهها، فقال لي: طلقها، فأبيت، فأتى عمر النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فقال النبي ﷺ: «طلقها»<sup>(٤)</sup>.

قلت: ظاهر الحديث يدل على لزوم طاعة الأب -ويلحق به الأم- في طلاق زوجته، لكن إذا تأملنا الحديث وجدناه لا يدل على أن ذلك حكم عام، بل هذا يدل على واقعة معينة، وغالب الظن أن عمر إنما كان يكرهها لسبب ديني، وأنه إنما أمره بطلاقها لذلك. ولذلك لما سئل الإمام أحمد عن أمره أبوه أن يطلق زوجته؛ مستدلاً بحادثة عمر مع ابنه، قال الإمام أحمد: وهل أبوك مثل عمر؟ وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن رجل متزوج وله أولاد، ووالدته تكره الزوجة، وتشير عليه بطلاقها، هل يجوز له طلاقها؟ فأجاب: (لا يحل له أن يطلقها لقول أمه، بل عليه أن يبر أمه، وليس تطليق امرأته من برها، والله أعلم)<sup>(٥)</sup>.

(١) فتح الباري (٩/ ٣٧٠).

(٢) صحيح: رواه عبد الرزاق (٦/ ٥٢١)، وابن حزم (١١/ ٢٧٦). وقوله: «خطأ الله نوءها» دعاء بعدم نجاح مرادها؛ بمعنى: جعل الله نوءها مخطئاً لها لا يصيبها مطره. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر.

(٣) راجع: زاد المعاد (٥/ ٢٩٢).

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٥١٣٨)، والترمذي (١١٨٩)، وابن ماجه (٢٠٨٨).

(٥) مجموع الفتاوى (١١٢/ ٣٣).

المسألة الرابعة: إذا شك في الطلاق:

إذا شك: هل طلق امرأته أو لا لم تطلق؛ لأن الأصل بقاء النكاح، واليقين لا يزال إلا بيقين.  
وإذا طلق امرأته على شرط -أي: علق الطلاق به- ثم شك: هل تحقق الشرط أو لا؟ لا يلزمه الطلاق أيضًا.

وكذلك إذا شك كم مرة طلق زوجته؛ هل طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا، فلا تحسب إلا واحدة؛ لأنها المتيقنة وما عداها شك.

المسألة الخامسة: في الحلف بالحرام<sup>(١)</sup>:

ما الحكم إذا قال الرجل لزوجته: (علي الحرام) أو (إن فعلت كذا فأنت عليّ حرام)؟  
الراجح في الصيغة الأولى: أنه التزام بالتحريم إن نوى به التحريم، وعليه كفارة يمين؛ لأن التحريم لا يلزمه. قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الحرام يمين، يكفرها»، ثم قال: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة»<sup>(٢)</sup>.

وأما الصيغة الثانية: فهي يمين، يكفرها كفارة يمين أيضًا.  
وبقي في هذا الأمر ما لو قال لها صراحة: (أنت عليّ حرام) هكذا باللفظ الصريح، فما حكمها؟  
اختلف العلماء في ذلك على نحو عشرين قولاً، والذي نختاره أن هذا منكراً من القول وزور، وأنه أشبه بالظهار، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٣)</sup>.  
وعلى هذا فيتلخص مما سبق:

- (١) أن الحرام إذا أوقعه باللفظ الصريح المنجز كان ظاهراً، حتى لو نوى به الطلاق، وذلك بأن يقول لزوجته: (أنت عليّ حرام)، أو (حرمتك على نفسي).
- (٢) وإن حلف به كان يميناً في حالة التعليق؛ وذلك بأن يقول لها: (إن فعلت كذا فأنت عليّ حرام)، وقصد به تحريمها أو تطليقها.

(١) انظر: إعلام الموقعين (٣/ ٦٤ - ٧٣)، وزاد المعاد (٥/ ٣).

(٢) مسلم (١٤٧٣)، وأحمد (١/ ٢٢٥).

(٣) نقله عنه ابن القيم في إعلام الموقعين (٣/ ٧٢ ش).





(٣) وإن حلف بها بصيغة الإلزام بأن قال: (عليّ الحرام)؛ فإن قصد التحريم للزوجة كان يميناً.

المسألة السادسة: الاستثناء في الطلاق:

أي: إذا قال لزوجته: (أنت طالق إن شاء الله)، فهذا لا يقع به الطلاق.

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن رجل حلف بالطلاق، ثم استثنى بعد هنيهة بقدر ما يمكن فيه الكلام؟

فأجاب: (لا يقع فيه الطلاق، ولا كفارة عليه والحال هذه، ولو قيل له قل: إن شاء الله، ينفعه ذلك أيضاً، ولو لم يخطر له الاستثناء إلاّ لمّا قيل له، والله أعلم<sup>(١)</sup>).

المسألة السابعة: هل يجوز التوكيل في الطلاق؟

يرى بعض العلماء أن الوكالة في الطلاق لا تصح، وحجتهم في ذلك أن الطلاق جعله الله بيد الرجل، فلا يملك أحد أن يطلق سواه.

وذهب أكثر العلماء إلى جواز الوكالة في الطلاق، وهذا هو الراجح، وليس فيه مفسدة؛ فإن المطلق في الحقيقة هو الزوج، ولكن تطليقه إما بنفسه، وإما بتوكيل غيره، ولذلك فإن هذا الغير لا يملك أن يطلق له إلا بتوكيله. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (ولا معنى لمنع توكيل الأجنبي في الطلاق، كما يصح توكيله في النكاح والخلع، وقد جعل الله سبحانه للحكمين النظر في حال الزوجين عند الشقاق؛ إن رأيا التفريق فرقا، وإن رأيا الجمع جمعا، وهو طلاق أو فسخ من غير الزوج، إما برضاه؛ إن قيل: هما وكيلان، وإما بغير رضاه؛ إن قيل: هما حكمان، وقد جعل للحاكم أن يطلق على الزوج في مواضع بطريق النيابة عنه، فإذا وكل الزوج من يطلق عنه، أو يخالع، لم يكن في هذا تغيير لحكم الله، ولا مخالفة لدينه؛ فإن الزوج هو الذي يطلق إما بنفسه أو بوكيله<sup>(٢)</sup>).

تنبيهان:

(١) ينبغي أن يُحدد لموكله زوجته التي يطلقها (إذا كانت له أكثر من زوجة)، وأن يلتزم الموعد الذي يطلق فيه إن حدّده له، وأن يوقع الطلاق على السنة.

(١) مجموع الفتاوى (٢٣٨/٣٣).

(٢) زاد المعاد (٢٩٩/٥).



(٢) ليس هناك دليل على جعل العصمة بيد المرأة تطلق الزوج متى شاءت، وهو شرط باطل لو اشترطاه؛ فكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط<sup>(١)</sup>.

المسألة الثامنة: في ادعاء الزوجة الطلاق والزواج منكر:

اختلف العلماء في ذلك: فذهب فريق من العلماء أنها إذا جاءت بشاهد واحد فحلف الزوج بطلت دعواها، وأما إذا نكل الزوج فلم يحلف؛ حكم لها وأجيز الطلاق. فهذا هو القول الأول وذهب إليه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٢)</sup>، واستدلوا على ذلك بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «إذا ادَّعت المرأة طلاق زوجها، فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل؛ استحلف زوجها، فإن حلف بطلت شهادة الشاهد، وإن نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر، وجاز طلاقها»<sup>(٣)</sup>. لكنه حديث ضعيف. ويتلخص من ذلك، إن ثبت الحديث، أن مجرد دعوى المرأة بوقوع الطلاق لا تثبت.

وهناك قول آخر: وهو أن القول قوله إلا أن تأتي الزوجة ببينة، وهي شاهدان عدلان. قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (إذا ادَّعت المرأة أن زوجها طلقها فأنكرها فالقول قوله؛ لأن الأصل بقاء النكاح وعدم الطلاق، إلا أن يكون لها بما ادَّعته بينة، ولا يقبل فيه إلا عدلان. ونقل ابن منصور عن أحمد أنه سئل: أتجوز شهادة رجل وامرأتين في الطلاق؟ قال: لا والله. وإنما كان كذلك لأن الطلاق ليس بإل، ولا المقصود منه المال، ويطلع عليه الرجال في غالب الأحوال، فلم يقبل فيه إلا عدلان).

(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٢٠/١٠/٥٢٤٥) ترتيب الدويش.

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٧٨)

(٣) رواه ابن ماجه (٢٠٣٨)، والدارقطني (٤/ ١٦٦)، وصحَّحه البوصيري في الزوائد، وقَوَّاه ابن القيم في زاد المعاد (٥/ ٢٨٣)، وأما الشيخ الألباني فقد ضَعَّفَهُ؛ انظر: ضعيف الجامع (٣١٠). وقال أبو حاتم: حديث منكر (العلل ١٢٩٩)، وقد تفرد به عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد، وروايته عنه منكراً كما قال أحمد والبخاري وأبو حاتم، وابن القيم قَوَّاه بناء على أن رجاله رجال الصحيح، مع أن الأئمة فرقوا بين رواية أهل العراق ورواية أهل الشام عن زهير، حتى قال البخاري: كأن الذي يروي عنه أهل الشام رجل آخر؛ يعني لكثرة ما في حديثه من المناكير، ولفظ الحديث نفسه واضح النكارة؛ لأنه بالفاظ الفقهاء أشبه.



المسألة التاسعة: إذا أُعْتِقَت الأمة وزوجها عبد:

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كان زوج بريرة عبدًا أسود يقال له: مغيث؛ عبدًا لبني فلان، كأني أنظر إليه يطوف وراءها في سكك المدينة»<sup>(١)</sup>. ومعنى الحديث: أن «بريرة» كانت أمة، وهي زوجة لعبد يقال له: «مغيث»، ثم أُعْتِقَت بريرة، وفي هذه الحالة يكون لها الخيار: إما أن تظل تحت زوجها، وإما أن تفارقه، وهل هذا الفراق فسخ أو طلاق؟ خلاف بين أهل العلم، والراجح أنه فسخ.

المسألة العاشرة: في حكم طلاق العبد:

اختلف العلماء في طلاق العبد؛ هل يملك طلقتين فقط أو ثلاث تطليقات؟ على الأقوال الآتية: القول الأول: إن طلاق العبد والحر سواء؛ يملك فيه ثلاث تطليقات، وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة، وهذا مذهب أهل الظاهر.

القول الثاني: إذا وجد الرق في أحد الزوجين كان الطلاق -بسبب الرق- اثنتين؛ فإذا كان الزوج حرًا والزوجة أمة فالطلاق اثنتان، وكذلك إذا كان الزوج عبدًا والزوجة حرة يكون الطلاق اثنتين.

القول الثالث: أن الأمر متعلق بالزوج، فإن كان حرًا فالطلاق ثلاث؛ سواء كانت الزوجة حرة أم أمة، وإن كان عبدًا فالطلاق اثنتان؛ سواء كانت الزوجة حرة أم أمة، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد في ظاهر مذهبه.

القول الرابع: أن الطلاق متعلق بالزوجة، فالزوج -سواء كان حرًا أو عبدًا- يطلق ثلاثًا إذا كانت الزوجة حرة، ويطلق اثنتين إذا كانت الزوجة أمة، وهذا مذهب أبي حنيفة.

قلت: وقد ذكر ابن القيم هذه المسألة وأقوال العلماء ولم يرجح شيئًا، إلا أنه أشار إلى أن الأحاديث الواردة في ذلك كلها ضعيفة، والآثار الثابتة عن الصحابة متعارضة، وليس بعضها أولى ببعض، ثم بين مأخذ كل فريق من حيث القياس<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٥٢٨٣)، والترمذي (١١٥٦)، وانظر ما يتعلق بالمسألة عند البخاري (١٣٨/٩)، ومسلم

(٧٥٥)، والنسائي (١٦٢/٦).

(٢) زاد المعاد (٥/٢٧٥، ٢٧٧).



قلت: ويترجح - والله أعلم - مذهب الظاهرية؛ لأن النصوص الواردة عن الطلاق في القرآن والسنة الصحيحة لم تفرق بين عبد وحر، والحكمة التي جعل الله لأجلها الطلاق الرجعي مرتين قبل الثالثة هي في الحر والعبد سواء.

المسألة الحادية عشرة: هل يجوز للزوجة أن تطلب الطلاق إذا تزوج زوجها بأخرى: طلب الزوجة الطلاق من غير سبب يبيح لها ذلك من كبائر الذنوب؛ لما روى ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ» ولا يجوز للزوجة طلب الطلاق لمجرد تزوج زوجها عليها؛ لأن عليها أن تتحمل وتصبر، فإذا هي طلبت الطلاق فإنها يخشى عليها أن تدخل في النهي الوارد في الحديث.

سئل الشيخ عبد الله بن جبرين رَحِمَهُ اللَّهُ: هل يجوز للزوجة أن تطلب الطلاق من زوجها إذا تزوج عليها؛ لعدم وجود الصبر عندها؟.

فأجاب: لا يجوز لها ذلك، وورد في الحديث يقول ﷺ: «ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها، ولتنكح، ولها حظه» أو كما قال، فعليها أن تتحمل وتصبر، وفي الحديث: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ» عليها أن تتحمل، وتصبر، سيما إذا كان الزوج عادلاً قائماً بما يجب عليه.

#### • مسائل منثورة في الطلاق:

(١) ينبغي للزوجين أن يتقيا الله في أمر الطلاق، فلا يوقعانه إلا إذا كان هناك سبب يستدعي ذلك.

(٢) ينبغي لكل من الزوجين أن يتقي الله إذا وقع الطلاق، فلا يهضم أحد حق الآخر؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(٣) لا يحل لرجل أسلم، وزوجته باقية على شركها، أن يبقيا معه، بل واجب عليه أن يفارقها إلا إذا كانت كاتبة. وأما المرأة إذا أسلمت؛ فإنها لا تبقى مع زوجها المشرك؛ سواء كان كتابياً أم غير كتابي.

(٤) إذا قالت المرأة لزوجها: (أنت طالق)، أو (أنت حرام عليّ)، أو نحو هذا؛ فهذا كله لغو وباطل، ولا يقع به طلاق ولا ظهار ولا شيء، وعليها أن تستغفر الله وتتوب إليه.



(٥) إذا لعن الرجل زوجته لا يقع به طلاق، وعليه أن يتوب إلى الله؛ لأن المؤمن لا يكون لعاناً ولا فاحشاً ولا بذيثاً.

(٦) كتابة الطلاق عند المأذون في الوثائق الرسمية أمر حسن، وهو من المصالح المرسلة لإثبات الحقوق، كما هو الحال عند النكاح، لكنه إذا لم يكتبه عند المأذون فعليه أن يتقي الله، وليعلم أنه من الطلاق المحسوب عليه، فإنه بمجرد تلفظه به، سواء كتبه عند المأذون أو لم يكتبه؛ ترتب عليه أحكامه الشرعية.

(٧) على المأذون الشرعي ألا يوقع الطلاق البدعي، بل يبين لهما الحكم الشرعي، ويؤخرهما حين طهر المرأة طهراً لم يجامعها فيه الزوج ليقع الطلاق على السنة، لكن إن كان الزوج قد طلق بالفعل، وأراد إثبات الطلقة، وكان طلاقه بدعياً؛ فيجوز للمأذون إثبات الطلاق؛ لأنه قد وقع بالفعل على القول الراجح.

(٨) إذا تواعد الزوجان على الطلاق في يوم ما، لم يقع الطلاق حتى يوقعه، فإذا جاء الموعد ولم يطلق لا يحسب طلاقاً.

(٩) قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: (وَيُطَلَّقُ مَنْ لَا يَحْسُنُ الْعَرَبِيَّةَ بَلْغَتَهُ بِاللَّفْظِ الَّذِي يَتَرَجَّمُ عَنْهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِالطَّلَاقِ، وَيَطْلُقُ الْأَبْكَمُ وَالْمَرِيضُ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الصَّوْتِ وَالْإِشَارَةِ الَّتِي يُوقِنُ بِهَا مَنْ سَمِعَهَا قَطْعًا أَنَّهَا أَرَادَا الطَّلَاقَ)<sup>(١)</sup>.

(١٠) إذا طلق امرأته، ثم كرر طلاقها لكل من لقيه مشهداً أو مخبراً أو مستفتياً، لا يقع إلا طلاقاً واحداً.

(١١) إذا تيقنت المرأة أن زوجها طلقها ثلاث تطليقات، فلا يجوز لها أن تتمكن منها، فإن فعلت وأمكنته فهي زانية؛ ولذا ننصح بتسجيل وقائع الطلاق التي تقع شفهيّاً في السجلات الرسمية، حتى لو كان بينهما تصالح ومراجعة، وذلك لكي لا ينكر الزوج عدد هذه الطلقات في يوم من الأيام.

(١٢) مسائل الطلاق يسأل عنها المطلق بنفسه، ولا تكون بإرسال نائب عنه؛ لأنه قد يحتاج المفتي أن يستفهم من السائل عن نيته وألفاظه ونحو ذلك.

(١) المحلى (١١/٥١٤) المسألة (١٩٦٥).

## النشوز

معناه:

معصية المرأة لزوجها فيما يجب عليها.

وأصل النشوز: الارتفاع، وسميت معصيتها نشوزًا لأن المرأة تترفع على زوجها، وتتعالى عليه، ولا تقوم بحقه. ومن أمثلة ذلك: امتناعها عن تمكينه من الاستمتاع بها في الفراش. وكذلك إذا أجابته وهي متبرمة ساخطة؛ لأن ذلك لا يحصل به كمال الاستمتاع.

كيف يعامل الرجل زوجته الناشز؟

قال تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ ۖ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ وَاصْرَبُوا ۚ إِنَّكُمْ أَعْيُنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤]، فالرجل إذا وجد من امرأته نشوزًا عليه بالآتي: أولاً: أن يعظها: والمقصود بالموعظة تليين القلب؛ بتذكيرها بما يكون لها من ثواب الله إن أطاعت، وما ينتظرها من العقاب إن خالفت؛ سواء كان هذا العقاب دنيوياً أو أخروياً. وعلى الرجل أن يكون فطنًا لبقًا يحسن كيف يعظها، ويعرف المواطن التي يؤثر بها في قلب زوجته، وذلك من دوام عشرته لها ومعرفته لأحوالها وشخصيتها، وما الذي ينجع فيها من الكلمات والتحذيرات.

ثانياً: الهجر في المضجع: والمقصود بالمضجع: الفراش؛ وذلك بألا ينام معها في الفراش. وعلى هذا فيجوز أن يهجرها وهو في نفس البيت، وهو الأصل، ويجوز أن يهجرها خارج البيت. قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (والجمهور على أن المراد بالهجران: ترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية)<sup>(١)</sup>. وعن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً، وقعد في مشربة له، فزل لتسع وعشرين، ف قيل: يا رسول الله إنك آليت شهراً، قال: «إن الشهر تسع وعشرون»<sup>(٢)</sup>. وورد في حديث معاوية بن حيدة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قوله ﷺ: «ولا

(١) انظر: الفتح (٣٠١/٩).

(٢) البخاري (٥٢٠١)، ومسلم (٤١١)، والترمذي (٧٩٠)، والنسائي (١٦٦/٦).



تهجر إلا في البيت»<sup>(١)</sup>. فالحديث الأول أثبت الهجر خارج البيت، والثاني منعه، ولا منافاة بينهما؛ قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال؛ فربما كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها، وبالعكس، بل الغالب أن الهجران في غير البيوت ألم للنفوس، وخصوصاً النساء؛ لضعف نفوسهن)<sup>(٢)</sup>. ويرى بعض العلماء أن المقصود بأن يهجرها في المضجع أن يوليها ظهره، ولا يكلمها.

ثالثاً: أن يضربها: عن عبد الله بن زمعة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ثم يجامعها في آخر اليوم»<sup>(٣)</sup>. وقد جاء في الحديث المنع من أن يكون الضرب مبرحاً؛ فعن جابر بن عبد الله رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُما في حديث حجة النبي ﷺ: قال النبي ﷺ في خطبته: «ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح»<sup>(٤)</sup>. قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (والضرب غير المبرح: هو ما ليس بشديد، ولا شاق، ولا مؤثر)<sup>(٥)</sup>. وقال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (أما عن كميته -يعني الضرب- فإنه لا يزيد عن عشر ضربات؛ لقول النبي ﷺ: «لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله»<sup>(٦)(٧)</sup>).

#### ● ملاحظات:

● (١) وردت أحاديث في النهي عن ضرب النساء؛ فمن ذلك حديث إياس بن عبد الله ابن أبي ذباب رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تضربوا إماء الله»، فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: ذُئِرْنَ النساء على أزواجهن، فرخص في ضربهن، فأطاف بآل رسول الله ﷺ نساء كثير يشكون أزواجهن، فقال النبي ﷺ: «لقد طاف بآل محمد نساء كثير يشكون أزواجهن؛

(١) صحيح: علقه البخاري بصيغة التمريض في صحيحه (٣٢/٧) ورواه أبو داود (٢١٤٢)، وابن ماجه

(١٨٥٠)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب (١٩٢٩).

(٢) فتح الباري (٣٠١/٩).

(٣) البخاري (٥٢٠٤)، ومسلم (٢٨٥٥)، والترمذي (٢٣٤٣)، وابن ماجه (١٩٨٣).

(٤) مسلم (١٢١٨)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، وأحمد (٦٧/٢).

(٥) شرح النووي على مسلم (٣/٣٤٥).

(٦) البخاري (٦٨٤٨) (٦٨٥٠)، ومسلم (١٧٠٨)، وأبو داود (٤٤٩٢)، والترمذي (١٤٦٣)، والنسائي

في الكبرى (٧٢٩٢)، وابن ماجه (٢٦٠١).

(٧) الشرح الممتع (٣٨٤/٥). ط. الإسلامية.



ليس أولئك بخياركم»<sup>(١)</sup>. ومعنى: «ذُر» نشز. قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: (يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، وَالْإِذْنُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ بِضَرْبِهِمْ، ثُمَّ أُذِنَ بَعْدَ نَزُولِهَا فِيهِ)<sup>(٢)</sup>.

(٢) المقصود بالضرب هو التأديب، وليس الانتقام؛ كما يفعله بعض الجهلاء، من ضرب أزواجهم بكل ما يملكه من قوة، وربما استعمل العصي الغليظة، وربما رمى بأثاث البيت، وهذا كله لا يليق بأهل المروءات.

(٣) ليس من التأديب: التقييح لها، وسبها بالألفاظ البذيئة، أو التعدي بهذه الألفاظ إلى سب أبيها وعشيرتها، فالمرء من ليس بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء.

(٤) متى تابت المرأة عن نشوزها، فليس له عليها سبيل السخرية والاستهزاء، وكثرة اللوم والعتب، وتعدد ما سبق من زلاتها؛ لأن الله يقول: ﴿فَإِنْ أَطَعَنَّكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤].

إرسال الحكمين:

إذا وصل الأمر إلى أشده، وخشينا الشقاق بين الزوجين؛ أرسلنا إليهما حكمين يحكمان بينهما؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥].

فيرسل إليهما حكمان لهما من العلم والثقة والمعرفة ما يؤهلهما للحكم بينهما، على أن يكون هذان الحكمان أحدهما من أهله والآخر من أهلها؛ لأنها أعرف بشؤونها وأرفق لهما من الأجنيين<sup>(٣)</sup>.

تنبيه: هذان الرجلان (حكمان) كما ذكر ربنا عَزَّوَجَلَّ، فلهما أن يقضيا بما يرياه دون الرجوع إلى الزوجين، وما يحكمان به فهو ملزم لهما، رضي الزوجان أم كرها، فلهما أن يحكما بالتفريق أو

(١) حسن لغیره: رواه أبو داود (٢١٤٦)، وابن حبان (٤١٨٩)، وله شاهد مرسل عند البيهقي (٣٠٤ / ٧)، قال الحافظ (٣٠٣ / ٩): وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان.

(٢) نقلًا من فتح الباري (٣٠٤ / ٩).

(٣) زاد المعاد (٥٢١ / ٥).



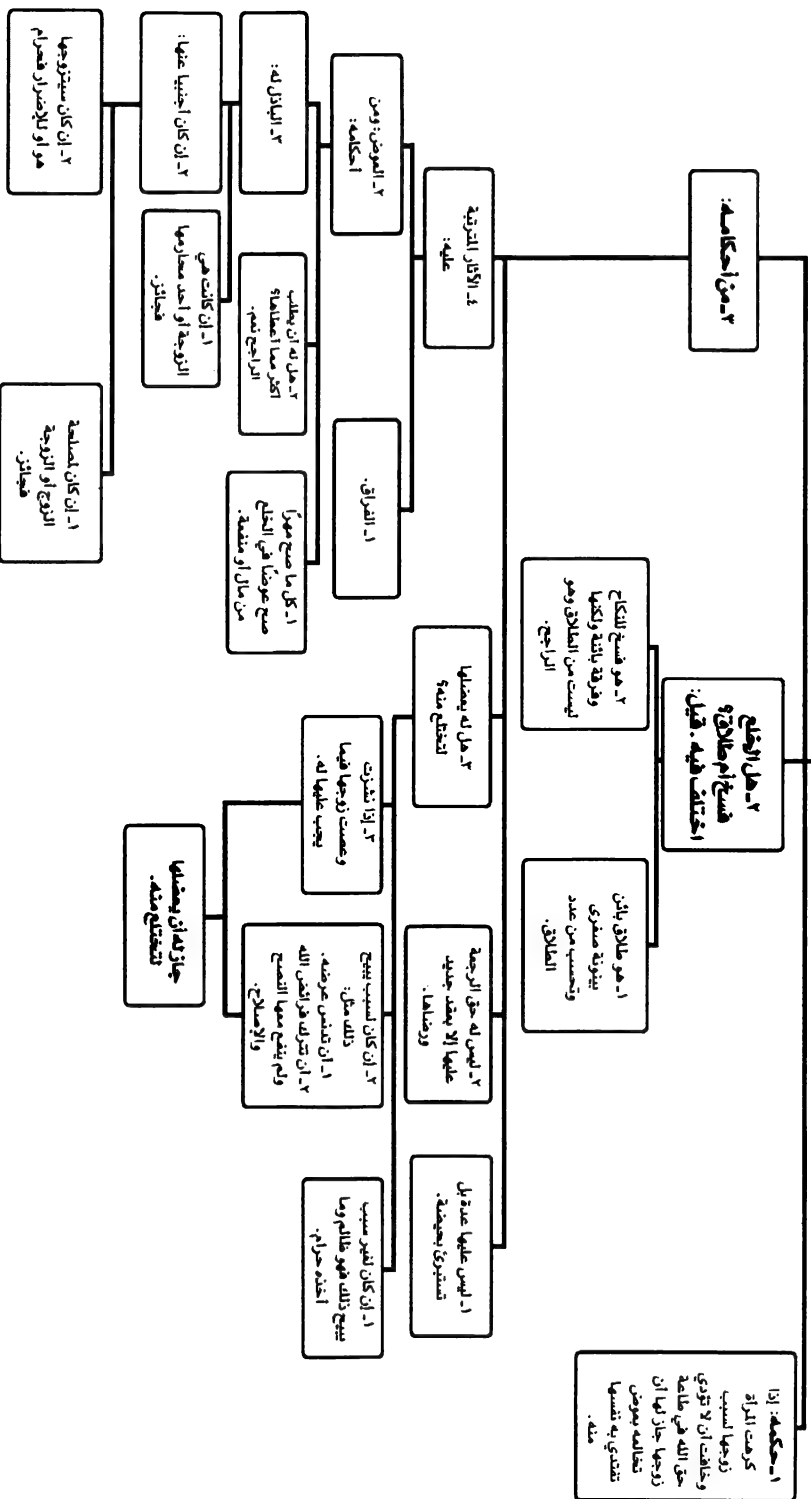


التوفيق، وهو أفضل. وقد قال بعض أهل العلم: إنهما (وكيلان) عن الزوجين، وليس بصحيح، بل هما (حكمان) كما ورد في الآية<sup>(١)</sup>.



(١) والفرق بين الوكيل والحاكم؛ أن (الوكيل) لا يتصرف إلا بإذن موكله، وعلى هذا فلا يملكان التفريق بينهما إلا بإذن الزوجين، وأما (الحكم) فهو قاضي بما يحكم به، وعلى هذا فهما يملكان التفريق بينهما دون الرجوع إليهما.

## كتاب الخلع: (فراق الرجل زوجته ببدل قابل للموض يعصل للزوج)



## كتاب الخلع

معناه:

لغة: فراق الزوجة على مال، مأخوذ من خَلَعَ الثوب؛ لأن المرأة لباس الرجل معنى<sup>(١)</sup>.  
وشرعاً: فراق الرجل زوجته ببذل قابل للعوض يحصل لجهة الزوج<sup>(٢)</sup>. ويقال له:  
(فداء)؛ لأن المرأة تفتدي نفسها من زوجها.

دليل مشروعيته:

قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُمَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق، إلا أني أخاف الكفر، فقال رسول الله ﷺ: «فتردين عليه حديثه؟» فقالت: نعم، فردَّت عليه، وأمره بفراقها<sup>(٣)</sup>.

شروط الخلع:

اعلم أنه لا يجوز للمرأة أن تطلب الطلاق من زوجها من غير سبب؛ لما ثبت في الحديث عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً في غير ما بأس، فحرام عليها رائحة الجنة»<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا فإنها لا تطلب الطلاق إلا بشرط أن يخاف ألا يقيما حدود الله، وبيان ذلك: أن تكره المرأة زوجها بسبب ما فتخاف ألا تؤدي حق الله في طاعة زوجها.

(١) انظر: فتح الباري (٩/ ٣٩٥).

(٢) المصدر السابق (٩/ ٣٩٦)، وانظر: المحلى (١١/ ٥٨٤)، وانظر: الشرح الممتع (٥/ ٣٨٨).

(٣) البخاري (٥٢٧٦)، وأبو داود (٢٢٢٩)، والنسائي (٦/ ١٦٩)، وابن ماجه (٢٠٥٦).

(٤) حسن: رواه أبو داود (٢٢٢٦)، والترمذي (١١٧٨)، وحسنه، وابن ماجه (٢٠٥٥)، والحاكم

(٢/ ٢٠٠) وصحَّحه، وصحَّحه الألباني في إرواء الغليل (٢٠٣٥).



قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وجملة الأمر أن المرأة إذا كرهت زوجها لحلقه أو خُلِقَه، أو دينه، أو كبره، أو ضعفه، أو نحو ذلك، وخشيت ألا تؤدي حق الله في طاعته؛ جاز لها أن تخالعه بعوض تفتدي به نفسها منه؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] <sup>(١)</sup>).

#### هل الخلع فسخ أو طلاق؟

اختلف أهل العلم في ذلك؛ فيرى بعضهم أنه طلاق بائن محسوب من الثلاث، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي في أحد قوليهِ، ويرى آخرون أنه فسخ للنكاح وقرقة بئنة، ولكنه ليس من الطلاق الثلاث، وهذا مذهب أحمد والقول الآخر للشافعي واختيار طائفة من أصحابه، وهو قول جمهور فقهاء الحديث؛ كإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، وداود، وابن المنذر، وابن خزيمة؛ فعن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه، فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة <sup>(٢)</sup>. وهو الثابت عن ابن عباس وأصحابه، وعن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا <sup>(٣)</sup>.

ومعنى هذا: أنه لو طلقها تطليقتين، ثم خالعهما، فهل يجوز أن تعود إليه؟  
الجواب: نعم؛ لأنه بقي له طلقة، وهو لم يطلقها، بل فسخ النكاح.

وقد وردت آثار عن بعض الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ تخالف ما ذهب إليه ابن عباس، لكنها كلها لا تصح، ولم يصح في الباب من الآثار إلا أثر ابن عباس وابن عمر، وقد ثبت عن عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه أمر المختلعة أن تستبرئ بحيضة. قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (ولو كانت مطلقة لوجب عليها أن تربص ثلاثة قروء) <sup>(٤)</sup>.

قلت: أما أثر ابن عباس فقد رواه عبد الرزاق بسنده أن طاوساً قال: كنت عند ابن عباس، إذ سأله إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، فقال: إني أستعمل هاهنا - وكان ابن الزبير يستعمله على

(١) المغني (٧/ ٥١).

(٢) رواه أبو داود (٢٢٢٩)، وصحَّحه الشيخ الألباني: صحيح سنن أبي داود (٢/ ٤٢٠). قال أبو داود: (رواه عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا). قال المنذري: (وأخرج الترمذي مُسنِّدًا وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ).

(٣) رواه أبو داود (٢٢٣٠)، والترمذي (١١٨٥). وقال الألباني: صحيح موقوف: صحيح سنن أبي داود (٢/ ٤٢٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٨٩).



اليمن على السعيات<sup>(١)</sup> - فعلمني الطلاق؛ فإن عامة تطليقهم الفداء، فقال ابن عباس: ليست بواحدة، وكان يجيزه؛ يفرق به، قال: وكان يقول: إنها هو الفداء، ولكن الناس أخطؤوا اسمه، فقال لي حسن بن مسلم: قال طاوس: فرادت ابن عباس بعد ذلك، فقال: ليس الفداء بتطليق، قال: وكنت أسمع ابن عباس يتلو في ذلك: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْبِضَنَّ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ثم يقول: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، ثم ذكر الطلاق بعد الفداء، قال: وكان يقول: ذكر الطلاق قبل الفداء وبعده، وذكر الله الفداء بين ذلك، فلا أسمعه ذكر في الفداء طلاقاً، قال: وكان لا يراه تطليقة<sup>(٢)</sup>. ومعنى هذا أن الله ذكر الطلاق في أول الآية فقال: ﴿أُطْلِقُ مَرَّتَانٍ﴾، ثم ذكر الخلع، ثم ذكر الطلقة الثالثة، فقال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، فلو كان الخلع طلاقاً لكان أربع تطليقات.

قلت: ومن الأدلة أيضاً: حديث الرُّبِيع بنت معوذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: اختلعت من زوجي، ثم جئت عثمان، فسألته: ماذا عليّ من العدة؟ فقال: لا عدة عليك، إلا أن تكوني حديثة عهد به، فتمكثي حتى تحيض حيضة، قال: وأنا متبع في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم المغالية<sup>(٣)</sup>؛ كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلفت منه<sup>(٤)</sup>.

تنبيه: يرى بعض العلماء أن الخلع طلاق؛ لما ثبت في بعض روايات حديث ثابت بن قيس أن الرسول ﷺ قال له: «أقبل الحديقة، وطلقها تطليقة»، وهذه الرواية وإن كانت في صحيح البخاري؛ فإنها من رواية أزهر بن جميل، قال البخاري في آخره: لا يتابع فيه عن ابن عباس، أي: أن البخاري يرى أن الصواب عن عكرمة مرسل.

قلت: الرواية المحفوظة ما تقدم بلفظ: «وأمره بفراقها»، وليس فيه الأمر بالتطليق.

(١) أي: أنه يوظفه على جمع الأموال ونحوها.

(٢) صحيح: رواه عبد الرزاق (١١٧٦٥)، رواه نحوه سعيد بن منصور (١٤٥٥)، والبيهقي (٣١٦/٧).

(٣) المغالية: نسبة إلى بني مغال قبيلة من الأنصار.

(٤) صحيح لشواهده: رواه النسائي (١٨٦/٦)، وابن ماجه (٢٠٥٨)، وانظر: سنن البيهقي (٤٥٠/٧)، والمحلى (٢٣٧/١٠).

• ألفاظ الخلع:

• اعلم أن الخلع بذل عوض لتفتدي به المرأة نفسها، والألفاظ الواردة في ذلك لها صيغ:

(أ) أن يخلعها بلفظ الطلاق الصريح؛ كأن يقول: طلقتك (ويكون ذلك على عوض).

(ب) أن يخلعها بلفظ كناية الطلاق مع قصده وقوع الطلاق؛ كأن يقول: حررتها بألف جنيه مثلاً، وينوي بذلك فراقها.

(ج) أن يخلعها بلفظ (الخلع) أو (الفسخ) أو (الفداء)، ولا ينوي طلاقاً.

(د) أن يخلعها بلفظ (الخلع) أو (الفسخ) أو (الفداء) وينوي الطلاق.

وبناءً على هذه الألفاظ اختلف العلماء في الأثر المترتب عليها على ثلاثة أقوال:

الأول: قالوا: هو طلاق بكل حال وبأي لفظ، يعني: أنه يحسب من الطلقات.

الثاني: جعلوا الحالات (أ، ب، د) طلاقاً، والحالة رقم (ج) فقط فسحاً.

الثالث: وهو الراجح: أن كله فسخ بأي لفظ كان، وبأي نية كانت، فهو (فسخ) لأنه في مقابل عوض، وقد سماه الله فداء، ولم يفرق بين لفظ ولفظ، ولا عبرة باللفظ، وإنما العبرة بالمعاني، فإذا كانت المرأة قد بذلت المال فداء لنفسها فهو فسخ وليس بطلاق، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>.

وقد يقال: إن الزوج إذا صرح بالطلاق لفظاً، ونواه بقلبه معنى وقع الطلاق، وهذا مذهب جمهور أهل العلم.

ويتفرع عن حكم الخلع المسائل الآتية:

(١) اعلم أن الخلع يجوز والمرأة حائض، ويجوز أن يخلعها في طهر قد جامعها فيه، فليس هناك خلع بدعيٍّ وسنيٍّ كما هو الحال في الطلاق.

(٢) المختلعة ليس عليها عدة، بل تستبرأ بحيضة واحدة، وقد تقدم ذلك عن عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١) الاختيارات الفقهية (٤٣١).



(٣) لا يملك الزوج الرجعة على المختلعة، بل لا بد من تجديد العقد، ورضا الزوجة.

(٤) لو طلقها بعدما اختلعت منه، فقال لها: أنت طالق، مواجهة أو غير مواجهة، فالطلاق لا يقع؛ لأن الطلاق لا يكون إلا على زوجة، وقد انفسخ عقد الزوجية بينهما.

(٥) لو اشترط في الخلع الرجعة متى شاء؛ كأن يقول لها: خالعتك، لكن لي أن أرجع في الخلع فأعطيك العوض، فهل يصح هذا؟ فيه أقوال؛ وقد رجح الشيخ ابن عثيمين: أن الخلع صحيح، والشرط فاسد؛ لأنه شرط باطل.

(٦) لو تكرر الخلع مثلاً ثلاث مرات، أو أربع أو أكثر، هل تحرم عليه؟  
الجواب: لا تحرم عليه؛ لأنه فسخ وليس بطلاق.

هل يجوز للزوج إعضائها لتختلع؟

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْضُوا لَهُمْ إِنْ تَزَلُّوا بِهِمْ بِبَعْضِ مَا اتَّفَقْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [النساء: ١٩].  
وعلى هذا فإنه إن أعضلها من غير ما سبب كان ظالماً لها، ويكون فعله هذا محرماً، ولا يحل له أخذه؛ قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا اتَّفَقْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. لكنه يجوز إعضالها في الحالات الآتية:

(أ) إن زنت جاز له أن يضيق عليها لتختلع؛ كما قال تعالى في الآية: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾، ويرى ابن عثيمين أنه يجوز له إعضالها كذلك إذا خرجت تكلم الشباب، أو كانت تتكلم معهم في الهاتف.

(ب) وكذلك إن تركت فرضاً من فرائض الله؛ كتركها للصلاة أو الصيام أو الزكاة، أو ترك الحجاب، فله أن يعضلها إذا لم يكن لإصلاحها سبيل، وأما إن كان يمكن أن يريها وتبقى وهو يرغب فيها، فلا حرج<sup>(١)</sup>.

(ج) إذا نشزت بأن عصت زوجها فيما يجب عليها، ولم يمكنه إصلاحها، جاز له إعضالها لتفتدي<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الشرح الممتع (٣٩٦/٥) ط. الإسلامية.

(٢) انظر: الشرح الممتع (٣٩٦/٥) ط. الإسلامية.



• الآثار المترتبة على الخلع:  
يترتب على الخلع آثار:

الأول: الفراق، وقد تقدم أن الصحيح أنه فسخ وليس طلاقاً.

الثاني: العوض (وهو بذل المال)، ويتعلق به أمور:

(١) يصح أن يكون العوض من الزوجة نفسها، وهو لا خلاف فيه. ولكن هل يجوز لإنسان أن يطلب من آخر طلاق زوجته مع بذله العوض له؟

الجواب: فيه تفصيل؛ إن كان لمصلحة الزوجة فجائز؛ كأن يكون الزوج لا دين له ولا خلق، والمرأة صالحة، فهو يريد أن ينقذها من يده، ولا تملك العوض مثلاً.

وقد يكون لمصلحة الزوج كعكس المثال السابق، فهو جائز.

وقد يفعل ذلك ليتزوجها هو؛ فهذا حرام، أو للإضرار بالزوجة؛ فهذا حرام أيضاً.

(٢) كل ما يصح أن يكون مهرًا يصح أن يكون عوضًا في الخلع، وعلى هذا فلا يصح أن يخالعهما على مُحَرَّم.

(٣) هل يجوز أن يخالعهما على غير عوض؟ رجَّح شيخ الإسلام ابن تيمية جوازه؛ لأنه حق للزوج، فإذا أسقطه باختياره فلا حرج، ولأنه في الحقيقة قد تحقق العوض؛ بأنها أسقطت نفقتها عليه لو كان الطلاق رجعيًا.

(٤) هل يجوز له أن يأخذ أكثر مما أعطاه؟ فيه خلاف بين العلماء:

والراجح: نعم يجوز؛ لعموم الآية في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وهذا هو مذهب جمهور العلماء، وهو الصحيح.

(٥) إذا خالعت الحامل بنفقة عدتها صح الخلع، بمعنى أنها تسقط عنه نفقة الحمل؛ لأنها واجبة في هذه الحالة، والخلاف بين العلماء: هل هو للمرأة من أجل الحمل، أو للحمل نفسه، وعلى أي تقدير فيصح الخلع؛ لأنها لو كانت للمرأة فقد أسقطت حقها، وإن كانت للحمل فقد التزمت أن تقوم هي به بدلًا عن زوجها.





(٦) إذا علّق الزوج الخلع على شرط؛ بأن يقول لها مثلاً: إن أعطيتني ألف جنيه فأنت طالق، فأعطته ولو بعد مدة فإنه يقع الخلع، لكنه يمكنه في هذه الحالة الرجوع قبل أن يعطيه على الراجح، وهو ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

(٧) اعلم أن الخلع لا يسقط بقية الحقوق، فإن خالعتَه على بذل عوض ما، ولها عليه شيء من الحقوق؛ كبقية مهر، أو دين اقترضه منها، أو نفقة أنفقتها على نفسها في غيبته، فلها كل هذه الحقوق، ما لم تكن أسقطتها عنه.



كتايب الايلاء: (هو أن يخلع الرجل على ترك وطمه ذمته مدة محددة أو مخالفة)

٢- ما يترتب عليه:

٤- من سافر أو فقيب عن زوجته أو هجرها أضراً بها بدون قسم: لا يند مؤثماً والمرأة الحق في المطالبة بالطلاق بالإضرار بها.

٣- إذا استت الأربعة أشهر دون أن يشر:

١- أن رجعه طلق مضي الأربعة أشهر وجامعها فله قسمة كعادة بينين.

٢- وإن لم ترض أوقف وطالب بأن:

١- فإن رضيت المرأة ولم تعالج بالثقة أو بالطلاق لم يطالب بشيء لأنه حق لها استعانة.

٣- وإن استمع أمر بأن يطلق وليس مجرد مضي المدة دون طيئته حلاق بل لا بد أن يوقعه هو.

١- يفتن ويرجع عنه وهو يكون:

٢- شرطه:

١- أن يكون حلف بالله فإن حلف بالطلاق أو بالظهار طلق يبرأ.

٢- أن يكون أهلاً للطلاق بأن يكون بالغاً عاقلًا مختاراً.

٣- أن تكون المرأة معلاً للوطم بأن تكون في عصمته.

٤- أن يكون قادراً على الوطم بأن لا يكون عاجزاً عنه لمرض أو غيره.

٢- فإن كان مندوراً بعدم القدرة على الوطم وهما بسببه أو كانت المرأة حائضاً كان عليه بالقول بأن يترجم بوصفها حال ذوال الضر.

١- بالصل بأن يجامعها.

- فإن استمع من الوطم أو الطلاق أو اختلف فيه قلن:

٢- ليس له ذلك بل يضيّق عليه ولو باليمين حتى يطلق.

١- يطلق عليه القاضي.

١- حكمه:

٢- وإن كانت أكثر من أربعة أشهر ترك ثم يفسر بالثقة بأن يجامعها أو بأن يطلقها.

١- أن كانت المدة التي حلف فيها على ترك وطمه زوجته فبها أقل من ٤ أشهر فلا يطالب بشيء.



## كتاب الإيلاء

• معنى الإيلاء:

• لغة: الامتناع باليمين.

وشرعاً: أن يحلف الزوج على ترك وطء زوجته، سواء حدد مدة أو أطلق؛ كأن يحلف ألا يطأها شهراً، أو أربعة أشهر، أو ستة، أو يحلف ألا يطأها بدون تحديد لمدة، ويدخل في ذلك ما إذا حلف ألا يجمعه وإياها سقف أو بيت.

• حكمه:

• قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٧﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧]. ومعنى (يؤلون): يحلفون.

وعلى هذا: إذا آلى الرجل من زوجته؛ فإن كانت المدة التي آلى عليها أكثر من أربعة أشهر، ترك حتى تمضي عليه الأربعة الأشهر، ثم يؤمر: إما أن يجمعها وإما أن يفارقها. وأما إن كانت المدة أقل من ذلك، فلا يطالب بشيء؛ لما ثبت في الحديث «أن رسول الله ﷺ آلى من نسائه شهراً»<sup>(١)</sup>.

• شروط الإيلاء:

• يشترط لصحة الإيلاء شروط:

(١) أن يحلف بالله، أو باسم من أسماؤه، أو صفة من صفاته، وأما إن حلف بالطلاق أو بالظهار أو نحوه، فلا يكون إيلاء.

(٢) أن يكون الزوج المولي أهلاً للطلاق؛ وذلك بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً غير مكره، راجع في ذلك أبواب الطلاق: من يصح طلاقه ومن لا يصح.

(٣) أن تكون المرأة محلاً للوطء، فلو قال لامرأة لم يتزوجها: والله لا أجامعك إن تزوجتك ستة أشهر مثلاً، فلا يقع إيلاء؛ لأنها ليست زوجة له عند القسم.

(١) البخاري (٣٧٨)، (٥٢٠٣)، والترمذي (٦٩٠)، والنسائي (٧/ ٣٨١).



متى يكون موليا ومتى لا يكون؟

(١) اختلف الفقهاء إذا كان الزوج غير قادر على جماع زوجته؛ كالمجبوب والمشلول، ثم حلف ألا يطأها أكثر من أربعة أشهر؛ هل يعد ذلك إيلاء؟ فالجمهور يرون أنه غير مؤول؛ لأنه - سواء حلف أم لم يحلف - فإنه لا يقوى على وطئها، ويرى ابن حزم أنه مؤول؛ لعموم الآية: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ الآية، قال: (لأن الله لم يخص بذلك جماعاً من غيره، فوجب أن يكلف من الفيتة ما يطيق، وهو مطيق على الفيتة بلسانه، ومراجعتة مضجعها، وحسن صحبتها)<sup>(١)</sup>.

(٢) حدّد كثير من العلماء مدة الإيلاء بأربعة أشهر، وأنها إذا نقصت لا تكون إيلاء، والصحيح أن كلمة إيلاء عامة في الآية، سواء قلت المدة أم كثرت، ويؤيد ذلك الحديث: «آل رسول الله ﷺ من نسائه شهراً»، إلا أن الفرق بينهما فيما يترتب عليه؛ فإن كان أقل من أربعة أشهر فلا يطالب الزوج بشيء، وإن كان أكثر من أربعة أشهر فالحكم كما جاء في الآية؛ وهو أن يطالب بالفيء وذلك بجماعها، وإلا فالطلاق. وأصل الفيء الرجوع، ومقصوده هنا: (الجماع). قال ابن المنذر رحمه الله: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الفيء: الجماع، إذا لم يكن له عذر)<sup>(٢)</sup>.

(٣) يرى بعض العلماء أنه إذا آلى منها وهي في عدتها من طلاق رجعي؛ أن ذلك إيلاء ويثبت له حكمه، والصحيح أنه ليس بإيلاء حتى يرتجعها.

(٤) إذا حلف ألا يطأها حتى تأتي بمحرم كشرب الخمر مثلاً، فهو آثم، ولا تطيعه الزوجة، قال ابن عثيمين رحمه الله: (هذا الإيلاء لا يقع؛ لأنه على شيء محرم... وهذا الرجل يؤمر بالجماع وإلا يفسخ منه النكاح)<sup>(٣)</sup>.

(٥) إذا قال لها: لا أجامعك حتى تسقطي دينك، أو أن تهبي لي مالك، فهذا مؤول<sup>(٤)</sup>.

(٦) إذا علق وطأها على أمر مستحيل كان مولياً؛ كأن يقول لها: حتى تصعدي إلى السماء، أو تقلبي الحجر ذهباً، أو لا أطوك حتى تحملي مني.

(١) المحلى (١١ / ٢٤١).

(٢) المغني (٧ / ٣٢٤).

(٣) الشرح الممتع (٥ / ٥٧٩).

(٤) المصدر السابق.



• الآثار المترتبة على الإيلاء:  
• يترتب على الإيلاء ما يلي:

(١) إذا وطئ الزوج زوجته قبل انقضاء الأربعة الأشهر، لزمته كفارة اليمين، ولا شيء عليه غير ذلك، ويكون بذلك خرج من الإيلاء.

(٢) وإذا انقضت الأربعة الأشهر ولم يطأ زوجته، فالذي ذهب إليه الجمهور من العلماء أنه يُوقَف ويُطالَب بالفيئة بجماعها أو بالطلاق، ويجبر على واحدة منها ولا بد.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (ولا تطلق زوجته بنفس مضي المدة)<sup>(١)</sup>. ومقصوده: أن مضي المدة وهي الأربعة الأشهر لا يكون بمجرد طلاق؛ حتى يوقف الزوج ويؤمر بالفيئة أو الطلاق، وهذا هو الراجح، وهو الذي عليه أكثر العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم.

(٣) قال الخرقى رَحِمَهُ اللهُ: (أو يكون له عذر من مرض أو إحرام أو شيء؛ لأنه لا يمكن معه الجماع، فيقول: -أي الزوج- متى قَدَرْتُ جامعَتُها، فيكون ذلك من قوله فيئة؛ للعذر)<sup>(٢)</sup>. قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وإن كان معذورًا ففاء بلسانه، ثم قدر على الوطء أمر به، فإن فعل، وإلا أمر بالطلاق)<sup>(٣)</sup>.

(٤) ما الحكم لو امتنع من الطلاق والفيئة؟ يرى كثير من أهل العلم أن الحاكم يطلق عليه إذا طلبت المرأة منه تطليقها، فيستوفي لها حقها بتطليقها. ويرى بعض أهل العلم أنه ليس للحاكم أن يطلقها، ولكن له أن يضيق عليه ولو بالحبس حتى يستوفي لها الحق؛ إما بأن يفيء وإما بأن يطلق.

متى يكون إيلاء ومتى لا يكون؟

(١) تحسب مدة الإيلاء من وقت إيلائه، لا من وقت مطالبة المرأة بالرجوع، ودليل ذلك أن الله تعالى قال: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، فجعل الله التربص معلقًا على وصف وهو الإيلاء.

(١) المغني (٨/ ٥٢٩).

(٢) انظر: المغني (٧/ ٣٢٧).

(٣) المغني (٧/ ٣٣٠).

(٢) تقدم أنه إذا كان غير قادر على الوطء؛ أنه يفىء بالقول الحسن بلسانه، ومراجعتة مضجعها، وحسن صحبتها.

(٣) إذا تغيب الزوج عن زوجته مدة من الزمن؛ لسفر، أو علاج لمرض، أو نحو ذلك، فلا يعد ذلك إيلاء ولا طلاقاً، حتى لو هجرها إضراراً بها بدون قسم، لا يعد مولياً، وللمرأة الحق في هذه الحالة بطلب الطلاق للإضرار بها؛ لأنه «لا ضرر ولا ضرار».

(٤) يحكم برجوع الزوج عن إيلائه بوطنها، ولو بتغيب الحشفة (رأس الذكر)؛ لأن هذا يعد جماعاً، وإن كان لم تكتمل فيه لذة الجماع، فإن لم يقو على جماعها، كان فيئه بالقول الحسن، ومضاجعتها، وحسن صحبتها.

(٥) إذا رضيت المرأة، ولم تطالب زوجها المولي بالطلاق بعد انقضاء المدة - الأربعة الأشهر - فلا يطالب بالطلاق، ويرى ابن حزم أنه يطالب بالفيئة؛ سواء طالبت المرأة أم لم تطالب؛ لأنه حق الله في عبده لا لها.

(٦) لا يعتبر الوطء إلا في القبل، فإن وطئها في دبرها، أو دون القبل فلا يعد وطئاً، ومن ثم لا يُعد رجوعاً.

(٧) إذا طلق زوجته وهو مول، ولم يكن رجوع عن يمينه، ثم عاد فزوجها؛ هل يعود إليه حكم الإيلاء، أو يسقط بطلاقه؟ فيه خلاف، والراجح أنه سقط بطلاقه، فلا يترتب بعد زواجه منها مرة ثانية.

(٨) ينبغي للأزواج أن يتقوا الله في أزواجهن؛ فإن الإيلاء لهذه المدة إضرار بالمرأة، وسوء معاشرة لها، وقد أمرنا الله عَزَّوَجَلَّ بمعاشرتهن بالمعروف.

(٩) اعلم أن حكم الإيلاء عام، سواء كان الإيلاء من الحر أو من العبد، وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة. على الراجح، وفي المسألة خلاف.

(١٠) الراجح أن الإيلاء عام، سواء كان حلفه في حالة الرضى أم في حالة الغضب؛ لأن الآية لم تنص على هذا التفريق. إلا أن يكون الغضب وصل به إلى الإغلاق.

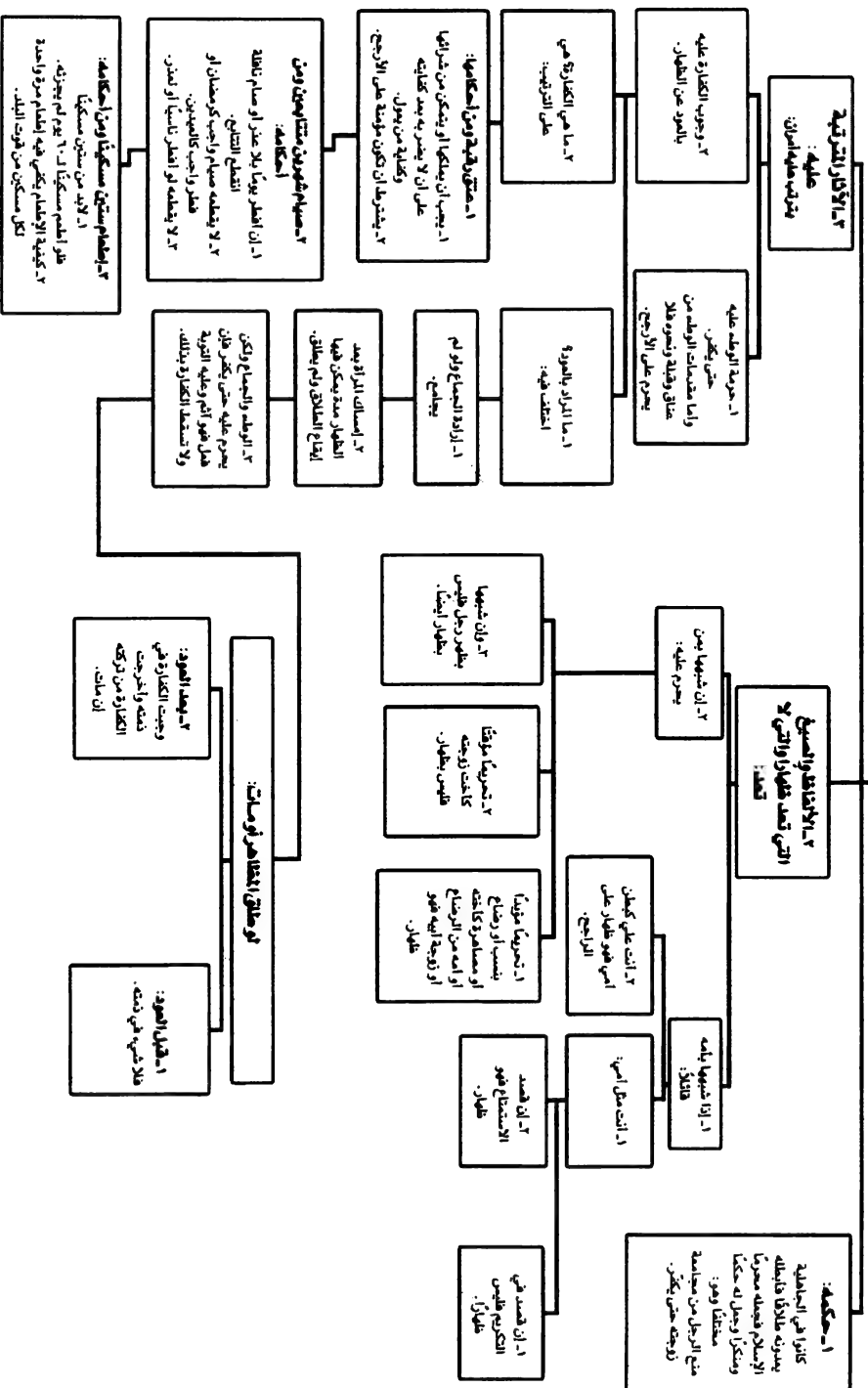
(١١) هل للمرأة المطالبة قبل مضي الأربعة الأشهر أو عند انقضائها؟ فيه خلاف.



(١٢) إذا انقضت المدة، وطالبت بالفيتة، فطالب هو أن يمهل، فإن لم يكن هناك عذر للإمهال لم يمهل، لكنه يؤخر قدر ما يتمكن من الجماع في حكم العادة. فإن كان بها شيء يمنعه من وطئها؛ كالحيض، فليس لها المطالبة بجماعها، لكنه يفيء بالقول الحسن ومضاجعتها، إلى أن يزول عذرهما ويتمكن من جماعها.



کتاب الظهار: (هو قول الرجل لزوجته انت حلي كظهر أمي)





## كتاب الظهار

• معناه وحكمه:

• الظهار مشتق من الظهر، وهو قول الرجل لزوجته: أنت عليّ كظهر أمي. وكانوا في الجاهلية يجعلون الظهار طلاقاً، فأبطل الإسلام هذا الحكم، وجعل حكمه مختلفاً؛ وهو منع الرجل من مجامعة زوجته حتى يُكْفَر.

وقد أجمع العلماء على حرمة، فلا يجوز للرجل أن يُقدِّم على ذلك فيظاهر من زوجه؛ لأن الله سمّاه منكراً من القول وزوراً؛ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّنْ نِّسَائِهِمْ مَا هُمْ بَلَاغَةٌ لِّأَعْيُنِنَا إِنَّمَا يَحْكُمُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَا عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ٢].

• من يصح منه الظهار:

• يصح الظهار من الزوج المسلم العاقل، لزوجته، فإن قاله لأجنبية لا يكون ظهاراً، حتى لو تزوجها بعد ذلك. ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّنْ نِّسَائِهِمْ﴾، والأجنبية ليست زوجة، فلا يقع الظهار منه موقعه.

• الأوصاف والألفاظ التي يقع بها الظهار:

• (١) الظهار لا يكون طلاقاً حتى لو نوى به الطلاق. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (قال الشافعي: ولو ظاهر يريد طلاقاً كان ظهاراً، ولو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً. فلا يجوز أن ينسب إلى مذهبه خلاف هذا، ونص أحمد على أنه إذا قال: أنت عليّ كظهر أمي، أعني به الطلاق؛ أنه ظهار، ولا تطلق به، وهذا الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنسخ، فلم يجوز أن يعاد إلى الحكم المنسوخ)<sup>(١)</sup>.

(٢) يصح الظهار من كل زوجة له؛ سواء دخل بها أو لم يدخل بها، وسواء كانت صغيرة أو كبيرة، وسواء كانت يمكن وطؤها أو لا يمكن وطؤها.

(١) زاد المعاد (٥/ ٣٢٥ - ٣٢٦).



(٣) يصح الظهار من الحر والعبد على السواء، وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة؛ لأن الله لم يخص في الآية أحداً دون أحد.

(٤) إذا قال لزوجته: أنت مثل أمي، من باب التكريم: فهذا لغو لا شيء، ولا يتعلق به حكم الظهار، وإن قصد به منعه الاستمتاع بها كما يتمتع من ذلك بأمه وأخته: فهو مظاهر.

(٥) اختلف العلماء فيما إذا قال لزوجته: أنت علي كبطن أمي، فالجمهور على أن ذلك ظهارٌ وهو الراجح، أما الظاهرية فلم يروه ظهاراً إلا بلفظ الظهر.

(٦) وكذلك اختلفوا فيما إذا شبهها بمن تحرم عليه غير الأم؛ على التفصيل الآتي:

أ- أن يشبهها بمن تحرم عليه من ذوي الرحم؛ كالأخت، والابنة، فأكثر العلماء على أنه ظهار، وذهب بعضهم إلى أن الظهار يختص بالأم؛ لنص الآية، وأجاب الأولون بأن الله قال في الآية: ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢]، وهذا موجود في غير الأم، فدل على ثبوت الحكم في غيرها.

ب- أن يشبهها بظهر من تحرم عليه على التأييد، سوى الأقارب؛ كالمحرمات من الرضاة، والمحرمات بسبب المصاهرة، والحكم فيه كالحكم في المسألة السابقة.

ج- أن يشبهها بمن تحرم عليه تحريماً مؤقتاً - كأخت زوجته - فهذا لا يقع به ظهار على الراجح.

د- أن يشبهها بظهر رجل؛ فعن أحمد رَحِمَهُ اللهُ: لا يكون ظهاراً. قال في المغني: (ولم أره يلزمه فيه شيء؛ وذلك لأنه تشبيه لامرأته بما ليس بمحل للاستمتاع)<sup>(١)</sup>.

#### • الآثار المترتبة على الظهار:

• إذا ظاهر الرجل من زوجته، ترتب على ذلك أثران:

الأول: حرمة وطء الزوجة حتى يُكْفَر؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ حَرِّزَ رَقَبَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٢].

واختلفوا في غير الوطء؛ كالمعانقة والتقبيل؟ فذهب بعض أهل العلم إلى أن المحرم فقط هو الجماع، وأما مقدماته من معانقة وتقبييل ونحو ذلك، فيرون جوازه، وهذا هو الراجح وهو قول جمهور العلماء. وذهب آخرون إلى أن مقدمات الوطء أيضاً محرمة.

(١) انظر: المغني (٧/ ٣٤١).



الثاني: وجوب الكفارة بالعود: وفي ذلك أمور:

(أ) ما معنى «العود»؟ اختلف العلماء في معنى العود على أقوال:

فيرى بعضهم أنها: (إرادة المسيس)؛ يعني: إرادة الجماع لما حرم بالظهار سواء جامع أم لا؛ وهذا مذهب الحنفية، أي أنه يكفي في ذلك مجرد الإرادة للجماع ولو لم يجامع. ويرى بعضهم أن العود معناه: (إمسك المرأة) أي: عدم طلاقها، وذلك أن يمسك المرأة بعد الظهار مدة من الزمن يسع أن يطلق فيها فلم يطلق، وهذا مذهب الشافعية. وقال أحمد ومالك: هو (الوطء) أي: استحلال المرأة بوطئها - لكن يمنع من الوطء حتى يُكفر - وهذا ما رجحه ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>.

وأما الظاهرية فقد ذهبوا إلى أن العود بالقول، فلا يرون الظهار في المرة الأولى حتى يعود فيظاهر منها مرة ثانية، وهو قول ضعيف لا يعرف عن أحد من السلف.

(ب) ما الكفارة؟

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكَ نُؤْعِظُونَ بِهِ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٢﴾ [المجادلة: ٣، ٤]. وعلى هذا فالكفارة على هذا الترتيب: عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً.

(ج) آداب وأحكام الكفارة:

(١) روعي في الكفارة التشديد؛ مراعاة للعلاقة الزوجية وحفاظاً عليها، ومنعاً من ظلم

المرأة بإيقاع الظهار عليها؛ قال تعالى: ﴿ذَلِكَ نُؤْعِظُونَ بِهِ ۚ﴾.

(٢) يحرم على الرجل أن يمس - يجامع - زوجته قبل التكفير بعتق الرقبة، أو قبل التكفير بالصيام، وهذا لا خلاف فيه، لكنهم اختلفوا في جماعها قبل التكفير بالإطعام، وذلك لأن الآية لم تنص على ذكر ذلك في حال الإطعام. فتمسك بعضهم بظاهر النص، وأجاز جماعها إذا كان سيكفر بالإطعام.

(١) الشرح المتمتع (٥/٥٩٦) ط. المكتبة الإسلامية.



ورأى بعضهم أنه لم يُذكر اكتفاء بما ذكر في الحالتين الأولين - العتق والصيام - حتى لا يطول الكلام بإعادته، وهذا هو الراجح، والله أعلم.

(٣) يحرم على الرجل أن يمس - يجامع - زوجته قبل الكفارة، فإن جامع فهو آثم، وعليه أن يتوب إلى الله، ولا تسقط الكفارة بذلك، بل يمتنع ويكفر، ولا تتضاعف عليه الكفارة، بل تبقى كما هي كفارة واحدة.

(٤) لو طلق زوجته أو مات قبل (العود)، فلا يلزمه شيء في تركته؛ لأنه لم يتعلق بذمته شيء، فالكفارة إنما تتعلق بذمته إذا (عاد) لما قال، وعلى هذا فلو عاد ثم مات قبل أن يكفر، أخرج من تركته كفارة ظهاره.

(٥) لو كرر لفظ الظهار ولم يكن كفر عن الأول؛ لزمته كفارة واحدة، وأما إن كفر، ثم ظاهر ثانية؛ فتلزمه كفارة ثانية.

(٦) أول هذه الكفارات: (عتق رقبة)؛ بأن يملكها أو يتمكن من شرائها على وجه لا يضر به بعد كفايته أو كفاية من يعولهم، ثم يعتقها.

(٧) اختلف العلماء في (الرقبة)؛ هل يشترط أن تكون مؤمنة أو لا يشترط؟ وذلك لأن الآية لم تنص على ذلك، فمنهم من حمل المطلق على المقيّد في كفارة القتل؛ حيث وصفت (الرقبة بالإيمان)<sup>(١)</sup>، ومنهم من التزم ظاهر النص، ولم يقيد بها بالإيمان. والقول الأول هو قول جمهور العلماء، وهو الأبرأ للذمة، والله أعلم.

(٨) إذا كان التكفير بالصوم، فإنه يشترط فيه التسابع شهرين كاملين؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾، فإن أفطر خلالها يوماً، أو صامه بنية النافلة مثلاً؛ انقطع التسابع، وعليه أن يستأنف الصوم من جديد.

(٩) إذا تخلل الصيام صيام واجب؛ كرمضان، أو فطر واجب؛ كفطر يوم العيد وأيام التشريق؛ فإنه لا يقطع التسابع - أي يبني على ما صامه، يعني: يكمل صيامه - بل عليه أن

(١) وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] الآية.



يكمل صيامه، إلا أنه ينبغي ألا يتحایل ليقع صومه خلال هذه الأيام حتى يستريح، فلا يحل له ذلك. وعليه -لو تعمد ذلك- أن يستأنف الصيام من جديد.

(١٠) لو أفطر ناسيًا، أو مكرهاً، أو لعذر يبيح له الفطر: لم ينقطع التتابع.

(١١) إذا كان التكفير بالإطعام، فإنه لا بد أن يراعي العدد؛ وذلك بأن يطعم ستين مسكينًا، كما ورد النص في الآية، فلو أطعم مسكينًا واحدًا ستين يومًا لم يجزئه في قول أكثر أهل العلم.

وأما عن كيفية إطعامهم؛ فإنه يكفي في ذلك إطعام مرة واحدة لكل مسكين من قوت البلد، سواء جمعهم فأطعمهم طعامًا مطهوءًا، أو ملكهم القوت.



## كتاب الامان (هي شهادات موكدات بايمان من الزوجين مقترونة بالبن من الزوج ونحسب من الزوجية .)

1- سببه ومشروعيته:

ان خلاف الرجل زوجته بالزنا او نفي نسب ولها منه وليس لديه مشهور ولم يقر الزوجية بما رماها به شرح في صفح الامان.

2- شروطه:

1- ان يكون بين الزوجين جنس او مد.

2- ان يكونا من نفس جنسهما.

3- ان يكون الزوجان احرار او سكتهم اقيم عليها الحد.

4- ان يكون الزوجان باقيا عاقلان مختارا.

5- ان يكون امام القضاء.

6- ان ياتي بالامانة اللذان وكفيهما كما جاءت في القرآن.

7- ان يبدأ في الامان بالزوج ثم بالزوجة.

3- كيفيته:

يحضرن امام القاضي فيبدأ الزوج للامان هيئته: العهد بالله اني لن الصالحين فيما رمت به زوجتي هذه من الزنا ويكرهها ايضا وقيل الخامسة بوجهه القاضي ويحلف ويكره. وان اصغر ومضى حال في الخامسة. وان نكح الله عليه ان كان كافرا فيما رسي به زوجته من الزنا. لم تقوم الزوجة فتقول اربع مرات: العهد بالله ان زوجي هذا كاذب فيما رماه به من الزنا. وقيل الخامسة بوجهه القاضي ويحلفها ويكرهها. فان اسمرت قالت في الخامسة: وان غشيت الله عليها ان كان زوجها صادقا فيما رماها به.

1- سقوط حد القذف عن الزوج وحده الزنا عن الزوجة.

2- ثبوت الزفة بينهما هرقة ابدية فلا تسهل له بعدها ايضا ولا ينفي ذلك ان يكون مسرورا لها.

3- حكم الحمل:

1- ان كانت حاملا قبل زواجها بالزنا فالولد له.

2- وان لم يعلم ان كانت حاملا قبل زواجها به ام لا.

3- وان جازت به لاكثر من ستة اشهر من وقت زواجها بالزنا ينظر:

4- ان لم تكن حاملا قبل وقت زواجها:

5- ان لم ينفه في الامان نفي عنه:

6- ان كان نفيها في الامان الحق به.

7- وان كان نفيها في الامان الحق به.

8- وان كان نفيها في الامان الحق به.

9- وان كان نفيها في الامان الحق به.

10- وان كان نفيها في الامان الحق به.

11- وان كان نفيها في الامان الحق به.

12- وان كان نفيها في الامان الحق به.

13- وان كان نفيها في الامان الحق به.

14- وان كان نفيها في الامان الحق به.

15- وان كان نفيها في الامان الحق به.

16- وان كان نفيها في الامان الحق به.

17- وان كان نفيها في الامان الحق به.

## كتاب اللعان

### معناه:

لغة: حصول التلاعن بين شخصين، وأصل اللعن: (الطرد والإبعاد).  
واصطلاحاً: شهادات مؤكدة بالأيمان من الجانين - الزوج والزوجة - مقرونة بلعن من الزوج، وغضب من الزوجة.

### سببه:

أن يقذف الرجل زوجته بالزنا - والعياذ بالله - سواء قذفها بشخص معين، أو غير معين، أو نفى نسب ولدها منه، وليس لديه شهود على هذا القذف، ولم تقر هي بما قذفها به، فشرع في حقه اللعان.

### مشروعيته:

ثبتت مشروعية اللعان بالكتاب والسنة:

أما (الكتاب): فقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَتْهُ أَحَدُهُمْ أَنْبَعُ شَهَادَةٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ٦﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعَنْتَ اللَّهَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٧ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَةٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ٨﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٩﴾ [النور: ٦-٩].

وأما (السنة): فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ هَلَالَ بْنَ أُمِيَةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشْرِيكَ ابْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ هَلَالُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلْيَنْزِلْنِ اللَّهَ مَا يَبْرئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَتَزَلْ جَبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، فَانصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟» ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفَ وَهِيَ



وقالوا: إنها موجبة. قال ابن عباس رضي الله عنهما: فتلكأت ونكصت حتى ظننا أنها ترجع، ثم قالت: لا أفصح قومي سائر اليوم، فمضت، فقال النبي ﷺ: «أبصروها؛ فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الأليتين، خدلج الساقين، فهو لشريرك بن سحما»، فجاءت به كذلك، فقال النبي ﷺ: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن»<sup>(١)</sup>. ومعنى «أكحل العينين»: أي به سواد في أجفان العين. «سابغ الأليتين»: ضخم الأليتين - وهي مقعدته - «خدلج الساقين»: ضخم ممتلى الساقين.

وفي رواية أخرى عند مسلم من حديث أنس: «وإن جاءت به أبيض سبطاً قضىء العينين فهو لهلal بن أمية»<sup>(٢)</sup>. ومعنى «سبطاً»: السبط: الشعر المنبسط المسترسل، «قضىء العينين»: فاسد العينين بكثرة دمع أو حمرة.

### • شروط اللعان<sup>(٣)</sup>:

(١) أن يكون بين زوجين؛ سواء كان قبل الدخول أو بعده، فإن كان بين أجنبيين فلا لعان، ولكن إما حد القذف على القاذف إذا لم يأت بالبينة، وإما حد الزنا على المذنوب إذا جاء بالبينة.

(٢) أن يرميها بصريح الزنا، بأن يقول: زנית، أو زنت، أو ينفي حملها منه، وأما إن قال لها: قبلك فلان، أو استمتع بك فلان من غير وطء، فهذا لا يثبت به اللعان؛ لأنه لا يثبت به القذف.

(٣) أن تكذبه الزوجة، فإن أقرت بما رماها به أقيم عليها الحد، وكذلك إن سكنت فلم تنكر.

(٤) أن يكون الزوج بالغاً عاقلاً مختاراً غير مكره حين يرميها بالزنا.

(٥) أن يكون أمام الإمام أو نائبه (يعني أمام القضاء).

(٦) أن يأتي كل منهما باللعان بعد إلقائه عليه من الإمام أو نائبه، كما في حديث هلال بن أمية.

(٧) استكمال لفظات اللعان الخمس، فإن نقص منها لفظة لم يصح.

(٨) أن يأتي بصورته كما نص عليه القرآن، وهناك خلاف فيما إذا استبدل لفظاً بمثله في المعنى.

(٩) الترتيب: أي: في لفظات اللعان، وكذلك أن يقدم الرجل على المرأة.

(١) البخاري (٤٧٤٧)، وأبو داود (٢٢٥٤)، والترمذي (٣١٧٩)، وابن ماجه (٢٠٦٧).

(٢) مسلم (١٤٩٦)، والنسائي (١٧١/٦).

(٣) انظر: المغني (٢٤٨/٧)، والشرح الممتع (٦٢١/٥).





(١٠) اشترط الفقهاء كذلك الإشارة من كل واحد منهما إلى صاحبه إن كان حاضراً، أو تسميته ونسبته إن كان غائباً.

(١١) اشترط بعضهم أن يكون باللغة العربية، إلا لمن لا يحسنها فله أن يلاعن بلغته.

(١٢) ويشترط التوالي بين الكلمات، والتوالي بين الجمل.

#### كيف يتم اللعان؟

(١) يحضر الزوجان أما الحاكم أو نائبه (كالقاضي)؛ لأن النبي ﷺ أمر هلال بن أمية أن يستدعي زوجته إليه، ثم لاعن بينهما.

(٢) ويستحب أن يكون بمحضر جماعة من المسلمين، وأن يتلاعنا قياماً؛ لأن النبي ﷺ قال لهلال: «قم فاشهد أربع شهادات....» إلخ.

(٣) ويبدأ اللعان بالزوج، فيقوم ويقول: (أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي من الزنا)، ويقول ذلك أربع مرات، ويكفي أن يقول: «فيا رميتها به»، ولا يشترط قوله: (من الزنا).

(٤) وبعد الأربع الشهادات يوقفه الحاكم، ويأمر رجلاً أن يضع يده على فيه حتى لا ينطق بالخامسة، ثم يعظه ويقول له: اتق الله فإنها الموجبة، عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، كل شيء أهون من لعنة الله. ثم يأمر الرجل فيرفع يده عن فيه، فإن رآه يمضي قال له: قل: (وأن لعنة الله عليّ إن كنت من الكاذبين فيما رميت به زوجتي هذه من الزنا).

(٥) ثم يأمر المرأة بالقيام، ويقول لها: قولي: (أشهد بالله إن زوجي هذا من الكاذبين فيما رماني به من الزنا)، وتشير إليه، تقول ذلك أربع مرات، ثم يوقفها بعد الرابعة، ويعظها كما تقدم مع الزوج، ويأمر امرأة أن تضع يدها على فيها، فإن رآها تمضي على ذلك قال لها: قولي: (وأن غضب الله عليّ إن كان زوجي هذا من الصادقين فيما رماني به من الزنا).

• الآثار المترتبة على اللعان:  
• إذا تم اللعان ترتب عليه ما يلي:

(أ) سقوط الحد عن الزوجين، فلا يقام على الزوج حد القذف ولا يعزر، ولا يقام على الزوجة حد الزنا.



فإن نكل الزوج عن اللعان أقيم عليه حد القذف، وإن نكلت الزوجة أقيم عليها حد الزنا في مذهب مالك والشافعي، وأما أبو حنيفة فقال: لا تحد، بل تحبس حتى تلاعن أو تقر بالزنا، وإن صدقته أقيم عليها الحد، وهذا مذهب أحمد أيضًا<sup>(١)</sup>.

(ب) تثبت الفرقة بين الزوجين، ولا يحتاج إلى تفريق الحاكم، ولا إلى إيقاع الطلاق، بل متى وقع اللعان وقعت الفرقة بينهما.

(ج) وتحرم عليه تحريمًا مؤبدًا، فلا يحل له أن يتزوجها أبدًا، حتى لو تزوجها غيره، ومع أنها محرمة عليه تحريمًا مؤبدًا؛ فإنه لا يكون محرماً لها، فلا يحل لها الخلوة، ولا يحل له النظر إليها، ولا السفر بها.

(د) انتفاء الحمل سواء نفاه الزوج وقت اللعان أم لا؛ لأن لعانه ينفي حملها، وفي هذه الحالة ينسب الولد للأم فقط، ويتعلق بهذا الحكم ما يلي:

(١) إن كان حملها سابقاً على ما رماها به، وعلم أنها زنت وهي حامل، فالولد له قطعاً، ولا ينفي عنه بلعانه، ولا يحل له أن ينفيه في لعانه؛ لقوله ﷺ: «الولد للفراش»<sup>(٢)</sup>، وزناها لا يزيل حكم لحوقه به.

(٢) وأما إن لم يُعلم حملها حال زناها الذي قذفها به، فهذا ينظر فيه:

فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من الزنا الذي رماها به، فالولد له، وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر من الزنا الذي رماها به، تُنظر: إن كان استبرأها (أي حاضت) قبل هذا الوقت، انتفى عنه الولد بمجرد اللعان؛ سواء نفاه أو لم ينفيه، وإن لم يكن استبرأها ففيه احتمال أن يكون الولد منه، وأن يكون من الزنا. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (فإن نفاه في اللعان انتفى، وإلا لحق به؛ لأنه أمكن كونه منه ولم ينفيه)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المغني (٧/ ٤٤٤).

(٢) البخاري (٢٠٥٣)، (٢٢١٨)، (٢٤٢١)، (٤٣٠٣)، (٦٧٤٩)، ومسلم (١٤٥٧).

(٣) زاد المعاد (٥/ ٣٨٠).

(١) المسألة السابقة لا يعتمد فيها على شبه المولود، وإلحاقه بالشبه، ولا بإجراء بحوث الجينات؛ لأن حكم اللعان قضى على كل هذه القرائن، ومما يدل على ذلك أن النبي ﷺ قال: «إن جاءت به على كذا وكذا فلا أراه إلا صدق عليها، وإن جاءت به كذا وكذا فلا أراه إلا كذب عليها»، فجاءت على النعت المكروه، ومع هذا فلم يحكم على المرأة بالزنا، ولم يقم عليها الحد.

(٢) إذا لاعنها وهي حامل، ونفى حملها؛ لا يحتاج إلى الملاعة مرة أخرى بعد وضعها خلافاً لمن رأى ذلك؛ لأن هلال بن أمية نفى حملها، فنفاه عنه النبي ﷺ وألحقه بأمه.

(٣) وإن استلحق الولد لحق به، أي: إذا اعترف بأن الحمل منه، فهو له، ولا يملك نفيه بعد ذلك، وكذلك إذا ولدت امرأته ولدًا فسكت عن نفيه ألحق به.

(٤) إذا قذف الرجل امرأته بالزنا برجل بعينه، ثم لاعنها سقط الحد عنه لهما -أعني: للزوجة، ولمن رماها به- وأما إذا لم يلاعن، فيقام عليه حد القذف، وهل يقام عليه الحد مرتين (من أجل رميه للزوجة ورميه لمن زنا بها)، أو يقام عليه حد واحد؟ محل خلاف بين العلماء، والصحيح أنه يقام عليه حد واحد؛ لأن النبي ﷺ قال لهلال: «البينة وإلا حد في ظهرك»، ولم يقل: حدان. وهذا بخلاف ما لو رمى أجنبية بالزنا برجل سمّاه، فإنه إن لم يأت بالشهود حُدَّ حدين.

(٥) اختلف العلماء في وقت الفرقة بين المتلاعنين، فرأى بعضهم أنها تحصل بمجرد القذف، وهذا قول ضعيف، وهو مخالف لرأي الجمهور الذين رأوا أنها لا تكون إلا (بعد اللعان)، ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها تكون بعد لعان الزوج وحده، وهو قول الشافعي.

الثاني: أنها لا تحصل إلا بلعانها جميعاً؛ لما ثبت في الحديث عن سهل قال: «مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما»<sup>(١)</sup>، ومعلوم أنها لا يكونان متلاعنين إلا بعد لعانها جميعاً، وهذا قول مالك وأهل الظاهر.

(١) البخاري (٤٧٤٦)، ومسلم (١٤٩٢)، وأبو داود (٢٢٤٨).



الثالث: أنها لا تحصل إلا بعد لعانها، وتفريق الحاكم بينهما؛ لما ثبت في بعض روايات الحديث: «فرق رسول الله ﷺ بينهما»، وقال: «لا يجتمعان أبدًا»<sup>(١)</sup>، وهو مذهب أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن أحمد.

(٦) الصحيح أن الفرقه فسخ للنكاح، وأنها توجب التحريم المؤبد، فلا يجتمعان أبدًا؛ لما تقدّم من الحديث، حتى لو أكذب نفسه بعد ذلك، فإنها لا تحل له على القول الراجح. (٧) في حكم صداق المرأة الملاءنة:

إن كان بعد الدخول فلا يسقط صداقها، بل تأخذه كاملاً؛ لما ثبت في الصحيحين قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين: «حسابكما على الله، أحكما كاذب، لا سبيل لك عليها»؛ قال: يا رسول الله، مالي؟ قال: «لا مال لك، إن كنت صدقت عليها، فهو بما استحلتت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها، فهو أبعد لك منها»<sup>(٢)</sup>.

وأما إن كان اللعان قبل الدخول؛ ففيه قولان للعلماء؛ بعضهم يرى سقوط المهر، وبعضهم يرى سقوط نصفه، والله أعلم، وأما السكنى والنفقة فالظاهر أنه لا نفقة لها ولا سكنى في جميع الحالات.

(٨) انقطاع نسب الولد من جهة الأب، وهذا قول الجمهور، فلا يدعى ولدها لأب، هذا إذا لم يستلحقه بل نفاه، كما تقدم.

وفي هذه الحالة يلحق الولد بأمه فقط، ويتعلق بذلك ما يلي:

- أ- لا يجوز أن ترمى المرأة بالزنا، وكذلك لا يرمى ولدها، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه حد القذف، وهذا قول جمهور الأمة، وهو الذي دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة.
- ب- عصبه الولد انتقلت إلى أمه وعصباتها، فإذا مات حازت الميراث كله؛ لما ثبت في الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ: «أنه جعل ميراث ابن الملاءنة لأمه ولورثتها من بعدها»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٥٣١٣)، ومسلم (١٤٩٣)، وأبو داود (٢٢٤٨)، واللفظ له.

(٢) البخاري (٥٣١١)، ومسلم (١٤٩٣)، وأبو داود (٢٢٥٧).

(٣) حسن لغيره: رواه أبو داود (٢٩٠٨)، والدارمي (٣١١٥)، ضعفه البيهقي (١٢٥٠٠) بالإرسال، وله

شاهد متصل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

المسائل التي يفرق فيها القاضي بين الزوجين :

٤-١ التفرق بسبب غياب الزوج:

إذا غاب عن زوجته وانقطعت أخباره ولا يعلم له موضع وغلب على الظن حلاكه فالراجح: أن لها أن ترفع أمورها للقاضي فيحكم بأن ترفع أربع سنين من تاريخ الرفع ثم تعدل عدة وفاة... ٣:

٣-٢ التفرق للضرر:

وذلك بسوء المشورة بضرب مبرح أو سب مفتوح أو إضرار وهجر وامتناع عن الكلام أو إكراه على فعل محرم أو نهي عن فعل عبادي... وكذلك الحكم هي المرأة السيئة المشورة لزوجها كخروجها عن طاعته وامتناعها عن الاستجابة لرغباته المشروعة وإيذاؤها له بعمكر القول لا تستقيم معه الحياة وقد اختلف في التفرق به:

قول: يفرق به.  
وقيل: لا يفرق به ويصلح الضرر بالحكمين، ومعهما الإصلاح دون التفرق.

٢-٢ التفرق بسبب العيب: (انظر جدول صيوب الكساح)

٢-٢ أن تزوجه عالة بفسره أو كان مومرا ثم افتقر فلا يثبت لها الفسخ.

١-١ التفرق بسبب إحصار الزوج بالانقضاء:

فقد اختلف فيه: فقيل: يثبت لها حق طلب الفسخ، وقيل: عليها الصبر وتتملق الزفة بدمته وقيل:

١- أن كان غوها بانه ذو مال ثم تبين أنه معقم أو كان ذو مال وترك الإنفاق، ولم تتمكن من أخذ كفايتها بنفسها أو بالحاكم ثبت لها الفسخ.

٢- وإن لم يات حتى انقضت العدة فلها أن تزوجه بمن شأبت هان قدم الزوج الأول بعدها خير بين امرئ:

١- أن قدم الزوج ألقاها فهو أحق بها.

٢- أو يسترد مهره فقط وتقر على زوجها.

١- أن يسترد زوجته بالمقد والهر الأول.

• التفريق بين الزوجين قضاءً:

• هناك بعض الحالات يتدخل فيها القضاء لينظر في مصلحة الأسرة، وقد يصل الأمر إلى التفريق بينهما، وفيما يلي تفصيل لهذه الحالات:  
أولاً: التفريق بسبب إفسار الزوج:

إذا أعسر الزوج بحيث إنه لا يستطيع النفقة على أهله، فهل للزوجة أن تطالبه بالفسخ؟  
اختلف العلماء في ذلك على عدة أقوال:

الأول: وهو مذهب الجمهور: أن لها حق الفسخ، ويجبر على الطلاق إذا لم ينفق عليها؛ لأن إمساكها مع الإفسار إضرار بها، والله يقول: ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١]، ولما ثبت عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب إلى أمراء الأمصار: «أن ادع فلاناً وفلاناً -ناساً قد انقطعوا عن المدينة وخلوا منها- فلما أن يرجعوا إلى نساءهم، وإما أن يبعثوا إليهن بالنفقة، وإما أن يطلقوا ويبعثوا بنفقة ما مضى»<sup>(١)</sup>.

الثاني: يلزمها الصبر، وتعلق النفقة بذمته<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ فرق بين رجل وامرأته بسبب الإفسار، ولأن أزواج النبي ﷺ لما سأله النفقة قام أبو بكر إلى عائشة فوجأ عنقها، وقام عمر إلى حفصة فوجأ عنقها<sup>(٣)</sup>، فلو كان الفسخ لهما وهما طالبتان للحق لم يقر النبي ﷺ الشيخين على ما فعلا، ولقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَنَهَا﴾ [الطلاق: ٧].

وهذا ما ذهب إليه عطاء، والحسن البصري، والزهري، وعمر بن عبد العزيز، وهو مذهب الحنفية، وقول للشافعي.

الثالث: وهو ما ذهب إليه ابن حزم؛ أنها إذا كانت موسرة وجبت النفقة عليها، أي أصبحت هي المكلفة بالنفقة (وهو قول ضعيف).

الرابع: قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: - (والذي تقتضيه أصول الشريعة وقواعدها في هذه المسألة أن الرجل إذا غرَّ المرأة بأنه ذو مال، فتزوجته على ذلك، فظهر معدماً لا شيء له، أو

(١) صحيح: رواه عبد الرزاق (٧/ ٩٣)، (١٢٣٤٦)، والبيهقي (٧/ ٤٦٩).

(٢) المغني (٧/ ٥٧٢).

(٣) مسلم (١٤٧٨)، وأحمد (٣/ ٣٢٨).

كان ذا مال وترك الإنفاق على امرأته، ولم تقدر على أخذ كفايتها من ماله بنفسها ولا بالحاكم؛ أن لها الفسخ، وإن تزوجته عالة بعسرتة، أو كان موسراً ثم أصابته جائحة اجتاحت ماله، فلا فسخ لها في ذلك، ولم يزل الناس تصيبيهم الفاقة بعد اليسار، ولم ترفعهم أزواجهم إلى الحكام ليفرقوا بينهم وبينهن، وبالله التوفيق<sup>(١)</sup>.

ثانياً: التفريق بسبب العيب:

تقدمت هذه المسألة بأدلتها في كتاب النكاح تحت عنوان: العيوب في النكاح<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: التفريق للضرر:

المقصود بالضرر: إلحاق مفسدة بالغير، فيدخل في ذلك سوء العشرة بضرب مبرح، أو سب مقذع، أو إعراض وهجر وامتناع عن الكلام، أو إكراه على فعل محرم، أو نهي عن أداء عبادة، وكذلك الحكم في المرأة السيئة العشرة لزوجها؛ كخروجها عن طاعته، وامتناعها عن الاستجابة لرغباته، وإيذائها بمنكر القول بما لا تستقيم معها الحياة.

وقد اختلف العلماء في جواز التفريق بين الزوجين بمثل هذه الأضرار.

(أ) يرى بعضهم أنه لا يفرق بينهم؛ لأن الحياة الزوجية لا تخلو في العادة من ضرر في الجملة، ولأن هذا الضرر يمكن إزالته بغير التفريق، لكن إذا اشتد النزاع كان هناك التحكيم كما قال تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥] الآية، لكنهم يرون أن مهمة الحكمين الإصلاح، لا التفريق. وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد.

(ب) ويرى آخرون أنه للزوجة الحق في طلب التفريق، وأن مهمة الحكمين لا تقتصر على الإصلاح، بل تتعداه إلى التفريق إذا اقتضى الحال. وهذا مذهب مالك وأحمد في الرواية الأخرى عنه.

(١) زاد المعاد (٥/ ٥٢١). لا يلزم أن يرفعوا ذلك إلى الحكام؛ لأنهم يرجعون في ذلك عادة إلى كبار الأقارب؛ وحال الناس على هذا، فكثيراً ما تطلب المرأة الطلاق لأن زوجها لا ينفق عليها، وهذا ما يقتضيه العدل؛ لأنه لا معنى لحبسها معه وهو لا يقدر على إطعامها، وفي صحيح البخاري قول أبي هريرة: (تقول المرأة: إما أن تطعنني وإما أن تطلقني)، فالمقصود أن جريان عادة الناس بحل هذه المشاكل بينهم لا يمنع من جواز الترافع إلى القضاء.

(٢) انظر: كتاب النكاح، (٢/ ٧٩).



رابعًا: التفريق بسبب غياب الزوج:

إذا غاب الزوج عن زوجته، وانقطعت أخباره، ولا يعلم له موضع، ويغلب على الظن هلاكه؛ فالراجح في هذه المسألة إذا رفعت الزوجة أمرها إلى الحاكم: أن تتربص أربع سنين، ثم تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرًا، ثم إن شاءت أن تتزوج تزوجت؛ فقد ثبت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: فقدت امرأة زوجها، فمكثت أربع سنين، ثم ذكرت أمرها لعمر بن الخطاب، فأمرها أن تتربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه، فإن جاء زوجها، وإلا تزوجت، فتزوجت بعد أن مضت السنوات الأربع ولم تسمع له بذكر، ثم جاء زوجها فأخبر بالخبر، فأتى إلى عمر، فقال له عمر: إن شئت رددنا إليك امرأتك، وإن شئت زوجناك غيرها؟ قال: بلى زوجني غيرها<sup>(١)</sup>. وفي رواية: «فخيره عمر بين الصداق وبين امرأته».

وعن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما قالوا في امرأة المفقود: تتربص أربع سنين، وتعتد أربعة أشهر وعشرًا<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق يمكن أن نلخص أحكام امرأة المفقود فيما يلي:

(أ) تؤجل المرأة أربع سنين، على أن تبدأ هذه المدة من حين رفع أمرها للحاكم، ولا تحتسب من حين غيبته.

(ب) أنها بعد ذلك تعتد أربعة أشهر وعشرًا.

(ج) فإن قدم زوجها قبل أن تتزوج؛ سواء انتهت المدة، أو في خلال المدة؛ فهو أحق بها.

(د) وأما إن تزوجت ثم قدم زوجها، فهو بالخيار بين زوجته وبين الصداق، وقد ثبت ذلك عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وثبت في رواية أخرى عن عمر أنه بالخيار بين زوجته وبين أن يزوجه زوجة أخرى.

(١) صحيح: رواه عبد الرزاق (٨٦/٧)، وابن حزم في المحلى (٤٠١/١١)، وانظر: مسائل عبد الله

ابن الإمام أحمد عن أبيه (٢٤٦).

(٢) صحيح: رواه ابن أبي شيبة (١٦٧١٧).



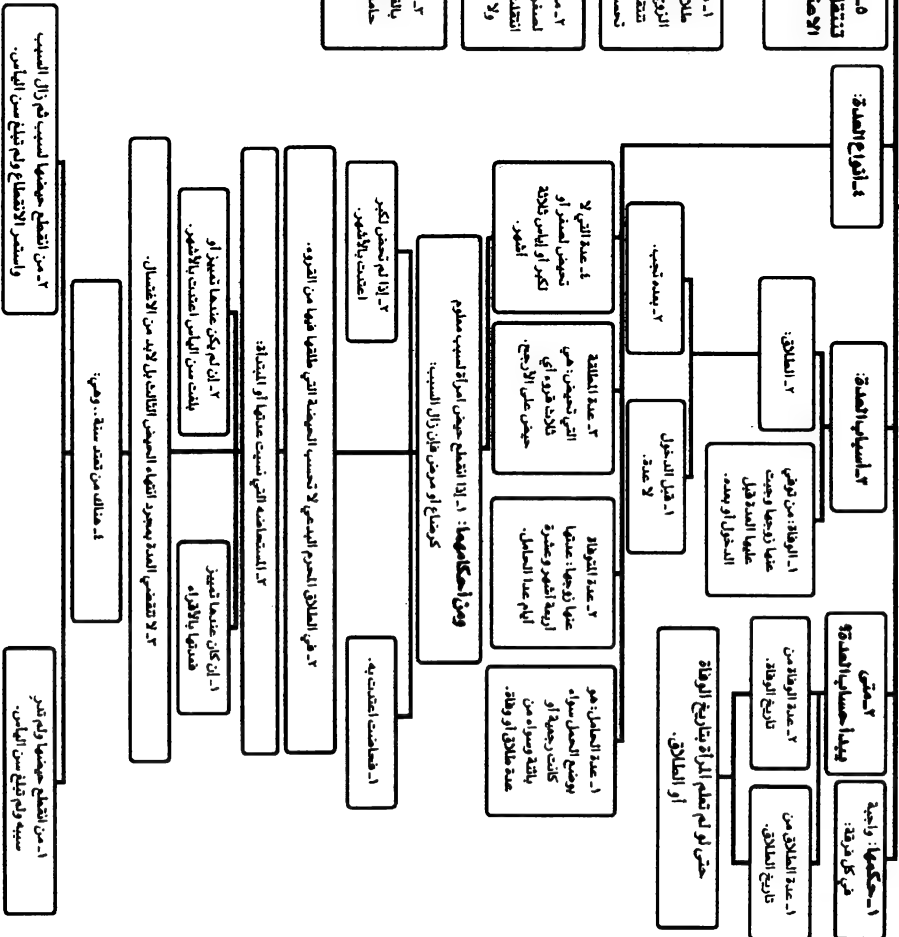


بقي بعد ذلك حكم نفقة امرأة المفقود، فعن جابر بن زيد، عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما، قالا جميعاً في امرأة المفقود: «تنتظر أربع سنين»، قال ابن عمر: «يُنْفَقُ عليها من مال زوجها؛ لأنها حبست نفسها عليه»، قال ابن عباس: «إذا يحذف ذلك بالورثة، ولكن تستدين؛ فإن جاء زوجها أخذت من ماله، فإن مات قضت من نصيبها من الميراث»، ثم قالا جميعاً: «يُنْفَقُ عليها بعد الأربع سنين أربعة أشهر وعشرًا من جميع المال»<sup>(١)</sup>.



(١) المحلى (١١/٤٠٢).

أحكام العدة: (تربص المرأة عند فراقه الإنكاح وشبهته)





## أحكام العدة

• معنى العدة:

• هي: (تربصُ يلزم المرأة عند فرقة النكاح وشُبْهته). ومعنى (تربص): انتظار انقضاء لمدة ترك الزواج فيها. والمقصود أنه إذا زال عقد الزواج بأي سبب وجب على المرأة أن تمتنع من الزواج حتى تنتهي المدة المقررة شرعاً.  
ملاحظة:

• مما سبق يتبين أن العدة على المرأة فقط، وليس على الرجل عدة؛ فإن الرجل إذا طلق زوجته مثلاً أو ماتت عنه زوجته، فإنه يجوز له أن يتزوج مباشرة، إلا أن يكون هناك مانع شرعي من زواجه، ويتمثل هذا المانع في هذه الصور:

(أ) أن يفارق زوجته (بالطلاق)، ويريد أن يتزوج ممن لا يحل له الجمع بينها وبين زوجته المطلقة؛ كأختها وعمتها وخالتها، فإنه يجب عليه أن ينتظر حتى تنتهي عدة زوجته التي طلقها، وأما إذا كانت المفارقة (ب وفاة الزوجة)؛ فإنه يباح له أن يتزوج من شاء من النساء، حتى أختها أو عماتها أو خالتها.

(ب) أن يفارق إحدى زوجاته الأربع، ويريد الزواج بغيرها، فلا يحل له حتى تنتهي عدة المطلقة، بخلاف ما لو ماتت، فيباح له الزواج مباشرة.

(ج) أن يريد الزواج من امرأة معتدة من الغير - لطلاق أو وفاة - فإنه لا يحل له أن يعقد عليها حتى تنقضي عدتها.

واعلم أنه لا يقال لانتظار الزوج بسبب مما سبق: (عدة)، بل يقال: مانع شرعي من الزواج، فليس للرجل عدة كما يقول بعض العامة.



• أسباب العدة:

• تبين مما سبق أن سبب العدة هو الفرقة بين الزوجين، سواء كانت هذه الفرقة لوفاة أو طلاق، وسواء كان العقد صحيحاً أو فاسداً. لكن يلاحظ ما يلي:

(أ) إذا كان الطلاق قبل الدخول لا تجب العدة على المرأة؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

(ب) إذا كان الطلاق بعد الدخول وجبت العدة على المرأة؛ سواء كانت الطلقة الأولى أو الثانية أو الثالثة.

(ج) إذا كان الفراق بموت الزوج وجبت العدة على المرأة؛ سواء دخل بها أم لم يدخل بها.

• حكم العدة:

• العدة واجبة شرعاً في كل فرقة إلا فيما استثناه الشرع -وهو الفراق بالطلاق قبل الدخول، فإنه لا عدة فيه- ولا يحل لأحد إسقاط العدة لأي سبب، حتى لو كانت المطلقة صغيرة أو يائسة أو عقيماً؛ وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾، فهذا الأمر يبين أن العدة حق الله عز وجل، علماً بأن في إحصائها حقوقاً أخرى؛ ففيها حق للزوج، وللزوجة، وللولد، وحق للناكح الثاني. قال ابن القيم رحمه الله: (فحق الزوج ليتمكن من الرجعة في العدة، وحق الله لوجوب ملازمتها المنزل كما نص عليه سبحانه، وهو منصوص أحمد، ومذهب أبي حنيفة، وحق الولد لثلاث يضيع نسبه، ولا يدري لأي الواطئين، وحق المرأة لما لها من النفقة زمن العدة لكونها زوجة تراث وتورث)<sup>(١)</sup>.

• أنواع العدة:

• بيّن الله سبحانه في كتابه أنواع العِدِّد، وجمعتها أربعة أنواع؛ وهي على النحو الآتي:

النوع الأول: عدة الحامل:

تنتهي بوضع حملها؛ سواء كان الطلاق رجعيّاً أو بائناً، أو كانت المفارقة بسبب وفاة الزوج؛ وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِذَا أَتَحَمَّلَ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

(١) زاد المعاد (٤/ ٣٤٠) ط. دار التقوى القاهرة.

وعن سبيعة الأسلمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت تحت سعد بن خولة، وكان ممن شهد بدرًا، فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فلم تَنسَبْ أن وضعت حملها بعد وفاته، فلما تَعَلَّتْ من نفاسها تجملت للخطاب، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك؛ رجل من بني عبد الدار، فقال لها: ما لي أراك متجملة؛ لعلك ترجين النكاح؟ إنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر، قالت سبيعة، فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين أمسيت، فأتيت رسول الله ﷺ، فسألته عن ذلك، «فأفتاني: بأني قد حللت حين وضعت حملي، وأمرني بالتزوج إن بدا لي»<sup>(١)</sup>.

ويتعلق بعدة الحامل ما يلي:

(١) قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: (واستدل بقوله: «فأفتاني بأني حللت حين وضعت حملي»، بأنه يجوز العقد عليها إذا وضعت ولو لم تطهر من دم النفاس، وبه قال الجمهور)<sup>(٢)</sup>. قلت: وكره ذلك الحسن والشعبي، والراجح قول الجمهور لما تقدم، ولكن لا يطؤها زوجها الذي عقد عليها بعد عدتها حتى تطهر وتغتسل من نفاسها.

(٢) في صفة ما تضعه الحامل:

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: سواء كان حملها ولدًا أو أكثر، كامل الخلقة أو ناقصها، أو علقه، أو مضغة... سواء كانت صورة خفية تختص النساء بمعرفتها، أم جليلة يعرفها كل أحد، ودليله إطلاق سبيعة من غير سؤال عن صفة حملها)<sup>(٣)</sup>. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن عدة المرأة تنقضي بالسقط إذا علم أنه ولد)<sup>(٤)</sup>، أي: مولود.

(٣) أما إذا أُلْقَتْ نطفة أو دمًا لا ندرى هل هو ما يخلق منه آدمي أو لا، فهذا لا يتعلق به شيء من الأحكام<sup>(٥)</sup>. قُلْتُ: ومع التقدم الطبي الآن إذا أمكن معرفة أنه بداية حمل الحق بها سبق.

(١) البخاري (٥٣١٨)، ومسلم (١٤٨٤)، وأبو داود (٢٣٠٦)، والنسائي (١٩٦/٦)، وابن ماجه (٢٠٢٧).

(٢) فتح الباري (٤٧٤/٩).

(٣) شرح مسلم للنووي (١٠٩/١٠).

(٤) نقلًا من المغني (٤٧٤/٧)، وانظر: الإجماع (ص ٤٩).

(٥) انظر: المغني (٤٧٤/٧)، وانظر: المحلى (٢٦٦/١٠).

(٤) لا خلاف بين العلماء أن الحامل إن كانت مطلقة فعدتها وضع حملها، وأما إن كانت متوفى عنها زوجها فأكثر العلماء أن عدتها وضع حملها كذلك، إلا ما ثبت عن ابن عباس وعلي رضي الله عنهما أن عدتها تنقضي بأبعد الأجلين، وحجة من ذهب لذلك أن المتوفى عنها زوجها توارد عليها عموماً في آيتين:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]؛ فهذا عام للحامل ولغيرها عدتها أربعة أشهر وعشر في عدة الوفاة.

والثانية: قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]؛ فهذا عام في حق الحامل سواء كانت العدة عن وفاة أو طلاق.

فهل تنقضي عدتها بوضع الحمل ولو كان قبل الأربعة الأشهر وعشر، أو تنقضي إذا مر عليها أربعة أشهر وعشر ولو لم تضع؟

قالوا: تنقضي بـ (أبعد الأجلين)؛ فإذا وضعت قبل المدة تربصت بقية المدة، وإذا مضت عليها المدة ولم تضع انتظرت حتى تضع، وهذا مأخذ قوي؛ إلا أن السنة مقدمة عليه، كما تقدم في حديث أبي السنابل؛ فإنه يقطع بأن عدة الحامل تنقضي بوضع حملها؛ سواء كان ذلك قبل الأربعة الأشهر وعشر، أو بعدها.

(٥) لو نقل مني الرجل إلى فرج المرأة وحملت بدون أن يجامعها؛ فالراجح أنها تعتد بوضع حملها، ولا يقال: إنها لا عدة لها؛ لأنه لم يمسه، لأن الآية شملت كل حامل بأي وسيلة، سواء كانت من زواج صحيح، أو وطء بشبهة أو زنا، وسواء كان الحمل بجماح، أو إدخال مني الرجل رحمها، أو كان التلقيح خارج الرحم ثم وضع فيه.

النوع الثاني: عدة المطلقة التي تحيض:

وهي ثلاثة قروء؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، واختلفوا في تحديد (القرء) هل هو الحيض أو الطهر، والراجح أنه الحيض؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَنَّ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وقد تقدم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ما يشير إلى أن الطلاق إنما يكون إذا كانت المرأة غير حائض أو في طهر لم يجامعها فيه، وذلك لتبدأ عدتها من أول حيضها إلى تمام ثلاث حيض، إلا أن تكون حاملاً فعدتها وضع حملها.



واعتبار (القرء) بمعنى الحيض هو الذي عليه جمهور العلماء، وذهب إليه الخلفاء الراشدون الأربعة، وغيرهم من الصحابة. وعلى هذا فلا تنقضي العدة حتى تنتهي الحيضة الثالثة، ويلاحظ أنه إذا طلقها طلاقاً بدعيّاً في أثناء حيضها فإن هذه الحيضة لا تحسب من الأقراء.

وقد قرر أكابر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أيضاً أن العدة لا تنقضي بمجرد انتهاء الحيضة حتى تغتسل، وعلى هذا فله رجعتها إذا لم تغتسل <sup>(١)</sup>.

واعلم أن العدة بالحيض قد تكون أكثر من ثلاثة أشهر، وقد تكون أقل؛ لأنها قد تحيض كل شهرين مثلاً، أو تكون مرضعاً وقت طلاقها، فيرتفع حيضها لمدة طويلة، فهذه تنتظر حتى ينتهي رضاعها ويعود إليها الحيض لتعتد به، ولا يكفي في هذه الحالة الاعتداد بالأشهر كما يظن كثير من العوام، وكذلك قد تحيض في أقل من شهر فتنتهي عدتها قبل الثلاثة الأشهر.

النوع الثالث: عدة المطلقة التي لا تحيض:

وذلك إما لصغر، أو لأنها بلغت اليأس من الحيض؛ وذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَزْبَحْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَا يَحِيضُ﴾ [الطلاق: ٤].

فأحكامها كما يلي:

- (١) إذا انقطع حيضها ولم تدر ما سببه - كأن تكون لم تبلغ سن اليأس - فقد قضى عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن تعتد سنة؛ تسعة أشهر للحمل، وثلاثة للعدة.
- (٢) المستحاضة التي نسيت عاداتها، والمبتدأة، ما لم يكن لديها تمييز؛ فعدتهن ثلاثة أشهر، أما إن كانت لديها تمييز أو عادة فإنها تعتد بالأقراء.
- (٣) إن انقطع الحيض لسبب نعلمه؛ كرضاع أو مرض أو غيرهما؛ فهي في عدة حتى يزول السبب فتعتد به - أعني: بالأقراء - أو تبلغ سن اليأس فتعتد بالأشهر.
- فإن زال السبب، واستمر الانقطاع، وهي لم تبلغ بعد سن اليأس؛ فالأقرب والأولى أن ترجع للحالة السابقة التي قضى بها عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي أن تنتظر سنة.
- (٤) المرأة التي استؤصل رحمها تعد من الآيسات؛ لأنه لا يرجى عود الحيض إليها مرة أخرى.

(١) تقدم ذلك في أحكام الطلاق، انظر: (٢/ ١٧٢).



النوع الرابع: المتوفى عنها زوجها:

سواء كانت مدخولا بها أم غير مدخول بها، عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وهذا عام؛ للمدخول بها، وغير المدخول بها، والصغيرة، والكبيرة، والحرّة، والأمة.

ومما يدل على أن غير المدخول بها ينطبق عليها الحكم: ما ثبت عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سئل عن رجل تزوج امرأة، فمات عنها، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها<sup>(١)</sup>، فترددوا إليه في ذلك مرارًا، فقال: «أقول فيها برأبي، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه، لها الصداق كاملاً - وفي لفظ: لها صداق مثلها - لا وكس ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث»، فقام معقل بن يسار، فقال: «سمعت رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق - أي بمثل ذلك -» ففرح عبد الله بذلك فرحاً شديداً<sup>(٢)</sup>.

قلت: ويلاحظ أن الحامل تستثنى من هذه الآية في عدتها؛ لأن الله تعالى جعل وضع الحمل انقضاء للعدة وحصره فيه، فعدة الحامل عامة في جميع الأحوال، سواء كانت عن طلاق أو وفاة، ولذلك يقال لها: (أم العدة).

#### • تحول العدة:

• قد تتغير العدة، فتنتقل المعتدة من الاعتداد بنوع من أنواع العدة إلى نوع آخر بسبب يحدث لها، وبيان ذلك في الأحوال الآتية:

(أ) إذا طلقت المرأة طلاقاً رجعيّاً، ثم مات زوجها وهي في العدة، انتقلت إلى عدة الوفاة. قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (أجمع العلماء على أن من طلق زوجته طلاقاً يملك رجعتها، ثم توفي قبل انقضاء العدة، أن عليها عدة الوفاة، وترثه)<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا فإنها تستأنف العدة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ وفاة الزوج، ولا تحسب المدة السابقة التي كانت تعتد فيها من طلاقها؛

(١) يعني: لم يسم لها صداقاً.

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٢١١٤)، والترمذي (١١٤٥)، والنسائي (١٢١/٦)، وابن ماجه (١٨٩١)، وأحمد (٢٧٩/٤).

(٣) تفسير القرطبي (١٨٢/٣).





وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فالآية تدل على أن الزوجة المتوفى عنها زوجها تعتد عدة الوفاة، وقد سمى الله تعالى المطلق رجعيًا زوجًا؛ فقال: ﴿وَيُعَوِّلُهَا أَحَقُّ بِرَدِّهَا﴾.

وأما إذا كانت المرأة تعتد عدة الطلاق البائن، أعني بعد ثلاث تطليقات، فالراجع أنها تستمر في عدتها ولا تنتقل إلى عدة الوفاة، وهناك اختلاف في هذه المسألة، والذي يترجح ما ذكرته؛ لأن الزوجية زالت بينهما، وكذلك الحكم لو فارقها على عوض (الخلع)؛ فإنها لا تعتد عدة وفاة لو مات قبل أن تستبرئ رحمها.

(ب) إذا وجبت العدة على المرأة (بالأشهر) لصغرها أو لبلوغها سن اليأس، ثم حاضت في أثناء العدة، فإنها تستأنف عدتها بالحيض؛ لأن الاعتداد بالحيض هو الأصل، وبالأشهر بدل، فإذا وجد الأصل زال البدل. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (وأجمعوا على أن المرأة الصبية أو البالغ المطلقة التي لم تحض، إن حاضت قبل انقضاء الشهر الثالث بيوم أو أقل من يوم؛ أن عليها استئناف العدة بالحيض)<sup>(١)</sup>. هذا إذا حاضت في أثناء العدة، أما لو انتهت عدتها بالأشهر ثم حاضت بعد ذلك، فلا عبرة بهذا؛ لأن عدتها قد انتهت.

(ج) من بدأت عدتها بالحيض، ثم انقطع حيضها بأن بلغت سن اليأس، قبل تمام ثلاث حيض، انتقلت عدتها إلى الأشهر؛ لأن العدة إما أن تكون بالحيض أو بالأشهر، وحيث إنها لم تستكملها بالحيض عادت إلى الأشهر. ومعنى هذا أنها تبدأ العدة، وتحسبها بالأشهر، ولا يدخل في حسابها ما تقدم في أثناء حيضها.

(د) إذا بدأت عدتها بالأقراء، ثم تبين أنها حامل، انتقلت إلى عدة الحامل؛ لأنها الأصل، وهي (أم العِدَد)، أعني عدة الحامل.

(١) الإجماع (ص ٤٩).

• متى تبتدئ العدة:

• تعدد المطلقة من تاريخ الفُرقة، وذلك بعد إيقاع الطلاق عليها، وتعددت المتوفى عنها زوجها من بعد الوفاة مباشرة، وعلى هذا يلاحظ ما يلي:

(١) إذا طلقت أو مات عنها زوجها، ولم تعلم إلا بعد زمن، فإن عدتها تحسب من وقت طلاقها أو موت زوجها، فتستكمل ما بقي، فإن لم تعلم إلا بعد انقضاء مدة العدة، فقد انتهت عدتها، وهذا مذهب الحنابلة، ورجحه الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ ويرى ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ أن العدة من حين بلوغ الخبر إليها<sup>(١)</sup>.

(٢) وعلى العكس من ذلك؛ إذا كانت المرأة بعيدة عن زوجها زمنًا، ثم طلقها، فإنه لا بد أن تعتد، ولا تكتفي بأنها كانت بعيدة عنه.

(٣) الموطوءة بشبهة؛ مثل أن ينكح امرأة لا يدري أنها أخته من الرضاع، أو يجامع امرأة يظن أنها زوجته وهي ليست بزوجه، فهذه يفرق بينهما، والصحيح أنها تستبرئ رحمها بحیضة فقط<sup>(٢)</sup> -إلا أن تكون حاملاً، فتتظر حتى تضع حملها- وتحسب الحيضة من تاريخ آخر مسيس بها.

(٣) الموطوءة بالزنا تستبرأ بحیضة على الراجح، إلا أن تكون حاملاً فلا بد من وضع حملها.

(٤) الموطوءة بعقد فاسد؛ مثل أن تتزوج بلا ولي؛ عدتها عدة المطلقة، وأما الموطوءة بعقد باطل، فإنها تستبرأ فقط بحیضة، والفرق بين الفاسد والباطل: أن الباطل ما اتفق العلماء على فساده، والفساد ما اختلفوا فيه، واختار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في هذا كله أن تستبرأ بحیضة؛ سواء كان العقد فاسداً أو باطلاً، وتحسب الحيضة من تاريخ المتاركة أو وفاة الزوج.

(١) انظر: (١٥٩/٢).

(٢) ومن العلماء من يرى أنها تعتد مثل المطلقة. وهو قول الجمهور.



• أحكام المعتدات:

• أولاً: المعتدة من طلاق:

يتعلق بالمعتدة المطلقة بعض الأحكام؛ أهمها:

(١) تحريم خطبتها: فإن كانت المطلقة رجعية فلا يجوز لأحد أن يخطبها لا تصريحاً ولا تعريضاً، إلا زوجها فقط؛ فإنه له الحق في إرجاعها ما دامت في العدة؛ سواء رضيت أم كرهت؛ لأنها في حكم الزوجة؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُؤْمَلْنَ أَحَقُّ بِرَوْحِنَ فِي ذَلِكَ﴾.

وأما المطلقة طلاقاً بائناً آخر ثلاث تطليقات؛ فإنه يجوز التعريض لهن بالخطبة دون التصريح؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

(٢) يحرم العقد عليها مطلقاً: سواء كانت مطلقة رجعية أم بائناً حتى تنتهي عدتها، فإن عقد عليها أحد في أثناء العدة فالنكاح باطل، ويجب التفريق بينهما.

فإن كان قد دخل بها فُرِّقَ بينهما، وأتمت عدتها من الأول، ثم اعتدت من الثاني، وهذا مذهب أحمد والشافعي ومالك، في حين يرى الحنفية أنها تعتد عدة واحدة لهما. واختلفوا: هل يجوز لهذا الثاني أن يتزوجها بعد ذلك، والراجح الجواز<sup>(١)</sup>.

(٣) المطلقة الرجعية لها السكنى والنفقة: طوال مدة العدة، وأما المطلقة البائنة فلا نفقة لها ولا سكنى؛ لحديث فاطمة بنت قيس، وقد تقدم، إلا أن تكون حاملاً فيجب النفقة عليها من أجل الحمل.

(٤) المطلقة الرجعية تظل في بيت الزوجية مع زوجها؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١]، ويجوز لها أن تتزين أمام زوجها، وأن يتردد عليها ما دامت في العدة.

وأما المطلقة البائنة فيجب عليها أن تحتجب عن مطلقها؛ لأنها صارت أجنبية عنه، ويحرم عليه الخلوة بها.

(١) انظر: كتاب النكاح.



(٥) حكم الميراث: المطلقة الرجعية إذا مات أحد الزوجين في أثناء العدة ورثه الثاني، بخلاف البائنة؛ فإنه لا توارث بينهما.

(٦) مؤخر الصداق: لا تُطالَب المرأة بمؤخر صداقها إلا إذا انقضت عدتها في حال الطلاق الرجعي، ولها حق المطالبة مباشرة في حق الطلاق البائن.

(٧) لا يجوز للزوج أن يتزوج ممن يحرم عليه الجمع بينهما وبين زوجته ما دامت في العدة؛ فلا يجوز له أن يتزوج أختها، أو عمتها، أو خالتها، حتى تنقضي العدة؛ سواء كانت المطلقة رجعية أو بائنة.

(٨) هل للمطلقة متعة غير الصداق؟ تقدم أن المطلقة لها نصف الصداق إن كان الطلاق قبل الدخول، أو الصداق كله إن كان بعد الدخول، هذا إذا كان سمي لها صداقاً، فإن لم يسم لها صداقاً فلها المتعة قبل الدخول، ومهر المثل بعد الدخول. لكن هل يجب لهؤلاء المطلقات متعة غير الصداق؟

الراجح: وجوب المتعة لكل مطلقة؛ سواء كان سمي لها صداقاً أم لم يُسم؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]، فعمَّ كل مطلقة، ولم يخص مطلقة من أخرى؛ سواء كانت رجعية، أو بائنة، قبل الدخول، أو بعده. وهذا قول علي ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والزهري، وسعيد بن جبير، وعطاء، وإبراهيم النخعي، وأبي قلاب، والثوري، والحسن.

وأما تقدير المتعة؛ فلم يأت في ذلك نص إلا قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوَسُّعِ قَدْرَهُنَّ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فهو يختلف من حيث يسار الزوج وإعساره، لكن ثبت في ذلك بعض الآثار عن الصحابة، فابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يرى أن أدنى المتعة ثلاثون درهماً، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: أعلى المتعة الخادم، ثم كسوة، ثم نفقة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: المعتدة من وفاة:

يتعلق بعدة المتوفى عنها زوجها بعض الأحكام؛ أهمها:

(١) راجع في ذلك: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/٢٠٢).



(أ) يجوز التعريض بخطبتها دون التصريح؛ فإنه يحرم حتى تنتهي عدتها.

(ب) يحرم العقد عليها حتى تنتهي عدتها.

(ج) ليس لها نفقة حتى لو كانت حاملاً، ونفقة الحامل من مال الحمل، فإن لم يكن له

مال ففي مال الوارث؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، إلى أن قال: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

(د) ترث من مال زوجها؛ سواء دخل بها أم لم يدخل بها، ولها الصداق كاملاً كذلك، سواء دخل بها أم لم يدخل بها.

تنبيه: المطلقة البائن بينونة صغرى بعوض - ونقصد بها في هذا الباب المختلعة التي طلقت على عوض - لا يثبت لها حق من الحقوق؛ فليس عليها عدة، بل تستبرأ بحيضة، وليس لها نفقة، ولا سكنى، ولا توارث بينها وبين زوجها، ويجب عليها أن تحتجب عنه، ولا يجوز له مراجعتها إلا بعقد ومهر جديدين، وبرضاها.

وكذلك من البائن بينونة صغرى المطلقة قبل الدخول؛ فليس عليها عدة، ولا نفقة لها، ولا سكنى، ولا توارث، ويجوز للزوج - إن لم يكن طلقها آخر ثلاث تطليقات - ولغيره أن يخطبها وأن يعقد عليها.

أين تعتد المتوفى عنها زوجها؟

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وقد اختلف الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ ومن بعدهم في حكم هذه المسألة)<sup>(١)</sup>. ثم أورد رَحِمَهُ اللهُ الآثار عن الصحابة؛ فبعضهم يرى أن تعتد حيث شاءت، وممن ذهب إلى ذلك عائشة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وعلي ابن أبي طالب رَحِمَهُمُ اللهُ.

وذهب غيرهم إلى أنه لا بد أن تعتد في بيت زوجها. وممن ذهب إلى ذلك عمر، وابنه عبد الله، وعثمان، وابن مسعود، وأم سلمة رَحِمَهُمُ اللهُ، إلا أنهم رخصوا لمن أن يخرج من بيته بالنهار لكن لا بد أن تبيت بالليل في بيتها.

(١) زاد المعاد (٥/ ٦٨١).



وهذا الرأي الأخير يقول به الأئمة الأربعة.

وقد ورد في ذلك حديث تنازع العلماء في تضعيفه وتصحيحه، وقد حَقَّقَه ابن القيم وصَحَّحه في زاد المعاد، وردَّ قول ابن حزم بتضعيفه، وصَحَّحه ابن حبان والحاكم (٢/٢٠٨)، وأقرَّه الذهبي، ونقل الحاكم تصحيحه عن محمد بن يحيى الذهلي.

وتراجع الشيخ الألباني بعدما ضَعَّفَه فحكم بصحته في التحقيق الثاني للإرواء (٢١٣١).

ونص الحديث كما ورد في سنن ابن ماجه:

عن زينب بنت كعب بن عجرة -وكانت تحت أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أن أخته الفريرة بنت مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: خرج زوجي في طلب أعلاج له<sup>(١)</sup>، فأدركهم بطرف القدوم<sup>(٢)</sup>، فقتلوه، فجاء نعي زوجي وأنا في دار من دور الأنصار شاسعة<sup>(٣)</sup> عن دار أهلي، فأتيت النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إنه جاء نعي زوجي وأنا في دار شاسعة عن دار أهلي ودار إخوتي، ولم يدع مالا ينفق علي، ولا مالا ورثته، ولا داراً يملكها، فإن رأيت أن تأذن لي فألحق بدار أهلي ودار إخوتي؛ فإنه أحب إلي وأجمع لي في بعض أمري، قال: «فافعلي إن شئت»، قالت: فخرجت قريرة عيني لما قضى الله لي على لسان رسول الله ﷺ، حتى إذا كنت في المسجد، أو في بعض الحجرة، دعاني فقال: «كيف زعمت؟»، قالت: فقصصت عليه، فقال: «امكثي في بيتك الذي جاء فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله»<sup>(٤)</sup>، قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا<sup>(٥)</sup>.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإن قيل: ملازمة المنزل حق عليها، أو حق لها؟ قيل: بل هو حق عليها إذا تركه لها الورثة، ولم يكن عليها فيه ضرر، أو كان المسكن

(١) جمع (علج)، وهو الرجل من العجم، والمراد: عبيد له.

(٢) موضع على ستة أميال من المدينة.

(٣) أي: بعيدة.

(٤) أي: حتى تنقضي العدة.

(٥) مالك (٢/٥٩١)، وأبو داود (٢٣٠٠)، والترمذي (١٢٠٤)، والنسائي (٦/١٩٩)، وابن ماجه (٢٠٣١).



لها، فلو حولها الوراثة، أو طلبوا منها الأجرة، لم يلزمها السكن،  
وجاز لها التحول<sup>(١)</sup>.



(١) زاد المعاد (٥/ ٦٨٧).

## أحكام الإحداث: (هو ترك الطبيب والزينة)

٢- من أحكامه:

٢- ما يجوز لها ولا  
تنتفع منه:

٤- شم الطبيب بدون  
استئذنه.

٣- تناول ما تنجسه من  
الأطعمة والأدوية.

٣- الاعتساف.

١- التطفل بتعليم الأهل  
وتنف الأوطى وطاق المادة  
والإعتساف.

١- ما تنتفع منه المصدة:

١- يصرم عليها التكفل مطلقاً  
على الأراج.

٢- يصرم عليها الطبيب: إلا  
نبذة من حقه عند الاعتساف  
من المحيط.

٣- المختص: ويدخل فيه  
جميع وسائل الكفاج  
والتجميل.

٤- الثياب الزينة واللينة  
صناعياً دون ما كان ملوكاً  
من أصله.

٥- جميع أنواع الطهي من  
ذهب أو فضة أو جواهر.

١- حكمه:

من مات قريب لها لا يخلو:

٢- أن يكون غير  
زوج:

١- أن يكون  
زوجاً:

١- أن يكون  
زوجاً:

١- أن يكون  
زوجاً:





## الإحدا

• معناه:

• لغة: قال أبو عبيد: (إحدا المرأة على زوجها: ترك الزينة). وقال الجوهري: (والحدا: ثياب المآتم السود)<sup>(١)</sup>.

• ومعناه في الشرع: ترك الطيب والزينة<sup>(٢)</sup>.

• وجوب إحدا المرأة على زوجها:

• عن نافع، عن زينب ابنة أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة:

قالت زينب: دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها -أبو سفيان بن حرب- فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة -خَلْقٌ أو غيره- فدهنت منه جارية ثم مست بعارضيهما، ثم قالت: والله مالي بالطيب من حاجة، غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر؛ أن تُحَدَّ على ميت فوق ثلاث ليال؛ إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا».

قالت زينب: فدخلت على زينب ابنة جحش حين توفي أخوها، فدعت بطيب فمست منه، ثم قالت: أما والله مالي بالطيب من حاجة، غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر؛ أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال؛ إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا».

قالت زينب: وسمعت أم سلمة تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن ابنتي توفي عنها زوجها، وقد اشتكت عينها، أفنكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا» مرتين أو ثلاثاً؛ كل ذلك يقول: «لا»، ثم قال رسول الله ﷺ: «إنها هي أربعة أشهر وعشر، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول».

(١) مادة (حد) نقلاً عن صحاح الجوهري (٢/٤٦٣).

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (٣/٧٠٦).

قال حميد: فقلت لزَيْنَب: وما ترمي بالبغرة على رأس الحول؟ فقالت زَيْنَب: كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها، دخلت حفشًا، ولبست شرثابها، ولم تمس طيبًا حتى تمر بها سنة، ثم توتى بدابة - حمار أو شاة أو طائر - فتفتض به، فقلما تفتض بشيء إلا مات، ثم تخرج فتعطى بعرة، فترمي بها، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره. سئل مالك: ما تفتض به؟ قال: تمسح به جلدها<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوجها»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأجمعت الأمة على وجوبه على المتوفى عنها زوجها، إلا ما حكي عن الحسن والحكم بن عتيبة)<sup>(٣)</sup>. وكذلك نقل الإجماع: القرطبي، وابن قدامة، والنووي، وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

#### • أحكام الإحدا:

(١) يلزم المرأة الإحدا ما دامت في العدة، فإن كانت حاملاً فبوضع حملها، وإن كانت غير حامل فأربعة أشهر وعشرًا.

(٢) الإحدا عام لكل متوفى عنها زوجها؛ سواء دخل بها أو لم يدخل بها، وسواء كانت صغيرة أو كبيرة، وسواء كانت مجنونة أو عاقلة، وسواء كانت حرة أو أمة، وسواء كانت الزوجة مسلمة أو ذمية، ولا يعارض ذلك قوله ﷺ في الحديث: «تؤمن بالله واليوم الآخر»؛ لأن المقصود به الإغراء، وليس قيدًا في الحكم.

(٣) يجوز الإحدا على غير الزوج ثلاثة أيام فقط، ولكن لا يجب، فهو على الزوج واجب، وعلى غير الزوج جائز. قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأباح الشارع للمرأة أن تحد على غير زوجها ثلاثة أيام؛ لما يغلب من لوعة الحزن، ويهجم من ألم الوجد، وليس ذلك واجبًا؛ لاتفاقهم على أن الزوج لو طالبها بالجماع لم يحل لها منعه في تلك الحال)<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري (٥٣٣٤ - ٥٣٣٦)، ومسلم (١٤٨٦، ١٤٨٩)، وأبو داود (٢٢٩٩)، والترمذي (١١٩٥)، والنسائي (٢٠١/٦)، وابن ماجه (٢٠٨٤).

(٢) مسلم (١٤٩١)، والنسائي (١٨٩/٦)، وابن ماجه (٢٠٨٥).

(٣) زاد المعاد (٦٩٦/٥).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٨١/٣)، والمغني (٥٠٧/٧)، وشرح النووي (٧٠٦/٣).

(٥) فتح الباري (١٤٦/٣)، وانظر: زاد المعاد (٦٩٦/٥).



(٤) لا إحداد على غير الزوجات؛ لنص الآية والأحاديث في ذلك، فإذا مات السيد فلا تحد عليه أم الولد، وكذلك الأمة التي كان يطؤها سيدها، ولا المرأة الموطوءة بشبهة؛ لأنها ليست زوجة، ولا المزني بها؛ لأنها ليست بزوجة.

• ما يجب على الحادة اجتنابه:

• عن أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كنا ننهي أن نُحد على ميت فوق ثلاث؛ إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا، ولا نكتحل، ولا نطيب، ولا نلبس ثوبًا مصبوغًا إلا ثوب عصب<sup>(١)</sup>، وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من محيضها في نبذة<sup>(٢)</sup> من كُست أظفار<sup>(٣)</sup>، وكنا ننهي عن اتباع الجنائز<sup>(٤)</sup>».

وعن زينب ابنة أم سلمة، عن أمها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن امرأة توفي زوجها، فخشوا على عينها، فأتوا رسول الله ﷺ، فاستأذنوه في التكحيل، فقال: «لا تكتحل؛ قد كانت إحدانكم تمكث في شر أخلاصها - أو شر بيتها - فإذا كان حول فمر كلب رمت ببعرة، فلا؛ حتى تمضي أربعة أشهر وعشر<sup>(٥)</sup>».

وعن أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ قال: «لا تحد المرأة فوق ثلاث، إلا على زوج؛ فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرًا، ولا تلبس ثوبًا مصبوغًا إلا ثوب عصب، ولا تكتحل، ولا تمس طيبًا إلا أدنى طهرتها إذا طهرت من محيضها بنبذة من قسط أو أظفار»، وفي رواية مكان عصب: «إلا مغسولًا»، وزاد في رواية: «ولا تحتضب<sup>(٦)</sup>».

وعن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ أنه قال: «المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب، ولا الممشقة، ولا الحللي، ولا تحتضب، ولا تكتحل<sup>(٧)</sup>».

(١) هي برود اليمن يعصب غزلها أي يربط، ثم يصبغ ثم ينسج معصوبًا، فيخرج مَوْشِيًا (أي: ملون) لبقاء ما عصب به أبيض لم ينصبغ.

(٢) أي: قطعة.

(٣) الكست: هو القسط بخور معروف، وأظفار مدينة معروفة باليمن.

(٤) البخاري (٣١٣)، ومسلم (٩٣٨) (٦٦) في الطلاق، وأبو داود (١١٣٩)، والنسائي (٤٠٨/٦).

(٥) البخاري (٥٣٣٨).

(٦) صحيح: أبو داود (٢٣٠٢). الحديث في البخاري ومسلم دون قوله: «تحتضب».

(٧) صحيح: أبو داود (٢٣٠٤)، والنسائي (٢٠٣/٦)، والممشقة: المصبوغة بالمشق؛ وهو الطين الأحمر الذي يسمى مَغْرَة. النهاية (٢٣٤/٤).

مما تقدم من هذه الأحاديث يتضح أن المعتدة من وفاة تتمتع من الآتي:

(أ) الكحل: قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: (وفرض على المعتدة من الوفاة أن تحتب الكحل كله؛ لضرورة، أو لغير ضرورة، ولو ذهبت عيناها، لا ليلاً ولا نهاراً، وأما الضَّهاد فمباح لها)<sup>(١)</sup>.  
وقد ذهب جمهور العلماء إلى جواز الكحل بالإثمد لضرورة التداوي - لا للزينة - ليلاً وتمسحه نهاراً، وقد استدلوا بحديث أم سلمة رَحِمَ اللهُ عَنْهَا قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة، وقد جعلت على عيني صبراً، فقال: «ما هذا يا أم سلمة؟» فقلت: إنما هو صبر يا رسول الله، ليس فيه طيب، قال: «إنه يشب الوجه»<sup>(٢)</sup>؛ فلا تجعله إلا بالليل، وتنزعيه بالنهار... الحديث<sup>(٣)</sup>، وهو حديث ضعيف متسلسل بالمجاهيل، وفيه انقطاع.

وعلى هذا فلا يصح الجمع بين هذا الحديث الضعيف، وأحاديث النهي عن الكحل مطلقاً، وهي أحاديث صحيحة؛ خاصة أنه يمكن للمرأة أن تعالج عينيها - إن احتاجت لذلك - بغير الكحل من المستحضرات الطبية؛ كالقطرة والمراهم، والحمد لله على تيسيره.

(ب) الطيب: قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (ولا خلاف في تحريمه عند من أوجب الإحداث)<sup>(٤)</sup>.  
وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (ويدخل في الطيب: المسك والعنبر والكافور والندُّ والغالية والزَّباد والذَّريرة والبَّخور، والأدهان الطَّيِّبة كدهن البان والورد والبنفسج والياسمين، والمياه المعتصرة من الأدهان الطيبة؛ كماء الورد وماء القَرَنْفُل وماء زهر النارج، فهذا كله طيب، ولا يدخل فيه الزيت ولا الشيرج ولا السمن ولا تمنع من الأدهان بشيء من ذلك)<sup>(٥)</sup>.

قلت: وقد أباح الشرع للحادة عند انتهاء الحيض أن تمس نبذة من قسط أظفار، وهي نوع من الطيب، ويسمى العود اليمني يذهب رائحة الدم، فيباح للمرأة استخدامه لتزيل رائحة الدم عن فرجها. و(أظفار) مدينة باليمن نسب إليها هذا العود.

(١) (المحلى)، و(الضَّهاد): ما تضعه على عينيها للعلاج.

(٢) أي: يوقد اللون؛ والمقصود أنه يجمله.

(٣) رواه أبو داود (٢٣٠٥)، والنسائي (٦/٢٠٤)، وضعَّفه الشيخ الألباني.

(٤) المغني (٧/٥١٨).

(٥) زاد المعاد (٥/٧٠١).



(ج) الخضاب: قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (فيحرم عليها أن تختضب، وأن تحمّر وجهها بالكَلْكُون، وأن تبيضه بأسفیداج العرايس، وأن تجعل عليه صَبْرًا يصفره، وأن تنقش وجهها ويديها، وأن تحفف وجهها، وما أشبهه مما يحسنها)<sup>(١)</sup>. قلت: وكذا يحرم عليها التزين بجميع وسائل التجميل الحديثة؛ كالماكياج.

(د) الثياب المصبوغة والمصفرة والمشقة<sup>(٢)</sup>: قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (فيحرم عليها ما نهاها عنه النبي ﷺ وما هو أولى بالمنع منه، وما هو مثله، وقد صح عنه أنه قال: «ولا تلبس ثوبًا مصبوغًا»، وهذا يعم المصفر، والمزعر، وسائر المصبوغ بالأحمر والأصفر والأخضر والأزرق الصافي، وكل ما يصبغ للتحسين والتزين، وفي اللفظ الآخر: «ولا تلبس المصفر من الثياب ولا المشق»، وما هنا نوعان آخران:

أحدهما: مأذون فيه؛ وهو ما نسج من الثياب على وجهه ولم يدخل فيه صبغ؛ من: خز، أو قز، أو قطن، أو كتان، أو صوف، أو وبر، أو شعر، أو صبغ غزله ونسج مع غيره كالبرود. والثاني: ما لا يراد بصبغه الزينة؛ مثل السواد، وما صنع لتقبيح أو ليستر الوسخ؛ فهذا لا يمنع منه)<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله ﷺ: «إلا ثوب عصب»؛ فقد فسّره بعض العلماء بأنه الذي يصبغ غزله، ثم ينسج، وعلى هذا أجازوا هذا النوع من الثياب، ولا يخفى أنه يشترط في ذلك ألا يكون الثوب زينة في نفسه. وقد أنكر بعض العلماء هذا التفسير لـ«العصب» وقالوا: الصحيح أنه نبت تصبغ به الثياب، فأباح النبي ﷺ هذا النوع من الصبغ دون غيره، وهذا ما رجحه ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ في المغني<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا فتمنع المرأة من الثياب المصبوغة، لكن لا يعني ذلك أنها تمنع من حسان الثياب غير المصبوغة، إذا كان حسنه من أصل خلقتها؛ سواء كان من كتان أو قطن أو حرير<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني (٧/ ٥١٨).

(٢) الثوب المشق: المصبوغ بالمغرة، وهو المدر الأحمر الذي تصبغ به الثياب. النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٣٤ - ٢٣٥).

(٣) زاد المعاد (٥/ ٧٠٥).

(٤) المغني (٧/ ٥٢٠)، وانظر: زاد المعاد (٥/ ٧٠٦).

(٥) انظر: المغني (٧/ ٥٢٠).



فعلى هذا لا تمنع المرأة من الثوب الأبيض؛ لأنه غير مصبوغ؛ قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (ورخص كل من أحفظ عنه في لباس البياض)<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة، ولا المصبغة، إلا ما صبغ بسواد؛ فرخص فيه مالك والشافعي؛ لكونه لا يتخذ للزينة، بل هو من لباس الحزن، وكره عروة العصب أيضًا، وكره مالك غليظه. قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: الأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقًا، وهذا الحديث حجة لمن أجازوه. وقال ابن دقيق العيد رَحِمَهُ اللهُ: يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما ليس بمصبوغ، وهي الثياب البيضاء، ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يتزين به، وكذلك الأسود إذا كان مما يتزين به)<sup>(٢)</sup>.

(هـ) الحلي: قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (فيحرم عليها لبس الحلي كله؛ حتى الخاتم في قول عامة أهل العلم)<sup>(٣)</sup>. وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (ويحرم حلي الذهب والفضة، وكذلك اللؤلؤ، وفي اللؤلؤ وجه أنه يجوز)<sup>(٤)</sup>. قلت: ظاهر الحديث يشمل كل ما تتحلى به المرأة؛ من ذهب أو فضة أو جواهر ويواقيت، وسواء كان الحلي في الأذنين أو على الرقبة أو في اليدين أو الرجلين أو غير ذلك. وأما ما لا تمنع منه فعلى التفصيل الآتي:

(١) لا تمنع الحادة من التنظيف، وتقليم الأظفار، وشف الإبط، وحلق العانة، ولا من الاغتسال، ولا من الامتنشاط، ولا تمنع من لبس النقاب؛ إذ لا دليل على ذلك.

(٢) ولا تمنع كذلك من تناول أي نوع من الأطعمة والفواكه والأشربة، مما أباحها الله عزَّ وجلَّ؛ حتى لو كان لها رائحة طيبة.

(٣) تقدم أنها تمنع من الطيب، ولكن يجوز لها أن تشمه؛ لأن ذلك لا يعلِّق بها.

(٤) إذا كان الحلي عليها حين موت زوجها؛ فإنها تخلعه، إلا ما لا تقدر عليه كالسنن من الذهب؛ فإنه قد وضع للضرورة.

(١) نقلًا من تفسير القرطبي (٣/ ١٨١).

(٢) فتح الباري (٩/ ٤٩١).

(٣) المغني (٧/ ٥٢٠).

(٤) شرح مسلم للنووي (٣/ ٧٢).



(٥) اعلم أن الأحاديث قد وردت في النهي عن لبس المعصفر، وعن لبس الحلبي، لا عن سترها؛ فلا يجوز للحادة أن تلبس هذه الثياب والحلي حتى لو كانت غير ظاهرة للناس، بأن تكون مثلاً تحت ثياب أخرى، فهي ممنوعة عن لبسها مطلقاً.

(٦) اعتاد النساء أن يلبسن السواد في الحداد، ولا دليل على إلزام المرأة بالسواد إلا في الثلاثة الأيام الأولى فقط من وفاة زوجها، ولها بعد ذلك أن تلبس الثياب المأذون لها فيها، وتجتنب الثياب المنهي عنها طوال مدة الإحداد؛ وذلك لما ثبت في الحديث عن أسماء بنت عميس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ قال لها لما أصيب زوجها جعفر: «تسلبي ثلاثاً، ثم اصنعي ما شئت»<sup>(١)</sup>. ومعنى «تسلبي»: البسي ثوب السَّلاب وهو الحداد، وقيل: هو ثوب أسود تغطي به المحدة رأسها.



(١) صحيح: رواه ابن حبان (٣١٤٨)، والطحاوي (٤٤/٢)، وأحمد (٤٣٨/٦)، وصحَّحه الألباني في الصحيحة (٣٢٢٦).

## كتاب الزعميات

### ١- نقطة الزوجة:

**١- حكمها:**  
واجبة بالإجماع حتى لو كانت غيبية أو مريضة وهي مقدمة على المصلحة.

**٢- كيفة التقدير:**  
تقدر بالكتابة وهي تختلف باختلاف بلد الزوج وأصداره وبما يختلف حال الزوجة وبما يختلف الزمان والمكان.

### قانون منسب الزمعة أو كتابتها:

**١- أن يكون:**  
استماعتان أو فاضله بولته أو بدون لأنه غير متعينة ولا خاطئة.

**٢- أن لم:**  
تستطيع لها أن ترفع أمرها لغيرها ليعرج لها حقها.

فإن لم تستطع أو لم ترفع الدعاء فهل يسقط بهضمي الزمان؟ الأرجح أنه لا يسقط بل يثبت هي ذمته بطلبه به حيا أو ميتا من تركته.

### ٢- نقطة الأقربيه (هي الزوجة الأسرية التي تقوم على هراية الاسم ومادة النسب):

**٢- شروطها:**  
١- أن يكونوا هراة لا مال لهم ولا كسب بينهم.

**٣- ما نسبها أو جهة النسب:**  
للنقطة على الأقربيه الأرجح أنهما أسران.

**٢- الضرورية:**  
وهم ذو القرابة التي يخدم الأرواح بسببها.

**١- الإرث:**  
وهم الذين يستحقون الإرث.

**٢- الضرر:**  
وهم الأبناء وإن تزوا.

**٣- الجاهل:**  
لها النكح والمكح حتى تنسج عليها.

**٢- المالك:**  
لا تنكحها ولا الأرجح إلا أن تكون مرسومة عليها أجرة الرضاع.

**١- الزوجية:**  
لها النكح والسكنى.

**٣- مستحقات النكح:**  
وهم المشور: وهم عسيان النكاح عليها. إلا إذا كان لها ولد. ماله وهي المأخوذة له فلا تسقط النكح. الردة. أن تبركه من النكح.

**٢- أن يكون:**  
الملك موبسرا إلا هي بقعة الأثر في طوبها يجب على الأب حتى لو كان مفسرا.

**٣- أن يبدأ:**  
بالأقرب بالأقرب من اقاربه في المهرات.





## كتاب النفقات

• أولاً: النفقة على الزوجة:  
• ويتعلق بهذا الباب عدة مسائل:

الأولى: وجوب نفقة الرجل على زوجته:  
وهذا ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

أما (الكتاب): فقد قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧].

وأما (السنة): فعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في حجة الوداع أن النبي ﷺ قال: «فاتقوا الله في النساء؛ فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»<sup>(١)</sup>.

وأما (الإجماع): فقد قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (أما الإجماع فاتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين، إلا الناشز منهن؛ ذكره ابن المنذر وغيره)<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فانعقد الإجماع على الوجوب)<sup>(٣)</sup>.

قلت: وتجب هذه النفقة من الزوج على زوجته ولو كانت هي أغنى منه، ويجب النفقة على الزوجة ولو كانت مريضة؛ لأنها يشملها عموم قوله ﷺ: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»، وهذا مذهب الأئمة الأربعة.

(١) رواه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥).

(٢) المغني (٥٦٣/٧).

(٣) فتح الباري (٥٠٠/٩).



الثانية: ثواب النفقة على الأهل:

عن أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحسبها؛ كانت له صدقة»<sup>(١)</sup>.

وعن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال له: «إنك مهما أنفقت على أهلك من نفقة؛ فإنك تؤجر؛ حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في ربة، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك؛ أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك»<sup>(٣)</sup>.

الثالثة: طلب الحلال، والتحذير من الكسب الحرام:

قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَّقُوا اللَّهَ يَكُونُوا أَلْبَنَ لَكُمْ تَقْلُحُونَ﴾ [المائدة: ١٠٠].

وعن كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «يا كعب بن عجرة، إنه لا يدخل الجنة لحم ودم نبتاً من سُخْت؛ النار أولى به»<sup>(٤)</sup>.

الرابعة: التحذير من ترك الإنفاق:

عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته»<sup>(٥)</sup>.

وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «إن الله سائل كل راع عما استرعاه: أحفظ ذلك أم ضيّع، حتى يسأل الرجل عن أهل بيته»<sup>(٦)</sup>.

(١) البخاري (٥٥)، ومسلم (١٠٠٢)، والترمذي (١٩٦٥)، والنسائي (٦٩/٥).

(٢) البخاري (٥٦)، ومسلم (١٦٢٨)، وأبو داود (٢٨٦٤)، والترمذي (٢١١٦).

(٣) مسلم (٩٩٥)، وأحمد (٤٧٣/٢).

(٤) صححه الألباني: رواه الترمذي (٦١٤)، وابن حبان برقم (١٧٢٣) واللفظ له، والدارمي (٣١٨/٢)، والحاكم (٤٢٢/٤)، وصححه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٨٦١).

(٥) مسلم (ص ٦٩٢) في الزكاة، باب فضل النفقة على العيال والمملوك، وأبو داود (١٦٩٢)، وأحمد (١٦٠/٢).

(٦) رواه ابن حبان (٤٤٩٢)، والنسائي في الكبرى (٩١٧٤)، وصححه الحافظ في الفتح (١١٣/١٣)، والألباني في الصحيحة (١٦٣٦).



الخامسة: تقديم النفقة على الصدقة:

ثبت في الحديث عن حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول»<sup>(١)</sup>.

وعن جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أعطى الله أحدكم خيراً؛ فليبدأ بنفسه وأهل بيته»<sup>(٢)</sup>.

السادسة: تقدير النفقة:

لم يحدد الشرع تقديراً للنفقة، وإنما أطلق ذلك حسب يسار الزوج وإعساره؛ كما تقدم في الآية، ومرد ذلك إلى العرف كما تقدم في الحديث: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»، فالنفقة لا تقدر بوزن ولا بكيل، وإنما بالكفاية المتعارف عليها مع مراعاة حال الزوج. قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (والنفقة مقدرة بالكفاية، وتختلف باختلاف من تجب عليه النفقة في مقدارها)<sup>(٣)</sup>. وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وإذا كان الواجب هو الكفاية بالمعروف، فمعلوم أن الكفاية بالمعروف تتنوع بحال الزوجة في حاجتها، وتنوع الزمان والمكان، وتنوع حال الزوج في يساره وإعساره، وليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة...)<sup>(٤)</sup>.

واعلم أن الحديث لم يخص النفقة على المرأة بنوع ما، بل قال: «ولهن عليكم رزقهن...»، والرزق: يشمل الطعام الكافي من المأكول والمشروب بالمعروف.

وهل يدخل في ذلك الدواء لعلاجها؟

الراجح: نعم؛ لعموم قوله: «رزقهن»، وهو شامل لذلك، بل يدخل فيه ما أصبح مألوفاً عند الناس. قال صديق حسن خان رَحِمَهُ اللَّهُ: (ثم الظاهر من قوله ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»<sup>(٥)</sup> أن ذلك غير مختص بمجرد الطعام والشراب، بل يعم جميع ما

(١) البخاري (١٤٢٧)، ومسلم (١٠٣٤).

(٢) مسلم (١٨٢٢)، وأحمد (٨٦/٥)، (٨٩).

(٣) تفسير القرطبي (١١٢/١٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٨٦/٣٤).

(٥) البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤)، وأبو داود (٣٥٣٢)، والنسائي (٢٤٦/٨).



يحتاج إليه، فيدخل تحته الفضلات التي قد صارت بالاستمرار مألوفة بحيث يحصل الضرر بمفارقتها، أو التضجر أو التكدر، ويختلف ذلك بالأشخاص والأزمنة والأمكنة والأحوال، ويدخل فيها الأدوية ونحوها<sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (فإن كانت المرأة بمن لا تخدم نفسها؛ لكونها من ذوي الأقدار أو مريضة؛ وجب لها خادم؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَايَشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، ومن العشرة بالمعروف أن يقيم لها خادماً)، ثم قال: (إذا ثبت هذا، فلا يكون الخادم إلا بمن يحل له النظر إليها؛ إما امرأة، وإما ذورحم محرم؛ لأن الخادم يلزم المخدم في غالب أحواله فلا يسلم من النظر)<sup>(٢)</sup>.

قلت: وكذلك يجب عليه السكنى بما يناسبها بالمعروف، وما تحتاج إليه من الفراش حسب العرف، لا يسكنها في سكن يحصل منه ضرر مع جيران أو أحماء أو ضرة. قال الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم - حفظه الله -: (والسكنى من كفايتها، فتجب لها كالنفقة، وقد أوجبه الله عَزَّوَجَلَّ مقرونًا بالنفقة، وإذا وجب حقًا لها؛ فليس له أن يشرك غيرها فيه، إلا أن ترضى بذلك، فإن تضررت من السكنى مع ضررتها أو أحمائها، أو كانوا يؤذونها، فعليه أن يسكنها في منزل منفرد ملائم لحاله يسارًا وإعسارًا، والله تعالى أعلم)<sup>(٣)</sup>.

السابعة: إذا منعها حقها من النفقة والكسوة:

ثبت في الصحيحين أن هندا امرأة أبي سفيان قالت للنبي ﷺ: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وفيه دليل على أن نفقة الزوجة والأقارب مقدرة بالكفاية، وأن ذلك بالمعروف، وأن لمن له النفقة أن يأخذها بنفسه إذا منعه إياها من هي عليه)<sup>(٥)</sup>.

(١) الروضة الندية (١١٥/٢).

(٢) المغني (٥٦٩/٧).

(٣) عودة الحجاب (٣٢٦/٢).

(٤) البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤)، وأبو داود (٣٥٣٢)، والنسائي (٢٤٦/٨)، وابن ماجه (٢٢٩٣).

(٥) زاد المعاد (٥٠٣/٥).



قلت: فلها أن تأخذ ما يكفيها؛ بإذنه وبغير إذنه، إذا لم يعطها ما يجب لها عليه من النفقة والكسوة، أو دفع إليها أقل من كفايتها، مراعية في ذلك العرف وحال الزوج من الإعسار واليسار، وإياها أن تتعدى فتكون آثمة ظالمة.

ولكن هل تسقط النفقة بمضي الزمن؟ يعني: إذا لم ينفق عليها وقتاً ما، فهل تكون النفقة في ذمته يطالب بها، أو تسقط عنه؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

فذهب الحنفية إلى سقوطها، وذهب الشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية إلى أنها لا تسقط، بل هي دين في ذمته ما دام قادراً على النفقة ولم ينفق، سواء كان حاضراً أم غائباً، ويؤخذ منه أبداً، ويقضى لها به في حياته، وبعد مماته، وهذا ما قضت به المحاكم الشرعية<sup>(١)</sup>، وأما إن كان معسراً فلا يقضى عليه بشيء، حتى لو أنفقت هي على نفسها في وقت إعساره وليس لها أن تطالبه بما أنفقته<sup>(٢)</sup>.

الثامنة: طريقة إعطائها النفقة والكسوة:

لم تنص الأحاديث على شيء ملزم لطريقة إعطائها النفقة، وإنما يرجع ذلك إلى العرف السائد، والتراضي بين الزوجين، وعدم الإضرار.

والذي يدور عليه كلام العلماء أن النفقة تجب يوماً بيوم، لكن لا بأس أن يقدم نفقة شهر أو سنة؛ فقد ثبت في الحديث عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير، ويحبس لأهله قوت سنتهم»<sup>(٣)</sup>.

فإن ماتت أو طلقها قبل انتهاء مدة النفقة التي أعطاها، رجع بحقه عليها فيما بقي؛ لأنه لا يلزمه شيء.

(١) إلا أنها حددتها بمدة لا تزيد عن سنة؛ كما ورد في المادة (١) من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.

(٢) والذي رجحه ابن القيم في هذا الباب بعد عرضه لأدلة العلماء سقوط النفقة بمضي الزمان؛ لأنه لم يثبت أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قضوا بمثل ذلك، ولأن مطالبته بذلك ينشئ العداوة والبغضاء بين الزوجين، لكن إن امتنع الزوج ثم طلق فلها أن تطالب بنفقة ما مضى.

(٣) البخاري (٥٣٥٧)، ومسلم (١٧٥٧)، وأبو داود (٢٩٦٣).



وأما الكسوة فقد ملكتها بإعطائه إياها، فليس عليها ردها؛ سواء ماتت أو طلقت<sup>(١)</sup>.  
أما لو أتلقت ما أعطها في وقت لا يعهد بمثله لإخلاق الثوب؛ فلا شيء لها عليه، ولا يلزمه أن يأتيها بغيره، إلا إذا تلف أو أخلق بدون تعد منها، أو بعد انقضاء وقت يخلق في مثله الثوب عرفاً<sup>(٢)</sup>. قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وإذا دفع إليها نفقتها، فلها أن تتصرف فيها بما أحبت؛ من الصدقة والهبة والمعاوضة، ما لم يعد ذلك بضرر عليها في بدنها وضعف في جسمها؛ لأنه حق لها)<sup>(٣)</sup>.

تنبيه: وأما ما يُعده الرجل؛ من الغطاء والفراش، فهو واجب عليه؛ ليدفع الضرر عنها، لكنها لا تملكه، فإن الفراش الذي يحضره يكون ملكاً له.

التاسعة: هل يجوز الضسخ بسبب الإعسار:  
تقدم بيان هذه المسألة والراجع فيها<sup>(٤)</sup>.

العاشرة: متى تبدأ النفقة:

ذهب ابن حزم إلى أنه بمجرد العقد وجبت النفقة على الزوجة، ويرى الجمهور أنه لا تثبت النفقة إلا بعد تمكنه من استمتاعه بها، أي بعد أن يدعى إلى البناء، (أي الدخول)، وذلك لأنه لم يثبت ولم ينقل لنا من حال النبي ﷺ مع عائشة، ومن أحوال الصحابة مع نسايتهم أنهم كانوا يدفعون أموالاً لأزواجهم قبل البناء.

الحادية عشرة: سقوط النفقة:

تسقط نفقة الزوجة في الحالات الآتية:

(أ) النشوز<sup>(٥)</sup>: اختلف العلماء في نفقة الناشز - وهي التي عصت زوجها فيما له عليها مما أوجبه له النكاح - فذهب ابن حزم إلى وجوب النفقة لها أيضاً مع نشوزها، ولكن ذهب الجمهور إلى أنه لا نفقة لها، ويشهد لمذهب الجمهور عموم قوله تعالى: ﴿وَحَزَنَ أُنثَىٰ سَيِّئَةٍ﴾

(١) انظر: المحلى (١١/ ٣٢٥)، المسألة (١٩٢٨).

(٢) راجع: حكم المسألة في المحلى (١١/ ٣٢٥)، والمغني (٧/ ٥٧١)، والمجموع (١٨/ ٢٦٢).

(٣) المغني (٧/ ٥٧٢).

(٤) انظر: (٢/ ٢٢٣).

(٥) المغني (٧/ ٦١٢)، والمجموع (١٨/ ٢٣٥)، المحلى (١٧/ ٣٥٥).



مَثَلُهَا»، وقوله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قيل: كيف أنصره ظالماً، قال ﷺ: «تمنعه من الظلم»<sup>(١)</sup>. وعلى هذا إذا انتقلت الزوجة من منزل الزوج الذي أمسكها فيه بغير إذنه، فلا نفقة لها. فإذا عادت المرأة عن نشوزها عادت إليها النفقة. لكن الناشز إذا كان لها ولد فعلى الزوج نفقة الولد؛ لأنها واجبة عليه، فلا يسقط حقه بمعصيتها، وعليه أن يعطيها إياها إذا كانت هي الحاضنة له أو المرضعة له<sup>(٢)</sup>.

(ب) الردة: وتسقط النفقة أيضاً إذا ارتدت المرأة حتى تعود إلى الإسلام وتمكنه من نفسها، لتعود إليها النفقة.

(ج) الإبراء: أي: إذا أبرأت الزوجة زوجها من نفقتها، فإن ذلك يسقط النفقة من ذمته لما مضى، وعليه النفقة في المستقبل.

#### الثانية عشرة: نفقة المطلقة:

المرأة المطلقة الرجعية يجب لها النفقة والسكنى ما دامت في العدة، وتسقط نفقة العدة بنشوز الزوجة، أو ارتدادها عن الإسلام، أو ب وفاة المطلق.

وأما البائنة والمختلعة: فليس لها نفقة ولا سكنى على الراجح؛ وذلك لحديث فاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه طلقها زوجها في عهد النبي ﷺ، وكان أنفق عليها نفقةً دُونِ<sup>(٣)</sup>، فلما رأت ذلك قالت: والله لأعلمن رسول الله ﷺ، فإن كان لي نفقة أخذت الذي يصلحني، وإن لم تكن لي نفقة لم آخذ منه شيئاً، قالت: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «لا نفقة لك ولا سكنى»<sup>(٤)</sup>.

وإذا طلقت المرأة وهي حامل، فإن لها النفقة والسكنى حتى تضع حملها. قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (لا خلاف بين العلماء في وجوب النفقة والسكنى للحامل المطلقة ثلاثاً أو أقل منهن، حتى تضع حملها)<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري (٢٤٤٣)، ومسلم (٢٥٨٤)، والترمذي (٢٢٥٥).

(٢) المغني (٦١١/٧).

(٣) يعني نفقة قليلة رديئة.

(٤) مسلم (١٤٨٠)، (ص ١١٤).

(٥) تفسير القرطبي تحت تفسير سورة الطلاق. طبعة دار الكتب (١٦٨/١٨).



قلت: وينتهي حقها في النفقة عليها بوضع الحمل؛ سواء كان الوضع بعد تمام الحمل أو كان سقطاً؛ لأن عدتها تنتهي بذلك.

ويتعلق بالنفقة أيضاً المسائل التالية:

(١) إذا أرضعت ولده بعد طلاقها فلها أجره الرضاع؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَتَأْتِيَنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، فإن أبت إرضاعه، فليست رضيع أخرى، ويعطيها أجره الرضاع، وسيأتي مزيد لأحكام الرضاع قريباً إن شاء الله.

(٢) إذا مات وزوجته حامل؛ هل تجب النفقة عليها من ماله؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: تسقط، والثاني: أن لها النفقة.

قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (وبالقول الأول أقول؛ لأنهم أجمعوا على أن نفقة كل من كان يجبر على نفقته وهو حي؛ مثل أولاده الأطفال وزوجته ووالديه، تسقط عنه (أي: بالموت) فكذلك تسقط عنه نفقة الحامل من أزواجه)، لكن نفقة الحمل من نصيب الحمل من الميراث.

(٣) يجوز للمرأة أن تهب لزوجها من صداقها أو غيره من مالها طيبة بذلك نفسها؛ لقوله

تعالى: ﴿وَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَاءً مَبْرُورًا﴾ [النساء: ٤].

قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: من غير إضرار ولا خديعة. وعلى هذا فلا يحل للزوج أن يلجئ زوجه إلى هذه الهبة؛ بسوء عشرة، أو مخادعة، أو إضرار بها، أو غير ذلك.

(٤) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (والذمية كالمسلمة في النفقة والمسكن والكسوة في قول

عامّة أهل العلم، وبه يقول مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي؛ لعموم النصوص)<sup>(١)</sup>.

(٥) إذا أنفقت المرأة على نفسها من مال زوجها الغائب، ثم تبين لها أنه مات، حسبت

نفقتها من يوم موته، وخصم ذلك من ميراثها.

(٦) إذا كان العقد فاسداً، أو كان الوطء بشبهة؛ فلا تستحق النفقة.

(١) المغني (٧/ ٥٧٣).





(٧) إذا ادعت المرأة (التي تعتد بالحيض) أنها لم تر الحيض ثلاث مرات، فالقول قولها مع يمينها؛ لأن الله استأمن النساء على ما في أرحامهن؛ فقال تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

• ثانيًا: النفقة على الأقارب:

• القرابة الموجبة للنفقة:

هي الرابطة الأسرية التي تقوم على قرابة الدم، وصلة النسب، وتشمل:

(أ) الأصول: وهم الأب والجد وإن علا، والأم والجددة وإن علت.

(ب) الفروع: وهم الأولاد وإن نزلوا.

(ج) الحواشي: وهم الإخوة والأخوات وأولادهم، والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأولادهم جميعًا.

الأدلة على وجوب نفقة الأقارب:

قال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَعَلَى

الْوَارِثِ مِنْ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: «أهلك» قال: ثم من؟ قال: «أهلك»، قال ثم من؟ قال: «أهلك»، قال: ثم من؟ قال: «أهلك» قال: ثم من؟ قال: «أبوك، ثم أذنالك أدناك»<sup>(١)</sup>. وتقدم في حديث هند: «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف»<sup>(٢)</sup>.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم؛ فكلوه هنيئًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٥٩٧١)، ومسلم (٢٥٤٨)، وثبت نحوه من حديث معاوية القشيري رواه الترمذي (١٨٩٧)، وأبو داود (٥١٣٩) بسند حسن.

(٢) البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤)، وأبو داود (٣٥٣٢)، والنسائي (٢٤٦/٨)، وابن ماجه (٢٢٩٣).

(٣) حسن: رواه أبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩٢)، وأحمد (١٧٩/٢). وينحوه عند أصحاب السنن من حديث عائشة وحسن الترمذي، وصححه الألباني.

وعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ فَهَكَذَا وَهَكَذَا»<sup>(١)</sup>.

فهذه الأحاديث فيها دليل على وجوب النفقة على الأقارب.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهذا الحكم من النبي ﷺ مطابق لكتاب الله تعالى؛ حيث يقول: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ حَوْلَ آبَائِنَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فأوجب الله تعالى على الوارث مثل ما أوجب على المولود له)<sup>(٢)</sup>.  
السبب الموجب للنفقة:

وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب كثيرة، ولهم تفرعات فيمن تجب عليهم النفقة، تجدها في كتب الفقه المطولات، ولا يسعها هذا المختصر، وإنما أبين خلاصة ما ترجح لدي، وهو أن النفقة تجب بشيئين كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (بالميراث بكتاب الله، وبالرحم بسنة رسول الله)<sup>(٣)</sup>؛ أي: أن ابن القيم يرجح أن النفقة تجب بسببين: بسبب الإرث (وهم الذين يستحقون الإرث)، وبسبب المحرمية (وهم ذوو القرابة التي يحرم الزواج بسببها)<sup>(٤)</sup>.

فالمقصود بالميراث بكتاب الله قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾، والمقصود بالرحم بسنة رسول الله ما تقدم من الأحاديث. وعلى هذا فيكون وجوب النفقة على النحو الآتي:

(١) مسلم (٩٩٧)، وأبو داود (٣٩٥٧)، والنسائي (٦٩/٥)، وأحمد (٣/٣٦٩).

(٢) زاد المعاد (٥/٤٤ - ٤٥).

(٣) المصدر السابق (٥/٥٤٩).

(٤) وقد اختلفت آراء المذاهب في أسباب النفقة على الأقارب ويتلخص ذلك مما يلي:

الحنفية: رأوا أن السبب هو (المحرمية)، فيدخلون الأصول والفروع والخواشي ممن كان محرماً كالإخوة (وأبنائهم) والأعمام والأخوال، ولا يدخلون أبناء العم وأبناء الخال.

والحنابلة: يرون أن السبب: (الإرث)، فما دام القريب وارثاً وجبت النفقة عليه سواء كان محرماً أو غير محرر.

الشافعية: قصرُوا النفقة فقط على الأصول مهما علت، والفروع مهما نزلت.

المالكية: قصرُوا على الأبوين المباشرين، والأبناء المباشرين فقط. وأما الجد وابن الابن فلم يوجبوا لهم نفقة.



(أ) يجب على الإنسان؛ سواء كان رجلاً أو امرأة، كبيراً أو صغيراً؛ أن يبدأ بالنفقة على نفسه بما لا بد له منه ولا غنى له عنه.

(ب) فإن فضل له مال؛ فإنه يجب عليه النفقة على الوالدين والأجداد والجدات وإن علوا، وعلى أولاده الذكور والإناث وبنينهم وإن نزلوا، والإخوة والأخوات، ويقدم في ذلك الأقرب في الميراث، ويشترط لذلك أن يكونوا فقراء لا مال لهم ولا كسب يستغنون به عن إنفاق غيرهم، وأن يكون من يجب عليه النفقة موسراً، إلا في حالة نفقة الأب على أولاده؛ فإنه لا يشترط يسار الأب، ولا تسقط عنه النفقة إلا بالعجز الكلي.

(ج) فإن فضل معه شيء أنفق على ذوي رحمه المحرمة وموروثيه إن كانوا فقراء ولا عمل يقومون به، وهم الأعمام والعلمات، والأخوال والخالات. ويتفرع عن هذا الحكم ما يلي:

(١) إذا اختلف دينهما؛ فإن كان في عمودي النسب (وهما الأصل والفرع) وجبت النفقة أيضاً، وأما إن كان في غير عمودي النسب فينظر:

(أ) إن كانت النفقة وجبت بسبب الرحم أنفق عليهم أيضاً.

(ب) وإن كانت بسبب الميراث فإنه لا ينفق عليهم؛ لأنه لا توارث بينهما.

(٢) إذا كان القريب الفقير محجوباً عن الميراث بمن هو أقرب منه؛ فينظر:

(أ) فإن كان الأقرب موسراً فالنفقة عليه.

(ب) وإن كان الأقرب معسراً انتقلت النفقة إلى الأبعد إذا كان الموسر في عمودي النسب خاصة، وأما إن كان من غير عمودي النسب فلا تجب عليه النفقة.

مثال: ابن فقير له أب معسر، وجدٌ موسر، فإنه من المعلوم أنه إذا مات هذا الابن فإن هذا الجد لا يرثه؛ لأنه محجوب عنه بأبيه (أعني أبا الابن) لكنه في باب النفقة حيث إنه من عمود النسب فإنه يجب على هذا الجد النفقة، وذلك لأن الأب معسر، لا يمكن أن ينفق على الجد، وأما إن كان الأب موسراً فالنفقة عليه لا على الابن.

مثال آخر في غير عمود النسب: رجل فقير له ابن فقير وأخ موسر، فإن هذا الرجل إذا مات فالأخ لا يرثه لأنه محجوب بابن هذا الرجل، وحيث إن الأخ ليس من عمود النسب فلا



يجب عليه النفقة على أخيه، ومن المعلوم أنه إذا لم يكن لهذا الرجل الفقير ابن فإن النفقة تجب على أخيه الموسر؛ لأنه من ذوي الميراث.

(٣) يجب نفقة الأب على أولاده؛ سواء كانوا بالغين أو غير بالغين، ذكوراً أو إناثاً، ما داموا فقراء لا يستطيعون أن يقوموا بما يكفيهم، وذلك حتى يكتسب الذكور، وتزوج النساء.

(٤) يلزم الرجل إعفاف ابنه إذا احتاج إلى النكاح<sup>(١)</sup> ولم يجد ما يعف به نفسه، بل يجب إعفاف من لزمته نفقته من الآباء والأجداد. قال القاضي أبو يعلى رَحِمَهُ اللهُ: (وكذلك يجيء في كل من لزمته نفقته من أخ وعم وغيرهم). وقال ابن قدامة: (وكل من لزمه إعفافه لزمه نفقة زوجته؛ لأنه لا يتمكن من الإعفاف إلا بذلك).

(٥) إذا خالعت المرأة زوجها، وأبرأته من حملها، لم يكن لها نفقة ولا للولد حتى تطفمه.

(٦) لا يكلف أحد أن ينفق على قريبه إذا كان هذا القريب قادراً على المعاش والتكسب.

وعليه أن يصون آباءه وزوجاته عن خسيس الكسب إن قدر على ذلك.

(٧) قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: (ويلزم المرأة كل ما ذكرنا مما يلزم الرجل، إلا نفقة الولد، فما دام الأب قادراً عليها فليس على المرأة من ذلك شيء.. فإن عجز الأب عن ذلك أو مات ولا مال لهم، فحينئذ يقضى بنفقتهم وكسوتهم على أمهم؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تُضَارَّ وِلْدَةٌ بِوِلْدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] (٢).



(١) انظر: المغني (٧/ ٥٨٧).

(٢) المحلى (١١/ ٣٥٦).

## مسائل خبوت النسب:

### ٢- أسباب خبوت النسب:

#### ٢- بالنسبة للأب:

##### ٣- من أحكامه:

- ١- إن زنا بامرأة فلا يلحق به الولد حتى لو تزوجا بعد ذلك وقبل: إنه إذا استغنى به في بدنه غير أنه يلحق به في النسب والتحريم، وليرد في المحرمات عليه من النساء، ولكن لا يدخل في باب الميراث والنفقة والولاية.
- ٢- إذا وقع امرأه بشبهة كان ينفق عليها بعد بطلان عقدته مسميًا أو كانت اخته من الرضاغة فإن الولد يلحق به ويثبت نسبه.

#### ٣- الوفاة:

والطلاق من الذي يعرف بالشبهة ويجوز الآخر.

الحكم:

#### ٣- الوفاة:

وذلك بأن يشهد شاهدان أنه أبه أو أنه ولد على فراشه من زوجته أو اخته، وإن الورقة لم يثبت إلا إنكار بغيرهم.

#### ٣- الإقرار بالصحيح:

أي إذا أقر بأنه أبه، أو أقر بأنه أخوه، وشروطه:

- ١- أن يكون المذكر مكفلاً.

#### ٣- أن يكون الولد المذكر به مجهول النسب فإن كان معلوم النسب لم يصح الإقرار.

#### ٣- أن يكون المذكر ممن يولد ثلاثة عادة ويصح أن يكون أباً له.

#### ٤- أن لا يكون الإقرار عن زنا.

### ١- المقصود به:

لحق الولد بأمه أو أحدها من جهة النسب.

#### ١- بالنسبة للأم:

بأن يتزوجها أو ينفق عليها أو يولد منها، أو يولد لها ولد.

#### ١- الإقرار:

بأن يكون المذكر هو رأس الرجل بأن يكون زوجة أو أمه وشروطه:

#### ٣- أن ينفق المذكر:

أن ينفق المذكر:

#### ٤- أن يكون الأب ممن يولد ثلاثة:

أن يولد الأب ممن يولد ثلاثة:

#### ٣- أن يولد المذكر من ستة أشهر:

أن يولد المذكر من ستة أشهر:

#### ٣- أن ينفق المذكر:

أن ينفق المذكر:

#### ١- وجود عقد الزوجية المصحح أو التبري في الأم على الرجوع:

وجود عقد الزوجية المصحح أو التبري في الأم على الرجوع:

#### ٣- بالزنا:

بأن يولد المذكر من زنا:

#### ١- في الزوجية:

بأن يولد المذكر من زنا:

## ثبوت النسب

### • معنى النسب:

• هو صلة القرابة بالأبَاء والأجداد، والمقصود هنا لحق الولد بأبويه.

### • العناية بالنسب:

• عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»<sup>(٢)</sup>.

ولم يشرع الإسلام للنسب إلا الزواج الشرعي، أو ملك اليمين، وأبطل ما سوى ذلك، فجعله عدوانًا وظلمًا.

ولم يبيح الإسلام التبني؛ قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ الَّتِي تَظَاهَرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ۖ﴾<sup>(٣)</sup> أَدْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴿[الأحزاب: ٤، ٥].

### • أسباب ثبوت النسب:

• أولًا: بالنسبة للأم: يثبت النسب بمجرد ولادته منها، إثر زواج صحيح أو فاسد، أو وطء بشبهة، أو زنا.

ثانيًا: بالنسبة للأب: ينسب له الولد بالفراش، أو الإقرار الصحيح، أو البينة، أو القافة، والثلاثة الأولى متفق عليها. وسوف أبين معنى هذه الطرق وشروطها فيما بعد.

(١) البخاري (٤٣٢٦) (٦٧٦٦)، ومسلم (٦٣)، وأبو داود (٥١١٣)، وابن ماجه (٢٦١٠).

(٢) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٦٠٩)، وأحمد (٣١٨/١، ٣٢٨)، وابن حبان (٤١٧). وهو في صحيح مسلم (١٣٧٠) من حديث علي بن وهب في البخاري (٣١٧٢).



وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص، وعبد بن زمعة في غلام، فقال سعد: هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص؛ عهد إليّ أنه ابنه، انظر إلى شبهه! وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله؛ ولد على فراش أبي من وليدته. فنظر رسول الله ﷺ فرأى شبهًا بينًا بعتبة، فقال: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة»، فلم تره سودة قط<sup>(١)</sup>.

شرح الحديث:

(أ) أن وليدة - يعني أمة - ولدت غلامًا، وهذه الأمة مِلْكٌ لـ «زمعة» والد «عبد»، وهو أيضًا والد «سودة» زوج النبي ﷺ؛ أي أن سودة أخت عبد.

(ب) اختصم في هذا المولود رجلان: الأول: سعد بن أبي وقاص؛ حيث ادعى أنه ابن أخيه «عتبة»، حيث أوصى سعدًا بذلك؛ أن هذا المولود ابنه (وهذا يعني أنه زنا بهذه الأمة فحملت منه)<sup>(٢)</sup>، واحتج سعد بالشبه حيث إن بالمولود شبهًا بعتبة<sup>(٣)</sup>. والثاني: عبد بن زمعة أخو سودة؛ حيث قال: إنه أخي؛ لأنه ولد من (أمة أبيه) فهو أحق به.

(ج) فحكم النبي ﷺ لعبد بن زمعة أنه له، مع أن الشبه قوي بعتبة أخي سعد، وعلل ذلك بأن «الولد للفراش»؛ أي: لصاحب الفراش، وهو الزوج أو السيد، وأما الزاني فلا شيء له؛ «وللعاهر الحجر».

(د) ولكن لما كان الشبه قويًا احتاط النبي ﷺ فقال لسودة: «احتجبي منه»، مع أنه حكم أنه أخوها، لكنه من باب الاحتياط أمرها بالاحتجاب.

• طرق ثبوت النسب:

• سبق ذكر أن النسب يثبت بالفراش، أو الإقرار، أو البينة، أو القافة، وفيما يلي أبين شروط هذه الطرق:

(١) البخاري (٢٠٥٣)، (٢٢١٨)، (٢٤٢١)، (٤٣٠٣)، ومسلم (١٤٥٧).

(٢) قال الخطابي: (وكان من سيرتهم - أي: في الجاهلية - إلحاق النسب بالزنا إذا ادعوا الولد) معالم السنن (٧٠٤/٢ - هامش أبي داود).

(٣) وعتبة مات كافرًا، ولم يسلم، فعهده إلى أخيه سعد أن يستلحق الحمل الذي في بطن أمة زمعة.



أولاً: شروط ثبوت النسب بالفراش:

والمقصود بالفراش (الزوجة، أو الأمة الموطوءة)، ويشترط لذلك:

(أ) وجود عقد الزوجية الصحيح بين الزوجين، وكذلك التسري بالأمة على الراجح؛ لحديث عائشة السابق.

(ب) أن يتحقق الفراش، وهو تحقق اجتماعه بها ووطئه إياها، وعلى هذا إذا عقد عليها ولم يدخل بها، ثم ولدت فلا يكون له؛ لأنه لم يتحقق دخوله بها<sup>(١)</sup>، وأما الأمة فيكفي في ذلك إقراره بأنه وطئها.

(ج) أن تلد المولود في مدة لا تقل عن ستة أشهر منذ تحقق وطئها، وأما إذا ولدته لأقل من ذلك فلا ينسب إليه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، وقال: ﴿وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾؛ فتبين بذلك أن أقل الحمل ستة أشهر.

(د) أن يكون الزوج ممن يولد لمثله.

ويتفرع عن ثبوت النسب ما يلي:

(١) إذا زنا بامرأة فلا يلحق به الولد، ولا ينسب إليه، حتى لو تزوجها بعد ذلك، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء. وذهب فريق من أهل العلم - منهم إسحاق بن راهويه وشيخ الإسلام ابن تيمية - إلى أن الزاني إذا استلحق الولد الذي خلق من مائه ولم يدعه أحد غيره، فإنه يلحق به، (وهذا من حيث النسب، وأما من حيث الميراث فلا توارث بينهما)، وحملوا حديث «الولد للفراش وللعاهر الحجر» على ما إذا كان هناك نزاع على المولود كما هو وارد في الحديث. فإن كان هكذا فإنها ينسب إلى الزاني من حيث التحريم والبعضية<sup>(٢)</sup>، (أي لكي يعرف من المحرمات عليه من النساء مثلاً)، ولكن لا يدخل في باب الميراث والنفقة والولاية وغيرها.

(١) وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو أرجح الأقوال، خلافاً لمن رأى أنها فراش إذا أمكن وطؤها، ولم يتحقق ذلك، وخلافاً لمن قال: بمجرد العقد حتى لو كان أحدهما بالمشرك والآخر بالمغرب ولم يجتمعا، فهذا لا دليل عليه، والذي قبله لم يتحقق فيه الفراش. والقول الراجح: لا بد من تحقق دخوله بها.

(٢) أي أنه من نسبه، فهو بعض منه.





(٢) إذا كانت له أمة، واعترف بوطئها في الفرج أو دونه، فولدت لنصف سنة أو أزيد؛ لحقه ولدها، وفي هذه الحالة تكون الأمة (أُمُّ وَلَدٍ)، وتعتق بموت سيدها.

(٣) ثبوت النسب بالفراش هو أقوى أسباب النسب، ولذا إذا تعارض معه الشبه قدم عليه الفراش؛ لأنه أقوى، وذلك ما يؤيده الحديث السابق.

(٤) إذا وطئ الرجل المرأة بشبهة؛ كأن يعتقد صحة عقد النكاح - والعقد باطل - أو كان لا يعلم أنها محرمة عليه (كأن تكون أخته من الرضاعة) ثم تبين له غير ذلك، ففي كل هذه الحالات ينسب له الولد.

ثانيًا: الاستلحاق (الإقرار):

وذلك إذا استلحقه؛ أي: أقر أنه ابنه، أو استلحقه الورثة أي أقروا بأنه أخوهم، ويشترط لصحة هذا الإقرار شروط:

(١) أن يكون المقر مكلفًا؛ أي: عاقلًا، بالغًا، مختارًا غير مكره.

(٢) أن يكون الولد (المقرُّ له) مجهول النسب، فإن كان معلوم النسب لم يصح الإقرار.

(٣) أن يكون المقر ممن يولد مثله لمثله عادة، ويصح أن يكون أبًا له باعتبار السن، وإلا كان مكذبًا في الظاهر، فإذا أقر لرجل يكبره سنًا أنه ابنه دل ذلك على كذبه في إقراره.

(٤) ألا يكون الإقرار عن زنا (لأنه لا يثبت به النسب على الصحيح).

وفي المسألة فروع متعلقة به، يمكن الرجوع إليها في المطولات.

ثالثًا: البينة:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وذلك بأن يشهد شاهدان أنه ابنه، أو أنه ولد على فراشه من زوجته، أو أمته، وإذا شهد بذلك اثنان من الورثة لم يلتفت إلى إنكار بقيتهم، ولا يعرف في ذلك نزاع)<sup>(١)</sup>.

رابعًا: القيافة:

القائف: هو الذي يعرف الشبه، ويميز الأثر<sup>(٢)</sup>.

(١) زاد المعاد (٥/ ٣٧٤).

(٢) فتح الباري (١٢/ ٥٦).

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم تبرق أسارير وجهه، فقال: «ألم تري أن مجزراً المدلجي نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد، وعليهما قطيفة، قد غطيا رءوسهما وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض؟»<sup>(١)</sup>. والمعنى: أن مجزراً المدلجي، وكان قائفاً، نظر إلى أرجل زيد وابنه، وحكم أن بعضهم من بعض، وقد سر النبي ﷺ؛ لأنهم كان يقدحون في نسب أسامة؛ لأنه كان أسود شديد السواد، وكان أبوه أبيض من القطن.

ويتعلق بالقيافة ونحوها ما يلي:

(١) اعلم أن أقوى أسباب ثبوت النسب هو الفراش، فإذا تعارض مع الشبه، فالحكم للفراش، كما تقدم في قصة «وليدة زمعة»، وتنازع سعد وعبد فيها.

(٢) اعلم أن الولد إذا جاء على غير لون أبيه، فإن هذا لا يقدح في نسبه؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي جاءت بولد أسود، فقال: «هل لك من إبل؟» قال: نعم، قال: «ما ألوانها؟» قال: حمر، قال: «هل فيها من أورك؟» قال: إن فيها لورقاً، قال: «فأنى ثراه؟» قال: عسى أن يكون نزع عرق، قال: «وهذا عسى أن يكون نزع عرق»<sup>(٢)</sup>. و«الأورك»: الذي فيه سواد ليس بحالك. والمقصود بـ«نزع عرق» أي: جذبه الأصل من النسب، أي: لعل هذا موجود في عمود النسب من جهة الأم أو من جهة الأب.

(٣) يمكن الاستفادة من الطرق الطبية في معرفة (الجينات) في ثبوت النسب، ويكون هذا قائماً مقام القيافة، فلا تقدم على الفراش؛ لأنه أقوى الأسباب.

(٤) لا يجوز لأحد أن يأخذ (لقيطاً) مجهول النسب، فينسبه إليه، ويسجل ذلك في السجلات الرسمية؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ التَّبَنِي، وقال: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلَا تَحْزَنْهُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، ولكن يجوز أن يكفله دون أن ينسبه إليه، وسيأتي مزيد لذلك في باب اللقيط<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٣٧٣١) (٦٧٧٠)، ومسلم (١٤٥٩)، وأبو داود (٢٢٦٧)، والترمذي (٢١٢٩).

(٢) البخاري (٥٣٠٥)، ومسلم (١٥٠٠)، وأبو داود (٢٢٦٠)، والترمذي (٢١٢٨)، والنسائي (١٧٨/٦)، وابن ماجه (٢٠٠٢).

(٣) انظر: (٥٤٧/٢).

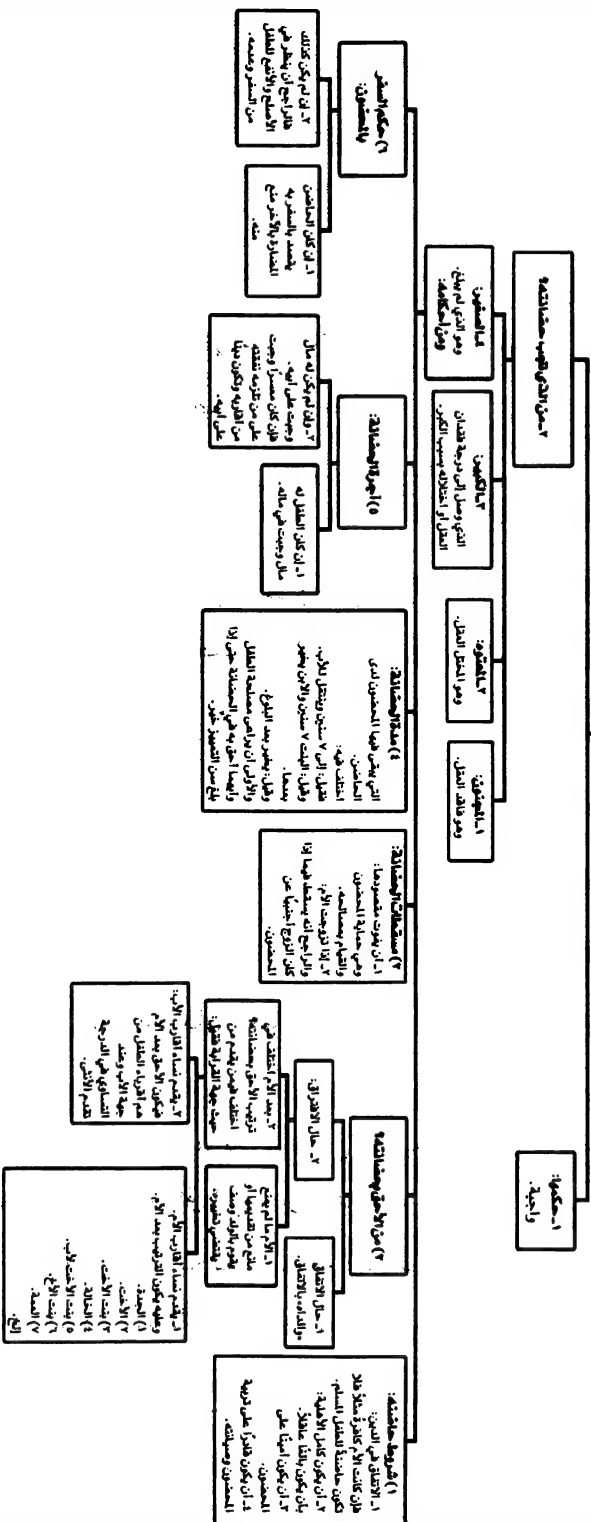


(٥) تسجيل أسماء المواليد في السجلات الرسمية عمل حسن، وقد جعله القانون حجة في إثبات النسب، إلا إذا ثبت عكسها، أو بطلانها، أو تزويرها<sup>(١)</sup>.



(١) القانون رقم (٢٦٠) لسنة ١٩٦٠ الخاص بالسجل المدني، المادة (١١).

أحكام القضاء (حفظ من لا يستقل بنفسه وتدريبه)



## الحضانة

• معناها:

• الحضانة مأخوذة من الحِضْن، وهو ما دون الإبط إلى الكشح، وحَضَنَ الطائرُ بَيْضَه: إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه، وكذلك المرأة إذا ضمت ولدها.  
وأما معناها عند الفقهاء فهي: حفظ من لا يستقل بأموره، وتربيته.

• حكم الحضانة:

• هي واجبة؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَوْلًا أَنفُسُهُمْ وَأَمْلِكُوا نَارًا﴾ [التحریم: ٦]؛ فإن وقاية الأهلين من النار تكون بحفظهم، والقيام بمصالحهم، ولقوله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»<sup>(١)</sup>.

• من تجب حضانتها:

- (أ) الصغير: وهو الذي لم يبلغ.
- (ب) المجنون: وهو الفاقد العقل.
- (ج) المعتوه: وهو المختل العقل.
- (د) الكبير: أي: الذي وصل إلى درجة فقدان العقل أو اختلاله بسبب الكبر.

• من أحق بحضانة الصغير:

- (أ) أحق الناس بحضانة الصغير هم والداه، فلا ينزع من والديه؛ لأنها أرعى الناس له، وأحفظ الناس لمصالحه، ويتحقق هذا عند وفاق الزوجين وعدم تفرقهما.
- (ب) إذا تفرق الزوجان، فالأم هي الأحق بحضانة الصغير؛ لما ثبت في الحديث عن عبد الله ابن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كان بطني له وعاء،

(١) صحيح: أبو داود (١٦٩٢)، والنسائي في عشرة النساء (٢٩٥)، وأحمد (١٦٠/٢)، والحاكم (٤١٥/١)، وصححه ووافقه الذهبي.



وثدي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني، فأراد أن يتزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: «أنت أحق به ما لم تنكحي»<sup>(١)</sup>. فدل ذلك على أنه إذا افترق الأبوان، وبينهما ولد، فالأم أحق به من الأب، ما لم يقيم بالأم ما يمنع تقديمها، أو بالولد وصف يقتضي تخيرها.

(ج) إذا كان هناك ما يمنع من حضانة الأم انتقلت الحضانة إلى غيرها، ولكن يختلف العلماء في ترتيب أصحاب الحقوق في هذه الحضانة بعد الأم.

ومنشأ الخلاف مبني على تعليل الحكم السابق من تقديم الأم على الأب؛ هل هو بسبب تقديم جهة الأمومة على الأبوة؟ وعلى ذلك فيقدم نساء أقارب الأم على أقارب الأب، وهذا هو قول الجمهور. أو أن السبب تقديم الأم لأجل أنوثتها فقط؟ فعلى هذا يقدم نساء أقارب الأب على نساء أقارب الأم؛ لأنهن متساويات في الأنوثة، ويفضل نساء الأب بالعصبة.

وهذا الثاني هو الذي نص عليه (الخرقي) في (مختصره)، ورجّحه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وكذلك ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٢)</sup>، ورجحه الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٣)</sup>. فعلى القول الأول يكون الترتيب للحضانة كالآتي:

- الأم.
- ثم أم الأم وإن علت، ثم أم الأب.
- ثم الأخت الشقيقة، ثم الأخت لأم، ثم الأخت لأب.
- ثم بنت الأخت الشقيقة، ثم بنت الأخت لأم.
- ثم الخالة الشقيقة، ثم الخالة لأم، ثم الخالة لأب.
- ثم بنت الأخت لأب.
- ثم بنت الأخ الشقيق، ثم بنت الأخ لأم، ثم بنت الأخ لأب.
- ثم العمة الشقيقة، فالعمة لأب.

(١) حسن: رواه أبو داود (٢٢٧٦)، وأحمد (١٨٢/٢)، وحسنه الألباني في الصحيحة (٣٦٨).

(٢) راجع تفصيل المسألة في: زاد المعاد (٥/٤٣٥ - ٤٥٠).

(٣) الشرح الممتع (٢٦/٥).

- ثم خالة الأم، فخالة الأب.

- ثم عمة الأم، فعمة الأب.

فإذا لم يوجد للصغير قريبات من النساء من هذه المحارم، انتقلت الحضانة إلى العصبات من المحارم، ومن الرجال على حسب ترتيبهم في الإرث. فإن لم يوجد انتقل إلى محارمه من الرجال غير العصبية. فإن لم يوجد عين القاضي من يقوم على حضنته<sup>(١)</sup>.

وأما على القول الثاني: فقد وضع ابن تيمية ضابطاً لحضانة الطفل بعد الأم يتلخص فيما يلي:

(١) الأحق بالحضانة هم أقرباء الطفل من جهة الأب.

(٢) إذا اجتمع منهم اثنان فأكثر فحكمه كالآتي:

(أ) إذا استوت درجتهم تقدم الأنثى على الذكر؛ فتقدم الأم على الأب، والجددة على الجد، والخالة على الخال، والعمة على العم. فإن كانا ذكراً أو أنثيين؛ كأن يكونا أخوين أو أختين؛ يقدم أحدهما بالقرعة.

(ب) وإن اختلفت درجتهم من الطفل: فإن كانا من جهة واحدة، قدم الأقرب إليه، فتقدم الأخت على ابنة الأخت، والخالة على خالة الأب، وعلى خالة الأم.

وأما إن كانوا من جهتين كقربة الأم وقربة الأب، مثل العمة والخالة، والأخت لأب والأخت لأم، وأم الأب وأم الأم، وخالة الأب وخالة الأم؛ فإنه يقدم من في جهة الأب في ذلك كله، هذا كله إذا استوت درجتهم كما تقدم، أو كانت جهة الأب أقرب إليه من باب أولى.

وأما إن كانت جهة الأم أقرب؛ كأم الأم، وأم أب الأب؛ ففي هذه الحالة الأولى أن يقدم الأقرب لقوة شفقتة، ولا تقدم قرابة الأب إلا إذا تساوت الدرجتان.

ويلاحظ أن الفرق بين الرأي الأول والرأي الثاني هو أيهما يقدم عند التنازع وتساوي الجهتين: قرابة الأم أم قرابة الأب؟ فالأول: يرجح قرابة الأم؛ وعلى هذا تقدم أم الأم على أم الأب. والثاني: يرجح قرابة الأب فيقدم أم الأب على أم الأم، والمسألة اجتهادية، وقد قضت المحاكم بالرأي الأول، وبه يفصل النزاع، والله أعلم.

(١) وهناك خلاف أيضاً في هذا الترتيب في المذاهب، ولم أذكره حتى لا يطول الكتاب، وما ذكرته منقول من فقه السنة.



## • سقوط الحضانة:

• تسقط الحضانة لأسباب، وهي:

(أ) أن يفوت مقصودها: إذ مقصود الحضانة حماية المحضون والقيام بمصالحه، فإذا وجد ما يخل بذلك سقطت الحضانة، فإذا حصل للحاضن إخلال في عقله، أو إهمال في تربية أولاده، أو سافر سفرًا يضر بالمحضون، ففي كل هذه الأمثلة وغيرها تسقط حضنته، وتنتقل إلى غيره.

(ب) إذا تزوجت الأم: لما تقدم في الحديث: «أنت أحق به ما لم تنكحي». وفي ذلك مسائل: الأولى: في قوله ﷺ: «ما لم تنكحي» هل تسقط بمجرد العقد أم بعد الدخول؟ على قولين، والراجح أن الحضانة تسقط بمجرد العقد، وهو قول الجمهور.

الثانية: اختلف العلماء في سقوط الحضانة بالنكاح، فمنهم من يرى سقوطها مطلقًا ذكرًا كان المحضون أو أنثى، ومنهم من لا يسقطها بحال، ومنهم من لا يسقطها إن كانت أنثى ويسقطها إذا كان ذكرًا، ومنهم من يرى أنها لا تسقط إلا إذا كان الزوج أجنبيًا عن الطفل، فإن كان نسيبًا له لم تسقط الحضانة.

والقول الأخير هو الذي تطمئن إليه النفس؛ لورود الأدلة على ذلك؛ ففي صحيح البخاري من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن ابنة حمزة اختصم فيها علي، وجعفر، وزيد، فقال علي: أنا أحق بها وهي ابنة عمي، وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أخي، ف قضى بها رسول الله ﷺ لخالتها، وقال: «الخالة بمنزلة الأم»<sup>(١)</sup>. فقد حكم النبي ﷺ لخالتها مع أنها متزوجة، لكن الزوج قريب للمحضونة، فإنه قال: «ابنة عمي»<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن هذا كله إذا كان نزاع، فإن لم يكن نزاع، أو اتفقوا على أن يبقى عند الأم بعد زواجها، فلا يسقط حقها في الحضانة، فهذا هو ذا أنس بن مالك كان في حضنة أمه، علمًا بأنها تزوجت أبا طلحة، لكننا لا نعلم أن أحدًا نازعها في حضنته.

الثالثة: في قوله ﷺ: «ما لم تنكحي» هل هو تعليل أو توقيت؟

(١) البخاري (٢٧٠٠)، (٤٢٥١)، كتاب الصلح، وأبو داود (٢٢٧٨)، والترمذي (١٩٠٥).

(٢) ويرى الشيخ ابن عثيمين أن الأمر يحتاج إلى النظر إلى مصلحة الطفل، فمضى ضاعت مصلحة بتزويجها بزواج جديد سقط حقها، ولا فحقتها قائم، لا سيما إذا كان أبوه ممن لو أخذه أضعافه. انظر: الشرح الممتع (٢٨/٥).





والفرق بينهما أنه (لو كان تعليلاً للحكم)، فتزوجت وسقطت حضانتها، ثم طلقت؛ عادت إليها الحضانة؛ لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا. وأما (إن كان توقيتاً)، فإن حقها يسقط في الحضانة بزواجها؛ سواء طلقت بعد ذلك أم لا، وهذا قول مالك.

والقول الأول هو قول الأكثرين، ثم اختلفوا: متى يعود إليها الحق إذا كان الطلاق رجعيًا: هل بمجرد الطلاق، أو يتوقف على انقضاء العدة؟ على قولين.

الرابعة: لا يستفاد من قوله ﷺ: «أنت أحق به ما لم تنكحي» عموم الحكم لكل أم، بل يشترط لذلك ألا يكون هناك مانع من هذا الحكم، فلا بد من تحقق الشروط في الحاضن وعدم وجود مانع، وهذا ما يتضح في الأسطر الآتية:

#### • شروط الحاضن:

• يشترط للحضانة أمور لا بد أن تتحقق؛ منها:

(أ) الاتفاق في الدين؛ لأن الحضانة فيها معنى الولاية، وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، وقال عن الكفار: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، وهذا هو الأرجح: أنه إذا كانت المرأة كافرة فإنها لا تكون حاضنة للطفل المسلم.

ويرى بعض الفقهاء جواز حضانة الكافرة إذا كان في مدة الرضاع والخدمة، ما لم يعقل الأديان، والقول الأول هو الأرجح، والله أعلم.

(ب) أن تكون الحاضنة كاملة الأهلية من العقل والبلوغ.

(ج) أن تكون أمينة على المحضون غير مشغولة عنه.

(د) أن تكون قادرة على تربية الولد وصيانته؛ بألا تكون مريضة مثلاً مرضاً يعجزها عن القيام بمصلحته.



• ما يشترط وما لا يشترط في الحضانة:

• (١) لا تشترط الحرية في الحضانة.

(٢) إذا كانت الحاضنة فاسقة، فلا تمنع من الحضانة؛ لأن النبي ﷺ لم يمنع من ذلك، ولم يمنع أحد من الصحابة فاسقاً من تربية ابنه وحضنته له<sup>(١)</sup>. لكن إذا كان يسبب ضرراً خلقياً للطفل انتزع منها؛ كأن تذهب به إلى أماكن الفجور. والقول بانتزاع الطفل بسبب الفسق هو قول جمهور العلماء.

(٣) إذا أراد الحاضن السفر، فقد اختلف العلماء: هل يبقى مع المسافر، أم يأخذه المقيم، ولم يأت في ذلك دليل يحسم النزاع، (فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الأصلح والأمنع من الإقامة أو النقلة، فأيهما كان أنفع له وأصون وأحفظ روعياً، ولا تأثير لإقامة ولا نقلة، وهذا كله ما لم يرد أحدهما بالنقلة مضارة الآخر، وانتزاع الولد منه، فإن أراد ذلك لم يجب إليه). قاله ابن القيم رحمه الله<sup>(٢)</sup>.

• مدة الحضانة:

• اختلف العلماء في المدة التي يبقى المحضون فيه عند الحاضنة، فبعضهم يرى أنه إذا تم سبع سنوات عند الأم أخذه الأب، وبعضهم يرى أنها إذا كانت بنتاً يأخذها الأب بعد سبع سنين، وإذا كان ولدًا خير بين والديه، وبعضهم يرى أنه معها لا يخير حتى يبلغ، وفي المسألة نزاع طويل، والأحاديث لم تنص على شيء بعينه. والأولى في ذلك أن يراعى مصلحة الطفل وأيهما أحق به في الحضانة، حتى إذا بلغ سن التمييز خُير.

وقد وردت أحاديث أن النبي ﷺ «خير غلاماً بين أبيه وأمه»، لكنها قضية عين، ولم يذكر النبي ﷺ أن هذا الحكم عام في كل حال، بل قد نحتاج إلى التخيير، وقد لا نحتاج إليه، كل ذلك حسب ما تقتضيه المصلحة للطفل، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) لكن إن كان هناك إضرار بالطفل نزعته منها الحضانة.

(٢) زاد المعاد (٥/٤٦٣).

(٣) راجع في ذلك: زاد المعاد (٥/٤٦٤ - ٤٩٠).



وأيا كان الأمر؛ فقد قضت المحاكم الشرعية بتحديد سن الحضانة عملاً بهذا الرأي، وبه يحسم النزاع عند الخلاف.

جاء في نص القانون المصري: (وللقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تعين أن مصلحتها تقتضي ذلك). ثم عدّل القانون بانتهاء حق حضانة الولد إلى عشر سنين، والبت إلى اثنتي عشرة سنة، ويجوز للقاضي إبقاء الصغير إلى الخامسة عشرة، والصغيرة حتى تتزوج بدون أجره حضانة إذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك<sup>(١)</sup>.

#### • أجره الحضانة ورؤية المحضون:

(١) قرر الفقهاء أن أجره الحضانة، ومسكن الحضانة واجبان على من تجب عليه النفقة، بل إن احتاج المحضون إلى خادم، وكان الأب مؤسراً؛ كانت أجره الخادم عليه أيضاً.

(٢) أجره الحضانة تعد النفقة على الصغير، فإن كان للصغير مال، وجبت أجره الحضانة في ماله، كما تجب نفقته ورضاعه في ماله. وإن لم يكن له مال، وجبت أجره الحضانة على أبيه. فإن كان الأب مُعسراً، وجبت على من تلزمه نفقته من أقاربه، وهي دين على أبيه يقضيه إذا أيسر.

وتكون أجره الحضانة إذا لم يكن هناك نفقة على الأم، فإذا كانت الأم لم تطلق من الأب، أو طلقت وما زالت في العدة وتأخذ نفقة العدة، ففي هذه الحالات ليس لها أجره حضانة. فإذا انتهت نفقة العدة، أخذت أجره حضانة للصغير.

(٣) للطرف الآخر غير الحاضن الحق في رؤية المحضون، ولا يحق للحاضن أن يمنع الآخر من رؤية المحضون، وقد قصر القانون هذا الحق على الأبوين والأجداد<sup>(٢)</sup>.

كما نص على أنه في حالة المنع وعدم الرغبة في رؤية الولد للطرف الآخر، يعين القاضي موعداً دورياً، ومكاناً مناسباً لرؤية الولد، يتمكن فيه بقية أهله من رؤيته، وهذه كلها مسائل اجتهادية ترجع إلى مصلحة الطفل، ولا مانع من الأخذ بها إذ لم يمنع من ذلك قرآن ولا سنة.

(١) المادة (٢٠) القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.

(٢) المادة (٢) من القانون (٤٤) لسنة (١٩٧٩) المعدل بالقانون (١٠٠) لسنة ١٩٨٥ ونصه: (ولكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة، وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين).



## الرضاع

تكلّمنا في أبواب الرضاع من كتاب النكاح، عن بعض أحكام الرضاعة؛ من حيث المحرمات من النساء، وشروط هذا التحريم، وغير ذلك، ونتكلّم هنا عما يتعلّق بالإرضاع لحق الصغير، وذلك فيما يلي:

## • حكم الرضاع:

• الحالة الأولى: عند بقاء الزوجية:

يجب على الأم أن ترضع ولدها؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وهذا خبر يراد به الأمر، وقيل: يراد به المشروعية، أي: أنهن أحق بذلك من غيرهن، فإن أريد به الأمر أجبرت الأم على إرضاعه -أحبّت أم كرهت- وإن أريد به الندب فإنها لا تجبر إلا في حالات خاصة، والظاهر الأول، والله أعلم.

وهذه الحالات التي تجبر فيها المرأة -بلا خلاف- على الإرضاع:

(أ) ألا يلتقم الولد غير ثدي أمه.

(ب) ألا تكون هناك مرضعة أخرى متبرعة أو بأجر.

(ج) أن يكون الأب فقيراً ليس له مال لاستئجار مرضعة.

(د) أن يلحق الصغير ضرراً بإرضاعه من غير أمه.

الحالة الثانية: عند الطلاق:

لا تجبر الأم على الإرضاع، إلا أن تشاء هي؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، فجعل الاختيار إلهي<sup>(١)</sup>. قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: (وأما المطلقة طلاق بينونة فلا رضاع عليها، والرضاع على الزوج، إلا أن تشاء هي، فهي أحق بأجرة المثل، هذا مع يسر

(١) انظر: المحلى (١١/ ٧٦٢) المسألة (٢٠٢).

الزوج، فإن كان معدماً لم يلزمها الرضاع، إلا أن يكون المولود لا يقبل غيرها فتجبر حينئذ على الرضاع<sup>(١)</sup>.

وإن حدث تعاسر وعدم توافق بين الأبوين في إرضاع الصغير، فعلى الوالد أن يسترضع امرأة أخرى، لكن إن أبى الطفل إلا ثدي أمه أجبرت على إرضاع ولدها، وإن كان أبو الرضيع قد مات، أو أفلس، أو غاب بحيث لا يقدر عليه؛ أجبرت الأم على إرضاعه.

#### • مدة الرضاعة:

• مدة الإرضاع سنتان؛ كما قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

ويلاحظ: أن ذكر الحولين هو لتحديد قطع النزاع بين الزوجين في مدة الرضاع، وعلى ذلك:

(١) لا يجب على الزوج إعطاء أجرة الرضاعة لأكثر من حولين.

(٢) في قوله: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ دليل على أن إتمام الحولين ليس حتماً، فيجوز الزيادة والنقصان.

(٣) لا يجوز الزيادة والنقصان إلا برضا الوالدين معاً، وتشاورهما، وبشرط أن لا يقع بالمولود ضرر؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(٤) ذهب جمهور المفسرين أن الحولين لكل ولد؛ سواء تم حمله تسعة أشهر، أو ولد لسته أشهر، وثبت عن ابن عباس: (أن الحولين لمن ولد لسته أشهر، فإن كان لسبعة أشهر فرضاعه ثلاثة وعشرون شهراً، فإن ولد لتسعة أشهر فرضاعه أحد وعشرون شهراً؛ وذلك من قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، وعلى هذا تتداخل مدة الحمل والرضاع<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

#### • أجرة الرضاعة:

• أولاً: في حال بقاء الزوجة: فإن النفقة والكسوة على الزوج، وكذلك إذا كانت مطلقة رجعية وما زالت في العدة؛ فإن لها النفقة والكسوة على الزوج، ولا يجب في

(١) الجامع لأحكام القرآن (٣/ ١٦١).

(٢) البيهقي (٧/ ٤٦٢).



هذه الحالة أجرة رضاع؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

فإن غاب وله مال أَرْضَعَتِ الْوَلَدَ، وَأَتَّبَعَ الْوَالِدُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ؛ مَتَى قُدِّرَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَالِهِ أَخَذَ مِنْهُ.

ثانيًا: في حال الطلاق الرجعي وانتهاء العدة: أو في طلاق ثلاث حيث لا نفقة لها ولا سكنى، فيجب على الوالد أجرة الرضاع؛ لقوله تعالى بعد ذكر المعتدات: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

فإن تعاسرت الأم ووالد الرضيع؛ بأن طلبت أكثر من أجرة المثل، فللاب حينئذ أن يسترضع أخرى.

لكن إن أبى الرضيع إلا ثدي أمه، أو كان في إرضاع الغير مضرةً به أو ضياعٌ له، أجبرت على إرضاعه، وأجبر الجميع على أجرة المثل.

فإن كان فقيرًا لا مال له أجبرت على إرضاعه ولا شيء عليه؛ لعموم الآية: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَنَهَا﴾ [الطلاق: ٧].

#### ● تحديد الأجرة:

● قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتِمُّوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٦].

لم يحدد الله عَزَّوَجَلَّ قدرًا معينًا، فلذلك يقال في ذلك ما يقال في النفقة والكسوة: (بالمعروف)، أى بما يتناسب مع حال الزوج والزوجة، وما يقدره القاضي تبعًا للمثل.

#### ● متى تستحق الأجرة:

● (أ) إن كانت المرضعة هي الأم، وأَرْضَعَتِ فِي زَمَنٍ تَسْتَحِقُّ فِيهِ الْأَجْرَةَ؛ كَأَن تَكُونَ أَرْضَعَتِ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ؛ فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ مِنْ وَقْتِ الْإِرْضَاعِ بِالْفِعْلِ.

(ب) وإن كانت المرضعة غير الأم؛ استحققت الأجرة من وقت العقد، وبدئها في الإرضاع.

• من تجب عليه أجرة الرضاع:

(أ) اختلف أهل العلم إذا كان للرضيع مال؛ هل تكون أجرة الرضاع عليه أو لا؛ فذهب بعضهم إلى أنها تجب من ماله؛ إذ الأصل أن نفقة كل إنسان تجب في ماله، إلا أن يكون عاجزاً أو فقيراً. وذهب فريق آخر إلى أن أجرة الرضاع على الوالد؛ سواء كان للرضيع مال أم لا؛ لأن الله تعالى أوجب ذلك، ولم يستثن في الآية ما إذا كان للرضيع مال. وبناءً عليه؛ فإن أجرة الرضاعة إنما تجب على (المولود له)، وهو الأب كما ورد ذلك في الآية.

(ب) فإن مات الأب، فإن كل ما كان يجب عليه من: نفقة أو كسوة أو أجرة؛ فهو على وارث الرضيع -إن كان له وارث- سواء كان للرضيع مال أو لم يكن<sup>(١)</sup>.

(ج) فإن لم يكن له وارثون، وجب على الأم إرضاعه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّوْا وَلَدَكُمْ يَوْمَ يَمُوتُ﴾، وسواء كان للرضيع مال أم لا، والراجع أنها لا حق لها في مال الرضيع.

(د) فإن ماتت، أو مرضت، أو أضرب به لبنها، أو كانت لا لبن لها، ولا مال لها، فإرضاعه على بيت مال المسلمين، فإن منع فعلى الجيران يجبرهم الحاكم على ذلك لقول رسول الله ﷺ: «من ترك ديناً أو ضياعاً فإليّ وعليّ»<sup>(٢)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦].

أحكام الظئر<sup>(٣)</sup>:

الظئر: هي المرضع التي تستأجر لإرضاع الطفل، ويتعلق بها أحكام؛ أهمها:

(أ) أنها تلتزم بالعقد، بإرضاع الطفل، وتحتسب لها المدة من وقت العقد كما تقدم.

(ب) تلزم بإرضاع الطفل في الزمن والمكان المتفق عليه.

(١) هذه المسألة والتي بعدها من كتاب المحلى لابن حزم (١١/ ٧٧٥ - ٧٧٧).

(٢) مسلم (٨٦٧)، وأبو داود (٢٩٥٤)، والنسائي (٣/ ١٨٨).

(٣) من كتاب الطلاق ومذاهبه في الشريعة الإسلامية، أ.د. محمد فوزي فيض الله، مكتبة المنار - الكويت.



(ج) إذا لم يتفق على مكان، يجب عليها إرضاعه عند حاضنيه؛ أمّا كانت أو غيرها، كيلا يفوت حق الحاضنة في حضائته.

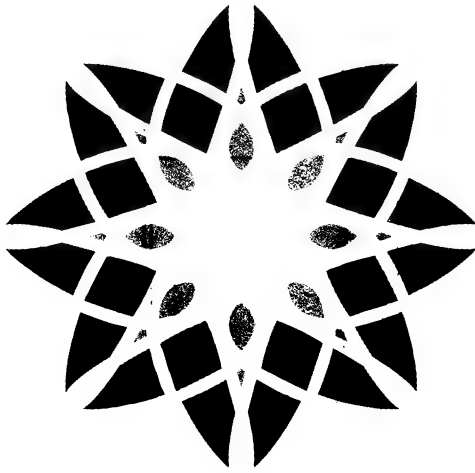
(د) إذا انتهت مدة الحضانة، ولم يقبل الطفل غير ثديها، أجبرت على مد المدة، حتى يقبل ثدي غيرها، أو يستغني عن الرضاعة، وذلك صيانة للولد من الهلاك.

وهذا آخر ما يسر الله لي جمعه من (كتاب الطلاق)، أسأل الله أن يتقبله مني، وأن يتجاوز عن زلاتي وأخطائي، والحمد لله أولاً وآخراً. ويتلوه إن شاء الله تعالى: (كتاب البيوع).  
وصل اللهم وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.









كتاب البيوع

## كتابة اليوميات - واليوم هو (تجربته من بعد ما بالترتيب)

### ١- أنواع اليوميات

١- من حيث الهدف والقيمة:

٢- من حيث الهدف والقيمة:

٣- من حيث الهدف والقيمة:

١- من حيث الهدف والقيمة:

٢- من حيث الهدف والقيمة:

٣- من حيث الهدف والقيمة:

٤- من حيث الهدف والقيمة:

٥- من حيث الهدف والقيمة:

٦- من حيث الهدف والقيمة:

٧- من حيث الهدف والقيمة:

٨- من حيث الهدف والقيمة:

٩- من حيث الهدف والقيمة:

١٠- من حيث الهدف والقيمة:

١١- من حيث الهدف والقيمة:

١٢- من حيث الهدف والقيمة:

١٣- من حيث الهدف والقيمة:

١٤- من حيث الهدف والقيمة:

١٥- من حيث الهدف والقيمة:

١٦- من حيث الهدف والقيمة:

١٧- من حيث الهدف والقيمة:

١٨- من حيث الهدف والقيمة:

١٩- من حيث الهدف والقيمة:

٢٠- من حيث الهدف والقيمة:



## كتاب البيوع

• معنى البيع:

لغة: المبادلة، أو تملك مال بـمال.

شرعاً: تملك مال بـمال بالتراضي. وقال ابن مفلح: (تملك عين مالية أو منفعة مباحة على التأييد بعوض مالي، غير ربا ولا قرض). وحده بعض الشافعية بقوله: (عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين أو منفعة على التأييد).

شرح التعريف:

معنى المعاوضة: المبادلة، ومعنى (مالية): كل عين مباحة النفع؛ كالذهب والفضة، وكالأطعمة، والعقارات، وغير ذلك، ومعنى (ملك المنفعة): كمن يشتري عمراً في دار غيره؛ كي يتمكن من الوصول إلى الشارع، فهذا يقال له: اشترى المنفعة، ولم يشترِ الممر ذاته، ومعنى (على التأييد) أن ملكية الشيء تنقل إليه نقلاً مؤبداً ليس لأحد أن يتزعمها منه، وله حق التصرف فيها كيف شاء.

فعلى هذا يكون معنى التعريف: (مبادلة) بين البائع والمشتري، وهذه المبادلة قد تكون «سلعة»، وقد تكون (منفعة)، وقد تكون نقداً بنقد، لكن لا يدخل فيها الربا، ولا القرض.

ويترتب على تعريف عقد البيع ما يلي:

(أ) لا يدخل في المعاوضة: الربا، والقرض.

(ب) ويشمل جميع البيوع: فيشمل (البيع المطلق)، وهو بيع العين (السلعة) بالنقد، ويشمل (الصرف): وهو بيع النقد بالنقد (بيع العملات)، ويشمل (المقايضة): وهو بيع العين بالعين (يعني: بيع السلعة بالسلعة).

(ج) عقد البيع ملزم للجانبين: البائع والمشتري.

(د) يتحقق برضا الطرفين، ولا يشترط فيه الإعلان كما هو الحال في عقد النكاح، فمتى تم بينهما التراضي ولو سراً فالعقد صحيح.

(هـ) البيع ناقل للملكية، فتنتقل ملكية البائع للمشتري، وملكية المشتري للبائع.

### • مشروعية البيع:

• البيع جائز بالكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وغير ذلك من الآيات.

وأما السنة: فعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من الأحاديث الواردة في أبواب البيوع.

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على جواز البيع في الجملة، والحكمة تقتضيه؛ لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً، وصاحبه قد لا يبذله له، ففي تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج<sup>(٢)</sup>.

### • أفضل المكاسب:

• قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب، قال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة، والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيها التجارة، قال: والأرجح عندي أن أطيها الزراعة؛ لأنها أقرب إلى التوكل، وتعقبه النووي بحديث المقدم الذي في الباب<sup>(٣)</sup>)، وأن الصواب أن أطيح الكسب ما كان بعمل اليد، قال: فإن كان زراعاً فهو أطيح المكاسب؛ لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد، ولما فيه من التوكل، ولما فيه من النفع العام للآدمي والدواب؛ لأنه لا بد فيه في العادة أن يوكل منه بغير عوض. قلت - القائل ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتسب من أموال الكفار بالجهاد، وهو مكسب النبي ﷺ وأصحابه، وهو أشرف المكاسب؛ لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى، وخذلان كلمة أعدائه، والنفع الأخروي. قال: [أي النووي]: ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا. قلت: -أي: الحافظ- وهو مبني على ما يحدث فيه من النفع المتعدي،

(١) البخاري (٢٠٧٩)، (٢١٠٨)، (٢١١٤)، ومسلم (١٥٣٢)، وأبو داود (٣٤٥٩)، والنسائي (٢٤٤/٧)، والترمذي (١٢٤٥).

(٢) فتح الباري (٢٨٧/٤).

(٣) لفظه: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من عمل يده»، رواه البخاري (٢٠٧٢).



ولم ينحصر النفع المتعدي في الزراعة، بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعدد؛ لما فيه من تهيئة أسباب ما يحتاج الناس إليه، والحق أن ذلك مختلف المراتب، وقد يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، والعلم عند الله تعالى<sup>(١)</sup>.

#### ● فضل الاكتساب:

● في الاكتساب والعمل فوائد كثيرة؛ أذكر منها:

(أ) فيه معنى التوكل على الله وطلب الفضل منه، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠].

(ب) يستعان به على الإنفاق في سبيل الله، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

(ج) يتعفف به الإنسان عن ذل السؤال؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره، خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه»<sup>(٢)</sup>.

(د) الانشغال به عن البطالة واللهو: قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن فضل العمل باليد: الشغل بالأمر المباح عن البطالة واللهو وكسر النفس بذلك)<sup>(٣)</sup>.

(هـ) في العمل قوة للأمة؛ لكثرة إنتاجها، وإغناء أفرادها، فيعود ذلك عليهم بالاستقرار النفسي، والرعاية الصحية، واستغنائها عن أعدائها، والمهابة لها في أعينهم، وغير ذلك من الحكم والفوائد التي تعود على الأمة.

#### ● العمل سنة الأنبياء والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

اعلم -رحمك الله- أن الاحتراف والتكسب قام به خير الخلق، وهم أنبياء الله صلوات الله وسلامه عليهم، ثم من بعدهم أصحاب النبي ﷺ، وقد تكاثرت الآيات والأحاديث في بيان ذلك:

(١) فتح الباري (٤/ ٣٠٤).

(٢) البخاري (٢٠٧٤)، ومسلم (١٠٤٢)، والترمذي (٦٨٠)، والنسائي (٩٦/ ٥).

(٣) فتح الباري (٤/ ٣٠٤).



قال تعالى عن داود عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠].

وعن المقدم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده»<sup>(١)</sup>.

وثبت في الحديث أن نبي الله زكريا كان نجاراً<sup>(٢)</sup>.

وعمل موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أجيراً عشر سنين؛ كما قال الله تعالى حكاية عن الرجل الصالح: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجْجٌ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٣٧) قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ [القصص: ٢٧، ٢٨].

وقد تاجر النبي ﷺ في مال خديجة كما هو معلوم من سيرته ﷺ، وسئل ﷺ: أكنت ترعى الغنم؟ قال: «وهل من نبي إلا وقد رعاها؟»<sup>(٣)</sup>.

وأما ما ورد عن عمل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فمنه ما يلي:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان أصحاب رسول الله ﷺ عُمَالاً أَنْفُسِهِمْ، فكان يكون لهم أرواح، فقيل لهم: لو اغتسلتم؟»<sup>(٤)</sup>، ومعنى «أرواح» أي: لهم روائح بسبب عملهم وعرقهم. وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: لما استخلف أبو بكر الصديق قال: «قد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مثونة أهلي، وشغلت بأمر المسلمين، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال، وأحترف للمسلمين فيه»<sup>(٥)</sup>.

ومعنى الحديث أن أبا بكر كان صاحب حرفة يكتسب منها، فلما ولي الخلافة شغل عن حرفته لأمر المسلمين، ففرض له حاجته من بيت مال المسلمين يأكل منه

(١) البخاري (٢٠٧٢).

(٢) مسلم (٢٣٧٩)، وابن ماجه (٢١٥٠).

(٣) البخاري (٣٤٠٦)، (٥٤٥٣)، ومسلم (٢٠٥٠)، وابن ماجه (٢١٤٩).

(٤) البخاري (٩٠٣)، (٢٠٧١)، ومسلم (٨٤٧)، وأبو داود (٣٥٢).

(٥) البخاري (٢٠٧٠).



هو وآله، وقوله: «وأحترف للمسلمين فيه»، أي: أنظر في أمورهم وتمييز مكاسبهم وأرزاقهم.

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه استأذن على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلم يؤذن له -وكانه كان مشغولاً- فرجع أبو موسى... الحديث، وفيه قال عمر رضي الله عنه: «أخفي على هذا<sup>(١)</sup> من أمر رسول الله ﷺ؟ أهاني الصفق بالأسواق» يعني: الخروج إلى التجارة<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي المنهال قال: سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهما عن الصرف، فقالا: كنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ، فسألناه عن الصرف، فقال: «إن كان يدًا بيد، فلا بأس، وإن كان نسيئًا فلا يصلح»<sup>(٣)</sup>. و«الصرف»: هو مبادلة النقد بالنقد، ويعرف الآن ببيع العملة، وسيأتي بيان أحكامه في أبواب الربا.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إنكم تقولون: إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، وتقولون: ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدثون عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي هريرة؟ وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا، وكان يشغل إخواني من الأنصار عمل أموالهم، وكنت امرأة مسكينًا من مساكين الصُّفَّة، أعني حين ينسون، وقد قال رسول الله ﷺ في حديث يحدثه: «إنه لن ييسط أحد ثوبه حتى أقضي مقالتي هذه، ثم يجمع إليه ثوبه إلا وعى ما أقول»، فبسطت نمرة عليّ، حتى إذا قضى رسول الله ﷺ مقالته جمعتها إلى صدري، فما نسيت من مقالة رسول الله ﷺ تلك من شيء<sup>(٤)</sup>.

وعن أنس رضي الله عنه قال: «قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة، فأخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري، وكان سعد ذا غنى، فقال لعبد الرحمن: أقاسمك مالي نصفين

(١) يقصد بذلك سنة الاستئذان ثلاثًا.

(٢) البخاري (٢٠٦٢)، (٦٢٤٥)، (٢١٥٣)، وأبو داود (٥١٨٢)، وأصل الحديث عند مسلم أيضًا (٢١٥٣).

(٣) البخاري (٢٠٦٠)، ومسلم (١٥٨٩).

(٤) البخاري (١١٨)، (٢٠٤٧)، ومسلم (٢٤٩٢).





وأزوجك، قال: بارك الله لك في أهلك ومالك، دلوني على السوق، فما رجع حتى استفضل أقطًا وسمناً، فأتى به أهل منزله... الحديث<sup>(١)</sup>.

وعن خباب بن الأرت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنت قيناً في الجاهلية، وكان لي على العاص ابن وائل دين، فأتيته أتقاضاه، قال: لا أعطيك حتى تكفر بمحمد ﷺ، فقلت: لا أكفر حتى يميتك الله ثم تبعث، قال: دعني حتى أموت وأبعث، فسأوني مالاً وولداً فأقضيتك، فنزلت: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا ۚ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ۚ﴾<sup>(٢)</sup> [مريم: ٧٧-٧٨]. و«الْقَيْنُ»: الحَدَّاد.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كانت زينب -يعني بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- امرأة صناعة اليد، فكانت تدبغ وتخرز وتتصدق به في سبيل الله»<sup>(٣)</sup>.  
وغير ذلك من الآثار والأحاديث الدالة على عملهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

#### • آداب البيع والشراء:

ينبغي للبائع والمشتري أن يتخلقا بالآداب الشرعية والأخلاق الإسلامية، وسوف أسوق هنا بعض هذه الآداب والأخلاق، بما يسره الله لي من جمعه وترتيبه، وهذه الآداب هي:

(١) إخلاص النية: فعليه أن يخلص نيته في طلب الرزق؛ لإعفاف نفسه، والنفقة على من يعولهم، وإعزاز المسلمين بكثرة ثرواتهم، ونحو ذلك مما يؤجر عليه العبد، ولا يكون همه جمع الأموال تكثرًا وبطراً وأشرًا وإعجابًا.

(٢) الأخذ بالأسباب: وذلك بالدراسة الجيدة؛ لإتقان مهنة العمل الذي يريد أن يعمل فيه، ومعرفة إيجابياته وسلبياته، ومشاورة أهل الخبرة فيه، واتخاذ أحسن السبل التي في مقدوره لتحصيل أحسن النتائج؛ لقوله ﷺ في الحديث: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، فإن

(١) البخاري (٢٠٤٩)، مسلم (١٤٢٧)، والترمذي (١٩٣٣).

(٢) البخاري (٢٠٩١)، ومسلم (٢٧٩٥)، والترمذي (٣١٦٢)، وأحمد (١١٠/٥ - ١١١).

(٣) رواه الحاكم (٢٦/٤) وقال: على شرط مسلم، وانظر: معرفة الصحابة (٧٤٢١)، وانظر: البخاري (١٤٢٠)، ومسلم (٢٤٥٢).



أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان»<sup>(١)</sup>.

(٣) التوكل على الله: وقد تقدم في الحديث السابق قوله ﷺ: «واستعن بالله»، فمن أخذ بالأسباب، عليه ألا يكون اعتماده على هذه الأسباب، بل توكله واستعانه بالله عز وجل، فليعلق قلبه بربه لتحصيل الرزق: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

(٤) عدم الانشغال عن الطاعات: بل عليه مداومة التقوى، وهي من أقوى الأسباب في تحصيل الرزق؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ ﴿٢﴾ وَيرزقه مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣].

وقد أثنى الله على المؤمنين بقوله: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ فِجْرَةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور: ٣٧]. وذم آخرين بقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الجمعة: ١١].

وقال سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا تكونن - إن استطعت - أول من يدخل السوق، ولا آخر من يخرج منه؛ فإنها معركة الشيطان، وبها ينصب رايته»<sup>(٢)</sup>.

(٥) طلب الرزق الحلال: قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَأْتِيكُمُ الْمَالَ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيكُمْ فَتُكْفَوْنَ ۖ فَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ مُنتَهَوْنَ فَاعْبُدُوهُمْ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ مُنْتَهَوْنَ﴾ [البقرة: ١٦٨]. وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨].

وثبت في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «إن روح القدس نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه مسلم (٢٦٦٤)، وابن ماجه (٧٩).

(٢) رواه مسلم (٢٤٥١)، والطبراني (٢٤٨/٦).

(٣) صحيح: رواه ابن ماجه (٢١٤٤)، والحاكم (٤٠٢)، والبيهقي (٢٦٤/٥)، من حديث جابر بإسناد صحيح، وله شاهد من حديث أبي أمامة: رواه الطبراني (٧٦٩٤)، وأبو نعيم (٢٦/١٠)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٠٨٥)، وله شاهد من حديث ابن مسعود، رواه الحاكم (٤/٢)، وفيه ضعف، وله شاهد من حديث حذيفة عند البزار (١٢٥٣)، وفيه ضعف أيضًا.

(٦) اجتناب الشبهات: فعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الحلال بين، وإن الحرام بين، وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس؛ فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام؛ كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيها، وإن لكل ملك حمى، وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»<sup>(١)</sup>.

وورد الذم فيمن لا يبالي من أين أصاب المال: من حل أو حرام؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه؛ أمن الحلال أم من الحرام»<sup>(٢)</sup>.

(٧) تعلم أحكام البيع والشراء: وهذا على الوجوب؛ لقوله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»<sup>(٣)</sup>، فعليه أن يعرف صحيح العقود من فاسدها حتى لا يقع في الشبهات والحرام، ويروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يطوف بالسوق، ويضرب بعض التجار بالدرّة، ويقول: «لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه، وإلا أكل الربا، شاء أم أبى».

(٨) السباحة في البيع والشراء: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»<sup>(٤)</sup>. قال الحافظ رحمته الله: (فيه الحض على السباحة في المعاملة، واستعمال معالي الأخلاق، وترك المشاحة، والحض على ترك التضييق على الناس في المطالبة، وأخذ العفو منهم)<sup>(٥)</sup>.

(٩) تجنب الصخب بالأسواق: أي رفع الصوت في المعاملة، فهذا يتنافى مع الوقار، وقد ورد في الحديث عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وقد سئل عن وصف رسول الله ﷺ في التوراة؛ فقال: «أجل، إنه لموصوف في التوراة بصفته في القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ

(١) البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وأبو داود (٣٣٣٠)، والترمذي (١٢٠٥)، والنسائي (٢٤١/٧)، وابن ماجه (٣٩٨٤).

(٢) البخاري (٢٠٥٩)، والنسائي (٢٤٣/٧)، وأحمد (٤٣٥/٢).

(٣) صحيح: له طرق وشواهد كثيرة، وقد استوفاهما بحثاً وتخريجاً الشيخ أبو الأشبال حفظه الله في تحقيقه لكتاب جامع بيان العلم وفضله (١٥ - ٣٨).

(٤) البخاري (٢٠٧٦)، والترمذي (١٣٢٠)، وابن ماجه (٢٢٠٣).

(٥) فتح الباري (٤/٣٠٧).



شَهِدَا وَمُبْتَرِكًا وَنَذِيرًا ﴿١٠﴾، وحرزًا للأمين، أنت عبدي ورسولي، سَمَّيْتُكَ المتوكل، لا فظ، ولا غليظ، ولا سخاب في الأسواق، ولا يدفع السيئة بالسيئة، ولكن يعفو ويغفر، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء، بأن يقولوا: لا إله إلا الله، فيفتح به أعينا عميًا، وآذانًا صمًا، وقلوبًا غلفًا<sup>(١)</sup>.

(١٠) إنظار الموسر، والعفو عن المعسر: قال تعالى: ﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ

إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: كُنْتُ أَمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُسْرِ - وَفِي رِوَايَةٍ: أَنْظَرَ الْمُسْرَ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمَعْسَرِ - قَالَ: فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ»<sup>(٢)</sup>. قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَإِذَا أَعْسَرَ الْمَدْيُونُ وَجِبَإُ نَظَرِهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى ضَرْبِهِ وَلَا إِلَى حَبْسِهِ)<sup>(٣)</sup>.

تنبيه: اختلف العلماء في تحديد الموسر والمعسر على أقوال، وأرجحها أن ذلك راجع إلى العرف؛ فمن كان حاله إلى مثله يعد يسارًا، فهو موسر، وعكسه بعكسه، وهذا الذي اعتمده الحافظ في الفتح، ولنحوه نحا الشافعي حيث قال: (قد يكون الشخص بالدرهم غنيًا مع كسبه، وقد يكون فقيرًا مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله).

(١١) الصدق والأمانة: على التاجر أن يكون صادقًا أمينًا، وليحذر الكذب والكتمان مع من يتعامل معهم من الشركاء والعملاء؛ فعن حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بَوْرُكَ لِهَآ فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكْتَمَا عَحَقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا»<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ مِّنْ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعَهُ بِلَلًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا

(١) رواه البخاري (٢١٢٥)، (٤٨٣٨)، وأحمد (١٧٤/٢).

(٢) البخاري (٢٠٧٧)، ومسلم (١٥٦٠)، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٢٠٧٨)، ومسلم (١٥٦٢).

(٣) فتح الباري (٣٠٩/٤).

(٤) البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢)، وأبو داود (٣٤٥٩)، والنسائي (٢٤٤/٧).



رسول الله، فقال: «أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غش فليس مني»<sup>(١)</sup>.

قال عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لا يحل لامرئ يبيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبره)<sup>(٢)</sup>.

(١٢) عدم إنفاق السلعة بالهلف الكاذب: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحلف منققة للسلعة منققة للبركة»<sup>(٣)</sup>.

وورد في بعض الروايات: «الحلف الكاذب». ومعنى «منققة»، أي: يكثرون ويغبون في سلعته، «منققة» من المحق، وهو النقص والإعطال.

وعن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم»، فقرأها رسول الله ﷺ ثلاث مرات، قال أبو ذر: خابوا وخسروا، من هم يا رسول الله؟ قال: «المسبل، والمنان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب»<sup>(٤)</sup>. ومعنى «المسبل» الذي يطيل ثوبه أسفل الكعبين، والكعبان: هما العظامان الناتان على جانبي القدم.

(١٤) الإكثار من الصدقات: وذلك لكي يطهر المال مما قد يشوبه من شيء من الإثم.

عن قيس بن أبي غرزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ - ونحن نسمى السماسرة - فمر بنا رسول الله ﷺ فسمنا باسم هو أحسن منه؛ فقال: يا معشر التجار، إن الشيطان والإثم يحضران البيع، فشوبوا بيعكم بالصدقة»<sup>(٥)</sup>. قال الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ: (السمسار: أعجمي، وكان كثير من يعالج البيع والشراء فيهم عجمًا، فتلقنوا هذا الاسم عنهم، فغيره رسول الله ﷺ إلى التجارة التي هي من الأسماء العربية، وذلك معنى قوله: «فسمنا باسم هو أحسن منه»<sup>(٦)</sup>).

(١) رواه مسلم (١٠٢)، وأبو داود (٣٤٥٢)، والترمذي (١٣١٥)، وابن ماجه (٢٢٢٤).

(٢) البخاري تعليقًا (٣٠٩/٤)، ووصله أحمد (١٥٨/٤)، وابن ماجه (٢٢٤٦)، والحاكم (١٠/٢)، وحسنه الحافظ في الفتح (٣١١/٤).

(٣) البخاري (٢٠٨٧)، ومسلم (١٦٠٦)، وأبو داود (٣٣٣٥)، والنسائي (٢٤٦/٧).

(٤) مسلم (١٠٦)، وأبو داود (٤٠٨٧)، والترمذي (١٢١١)، والنسائي (٢٤٥/٧).

(٥) رواه أبو داود (٣٣٢٦)، والترمذي (١٢٠٨)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي (١٤/٧).

(٦) معالم السنن (٣/٦٢٠) هامش أبي داود. وانظر: طبعة الطباخ (٥٣/٣).

من أحكام اليهود

مسطور تصد يد، الامن بون  
الماح والمشتري:

بمجرد اختلاف البائع والمشتري في السمعة أو قيمتها أو في الكثرة أو في السمعة أو في الكثرة:

السمعة أو الكثرة:

فإن وافق المشتري على ما يدهه البائع فذلك، وإلا تاركا البائع وفسخه.

٢- حكمهم العرفي:  
ولما: جازوا في الأصل فإن لم يتم البيع لا يسل المبيع أخذ المبرور له بوجه المقتضى، ولما: يجوز له أخذ المبرور عند إتمام البيع من جهة المقتضى.

٥- حكم المسيرة:  
وهو من يتوسط بين البائع  
والشترى يظهر أجره معين،  
وحكمه: جائز.

١- حكم التمسك به  
هو إلزام التجار أن لا  
يبيعوا سلهم إلا بسعر  
محدد لا يبدلون عليه ولا  
يفضون.

[illegible]

١٠- ابن رشد، فنن (المسلمة) يوسف بن عبد الله بن أحمد  
أو عبد الله بن يوسف، (١١٩٤-١٢٥٠)  
وفاته ١٢٥٠

٢) **سبح الله العزيم:**  
وهو السبح بفسارة  
مطلوبة من رأس  
المثل.

٢) بيع القرضية:  
وهو البيع برأس المال  
دون ربح أو خسارة.

(١) بيع المزارعة:  
وهو البيع برأس  
المال وبيع معلوم.

٣- يجب المناقشة:  
وهو أن يطلب  
المفتري السلطة  
بأوصاف معينة  
ويرفضه لمن يقدمه  
بالكل سطر.

(١) **بيع المسلوب**  
والخاصة:  
بأن يتحول كل منها  
إلى أصول للمصر  
التي يريدها.

(١) بيع المسلمون  
والمساكين:  
بأن يحوّل كل منها  
الوصول للمدر  
الذي يدرسه.

- سميت نوع أمانة لأن المشتري يقبل فيها إخبار البائع عن رأس ماله في الساحة استعلاء إني أملكته دون ميلة أو حلف.

- يشترط فيها العلم برأس المال فإن:

٢- إن تبين كذبه في تقدير رأس المال فلهمشتري الخيار هي الفسخ أو الإلغاء.

١- اخذنا البائع في القيد  
صحيح القيد ومضى.

وكلها جائزة.



## شروط العقد

قال الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ: (وقد جعلوا شروط البيع أنواعاً: فمنها في العاقد؛ وهو أن يكون عاقلاً مميزاً، ومنها في الآلة -يعني: الصيغة- وهو أن يكون بلفظ الماضي، ومنها في المحل -يعني المعقود عليه- وهو أن يكون مالاً متقوِّماً، وأن يكون مقدور التسليم...) (١).  
وسياقي معنى المال المتقوِّم (٢). وسوف أبين بمشيئة الله هذه الشروط على النحو الآتي:

• أولاً: ما يشترط في صيغة العقد:

حدّد بعض الفقهاء لعقد البيع صيغاً وألفاظاً مخصوصة للإيجاب والقبول؛ كأن يكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضي، وأن يكون بلفظ البيع، والحقيقة أنه لا دليل على ذلك، بل المعتبر فيه حصول التراضي؛ سواء كان ذلك بلفظ الإيجاب والقبول، أو بالمعاطاة التي تدل على التراضي، وسواء كان ذلك بقرينة الإشارة أو الكتابة أو نحو ذلك، والأصل في ذلك قول الله تعالى: ﴿تَحَاكُّرَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وقول النبي ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس» (٣).

فمتى حصل هذا التراضي بأي صفة كانت فقد حصل المراد، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في جميع العقود (٤)، ورَجَّحه ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ (٥).

قلت: مما يدل على ذلك ما قاله ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (إن الله أحل البيع، ولم يبين كيفيته، فوجب الرجوع فيه إلى العرف... ولم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن أصحابه -مع كثرة وقوع

(١) سبل السلام (٣/ ٧٨٨).

(٢) انظر: (٢/ ٤٣٣).

(٣) رواه أحمد (٥/ ٧٢)، والبيهقي (٦/ ١٠٠)، وصَحَّحه الألباني وذكر طرقه وشواهده في: إرواء الغليل (١٤٥٩).

(٤) الاختيارات الفقهية (ص ١٢١).

(٥) الشرح الممتع (٨/ ١١٤).



البيع بينهم - استعمال الإيجاب والقبول، ولو استعملوا ذلك في بيعاتهم لنقل نقلًا شائعًا... ولأن الإيجاب والقبول إنما يرادان للدلالة على التراضي، فإذا وجد ما يدل عليه من المساومة والتعاطي، قام مقامهما، وأجزأ عنهما؛ لعدم التعبد فيه<sup>(١)</sup>.  
الإيجاب والقبول وما يقوم مقامهما:

(١) معنى المعاوضة: المبادلة الفعلية الدالة على التراضي (بدون ذكر صيغة بينهما)؛ مثل شراء الخبز ونحوه من السلع؛ فيعطي المشتري النقود ويأخذ السلعة.

(٢) قد تكون المعاوضة مع آلة صماء؛ كمن يضع مبلغًا في جهاز فيخرج له الجهاز زجاجة شراب مباحة أو تذكرة سفر أو غير ذلك، فالبيع صحيح أيضًا.

(٣) هل تصح العقود عن طريق آلات الاتصال الحديثة؟

الجواب: قرر المجمع الفقهي<sup>(٢)</sup> أن العقود التي تتم عن طريق البرق والتلکس والفاکس وشاشات الحاسب الآلي (الكمبيوتر) أو عن طريق السفارات، قرر المجمع صحة العقد وانعقاده عند وصول الإيجاب إلى الموجه إليه (يعني عند وصول صيغة العقد من أحد الطرفين للآخر)، وقبوله من الطرف الآخر، واستثنوا من ذلك عقود النكاح؛ لاشتراط الإشهاد، واستثنوا كذلك الصرف (الصرافة)؛ لاشتراط التقابض في نفس المجلس، وكذلك (بيع السلم) لاشتراط تعجيل رأس المال<sup>(٣)</sup>.

(٤) يعد عرض البضائع في معارض الباعة مع بيان ثمنها عليها إيجابًا، والموافقة على شرائها قبولًا.

(٥) ويدخل في ذلك أيضًا الاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة؛ حيث تعد نشرة الإصدار إيجابًا، وموافقة الجهة الأخرى قبولًا.

(١) المغني (٣/ ٦٠ - ٦٢).

(٢) قرار مجمع الفقه رقم (٥٤/ ٣/ ٦).

(٣) وسيأتي أحكام بيع السلم في باب مستقل، انظر: (٢/ ٣٧٨).





• ثانيًا: شروط المعقود عليه (السلعة):

(١) أن تكون العين مباحة النفع بلا حاجة، وعلى هذا: إذا كانت محرمة النفع كآلات اللهو والخمر فلا يجوز بيعها؛ لأن منفعتها محرمة. وكذلك إذا كانت العين (لا نفع فيها) كالخشرات؛ فإنه لا يجوز بيعها<sup>(١)</sup>، وأيضًا إذا كان (النفع لحاجة) لا يجوز بيعه؛ لأن المقصود النفع المطلق الغير المقيد بالحاجة، وعلى هذا فكلب الصيد يتنفع به لحاجة الصيد، وليس نفعًا مطلقًا، ولذلك لا يجوز بيعه، حتى لو كان يبيعه لأجل الصيد؛ وذلك لعموم نهي ﷺ عن بيع الكلب<sup>(٢)</sup>.

(٢) أن يكون مالكا لها أو يقوم مقام المالك؛ فلا يتصرف في مال غيره؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ولقوله ﷺ لحكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا تبع ما ليس عندك»<sup>(٣)</sup>.

والمقصود بمن يقوم مقامه: الولي، والوصي، والوكيل، والناظر على مال الوقف.

(٣) أن يكون مقدورًا على تسليمه؛ لما ثبت في الحديث عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر»<sup>(٤)</sup>.

(٤) أن يكون معلومًا برؤية أو صفة عند البائع والمشتري.

• ثالثًا: شروط المتعاقدين:

(١) أن يكونا أهلاً للتعاقد؛ بأن يكون كل منهما جائر التصرف، ومعنى الجائر التصرف: من جمع أربعة أوصاف: أن يكون حرًا، بالغًا، عاقلًا، رشيدًا.

(١) إذا كان في الحشرات نفع مباح جاز بيعها، وقد اختلف الفقهاء في بيع الضب والقنفذ وهما من مأكولي اللحم، والصحيح جواز بيعهما، كما اختلفوا في بيع دودة القز وبيع النحل، والصحيح جواز بيعهما أيضًا؛ للنفع الحاصل منهما، فالأولى في استخراج الحرير، والثانية في استخراج العسل.

(٢) انظر: (٣٠٥/٢).

(٣) صحيح لشواهده: رواه أبو داود (٣٥٠٣)، والترمذي (١٢٣٢)، والنسائي (٢٨٩/٧).

(٤) مسلم (١٥١٣)، وأبو داود (٣٣٧٦)، والنسائي (٢٦٢/٧)، وابن ماجه (٢١٩٤).



(٢) ويشترط أن يكون التعاقد بينهما عن تراض من كل منهما، فلا يصح البيع من مكره بلا حق؛ وذلك لأنه لا يكره أحد على بيع ما يملكه، وأما المكره بحق؛ كالمحجور عليه بفلس إذا أبى أن يبيع؛ فإنه يجبر على البيع من أجل أن يسدد للغرماء.

مثال: رجل عليه دين وأعلن إفلاسه، فللغرماء (أصحاب الديون) أن يطلبوا من الحاكم أن يحجر على أملاكه لكي يسدد ديونهم، وفي هذه الحالة إذا امتنع عن بيع أملاكه، أكرهه الحاكم على البيع، فهذا إكراه بحق.





## البيوع التي حرّمها الشرع

اعلم - رحمك الله - أن الأصل في البيوع الحل، فكل بيع وكل عقد لم يأت فيه دليل على تحريمه فهو حلال، فيحتاج الأمر إذاً إلى بيان المحرمات في هذه المعاملات، ويمكن أن تقسم البيوع المحرّمة في الشرع إلى فصلين:

**الفصل الأول: محرمات تتعلق بالعقد وهي أقسام:**

الأول: مُحَرَّم لأن المال غير متقوم؛ أي: أن الشرع لا يعده مالاً.

الثاني: مُحَرَّم بسبب الغرر.

الثالث: مُحَرَّم لأنه غير مملوك.

الرابع: مُحَرَّم بسبب الربا.

**الفصل الثاني: مُحَرَّمات لا تتعلق بالعقد وهي أقسام:**

الأول: مُحَرَّم بسبب التدليس والخديعة.

الثاني: مُحَرَّم بسبب الإضرار بالغير.

الثالث: مُحَرَّم لأنه يؤدي إلى مُحَرَّم.

الرابع: مُحَرَّم لأسباب تعبدية.



## الفصل الأول: محرمات تتعلق بالعقد:

ويندرج تحت هذا القسم حالات كثيرة، أذكرها فيما يلي:

• أولاً: محرمات لأن المال غير متقوم:

• أي أن الشرع لا يعده مالاً؛ إما لنجاسته، أو لحرّمته، أو لعدم الانتفاع به.

ويدخل تحت هذا القسم ما يلي:

(١) تحريم بيع الميتة:

عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ وهو بمكة عام الفتح يقول: «إن الله ورسوله حرّم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»، فقيل: يا رسول الله، أرايت شحوم الميتة؛ فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: «لا، هو حرام»، ثم قال رسول الله ﷺ: «قاتل الله اليهود؛ إن الله لما حرّم شحومها جملّوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه»<sup>(١)</sup>، ومعنى «جملّوه»: أذابوه. قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (الميتة: ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية)<sup>(٢)</sup>، وقال ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ: (الإجماع على تحريم بيع الميتة)<sup>(٣)</sup>.

العلة في تحريم بيع الميتة:

ذهب فريق من العلماء إلى أن العلة في تحريم بيع الميتة هي النجاسة، وبناء على ذلك قاسوا عليها تحريم بيع كل نجس.

قال الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (والأظهر أنه لا ينهض دليل على التعليل بذلك، بل العلة: التحريم، ولذا قال ﷺ -أي عن اليهود-: «حرمت عليهم الشحوم» إلخ، فجعل العلة نفس التحريم)<sup>(٤)</sup>. ومقصود الصنعاني أن علة تحريم البيع للميتة هي أنها محرّمة لا لكونها ميتة، وعلى هذا فيحرم بيع كل شيء محرّم ومنها الميتة.

(١) البخاري (٢٢٣٦)، (٤٦٣٣)، ومسلم (١٥٨١)، وأبو داود (٣٤٨٦)، والترمذي (١٢٩٧).

(٢) فتح الباري (٤/٤٩٥).

(٣) الإجماع (٥٢).

(٤) سبل السلام (٣/٧٩٠).



ويتعلق بحكم الميتة ما يلي:

(أ) يدخل في حكم الميتة ما قطع من البهيمة وهي حية؛ أي: من اللحم والشحم والعصب؛ لما تقدم من قوله ﷺ: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة»<sup>(١)</sup>.

(ب) الحيوان غير مأكول اللحم حكمه حكم الميتة، حتى ولو ذُكِّي بالذبح.

(ج) شعر الميتة وصوفها وبرها وعظمها وقرنها مما لا تُحِلُّه الحياة طاهر؛ لذا فإنه يجوز بيعه؛ قال الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ: (ولا يصدق عليها -أي الشعر والصوف والعظم- اسم الميتة، وجواز بيعها مذهب الجمهور)<sup>(٢)</sup>.

(د) جلد الميتة إذا دبغ، جاز بيعه، وأما إذا لم يدبغ، فلا يجوز بيعه؛ قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (ويجوز بيعه -يعني الجلد- وإجارته والانتفاع به في كل ما يمكن الانتفاع به فيه سوى الأكل؛ لأنه صار بمنزلة المذكي في غير الأكل، ولا يجوز بيعه قبل دبغه؛ لأنه نجس)<sup>(٣)</sup>.

قلت: وفي الحديث دليل على تحريم بيع النجاسات؛ لقوله ﷺ في آخر الحديث: «قاتل الله اليهود؛ إن الله لما حرم شحومها جَمَلُوه فباعوه فأكلوا ثمنه»، والنجاسات حرّمها الله، لذا ذهب جمهور العلماء إلى حرمة بيعها، واستثنى الحنفية والظاهرية كل ما فيه منفعة تحل شرعاً، فجوزوا بيعه؛ كاستعمال الأرواث والأزبال النجسة التي تدعو الضرورة إلى استعمالها في البساتين، وينتفع بها وقوداً وسداً.

(٢) تحريم بيع الخمر:

والخمر: كل ما خامر العقل، وهو محرّم بأدلة القرآن والسنة والإجماع، سواء كان قليلاً أو كثيراً، مهما اختلفت أسماؤه، ويدخل في ذلك (البيرة).

(١) صحيح لغيره: رواه أبو داود (٢٨٥٨)، والترمذي (١٤٨٠) من حديث أبي واقد الليثي وقال: حسن غريب، ورواه الحاكم (١٢٤/٤) وصحّحه على شرط البخاري، ووافقه الذهبي، ورواه ابن ماجه (٣٢١٦) من حديث ابن عمر. وقد رجّح أبو حاتم والدارقطني إرساله، وقال البخاري: هو محفوظ وصحّحه الألباني، انظر: صحيح الجامع (٥٦٥٢) قال الترمذي بعد أن أورد هذا الحديث: (والعمل على هذا عند أهل العلم) وللحديث شواهد منها: حديث عن ابن عمر، وقد أخرجه ابن ماجه والحاكم. ومنها: حديث أبي سعيد الخدري، وقد أخرجه الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه

(٢) سبل السلام (٣/٧٩٠).

(٣) المغني (١/٨٧).



وقد روي النهي عن كل «مسكر ومفتر»<sup>(١)</sup>، فيدخل في ذلك المخدرات والأفيون والحشيش ونحوها. قال الخطابي رَحِمَهُ اللهُ: «المفتر»: كل شراب يورث الفتور والخدر في الأطراف، وهو مقدمة السكر، نهى عن شرابه لثلاث يكون ذريعة إلى السكر. والله أعلم<sup>(٢)</sup>. قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (بيع الخمر باطل؛ سواء باعها مسلم أو ذمّي أو تبايعها ذميّان، أو وكل المسلم ذميّاً في شرائها له، فكله باطل بلا خلاف عندنا)<sup>(٣)</sup>.

ويتفرع على تحريم الخمر ما يلي:

(أ) هل يجوز اتخاذ الخمر خلّاً؟

الجواب: ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ «سئل عن الخمر تتخذ خلّاً؟ فقال: لا»<sup>(٤)</sup>. قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: (ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخمر لا يجوز تحليلها لأحد.. وقال آخرون: لا بأس بتخليل الخمر، ولا بأس بأكل ما تخلل منها بمعالجة آدمي، أو غيرها)<sup>(٥)</sup>. قلت: ولا يعني -على قول الجمهور- ذلك تحريم (الخل) المصنوع من غير تخمير؛ فقد ثبت في الحديث قوله ﷺ: «نعم الإدام الخل»<sup>(٦)</sup>، فلو صنع الخل دون أن يمر بمرحلة التخمير فإنه جائز، وإنما الكلام في الذي تخمّر أولاً ثم تخلل.

تنبيه: ذكر لي بعض طلاب العلم أن الخل الأبيض الموجود الآن لا يمر بالتخمير، بل هو يعالج بالهدرجة فيفصل الخل مباشرة، فهذا إن ثبت يدل على جواز هذا الخل بيعاً وشراء وطعاماً بلا خلاف.

(ب) جاء في فتاوى المجمع الفقهي: يجوز استعمال الأدوية المشتمة على كحول بنسب مستهلكة تقتضيها الصناعة الدوائية التي لا بدليل عنها، بشرط أن يصفها طبيب عدل، كما

(١) رواه أبو داود (٣٦٨٦)، وفيه شهر بن حوشب: صدوق كثير الإرسال والأوهام.

(٢) معالم السنن للخطابي (٤/ ٩٠ هامش سنن أبي داود).

(٣) المجموع (٩/ ٢٢٧).

(٤) مسلم (١٩٨٣)، وأحمد (٣/ ٢٦٠).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٢٩٠).

(٦) مسلم (٢٠٥٢)، وأبو داود (٣٨٢٠)، والترمذي (١٨٣٩)، والنسائي (٧/ ١٤)، وابن ماجه (٣٣١٦).



يجوز استعمال الكحول مطهرًا خارجيًا للجروح، وقاتلاً للجراثيم، وفي الكريبات والدهون الخارجية<sup>(١)</sup>.

(ج) يحرم الاتجار في (الدخان) بجميع أنواعه، بيعًا وشراءً، فضلًا عن تحريم تعاطيه، كما يحرم العمل في شركات الدخان بأي نوع من أنواع العمل، حتى ولو كان لا يباشر صناعتها بنفسه؛ وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٣].

(د) العطور الكحولية (البارفانات) ونحوها، إذا كانت نسبة الكحول فيها كبيرة، فلا يجوز تصنيعها أو استعمالها، وأما إذا كانت بنسب ضئيلة مستهلكة، فهي جائزة<sup>(٢)</sup>. ونسب إلى بعض المعاصرين أن الكحولات المستخدمة في هذه البارفانات إنما هي كحولات مركبة، وهي تختلف عن الكحولات المسكرة، وعلى هذا فيجوز استعمال هذه البارفانات، وهذا كلام معتبر إن صح.

(هـ) لا يجوز بيع العنب لمن يتخذه خمرًا، ولا العمل في الأماكن التي تُقدَّم فيها الخمر؛ فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أتاني جبريل فقال: يا محمد، إن الله لعن الخمر، وشاربها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه، وبائعها، ومبتاعها، وساقها، ومستقيها»<sup>(٣)</sup>.

(٣) تحريم بيع الأصنام:

دل الحديث في أول الفصل<sup>(٤)</sup> على تحريم بيع الأصنام. قال ابن حجر: (الأصنام: جمع صنم، قال الجوهري: هو الوثن، وقال غيره: الوثن: ما له جثة، والصنم: ما كان مصورًا)<sup>(٥)</sup>. قال الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما علة تحريم بيع الأصنام، فقليل: لأنها لا منفعة فيها مباحة، وقيل: إن كانت بحيث إذا كسرت انتفع بأكسارها، جاز بيعها، والأولى أن يقال: لا يجوز

(١) المجمع الفقهي الإسلامي (الدورة ١٦ - مكة).

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٦٩٠٧)، (٥٣/١٣) ترتيب الدويش.

(٣) صحيح بمجموع طرقه: رواه الترمذي (١٢٩٥) من حديث أنس وقال: غريب، وابن ماجه (٣٣٨١) من حديث أنس، وإسناده حسن، وله شاهد من حديث ابن عمر، رواه أبو داود (٣٦٧٤)، وابن ماجه (٣٣٨٠)، والحاكم (١٤٤/٤ - ١٤٥).

(٤) انظر: (٣٠١/٢).

(٥) فتح الباري (٤/٤٩٥).



بيعها وهي أضرار للنهي، ويجوز بيع كسرهما؛ إذ هي ليست بأصنام، ولا وجه لمنع بيع الأكرار أصلاً<sup>(١)</sup>.

ملاحظات:

(أ) لا يجوز بيع المشغولات التي فيها صور ذوات الأرواح، وذلك مثل المشغولات الذهبية المصنوع عليها الطيور والحيات ونحو ذلك، وكذلك لا يجوز لبسها.

(ب) وأما ما كان عليه هذه الصور وهي تمتن، كآلة يقطع بها، أو بساط، أو وسادة يرقد عليها؛ فيجوز هذا من حيث الاستعمال، وأما من حيث الصناعة فلا يجوز فعله، لا في الملابس، ولا في غيرها<sup>(٢)</sup>. هكذا قررت اللجنة الدائمة.

قلت: والأولى تجنب ذلك عموماً؛ سواء في الاستعمال، أو الصناعة.

(٤) تحريم بيع الخنزير:

يحرم بيعه، وبيع ما تولد منه، والعلّة الحرمة كما تقدم في الميتة، وأما شعره، وكذلك إهابه بعد دبغ، ففيه خلاف تقدم في أبواب النجاسات من كتاب الطهارة. قال ابن المنذر: (وأجمعوا على أن بيع الخنزير وشراءه حرام)<sup>(٣)</sup>.

(٥) تحريم بيع الكلب:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب والسّنور»<sup>(٤)</sup>، ومعنى «السّنور»: الهرة. فلا يجوز بيع الكلب، وظاهر الحديث عموم التحريم؛ سواء كان معلماً أو غير معلّم، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه ككلب الصيد، أو مما لا يجوز اقتناؤه، وإلى هذا ذهب الجمهور. وأما ما ورد من حديث جابر رضي الله عنه: «نهى عن بيع الكلب إلا كلب الصيد»، فهو حديث لا تقوم به الحجة<sup>(٥)</sup>. وقد وردت أحاديث أخرى تدل على تحريم بيع الكلب.

(١) سبل السلام (٣/ ٧٩٠).

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٣/ ٧٣-٧٤)، ترتيب الدويش.

(٣) الإجماع (٤٧٢).

(٤) رواه مسلم (١٥٦٩)، وأبو داود (٣٤٧٩)، والترمذي (١٢٧٩).

(٥) رواه أحمد (٣١٧/٣)، والنسائي (٧/ ١٩٠)، وقال: ليس بصحيح، وقال في موضع آخر: منكر.





منها حديث أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ»<sup>(١)</sup>. ومعنى «مهر البغي»: ما تتعاطاه الزانية على زناها، فهو كسب خبيث، وأما «حلوان الكاهن»: فهو ما يعطاه على كهانته، وهو من أكل المال بالباطل، ويدخل في ذلك المنجّم، والعرفاء، والرمّال، ومن ينظر في الفنجان، ونحو ذلك.

فروع في بيع الكلب واقتنائه:

(أ) ذهب الحنفية إلى جواز بيع كلب الصيد، ولكن الأدلة التي احتجوا بها ضعيفة، وقول الجمهور القائلين بالتحريم هو الأرجح؛ لقوة أدلتهم.

(ب) إذا امتنع الناس عن منح الكلاب إلا بالبيع، وكان مما يحتاج إليه لصيد أو زرع أو ماشية مما أبيع اقتناؤه لسببه، فهل يجوز له أن يشتريه؟

الجواب: نعم يجوز له أن يشتريه، مع أنه يحرم على البائع أخذ ثمنه، فيكون العقد لأحد الطرفين جائزاً وللآخر محرماً.

(ج) لا ضمان على متلفه (أي: متلف الكلب بالقتل مثلاً). قال النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ولا يحل ثمنه، ولا قيمته على متلفه؛ سواء كان معلماً أو لا، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أو لا، وبهذا قال جماهير العلماء»<sup>(٢)</sup>.

(د) وأما قتل ما لا يباح إمساكه، كالكلب الأسود البهيم، والكلب العقور، فإنه مباح قتلهم. قال ابن قدامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وعلى قياس «الكلب العقور» كل ما آذى الناس وضرهم في أنفسهم وأموالهم؛ يباح قتله»<sup>(٣)</sup>.

(هـ) لا يجوز اقتناء الكلب إلا كلب الصيد وكلب الماشية أو الزرع؛ لما ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «من اتخذ كلباً، إلا كلب صيد أو ماشية أو زرع؛ نقص من أجره كل يوم قيراط»، وفي رواية عن ابن عمر: «قيراطان»<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧)، وأبو داود (٣٤٢٨)، والترمذي (١١٣٣).

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (٢٣٢ / ١٠).

(٣) المغني (٢٨١ / ٤).

(٤) البخاري (٢٣٢٤)، مسلم (١٥٧٥)، وأما حديث ابن عمر: رواه البخاري (٥٤٨٢)، ومسلم (١٥٧٤).



(٦) النهي عن بيع السّنور (الهرة):

اختلف أهل العلم في حكم بيع الهرة، فذهب جمهور أهل العلم إلى جواز بيعه، وأعلوا الحديث الوارد في النهي عنه، وصحّحه بعضهم، وحملوا النهي على التثنية.

وذهب آخرون إلى تحريم بيعه، وهذا ما رجّحه ابن القيم وابن حزم والشوكاني<sup>(١)</sup>.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (وأما النهي عن ثمن السّنور، فهو محمول على أنه نهي تنزيه حتى يعتاد الناس هبته وإعارته والسباحة به كما هو الغالب، فإن كان مما ينفع وباعه، صح البيع، وكان ثمنه حلالاً، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكى ابن المنذر عن أبي هريرة وطاؤوس ومجاهد وجابر بن زيد؛ أن لا يجوز بيعه واحتجوا بالحديث.

وأجاب الجمهور عنه بأنه محمول على ما ذكرناه، فهذا هو الجواب المعتمد، وأما ما ذكره الخطابي وأبو عمر بن عبد البر من أن الحديث في النهي عنه ضعيف، فليس كذا قالاً، بل الحديث صحيح، ورواه مسلم وغيره<sup>(٢)</sup>.

ملاحظات فيما يصح بيعه وما لا يصح:

(أ) لا يصح بيع ما لا نفع فيه مباح كالحشرات، لكن ما كان فيه نفع مباح جاز بيعه كدودة القز.  
(ب) يجوز بيع البغال والحمير وإن كان يحرم أكلها؛ لأن بيعهما من أجل الركوب، وهذه منفعة مباحة؛ فهي جائزة.

(ج) ويدخل في ذلك أيضًا جواز بيع الفيل؛ لأنه يُحمل عليه الأثقال.

(د) يجوز بيع (سباع البهائم والطيور) التي تصلح للصيد كالنمور والصقور<sup>(٣)</sup>، وغيرها (عدا الكلب) لورود النص في النهي عن بيعه.

(هـ) يجوز بيع طيور الزينة كاللبغاوات والطيور الملونة والبلابل، وكذا بيع الأسماك؛ لأنه لم يأت نص في النهي عن بيعها، والأصل الحل، ويجوز حبس هذه الطيور في أقفاصها بشرط أن يقام برعايتها من الطعام والشراب ونحوه مما يلزمه.

(١) زاد المعاد (٥/٧٧٣)، والمحلى (٩/٦٥٣)، ونيل الأوطار (٥/٢٤٠).

(٢) شرح مسلم (١٠/٢٣٣ - ٢٣٤).

(٣) من فتاوى اللجنة الدائمة (١٨٨٠٧) ترتيب الدويش.



(و) ترى اللجنة الدائمة عدم جواز بيع الزواحف مثل (الثعابين والسحالي)؛ لأن من شرط المعقود عليه أن يكون مباح النفع من غير حاجة، وكذا ترى اللجنة عدم جواز بيع المفترسات من الذئب والأسود والثعالب من كل ذي ناب من السباع؛ لما فيها من إضاعة المال<sup>(١)</sup>.

(٧) تحريم بيع الدم:

عن أبي جحيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ: «نهى عن ثمن الدم، وثن الكلب، وكسب البغي، ولعن الواشمة والمستوشمة، وأكل الربا، وموكله، والمصورين»<sup>(٢)</sup>. قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وجميع العلماء على تحريم بيع الدم)<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فلا يجوز بيع الدم لمن يحتاج إليه في عملية جراحية، ولكن يجوز التبرع؛ لما فيه من المواساة، وحفظ النفوس. لكن إذا وصل بالإنسان الحال أنه لا يجد الدم إلا بالشراء، فلا بأس بشرائه للضرورة، وإنما الإثم على من باعه وأكل ثمنه، وقد ثبت في الحديث: «إن الله إذا حرّم شيئاً، حرم ثمنه»<sup>(٤)</sup>.

(٨) النهي عن بيع ضراب الفحل:

ثبت في الحديث أن النبي ﷺ «نهى عن ضراب الفحل»<sup>(٥)</sup>. وفي رواية عند البخاري: «نهى عن عسب الفحل». والمقصود بـ«الفحل» الذكر من كل حيوان؛ فرساً كان أو جملًا أو تيساً أو غير ذلك. وقد ذهب الجمهور إلى تحريم بيع «ماء الفحل» -يعني منيه- لكي ينزوي على الأنثى، وكذلك لا يجوز تأجيرها لذلك، مستدلين بهذه الأحاديث السابقة، ورأى بعض العلماء جواز استئجارها لمدة معلومة؛ لأن الحاجة تدعو لذلك، وحملوا النهي على التنزيه.

والراجح: ما ذهب إليه الجمهور؛ لظاهر النص. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (والصحيح تحريمه مطلقاً، وفساد العقد على كل حال)<sup>(٦)</sup>.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٧/١٨٨)، ترتيب الدويش.

(٢) البخاري (٢٢٣٨).

(٣) التمهيد (٤/١٤٤).

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٣٤٨٨)، وأحمد (١/٢٩٣، ٣٢٢).

(٥) مسلم (١٥٦٥)، والنسائي (٧/٣٠٦)، وابن ماجه (٢٤٧٧).

(٦) زاد المعاد (٥/٧٩٨-٧٩٩).



قلت: والتحريم وارد؛ سواء كان تقدير معنى عصب الفحل في الحديث هو «ماء الفحل»، أو كان معناه أجره الجماع؛ قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (وعلى كل تقدير فبيعه وإجارته حرام؛ لأنه غير مُتَقَوِّم، ولا معلوم، ولا مقدور على تسليمه) <sup>(١)</sup>.

قلت: هذا من حيث البيع أو الإجارة، فإنه حرام لا يصح التعاقد على ذلك، وأما إذا أعطي كرامة بدون تعاقد واشترط، فهو جائز إن شاء الله تعالى؛ فعن أنس أن رجلاً من كلاب سأل النبي ﷺ عن عصب الفحل، فنهاه، فقال: يا رسول الله، إنا نطرق الفحل فنكرم، فرخص له في الكرامة. رواه الترمذي <sup>(٢)</sup>، وقال: حديث حسن غريب.

#### • ثانياً: محرمات بسبب الغرر:

الغرر لغة: الجهل والخطر، والغرر: الخداع والإطماع بالباطل <sup>(٣)</sup>.

عن أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ قل: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر» <sup>(٤)</sup>. قال الخطابي رَحِمَهُ اللهُ: (أصل الغرر ما طوي عنك علمه، وخفي عليك باطنه وسره... وكل بيع كان المقصود منه مجهولاً غير معلوم، ومعجوزاً عنه غير مقدور عليه فهو غرر، وذلك مثل أن يبيعه سمكاً في الماء، أو طيراً في الهواء، أو لؤلؤة في البحر، أو عبداً أبقاً، أو جملاً شاردًا، أو ثوباً في جراب لم يره ولم ينشره، أو طعاماً في بيت لم يفتحه، أو ولد بهيمة لم يولد، أو ثمرة شجر لم تثمر، ونحوها من الأمور التي لا تعلم، ولا يدري هل تكون أم لا، فإن البيع فيها مفسوخ) <sup>(٥)</sup>.

ويتعلق ببيع الغرر ما يلي:

- (١) بيع الغرر حرام، ويدخل تحته أبواب كثيرة، فهو أصل من أصول البيوع المحرمة.
- (٢) إذا كان الغرر يسيراً تدعو إليه الحاجة أو يتسامح الناس بمثله، فلا يؤثر ذلك في البيع؛ ومن أمثلة ذلك: الجهالة بأساس الدار، ومنها: بيع الجبة المحشوة وإن لم ير الحشو، ومنها: جواز إجارة الدار شهراً علماً بأن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين يوماً.

(١) فتح الباري (٥/ ٢٤١).

(٢) الترمذي (١٢٧٤)، والنسائي (٧/ ٣١٠).

(٣) المعجم الوسيط (٢/ ٦٤٨)، إحياء التراث الإسلامي.

(٤) مسلم (١٥١٣)، وأبو داود (٣٣٧٦)، والترمذي (١٢٣٠)، والنسائي (٧/ ٢٦٢)، وابن ماجه (٢١٩٤).

(٥) معالم السنن للخطابي (٣/ ٦٧٢) هامش أبي داود.



(٣) إن كانت له بركة فيها سمك يمكن اصطياده، والماء رقيق لا يمنع مشاهدته، صح بيعه؛ لأن هذا ليس غرراً؛ حيث إن السمك مشاهد معلوم.

(٤) العلة في تحريم بيع الغرر أنه أكل مال بالباطل، ولأن البيع بالغرر فيه معنى القمار والميسر. قلت: ومن أسباب الغرر: الجهالة، أو كون المبيع معدوماً، أو عدم القدرة على التسليم، ومن أمثلة ذلك:

(١) النهي عن بيع الحصة: وهو نوع من الغرر، واختلف في تفسيره:

ف قيل: هو أن يقول: أزم بهذه الحصة، فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بكذا. وقيل: هو أن يبيعه من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصة.

وقيل: هو أن يقبض على كف من حصة، ويقول: لي بعدد ما خرج في القبضة من الشيء، أو يبيعه سلعة ويقبض على كف من حصة، ويقول: لي بكل حصة درهم.

(٢) النهي عن الملامسة والمنابذة:

عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة والمنابذة في البيع»<sup>(١)</sup>؛ واللامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو النهار ولا يقبله. والمنابذة: أن ينبذ الرجل إلى الرجل بثوبه، ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض.

ومعنى «ينبذ»: يخرج ويبرز؛ فهذا البيع بهذه الصورة لا يصح، لما فيه من الجهالة. وقد ذكر العلماء لمعنى المنابذة واللامسة صوراً أخرى غير ما تقدم في الحديث، وهي باطلة على جميع صورها.

(٣) النهي عن المزابنة:

عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة والمحاكلة»<sup>(٢)</sup>. و«المزابنة»: شراء الثمر بالتمر على رءوس النخل. وفسر ابن عمر المزابنة فقال: هي أن يبيع

(١) البخاري (٢١٤٤)، (٢١٤٧)، (٦٢٨٤)، ومسلم (١٥١٢)، وأبو داود (٣٣٧٧)، والنسائي (٢٦١/٧)، وابن ماجه (٢١٧٠).

(٢) البخاري (٢١٨٦)، ومسلم (١٥٤٦).



ثمر حائطه (بستانه) بتمر كيلاً إن كانت نخلاً، أو زبيب إن كانت كرمًا (عنبًا) أو حنطة إن كانت زرعًا<sup>(١)</sup>.

قلت: ومعنى ما تقدم أنهم يقدرّون التمر الذي على النخل دون أن يقطع، فيقدرّونه ويبيعونه بناءً على هذا التقدير بتمر عند المشتري بالكيل، فهذا البيع بهذه الصورة لا يجوز. ولم يرخّص في هذا البيع إلا في «العرايا» للحاجة، وسيأتي تفصيل «العرايا»<sup>(٢)</sup> فيما بعد. (٤) النهي عن المحاقلة:

يدخل في هذا النوع ما يسمى بيع «المحاقلة»، وجاء في تفسيرها أن يبيع الحقل (الحب في سنبله) بكيل من الطعام معلوم، وهو بهذا التعريف يشبه «المزابنة»، لكنه خاص بالزرع (الحبوب) فقط. وعرفه بعضهم بأن يؤجر الأرض ببعض ما ينبت منها، وتسمى هذه المعاملة أيضًا «المخابرة»، وهي بهذا التعريف لها حالتان: الأولى: أن يؤجر الأرض ببعض ما يخرج منها (مشاعًا)؛ كأن يؤجرها بربع المحصول أو بثلثه، فهذه الحالة جائزة.

الثاني: أن يؤجرها ببعض المحصول من مكان معين من الأرض، مثل أن يؤجرها على أن يكون ربع الأرض الشرقي أو الغربي أو القريب من الماء له، فهذا لا يجوز؛ لما فيه من الغرر، ولوقوع المنازعات. (٥) النهي عن بيع السنين (المعاومة):

عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة، والمزابنة، والمعاومة، والمخابرة، وعن الثنيا، ورخص في العرايا»<sup>(٣)</sup>. والمقصود ببيع «المعاومة»: بيع السنين؛ كأن يشتري ثمر الشجر لمدة عامين أو ثلاثة أو أكثر؛ فهذا لا يجوز. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأجمعوا على أن بيع الثمار بالسنين لا يجوز)<sup>(٤)</sup>.

(١) التمهيد (٢/٣١٣).

(٢) انظر: (٢/٣٦٩).

(٣) البخاري (٢٣٨١)، ومسلم (١٥٣٦)، وأبو داود (٣٤٠٤)، والترمذي (١٣١٣)، والنسائي (٢٩٦/٧)، وابن ماجه (٢٢٦٦).

(٤) الإجماع (ص ٥٢).



(٦) النهي عن الثنيا: المقصود «بالثنيا»: الاستثناء في البيع.

والاستثناء في البيع قسمان:

الأول: استثناء (غير محدد)؛ كأن يقول له: بعتك هذه الأشجار أو هذه الثياب إلا بعضها، فلا يصح البيع، لجهالة المستثنى.

الثاني: استثناء (محدد)؛ كأن يقول له: بعتك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة، أو بعتك هذه الثياب إلا هذا الثوب، فهذا جائز؛ لعدم الجهالة.

(٧) النهي عن بيع حبل الحبلية:

عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن رسول الله ﷺ نهى عن حَبْلِ الحَبْلَةِ»، وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية؛ كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تُتَنَجَّ الناقة، ثم تُتَنَجَّ التي في بطنها<sup>(١)</sup>. ومعنى «الجزور»: الجمل، و«تُتَنَجَّ»: أي: تلد.

(٨) النهي عن بيع المضامين والملاقيح:

قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأجمعوا على تحريم بيع المضامين والملاقيح)<sup>(٢)</sup>. ومعنى «المضامين»، أي: ما في أصلاب العجول. و«الملاقيح»: ما في بطون الأنعام وهو الأجنة، فكانوا يبيعون الجنين في بطن أمه، وما يضربه الفحل في عامه، أي: يبيعون ما يتزوّ به الذكر على الأنثى أو الإناث خلال العام، وهو بيع فيه جهالة وغرر.

• ثالثاً: مُحَرَّمٌ لأنه غير مملوك:

(١) النهي عن بيع ما ليس عنده:

عن حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قلت: يا رسول الله، يأتييني الرجل فيريد مني البيع ليس عندي، أفأبتاعه له من السوق؟ فقال: «لا تبع ما ليس عندك»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٢١٤٣)، (٢٢٥٦)، (٣٨٤٣)، ومسلم (١٥١٤)، وأبو داود (٣٣٨٠)، والترمذي (١٢٢٩)، والنسائي (٢٩٣/٧)، وابن ماجه (٢١٩٧)، وقوله: «وكان يبيعاً... إلخ». مدرج من كلام نافع راوي الحديث.  
(٢) الإجماع (٥٢).

(٣) صحيح لشواهد: رواه أبو داود (٣٥٠٣)، والترمذي (١٢٣٢) وحسنه، والنسائي (٢٨٩/٧)، وابن ماجه (٢١٨٧)، وله شواهد عند النسائي وغيره، وانظر: صحيح الجامع (٧٢٠٦).



وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم تضمن، ولا بيع ما ليس عندك»<sup>(١)</sup>.  
فعلى هذا يشترط أن يكون المبيع وقت العقد مملوكًا ملكًا تامًّا للبائع، أو مأذونًا له فيه بالتصرف، كالوكيل، والولي، والوصي، والناظر على مال الوقف. ويدخل في المنع أنواع من البيوع، كلها غير جائزة:

فمنها: أن يبيعه عبده الآبق أو جملة الشاردين.

ومنها: أن يبيعه شيئًا اشتراه لكنه لم يقبضه؛ لأنه لا يجوز له البيع قبل القبض.

الحكمة من النهي عن بيع ما ليس عنده:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (فبائع ما ليس عنده من جنس بائع الغرر؛ الذي قد يحصل، وقد لا يحصل، وهو من جنس القمار والميسر)<sup>(٢)</sup>.

قلت: ورد في الحديث السابق صور أخرى من البيوع المنهي عنها، وهي:

(أ) لا يحل سلف وبيع: وصورة ذلك: أن يبيعه شيئًا بكذا، على أن يقرضه (كذا من المال)؛ مثال: (بيع لي هذا الكتاب وعليّ أن أقرضك مائة جنيه) فهذا البيع غير صحيح؛ لأن فيه قرضًا جرّ نفعًا، ولأنه اشتمل على بيع وسلف.

(ب) شرطان في بيع: فسرّه بعضهم بالبيعتين في بيعه، وسيأتي معناها<sup>(٣)</sup>. وفسرّه بعضهم بأن يقول: بعثك هذه السلعة بكذا على أن تبيعني هذه السلعة بكذا. وله تفسيرات أخرى فيها خلاف بين العلماء.

(ج) ربح ما لم تضمن: قيل: معناه: ما لم يملك: كبيع الغاصب؛ فإذا اغتصب شخص شيئًا ما فلا يجوز له بيعه لأن ما اغتصبه ليس في ملكه، فإذا باعه وربح فيه، فإنه لا يحل له البيع، ولا يحل له الربح<sup>(٤)</sup>.

(١) حسن: رواه أبو داود (٣٥٠٤)، والترمذي (١٢٣٤)، والنسائي (٢٨٨/٧)، وابن ماجه (٢١٨٨).

(٢) زاد المعاد (٨١٥/٥ - ٨١٦).

(٣) انظر: (٣٦٧/٢).

(٤) وستأتي أحكام الغصب إن شاء الله.





وقيل معناه: ما لم يقبض؛ لأنه إذا لم يتسلم السلعة ويقبضها، فليست في ضمان المشتري، بل هي في ضمان البائع، يعني أنها إذا تلفت قبل أن يتسلمها كان إتلافها على البائع - يعني هو الذي يتحمل الخسارة - حتى يقبضها المشتري.

(٢) النهي عن بيع ما لم يقبض:

عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من ابتاع طعامًا، فلا يبعه حتى يقبضه»<sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (وكل ما يحتاج إلى قبض إذا اشتراه، لم يجوز بيعه حتى يقبضه)<sup>(٢)</sup>. وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن ابتاع شيئًا - أي شيء كان - فلا يحل له أن يبيعه حتى يقبضه)<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهو قول جمهور العلماء، وقيد المالكية هذا النهي بالطعام فقط؛ اعتمادًا على ظاهر نص الحديث السابق.

والراجح: ما ذهب إليه جمهور العلماء، ومما يؤيد قولهم نهيه ﷺ عن «بيع ما لم يضمن»<sup>(٤)</sup>، وأيضًا ما ثبت عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ «نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم»<sup>(٥)</sup>. فلفظ «السلع» عام، سواء كان طعامًا أو غير طعام.

صفة القبض: الراجح أن صفة القبض ترجع إلى العرف، وتختلف باختلاف السلعة؛ قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقبض كل شيء بحسبه؛ فإن كان مكيلًا أو موزونًا يبيع كيلًا ووزنًا، فقبضه بكيله ووزنه)<sup>(٦)</sup>. وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وفي صفة القبض عن الشافعي تفصيل، فما يتناول باليد كالدرهم والدنانير والثوب فقبضه بالتناول، وما لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخية، وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع فيه)<sup>(٧)</sup>.

(١) البخاري (٢١٣٣)، ومسلم (١٥٢٦)، وأبو داود (٣٤٩٥)، والنسائي (٧/ ٢٨٥).

(٢) المغني (١٢٦/٤).

(٣) المحلى (٥٩١/٩) المسألة (١٥٠٨) كتاب البيوع.

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى (٤٨٨٦)، وابن حبان في صحيحه (٤٣٨٥).

(٥) إسناده حسن: رواه أبو داود (٣٤٩٩)، وأحمد (١٩١/٥).

(٦) المغني (١٢٥/٤).

(٧) فتح الباري (٣٥٠/٤).



العلة في النهي قبل القبض:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وعلة النهي عن البيع قبل القبض ليست توالي الضمانين، بل عجز المشتري عن تسليمه؛ لأن البائع قد يسلمه، وقد لا يسلمه، ولا سيما إذا رأى المشتري قد رِبَحَ، فيسعى في رد البيع، إما بجحد أو باحتيال في الفسخ)<sup>(١)</sup>.

(٣) النهي عن بيع فضل الماء:

عن جابر: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء»، وفي رواية: «وعن بيع ضراب الجمل»<sup>(٢)</sup>. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (الماء خلقه الله في الأصل مشتركاً بين العباد والبهائم، وجعله سقياً لهم، فلا يكون أحد أخص به من أحد، ولو أقام عليه، فأما من حازه في قربته وإنائه فذاك غير المذكور في الحديث، وهو بمنزلة سائر المباحات إذا حازها إلى ملكه ثم أراد بيعها؛ كالخطب والكلاء والملح، وقد قال النبي ﷺ: «لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمه الخطب على ظهره، فيبيعها، فيكف الله بها وجهه؛ خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه»<sup>(٣)</sup> (٤).

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ: (والظاهر أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض مباحة أو في أرض مملوكة، وسواء كان للشرب أو لغيره، وسواء كان لحاجة الماشية أو الزرع، وسواء كان في فلاة أو في غيرها)<sup>(٥)</sup>.

قلت: هذا العموم الذي ذهب إليه الشوكاني يعارضه ما ذكره النووي بأن المقصود النهي عن فضل الماء الذي يمنع به الكلاء كما ورد في إحدى الروايات. قال رَحِمَهُ اللهُ: (معناه أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة، وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماء إلا هذه، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بذله لها بلا عوض)<sup>(٦)</sup>.

(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ٣٩٠).

(٢) رواه مسلم (١٥٦٥)، والنسائي (٣٠٦/٧)، وابن ماجه (٢٤٧٧).

(٣) البخاري (١٤٧١)، ومسلم بنحوه (١٠٤٢)، واللفظ للبخاري.

(٤) زاد المعاد (٥/ ٧٩٨-٧٩٩).

(٥) نيل الأوطار (٥/ ٢٤١).

(٦) شرح النووي لصحيح مسلم (١٠/ ٢٢٩).



قلت: وأيا كان الرأي فيلاحظ الآتي:

(١) إذا أحرز الإنسان الماء في قربة ونحوها فإنه يجوز له بيعه، وعلى هذا فلا بأس ببيع المياه المعدنية.

(٢) يجوز بيع الماء المنقول خلال محطات المياه إلى البيوت، كما تفعله بعض الشركات أو بعض الحكومات.

(٣) إذا احتفر بئراً جاز بيعه؛ لأنه يبيع العين ويكون الماء تبعاً له؛ كما ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال لأصحابه: «من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين»، وفي رواية «من حفر رومة فله الجنة»، وهي بئر كانت لليهودي فاشتراها عثمان ثم سبّلها على المسلمين<sup>(١)</sup>. أي: جعلها وقفاً.

• رابعاً: محرم بسبب الربا:

• ويدخل تحته أبواب كثيرة، وسيأتي لهذه الأنواع فصول مستقلة<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري تعليقاً (٢٩/٥)، و(٤٠٦/٥)، والترمذي (٣٦٩٩)، قال الحافظ: وصله الدارقطني

والإسماعيلي وغيرهما.

(٢) انظر: (٢/٣٥٠ وما بعدها).



## الفصل الثاني: محرمات لا تتعلق بالعقد:

ويندرج تحت هذا الفصل الأنواع الآتية:

• أولاً: ما حرم بسبب الخداع والتدليس:

• وهو الغش، وإطعام الآخر بالباطل؛ كالكذب وإخفاء عيب السلعة؛ قال رسول الله ﷺ: «من غشنا فليس منا»<sup>(١)</sup>. فالخداع والتدليس له صور؛ نذكر منها:

(١) النهي عن تصرية الإبل والغنم:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «لا تُصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد، فهو بخير النَّظَرين بعد أن يحلبها؛ إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر»<sup>(٢)</sup>.

و«التصرية» من صرّيت اللبن في الضرع: إذا جمعته، وذلك بأن يربط ضرع الماشية ولا يحلبها، فيجتمع اللبن في ثديها، فيظن المشتري أنها هكذا حلوبة، ويقال للماشية إذا صرّيت: «مُصرّاة»، ويقال لها أيضاً: «محفلة»؛ لأن التحفيل بمعنى التجميع. قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: (هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة، وترك حلبها حتى يجمع لبنها فيكثر، فيظن المشتري أن ذلك عاداتها، فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها)<sup>(٣)</sup>. والمقصود ب«أخلاف الناقة»: ثديها.

وقد دل الحديث على تحريم التصرية للإبل والغنم، ويدخل في ذلك أيضاً البقر. والعلة في هذا النهي هي التدليس على المشتري؛ لأنه قد يظنها هكذا حلوبة، وليست كذلك.

وإذا تم التعامل بالبيع والشراء، ثم تبين للمشتري بعد حلبها أنه غرر به وخدع، فهو بالخيار، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها، ورد معها صاعاً من تمر، وقد أعطاه الشرع الحق في هذا الخيار مدة ثلاثة أيام، كما ورد في إحدى روايات مسلم.

واختلف العلماء في بداءة هذه الثلاث؛ فقليل: من بعد تبين التصرية، وقيل: من عند العقد، وقيل: من التفرق.

(١) تقدم تخريجه. انظر: (٢/ ٢٩٤).

(٢) البخاري (٢١٤٨)، (٢١٥٠)، ومسلم (١٥١٥)، وأبو داود (٣٤٤٣)، والترمذي (١٢٥١)، والنسائي

(٧/ ٢٥٤)، وابن ماجه (٢٢٣٩).

(٣) نقلاً من فتح الباري (٤/ ٣٦٢).



(٢) النهي عن النَّجَش:

عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «نهى النبي ﷺ عن النَّجَش»<sup>(١)</sup>. ومعنى «النَّجَش»: الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها؛ ليقع غيره فيها<sup>(٢)</sup>.

قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (النَّجَش): أن يحضر السلعة تباع فيعطي بها الشيء، وهو لا يريد شراءها ليقتردي به السُّوَام، فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سَوَمَهُ<sup>(٣)</sup>.

مثال: رجل يريد بيع سيارة، ووقف المشترون يساوون في السعر، فيقوم شخص آخر -لا يريد الشراء- فيذكر سعرًا كبيرًا لكي يظن الناس أن هذه السيارة تستحق هذا السعر، ففعله هذا يقال عنه: «نَجَش».

قال ابن بطال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله)<sup>(٤)</sup>.

قلت: سواء كان ذلك من نفسه دون مواطأة واتفاق مع البائع، أو كان بمواطأة معه، وفي هذه الحالة يكون البائع أيضًا عاصيًا.

ولكن ما حكم البيع إذا كان بهذه الصورة؟

اختلف العلماء فيه على أقوال:

الأول: فساد البيع، وهو قول أهل الظاهر، ورواية عن مالك.

الثاني: فساد البيع إذا كان بمواطأة البائع، وهو المشهور عند الحنابلة.

الثالث: ثبوت الخيار، وهو المشهور عند المالكية، وهو وجه للشافعية.

الرابع: صحة البيع مع الإثم، وهو الصحيح عند الشافعية، وهو قول الحنفية.

والراجح في ذلك القول الثالث، وهو الذي رجّحه ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأن النهي لم يكن

لحق الله، بل لحق الآدمي، فهو بالخيار إن شاء رد البيع، وإن شاء رضي به<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري (٢١٤٢)، ومسلم (١٥١٦)، والنسائي (٢٥٨/٧)، وابن ماجه (٢١٧٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٩/٣٨٤ - ٣٨٥).

(٣) الأم (٣/١٣٣).

(٤) انظر: فتح الباري (٤/٣٥٥).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٩/٢٨٢ - ٢٨٤).



ملحوظة: يرى بعض أهل العلم أن التحريم المذكور، إذا زاد عن ثمن المثل، وأما إذا رأى رجلاً يبيع بأقل من ثمن المثل، فنجش لكي يبلغه قيمتها، لم يكن عاصياً؛ لأنه من باب النصيحة، وقد اعترض ابن حجر على هذا الرأي؛ قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: (وفيه نظر؛ إذ لم تتعين النصيحة في أن يوهّم أنه يريد الشراء... فللذي يريد النصيحة مندوحة عن ذلك أن يعلم البائع بأن قيمة سلعتك أكثر من ذلك، ثم هو باختياره بعد ذلك، ويحتمل أنه لا يتعين عليه إعلامه حتى يسأله؛ للحديث الآتي: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض، فإذا استنصحت أحداكم أخاه فلينصحه»<sup>(١)</sup>، والله أعلم)<sup>(٢)</sup>.

• ثانياً: ما حرم بسبب الإضرار بالغير:

• (١) تلقي الجلب (تلقي الركبان):

عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرِ مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ»<sup>(٣)</sup>.

معنى «تلقي الجلب»: أي: أن التجار الذين يأتون من خارج البلد ويجلبون تجارتهم إلى السوق ولا يعرفون الأسعار، يقابلهم تجار السوق، فيشترون تجارتهم قبل أن يدخلوا بها الأسواق، ثم يتولوا هم بيعها بالسوق. ومعنى «سيده»: أي: صاحب السلعة. قال النووي في شرح الحديث: (وفي هذه الأحاديث تحريم تلقي الجلب، وهو مذهب مالك والشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة والأوزاعي: يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس، فإن أضر كره، والصحيح الأول للنهي الصريح)<sup>(٤)</sup>.

الحكمة من النهي:

أولاً: الرفق بأهل البلد؛ لأن هؤلاء الذين يتلقون السلع يمنعون الرُّخصَ على الناس؛ لأنهم يتحكمون في البضائع وأثمانها، ويبيعونها بالتدريج فيضر ذلك

(١) مسلم (١٥٢٢)، وأحمد (٤١٨/٣)، والبيهقي (٣٤٧/٥)، وابن حبان (٤٩٦٠).

(٢) فتح الباري (٣٥٦/٤).

(٣) مسلم (١٥١٩)، والنسائي (٢٥٧/٧)، وأحمد (٤٨٧/٢).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (١٦٣/١٠).



بالناس، ولكن إذا دخل التجار بأنفسهم السوق عرضت بضائعهم مباشرة وأرخصوا على الناس.

ثانيًا: الرفق بالجالين أنفسهم؛ لأن الغالب أن هؤلاء المتلقين لهم يغبنونهم<sup>(١)</sup>، وقد يتواطؤون عليهم بجلبهم، ولذلك فإن النبي ﷺ حفظ حق الجالب، إذا أتى السوق فوجد أنه غبن في السعر؛ أنه بالخيار بين أن يفسخ العقد أو يمضيه. وعلى هذا إذا لم يكن غبن فلا خيار له على الصحيح.

ونبيه ﷺ عن تلقي الركبان يدل على التحريم، لكن هل يقتضي فساد العقد أم لا؟ اختلف في ذلك، والراجح أنه لا يقتضي الفساد؛ لأن النهي لأمر خارج عن العقد، وقوله ﷺ: «فصاحب السلعة فيها بالخيار» يدل على انعقاد البيع، لكنه بالخيار عند الغبن بين إمضاء العقد وفسخه. لكن يشكل على ذلك حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كنا نتلقى الركبان، فنشتري منهم الطعام جزأفًا، فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى نحوله من مكانه أو ننقله»<sup>(٢)</sup>، فظاهر هذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتلقون الجلب، ولم ينههم النبي ﷺ عن التلقي، إنما كان نهيه عن بيع ما اشتروه حتى يحولوه من مكانه. وقد جمع بينهما الطحاوي بأن النهي إذا كان فيه ضرر، والإباحة حيث لا ضرر<sup>(٣)</sup>.

قلت: ويمكن أن يكون معنى (التلقي الجائز) إذا كان في أعلى السوق، أي: أن الجالين قد وصلوا السوق بالفعل، لكنهم في أوله، وأما التلقي (المنهي عنه) إذا كان خارج السوق<sup>(٤)</sup>، وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٥)</sup> وما يؤيد ذلك ما ورد في إحدى روايات ابن عمر بلفظ: «كانوا يتتاعون الطعام في أعلى السوق، فيبيعونه في مكانه، فنهاهم رسول الله ﷺ أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه»<sup>(٦)</sup>. وأما عن الحكمة في جوازه إذا كان بأعلى السوق، وعدم

(١) أي أنهم يقللون من شأن سلعتهم، أو يخبرونهم تدليسًا أو كذبًا أن سلعتهم لا يرغب بها في السوق أو نحو ذلك مما يجعلهم يبيعون البضائع بأثمان زهيدة.

(٢) البخاري (٢١٦٦)، والنسائي (٢٨٧/٧)، وابن ماجه (٢٢٢٩).

(٣) شرح معاني الآثار (٨/٤).

(٤) انظر: المغني (٢٤٣/٤).

(٥) فتح الباري (٣٧٥/٤).

(٦) البخاري (٢٠٥٩)، وأبو داود (٣٤٩٤)، والنسائي (٢٨٧/٧).



جوازه إذا كان خارج السوق أو خارج البلد، فقد قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ: - (والمعنى فيه أنهم إذا قدموا البلد أمكنهم معرفة السعر، وطلب الحظ لأنفسهم، فإن لم يفعلوا ذلك فهو من تقصيرهم، وأما إمكان معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فنادر)<sup>(١)</sup>.

(٢) النهي عن بيع الحاضر للباد:

عن جابر رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: «لا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»<sup>(٢)</sup>. وفي الصحيحين من حديث ابن عباس رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: قال رسول الله ﷺ: «لا تلقوا الركبان، ولا يبيع حاضر لباد»، فقيل لابن عباس: ما قوله: لا يبيع حاضر لباد؟ قال: لا يكون له سمساراً<sup>(٣)</sup>. وأما معنى السمسار فقد فسره العلماء بما يلي:

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: (قال أصحابنا: والمراد أن يقدّم غريب من البادية، أو من بلد آخر بمتاع تعم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه، فيقول له الحاضر: اتركه عندي لأبيعه على التدرج بأغلى)<sup>(٤)</sup>. وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (والمعنى في ذلك أنه متى ترك البدوي يبيع سلعته، اشتراها الناس برخص، ويوسع عليهم السعر، فإذا تولى الحاضر بيعها وامتنع من بيعها إلا بسعر البلد، ضاق على أهل البلد)<sup>(٥)</sup>. وبناء على ما تقدم، فإن تحريم بيع الحاضر للبادي مشروط بما يلي:

(أ) أن يكون الحاضر قد قصد البادي ليتولى البيع له.

(ب) أن يكون البادي جاهلاً بالسعر.

(ج) أن يكون البادي قد جلب السلع للبيع.

(د) واشترط بعضهم أن يكون مريدًا للبيع بسعر اليوم، ويرى بعضهم جواز البيع له إذا كان المتاع مما لا يحتاج إليه في البلد، ولا يؤثر فيه لقلة المجلوب.

(١) فتح الباري (٤/ ٣٧٥).

(٢) مسلم (١٥٢٢)، وأبو داود (٣٤٤٢)، والترمذي (١٢٢٣)، والنسائي (٧/ ٢٥٦)، وابن ماجه (٢١٧٦).

(٣) البخاري (٢١٥٨)، ومسلم (١٥٢١).

(٤) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم (١٠/ ١٦٤).

(٥) المغني (٤/ ٢٣٨).





فروع على بيع الحاضر للبادي:

(١) هل الوكالات الموجودة في الأسواق من هذا الباب؟

الجواب: لا، وهذه الوكالات صحيحة؛ لأنه ليس فيها تلقّ للسلع، وليس فيه جهالة القادمين للسوق، والغالب أن هذه الوكالات تعدّ أسواقاً مستقلة (أسواق جملة). والله أعلم.

(٢) إذا شاور الحاضر البادي، ونصحه على أن البادي هو الذي يتولى البيع، فذلك جائز، وقد ذهب إلى ذلك البخاري، ورأى أن المنع إنما يكون إذا باع له بأجر؛ لقول ابن عباس رضي الله عنه: «لا يكون له سمساراً»؛ لأن الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالباً، وإنما غرضه تحصيل الأجرة.

(٣) إذا خالف وباع الحاضر للبادي صحّ مع التحريم، والله أعلم. وهذا مذهب الشافعية وبعض المالكية، وفي المسألة خلاف، راجعه في المطولات.

(٣) لا يبيع الرجل على بيع أخيه:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع أحدكم على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يبيع بعضكم على بيع أخيه»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية عند مسلم: «إلا أن يأذن له». وعند النسائي: «حتى يتتاع أو يذر»، وفي رواية: «ولا ييسم على سوم أخيه».

ومعنى هذا النهي: أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار - وهو الزمن المسموح له فيه بفسخ العقد - افسخ لأبيعتك بأنقص، أو يقول للبائع: افسخ لأشترى منك بأزيد.

وأما النهي عن السوم على سوم أخيه، فمثاله: أن يأخذ شيئاً ليشتريه، فيقول له: ردّه لأبيعت خيراً منه بثمنه، أو مثله بأرخص، أو يقول للمالك: استرده لأشترىه منك بأكثر. وكل هذه الصور حرام؛ لعموم الحديث السابق.

(١) البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (١٤١٣).

(٢) البخاري (٢١٣٩)، (٢١٥٦)، ومسلم (١٤١٢)، وأبو داود (٢٠٨١)، والترمذي (١٢٩٢).



وأما عن حكم البيع إذا تم بهذه الصورة؛ فذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأثيم فاعله، وعند المالكية والحنابلة في فساد روايتان، وبه جزم أهل الظاهر<sup>(١)</sup>.

فروع في البيع على بيع أخيه:

(أ) هذا التحريم المذكور حاصل؛ سواء كان يبيعه على بيع أخيه في زمن الخيار، أو الشرط، أو تم بلا شرط ولا خيار<sup>(٢)</sup>.

(ب) ذهب الجمهور إلى أنه لا فرق في ذلك بين البيع على بيع المسلم أو الذمي، وأما قوله في الحديث: «على بيع أخيه» فقالوا: هذا خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له.

(ج) لا يدخل في هذا النهي بيع «المزايمة»<sup>(٣)</sup>؛ لأن السوم فيه لم يستقر بين الجانبين، بخلاف النهي الوارد في هذا الباب.

(د) يحرم أن يستأجر على إيجار أخيه؛ لأن الإيجار بيع منفعة، ولأن العلة واحدة.

(٤) النهي عن الاحتكار:

عن معمر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ قال: «لا يحتكر إلا خاطئ»<sup>(٤)</sup>، و«الخاطئ»: هو العاصي الآثم. قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (الاحتكار هو: أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة، ولا يبيعه في الحال، بل يدخره ليغلو ثمنه)<sup>(٥)</sup>.

ذهب بعض العلماء إلى أن الاحتكار المحرّم هو ما كان في الأقوات فقط؛ لأن الغالب وقوع الضرر على الناس به، وهذا مذهب الشافعية والحنفية.

والراجح عموم الحديث في الأقوات وغيرها، قال البغوي في شرح السنة: (وكره مالك والثوري الاحتكار في جميع الأشياء)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: فتح الباري (٤/٣٥٤).

(٢) وسيأتي معنى الخيار والشرط. انظر: (ص ٣٢٤ - ٣٢٥).

(٣) سيأتي معنى بيع المزايمة، انظر: (٢/٣٣٣).

(٤) مسلم (١٦٠٥)، وأبو داود (٣٤٤٧)، والترمذي (١٢٦٧).

(٥) شرح مسلم (١٠/٢١٩).

(٦) شرح السنة (٨/١٧٩).

قلت: والذي حمل بعضهم على تقييد الاحتكار بالطعام ما ورد في بعض الأحاديث من ذكر الطعام، ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ أن يحتكر الطعام»<sup>(١)</sup>، لكن هذا لا يمنع العموم الوارد في الحديث السابق؛ لأن التصريح بأحد أفراد العام لا يخصه، بل يظل العام على عمومته<sup>(٢)</sup>. من أحكام الاحتكار:

(١) لا يدخل في معنى الاحتكار من يشتري البضاعة جملة فيضعها في مخازنه، ويبيعها شيئاً فشيئاً؛ لأنه لم يجس البضائع، ولم يتسبب في غلائها، ولم يضر بالسوق.

(٢) كذلك لا يدخل في معنى الاحتكار من يدخر قوت أهله؛ فقد ثبت أن النبي ﷺ كان يدخر لأهله قوت سنتهم<sup>(٣)</sup>.

(٣) ذكر الإمام النووي نقلاً عن أصحاب المذهب الشافعي: أن الاحتكار المحرم: أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة، ولا يبيعه في الحال، بل يدخره ليغلو ثمنه، فأما إذا اشتراه في وقت الرخص، وادخره وابتاعه في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله، أو ابتاعه (أي: اشتراه لبيعه في وقته)، فليس باحتكار، ولا تحريم فيه<sup>(٤)</sup>. قلت: ولا يخفى أنه يشترط في ذلك ألا يُضَيَّق على أحد، ولا يكون ذلك سبباً لغلو السلع بالسوق.

• ثالثاً: محرمات لأسباب تعبدية:

(١) النهي عن البيع في المسجد:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتم من يبيع أو يتاع في المسجد، فقولوا: لا أربح الله تجارتك، وإذا رأيتم من ينشد ضالةً في المسجد، فقولوا: لا ردها الله عليك»<sup>(٥)</sup>. قال الترمذي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم؛ كرهوا البيع والشراء في المسجد، وهو قول أحمد وإسحاق، وقد رخص بعض أهل العلم في البيع والشراء في المسجد).

(١) رواه الحاكم (١١/٢)، والطبراني في الكبير (١٨٨/٨)، والبيهقي (٢٩/٦).

(٢) انظر: سبل السلام (٣٢/٣)، وتحفة الأحوذى (٢٥٣/٢).

(٣) البخاري (٢٩٠٤)، ومسلم (١٧٥٧)، وأبو داود (٢٩٦٥)، والترمذي (١٧١٩).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٤١/١١).

(٥) صحيح: رواه الترمذي (١٣٢١)، وقال: حديث حسن غريب، وابن خزيمة (١٣٠٥)، وصحّحه

الألباني في صحيح الجامع (٥٧/٣).



قلت: والقول بالمنع هو الأرجح لنص الحديث، وتَرَدُّ الكراهة عند المتقدمين بمعنى التحريم.

(٢) النهي عن البيع عند أذان الجمعة:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩]. قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وحيث حَرَّمَنا البيع حرمت عليه العقود والصنائع، وكل ما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة)<sup>(١)</sup>. قال ابن رشد: (وهذا أمر مجمع عليه فيما أحسب؛ أعني: منع البيع عند الأذان الذي يكون بعد الزوال والإمام على المنبر)<sup>(٢)</sup>. وهذا البيع المحرم إنما يكون إذا كان أحد طرفي العقد ممن يجب عليه حضور الجمعة، وأما إذا تباع اثنان غير مفترض عليهما حضور الجمعة كما رأيتين مثلاً فلا بأس.

بقي أن نقول: إذا عقد البيع يوم الجمعة، فهل يكون صحيحاً أو فاسداً؟

الجواب: مذهب الشافعية والحنفية صحته، أي: مع الإثم، وذهب أحمد وداود الظاهري إلى أنه لا يصح. والقول الأول أرجح؛ لأن التحريم لأمر خارج عن العقد، والله أعلم.

تنبيه: حكم بيع المصحف:

اختلف أهل العلم في حكم بيع المصحف على قولين:

الأول: الجواز؛ وهو مذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية، ورواية عن الحنابلة.

الثاني: عدم الجواز؛ وهو رواية في المذهب الحنبلي.

وحجة الذين أجازوا بيعه أنهم قالوا: لأن الذي يباع إنما هو الورق والمداد والتجليد

ونحو ذلك، آخذين في الاعتبار عموم قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما الذين منعوه، فحججتهم في ذلك أن يصاب كتاب الله عن الابتذال والامتهان.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (ويموز بيع المصاحف وكتب الأدب... اتفق أصحابنا على صحة بيع

المصحف وشرائه وإجارته ونسخه بالأجرة)<sup>(٣)</sup>. وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: (يبع المصاحف

(١) المجموع (٤/ ٥٠٠).

(٢) بداية المجتهد (٢/ ١٢٧).

(٣) المجموع (٩/ ٢٥١).



جائز، وكذلك جميع كتب العلوم عربيها وعجمها؛ لأن الذي يباع هو الرُّقُّ أو الكاغد أو القراطاس والمداد، والأديم إن كانت مجلدة، وحلية إن كانت عليها فقط، وأما العلم، فلا يباع؛ لأنه ليس جسمًا، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، وأبي سليمان يعني داود الظاهري<sup>(١)</sup>. ثم قال: (والحجة كلها قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقول الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩])<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهب إلى منع بيعه جمع من الصحابة؛ منهم أبو موسى الأشعري، وابن مسعود، وابن عباس، وعبد الله بن زيد، وجابر بن عبد الله، وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولا يعلم لهم مخالف. فائدة: أجاز بيعه من التابعين: الحسن والشعبي وأبو العالية وجابر بن زيد، وهؤلاء أدركوا عددا كبيرا من الصحابة، فهذا يدل على أن تحريم بيعه لم يكن مشهورًا بين الصحابة؛ لأن المسألة مستجدة.

تنبيه: قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: (لا يجوز بيع كتب الكفر؛ لأنه ليس فيها منفعة مباحة، بل يجب إتلافها، وكذلك كتب التنجيم والشعوذة والفلسفة وغيرها من العلوم الباطلة المحرمة، فيبيعها باطل؛ لأنه ليس فيه منفعة مباحة)<sup>(٣)</sup>.

• رابعًا: محرم لأنه يؤدي إلى محرم:

• أي: أن التعامل قد يكون أساسه حلالًا، لكنه يؤدي إلى محرم؛ كمن يبيع العنب لمن يتخذ خمرًا. وذلك لما تقدم في الحديث من قوله ﷺ: «قاتل الله اليهود؛ إن الله تعالى لما حرم عليهم شحومها جملوه، ثم باعوه فأكلوا ثمنه»<sup>(٤)</sup>. ومعنى «جملوه»: أذابوه.

ففي هذا الحديث تحريم بيع ما حرّمه الله عَزَّ وَجَلَّ، وأنه لا يجوز التوسل إلى الحرام بالحلل التي يحاول بها أن يستحل ما حرّمه الله. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وكذلك ثياب الحرير إذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه، حرم أكل ثمنها)<sup>(٥)</sup>.

(١) المحل (٩/ ٦٨١) المسألة (١٥٥٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المجموع (٩/ ٢٥٣).

(٤) تقدم. انظر: (٢/ ٣٠١).

(٥) زاد المعاد (٥/ ٧٦٢).



وكذلك لا يجوز بيع كل شيء يعلم من صاحبه أنه سيستخدمه في معصية الله. والأصل في ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (كل ما حرم في الشرع، فإنه يحرم الاتجار فيه)<sup>(١)</sup>. وقال: (كل ما أدّى إلى الحرام وأعان عليه، فهو حرام. وعلى هذا فلا يجوز معاونة من يستعين بالمباح في فعل المحرم)<sup>(٢)</sup>.

نماذج من أشياء نهى الشرع عنها لا يجوز بيعها:

(١) لا يجوز بيع آنية الذهب والفضة؛ لأن الشرع ورد بتحريم الأكل والشرب فيها، فلا يحل صناعتها ولا التجارة فيها.

(٢) لا يحل بيع خواتيم الذهب للرجال، ولا الملابس الحريرية (أعني الحرير الطبيعي)، للرجال أيضًا؛ لأنه محرم عليهم، أما الملابس البترولية التي تعرف بالحرير الصناعي، فإنها جائزة.

(٣) لا يجوز بيع الأشرطة أو الأجهزة الكهربائية لمن يستخدمها في سماع الأغاني أو الأفلام والتمثيلات التي يظهر فيها الاختلاط والتبرج والسفور، وغير ذلك مما حرّمه الله.

(٤) ومن باب أولى فلا يجوز بيع الآلات الموسيقية؛ لأن الغناء محرم، فالإتجار فيها يؤدي إلى الحرام، فلا يجوز.

(٥) لا يجوز لسائقي السيارات و(التاكسيات) أن يحملوا الخمر مطلقًا، ولا حمل ركاب يذهبون إلى البارات ونحوها مما يشرب فيها الخمر، وهذا إذا علم ذلك أو غلب على ظنه، وأما إذا كان الراكب مستور الحال لا يعلم السائق عنه شيئًا، فلا شيء عليه.

(٦) لا يجوز بيع النرد (الطاولة)؛ لما ورد في الحديث عن بريدة بن الحصيب أن النبي ﷺ قال: «من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه»<sup>(٣)</sup>.

(١) الشرح الممتع، كتاب البيوع.

(٢) الشرح الممتع، كتاب البيوع.

(٣) رواه مسلم (٢٢٦٠)، وأبو داود (٤٩٣٩)، وابن ماجه (٣٧٦٢).



(٧) لا يجوز بيع الملابس الضيقة لمن تستخدمها للتبرج، وكذلك العطور، وأدوات التجميل ونحو ذلك لمن تستخدمها للتبرج، وأما من علم من حالها أو غلب على الظن منها أنها تستخدمها للتزين لزوجها، فلا بأس بذلك، وكذلك من كانت مستورة الحال لا يعلم ولا يغلب على ظنه أنها تستخدمها للتبرج، فيجوز أن يبيع لها<sup>(١)</sup>.

(٨) لا يجوز إصدار المجلات والصحف التي تنشر الصور النسائية، والتي تدعو في كلامها إلى الباطل ومحاربة الله ورسوله، كما لا يجوز الاتجار فيها، ولا بيعها ولا شراؤها، ولا الكتابة فيها، ولا الترويج لها بأية وسيلة.

(٩) لا يجوز أن يؤجر المالك عقاره أو دكانه لمن يستخدمه في محرم، أو يبيع محرم<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٣/١٠٩)، (١٣/١١٠).

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٣/١٠٩)، (١٣/١١٠).

## مسائل عامة متعلقة بعقد البيع

• الأولى: حكم الإشهاد على البيع:

يستحب الإشهاد<sup>(١)</sup> على البيع؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولأن ذلك أقطع لل نزاع وأبعد عن التجاحد<sup>(٢)</sup>. والآية السابقة؛ وإن كان طلب الإشهاد فيها جاء بصيغة الأمر الذي يفيد الوجوب؛ إلا أنه قد صرف للاستحباب؛ لما يلي:

(أ) لأن الله تعالى قال بعد ذلك: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، قال أبو سعيد: (صار الأمر إلى الأمانة).

(ب) ولأن النبي ﷺ اشترى من أعرابي فرساً، فجحدته الأعرابي، ولم يكن بينهما شهود، حتى شهد له خزيمه بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولأنه ﷺ اشترى من يهودي ورهته درعه<sup>(٣)</sup>، ولم ينقل أنه أشهد على ذلك.

(ج) ولأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يتبايعون، ولم يأمرهم النبي ﷺ بالإشهاد.

(د) ولأن البيع يكثر بين الناس، فلو أمر بالإشهاد على كل بيع، لشق ذلك عليهم، قال

تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

• الثانية: إذا اختلف البائع والمشتري:

ثبت في الحديث عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا اختلف المتبايعان، وليس بينهما بينة، فالقول ما يقول رب السلعة، أو يتتاركان»<sup>(٤)</sup>.

(١) وهذا الإشهاد إنما يكون فيما له خطر قيمة، وأما الأشياء القليلة القيمة، فلا يحتاج إلى الإشهاد عليها؛ لأن ذلك يشق على الناس.

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (١٣/ ١٠٧).

(٣) البخاري (٢٢٠٠) (٢٢٥١)، ومسلم (١٦٠٣)، والنسائي (٣٨٨/ ٧)، وابن ماجه (٢٤٣٦).

(٤) صحيح بهذا اللفظ: رواه أبو داود (٣٥١١)، والترمذي (١٢٧٠)، وابن ماجه (٢١٨٦)، والنسائي في البيوع، باب البيعان يختلفان، وأعله ابن القطان بجهالة الراوي، وأعله الترمذي بالإرسال، وقواه





دل هذا الحديث على أنه إذا وقع اختلاف بين البائع والمشتري:

فإن كان لأحدهما بينة (كشهادة الشهود مثلاً)، أو قرينة تدل على صدقه، فهو صاحب الحق؛ لأنه بالبينة ثبت حقه.

وإن لم يكن لأحدهما بينة، فالظاهر من الحديث أن القول قول البائع مطلقاً، سواء كان الاختلاف في السلعة، أو ثمنها، أو في الشروط، أو في الصفة، أو غير ذلك، فإن وافق المشتري على ما ادعاه البائع، فذاك، وينعقد البيع على ذلك، وإلا تاركا البيع. مسائل في تنازع البائع والمشتري:

(١) ورد في بعض ألفاظ هذا الحديث أنها «يتحالفان»، ولكنه لفظ لا يثبت في الحديث، وقد ضعّفه الإمام أحمد، وابن المنذر، والبيهقي، والخطابي، وغير واحد من الأئمة<sup>(١)</sup>.  
(٢) وورد أيضاً في بعض ألفاظ الحديث «والسلعة قائمة»، ولكن الإمام أحمد قال: ولم يقل فيها: «والبيع قائم» إلا يزيد بن هارون، أي: أنه يرى شذوذ هذه اللفظة، وبعضهم يضعفه؛ لأن في إسناده ابن أبي ليلى، وهو سيئ الحفظ، ورأى بعضهم أنها ليست من لفظ الحديث، وإنما هي من قول بعض الرواة، وبعض العلماء يحكم بصحتها<sup>(٢)</sup>، ومن هنا اختلفوا في الحكم السابق؛ فمن صحّحها قال: إنما يكون الحق للبائع إذا كانت السلعة قائمة، وأما إذا تلفت السلعة، فقد وقع نزاع بين أهل العلم، فيرى بعضهم أن يتحالفوا إذا لم يكن لأحدهما بينة، ويرى بعضهم أن الحكم كما هو بأن القول قول البائع؛ لأن هذه الزيادة لا تصح عندهم، وهذا هو الراجح، فإن كان ثم بينة عمل بها، وإلا فالقول قول البائع.

قلت: ولذلك يفضل توثيق العقود بالكتابة والشهود؛ منعاً للخلاف الذي قد يؤدي إلى النزاع والشقاق.

= البيهقي، وقال الدارقطني: المحفوظ هو المرسّل. انظر: العلل (٢٠٥/٥)، وصحّحه الألباني في إرواء الغليل (١٣٢٢) وأورد طرقه وأجاب على شبهة تضعيفه فراجع إن شئت.  
(١) راجع في ذلك: التلخيص الحبير (٣/٣١-٣٢)، وإرواء الغليل (١٣٢٢).  
(٢) تكلم على هذا الحديث الشيخ أحمد شاكر، وحسنه. انظر: تحقيقه على المسند (٤٤٤٢-٤٤٤٧)، وصحّحه الحاكم (٢/٤٥)، ووافقه الذهبي، وحسنه البيهقي في السنن (٥/٣٣٢).



- (٣) إذا تنازع البائع والمشتري أيهما يُسلم أولاً، فإنها ينصبان بينهما رجلاً عدلاً يتسلم السلعة من البائع والتمن من المشتري، ثم يسلم لكل منهما حقه.
- (٤) إذا باع السلعة، ولم يسلم له الثمن، وخشي البائع أن يهرب المشتري أو يباطله، فإنه يحق للبائع حبس السلعة حتى يأتي المشتري بالثمن.
- (٥) إذا تبين أن المشتري معسر، أو أنه محامل؛ فيحق للبائع الفسخ واسترداد السلعة.

#### ● الثالثة: حكم التسعير:

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله لو سَعَرْتُ؟ فقال: «إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله عزَّ وجلَّ ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال»<sup>(١)</sup>.

والتسعير: هو أن يصدر السلطان أو نائبه أمراً لأهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة.

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد استدل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسعير، وأنه مظلمة، ووجهه أن الناس مسيطون على أموالهم، والتسعير حجر عليهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير - أي: بزيادة - الثمن، وإذا تقابل الأمران، وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم، وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به مُنافٍ لقوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْ تَكُونَ مِنْ كَافِرِينَ يَكْفُرُونَ عَنْ قَرَأْتُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء... وظاهر الحديث عدم الفرق بين حالة الغلاء وحالة الرخص وبين ما كان قوتاً وغيره)<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد رأى الإمام مالك جواز التسعير إذا دعت إلى ذلك مصلحة؛ منعاً للاستغلال واعتباراً للمصلحة المرسلّة. وذهب إلى ذلك أيضاً ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، بشرط أن يكون سعر عدل. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما التسعير فممنه ما هو ظلم محرم، ومنه ما هو عدل

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٤٥١)، والترمذي (١٣١٤) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٢٢٠٠)، وقال الحافظ في التلخيص الحبير: إسناده على شرط مسلم.

(٢) نيل الأوطار (٣٣٥/٥). والعبارة الأخيرة بتصرف



جائز، فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بضمن لا يرضونه، أو منعهم مما أباح الله لهم، فهو حرام، وإذا تضمن العدل بين الناس -مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بضمن المثل، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل - فهو جائز، بل واجب... فإذا كان الناس يبيعون سلعتهم على الوجه المعروف، من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر، إما لقلّة الشيء، وإما لكثرة الخلق، فهذا إلى الله، فالزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق.

وأما الثاني: فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها -مع ضرورة الناس إليها- إلا بزيادة على القيمة المعروفة، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل، فالتسعير هنا إلزامهم بالعدل الذي ألزمهم الله به<sup>(١)</sup>.

والحكمة من منع التسعير: أن يجتهد الناس في أمواهم زيادة ونقصاً، وهذا يدعو إلى المصلحة العامة؛ لأن التجار يتنافسون في عرض بضائعهم وتحسينها، وأما التسعير، فإنه يؤدي إلى إهمال التجار إحضار السلع الجيدة للناس، كما يؤدي إلى إخفاء السلع لبيعها سرا بغير التسعير، ويظهر ما يعرف الآن بالسوق السوداء، والله أعلم.

#### • الرابعة: حكم السمسرة:

السمسار هو: الذي يتوسط بين البائع والمشتري نظير أجر معين، فهذا جائز مباح؛ قال رسول الله ﷺ: «المسلمون عند شروطهم»<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: (لم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمسار بأْساً)<sup>(٣)</sup>.

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (ص ٢٤٤ - ٢٤٥).

(٢) علّقَه البخاري بالجزم (٤/ ٤٥١)، ووصله أبو داود (٣٥٩٤)، وأحمد (٢/ ٣٦٦) من حديث أبي هريرة، وله شاهد من حديث عمرو بن عوف: رواه الترمذي (١٣٥٢) وقال: حسن صحيح. فيه كثير بن عبد الله، وهو متروك عند الأكثرين خلافاً للترمذي والبخاري. جزم بنسبته إلى النبي ﷺ ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١١٧)، وابن القيم في الإغاثة (٢/ ٢١ و ٥٥) وحسّن إسناد أبي هريرة النووي في المجموع (٩/ ٣٧٦)، وقوّاه ابن دقيق في الإمام (٩٠٦ و ٩٠٧)، وحسّنه الشوكاني في نيل الأوطار (٥/ ٢١٦).

(٣) رواه البخاري تعليقاً (٤/ ٤٥١)، ووصله ابن أبي شيبة في مصنفه.



وقال ابن عباس رضي الله عنه: «لا بأس أن يقول: بع هذا الثوب، فما زاد على كذا وكذا فهو لك»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضًا أن يعطي مالا لمن يحضر له زبائن يشترون منه، ويسمى (جُعلاً)، فهذا جائز بشرط ألا يكون هناك تدليس أو خديعة لهؤلاء المشترين، ولا يكون هذا الجُعْل مضافاً على السلعة، إنما يعطيه البائع من مكسبه.

تنبيه: ما يسميه بعض الناس سمسرة، وهو أن يطلب منه شخص ما أن يشتري له سلعة ويعطيه الثمن، فيجتهد في شرائها، ثم يعطيها لهذا الشخص بثمان أعلى، ويدعي أن ما يأخذه (سمسرة)، فهذا باطل لا يجوز، إلا أن يُعلم صاحبه بأخذه جُعلاً على عمله ذلك.

الخامسة: طرق تحديد الثمن بين البائع والمشتري:

• يتفق الطرفان -البائع والمشتري- على ثمن السلعة؛ حتى يتم بينهما التراضي وينفذ عقد البيع، وهذا التحديد يتم بأحد أمرين:

الأول: أن يحدد الثمن بينهما من دون أن يذكر البائع أنه اشتراه بكذا، أو أنه يربح كذا، أو أنه يخسر فيه كذا.

الثاني: أن يحدد الثمن بينهما بمعرفة ربح البائع أو خسارته، ويسمى هذا البيع بيع الأمانة؛ لأن المشتري ائتمن البائع فيما يذكره من ثمن البيع الذي اشتراه به، والزيادة التي يضيفها أو ينقصها. ويندرج تحت هاتين الطريقتين أقسام، وبيانها فيما يلي:

الطريقة الأولى: تحديد الثمن من دون ذكر الربح، وهذه تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

(أ) بيع المساومة: بأن يحاول كل من البائع والمشتري أن يصل إلى الثمن الذي يرتضيه، ومعلوم أن البائع يحاول أن يصل إلى أعلى سعر ممكن، ويحاول المشتري أن يصل إلى أقل سعر ممكن، فإذا تراضيا على سعر، تم التعاقد، ويسمى هذا البيع أيضًا (بيع الماكسة).

(ب) بيع المزايدة: حيث يعرض البائع السلعة، ويذكر ثمنًا، ويطلب الزيادة، فيزيد المزايدون حتى تقف الزيادة فيتحدد ويتم البيع، وهذا البيع جائز؛ لما ثبت عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ فشكا إليه الحاجة، فقال له النبي ﷺ: «ما عندك

(١) المصدر السابق.



شيء؟» فأثاه بحلس وقده، وقال النبي ﷺ: «من يشتري هذا؟» فقال رجل: أنا آخذهما بدرهم، قال: «من يزيد على درهم؟» فسكت القوم، فقال: «من يزيد على درهم؟» فقال رجل: أنا آخذهما بدرهمين، فقال: «هما لك»<sup>(١)</sup>، ومعنى «الحلس»: الكساء الذي يلي ظهر البعير، و«القدح»: هو الذي يؤكل فيه<sup>(٢)</sup>. قلت: الحديث حسنه الترمذي، لكن في إسناده أبو بكر الحنفي: قال الحافظ: لا يعرف حاله. قال الترمذي بعد إirاده للحديث: (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، لم يروا بأسًا ببيع من يزيد في الغنائم والموارث)<sup>(٣)</sup>. قال ابن العربي: (لا معنى لاختصاص الجواز بالغنمة والموارث، فإن الباب واحد، والمعنى مشترك)<sup>(٤)</sup>.

(ج) بيع المناقصة: وهو أن يطلب المشتري سلعة بأوصاف معينة، وتعرض على البائعين لمن يأخذ سعرًا أقل، وهذه الصورة - وإن لم تكن موجودة قديمًا - صحيحة؛ قياسًا على بيع الزائدة، فلزيادة تأتي لغرض البائع، والمناقصة تأتي لغرض المشتري.

فروع في الزائدة والمناقصة:

- (١) اعلم أن بيع الزائدة والمناقصة لا يدخل في النهي عن البيع والشراء على بيع أخيه وشرائه، ولا يدخل في النهي عن النجش، وقد سبق الكلام عليه فراجع.
  - (٢) ما يفعله بعض التجار؛ من الاتفاق فيما بينهم عند المزايدات على سعر معين لا يزيدون عليه، لا يجوز؛ لأن به إضرارًا بالبائع، وكذلك يقال في المناقصة، بل يترك الأمر حتى ينتهي إلى رغبة البائع والمشتري.
  - (٣) ما يدفعه بعضهم من مال أو هدايا أو خدمات أو غير ذلك، في المناقصات؛ لكي يقع أمر التكليف عليهم لا يجوز، وهو رشوة محرمة.
- الطريقة الثانية: بيوع الأمانة:

وهي التي يذكر فيها البائع الربح والخسارة على الثمن الذي اشترى به، وهي أيضًا أقسام:

- (١) رواه الترمذي (١٢١٨) وحسنه واستغربه، وأبو داود (١٦٤١)، والنسائي (٢٥٩/٧)، وابن ماجه (٢١٩٨).
- (٢) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/٤٢٤)، (٤/٢٠).
- (٣) سنن الترمذي (٣/٥٢٢).
- (٤) نقلًا من فتح الباري (٤/٣٥٤).



(أ) بيع المرابحة: قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (هو البيع برأس المال وربح معلوم، ويشترط علمهما برأس المال، فيقول: رأس مالي فيه أو هو عليَّ ببائة، بعثك بها وربح عشرة، فهذا جائز، لا خلاف في صحته)<sup>(١)</sup>.

ولا بد للبائع أن يكون أميناً فيما يخبر به عن السعر الذي اشترى به، فإن تبين كذبه، فللمشتري حق فسخ العقد أو إمضائه، وقيل: له أن يحط من الثمن بحصته ويرجع عليه به.

(ب) بيع التولية: هو البيع بمثل ثمنه من غير نقص ولا زيادة، فيبيعه بنفس السعر الذي اشترى به، كأن يقول: اشتريت هذه السلعة بألف، وسأبيعها لك بنفس الثمن الذي اشتريتها به.

(ج) بيع الوضعية: وهو أن يخبر برأس المال، ويقول: بعثك هذا وأضع عنك كذا (أي: أنه يخسر في الثمن).

ويتعلق بأقسام بيع الأمانة ما يلي:

(١) سميت هذه العقود ببيع أمانة؛ لأن المشتري ائتمن البائع في إخباره عن الثمن من غير بينة ولا استحلاف.

(٢) اختلف العلماء فيما يلحق الثمن، هل يدخل فيه التكاليف التي لا بد منها، كأجرة النقل، ومصاريف الاعتماد، ونحوه، والراجح أن الأمور المعلومة والمتعارف عليها أنها مما يحسب من الثمن، فهي من الثمن وإن لم تذكر، وأما ما كان غير معروف، فلا بد من ذكره ورضى المشتري به. قلت: والأولى في جميع الحالات أن يفصل له، فيقول مثلاً: اشتريتها بكذا، ونقلتها بكذا، ونحو ذلك؛ دفعا لوقوع النزاع.

(٣) إذا أخطأ البائع في الإخبار عن الثمن أو التكاليف بزيادة أو نقص، وثبت خطؤه، صح العقد على الصواب، وتصحيح الخطأ: إن كان قد زاد شيئاً خصم، أو كان نسي شيئاً زيد له، ولا يتحمل شيئاً نتيجة خطئه، فلا يقال له: ما دمت قد أخطأت فيلزمك غرامة تقدر بكذا، مثلاً.

(٤) وأما إن كذب وخان في ذكر الثمن، ثم تبين كذبه، فللمشتري الخيار في فسخ العقد أو إمضائه.

(١) المغني لابن قدامة (٤/ ٢٨٠).



(٥) ليس هناك في الشرع تحديد المكسب، لكن يراعى في ذلك ثمن المثل -أي: سعر السوق- مع التخلّص بالأخلاق الإسلامية؛ من: النصّح، وعدم الجشع والخديعة واستغلال احتياجات الناس ونحوها، وعلى ذلك لا يجوز أن يطلب بالسلعة ثمنًا كبيرًا يغري المشتري بها، فيدفع ما يزيد على قيمتها إذا كان جاهلاً بالقيمة<sup>(١)</sup>.

#### • المواعدة بالشراء:

• ما تقوم به المصارف الإسلامية في وقتنا هذا؛ وذلك بأن يذهب العميل لشراء سلعة ما لا يمتلكها البنك، فيطلب العميل منه شراءها ليشتريها منه، فيتفق معه البنك على الشراء، ثم يبيعها لهذا العميل؛ فهل هذه الصورة من البيع الجائز؟

الجواب: قرر مجمع الفقه الإسلامي سنة (١٤٠٣ هـ) جوازه بشروط:

(أ) أن يملك البنك السلعة تملكًا تامًا.

(ب) أن تصير في حوزته.

(ج) أن يكون مسئولًا عن هلاكها قبل تسليمها.

(د) أن عليه مسئولية العيب إذا ظهر فيها بعد التسليم.

لكن هل يلزم المشتري تنفيذ المواعدة التي صدرت بينه وبين المصرف في بيع المواعدة؟ يرى المجمع الفقهي جواز هذه المواعدة بشرط الخيار للمتواعدين كليهما أو أحدهما، فإذا لم يكن هناك خيار، فإنها لا تجوز<sup>(٢)</sup>.

قلت: أي أنه لا يرى في ذلك الإلزام بالشراء؛ لأنه لو كان ذلك كذلك لكان يبعًا لما لا يملك البنك، وقد وردت الأحاديث بالنهي عن ذلك، أما مجرد المواعدة على الشراء، فهي جائزة<sup>(٣)</sup>.

(١) مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية (ص ٤٠٣)، وانظر: فتوى ابن جبرين من فتاوى علماء البلد الحرام.

(٢) قرار المجمع الفقهي (٣٠٢) بتاريخ جمادى الأولى (١٤٠٩ هـ).

(٣) وعلى ذلك فلا بد أن يتحرى الإنسان طريقة المعاملة التي يقوم بها البنك، ويتحقق منها تمامًا؛ لأن بعض الموظفين ربما تساهل في المعاملة وأبرمها بطريقة غير شرعية، بل هذا هو الغالب في هذه المعاملات.

## أنثر تلف البيع وتقلبات الأسعار

### أنثر تقلبات الأسعار

المقصود به: تقلبات الأسعار الكبيرة بسبب الحرب أو الزلازل وتحوها، وأثرها على العقود طويلة الأمد التي يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً كعقد العارات والتوريدات السنوية... هؤلاء حصلوا تلك الكوارث وأثرت على الأسعار تأثيراً كبيراً وحصل الخلاف والتنازع بين القاضي بغير له:

٢. فسخ العقود فيما لم يتم تنفيذها إذا رأى أنه أصح للتخفيف المرونة عليه مع توضيح علل لأصحاب المشروع.

١. تعديل الحقوق والالتزامات بصورة توزيع القدر المتجاوز للتعاقد من المصاردة على الطرفين.

٣. أن يعمل القاتل المنفذ للمشروع مهلة زائدة عن المتفق عليه في العقد إن كان السبب الطارئ قهراً للزلازل في وقت قصير ولا يتضرر صاحب المشروع كثيراً بهذا الإعمال.

### ١- أنثر تلف البيع

١. إذا تلف البند المتسلم والتفويض من المشتري وهو من ضمان المشتري والمصاردة عليه.

٢. إذا تلف بند العقد وقبل التسليم:

٢) أن لم يحكمه من الاستلام والتفويض:

١) أن كان البائع مكن المشتري من الاستلام وتفويض السلطة والمشتري رخصاً أو تأخر فهو من ضمان المشتري والمصاردة عليه.

٢. أن كان من منتج آدمي:

١- أن كان البائع نفسه: فالتصان عليه ويفسخ البيع.

٢- أن كان غير البائع:

١. أن كان آدمياً لا يمكن تفويضه وتحمل له المسؤولية كطاع الطريق والتجملان على البائع ويتحمل هو المصاردة ويفسخ البيع.

٢. أن كان آدمياً يمكن تفويضه وتحمل له المسؤولية فالمشتري بالخيار:

١) أن يفسخ البيع ويأخذ الثمن من البائع. والبائع يرجع مطالب به التالف.

٢) أن يرضي البيع ويأخذ البند من الذي اتلفه.





• السادسة: وضع الجوائح:

• إذا تلف المبيع قبل تسليمه بجائحة اجتاحت المال - يعني مصيبة أهلك مال - كآفة سماوية؛ مثل أمطار أفسدته، أو صاعقة أحرقت، أو رياح حملته وفرقتها؛ انفسخ البيع، وكان من ضمان البائع (أي أن البائع هو الذي يتحمل الخسارة، ولا يتحملها المشتري). ويتعلق بهذا الحكم ما يلي:

- (١) إذا كان التلف من البائع نفسه، ضمنه على الرجوع، أي تكون الخسارة عليه.
- (٢) إذا كان التلف من شخص آخر - لا يمكن تضمينه - يعني: لا يمكن أن نحملهم المسؤولية - كقطاع الطريق مثلاً، فيدخل هذا الحكم تحت حكم الآفة السماوية؛ يعني: ينفسخ البيع، ويكون أيضاً من ضمان البائع، يعني تكون الخسارة على البائع.
- (٣) إذا كان التلف من شخص يمكن تضمينه، فالمشتري في هذه الحالة بالخيار؛ إما أن يفسخ البيع ويأخذ الثمن من البائع إن كان دفعه له، وإما أن يمضي البيع ويأخذ البديل من هذا الشخص الذي أتلّفه.

(٤) وأما في حالة أن البائع قد مكّن المشتري من قبض السلعة، ولكنه - أي المشتري - أبى أو تأخر حتى تلفت، فحيث تكون من ضمان المشتري، يعني تكون الخسارة على المشتري.

تنبيه: في تقلبات الأسعار نتيجة لأمر مفاجئة؛ كالحرب والزلازل، ونحو ذلك، فإذا كانت هناك عقود متراخية التنفيذ؛ كالمقاولات وعقود التوريدات ونحوها، ثم وقعت هذه الكوارث التي تسبب تغييراً مفاجئاً في الأسعار، فقد قرر المجمع الفقهي، إذا حدثت هذه الظروف بحيث إنها تؤثر على الأوضاع والأسعار، ولم يكن ذلك نتيجة تقصير أو إهمال من الملتزم بها في تنفيذ التزاماته، فإنه يجوز للقاضي في هذه الحالة عند التنازع تعديل الحقوق والالتزامات بصورة توزع القدر المتجاوز للتعاقد من الخسارة على الطرفين، كما يجوز له أن يفسخ العقد فيما لم يتم تنفيذه منه، إذا رأى أن فسخه أصلح وأسهل للقضية المعروضة عليه، وذلك مع تعويض عادل للملتزم له صاحب الحق في التنفيذ، يجبر له جانباً معقولاً من الخسارة التي تلحقه من فسخ العقد، بحيث يتحقق العدل بينهما دون إرهاب للملتزم، ويعتمد القاضي في هذه الموازنات جميعاً رأي أهل الخبرة.



كما يحق للقاضي أيضًا أن يمهّل الملتزم إذا وجد أن السبب الطارئ قابل للزوال في وقت قصير، ولا يتضرر الملتزم له كثيرًا بهذا الإمهال<sup>(١)</sup>.

• السابعة: شراء الأعمى وبيعه:

يصح شراء الأعمى وبيعه؛ لأنه إذا كان المبيع مما يعرف بالذوق والشم، صح بيعه وشراؤه، وإن كان لا يعرف، فيصح بيعه أيضًا على وصفه، وله الخيار إذا ظهر المبيع على غير الصفة<sup>(٢)</sup>.

• الثامنة: العربون:

وهو أن يعطى المشتري بعض المال للبائع على أنه: إن أخذ السلعة، احتسب هذا المال من الثمن، وإن لم يأخذها، فهي من حق البائع.

ذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنفية إلى عدم جواز هذا العقد؛ لما فيه من الغرر والمخاطرة، ورأى الحنابلة الجواز -أي من حيث صورة العقد- لكن هل يجوز للبائع بناءً على ذلك أن يأخذ العربون إذا نكل المشتري؟

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وإن لم يشتر السلعة في هذه الصورة لم يستحق البائع العربون؛ لأنه يأخذه بغير عوض، ولصاحبه الرجوع فيه)<sup>(٣)</sup>.

وقد ذهب الشيخ ابن عثيمين إلى صِحَّتِهِ<sup>(٤)</sup>؛ والدليل على ذلك ما رواه البخاري تعليقًا؛ قال: (واشترى نافع بن عبد الحارث دارًا للسجن بمكة من صفوان بن أمية، على أن عمر إن رضي فالبيع ببيعه، وإن لم يرض عمر فلصفوان أربعمائة)<sup>(٥)</sup>. اهـ. وورد أن ثمن الدار كله كان أربعة آلاف، فتكون الأربعمائة عربونًا. ويرى المجمع الفقهي صحة بيع العُربُون؛ سواء في البيع أو الإجارة إذا قيدت مدة الانتظار بزمان محدد، وبحسب العُربُون جزءًا من الثمن إذا تم البيع، ويكون من حق البائع إذا عدل المشتري عن

(١) وهذا ما قرره المجمع الفقهي في دورته الخامسة، سنة ١٤٠٢ هـ.

(٢) انظر: المغني (٤/ ٢٣٢).

(٣) انظر: المغني (٤/ ٢٥٧).

(٤) الشرح الممتع (٨/ ٢٦٣).

(٥) رواه البخاري تعليقًا (٥/ ٧٥)، ووصله ابن أبي شيبة (٥/ ٧).



الشراء، ويستثنى من ذلك بيع السلم والصرف؛ لأن في بيع السلم يشترط دفع الثمن كاملاً، وفي الصرف يشترط القبض من كل من الطرفين<sup>(١)</sup>. وسيأتي معنى السلم والصرف في أبوابها<sup>(٢)</sup>.

#### • التاسعة: الشرط الجزائي:

• الشرط الجزائي قسمان: أحدهما باطل، والآخر صحيح.

أما الأول: وهو الشرط الباطل، فهو شرط جزائي في تأخير الديون والمستحقات المالية؛ كتأخير ديون البيع، أو أي ديون تصبح في الذمة يتأخر عنها المستفيد، فإن اشتراط عقوبة تأخير نوع من الربا، وهذا الشرط باطل.

الثاني: وهو الشرط الجزائي الصحيح: إذا كان هناك ضرر نتيجة الاتفاق على شيء معين، فيشترطون شرطاً جزائياً يقدر بالضرر الفعلي، فهذا جائز، كأن يتأخر المقاول عن تسليم ما اتفق عليه في وقت محدد، أو الإخلال بالنفع المستهدف؛ كأن يتم العمل مع عدم الالتزام بالمواصفات المتفق عليها دون عذر مقبول، لكن لو كانت هناك ظروف قاهرة منعت المقاول من التسليم، فلا يلزم بالشرط الجزائي<sup>(٣)</sup>. ويجوز الشرط الجزائي الصحيح في عقود المقاولات، وعقود التوريد، وعقود الاستصناع.

مثال: تم الاتفاق مع شركة مقاولات على بناء مصنع يُسَلَّم في تاريخ معين، وإذا لم يتم التسليم في الموعد المحدد تلتزم شركة المقاولات بدفع تعويض يقدر بـ (كذا). وكذلك إذا لم يتم البناء على المواصفات المتفق عليها يلزم بتعويض (كذا)، فهذا الشرط الجزائي صحيح.

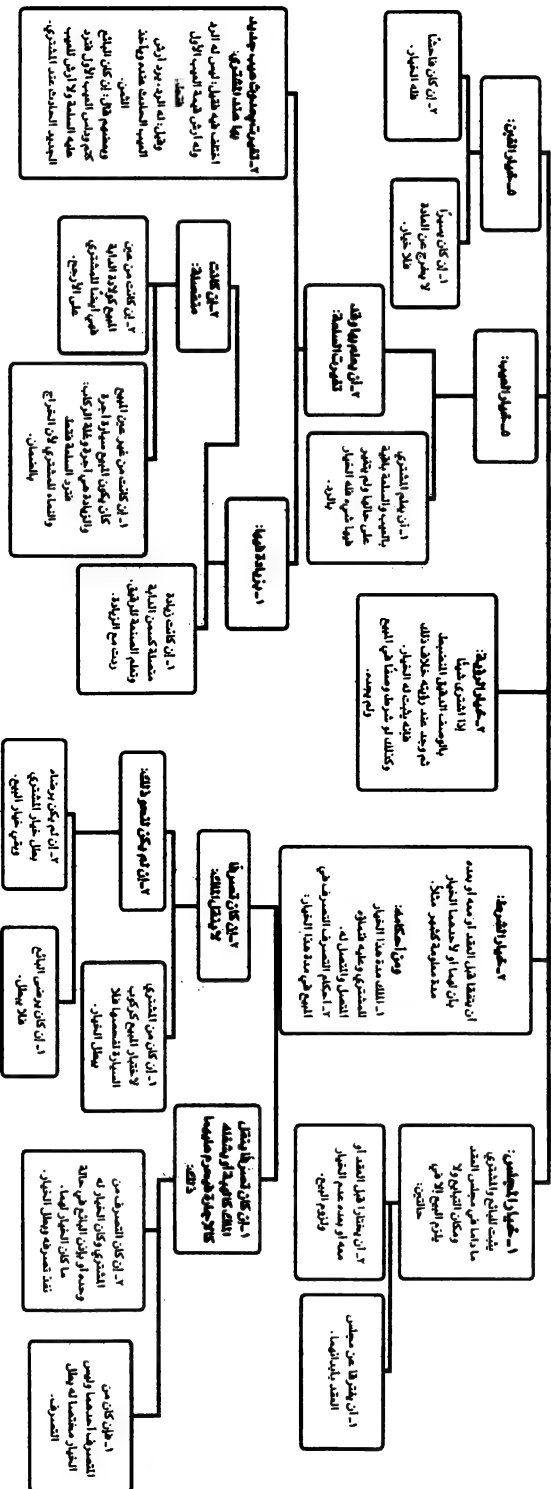


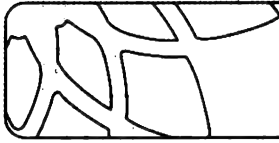
(١) قرار رقم (٨٥/٣/٧٦) محرم ١٤١٤ هـ يونيو ١٩٩٣ م.

(٢) انظر: السلم (٣٧٨/٢)، والصرف (٣٦٣/٢).

(٣) راجع قرار المجمع الفقهي رقم (٦٥) (٧/٣) في الاستصناع، والقرار رقم (٨٥) (٩/٢) في السلم، والقرار رقم (٥١) (٦/٢) في البيع بالتقسيط.

أحكام الضمان في البيع: (هو طلب خبير الأمداني من إصغاء البيوع أو المسئلة)





## أنواع خيار البيع

### • الخيار:

• بمعنى الاختيار أو التخيير، وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه، وهو أنواع:

### • أولاً: خيار المجلس:

• عن ابن عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا تباع الرجلان، فكل واحد منهما بالخيار، ما لم يتفرقا وكانا جميعاً، أو يُخَيَّرُ أحدهما الآخر، فإن خير أحدهما الآخر، فتباعاً على ذلك، فقد وجب البيع، وإن تفرقا بعد أن تباعاً، ولم يترك أحدهما البيع، فقد وجب البيع»<sup>(١)</sup>.  
الحديث يبين أن لكل من المتبايعين حق الخيار ما دام في المجلس، وأنه يلزمهما البيع في إحدى حالتين: الأولى: أن يتفرقا عن مجلس العقد بأبدانهما، ولذلك كان ابن عمر رضي الله عنه -وهو راوي الحديث- إذا اشترى شيئاً يعجبه، فارق المجلس<sup>(٢)</sup>، وهذا هو قول جمهور العلماء، وهو الصحيح؛ خلافاً لمن يقول: إن التفرق هو التفرق بالكلام فقط.

وسواء حصل هذا التفرق عن قصد أم لا، وسواء علماً بالحكم أم جهلاً؛ لأن النبي ﷺ علق الخيار على التفرق. ولا يجوز له أن يعتمد التفرق لإسقاط حق الآخر؛ لما ثبت في الحديث: «ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله»<sup>(٣)</sup>. واعلم أن تحديد معنى التفرق يختلف حسب العرف الذي يتعارف به الناس.

الثانية: أن يختار في المجلس إمضاء العقد، بأن يُخَيَّرُ أحدهما صاحبه في إمضاء العقد أو فسخه، فيختار إمضاءه، فعندئذ وجب البيع وإن لم يتفرقا، أو يقول له: سأبيعك ولكن لا خيار بيننا، فيقول: قبلت أو نحو ذلك.

(١) البخاري (٢١٠٧)، (٢١٠٩)، (٢١١١-٢١١٣)، (٢١١٦)، ومسلم (١٥٣١)، وأبو داود (٣٤٥٤).

(٢) البخاري (٢١٠٧)، (٢١٠٩)، ومسلم (١٥٣١)، وفعله هذا اجتهد منه رضي الله عنه بجواز تعمد مفارقة المجلس لإمضاء العقد، لكن الأولى عدم تعمد ذلك للحديث الآتي، والظاهر أن ابن عمر رضي الله عنه لم يطلع عليه.

(٣) حسن: رواه أبو داود (٣٤٥٦)، والترمذي (١٢٤٧)، والنسائي (٧/٢٥١)، وحسنه الترمذي.



وهذا التخاير بين الطرفين؛ سواء كان في ابتداء العقد أو بعده؛ كأن يقول: بعثك ولا خيار بيننا، فيوافق الثاني على ذلك، أو يقول بعد التعاقد: اخترت إمضاء العقد، أو أسقطت خياري، أو نحو ذلك. ولو اختار أحدهما دون الثاني، لزم في حقه وحده، وأصبح حق الخيار للثاني محفوظاً له حتى يفترقا.

#### • ثانياً: خيار الشرط:

• وذلك بأن يتاعا السلعة بشرط الخيار إلى مدة معلومة، سواء كان هذا الشرط قبل إبرام العقد أو في أثناءه أو بعده؛ ما دام في زمن الخيار إلى شهر مثلاً أو أقل، فإن ذلك جائز؛ لعموم قوله ﷺ: «المسلمون عند شروطهم»<sup>(١)</sup>، وليس في هذا غرر على أحد المتبايعين. ويتعلق بخيار الشرط ما يلي:

(١) حدد بعض الفقهاء خيار الشرط إلى ثلاثة أيام، والراجح أنه لا يحدد بأيام، بل متى اتفقا على مدة صح.

(٢) لو اشترط الخيار لمدة مجهولة أو غير محددة؛ كأن يقول: لي الخيار أبداً، أو متى شئت، أو حتى نزول المطر، أو حتى أشاور فلاناً؛ فالراجح في كل ذلك أنه لا يصح حتى يحدد المدة، وفي المسألة خلاف محله في المطولات.

(٣) إذا انقضت مدة الخيار لزم البيع، ولا يملك فسخه بعد ذلك.

(٤) إذا تلف المبيع في مدة الخيار (سواء كان خيار المجلس أو خيار الشرط) فله صور:

الأولى: أن يكون المبيع مكيناً أو موزوناً، وهو ما زال في يد البائع، وفي هذه الحالة يفسخ البيع، ويكون من مال البائع - يعني أن الخسارة تقع عليه - إلا أن يتلفه المشتري، فيكون من ضمانه ويبطل خياره.

الثانية: أن يكون غير مكين ولا موزون، ولم يمنع البائع المشتري من قبضه، فتلف، فهو من مال المشتري، أي أن الخسارة في هذه الحالة على المشتري.

الثالثة: أن يكون التلف بعد القبض، فهو من ضمان المشتري ويبطل خياره.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم (٤/٤٥١)، ووصله أبو داود (٣٥٩٤)، وأحمد (٣٦٦/٢)، من حديث أبي هريرة، وله شاهد من حديث عمرو بن عوف المزني؛ رواه الترمذي (١٣٥٢)، وقال: حسن صحيح.



(٥) تصرف المتبايعين في الملك في مدة الخيار: إذا تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار تصرفاً يختص بالملك، بطل خياره؛ كركوب الدابة لحاجته، أو سكنى الدار، أو حصاد الزرع، ونحو ذلك، وأما إن ركب الدابة ليختبرها، فهذا لا يبطل خياره؛ فهناك فرق بين ركوبها لحاجته وبين ركوبها ليختبرها، فالحالة الأولى تدل على أنه رضي بالمبيع، وأنه أمضى البيع، بخلاف الحالة الثانية التي تشعر بتردده في البيع.

وإذا بطل خيار المشتري، فلا يعني ذلك بطلان خيار البائع، إلا إذا كان تصرف المشتري بإذن البائع، فيبطل حينئذ خيارهما.

مثال: اشترى رجل من آخر بيتاً، وسكنه في مدة الخيار، فهذا يدل على أنه رضي بالمبيع وبطل خياره، فهل يجوز للبائع أن يفسخ العقد ما دام في مدة الخيار؟  
الجواب: نعم يجوز له ذلك، إلا أن يكون البائع أذن له بالسكنى في هذه المدة، فيكون هو أيضاً قد تصرف تصرفاً يبطل خياره.

وأما إن تصرف البائع في المبيع، وكان الخيار له وحده؛ فالراجح أنه فسخ للبيع، وهذا مذهب أحمد والشافعي وأبي حنيفة.

مثال: اشترى شخص من آخر سلعة على أن الخيار للبائع فقط، ثم تصرف البائع خلال هذه المدة في السلعة، فيكون تصرفه في هذه الحالة فسخاً لاتفاقه مع الأول.

(٦) هل السلعة مدة الخيار للبائع أو للمشتري؟ الراجح أنه ملك للمشتري؛ لأن البيع تم بالإيجاب والقبول، ولأنه لو تلف لكان من ضمان المشتري، وعلى هذا فما يحصل للمبيع من نداء في مدة الخيار فهو للمشتري، وسواء كان هذا النداء منفصلاً عن المبيع أو متصلاً به، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>.

(٧) تصرف المتبايعين في «نقل الملك»: لا يجوز في مدة الخيار تصرف أحد المتبايعين تصرفاً ينقل ملكية المبيع، فلا يجوز لأحدهما بيعه، ولا هبته، وكذلك لا يتصرف فيه تصرفاً يشغل المبيع: كالإجارة، والرهن، فإن هذا التصرف لا يصح؛ لأن البائع تصرف في غير ملكه، والمشتري أسقط حق البائع من الخيار.

(١) الاختيارات الفقهية (ص ١٢٦).



لكن إن كان الخيار للمشتري وحده، نفذ تصرفه، وبطل خياره. وإن تصرف المشتري بإذن البائع، أو تصرف البائع بوكالة المشتري، صح التصرف، وانقطع خيارهما.

### • ثالثاً: خيار الرؤية:

• الراجح أنه إذا اشترى شيئاً لم يره، كان له الخيار حتى يراه، فإذا رآه كان مخيراً، إن شاء قبله، وإن شاء فسخ البيع، وكذلك إذا اشترط المشتري في المبيع صفة ما، ثم وجد المبيع على غير هذه الصفة، فللمشتري الحق في فسخ العقد أو إمضائه<sup>(١)</sup>.

### • رابعاً: خيار الغبن:

• يدخل في هذا الخيار ما تقدم؛ من بيع المصرة، وتلقي الركبان، وبيع الحاضر للبادي، وبيع النجش، وأي غبن آخر يخرج عن العادة، فله حق الخيار، أما إذا كان الغبن يسيراً، لا يخرج عن العادة، فلا شيء عليه، وقد تقدمت مباحث هذه البيوع.

### • تحريم بخس المكيال والميزان:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (اعلم أن البخس في المكيال والميزان من الأعمال المحرمة، بل هو من الكبائر، وقد أهلك الله به قوم شعيب، ومن بخس من أموال الناس شيئاً، أخذ منه قدر ما بخسهم، ورد على أصحابه إن أمكن، فإن لم يمكن إعادته إليهم، صرف في مصالح المسلمين)<sup>(٢)</sup>.

### • خامساً: خيار العيب:

• عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما»<sup>(٣)</sup>، وفي الحديث قال ﷺ: «من غشنا فليس منا»<sup>(٤)</sup>. فإذا علم المشتري بالمبيع عيباً لم يكن عالماً به، فله الخيار في الإمساك أو الفسخ، سواء كان البائع قد علم العيب وكتمه، أو لم يعلمه.

(١) هذا ما عليه جمهور العلماء، ويرى ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ أنه إذا رأى المبيع على غير صفته بطل البيع أصلاً ولم ينعقد.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية (ص ٤٠١).

(٣) البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (١٥٣٢)، وأبو داود (٣٤٥٩)، والترمذي (١٢٤٦)، والنسائي (٢٤٤/٧).

(٤) رواه مسلم (١٠٢)، وأبو داود (٣٤٥٢)، والترمذي (١٣١٥)، وابن ماجه (٢٢٢٤).





من أحكام الرد بالعيب وأحوال العيوب:

(١) إذا علم المشتري بالعيب، والسلعة ما زالت على حالها لم يستهلك منها شيء، ففي هذه الحالة يرد السلعة -إن أراد- ويأخذ رأس ماله.

(٢) زيادة المبيع: إن ازداد شيء في السلعة بعد شرائها وتملكها، ثم علم بالعيب، فله حالان: الأول: أن تكون الزيادة متصلة؛ كأن تسمن الدابة، أو تثمر النخلة قبل تأبيرها، ففي هذه الحالة ترد السلعة مع زيادتها؛ لأن هذه الزيادة تابعة للأصل في العقود والفسوخ.

الثاني: أن تكون الزيادة منفصلة، وهذه نوعان:

(أ) أن تكون من غير عين المبيع، كأن يشتري سيارة أجرة، ويحمل عليها الركاب، ويتحصل على مكسب، ففي هذه الحالة يرد السلعة فقط، وأما مكسبها -ويسمى الخراج- فهو للمشتري؛ لقوله ﷺ: «الخراج بالضمان»<sup>(١)</sup>. والمراد بالخراج: (الدخل والمنفعة)، ومعنى الحديث: أن من اشترى شيئاً فاستعمله، كمن اشترى داراً فسكنها أو أجرها، أخذ غلتها (الأجرة)، ثم وجد بها عيباً قديماً، فله أن يرد هذه الدار لعييبها، وتكون الأجرة التي استفاد منها في هذه المدة للمشتري؛ لأن المبيع كان مضموناً عليه في هذه المدة، فلو هلك في هذه المدة كانت من مصيبته، أي أن الخسارة تقع عليه، ففي مقابل هذا الضمان يكون الخراج له.

(ب) أن تكون الزيادة من عين المبيع منفصلة منه، مثل أن تلد الناقة أو تثمر الشجرة، أو تحلب الشاة؛ فمذهب أحمد والشافعي أنها للمشتري أيضاً، وهو الراجح.

(٣) يحق للمشتري أن يختار المبيع بعد معرفة العيب، أي يحق له ألا يفسخ العقد، ويأخذ الأرض، ومعناه (قيمة العيب)، في مقابل هذا العيب، ويرجع الإمام أحمد أن هذا الأرض يقدر

(١) حسن: رواه أبو داود (٣٥١٠) وقال: ليس إسناده بذلك، والترمذي (١٢٨٥) وقال: حسن غريب، والنسائي (٢٥٤/٧)، وابن ماجه (٢٢٤٣)، وصححه الحاكم (١٥/٢)، ووافقه الذهبي، واستغربه البخاري وقال: (حديث منكر): العلل الكبير للترمذي رقم (٣٣٧)، وضعفه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٣٤٧/٨)، لكنه يرى العمل به، قال: غير أني أقول به لأنه أصلح من آراء الرجال. قلت: وصححه بعض الأئمة؛ قال الصنعاني في سبل السلام (٣٠/٣): وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان، وحسنه الألباني في الإرواء (١٣١٥).



بقيته يوم اشتراه. أما أبو حنيفة والشافعي فلا يرون للمشتري أخذ الأرض، بل إما أن يمسك المبيع بدون أن يطالب بثمن العيب، وإما أن يرد المبيع ويأخذ ثمنه الذي دفعه فحسب.

(٤) إذا حدث عيب آخر عند المشتري قبل علمه بالعيب الأول، ففيه خلاف بين العلماء في رد المبيع، فيرى بعض العلماء أن المشتري ليس له الرد، وله أرش العيب القديم، وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي، وإحدى الروايتين عن أحمد. وقيل: له الرد، ويرد أرش العيب الحادث عنده، ويأخذ الثمن، وبه قال مالك، وهو إحدى الروايتين عن أحمد.

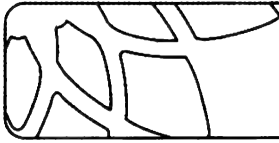
(٥) فإن كان العيب الأول يعلمه البائع، فدلّس فيه وكتمه على المشتري؛ فيرى ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ أَنْ للمشتري الحق في رده وأخذ ثمنه كله، ولا أرش عليه للعيب الحادث.

(٦) وبناء على ما تقدم فقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة أنه لا يصح ما يكتبه بعض التجار: (البضاعة لا ترد ولا تستبدل)؛ لأن هذا إلزام للمشتري بالبضاعة ولو كانت معيبة، وهذا الشرط باطل لا يبرئ البائع من العيوب الموجودة في السلعة، فإن كانت معيبة، فله ردها واستبدال غيرها به، أو أن يأخذ المشتري أرش العيب<sup>(١)</sup>.

تنبيه: هناك أقسام أخرى من الخيار تندرج تحت ما ذكر، ويمكنك مراجعتها في المطولات.



(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١٣/١٩٧).



## الشروط في البيع

ونقصد بها هنا الشروط التي يضعها المتبايعان عن رضا فيما بينهما، وهي تختلف عن شروط البيع السابق ذكرها، فشروط البيع من وضع الشرع، ويتوقف عليها صحة البيع، وأما الشروط في البيع، فهي من اتفاق المتبايعين، ولا يتوقف عليها صحة البيع، وهذه الشروط منها ما هو صحيح معتبر، ومنها ما هو باطل.

• مثال الشروط المعتبرة الصحيحة؛ أي التي لا تنافي مقتضى العقد:

• (أ) أن يشترط البائع على المشتري أن يعطيه رهناً حتى يقبضه الثمن؛ لأن ذلك يزيد العقد قوة وتأكيذاً.

• (ب) أن يشترط المشتري تأجيل الثمن؛ وهذا شرط يشترطه المشتري، وهو شرط صحيح.

• (ج) أن يشترط البائع سكنى الدار المبيعة مثلاً شهراً، أو حملان الدابة التي باعها إلى مكان ما، ودليله أن النبي ﷺ اشترى من جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعيه، واشترط جابر حملانه إلى المدينة.

• وأما الشروط الفاسدة فهي قسمان:

• الأول: قسم فاسد يبطل العقد: كأن يشترط مع البيع عقداً آخر؛ كسلف أو بيع آخر أو إجارة، وقد رجح الشيخ ابن عثيمين جواز هذا الشرط وصحته إلا في مسألتين؛ وهو إذا شرط قرضاً ينتفع به، أو يكون الشرط حيلة على الربا؛ وأما خلاف ذلك، فيرى صحته، وهذا مذهب الإمام مالك، واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي<sup>(١)</sup>.

• الثاني: قسم فاسد لا يبطل العقد: كأن يشترط المشتري أنه لا يخرس إذا باع ما اشتراه، أو يشترط البائع على المشتري ألا يبيع ما اشتراه منه، أو لا يهبه لأحد، إلا إذا كان له غرض صحيح، ولم يكن مقصوده الحجر على المشتري في تصرفه.

(١) انظر: الشرح الممتع (٨/ ٢٥١)، والمدونة (٤/ ١٢٦)، والمختارات الجلية (ص ٧٣).



تنبيه: البيع المعلق جائز: ومثاله أن يقول له: بعثك هذه السلعة إن رضي أبي، أو إن قدم زيد، أو إن جئتني بكذا، شريطة أن يحدد أجلاً لذلك، فيقول مثلاً: إن رضي أبي خلال ثلاثة أيام؛ لأنه إذا لم يحدد المدة يحصل ضرر على أحد المتبايعين<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وتعليق العقود والفسوخ والتبرعات والالتزامات وغيرها بالشروط أمر قد تدعو إليه الحاجة أو المصلحة، فلا يستغني عنه المكلف)<sup>(٢)</sup>.



(١) إعلام الموقعين (٣/ ٣٨٧).

(٢) راجع ذلك في: إعلام الموقعين (٣/ ٣٨٦).

**أدوية الربو:**  
والربو هو : (الزيادة في الشهية منسجمة مع) **الاضطهاد:**

**٢-حبوب الاضطهاد:**

**١-حبوب التوسعة:**

**٢-حبوب التوسعة:**  
ومن سمومه  
أن يثير شهية ويثير عطش عليه  
بشيء ما عذبا أو مبررا.  
وتفصيل للمدة المناسبة  
للمرضى.

**٣-الاسم الذي من حيث  
جودته الربو فيها:**

**٣-عوامل الأوراق التي  
يجوز في فيها الربو:**  
اختلاف فيها:

ومر:  
١- أن يزيد اللسان على اللين  
ظهور التاجيل:  
كان شهته ١٠٠٠ ولزدها  
بعد سنة ١٢٠٠  
٢- أو يفتح رديا في  
مؤجلا كان يفتح رديا في  
مؤجلا.

**٣- أن كان يثير  
الشرط من المرض:**

١- أن يشترط المرض  
أو اللعج الذي  
المعنى من أن  
يشترط عليه الزيادة  
في الربو أو  
أن يفتح له شيئا  
أو يثيره في ربا.

**٢-حين كانت قبل  
الوقاية والاضطهاد:**

١- أن كانت بعد الوقاية  
والاضطهاد في جائزة.

٢- أن لم تكن بينهما  
عادة جائزة ولم تكن  
عند الوقاية من باب  
الإحسان فيها ربا  
والإحسان فيها ربا  
وحرار.

**٢-أن يفتح في الالتهاب  
أو يشترط بالورق لا يفتح  
فيها الربو:**  
كذهب بدمر أو سيرة  
فقد لا يشترط فيها ولا  
تساق ولا تضاعف.  
بسيارة.

**٢-أن يفتح في الالتهاب  
وتفتح في الالتهاب:**  
كذهب بدمر أو سيرة  
بضمير في الشرط لا يفتح  
واحد فقط:  
الاضطهاد:  
كان يفتح ١٠٠ جرام من  
الذهب بـ ١٠٠٠ جرام من  
الاضطهاد.  
أو ١٠٠٠ من الذهب  
فإن لم يفتح في نفس  
نفس المرض وقع الربو.

**١-أن يفتح في الالتهاب  
والاضطهاد:**  
كذهب بدمر أو سيرة  
فقد لا يفتح في الشرط  
١- التضاعف:  
فإن لم يكن وزن الذهب  
كوزن الذهب لا يفتح  
سواء كان اضمحلالا قديما  
والأخر حديثا أو جديدا  
والأخر رديا أو مضموعا  
والأخر كوزا.  
٢- التضاعف:  
في نفس المرض بضمير ما  
يتم بدمر عند فيه في نفس  
المرض.  
فإن لم يحصل تضاعف أو  
تضاعف وقع الربو.

١- ذهب على الذهب إلى أن الحكم ليس  
مضمورا في ذلك. الاضطهاد المستطاع  
يلحق بها كل ما يشترطها في الالتهاب  
ثم اختلوا في تحديد الالتهاب والوجه أن  
الالتهاب في الذهب والاضطهاد القديم عليه  
يلحق بها كل ما صار له تاريخ وواضح عليه  
الاضطهاد بانه من السمع على الأوراق القديمة  
والحالية في رديا.  
والالتهاب في الالتهاب الاضطهاد كوزا قويا أو  
ما يصلح به التوت.

**١-الاضطهاد المستطاع**  
للتوضيح عليها في  
الاضطهاد هو ما يفتح  
الذهب والاضطهاد والتبر  
والمز والاضطهاد والذهب  
وقد ذهب بعض الأطباء  
إلى قصر الحكم عليها.



## أبواب الربا

• معنى الربا:

في اللغة: الزيادة؛ قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحج: ٥].

وفي الشرع: الزيادة في أشياء مخصوصة.

• حكم الربا: الربا محرم بالكتاب والسنة والإجماع:

أما «الكتاب» فقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ

تَقْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٠].

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ

تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا

تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩].

وأما السنة: فقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا

السبع الموبقات»، قالوا: وما هن يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس

التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف

المحصنات الغافلات المؤمنات»<sup>(١)</sup>.

وعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله أكل الربا،

وموكله، وشاهديه، وكاتبه»<sup>(٢)</sup>.

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على تحريم الربا<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٢٧٦٦)، (٥٧٦٤)، (٦٨٥٧)، ومسلم (٨٩)، وأبو داود (٢٨٧٤)، والنسائي (٢٥٧/٦).

(٢) صحيح: ثبت من طرق كثيرة، انظر: إرواء الغليل (١٣٣٦).

(٣) نقل الإجماع غير واحد؛ انظر: المغني (٣٦٠/٤)، وتفسير القرطبي (٢٤١/٣).



• مرتبته:

هو من كبائر الذنوب؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: (من أنكر تحريمه ممن عاش في بيئة مسلمة فإنه مرتد؛ لأن هذا من المحرمات الظاهرة المجمع عليها)<sup>(١)</sup>.

• أقسام الربا: الربا قسمان: ربا النسيئة، وriba الفضل:

• أولاً: ربا النسيئة:

معنى النسيئة: التأخير، وهذا النوع من الربا معناه أن يزيد الدائن على المدين نظير التأجيل، كأن يقرضه ألف جنيه، ليردها له بعد زمن، ويرد معها زيادة يتفقون عليها، وهذا محرم، لا خلاف في ذلك؛ سواء كانت هذه الزيادة قليلة أم كثيرة.

ثانياً: ربا الفضل:

وهو أن يبيعه مثلاً ذهباً بذهب، أو طعاماً بطعام مثله بزيادة من أحدهما<sup>(٢)</sup>، كأن يبيعه عشر جرامات ذهباً مثلاً بإحدى عشرة، أو يبيعه صاعاً من تمر جيد بصاعين من تمر رديء، فهذا أيضاً محرم؛ لأنه ذريعة إلى ربا النسيئة.

فعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد، فقد أربى، الآخذ والمعطي سواء»<sup>(٣)</sup>.

وعن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الذهب بالذهب مثلاً بمثل، والفضة بالفضة مثلاً بمثل، والتمر بالتمر مثلاً بمثل، والبر بالبر مثلاً بمثل، والملح بالملح مثلاً بمثل، والشعير بالشعير مثلاً بمثل، فمن زاد أو ازداد فقد أربى، بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد، وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم يداً بيد،

(١) الشرح الممتع (٨/ ٣٨٧).

(٢) أي في المطعومات التي يكون فيها الربا، كما سيأتي تفصيله.

(٣) البخاري (٢١٧٦)، ومسلم (١٥٨٤)، والترمذي (١٢٤١)، والنسائي (٧/ ٢٧٧).



وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدًا بيد<sup>(١)</sup>. ومعنى هذه الأحاديث أن هذه الأصناف يلاحظ في بيعها ما يلي:

أولاً: أن يتحد المبيع مع الثمن في جنسه<sup>(٢)</sup> من الأصناف الربوية؛ كمن يبيع ذهباً بذهب، أو فضة بفضة، أو تمرًا بتمر... إلخ، مما ذكر في الأحاديث، فيشترط في ذلك شرطان:

(١) التقابض في المجلس، فيسلم ما يبيعه، ويأخذ المقابل في نفس المجلس، فلا يجوز لأحدهما أن يؤخر شيئاً عن مجلس العقد، وهذا معنى قوله في الحديث: «يدًا بيد».

(٢) أن يتساوى المبيع (مثلاً بمثل) فيكون وزن الذهب كوزن الذهب؛ حتى لو كان أحدهما جيداً والآخر رديئاً، وأن يبيع التمر بالتمر مثلاً بمثل؛ حتى لو كان أحدهما جيداً والآخر رديئاً، وهكذا بقية الأصناف.

ثانياً: أن يختلف المبيع عن الثمن في جنسه مع اشتراكهما في العلة<sup>(٣)</sup>؛ كأن يبيع ذهباً بفضة، أو تمرًا ببر، أو غير ذلك من الأصناف المذكورة في الحديث ونحوها مما يشاركها في العلة، فيشترط في هذه الحالة التقابض في المجلس (يدًا بيد)، لكن يجوز أن يختلف الوزن أو الكيل، بأن تكون الفضة أكثر من الذهب، أو البر أكثر من التمر، ولكن الشرط المعتبر في هذه الحالة فقط هو أن يتقابضا في نفس المجلس.

ثالثاً: أن يختلف المبيع عن جنسه مع اختلافه في العلة، كأن يبيع التمر بالذهب، فهذا يجوز فيه التفاضل، كما يجوز فيه تأخير الثمن، أي لا يشترط أن يكون يدًا بيد، كما لا يشترط أن يكون مثلاً بمثل.

(١) رواه مسلم (١٥٨٧)، وأبو داود (٣٣٤٩)، والنسائي (٢٧٤/٧)، وابن ماجه (٢٢٥٤).

(٢) الذهب كله جنس واحد مهما اختلفت عياراته، أو كان بعضه مكسراً وبعضه سليماً، وكذلك الفضة، والتمر كله جنس واحد مهما اختلفت أساؤه، وكذلك يقال في بقية المطاعم.

(٣) الراجع أن العلة في الذهب والفضة: الثمنية، فبهما تثنى الأشياء، والعلة في بقية الأصناف القوت أو ما يصلح به القوت.





الأصناف التي يحرم فيها التفاضل:

اختلف العلماء في تحديد هذه الأصناف التي يحرم فيها التفاضل؛ فذهب الظاهرية إلى أنها في الأصناف الستة فقط المذكورة في الحديث؛ وهي: الذهب، والفضة، والتمر، والبر، والملح، والشعير، ومن ذهب إلى ذلك أيضًا قتادة.

وذهب عامة الفقهاء إلى أن الحكم يتعدى إلى غير ما ذكر؛ لاشتراك غيرها معها في العلة، ثم اختلفوا في تحديد هذه العلة على الأقوال الآتية:

القول الأول: أن العلة في النقيدين (الذهب والفضة): الوزن، وفي غيرها الكيل، أي أن الذهب والفضة يباعان بالوزن، والأربعة الأخرى المذكورة في الحديث تُباع بالكيل.

القول الثاني: أن العلة في النقيدين: الثمنية<sup>(١)</sup>، وفي غيرها كونه مطعومًا.

القول الثالث: أن العلة في النقيدين: الثمنية، وفي غيرها أنه مطعوم مكيل أو مطعوم موزون.

وهذه الأقوال الثلاثة روايات عن الإمام أحمد، ووافقه في الأولى أصحاب الرأي (الحنفية)، وفي الثاني الشافعية، واستدلوا على ذلك بما ثبت في الحديث أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل»<sup>(٢)</sup>، والقول الثالث وافقه فيه الشافعي في القديم.

القول الرابع: قول المالكية: قالوا: العلة القوت أو ما يصلح به القوت، وهذا هو القول الراجح، وهو ما رجحه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ وقالوا: في الذهب والفضة: العلة فيهما الثمنية<sup>(٣)</sup>.

ويتفرع على ما سبق الأحكام الآتية:

(١) اعلم أن الأحكام السابقة ثابتة؛ سواء كان الصنف جيدًا أو رديئًا، وسواء كان الذهب والفضة تبرًا أو مضروبًا، وسواء كان صحيحًا أو مكسورًا، وهو قول أكثر أهل العلم، وهذا هو الراجح.

(٢) مما تقدم يتبين أن الذهب والفضة لا يجوز بيعهما بالتقسيط، كما أنه لا يجوز أن يشتري ذهبًا أو فضة ويؤخر المال حتى يأتيه به بعد زمن قليلًا كان أو كثيرًا؛ فلا بد أن يكون يدًا بيد.

(١) أي: أنها ثمن الأشياء، أو يقدر بهما ثمن الأشياء.

(٢) مسلم (١٥٩٢).

(٣) إعلام الموقعين (١٥٦/٢).

ولا يجوز كذلك أن يشتري الذهب بالشيخ؛ لأن (الشيخ) لا يكون قبضاً إلا إذا كان موثقاً من البنك بالدفع، وهو ما يعرف بـ (شيخ قابل للتحويل)، فهذا قد يرخّص فيه<sup>(١)</sup>.  
(٣) وكذلك الحكم في إيدال ذهب بذهب، فإنه يشترط فيه التماثل والتقابض، فإذا أراد هذه المبادلة دون حرج، فالصحيح أن يبيع الذهب القديم ويقبض الثمن، ثم يشتري الذهب الجديد في صفقة أخرى<sup>(٢)</sup>. وذلك من دون مواطأة بينه وبين التاجر، والدليل على ذلك حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خير، فجاءه بتمر جنيب، فقال رسول الله ﷺ: «أكل تمر خير هكذا؟» قال: لا والله يا رسول الله، إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل؛ بع الجمع بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنياً»<sup>(٣)</sup>. ومعنى «الجنيب»: هو نوع من التمر الجيد، وأما «الجمع»: فهو تمر رديء.  
(٤) أما شراء هذه الأقوات بالأثمان، كمن يشتري تمرًا بذهب، فيجوز فيه ترك القبض في المجلس، كما يجوز التفاضل.

(٥) لا يجوز بيع شيء من الأصناف الربوية رطباً بجنسه جافاً؛ كالرطب بالتمر، والعنب بالزبيب؛ فعن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر، فقال: «أينقص الرطب إذا جفَّ؟» قالوا: نعم. قال: «فلا إذا»<sup>(٤)</sup>.  
(٦) لا يدخل في هذا الحكم إلا ما ذكر من الأصناف الربوية، أو ما يقاس عليها، وأما ما عدا ذلك، فيجوز فيه التفاضل والنساء (تأخير القبض)، وعلى هذا فيجوز بيع سيارة بسيارتين، وكتاب بكتابين، سواء تم التبادل في نفس المجلس أم بعد ذلك، ويجوز شراء سيارة بسيارة ودفع باقي الثمن نقوداً، ونحو ذلك، ويجوز شراء الشيء بغير جنسه ولو مع تأخير القبض، فيجوز بيع السيارة مثلاً بقطعة أرض، سواء دُفع مع أحدهما فرق أم لم يدفع، وسواء تم التسليم في نفس العقد أم بعد العقد.

(١) من فتاوى البيوع للشيخ ابن عثيمين (ص ١٦٨).

(٢) وقد ذهب ابن القيم إلى جواز شراء الحلي بغيره بزيادة الصنعة (أي: يدفع زيادة عن الحلي المشتري لقيمة الصياغة). انظر: كتاب إعلام الموقعين (٢/ ١٥٩ - ١٦٤). والراجح المنع؛ لحديث القلادة الآتي.

(٣) البخاري (٢٢٠٢)، (٤٢٤٤)، ومسلم (١٥٩٣)، والنسائي (٧/ ٢٧١).

(٤) حسن: رواه أبو داود (٣٣٥٩)، والترمذي (١٢٢٥) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٧/ ٢٦٩).



• ربا القرض: كل قرض جر نفعاً فهو ربا:

• صفة ربا القرض: هو أن يقرضه شيئاً ويشترط عليه نفعاً ما، كأن يشترط عليه أن يسكنه داره، أو يزيده شيئاً من المال عند السداد، أو أن يهدي له هدية، أو أي شيء آخر يمكن أن ينتفع به المقرض؛ سواء كان مادياً أو معنوياً، وقد ورد النهي عن قبول هدية المقرض فيما رواه ابن ماجه مرفوعاً: «إذا أقرض أحدكم قرضاً، فأهدى إليه أو حملة على دابة، فلا يركبها ولا يقبلها، إلا أن يكون بينه وبينه قبل ذلك»<sup>(١)</sup>. وهو يرجع إلى ربا الفضل؛ لأنه أقرضه ذلك الشيء بمثله مع زيادة النفع الذي عاد إليه.

قال الشوكاني رحمه الله: (والحاصل أن الهدية والعارية ونحوها إذا كانت لأجل التنفيس في أجل الدين، أو لأجل رشوة صاحب الدين، أو لأجل أن يكون لصاحب الدين منفعة في مقابل دينه، فذلك محرم؛ لأنه نوع من الربا أو رشوة، وإن كان ذلك لأجل عادة جارية بين المقرض والمقرض قبل التدين، فلا بأس، وإن لم يكن ذلك لغرض أصلاً، فالظاهر المنع، لإطلاق النهي عن ذلك)<sup>(٢)</sup>. وبناء عليه فالنفع الحاصل من المقرض للمقرض حكمه على التفصيل الآتي:

(١) إن كان ذلك باشتراط عند القرض، فهو حرام، وهو ربا واضح.

(٢) وإن كان بغير اشتراط، ففيه تفصيل:

أ- إن كان النفع بعد الوفاء وسداد الدين، فجائز؛ لما ورد في الحديث عن جابر رضي الله عنه قال: «أتيت النبي ﷺ، وكان لي عليه دين، فقضاني وزادني»<sup>(٣)</sup>.

ب- وإن كان النفع قبل الوفاء لم يجز قبوله، إلا أن يكون بينهما قبل ذلك عادة جارية لا من أجل القرض. قلت: وعلى هذا فجميع القروض التي تقوم بها البنوك الربوية محرمة، سواء سمي القرض استهلاكياً أو إنتاجياً، ولا يدخل هذا في باب المضاربة المشروعة<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن ماجه (٢٤٣٢)، كتاب القرض، والبيهقي (٣٥٠/٥)، لكنه حديث ضعيف، لكن ثبت آثار صحيحة عن الصحابة رضي الله عنهم في عدم قبول الهدية من المقرض، ينظر: مصنف عبد الرزاق (١٤٢-١٤٣).

(٢) نيل الأوطار (٢٤٦/٥).

(٣) البخاري (٤٤٣)، (٢٣٩٤)، ومسلم (١٥)، وأبو داود (٣٣٤٧).

(٤) وقد صدرت بذلك فتوى بالإجماع من كبار العلماء في المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٨٤هـ الموافق ١٩٦٥م.

## ٢- من مسائل الربو:

### ١- الصرف:

#### حكمه:

جائز

يشترط التمثال

والتعاضد أن

كان من نفس

الجنس كذهب

بذهب أو

فولادات

وبدورات وأن

كان من غير

الجنس فيتمثلها

التعاضد فيتمثلها

كذهب بفضة

وبدورات

ببراللات

### ٢- من مسائله:

#### ١- حكمه ومسألة ما هي:

الأنه:

بأن يكون لرجل مثلاً دين

على آخر بالدينار

ولآخر عليه دين بالريال

فهو يجوز أن يستعمل

منها دونه بما هي دونه

والآخر

اخلف فيه على قولين:

والأصح الجواز وإن كان

هناك فرق متناهية فلا بد

من دفعها بنفس الجنس

ولا يجوز تأخيرها

#### ٢- إذا باع رجل لا غير

سلمه بالريال وجعل

ولا جاز وقت السداد

أراد أن يسلّمه بعملة

أخرى كالفضة مثلاً لها

الحكمة

يجوز بشرط أن يدفع

العملة بسعر يومها الذي

يسدد فيها وأن يدفع كامل

الدين دون أن يضيئها

شيئاً لمجد آخر

#### ٣- لو باع رجل مثلاً

بالريال وبين وجب له

جاءه وقت السداد ولم

أن يسلّمه بدل النقود

جسماً لريالاً يجرم أن

يباع ما لا يجرم فبيدة

كأن يبيع مثلاً بالريال

المقبور النج

وهذا بالجواز مطلقاً

وقيل يجوز ما جاء

كان يكون وقت السداد

ليس عليه نقود وعنده

فصح

وهو الأرجح

### ٢- مسالة:

بيع وقبض:

ريال ٢ مسود:

١- أن يكون عليه

١٠٠٠ ريال بدلاً من

هذا حل لأجل حاله

الدين، ساعد فقط

٩٠٠ ريال - وهو

جائز

٢- أن يكون عليه

١٠٠٠ ريال بدلاً من

سبعة وبعد مضي

أشهر قال الدائن:

سأسددك ٩٠٠ ريال

الآن

فيجوز أن القيمة

التمتعلة حلالاً ولا

يؤخر سداد شيء منها

٣- (الخلف الصورة

٢ من مسائل

الصرف) -

### ٣- مسألة: بيع الربو:

الأصل أن شراء الربو على

دلائل التمثال بالتبرع معبر

وهو بيع الربو بالتبرع

عنه لعدم تحقق التمثال

ولكن جاء الاستفتاء في بيع

الربو وهو:

أن تكون عند فقير تبرع من

العام المضي وهو يريد التبرع

بطلب هذا العام وليس عنده

حال يشتري به الربو، فيمكن

أن يبيع التبرع الذي معه

لمساكين التمثال بطلب من

نقله

وهو جائز بشرط



## مسائل متعلقة بالربا

### • الأولى: بيع العينة:

قال ﷺ: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً، لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»<sup>(١)</sup>. قال ابن قدامة رحمه الله: (هذا وعيد يدل على التحريم)<sup>(٢)</sup>.

وبيع العينة: أن يبيع السلعة بثمن مؤجل، ثم يشتريها ممن باعها منه بثمن حال أقل مما باعها به. مثاله: أن يقول له: بعت لك هذه السلعة بمائة وعشرين جنيهاً بالقسط، ويتم البيع بينهما على ذلك، ثم يقول: اشتريتها منك بمائة جنية حالا (كاش)، فيأخذ السلعة ويدفع مائة جنية، فكأنه في الحقيقة أقرضه مائة جنية على أن تسدد على أقساط مائة وعشرين جنيهاً. وهذا البيع حرام، والعلة في ذلك أنه تحايل على الربا.

لكن يستثنى من ذلك ما يلي:

(١) قال ابن قدامة رحمه الله: (فأما بيعها بمثل الثمن أو أكثر، فيجوز؛ لأنه لا يكون ذريعة)<sup>(٣)</sup>؛ يعني إلى الربا.

(٢) لو اشترى منه سلعة، ثم نقصت قيمتها لاستعمالها أو لعب حدث فيها، ثم باعها لمن اشتراها منه، جاز مهما كان الثمن، حتى لو كان بثمن أقل؛ لأن نقص الثمن كان بسبب نقص قيمة المبيع لا للتوسل إلى الربا.

(١) رواه أبو داود (٣٤٦٢) في كتاب الإجارة باب في النهي عن العينة، وصححه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٩٥/٥) وكما نقل ذلك الزيلعي في نصب الراية (١٦/٤)، وصححه الشيخ أحمد شاكر بتحقيقه للمسند (٢٧/٧). وصححه الشيخ الألباني، انظر: الصحيحة (٢٩٥٦).

(٢) المغني (١٩٥/٤).

(٣) المصدر السابق.



• الثانية: بيع التورق:

• وذلك بأن يحتاج إلى دراهم، فيشتري سلعة بأجل، ثم يبيعها لغير بائعها الأول نقدًا، فليست حاجته إلى نفس السلعة، إنما حاجته إلى الدراهم. وقد اختلفت آراء العلماء في حكم التورق: فقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وتحرم مسألة التورق)<sup>(١)</sup>؛ وعَلَّلَ ذلك ابن القيم بأنه بيع مضطر، وقد أيد هذا الرأي وقوّاه الدكتور علي السالوس في رسالة له ناقش فيها آراء المذاهب. وذهب الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ إلى: (جواز بيع التورق، ما لم يكن هناك تواطؤ مع الطرف الثالث وهو المشتري الأخير؛ لأنه حينئذ لا يفترق عن بيع العينة)<sup>(٢)</sup>. ويرى الشيخ ابن عثيمين: (جوازها بشروط)<sup>(٣)</sup>:

الأول: أن يتعذر القرض أو السلم<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن يكون محتاجًا لذلك حاجة بينة، أي: لا يكون الباعث لذلك جمع المال والتكثُر منه.

الثالث: أن تكون السلعة عند البائع، يعني أنه يملكها).

قلت: والأولى التورع عن مثل هذه المعاملة إبراءً للذمة، وخروجًا من الخلاف.

• الثالثة: مُدَّ عَجوة:

• هذه مسألة اشتهرت بين الفقهاء بـ(مُدَّ عَجوة)، وهي تحايل على الربا، وأصل المسألة أن يبيع مالا ربويًا بجنسه، ومعها أو مع أحدهما شيء من غير جنسه.

ومثاله: أن يبيع ذهبًا، ومعه مد (حفنة) من قمح، بذهب أكثر من الذهب الأول باعتبار أن فرق الزيادة في الذهب مقابل حفنة القمح، فهذا البيع حرام، والأصل في تحريم هذه المسألة حديث فضالة بن عبيد، قال: اشترت قلادة يوم خيبر باثني عشر دينارًا، فيها ذهب وخرز، ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارًا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «لا تباع حتى تفصل»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٩/ ٤٣٤).

(٢) انظر: الموقع الرسمي للشيخ ابن باز <https://binbaz.org.sa/fatwas/>

(٣) انظر: الشرح الممتع (٨/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٤) وسيأتي شرح معنى السلم. انظر: (ص ٣٦٠).

(٥) مسلم (١٥٩١)، وأبو داود (٣٣٥٢)، والترمذي (١٢٥٥)، والنسائي (٧/ ٢٧٩).



تنبيه: إذا باع عَقْدًا، أو قلادة بها فصوص، أو نحو ذلك، ففي ذلك احتمالات:

(١) أن يبيع هذا العقد بجنسه؛ كأن يكون العقد من ذهب مرصع به فصوص من شيء آخر، فيبيعه بذهب، فيشترط في هذه الحالة فصل الفصوص عن العقد، ثم يباع الذهب بالذهب يدًا بيد مثلاً بمثل، وكذلك يقال لو كان العقد من فضة يباع بفضة.

(٢) أن يباع هذا العقد بغير جنسه مما يعد ربويًا، كأن يكون العقد من ذهب به فصوص، ويباع بفضة - ويلاحظ أنه يشترط في هذه الحالة أن تكون الفصوص من غير الفضة - فعندئذ لا يشترط فصل الفصوص، ولكن الشرط أن يكون يدًا بيد.

(٣) أن يباع بشيء آخر غير ربوي؛ كأن يباع بسيارة مثلاً، ففي هذه الحالة لا يشترط فصل الفصوص، ولا يشترط اتحاد مجلس التقابض.

وبناءً على ما تقدم: إذا باع شيئًا من ذهب وبه فصوص، بالنقد (العملة)، فهذا البيع جائز؛ سواء فصل الفصوص أو لم يفصلها، ويشترط فقط التقابض في نفس المجلس.

#### • الرابعة: القرض البنكي:

• ما تقوم به البنوك من إقراض عملائها مقابل نسبة تسدد زيادة مع المال المقترض؛ ربًا صريحٌ يوجب غضب الله، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. وبناءً عليه، فينبغي أن يعلم ما يلي:

(١) لا يجوز للإنسان أن يضع أمواله في البنوك الربوية، أو يدخل في عمليات ربوية مهما تعددت أسماؤها أو صورها فالعبرة بالحقائق لا بالمسميات؛ فمثال ذلك ما يُسمى في مصر بشهادات الاستثمار، سواء كانت المجموعة (أ) ذات القيمة المتزايدة، أو المجموعة (ب) ذات العائد الجاري؛ لأن حقيقتها أنها قرض يقترضه البنك مع ضمان الفائدة للمودعين، وهي الزيادة الربوية المحرمة، وكذلك لا يجوز إيداعها في شهادات الاستثمار المجموعة (ج)، بل هي أفحش من غيرها؛ لأنها اشتملت على (الرّبا) وهي الزيادة على رأس المال، لكنها تعطى في صورة قرعة للفائزين، وهذا هو «الميسر»؛ فقد اشتملت على

مفسدتين هما: «الربا والميسر»، وأما إذا لم يجد مأمنًا لوضع أمواله، فالأولى أن يتحرى البنوك الإسلامية<sup>(١)</sup>.

(٢) لا يجوز العمل في البنوك الربوية؛ لأنه إما إعانة على الربا، أو رضا به وإقرار له، وقد

قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

(٣) يجوز المساهمة في الشركات بشراء أسهم منها، بشرط أن تكون هذه الشركة تعمل عملاً

حلالاً، وأن لا تتعاطى نسبة أرباح من البنوك في فائض أموالها، ولا تأخذ قروضاً ربوية لمشاريعها<sup>(٢)</sup>.

ويرى الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الْوَرَعَ تَرَكَ الْمَسَاهِمَةَ فِي شِرَاءِ الْأَسْهُمِ مِنْ هَذِهِ

الشركات عموماً، لكنه إن فرض أنه ساهم، ولم يعلم بأنهم يودعون الأموال في البنوك

الربوية، ثم علم بعد ذلك؛ فإنه يجب أن يُخرج من الربح الفوائد المضافة إليه إن عرف قدر

هذه الفوائد، فإن لم يعلم أخرج النصف احتياطاً<sup>(٣)</sup>. والواقع في معاملات هذه الشركات

إيداع أموالها في البنوك الربوية، لذا فالراجح عدم شراء هذه الأسهم.

(٤) بطاقات «الفيزا» البنكية: وهي التي يقتض بها مبلغاً من المال، محدداً لمدة معينة لا

يدفع فيها فوائد، فإذا تأخر عن هذه المدة دفع الفوائد المقررة، هذه المعاملة لا تجوز؛ لأن فيها

التزاماً بالربا، أنه إذا تأخر السداد عن المدة المسموح بها التزم بدفع الربا<sup>(٤)</sup>.

(٥) وكذلك بطاقة الائتمان: وهي بطاقة يعطيها البنك لعملائه الراغبين فيها، تمكنه أن

يشترى بها ما يريد من التجار، على أن يكون المال الذي يحول إلى حساب التاجر قرضاً يأخذه

هذا العميل من البنك، وتحسب عليه الفائدة الربوية، وهذه البطاقة حرام لا تجوز

إلا بشروط:

(أ) أن يكون لهذا العميل مال في رصيده، ويكون ما يشتريه يخصم من حسابه.

(١) وهذا مع التحفظ؛ لأنه يُثار حول البنوك الإسلامية بعض الشبهات، لكنها لا شك أفضل من البنوك

الربوية، ولا يقال: إنها سليمة مائة في المائة، نسأل الله أن يوفق القائمين عليها إلى التوجه بها إلى الأفضل.

(٢) فتاوى ابن عثيمين (٣/٧٠٣)، (٢/٧١٦).

(٣) فتاوى معاصرة (ص ٥٥ - ٥٧).

(٤) فتاوى علماء البلد الحرام (ص ٦٧٢).





(ب) وتجوز إذا كان البنك يقرضه قرصًا حسنًا، أي: بلا فائدة، ويشترط في كلتا الحالتين أن يكون التجار الذين يتعامل معهم، يبيعون له بنفس الأسعار التي يبيعون بها للغير<sup>(١)</sup>، ويجوز للعميل أن يعطي البنك عمولة على هذه المشتريات.

(ج) لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يشتري بهذه البطاقة ذهبًا أو فضة أو أية عملة نقدية؛ لأن شرط شراء هذه الأشياء التقابض كما تقدم.

#### • الخامسة: التأمين التجاري والتأمين التعاوني:

يرى مجمع الفقه الإسلامي وهيئة كبار العلماء بالسعودية أن التأمين التجاري<sup>(٢)</sup> محرم؛ لأن فيه غررًا، وهو ضرب من ضرور القمار، ويشتمل على ربا الفضل والنسيئة، وأخذ مال الغير بلا مقابل، وغير ذلك من العلل التي استدلووا بها على تحريمه.

لكن يرى المجلسان السابقان إباحة التأمين التعاوني، الذي يشترك فيه جماعة على تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث؛ عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تُخصَّص لتعويض من يصيبه الضرر، فهم لا يستهدفون تجارة ولا ربحًا من أموال غيرهم، وإنما يقصدون إلى توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر، وهذا بخلاف ما تقوم به الشركات في التأمين التجاري، فإنهم يستهدفون للربح فيقع الغرر؛ لأن المستأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد ما يعطي أو يأخذ، فقد يدفع جميع الأقساط ولا يأخذ شيئًا.

فعقود التأمين التجاري من عقود المعاوضات التي يقصد من ورائها الربح، لكن عقود التأمين التعاوني من عقود التعاون والتبرع المحض، فلذلك لا يضر فيها الجهل بالنفع الذي يحصل عليه.

#### • السادسة: نظام التقاعد (المعاشات):

لا بأس بنظام التقاعد؛ لأنه حق التزم به ولي الأمر باعتباره مسؤولًا عن رعيته، وراعى في صرفه ما قام به الموظف من خدمة الأمة، ووضع له نظامًا راعى فيه مصلحة أقرب الناس إلى الموظف.

(١) وقد صدر بذلك قرار مجمع الفقه (١٠٨/٢/٦) جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ سبتمبر ٢٠٠٠ م.

(٢) وراجع في ذلك أيضًا: فتوى دار الإفتاء للشيخ محمد بخيت المطيعي (ط ٣٠ - مختصر الفتاوى المصرية).



وقد أقر هذا النوع من الضمان: المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٥ م، والمؤتمر الثالث عام ١٩٦٦. وفي سؤال للجنة الدائمة كان الجواب: (جاز لك أخذ معاش التقاعد؛ لأنه مكافأة على الخدمة التي قيمت بها مدة العمل في الحكومة)<sup>(١)</sup>.

• السابعة: الإقالة في مقابل نفع ليست ربا:

• إذا طلب المشتري من البائع أن يقلبه بيعته، أي: يرد عليه البيع، في مقابل دراهم يدفعها، فلا بأس بذلك، وليس فيه محذور. لأنه مبني على أن الإقالة نوع من البيوع، وقد ذهب جمهور العلماء على أن الإقالة فسخ وليست بيعاً، وبذلك يرون أنه لا يأخذ مقابل عليها. قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (ولا يدخل أيضاً في الربا ولا التوسل إليه: من أقال غيره بشرط أن يعطيه زيادة دراهم على إقالته؛ كقوله: أمكني وأعطيك مائة درهم؛ لأن محذور الربا فيها بعيد كما قاله ابن رجب وغيره، مع أن المشهور عند المتأخرين من الأصحاب في هذه المسألة المنع).

• الثامنة: الصرف:

• الصرف: بيع الأثمان بعضها ببعض (المقصود بالأثمان: الذهب والفضة)، ويدخل في ذلك أيضاً الأوراق البنكية (كالدولارات، والجنيهات، والريالات)، وهو ما يسمى الآن: بيع العملة. وهذا الصرف جائز بشرط القبض في نفس المجلس، فلا يصح أن يبيع غائباً بناجز (موجود)، وقد ثبت في الحديث أنه ﷺ «نهى عن بيع الذهب بالورق ديناً»<sup>(٢)</sup>، أي أن يباع غائب منها بناجز. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المتصارفين إذا افترقا قبل أن يتقابضا أن الصرف فاسد)<sup>(٣)</sup>.

مسألان في الصرف:

(١) اختلف العلماء في حكم مصارفة ما في الذمة، وذلك بأن يكون لرجل (دين من ذهب) في ذمة رجل، وللآخر عليه دراهم فضة، فأسقط كل منهما دينه بما في ذمة الآخر، فقد اختلفوا على قولين:

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٢٣/٤٧٣).

(٢) البخاري (٢١٨٠)، ومسلم (١٥٨٩)، والنسائي (٧/٢٨٠).

(٣) الإجماع (ص ٥٤).



الأول: لا يجوز مصارفة ما في الذمة؟ وهذا مذهب الشافعية والحنابلة.

الثاني: الجواز، وهذا مذهب المالكية والحنفية، ورجَّحه ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١)</sup>.

مثال: اقترض زيد من عمرو مائة دولار، واقترض عمرو من زيد خمسمائة جنيه، فهل يجوز أن يسقط كل منهما دينه عن الآخر مقابل ما عنده؟

الجواب: الراجع الجواز، فإن كانت هناك فروق متبقية فلا بد أن يدفعها في نفس المجلس، ولا يجوز تأخيرها.

(٢) إذا باع رجل لآخر سلعة بعملة ما، فلما جاء وقت السداد، أراد أن يدفع عملة أخرى غير التي اتفق عليها، فالصحيح أنه يجوز بشرط أن يدفع العملة بسعر يومها (الذي يسدد فيه)، وأن يدفع الثمن كاملاً لا يبقِي منه شيئاً، والأصل في ذلك ما ثبت عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: كنت أبيع الإبل بالبيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ بالدنانير، أخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه، فأتيت النبي ﷺ في بيت حفصة، فقلت: يا رسول الله، رويدك، أسألك: إني أبيع بالبيع، فأبيع بالدنانير وأخذ بالدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ بالدنانير، أخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها، ما لم تفترقا وبينكما شيء»<sup>(٢)</sup>. وهذا الحديث ضعيف الإسناد، ولكن صح موقوفاً عن ابن عمر: «أنه كان لا يرى بأساً في قبض الدراهم من الدنانير ولا الدنانير من الدراهم»<sup>(٣)</sup>.

● التاسعة: بيع الطعام بالدراهم إلى أجل، ثم عند حلول الأجل يعوض عن الدراهم طعاماً: قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (واختلف العلماء هل يدخل في الربا من باع طعاماً مثلاً بدراهم إلى أجل، فلما حلت الدراهم، أراد أن يعوضه عنها طعاماً لا يباع بالطعام الأول نسيئة؟ المشهور المنع<sup>(٤)</sup>؛ قالوا: لأنه يتخذ وسيلة لبيع الطعام بالطعام إلى أجل، والقول

(١) فقه وفتاوى البيوع (ص ٢٥٠).

(٢) رواه أبو داود (٣٣٥٤)، والترمذي (١٢٤٢)، والنسائي (٢٨٢/٧)، وصحَّحه الشيخ شاكِر في المسند (٥٠/٧)، وصحَّحه الحاكم (٤٤/٢)، ووافقه الذهبي، وصحَّحه ابن حبان (٢٨٧/١١). لم يرفعه إلا سبَّاه، ولذلك أنكر الترمذي والبيهقي وغيرهما رفعه، وكذلك ضعَّفه الشيخ الألباني. انظر: إرواء الغليل (١٣٢٦).

(٣) رواه النسائي (٢٢٤/٢)، وأحمد (١٠/١٥٤)، وانظر: التلخيص الحبير (٢٨/٣).

(٤) هذا مذهب مالك وأحمد، والقول بالجواز مذهب الشافعي وأبي حنيفة.

الثاني: الجواز؛ لأن محذور التوسل بعيد، بل معدوم في هذه الحالة غالباً، واختار الشيخ تقي الدين التوسط بين القولين، وهو جوازه للحاجة، مثل أن لا يكون عنده وقت الوفاء دراهم، وعنده طعام، فيتفقا على أخذ حقه منه، فإن لم يحتاج إليه، مُنِع<sup>(١)</sup>. واشترط ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ شرطاً، وهو أن لا يربح المستوفي، فإذا أخذ الطعام، فإنما يأخذه بسعره<sup>(٢)</sup>.

مثال: اشترى رجل من آخر تمرًا بألف جنيه يسدها بعد شهر مثلاً، فلما جاء وقت السداد لم يجد (الألف) لكنه أراد أن يسدد مكانه دقيقاً، فهل يجوز ذلك؟

الجواب: معلوم أن التمر لا يباع بالدقيق نسيئة، بل إذا باع تمرًا بدقيق فلا بد من التقابض في المجلس، ولذلك اختلف العلماء في هذه المسألة، فمنهم من يرى عدم الجواز؛ لأنه سيكون باع التمر بالدقيق نسيئة، ومنهم من رأى الجواز؛ لأن ذلك لم يكن عن اتفاق ولا عن تحايل على الربا، ولم يفعل ذلك إلا لأنه لم يجد الألف، والقول الثالث: الجواز بشرط أنه لم يجد وقت السداد دراهم ويقبضه بسعر يومه؛ وهو قول وسط؛ وهو أعدل الأقوال، والله أعلم.

#### • العاشرة: ضَعَّ وتعَجَّلَ:

ثبت في الصحيح أن كعب بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تقاضى ابن أبي حدر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ديناً كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله ﷺ وهو في بيته، فخرج رسول الله ﷺ إليهما حتى كشف سِجْفَ حجرته، فنادى كعب بن مالك، فقال: «يا كعب»، فقال: لبيك يا رسول الله، فأشار بيده أن يضع الشطر، فقال كعب: قد فعلت يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «قم فاقضه»<sup>(٣)</sup>، ومعنى «الشطر»: النصف.

قال ابن بطال رَحِمَهُ اللهُ: (اتفق العلماء على أنه إن صالح غريمه عن دراهم بدراهم أقل منها، جاز إذا حل الأجل، فإذا لم يحل الأجل لم يجز أن يحيط عنه شيئاً قبل أن يقبضه مكانه. وإن صالحه بعد حلول الأجل عن دراهم بدنانير أو دنانير بدراهم، جاز واشترط القبض)<sup>(٤)</sup>.

(١) فقه وفتاوى البيوع (ص ٢٥٠).

(٢) الشرح الممتع (٢٢٤/٨).

(٣) البخاري (٤٥٧)، (٤٧١)، (٢٤١٨)، (٢٧١٠)، ومسلم (١٥٥٨)، وأبو داود (٣٥٩٥)، والنسائي

(٨/٢٤٤)، وابن ماجه (٢٤٢٩).

(٤) فتح الباري (٣١١/٥).



ومعنى ذلك أن هناك ثلاث أحوال:

الأولى: كان عليه ألف جنيه مثلاً، فلما حلَّ الأجل قال: سأخذ منك تسعمائة جنيه، فذلك جائز.

الثانية: كان عليه ألف جنيه مثلاً على أن يسددها بعد سنة، فلما مضى ستة أشهر طلب منه أن يسقط مائة جنيه، فهذا لا يجوز، إلا أن يقبضه حالاً، ولا يؤخر السداد<sup>(١)</sup>.

الثالثة: كان عليه ألف جنيه مثلاً، فلما حلَّ الأجل قال: سأعطيك مكانها ريبالات أو دولارات، فهذا جائز بشرط أن يقبضه في نفس المجلس، وأن يكون بسعر يومها (يعني يوم السداد).

وقد نص قرار المجمع الفقهي على جواز (ضع وتعجل) إذا كان بين الدائن والمدين<sup>(٢)</sup>.

● الحادية عشرة: بيع الحيوان بالحيوان:

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة»<sup>(٣)</sup>. يدل هذا الحديث بظاهره -إن صح- على أنه لا يجوز بيع الحيوان بحيوان نسيئة، لكنه ثبت ما يخالف ذلك من حديث أبي رافع أن النبي ﷺ استسلف بعيراً بكراً وقضى رباعياً<sup>(٤)</sup>، و«البكر» هو الفتى من الإبل كالغلام من آدميين، و«الرباعي»: ما أتى عليه ست سنين ودخل في السابعة. وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن النبي ﷺ أمره أن يجهز جيشاً...» الحديث؛ وفيه: «فابتاع البعير بالبعيرين»<sup>(٥)</sup>.

(١) وذهب ابن القيم إلى جواز هذه الصورة أيضاً مع تأجيل السداد. إعلام الموقعين (٣/ ٣٥٨).

(٢) قرار المجمع الفقهي (٦٦/ ٢/ ٧)، ذو القعدة ١٤٢١ هـ مايو ١٩٩٢ م.

(٣) رواه عبد الرزاق (١٤١٣٣)، وابن حبان (٥٠٢٨)، وله شاهد عن سمرة بن جندب؛ رواه أبو داود

(٣٣٥٦)، والترمذي (١٢٣٧) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٢٩٢/ ٧)، وابن ماجه (٢٢٧٠).

حديث ابن عباس الصواب فيه الإرسال كما قرر البخاري علل الترمذي رقم (٣٢٠)، وأبو حاتم

(٦٣٥/ ٣) وغيرهما، وقال الشافعي الأم (٧/ ٣٤٠): هذا غير ثابت. وحديث سمرة هو من رواية

الحسن عنه والأكثر على أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة.

(٤) رواه مسلم (١٦٠٠)، وثبت نحوه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ رواه البخاري (٢٣٩٢)، ومسلم (١٦٠١).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٣٥٧)، والدارقطني (٦٩/ ٣)، وأحمد (٢/ ١٧١، ٢١٦)، وقال الحافظ في الفتح

(٤١٩/ ٤): إسناده قوي. وضعفه ابن القطان بيان الوهم والإيهام (٥/ ٧٧١)، وضعفه الألباني، ويشهد

لمعناه الآثار الواردة.



وقد أورد البخاري بعض الآثار عن الصحابة بجواز هذا البيع فقال: «اشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيهما صاحبها بالربذة»<sup>(١)</sup>. و«الراحلة»: هي ما أمكن ركوبه من الإبل. وقال ابن عباس: «قد يكون البعير خيراً من البعيرين»<sup>(٢)</sup>. واشترى رافع بن خديج بعيراً ببعيرين، فأعطاه أحدهما، وقال: «آتيك بالآخر غداً رهواً إن شاء الله»<sup>(٣)</sup>. «الرَّهْوُ»: السهل، والمقصود أنه لا يباطلة.

وقال ابن المسيب: (لا ربا في الحيوان، البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل)<sup>(٤)</sup>. فدل ذلك على جواز بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وتفاضلاً، وأما الجمع بين هذه الأحاديث والآثار، وبين حديث ابن عباس المتقدم، فأحسن ما قيل في ذلك ما ورد عن الشافعي: (أن النهي إنما يكون إذا كان الحيوان نسيئة من الطرفين أي: كلاهما لم يسلم ما عنده).

#### ● الثانية عشرة: النهي عن بيعتين في بيعة:

● ثبت في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة»<sup>(٥)</sup>. وقد فسر ذلك سمالك فقال: هو الرجل يبيع البيع فيقول: هو بنسأ - يعني: بأجل - بكذا، وهو بنقد (حال) بكذا، وهذا كما هو معلوم الآن؛ أن يكتب على السلعة: بسعر كذا (كاش) وبسعر كذا (قسط).

لكن هذه الصورة المذكورة تحرم إذا تم البيع دون الاتفاق على أحد الشيئين (نقدًا أم قسطًا)، وأما إذا اتفقا على إحدى الصورتين، فيكون البيع جائزًا، وتكون قبل الاتفاق مساومة على البيع وليست بيعًا. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأبعد كل البعد من حمل الحديث على

(١) البخاري تعليقاً (٤/٤١٩)، ووصله مالك في الموطأ (٢/٦٥٢)، وابن أبي شيبة (٤/٣٠٥)، وصححه الألباني في الإرواء (٤/٢١٥).

(٢) البخاري تعليقاً (٤/٤١٩)، ووصله عبد الرزاق (٨/٢١)، والبيهقي (٥/٢٨٧).

(٣) البخاري تعليقاً (٤/٤١٩)، ووصله عبد الرزاق (٨/٢٢).

(٤) البخاري تعليقاً (٤/٤١٩)، ووصله مالك في الموطأ (٢/٦٥٤)، والبيهقي (٥/٣٤١).

(٥) حسن صحيح: رواه الترمذي (١٢٣١)، والنسائي (٤٦٤٦)، وابن حبان (٤٩٧٣)، والبيهقي (١٠٩٨٩)، وأحمد في المسند (٢/٤٣٢، ٤٧٥، ٥٠٣). وقال الترمذي: حسن صحيح، وكذا قال

الألباني في صحيح سنن النسائي (٤٦٣٢)، وصححه في صحيح الجامع (٦٩٤٣) والمشكاة (٢٨٦٨).



البيع بمائة مؤجلة أو خمسين حالة، وليس هاهنا ربا، ولا جهالة، ولا غرر، ولا قمار، ولا شيء من المفاصد؛ فإنه خيرّه بين أي الثمنين شاء<sup>(١)</sup>. وشيخ الإسلام نقل الإجماع على جواز بيع التقسيط إذا كان قصد المشتري السلعة.

وقد وردت في ذلك بعض الآثار؛ منها في (مصنف ابن أبي شيبة)<sup>(٢)</sup>:

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لا بأس أن يقول للسلعة: هي بنقد بكذا، وبنسيئة بكذا، ولكن لا يفترقان إلا عن رضا».

وعن شعبة قال: سألت الحكم وحامدا عن الرجل يشتري من الرجل الشيء، فيقول: إن كان بنقد، فبكذا، وإن كان إلى أجل، فبكذا، قال: لا بأس إذا انصرف إلى أحدهما، قال شعبة: فذكرت ذلك للمغيرة، فقال: كان إبراهيم لا يرى بذلك بأسا إذا تفرق على أحدهما.

ووردت آثار أخرى في مصنف عبد الرزاق<sup>(٣)</sup>: روي عن الزهري وطاوس وابن المسيب أنهم قالوا: لا بأس بأن يقول: أبيعك هذا الثوب بعشرة إلى شهر، أو بعشرين إلى شهرين، فباعه على أحدهما قبل أن يفارقه، فلا بأس به. قلت: والحكم بجواز بيع التقسيط هو ما ذهب إليه المجمع الفقهي<sup>(٤)</sup>.

ويتعلق ببيع التقسيط ما يلي:

(١) يشترط في صحة بيع القسط ألا يكون هناك اتفاق على نسبة زيادة تأخير، وألا يكون هناك اتفاق أيضًا على خصم شيء من السعر إذا تعجل في الدفع.

(٢) الطريقة السابقة واضحة، وهو أن يقول البائع: هذه السلعة هي بكذا نقدًا (كاش)، وبنسيئة بكذا (يعني قسطًا أو إلى أجل)، لكن لا يجوز أن يحدد سعر السلعة مع نسبة فائدة التقسيط مثل أن يقول: هي بكذا وعليها فائدة (٦٪)؛ لأن هذا واضح أنه ربط الزيادة بالدين، ولذلك يسمون هذه (فوائد التأخير)، فهذا لا يجوز.

(١) إعلام الموقعين (٣/ ١٥٠).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ١١٩).

(٣) مصنف عبد الرزاق (٨/ ١٣٦).

(٤) قرار المجمع الفقهي (٥٣/ ٦/ ٢)؛ شعبان ١٤١٠ هـ الموافق مارس ١٩٩٠ م.

(٣) ما يفعله بعض التجار من دفع (كمبيالات)، أو (شيكات) القسط إلى البنك، بعد خصم مبلغ منها لصالح البنك، حيث إن البنك سيحصل هذه الشيكات فيما بعد، لا يجوز؛ لأنه عقد ربوي.

(٤) جاء في فتاوى المجمع الفقهي: (إذا تأخر المشتري عن دفع الأقساط، فلا يجوز شرعاً إلزامه بأية زيادة على الدين، سواء كان بشرط سابق أو من دون شرط، لكن يجوز شرعاً اشتراط المطالبة بجميع الأقساط قبل موعدها إذا تأخر المدين عن أداء بعضها)<sup>(١)</sup>. اهـ بتصرف يسير.

#### • الثالثة عشرة: بيع العرايا:

• العرايا: جمع عَرِيَّة، وهي النخلة، وسميت عرية؛ لأنها عريت من جملة التحريم<sup>(٢)</sup>، وقيل: لأنها أعريت عن جملة النخل بالخرص.

ذكرنا فيما سبق أنه لا يجوز بيع التمر بالرطب، ولكن الشرع رخص في هذا النوع من البيع في حالة وبشروط، وذلك بأن يكون عند الفقير تمر من العام الماضي، ويريد أن يأكل رطباً يتفكه به، وليس عنده دراهم يشتري بها الرطب، فيمكنه في هذه الحالة أن يبيع التمر الذي معه لصاحب النخل، ويشتري منه تمرًا من نخله الذي هو الآن رطب، فهذا البيع جائز، وهو مستثنى من النهي عن بيع التمر بالرطب، وهذا الاستثناء إنما هو لحاجة الفقير، ولكن بشروط وهي:

(١) ألا يجد ما يشتري به سوى التمر، ويكون محتاجاً للرطب، فإن وجد ما يشتري به من دراهم أو ثياب أو نحو ذلك، فلا يجوز أن يشتري الرطب بالتمر.

(٢) ألا يزيد عن خمسة أوسق، والوسق: ستون صاعاً، وإن جعلها أقل من خمسة أوسق فهذا أفضل.

(٣) أن يخرص الرطب على النخل، فيكون مساوياً بعد جفافه لقدر التمر الذي يدفعه الفقير، (ويشترط في التمر الذي يدفعه الفقير أن يكون معلوماً بالكيل)، وهذا الخرص بمعنى التقدير، ويكون من عارف ماهر، فإذا كان تقديره أقل أو أكثر من التمر، فإنه لا يجوز.

(١) قرار المجمع الفقهي، الدورة السادسة، قرار ٥١ (٦/٢).

(٢) أي أنه يجوز بيع رطبها وهو على النخل بالتمر، فيكون ذلك مستثنى من النهي عن بيع الرطب بالتمر.





(٤) أن يكون محتاجًا للرطب ليتفكَّه به، ولا يكون غرضه أن يبقى الرطب حتى يصير تمرًا.

(٥) أن يكون الرُّطْب على رؤوس النخل، أمّا إذا قطع من النخل، فلا يجوز إبداله بالتمر، لأن المقصود التفكُّه به، وقد فات هذا الغرض بقطعه.

(٦) يشترط التقابض في المجلس؛ بأن يسلمه تمره بالكيل، ويسلمه الآخر النخل بالتخلية.

والدليل على جواز بيع العرايا ما ثبت في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا، في خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق»<sup>(١)</sup>، وعن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من التمر»<sup>(٢)</sup>.



(١) البخاري (٢١٩٠)، (٢٣٨٢)، ومسلم (١٥٤١)، وأبو داود (٣٣٦٤)، والترمذي (١٣٠١)، والنسائي (٢٦٨/٧).

(٢) البخاري (٢١٨٨)، (٢٣٨٠)، ومسلم (١٥٣٩)، والنسائي (٢٦٧/٧)، وابن ماجه (٢٢٦٩).

## أنواع أمراض البقع الفطرية

### ٢- المقصود ببدء المرض:

٣- من بدأ مع وجودها أو ظهوراً بعد ذلك  
فطرية: الماني بترك له حتى وقت الجذاز أو القطف إلا أن يشترطه المشتري.

٢- من حيث دلالة على صلاح غيره من الثمار: اختلاف فيه فهنا:

٣- بدء صلاح بعض الثمرة دليل على صلاح الثمرة هذه يعنيها فقط دون بقية الأشجار ولو في نفس البستان.

٢- يكون بدء الصلاح في فترة دليلاً على بدء صلاح جميع الثمرات هذه الفترة فصالح ثمره عنده دليل على صلاح جميع الثمرات في هذا البستان دون غيره.

١- يكون بدء صلاح بعض الأشجار دليلاً على صلاح جميع الثمار في ذلك البلد في ذلك الموسم فصالح البقية مثلاً في بستان في البلد دليل على صلاح جميع بساتين البلد من جسد هذه الثمار.

١- من حيث المراتب: مهم هيئتها: فهو أن يحمى أو يستمر مثلاً في الثمر أو يظلم ويحرق طعمه في السبب ونحوه، أو يشتد في سببه مثلاً في الحبوب كالقمح.

٢- مستحالة من الثمر والارض وذلك يكون في:

١- تبعية الثمر أو تبعية الأرض والثمر معاً: فهذا جائز سواء كان ذلك قبل بدء الصلاح أو بعده لأن تابع لأصله.

### ١- الثمار ما أن تباع:

٢- بعد ظهور الثمر على الأرض:

١- قبل ظهور الثمر على الأشجار فلا يجوز إجماعاً لأنه بيع معلوم إلا في بيع السلم، بشرطه كما سبق.

٢- بعد بدء الصلاح وظهور بداية الفسح: فهو مثلاً بشرط التسليم أو الإبقاء حتى تمام الصلاح والفسح.

١- أن كان قبل بدء صلاحها: فهو مالا بشرط الصلاح في الحال.



## فصل في أحكام بيع الثمار

الثمار على أصولها من الأشجار إما أن تباع مستقلة دون الشجر، أو تباع مع أصولها من الشجر، أو تباع الأرض والشجر بما يحمله من الثمار.

• الحالة الأولى: بيع الثمار فقط على الشجر: تنقسم إلى الآتي:

- (أ) أن يبيع الثمرة قبل ظهورها على الأشجار، فهذا لا يجوز إجماعاً؛ لأنه بيع معدوم.
- (ب) أن يبيع الثمرة بعد ظهورها وقبل أن يبدو صلاحها ويظهر بداءة نضجها؛ فقد رأى جمهور أهل العلم جواز بيعها بشرط القطع، أي: إذا أراد أن يشتريها على حالها هذه، فإنه لا يقيها على الشجرة بل يقطعها.
- (ج) أن يبيعها بعد بدو الصلاح، سواء شرط القطع أم لا؛ فهو بيع صحيح، وهذا هو الذي دلت عليه الأحاديث:

فعن ابن عمر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمبتاع»<sup>(١)</sup>.

وقد بين حديث آخر أن بدو صلاحها هو بداءة احمرارها أو اصفرارها، هذا في التمر، أو اشتداد الحب؛ فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الثمار حتى تُزهي» قيل: وما زهوها؟ قال: «تحمّارٌ أو تصفّارٌ»<sup>(٢)</sup>.

وعنه أن النبي ﷺ «نهى عن بيع العنب حتى يسود، وعن بيع الحب حتى يشتد»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (١٤٨٦)، ومسلم (١٥٣٤)، وأبو داود (٣٣٦٧)، والنسائي (٢٦٢/٧)، وابن ماجه (٢٢١٤).

(٢) البخاري (١٤٨٨)، (٢١٩٨)، ومسلم (١٥٥٥).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٣٣٧١)، والترمذي (١٢٢٨)، وابن ماجه (٢٢١٧)، وأحمد (٢٢١/٣) والحاكم (١٩/٢) وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وأعله البيهقي (١٠٦١٣) بتفرد حماد بن سلمة عن حميد عن أنس، وجعل الصواب رواية الجماعة عن حميد عن أنس في النهي عن الثمار حتى تزهو، وحسنه الألباني. انظر: إرواء الغليل (١٣٥٥).



ولا يشترط احمرار جميع الثمرة أو اشتداد جميعها، بل متى ظهر الصلاح في بعضها جاز بيعها؛ لأنه يتتابع بشرط حصول الأمان من العاهة.

ويتعلق ببدو الصلاح المسائل الآتية:

(١) اختلف العلماء في المقصود ببدو الصلاح على أقوال:

الأول: يكفي بدو الصلاح في (جنس الثمار)، بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً، فإذا بدا الصلاح في بستان ما من البلد، جاز بيع جميع الثمار، ولا يشترط أن يبدو الصلاح في نفس البستان الذي يباع، وهذا قول الليث والمالكية.

الثاني: يشترط الصلاح في (جنس الثمرة المبيعة)، أي: في نفس البستان. وهذا قول لأحمد.

الثالث: يعتبر الصلاح في (نفس الشجرة المبيعة) بعينها، وهو قول الشافعية.

(٢) قد يكون بعض الثمار معدوماً بعد بدو الصلاح، فلا يضر ذلك في صحة العقد؛ لأنه تابع للموجود متصل به. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ وَهُوَ يعدد أنواع المعدوم: (الثاني: معدوم تبع للموجود وإن كان أكثر منه، وهو نوعان: نوع متفق عليه، ونوع مختلف فيه، فالمتفق عليه بيع الثمار بعد بدو صلاح ثمرة واحدة منها، فاتفق الناس على جواز بيع ذلك الصنف الذي بدا صلاح واحدة منه، وإن كانت بقية أجزاء الثمار معدومة وقت العقد، ولكن جاز بيعها تبعاً للموجود، وقد يكون المعدوم متصلاً بالموجود، وقد يكون أعياناً آخر منفصلة عن الموجود، لم تخلق بعد. والنوع المختلف فيه كبيع المقائى والمباطخ إذا طابت، فهذا فيه قولان: أحدهما أنه يجوز بيعها جملة، وأخذها المشتري شيئاً بعد شيء، كما جرت به العادة، ويجري مجرى بيع الثمرة بعد بدو صلاحها، وهذا هو الصحيح من القولين الذي استقر عليه عمل الأمة، ولا غنى لهم عنه، ولم يأت بالمنع منه كتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا أثر ولا قياس صحيح، وهو مذهب مالك وأهل المدينة، وأحد القولين في مذهب أحمد، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.<sup>(١)</sup>

(٣) إذا باع النخل بعد تأبيره -أي: تلقيحه- فالثمرة تكون للبائع، تترك له حتى وقت الجذاذ، إلا إذا اشترطها المشتري له؛ وذلك لما ثبت في الحديث عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن

(١) زاد المعاد (٥/ ٨٠٨ - ٨٠٩). وذكر بعدها القول بعدم جواز هذا البيع، وبَيَّنَّ ضعفه.



النبي ﷺ أنه قال: «من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر، فثمرتها للبائع الذي باعها، إلا أن يشترط المبتاع»<sup>(١)</sup>، والمبتاع: المشتري. ويعني ذلك أنه لو باعها قبل أن تؤبر، فالثمرة للمشتري.

قال الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ: (هذا النص في النخل، ويقاس عليه غيره من الأشجار)<sup>(٢)</sup>.

(٤) إذا باع الزرع، ثم أصابته جائحة سماوية أتلقت الزرع؛ كسيول شديدة أتلقت، أو صاعقة أحرقت، أو نحو ذلك؛ فالذي دل عليه ظاهر الحديث أن ذلك من ضمان البائع؛ فعن جابر بن عبد الله رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟»<sup>(٣)</sup>. قال الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ: (وظاهر الحديث فيما باعه بيعاً غير منهي عنه، وأنه وقع البيع بعد بدو الصلاح)<sup>(٤)</sup>.

ورجح الشوكاني في نيل الأوطار الضمان على البائع مطلقاً، سواء كان البيع قبل بدو الصلاح أم بعده<sup>(٥)</sup>.

لكنه إن باع الثمرة تبعاً للأرض أو الشجر، أو تأخر المشتري عن وقت الجذاذ على العادة، فهلك الزرع، فهو من ضمان المشتري.

• الحالتان الأخريان: أن يبيع الثمر تبعاً للشجر أو تبعاً للأرض والشجر معاً:  
هذا جائز؛ سواء كان ذلك قبل بدو الصلاح أم بعده؛ لأنه تابع لأصله. وأما إذا باع الأرض فقط دون الزرع، فإنه جائز بشرط القطع.

• ملاحظات عامة على أبواب الربا:

(١) يجب على من يتعاطى الربا أن يسارع بالتوبة إلى الله عَزَّوَجَلَّ؛ قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨]، فإن تاب فليس له إلا رأس ماله؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، وعلى هذا:

(١) البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣)، والترمذي (١٢٤٤)، والنسائي (٢٩٦/٧)، وابن ماجه (٢٢١١).

(٢) سبل السلام (٣/٨٦٤).

(٣) مسلم (١٥٥٤)، والنسائي (٢٦٤/٧).

(٤) سبل السلام (٨٦٣).

(٥) نيل الأوطار (٥/٢٨١).



فله أن يطالب من يعامله بما قبض منه من الزيادة، ولا يعطيه إلا رأس ماله؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَا تَبْتِغْ فَكَيْمَ رُؤُوسِ أَمْوَالِكُمْ لَا تَغْلِبُوهَا وَلَا تَغْلِبُوهَا﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ولهذا لا يستحق المرابي في ذمة الناس إلا ما أعطاهم، وأما الزيادات، فلا يستحق شيئاً منها.

(٢) الأصل أن لا يتعامل المسلم مع من يتعامل بالمحرم، لكن لو كان كسب الأب من حلال وحرام (مختلط)، وأنفق على الزوجة والأولاد ممن تجب نفقتهم عليه، فهل لهم الانتفاع بذلك؟  
الجواب: في ذلك مذاهب:

الأول: التحريم مطلقاً؛ سئل الإمام أحمد عن الذي يتعامل بالربا يؤكل عنده؟ قال: لا، قد لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله.

الثاني: إذا زاد الحرام على الثلث، حرم الأكل، وإلا فلا.

الثالث: إن كان الأكثر للحرام حرم، وإلا فلا يحرم؛ إقامة للأكثر مقام الكل؛ لأن القليل تابع. ونقل عن الإمام أحمد أيضاً أنه سئل: هل للرجل أن يطلب من ورثة إنسان مالاً مضاربة ينفعهم ويتنفع؟ قال: (إن كان غالبه الحرام، فلا).

الرابع: عدم التحريم مطلقاً، قل الحرام أو كثر، لكن يكره، وتقوى الكراهة وتضعف حسب كثرة الحرام وقلته، وقد وردت في ذلك آثار عن السلف؛ فصح عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سئل: عمن له جار يأكل الربا علانية، لا يتخرج من مال خبيث يأخذه، ويدعوه إلى طعامه؟ قال: «أجيبوه، فإنما المهناً لكم والوزر عليه»<sup>(١)</sup>، وثبت نحوه عن سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

وسئل الحسن البصري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أيؤكل طعام الصيافة؟ فقال: (قد أخبركم الله عن اليهود والنصارى أنهم يأكلون الربا، وأحل لكم طعامهم). وهذا ما ذهب إليه إبراهيم النخعي والشعبي وغيرهم. وقال ابن رجب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (رخص قوم من السلف في الأكل ممن يعلم في ماله حرام ما لم يعلم أنه من الحرام بعينه.. ومتى علم أن عين الشيء حرام أخذ بوجه محرم فإنه يحرم تناوله، حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر)<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: رواه عبد الرزاق (١٤٦٧٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٠٠ - ٢٠١).



قلت: مما تقدم يتبين أن الخلاف واقع فيمن اختلط ماله الحرام بماله الحلال ولم يتميز، لكنه إن علم أن هذا المال بعينه حرام، فإنه يحرم تناول هذا الشيء بعينه، وفي الحالة الأولى مهما أمكنه التورع عن المال المختلط فهو أولى بالترك، وإن اضطر إلى تناوله، فليضيق ولا يتوسع. قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (لدي قاعدة: أن ما حرم لكسبه فهو حرام على الكاسب فقط دون من أخذه منه بطريق مباح، فعلى هذه يجوز قبول الهدية ممن يتعامل بالربا، وأيضاً يجوز معه البيع والشراء، إلا إذا كان في هجره مصلحة - يعني في عدم معاملته وعدم قبول هديته مصلحة - فنعم، فتتبع هذا النظام للمصلحة، وأما ما حرم (عينه)، فهو حرام على الآخذ وغيره... إنسان سرق مال شخص، وجاء إليّ فأعطاني إياه، هذا المال المسروق يحرم؛ لأن هذا المال بعينه حرام<sup>(١)</sup>.

(٣) من كان لديه مال، فالأولى أن يتصرف فيه لإنائه بعيداً عن البنوك، فإن لم يمكنه ذلك وضعها في البنوك الإسلامية، فإن لم يمكنه ودعت الحاجة إلى وضعها في البنوك الربوية، جاز له ذلك إذا لم يجد مأمناً سوى ذلك، بشرط أن لا ينتفع بالربا؛ لأن أخذ الربا حرام. (٤) إذا تاب من الربا وأخذ هذه الأموال الربوية، فإنه يتخلص منها في المصارف العامة؛ كبناء المستشفيات، والملاجئ، والمكتبات العامة، ودورات المياه العامة، ورصف الطرق، وإنارتها، ونحو ذلك.

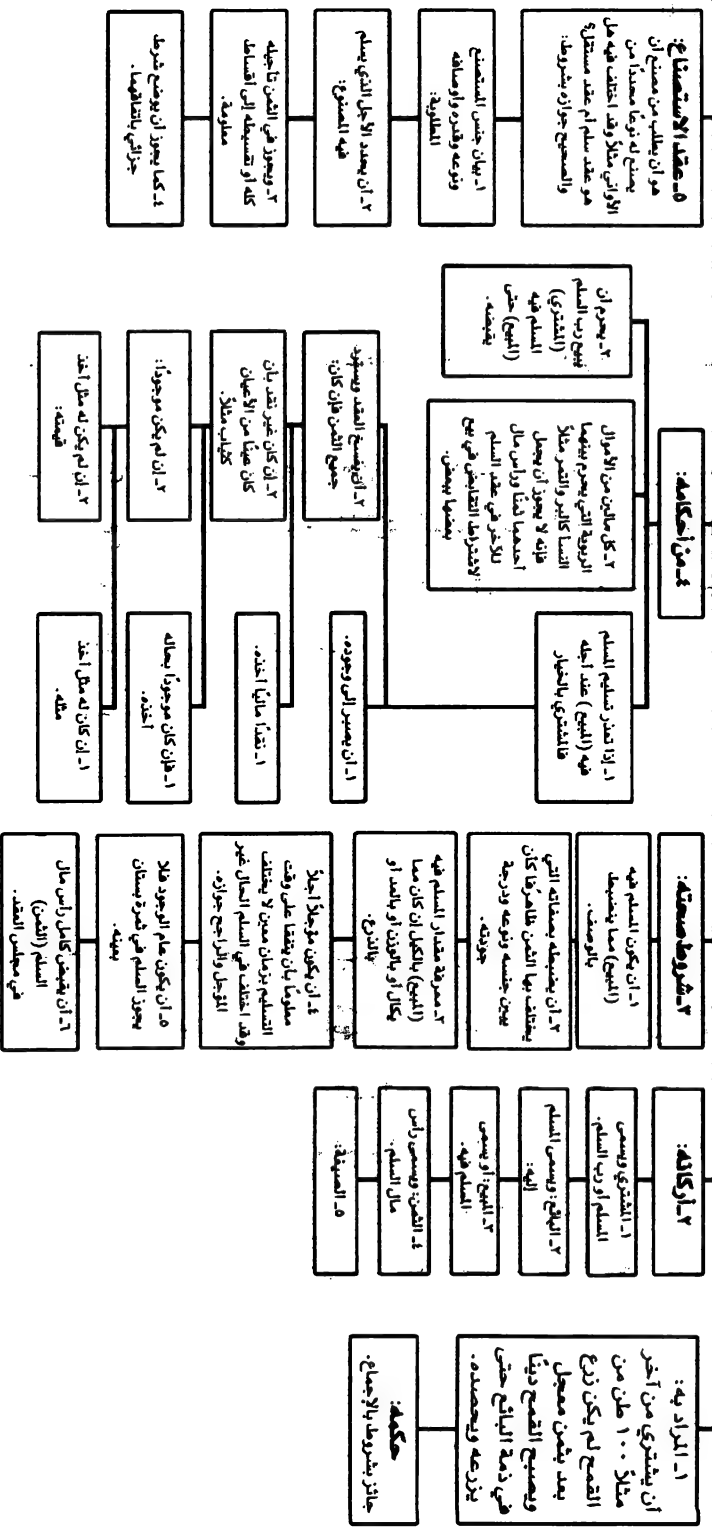
ويرى بعض العلماء جواز صرفها في جميع وجوه الخير، فيرون جواز صرفها لبناء المساجد وللفقراء والمساكين<sup>(٢)</sup>، ونفقات علاج المرضى، والغرماء من أصحاب الديون المعسرين، ونشاطات المراكز الإسلامية، وتكون نيته في ذلك التخلص من الحرام، لا الصدقة. ولا يجوز له الانتفاع بها لنفسه؛ لا في مصلحة كأكل وشرب وسكن ونفقة، أو دفع فواتير المياه والكهرباء، ولا في دفع مضرة؛ كرسوم التأمين الإجباري أو دفع ضرائب.



(١) لقاءات الباب المفتوح (١/ ٧٧).

(٢) لقاءات الباب المفتوح (١/ ١٨٠).

## كتاب المسلم: (هو دين موصوف في الذمة إلى أجل يشتم مقتضى به مجلس المقد)







## باب السلم

• معنى السلم:

• لغة: السَلَف. وشرعاً: بيع موصوف في الذمة إلى أجل بثمن مقبوض بمجلس العقد.

شرح التعريف:

أراد رجل أن يشتري من آخر مائة (طن) من البُر (القمح)، والبُر لم يكن حصد بعد، أو لم يكن زرع بعد، فهذا البيع جائز على أن يدفع المشتري الثمن معجلاً، ويصبح البُر في ذمة البائع حتى يحصده ويسلمه له، وهناك شروط لا بد من توفرها في هذا البيع، سيأتي بيانها.

ويسمى المشتري: المُسَلِّم، أو رب السلم.

ويسمى البائع: المُسَلَّم إليه.

ويسمى المبيع: المسلم فيه.

ويسمى الثمن: رأس مال السلم.

• مشروعيته:

• قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وهو جائز بالكتاب والسنة والإجماع) <sup>(١)</sup>.

أما (الكتاب): فقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآخِذُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: «أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه»، ثم قرأ هذه الآية.

وأما (السنة): فروى ابن عباس أنهم قدموا المدينة وهم يسلفون في الشمار الستين والثلاث، فقال رسول الله ﷺ: «من أسلف في شيء، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم» <sup>(٢)</sup>.

(١) المغني (٤/ ٣٠٤).

(٢) رواه البخاري (٢٢٣٩-٢٢٤١)، (٢٢٥٣)، ومسلم (١٦٠٤)، والترمذي (١٣١١).



وأما (الإجماع): فقال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم الجائز: أن يسلم الرجل صاحبه في طعام معلوم موصوف من طعام أرض عامة لا يخطئ مثلها، بكيل معلوم، أو وزن معلوم، إلى أجل معلوم)<sup>(١)</sup>.

• شروطه:

• ذكر صاحب المغني أن السلم لا يصح إلا بستة شروط<sup>(٢)</sup>:

(١) أن يكون المسلم فيه (المبيع) مما ينضبط بالصفات التي يختلف الثمن باختلافها ظاهراً، فإن كان لا يمكن ضبطه فلا يصح السلم فيه ولا يباع إلا معاينة؛ يعني لا بد أن يكون موجوداً مشاهداً.

(٢) أن يضبطه بصفاته التي يختلف الثمن بها ظاهراً؛ كأن يبيّن جنسه ونوعه ودرجة جودته، والمقصود وصفه وصفاً ينفي الغرر والجهالة ويقطع النزاع.

(٣) معرفة مقدار المسلم فيه (المبيع) بالكيل إذا كان كيلاً، وبالوزن إذا كان وزناً، وبالعدد إن كان معدوداً، وبالذرع إن كان مما يقاس بالذراع والأمتار. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز في الثياب بذرع معلوم)<sup>(٣)</sup>.

(٤) أن يكون مؤجلاً أجلاً معلوماً؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِذِينِ الْإِنِّ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُتِبُوهٗ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، كأن يعلمه بوقت التسليم بزمان بعينه لا يختلف.

واختلفوا في تحديد الأجل، والصحيح أنه لا فرق بين الأجل القريب والبعيد، وأجاز الإمام مالك السلم إلى العطاء، أو وقت الحصاد، أو مقدّم الحاج؛ أي: يقول له: أسلمك وقت العطاء، أو وقت الحصاد، أو عند قدوم الحاج. وبقي أن يقال: ما الحكم لو كان السلم حالاً؟ وسيأتي بيان حكمه إن شاء الله بعد ذكر بقية الشروط.

(١) الإجماع (ص ٥٤).

(٢) راجع تفصيل ذلك وفروعه في المغني (٤/ ٣٠٥ - ٣٣٠).

(٣) الإجماع (ص ٥٥).



(٥) أن يكون عام الوجود، فلا يجوز أن يسلم في ثمرة بستان بعينه. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: منع الشارع أن يشترط فيه كونه من حائط معين؛ لأنه قد يتخلف فيمتنع التسليم<sup>(١)</sup>. والحائط: هو البستان. ومعنى ذلك: أن يتفق معه أن يسلم ما اتفق عليه؛ كأن يتفق معه أن يسلمه مائة (طن) بر في تاريخ (كذا)، لكن لا يشترط عليه أن يكون هذا البر من البستان الفلاني.

(٦) أن يقبض رأس مال السلم في مجلس العقد - يعني قبل التفرق - فلا يجوز تأخير القبض، ومن باب أولى لا يجوز تأجيل الثمن.

#### ● السلم الحال:

● تقدم أن من شروط السلم أن يكون إلى أجل معلوم، لكن ما الحكم في السلم الحال؟ ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يصح حتى يشترط الأجل، وذهب الشافعي وأبو ثور، وابن المنذر، إلى جوازه؛ لأنه عقد يصح مؤجلاً فصيحاً، وليس ذكر الأجل في الحديث لأجل الاشتراط، بل معناه إن كان لأجل فليكن معلوماً. قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ: (والحق ما ذهبت إليه الشافعية من عدم اعتبار الأجل؛ لعدم ورود دليل يدل عليه، فلا يلزم التعبد بحكم من دون دليل)<sup>(٢)</sup>.

#### ● فروع في السلم:

● (١) يصح السلم بلفظ: البيع، والسلم، والسلف، بالشروط المذكورة.  
(٢) ينبغي أن يضبط الكيل والوزن بالمكاييل والأوزان المعلومة، ولا يجعل البيعان لأنفسهما كيلاً خاصاً؛ لاحتمال تغيره أو تلفه أو غير ذلك، فيقع النزاع.  
(٣) لا يشترط كون المسلم فيه (المبيع) موجوداً حال السلم، بل هو في الذمة؛ ولأن النبي ﷺ قدم المدينة وهم يسلفون السنة والسنتين، فلو كان وجود المسلم فيه شرطاً لنهاهم النبي ﷺ عن السلف لسنتين؛ لأنه يلزم انقطاع المسلم فيه في أثناء السنة.

(١) إعلام الموقعين (٤/ ٢٠).

(٢) نيل الأوطار (٥/ ٣٤٤).



وعن عبد الرحمن بن أبزى وعبد الله بن أبي أوفى قالاً: «كنا نصيب المغنم مع رسول الله، وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام، فنسلفهم الخنطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى، قيل: كان لهم زرع أو لم يكن؟ قالوا: ما كنا نسألهم عن ذلك»<sup>(١)</sup>، و«النبط»: قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم، وفسدت ألسنتهم.

(٤) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (إذا تعذر تسليم المسلم فيه عند المحل؛ إما لغيبة المسلم إليه (البائع)، أو عجزه عن التسليم، أو لم تحمل الثمار تلك السنة، فالمُسَلِّم (المشتري) بالخيار بين أن يصبر إلى أن يوجد، فيطالب به، وبين أن يفسخ العقد ويرجع بالثمن إن كان موجوداً، أو بمثله إن كان مثلياً، وإلا قيمته)<sup>(٢)</sup>.

(٥) كل مالين حَرَّمَ النَّسَاءُ فيهما<sup>(٣)</sup> لا يجوز إسلام (تسليف) أحدهما في الآخر، فلا يجوز أن يسلف مثلاً تمرًا بزبيب؛ لأن شرط هذا البيع التقابض في المجلس نفسه كما تقدم، وهكذا يقال في جميع الأصناف.

(٦) يبطل السلم بموت المسلم إليه (البائع) لا بموت المسلم رب السلم (المشتري)، وذلك لأن الأجل ينقضي بموت المدين لا بموت الدائن.

(٧) إذا أتى بالمسلم فيه قبل محله لزمه قبوله، إلا إذا وقع عليه ضرر فلا يلزمه قبوله إلا في الموعد المحدد.

(٨) إذا أتى إليه بأجود مما اشترطه عليه، لزمه قبوله إذا كان من نفس النوع، إلا إذا خشي أن يمن عليه في المستقبل، فلا يلزمه قبوله.

(٩) إذا أتى إليه بجنس آخر غير الذي اشترطه عليه؛ كأن يكون أسلم إليه في تمر، فيأتيه ببر، فالراجح جواز قبوله بشرط القبض قبل التفرق.

(١) البخاري (٢٢٤٤)، (٢٢٥٤)، وأبو داود (٣٤٦٤)، والنسائي (٢٨٩/٧)، وابن ماجه (٢٢٨٢).

(٢) المغني (٣٢٦/٤).

(٣) انظر: أبواب الربا (٣٥١/٢). ومعنى «حَرَّمَ النَّسَاءُ»: أي حرم بيع أحدهما بالآخر نسيئة.

• بيع المسلم فيه قبل القبض:

• لا يجوز للمشتري (رب السلم) أن يبيع الطعام الذي في ذمة البائع حتى يقبضه، ولا يجوز الشركة فيه، ولا التولية<sup>(١)</sup> قبل قبضه، وهذا قول أكثر أهل العلم، وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (لا نعلم في تحريمه خلافاً)<sup>(٢)</sup>. لكن يجوز الإقالة؛ لأنها فسخ لعقد السلم. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن الإقالة في جميع ما أسلم فيه جائزة؛ لأن الإقالة فسخ للعقد، ورفع له من أصله، وليست بيعاً)<sup>(٣)</sup>.



(١) معنى التولية: أن يبيعه بنفس الثمن الذي اشتراه به.

(٢) المغني (٤/ ٣٧٠).

(٣) نقلاً من المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٢).

## عقد الاستصناع

• المقصود بالاستصناع:

• أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له ما يريد؛ كأن يطلب من نجار مثلاً أن يصنع له غرفة نوم، على أن يبين له نوع العمل ووصفه وقدره، بحيث يمنع النزاع، وقد اختلف العلماء في حقيقة هذا العقد؛ هل هو عقد سلم أم عقد مستقل؟ وهل المعتبر في هذا العقد مادة الشيء المصنوع أم المعتبر المصنوع نفسه؟ والراجح أنه يرجع إليهما، وقد عرض هذا الموضوع على مجمع الفقه الإسلامي وقرر ما يلي<sup>(١)</sup>:

(١) إن عقد الاستصناع - وهو عقد وارد على العمل والعين (السلعة) في الذمة - يلزم الطرفين إذا توفرت فيه الأركان والشروط.

(٢) يشترط في عقد الاستصناع ما يلي:

(أ) بيان جنس المستصنع، ونوعه، وقدره، وأوصافه المطلوبة.

(ب) أن يحدد الأجل الذي يسلم فيه المصنوع.

(٣) يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجل محدود.

(٤) يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان، ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.

مثال: اتفق رجل مع نجار أن يصنع له غرفة نوم، فيتفق معه على نوع الخشب، ووصف الغرفة؛ كأن يبين نوع الدهانات، ونوع المفاتيح، والمرايات، وغير ذلك، ويبين محتوياتها: دولاب - سرير - تسريحة... إلخ، مع وصف هذه المحتويات، ثم يحدد الوقت الذي يتسلم فيه الغرفة، والسعر المحدد الذي يتفقان عليه، ويجوز أن يتضمن ذلك شرطاً جزائياً إذا لم يسلم ما اتفقا عليه في الوقت المحدد، أو لم يسلم بالأوصاف المحددة.

(١) قرار المجمع الفقهي رقم (٢٧/٣/٧).



## باب القرض

• معناه:

• لغة: القطع.

وشرعاً: هو المال الذي يعطيه المقرض للمقترض ليرد مثله إليه عند قدرته عليه.

• مشروعيته:

• والقرض جائز بالسنة والإجماع.

أما (السنة): فعن أبي رافع أن النبي ﷺ استسلف من رجل بَكْرًا، فقدمت على النبي ﷺ إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بَكْرَه، فرجع إليه أبو رافع، فقال: يا رسول الله لم أجد فيها إلا خِيَارًا رِبَاعِيًّا، فقال: «أعطه؛ فإن خير الناس أحسنهم قضاء»<sup>(١)</sup>. و«البكر»: هو الفتى من الإبل كالغلام من آدميين، و«الرباعي»: ما أتى عليه ست سنين ودخل في السابعة.

وأما (الإجماع): فقد قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وأجمع المسلمون على جواز القرض)<sup>(٢)</sup>.

• فضيلته وحكمه:

• القرض مندوب إليه في حق المقرض، مباح للمقترض، وقد وردت في فضيلته جملة من الأحاديث:

(١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «من نفس عن مسلم كُرْبَةً من كُرب الدنيا، نَفَسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً من كُرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً، ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن يسر على مُعسر، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»<sup>(٣)</sup>.

(١) مسلم (١٦٠٠)، وثبت نحوه من حديث أبي هريرة؛ رواه البخاري (٢٣٩٢)، ومسلم (١٦٠١).

(٢) المغني (٤/٣٤٧).

(٣) رواه مسلم (٢٦٩٩)، وأبو داود (٤٩٤٦)، والترمذي (١٩٣٠)، وابن ماجه (٢٢٥).



(٢) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَقْرُضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَةِ مَرَّةٍ»<sup>(١)</sup>.

• من أحكام القرض:

(١) قال الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ليس القرض من المسألة؛ لأن النبي ﷺ كان يستقرض).  
(٢) من أراد أن يستقرض، فليعلم من يسأله القرض بحاله، ولا يغره من نفسه، إلا أن يكون الشيء اليسير الذي لا يتعذر رد مثله.

(٣) قال الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إذا اقترض لغيره ولم يعلمه بحاله لم يعجبني، وقال: ما أحب أن يقترض بجاهه لإخوانه، قال القاضي أبو يعلى: يعني: إذا كان من يقترض له غير معروف بالوفاء، لكونه تغريراً بهال المقرض وإضراراً به، أما إذا كان معروفاً بالوفاء لم يكره، لكونه إعانة له وتفريجاً لكربه).  
من يصح منه القرض؟

لا يجوز عقد القرض إلا ممن يجوز له التصريف؛ لأنه عقد تمليك، والمقصد منه: الإرفاق والإحسان إلى المقرض، ويصح بأي صيغة تدل عليه.  
على أي شيء يكون القرض؟

يجوز قرض المكيل، والموزون، والأطعمة، والحيوان، والثياب، وكل ما كان من عروض التجارة، وكذا الأموال. ويجب رد المثل عند الأداء، فإن تعذر المثل رد القيمة.

وما كان من الأمور التي يتسامح فيها، فلا يشترط فيها الوزن والمكيل؛ كقرض الخبز والخمير؛ فعن معاذ بن جبل أنه سئل عن استقراض الخبز والخمير؟ فقال: (سبحان الله! إنما هذا من مكارم الأخلاق، فخذ الكبير وأعط الصغير، وخذ الصغير وأعط الكبير، خيركم أحسنكم قضاء، سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك).

لكنه يحرم عليه أن يشترط عليه أن يزيده، أو يعطيه الأجود، أو يقصد بقرضه ذلك.

(١) حسَّنه الألباني: رواه ابن ماجه (٢٤٣٠)، وابن حبان (٥٠٤٠)، وانظر: صحيح الجامع (٥٧٦٩). وضعفه البوصيري في زوائد ابن ماجه، وصوب البيهقي وقفه على ابن مسعود: السنن الكبرى (١٠٩٥٢).





القرض بشرط الزيادة أو المنفعة:

كل قرض شرط فيه أن يزيده فهو حرام، وكذلك إن طالبه هدية، ولا فرق في هذه الزيادة بين أن تكون في القدر أو الصفة.

لكنه إن زاده عند الأداء من غير شرط ولا مواطاة، فذلك جائز؛ فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «كان لي على رسول الله ﷺ دين، فقضاني وزادني»<sup>(١)</sup>.

ويتعلق برد القرض ما يلي:

(١) إذا شرط عليه أن يعطيه القرض في بلد آخر، وكان لحملة مؤنة، لم يجوز؛ لأنها زيادة، فإن لم يكن لحملة مؤنة، فجائز.

(٢) إن أعطاه هدية في مدة القرض، فلا يقبلها، وأما إذا أهداه بعد الوفاء، فلا مانع من ذلك، فإن كان بينهما عادة بالتهادي في مناسبة ما، فأهداه كعادته، ولم تكن الهدية بسبب القرض، جاز له قبول الهدية، سواء كان ذلك قبل الوفاء أو بعده.

(٣) إن قضاه في بلد آخر من غير شرط، جاز، وكذلك إذا كتب له به حوالة (وتسمى في لغة الفقهاء سُفْتَجَة) لشخص آخر عليه مال له، فإنه يجوز أن يستوفي الحق منه.

استحباب التعجيل بقضاء الدين:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل الميت عليه الدين، فيسأل: «هل ترك لدينه من قضاء؟» فإن حدث أنه ترك وفاء صلى عليه، وإلا قال: «صلوا على صاحبكم»، فلما فتح الله عليه الفتوح قال: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، فمن توفي وعليه دين، فعلي قضاؤه، ومن ترك مالا، فلورثته»<sup>(٢)</sup>.

وفي مسند الإمام أحمد أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أخيه؛ مات وعليه دين، فقال: «هو محبوب لدينه، فاقض عنه»، فقال: يا رسول الله، قد أديت عنه، إلا دينارين ادعتها امرأة وليس لها بينة، فقال: «أعطها؛ فإنها محقة»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٤٤٣)، (٢٣٩٤)، ومسلم (٧١٥)، وأبو داود (٣٣٤٧).

(٢) البخاري (٢٢٩٧)، ومسلم (١٦١٩)، والترمذي (١٠٧٠)، والنسائي (٦٦/٤)، وابن ماجه (٢٤١٥).

(٣) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٤٣٣)، وأحمد (١٣٦/٤).



تحسين النية في الدين:

ينبغي لمن يقرض من الناس أن يكون ناويًا الأداء محتاجًا لقرضه، ولا يكون مقصوده من ذلك إتلاف أموال الناس؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذ يريد إتلافها أتلفه الله»<sup>(١)</sup>. قال الحافظ ابن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ظاهره أن الإتلاف يقع له في الدنيا، وذلك في معاشه أو في نفسه... وقيل: المراد بالإتلاف عذاب الآخرة... وفيه الترغيب في تحسين النية، والترهيب من ضد ذلك)<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فيحرم ماطلة الغني الواحد لما يسد به الدين لصاحب الحق؛ لما ثبت في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «مَطْلُ الغني ظلم، وإذا أحيل أحدكم على مليء فليَتَّبِعْ»<sup>(٣)</sup>، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الحوالة. إنظار المعسر والتجاوز عنه:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وعن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مات رجل، فقيل له: ما كنت تقول؟ قال: كنت أبايع الناس، فأتجاوز عن الموسر وأخفف عن المعسر، فغفر له»<sup>(٤)</sup>. الاستعاذة من الدين:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة، ويقول: «اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم»، فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيذ يا رسول الله من المغرم؟ قال: «إن الرجل إذا غرم، حدث فكذب، ووعد فأخلف»<sup>(٥)</sup>. ومعنى «المأثم»: الإثم، و«المغرم»: الدين.



(١) البخاري (٢٣٨٧)، وابن ماجه (٢٤١١).

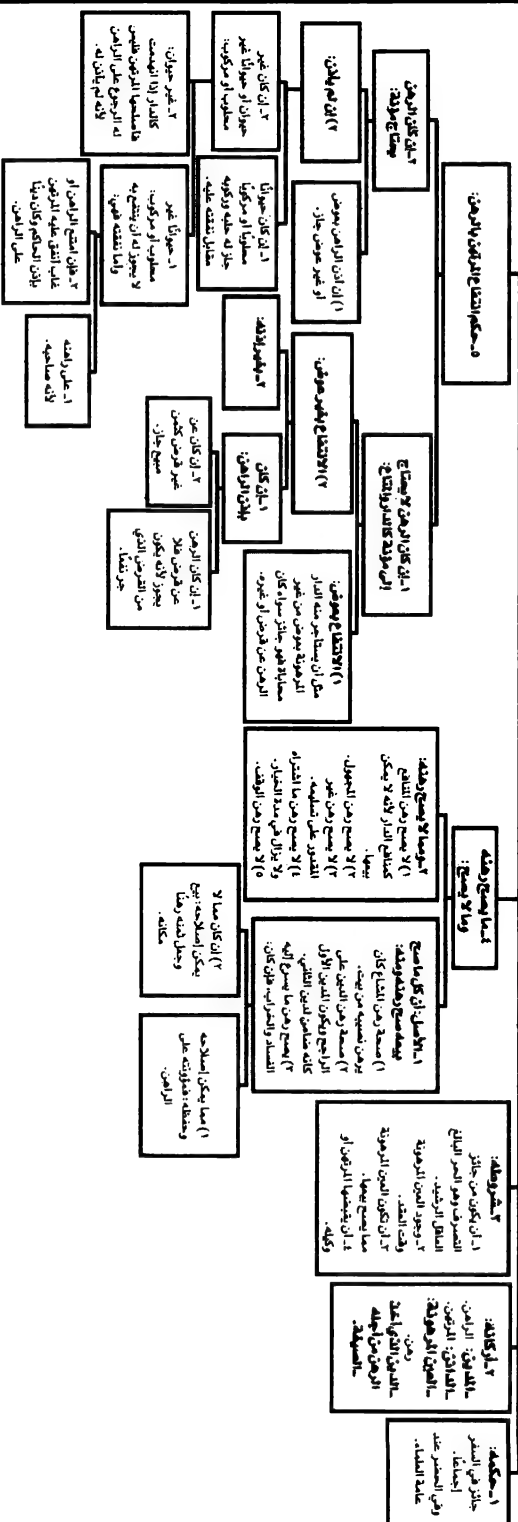
(٢) فتح الباري (٥/٥٣).

(٣) البخاري (٢٢٨٧)، (٢٤٠٠)، ومسلم (١٥٦٤)، وأبو داود (٣٣٤٥)، والترمذي (١٣٠٨)، والنسائي (٢١٧/٧)، وابن ماجه (٢٤٠٣).

(٤) البخاري (٢٣٩١)، ومسلم (١٥٦٠)، وابن ماجه (٢٤٢٠).

(٥) البخاري (٢٣٩٧)، ومسلم (٥٨٩)، وأبو داود (٨٨٠).

كتاب الرهن ( هو المال الذي يحصل وحقه بالدين من ثمنه إن تعلى استيفاءه ممن هو عليه)



## باب الرهن

● معنى الرهن:

● لغة: يطلق على معنيين:

(أ) الثبوت والدوام، ومنه ماء راهن، ونعمة راهنة، أي: ثابتة.

(ب) الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٢٣].

واصطلاحًا: المال الذي جُعِلَ وثيقة بالدين، ليستوفي من ثمنه إن تعذر استيفاؤه ممن هو عليه.

شرح التعريف:

إذا كان لشخص على آخر دين، أقرضه إياه، أو لأنه باعه سلعة ما، فأراد أن يستوثق لدينه، فإنه يطلب من المدين رهناً يضعه عنده، بحيث إنه إذا لم يسدد المدين ما عليه في الوقت المحدد، استوفى حقه من هذا الرهن.

ويقال لصاحب العين (المدين): «راهن».

ولصاحب الدين (الدائن): «مرتهن».

وللعين المرهونة: «رهن».

● مشروعيته<sup>(١)</sup>:

● الرهن ثابت بالكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وأما السنة: فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «اشترى من يهودي طعامًا، ورهنه درعه»<sup>(٢)</sup>.

وأما الإجماع: فأجمع المسلمون على جوازه في السفر، لكنه وقع خلاف في جوازه في الحضر.

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦١).

(٢) البخاري (٢٢٠٠)، (٢٢٥١)، (٢٣٨٦)، (٢٥١٣)، (٢٩١٦)، ومسلم (١٦٠٣)، والنسائي (٧/ ٣٨٨)،

وابن ماجه (٢٤٣٦).

• الرهن في الحضر:

• الصحيح جواز الرهن في الحضر. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (لا نعلم أحداً خالف في ذلك إلا مجاهدًا)<sup>(١)</sup>. وهو مذهب الظاهرية؛ مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فقيّد الرهن بكونه في السفر.

قلت: مما يدل على جوازه في الحضر أيضًا أن رسول الله ﷺ فعله في الحضر، وأما التقييد في الآية، فإنه خرج مخرج الغالب.

• حكم الرهن:

• الرهن غير واجب، وإنما هو إرشاد لضمان الحق؛ وذلك لقوله تعالى بعد إرشاده للرهن: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِمَعْضُكُم بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أَوْثَقَ أَمَنَّتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

فالرهن عقد جائز في حق المرتهن، لكنه لازم في حق الراهن، أي أن الراهن لا يحق له الرجوع في الرهن، لكن يجوز للمرتهن أن يرد الرهن؛ لأنه حقه، ويجوز له إسقاطه.

• شروط الرهن:

• أولاً: أن يكون من جائز التصرف في ماله؛ بأن يكون حرًا عاقلًا بالغًا رشيدًا، فلا يصح من محجور عليه؛ لصغر، أو جنون، أو فلس، أو سفه.

ثانيًا: وجود العين المرهونة وقت العقد.

ثالثًا: أن يقبضها المرتهن أو وكيله؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِمَعْضُكُم بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أَوْثَقَ أَمَنَّتَهُ﴾ فوصفها بكونها مقبوضة، لكن هل القبض شرط أو هو لكمال التوثيق؟

الراجح: أنه ليس شرطًا، وعلى هذا: إذا لم يقبضه، فإنه يلزم الراهن بإحضار الرهن، ويجبر عليه، ولا يملك فسخه.

وينبغي أن تكون هذه العين المرهونة مما يصح بيعه، وأما إذا كان لا يصح بيعها، فلا يجوز رهنها؛ كالوقف مثلاً، والحر، والكلب والسنور، ولا يستثنى من ذلك إلا رهن الثمار قبل بدو صلاحها، فإنه لا يجوز بيعها، ولكن يصح رهنها.

(١) انظر: الإجماع (ص ٥٧).



• لزوم الرهن:

• اختلف العلماء في وقت لزوم الرهن؛ هل يشترط ثبوت الحق أو يجوز قبل ثبوته، ومعنى ثبوت الحق أي: الانتهاء من إبرام العقد بين البائع والمشتري.

والراجح: أنه يصح الرهن في جميع الأحوال؛ سواء كان ذلك بعد ثبوت الحق أو في أثناءه أو قبله؛ لأن الأصل في المعاملات الإباحة.

مثال الرهن بعد ثبوت الحق: أن يتم بينهما البيع، ثم يطلب البائع من المشتري رهنًا، فهذا الرهن كان بعد ثبوت الحق بالبيع.

مثال الرهن في أثناء ثبوت الحق: أن يقول مثلاً: بعثك هذه السيارة بكذا، على أن ترهنني بيتك، فهذا الرهن كان ملازمًا للعقد.

مثال الرهن قبل ثبوت العقد: أن يقول مثلاً: رهنتك هذا الشيء، على أن تقرضني غداً (كذا)، فهذا الرهن كان قبل ثبوت الحق.

• كيف يتم قبض الرهن؟

• (١) لا يجوز للمرتهن قبض الرهن إلا بإذن الراهن.

(٢) إذا كان الرهن مما ينقل، فقبض المرتهن له: أخذه إياه من راهنه منقولاً، وإن كان مما لا ينقل؛ كالدور والأرض، فقبضه: تخلّيته بينه وبين مرتهنه. وسواء كان هذا الرهن لصاحبه كله، أو مشاعاً؛ أي أن له نصيباً وحصّة فيه مع غيره.

(٣) إن كانت له عارية عند المرتهن فجعلها رهنًا، صح الرهن بذلك.

والفرق بين الحالتين أنه إذا كان عارية فإنه يكون مضموناً عليه، يجب عليه أدائه حتى لو تلف، سواء كان ذلك بقصد منه أو بغير قصد، وإن صار رهنًا فهو أمانة عنده، لا يضمّنهما إلا بالتعدي.

(٤) يجوز أن يقوم الوكيل مقام موكله في قبض الرهن وفي سائر أحكام الرهن.

(٥) يصح أن يرهن بعض نصيبه في شيء له مشاع؛ كأن يرهن نصيبه من بيت مثلاً.

(٦) يصح رهن ما يسرع إليه الفساد؛ سواء كان مما يمكن إصلاحه بالتجفيف كالعنب والرطب، أو لا يمكن إصلاحه، فإن كان مما يمكن إصلاحه، فمؤنة ذلك على الراهن صاحب العين، وأما إن كان مما لا يمكن إصلاحه، فإنه يباع ويجعل ثمنه مكانه رهنًا.



(٧) ويجوز أن يستعير شيئاً يرهنه. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللهُ: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا استعار من الرجل شيئاً يرهنه على ذنانير معلومة عند الرجل سماه إلى وقت معلوم ففعل؛ أن ذلك جائز)<sup>(١)</sup>.

وينبغي أن يذكر المرتهن القدر الذي يرهنه به، وجنسه، ومدة الرهن. فإن استوفى المرتهن ثمنه من الرهن، فللمعير أن يرجع على الراهن بالضمان، وهو قيمة العين المستعارة أو مثلها، ولو تلف الرهن عند المرتهن ضمنه الراهن أيضاً؛ سواء كان التلف بتفريط أم غير تفريط؛ لأنه عارية.

(٨) لا يصح رهن المنافع، كأن يرهن منافع داره؛ لأن مقصود الرهن استيفاء الحق من الثمن، والمنافع تهلك إلى حلول الأجل.

(٩) لا يصح الرهن المجهول، ولا ما لا يقدر على تسليمه، ولا شيء اشتراه لكنه ما زال في مدة الخيار.

(١٠) هل يصح رهن الدين؟ يعني إذا قال: لي عند فلان (كذا)؛ اجعله رهناً لديني منك، اختلف العلماء في جواز رهن الدين، ورجح ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ جوازه، ويكون المدين الأول كأنه ضامن لدين الثاني<sup>(٢)</sup>.

#### • التوكيل في قبض الرهن:

• إذا اشترط المتراهن أن يكون الرهن على يدي رجل رضياً به واتفقاً عليه، جاز ذلك، بشرط أن يكون هذا الوكيل جائز التصرف؛ بأن يكون حراً بالغاً عاقلاً رشيداً.

• ويجوز أن يجعل الرهن في يد عدلين، وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهما الانفراد بالتصرف فيه دون الآخر.

• ولا ينقل الرهن عن يد من جعل الرهن عنده، إلا إن تغير حاله بفسق أو ضعف عن الحفظ، أو حدثت عداوة بينه وبين أحد المتراهنين.

(١) الإجماع (ص ٥٧).

(٢) الشرح الممتع (٧٠ / ٤)، ط. الإسلامية.

من أحكام الرهن

ہ۔ کیوں پتھر رکھ، فی الزمّٰنِ حنّٰہ  
حلوٰی ووقتِ السّعدِ ابد:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣- تصنيف اليراعين:  
هي اليراعين:

٢- مضاعف الرهن:

١- تصامم الرهن على  
يكون، وكذلك أرض  
البنائية عليه  
تندرج الفصل  
والمتصل حق للرهن  
وكذلك أرض البنائية  
والاعتداء عليه للرهن،  
ولكنه يملك ويحمل مع  
الرهن يضم إليه.

١. إن كان نَصْرُهُمَا يُوْدِي  
إِلَى ضَرْدِ الرَّهْنِ أَوْ تَقْصُرَهُ  
فِيْمَتَهُ فَلَا يَجُوزُ.

• غير ذلك:

١. إن كان يتعذر أو القريب من المرتفع فهو من ضمامه .

٢. إن لم يكن كذلك فهو من  
ضمائر الراضين.

۲. فان لم یفعل:

(٢) خان لم يشمل أجبره الحاكم على ذلك: خان يبيع الرهن طاماً:

(١) طلب منه أن يبيع  
الرضع ليوثره الحق  
من أمه.

١. يلزم الراجح أن يرضى المبرقون حقه ويسترد رهنه.

[illegible]

١- منعمة الركوب  
والحلب للحيوان هضمه  
يجوز للمرتفقين بشروط  
أن يتفق عليه.

٢. غيرها من  
المناخات هي للراهن  
ولا تجوز للمرتفع.

(١) ما فيه نزل للملك  
كاتبين والهيبة:

(٣) ما لم يمس فيه نقل للملك  
ولا ضرر ولا نقص جائز  
بإذن الميراثين.

۲. ان پکون اکثر موم  
حقه، فیرد ما  
فضل، الراضن.

٣. أن يكون أنقضى:  
على الراهن أن  
يوفي به النهائي.

- إن كان هناك غرضاء أخرون للراهن فهل يزا محزون المرتفعين  
عند بيع الزرع؟  
لا يزا محزونه ويقدم حقه كما ذكرنا، فإن فشل فيه رد الباقي  
عليهم على قدر حقهم.





• انتفاع المرتهن بالرهن:

• هل يحق للمرتهن أن ينتفع بالرهن؟

الجواب: يختلف هذا الحكم حسب اختلاف نوع الرهن، ويتبين ذلك فيما يلي:

الأول: ما لا يحتاج إلى مؤنة؛ كالدار والمتاع، فلا يجوز للمرتهن الانتفاع به بغير إذن الراهن.

فإن أذن له الراهن، وكان ذلك الرهن من قرض، لم يجز؛ لأنه يصير قرضًا جر نفعًا.

وإن أذن له في غير القرض؛ كأن يكون الرهن عن ثمن مبيع، فإن ذلك جائز.

فأما إن كان الانتفاع بعوض، مثل أن يستأجر المرتهن الدار من الراهن بأجرة مثلها من

غير محاباة، فإن ذلك يجوز في القرض وغيره؛ لأن الانتفاع كان بسبب الإجارة وليس بسبب

الرهن، وأما إن حاباه، فلا يجوز في القرض، ويجوز في غيره.

الثاني: ما يحتاج إلى مؤنة؛ وأراد الانتفاع به بإذن الراهن، فقد قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ فِي

المغني: (فحكم المرتهن في الانتفاع به؛ بعوض أو بغير عوض بإذن الراهن؛ كالقسم الذي

قبله، وإن أذن له في الإنفاق والانتفاع بقدره، جاز؛ لأنه نوع معاوضة)<sup>(١)</sup>. اهـ.

وأما مع عدم الإذن؛ فإنه ينقسم إلى قسمين:

(أ) أن يكون محلوبًا ومركوبًا: فقد نص الشرع على أن للمرتهن ركوبه والشرب من

لبنه، في مقابلة نفقته عليه، يعني: سواء أذن له الراهن أم لم يأذن له؛ لأن النبي ﷺ قد أذن له في

ذلك، وإذن الشرع أقوى؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهْرُ يَرْكَبُ

بنفقته إذا كان مرهونًا، ولبن الدابة يُشرب بنفقته إذا كان مرهونًا، وعلى الذي

يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النِّفْقَةُ»<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ في هذه الحالة أن يتحرى العدل فيما يتحصل عليه مقابل نفقته، فإن زاد النماء على

نفقته، كانت الزيادة للراهن. ويلاحظ أيضًا أنه إذا كان متبرعًا بالنفقة، فإنه لا ينتفع بالرهن.

(ب) غير المحلوب والمركوب: وهذا يتنوع نوعين؛ حيوان، وغير حيوان.

(١) المغني (٤/٤٢٧).

(٢) البخاري (٢٥١١)، وأبو داود (٣٥٢٦)، والترمذي (١٢٥٤)، وابن ماجه (٢٤٤٠).



فأما الحيوان، فإنه لا ينتفع به، ونفقته عليه، فإن كان متبرعاً، فإنه لا يطلب من الراهن شيئاً، وإن كان ينوي الرجوع على الراهن، فإن كان بإذن الراهن، طالبه بالنفقة، وإن لم يكن بإذنه، ففيه خلاف.

وأما غير الحيوان؛ كدار استهدمت فعمرها المرتن، فإنه لا يرجع على المالك بشيء؛ لأنه لم يأذن له، ويكون فعله تبرعاً.

تنبيه: إذا انتفع بالرهن بغير إذن الراهن، حُسب ذلك من دينه؛ لأن منافع الرهن ملك للراهن، وليس للمرتن حق الانتفاع بها.

• نماء الرهن:

• نماء الرهن، أي: الزيادة الحاصلة فيه؛ سواء كانت متصلة (كأن تسمن الدابة أو تكبر)، أو كانت منفصلة عنه (كأن تلد الشاة)، أو كان الرهن بيتاً يؤجر، فكل ذلك يكون حقاً للراهن، لكنه يضم إلى الرهن؛ لأن الفرع يتبع الأصل، وكذلك إذا حدثت جناية على الرهن فنقصت قيمته، فإن الراهن صاحب الرهن يأخذ أرش هذه الجناية من المعتدي، لكن يضم هذا الأرش إلى الرهن<sup>(١)</sup>.

• منافع الرهن والنفقة عليه:

• منافع الرهن كلها لصاحب العين (الراهن)، وليس للمرتن شيء منها، إلا ركوب الدابة الموهونة أو الشرب من لبنها نظير نفقته عليها.

وأما نفقة الرهن - غير الحيوان - فهي على راهته؛ لأنه صاحبه. فإذا أنفق المرتن على الرهن بإذن الحاكم مع غيبة الراهن وامتناعه، كان ديناً للمنفق على الراهن.

• تصرف الراهن في الرهن:

• الرهن ملك لصاحبه؛ يجوز له التصرف فيه بإذن المرتن، ببيع أو هبة أو صدقة أو وقف، أو غير ذلك من أنواع التصرفات؛ شريطة أن يكون عنده ما ينصف به غريمه ويقضي ما عليه، فلا يكون تصرفه في الرهن يضر بالمرتن أو يؤدي إلى نقص قيمة الرهن.

(١) المقصود أن هذه الزيادات، وأرش الجناية، لا يتسلمها الراهن، بل تضم إلى الرهن حين فكه.



• حكم الرهن إذا تلف (ضمان الرهن):

• إذا تلف الرهن في يد المرتهن، فليس عليه أي ضمان، إلا أن يكون متعدياً عليه أو مضيعاً له، فإن لم يكن كذلك، فلا ضمان عليه، ويظل حقه محفوظاً يجب على الراهن أدائه. وذلك لما ثبت في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يغلق الرهن، الرهن لمن رهنه؛ له غنمه وعليه غرمه»<sup>(١)</sup>.

ومعنى «لا يَغْلَقُ الرهن»، أي لا يستحقه المرتهن بالدين الذي عليه، و«الغرم»: هو الهلاك بلا منفعة، و«الغنم»: هو الزيادة الحاصلة له. فكما أن نساء الرهن للراهن، فكذلك هلاكه عليه.

• إذا أدى بعض الحق:

• الرهن وثيقة عند المرتهن حتى يؤدي الراهن جميع حقه، فإن أدى بعض الحق، فلا يرد عليه الرهن حتى يؤديه كله. قال ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأجمعوا أنه من رهن شيئاً أو أشياء بهال، فأدى بعض المال، وأراد بعض الرهن، أن ذلك ليس له، ولا يخرج من الرهن شيء حتى يوفيه آخر حقه، أو يبرأ من ذلك)<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك؛ إذا حُلَّ الحق، لزم الراهن أن يوفي المرتهن حقه، فإن لم يوف، وكان قد (أذن للمرتهن في بيع الرهن)، باعه، ووفى الحق، وما فَضَّلَ من ثمنه فلما لكه، وإن كان أنقص من الدين، فعلى الراهن أن يوفيه الباقي. (وإن لم يأذن بالبيع) فإنه يطالب بالوفاء أو بيع الرهن، فإن فعل، وإلا ألزمه الحاكم بالوفاء أو البيع.

(١) رواه ابن ماجه (٢٤٤١) وضعّفه البوصيري في زوائد ابن ماجه، وصحّحه ابن حبان (٥٩٣٤)، والحاكم (٥١/٢)، والبيهقي (٣٩/٦)، والدارقطني (٣٢/٣)، والحاكم ووافقه الذهبي، قلت: وقد روي متصلاً ومرسلاً، فمنهم من يصحح المتصل؛ كابن عبد البر، وعبد الحق الإشيلي، ورجّح الزيلعي في نصب الراية إرساله (٣١٩/٤)، وكذا رجح إرساله الألباني كما في إرواء الغليل (٢٣٩/٥)، وأما قوله: «له غنمه وعليه غرمه»، فقد قال ابن عبد البر: اختلف الرواة في رفعها ووقفها، فمنهم من يرى أنها من الحديث، ومنهم من يرى أنها من كلام الزهري، وأياً كان الأمر، فإن القياس يقتضي هذا الحكم. والله أعلم.

(٢) الإجماع (ص ٥٨).



ويتفرع على أحكام الرهن ما يلي:

- (١) إذا كان هناك غرماء آخرون، فهل يزاحمون المرتهن في الرهن عند بيعه؟  
الجواب: لا يزاحمونه، فيقدم هو أولاً في أخذ حقه كاملاً، فإن فضل شيء، رُدَّ الباقي على الغرماء على قدر ديونهم.
- (٢) إذا لم يؤد الراهن ما عليه، فليس للمرتهن أن يمتلك الرهن، وهو ما يعرف بـ«غَلَقِ الرهن»؛ لأن الرهن لاستيفاء الحق وليس للتمليك.
- (٣) قرر المجمع الفقهي أنه لا يحق للبائع الاحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع، لكن يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع عنده؛ لضمان حقه في استيفاء الأقساط المؤجلة<sup>(١)</sup>.



(١) قرار المجمع الفقهي (٢٥٣/٢/٦)، شعبان ١٤١٠ هـ مارس ١٩٩٠ م.



## باب الضمان

• معنى الضمان:

• ضمُّ ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق. فيثبت في ذمتها جميعًا، ولصاحب الحق مطالبة من شاء منها. ويقال عنه: ضمين، وكفيل، وحميل، وزعيم، ويقال أيضًا: صبير. شرح التعريف:

إذا كان لأحد الناس حق في ذمة آخر؛ كأن يكون له دين في ذمته، أو ثمن سلعة في ذمته كذلك، وأراد صاحب الحق أن يستوثق لدينه، فإنه يطلب منه أن يحضر شخصًا آخر يضمه، وبذلك يكون هذا الآخر (الضامن) مسؤولًا عن الدين؛ لأنه ضم ذمته إلى ذمة المدين في الالتزام بسداد الحق الذي عليه.

• مشروعيته:

• الضمان ثابت بالكتاب والسنة والإجماع:

أما (الكتاب): فقوله تعالى: ﴿ قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٢]. أي: ضامن.

وأما (السنة): فعن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت رسول الله ﷺ في خطبة الوداع يقول: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم»<sup>(١)</sup>.

ومعني «الزعيم»: الضامن. و«العارية»: ما يستعيره الإنسان من الآخر، و«المنحة»: ما يمنحه الرجل غيره؛ من أرض يزرعها، أو شاة يحلبها فإنها ترد لصاحبها بعد ذلك.

وأما (الإجماع): فقد أجمع المسلمون على جواز الضمان في الجملة، وإنما اختلفوا في بعض الفروع.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٦٥)، والترمذي (١٢٦٥)، (٢١٢٠) وحسنه، وابن ماجه (٢٣٩٨)، والطيالسي (١١٢٨)، وعنه البيهقي (٨٨/٦)، وصحَّحه الشيخ الألباني؛ انظر: إرواء الغليل (١٤١٥).



• أطرافه:

• لا بد من ضامن، ومضمون عنه، ومضمون له، أما الضامن: فهو الذي يلتزم بأداء الحق مع المدين، وأما المضمون عنه: فهو المدين نفسه، وأما المضمون له: فهو الدائن صاحب الحق.

• متى يصح الضمان ومتى لا يصح:

- (١) يصح ضمان المجهول؛ كقوله: أنا ضامن لك ما لك على فلان، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حُمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾، وحمل البعير غير معلوم.
- (٢) صحة ضمان ما لم يجب بعد؛ كأن يقول شخص لآخر: إذا أعطيت فلاناً شيئاً فهو عليّ، وهو لم يعطه شيئاً بعد، أي أنه يضمنه قبل أن يجب عليه حق للغير.
- (٣) يصح الضمان عن كل من وجب عليه حق، حيّاً كان أو ميتاً، مليئاً (غنياً) أو مفلساً؛ لحديث أبي قتادة في ضمانه عن الميت الدينارين.
- (٤) إذا صح الضمان، لزم الضامن أداء ما ضمنه، وكان للمضمون له (الدائن) مطالبة، وهذا هو مقصود الضمان وفائده.

(٥) يصح الضمان في كل حق من الحقوق المالية الواجبة، أو التي تؤول إلى الوجوب.

فمثال الأول: ثمن المبيع، والأجرة، والمهر، والنفقة، ونحوها؛ فكل هذه حقوق ثابتة وواجبة في الذمة، فيصح ضمانها.

ومثال الثاني: الجعل، كأن يقول شخص لآخر: إذا وجدت لي متاعاً الضائع فلك كذا من المال، فيقول الضامن: وأنا أضمنه على إعطائك هذا الجعل الذي التزم به.

(٦) يصح ضمان الأعيان المضمونة<sup>(١)</sup>؛ كالمنصوب والعارية، فأما الأمانات؛ كالوديعة والعين المؤجرة والشركة، فإنها يضمنها إذا كان هناك تعدّد ممن عنده، وأما بغير تعدّد، فلا يضمنها، لذا لا يصح جعلها ضماناً.

(١) المقصود بها الأشياء التي تكون عند الغير، وهو مسؤول عنها، لو فقدت أو تلفت - بإهمال منه أو بغير إهمال - إذ لا بد أن يعرض صاحبها بمثلها أو بقيمتها، بخلاف الأمانات فإنها لو فقدت أو تلفت بإهمال منه ضمنها، وأما لو كان ذلك بغير إهمال فلا يضمنها.



(٧) إذا أبرأ صاحب الدين المضمون عنه، برئت ذمة الضامن، وأما إن أبرأ الضامن، فلا تبرأ ذمة المضمون عنه.

(٨) إذا قضى أحدهما الحق برئت منه ذمة الثاني.

(٩) وإن ضم الضامن ضامناً آخر إليه صح.

• من يصح ضمانه:

• اعلم أن الكفالة تبرع محض لا مصلحة فيها للكفيل، لكنه إن تحمّلها، فقد وجبت عليه، ولا يحق له الرجوع فيها، ويشترط في الكفيل أهلية التبرع؛ فعلى هذا:

يصح ضمان كل جائز التصرف<sup>(١)</sup> من رجل أو امرأة، ولا يصح من مجنون أو صبي غير مميز، أو محجور عليه لسفه، أما الصبي المميز، فقد اختلف العلماء في صحة ضمانه، ورجح ابن قدامة رحمه الله عدم صحة ضمانه.

• متى يبرأ المضمون عنه؟

• لا تبرأ ذمة المضمون عنه بنفس الضمان، كما يبرأ المحيل بنفس الحوالة<sup>(٢)</sup>، بل يثبت الحق في ذمة الضامن مع بقاءه في ذمة المضمون عنه، ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما في الحياة وبعد الموت.

وقد اختلفوا في براءة ذمة الميت بضمان الحي له؛ فرأى بعضهم أنه يبرأ بمجرد الضمان؛ لما ثبت في حديث أبي قتادة رضي الله عنه أنه قال له النبي ﷺ حين تحمل الدينارين عن الميت: «حق الغريم، وبرئ منها الميت»<sup>(٣)</sup>، ورأى آخرون أنه لا يبرأ إلا بالأداء؛ لقوله ﷺ في الحديث بعد أن قضى أبو قتادة رضي الله عنه ما عليه: «الآن بردت جلدة»، ولحديث: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه»<sup>(٤)</sup>.

(١) المقصود بجائز التصرف: الحر العاقل البالغ الرشيد.

(٢) انظر: باب الحوالة (٢/٤٢٤).

(٣) حسن: رواه الحاكم (٥٨٢)، والبيهقي (٦/٧٤)، وأحمد (٣/٣٣٠).

(٤) صحيح: الترمذي (١٠٧٨) وحسنه، وابن ماجه (٢٤١٣)، وأحمد (٢/٤٤٠)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٧٧٩).



• أنواع الكفالة:

• تنقسم الكفالة إلى: كفالة بالمال، وكفالة بالنفس، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: الكفالة بالمال: وهي أنواع:

(١) كفالة بالدين، وقد تقدم صحة هذا الضمان؛ سواء كان هذا الدين معلوماً أو مجهولاً، وسواء وجب الدين وحلّ أجل سداذه أو لم يجب.

(٢) كفالة بالعين: وهي كفالة تسليم ما عند الغير، وقد تقدم حكم ذلك.

(٣) كفالة الدرك: وتسمى (ضمان العهد)، أي: التعهد بما يُدرك المال المبيع ويلحق به من خطر، أي: أنه يكفل ويتعهد الحق للمشتري تجاه البائع بأنه إذا ظهر للمبيع مستحق آخر؛ كأن يكون مرهوناً لغيره، أو يكون به عيب يستوجب الرد، فهو كفيل بإدراك الحق للمشتري.

مثال: رجل باع لآخر منزلاً، وخاف المشتري أن يكون هذا البائع قد باع هذا البيت من قبل، أو رهنه، أو نحو ذلك، فيحتاج إلى ضامن لهذا المشتري بأن يكفل له حقه، وأن المنزل غير مستحق للغير.

وكذلك يضمن للبائع الثمن الذي في ذمة المشتري، أو يضمن له سلامة النقود، أو نحو ذلك، فإذا كان المشتري لم يدفع الثمن، ضمنه بدفعها، أو إذا أعطاه نقوداً وخشي أن تكون مزورة، فإنه يضمن سلامة النقود.

ثانياً: الكفالة بالنفس:

وتعرف بضمان الوجه، وهي أن يلتزم الضامن بإحضار الشخص المضمون إلى المضمون له، والأصل في ذلك قول الله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا مَوْفِقَاتٍ﴾ [يوسف: ٦٦]. فإذا كان على شخص إقامة حد مثلاً، أو كان الله لَتَأْتُنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ﴿ [يوسف: ٦٦]. فإذا كان على شخص إقامة حد مثلاً، أو كان عليه حق لآخر، ونريد إحضاره لنرفعه للقضاء، فيتكفل رجل بإحضاره؛ وذلك بأن يقول: أنا كفيل بفلان، أو بوجهه، أو ببدنه، أو نحو ذلك، وهذه الكفالة صحيحة - وهو مذهب الجمهور - إن كان على المكفول به حق، ولا يشترط أن يعلم الكفيل بمقدار هذا الحق؛ لأنه تكفل ببدنه لا بماله.



فالضامن بالنفس إذن يختلف عن الضامن بالمال؛ لأن الضامن يلتزم بالمال، فإذا لم يؤد المضمون عنه طوّل الضامن بدفع هذا المال، أما الضامن بالنفس فإنه التزم بإحضار الشخص نفسه، وبهذا تبرأ ذمته، فإذا لم يتمكن من إحضاره فلا شيء عليه.

ومما يؤيد صحة كفالة الأبدان ما ثبت أن رجلاً وقع على جارية امرأته، فأراد حمزة بن عمرو الأسلمي رضي الله عنه وكان عمر رضي الله عنه قد أرسله ليجمع الصدقات - أن يرجمه، فقال له الناس: إن عمر قد جلده وعذره بجعله، فأخذ حمزة من الرجل كفلاء حتى قدم على عمر. رواه البخاري تعليقاً، وأسند الطحاوي كما في الفتح. ومعنى «أخذ كفلاء»، أي: لكي يضمنوا إحضار الرجل إذا كان الحكم فيه الرجم بعد قدومه على عمر وعرض الأمر عليه، وهذا هو موضع الشاهد.

وتصح الكفالة ببدن من عليه حد؛ سواء كان حقاً لله كحد الزنا والسرقه، أو حقاً لآدمي كحد القذف والقصاص، وهذا قول الجمهور، وأما أصحاب الشافعي، فيرون صحة الكفالة لحق الآدمي فقط، وعدم صحتها لحق الله. ويرى ابن حزم عدم صحة كفالة البدن أصلاً، لا في مال، ولا حد، ولا شيء.

والراجع من هذه الأقوال هو قول الجمهور، والله أعلم.

واعلم أن المكفول بحد أو قصاص إذا غاب أو مات فلا حد على الكفيل، بخلاف الدين، فإن المكفول إذا لم يؤد الدين، طوّل به الكفيل.

● أخطاء الضمان التي يقع فيها بعض الناس:

● (١) هناك خطأ يقع فيه بعضهم؛ وهو أن يأخذ من الناس أموالاً للمضاربة، ولكنه لا يعمل بها شيئاً إلا أنه يعطيها لبعض رجال الأعمال، فإذا أعطوهم الربح، قسموه بينهم وبين أصحاب الأموال الحقيقيين، وحجتهم في ذلك أنهم يضمنون هذه الأموال لو حدث لها تلف، وهذا تصرف غير صحيح، بل محرم؛ لأن ربحهم لم يكن نتيجة عمل قاموا به، بل للضمان، ومعلوم أن الضمان عقد تبرع محض لا يجوز أن يتقاضوا عليه ربحاً.

● (٢) خطاب الضمان الذي تقوم به البنوك الربوية غير صحيح؛ لأنهم يأخذون عوضاً عنه يقابل هذا الضمان، ويجعلون المبلغ المضمون ديناً على العميل، فيحسبون نسبة الفائدة (الربا) على هذا الدين مع تحديد العمولة ومصاريف الإجراءات التي يقومون بها.



وأما خطاب الضمان في البنوك الإسلامية، فإن كان للمضمون عنه غطاء نقدي لهذا الضمان، فالبنك في هذه الحالة وكيل عن المضمون له، ويجوز أخذ الأجرة على الوكالة. وإن لم يكن للمضمون عنه غطاء نقدي لهذا الضمان، كان البنك ضامناً متبرعاً لا يجوز له أخذ الأجرة على الضمان، لكن له أن يأخذ المصاريف الإدارية لإصدار خطاب الضمان فقط، سواء كان هناك غطاء نقدي أم لا، ويراعى في ذلك ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء، ولا يكون ذلك حيلة على الربا.

(٣) ما يفعله بعض الكفلاء للمقيمين في بعض الدول (كدول الخليج) من إلزام المكفول بدفع مال شهرياً أو سنوياً لكي يظل على كفالته: عمل حرام، وما يتعاطاه مقابل ذلك سحت؛ لأن الكفالة كما سبق تبرع محض، وليست لجمع المال.





## باب التفليس

● المفلس:

● لغة: هو الذي لا مال له، وليس عنده ما يدفع به حاجته.

● واصطلاحًا: هو مَنْ دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ، وَخَرَجُهُ أَكْثَرُ مِنْ دَخْلِهِ.

● وسمي مفلسًا، وإن كان ذا مال؛ لأن ماله مستحق الصرف في دينه، فكأنه معدوم.

● الحجر على المفلس:

● من ثبت عليه ديون وحقوق للغير مما يوجب غرام المال، حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ مَتَى طَلَبَ

الغرماء ذلك، فإذا حجر عليه الحاكم، تعلق بذلك أربعة أحكام:

● الأول: منع تصرفه في عين ماله.

● الثاني: تعلق حقوق الغرماء بهذا المال.

● الثالث: أن من وَجَدَ عين ماله، فهو أحق به من سائر الغرماء، بشروط سنذكرها إن شاء الله.

● فمثلاً: إذا كان باعه سلعة، فوجدها بعد الحجر، فهو أحق بسلعته من بقية الغرماء.

● الرابع: للحاكم الحق في أن يبيع ماله ويوفي الغرماء.

● إذا وجد الرجل عين ماله عند المفلس:

● إذا وجد الرجل عين ماله عند المفلس، فله أن يأخذ عين ماله، وله أن يتركه؛ ليكون أسوة

بقية الغرماء في تقسيم المال؛ وذلك لما ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعَيْنَهُ عِنْدَ رَجُلٍ - أَوْ إِنْسَانٍ - قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»<sup>(١)</sup>.

● فإذا آثر أن يأخذ عين ماله، فيشترط في ذلك شروط:

(١) أن تكون السلعة باقية بعينها لم يتلف منها شيء، فإن تلف منها شيء، فهو أسوة الغرماء.

(١) البخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩)، وأبو داود (٣٥١٩)، والترمذي (١٢٦٢)، والنسائي (٣١١/٧)،

وابن ماجه (٢٣٥٨).

(٢) ألا يكون المبيع زاد زيادة متصلة به، وأما إن كانت الزيادة منفصلة عنه، فله الرجوع فيه وأخذه، وتكون الزيادة للمفلس.

(٣) أن لا يكون البائع قد قبض من ثمنها شيئاً، فإن كان قد قبض من ثمنها شيئاً سقط حق الرجوع؛ لأنه ثبت في إحدى روايات الحديث السابق عند أبي داود، وابن ماجه: «أيما رجل باع سلعة، فأدرك سلعته بعينها عند رجل قد أفلس، ولم يكن قد قبض من ثمنها شيئاً، فهي له، وإن كان قد قبض من ثمنها شيئاً، فهو أسوة الغرماء»<sup>(١)</sup>.

(٤) ألا يتعلق به حق الغير؛ كأن يكون المشتري قد رهنته؛ لأن في الرجوع إضراراً بالغير، ولا يزال الضرر بالضرر، ولأنه في حقيقة الأمر لم يجد ماله بعينه عند المفلس، فلم يكن له أخذه.

(٥) أن يكون المفلس حياً. وهذا الشرط يختلف فيه، وسيأتي شرح ذلك وبيان الراجح.

• من الغرماء الذين يستحقون المال؟

قال ابن حزم رحمه الله: (ويقسم مال المفلس الذي يوجد له بين الغرماء بالحصص بالقيمة - كما يقسم الميراث - على الحاضرين الطالين الذين حلت آجال حقوقهم، ولا يدخل فيهم: حاضراً لا يطلب، ولا غائب لم يوكل، ولا حاضراً ولا غائب لم يحل أجل حقه طلب أو لم يطلب)<sup>(٢)</sup>.

• إذا مات المفلس:

اختلف العلماء إذا مات المفلس وعليه حقوق، ووجد صاحب الحق (الدائن) متاعه بعينه عنده، هل يأخذ متاعه لأنه أحق به، أو يكون أسوة الغرماء؟

الصحيح من ذلك أنه أسوة الغرماء؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه؛ اقتضى منه شيئاً أو لم يقتض، فهو أسوة الغرماء»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التخريج السابق.

(٢) المحلى (٨/ ٦٣٤).

(٣) رواه ابن ماجه (٢٣٦١)، والدارقطني (٤/ ٢٣٠)، وفيه اليان بن عدي: لين الحديث، ورواه أبو داود (٣٥٢٢)، نحوه بلفظ: «وإن مات الذي ابتاعه، فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء»، تفرد به إسماعيل ابن عياش، وأعله أبو داود فقال: حديث مالك أصح؛ يعني الرواية المرسلة، وأما رواية اليان بن عدي فهي خطأ واضح؛ لأن الحديث معروف من رواية الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، لا عن أبي سلمة. وحسنه الألباني بالمتابعات، انظر: إرواء الغليل (١٤٤٣).

وأما ما روي من حديث أبي هريرة عند أبي داود، وابن ماجه بلفظ: «من أفلس أو مات، فوجد رجل متاعه بعينه، فهو أحق به»، فهو حديث ضعيف؛ لأنه من رواية أبي المعتمر. قال الحافظ: مجهول الحال، وضعّفه الشيخ الألباني كما في (إرواء الغليل) (٥/ ٢٧١).

إذا ثبت هذا، فإن الميت بفلس يقضي لكل من حضر أو غاب، طلب أو لم يطلب، وسواء كان دينه حالاً أو مؤجلاً؛ لأن الآجال تحل كلها بموت الذي عليه الحق المدين<sup>(١)</sup>.

تنبيه: الحقوق المتعلقة بالذمة قسماً: حقوق الله؛ كالزكاة والكفارة، وحقوق العباد؛ كالدين، وضمن المبيع، ومؤخر الصداق، فنبدأ أولاً بإخراج ما فرط فيه من حقوق الله، ثم بعد ذلك بحقوق الناس، وذلك لقول النبي ﷺ: «دين الله أحق بالوفاء»<sup>(٢)</sup>.

• كيف يقسم المال على الغرماء:

• ينظر فيها يملكه المطالب (المفلس) برد الديون:

(أ) فإن كان يوجد مال يفي به مما يفضل له عن حاجاته، فهذا يباع من ماله ما يفضل عن حاجته لينصف منه الغرماء، وهذا كله بعد أن يطالب أولاً بالوفاء، فإن أبى حجر عليه.

(ب) وإن كان ما عنده يساوي ما عليه، أو لا يفي بقضاء ما عليه، فهذا يقضي للغرماء بجميع ماله، فإن اتفقوا على بيعه، يبيع لهم، وهذا أيضاً بعد أن يطالب بالوفاء، فإن أبى حجر عليه.

ثم يقسم مال المفلس الذي وجد له بين الغرماء بالخصص (أي: نسبة وتناسب)، كما يقسم الميراث؛ وذلك لما ثبت عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها، فكثر دينه، فأفلس، فقال رسول الله ﷺ: «تصدقوا عليه»، فتصدق الناس عليه، ولم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك»<sup>(٣)</sup>.

(١) ويرى بعض العلماء أن الورثة إذا أعطوا للدائن رهناً، أو أتوا بكفيل مليء يكفلهم، فإن الدين المؤجل لا يحل، بل هو باق على أجله، لأنه لا ضرر على صاحب الدين، وهذا الرأي هو الذي يترجح؛ لأن لصاحب الحق أن يأخذ حقه؛ إما من المدين إن كان حياً أو من ورثته إن مات.

(٢) البخاري (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨)، وأبو داود (٣٣١٠)، والترمذي (٧١٦).

(٣) مسلم (١٥٥٦)، وأبو داود (٣٤٦٩)، والترمذي (٦٥٥)، والنسائي (٧/ ٢٦٥)، وابن ماجه (٢٣٥٦).

تنبيه: إذا لم يكن للمفلس مال، وجب إنظاره، ولا يجوز حبسه لذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ

كَانَ ذُو عُسْرٍ فَنُظِرَ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

• تصرفات المفلس:

• تصرفات المفلس إما أن تكون قبل حجر الحاكم عليه أو بعده:

- (أ) فإن كان تصرفه قبل الحجر عليه؛ من بيع أو هبة أو إقرار أو قضاء بعض الغرماء أو غير ذلك، فهو جائز نافذ، بشرط ألا يضر بالغرماء؛ فإن تصرف تصرفاً يضر بهم، كان حراماً.
- (ب) فإن حجر عليه، لم ينفذ تصرفه في شيء من ماله، فإن تصرف لم يصح تصرفه؛ لأن حقوق الغرماء تعلقت بأعيان ماله.

وأما إن تصرف بذمته لا بعين ماله؛ كأن يشتري شيئاً مؤجلاً ثمنه، أو يقترض، أو يقر بدين لأحد الناس، صح ما تعلق بذمته، لكن هؤلاء الذين تعاملوا معه بعد الحجر لا يشاركون الغرماء أصحاب الديون السابقة، لكنهم - أعني الذين تعاملوا معه بعد الحجر - يطالبونه بعد فك الحجر عنه.

ويتفرع على حكم الحجر ما يلي:

(١) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (يستحب إظهار الحجر عليه؛ لتجنب معاملته؛ كي لا يستضر الناس بضياح أموالهم عليه)<sup>(١)</sup>.

(٢) قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (لو قال: أريد أن أعتمر، وعليه دين أكثر من ماله، نقول: لا تعتمر، وهذا حرام عليك، فإن قال: ما أديت الفريضة، قلنا: لا فريضة عليك؛ لأنه من شرط وجوب الحج ألا يكون على الإنسان دين)<sup>(٢)</sup>.

(٣) إذا باع أحد للمحجور عليه شيئاً، أو أقرضه شيئاً، وكان ذلك بعد الحجر، لكنه - أي: البائع أو المقرض - لا يعلم بأنه محجور عليه، فله في هذه الحالة أن يرجع في بيعه أو قرضه.

(١) المغني (٤/ ٤٨٧).

(٢) الشرح المتع (٤/ ١٦٤) ط، إسلامية.



• النفقة على المفلس:

• المفلس إذا حجرنا عليه لا بد أن نترك له ما تقوم به حياته وحياة من تلزمه نفقته، وكسوته، ونحو ذلك، وبناء على هذا:

\* يُنْفَقُ على المفلس وعلى من تجب عليه النفقة والكسوة، وعلى من تلزمه نفقته بالمعروف، من ماله إلى أن يفرغ من قسمته بين الغرماء.

\* وكذلك يقدم تجهيزه عند الموت ومؤنة دفنه قبل الدين.

\* واعلم أن الواجب من النفقة والكسوة أدنى ما ينفق على مثله بالمعروف، وأدنى ما يسكن مثله مما يدفع عنه الحر والبرد. قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (وإن كانت له ثياب لا يلبس مثله مثلها، بيعت واشتري له كسوة مثله، ورُدَّ الفضل على الغرماء، فإن كانت إذا بيعت واشتري له كسوة لا يفضل منها شيء، تركت، فإنه لا فائدة في بيعها)<sup>(١)</sup>.

\* واختلف العلماء في بيع داره:

فعند الحنابلة والحنفية: لا تباع داره التي لا غنى له عن سكنائها.

وقال شريح ومالك والشافعي: تباع ويشتري له بدلها؛ يعني مما يتناسب مع مستواه، واختاره ابن المنذر؛ لأن النبي ﷺ قال: «خذوا ما وجدتم»، وهذا مما وجد.

وأرى أن هذا الرأي هو الأرجح، وإلا فالأمر موكول إلى اجتهاد الحاكم، والله أعلم.

فإن كانت هذه الثياب، أو هذه الدار؛ عين مال أحد الغرماء، فله أخذها بالشروط السابقة.

والخلاصة: أن يترك للمفلس ما تقوم به حياته، فلا تؤخذ ثيابه ولا داره ولا آلة حرفته، وفي حديث أبي سعيد الماضي لم يثبت أن النبي ﷺ أمر الغرماء أن يخرجوا صاحب الدين من بيته، ولا أن يأخذوا ثيابه.

ويتعلق بما مضى الفروع الآتية:

(١) إن كانت له أكثر من دار يستغنى بإحداها، بيع عليه ما زاد ما عدا داره التي لا غنى

له عن سكنائها.

(١) المغني (٤/ ٤٩٠).



(٢) إن كان مسكنه لا يسكن مثله في مثلها، بيع واشتري له مسكن يصلح لمثله، وزُد الفضل على الغرماء.

(٣) إن كان المفلس ذا صنعة ينفق منها على نفسه وأولاده، لم يترك له من ماله شيء؛ لأنه يستغني بصنعته، وإن لم يقدر على شيء من التكبس، ترك له من ماله قدر ما يكفيه.

(٤) إذا تلف شيء من المال قبل أن يباع، فمن مصيبة المفلس، لا من مصيبة الغرماء، وإن تلف بعد القضاء لهم به، فمن مصيبة الغرماء، ويسقط عنه من دينهم بقدر ذلك.

(٥) إذا قضى ما عليه وبقي عليه بقية من الديون، فهل يجبر على التكبس؟

قولان للعلماء؛ يرى الحنابلة والمالكية والشافعية أنه لا يجبر على التكبس. والقول الثاني، وهو أحد الروايتين عند الحنابلة: أنه يجبر على التكبس؛ وإذا ثبت ذلك، فإنما يجبر إذا كان في كسبه فضلة عن نفقته ونفقة من يمونه؛ أي: من ينفق عليهم.

(٦) لا يجبر المفلس على قبول هدية، ولا صدقة، ولا وصية، ولا قرض؛ سدادًا لدينه، ولا تجبر المرأة على الزواج لتأخذ مهرها سدادًا لدينها.

(٧) إن جُني على المفلس جنابة توجب المال، ثبت المال وتعلقت به حقوق الغرماء، ولا يصح أن يعفو عن الجاني، وإن كانت موجبة للقصاص؛ فهو بخير بين القصاص والعفو مقابل مال، هكذا على التأخير، ولا يجبر على العفو مقابل مال، فإن عفا مقابل مال، ثبت وتعلقت به حقوق الغرماء. (٨) ليس للمفلس إسقاط شيء له عند الغير؛ من ثمن مبيع، أو أجرة، ولا قبض المسلم فيه أقل وأدنى من صفته إلا بإذن غرمائه.

(٩) بيع مال المفلس يتم بأن يحضر المفلس والغرماء، ويعلن عن بيعه، ويبيع كل شيء في سوقه، ويقدم بيع الرهن ليستوفي المرتهن حقه، وما زاد رُد على الغرماء، ثم يبيع ما يُسرِع إليه الفساد، ثم يبيع ما يستغني المفلس عنه، إلى أن يتم استيفاء الحقوق.

## من احكام التزامات

### ٢- ان جني على النفس

٣- اذا ابيع ما هو نفسي ما عليه  
والتبني بغيره من الدين  
فما يجوز على التمسك  
بالتبني  
والا لا يجوز  
وقال: ان كان في كسبه  
ما يحصل من نفعه وينتفع من يلزمه  
نفعه ما يجوز التمسك بما في الدين  
بغيره.

### ٢- ان كانت لوجبه ما لا

الافاء  
فيجزم عليه المجرم  
وتثبت حقوق المجرم  
عليها.

١- ان كانت لوجبه التمسك  
فهو معتبر بين التمسك  
وبين المجرم مقابل حال  
ولا يجوز ان يقع مجازا  
ولا يجوز ذلك على المجرم  
بما لا يترك التمسك جان  
اختر المجرم بما لا ثبت حقوق  
المجرم فيه.

١- حكم النفس حال  
الرجوع  
من كان عليه دين قد حل  
اجله طلب منه واداه دينه  
فانه ادعى الرجوع نظر  
الحاكم.

### ٢- ان لم يكن له مال ظاهر وقار:

١- ان يصدقه  
النفس على  
هوى الرجوع  
فيقول فانه وجب  
إظهاره ولا تجوز  
ملازمته.

١- ان كان بالنفس  
في يده ما لا ظاهر  
امر به بالصدقة فان  
ادعى ان مال غيره  
أثم بالنفس:

٢- ان كان به: علم  
كتب الدين وجزم  
على ماله دينه ونفسه  
حق الدين

١- ان صدقه بغيره أو  
يبيع: هل هو  
الدين وجب إظهاره  
ولا تجوز ملازمته

### ٢- ان يكون عرف الله مال

قالوا قول غيره فانما حلف المدين انه ذو مال حتى ادعى حتى  
تشبه اليه بصدقه أو يقضي حقوق المجرم  
ويجوز للمدين حينما الإظهار له بالقول كما قالوا وما مستر  
ونحوه.

٢- ان لم يكن موقوفه مال  
قالوا قول غيره مع بينه فيقول  
فانه وجب إظهاره ونحوه  
ملازمته.

• حكم المفلس في حالة الإعسار:

إذا ثبت أنه لا مال له لم يكن لأحد مطالبته ولا ملازمته؛ فإن ظهر له مال، أنصف منه للغرماء؛ لقوله ﷺ للذي أصيب في ثمار ابتاعها: «خذوا ما وجدتم، وليس لكم إلا ذلك»<sup>(١)</sup>.

كيف يعامل إن ثبت إعساره؟

من كان عليه دين قد حلَّ أجله فطولب به ولم يؤده، نظر الحاكم في أمره كالاتي:  
أولاً: إن كان في يده مال ظاهر أمره بالقضاء.

ثانياً: فإن ادعى أن هذا المال ليس له بل لغيره، أحضر صاحبه واستحلفه الحاكم؛ فإن قال هذا الغير: ليس بهالي، عرف كذب المفلس.

ثالثاً: فإن لم يكن له مال ظاهر فصدقه الغرماء على ذلك، قبل قوله، ووجب إنظاره، ولم تجز ملازمته؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

رابعاً: فإن كذبه غريمه فلا يخلو الحال: إما أن يكون عرف له مال أو لم يعرف، فإن عرف له مال لكون الدين ثبت عن معاوضة كالقرض والبيع، فالقول قول غريمه مع يمينه.

خامساً: فإذا حلف غريمه أنه ذو مال، حبس المفلس حتى تشهد البينة بإعساره.

سادساً: إن شهدت البينة بتلف ماله، قبلت، فإن طولب المفلس بالحلف بأنه ليس له مالٌ غير المال المعروف، حلف على ذلك.

سابعاً: قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: (فإن كانت الحقوق من نفقات أو صداق أو ضمان أو جناية، فالقول قوله مع يمينه أنه عديم، ولا سبيل إليه حتى يثبت خصمه أن له مالاً، لكن يؤاجر ليقضي ما عليه)<sup>(٢)</sup>.

ثامناً: إن صح أن له مالاً غيبه، أدب وضرب حتى يحضره.

(١) رواه مسلم (١٥٥٦)، وأبو داود (٣٤٦٩)، والترمذي (٦٥٥)، والنسائي (٢٦٥ / ٧)، وابن ماجه (٢٣٥٦).

(٢) المحلى (١٧٢ / ٨).

تاسعًا: قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: (إذا امتنع المוסر من قضاء الدين، فلغريمه ملازمته ومطالبته والإغلاظ له بالقول، فيقول: يا ظالم، يا معتد، ونحو ذلك، لقول رسول الله ﷺ: «لِيُؤْجَدَ يَحِلَّ عَقُوبَتُهُ وَعَرْضُهُ»<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>).

• سفر المفلس:

• إذا أراد المفلس أن يسافر وعليه دين، فهل لغريمه منعه من السفر؟  
أولًا: إذا كان محل الدين قبل قدومه من السفر، فله منعه، إلا أن يجعل عنده رهناً أو ضمينًا.

ثانيًا: وإن كان محل الدين بعد قدومه من السفر، فليس له منعه من ذلك.



(١) حسن: رواه البخاري تعليقًا (٥/٦١)، ووصله أبو داود (٣٦٢٨)، والنسائي (٣١٦/٧)، وابن ماجه (٢٤٢٧) وصححه الحاكم وقال الذهبي: بحسبه أن يكون حسنًا.

(٢) المغني (٤/٥٠١).

# كتاب المحرم: (هو منع الإنسان من التصرف في ماله) وهو ينقسم إلى قسمين:

٢- المحرم عليه بطلب  
في ماله وهو المال (القرض جدارل  
كتاب التكاليف)

١- محرمات المحرم عليه  
بطلب الحصة من ماله  
والصحة:

١- لا تصح تصرفات المحرم والمجبرين من بيع أو قرض ماله  
هذا ولما صاحب المال أن يدرج ماله عند سئلته أو قرضه.  
إلا أن يكون قد اتفق المحرم أو المجبر فلا ضمان عليه.  
٢- إذا جنى المحرم أو المجبر جناحة على نفسه أو ماله  
بإلزامهم ضمان ما اتفقوا ولو كانوا غير مكلفين.

٣- الصيغة:  
وهو الذي لا يشيطة ماله ولا يبيعه ماله  
أعطيت الأمانة فحين هو اسميه الذي  
يصر عليه لصاحبه  
الأرجح أن السلف التفتيح للمحرم هو  
سرفته لأن في التصرف أو جبا لا  
مسئلة فيه لا في دين ولا في ماله  
وماله فالتسليم أن كان.

٣- هذه لغير ذلك كصحيح  
المرأى ليس سلفاً  
يعصر عليه بديه.

١- هي إيقاع ماله في  
المال كقرض المحرم  
والأمانة فهو يصر عليه.  
إلى الأمانة فهو يصر عليه.

٤- حاله أن يتصرف في ماله  
الرجح أن لا يملك شيئاً وأن يملكه في شركة  
مستأجرة وأراد أن يملك شيئاً من الأربع ماله  
يلحق بالتفتيح ويجوز له.

٥- أن كان شيئاً أنه أن يملك من  
مال المحرم بالمصرف وأن كان  
شيئاً فليس كذلك.

٣- إن لم يكن موطناً  
لم يضمن.

١- موطناً في الصحة  
والتصرف يضمن.

١- لا يصرّف  
المرأى في مال المحرم  
إلا بالأمانة له.

٢- الصيغة:  
وهو كل من كان  
دون البلوغ ومن  
أحكامه:

١- ما لا يملكه  
ويطلق به الصيغة  
الكثير إذا قد ذكرته.

١- المحرم عليه بطلب  
تضمنه وهو أربعة أقسام:

٢- من الذي يملكه  
المرأى في ماله وقت  
التصرف عليه  
هو المرأى ومن أحكامه:

١- من يملكه ماله  
بطلبه عليه  
بطلبه عليه:

١- محرم عليه بطلب  
بطلبه عليه  
بطلبه عليه:

١- أكثر الأمانة  
على أن المرأى هو  
الأب ثم وصيه ثم  
الصالح.

٢- ما لا يملكه  
وهو حسن التصرف  
في المال.  
هذا والمال يملكه ماله  
له والمال يملكه ماله  
تصرفه فيه.

١- ما لا يملكه  
بطلبه عليه  
بطلبه عليه:

١- ما لا يملكه  
بطلبه عليه  
بطلبه عليه:



## باب الحجر

• معنى الحجر:

• لغة: المنع والتضييق، وسمي العقل حَجْرًا في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرِ﴾ [الفجر: ٥]، لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب القبائح.  
• شرعًا: منع الإنسان من التصرف في ماله.

• أقسام الحجر:

• ينقسم الحجر إلى قسمين:

(أ) حجر على الإنسان لحق نفسه، وهو الحجر على الصبي والمجنون والسفيه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥].

(ب) حجر على الإنسان لحق غيره؛ كالحجر على المفلس، وحجر الرهن لحق المرتهن، ونحو ذلك. والكلام هنا على القسم الأول فقط، أما القسم الثاني فقد سبق الكلام عليه في موضعه.

• الحجر على السفيه:

• قال تعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥].

اختلف العلماء في الحجر على السفيه الذي لا يضبط ماله ولا يحفظه؛ قال ابن المنذر رحمه الله: (أكثر علماء الأمصار يرون الحجر على كل مضيع لماله؛ صغيرًا كان أو كبيرًا)<sup>(١)</sup>.

وقد نازع ابن حزم في الحجر عليه؛ إذ لم يأت قرآن ولا سنة بالحجر عليه؛ في عتق ولا صدقة ولا وقف ولا هبة، مما هو من فعل الخيرات. وأما ما ورد في بعض الآثار من رواية بعض الصحابة من الحجر على من غبن في بيعه، فهذه في قضايا خاصة، ولم يجابوا إلى ما طلبوا، وعلى هذا فإذا بلغ الإنسان وأونس منه الرشد، دفع وليه ماله إليه، إلا أن يصرفه في فسق أو فيما لا مصلحة فيه.

(١) نقلًا عن المغني (٤/ ٥٠٦).



ولذلك كان أعدل الأقوال ما ذكره الشوكاني رحمه الله في (نيل الأوطار)؛ حيث قال:  
(والسفه المقتضي للحجر عند من أثبتته هو صرف المال في الفسق، أو فيما لا مصلحة فيه ولا  
غرض ديني ولا دنيوي؛ كشراء ما يساوي درهماً بخمسة، لا صرفه في أكل طيب ولبس  
نفيس، وفاخر المشموم؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ  
الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وكذا لو أنفق في القرب) (١).

ومما استدلوا به على أنه لا يحجر على كل سفه ما ثبت عن أنس: «أن رجلاً كان في  
عقدته ضعف، وأن أهله أتوا النبي ﷺ فقالوا: يا نبي الله احجر عليه؟ فدعاه رسول الله  
ﷺ فنهاه، فقال: يا نبي الله إني لا أصبر عن البيع، فقال: «إذا بعث فقل: لا خلافة» (٢).  
ومعنى «لا خلافة»: لا خديعة. فرى أن رسول الله ﷺ لم يحجر عليه مع أنه كان  
يخدع في البيوع.

#### ● الحجر على الصغير:

● لا خلاف بين أهل العلم في أنه يحجر على الصغير ويمنع من التصرفات؛ حفاظاً على  
ماله من الضياع؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥]، قال  
عكرمة: هو مال اليتيم عندك؛ لا تؤته إياه، وأنفق عليه.  
متى يدفع المال إليه؟  
يدفع المال إلى الصبي إذا تحقق فيه شرطان:  
الأول: بلوغه.

الثاني: أن يؤنس منه الرشد.

وذلك لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾ يعني اختبروهم في حفظ أموالهم ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا﴾ أي  
مبلغ الرجال والنساء بالبلوغ ﴿فَإِنْ مَّا نَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ أبصرتم منهم حفظاً لأموالهم،  
وصلاحاً في تدبير معاشهم ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، وبيان ذلك فيما يلي:

(١) نيل الأوطار (٥/ ٢٧٠).

(٢) البخاري (٢٤٠٧)، ومسلم (١٥٣٣)، وأبو داود (٣٥٠١)، والنسائي (٧/ ٢٥٢). وهذا لفظ أبي داود والنسائي.





أولاً: البلوغ:

يعرف البلوغ بعلامات؛ بعضها يشترك فيه الغلام والجارية، وبعضها تختص بها الجارية:

أما العلامات المشتركة، فهي:

(١) خروج المني من القبل يقظة أو مناماً، بجماح أو احتلام، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَلْقَوُا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٥٨]، وقال ﷺ: «رفع

القلم عن ثلاث، عن الصبي حتى يحتلم...»<sup>(١)</sup>.

(٢) إنبات الشعر حول ذكر الرجل أو فرج المرأة؛ لأنه لما حكم سعد بن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في

بني قريظة أن تُقتل مُقاتِلَتُهُمْ وتسبى ذراريتهم، أمر النبي ﷺ أن يكشف عن مؤثرهم؛ فمن

أنبت فهو من المقاتلة، ومن لم ينبت ألحقوه بالذرية؛ يعني يعد من الأطفال.

والمقصود بالشعر: الشعر الخشن، ويشترط أن يكون إنباته بنفسه لا بمعالجة، فلو زرع

شعراً، أو عالج بدهون و(كريمات) أنبت الشعر لا يحصل به البلوغ.

(٣) السن: وهو بلوغ خمس عشرة سنة؛ لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «عُرِضَتْ عَلَى

رسول الله ﷺ وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزني في القتال، وعرضت عليه وأنا ابن خمس

عشرة سنة، فأجازني»<sup>(٢)</sup>. متفق عليه. زاد في رواية عند البيهقي وابن حبان: «ورآني بلغت».

وأما ما يتعلق بحق المرأة، فيزداد على ما سبق ما يلي:

(٤) الحيض: لا خلاف بين أهل العلم أنه علامة على البلوغ.

(٥) الحمل: لأن الله أجرى العادة أن الولد لا يخلق إلا من ماء الرجل وماء المرأة؛ قال

تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۖ (٥) خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ (٦) يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ [الطارق: ٥-٧].

ثانياً: الرشد:

الشرط الثاني لرد المال إلى الصغير المحجور عليه بعد بلوغه هو أن يؤنس منه الرشد.

والمقصود به الرشد في تصرفاته المالية. ولكن بم يعرف الرشد؟

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٤٠١)، والترمذي (١٤٢٣)، وابن ماجه (٢٠٤١).

(٢) البخاري (٢٦٦٤)، ومسلم (١٨٦٨)، وأبو داود (٤٤٠٦)، والترمذي (١٧١١)، وابن ماجه (٢٥٤٣).

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿فَإِنْ مَاتَ مِنْهُمْ تُشَدُّ﴾ [النساء: ٦] يعني صلاحًا في أموالهم. وقال مجاهد: إذا كان عاقلًا. وذلك بأن يعطيه بعض المال، فينظر في تصرفه فيه؛ هل يحسن التصرف أو لا.

#### • هل يحجر على المرأة؟

• الصحيح أن المرأة كالرجل، لا يحجر عليها؛ سواء كانت ذات زوج أم غير ذات زوج، إذا كانت قد بلغت وأونس منها رشد. وقد ثبت في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن»<sup>(١)</sup>، وأنه قبل صدقتهن ولم يسأل هل استأذن أزواجهن أو لا؟ وكذلك حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن امرأته زينب وامرأة أخرى تسمى زينب سألتا رسول الله ﷺ عن الصدقة: هل يجوز أن يتصدقن على أزواجهن وأيتامهن؟ فقال: «نعم»<sup>(٢)</sup>.  
والمرأة من أهل التصرف؛ قال تعالى: ﴿وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ولا حق لزوجها في مالها، فلا يملك الحجر عليها.

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها»<sup>(٣)</sup> فقد قال الخطابي: (حملة الأكثر على حسن العشرة واستطابة النفس، أو يحمل على غير الرشيدة)<sup>(٤)</sup>. قلت: وحملة ابن قدامة على أنه لا يجوز عطيتها من ماله إلا بإذنه. صدقة المرأة من مال زوجها؛ يجوز للمرأة أن تتصدق بالشيء اليسير من مال زوجها من غير استئذانه غير متلفة لماله؛ فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها، وله مثله بما كسب، ولها بما أنفقت، وللخازن مثل ذلك، من غير أن ينقص من أجورهم شيء»<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري (٩٨)، ومسلم (٨٨٤)، وأبو داود (١١٤٢)، والنسائي (٣/١٩٢)، وابن ماجه (١٢٧٣).

(٢) البخاري (١٤٦٢)، (١٤٦٦).

(٣) حسنه الألباني: رواه أبو داود (٣٥٤٦)، والنسائي (٥/٦٥) (٦/٢٧٨)، وابن ماجه (٢٣٨٨). قال الشافعي: ليس بثابت، واعترضه البيهقي بأنه ثابت إلى عمرو بن شعيب فمن قبل حديثه لزمه قبوله.

(٤) معالم السنن (٣/٨١٦ - هامش أبي داود).

(٥) البخاري (١٤٢٥)، ومسلم (١٠٢٤)، وأبو داود (١٦٨٥)، وابن ماجه (٢٢٩٤).



وعن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها جاءت النبي ﷺ فقالت: يا نبي الله، ليس لي شيء إلا ما أدخل عليّ الزبير، فهل عليّ جناح في أن أَرْضِخَ مما يدخل عليّ؟ قال: «أَرْضِخِي ما استطعت، ولا توكي فيوكي الله عليك»<sup>(١)</sup>.

وأما الأحاديث الواردة في نهي المرأة عن النفقة من مال زوجها، فهي محمولة على ما تنفقه زائداً عن المعروف بحيث يقع فيه الإفساد<sup>(٢)</sup>.

#### • تصرفات الفاسق:

• الفاسق إذا كان ينفق ماله في المعاصي؛ كشراء الخمر وآلات اللهو، أو يتوصل بهالة إلى الفساد، فهو غير رشيد، لتبذيره وتضييع ماله في غير فائدة، وأما إن كان فسقه لغير ذلك؛ كالكذب ومنع الزكاة وإضاعة الصلاة مع حفظه لماله، دُفع إليه ماله؛ لأن المقصود بالحجر حفظ ماله، ويعرف رشده باختباره؛ لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾ الآية، ويختبر كل إنسان حسب مستواه، وهو محل اجتهد الأوصياء.

ووقت الاختبار: قبل البلوغ؛ لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٥]، وذلك من وجهين:

الأول: أنه سباهم يتامى، ولا يكون ذلك إلا قبل البلوغ.

ثانياً: أنه مد اختبارهم إلى البلوغ.

لكن لا يختبر إلا المراهق المميز الذي يعرف المصلحة من المفسدة.

#### • تصرفات المحجور عليه:

• (١) لا تصح تصرفات المحجور عليه لحظ نفسه، فلا يصح مثلاً أن يبيع أحد لمجنون أو لصغير ولا أن يقرضهم، فإن فعل، فإن المعاملة لا تصح، وله أن يرجع بعين ماله، فيأخذ سلعته أو قرضه؛ إلا أن يكون المحجور عليه قد أتلّفه قبل أن يرجع عليه، فلا ضمان على المحجور عليهم في هذه الحالة.

(١) البخاري (٢٥٩٠)، ومسلم (١٠٢٩)، والترمذي (١٩٦٠)، والنسائي (٧٤/٥).

(٢) راجع ما تقدم في كتاب الزكاة تحت باب: مسائل وأحكام متعلقة بالصدقات.



(٢) إذا جنى أحد من هؤلاء المحجور عليهم جناية على نفس أو مال، فيلزمهم ضمان ما أتلفوه، وإن كانوا غير مكلفين؛ لأن حق الأدمي لا يفرق فيه بين مكلف أو غير مكلف.

• أولياء المحجور عليه:

يرى كثير من العلماء أن أولى الناس بهم (الأب)، ثم (وصيه) ثم (الحاكم)؛ يعني أنهم لا يُدخلون الجد أو الأعمام أو الأم، أو نحو ذلك، لكن إذا رأى الحاكم الولاية لأحد هؤلاء فله أن يجعله وصيًا عليهم.

تصرفات ولي المحجور عليه:

(١) لا يتصرف الولي في مال المحجور عليه إلا بالأخط له (أعني للمحجور عليه)، وعلى هذا فلا يتصرف تصرفاً لا فائدة فيه، أو فائدته أقل من غيرها.

(٢) إذا تصرف الولي لحق المحجور عليه وهو يظن أنه الأخط له، ثم ظهر خلاف ذلك، فهل يضمن الولي؟

الجواب: إن كان مفرطاً في البحث والتحري ضمن، وإن لم يكن مفرطاً فلا شيء عليه.

(٣) هل للولي أن يتجر في مال المحجور عليه؟

يرى كثير من العلماء أنه يتجر له مجاناً، فإن أراد أن يجعله مضاربة، ويأخذ سهماً من الربح، فإنه يرجع إلى القاضي ليقدر له ما يراه مناسباً.

(٤) للولي أن يأكل من مال المحجور عليه بالمعروف إذا كان هذا الولي فقيراً، وأما إن كان غنياً، فليستعفف، ويكون عمله في ماله مجاناً.

(٥) يقبل قول الولي والحاكم في النفقة على المحجور عليه، لكن الولي يقبل قوله مع اليمين، والحاكم يقبل قوله بلا يمين.

(٦) إذا عين الأب وصياً على ابنه، وكان الوصي في حياة الأب مستقيماً، ثم فسق، فإننا في هذه الحالة نضم إليه رجلاً أميناً، وإذا رأى الحاكم عزله عزله.

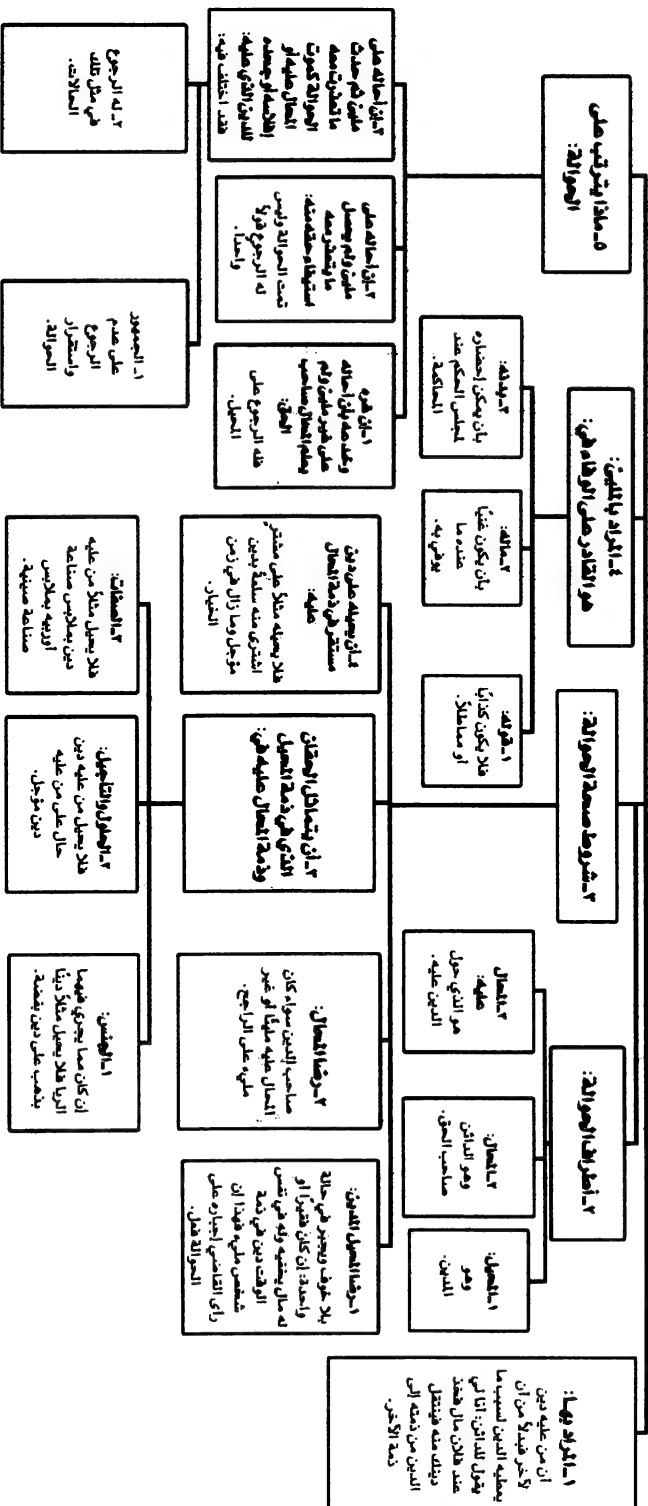


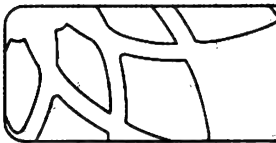
فروع أخرى في الحجر:

- (١) إذا دفع المال إلى البالغ الرشيد، ثم عاود السفه، حجر عليه على الراجح.
- (٢) لا يحجر على السفه إلا الحاكم، بخلاف المجنون، فلا يتوقف على حجر الحاكم، وأما فك الحجر عن هؤلاء، فلا يشترط فيهم إذن الحاكم، فمتى بلغ الصغير ورشد، أو عقل المجنون، فكَّ حجره، بخلاف المفلس، فلا بدَّ من إذن الحاكم؛ لأنه محجور عليه لحظ غيره.
- (٣) قال الإمام أحمد رَحْمَةُ اللَّهِ: (والشيخ الكبير إذا اختل عقله، حجر عليه).
- (٤) ويستحب أن يُشهد على الحجر؛ ليظهر أمر المحجور عليه فيتجنب الناس معاملته، فإذا تم ذلك فباع واشترى، كان باطلاً، ورُدَّ المبيع والتمن كلُّ لصاحبه، فإن تلف شيء فهو من ضمان المشتري، ولا شيء على السفه؛ لأنه تعامل معه مع علمه بالحجر عليه. لكن إن أتلف السفه شيئاً بغير اختيار صاحبه كالغصب والجناية، فهو من ضمان السفه؛ لأنه لا تفريط من المالك، ولأن الصبي والمجنون لو فعلا ذلك لزمهما الضمان فالسفه أولى.



كتاب الوصايا: (هي نقل دين من ذمّة الى أخرى)





## باب الحوالة

• معنى الحوالة:

• لغة: الحوالة من التحويل، وهي بفتح الحاء وقد تكسر، قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (وهي مشتقة من التحويل، أو من الحول، يقال: حال عن العهد إذا انتقل عنه)<sup>(١)</sup>. اصطلاحًا: نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى.

شرح التعريف:

إذا كان رجل عليه دين لآخر، فبدلاً من أن يعطيه الدين (لسبب ما) يقول له: أنا لي عند فلان مال، اذهب فخذ ديني منه، أي أنه أحاله إلى شخص آخر؛ ليصبح سداد الدين في ذمة هذا الآخر.

• أطراف الحوالة: مما تقدم يتبين أن أطراف الحوالة ثلاثة:

(١) المحيل: وهو المدين.

(٢) المحال: وهو الدائن صاحب الحق.

(٣) المحال عليه: وهو الذي حُوِّل الدين عليه وتعلّق بذمته.

• حكمها ودليل مشروعيتها:

• عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «مَطْلُ الغني ظلم، وإذا أُحيل أحدكم على مليء، فَلْيَتَّبِعْ»<sup>(٢)</sup>. ومعنى الحديث: أنه يحرم على الغني أن يماطل صاحب الحق؛ وهذا باعتبار أنَّ المصدر «مطل» قد أضيف إلى فاعله؛ وهو لفظ «الغني». وهذا هو رأي الجمهور. وقد قيل: المعنى: أنه يحرم على من عليه دين أن يماطل صاحب الدين ولو كان غنياً؛ وهذا باعتبار أن لفظ «الغني» في معنى المفعول به وأضيف المصدر «مطل» إليه؛ ولا يخفى بعد هذا الرأي كما أشار إلى ذلك ابن حجر في شرحه للحديث في (فتح الباري). ثم يأمر النبي ﷺ

(١) فتح الباري (٤/١٦٤).

(٢) البخاري (٢٢٨٧)، (٢٤٠٠)، ومسلم (١٥٦٤)، وأبو داود (٣٣٤٥)، والترمذي (١٣٠٨)، والنسائي

(٣١٧/٧)، وابن ماجه (٢٤٠٣).



الدائن - إذا أحاله المدينُّ على غني مليء قادر - بأن يقبل الإحالة، وأن يطالب هذا المليء المحال عليه حتى يستوفي حقه منه.

• شروط الحوالة:

• اشترط الفقهاء لصحة الحوالة شروطاً:

(١) يشترط فيها رضا المحيل (المدين) بلا خلاف، فلا يُكره على الحوالة، كما يشترط رضا المحال (الدائن) عند الأكثر، ويرى بعضهم عدم اشتراط رضاه؛ لأن النبي ﷺ قال: «إذا أحيِل أحدكم على مليء فليتبّع»، ولأن له أن يستوفي حقه، سواء كان من المحيل نفسه أو من غيره. قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: (والصواب أنه لا بد من رضا المحال، سواء كان على مليء أو غير مليء)<sup>(١)</sup>. وأجاب من يرى اشتراط رضا المحال عن الحديث بأن الحديث محمول على الاستحباب والإرشاد.

وأما المحال عليه، فالظاهر أنه لا يشترط رضاه؛ لأن الواجب عليه قضاء ما تعلق بذمته، سواء قضاؤه للمحيل أو لمن أحاله عليه.

(٢) يشترط تماثل الحقيين في الصفات والجنس والتأجيل والحلول، فلا يصح إحالة من عليه ذهب على من عليه فضة، والعكس، ولا يصح أن يحيل من عليه دين حالٌّ على من عليه دين مؤجل.

(٣) يشترط أن يحيله على دين مستقر في ذمة المحال عليه، فلا يحيله على مشتر عليه ثمن وهو ما زال في مدة الخيار؛ لأنه قد يختار الفسخ، ولا يحيله على صداق امرأة؛ لأنه قد يسقط بردها، أو بصفة طلاقها كالخلع.

تنبيهات:

(١) تقدّم أن من الشروط رضا المحيل، لكن لو كان فقيراً، أو كان له مال لكنه أخفاه، وعُلم أن له في ذمة غني ديناً، فهل يجبر على الإحالة على هذا الغني؟  
الجواب: لو رأى القاضي أن إحالته لا بد منها، فله ذلك.

(١) الشرح المتع (٤/ ١٣١). ط. إسلامية.





(٢) إذا كان المحال عليه غنيًا، لكنه كذاب مامل، ففي هذه الحالة يعتبر رضا المحال حتى لا يضيع ماله.

(٣) معنى المَلِيء: قال العلماء: هو القادر على الوفاء في قوله وماله وبدنه، ومعنى «القادر في قوله»: ألا يكون كذابًا ماملًا، و«القادر في ماله»: أن يكون غنيًا له مال يوفي به، وأما معنى: «في بدنه» فبأن يمكن إحضاره عند المحاكمة، فلا يكون هناك مانع شرعًا؛ كأن يحيله على أبيه؛ لأن العلماء يقولون: لا يمكن مطالبة الأب بالدين إلا ما كان من النفقة فقط، وكذلك لا يكون هناك مانع واقعيًا، كأن يحيله على السلطان.

هل للمحال الرجوع في الحوالة بعد قبولها؟ وهل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة؟ ذهب الحسن البصري وقتادة -رحمهما الله- إلى عدم جواز رجوع المحال إذا أفلس المحتال عليه إن كان يوم أن أحيل عليه غنيًا، فروى ابن أبي شيبة عن قتادة والحسن أنها سئلا عن رجل أحيل على رجل فأفلس؟ قالوا: إن كان مليئًا يوم أحيل عليه فليس له أن يرجع<sup>(١)</sup>. وعلى هذا؛ فإذا غرّه المحيل، وكان المحال عليه قد أفلس قبل أن يحيله، ولم يعلم صاحب الحق؛ فلصاحب الحق الرجوع عليه.

ويرى الحنفية أنه إذا مات المحال عليه مفلسًا، أو جحد الحوالة، فله الرجوع على المحيل مرة أخرى. وأما الجمهور فلا يرون له الرجوع على أي حال؛ سواء أفلس أو جحد الحوالة أو مات. قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ فِي (الفتح): (واستدل به على أن الحوالة إذا صحت، ثم تعذر القبض بحدوث حادث؛ كموت أو فلس، لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل؛ لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة، فلما شرط علم أنه انتقل انتقالًا لا رجوع له، كما لو عوضه عن دينه بعوض، ثم تلف العوض في يد صاحب الدين، فليس له الرجوع)<sup>(٢)</sup>.

هل الأمر في الحديث «فليتبع» للوجوب أو للندب؟

(١) ذهب جمهور العلماء إلى أن الأمر للاستحباب.

(٢) وحمله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على أنه للوجوب.

(١) ابن أبي شيبة (٤/ ٣٣٠).

(٢) فتح الباري (٤/ ١٦٤).

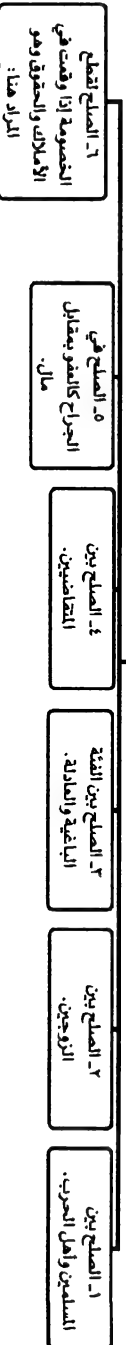


ما يدخل في المطل وما لا يدخل:

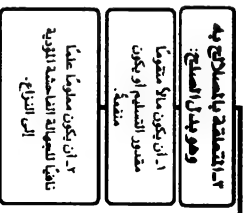
- (١) جمهور العلماء على أن المماطل يفسق بالمماطلة، وأن المطل كبيرة.
- (٢) يدخل في المطل كل من لزمه حق؛ كالزوج لزوجته، والسيد لعبده، والحاكم لرعيته.
- (٣) لا يدخل في حكم المماطل الغني الغائب ماله عنه.



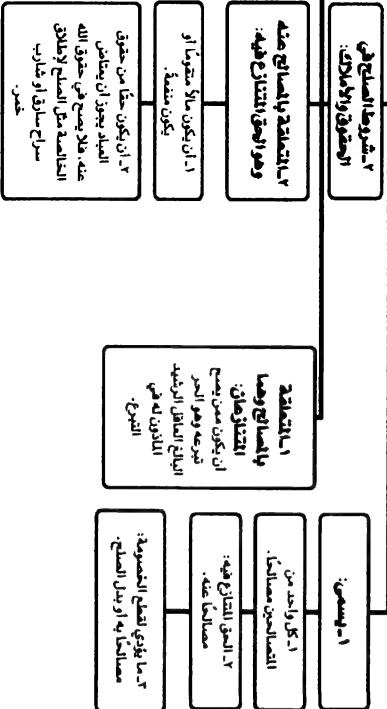
كتابي المصالح: (دوم عقد يتوصل الي المصالح بين المختلفين)  
وهو اقسام:



٢- اقسام المصالح في الحقوق والاملاك:



١- المصالح مع الاقربى: بان يقر احد المتخاصمين الحق الذي ادعاه عليه خصمه فهذا له حاله:



٢- المصالح مع الاقربى: بان ينكر احد المتخاصمين الحق الذي ادعاه عليه. وقد اختلف في جواز هذا المصالح:

قال: يجوز وهو مذهب الجمهور.

وقال: لا يجوز.

وقيل: يجوز في احوال:

٢- بالنسبة للمدعي عليه:

١- ان كان عليه حق للمدعي عليه حرم عليه الاكثار ووجب عليه تسليمه اليه وما ياتى عنه من المصالح حرام وبطلان.

٢- ان كان يدعي انه ليس للمدعي عليه حق جاز له ايعاء جزء من ماله وهذا لشجار غريمه واقره وحرم على المدعي الاكثار اذله.

١- بالنسبة للمدعي بالحق:

١- ان كان يدعي ان له حقًا عند خصمه جاز له قبض ما سراح عليه.

٢- ان كان يدعي بالحق تحريم عليه المدعي به وما ياتى حرام ومبطل.

٢- المصالح مع الغريم:

١- بان يكون له عند خصمه مالا ١٠٠

٢- ان يكون له في نفسه حق من التبرع فيقول له: ومبتكف مالا على ان ترد لي ٥٠ مالا.

٢- المصالح مع الاقربى:

كان يقول صاحب الحق للمقر به: ابرائك وسامعتك في تصفة والمعتلي الصمت الباطني.

١- المصالح مع الاقربى:

ان يقر له دين او عين في نفسه لم يتفق معه على تبرعه عنه بما يجوز تبرعه كان يصاحبه عن سبارة مازدا مثلا سبارة ثوبوتا نوع كذا.

١- ان يتبع عن اداء الحق الذي اقر به صاحب الحق على يمينه بان يشترط على له شيئًا فهذا الشرط باطل. وليس من باب المصالح.

## باب الصلح

• معناه:

• لغة: قطع المنازعة.

واصطلاحًا: عقد يتوصل به إلى الإصلاح، وقطع النزاع بين المختلفين.

• أنواعه:

• ينقسم الصلح إلى الأقسام الآتية:

(١) صلح المسلمين وأهل الحرب.

(٢) الصلح بين الزوجين.

(٣) الصلح بين الفئة الباغية والعدالة.

(٤) الصلح بين المتقاضين.

(٥) الصلح في الجراح؛ كالعفو على المال (يعني: العفو في مقابلة مال).

(٦) الصلح لقطع الخصومة إذا وقعت في الأملاك والحقوق، وهذا القسم الأخير هو

محلُّ البحث هنا.

• دليل مشروعيته:

• الصلح ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

أما (الكتاب): فقال تعالى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَنَلَوْا فَاَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا

صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨].

وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١].



وأما (السنة): فعن عمرو بن عوف المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحًا حرم حلالًا أو أحل حرامًا، والمسلمون على شروطهم، إلا شرطًا حرم حلالًا أو أحل حرامًا»<sup>(١)</sup>.

وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رُدُّوا الْخُصُومَ حَتَّى يَصْطَلِحُوا، فَإِنْ فَضَلَ الْقَضَاءُ يُورَثُ بَيْنَهُمُ الضَّغَائِنُ».

وأما (الإجماع): فقد أجمع المسلمون على مشروعية الصلح بين الخصوم، ويسمى كل واحد من المتصالحين: مُصَالِحًا.

ويسمى الحق المتنازع فيه: مُصَالِحًا عَنْهُ.

ويسمى ما يؤدي لقطع الخصومة: مُصَالِحًا عَلَيْهِ، أو بدل الصلح.

#### • أقسام الصلح:

• قد يقر أحد المتنازعين بالحق لصاحبه، وقد ينكر هذا الحق، أو يسكت فلا يقر له بحقه، وعلى هذا فينقسم الصلح إلى:

أولاً: الصلح مع الإقرار:

وذلك بأن يعترف المُدَّعَى عليه بالحق الذي يُطالب به، فهذا له أحوال:

(أ) أن يمتنع من أداء الحق الذي أقرَّ به حتى يصالح على بعضه؛ بأن يشترط على صاحب الحق أن يعطيه بعض حقه على أن يسقط الباقي، أو أن يعطيه حقه على أن يهبه شيئًا ما؛ فهذا الشرط باطل، وهذا ليس من باب الصلح؛ لأنه هضم للحق، وأخذ له من غير طيب نفس من صاحبه.

(١) حسن: رواه الترمذي (١٣٥٢)، وحسنه، وللجزء الأول شاهد من حديث أبي هريرة؛ رواه أبو داود (٣٥٩٤)، والحاكم (٥٠/٢)، والبيهقي (٦٤/٦)، وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع (٣٨٦٢). فيه كثير بن عبد الله، وهو متروك عند الأكثرين خلافاً للترمذي والبخاري، وقد سبق الكلام عليه. وجزم بنسبته إلى النبي ﷺ ابن عبد البر في التمهيد (١١٧/٧)، وابن القيم أيضًا في الإغاثة (٥٥ و ٢١/٢)، وحسن إسناده أبو هريرة النووي في المجموع (٣٧٦/٩)، وقوّاه ابن دقيق العيد في الإلمام (٩٠٦ و ٩٠٧)، وحسنه الشوكاني في نيل الأوطار (٢١٦/٥).



مثال: رجل له عند آخر أمانة، وقد أقر هذا الخصم بأن الأمانة عنده، لكنه أبى أن يعطيها له إلا أن يهدي له هدية، أو يترك له بعض الأمانة، فلا شك أن هذا الشرط باطل، وأنه إن أخذ شيئاً من ذلك فإنها يأخذه سحتاً.

(ب) وأما لو اعترف، فأبرأه صاحب الحق من بعضه -دون أن يشترط عليه المقر- على أن يعطيه الباقي، أو يصالحه عن الثمن بعروض، أو العكس، فهذا الصلح جائز، وعلى هذا فينقسم هذا الصلح إلى ثلاثة أقسام:

(١) الصلح مع المعاوضة: بأن يعترف له بعين (سلعة) في يده، أو دين في ذمته، ثم يتفق على تعويضه عن ذلك بما يجوز تعويضه، كأن يصالحه بصرف أحد النقدين عن الآخر بشرط التسليم في المجلس، أو يصالحه على عروض بأثمان، أو العكس، أو يصالحه على منفعة؛ كسكنى دار ونحوه؛ فهذا كله جائز، مع مراعاة الأحكام الشرعية في كل حالة.

(٢) الصلح مع الإبراء، وذلك بأن يقول له صاحب الحق: أبرأتك من (كذا)، فأعطني ما بقي؛ فذلك جائز؛ كما ثبت في حديث كعب أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً كان عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله ﷺ، فخرج إليهما ثم نادى: «يا كعب»، قال: لبيك يا رسول الله، فأشار إليه أن ضع الشطر من دينك، قال: قد فعلت يا رسول الله، قال: «قم فأعطه»<sup>(١)</sup>.

(٣) الصلح مع الهبة: وهو أن يكون له في يده عين، فيقول: قد وهبتك نصفها -مثلاً- فأعطني بقيتها؛ فيصح، وتعتبر فيه شروط الهبة.

ثانياً: الصلح مع الإنكار أو السكوت:

وذلك بأن ينكر المدعى عليه الحق الذي يطالب به، أو يسكت، فللعلماء في ذلك مذاهب: المذهب الأول: جواز هذا الصلح -وهذا رأي الجمهور- وذلك لعموم قول النبي ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين».

(١) البخاري (٤٥٧) (٤٧١) (٢٤١٨) (٢٧١٠)، ومسلم (١٥٥٨)، وأبو داود (٣٥٩٥)، والنسائي (٢٤٤/٨)، وابن ماجه (٢٤٢٩).



المذهب الثاني: أنه لا يجوز؛ لأنه أخذ مال المسلم من غير طيب نفسه، وهو مذهب الشافعية والظاهرية.

المذهب الثالث: وهو مذهب توسط بين المذهبين وتفصيله كالآتي:  
المدعي حكمه كالآتي:

(أ) إن كان المدعي يعلم أن له حقاً عند خصمه، جاز له قبض ما صولح عليه.  
(ب) وإن كان يدعي باطلاً، فإنه يحرم عليه الدعوى، ويحرم عليه أخذ ما صولح عليه، هذا في المدعي.

وأما المدعى عليه، فحكمه كالآتي:

(أ) إن كان عنده حق يعلمه، وإنما ينكر لغرض ما، وجب عليه تسليم ما صولح له (أي أنه يجب عليه تسليم الحق لصاحبه كاملاً)؛ لأنه ليس حقه.  
(ب) وإن كان يعلم أنه ليس عنده حق، جاز له إعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريم وأذيته، وحُرم على المدعي أخذه<sup>(١)</sup>.  
مثال على ما تقدم: ادعى شخص على آخر أن عليه ديناً له، والآخر ينكر أو يسكت ولم يقر، فلا يخلو الحال من الآتي:

(١) أن يعلم المدعي بأنه يتهم الآخر بالباطل، وأنه لا حق له عنده، فهذا المدعي يحرم عليه أن يأخذ شيئاً منه.

(٢) أما إن كان يعلم أن له حقاً فعلاً، وأن الآخر ينكر، ثم صالحه على شيء، فيجوز له أخذ هذا الشيء؛ لأنه حقه، وما لا يدرك كله لا يترك جله، وهذا لا يعني أن ما يأخذه المدعى عليه حلال، إلا إن كان فعلاً لا يذكر شيئاً من هذا.

وهكذا يقال بالعكس للمدعى عليه.

• أركان الصلح:

• أركانه: الإيجاب بين المتصلحين، بأي لفظ يدل على المصالحة، ولا يكون ذلك إلا عن تراضٍ.

(١) انظر: تفصيل ذلك في سبل السلام (٢/ ٨٨٤).



• شروط الصلح:

• إذا تقرر هذا، فهناك شروط ليصح بها الصلح؛ منها ما يتعلق بالمصالح، ومنها ما يتعلق بالمصالح به، ومنها ما يتعلق بالمصالح عنه، وبين ذلك كالاتي:

(أ) شروط الصلح المتعلقة بالمصالح:

يشترط في المصالح أن يكون ممن يصح تبرعه؛ فأما إن كان لا يصح تبرعه؛ لعدم أهليته أو لعدم صلاحية تبرعه، فإن الصلح لا يصح. فعلى هذا لا يصح من مجنون أو صبي؛ وذلك لعدم أهليتهما للتبرع، كما لا يصح من ولي اليتيم أو ناظر الوقف؛ لأنه لا يصح تبرعهم من مال اليتيم أو الوقف، لكن إذا كان الصلح فيه نفع لليتيم أو الوقف؛ مثل أن يكون هناك دين لليتيم على آخر، وليس ثمة أدلة على ثبوت هذا الدين، فيصالح المدين على أخذ بعض دينه ويترك بعضه، ففي هذا التصرف مصلحة لليتيم والوقف؛ لأنه إذا لم يصالح على ذلك ضاع الحق كله لعدم وجود أدلة.

(ب) شروط الصلح المتعلقة بالمصالح به (بدل الصلح):

(١) أن يكون مالاً متقومًا مقدورًا التسليم، أو يكون منفعة.

(٢) أن يكون معلومًا علميًا نافيًا للجهالة الفاحشة المؤدية إلى النزاع إذا كان يحتاج إلى التسلم والتسليم. ويرى الأحناف أنه إذا كان لا يحتاج إلى تسلم وتسليم، جاز الصلح عن المجهول؛ كأن يدعي كل من رجلين على صاحبه شيئاً، ثم يتصالحا على أن يجعل كل منهما حقه بدل صلح عما للآخر.

(ج) شروط المصالح عنه (الحق المتنازع فيه):

يشترط في المصالح عنه ما يلي:

(١) أن يكون مالاً متقومًا، أو يكون منفعة، ولا يشترط العلم به؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى تسليم.

(٢) أن يكون حقاً من حقوق العباد يجوز أن يعتاض عنه، يعني: يجوز لصاحبه أن يتنازل عنه أو عن بعضه مقابل عوض، بل له الحق أن يتنازل بالكلية، وأما حقوق الله، فلا





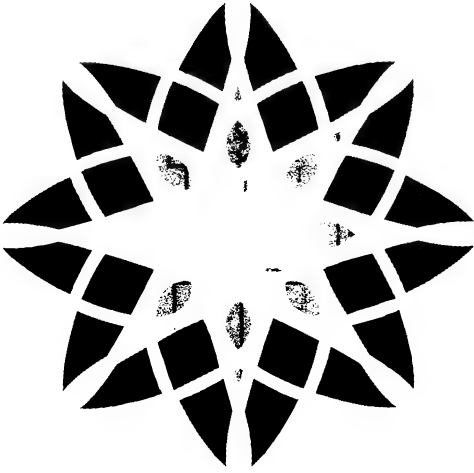
صلح فيها، فلا يصح الصلح ليُطْلَق سراح السارق وشارب الخمر، ويعد أخذ العوض في هذه الحالة رشوةً.

ولا يصح الصلح للشاهد لكتُم الشهادة عليه؛ سواء كان هذا الحق متعلقًا بحق الله تعالى، أو بحق الآدمي.

ولا يصح الصلح على دعوى الزوجية إن كانت لم تتزوجه.

هذا آخر ما يسر الله لي جمعه من (كتاب البيوع)، ويليهِ: (كتاب الشركات وما يتعلق به) و(كتاب الإجارة). وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.  
وصلِّ اللهم وسلِّم وبارك على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.





## كتب من قسم المعاملات:

كتاب الشركات.

كتاب الإجارة.

كتاب المسابقة والمناضلة.

كتاب الوكالة.

كتاب الشفعة.

كتاب العارية.

كتاب الوديعة.

كتاب الغصب.

كتاب اللقطة واللقيط.

كتاب الهبة.

كتاب الوقف.

كتاب الوصايا.

## كتاب الشركات: (هي اجتماع في استحقاقات أو قسوة)

### أقسام الشركات:

٢- شركة القسوة:  
هي أن يكون بين الشركاء عقد في الاشتراك في المال أو العمل أو كليهما ويكون الربح بينهم وفي أنواع:

- ١- شركة التضامن: هي أن يملك الشان فكر عينا سواء:
- ٢- شركة التضامن: هي أن يملك الشان فكر عينا سواء:
- ٣- شركة التضامن: هي أن يملك الشان فكر عينا سواء:
- ٤- شركة التضامن: هي أن يملك الشان فكر عينا سواء:

٥- شركة التضامن: هي أن يملك الشان فكر عينا سواء:

### الشروط العامة لكونه شركة هي:

- ١- أن يكون من الشركين أهلا للوكالة.
- ٢- أن يكون الربح معلوم القدر على أن يكون جزءا مشاعا معلوما كالربح والقسمة ولا يجوز تحديده ب مبلغ ولا ربح صنفية معينة.
- ٣- أن يكون المال حائسا عند مبادرته أعمال الشركة أن كانت الشركة من الأنواع التي فيها عار فلا تصبح بمال غالب أو هي الناحية.

### ٣- أقسام القسوة من حيث لزوم وعدمه تقسيم إلى:

- ١- عقد جائز: هو العقد الذي يملك فيه العقد فسخ المفسخ إلا بالذن الآخر.
- ٢- عقد لازم: هو العقد الذي يملك فيه العقد فسخ المفسخ إلا بالذن الآخر.

### وعليه تقسيم القسوة إلى ثلاث أقسام:

- ١- عقد لازم من الطرفين كمقد البيع والإجارة.
- ٢- عقد جائز من الطرفين كمقد الوكالة والشركة.
- ٣- عقد لازم من طرف وجائز من طرف كمقد الرهن لازم من جهة الرهن وجائز من جهة المرتهن.

٢- ممن: لا تصح إلا من جائز التصرف.

١- حكما: جائز بالاجماع.



## كتاب الشركات

• معنى الشركة:

• الشركة لغة: هي الاختلاط.

واصطلاحًا: هي الاجتماع في استحقاق أو تصرف، وقيل: هي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح.

• مشروعيتها:

• الشركة ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع.

أما (القرآن): فقوله تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ [النساء: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَثُرَ بَيْنُ الْخُلَاطَاءِ لَبِغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾ [ص: ٢٤].

وأما (السنة): فعن السائب المخزومي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان شريك النبي ﷺ قبل البعثة، فجاء يوم الفتح فقال: «مرحبًا بأخي وشريكي»<sup>(١)</sup>.

وأما (الإجماع): فقد قال ابن قدامة: (أجمع المسلمون على جواز الشركة في الجملة، وإنما اختلفوا في بعض أنواعها)<sup>(٢)</sup>.

• ممن تصح الشركة:

• (١) لا تصح الشركة إلا من جائز التصرف؛ وهو: العاقل البالغ الحر الرشيد.

(٢) قال الإمام أحمد: (يشارك اليهودي والنصراني)، لكن لا يخلو اليهودي والنصراني بالمال دونه، ويكون هو الذي يليه؛ لأنه يعمل بالربا، وبهذا قال الحسن والثوري، وكره الشافعي مشاركتهم مطلقًا<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٤٨٣٦)، وأحمد (٤٢٥/٣)، وابن ماجه (٢٢٨٧)، وصححه الشيخ الألباني. وقال ابن عبد البر عن أسانيد: هذا اضطراب لا يثبت به شيء ولا تقوم به حجة الاستيعاب (٥٧٤/٢) لكن كلام أبي حاتم في العلل يوحى بأنه صحيح (٢٤٨/٢).

(٢) المغني (٢/٥).

(٣) انظر: المغني (٢/٥).

• أركان عقد الشركة وحكمه:

أركان العقد: الإيجاب والقبول بين الطرفين، وليس لهما لفظ مخصوص، بل كل ما دل على التراضي بينهما على المشاركة تتم به الشركة.

وأما حكمه: فعقد الشركة عقد جائز من الجانبين، أي: أنه يصح لكل منهما فسخ العقد.

تنبيه: العقود من حيث اللزوم ثلاثة أنواع:

الأول: عقد لازم من الطرفين؛ أي: لا يصح لأحد أن يفسخه إلا برضى الطرفين كعقد البيع والإجارة.

الثاني: جائز بين الطرفين، لكل منهما فسخه؛ كالوكالة، والشركة، والوكالة، ويرى بعض العلماء أنه إذا تضمن الفسخ ضررًا على الآخر ضمن الضرر.

الثالث: لازم من طرف وجائز من طرف؛ كالرهن، فهو لازم في حق الراهن، جائز في حق المرتهن (راجع أحكام الرهن).

• أقسام الشركة: تنقسم الشركة إلى قسمين:

القسم الأول: شركة أملاك:

وهو أن يمتلك الشركاء عينًا باختيارهم أو بغير اختيارهم.

مثال الأول: (الشركة باختيارهم): أن يوهبوا هبة يكونون فيها شركاء، فيقبلون هذه

الهبة، أو اشتركوا جميعًا في شراء شيء ما، فأصبحوا جميعًا ملاكًا لهذا الشيء.

ومثال الثاني: (الشركة بغير اختيارهم): الميراث؛ كما قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَهُمْ شُرَكَاءٌ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]. أي: أن الورثة صاروا شركاء، لكن هذه الشركة جبرًا لا اختيارًا.

حكم شركة الأملاك: لا يجوز لأحد من الشركاء التصرف في نصيب صاحبه بغير

إذنه؛ لأنه لا ولاية لأحدهم في نصيب الآخر، سواء كان ذلك باختيارهم

أو بغير اختيارهم.



القسم الثاني: شركة عقود:

وهي المقصودة في هذا الباب؛ وهي أن يكون بين الشركاء عقد في المال أو العمل، والربح بما رزق الله يكون بينهم، وهذه الشركة أنواع خمسة؛ وهي: شركة العنان - والأبدان - والوجوه - والمفاوضة - والمضاربة.

واعلم أن هذا التقسيم لا اعتراض عليه؛ فهو تقسيم بالاستقراء، ولو ثبتت شركات أخرى معاصرة فإنها جائزة؛ لأن الأصل في الأشياء الحل شريطة ألا تكون هذه الشركات مخالفة للقواعد العامة للشريعة.

أحكام شركات العقود عند الفقهاء:

(١) شركة العنان: جائزة بالإجماع.

(٢) شركة المضاربة: جائزة بالإجماع.

(٣) شركة الأبدان: جائزة عند الأئمة الثلاثة، وأبطلها الشافعي وابن حزم.

(٤) شركة الوجوه: جائزة عند أحمد وأبي حنيفة، وباطلة عند المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية.

(٥) شركة المفاوضة: جائزة عند المالكية والحنفية، باطلة عند الشافعية والحنابلة.

وسنذكر - إن شاء الله - تفاصيل هذه الشركات وأحكامها:

شروط عامة لهذه الشركات:

قبل ذكر الشروط الخاصة لكل نوع من الشركات، نذكر فيما يلي الشروط العامة لها كلها:

(١) أن يكون كل من الشريكين أهلاً للوكالة.

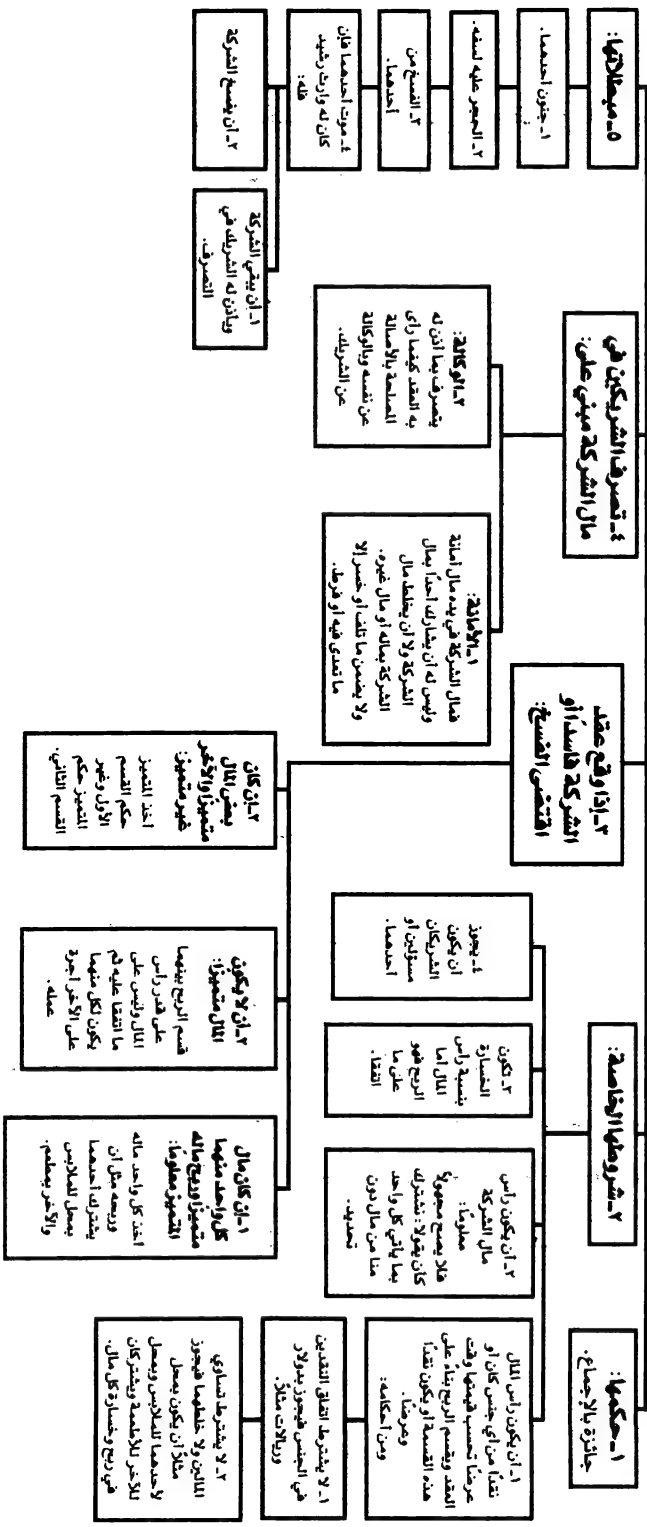
(٢) أن يكون الربح معلوم القدر؛ لأن الجهالة تفضي إلى النزاع، على أن يكون ذلك الربح

جزءاً مشاعاً كالربع والثلث ونحو ذلك، ولا يجوز تحديده بمبلغ معين - كألف جنيه مثلاً - أو تحديد ربح لأحدهما من شيء معين؛ كأن يجعل لأحدهما ربح سلعة معينة من جملة السلع.

(٣) أن يكون المال حاضراً عند مباشرة أعمال الشركة، فلا تصح بهال غائب، أو

بهال في الذمة.

## شركة الممان: (أن يشترك في المال والعمل)





• أولاً: شركة العنان:

• حكمها: جائزة بالإجماع، ذكره ابن المنذر.

كيفيتها: أن يشترك رجلان فأكثر بأموالهم المعلومة، وأن يعملوا فيها بأبدانهم، والربح بينهم، أي: أنهم مشتركون بالمال والعمل.

أحكامها: اشترط بعض الفقهاء لهذه الشركة شروطاً، الصحيح منها ما يلي:

(١) يجوز أن يكون رأس المال «نقدًا» كالذهب والفضة، أو الأوراق النقدية كالجنيحات والدولارات والريالات ونحو ذلك، كما يجوز أن يكون «عروضًا»، فإذا كانت عروضًا (سواء كانت مكيلة أو موزونة أو غيرها) تحسب قيمتها وقت العقد، ويقسم الربح بناءً على هذه القيمة.

(٢) لا يشترط اتفاق المالكين في الجنس؛ فيجوز أن يكون لأحدهما جنيحات مثلاً وللآخر دولارات. قال القاضي أبو يعلى: (إذا أرادا المفاصلة قوماً -أي: قدرًا- المتاع بنقد البلد، وقوماً مال الآخر به -يعني: الذي ماله من غير نقد البلد- ويكون التقويم حين صرفا الثمن فيه).

(٣) لا يشترط تساوي المالكين، ولا خلطهما، وما تلف من أي المالكين فعليهما، وما زاد فلها. مثال: رجل عنده ثياب وآخر عنده أطعمة، فاتفقا على المشاركة؛ صحت على الراجح، وتكون الثياب في متجر صاحبها والأطعمة في متجر صاحبها، وصار مال كل واحد شركة بينهما، والربح والخسارة من كلا المتجرين مقسوم عليهما.

(٤) يجوز أن يكون الشريكان مسؤولين، كما يجوز أن يكون المسؤول أحدهما، ويجوز أن يتساويا في الأرباح، كما يجوز أن يختلفا، كل ذلك حسب الاتفاق؛ شريطة أن يكون الربح جزءاً مشاعاً، ولا يقدر بعدد ثابت، فإذا شاركه والربح مناصفة مثلاً جاز، وأما إذا شاركه على أن يكون نصيبه من الربح مائة جنيه مثلاً فلا يجوز، وكذلك لا يصح أن يخص لأحدهما ربح شيء من العمل دون الآخر.

أما الخسارة فتكون بنسبة رأس المال، بخلاف الربح فهو على ما اشترطا.





ملاحظات وتنبهات:

(١) لا يجوز أن يكون رأس مال الشركة مجهولاً، ولا جزافاً، ولا يجوز أن تكون الشركة بهال غائب أو بدين.

(٢) إذا وقع عقد الشركة فاسداً فحكمه كالاتي:

أ- إن كان مال كل واحد متميزاً، وربحه معلوماً، فيأخذ كل واحد ماله وربحه؛ أي: ربح ماله فقط.

ب- وإن كان المال غير متميز قسم الربح بينهما على قدر رأس المال، ثم يكون لكل واحد منهما على الآخر أجرة عمله.

ج- إن كان بعض المال متميزاً، وبعضه غير متميز، عومل المتميز كما في (أ) وغير المتميز كما في (ب).

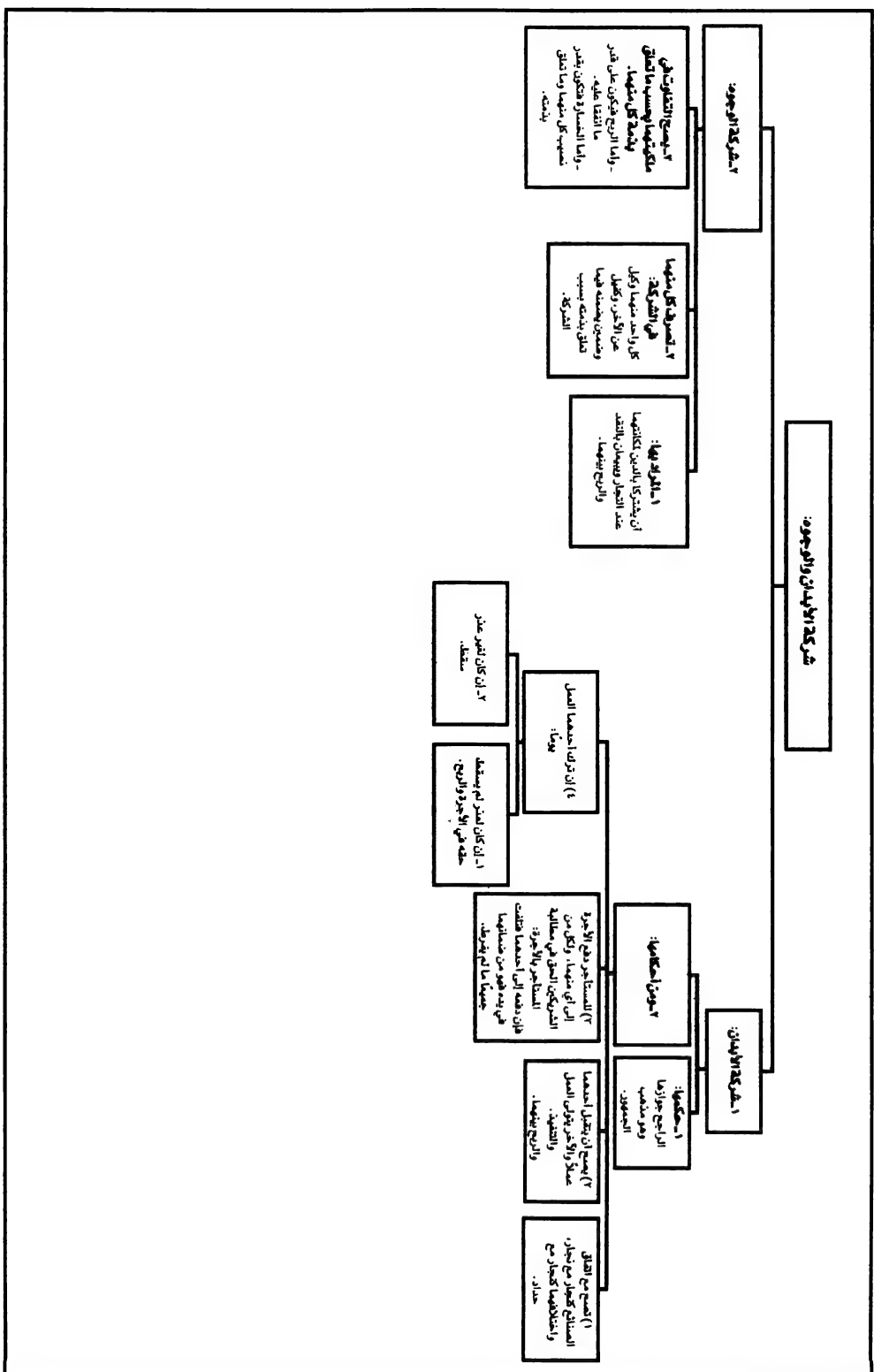
مثال لما سبق: اشترك رجلان أحدهما له ثياب والآخر له أطعمة، وتبين أن عقد الشركة فاسد، فصاحب الثياب يأخذ ثيابه وربحه له، وصاحب الأطعمة يأخذ طعامه وربحه، أي: أننا لا نعطي لأحدهما جزءاً من ربح الآخر؛ لأن المال متميز.

وأما إذا اشتركا جميعاً في تجارة أقمشة فقط، فالمال هنا غير متميز، فالربح يقسم بينهما بنسبة رأس المال ويلغى ما اتفقا عليه، ثم يعطي كل منهما للأخر أجرة عمله حسب ما قام به من عمل.

(٣) شركة العنان مبنية على الوكالة والأمانة: فكل واحد منهما وكيلٌ للثاني؛ يتصرف في المال بما أذن له فيه؛ كأن يبيع في جنس معين أو بلد معين، وله أن يقبض الثمن، وأن يبيع ويشترى ويطالب بالدين ويحيل، وله أن يبيع (مساومة، ومرا بحة، وتولية، ومواضعة) كيفما رأى المصلحة، ولا يضمن إذا تلف شيء إلا بالتعدي أو التفريط. وليس له أن يشارك آخر بهال الشركة. وليس له أن يخلط مال الشركة بهاله ولا مال غيره.

(٤) عقد الشركة من العقود الجائزة؛ تبطل بموت أحد الشريكين وجنونه، والحجر عليه للسفه، وبالفسخ من أحدهما.

(٥) إذا مات أحد الشريكين وله وارث رشيد، فلهذا الوارث الحق في أن يقيم على الشركة، ويأذن له الشريك في التصرف، كما أن له الحق في أن يطلب القسمة، يعني: فسخ الشركة.





• ثانيًا: شركة الأبدان:

• معناها: أن يشترك اثنان أو أكثر فيما يكتسبونه بأيديهم؛ كالصناع، أو يكتسبونه من المباح؛ كجمع الخطب وحشيش الأرض وعشبها والمعادن.  
حكمها: جائزة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد، وباطلة عند الشافعية والظاهرية، والراجح هو القول الأول؛ لأن الأصل في المعاملات الحل.  
أحكامها:

- (١) تصح شركة الأبدان مع اتفاق الصنائع؛ كأن يكونوا جميعًا مثلًا نجارين، كما تصح مع اختلافها على الأرجح؛ كأن يكون بعضهم نجارين وبعضهم حدادين.
- (٢) قال ابن قدامة: (إذا قال أحدهما: أنا أتقبل، وأنت تعمل، والأجرة بيني وبينك: صحت الشركة)<sup>(١)</sup>. وعلى هذا إذا قام أحد الصناع بالاتفاق على عمل؛ كنجار أو نقاش، وأحضر عمالًا آخرين يعملون والربح بينهم: جاز ذلك، فإن كان هناك تقصير، فالضمان على كل منهم.
- (٣) يجوز الربح على ما اتفقوا عليه؛ فيجوز فيه المساواة، ويجوز فيه المفاضلة.
- (٤) لكل واحد من الشركاء الحق في مطالبة المستأجر بالأجرة، وللمستأجر أن يدفعها إلى أي واحد منهم، وتبرأ ذمته بذلك. فإن تلفت في يد أحدهم من غير تفريط فهي من ضمانهم معًا.
- (٥) إذا ترك أحدهم العمل؛ فالصحيح أنه إن تركه من غير عذر فإنه لا يستحق شيئًا، بخلاف ما إذا تركه لعذر.

ويتعلق بشركة الأبدان أيضًا ما يلي:

- (١) إذا اشترك رجلان لكل منهما دابة على أن يؤجراهما؛ فما رزق الله من شيء فهو بينهما، صحت الشركة.
- (٢) إذا كان لرجل أداة وآلة، وللآخر بيت، فاشتركا على أن يعملا بأداة هذا في بيت هذا، والأجرة على ما شرطاه، صحت الشركة.
- (٣) إذا دفع رجل لآخر دابته ليعمل عليها، والربح بينهما نصفين أو أثلاثًا أو نحوه، صحت كذلك.

(١) المغني (١٣/٥).



### • ثالثاً: شركة الوجوه:

• معناها: أن يشترك اثنان فيما يشتريان بجاههما وثقة التجار لهما، من غير أن يكون لهما رأس مال؛ أي: أنهما يشتريان بالدين (لكانتها عند التجار) ويبيعان بالنقد، وما رزق الله من ربح فهو بينهما.

حكمها: جائزة عند الحنابلة والحنفية، وباطلة عند الشافعية، والصحيح الأول، واستدلوا على صحتها بتعامل الناس بها من غير نكير، وقد قال ﷺ: «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة»<sup>(١)</sup>.  
ويصح في هذه الشركة التفاوت في ملكيتها للشيء حسب ما تعلق بذمة كل واحد منهما. والربح يكون بينهما على قدر ما اتفقا عليه، وأما الخسارة فتكون بقدر نصيب كل منهما في ذلك وما تعلق في ذمته. واعلم أن كلاً من الشريكين في شركة الوجوه وكيل عن الثاني وكفيل عنه أيضاً؛ أي: أنه يضمنه فيما تعلق بذمته.

### • رابعاً: شركة المفاوضة:

• معناها: المقصود بشركة المفاوضة أن يشتركا في جميع أنواع الشركة، أو أن يشترك اثنان فأكثر بالمساواة؛ مالا وديناً وربحاً - وبعضهم لا يشترط التساوي في الدين - وأن يكون ذلك في عموم التجارات، ويرون أن كلاً منهما وكيل عن الآخر، ويتحمل كل منهما عن الآخر الخسارة؛ فهذا النوع جائز عند الحنفية والحنابلة والمالكية، إلا أن الحنابلة قسموا هذا النوع من الشركات إلى قسمين: قسم جائز وآخر غير جائز. قال ابن قدامة: (أحدهما: أن يشتركا في جميع أنواع الشركة؛ مثل أن يجمعا بين شركة العنان والوجوه والأبدان، فيصح ذلك. الثاني: أن يدخل بينهما في الشركة الاشتراك فيما يحصل لكل واحد منهما؛ من ميراث، أو يجده من ركاز أو لقطة، ويلزم كل واحد منهما ما يلزم الآخر؛ من أرش جنائية، وضمان غصب، وقيمة متلف، وغرامة الضمان، أو كفالة، فهذا فاسد)<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو داود (٤٢٥٣) من حديث أبي مالك الأشعري، وابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس بن مالك والترمذي (٢١٦٧) من حديث ابن عمر، وقال: غريب. وحسنه الشيخ الالباني في الصحيحة بمجموع طرقه، وفي ضلال الجنة (ص ٨٠) وأنكره البخاري وغيره، وأعله اللالكائي في السنة، وابن منده، والمعنى صحيح متواتر، وما زال الناس يتعاملون بها من غير نكير؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة وثبت عن ابن مسعود موقوفاً بسند صحيح.  
(٢) المغني (١٣٨/٥).



قلت: فالمفاوضة على المعنى الأول هي: أن يفوض كل منهما الآخر في كل نوع من أنواع الشركات، فشركة المفاوضة إذن جامعة لكل أنواع الشركات. الربح والخسارة:

تقسم أرباح الشركة على حسب ما يتفقان عليه؛ سواء كان ذلك في شركة العنان، أو الأبدان، أو الوجوه، أو المفاوضة؛ فيجوز أن يجعل الربح بنسبة رأس المال، ويجوز أن يكون الربح مناصفة تفاضل رأس المال، أو العكس؛ يكون لأحدهما أكثر من نصيب الآخر مع المساواة في رأس المال؛ وذلك لأنه ربما يكون أحدهما أخبر وأمهر من الثاني، فيكون لذلك اعتبار في الأرباح، وهذا واضح بالنسبة لشركة العنان والوجوه.

وكذلك الحال في شركة الأبدان؛ فيجوز أن توزع الأرباح بالتساوي بينهما، ويجوز المفاضلة؛ لأنها تنعقد على العمل، وقد يكون أحدهما أنشط أو أخبر.

وأما الخسارة فهي توزع على المشتركين بنسبة رأس المال؛ فإن كان المال بينهما نصفين فالخسارة توزع بينهما بالتساوي، وإن كانت رءوس الأموال ثلثاً وثلثين فالخسارة بنسبة ١ : ٢، والله أعلم. ومعلوم أن هذا الكلام ينطبق على شركة المفاوضة؛ لأنها جامعة لجميع الشركات.

وسياتي الكلام عن المضاربة وأنواعها وطريقة توزيع الأرباح والخسائر.

ملاحظة:

وهذه التقسيمات التي سبق ذكرها مما تعارف عليه العلماء، وخلاصة ما تقدم أنه يحق للرجل أن يشارك غيره في شراء شيء وبيعه، ويكون الربح بينهما، أو يعمل هو وآخر في شيء كذلك.

## شركة التجارة

١- إدارة مجلس الإدارة:

٢- إدارة كل قسم:

٣- إدارة كل فرع:

٤- إدارة كل فرع:

٥- إدارة كل فرع:

٦- إدارة كل فرع:

٧- إدارة كل فرع:

٨- إدارة كل فرع:

٩- إدارة كل فرع:

١٠- إدارة كل فرع:

١١- إدارة كل فرع:

١٢- إدارة كل فرع:

١٣- إدارة كل فرع:

١٤- إدارة كل فرع:

١٥- إدارة كل فرع:



### • خامساً: شركة المضاربة: • معناها:

أن يشترك أحد الجانبين بهال، ويقوم الآخر بالعمل، والربح بينهما على حسب الاتفاق، وتسمى أيضًا (القراض).

حكمها:

جائزة بالإجماع. ودليل مشروعيتها: أن النبي ﷺ أقر ما كان يتعامل عليه الناس بالمضاربة، وضارب ﷺ في مال خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وكان حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يشترط على الرجل إذا أعطى ماله مقارضة يضارب له به أن: «لا تجعل مالي في كبد رطبة، ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به في بطن سيل، فإن فعلت شيئاً من ذلك؛ فقد ضمنت مالي»<sup>(١)</sup>. وروى الشافعي أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعطى مال يتيم مضاربة<sup>(٢)</sup>.

شروط المضاربة:

(١) رأس المال يشترط أن يكون نقدًا في المضاربة عند جمهور العلماء، وجوز المالكية والظاهرية أن يعطيه عروضاً ويقول له: بعها بالنقود وضارب بها.

(٢) تنقسم المضاربة إلى مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة؛ فالأولى أن يعطيه المال ولا يعيّن له الزمان ولا المكان الذي يضارب فيه ولا نوع العمل، والثانية: هو أن يعيّن له شيئاً من ذلك؛ كأن يقول له: ضارب بهالي هذا في تجارة كذا، أو في سوق كذا.

(٣) لا يجوز أن يشترط صاحب المال على المضارب أن يتحمل الخسارة؛ لأن الخسارة إنما تكون على رأس المال، ويكون المضارب قد خسر جهده وعمله.

(٤) عقد المضاربة غير لازم، أي: يجوز أن يفسخ بطلب أحد الشركاء أو بانتهاء المدة. قال ابن حزم: (وأيهما أراد ترك العمل فله ذلك، ويجبر العامل على بيع السلع مؤجلاً)<sup>(٣)</sup>. وهو كلام متفق عليه بين العلماء.

قلت: وتبطل المضاربة أيضًا بموت أحدهما.

(١) رواه البيهقي (١١١/٦)، والدارقطني (٦٣/٣)، وصحّحه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١٤٧٢).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٣٩٠/٤) برقم (٢١٣٦٨)، والبيهقي (١١١/٦).

(٣) المحلى المسألة (١٣٧٤) (١١٩/٩).



(٥) لا يجوز أن يخصص لأحدهما ربح مقدر، بل يكون الربح جزءاً مشاعاً كما تقدم، كما لا يجوز أن يخصص لأحدهما ربح صنف معين. قال ابن المنذر: (وأجمعوا على إبطال القراض الذي يشترط أحدهما أو كلاهما لنفسه دراهم معدودة)<sup>(١)</sup>.

(٦) إذا فسدت المضاربة، فيرى كثير من الفقهاء أن الربح كله يكون لصاحب المال، ويكون للمضارب أجره المثل.

(٧) لا يجوز للمضارب بمال إنسان أن يضارب بمال أحدٍ آخر؛ إذا كان سيضرر بالمضاربة الأولى، أو لم يرض صاحب المال الأول بذلك، فإن رضي، أو كانت المضاربة ليس بها ضرر بالأولى جاز.

(٨) إذا تلف بعض المال، ولم تكن الأرباح قد قسمت؛ فتجبر الخسارة من الربح، وأما إذا كانت الأرباح قسمت، ثم تلف من رأس المال شيء؛ فتكون الخسارة منه (أي من رأس المال).

والخلاصة: أن أي خسران يكون قبل القسمة أو قبل فسخ الشركة، فهو خسارة من الربح، وأما بعد الفسخ فهو من رأس المال.

مثال: ربح ألف جنيه، ثم خسر خمسمائة جنيه قبل أن تقسم الأرباح، فتخصم الخسارة من الربح، ويكون باقي الربح خمسمائة جنيه، يوزع عليهما حسب ما اتفقا. وأما إذا قسم الربح (ألف الجنيه)، ثم خسر بعد ذلك خمسمائة جنيه، خصمت هذه من رأس المال، ولا يتحمل المضارب شيئاً.

تنبيه: هل الأفضل المشاركة، أو تصرف الإنسان لنفسه؟

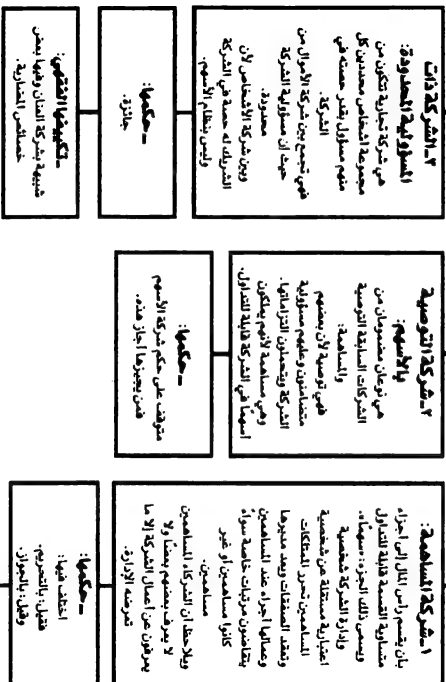
الجواب: لا يُجزم بوحدة منهما؛ فقد يحتاج إلى المشاركة فيكون ذلك أفضل، ولكن إذا لم يظهر له ترجيح فالأفضل الانفراد بماله، حتى لا يكون عليه تضيق في التصرف.

(١) الإجماع (ص ٥٨).



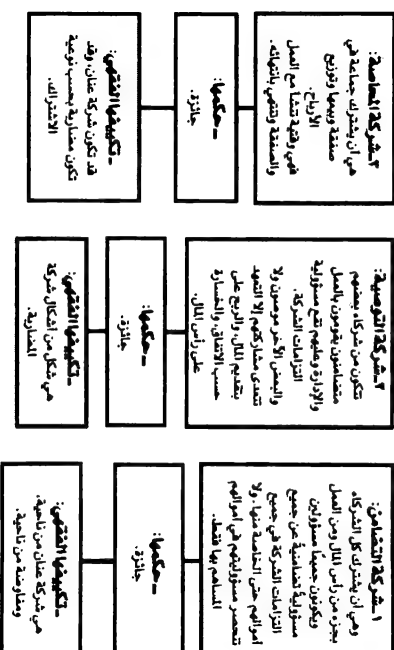
## من أحكام الشركات أحدية 2: وهي تقسم إلى:

### 2- شركات الأموال:



**5- شركة التضامن:**  
 قد تكون حثا وقد تكون متضامنية.

### 1- شركات الأشخاص:





## الشركات الحديثة:

ظهرت شركات في العصر الحديث لها مسميات مختلفة، فحتاج إلى بيانها، ويمكننا أن نقسم هذه الشركات إلى قسمين، وهما: شركات الأشخاص، وشركات الأموال:

- أولاً: شركات الأشخاص: ولها صور:
- (أ) شركة التضامن:

وهي أن يشترك كل من الشركاء بجزء من رأس المال، ويشتركون في العمل، ويكون الشركاء جميعاً مسئولين مسئولية تضامنية عن جميع التزامات الشركة في جميع أموالهم، وليست مسئولية كل شخص منحصرة في ماله المشارك فيه فقط، بل إن المسئولية تتعدى إلى أموالهم الخاصة<sup>(١)</sup>، وكل اتفاق يعفي الشريك من المسئولية يعد اتفاقاً باطلاً.

وهذه الشركة تشبه شركة المفاوضة من ناحية؛ لأن كلا من الشركاء فوض صاحبه في الشركة، وتشبه شركة العنان من ناحية أخرى؛ لأنهم يشتركون في العمل. وعلى هذا فهذه الشركة جائزة شرعاً، والله أعلم، والأرباح توزع بينهم على ما اتفقوا، والخسارة بنسب رءوس الأموال، وقد اشترط بعضهم في شركة التضامن تساوي رأس المال، وعلى هذا تتساوى الخسارة بينهم.

- (ب) شركة التوصية:

تكون هذه الشركة من شركاء؛ بعضهم متضامنون يقومون بالعمل والإدارة وعليهم تقع مسئولية التزامات الشركة، وبعضهم موصون لا تتعدى مشاركتهم إلا التعهد بتقديم المال، وليس عليهم تحمل أعباء والتزامات الشركة، والربح على حسب الاتفاق، وتكون الخسارة المالية على رأس المال، وهذه الشركة صحيحة؛ لأنها شركة مضاربة، فالشركاء المتضامنون هم المضاربون المسئولون عن العمل، والشركاء الموصون هم أرباب المال، ولا يضمنون من التزامات الشركة شيئاً.

(١) فإذا كانت هناك التزامات على الشركة، ولم تف أموال الشركة بالقيام بهذه الالتزامات؛ كالديون مثلاً، فإنه يمكن الحجر على الشركة، فإن لم تف، فإنه يمكن الحجر على الأموال الخاصة الأخرى التي لم يشاركوا بها في هذه الشركة.



(جـ) شركة المحاصة:

قد يشترك جماعة فيما بينهم لشراء صفقة وبيعها، وتوزيع الأرباح بينهم؛ كالدخول في مزاد مثلاً، ثم توزيع ما ربحوه، أي: أن هذه الشركة وقتية؛ تنشأ مع العمل وتنتهي بانتهائه، وتسمى هذه الشركة «المحاصة».

ويمكن تعريفها بأنها: عقد يلتزم بمقتضاه شخصان فأكثر بأن يشاركوا في مشروع مالي؛ بأن يقدموا حصة من المال أو العمل، ثم يكون تقسيم ما ينشأ عن ذلك من ربح أو خسارة، وتوزيع الأرباح حسب ما اتفقوا عليه، وتوزيع الخسارة بنسبة رؤوس الأموال؛ وهذه الشركة أيضًا جائزة؛ لأنها شبيهة بشركة العنان، وقد تكون شبيهة بالمضاربة إذا سلم الشركاء مالهم لأحدهم أو لبعضهم لياشروا العمل.

● ثانيًا: شركات الأموال:

● (أ) شركة المساهمة:

وفيهما ينقسم رأس المال إلى أجزاء متساوية القيمة وقابلة للتداول، تسمى هذه الأجزاء: أسهمًا، وإدارة الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المساهمين، تحرر الممتلكات وتعقد الصفقات. ويعد مدير الشركة وعمالها أجراء عند المساهمين، يتقاضون مرتبات خاصة؛ سواء كانوا مساهمين أو غير مساهمين.

ويلاحظ أن هذا الشركة لا يظهر فيها شخصية الشركاء، بل إن الشركاء لا يعرف بعضهم بعضًا، ولا يعرفون شيئًا عن الشركة، إلا ما تعرضه إدارة الشركة لهم، والاعتبار الأول للشركة إنها هو المال وليس الأشخاص، ولا يتحمل الشركاء شيئًا عن الشركة إلا في حدود أسهمهم.

وقد اختلفت الآراء في صحة هذه الشركة؛ فذهب البعض إلى التحريم باعتبار أنه لم يتم في هذه الشركة عقد بين الشركاء، فلم يتحقق فيه الإيجاب والقبول، وإن العنصر الشخصي غير متوفر.

ويرى بعضهم الجواز؛ لإمكانية أن تندرج تحت نوع من أنواع الشركات المعروفة؛ كالعنان والمضاربة.



(ب) شركة التوصية بالأسهم:

تعد هذه الشركة نوعين مضمومين من الشركات السابقة؛ فبعضهم متضامنون وعليهم مسئولية الشركة وتحمل التزاماتها، وبعضهم مساهمون مثل شركة التوصية السابق ذكرها، إلا أن المساهمين هنا يملكون أسهمًا قابلة للتداول، فالاعتبار لأموالهم لا لأشخاصهم.

وحكم هذه الشركة متوقف على صحة شركة المساهمة السابقة أو عدم صحتها، فمن يقول بطلانها -أي شركة المساهمة- فهذه كذلك، ومن يقول بجوازها، فهذه جائزة كذلك.

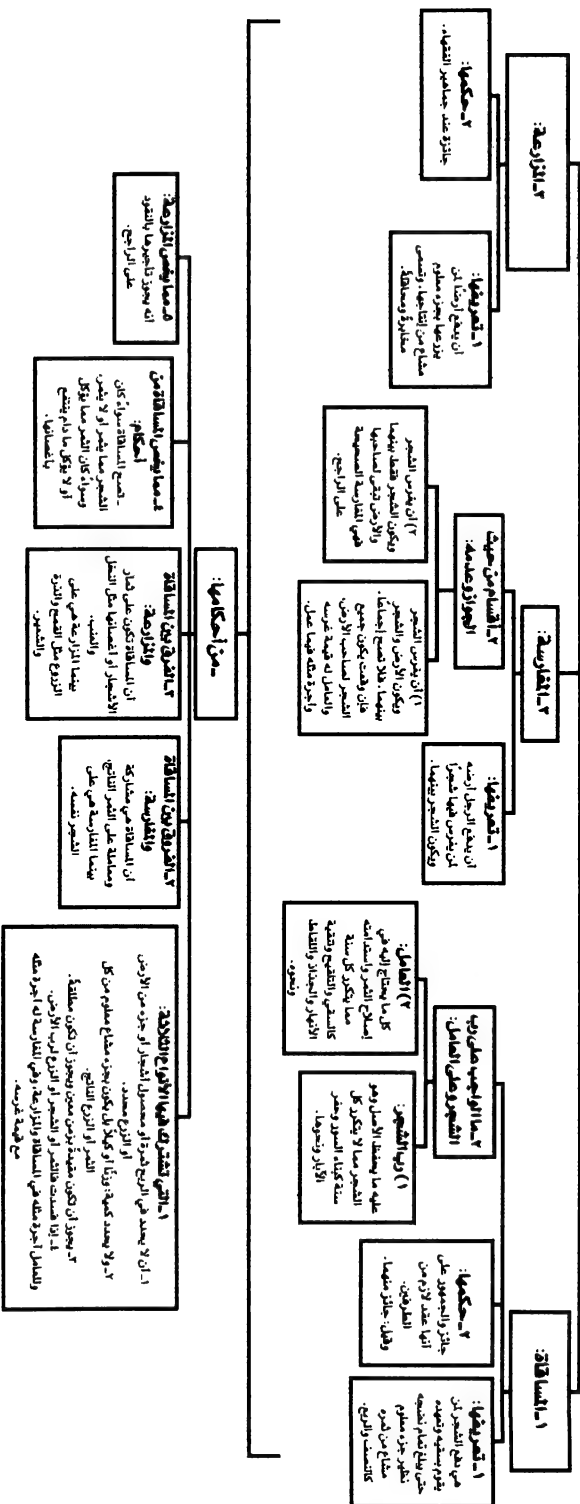
(ج) الشركة ذات المسؤولية المحددة:

وهي شركة تجارية تتكون من مجموعة أشخاص محددين، كل منهم مسؤول بقدر حصته فقط. فهذه الشركة تجمع بين شركة الأموال وشركة الأشخاص، فكونها شركة أموال؛ من حيث إن مسئولية الشريك محدودة، وإدارتها يجوز أن يعين لها مدير يتقاضى أجرًا، أو يديرها أحد الشركاء مقابل جزء من الربح.

وكونها شركة أشخاص؛ لأن الشريك له حصة في الشركة، وليس بنظام السهم المتداول كالأسهم التجارية، فهي تتم بالاشتراك الشخصي، فهذه الشركة جائزة؛ لأنها شبيهة بشركة العنان، وفيها بعض خصائص المضاربة، فهي جائزة شرعًا، والله أعلم.



## المعقود والمشاركات الزراعية وهي:





## العقود الزراعية

### • ثواب المزارعين:

• اعلم أن الإكثار من الزرع وغرس الأشجار، فعل حسن، له أجره وثوابه، شريطة ألا يشغل ذلك عن الجهاد في سبيل الله؛ فعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طائر، أو إنسان، أو بهيمة؛ إلا كان له به صدقة»<sup>(١)</sup>، وعند مسلم: «إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة».

قال ابن حزم: (لم تزل الأنصار كلهم، وكل من قسم له النبي ﷺ أرضًا من فتوح بني قريظة، ومن أقطعه أرضًا من المهاجرين؛ يزرعون ويغرسون بحضرته ﷺ، وكذلك كل من أسلم؛ من أهل البحرين، وعمان، واليمن، والطائف، فما حض عَالِيَهُ السَّلَامُ قط على تركه)<sup>(٢)</sup>. وتنقسم العقود الزراعية إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وبيانها على النحو الآتي:

### • ١ - المساقاة:

معنى المساقاة:

لغة: من السقي.

وشرعًا: دفع الشجر لمن يقوم بسقيه ويتعهدده، حتى يبلغ تمام نضجه، نظير جزء معلوم من ثمره. فالمساقاة إذن شركة زراعية تشبه شركة المضاربة. دليل مشروعيتها:

المساقاة مشروعة؛ بالسنة، والقياس الصحيح:

أما (السنة): فعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٢٣٢٠)، ومسلم (١٥٥٣)، والترمذي (١٣٨٢).

(٢) المحلى (٥٢/٩).

(٣) البخاري (٢٣٢٨)، ومسلم (١٥٥١)، وأبو داود (٣٤٠٨)، والترمذي (١٣٨٣).



وروى البخاري أن الأنصار قالت للنبي ﷺ: أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل، قال: «لا»، فقالوا: تكفونا المثونة ونشرككم في الثمرة، قالوا: سمعنا وأطعنا<sup>(١)</sup>.

وأما (القياس): فلأن ذلك من المصلحة، وحاجة الناس لذلك.

وصورة المساقاة: أن يدفع إليه الشجر، ويقوم الآخر بالسقي وتعهّد الشجر حتى يثمر، فيقسم الثمر بينهما حسب ما اتفقا، على نسبة شائعة معلومة.

حكمها:

ذهب الحنابلة إلى أنها عقد جائز من الطرفين؛ يعني: يملك كل من المتعاقدين فسخه دون رضا الآخر. وذهب جمهور العلماء إلى أنها عقد لازم بين الطرفين؛ فليس لأحد الطرفين فسخ العقد ما لم يتراضيا<sup>(٢)</sup>.

مهمة المساقى:

بيّن النووي وظيفة عامل المساقاة، فقال: (عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر، واستزادته، مما يتكرر كل سنة؛ كالسقي، وتنقية الأنهار، وإصلاح منابت الشجر، وتلقيحه، وتنحية الحشيش والقضبان عنه، وحفظ الثمرة، وجذاذها، ونحو ذلك. وأما ما يقصد به حفظ الأصل، ولا يتكرر كل سنة؛ كبناء الحيطان وحفر الأنهار؛ فعلى المالك)<sup>(٣)</sup>.

قلت: والدليل على أن العامل عليه كل ما يتعلق بإصلاح الثمر أن الرسول ﷺ عامل أهل خيبر على أن «يعملوا فيها بأموالهم»، فدل على أن كل ذلك عليهم من أموالهم، إلا أن يتبرع صاحب الأرض، فذلك حسن.

أحكام المساقاة:

(١) لا يجوز أن يحدد له الربح كمية من الثمر وزناً أو كيلاً، إنما تكون على النسبة؛ كربع الثمار أو نصفها، أو نحو ذلك.

(١) البخاري (٢٣٢٥).

(٢) انظر: الفرق بين العقد الجائز واللازم.

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (١٠/٢١١).



(٢) لا يجوز كذلك أن يحدد لأحدهما ثمار نخل معين، بل يكون جميع الثمار على المشاع، وتقسم حسب النسبة المتفق عليها؛ فعن رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنا أكثر أهل المدينة حقلاً، وكان أحدهما يُكري أرضه فيقول: هذه القطعة لي وهذه لك، فربما أخرجت ذه ولم تخرج ذه، فنهاهم النبي ﷺ»<sup>(١)</sup>.

(٣) الراجع أن المساقاة تصح؛ سواء كان الشجر مما يثمر أو لا، وسواء كان الثمر مما يؤكل أو لا، وإذا كان الشجر مما يتنفع بأغصانه، فالفائدة إذن حاصلة من الطرفين.

(٤) تصح المساقاة؛ سواء كان الشجر قد غرس بالفعل، فيسقيه له ويتعاهده، أو كان الشجر لم يغرس، فيغرس له ويسقيه ويتعاهده، وسواء كانت الشجرة التي غرست لم تثمر، فيتعاهدها إلى أن تثمر وتجد ثمرتها، أو كانت قد بدأت في الثمرة، فاحتاج صاحب الشجر إلى من يسقيها ويتعاهدها، فيعامله على ذلك.

(٥) إذا هرب العامل قبل أن يتم عمله؛ فعلى مذهب الحنابلة أن لصاحب الأرض الحق في فسخ العقد؛ لأن العقد غير لازم، وعلى مذهب الجمهور أنه عقد لازم؛ يرفع أمره للحاكم فيستأجر الحاكم من يتم العمل من مال العامل، وإن لم يتمكن من رفع أمره للحاكم، أشهد على العمل بنفسه أو الإنفاق عليه؛ لأن الإشهاد حال العذر كالحكم، هذا في حالة أنه تمسك بحقه في العقد، وأما إن تبرع وأتم العمل متبرعاً فإن العامل يستحق أجره عمله.

(٦) إذا فسدت المساقاة لسبب يستوجب فساد العقد، كان الثمر كله لصاحب الأرض، وللعامل أجره المثل.

(٧) يجوز أن يكون عقد المساقاة مطلقاً دون أن يقيد بعدد من السنين، وفي هذه الحالة يجوز لصاحب الأرض إخراج العامل متى شاء، واستدل على ذلك بأن النبي ﷺ عامل أهل خيبر وقال لهم: «نقركم ما شئنا». قال ابن حجر: (فيه دليل على جواز دفع النخل مساقاةً، والأرض مزارعةً من غير ذكر سنين معلومة، فيكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء)<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٢٣٣٢)، ومسلم (١٥٤٧)، وأبو داود (٣٤٠١)، وابن ماجه (٢٤٦١).

(٢) فتح الباري (١٤/٥).





## ٢- المزارعة: معناها:

لغة: مفاعلة من الزرع.

واصطلاحاً: أن يدفع أرضاً لمن يزرعها، بجزء معلوم شائع من إنتاجها، وتسمى أيضاً: المخابرة، والمحاكلة.

والفرق بينها وبين المساقاة: أن المساقاة تكون على الشجر، والمزارعة على الزرع؛ فالزرع مثل: القمح والذرة والشعير والأرز، والشجر مثل: النخيل والعنب.  
حكمها:

الذي ذهب إليه جمهور العلماء صحة المزارعة؛ بدليل ما ثبت من حديث النبي ﷺ أنه عامل أهل خيبر، بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع.  
أحكام المزارعة:

(١) يشترط في المزارعة أن تكون على جزء معلوم مما يخرج من الأرض؛ كالثلث والربع ونحو ذلك مشاعاً، ولا يصح أن يخصص له مكاناً معيناً من الأرض ونحو ذلك، كما قيل في المساقاة.

(٢) لا يشترط أن يكون البذر من صاحب الأرض، بل يجوز أن يأتي به العامل، ودليل ذلك:

أ- أن الرسول ﷺ دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها، على أن يعملوها من أموالهم، ولرسول الله ﷺ شطر ما يخرج منها<sup>(١)</sup>. ففي ذلك دليل على أن البذر من مال العامل، لأنه عاملهم على زراعة الأرض من أموالهم.

ب- وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه عامل الناس على أنه إن جاء بالبذر من عنده فله الشطر، وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا<sup>(٢)</sup>.

حكم كراء (إجارة) الأرض بالنقود:

ذهب بعض العلماء إلى منع إجارة الأرض بالنقود، وأنها لا تصح إلا بالمزارعة أو المساقاة على الوجه السابق، أو تكون منحة منه لا يتقاضى عليها أجراً.

(١) البخاري (٢٢٨٦) (٢٤٩٩) (٢٧٢٠)، ومسلم (١٥٥١)، وأبو داود (١٣٨٣)، والنسائي (٥٣/٧).

(٢) البخاري تعليقاً (١١/٥)، ووصله ابن أبي شيبة (٤٢٦/٧).



وذهب جمهور العلماء إلى جواز كراء الأرض بالنقود، وهو الراجح؛ لما يلي:

(أ) عن حنظلة بن قيس قال: سألت رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن كراء الأرض بالذهب والورق؟ فقال: «لا بأس به، إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ على الماذينات وأقبال الجداول، وأشياء من الزرع، فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا، فلم يكن للناس كراء إلا هذا، فلهذا زجر عنه، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به»<sup>(١)</sup>.

ومعنى «الماذينات»: ما ينبت على حافة النهر ومسائل الماء، و«أقبال الجداول»: أوائلها ورؤوسها.

(ب) عن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا نكري الأرض بما على السواقي وما سعد بالماء منها، فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك، وأمرنا أن نكريها بذهب أو فضة<sup>(٢)</sup>.

وأما الأحاديث الواردة في النهي عن كراء المزارع، فإن المقصود بها ما فسرهُ رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ بالنهي عن جعل ثمر شجر معين لأحدهما دون الآخر؛ لما يترتب على ذلك من الغرر والجهالة، فلا يجوز، وأما ما كان مشاعاً فجائز، وكذلك ما كان بالنقود.

### ٣ - المغارسة:

معناها: أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجراً، ويكون الشجر بينهم. وهي قسمان: (أ) أن يغرس الشجر وتكون «الأرض والشجر» بينهما، فهذه لا تصح إجماعاً، وإنما الأرض لصاحبها، والمعاملة تكون على الشجر فقط.

(ب) أن يغرس الشجر، ويكون «الشجر» فقط بينهما، والأرض لصاحبها، فهذه هي المغارسة الصحيحة على الراجح.

وعلى هذا؛ فالمغارسة إذا تم العقد فيها على الطريقة الأولى فهي فاسدة، ويكون جميع الغرس والشجر لصاحب الأرض، وأما العامل فله قيمة غرسه، وأجرة مثله فيما عمل.

(١) مسلم (١٥٣١)، وأبو داود (٣٣٩٢)، والنسائي (٤٣/٧).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٣٩١)، وأحمد (١٧٨/١).

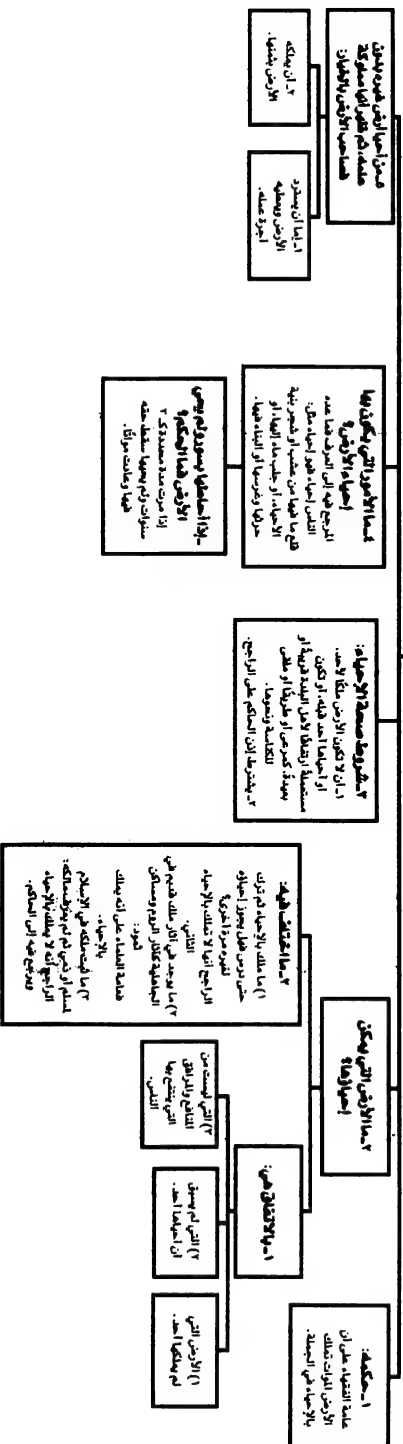


الخلاصة: مما سبق يتبيّن أن المشاركات في العقود الزراعية ثلاثة:

- (أ) المزارعة: أن يزارعه على الأرض بما ليس بشجر؛ كالبر والحنطة، ويكون الزرع بينهما.
- (ب) المساقاة: أن يشاركه على تعهد الأشجار بجزء من الثمر، وتبقى الأشجار لصاحبها.
- (ج) المغارسة: أن يغرس له الشجر، وتكون الأشجار بينهما، أو الثمر بينهما، والأرض لصاحبها.



# بابها أصحاب الموات (هو أصلاح الأرض التي لا يملكها أحد ولا ينتفع بها أحد بحيث تكون مناجرة للبناء أو الخرس فتصير بذلك ملكاً بين المسلمين)





## إحياء الموات

• معنى إحياء الموات:

• لغة: الإحياء: جعل الشيء حيًا، أي: ذا قوة حساسة أو نامية، و«الموات»: ما لا روح فيه، أو الأرض التي لا مالك لها.

• شرعًا: إصلاح الأرض التي لا يملكها أحد، ولا يتتفع بها أحد، بحيث تكون صالحة للبناء أو الغرس، فتصير بذلك ملكًا لمن أصلحها.

• مشروعيته:

• ثبتت مشروعية إحياء الموات بالسنة النبوية:

(١) عن سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعَزْرٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»<sup>(١)</sup>.

(٢) قَالَ ﷺ: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا»<sup>(٢)</sup>.

قال عروة: (قضى بذلك عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في خلافته).

وعامة فقهاء الأمصار على أن الموات يملك بالإحياء، وإن اختلفوا في شروطه.

وعلى هذا فقد رغب الشرع في إحياء الموات؛ لحاجة الناس لذلك، ولتعمير الأرض، والانتفاع بثرواتها وخيراتها.

ما الأرض التي يمكن إحيائها؟

هناك أراضي اتفق الفقهاء على أنها تصلح للإحياء؛ وهي: كل أرض موات لم يملكها أحد، ولم يسبق أن أحياها أحد، وليست من المنافع العامة التي يتتفع بها الناس؛ كمسائل المياه، ومراح الرعي، والمصلى، ونحو ذلك.

(١) رواه أبو داود (٣٠٧٣)، والترمذي (١٣٧٨) وقال: حسن صحيح، ورجح ابن عبد البر وغيره أنه

مرسل عن عروة التمهيد (٢٢/ ٢٨٠).

(٢) البخاري (٢٣٣٥)، وأحمد (٦/ ١٢٠).



وعلى هذا فكل أرض سبقت ملكيتها لأحد؛ بشراء أو عطية، لم ينقطع ملكه عنها مهما تركها، فهي ملك لصاحبها ولورثته من بعده. واختلف الفقهاء في أنواع أخرى من الأرض، وبيانها فيما يلي:

(أ) ما مُلك بالإحياء، ثم تُرك حتى درس وعاد مواتاً مرة أخرى، فيرى الشافعية والحنابلة أنه لا يملك مرة أخرى بالإحياء؛ لأنه ورد في بعض الأحاديث: «من أحيأ أرضاً ميتة ليست لأحد فهو أحق بها»<sup>(١)</sup>، وهذه قد ملكت بإحيائها أول مرة. ويرى الحنفية والمالكية جواز تملكها بالإحياء مرة أخرى؛ لعموم الأحاديث: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له».

والراجح: القول الأول؛ لأنها بإحيائها أصبحت للملكها، فلا يجوز لأحد إحيائها بعد ذلك. (ب) ما يوجد في آثار ملك قديم من الجاهلية؛ كآثار الروم ومساكن ثمود؛ فإنه يُملك بالإحياء في المذاهب الأربعة، وهناك رأي عند الشافعية أنه لا يملك؛ لأنه ليس بموات.

(ج) ما ثبت ملكه في الإسلام لمسلم أو ذمي، ثم لم يعرف مالكة، فيرى الحنفية والمالكية أنه يملك بالإحياء، وقال الشافعية: هو مال ضائع، أمره إلى الحاكم في حفظه إلى ظهور مالكة، وعند الحنابلة أنه لا يملك بالإحياء، ويوزع في المصالح العامة.

والراجح ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة؛ أنه لا يملك بالإحياء؛ لما ورد من القيد في الحديث السابق: «من أحيأ أرضاً ليست لأحد»، وهذه قد علم أن لها مالكا، وحيث إنه لا يعرف، فالمرجع في ذلك إلى الحاكم، والله أعلم.

#### ● شروط الإحياء:

(١) ذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه لا يشترط في صاحب الإحياء أن يكون مسلماً، بل يجوز للمسلم والذمي؛ لعموم الحديث: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»، ولم يشترط في ذلك كونه مسلماً، وخالف في ذلك الشافعية فاشتروا كونه مسلماً.

(٢) يشترط ألا تكون الأرض ملكاً لأحد؛ مسلماً كان أو ذمياً، ولم يكن قد أحيأها أحد قبله، أو تكون الأرض من الخراب القديم كخراب عاد، وسواء في ذلك كانت الأرض قريبة من العمران أو بعيدة عنه.

(١) النسائي في الكبرى (٥٧٥٩).



(٣) يشترط ألا تكون الأرض مستعملة ارتفاقاً لأهل البلدة؛ قرية أو بعيده عنها؛ كمرعى، ونادٍ، وطريق لبث، وشوارع، وطرق، وملقى للكناسة، ونحو ذلك.

(٤) يرى جمهور العلماء عموم الحكم السابق إذا كانت في دار الإسلام أو في غيرها؛ لعموم الأحاديث: «من أحيا أرضاً فهي له»، وخص الشافعية ذلك في دار الإسلام. هل يشترط إذن الحاكم؟

الذي ذهب إليه أكثر الفقهاء أن مجرد الإحياء سبب للملكية، ولا يشترط في ذلك إذن الحاكم، وذهب بعضهم إلى أنه لا بد من إذن الحاكم.

قال الشيخ ابن عثيمين: (وسبب اختلافهم: اختلافهم في فهم قول النبي ﷺ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»؛ هل هذا حكم تشريعي أو حكم تنظيمي؟) (١).

ثم بين أنه إذا كان تشريعياً فلا يحتاج إلى إذن الحاكم، وإن كان تنظيمياً احتاج إلى إذنه.

ثم قال: (في وقتنا الحاضر، حسب ما نسمع، أن تقييد الإحياء بإذن الإمام أمر لا بد منه، يدخل في قسم الضرورة مباشرة في بعض المناطق، ويدخل في الحاجة والمصلحة في مناطق أخرى) (٢).

مسألة: متى يحكم بإحياء الأرض؟

المرجع في ذلك إلى العرف؛ فما عده الناس إحياء فهو إحياء؛ لأن كل ما أطلقه الشارع وليس له حد في الشرع فمرجه إلى العرف.

قال ابن حزم: (والإحياء هو: قلع ما فيها من عشب أو شجر أو نبات، بنية الإحياء، لا بنية أخذ العشب والاحتطاب فقط، أو جلب ماء إليها، من نهر أو من عين، أو حفر بئر فيها؛ لسقيها منه، أو حرثها، أو غرسها، أو تزييلها، أو ما يقوم مقام التزييل؛ من نقل تراب إليها، أو رماد، أو قلع حجارة) (٣).

(١) الشرح الممتع (٤/٥١٢).

(٢) الشرح الممتع (٤/٥١٣).

(٣) المحل (٨/٢٣٨).



مسألة: ما الحكم إذا لم يحيي الأرض؟

من أمسك أرضاً، فأحاطها ثم لم يعمرها، فالذي جرى عليه حكم عمر بن الخطاب أنه يسقط حقه بعد ثلاث سنين؛ فعن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين»؛ وذلك أن رجالاً كانوا يحتجرون ما لا يعملون<sup>(١)</sup>.

مسألة: إذا أحيا أرض غيره دون علمه:

إذا أحيا الإنسان أرض غيره، ظناً منه أنها ليست لأحد، ثم ظهر أنها مملوكة، فالذي جرى عليه حكم عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، أن صاحب الحق بالخيار: إما أن يسترد من العامر أرضه ويعطيه أجره عمله، وإما أن يحيل له الملكية ويأخذ ثمن الأرض<sup>(٢)</sup>.



(١) ضعيف مرفوعاً صحيح موقوفاً: رواه أبو يوسف في كتاب الخراج (ص ٧٧)، انظر: السلسلة الضعيفة.

للشيخ الألباني رقم (٥٥٣).

(٢) انظر: الأموال لأبي عبيد (٧١٠، ٧١١، ٧١٣)، تحقيق محمد خليل هراس.



## احكام الإفصاح وحقوق الإفصاح

### ٢- حقوق الإفصاح: وهي نوعان:

١- **حقوق الإفصاح والاكتشاف في الأصول العامة:**  
كالطريق والنفق والمسدود ونحوهما:  
وهي حق ثابت لكل الناس.

٢- **هي الأصول الخاصة الخاصة:**  
وهي حق عامي هي: حقل الخندق حقل آخر للبره كاجراء الأضرار من أرض السائر أو اللورد في أرضه الغير.  
ههنا لا يثبت إلا بدون الملك ويشترط عدم إصالح المضر به.

**من أحكامه:**  
- ينفق عليه من مال الدولة.  
- فإن لم تنه عليه الدولة أمر.  
الحاكم الناس بالإصلاح:

١- **التأديت:**  
حالياً ومالياً.

٢- **غير التأديت مالياً:**  
بالمصل بالمأثم ويقع عليهم الأشياء.

### ١- الإفصاح:

١- **تقريره:**  
أن يعلن الإمام بيده الأراضي التي لا تكون جميعاً شريطة أن لا تكون ذلك معاملة أو صدقاً.

٢- **الإفصاح:**

٣- **حكم الإفصاح:**  
هي أن يعلن الإمام مكاناً خاصاً لعموم مساحة المسكن:  
كعرض لخلق المسكنين زائل المسدود.  
وهو مفسس بالإمام.

٢- **أفصاح إرهاب:**  
بأن يعلن الإمارة حق الممر في الطريق الواسعة والأجواق العامة.

٣- **أفصاح استغلال:**  
بأن يعلن الإمام من لا في إفصاحه مساحة لدة مدية.

١- **أفصاح تفريق:**  
وهو ما يقسم به تفريق بعض أرضاً أو شيئاً أو مديناً.

- وكذا جائز بشرط أن يكون فيها مساحة ولا تكون معاملة أو صدقاً.  
- ولا يفتح كل جزء إلا الصغر الذي يقدر على إحياؤه. ولا يفتح ما حلق به مساحة المسكن كالنخلة واللح والنور.

## الإقطاع

• معنى الإقطاع:

• هو جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص؛ أي: أن للإمام الحق في أن يعطي بعض الأراضي الموات لمن يحييها؛ شريطة ألا يكون ذلك محاباة وتعديًا.

• مشروعيته:

• عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، وَهِيَ مِنِّي عَلَى ثُلُثِي فَرَسَخٍ. وَقَالَ أَبُو صَمْرَةَ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ أَرْضًا مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ. متفق عليه.

وعن وائل بن حجر أن النبي ﷺ أقطعه أرضًا بحضرموت، وبعث معاوية ليقطعها إياه<sup>(١)</sup>. وثبت أن الخلفاء أقطعوا لأناس أراضي.

قال أبو يوسف: (فقد جاءت هذه الآثار بأن النبي ﷺ أقطع أقوامًا، وأن الخلفاء من بعده أقطعوا، ورأى رسول الله ﷺ الصلاح فيما فعل من ذلك، إذ كان فيه تألف على الإسلام وعمارة للأرض، وكذلك الخلفاء إنما أقطعوا من رأوا أن له غناء في الإسلام، ونكاية للعدو، ورأوا أن الأفضل ما فعلوا، ولولا ذلك لم يأتوه، ولم يقطعوا حق مسلم ولا معاهد)<sup>(٢)</sup>.

مسألة: قال ابن حزم: (من خرج في أرضه معدن فضة، أو ذهب، أو نحاس، أو حديد، أو رصاص، أو قزدير، أو زئبق، أو ملح، أو شب، أو زرنينخ، أو كحل، أو ياقوت، أو زمرد، أو أي شيء كان؛ فهو له، ويورث عنه، وله بيعه، ولا حق للإمام معه فيه، ولا لغيره، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان)<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٠٥٨)، والترمذي (١٣٨١) وصحَّحه، وأحمد (٣٩٩/٦)، وصحَّحه الألباني.

(٢) نقلًا من فقه السنة (١٧٣/٢) في كتاب الخراج (ص ٦٢) تحقيق أحمد شاكر.

(٣) المحلى (٢٣٨/٨).



نزع الأرض ممن لم يعمرها:

إذا لم تتحقق المصلحة من إعمار الأرض، فللحاكم الحق في نزع الأرض ممن أخذها؛ لما ثبت عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ أقطع لأناس من مزينة أو جهينة أرضاً، فلم يعمروها، فجاء قوم فعمروها، فخاصمهم الجهنيون أو المزيون إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: لو كانت مني أو من أبي بكر لرددتها، ولكنها قطيعة من رسول الله ﷺ، قال: «من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها، فعمرها قوم آخرون، فهم أحق بها»<sup>(١)</sup>.

وعن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن أبيه أن رسول الله ﷺ أقطع العقيق أجمع، قال: فلما كان زمن عمر قال لبلال: إن رسول الله لم يقطعك لتَحْجُرْهُ عن الناس، ما أقطعك إلا لتعمل، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي<sup>(٢)</sup>.

• أقسام الإقطاع:

• الإقطاع ثلاثة أقسام:

- ١- إقطاع يُقصد به تملك الشخص أرضاً، أو عيناً، أو معدناً.
  - ٢- إقطاع استغلال بأن يُقطع الإمام من يرى في إقطاعه مصلحة لمدة معلومة.
  - ٣- إقطاع إرفاق، كأن يُقطع الإمام الباعة الجلوس في الطرق الواسعة، والأسواق المزدهمة بأهل البيع والشراء.
- فكل هذه الأقسام جائزة، ولا يُقطع الإمام كل فرد إلا الشيء الذي يقدر على إحيائه؛ لأن في إقطاعه أكثر من ذلك تضيقاً على الناس في حق مشترك بينهم، ولا يُقطع ما تعلقت به مصالح المسلمين؛ كالملاح، والنهر ونحوهما.

• حكم الحمى:

• الحمى: أن يحمي الإمام مكاناً خاصاً لمصلحة المسلمين؛ كأن يحمي مرعى لخيول المجاهدين، وإبل الصدقة، والماشية الضعيفة، ومكان الملح، ويجوز للإمام حمى ما فيه مصلحة المسلمين، ولا يجوز الحمى لأحد سواه، ولا حمى الإمام لنفسه.

(١) رواه ابن زنجويه في الأموال (١٠٦٢)

(٢) رواه البيهقي في السنن (١٤٩/٦) بمعناه.

وما حماه النبي ﷺ فليس لأحد نقضه، ولا تغييره، ومن أحيا منه شيئاً لم يملكه، وما حماه غيره من الأئمة لمصلحة المسلمين فلا يجوز نقضه إلا إذا زالت الحاجة إليه؛ ودليل ذلك:

١ - قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْؤِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ

أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

٢ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الصَّغْبَ بْنَ جَثَامَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى

إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ». وَقَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّفِيعَ، وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى السَّرْفَ وَالرَّبَذَةَ<sup>(١)</sup>.

● حق الارتفاق:

● هو حق عيني في عقار لمنفعة عقار آخر لغيره كإجراء الماء مع أرض الجار، أو المرور في أرض الغير ونحو ذلك، ويجب ألا يؤدي استعمال حق الارتفاق إلى الإضرار بالغير، فلا يجوز للمار بأرض غيره إلحاق الأذى به. وحقوق الارتفاق نوعان:

١ - الأملاك العامة؛ كالأنهار، والطرق، والجسور ونحوها مما لا يختص به أحد، فحق

الارتفاق ثابت للناس جميعاً.

٢ - الأملاك الخاصة بفرد: ولا يثبت حق الارتفاق عليها إلا بإذن المالك.

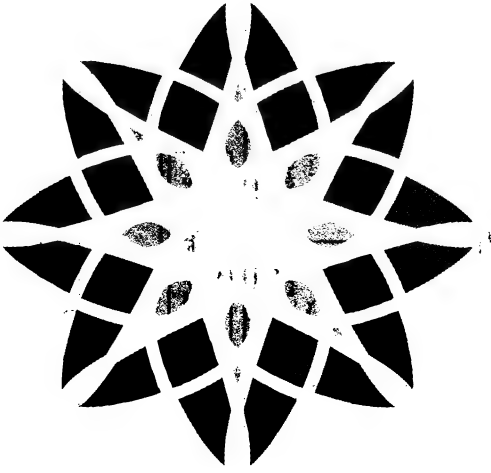
أنواع حقوق الارتفاق:

حقوق الارتفاق تختلف بحسب حاجات الناس، وأشهرها: حق الشرب، حق الطريق، حق المسيل، حق التعلّي، حق الجوار، حق المجرى، فهذه الأشياء يثبت لكل أحد حق الارتفاق بها كل بحسبه. ويجب على الإمام الإنفاق على المرافق العامة من خزانة الدولة، تحقيقاً لمصلحة الناس، ودفعاً للضرر عنهم. فإن لم يكن في بيت المال ما يُصلح به ما فسد منها أجبر الإمام الناس على إصلاحها؛ دفعاً للضرر، على القادرين النفقة، وعلى غير القادرين العمل بأنفسهم، ونفقتهم على الأغنياء.

وتجب نفقات إصلاح المسيل والمجرى على المنتفع به إذا كان في ملكه أو ملك غيره، فإن كان في أرض عامة فإصلاحه من بيت المال. و«المجرى»: مكان جلب الماء الصالح، و«المسيل»: مكان تصريف الماء غير الصالح.

(١) رواه البخاري (٢٣٧٠)، (٣٠١٢)، وأبو داود (٣٠٨٣)، والنسائي في الكبرى (٨٥٧٠)، وغيرهم.





كتاب الإجارة





## كتاب الإجارة

معناها:

لغة: مشتقة من الأجر، وهو العوض.

وشرعاً: عقد على منفعة معلومة أو عمل معلوم بعوض.

مثال العقد على المنفعة: تأجير الدار، وتأجير السيارة، ونحو ذلك.

مثال العقد على العمل: عمل المهندس، والبناء، والخدم، ونحو ذلك.

مشروعية الإجارة: الإجارة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع:

أما (القرآن): فقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَجْرَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. وقال تعالى:

﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْبَىٰ اسْتَعْجِرُ إِنِّي أَخَافُ مِنْ أَسْتَعِجِرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ﴾ (٣١) قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ

إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِجٍّ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ [القصص: ٢٦، ٢٧].

وأما (السنة): فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النبي ﷺ قالت: «استأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر

رجلاً من بني الدَّيْلِ هادياً خَرِيْتاً...» الحديث (١)؛ يعني ليهديهم الطريق في أثناء الهجرة. وعن

ابن عباس قال: «احتجم النبي ﷺ، وأعطى الحجام أجره» (٢). والأحاديث في ذلك كثيرة.

وأما (الإجماع): فقد أجمعت الأمة في زمن الصحابة على جواز الإجارة.

حكمة مشروعيته:

الإجارة من محاسن الشريعة التي راعت فيها مصالح الناس واحتياجاتهم؛ وذلك لأن

الإنسان قد يحتاج إلى دار يسكنها، وليس عنده ما يملك به هذه الدار، وآخر عنده دار يريد

ألا تعطل عليه بالبيع، فيؤجرها لتظل العين له. وكذلك قد يحتاج الإنسان إلى من يقومون له

ببعض الأعمال، فيستأجر لذلك أجراً يعملون له.

(١) البخاري (٢٢٦٤).

(٢) البخاري (٢٢٧٩)، ومسلم (١٢٠٢).





### • أركان الإجارة:

• أركانها عند الجمهور أربعة: العاقدان (مؤجر ومستأجر)، وصيغة (إيجاب وقبول)، وأجرة، ومنفعة.

### • شروط الإجارة:

• (١) يشترط في كل من العاقلين الأهلية؛ بأن يكون كل منهما عاقلًا مميزًا، وأما المجنون فلا يصح عقده، وكذلك الصبي غير المميز. وأما الصبي المميز فقد اختلف العلماء في صحة عقده: ف يرى الحنفية نفاذ عقده إن كان مأذونًا له، وعدم نفاذه إن كان محجورًا عليه؛ لأن تصرفاته لا تصح إلا بإذن وليه.

ويرى المالكية أن التمييز شرط في الإجارة والبيع، لكن لا ينفذ إلا برضا الولي. وأما الشافعية والحنابلة فلا يصح عندهم عقد الإجارة إلا بالبلوغ. ويتجه أن يقال: الأقرب التفصيل في ذلك بحسب العرف؛ فإن كانت الإجارة على شيء يسير صحت بإذن الولي أو رضاه، وإلا فلا.

• (٢) يشترط رضا العاقلين، فلا يكون في ذلك إكراه لأحد؛ لأن الإجارة بيع منفعة، والله إنما أباح البيع بالتراضي.

• (٣) يشترط كذلك أن يكون المؤجر مالكًا للعين، أو مالكًا لمنفعة العين، أو يكون له ولاية على ذلك، كالوكيل والولي والوصي وناظر الوقف.

• (٤) أن تكون المنفعة معلومة علمًا يمنع من المنازعة، فلا يصح العقد على مجهول؛ كأن يقول له: أجرتك إحدى سياراتي.

• (٥) أن يحدد المدة؛ لأن المعقود عليه لا يصير معلومًا إذا كانت المدة مجهولة.

• (٦) وإن كانت الإجارة على عمل فلا بد من بيان العمل؛ وذلك ببيان نوعه، وجنسه، وقدره، ووصفه.

• (٧) أن يكون المعقود عليه مقدور التسليم حقيقة وشرعًا، فلا يصح إجارة العبد الأبق، ولا الجمل الشارد.

(٨) أن تكون المنفعة مباحة، فلا يجوز الاستئجار على المعاصي.

(٩) معرفة الأجرة حتى لا يكون هناك غرر.

• ويتعلق بالإجارة أيضاً الأحكام التالية:

(١) تصح الإجارة بالمعاطاة، وذلك فيما تعارف عليه الناس بأجرة العادة، كإيجار المكان في موقف السيارات، أو تأجير تاكسي دون أن يتفق على أجرة، ثم يعطيه بعد ذلك، كما لو أعطى ثوبه لقصار<sup>(١)</sup>، ويعطيه أجرة العادة، وهكذا.

(٢) تقدم أنه لا يجوز الإجارة على محرم، ولكن لو حدث فهل تعطى الأجرة له؟ الصحيح لا يُعطى الأجرة، ولا تركها للمستأجر، بل تؤخذ منه، ونجعلها في بيت المال.

(٣) قال الشيخ ابن عثيمين: (لو استأجرها - يعني: الدار - لبيع الخمر أو الدخان أو القنوات الفضائية أو لبيع التلفزيونات فالإجارة حرام، إذا كان الغالب على مشتري التلفزيونات أن يستعملها في المحرم؛ لأن التلفزيون فيه شيء محرم، وفيه شيء غير محرم؛ لأنه آله يصرفها الإنسان كما يريد)<sup>(٢)</sup>.

(٤) أما لو استأجر الدار للسكنى، ثم وضع فيها شيئاً محرماً، فالإجارة صحيحة، وعلى المالك إذا انقضت مدة الإجارة ألا يجدها له إلا إذا تاب إلى الله.

(٥) تقدم في أحكام الحضانة أنه يجوز استئجار الظئر من أجل رضاع الطفل الصغير، ولكن هل يجوز استئجار حيوان من أجل اللبن؟ فيه خلاف فقد ذهب الأئمة الأربعة إلى عدم الجواز<sup>(٣)</sup>، ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية جوازه وهو الراجح، وهو ما رجحه ابن القيم وابن عثيمين<sup>(٤)</sup>؛ قياساً على استئجار الظئر للإرضاع.

(١) القصار: المحوّر للثياب، لسان العرب (٩٥/٥).

(٢) الشرح الممتع (١٩/١٠) طبعة ابن الجوزي.

(٣) المبسوط للسرخسي (٣٢/١٦)، شرح فتح القدير (٤٨٢/٩)، التاج والإكليل (٧/٤٥٤)، جواهر الإكليل (١٨٩/٢)، تحفة المحتاج (٦/١٣٠)، مغني المحتاج (٢/٤٦٦)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٥/٣٥٦)، الفروع (٤/٤١٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٠/٢٢٠، ٢٨٣)، مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٤٥٩)، زاد المعاد (٥/٨٢٤)، الممتع شرح زاد المستقنع (٦/٨٣-٨٥).



(٦) وقد ذهب شيخ الإسلام إلى أن الأجزاء التي تتولد وتتابع شيئاً فشيئاً بمنزلة المنافع تماماً، فيجوز العقد عليها للإجارة، كاستئجار الحيوان لأخذ لبنه، واستئجار البئر لأخذ مائه، فإن تعذر استيفاء المنفعة للمستأجر الحق في فسخ العقد.

(٧) يجوز للمالك أن يأخذ الأجرة من المستأجر مقدماً، وإذا مات قبل انتهاء مدة الإجارة فإن العقد لا يفسخ بذلك.

(٨) في المدن الجامعية للطلاب؛ هل يجوز للطلاب أن يؤجر مكانه لغيره، أو يتبرع له به من غير علم الإدارة؟

قال الشيخ ابن عثيمين: (لا؛ لأن هذه البيوت ليست تمليك منفعة، ولكنها تمليك انتفاع، فهي كالعارية... فهذا الطالب يقال له: إما أن تسكن، وإما أن تخرج)<sup>(١)</sup>.

والفرق بين المنفعة والانتفاع: أن تمليك الانتفاع أن يباشر هو بنفسه فقط، وتمليك المنفعة: أن يباشر بنفسه ويمكّن غيره من الانتفاع.

مسألة: هل يجوز للمستأجر أن يؤجر العين التي استأجرها؟

الراجح جواز ذلك؛ لأن المستأجر قد ملك المنفعة مدة الإجارة، فجاز له تأجيرها لغيره ولو بثمن أكثر من أجرته، ولكن بشرط ألا يكون هناك ضرر على المالك، فلا يجوز مثلاً أن يكون المستأجر الثاني نشاطه يضر بالمبنى، وللمالك الحق في هذه الحالة أن يفسخ عقد الإجارة، ويرى مجمع الفقه الإسلامي أنه في الإجازات الطويلة المدة، خلافاً لنص عقد الإجارة طبقاً لما تسوّغه بعض القوانين، لا يجوز للمستأجر إيجار العين لمستأجر آخر، ولا أخذ بدل الخلو فيها، إلا بموافقة المالك<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا الباب كذلك: لو استؤجر رجل على عمل بأجرة معينة، ثم استأجر هو من يقوم بهذا العمل؛ سواء كان بنفس الأجرة أو أقل منها، جاز له ذلك، إلا أن يكون الثاني لا يحقق الغرض المطلوب من الأول، فهذا لا يجوز.

(١) الشرح الممتع (٦/٨٣-٨٥).

(٢) قرار المجمع الفقهي رقم (٦)، العام ١٤٠٨، الموافق ١٩٨٨.



### التأجير بالحكر:

معلوم أن الإجارة تكون على منفعة العين في المدة التي يمكن الانتفاع فيها بالعين، ولو كانت المدة طويلة، مثل أن يؤجره بيتًا مثلاً لمدة ستين سنة إذا كان البيت يمكن أن يبقى هذه المدة، وإذا انهدم البيت قبل هذه المدة انفسخ عقد الإجارة، ولا يجوز للمستأجر أن يقيم في المكان، ولا يجوز له مدة الإجارة أن يتصرف في العين المؤجرة بهدم أو تغيير أو نحو ذلك؛ لأنه إنما يملك المنفعة فقط.

لكن أحياناً تكون الإجارة على منفعة الأرض، بحيث يسمح للمستأجر بالانتفاع بالأرض ولو بالبناء عليها، ويقال لهذا «حكر»، وقد تكون هذه المدة طويلة جداً، فيجوز للمستأجر أن يبني عليها، وأن يهدم البناء، ويغيره، ونحو ذلك مدة الإجارة.

مسألة: حكم الإجارة على الطاعات:

لا يصح أن يستأجر الإنسان على (قُرب) مفروضة عليه؛ لأنه عمل يرجى به ثواب الآخرة، فلا ينبغي أن يراد عمل الدنيا بعمل الآخرة، قال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن إمام قال لقوم: (أصلي بكم رمضان بكذا وكذا درهمًا؟ قال: أسأل الله العافية، من يصلي خلف هذا؟<sup>(١)</sup>). وقد اختلفت آراء العلماء في جواز أخذ الأجرة على أعمال القرب؛ كالإمامة والأذان وتعليم القرآن ونحو ذلك وهم فريقان:

الفريق الأول: يرى عدم جواز أخذ الأجرة؛ وهو مذهب الحنفية ورواية عن الإمام أحمد، وأدلتهم على ذلك:

(١) عن عثمان بن أبي العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنْ آخَرَا مَا عَهْدَ إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ مُؤَدَّنَا لَا يَأْخُذْ عَلَيَّ أَذَانُهُ أَجْرًا<sup>(٢)</sup>.

(٢) وعن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلَّمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصِّفَةِ الْقُرْآنَ وَالْكِتَابَةَ، فَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْسًا، قَالَ: قَلْتُ: قَوْسٌ وَلَيْسَ بِهَالٍ، قَالَ: قَلْتُ: أَتَقْلِدُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ،

(١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (ص ٩١).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٥٣١)، والترمذي (٢٠٩)، والنسائي (٢٣/٢)، وصححه الشيخ الألباني. انظر: الإرواء (١٤٩٢).



فذكرت ذلك للنبي ﷺ وقصصت عليه القصة، قال: «إن سرك أن يقلدك الله قوسًا من نار فاقبلها»<sup>(١)</sup>.

(٣) وعن عبد الرحمن بن شبل الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن، ولا تغلوا فيه، ولا تحفوا عنه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به»<sup>(٢)</sup>.

الفريق الثاني: يرى جواز أخذ الأجرة؛ وهو مذهب مالك والشافعي، ورواية عن الإمام أحمد -إلا أن الشافعية منعوا الإجارة على الإمامة في الفروض، والمالكية منعوها إذا انفردت عن الأذان- وأدلة هذا الفريق:

(١) قوله ﷺ: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»<sup>(٣)</sup>.

(٢) تزويج النبي ﷺ صحابياً بما معه من القرآن<sup>(٤)</sup>، فجعل القرآن عوضاً عن المهر، فكذلك تجوز الإجارة على تعليمه.

(٣) أن النبي ﷺ أجاز للراقي بالفاحة أخذ الجعل، وقال له: «لقد أكلت برقية حق، كلوا واضربوا لي معكم بسهم»<sup>(٥)</sup>.

(٤) قالوا أيضًا: حتى لا تعطل المصالح؛ لأن الناس لو انشغلوا لحاجاتهم ضاعت مصالح الدين.

وللشيخ ابن عثيمين كلام حسن في ذلك؛ فإنه قسم القربات إلى قسمين، قسم لا يقع إلا قربة، وقسم يقع قربة ويتنفع به الغير:

فقال عن الأول: لا يصح عليه الإجارة؛ كالأذان والإمامة وقراءة القرآن.

وقال عن الثاني: يصح أخذ الأجرة عليه؛ كتعليم القرآن وتدريس العلم ونحو ذلك.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٤١٦)، وابن ماجه (٢١٥٨) (٢١٥٧)، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٥٦).

(٢) أحمد (٤٢٨/٣)، والطبراني في الأوسط (٨٦/٣)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (١١٦٨).

(٣) البخاري (٥٧٣٧).

(٤) البخاري (٢٣١١) (٥٠٢٩)، ومسلم (١٤٢٥)، وأبو داود (٢١١١)، والترمذي (١١١٤)، والنسائي (١١٣/٦).

(٥) البخاري (٥٧٤٩)، ومسلم (٢٢٠١)، وأبو داود (٣٤١٨)، والترمذي (٢٠٦٣)، وابن ماجه (٢١٥٦).

ثم أورد استشكالاً عند بعض طلاب العلم فيما يأخذه الأئمة والمؤذنون والدعاة من رواتب، فقال: (هذا الذي تأخذونه ليس أجره، ولكنه حق تستحقونه من بيت المال... فكل من عمل عملاً متعدياً للمسلمين، فله حق من بيت المال، على حسب نتيجة هذا العمل وثمرته)<sup>(١)</sup>.  
بدل الخلو:

الخلو: مبلغ نقدي سوى الأجرة، قد يأخذه المالك من المستأجر لتمكينه من استئجار العقار، أو يأخذه المستأجر من المالك إذا رغب المالك في إخلاء العقار من المستأجر، أو قد يأخذ المستأجر من مستأجر آخر محل محلته في شغل العقار.

وقد صدر قرار مجمع الفقه رقم (٦) في الدورة الرابعة المنعقدة في عمان ١٤٠٨ هـ الموافق ١٩٨٨ م بشأن بدل الخلو، وقد نص على البنود الآتية:

أولاً: إذا اتفق المالك والمستأجر على أن يدفع المستأجر مبلغاً مقطوعاً زائداً عن الأجرة الدورية - وهو ما يسمى في بعض البلاد خلواً - فلا مانع شرعاً من دفع هذا المال المقطوع، على أن يُعد جزءاً من أجرة المدة المتفق عليها، وفي حالة الفسخ يطبق على هذا المبلغ أحكام الأجرة.

ثانياً: إذا تم الاتفاق بين المالك وبين المستأجر في أثناء مدة الإجارة على أن يدفع المالك إلى المستأجر مبلغاً مقابل تخليه عن حقه الثابت بالعقد في ملك منفعة بقية المدة، فإن بدل الخلو هنا جائز شرعاً؛ لأنه تعويض عن تنازل المستأجر برضاه عن حقه في المنفعة التي باعها للمالك.

أما إذا انقضت مدة الإجارة، ولم يتجدد العقد صراحة أو ضمناً عن طريق التجديد التلقائي حسب الصيغة المعدة له، فلا يحل له الخلو؛ لأن المالك أحق بملكه بعد انقضاء حق المستأجر.

ثالثاً: إذا تم الاتفاق بين المستأجر الأول وبين المستأجر الجديد في أثناء مدة الإجارة، على التنازل عن بقية مدة العقد، لقاء مبلغ زائد عن الأجرة الدورية، فإن بدل الخلو هذا جائز شرعاً، مع مراعاة مقتضى عقد الإجارة المبرم بين المالك والمستأجر الأول، ومراعاة ما تقضي به القوانين النافذة الموافقة للأحكام الشرعية.

على أنه في الإجارة الطويلة المدة، خلافاً لنص عقد الإجارة، طبقاً لما تسوّغه بعض القوانين، لا يجوز للمستأجر إيجار العين لمستأجر آخر، ولا أخذ بدل الخلو فيها، إلا بموافقة المالك.

(١) انظر: الشرح المتعمق (٤/ ٣٤١ - ٣٤٢).



أما إذا تم الاتفاق بين المستأجر الأول وبين المستأجر الجديد، بعد انقضاء المدة، فلا يحل بدل الخلو؛ لانقضاء حق المستأجر الأول في منفعة العين.

تنبيه: إذا استفاد المستأجر حق البقاء في العين المؤجرة بقاء دائماً بحكم القوانين الوضعية، فهل للمستأجر أن يأخذ خلوّاً لترك العين للمالك؟

الجواب: جاء في كتاب المعاملات المالية المعاصرة للدكتور محمد عثمان شبير - في معرض ذكره لأسباب أخذ الخلو - ما يلي: (السبب الرابع - يعني من أسباب أخذ الخلو - أن يكون المستأجر قد استفاد حق القرار في العين المؤجرة بوضع قانون صرف، لم ينشأ باتفاق المتعاقدين، ولم تأت به الشريعة الإسلامية، كما هو الحال في القانون الوضعي الذي يعطي المستأجر حق البقاء الدائم في العين المؤجرة، وبالأجرة نفسها التي انعقد عليها العقد، أو كأن يصدر قانون يقضي بأن البيت لساكنه، فهذه الحالة لا يمكن إنزال الأحكام السابقة عليها - أحكام الخلو - لعدم وجود نظير لها في صور الخلو لدى الفقهاء<sup>(١)</sup>).

فما حكم هذه الإجازات الدائمة التي ألزم فيها المالك بتثبيت الأجرة، حتى صارت العين المؤجرة وكأنها ملك للمستأجر، وصار مغتصباً لمنفعة العين؟<sup>(٢)</sup>.

الجواب: أما العقد، فهو عقد فاسد.

وإذا قلنا: إن العقد فاسد، فلا يصح للمستأجر أن يقيم في العين المؤجرة ويتنفع بها؛ لأنه غاصب لها، إلا أن يجدد العقد مع المالك برضاه، ويتفقا على قيمة الأجرة ويحددا مدة معلومة.

وهذه من المسائل التي شاعت بين الناس عالمهم وجاهلهم، حتى صارت كأنها حق للمستأجر، حتى إنهم يورثون العين المؤجرة لأبناء المستأجر، وينظر إليه المالك الضائع والمغتصب حقه، ولا يستطيع أن يحرك ساكناً؛ للقوانين الجائرة الظالمة التي فرضت على الناس.

تنبيه: انتبه القائمون على القوانين، بعد سنوات مريرة أكلت فيها الحقوق، إلى أن قوانين الإجارة الدائمة قوانين جائرة، وبعد مداولات أرادوا تصحيح الأوضاع، ففرضوا على المستأجرين زيادة تدفع للمالك بنسب متفاوتة حسب المدة الزمنية التي استأجروها.

(١) فقه المعاملات المالية (ص ٨٧)، د. محمد عثمان شبير.

(٢) راجع في ذلك: المعاملات المالية المعاصرة للمؤلف: سعد الدين محمد الكني.



وأقول: وهذا أيضًا باطل؛ لأن العقود مفسوخة أصلاً، ولأنهم لم يمنعوا الإجارة الدائمة، بل جعلوا المدة دائمة كما هي، والواجب في ذلك: فسخ العقود كلها، وتجديدها برضى الأطراف، مع تحديد المدة في العقود الجديدة، إلا أنهم أصابوا في إيجارات الأراضي الزراعية، إذ أعطوا مهلة للمستأجرين في ترك هذه الأراضي لأصحابها، وبقي الأمر في الإيجارات السكنية يحتاج إلى تصحيح الأوضاع.

ولا مانع أن يتم الفسخ والتجديد تحت رقابة المسؤولين مع تحري العدل، وعودة الحق لأصحابه، وتكون هذه الرقابة دفعاً للمنازعات والخصومات، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. وفي الحديث: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قال: أنصره مظلوماً، فكيف أنصره ظالماً؟ قال: «أن تكفه عن الظلم»<sup>(١)</sup>.

#### ● صفة عقد الإجارة:

● عقد الإجارة عقد لازم؛ يعني: أنه نافذ على كل من المتعاقدين، وعلى هذا فالواجب على المؤجر تسليم العين للمستأجر، فلو منعه تسليم العين له للانتفاع بها، فهو في حكم الغاصب، ويكون ضامناً.

مثال: استأجر رجل بيتاً بعشرة آلاف جنيه لمدة سنة، ولكن المالك لم يمكّن المستأجر من البيت، وانقضت السنة، فهل يرد المالك للمستأجر عشرة آلاف أو يرد أكثر من ذلك.

الجواب: أن هذا المالك صار بمنزلة الغاصب، وبناء على ذلك فلا بد له أن يرد إليه أجرة المثل، فإذا كانت قيمة الإيجار زادت رد إليه عشرة آلاف الجنيه التي دفعها له المستأجر والزيادة الحاصلة في قيمة الإجارة، لكن لو كانت أجرة المثل نقصت، فإنه يرد عليه ما دفعه إليه المستأجر كاملاً، ولا يخصم من حق المستأجر شيئاً؟

مسألة: لو استأجر البيت لمدة سنة: كالمثال السابق، لكن المستأجر لم يستخدمه إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من غير أن يمنعه المالك حق الانتفاع، فهل يخصم ذلك من الأجرة؟

(١) البخاري (٢٤٤٣) (٦٩٥٢)، والترمذي (٢٢٥٥).



الجواب: لا يخصم، بل عليه أن يسلم الأجرة كاملة. والعكس كذلك؛ إذا سكن أول المدة، ثم ترك بقية المدة، فعليه أن يدفع الأجرة كاملة؛ لأن المالك لم يمنعه حق استيفاء المنفعة. لكن لو تم الاتفاق على الفسخ قبل مضي المدة، فلا يلزمه دفع باقي المدة.

مسألة: عقد الإجارة ينفسخ بتلف المعقود عليه:

فلو أجره دارًا، ثم انهدمت الدار انفسخ عقد الإجارة، وليس على المستأجر إلا دفع أجرة المدة التي انتفع بها فقط.

مسألة: هل تقسم الأجرة في المثال السابق على المدة أم أو على قدر الانتفاع؟

أي: أنه لو كان مستأجرًا لمحل تجاري مثلاً لمدة سنة، وأقام به ستة أشهر فقط، وكانت هذه الأشهر الستة هي موسم البيع، ثم أراد فسخ العقد، فهل نحسب الأجرة بنصف المدة، فيدفع نصف ما اتفقا عليه، أو تحسب الأجرة حسب المنفعة؛ لأنه استغل المحل في أحسن أحواله، ولا يؤثر بقية العام؟

الراجع: أن الأجرة تحسب على قدر المنفعة، ويحدد ذلك أهل الخبرة والتخصص.

مسألة: إذا مات أحد المتعاقدين أو ماتا كلاهما؛ هل ينفسخ عقد الإجارة؟

الجواب: لا ينفسخ، بل ينتقل إلى ورثتهما حتى تنقضي المدة. خلافًا للحنفية

مسألة: إذا وجد العين معيبة، أو حدث بها عيب يفوت عليه المنفعة:

في هذه الحالة: للمستأجر الحق في فسخ العقد، على أن يؤدي أجرة ما مضى، فإن أزال المالك العيب، فليس للمستأجر فسخ العقد، وأما إن رضي المستأجر بالعيب أصلًا، فإن الأجرة لازمة عليه في جميع المدة، واختلفوا هل تلزمه الأجرة على ما اتفقوا عليه، أو ينقص منها بقدر ما نقص من المنفعة؛ على قولين، الأول هو قول الجمهور، والثاني أحد قولي الشافعية، ورجحه ابن تيمية، والله أعلم.

مسألة: هل تجوز الزيادة على الأجرة في أثناء مدة العقد؟

الجواب: لا يجوز ما دام قد تراضيا واتفقا على القيمة الإيجارية، فليس للمالك أن يلزم المستأجر بدفع أجرة زائدة؛ لأن المنفعة أصبحت ملكًا للمستأجر، فإذا ألزمه المالك بزيادة، فإنها يلزمه بها لا يجب عليه.



ولكن لو كان هناك اتفاق في أول العقد، أن هناك زيادة بعد مدة معينة، فلا بأس بذلك؛ لأنه يحمل ذلك على بيعه للمنفعة في المدة الأولى بقيمة، وفي المدة الثانية بقيمة أخرى.

## أحكام الإجازة على عمل

۳- ومن احكامه:

٣- المؤلفون في الدولة  
أو في الاتصال الخاص:  
هم أعضاء من قبل الأجر الخاص،  
لجميع منهم الالتزام بوقت  
الدوام حصرياً وانصرافاً ولو لم  
يكن هناك عمل.

٢- حكم آخرون في نهاية الزعمية:

١- حكمكم شديد الأجر.  
هي ذريعة لمساءلة المتصور  
والراجع هو جوازها  
للمحاجة والمضروبة وأن  
تكون البداية رفع الظلم  
والقائمة العدل.

٢) إن لم ينص عليها فهي المقدّ أو لم يجر بها  
عرفت ظاهرياً له  
المطالبة بها .

(١) إن كانت منصوصة فهي المقيدة أو جرى بها حرف فبإثارة ومحدودة من الأجرة.

٧- ما تكتب بقطعه ولو  
خلفا فإنه يضمنه  
مطلقاً.

**اسماء يتوقف في بلد الأمازيغ:**

(١) الأجير الخاص:

٢- إن تكلف بجهنماً منه  
من غير نقد أو تقريط  
فلا يضمن.

١- إن لفظ يتعد منه  
أو تحريك ضمير.

حکمت:  
نفعه مقدر بالعدل  
فیرسل ایذا ورسول  
ایذا ورسولاً.

١- الأجير العائلي:  
وهو الذي يعمل لشخص  
معين مدة معينة كعامل  
الساكن أو المزرعة أو  
الساقي.

لا يجوز له العمل في  
هذه الدرة لغير  
مستأجره.

١- **المصدق بيننا وبين الإجماع:**  
الأول/ معقود على مشيئة  
كثيرة يمكن الدار .  
والثاني/ معقود على عمل  
كامل أو من التجار .  
الأول/ تنفيذاته استيعابه  
الجميع .  
الثاني/ تنفيذه يحتاج العمل أو  
مادة الاستيعاب .

٢- اقسام الأجر على مثل:

٢٠٧ جمهورية العراق  
(المقام):  
وهو الذي يمثل  
لجامعة التمس كالتجار  
والعداد والسبائك.

لا يجوز له العمل في  
هذه الدار لغير  
مصلحته.



• أقسام الأجراء:

• الأجير الذي يستأجره الإنسان لأداء عمل له ينقسم إلى قسمين: أجير خاص، وأجير عام.  
فالأجير الخاص: هو الذي يعمل لشخص واحد مدة معينة معلومة.  
وحكمه: أنه لا يجوز له العمل لغير مستأجره؛ مثل أن تستأجر عاملاً يعمل في الدكان، أو في المزرعة، أو نحو ذلك، ففي المدة التي استؤجر فيها لا يجوز أن يعمل عند غيرك في مدة عمله.  
والأجير العام: هو الذي يعمل لعامة الناس؛ كالحداد والنجار والخياط.  
وحكمه: أنه يجوز له العمل لجميع الناس، وليس لمن استأجره أن يمنعه من العمل لغيره.  
فالأول: نفعه مقدر بالزمن؛ فزمنه خاص بالمستأجر، لا يملك أن يعمل لرجل آخر في هذه المدة.  
والثاني: نفعه مقدر بالعمل، فيعمل لهذا ولهذا، وهكذا.

ويحرم على المؤجر منع الحق لمن استأجره، بل عليه أن يوفيه أجرته ما دام استوفى حقه؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرًا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يعطه أجره»<sup>(١)</sup>.

• من أحكام الأجراء:

• (١) الأجير الخاص لا يضمن إذا أخطأ فأتلف شيئًا، إلا أن يكون ذلك منه بتعدُّ أو تفريط، فإنه يضمن.

(٢) أما الأجير المشترك فيضمن ما كان يفعلُه ولو خطأ.

مثال: أعطى ثوبًا لخياط وقال له: اصنع لي قميصًا، فصنع له سروالًا، فعليه الضمان، وليس له أجره على ما صنع، بل يأخذ السراويل، ويأتي بثوب آخر لصاحبه، أو يصطلحا فيما بينهما؛ كأن يأخذ صاحب الثوب السراويل ويغرم الخياط بدفع الفرق بينهما، فهذا أيضًا جائز.  
وأما إذا سرق الثوب من حرزه، ولم يكن هناك تفريط من الخياط فلا ضمان عليه، ولكن هل له الأجرة؟ خلاف بين العلماء، والصحيح أن له الأجرة؛ لأنه أدى ما عليه، والتلف لم يكن من صنيعه.

(١) البخاري (٢٢٢٧) (٢٢٧٠)، وابن ماجه (٢٤٤٢).



(٣) كَرَّمَ الإسلام العمال إذ إنه يعطيهم متطلبات حياتهم؛ فعن المستورد بن شداد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سمعت النبي ﷺ يقول: «من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة، فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً، فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكناً»<sup>(١)</sup>.

(٤) اعلم -رحمك الله- أن التعاقد بين العامل وصاحب العمل أساسه التراضي فيما بينهما، ليس له تحديد معين، لكن إذا كان هناك ما يدعو إلى تحديد الأجور، فهل للحاكم التدخل في ذلك؟

الجواب: أن هذه المسألة تندرج تحت مسألة التسعير للسلع؛ فإنها جائزة عند الضرورة لرفع الضرر المتحقق من ترك التسعير، مع أن ترك التسعير هو الأصل.

وعلى هذا فيجوز تحديد الأجور عند الحاجة والضرورة -لا في كل حالة ولا في كل وقت- ويكون ذلك بمشورة أهل الخبرة والاختصاص، وأن تكون الغاية من تدخل الحاكم رفع الظلم؛ بأن يكون التحديد عدلاً، لا وكس ولا شطط.

تنبيه: تحديد الأجور المذكور هنا يفارق تحديد الأجور في النظام الاشتراكي الوضعي من وجهين: (أ) النظام الوضعي يحدد الأجور على أقل ما يحتاجه العامل؛ ليبقى مستمراً في الحياة، وأما النظام الإسلامي فمقصوده إقامة العدل؛ بأن تفي الأجور بالاحتياجات الحقيقية الكاملة بحيث يعيش الإنسان حياة كريمة، ويتحقق التكافل الاجتماعي.

(ب) تحديد الأجور في النظام الوضعي تحديد دائم مستمر، أي أنه قانون لا يتغير ولا يتبدل، ولكن في الإسلام يكون عند الضرورة والحاجة لرفع الظلم الحاصل؛ لأن الأصل عدم التحديد.

(٥) مسألة: هل يلزم صاحب العمل برفع الأجور؟

هذه المسألة مبنية على ما سبق من جواز التسعير؛ لأن الزيادة هنا والتسعير عليهم من باب تصحيح العقود، وردها إلى أجرة المثل، حتى لا يحسف أصحاب الأعمال بالعمال.

(١) رواه أبو داود (٢٩٤٥)، وأحمد (٢٢٩/٤)، وابن خزيمة (٢٣٧٠)، وصححه الشيخ الألباني في المشكاة (٣٧٥١). وسكت عنه أبو داود وقد قال في رسالته لأهل مكة: كل ما سكت عنه فهو صالح، وضعفه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣٦٨/٤)



(٦) مسألة: ما حكم التعويض في نهاية المدة؟

الجواب: يعد التعويض في نهاية المدة جزءاً متأخراً من قيمة الأجرة إذا شرطاً ذلك في العقد، إمّا لفظاً أو عرفاً، فيجب في هذه الحالة تعويض العامل على ما اتفقا عليه، وأما إذا نصّاً على عدم التعويض، أو لم يكن ذلك عرفاً عامّاً، فليس له المطالبة بتعويض في نهاية الخدمة.

(٧) لا يجوز لمن يعمل أجيّراً في وظيفة أو عمل ما أن يستغل آلات الوظيفة، كالسيارة مثلاً، في حاجاته الشخصية.

(٨) الموظفون في الدوائر الحكومية، أو غيرها، أجراء في الدولة، أو عند من يعملون عندهم، فعليهم الحضور في أوقات العمل حتى لو لم يكن هناك عمل يقومون به، ولا يجوز لهم تقسيم الوقت على أنفسهم بحيث يبقى بعضهم وينصرف الآخرون، إلا أن يكون هناك موافقة في لائحة العمل، أو من صاحب العمل<sup>(١)</sup>، ولا يكفي في ذلك إذن المدير؛ لأنه موظف مثلهم، ليس له حق التصرف إلا في حدود اللائحة، فإن كانت اللائحة تمنحه هذا الحق فله ذلك، وإلا فلا.



(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٤ / ٣٩٤) الفتوى (١١٠٩٣) ترتيب الدويش.

كتابه الاصحاح: (هو ان يوصل شيئا معلوما فن يوصل له معلوما هو ما او  
معرفة لا مدقة معلوما او معرفة ما)

لا من قبح وجهه أو قبح لثاقه  
يؤذي وجهه ولا يكره لثاقه من مذهب  
الملك  
كن أعز مدقوقة لسانه فلا يوجب على  
الملك أن يملكه مكافأة عليها لأنه  
تبع  
ولا كره يوجب له قتل ذلك.

[illegible]

في ممتلئ يبعث في الفسح الوهم والخيال  
فيه خلاف والراجح:

١- أن يكون الماحل من أصل  
الربح  
٢- أن تكون الحالة معلومة فلا  
تسمح على مجهول، كأن يقول:  
من وعد سيادتي بالخدمة فله  
مفي جائزة.  
هكذا يقول سيده.  
٣- أن تكون الحالة معلومة فلا  
تسمح على عدم معلومة كالقدر.

[illegible]

٢- حكمها وصحة العقد:  
هي جائزة شرعاً.  
ومن العقود الجائزة غير المأذومة  
من الطرفين.

١. معشاة الله:  
أن يقول من ضاعته  
سباركه:  
من وجد سباركه لله  
عشرة الآف.

٢- إن كان بعد الشروع في العمل:

١- إن كان القميص قبل الشروع في العمل سواء من الجاغل أو العامل فلا شبهة للعامل.

٣) إن كان الفسغ من الجهل:  
ففيه للعامل أجره مثل عمله.

(١) إن كان الفسخ من العامل:  
فلا شبهة له.



## باب الجعالة

• معنى الجعالة:

• لغة: هي ما يجعل للإنسان عوضاً عن فعل شيء، وتسمى عند القانونيين: الوعد بالجائزة أو المكافأة.

واصطلاحاً: هي أن يجعل شيئاً معلوماً لمن يعمل له عملاً معلوماً أو مجهولاً، مدة معلومة أو مجهولة.

شرح التعريف:

إذا قال رجل مثلاً: من رد إليّ بعيري الضال أو سيارتي الضائعة فله ألف جنيه، فهذا المبلغ يقال له (جُعل)، ولا شك أن الذي سيقوم بالبحث عن السيارة عمله مجهول ومدته مجهولة، فإنه قد يجد له السيارة في وقت يسير، وقد يجدها في وقت طويل، وقد يُتعب نفسه فلا يجدها فلا يستحق شيئاً.

وعلى هذا فعقد الجعالة فيه عوض معلوم، وهذا العوض يشترط فيه العلم به - وهو ألف جنيه في المثال السابق - وفيه عوض غير معلوم، وهو عمل العامل للوصول إلى ما أَراده الجاعل.

• مشروعية الجعالة:

• الجعالة ثابتة بالقرآن والسنة والنظر الصحيح:

أما (القرآن): فقد قال تعالى في قصة يوسف مع إخوته: ﴿قَالُوا نَفَقَدْ صُورَاعَ الْمَلِكِ وَلَمَنَ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]. و«الصُّوراع» هو الصاع الذي يكال به، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَنَ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ أي: من وجده يأخذ حمل بعير؛ فهذا هو الجعل.

وأما (السنة): فعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتَوْا حَيًّا مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَلَمْ يُقْرَوْهُمْ<sup>(١)</sup>، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ لَدَغَ سَيِّدُ أَوْلَئِكَ، فَقَالُوا: هَلْ

(١) يعني: لم يضيّفوهم.





فيكم راقٍ؟ فقالوا: إنكم لم تقرونا، فلا نفعل حتى تجعلوا لنا جُعلاً، فجعلوا لهم قطعاً من الشياه، فجعل رجل يقرأ بأَم القرآن، ويجمع بزاقه، ويتفل، فبرأ الرجل، فأتوهم بالشياه، فقالوا: لا نأخذه حتى نسأل رسول الله ﷺ، فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فضحك وقال: «وما أدراك أنها رقية؟ خذوها واضربوا لي فيها بسهم»<sup>(١)</sup>.

وأما (النظر): فإن حاجة الناس تدعو إلى الجعالة؛ فقد يحتاج الإنسان إلى رد ضالته، أو إلى عمل لا يقوى عليه؛ فيجوز بذل الجعل في ذلك.  
الفرق بين الجعالة والإجارة:

- (١) تجوز الجعالة على عمل مجهول، وأما الإجارة فلا تصح إلا على عمل معلوم.
- (٢) تصح الجعالة مع عامل غير معين؛ كأن يقول: من فعل لي كذا فله كذا؛ فإنه لم يحدد العامل، أما الإجارة فلا تصح مع عامل مجهول، بل لا بد من معرفة العامل.
- (٣) لا يشترط في الجعالة قبول العامل؛ لأنها عقد من إرادة واحدة، من جهة المالك الذي جعل الجعل، وأما الإجارة فإنها عقد بين طرفين، ولا بد من رضا كل منهما.
- (٤) الجعالة عقد جائز غير لازم يجوز فسخه، وأما الإجارة فهي عقد لازم لا يفسخ إلا برضا الطرفين.

(٥) لا يستحق الجعل في الجعالة إلا بعد الإتيان بالمطلوب، وأما الإجارة فيجوز اشتراط تعجيل الأجرة.

#### • أحكام الجعالة:

- (١) لو عمل العامل دون أن يجعل له صاحب الحق جُعلاً، فلا شيء له؛ لأنه متبرع، ولكن يندب لصاحب الحق أن يعطيه تكملاً؛ لأنه قدّم إليه معروفاً فيستحب له مكافأته.  
مثال: رجل ضاعت حقيقته، فقام أحد الناس بالبحث عنها حتى عثر عليها وسلمها له، فهذا الرجل متبرع ولا يلزم إعطاؤه جُعلاً.
- (٢) لا يشترط في الجاعل أن يكون هو المالك، فيجوز لغير المالك أن يلتزم بجعل لمن قام بالعمل لغيره.

(١) البخاري (٥٧٣٦)، ومسلم (٢٢٠١)، وأبو داود (٣٤١٨)، والترمذي (٢٠٦٣)، وابن ماجه (٢١٥٦).



مثال: ضاعت حقبة زيد، فقال عمرو: (من وجد حقبة زيد جعلت له كذا من المال)، فنجد هنا أن الذي جعل الجعل عمرو، وهو ليس صاحب الحقبة.

(٣) يصح أن تكون الجعالة لواحد معين، أو لغير معين، كما يصح أن يجعل لشخص معين عوضاً، ولسائر الناس عوضاً آخر.

مثال: رجل ضاع منه مال، فقال لشخص معين: لو وجدت لي مالي هذا جعلت لك كذا وكذا، فهذه جعالة لمعين. وأما إذا قال: من وجد لي مالي الضائع فله كذا وكذا، فهذه جعالة لغير معين.

ويجوز أن يقول مثلاً: من وجد لي مالي فله مائة جنيه، ثم يخص واحداً معيناً؛ يقول له: وإن وجدته أنت جعلت لك مائتي جنيه.

(٤) يشترط أن يكون الجعل مائلاً معلوماً، ولا يصح أن يكون مجهولاً، فمثال المعلوم ما تقدم، ومثال المجهول أن يقول: من وجد سيارتي فسوف أرضيه، أو أعطيه ما في هذا الكيس، فهذا جعل مجهول لا يصح، وعلى هذا فللواجد أجره المثل؛ لأن الجعل فاسد، ويتنقل الأمر إلى الإجارة.

(٥) ولا يجوز أن يكون الجعل شيئاً محرماً؛ كأنه يعطيه خمراً، أو يعطيه شيئاً مغصوباً. فالقاعدة أن كل ما يجوز أخذ العوض عليه في الإجارة، جاز أخذ العوض عليه في الجعالة، وما لا يجوز أخذ العوض عليه في الإجارة، لا يجوز أخذ العوض عليه في الجعالة.

(٦) تقدم أن الجعالة عقد غير لازم، فيجوز لكل من الجاعل والعامل الفسخ، لكنهم اختلفوا في وقت جواز الفسخ؛ فيرى المالكية أنه يجوز الفسخ قبل الشروع في العمل، ويكون الجاعل ملزماً إذا شرع العامل في عمله، وأما العامل فهو غير ملزم بشيء قبل العمل أو في أثنائه أو بعده. وأما عند الشافعية والحنابلة؛ فيجوز فسخ الجعالة في أي وقت شاء الجاعل والمجوعول له، ويكون الحكم كالآتي:

(أ) إذا فسخ العقد من أحدهما قبل الشروع في العمل، فلا شيء للعامل.

(ب) وإن كان الفسخ من العامل بعد الشروع في العمل وقبل إتمامه، فلا شيء له أيضاً؛ لأنه لم يتحقق غرض الجاعل.



قال الشيخ ابن عثيمين: (لكن لو فرض أن الجاعل سيتضرر كثيرًا؛ لأن العامل فسخ الجعالة في وقت لا يوجد فيه عمال، فهنا سيلحق الضرر بالجاعل، فلو قلنا بتغريم العامل مقابل الزيادة لكان له وجه، وهناك قول آخر، وهو أنه إذا تضمن ضررًا التزم بإتمام العمل، وعلى هذا القول نستريح)<sup>(١)</sup>.

(ج) وأما إن كان الفسخ من المالك بعد الشروع في العمل، فعليه للعامل أجره مثل عمله.

(٧) يجوز للمالك الجاعل أن يزيد وينقص في قيمة الجعل؛ لأن الجعالة عقد غير لازم، فإن كان ذلك قبل العمل فلا يترتب على ذلك شيء، وإن كان في أثناء العمل فحيثئذ يبطل الجعل، ويستحق العامل أجره المثل.



(١) الشرح الممتع (٤/٥٢٥).

## كتاب المسابقات:

### ١- الكراد فيها:

في التقديم في الترفيه والالتية فيها.

### ٢- الأقسام:

١- من حيث غرض المسابق وقسمه:

١- لاجتماعي المهارات القتالية أو التعليمية أو الرياضية.

٢- لجرد اللهو والترويح عن النفس.

٣- من حيث الصلابة والمسدة:

١- أن كانت في غير مسرة الحق وتلزم الإسلام فلا تجوز وفيها من القمار المحرم.

٢- أن كانت في مسرة الحق وتلزم الإسلام فلا تجوز وفيها من القمار المحرم.

### ٢- المراتبات:

٢- حكم المسابقات العلمية: كمنح الأجران الكريم والحديث وعلم الشرع أو الهوية العلمية كالسكينة والاقتصادية. الأراجيح فيها جائزة ومستثناة من القمار المحرم لأنه مما يفسر بها الدين كالجهاد بالسان.

### ٣- من أحكام الموفض في المسابقات التي يجوز فيها أعضا الموفض:

١- إذا كان الموفض مدفوعاً من غير المتسابقين كالسكينة أو غيره أو كانت مدفوعة من أحدهما دون الآخر فهي جائزة بالاتفاق.

٢- أما أن كانت مدفوعة من كلا المتسابقين فقد اختلف فيها:

٣- القول الثاني: تجوز بغير اللاتصال.

### ٣- مسابقة لا تخرج فيها:

المسابقة أو المقسمة: ككرة القدم والسلة والطنز. وإلحاق بها المسابقات على الأقدام والمصارعة وشاق الجبال والحدود ونحوها فهذه.

٤- بلا موفض: جائزة.

### ٤- مسابقة واجهه لغيره:

كمسابقات الرياضيين التي هي من القمار والرهس ومكاتب الجهاد والرمي والتمسك ما فيه ربح واللاعبة ونحوها، فهذه محرمة بوض أو بغير موفض.

### ١- بوض:

- أن كانت مما يقوى به على الجهاد كالمسابقة على الأقدام والمصارعة والحدود:

### ١- مسابقة صلبة ولا موجهة:

فهي مما يقوى به الله ورسوله وشرعت بوض وبغير موفض وفيها:

١- المسابقة بالآل. ٢- المسابقة على النبل. ٣- المسابقة برمي السلاج. فهذه الثلاثة جائزة بوض بغير خلاف.

٣- أن كانت لجرد اللهو والترويح عن النفس لا تجوز بوض.

١- أن همد بها القوي على الجهاد فقد اختلف فيها والأراجيح جواز أخذ الموفض عليها.



## كتاب المسابقة والمناظرة

تعريفها:

المسابقة: هي التقدم في الشيء والغلبة فيه.

والمناظرة: بمعنى المغالبة أيضًا، ويقال لها: الرمي، والمناظرة في الرمي، وهي: التدرب على استعمال السلاح والتنافس على التفوق في إصابة الهدف.

مشروعيتها:

ثبتت مشروعية المسابقة والمناظرة بالسنة والإجماع:

أما (السنة): فالأحاديث في ذلك كثيرة؛ منها:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: سابقني رسول الله ﷺ فسبقته، فلبثنا حتى إذا أرهقني اللحم سابقني فسبقني، فقال: «هذه بتلك»<sup>(١)</sup>. ومعنى: «أرهقني اللحم»: سمنت وكثر لحمي.

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كانت العضباء لا تُسَبَق، فجاء أعرابي على قَعُود له فسبقها، فشق ذلك على المسلمين، فلما رأى ما في وجوههم، قالوا: يا رسول الله، سُبقت العضباء، فقال: «إن حقًا على الله ألا يرفع شيئًا من الدنيا إلا وضعه»<sup>(٢)</sup>. و«القعود»: ما استحق الركوب من الإبل، وأقل ذلك أن يكون ابن ستين.

وعن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» [الأَنْفَال: ٦٠]، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٢٥٧٨)، وابن ماجه (١٩٧٩)، وصَحَّحَهُ الألباني في الإرواء (٧٢٣/٥)، وأشار شاكر إلى تصحيحه في مقدمة التفسير. انظر: عمدة التفسير (٤٧٧/١)، ورجَّح أبو زرعة علل ابن أبي حاتم (٣٨/٦)، والدارقطني في العلل (٤٥/١٥) أنه عن هشام عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (٢٣٨٤) (٦١٣٦)، وأبو داود (٤٨٠٢)، والنسائي (٢٢٨/٦).

(٣) مسلم (١٩١٧)، وأبو داود (٢٥١٤)، والترمذي (٣٠٣٨)، وابن ماجه (٢٨١٣).



وعن يزيد بن أبي عبيد قال: سمعت سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ يَتَضَلُّونَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَزْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ؛ فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا، أَزْمُوا وَأَنَا مَعَ بَنِي فُلَانٍ». قَالَ: فَأَمْسَكَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكُمْ لَا تَرْمُونَ؟» قَالُوا: كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَزْمُوا فَأَنَا مَعَكُمْ كُلُّكُمْ»<sup>(١)</sup>.

الحكمة من المسابقة:

المسابقة تبعث على روح المنافسة؛ مما يزيد من اكتساب مهارات كالمهارات القتالية، والرياضية، والعلمية، وقد تكون المنافسة لمجرد اللهو والترويح عن النفس. وفي المسابقة المشروعة تقوية للكفاءات الحربية والقتالية والتدريب على ذلك.

• أنواع المسابقة:

المسابقة قد تكون بعوض (أي جائزة للفائز)، وقد تكون بغير عوض؛ وفيما يلي بيان هذه الأنواع:

أولاً: المسابقات الجائزة بعوض بلا خلاف:

لا تجوز المسابقة بعوض إلا في ثلاثة أشياء؛ وهي: الخف، والحافر، والنصل؛ لما ثبت في الحديث عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَصْلٍ»<sup>(٢)</sup>.

ومعنى «السبق» - بفتح الباء - هو الجُّعْلُ والجائزة التي يأخذها السابق، و«الخف» كناية عن الإبل، و«الحافر»: كناية عن الخيل، و«النَّصْلُ» كناية عن السيف، والسهم، والرمح، والنبل.

وهذه الأمور هي أدوات الحرب والقتال في عصرهم، وقياساً عليها يجوز التسابق فيما هو في معناها من أدوات القتال؛ كالرشاشات، والمسدسات، والمدافع، والصواريخ، والدبابات، والطائرات، وغير ذلك مما يعد للقتال ويحرض عليه.

فيجوز في هذه الحالات إعطاء الجائزة للمتسابق بالشروط التي ستأتي فيما بعد. وهذا بإجماع الفقهاء، ولكنهم اختلفوا في بعض أنواع المسابقات الأخرى؛ هل يجوز فيها العوض أو

(١) البخاري (٢٨٩٩)، وابن ماجه (٢٨١٥).

(٢) رواه أبو داود (٢٥٧٤)، والنسائي (٣٥٨٩)، وابن ملجه (٢٨٧٨)، وابن حبان (٤٦٩٠)، وأحمد

(١٢/٤٥٣)، (١٤/٣١٩)، (١٦/١٢٩) ط. الرسالة.



لا، كالمسابقة على الأقدام، والمصارعة، وحمل الأثقال لمعرفة الأشد، والسباحة، والغطس في الماء<sup>(١)</sup>.

ثانيًا: مسابقات جائزة (وفي إباحة العوض عليها خلاف):

فقد اختلف أهل العلم في ذلك على قولين:

الأول: لا يجوز العوض إلا فيما ورد به النص، وأما ما لم يرد به النص، فلا يجوز بذل العوض فيه مطلقًا؛ لظاهر الحديث: «لا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر»، ولأن هذه هي آلات الحرب القتالية، فلا يجوز في غيرها؛ كالمسابقة بالأقدام، والمصارعة، وغير ذلك.

الثاني: قالوا: يجوز أخذ العوض في المسابقات التي هي في معنى المنصوص عليه؛ كالمسابقة بالأقدام، والمصارعة، والتسلق، والعُدو، والجودو، ونحو ذلك مما يستعان به على الحرب وهذا مذهب الحنفية والشافعية، وترجيح ابن تيمية وابن القيم<sup>(٢)</sup>؛ قال ابن القيم: (وعلى هذا، فكل مغالبة يستعان بها على الجهاد تجوز بالعوض، بخلاف المغالبات التي لا ينصر الدين بها)<sup>(٣)</sup>.

وهؤلاء قد حملوا الحديث: «لا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر» على أن النفي للكمال، أي: لا سبق أحل من هذه الثلاثة؛ لما في ذلك من تمرن على الجهاد وعلى آلات الحرب.

قلت: وعلى هذا فينبغي أن يكون جواز ما في معنى المنصوص مقيّدًا بما إذا كان الدافع له هو التمرن على القتال ومنازلة الأعداء، لا مجرد اللعب والتكسب به، والله أعلم.

(١) وسبب الخلاف منشؤه في فهم الحديث؛ هل المقصود بلا سبق نفي الجنس إلا في الثلاثة المذكورة؛ فعليه لا يجوز سبق (الجعل) في غيرها مطلقًا، أو المقصود: نفي الكمال؛ كقولهم: لا فتى إلا علي أي: لا فتى كاملاً، أو لا عالم إلا فلان، أي: في كمال العلم. ويمكن أن يقال: إن الأصل أنه لا يجوز الجعل إلا في هذه الثلاثة؛ لأنها كفاءات الجهاد والقتال، وأما غيرها فيقال: إن كنا في حاجة إليها وكان المقصود من تعلمها الاحتياج إليها في الجهاد جاز الجعل عليها، وأما إن كانت مسابقات للهو وترويح النفس فهي مباحة من غير جعل، والله أعلم.

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢٠٦/٦)، وتبيين الحقائق (٢٢٨/٦)، وروضة الطالبين (٣٥١/١٠)، ومجموع الفتاوى (٢٢٧/٢٣)، والفروسية (ص ٨٦).

(٣) الفروسية لابن القيم (ص ٢٠٦).



أقسام المسابقات حسب المصلحة والمفسدة:

تنقسم المسابقات حسب المصلحة والمفسدة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما فيه مصلحة راجحة، وهو ما يحبه الله ورسوله؛ فهذا الذي شرعه الله بعوض وبغير عوض، وهو الوارد في الحديث.

الثاني: ما فيه مضرة راجحة؛ فهذا تحرم المسابقة فيه؛ سواء كان بعوض أو بغير عوض، وهو من جنس القمار، ويدخل في ذلك مسابقات (الانصيب)، والرقص، ومسابقات ملكات الجمال، والموسيقى، والنحت، وشهادات الاستثمار.

ويدخل في هذا القسم أيضًا: التحريش بين الحيوانات، ومناقرة الديوك، ونطاح الكباش؛ لأن كل هذه المسابقات مما يبغضه الله ورسوله.

الثالث: مسابقات لا يترجح فيها المصلحة أو المفسدة، فهذه جائزة بلا عوض؛ لأن للنفس فيها استراحة وإجماء، ويدخل في هذا القسم ألعاب الكرة؛ ككرة القدم، والسلة، والطائرة. وهناك أنواع من هذا القسم اختلف فيها: هل تلحق بالقسم الأول أو لا؛ كالمصارعة، وألعاب الكاراتيه، والجودو، والتسلق، والعدو، وغير ذلك، وقد تقدم تفصيل ذلك. المراهنة لنصرة الحق وإظهاره (مراهنة الصديق):

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قول الله: ﴿الَّذِينَ غَلِبَتِ الرُّومُ﴾ (٢) فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (٣) فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴿[الروم: ١-٤] قال: كان المشركون يحبون أن يظهر أهل فارس على الروم؛ لأنهم وإياهم أهل أوثان، وكان المسلمون يحبون أن يظهر أهل الروم؛ لأنهم أهل كتاب، فذكروه لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكره أبو بكر لرسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «أما إنهم سيغلبون»، فذكره لهم، فقالوا: اجعل بيننا وبينك أجلاً، فإن ظهرنا كان لنا كذا وكذا، وإن ظهرتم كان لكم كذا وكذا، فجعل أجل خمس سنين، فلم يظهرُوا، فذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال: «ألا جعلت إلى دون العشر» - قال سعيد: والبضع: ما دون العشر - قال: ثم ظهرت الروم بعد (١).

(١) صحيح: رواه الترمذي (٣١٩٣) وقال: حسن غريب، والنسائي في الكبرى (١١٣٨٩)، وأحمد (٢٧٦/١) من حديث ابن عباس، وله شواهد أوردها ابن كثير في أول تفسير سورة الروم، وقال الدارقطني: المرسل أشبه بالصواب للعلل (٢١٤/١).





وقد اختلفت آراء العلماء حول هذه المراهنة:

ف قيل: إنما وقعت قبل تحريم القمار، فهي منسوخة، وهذا قول العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة، وعارض ذلك ابن القيم بأن آية تحريم القمار كانت في غزوة بني النضير بعد أحد، وأما غلبة الروم لفارس فكانت عام الحديبية، وهذا يدل على أن الصديق أخذ الرهان بعد تحريم القمار. وقيل: هذا خاص بما إذا كانت المراهنة بين مسلم وحربي، وهذا ما قاله الحنفية.

والراجح: أن هذه المراهنة محكمة ليست منسوخة، وهو مستثنى من القمار المحرم؛ لأن هذا تحدُّ من الصديق للمشركين مع وثوقه بالغلبة، وعلى هذا يحمل حديث مصارعة النبي ﷺ لركانة<sup>(١)</sup>؛ لأنه تحدُّ لإظهار أنه مؤيد من الله، ولذلك كانت هذه المصارعة سبباً لإسلامه، وعلى ذلك فيكون أيضاً مما استثنى فيه جواز أخذ الجعل، إذا كانت المراهنة من أجل إظهار الحق، وغلبة الدين.

وها هنا كلام جيد نفيس لابن القيم؛ إذ قال: (وهذه المراهنة من رسول الله ﷺ وصديقه هي من الجهاد الذي يُظهر الله به دينه، ويعزه به، فهي من معنى الثلاثة<sup>(٢)</sup> المستثناة في حديث أبي هريرة، ولكن هذه الثلاثة جنسها لا يعد إلا للجهاد، بخلاف جنس الصراع، فإنه لم يعد للجهاد، وإنما يصير مشابهاً للجهاد إذا تضمن نصرة الحق وإعلانه، كصراع النبي ﷺ لركانة.

وهذا كما أن الثلاثة المستثناة إذا أريد بها الفخر والعلو في الأرض، وظلم الناس، كانت مذمومة، فالصراع والسباق بالأقدام ونحوها إذا قصد به نصر الإسلام كان طاعة، وكان أخذ السبق به حينئذ أخذاً بالحق لا بالباطل<sup>(٣)</sup>.

(١) في سنن أبي داود (٤٠٧٥)، والترمذي (١٧٨٤)، والحاكم (٤٥٢/٣) أن النبي ﷺ صارع ركانة فصّره. وضعّفه الترمذي، وقال ابن حبان: في إسناده نظر. وحسنه الألباني في الإرواء (١٥٠٣)، وأورد ابن القيم له شاهداً مرسلًا، وقال في الفروسية: وقد روي بإسناد آخر موصولاً وساقه، ثم قال: وهذا إسناد جيد متصل. انظر: الفروسية (ص ٨٣-٨٤). وقال البخاري: إسناده مجهول، التاريخ الكبير (١/٨٢)، وضعّفه البيهقي أيضاً في الكبرى (١٩٧٦١).

(٢) يشير إلى حديث: لا سبق إلا في خف، أو حافر، أو نصل.

(٣) الفروسية (ص ٨٥).



حكم المسابقات العلمية:

قال ابن القيم: (لما كان الجلاد بالسيف والسنان، والجدال بالحجة والبرهان كالأخوين الشقيقين والقرنين المتصاحبين، كانت أحكام كل واحد منهما شبيهة بأحكام الآخر ومستفادة منه)<sup>(١)</sup>. وقال ابن تيمية: (فالغلبة الجائزة تحل بالعوض إذا كانت مما ينتفع به في الدين كما في مراهنه أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو أحد الوجهين في المذهب)<sup>(٢)</sup>. قال البعلي تعليقاً على ما قاله ابن تيمية: (وظاهر ذلك جواز الرهان في العلم، وفقاً للحنفية؛ لقيام الدين بالجهاد والعلم، والله أعلم)<sup>(٣)</sup>.

قلت: وبناء على ذلك فيجوز بعض المسابقات العلمية؛ كحفظ القرآن، وتعلم التفسير، والحديث، والفقه وأصوله، وغير ذلك من الأمور الشرعية، وكذلك المسابقات في المباحث العلمية؛ سواء كان ذلك في المجالات الشرعية، أو العسكرية، أو الاقتصادية، أو غير ذلك من المسابقات العلمية.

حكم المسابقات الرياضية:

يمكننا أن نقسم الرياضة إلى أقسام حسب حكمها الشرعي:

أولاً: رياضة جائزة بعوض وبغير عوض: وهي ركوب الخيل، والسباق على آلات الجهاد. ثانياً: رياضة جائزة (لكن العوض عليها فيه خلاف): وهي كل رياضة شبيهة وملحقة بأعمال الجهاد: كالكاراتيه، والجودو، والمصارعة، والعدو، والتسلق؛ فمن العلماء من يمنع العوض مطلقاً، ومنهم من يبيحها شريطة أن يكون المقصود منها التمرن على الجهاد، لا مجرد الفخر والعلو في الأرض<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: رياضة جائزة بلا عوض: فهي مباحة فقط ترويحاً للنفس وإجمالاً لها، لكن لا يجوز أخذ العوض عليها، وهذه مثل كرة القدم، وكرة السلة، والكرة الطائرة.

(١) الفروسية (ص ٥٣).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص ١٦٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) كما يشترط في إباحة هذه الألعاب خلوها من المخالفات الشرعية، كما هو الحال في لعبة الكاراتيه، إذ إنها تبدأ بتحية الانحناء، لكننا يمكننا الاستفادة من اللعبة دون هذا الانحناء المخالف للشرعية الإسلامية.

رابعاً: رياضة غير جائزة؛ بعوض وبغير عوض: وذلك مثل الملاكمة؛ لأن فيها مخالفات شرعية؛ لأن فيها ضرباً للوجه، ويسعى كل من الخصمين لإيذاء خصمه، وقد تَحَدَّثْ إصابات دائمة، وقد يَحْدُثْ قتل<sup>(١)</sup>.

حكم مسابقات الترفيه:

(١) اللعب بالنرد (الطاولة) حرام؛ كما ذهب إلى ذلك جمهور العلماء؛ لقوله ﷺ: «من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا التحريم سواء كان بعوض أو بغير عوض.

(٢) لعبة الشطرنج: ذهب جمهور الفقهاء؛ من الحنابلة والحنفية وبعض المالكية إلى الحرمة مطلقاً، واختار الشافعية الكراهة، وقد ناقش ابن القيم حكمه في كتاب الفروسية، ورَجَّح القول بالتحريم، كما رَجَّحه ابن تيمية.

قلت: ومن أباحه اشترط لإباحته شروطاً:

ألا يقترن بقمار، وإلا حرم بالإجماع.

ألا تكون بياذق الشطرنج مصورة بصورة إنسان أو حيوان.

ألا يقترن بفحش أو سفه.

ألا يؤدي ذلك إلى الاستخفاف بمواقيت الصلاة.

ألا يلعبه مع الأراذل.

ألا يورث حقداً أو بغضاً.

ألا يصل إلى حد الإكباب والإدمان.

المسابقات الورقية: الكوتشينت:

ليس فيها مهارة جهادية، ولا خبرة علمية، ولا فائدة اجتماعية، بل هي مبنية على التخمين والحدس، فهي إلى التحريم أقرب.

(١) بلغ عدد الذين لقوا حتفهم في لعبة الملاكمة - كما جاء في مجلة لندن: العدد (٤١٣) مارس ١٩٨٣ -:

(٣٥) ملاكاً منذ عام (١٩٤٥) حتى عام (١٩٨٣)، وهناك مطالبات عدة في كثير من الدول لإبطال

هذه اللعبة. انظر: كتاب قضايا اللهو والترفيه (ص ٣٧٥).

(٢) مسلم (٢٢٦٠).



### المسابقات الترويجية:

نحو ما تلجأ إليه بعض المؤسسات التجارية لترويج سلعتها عن طريق اشتراك المشترين؛ بأن يحصل كل منهم على بطاقة تسمح له بالاشتراك في سحب؛ ليحصل الفائز على هدية كبيرة، وهذا من (الانصيب) وهو قمار. ويدخل في ذلك أيضًا: أن تمنح الشركات شهادات استثمار للمشتريين؛ فيكون لكل منهم فرصة للفوز بالجائزة. وقد تقدم أن شهادات الاستثمار محرمة، وحكم شهادات الاستثمار حكم الانصيب، وهو من القمار المحرم<sup>(١)</sup>.  
أحكام العوض في المسابقات:

اتفق الفقهاء في المسابقات التي يجوز فيها الجعل (العوض) على جواز أن يكون هذا العوض إما من الإمام (الحاكم)، أو نائبه، أو أحد البرعية. كما يجوز أن يكون من أحد المتسابقين دون الآخر. وأما إذا كان من كلا المتسابقين، فقد ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا إذا كان معهما شخص ثالث متسابق لا يخرج جعلًا معهما؛ على أنه إذا غلب أحد الجائزة، وإذا غلب لم يغرم شيئًا، هذا ما ذهب إليه جمهور العلماء؛ اشترطوا دخول هذا الشخص الثالث، ويسميه البعض (المحلل)، والغرض من ذلك عندهم؛ هو إخراج العقد من صورة القمار. وخالفهم في ذلك ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله - إذ رجحا جواز الجعل بين الطرفين بغير محلل، ولم يشترطا هذا الثالث، وقد أطال ابن القيم في هذا البحث في كتابه الفروسية، وذكر نحو أربعين وجهًا لصحته:

والراجح - والله أعلم - : قول الجمهور؛ وهو جواز بذل الجعل في وجود المحلل.

### • شروط المسابقة بعوض:

• هناك شروط اشتراطها الفقهاء للمسابقة بعوض؛ نلخصها فيما يلي:

- (١) أن تكون المسابقة من الأنواع النافعة في الجهاد، كما تقدم
- (٢) أن يكون العوض من أحد المتسابقين، أو من شخص آخر كالإمام، أو نائبه، أو شخص آخر غيرهما، وأما إذا كان العوض من أحد المتسابقين، فلا يصح إلا بمحلل عند الجمهور، ويجوز بمحلل وبغير محلل عند ابن تيمية وابن القيم.

(١) وأما ما يتعلق بالهدايا الترويجية للسلع، فسيأتي الكلام عليها في باب الهبة.



(٣) أن تكون المسابقة فيما يحتمل أن يسبق أحدهما، وأما إذا كان يعلم غالباً أنه يسبق فلا يجوز؛ لأنه خرج عن صورة المسابقة إلى صورة التزام المال للغير بلا منفعة له.

(٤) العلم بالمال المشروط، ومعرفة نقطة البدء والنهاية، وتعيين الفرسين.  
مسائل مهمة في المسابقات:

(١) إذا وصل المتسابقان في وقت واحد، فهل يقرع بينهما في الجلع؟

الجواب: لا يقرع بينهما، بل النتيجة: لا سابق ولا مسبوق، ومعلوم أن العوض كان على السبق، أي: فلا يأخذه أحد منهما.

(٢) اعلم أن القمار لا يشترط فيه المال، فهناك قمار معه المال وهذا واضح، ومنه ما هو بغير مال؛ كما قال ابن تيمية: (الميسر المحرم ليس من شرطه أن يكون فيه عوض)<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فالمسابقات الممنوعة شرعاً هي من الميسر؛ سواء كانت بعوض أو بغير عوض.

(٣) ما يبذله بعض الناس من عوض للمتسابقين في المهارات التي لا تجوز بعوض، هو من إضاعة المال، وسيسأل عنه العبد يوم القيامة، وقد رأينا كثيراً من رجال الأعمال يصرفون الأموال الباهظة للاعبي الكرة، فهذا لا يجوز، وكذلك لا يجوز صرف هذه الجوائز من الأموال العامة، بل إن المال العام يحتاج فيه أكثر من المال الخاص.

(٤) اعلم - رحمك الله - أنه لا يجوز احتراف اللعب للتكسب وطلب الرزق، وقد رأيت أن العوض أبيع لغرض التمرن على القوة الجهادية لآلات الحرب، ولذلك كان من المسابقات ما لا يباح فيها العوض حتى لا تتخذ النفوس وسيلة للتكسب.. والله أعلم.







## كتاب الوكالة

### تعريف الوكالة:

لغة: الوكالة -بفتح الواو أو كسرهما- التفويض؛ تقول: وكلت أمري إلى الله؛ أي: فوضته إليه. وتطلق ويراد بها الحفظ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].  
واصطلاحاً: إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم، وقيد بعضهم التعريف بكونه «في الحياة»؛ لأنه بعد الموت يكون وصياً وليس وكيلاً.

### حكم الوكالة ومشروعيتها:

الوكالة عقد جائز، وهي في حق الوكيل مستحبة؛ لما فيها من الإحسان لأخيه وقضاء حوائجه.  
والدليل على مشروعية الوكالة:

من (القرآن): قوله تعالى: ﴿فَاَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٩].  
وأما (السنة): فقد ثبت توكيله ﷺ في أمور كثيرة؛ فوكل علي بن أبي طالب في نحر ما تبقى من هديه، وأن يقسم جلودها ولحومها<sup>(١)</sup>، ووكل رجلاً على أن يشتري له أضحية بدينار<sup>(٢)</sup>، وثبت عنه ﷺ أنه وكل أبا رافع ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا<sup>(٣)</sup>، وثبت عنه التوكيل في قضاء الدين<sup>(٤)</sup>، والتوكيل في إثبات الحدود واستيفائها<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري (١٧٠٧) (٢٢٩٩)، ومسلم (١٣١٧)، وأبو داود (١٧٦٤).

(٢) البخاري (٣٦٤٣)، وأبو داود (٣٣٨٤)، والترمذي (١٢٥٨).

(٣) رواه الترمذي (٨٤١) وحسنه، وأحمد (٣٩١/٦)، والدارمي (١٨٢٥)، ومالك في الموطأ (٣٤٨/١) برقم (٧٧١). مالك رواه مرسلًا، قال البخاري: لم يرفعه إلا مطر الوراق علل الترمذي (ص ١٣٠).

(٤) مسلم (١٦٠٠) من حديث أبي رافع، ورواه البخاري (٢٣٩٢)، ومسلم (١٦٠١) من حديث أبي هريرة.

(٥) البخاري (٢٦٤٩)، ومسلم (١٦٩٧).



و(أجمع) المسلمون على جواز الوكالة، بل على استحبابها؛ لأنها نوع من التعاون على البر والتقوى.

• أركانها وشروطها:  
• (١) أركانها:

الإيجاب والقبول، ولا يشترط فيها لفظ معين، بل تصح بكل قول يدل عليه، وتصح كذلك بالفعل والكتابة. ولا يشترط في القبول أن يكون على الفور، بل يجوز أن يكون على الفور أو على التراخي. ولكل واحد من المتعاقدين أن يرجع في الوكالة، ويفسخ العقد في أي وقت؛ لأنها عقد جائز.

(٢) شروطها: منها ما يتعلق بالموكل، ومنها ما يتعلق بالوكيل، ومنها ما يتعلق بالموكل فيه:

أ - شروط الموكل: فيشترط أن يكون جائز التصرف، فلا تصح الوكالة من مجنون أو صبي غير مميز؛ لأنها فاقد الأهلية، وأما الصبي المميز فيصح أن يوكل غيره في التصرفات النافعة له؛ كقبول الهبة والوصية، ولا تصح في التصرفات الضارة كالطلاق.

ب - شروط الوكيل: فيشترط أن يكون أهلاً للتصرف، وذلك بأن يكون عاقلًا بالغًا، وذهب الجمهور إلى أنه لا يصح توكيل الصبي ولا المحجور عليه لسفه.

ج - شروط الموكل فيه: فيشترط أن يكون معلومًا للوكيل، وأن يكون قابلاً للنيابة عنه فيه؛ سواء كان الموكل حاضرًا أم غائبًا، وسواء كان رجلًا أم امرأة.

- ويشترط أن يكون الموكل فيه مملوكًا للموكل؛ لأنه لا يجوز له أن يوكله في ملك غيره.

- ويشترط ألا يكون الموكل فيه من الأمور المباحة؛ كالاحتطاب، فالوكالة في مثله فاسدة.

مثال: رجل قال لآخر: وكلتك أن تحتطب لي (أي: تجمع لي حطبًا)، فهل يصح هذا؟

الجواب: هذه الوكالة لا تصح؛ لأن الاحتطاب من الأشياء المباحة كالكلأ والعشب ونحو

ذلك، وعلى هذا فيكون حكم هذا الرجل كحكم الأجير وليس وكيلًا، فيعطيه أجره المثل.

توقيت الوكالة:

(١) اتفق الفقهاء على صحة توقيت الوكالة بزمان معين؛ كأن يوكله لمدة سنة مثلاً؛ لأن

الوكالة بحسب الحاجة.





(٢) واتفق الفقهاء على صحة الوكالة المنجزة (يعني: غير المعلقة) كأن يقول له: وكلتك في شراء كذا، ولكنهم اختلفوا في الوكالة المعلقة على شرط؛ كأن يقول له: وكلتك أن تشتري لي هذه السيارة غدًا، أو إذا جاء أول العام فاشتر لي كذا؛ فذهب الحنابلة والحنفية إلى صحة هذه الوكالة، وأما الشافعية فلا يرون صحتها.

الأجرة على الوكالة:

(١) يجوز للوكيل أن يكون متبرعًا، ويجوز أن يتقاضى أجرًا؛ ودليل ذلك أن النبي ﷺ كان يبعث عُمَّالَه لقبض الصدقات، فقال له أبناء عمّه: «لو بعثنا على هذه الصدقات، فنؤدي ما يؤدي الناس، ونصيب ما يصيب الناس»<sup>(١)</sup>. وإذا عمل الوكيل بالأجرة، فإنه لا يستحقها في أداء ما استعمل فيه إلا بعد أدائه.

(٢) الراجح صحة الوكالة العامة، كما تصح الوكالة الخاصة؛ وذلك لأن الوكالة تصح في كل ما يملكه الموكل، وفي كل ما تصح فيه النيابة عن الغير من التصرفات المالية وغيرها، وهذا مذهب الحنفية والمالكية. ما تجوز فيه الوكالة:

(١) يصح التوكيل في كل حق آدمي؛ من العقود والفسوخ والعقق والطلاق والرجعة، لكن لا تصح في الظهار واللعان والأيمان؛ لأن الظهار معصية وهو منكر من القول وزور، فلا يصح التوكيل فيه، ولأن اللعان يتعلق بالشخص نفسه، فلا يصح التوكيل فيه، هذا كله فيما يتعلق بحقوق العباد.

(٢) أما ما يتعلق بالعبادات المحضة، فلا يصح فيه الوكالة إلا ما ورد فيها نص يصح النيابة فيها؛ فالصلاة لا تصح فيها الوكالة، والصوم كذلك لا تصح فيه الوكالة، لا في فرضه ولا في نفله، لكن لو مات وعليه صيام صام عنه وليه.

وأما العبادات التي لها تعلق بالمال فتصح الوكالة فيها: فالزكاة يصح أن يوكل غيره في إخراجها؛ لأن السنة وردت بذلك، فقد كان النبي ﷺ يوكل في إخراج الزكاة، وفي حفظها، وفي قبضها، وكذلك ذهب جمهور العلماء إلى جواز الوكالة في العبادات التي لها تعلق بالمال؛

(١) مسلم (١٠٧٢)، وأحمد (١٦٦/٤).



سواء كان ذلك في قبضها، أو إخراجها ودفعها إلى المستحقين؛ كالكفارات والنذور والصدقات وذبح الأضاحي وتقسيمها.

وأما الحج فلا تصح فيه النيابة؛ إلا في حالتين؛ وهما: الحج عن الميت، أو عن العاجز عجزاً لا يرجى زواله، وذلك في حج الفريضة فقط. واعلم أن الأصل في العبادات عدم التوكيل، وعلى هذا فالراجع أنه لا يصح التوكيل في حج النافلة.

(٣) ويجوز التوكيل في إثبات الحدود، وفي إقامتها؛ لما ثبت في الحديث أن النبي ﷺ أرسل رجلاً يقال له أنيس إلى امرأة زنت فقال: «واغدُ يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»<sup>(١)</sup>.

فترى أن النبي ﷺ وكله في إثبات الحد؛ وهو سؤالها واعترافها، ثم وكله في استيفائه وإقامته؛ وهو رجمها إن هي اعترفت.

(٤) اختلفوا في الوكالة في المطالبة بالقصاص؛ فالذي ذهب إليه المالكية أن ذلك جائز، وهذا هو أصح قولي الشافعية وأظهر الروايتين عن أحمد. وذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز المطالبة بالقصاص إلا في وجود الموكل نفسه، والقول الأول هو الأرجح.

(٥) ويصح التوكيل في الخصومة (المحاماة عن الغير) في إثبات الديون والأعيان وسائر الحقوق؛ سواء كان الموكل مدعياً أو مدعى عليه، وسواء رضي الخصم أم لم يرض؛ لأن المخاصمة حق خالص للموكل، فله أن يتولاه بنفسه، وله أن يوكل عنه غيره فيه.

مسألة: هل يجوز قبول التوكيل في الخصومة؟

يعني: أن يوكل الإنسان آخر (كالمحامي) ليخاصم عنه (يعني: يدافع عنه ويطالب بحقه) في خصومة بينه وبين آخرين، فهل لهذا المحامي أن يقبل التوكيل؟

الجواب: إن علم أن الموكل محق، فهذا مشروع؛ لأنه يساعده على أخذ حقه، وإن كان مبطلاً فلا يجوز قبول التوكيل عنه، وأما عند التردد هل هو محق أو لا، فالأولى تركها؛ لأن السلامة لا يعدلها شيء.

(١) البخاري (٢٣١٥)، ومسلم (١٦٩٨)، وأبو داود (٤٤٤٥)، والترمذي (١٤٣٣)، وابن ماجه (٢٥٤٩).



(٦) وتجوز الوكالة بقضاء الديون، وبالإبراء، وبالنكاح، والخلع، والصلح عن دم العمد، والصلح على الإنكار<sup>(١)</sup>، والهبة، والصدقة، والرهن، والإيداع، والعارية، وطلب الهبة، والمشاركة، والمضاربة، والسلم، والصرف.

والخلاصة: أن كل عقد جاز للإنسان التصرف فيه جاز له التوكيل فيه.

#### • تصرفات الوكيل:

هل يملك الوكيل الإقرار عن موكله؟

في حالة الخصومة، يمكن أن ينكر الوكيل ما يدّعيه الخصم على موكله، ولكن إذا احتاج الوكيل أن يقر عن موكله بشيء، فهل يملك الوكيل ذلك الإقرار؟

الجواب: الذي ذهب إليه جمهور الفقهاء أن الوكالة المطلقة لا يقبل فيها إقرار الوكيل عن موكله بقبض الحق وغيره، كما أنه لا يملك الإبراء، ولا المصالحة عن الحق.

وخالف في ذلك الحنفية؛ فأولوا جواز إقرار الوكيل في مجلس القضاء عن موكله، إلا في الحدود والقصاص.

الراجح قول الجمهور؛ لأن الإقرار إخبار عن أمر ماض، والتوكيل إنما يكون عن شيء مستقبل، فإذا كان الوكيل جاهلاً بما حصل فكيف يقر بما لا يعلم؟ وإذا كان عالماً بذلك فهو شاهد لا وكيل، والشاهد لا يصح إقراره عن المشهود له.

هل للوكيل صلاحية قبض الحق عن موكله؟

يرى جمهور الفقهاء أن الوكيل بالخصومة لا يملك القبض؛ لأنه مأذون له في إثبات الحق فقط، لا في قبضه، فقد يكون الإنسان مؤتمناً في إثبات الحق، وغير مؤتمن في قبض المال، ويرى بعض العلماء أن يراعى في ذلك قرائن الأحوال، ولكن لو أذن له في القبض أيضاً صحت الوكالة.

ما يجوز للوكيل وما لا يجوز:

(١) ليس للوكيل بالبيع أن يبيع لنفسه؛ لأن في ذلك تهمة في تصرفه، وكذلك لا يبيع على ولده ولا والده، ولا على كل من لا تقبل شهادته له.

(١) راجع: باب الصلح.



لكن يجوز أن يبيع عليهم في الحالات الآتية:

أ- إذا استأذن موكله.

ب- إذا كان البيع بالمزاد وانتهى الثمن على ولده؛ لأنه ليس في ذلك محاباة.

ج- إذا حدد الموكل السعر، كأن يقول له: بعه بألف، فيجوز له أن يبيعه على ولده.

(٢) ليس للوكيل أن يوكل غيره فيما وُكِّل فيه، إلا أن يأذن له الموكل في ذلك؛ كأن يقول

له الموكل: وكتلتك في كذا، ولك أن توكل من شئت، أو من تثق به أو نحو ذلك. وكذلك

يجوز له أن يوكل غيره، إذا وُكِّل إليه عمل لا يتولاه هو عادة، أو كان يعجز أن يقوم بمثله.

مثال: وُكِّل غيره في رعاية مواشيه حتى يرجع من سفره، وكان هذا الوكيل صاحب

وجاهة لا يليق به هذا العمل، فله أن يوكل آخر ممن يستطيع القيام بهذا العمل.

(٣) يجوز لكل من الموكل والوكيل فسخ الوكالة؛ لأنها عقد جائز، لكن لا يجوز الفسخ

إذا كان سيترتب عليه ضرر على الآخر؛ لأنه: لا ضرر ولا ضرار.

(٤) تبطل الوكالة بفسخ أحد العاقدين، أو موته، أو بحجر السفه<sup>(١)</sup> على أحدهما.

(الموكل أو الوكيل) كأن يختل عقل الموكل أو الوكيل فتبطل بذلك الوكالة.

وهل تبطل الوكالة بحجر الفلاس؟

الجواب: أما بالنسبة للوكيل إذا حُجر عليه لفلس، فإنها لا تبطل الوكالة؛ لأنه إنما حُجر

عليه هو، لا على مال موكله.

وأما بالنسبة للموكل إذا حُجر عليه لفلسه، فإنه لا يملك الوكيل أن يتصرف في مال

موكله؛ لأن الموكل نفسه لا يستطيع أن يتصرف في ماله بسبب الحجر، فكذلك الوكيل.

(٥) إذا تصرف الوكيل في البيع والشراء بغير ما حدده له موكله، فإن كان هناك ضرر

على الموكل ضمنه الوكيل؛ كأن يبيع له الشيء بأقل من ثمن المثل، أو يشتري له الشيء بأكثر

من ثمن المثل، فيصح البيع ويتحمل الوكيل الفرق.

(١) حجر (السفه): أن يحجر على الإنسان في تصرفه بسبب صغره أو جنونه، وأما حجر (الفلس): فإن

يحجر عليه في تصرفه لفلسه ومطالبة الغرماء بديونهم، راجع: باب الحجر.



(٦) وأما إذا كان في بيعه وشرائه مصلحة للموكل فالبيع صحيح، وتصرفه صحيح؛ لما ثبت أن عروة بن الجعد أعطاه النبي ﷺ دينارًا ليشتري له أضحية، فاشتري شاتين، ثم باع واحدة بدينار وجاءه بدينار وشاة، فدعا له النبي ﷺ بالبركة<sup>(١)</sup>.

(٧) إذا وكله في شراء شيء، فاشتري شيئًا معيًّا يعلم الوكيل عيبه، فإن الوكيل ضامن والبيع يلزمه هو، إلا أن يرضى الموكل.

وأما إذا اشتري شيئًا لا يعلم عيبه؛ فإن رضي الموكل صح كذلك، وإن لم يرض رد الوكيل على البائع ما اشتراه.

(٨) مسألة: إذا وكله في شراء شيء، فاشتراه بأقل من ثمنه، فهل للوكيل أن يأخذ الزيادة؛ لأنها من اجتهاده في شراء السلعة؟

الجواب: لا يجوز له أن يأخذ الزيادة، إلا إذا أذن له الموكل.

(٩) اعلم أن الوكيل أمين، فلا يضمن ما تلف عنده إلا بالتعدي أو التفريط.

(١٠) مسألة: هل يجوز أن نتحاكم إلى من يحكمون بالقانون الوضعي إذا كنا محققين، أو نترك حقوقنا للضياع؟

قال الشيخ ابن عثيمين: (الجواب: ذكر ابن القيم في أول كتاب «الطرق الحكمية» أن من الفقهاء من قال: لا نتحاكم إليهم. ثم استطرد قائلًا: هذا لا يمكن أن نصلح به أحوال الناس، لا سيما مع كثرة الذين يحكمون بغير ما أنزل الله، فلك أن تتحاكم إليهم، لكن لو حكم لك بغير ما أنزل الله فردّه، أما أن تضيع حقوق الناس فلا؛ لأنه ربما تكون أملاك وفيها ورثة كثيرون فلا يجوز أن نضيعها من أجل أن هذا يحكم بالقانون، بل نتحاكم إليه؛ فإن حكم بالحق، فالحق مقبول من أي إنسان، وإلا فلا)<sup>(٢)</sup>.



(١) البخاري (٣٦٤٣)، وأبو داود (٣٣٨٤)، والترمذي (١٢٥٨)، وابن ماجه (٢٤٠٢).

(٢) انظر: الشرح الممتع (٤/ ٢٤٤).

## كتاب الشفعة : (هي انتزاع حصة الشريك من انتقات ابيه بطل شفا)

- ١- اركانها :
- ٢- اشراطها :
- ٣- شروطها :
- ٤- من احكامها :

انه لو كان هناك شركان فان احدهما ان يبيع حصته فانه يجب عليه اولاً ان يبرعه على شريكه ليعتريه منه، او ياتن له فان اذن له في البيع فليس له حق الطاعة بالشفعة، وان لم ياتن له، ومع ذلك باع على آخر او من دون ان يستأذنه، فالشريك له حق الشفعة في ذلك بان يبتزها بشرائها فوراً من العتري الجديد.

- ١- الشريك الباع لصفته.
- ٢- العتري الذي اشتري حصة الشريك.
- ٣- الشفع الشريك الاخر الذي انتزع الحصة من العتري.

١- ان يكون الحصة انتقلت اختيارياً بوض غير كتابي او بوض غير مالي كالمساكن او بغير عوض كالهدية فان انتقلت فوريّاً كالتوري فلا شفعة.

٢- ان تكون الشفعة بغير الثمن الذي اشتراه به العتري.

٣- ان يأخذ الشفع جميع الحصة فان اراد ان يأخذ البعض سقطت حقه في الشفعة.

٢- هل يشترط ان تكون الشفعة فيها وبينهما حصة او ارجع ثوبها فيما يمكن قسمته وفيها لا يمكن كالأر والارض الصغرى.

٤- هل يورث حق الشفعة بالشفعة ؟ فيه خلاف: هل يورث مطلقاً، وهل لا يورث مطلقاً، وهل: ان كان الشريك طالب بها قبل موته ورثت والا لم يورث.

٥- هل تشتط بملكية الشفع بالشفعة ؟ فيه خلاف: والراجح انه يملك حصة ما لم يثبت دليل على رضاه بالتنازل الملك او انتهاء الجهة فشفعت حجبها.

١- هل الشفعة مقترنة بغير التفرز كالمساكن ؟ الراجح انها تثبت في التفرز كالمساكن وغيرها في كل شيء لا يقسم.

٣- هل تثبت الشفعة لغيره ؟ فيه خلاف: هل لا تثبت، وهل: تثبت مطلقاً، والراجح انها تثبت ان كان بين الشريكين اشتراك في حق من حقوق الملك، والطريق المشترك فان كان لم يكن بينهم أي اشتراك فلا شفعة.



## كتاب الشفعة

### تعريفها:

لغة: الشفعة مأخوذة من الشفع، بمعنى الضم.

ومعناها الشرعي: انتزاع حصة الشريك من انتقلت إليه بمثل ثمنها.

مثال لشرح التعريف: رجلان شريكان في أرض، فباع أحدهما نصيبه لرجل آخر، فمن حق الشريك الذي لم يبيع نصيبه أن ينتزع من المشتري ما اشتراه قهراً، سواء وافق المشتري أم لم يوافق، لكنه يعطيه الثمن الذي اشترى به.

### مشروعيتها: ثابتة بالسنة والإجماع:

أما (السنة): فعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «قَضَى بِالشَّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يَقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ وَصَرَفَتِ الطَّرِيقَ فَلَا شَفْعَةَ»<sup>(١)</sup>. ومعني: «صرفت الطرق»: حددت وبيّنت.

وأما (الإجماع): فقد قال ابن المنذر: (وأجمعوا على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم، فيما بيع من أرض أو دار أو حائط)<sup>(٢)</sup>.  
الحكمة من الشفعة:

شرعت الشفعة لمنع الضرر ودفع الخصومة، إذ لا ضرر ولا ضرار؛ لأن هذا الأجنبي الذي اشترى حصة الشريك قد يحدث ضرراً؛ لسوء مشاركته أو غير ذلك.

### استئذان الشريك في البيع:

إذا أراد الشريك أن يبيع حصته من أرض أو دار أو بستان أو غير ذلك، فإنه يجب عليه أولاً أن يعرض على شريكه ويستأذنه، فإن أذن له في البيع فليس له حق المطالبة بالشفعة بعد ذلك، وإن لم يأذن له، أو باع قبل أن يعرض عليه للشريك حق الشفعة في ذلك. قال ابن حزم:

(١) البخاري (٢٤٩٥)، وأبو داود (٣٥١٤)، والترمذي (١٣٧٠)، وابن ماجه (٢٤٩٩).

(٢) الإجماع (ص ٥٦).



لا يحل لمن له ذلك أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه أو شركائه فيه، فإن أراد من يشركه فيه الأخذ له بما أعطى فيه غيره فالشريك أحق به، وإن لم يرد فقد سقط حقه، ولا قيام له بعد ذلك إذا باعه ممن باعه. فإن لم يعرض عليه كما ذكرنا حتى باعه من غير من يشركه فيه، فمن يشركه خير بين أن يمضي ذلك البيع، وبين أن يطله ويأخذ ذلك الجزء لنفسه بما يبيع به<sup>(١)</sup>.

قلت: والدليل على ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به»<sup>(٢)</sup>. و«الربعة»: الدار والمسكن ومطلق الأرض، و«الحائط»: البستان.

● مناقشة لشروط الفقهاء في الشفعة:  
● أولاً: هل يشترط أن يكون المشفوع فيه عقاراً؟

المقصود بالعقار هو غير المنقول؛ كالأراضي، والدور، والبساتين، فكل هذا يطلق عليه عقار، وأما المنقول فهو مثل الأثاث والسيارات ونحو ذلك مما ينقل ويتحول عن مكانه، وقد اختلف الفقهاء؛ هل يشترط في الشفعة أن تكون من العقار فقط أو تصح في العقار والمنقول؟ (أ) فذهب جمهور العلماء إلى أن الشفعة لا تصح إلا في العقار وما يتصل به اتصال قرار كالفراش والبناء والأبواب، ودليلهم حديث جابر المتقدم: «الشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط». (ب) وذهب الظاهرية، ورواية عن الإمام أحمد، وعطاء إلى أن الشفعة في كل شيء، وحجتهم في ذلك ما ثبت في بعض ألفاظ حديث جابر: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء»، رواه الطحاوي بإسناد لا بأس به<sup>(٣)</sup>، وروى نحوه عن ابن عباس مرفوعاً<sup>(٤)</sup>، وأعل بالإرسال. قلت: فالأرجح بذلك هو أن الشفعة تثبت في كل شيء لا يقسم؛ لأن العلة الموجودة في الشفعة في الأرض هي نفسها في غيرها. أما إذا كانت مما تقسم فلا شفعة.

(١) المحل المسألة (١٥٩٥).

(٢) مسلم (١٦٠٨)، وأبو داود (٣٥١٣)، والنسائي (٣٠١/٧)، وأصله في البخاري (٢٢١٤).

(٣) شرح معاني الآثار (١٢٦/٤).

(٤) ضعيف: رواه الترمذي (١٣٧١) وضعفه، والدارقطني (٢٢٢/٤)، وضعفه الألباني في الضعيفة (١٠٠٩).





قال ابن حزم: (الشفعة واجبة في كل جزء بيع مشاعاً غير مقسوم بين اثنين فصاعداً، من أى شيء كان مما ينقسم أو لا، من أرض أو شجرة واحدة فأكثر، أو عبد أو أمة، أو من سيف، أو من طعام، أو من حيوان، أو من أي شيء بيع) (١).

ثانياً: هل يثبت للجار حق الشفعة؟

تقدّم في الحديث أن الشريك أحق بالشفعة، ولكن اختلف الفقهاء في حق الجار في الشفعة:

(أ) فذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أنه لا يثبت للجار حق الشفعة؛ لأن الشفعة فقط للشريك، ولأنه إذا وقعت القسمة فلا شفعة كما ورد في حديث جابر المتقدم: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» (٢). قالوا: فإذا كان الشريك يسقط حقه في الشفعة بعد القسمة، فالجار من باب أولى لا شفعة له.

(ب) وذهب الحنفية والثوري وغيرهم إلى ثبوت الشفعة للجار؛ لما ثبت في صحيح البخاري عن أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الجار أحق بسقبة» (٣). و«السقبة»: القرب والمجاورة. وعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر به وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحداً» (٤).

والراجح من هذا أنه إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة للجار؛ وذلك بأن يكون لكل منهما طريقه ومنافعه لا يشترك معه فيها غيره، وأما إن كان بينهما مشاركة في طريق وغيره فالشفعة ثابتة. قال ابن عثيمين: (فيؤخذ من هذا أنها إن اقتسما وبقي الطريق واحداً لم يصرف، فالشفعة باقية، وهذا هو القول الراجح) (٥).

وقال ابن القيم: (إن الناس في شفعة الجوار طرفان ووسط؛ فأهل المدينة وأهل الحجاز وكثير من الفقهاء ينفونها مطلقاً، وأهل الكوفة يثبتونها مطلقاً، وأهل البصرة يثبتونها عند

(١) المحلى (٨٢/٩) مسألة (١٥٩٤).

(٢) تقدّم تحريجه (٥١٢/٢).

(٣) البخاري (٢٢٥٨)، وأبو داود (٣٥١٦)، والترمذي (١٣٧٠)، والنسائي (٣٢٠/٧)، وابن ماجه (٢٤٩٥).

(٤) صححه الألباني: رواه أبو داود (٣٥١٨)، والترمذي (١٣٦٩) وابن ماجه (٢٤٩٤).

(٥) الشرح الممتع (٤٧٠/٤).



الاشتراك في حق من حقوق الملك؛ كالطريق والماء ونحوه، وينفونها عند تميز كل ملك بطريقه، حيث لا يكون بين الملاك اشتراك، وعلى هذا القول تدل أحاديث جابر منطوقها ومفهومها، ويزول عنها التضاد والاختلاف<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: هل تثبت الشفعة فيما لا تجب فيه القسمة؟

الأمر المشترك منها ما يمكن قسمتها دون ضرر على الشريكين، ومنها ما لا يمكن قسمتها؛ لأنه لو قسم لحدث بذلك ضرر.

مثال: أرض واسعة كبيرة، فإنها إذا قسمت لا يتضرر أحد الشريكين بالقسمة.

وإذا اشترك اثنان في أرض صغيرة (١٠ م × ١٠ م مثلاً) ففي هذه الحالة لو قسمت لوقع الضرر على كل منهما؛ لأنها لا ينتفعان بها.

والسؤال: هل يشترط في الشفعة أن تكون مما يمكن أن يقسم؟

الجواب: اختلف العلماء في ذلك على قولين؛ فيرى بعضهم أن الشفعة فيما يقسم فقط، وأما ما لا يقسم فلا شفعة فيه. ولكن الأرجح هو ثبوت الشفعة في كلٍّ منهما؛ سواء كان مما يقسم ومما لا يقسم، بل هي فيما لا يقسم أولى؛ لتحقيق الضرر فيها أكثر.

رابعاً: هل يشترط أن يكون المشفوع فيه خرج بعوض مالي؟

معنى السؤال أن الشريك قد يخرج حصته بعوض؛ مالي كأن يبيع حقه، أو بعوض غير مالي؛ كأن يدفع نصيبه صداقاً للزوجة فيعطيه حصته في أجرة العقار، ويمكن كذلك أن يخرج به بلا عوض، مثل أن يهبه، والسؤال الآن: هل الشفعة تثبت في أي وسيلة انتقل بها الملك أو هي خاصة في المبيع فقط؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: لا شفعة إلا فيما كان بعوض مالي؛ أي: في المبيع فقط، أما إذا انتقل بعوض غير مالي؛ كالصداق، أو بلا عوض؛ كالهبة أو الصدقة، فلا شفعة فيها، وهذا مذهب الحنابلة والحنفية.

(١) تهذيب سنن أبي داود (٣٠٩/٩) (ط/ دار الكتب العلمية - بيروت).



والثاني: جواز الشفعة في ذلك كله؛ وهو مذهب الشافعية والمالكية، وهو الراجح لتحقيق معنى الشفعة فيه، إلا أن يكون على صورة قهرية كالإرث، فلا شفعة فيه. قال الشيخ ابن عثيمين: (ولكن القول الراجح أنه إذا انتقل بغير عوض، فإن كان قهرياً فلا شفعة، وإن كان اختياريّاً ففيه الشفعة)<sup>(١)</sup>. وبناء على هذا القول الراجح: فلو انتقل المال بالإرث فلا شفعة؛ لأنه انتقل بغير عوض على صورة قهرية. أما إذا وهب الشريك نصيبه، فللشريك أن يشفع، ويكون الثمن من خلال تقدير قيمة الموهوب من لدن أهل الخبرة، فيعطى هذا المال إلى الموهوب له، وإلا فلا).

خامساً: هل يشترط المبادرة بالشفعة؟

يرى فريق من العلماء أن الشفيع عليه أن يبادر في الأخذ بالشفعة فوراً، بعد علمه بانتقال ملك شريكه، وإلا سقط حقه، وإلى هذا ذهب الجمهور، لكن المالكية لم يروا الفورية، لكنه يُمهّل إلى سنة. واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بقوله ﷺ: «الشفعة لمن واثبها»<sup>(٢)</sup>، وبحديث: «الشفعة كحل العقال»<sup>(٣)</sup>، ولكنهما حديثان ضعيفان فلا يعمل بهما.

وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نرجع إلى الأصل، وهو ثبوت الحق للشريك في الشفعة ما لم يثبت دليل يدل على رضاه بانتقال ملك شريكه، والأولى أن يضرب له أجل، فإن أراد الأخذ بالشفعة فله ذلك، وإلا سقط حقه بعد مضي الأجل المحدد له. وكذلك يسقط حقه بالشفعة إذا رضي بتصرف شريكه ببيع حصته أو هبته أو غير ذلك. ويتفرع على حكم الشفعة ما يلي:

- (١) يشترط أن يدفع الشفيع للمشتري قدر الثمن الذي وقع عليه العقد، فيأخذ الشفيع الشفعة بمثل الثمن إن كان مثلياً، أو بقيمته إن كان متقوماً.
- (٢) إذا عجز عن دفع الثمن، سقطت الشفعة.

(١) الشرح الممتع (٤/٤٦٥).

(٢) ضعيف: رواه عبد الرزاق في المصنف (٨/٨٣ رقم ١٤٤٠٦)، وضعفه ابن حجر في التلخيص الحبير.

(٣) ضعيف: رواه ابن ماجه (٢٥٠٠)، والبيهقي (٦/١٠٨)، وضعفه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١٥٤٢)، وابن حجر في تلخيص الحبير (١٢٧٨).



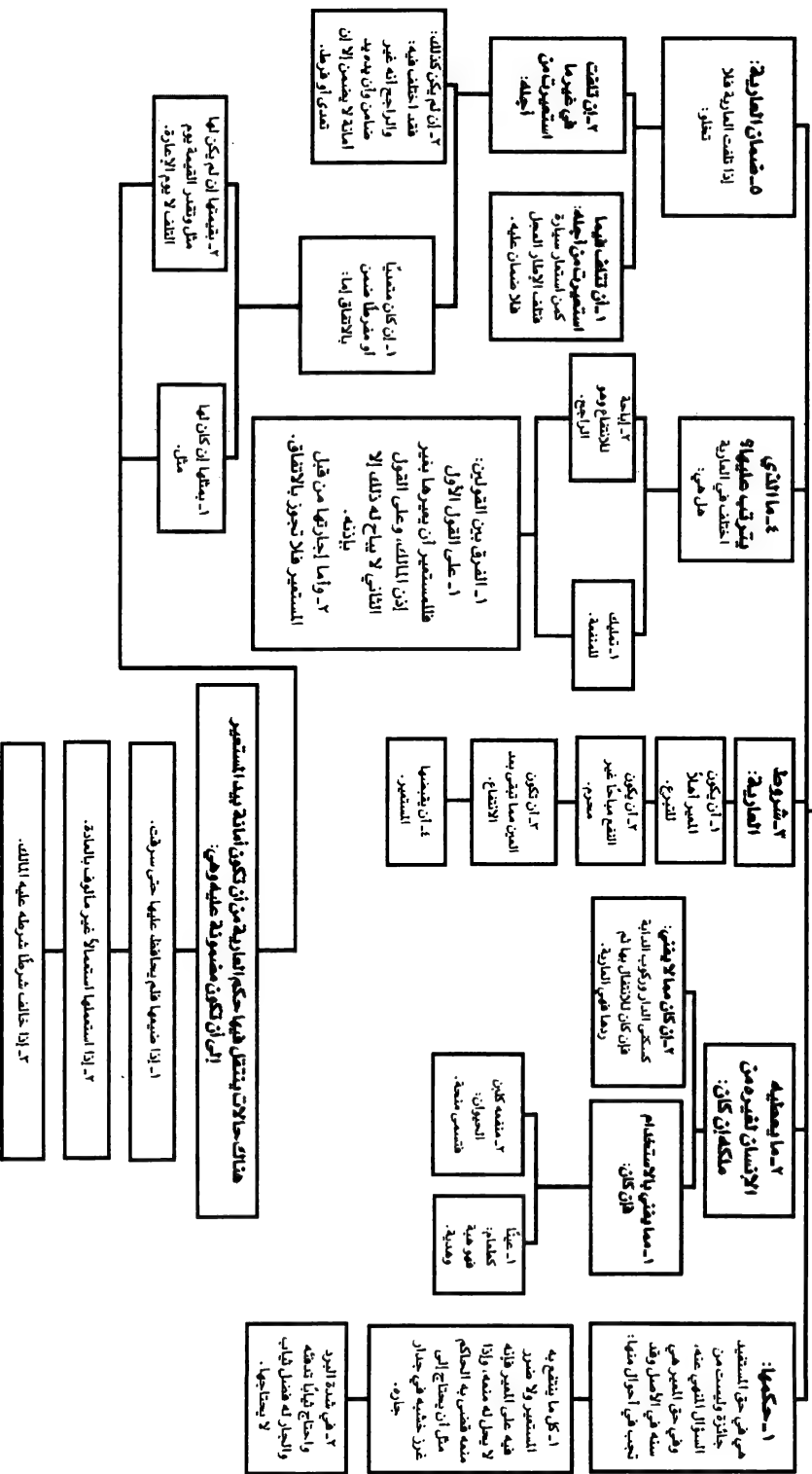
(٣) يشترط أن يأخذ الشفيع جميع الصفقة، فإن أراد أن يأخذ بعض حصة شريكه التي باعها سقط حقه في الكل.

(٤) إذا كانت الشفعة بين أكثر من شفيع، وكانوا مختلفين في سهامهم، فإن لكل واحد منهم حقه في الشفعة بقدر سهمه، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة. ويرى الحنفية وابن حزم أنها بالتساوي بينهم؛ لاستوائهم في سبب استحقاقها.

(٥) هل الشفعة تورث؟ ذهب مالك والشافعي إلى أنها تورث، ولا تبطل بالموت، وأن الحق ينتقل إلى الورثة. وقال الحنفية: لا يورث حق الشفعة، حتى لو كان الميت قد طالب بها، ما لم يصدر حكم من الحاكم بها. وعند أحمد: لا تورث إلا أن يكون الميت طالب بها؛ سواء صدر حكم حاكم له بذلك أم لا.



كتاب العارية: (هي إباحة المالك منافع ملكه لغيره بلا عوض على غير وجه التمليك)





## كتاب العارية

### • معنى العارية:

• إباحة المالك منافع ملكه لغيره بلا عوض على غير وجه التملك.

شرح التعريف: إذا أعطى إنسان لآخر شيئاً ينتفع به ثم يردّه إليه، أي أن هذا الشيء لا يفنى بالاستعمال، فيسمى هذا الصنيع: (عارية)، كمن يعير غيره أدوات المنزل، أو يعيره سيارته، ونحو ذلك، وأما إذا كان الإعطاء يفنى فلا تسمى عارية، بل (منحة)، مثل أن يعطيه تمرًا يأكله، وعلى هذا فالعارية تختلف عن (الهبة)؛ لأن الهبة: تمليك للعين، وأما (العارية): فهي إباحة للارتفاع بالعين فقط ثم ردها لصاحبها.

### • مشروعيتهما:

• العارية من أعمال البر، وهي ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع:

أما (القرآن): فقد قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وأما (السنة): ففي الصحيحين عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ فِزْعٌ بِالْمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ: الْمَدْنُوبُ، فَرَكَبَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لِبَحْرًا»<sup>(١)</sup>. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ -: يُقَالُ لِلْفَرَسِ: بَحْرٌ، إِذَا كَانَ وَاسِعَ الْجَرِيِّ، أَوْ لِأَن جَرِيَهُ لَا يَنْفَدُ، كَمَا لَا يَنْفَدُ الْبَحْرُ.

وعن صفوان بن أمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ يَوْمَ حَنْينٍ أَدْرُعًا، فَقَالَ: أَغْصَبَا يَا مُحَمَّد؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ»<sup>(٢)</sup>، وَفِي وَلَفْظٍ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَوْدَاةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٢٦٢٧)، ومسلم (٢٣٠٧)، وأبو داود (٤٩٨٨)، والترمذي (١٦٨٦)، وابن ماجه (٢٧٧٢).

(٢) رواه أبو داود (٣٥٦٢)، والنسائي في الكبرى (٥٧٧٩)، وأحمد (٤٠٠/٣)، والحاكم (٥٤/٢) وقال البخاري: فيه اضطراب زوائد أبي داود (٨٠٣/٢).

(٣) إسناده صحيح: رواه أبو داود (٣٥٦٦)، وأحمد (٢٢٢/٤)، والنسائي في الكبرى (٥٧٧٦). وله شاهد من حديث أبي أمامة رواه أحمد (٢٦٧/٥)، وأبو داود (٣٥٦٥).



وقد ذم الله من يمنعون إعاره غيرهم، فقال: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ (١) وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٦، ٧]. قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هو العواري: القدر والدلو والميزان» (١)، وهذا المعنى هو الثابت عن علي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن عمر، وأم عطية، وغيرهم من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا يعلم عن الصحابة خلاف ذلك.

وأما (الإجماع): فقد أجمعت الأمة على جواز العارية واستحبابها (٢).

#### • شروط العارية:

(١) أن يكون المعير (صاحب العارية) أهلاً للتبرع، وعلى هذا فولي مال اليتيم لا يعير مال اليتيم؛ لأنه غير مالك له.

(٢) أن يكون النفع مباحاً، وعلى هذا فلا يجوز إعاره ما فيه نفع محرم.

(٣) أن تكون العين المتفع بها باقية بعد الانتفاع.

(٤) القبض من المستعير؛ لأن الإعاره عقد تبرع، فلا تثبت إلا بالقبض كالهبة.

#### انعقاد العارية:

تنعقد العارية بكل ما يدل عليها من الأقوال والأفعال.

#### • حكم الإعاره وآثارها:

قال الشيخ ابن عثيمين: (العارية بالنسبة للمستعير جائزة، ولا تعد من السؤال المذموم؛ لجريان العادة بها، أما بالنسبة للمعير فإنها سنة، وهذا هو الأصل، وقد تجب أحياناً) (٣).

ثم ذكر مثلاً تجب فيه الإعاره: لو طلب منك شخص في برد شديد أن تعطيه رداءً يلتحف به، وجب عليك أن تعطيه. وقال ابن حزم: (والعارية جائزة، وفعل حسن، وهي فرض في بعض المواقع)، إلى أن قال: (ومن سألها إياه محتاجاً، ففرض عليه إعارته إياه إذا وثق بوفائه، فإن لم يأمنه على إضاعة ما يستعير أو على جرده فلا يُعْزَهِ شَيْئاً) (٤).

(١) الطبراني في الكبير (٢٠٧/٩)، وابن أبي شيبة (٤٢٠/٢).

(٢) المغني (٣٤٠/٧).

(٣) الشرح المتع (٣٧٩/٤).

(٤) المحلى (١٦٠/١٠).



وأما عن الأثر المترتب على الإعارة: فقد ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الإعارة (تمليك المنفعة) للمستعير، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الإعارة (إباحة الانتفاع) فقط.

والفرق بين الرأيين أن القول الأول يبيح للمستعير أن يعير العارية لغيره، لأنها تمليك له، وعلى القول الثاني لا يباح له أن يعيرها لغيره، وهذا هو الراجح، والله أعلم؛ لأنه في الحقيقة لم يملكه ذلك، إنما ملكه أن ينتفع هو فقط، فلا يباح أن يعيره لغيره إلا بإذنه، ويكفي أن يحصل الإذن بحسب العرف. واتفق جميع المذاهب على أنه لا يجوز له إجارة العارية.

ضمان العارية:

اختلفت آراء المذاهب في حكم العارية؛ هل هي مضمونة أو أمانة؟ والفرق بينهما أنها إن تلفت؛ فإن قلنا: إنها مضمونة وجب عليه أن يرد مثلها إن كان لها مثل، أو قيمتها إن لم يكن لها مثل، وإن قلنا: إنها أمانة فلا يجب عليه شيء، إلا إذا كان التلف بسبب تفریط أو تعدد منه.

فيرى الحنفية أن يد المستعير على العارية يد أمانة لا يضمن إلا بتعدّد أو تقصير.

وذهب الشافعية إلى أن يده يد ضمان إذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه، وأما إن تلفت بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان.

وذهب الحنابلة إلى أنها مضمونة مطلقاً؛ سواء تعدى أم لم يتعد.

وذهب المالكية إلى أن العارية إن كانت مما يخفى كالثياب فعليه الضمان مطلقاً، إلا إذا أتى بيّنة، وإن كان مما لا يخفى كالعقار فلا ضمان.

والخلاصة: أنه إن فرط في حفظها ضمنها باتفاق العلماء، وإن لم يفرط ففيه النزاع المذكور، فعند الحنفية: لا ضمان عليه، وعند الشافعية والحنابلة عليه الضمان بقيمتها يوم تلفت، وعند مالك إذا تلفت بسبب معلوم ومعة بيّنة فلا ضمان، وإن ادعى التلف بسبب خفي لم يقبل منه.

قال الخطابي: (وقد اختلف الناس في تضمين العارية؛ فروي عن علي، وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سقوط الضمان فيها، وقال شريح والحسن وإبراهيم: لا ضمان فيها، وإليه ذهب سفيان الثوري وأصحاب الرأي وإسحاق بن راهويه. وروي عن ابن عباس، وأبي هريرة أنها قالوا: هي مضمونة، وبه قال عطاء والشافعي، وأحمد بن حنبل. وقال مالك بن أنس: ما





ظهر هلاكه كالحیوان ونحوه غیر مضمون، وما خفي هلاكه من ثوب ونحوه فهو مضمون<sup>(١)</sup>.

والراجع: أنه غير ضامن، وأن يده يد أمانة، فلا يضمن إلا بالتعدي؛ لما ثبت أن النبي ﷺ لما استعار من صفوان أدرعاً قال له صفوان: أعارية مضمونة أم عارية مؤداة؟ قال: «بل عارية مؤداة»، فدل ذلك على أنها من باب الأمانات التي يجب ردها، ولا تضمن إلا بالتعدي.

وعن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «العارية ليست بيعاً ولا مضمونة، إنها هو معروف إلا أن يخالف فيضمن»<sup>(٢)</sup>.

وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «العارية بمنزلة الوديعة، ولا ضمان فيها إلا أن يتعدى»<sup>(٣)</sup>.

وهذا مذهب الحنفية، وابن حزم، ورجحه الشيخ ابن عثيمين.

ملاحظات:

(١) وأما الحديث الذي استدلوا به على ضمان العارية بلفظ: «على اليد ما أخذت حتى تؤدي»<sup>(٤)</sup>، فهو حديث ضعيف؛ لأنه من رواية الحسن عن سمرة، فهو منقطع؛ لأن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقبة<sup>(٥)</sup>، وأما ما ورد في بعض طرق حديث صفوان أن الرسول ﷺ قال له: «بل عارية مضمونة»، فكل طريقه ضعيف، ولو صحت فإنها لا تقاوم الرواية التي ذكرناها وهي قوله: «عارية مؤداة»؛ لأن هذه أصح إسناداً، ولأنه فرّق فيها بين العارية المضمونة والمؤداة، حيث سأله: «أعارية مضمونة أم عارية مؤداة؟» قال: بل عارية مؤداة.

(٢) إذا تلفت العارية بتفريطه أو تعديه، فعليه الضمان بمثلها إن كان لها مثل، أو قيمتها إن كانت لا مثل لها، وتقدر القيمة يوم تلفها، لا يوم إعارتها.

(١) معالم السنن (٣/ ٨٢٥) هامش أبي داود.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٤/ ٤١٥)، وابن حزم في المحلى (١٠/ ١٧٠).

(٣) عبد الرزاق (٨/ ١٧٩).

(٤) أبو داود (٣٥٦١)، والترمذي (١٢٦٦) وحسنه، وضعّفه الألباني في ضعيف الجامع (٣٧٣٧).

(٥) الترمذي (١٥٢٢)، والحاكم (٤/ ٢٦٤).



استرداد العارية:

أولاً: يجب رد العارية لصاحبها؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وللمعير أن يسترد عاريته؛ لأنها ملكه وهو أحق بها، لكن إن كان في استردادها ضرر بالمستعير أجل حتى يتقي ضرره.

ثانياً: تكاليف رد العارية على المستعير، أي: أنها إذا احتاجت إلى تكاليف في حملها ونقلها فهي على المستعير.

ثالثاً: إذا استعيرت العارية فتلقت فيما استعيرت لأجله فلا ضمان عليه، فإذا استعار مثلاً سيارة فتلقت الإطار (الكوتش) فلا ضمان، ولو استعار منشقة (فوطية) فذهب خملها فلا ضمان؛ لأنها تلقت فيما استعيرت له.

ملحوظة: إذا استعار كتاباً فكتب في حواشيه، فهل يضمن الكتاب؟

الجواب: نعم؛ لأن هذا إتلاف على صاحبه، وتعد بغير حق.

رابعاً: هناك حالات تنقل فيها العارية من الأمانة إلى الضمان، وهي:

(أ) إذا ضيعها ولم يحافظ عليها حتى سرقت بتفريط منه.

(ب) إذا استعملها استعمالاً غير مألوف عادة.

(ج) إذا خالف في شرط شرطه عليه المعير.

خامساً: حكم ما حازه المستعير في وقت الإعارة من منافعها: كحلب الشاة، والانتفاع بصوفها، أو نتاجها، وثمار شجرة ونحوه، وأجرة سيارة منحه أجزتها، ونحو ذلك؛ فكل هذه تكون حقاً للمستعير، ولا يحل للمعير مطالبتها.

• من أنواع الإعارات:

• (أ) إعارة الثوب:

يجوز أن يستعير الإنسان من غيره ما يتجمل به، ولا يكون ذلك من باب المتشبع بها لم يعط؛ فقد ثبت أن النبي ﷺ أمر النساء أن يخرجن لمصلى العيد، فقليل له: إحدانا ليس لها جلباب، قال: «لتلبسها صاحبته من جلبابها»<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٣٢٤)، ومسلم (٨٩٠)، وابن ماجه (١٣٠٧).



وثبت أيضًا أن كعب بن مالك لما بُشِّرَ بالتوبة أعطى ثوبه للبشير، واستعار ثوبين غيرهما<sup>(١)</sup>. وقد كان لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا درع قطري على عهد رسول الله ﷺ، قالت: «فما كانت امرأة تقيّن بالمدينة إلا أرسلت إليّ تستعيره»<sup>(٢)</sup>. ومعني: «تقين»: تزين.

قال الحافظ: (وفي الحديث أن عارية الثياب للعروس أمر معمول به مرغّب فيه، وأنه لا يعد من التشيع)<sup>(٣)</sup>، وقوله: إنه لا يعد من التشيع؛ إشارة إلى حديث النبي ﷺ: «المتشيع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»<sup>(٤)</sup>.  
(ب) منيحة العنز:

والمقصود بها أن يعطي الرجل صاحبه ناقة أو شاة، ينتفع بحلبها ووبرها زمنًا، ثم يردها. فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «نعم المنيحة اللقحة الصفي منحة، والشاة الصفي، تغدو بإناء وتروح بإناء»<sup>(٥)</sup>، ومعني «اللقحة» الناقة ذات اللبن القريبة العهد بالولادة، «الصفي»: الكريمة الغزيرة اللبن. «إناء» أي: باللبن؛ يعني: تحلب إناء بالغداة وإناء بالعشي.  
وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قال: قال رسول الله ﷺ: «أربعون خصلة -أعلاهن منيحة العنز- ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها وتصديق موعودها إلا أدخله الله بها الجنة»<sup>(٦)</sup>. قال حسان -راوي الحديث-: فعددنا ما دون منيحة العنز؛ من رد السلام، وتشميت العاطس، وإماطة الأذى عن الطريق، ونحوه، فما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة خصلة.  
(ج) إعاره ما لا يضر المعير:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره»<sup>(٧)</sup>، قال أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين، والله لأرmin بها بين أكتافكم.

(١) البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩).

(٢) البخاري (٢٦٢٨).

(٣) فتح الباري (٢٤٢/٥).

(٤) البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٣٠)، وأبو داود (٤٩٩٧).

(٥) البخاري (٢٦٢٩)، ومسلم (١٠١٩) (١٠٢٠).

(٦) البخاري (٢٦٣١)، وأبو داود (١٦٨٣)، وأحمد (١٦٠/٢).

(٧) البخاري (٢٤٦٣)، ومسلم (١٦٠٩)، وأبو داود (٣٦٣٤)، والترمذي (١٣٥٣)، وابن ماجه (٢٣٣٥).



اختلف العلماء في معنى هذا الحديث:

فقليل: هو على النذب، وقيل: على الإيجاب، وهو ظاهر الحديث، ورجح الأولون النذب؛ لأنه لو كان واجباً لما أعرضوا عنه، ويدخل في هذا المعنى كل ما يتتفع به المستعير، ولا ضرر فيه على المعير، فإنه لا يحل منعه، وإذا منعه قضى الحاكم به.

ثبت عن يحيى المازني أنه قال: كان في حائط جدي ربيعٌ لعبد الرحمن بن عوف؛ فأراد أن يحوله إلى ناحية من الحائط، فمنعه صاحب الحائط، فكلم عمر بن الخطاب، فقضى لعبد الرحمن بن عوف بتحويله<sup>(١)</sup>، ومعنى «الربيع» النهر الصغير.

(د) من أنواع العارية:

الدار يبيع له سكنها، والدابة يبيع له ركوبها، والأرض يمنحها إياها ليزرعها، وإطراق الفحل لتحمل الإناث، والثياب ليلبسها، والأشجار ليأكل ثمارها.



(١) مالك في الموطأ (٢/٧٤٦).

## كتابة الوردية (هي دقة الخيال في وصفه فاعلمه حسابه)

1- عكسه:

الإنسان ينفذ على جوارده وهي  
مباحة في حق الورد ويستحبه  
في حق الورد عند أن كان هادرا  
على حقله.

وهي عقد جليل من الطهرين.

2- أو رجب على من أوجعت حذره ووردية:  
1- حقلها كما يصفه ملك وأن يكثر بها شرط  
عليه الورد من طرفة ورد في حقلها.  
إلا أن يصفها في مثل ما شربها أو أفسد  
فيموت.

2- يصرم عليه أن يبتلع بها لكي يورده من  
صور الانتقام.

3- ردها إذا طلبها الورد.

3- حل في إنزاله في يد الورد  
عنده أم مضطرة:  
هي إمارة بالحق إذا دقت أو  
صاحت بغير منه أو شربها فلا  
جسدان عليه.

4- لا تلتزم في انتقال فيها من  
الأجزاء إلى الأجزاء:  
1- إذا هصر في حقلها.  
2- إذا أوجعا عند آخر بغير حقل.

3- إذا استعمل الوردية كان يابس  
الورد.

4- إذا سافر بها لأن الرطب عليه  
عندما أن يرد إذا لم يابسها أو  
وكله.

5- إذا جدها لم يملك فكل من  
مكتسبا.

6- إذا حقلها بغيرها غلطا لا يميز  
كالسواقي والسورب.

7- إذا غلظ شرط الورد.

5- لا يملك بين الورد  
والورد ح حقله  
سواء كان الاختلاف في رد  
الوردية من حقله أو ظاهرا أو  
هي دعوى الطريقة فيها.

فالردان حول الورد عند مع حقله  
لأن يرد به إمارة.

6- حتى تقتضي الوردية:  
1- بالضرورة الوردية أو ردها.  
2- موت أحدهما.  
3- الحصر على الورد لفسده.  
وهي الورد عند للفس.

4- تملك المالك غير الورد.

7- إما يورد في الورد الوردية  
فتحت سمي (الورد) بالحق  
وأنس يوردية مسافرا بالحق  
حقله.

لأنه لا تملك عليها أحكام الوردية  
محت أن يملك بغيرها.  
ويجوز أن يورد بغيرها على كل  
الأحوال. ودهم سنة الترحي.

وأبست سنة الوردية.

## كتاب الوديعة

• معنى الوديعة:

• لغة: من الترك من (ودعت الشيء) إذا تركته.

وشرعاً: إعطاء المال لمن يحفظه لصاحبه

• مشروعيته:

الوديعة مشروعة ومندوب إليها؛ لأنها من الإحسان، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ

يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]. وقال ﷺ: «أَدْ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ»<sup>(١)</sup>.

وأجمع العلماء في كل عصر على جواز الإيداع والاستيداع؛ لأن الناس في حاجة إلى ذلك،

بل في ضرورة إلى ذلك.

• حكم الإيداع:

• قال الشيخ ابن عثيمين: (هي بالنسبة للمودع - بكسر الدال - مباحة، وبالنسبة للمودع

عنده: سنة، بشرط أن يكون قادراً على حفظها وصيانتها)<sup>(٢)</sup>.

حفظ الوديعة:

يجب على من أودعت عنده وديعة حفظها وردها إلى صاحبها إذا طلبها منه؛ لأن الله تعالى

قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. وتكاليف نقل الوديعة على

المودع (صاحب الوديعة).

وطريقة حفظها: أن يفعل فيها من الحفظ ما يفعل بماله؛ بأن يحفظها في حرز مثلها، وألا

يخالف فيها ما اشترط عليه صاحب الوديعة، إلا إذا كان في هذا الشرط تحقق لهلاك الوديعة،

فالواجب عليه حفظها وإن خالف الشرط.

(١) أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٢٣).

(٢) الشرح الممتع (٤/٤٨٨).



مثال: لو قال له صاحب الوديعة: احفظ هذه الوديعة في هذا الصندوق الذي عندك، وكان الصندوق صغيرًا يمكن ضياعه أو يحمله لص سرقة، فلمودع عنده أن يحفظه في مكان أكثر حرزًا وأمنًا.

هل الوديعة أمانة أو مضمونة؟

اتفقت المذاهب على أن الوديعة أمانة، أي: أنها إذا تلفت بغير تعدٍّ منه أو تفريط فلا ضمان عليه.

مثال تلف الوديعة: أنها إذا احترقت، أو سرقت، أو أفسدها المطر، وذلك إذا كان محافظًا عليها.

ويترتب على كونها أمانة أنه يجب رد الوديعة متى طلبها صاحبها؛ لأن الله يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

تنبيه: يجوز لكل من المودع والمودع عنده فسخ الإيداع متى شاء؛ لأنه عقد جائز غير لازم متى يضمن الوديعة؟

هناك حالات تتحول فيها الوديعة من الأمانة إلى الضمان، فمن ذلك:

(١) إذا ترك المودع عنده حفظ الوديعة فإنه يضمنها؛ لأن ذلك تفريط منه.

(٢) إذا أودع الوديعة عند آخر بغير عذر صار خائنًا، أما إن كان لعذر؛ كأن يقع حريق في داره فيدفعها إلى غيره جاز ذلك. أو دفعها إلى من يحفظ له ماله عادة؛ كابنه أو زوجته أو نحو ذلك، فلا يضمنها على الراجح، إلا إن كان هذا الذي دفعها إليه غير أمين.

(٣) لو استعمل الوديعة؛ كأن يلبس الثوب، صار بذلك ضامنًا، فإن ترك الاستعمال بعد ذلك فهلكت ضمنها أيضًا عند المالكية والشافعية والحنابلة، وقال الحنفية: لا يضمن.

(٤) السفر بالوديعة؛ إذا سافر بها ضمنها إذا هلكت، والواجب عليه أن يردها إلى صاحبها أو وكيله قبل السفر.

(٥) جحود الوديعة: أي إنه إذا طالبه صاحب الوديعة بردها فجحد، ثم هلك بعد الجحود ضمنها؛ لأنه لما طلبها فقد عزله عن حفظ ماله، وأصبح بجحوده لها مغتصبًا، فيضمن.



(٦) إذا خلط الودیعة بغيرها خلطاً لا يتميز، كخلط الزيت المودع عنده بزيت الخاص به، وسواء كان الخلط بمثله أو بغيره، فإنه يضمه.

(٧) إن خالف شرط المودع في حفظ الودیعة فإنه یضمن، إلا إذا نقلها إلى مثل حرزه أو أكثر حرراً منه فلا یضمن على الراجح. الاختلاف في الودیعة:

(١) إذا اختلفوا هل رد الودیعة لصاحبها أو لا؟ فالقول قول المودع عنده مع يمينه؛ لأنه أمين، وما على المحسنين من سبيل.

(٢) كذلك إذا اختلفوا في تلف الودیعة وعدم تلفها، فالقول قول المودع عنده مع يمينه؛ لأنه أمين، وهذا إجماع بين العلماء<sup>(١)</sup>.

(٣) كذلك إذا اختلفوا هل فرط في حفظها؟ فالقول قول المودع عنده مع يمينه؛ لأنه أمين، ويرجع في ذلك إلى العرف والخبرة، وذلك بأن يُعلم كيف حفظها، فإن كان العرف والخبرة یقضي بأن ذلك حفظ لها فلا یحكم عليه بالتفريط، وإن كان یقضي بأن ذلك ليس بحفظ ضمنها.

ودائع البنوك:

اعلم -رحمك الله- أن ما یودع في البنوك تحت مسمى «الودیعة» باطل لا یصح، وهذه ليست بودیعة في حقيقة الأمر، بل هي قرض؛ لأنها لا تنطبق عليها أحكام الودیعة، فالبنك یتنفع بها ویستهلكها، وهو ضامن لها في كل الأحوال، وهذه صفة القرض، وليست صفة الودیعة. انتهاء الودیعة:

تنتهي الودیعة بما يلي:

(أ) استرداد الودیعة أو ردها.

(ب) موت المودع أو المودع عنده.

(ج) الحجر على المودع للسفه، وعلى المودع عنده للإفلاس رعاية للمصلحة.

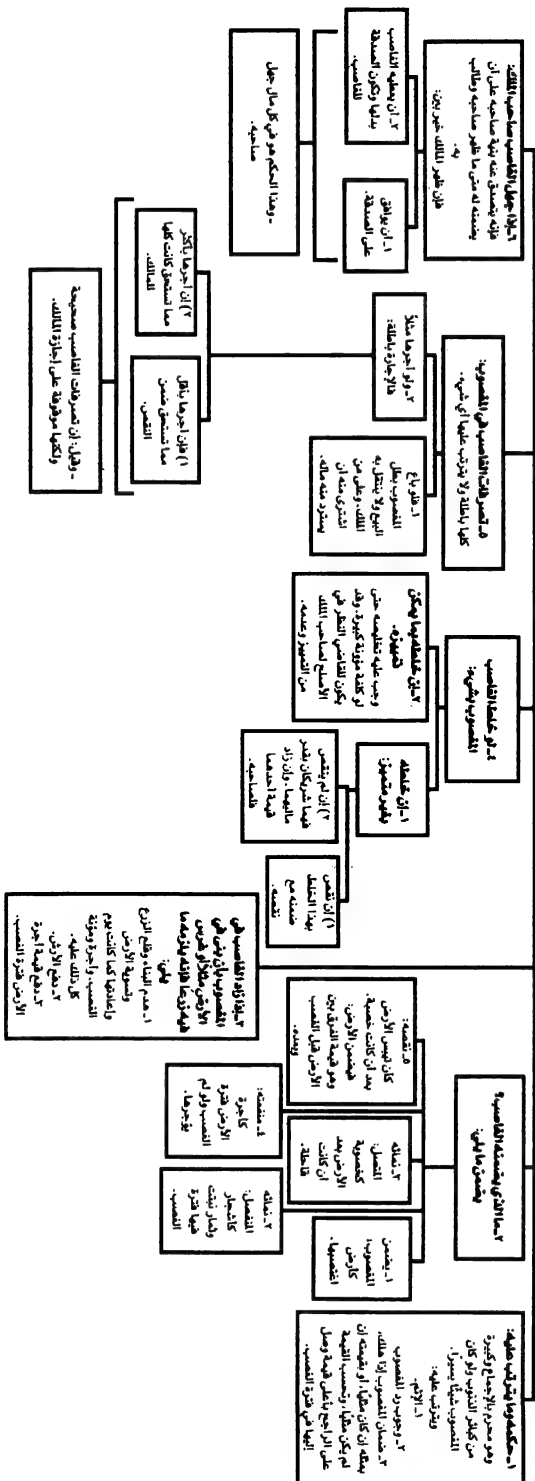
(د) نقل ملكية الودیعة لغير المالك.



(١) الإجماع لابن المنذر (ص ٦٢).



كتاب القصب  
(وهو الاستيلاء على حق الغير قهراً بطهر حق)



## كتاب الغضب

● معنى الغضب:

● لغة: أخذ الشيء ظلماً أو قهراً جهاراً.

● شرعاً: الاستيلاء على حق غيره قهراً بغير حق.

وهذا التعريف شامل لجميع الحقوق؛ سواء كان التعدي على مال منقول كالحيوان، أو عقار كالأرض والدور، ويشمل الاعتداء على المنافع، وسائر الاختصاصات؛ كحق الاحتجار (أي: إحياء الأرض الموات بوضع الأحجار على حدودها).

● تحريم الغضب:

● ثبت تحريم الغضب بالقرآن والسنة والإجماع:

أما (القرآن): فقول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

وأما (السنة): فقوله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا»<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه»<sup>(٢)</sup>.

وقوله ﷺ: «من أخذ شبراً من الأرض ظلماً، فإنه يطوّفه يوم القيامة من سبع أرضين»<sup>(٣)</sup>.

وأما (الإجماع): فقد أجمع المسلمون على تحريم الغضب، وهو معصية من الكبائر، حتى ولو كان المغصوب شيئاً يسيراً.

(١) البخاري (٦٧) (١٠٥) (١٧٣٩)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة، ومسلم (١٢١٨) من حديث جابر.

(٢) رواه أحمد (١١٣/٥)، والبيهقي (١٠٠/٦)، وصحّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٧٦٦٢).

(٣) البخاري (٣١٩٨)، ومسلم (١٦١٠)، والترمذي (١٤١٨).

### • ضمان الغاصب:

(١) الغاصب يضمن ما غصبه؛ سواء كان المغصوب عقارًا (كالدور والأراضي)، أو منقولًا (كالحيوان والأثاث)، وسواء كان عينًا أو منفعة.

(٢) الراجح أن الغاصب يضمن زوائد المغصوب ونهائه، سواء كان منفصلًا أو متصلًا به، فمن النماء المنفصل: ثمرة الشجرة وولد الحيوان، ومثال المتصلة: السَّمَن للدابة، فكل ذلك إذا تلف ضمنه الغاصب.

مثال: غصب شاة، ثم أنتجت هذه الشاة، فهات الأولاد، فعلى الغاصب أن يرد الشاة، ويضمن ما مات من أولادها.

مثال آخر: غصب شاة، فسمنت عنده، ثم هزلت، فعليه رد الشاة، ويضمن السمن الذي فقدته.

(٣) اختلف العلماء في ضمان منفعة المغصوب، والراجح ضمانه كذلك؛ لأنه عَطَّل على صاحبها هذه المنفعة، فلو أنه غصب دارًا، فعليه أن يرد الدار وأجرة المثل، سواء أجره الغاصب أو لم يؤجره.

### • أحكام الغصب:

يتعلق بالغصب هذه الأحكام:

(أ) الإثم؛ لأن ذلك معصية لقوله ﷺ: «من غصب شبرًا من أرض طوقه الله تعالى من سبع أرضين يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

(ب) وجوب رد المغصوب: يجب رد العين المغصوبة ما دامت قائمة؛ لقوله ﷺ: «لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعبًا ولا جادًا، وإن أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها إليه»<sup>(٢)</sup>.

ومع وجوب رد المغصوب، فإن مؤنة الرد على الغاصب.

(١) تقدم تخريجه. انظر: التعليق السابق.

(٢) رواه أبو داود (٥٠٠٣)، والترمذي (٢١٦٠) وقال: حسن غريب، وأحمد (٢٢١ / ٤)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٨٠٨).



(ج) ضمان المغمصوب إذا هلك، أو تلف عند الغاصب؛ سواء كان بفعله أو بغير فعله، أي أن عليه تعويض صاحب الحق. وطريقة الضمان أن يرد مثله إن كان المال مثلياً، فإن لم يكن مثلياً رد قيمته.

ملاحظات متعلقة بما سبق:

(١) الغاصب يجب عليه رد ما زاد من نماء فيما غصبه، لا يحل له منه شيء؛ لأنه مال صاحبه، فإن هلك هذا النماء أو تلف ضمنه أيضاً، ووجب عليه أن يرد مثله إن كان مثلياً، أو قيمته إن لم يكن مثلياً، ولا يحل للغاصب من هذا النماء شيء؛ لقوله ﷺ: «ليس لعِرْق ظلم حق»<sup>(١)</sup>. ومعنى «لعِرْق ظالم»: هو الرجل يغرس في غير أرضه بغير إذن صاحبها..

(٢) اختلف الفقهاء في حساب القيمة؛ هل تقدر يوم غصبه أو يوم رده، والراجح أنه يحسب بأعلى قيمة وصل إليها، حتى لو نقص الثمن عن ذلك؛ قال ابن حزم: (لأنه حين زاد ثمنه كان فرضاً عليه رده إلى صاحبه بجميع صفاته، فكان لازماً أن يرده إليه وهو يساوي تلك القيمة، فإذا لزمه ذلك ثم نقصت قيمته فإنه لا يسقط رد ما لزمه رده)<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا القول هو مذهب الشافعية، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ عبد الرحمن السعدي، والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله.

(٣) إذا بنى الغاصب في الأرض، أو غرس فيها زرعاً، فإنه يلزمه قلع الزرع أو هدم البناء وتسوية الأرض، ودفع أرش نقصها (ومعنى (الأرش) الفرق بين قيمة الأرض قبل الغصب وقيمتها بعد الغصب؛ لأن الأرض إذا زرعت نقصت قيمتها عما كانت، فعليه دفع هذا الفرق)، وعليه أيضاً أن يدفع قيمة أجرة الأرض مدة غصبه لها.

(٤) إذا غصب نوى فزرعه، فإن الزرع لصاحب النوى لأنه ملكه، ولو غصب شيئاً فخلطه بغيره مما لا يتميز؛ كأن يغصب زيتاً فيخلطه بزيت يملكه؛ فإن لم تنقص القيمة فهما شريكان بقدر مالهما، وإن نقصت القيمة بهذا الخلط ضمنها الغاصب، وإن زادت قيمة أحدهما فلصاحبه.

(١) أبو داود (٣٠٧٣)، والترمذي (١٣٧٨)، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (١٥٢٠).

(٢) المحلى (٨/ ٥٧٢ - ٥٧٣) ضمن المسألة (١٢٥٩).



وإن كان خلطه بما يتميز عنه، وجب على الغاصب تخليصه حتى لو كلفه ذلك مؤنة كثيرة، ويمكن أن يقال: للقاضي في ذلك نظر حيث المصلحة والمفسدة، فقد يأمر الغاصب بتعويض صاحب المال مثل ما اغتصبه باعتبار أنه لما خلطه صار كالمال التالف، وقد يأمر بتخليصه.

#### • تصرفات الغاصب:

• إذا تصرف الغاصب في المغصوب ببيع أو إجارة أو غير ذلك، فكل هذه التصرفات باطلة. فلو غصب دارًا وباعها، فالبيع باطل، ولا تنتقل الملكية للمشتري، وعلى المشتري أن يرجع على الغاصب باسترداد ما أخذه منه. ولو أجر دارًا مغصوبة فالإجارة باطلة، فلو أجرها بأقل مما تستحقه ضمن الغاصب الفرق، ولو أجرها بأكثر مما تستحق أعطى المالك ما تستحقه، ويعطيه الزيادة أيضًا، وليس للغاصب حق؛ لقوله ﷺ: «ليس لعرق ظالم حق»<sup>(١)</sup>.

مثال: غصب شقة إيجارها يساوي ألف جنيه شهريًا، فأجرها بخمسمائة جنيه، فيلزمه أن يرد الشقة لصاحبها، ويرد الأجرة الحقيقية (ألف جنيه)، ولا يقال: إنه أجرها بخمسمائة، وأما لو أجرها مثلاً بألف وخمسمائة، فإنه يعطي للمالك الألف والخمسمائة، وليس له حق في شيء.

وهناك قول آخر: وهو أن تصرفات الغاصب صحيحة لكنها موقوفة على إجازة المالك، أو يقال: إذا كان يلحق في إبطائها مشقة فإننا نمضي التصرف للضرورة<sup>(٢)</sup>.

#### مسألة: إذا جهل الغاصب صاحبه:

إذا جهل الغاصبُ صاحبَ الشيء المغصوب تصدق به عن صاحبه، على أن يضمن إذا ظهر صاحبه وطالبه به، بمعنى أنه إذا تصدق لأنه جهل صاحبه، ثم ظهر بعد حين وجاءه صاحب الشيء المغصوب يطالبه به، فإنه يخيره بين أن يوافق على هذه الصدقة، وبين أن يعطيه غيرها وتكون الصدقة للغاصب، وهذا الحكم يقال في كل مال جهل صاحبه.

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) انظر في ذلك: الشرح الممتع (٤/ ٣٢١).



● فصل: في إتلاف المال للغير:

● معنى الإتلاف: هو إخراج الشيء من أن يكون منتفعًا به منفعة مطلوبة منه عادة. فهذا موجب للضمان؛ لأنه اعتداء وضرر، وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَذَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَذَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، والقاعدة الشرعية: «لا ضرر ولا ضرار».

فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتْ يَدَهَا فَكَسَرَتِ الْقِصْعَةَ، فَضَمَّهَا، وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ، وَقَالَ: «كُلُوا»، وَحَبَسَ الرَّسُولُ وَالْقِصْعَةَ حَتَّى فَرَّغُوا، فَدَفَعَ الْقِصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ<sup>(١)</sup>. وفي الحديث عند أبي حاتم والدارقطني: «من كسر شيئًا فهو له، وعليه مثله»، زاد الدارقطني: «فصارت قضية»<sup>(٢)</sup>.

ولا يشترط أن يكون الإتلاف نتيجة غصب الشيء، أي أنه إذا أتلفه بأي سبب كان؛ كأن يكسر إناءً لآخر، أو يقطع زرعًا له، أو يقتل بهيمة، أو غير ذلك.

ولا فرق كذلك بين أن يكون الإتلاف مباشرة أو تسببًا غير مباشر؛ مثل أن يفتح قفصًا فيه طائر فيطير الطائر فإنه يضمنه؛ لأنه تسبب في ذلك، ولا فرق كذلك بين أن يكون ذلك عمدًا أو خطأ، وسواء كان من بالغ أو صبي.

من نماذج التسبب في الإتلاف: إذا فتح قفص طائر فطار، أو باب دكان فسرقه اللصوص، أو باب إصطبل فخرجت البهائم وشردت، أو حلَّ رباط سفينة فغرقت أو ذهب بها الريح، ورأى بعض الفقهاء أنه لو رَوَّع إنسانًا فأصيب بأذى ضمنه، وكذلك لو حبسه أو حال بينه وبين ماله حتى هلك ماله ضمن؛ لأنه منعه عن حفظ ماله.

يشترط في الشيء المضمون بالإتلاف أن يكون مألًا متقومًا أي: يباح الانتفاع به شرعًا، وعلى هذا فإذا أتلَفَ خمرًا أو خنزيرًا لمسلم فإنه لا يضمنه، وكذلك إذا أتلَفَ أصنامًا أو آلات

(١) البخاري (٢٤٨١) (٥٢٢٥)، وأبو داود (٣٥٦٧)، والترمذي (١٣٥٩)، وابن ماجه (٢٣٣٤)، والمقصود بقوله: «حبس الرسول» أي: الذي أرسلته أم المؤمنين بالقصعة.

(٢) الدارقطني (١٥٣/٤)، ومسند أبي يعلى (٨٥/٦)، وفي إسناده عمران بن خالد الخزاعي: ضعيف ولا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، قلت: وقد توبع عند الطبراني في الصغير (٢٠٥/١)، ولفظه: «طعام مكان طعام، وإناء مكان إناء».

اللهو لا يضمنها؛ لأن منفعتها محرمة، ولا يضمن إتلاف كتب الفسق والفجور والكفر؛ لإلحاقها ضرراً بعقائد الناس، بل الواجب إتلاف هذه الكتب، والله أعلم.

ويرى الشيخ ابن عثيمين، أن الذي يتلف هذه الأشياء مَنْ كانت يده (أي: صاحبها) أو ولي الأمر، حتى لا يحصل فوضى وشر أعظم إذا قام آحاد الناس بتكسيروها أو تحريقها<sup>(١)</sup>.  
ما تتلذه المواشي:

(١) يجب على أصحاب المواشي حفظها ليلاً، وعلى أصحاب الحوائط (البساتين) حفظها نهاراً، فإذا أفسدت المواشي زروع قوم بالليل فعليهم الضمان؛ فعن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كانت له ناقة ضارية، فدخلت حائطاً فأفسدت فيهم، فكَلَّم رسول الله ﷺ فيها، فقصى: «بأن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها، وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها، وأن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل»<sup>(٢)</sup>. وعلى هذا فلا ضمان على أصحاب المواشي إذا أفسدت بالنهار؛ لأن الواجب على أصحاب الزرع حمايته بالنهار.

ولا يعني ذلك أن صاحب الماشية يرعى قريباً من مزارع الناس؛ لأنه من المعلوم أن البهائم سوف تذهب إلى الزرع وتأكل منه، فلو رعى قريباً من مزرعة ليس عليها جدار ولا شباك ولا نحوه فأفسدت، ضمنها أيضاً صاحب الماشية.

(٢) إذا حفظت المواشي ليلاً، ورعاها أصحابها بعيداً عن مزارع الناس، ومع هذا أفسدت من غير تعدٍّ ولا تفريط من صاحبها، أو أنها في أثناء طريقها ضربت بقدمها حجراً فأصاب شيئاً فأتلفه، فلا ضمان على صاحبها؛ لأن النبي ﷺ قال: «العجماء جُبَار»<sup>(٣)</sup>.

و«العجماء» هي البهائم، و«جُبَار»: أي: هدر، وهذه هي القاعدة في إتلاف البهائم، أنه جُبَار، ما لم يكن تفريط أو تعدٍّ من صاحبها.

(١) راجع في ذلك: الشرح المتع (٤/٤٥٤، ٤٥٥).

(٢) أبو داود (٣٥٦٩، ٣٥٧٠)، وابن ماجه (٢٣٣٢)، والحاكم (٣٥٥/٠٢) وصَحَّحه، وقالت اللجنة الدائمة الفتوى (١٠١٦): كثير من العلماء صَحَّح هذا الحديث وعمل به، كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، فقالوا: يضمن مالك البهيمة ما أصابته ليلاً، ولا يضمن ما أصابته نهاراً، قال الشافعي: أخذنا بهذا الحديث لثبوته واتصاله ومعرفة رجاله.

(٣) البخاري (١٤٩٩) (٢٣٥٥)، ومسلم (١٧١٠)، وأبو داود (٤٥٩٣)، والترمذي (١٣٧٧).

• فصل: دفع الصائل:

• معنى الصائل: هو الذي يندفع على الناس؛ يريد ما لهم أو أنفسهم، أو يريد امرأة يزني بها، وكذلك إذا صالت بهيمة على إنسان.

حكمه: للمصول عليه أن يدفع عن نفسه هذا العدوان، ولغيره أن يرد هذا المعتدي عن الناس بحسب قدرته.

طريقة دفع الصائل: يبدأ بدفعه بالأخف فالأخف إن أمكن؛ كأن يمنعه بالكلام أولاً، فإن لم يمكن استغاث بالناس، فإن لم يمكن جاز أن يدفعه بالضرب باليد، فإن لم يمكن منعه بالسوط، وهكذا حتى إذا لم يمكن إلا دفعه بالسلاح - كأن يكون المعتدي شهر عليه سلاحاً - جاز دفعه بالسلاح دفاعاً عن نفسه.

أدلة مشروعية الدفاع عن النفس:

قال تعالى: ﴿مَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ

مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وعن سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»<sup>(١)</sup>. وثبت نحوه في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»<sup>(٢)</sup>.

وأما دليل مشروعية التعاون في الدفاع عن الغير، فلقوله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قيل: كيف أنصره ظالماً؟ قال: «تحمّزه عن الظلم»<sup>(٣)</sup>، ولأن في الدفاع عن الغير حفظاً للحرّمات مطلقاً، ولولا ذلك لذهبت أموال الناس وأنفسهم.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٧٧٢)، والترمذي (١٤٢١) وصحّحه، والنسائي (١١٥/٧)، وابن ماجه (٢٥٨٠).

(٢) البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١).

(٣) البخاري (٢٤٤٤)، والترمذي (٢٢٥٥)، وأحمد (٩٩/٣).





حكم الدفاع الشرعي:

إذا هوجم إنسان بقصد الاعتداء عليه؛ بقتله، أو إتلاف عضو من أعضائه؛ سواء كان المجهوم من إنسان آخر، أو من بهيمة، فالدفاع (عن النفس) واجب على قول الجمهور، وعند الحنابلة أنه جائز لا واجب.

وحجة الجمهور ما تقدم من الآيات والأحاديث، وحجة الحنابلة الأحاديث التي تدل على جواز عدم الدفع؛ كقوله ﷺ: «كن عبد الله المقتول، ولا تكن عبد الله القاتل»<sup>(١)</sup>، وفي حديث الفتن قال ﷺ: «اجلس في بيتك، فإن خفت أن يهرك شعاع السيف فغط وجهك»<sup>(٢)</sup>.

وأما الدفاع (عن العرض) فواجب باتفاق الفقهاء، فيجب على المرأة أن تدفع عن نفسها من أراد أن يعتدي على عرضها، ولو أدى ذلك إلى قتله.

وكذلك يجب على الرجل أن يدافع عن عرض أهله؛ لأن الأعراس حرمت الله في الأرض، فلا سبيل إلى إباحتها بحال من الأحوال.

ولو اطلع إنسان في بيت آخر بغير إذنه، من ثقب أو شق في باب، فرماه صاحب البيت بحصاة، أو طعنه بعود فقلع عينه، فلا مسئولية جنائية ولا مدنية، لا قصاص ولا دية عند الشافعية والحنابلة؛ لقوله ﷺ: «لو أن رجلاً اطلع عليك بغير إذن، فخذفته بحصاة، ففقت عينه، ما كان عليك جناح»<sup>(٣)</sup>. وأما الدفاع (عن المال) فقد اختلف العلماء في حكمه؛ فالجمهور على أنه جائز لا واجب، ورأى بعض فقهاء المالكية أن الدفاع عن المال واجب.

شروط دفع الصائل:<sup>(٤)</sup>

(١) أن يكون هناك اعتداء محقق، أما إذا كان من نحو التأديب من الأب، أو الزوج، فإن هذا ليس اعتداءً.

(٢) أن يكون الاعتداء حالاً واقعاً بالفعل، لا مؤجلاً ولا مهدداً به.

(٣) ألا يمكن دفعه بطريقة أخرى.

(١) أحمد (١١٠/٥)، والطبراني في الكبير (١٧٧/٢).

(٢) أبو دواد (٤٢٦١)، وابن ماجه (٣٩٥٨)، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢٤٥١).

(٣) البخاري (٦٩٠٢)، ومسلم (٢١٥٨)، وأبو داود (٥١٧٢)، والنسائي (٦١/٨).

(٤) راجع: الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي.





## كتاب اللقطة واللقيط

• أولاً: اللقطة:  
• معنى اللقطة:

لغة: اللقط - بسكون القاف - أخذ الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَالْقَظْفُءُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَمُّنَ وَحُودُ هَمَّا كَانُوا خَطِيعِينَ﴾ [القصص: ٨].  
واصطلاحاً: المال الضائع من (صاحبه)، أو كل مال معصوم معرض للضياع، لا يُعرف مالكه.  
حكم التقاط اللقطة:

اختلف العلماء في التقاط اللقطة، فيرى بعضهم - وهم الحنفية والشافعية - أن الأفضل أن يلتقطها؛ لأن هذا من باب التعاون على البر والتقوى، ولأن فيه حفظ مال أخيه المسلم من الضياع، وبعضهم يرى الوجوب، وبعضهم يرى الاستحباب. ورأى المالكية والحنابلة كراهية الالتقاط؛ لما ورد في الحديث: «لا يأوي الضالة إلا ضال، ما لم يعرفها»<sup>(١)</sup>.

قلت: والراجح الرأي القائل بوجوب التقاط اللقطة إذا خيف على المال الضائع، وتعين اللقط طريقاً لحفظها، وذلك بأن يلتقطها خشية أن تلتقطها أيدي خائنة آثمة، فيضيع مال المسلم بغير حق، ويجب على هذا الملتقط أن يردها لصاحبها متى عرفه كما سيأتي إن شاء الله. وأما عند عدم الخوف عليها، ووثوقه بنفسه وقدرته على التعريف فيكون مندوباً<sup>(٢)</sup>.

وأما الحديث الذي احتج به المانعون فمقصوده من يلتقط اللقطة بنية التملك؛ فهذا لا يجوز، وأما التقاطها بنية التعريف فلا يدخل في هذا الوصف. قال الحافظ ابن حجر: (ومن ثم كان الأرجح من مذاهب العلماء أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال: فمتى رجع أخذها فوجب أو استحب، ومتى رجع تركها حرم أو كره وإلا فهو جائز)<sup>(٣)</sup>.

(١) مسلم (١٧٢٥)، وأحمد (٤/ ٣٦٠)، وله شاهد عند أبي داود (١٧٢٠) من حديث جرير.

(٢) انظر: الاستذكار (٢٢/ ٣٢٦)، وفتح الباري (٥/ ١١١).

(٣) فتح الباري (٥/ ١١١).



• أقسام اللقطة:

• اللقطة تنقسم إلى: لقطة حيوان ويقال لها «الضالة»، ولقطة غير الحيوان وهي بقية الممتلكات، ولكل منهما حكمها.

(١) لقطة غير الحيوان:

عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة، فقال: «اعرف عفاصها، ووكاءها، ثم عرّفها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا فشأنك بها»، قال: فضالة الغنم، قال: «هي لك أو لأخيك أو للذئب»، قال: فضالة الإبل؟ قال: «مالك ولها! معها سقاؤها وحذاؤها؛ ترد الماء، وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها»<sup>(١)</sup>. وورد زيادة معرفة عددها عند مسلم؛ بلفظ: «اعرف عفاصها، ووكاءها، وعددها». ومعنى «العفاص»: الوعاء الذي يكون فيه الشيء، و«الوكاء»: الخيط الذي تربط به.

والمقصود من الحديث معرفة ما يميزها عن غيرها؛ حتى لا تختلط بهال الملتقط من ناحية، وحتى إذا جاءها صاحبها سأله عن علاماتها ليتبين صدقه من كذبه.

فتبين من هذا الحديث أن على الملتقط عدة أمور:

(أ) أن يتعرف اللقطة، وذلك بمعرفة الوعاء، والرباط، والعدد، ونحو ذلك. قال الحافظ: (والغرض معرفة الآلات التي تحفظ اللقطة، ويلتحق بها ذكر حفظ الجنس، والصفة، والقدر، والكيل فيما يكال، والوزن فيما يوزن، والذرع فيما يذرع)<sup>(٢)</sup>.

(ب) التعريف بها سنة كاملة في مجامع الناس؛ كالأسواق، وأبواب المساجد، ونحو ذلك.

(ج) الاحتفاظ بهذه اللقطة عنده وديعة مدة التعريف، لا يجوز له التصرف فيها بأي حال من الأحوال، بل يحفظها كما يحفظ ماله، وتكون عنده أمانة، ولا يضمنها إلا بالتعدي أو التفريط في حفظها، أما لو ضاعت أو تلفت من غير تفريط ولا تعدٍّ منه، فلا شيء عليه.

(د) إذا جاء صاحبها فعرفها، وجب على الملتقط أن يردها إليه كاملة.

(١) البخاري (٢٣٧٢)، ومسلم (١٧٢٢)، وأبو داود (١٧٠٦)، وابن ماجه (٢٥٠٤).

(٢) فتح الباري (٨١/٥).

(هـ) إن لم يُعرّفها أحد بعد السنة؛ جاز للملتقط الانتفاع بها؛ لقوله ﷺ في الحديث: «فإن جاء صاحبها، وإلا فشأنك بها».

(و) فإن جاء صاحبها بعد السنة، فإنه يردّها إليه إن كانت موجودة، أو يردّ بدلها إن كانت استهلكّت، وهذا هو قول الجمهور.

ودليلهم ما ورد في رواية أبي داود: «فإن جاء باغيها فأدّها إليه، وإلا فاعرف عفاصها ووكاءها ثم كلها، فإن جاء باغيها فأدّها إليه»<sup>(١)</sup>.

وجاء في رواية عند مسلم: «فإن لم تعرف فاستنفعها، ولتكن وديعة عندك»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وسواء كان الملتقط غنياً أو فقيراً، وعلى هذا فالفرق بين ما قبل السنة وما بعدها: أن ما قبل السنة يحتفظ باللقطة كما هي فإن جاء صاحبها أداها إليه كاملة، وما بعد السنة فإنه يباح له أن ينتفع بها، فإن جاء صاحبها وكانت قد استهلكّت، ردّ إليه بدلها.

قال النووي: (إن جاء صاحبها قبل أن يملكها الملتقط أخذها بزوائدها المتصلة والمنفصلة، وأما بعد التملك فإن لم يجئ صاحبها فهي لمن وجدها، ولا مطالبة عليه في الآخرة، وإن جاء صاحبها، فإن كانت موجودة بعينها استحقها بزوائدها المتصلة<sup>(٣)</sup>، ومهما تلف منها لزم الملتقط غرامته للمالك، وهو قول الجمهور).

قال ابن حجر: (وقال بعض السلف: لا يلزمه، وهو ظاهر اختيار البخاري)<sup>(٤)</sup>.

ملاحظات:

(١) اختلف العلماء في وجوب الإشهاد على اللقطة؛ فيرى الحنفية والظاهرية وجوب الإشهاد؛ لما ثبت في الحديث: «من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل، ولا يكتم ولا يغيب، فإن وجد صاحبها فليردّها إليه، وإلا فهو مال الله يؤتية من يشاء»<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه أبو داود (١٧٠٦)، وأحمد (١٩٣/٥).

(٢) رواه مسلم (١٧٢٢).

(٣) وعلى هذا فالزوائد المنفصلة بعد التملك تكون للملتقط.

(٤) انظر: فتح الباري (٨٥/٥)، وشرح النووي لمسلم (٢٣/١٢).

(٥) صحّحه الألباني: رواه أبو داود (١٧٠٩)، والنسائي في الكبرى (٥٨٠٨)، وابن ماجه (٢٥٠٥). انظر:

صحيح الجامع (٦٥٨٦). وصحّحه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٤/٢٤٠).



وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى استحباب الإشهاد فقط، ولم يروا الوجوب؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر زيد بن خالد ولا أبي بن كعب فيما التقطوه بالإشهاد.

(٢) يرى جمهور العلماء أن الملتقط إذا رد اللقطة إلى موضعها بعد أن التقطها، أو دفعها لغير الملتقط، يكون ضامناً لها؛ لأنه مفرط في حفظها.

(٣) لو أخذ اللقطة بنية التملك، كان ذلك في حكم الغصب، وعليه الضمان، ولا يبرأ إلا بالرد على المالك، حتى لو هلك من غير تعدٍّ ولا تفريط منه.

(٤) أقسام المال الملتقط: تنقسم اللقطة إلى أقسام:

الأول: أن يعلم أن صاحبها تركها رغبة عنها كمن يرمي كراسي مكسورة في الطرقات، فهذه يجوز لمن وجدها والتقطها أن يملكها.

الثاني: أن يكون المال مما لا يتبعه الناس ويبحثون عنه؛ كالشيء التافه اليسير، فمن وجده جاز له تملكه، ومع ذلك فإنه إذا علم صاحبه أعطاه له، وذلك نحو السوط والريغف والسواك؛ فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: مر النبي ﷺ بتمرّة في الطريق، قال: «لولا أي أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها»<sup>(١)</sup>. وقد ثبت أن ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وجدت تمرّة فأكلتها، وقالت: «لا يجب الله الفساد»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن يكون مما يتبعه الناس ويسألون عنه، وربما أصابهم همٌ بسببه، فهذا هو الذي يتعلق به أحكام اللقطة هنا؛ من حيث التعريف والحفظ ونحو ذلك كما سبق.

ويختلف هذا الأمر على حسب الأحوال والأماكن، ويحكم على ذلك بالغالب، والله أعلم.

(٥) جاء في بعض روايات الحديث أن معرفة وكائنها وعفاصها يكون قبل التعريف، وفي بعض الروايات أن ذلك بعد التعريف، فما وجه الجمع بينهما؟ قال النووي: (ويجمع بينهما بأن يكون مأموراً بالمعرفة في حالتين؛ فيعرف العلامات أول ما يلتقط؛ حتى يعلم صدق واصفها إذا وصفها كما تقدم، ثم بعد تعريفها سنة، إذا أراد أن يملكها فيتعرفها مرة أخرى تعرفاً وافياً محققاً؛ ليعلم قدرها ووصفها فيردها إلى صاحبها)<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٢٠٥٥) (٢٤٣١)، ومسلم (١٠٧١)، وأبو داود (١٦٥٢).

(٢) ابن أبي شيبة (٤١٦/٤).

(٣) انظر: فتح الباري (٨١/٥)، وانظر: شرح النووي لمسلم (٢٣/١٢).



(٢) لقطة الحيوان:

وتشمل لقطة الإبل والغنم ونحوهما، ويطلق عليها: الضالة. قال الحافظ: (قال العلماء: الضالة لا تقع إلا على الحيوان)<sup>(١)</sup>، وقد بين النبي ﷺ حكمها في الحديث السابق كما يلي:

(أ) ضالة الإبل القوية على الرعي وورود الماء: فلا يجوز أخذها، بل يتركها؛ لقوله ﷺ في الحديث -وقد سئل عن ضالة الإبل-: «مالك ولها! معها حذاؤها وسقاؤها؛ ترد الماء وتأكل الشجر». والمقصود بـ «الحذاء»: الخف، و«السقاء»: جوفها، وأشار بذلك إلى استغنائها عن الحفظ لها بما ركب في طبعها من الجلادة على العطش، وتناول المأكول بغير تعب لطول عنقها، وهذا الرأي هو قول الجمهور.

وخالف الحنفية فرأوا بإباحة التقاطها، وحمل بعضهم النهي عن التقاطها على ما إذا نوى تملكها، وأما إن كان ليحفظها لا ليتملكها فأجازوه، وهو قول عند الشافعية، ولكن الراجح من ذلك قول الجمهور<sup>(٢)</sup>.

(ب) ضالة الغنم: الراجح أن يأخذها ويتملكها صاحبها؛ لقوله ﷺ عندما سئل عن ضالة الغنم، قال: «لك، أو لأخيك، أو للذئب»، وجاء في بعض الروايات: «خذها، فإنما هي لك...» إلخ، وهذا صريح في الأمر بأخذها.

اتفق العلماء على أن لو وجد ضالة الغنم في المكان القفر البعيد عن العمران أن يأكلها، واختلفوا: هل يضمن قيمتها لصاحبها أو لا؟ فذهب الجمهور إلى أنه يضمن قيمتها، وخالف في ذلك المالكية. قال الحافظ: (وتمسك به مالك في أنه يملكها بالأخذ، ولا يلزمه غرامة ولو جاء صاحبها)<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط أخذها، وخالف في ذلك ابن حزم على أنه إذا أخذها فلا سبيل للمالكها.

(١) فتح الباري (٨٢/٥).

(٢) وسيأتي في ذلك أن الإبل إذا كانت غير قوية، أو في مكان ليس فيه سقاء ولا مرعى جاز التقاطها؛ لأن هذه قيود ذكرت في الحديث.

(٣) نقلًا من الفتح (٨٢/٥).



وقد اشترط العلماء لالتقاطها: أن لا يكون لها حافظ، ووجدت في مكان يخاف عليه الذئب أو من يأخذها من الناس، ولا هي بقرب ماء، فمعنى الضالة: هي التي لم يعرف صاحبها أين هو؟ ولا يعرف واجدها لمن هي؟ وعلى هذا إذا كانت في مكان لا يخاف عليها الهلكة، ولا الضياع، ولا أن يأخذها أحد، فلا يجوز التقاطها.

وهل عليه أن يعرفها؟ قال الحافظ: (قال الجمهور: يجب تعريفها، فإذا انقضت مدة التعريف أكلها إن شاء وغرم لصاحبها، إلا أن الشافعي قال: لا يجب تعريفها إذا وجدت في الفلاة، وأما في القرية فيجب في الأصح)<sup>(١)</sup>.

قلت: الراجع - والله أعلم - ما ذهب إليه الشافعي: أن التعريف لا يكون للضالة في الفلاة؛ لأن هذه غالباً هي الأماكن التي توجد فيها الذئاب، بخلاف المصر فليس بأماكنها.

وأما رواية أبي داود: «فاجعها حتى يأتيها باغيها»<sup>(٢)</sup>، فإنها من رواية ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن، فالإسناد لا يصح، وفيه مخالفة ابن إسحاق لغيره ممن رووا حديث زيد بن خالد الجهني؛ فإنه لم يذكرها أحد. فإن صح هذا الحديث فهو محمول على ضوأل لا يخاف عليها الذئب أو إنسان آخر، فإنه يأخذها ويعرفها، وهذا قول مالك، وهو الراجع، والله أعلم.

والخلاصة: أن ضالة الغنم إذا كانت في مكان يمكن أن تتعرض فيه للذئاب، فإنه يجوز التقاطها وتملكها، وأما إن كانت في مكان لا تتعرض فيه للهلكة ولا للضياع، فإنه يأخذها ويعرف بها في القرية<sup>(٣)</sup>.

(ج) ضالة الحيوان غير ما ذكر:

قال ابن حزم: (وأما كل ما عدا ما ذكرنا؛ من إبل لا قوة بها على ورود الماء والرعي، وسائر البقر، والخيل، والبغال، والحمير، والصيود كلها المتملكة، والأبقار من العبيد والإماء، وما أضل صاحبه منها، والغنم التي تكون ضوأل بحيث لا يخاف عليها الذئب، ولا

(١) فتح الباري (٥/ ٨٢).

(٢) أبو داود (١٧١٣)، وأحمد (٢/ ١٨٠).

(٣) لكنني لا أعلم تحديد مدة لهذا التعريف لضالة الغنم، فيكفي في هذا ما يغلب على الظن أنه لا يجد صاحبها، والأولى في هذه الحالة - أعني: إن وجدت في القرى - ألا تملك، بل تكون في أموال المسلمين كأن تنفق على الفقراء، والله أعلم.





إنسان، وغير ذلك - كله - ففرض أخذُه وضمُّه وتعريفُه أبدًا، فإنَّ يئس من معرفة صاحبها أدخلها الحاكم أو واجدها في جميع مصالح المسلمين، سواء كان كل ما ذكرناه مما أهمله صاحبه لضرورة، أو لخوف، أو لهزال، أو مما ضل ولا فرق<sup>(١)</sup>.

قلت: وما قاله ابن حزم حسن، لكن لا بد أن يستثنى منه ما كان بحال يقوى على الاستقلال بقوته، فإنه لا يلتقط. قال الخطابي: (فإذا وجدها المرء - يعني: الضالة من الحيوان - لم يجز له أن يعرض لها، ما دامت بحال تمتنع بنفسها وتستقل بقوتها حتى يأخذها ربه)<sup>(٢)</sup>.  
لقطة مكة:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا ينفر صيدها، ولا يختل شوكها، ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد»<sup>(٣)</sup>. ومعنى «لا يُخْتَلَى»: لا يؤخذ ويقطع.  
وقوله ﷺ: «لا تحل ساقطتها إلا لمنشد» أي: لمعرف لها، فهذا يدل على أن ملتقطها لا يملكها أبدًا، وهذه من خصائص الحرم، فلا يملكها أبدًا، بل يظل ينشدها مدى الحياة.  
والآن -والحمد لله- توجد بمكة أماكن توضع فيها هذه الأموال، فالواجب على من وجد لقطة بمكة أن يسلمها لهذه الأماكن، ولا يحل له أبدًا أن يملكها أو ينتفع بها.

(١) المحلى (١٥٦/٩).

(٢) معالم السنن (٢/٣٤٠ - هامش سنن أبي داود).

(٣) البخاري (١١٢) (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥)، وأبو داود (٢٠١٧).

- ثانيًا: اللقيط:
- تعريف اللقيط:

هو الطفل المنبوذ الذي لا يعرف نسبه.

حكم أخذه:

ذهب جمهور العلماء إلى أنه إذا وجد هذا اللقيط، فإنه يجب على المسلمين أخذه، وهذا فرض كفاية، وذهب الحنفية إلى أن ذلك مندوب.

والراجح قول الجمهور؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

أحكام اللقيط:

يراعى في اللقيط هذه الأحكام التي قررها الفقهاء:

(١) الحرية: اللقيط حر، لا يحكم عليه بالرق؛ لأن الأصل في الإنسان الحرية.

(٢) الديانة: ديانة اللقيط الإسلام ما دام قد وجد في دار إسلام، وإذا وجد في دار كفار حكم بكفره.

ويرى بعض العلماء أنه لو كان في دار كفار سكنها بعض المسلمين حكم عليه بالإسلام؛ لعموم الحديث: «الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه»<sup>(١)</sup>.

(٣) النسب: اللقيط مجهول النسب، لكن ما الحكم لو ادعاه أحد؟ فيه تفصيل:

إذا ادعى رجل مسلم أو امرأة مسلمة أنه له ألحقناه به من غير بيّنة، إلا إذا كان هناك ما يدل على كذبه.

وأما إذا ادعاه كافر؛ فهل نلحقه به؟ الراجح أننا نلحقه به من حيث النسب، لكننا لا نمكنه من حضائته، ويحكم للطفل بالإسلام، لكن لو أسلم هذا المدّعي جعلناه في حضائته، كل هذا مبني على أن الإقرار له بالنسب فيه ما ينفع اللقيط.

(١) البخاري تعليقًا (٢١٩/٣) (٤٢١/٩) موقوفًا، ووصله الطبراني في الكبير (١٢٨/٦)، والصغير (١٥٣/٢)، والدارقطني (٢٥٢/٣). والأثر صحيح من قول ابن عباس، ونصه أنه سئل عن اليهودية والنصرانية تكون تحت اليهودي أو النصراني فتسلم فقال: يفرق بينهما؛ الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه.

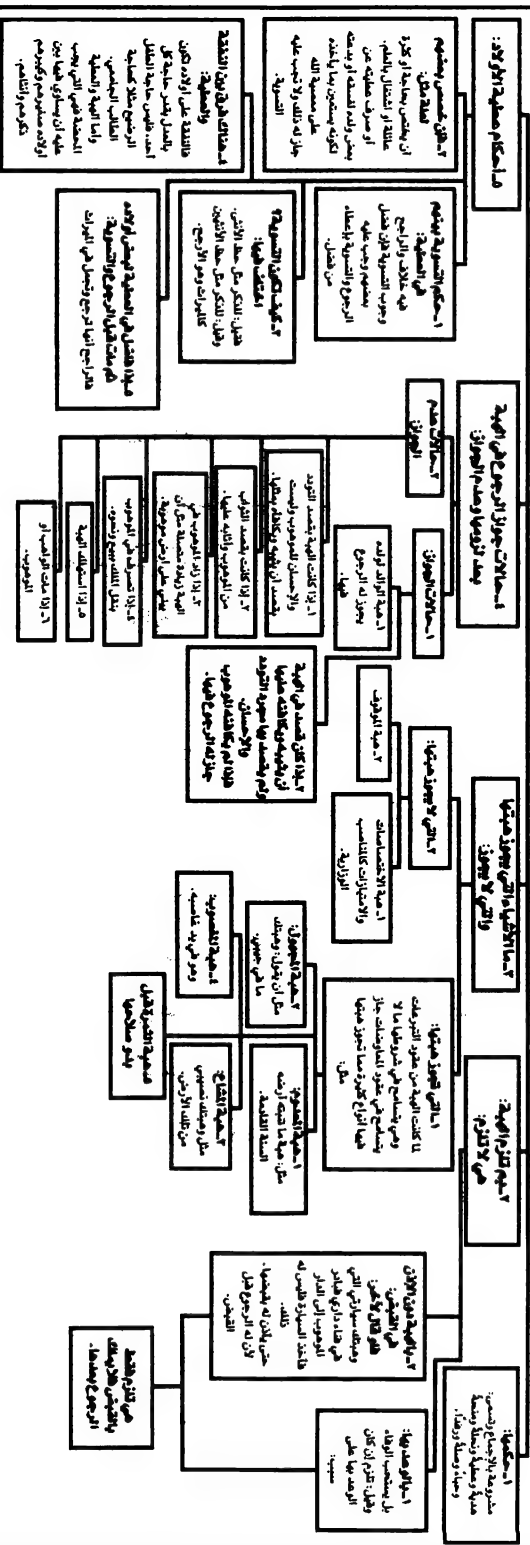


تنبيه: على هذا لا ينسب اللقيط لمن وجدته بمجرد أخذه، إلا إذا ادَّعاه لنسبه، ويفهم من ذلك أن من يأخذ لقيطاً من ملجأ أيتام لا يصير بهذا ابناً له، فلا يصح أن يكتبه باسمه، ولا يصح كذلك إذا كبر أن يكون محرماً للنساء إلا إذا أُرضع، وكان هناك حرمة بسبب الرضاع. (٤) حضانتها: تكون حضانتها لوالده إذا كان أميناً حرّاً عدلاً رشيداً، وأما الفاسق فلا يولى حضانتها، بل يؤخذ منه ويتولى الحاكم أمر تربيته، والآن توجد ملاجئ لإيواء هؤلاء اللقطاء تتولى حضانتهم وتربيتهم.

(٥) النفقة عليه: إذا وجد مع اللقيط مآلاً قريباً منه، أو متصلاً به؛ سواء كان ظاهراً، أو مدفوناً تحته، فهو ملكٌ لهذا اللقيط، ينفق عليه منه، وإلا فينفق عليه من بيت المال، فإن لم يتيسر، فعلى من علم بحاله أن ينفق عليه؛ لأن ذلك إنقاذ له من الهلاك.



كتاب الهدية: (التبرع في حياته للفهر بتمليك ماله بلا عوض)



## كتاب الهبة

● معنى الهبة:

لغة: الهبة من وهب الشيء إذا أعطاه، فهو تبرع لا يكون في مقابل عوض من الموهوب له.

واصطلاحًا: التبرع في حياته للغير بتمليك ماله بلا عوض<sup>(١)</sup>

تنبيه: عقد التبرع إن قصد به ثواب الآخرة بإعطاء محتاج فهو «صدقة»، وإن قصد به التودد للغير فهو «هدية»، وإن قصد نفع المُعطى له؛ فإن كان في حياة المتبرع فهو «هبة»، وإن كان بعد موته فهو «وصية». ويطلق على الهبة أيضًا: هدية، وعطية، ونحلة، ومنحة، وجِباء، وصِلة، ورِقد، وغير ذلك.

● مشروعية الهبة: الهبة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع:

أما (الكتاب): فقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَسًا مَرِيًّا﴾ [النساء: ٤].

وأما (السنة): ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ قال: «يا نساء المسلمين؛ لا تحقرن جارة أن تهدي لجارتها ولو فرسن شاة»<sup>(٢)</sup>.

ومعنى «فرسن»: ظلف الشاة، وهو في الأصل يطلق على خف البعير، لكنه استعير هنا للشاة، والمقصود: المبالغة في الإهداء، ولو بالشيء اليسير.

وأما (الإجماع): فقد نقله غير واحد من أهل العلم؛ منهم ابن المنذر<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: (بتمليك) خرج به العارية؛ لأن العارية لا تملك، بل تسترد، وقوله: (في حياته) خرج به الوصية؛ لأنها تكون بعد الموت، وقوله: (للغير) خرج به الوقف؛ لأنه يكون للنفس وللغير، وقوله: (بلا عوض) خرج به عقود المعاوضات كالبيع ونحوه.

(٢) البخاري (٢٥٦٦)، (٦٠٦٧)، ومسلم (١٠٣٠)، والترمذي (٢١٣٠).

(٣) الإجماع لابن المنذر (ص ٦٥).



• ركن الهبة:

• الإيجاب والقبول، أو المعاطة الدالة عليها، ومعنى ذلك أن يقول الواهب مثلاً: (وهبتك كذا)، فيقول الموهوب له: (قبلت). ويسمى كلام الواهب: (إيجاباً)، وكلام الموهوب له: (قبولاً). وكذلك تثبت الهبة بالمعاطة الدالة عليها؛ كأن يرسل إنسان لآخر هدية في مناسبة له، ويعطيها له دون أن يقول له شيئاً، فهذه هبة، ولا يشترط أن يقول له: وهبتك.. إلخ. ملاحظات:

(١) الهبة للأقارب أفضل؛ لأن فيها صلة للرحم.

(٢) لا يشترط لفظ الهبة في الإيجاب، بل يمكن أن يقول: وهبتك، أو أهديتك، أو نحتلتك، أو أعطيتك، وما أشبه ذلك، وقد تقدم أيضاً أنه يكفي المعاطة الدالة على الهبة. • ما لا تجوز فيه الهبة:

(١) لا يجوز هبة الاختصاصات والامتيازات؛ كأن يُمنح شخص أن يكون وزيراً مثلاً، فيقول: وهبت هذه المنحة لفلان، فهذا لا يجوز.

(٢) لا يجوز هبة الشيء الموقوف؛ لأنه خرج عن ملكية الواقف وتصرفه.

• شرط القبض في الهبة:

• لا يثبت أثر الهبة ولا تلزم إلا بالقبض، فلو أن إنساناً وهب لآخر شيئاً ثم رجع فيه قبل أن يقبضه إياه، فإن الهدية لا تلزمه، ويجوز له الرجوع فيها.

ومذهب الحنابلة أن القبض إنما يكون فقط في الموزون والمكيل، ولكن الذي عليه جمهور العلماء أن القبض يكون في جميع الهبات، وهذا هو الراجح، وهو رواية أيضاً عن الإمام أحمد. وأما إذا قبض الموهوب له الهبة، فلا يجوز للواهب الرجوع فيه؛ لأنه بالقبض لزمه، وخرج من ملكيته، وأصبح في ملكية الموهوب له.

والدليل على اشتراط القبض أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهب ابنته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثمرة نخل، ثم لما مرض رجع فيه، وقال لها: لو أنك جددتي واحترتيه لكان ملكك، أما الآن فهو ميراث<sup>(١)</sup>،

(١) صحيح: رواه البيهقي (٦/١٧٨)، وعبد الرزاق (٩/١٠١)، وابن أبي شيبة (٤/٢٨١) رقم (٢٠١٣٥).

وثبت نحو ذلك عن عمر، وعثمان، وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ <sup>(١)</sup>. وبناءً على ذلك فإنه من باب أولى إذا نوى الهبة بقلبه ولم يهبها، فإن الهبة لا تلزمه. وكذلك الحكم لمن نوى الصدقة، أو الإبراء، أو نحو ذلك. وعلى هذا فالقبض شرط لزوم لنفاذ أثر الهبة <sup>(٢)</sup>.

وكذلك لا تلزمه الهبة إذا كان قد وعده بها، لكن يندب الوفاء بالوعد، بل يجب؛ لقوله

تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢].

الإذن في القبض:

اشتراط الفقهاء لقبض الهبة إذن الواهب له بالقبض <sup>(٣)</sup>، فلو قال له: وهبتك بعيري الذي في حظيرتي، فقال الموهوب له: قبلت، ثم أسرع وأخذ البعير، فالذي ذهب إليه الفقهاء أنه لا تثبت الهبة؛ لأنه لم يأذن له بأخذ البعير، ومجرد أنه وهبه البعير لا يلزم منه أنه أذن له في أخذه؛ لأن له حق الرجوع قبل أن يسلمه له، ومجرد الهبة لا تكون إذنًا له في القبض.

أما إذا كانت الهبة موجودة أصلاً عند الموهوب له؛ كأن تكون عنده عارية، فيقول له صاحب العارية: عاريتي (كذا) التي عندك وهبتها لك، صحت الهبة، وملكها المتَّهب له مباشرة؛ لأنها في يده أصلاً، فلا تحتاج إلى إذن بالقبض.

هبة المجهول وغير المعلوم:

الراجع صحة الهبة للشيء غير المعلوم وللشيء المجهول.

مثال الأول (غير المعلوم): أن يقول له: وهبتك الدراهم التي في الحقيبة، وهو لا يعلم عددها. ومثال الثاني (المجهول): أن يختلط ماله بمال غيره ولا يتميز، فيقول له: وهبتك مالي المختلط بمالك، أو يقول له: وهبتك بعيري الشارد، وهذا مذهب المالكية إذ رأوا صحة هبة الشيء الغير الموجود الذي لا يصح بيعه؛ كالعبد الآبق، والبعير الشارد، والمجهول، والثمررة قبل بدو صلاحها، والمغصوب.

(١) انظر: مصنف عبد الرزاق (٩/ ١٠ - ١٠٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٨١).

(٢) وخالف في ذلك وأبو ثور وابن حزم، فأروا أن الهبة تلزم بمجرد العقد، أي بمجرد التلفظ بها. وفرق مالك بين الأب وغير الأب، فأجاز الرجوع للأب، وحمل حديث أبي بكر على هبة الأب فقط.

(٣) ولذلك اشترط الفقهاء أن تكون الهبة متميزة غير متصلة بشيء يمنع من قبضها.



موت الواهب أو الموهوب له:

إذا مات الواهب قبل أن يقبض الموهوب له الهبة، لا تلزم الهبة، بل تكون من التركة، ولكن يقوم الورثة مقام الواهب؛ إن سلموا الهبة جاز لهم ذلك، وإن منعوا التسليم جاز لهم ذلك<sup>(١)</sup>.  
وأما إذا مات المتب (الموهوب له) قبل القبض بطلت الهبة، وليس لورثته مطالبة الواهب بقبض الهبة.

هبة المشاع:

ذهب جمهور العلماء إلى أن هبة المشاع جائزة، والدليل على ذلك أن وفد هوازن لما جاءوا يطلبون من رسول ﷺ أن يرد عليهم ما غنمه منهم، قال ﷺ: «ما كان لي ولبنّي عبد المطلب فهو لكم»<sup>(٢)</sup>، فقد وهبهم النبي ﷺ نصيبه، وهو مشاع لم يتميز بعد عن بقيته.  
ويجوز كذلك أن يعطي الهبة لآخرين مشاعاً بينهم دون أن يخص كل إنسان بحصته، ودليل ذلك: حديث أبي قتادة عند الشيخين في اصطياذه حمّاراً وحشياً، ثم هبته أصحابه حصصاً شائعة منه، وأقرهم الرسول ﷺ على فعلهم<sup>(٣)</sup>.

• الإبراء:

• إذا كان لشخص على آخر دينٌ مثلاً، فقال الدائن للمدين: أبرأتك من الدين الذي عليك؛ برئت بذلك ذمة المدين، وعلى هذا فالإبراء نوع من الهبة.  
شروط الإبراء:

(١) يشترط فيمن يهب غيره أو يرثه أن يكون من أهل التبرع، وعلى هذا فلا يجوز للمحجور عليه أن يرث غريمه؛ لأنه لا يصح تصرفه، ولا يجوز لولي اليتيم أن يهب أو يرث الغريم من مال اليتيم بشيء، ولا يصح للوكيل أن يهب أو يرث من مال موكله إلا بإذنه.

(١) وذهب أكثر الشافعية إلى أن عقد الهبة لا يفسخ بالموت، ويقوم وارثه مقامه، فلهم الحق في الإذن في القبض، أو الفسخ.

(٢) حسن: رواه أبو داود (٢٦٩٤)، والنسائي (٢٦٢/٦)، وأحمد (١٨٤/٢)، وصحّحه الألباني: السلسلة الصحيحة (٣٢٥٢).

(٣) البخاري (١٨٢١) (١٨٢٢)، ومسلم (١١٩٦)، وأبو داود (١٨٥٢)، والترمذي (٨٤٧)، وابن ماجه (٣٠٩٣).





(٢) يشترط أن يكون الدّين المبرأ منه معيناً، فإن لم يعينه فلا بد من الرجوع إليه لمعرفة ما أبرأه.

مثال: شخص له على آخر ألف جنيه وألف دولار، فقال: أبرأتك من أحد الدينين، فيرى بعض أهل العلم أن الإبراء لا يصح، والراجع أنه صحيح، ويرجع إلى المبرئ للتعين.

(٣) تقدم أنه إذا نوى بقلبه الإبراء، فلا يقع بمجرد النية، ولكن لا بد من اللفظ الدال على ذلك.

(٤) هل يشترط قبول المبرأ لسقوط ما عليه، أو يكفي مجرد إبراء صاحب الدين ولو لم يقبل المبرأ؟

الراجع: أنه إذا رد ذلك دفعاً للمنة عليه جاز له ذلك، فإنه لا يلزم بقبول الإبراء، وأما إذا لم يكن منةً أو نحوها، سقط الحق الذي عليه بمجرد إبراء صاحب الحق.

#### • الرجوع في الهبة:

تقدم أن الراجع لزوم الهبة بعد القبض، وأما قبل القبض فهي غير لازمة، ويجوز له - قبل القبض - الرجوع فيها على الصحيح، ولكن إذا لزم بأن قبضها المتهب بعد إذن الواهب، فلا يجوز للواهب الرجوع فيها؛ لما ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ ابن عثيمين: (حتى لو فرض أنه عندما رجع رضي الموهوب له ولم يبال، فإننا نقول: هذا حرام لا يجوز)<sup>(٢)</sup>.

رجوع الوالد في هبته لولده:

(١) استثنى الفقهاء عطية الوالد لولده؛ لأنهم يرون جواز رجوعه فيها، واستدلوا على ذلك بما ثبت في الحديث عن ابن عمر وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومثل الذي يعطي

(١) البخاري (٢٥٨٩) (٦٩٧٥)، ومسلم (١٦٢٢)، والترمذي (١٢٩٨)، والنسائي (٦/٢٦٥)،

وابن ماجه (٢٣٨٥).

(٢) الشرح المتع (٤/٦٠٤).

العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب؛ يأكل، فإذا شبع قاء، ثم عاد في قيئه»<sup>(١)</sup>، ورجَّح الشيخ ابن عثيمين أن هذا الحكم خاص بالأب. ويرى المالكية أنه يصح ذلك من الأب قبل القبض فقط، ويرى الشافعية والحنابلة أنه يصح له الرجوع؛ سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده. والجمهور يخصصون هذا الحكم بالأب، وعند الشافعية أنه يجوز للأصل (كالجد) أيضًا الرجوع على الفرع (الأولاد وأولادهم) مطلقًا.

ويرى الفقهاء جواز أخذ الوالد من مال ولده، وجواز تملكه<sup>(٢)</sup> من ماله؛ سواء كان الولد ذكرًا أو أنثى، بشرط ألا يضره، فلا يُمكن الأب من الإضرار بولده؛ لأنه «لا ضرر ولا ضرار»، وكذلك لا يأخذ ما تتعلق به حاجة الابن، ولو كانت غير ضرورية، ولا يجوز للأب أن يتصرف في مال ولده ببيع أو هبة أو نحو ذلك؛ لأنه لم يملك، فيكون تصرفه في ملك غيره.

الرجوع في هبة الثواب:

إذا أعطى إنسان آخر هبة لا ينتظر منه ثوابها<sup>(٣)</sup> وقبضها المتهب، فإنه لا يجوز له الرجوع بحال، أما إذا قصد ثوابها والتعويض مقابلها فلم يتحصل على ذلك، فله الرجوع فيها؛ لما رواه مالك في (الموطأ) أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه صدقة؛ فإنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب؛ فهو على هبته يرجع فيها إذا لم يرض منها»<sup>(٤)</sup>.

موانع الرجوع في الهبة:

ذكر العلماء موانع تؤكد عدم الرجوع في الهبة، فمن ذلك:

(١) إذا أثيب على الهبة التي كانت للإثابة لا يرجع فيها.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٣٩)، والترمذي (٢١٣٢)، والنسائي (٦/٢٦٥)، وابن ماجه (٢٣٧٧)، وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع (٧٦٥٥).

(٢) الفرق بين الأخذ والتملك، أن الأخذ يكون للاستعمال فقط ثم يرد الشيء لصاحبه كالعارية، وأما التملك فهو ضم المال إلى ملكه.

(٣) المقصود بـ(الثواب) العوض من المتهب، أو نيل غرض منه، ويدخل في ذلك هدية العروس؛ فإنه يهديها ينتظر ثوابها أي الزواج منها.

(٤) (الموطأ ٢/٧٥٤/٤٢)، البيهقي (٦/١٨٢)، وصحَّحه الألباني في الإرواء (١٦١٣).



(٢) إذا كانت الهبة صلة للأرحام.

(٣) إذا كانت الهبة صلة للزوجية، فلا يصح الرجوع في هبة الزوجين.

(٤) إذا زاد في الهبة زيادة تتصل بها؛ كأن يهبه أرضاً فيبني عليها المتهب، فلا يصح للواهب الرجوع بعد ذلك، وأما إذا كانت الزيادة غير متصلة كالولد واللبن من الحيوان، والثمرة من الشجر، فلا يمنع الرجوع، ويكون رجوعه فيما وهبه فقط دون الزيادة؛ لأن الزيادة صارت ملكاً للمتهب، وأما إذا نقص الموهوب فلا يمنع من الرجوع في الهبة.

(٥) إذا خرج الموهوب عن ملك الموهوب له؛ كأن يكون باعه أو وهبه.

(٦) إذا مات أحد المتعاقدين، وقد تقدم ذلك.

(٧) إذا استهلك الموهوب بالاستعمال مثلاً؛ لأنه لا سبيل إلى رجوعه؛ لأن قبض

الهبة غير مضمون.

حكم قبول الهدية:

اختلف العلماء فيمن أهدي إليه هدية؛ هل يجب عليه قبولها أو لا؟ فذهب فريق من العلماء إلى أن قبولها مستحب غير واجب، وهذا مذهب الحنفية، والشافعية، ورواية في مذهب أحمد. وذهب فريق آخر إلى وجوب قبولها، إذا كان من غير مسألة ولا إشراف نفس، وهذه هي الرواية الثانية عن أحمد، وقول ابن حزم من الظاهرية. ولكل من الرأيين أدلته القوية، فالأولى قبولها وعدم ردها إذا كان عن غير مسألة ولا إشراف نفس.

• عطية الأولاد:

• يباح للإنسان أن يهب أولاده، ولا خلاف بين الجمهور في استحباب التسوية<sup>(١)</sup> بين الأولاد في العطية، فإن فضل بعضاً صح وكره، واستحبت المبادرة إلى التسوية أو الرجوع.

وذهب أبو يوسف إلى وجوب التسوية إن قصد بالفضل الإضرار بالآخرين.

وعند الحنابلة يجب التسوية بين أولاده إذا لم يختص أحدهم بمعنى يبيح التفضيل

كمريض، أو قضاء دين، أو نحو ذلك.

(١) المقصود بالتسوية: عدم التفضيل كأن يعطي البعض ويحرم البعض لغير سبب، والراجح أن هذه التسوية المراد بها العدل على كتاب الله للذكر مثل حظ الأنثيين، وسيأتي بيان ذلك.



حكم التسوية في العطية:

تقدم أن العلماء اختلفوا في حكم التسوية:

(١) فذهب جمهور العلماء إلى استحباب التسوية بين الأولاد في العطية، فإن فُضِّل بعضُهم صَحَّ وكره.

(٢) وذهب آخرون إلى وجوب التسوية بينهم، وبه صرح البخاري، وهو قول طاوس والثوري، وأحمد وإسحاق، وبه قال بعض المالكية.

لكن هل تصح الهبة لو فاضل بين الأولاد؟

ذهب الجمهور الذين يرون استحباب التسوية إلى أن الهبة صحيحة حال المفاضلة، لكن مع الكراهة، ورأوا أنه يستحب له الرجوع في الهبة أو التسوية بينهم. وأما الذين يرون الوجوب فهم فريقان:

الأول: قالوا: الهبة باطلة، وهو قول طاوس، والثوري، وإسحاق.

الثاني: قالوا: تصح ويجب أن يرجع، وهو قول أحمد، وعنه أيضًا: يجوز المفاضلة إن كان له سبب، كأن يحتاج الولد؛ لزماته (مرضه المزمن)، أو دينه، أو نحو ذلك.

والراجح ما ذهب إليه الفريق الثاني من وجوب المساواة بين الأولاد، ووجوب الرجوع؛ وذلك لما ثبت في الصحيحين من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: تصدق عليّ أبي ببعض ماله، فقالت أمي عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد عليها رسول الله ﷺ، فجاء أبي رسول الله ﷺ ليشهده على صدقته، فقال: «أَكْبَلْ ولدك أعطيت مثله؟»، قال: لا، قال: «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم»، قال: فرجع أبي، فرد تلك الصدقة<sup>(١)</sup>. وقد ورد الحديث باللفاظ؛ منها: «فارجعه»، وفي لفظ: «لا تشهدني على جور»، وفي لفظ: «فأشهد على هذا غيري».

قال ابن قدامة: (وهو دليل على التحريم؛ لأنه ساء جورًا، وأمر برده، وامتنع من الشهادة عليه، والجور حرام، والأمر يقتضي الوجوب، ولأن تفضيل بعضهم يورث بينهم العداوة والبغضاء، وقطيعة الرحم)<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٢٥٨٦) (٢٥٨٧) (٢٦٥٠)، ومسلم (١٦٢٣)، وأبو داود (٣٥٤٣)، والترمذي (١٣٦٧).

(٢) المغني (٦٦٤/٥).



هل يجوز التخصيص لعلته:

قال ابن قدامة: (فإن خصَّ بعضهم لمعنى يقتضي تخصيصه؛ مثل اختصاصه بحاجة، أو زمانة، أو حى، أو كثرة عائلة، أو اشتغاله بالعلم، أو نحو ذلك من الفضائل، أو صرف عطيته عن بعض ولده؛ لفسقه أو بدعته، لكونه يستعين بها يأخذه على معصية الله، أو ينفقه فيها، فقد روي عن أحمد ما يدل على جواز ذلك؛ لقوله في تخصيص بعضهم بالوقف: لا بأس به إذا كان الحاجة، وأكرهه إذا كان على سبيل الأثرة، والعطية في معناه، ويحتمل ظاهر لفظه المنع من التفصيل والتخصيص على كل حال؛ لكونه ﷺ لم يستفصل في عطيته، والأول أولى إن شاء الله؛ لحديث أبي بكر<sup>(١)</sup>..<sup>(٢)</sup>. أي: أن أبا بكر قد خص عائشة بالهبة، وذلك لفضائلها.

طريقة التسوية بين الأولاد:

اختلف العلماء في طريقة التسوية بين الأولاد:

(أ) فرأى بعضهم أن يسوي بينهم بحيث يعطي الأنثى مثل الذكر، وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المبارك؛ لما ورد في بعض ألفاظ حديث النعمان: «سوا بين أولادكم»<sup>(٣)</sup>.

(ب) وذهب فريق آخر إلى أن التسوية تكون على كتاب الله؛ فيعطي الذكر مثل حظ الأنثيين، وهذا مذهب أحمد، وبه قال عطاء، وشريح، وإسحاق، ومحمد بن الحسن، وأدلتهم في ذلك:

١ - أن الرواية الصحيحة لحديث النعمان: «اعدلوا بين أولادكم»، والعدل يقتضي أن يكون مثل الميراث، فالإقتداء بقسمة الله أحق ما يقتدى به في تحقيق العدل.

٢ - قال عطاء: (ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله).

وأجابوا عن رواية حديث النعمان بن بشير السابق «سوا بين أولادكم» بأنها قضية عين لا عموم لها، ولأننا لا نعلم هل كان في أولاده أنثى أو لا؟ ولا احتمال أن تكون التسوية في أصل العطاء لا في صفته.

قلت: والذي تقتضيه صناعة الحديث عند النظر في الروايات التي وردت في حديث النعمان - إذ بعضها بلفظ: «التسوية» وبعضها بلفظ: «العدل» بين الأولاد - أن الأخيرة هي الأرجح؛

(١) تقدّم تخريجه (٢/ ٥٥١).

(٢) المغني (٥/ ٦٦٥).

(٣) رواه الطبراني في الكبير (١١/ ٣٥٤)، والبيهقي (٦/ ١٧٧)، وضعفه الألباني: السلسلة الضعيفة: ٣٤٠.

لورودها في الصحيحين، وأما رواية: «سَوَّيْنَهُمْ»<sup>(١)</sup>، فهي عند النسائي وأحمد من طريق حجاج بن نصير، وهو ضعيف الحديث، وقد وصفه ابن حبان بأنه (يخطئ ويهم)، فعمل هذا اللفظ من أوهامه. فإن قيل: إنه قد توبع، فقد تابعه عبد الله بن المبارك فيما رواه ابن حبان. فالجواب: أن هذه الرواية مع صحة إسنادها، إلا أننا نجد فيها أن النبي ﷺ سأل النعمان: «هل لك بنون سواه؟»<sup>(٢)</sup>، فخص السؤال بالبنين. وأما ما ورد في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ: «سَوَّيْنَهُمْ»<sup>(٣)</sup>، ولو كنت مؤثراً أحداً لآثرت النساء»<sup>(٤)</sup>، أو: «لفضلت النساء»، فإنه لا يصح الاستدلال به؛ لأن إسناده ضعيف، واستنكره ابن عدي في (كامله).

ويتفرع على أحكام الهبة ما يلي:

(١) هناك فرق بين الهبة والنفقة، فالهبات يجب فيها العدل بقدر الإرث كما تقدم، وأما النفقات فالواجب فيها العدل بقدر الحاجة، فمن احتاج لنفقة أكثر أنفق عليه بما يحتاجه، ولا يلزم أن يعطي لبقية أولاده نظير هذه النفقة، أو يوصي لهم بها.

(٢) لا تجب التسوية في الهبات لغير الأولاد، كمن وهب لبعض إخوانه دون بعض؛ لأن الحديث نص على الأولاد فقال: «اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم»<sup>(٤)</sup>، ولم يقل: بين وارثيكم. قال ابن عثيمين: (لكن يجب أن يجعل العطاء سرا؛ حتى لا تحدث القطيعة من الأخ الثاني)<sup>(٥)</sup>.

(٣) هل يجب على الأم التسوية في العطية بين أبنائها مثل الأب؟

الجواب: نعم؛ لعموم قوله ﷺ: «اعدلوا بين أولادكم».

(٤) هل يجب أن يسوي بينهم في الإقراض؟

الجواب: نعم، فإنه يقرضهم حسب حاجتهم إن احتاجوا إلى ذلك، ولا يشترط المساواة في مقدار القرض.

(١) رواه النسائي (٢٦٢/٦)، وأحمد (٢٦٨/٤)، وابن حبان (٥٠٩٨).

(٢) النسائي (٢٦٢/٦)، وابن حبان (٥٠٩٩).

(٣) الطبراني في الكبير (٣٥٤/١١)، والبيهقي في السنن (١٧٧/٦)، وضعفه الألباني: إرواء الغليل (١٦٢٨).

(٤) البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٣)، وأبو داود (١٥٤٣)، والترمذي (١٣٦٧).

(٥) الشرح الممتع. [٨٢/١١] طبعة ابن الجوزي.



(٥) إذا فاضل بين أولاده، ثم مات قبل أن يسوي بينهم أو يرتجع الهبة، فهل تثبت الهبة، أو لا بد من رجوعها؟

هناك قولان للعلماء: بعضهم يرى ثبوت الهبة؛ وهو مذهب الشافعية، ومالك، وأبي حنيفة، وإحدى الروایتين عن أحمد.

وبعضهم يرى وجوب ارتجاعها وجعلها في التركة؛ وهو الراجح، وهي الرواية الأخرى عن أحمد، وهو قول عروة بن الزبير، وإسحاق؛ لأن النبي ﷺ سمي المفاضلة جوراً، والجور حرام لا يحل للفاعل فعله، ولا للمعطي تناوله، والموت لا يغيره عن كونه جوراً حراماً، فيجب رده، هذا وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الهبة لم تصح أصلاً.

(٦) هل يجوز شراء الواهب الهبة من الموهوب له؟

الجواب: الراجح لا يجوز؛ لأنه لا يستطيع أن يباكس (يعني: يفاضل) في السعر حياة من الواهب، فيكون الواهب قد رجع في بعض ما وهبه، وكذلك الحال في شراء الصدقة، فالأمر فيها أشد، ولذا لما حمل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على فرس في سبيل الله، فأراد عمر أن يشتريه، فاستأذن النبي ﷺ فقال: «لا تشتريه، ولو أعطاكه بدرهم؛ فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه»<sup>(١)</sup>.

(٧) لا يجوز للإنسان أن يهب لآخر ما يستعين به على معصية الله عز وجل.

(٨) هل الأفضل أن يؤثر الوالد أولاده على أبيه أو العكس؟

قال ابن عثيمين: (الجواب: يبدأ بأبيه)<sup>(٢)</sup>.

(٩) ليس للولد أن يطالب أباه بدين، ولا أن يرفعه إلى القاضي، والصحيح أنه لا يجوز كذلك أن يطالب أمه، وكذلك لا يطالبهما بأرش الجناية.

(١٠) لكن يجوز له أن يطالب والده بنفقته الواجبة عليه؛ لأن ذلك ثابت بأصل الشرع.

(١١) إذا وعده رجل آخر هبة، فهل يلزمه الوفاء بها؟ فيه خلاف؛ وقال مالك: يجب منه ما كان عن سبب، وأياً كان فإن الله قد أمر بإنجاز الوعد.

(١) البخاري (١٤٩٠) (٢٥٨٩)، ومسلم (١٦٢١)، وأبو داود (١٥٩٣)، والترمذي (٦٦٨)، والنسائي

(١٠٩/٥)، وابن ماجه (٢٣٩٠).

(٢) الشرح الممتع (٦٠٩/٤).



(١٢) هل الصدقة أفضل أو الهبة؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (الصدقة أفضل، إلا أن يكون في الهدية معنى تكون به أفضل من الصدقة، مثل الإهداء لرسول الله ﷺ في حياته بحبة له، ومثل الإهداء لقريب يصل به رحمه، وأخ له في الله، فهذا قد يكون أفضل من الصدقة)<sup>(١)</sup>.

• آداب وأحكام تتعلق بالهبات:

• (١) النية الصالحة:

وردت أحاديث في الحث على التهادي؛ منها: قوله ﷺ: «تهادوا تحابوا»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «الهدية تذهب وَحَرَ الصدر»<sup>(٣)</sup>. ومعنى: «وَحَرَ الصدر»: أي: حقه وغظه.

وقال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يا بني، تبادلوا بينكم، فإنه أَوْدٌ لما بينكم»<sup>(٤)</sup>.، فينوي بهديته مرضاة الله؛ بتقوية علاقته بالمسلمين، وتحقيق المودة بينهم.

(٢) ويستحب التهادي ولو بالشيء اليسير:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «يا نساء المسلمات، لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة»<sup>(٥)</sup>. و«الفرسن» هو عظم قليل اللحم، وهو للبعير موضع الحافر للفرس، ويطلق على الشاة مجازًا.

قال ابن حجر: (وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء اليسير وقبوله، لا إلى حقيقة الفرسن؛ لأنه لم تجر العادة بإهدائه، أي: لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها لاستقلاله، بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وإن كان قليلاً، فهو خير من العدم، وذكر الفرسن على سبيل المبالغة)<sup>(٦)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى (٢٦٩/٣١).

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد (٥٩٤)، وأبو يعلى (٦١٢٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٠٠٤)، وحسنه الحافظ في التلخيص الحبير (٦٩٠-٧٠)، وأشار ابن عدي لضعفه الكامل (١٦٦/٥).

(٣) رواه الترمذي (٢١٣٠) وضعفه، وأحمد (٤٠٥/٢) من حديث أبي هريرة، وفيه أبو معشر: ضعيف، وثبت نحوه من حديث عائشة: رواه القضاعي في مسند الشهاب (٦٦)، وانظر: مشكاة المصابيح رقم (٣٠٢٨).

(٤) البخاري في الأدب المفرد (٥٩٥)، وصححه الألباني.

(٥) البخاري (٢٥٦٦) (٦٠١٧)، ومسلم (١٠٣٠).

(٦) فتح الباري (١٩٧/٥).





(٣) ولا يحتقر الإنسان ما أهدي إليه ولو كان يسيراً:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «لو دُعيت إلى ذراع أو كراع لأجبت، ولو أهدي إليّ ذراع أو كراع لقبِلْتُ»<sup>(١)</sup>. «الكراع»: من البقر والغنم ما دون الرُكبة من الساق<sup>(٢)</sup>. قال ابن بطال: (أشار عليه الصلاة والسلام بالكراع والفرسن إلى الحُض على قبول الهدية ولو قلّت، لثلاثاً يمتنع الباعث من الهدية لاحتقار الشيء، فحُض على ذلك لما فيه من التآلف)<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حجر: (وذكر الفرسن على سبيل المبالغة، ويحتمل أن يكون النهي إنما وقع للمهدي إليها، وأنها لا تحتقر ما يهدى إليها ولو كان قليلاً، وحمله على الأعم من ذلك أولى<sup>(٤)</sup>)، وفي حديث عائشة المذكور: «يا نساء المؤمنين، تهادين ولو فرس شاة؛ فإنه ينبت المودة ويذهب الضغائن»<sup>(٥)</sup>.

وفي الحديث الحُض على التهادي ولو باليسير؛ لأن الكثير قد لا يتيسر كل وقت، وإذا تواصل اليسير صار كثيراً، وفيه استحباب المودة وإسقاط التكلف<sup>(٦)</sup>.  
(٤) ويجوز أن يستوهم أصحابه:

يجوز للإنسان أن يطلب من آخر هدية؛ سواء كانت عيناً أو منفعة بغير كراهة، إذا كان يعلم طيب نفسه بذلك، وفي ذلك أحاديث:  
منها: عن سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ أرسل إلى امرأة من المهاجرين، وكان لها غلام نجار، قال: «مري عبدك فليعمل لنا أعواد المنبر..» الحديث<sup>(٧)</sup>.

(١) البخاري (٢٥٦٨) (٥١٧٨).

(٢) البخاري (٢٢٧٦) (٥٧٤٩)، ومسلم (٢٢٠١)، وأبو داود (٣٤١٨)، والترمذي (٢٠٦٣).

(٣) انظر: فتح الباري (٢٠٢/٥). نقله الحافظ بالمعنى كعادته، انظر: شرح ابن بطال (٨٧/٧-٨٨).

(٤) أي: يشمل المهدي والمهدي إليه، فلا يحتقر أحد منهم الهدية لقلتها.

(٥) الطبراني في الأوسط (١٠٦/٦).

(٦) فتح الباري (١٩٨/٥).

(٧) البخاري (٢٥٦٩).

ومنها: عن أبي سعيد أن رهطاً من أصحاب رسول الله ﷺ انطلقوا في سفرة سافروها، حتى نزلوا بحي من أحياء العرب، فاستضافوهم، فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين قد نزلوا بكم، لعله أن يكون عند بعضهم شيء، فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ فسعيننا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فهل عند أحد منكم شيء، فقال بعضهم: نعم، والله إني لراقي، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براقي لكم حتى تجعلوا لنا جُعلاً، فصالحوهم على قطع من الغنم، فانطلق فجعل يتفل ويقرأ: ﴿الْعَسْكَرُ لِلَّهِ رَبِّ الْكَافِرِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] حتى لكانها نشط من عقل، فانطلق ما به قلبية، قال: فأوفوهم جُعْلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى تأتي رسول الله ﷺ، فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا، فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له، فقال: «ما يدريك أنها رقية، أصبتم، اقسِموا، واضربوا لي معكم بسهم»<sup>(١)</sup>.

قال البخاري رحمه الله: باب من استوهب من أصحابه. قال الحافظ في شرحه: (أي: سواء كان عيناً أو منفعة جاز، أي: بغير كراهة في ذلك إذا كان يعلم طيب أنفسهم)<sup>(٢)</sup>.  
(٥) وعلى المهدي إليه أن يقبل الهدية:

فقد كان النبي ﷺ يقبل الهدية من أصحابه؛ فقبل هدية أبي قتادة من الصيد الذي صاده، وقبل خيصة أبي جهم، وكان الصحابة رَضِوا عَنْهُ يتحرَّون بهداياهم يوم عائشة يبتغون بذلك مرضاة رسول الله ﷺ. وقد ثبت في الحديث عن خالد بن عدي رَضِوا عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «من جاءه من أخيه معروف، من غير إشراف ولا مسألة؛ فليقبله ولا يرده، فإنها هورزق ساقه الله إليه»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٢٢٧٦) (٥٧٤٩)، ومسلم (٢٢٠١)، وأبو داود (٣٤١٨)، والترمذي (٢٠٦٣)، والنسائي في الكبرى، وابن ماجه (٢١٥٦).

(٢) انظر: فتح الباري (٢٠٢/٥).

(٣) رواه أحمد (٢٢٠/٤)، والحاكم (٦٢/٢)، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصحَّحه الألباني. انظر: الصحيحة (١٠٠٥).



آداب رد الهدية:

(أ) إذا ردَّ الهدية لعلة تستوجب عدم قبوله بيّن له السبب في رده تطييباً لقلبه؛ ففي (الصحيحين) من حديث الصعب بن جثامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أهدى الرسول ﷺ حمازاً وحشياً، فردّه عليه، فلما رأى ما في وجهه، قال: «أما إنا لم نردّه عليك إلا أنا حُرْم»<sup>(١)</sup>، أي: أنه لا يحل للمحرم أن يأكل من الصيد الذي صيد من أجله، فلذلك رده النبي ﷺ.

(ب) ويجوز أن يرد الهدية لسبب شرعي، ولا بأس أن يطلب منه شيئاً آخر تطييباً لقلبه أيضاً؛ فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: صَلَّى النبي ﷺ في خميسة لها أعلام، فقال: «شغلّنتي أعلام هذه، اذهبوا بها إلى أبي جهم وأتوني بأنبجانيته»<sup>(٢)</sup>. و«الخميسة»: كساء مربع من صوف له أعلام، «الأنبجانية»: لا علم له، والمقصود بالعلم: خطوط تكون فيه أو نقوش.

(٦) ويجوز للغني أن يأكل مما تُصدق به على الفقير إذا أهداه الفقير إليه:

عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتى النبي ﷺ بلحم، فقيل: تُصدق به على بريرة، قال: «هو لها صدقة، ولنا هدية»<sup>(٣)</sup>.

(٧) ويستحب أن يقصد أوقات المسرة بالهدايا:

وذلك ليزداد سرور المهدي إليه؛ فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «إن الناس كانوا يتحرّون بهداياهم يوم عائشة يبتغون بها -أو يبتغون بذلك- مرضاة رسول الله ﷺ»<sup>(٤)</sup>.

(٨) ولا يرد الطيب إذا أهدى إليه:

عن ثمامه بن عبد الله قال: كان أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يرد الطيب، وزعم أنس أن النبي ﷺ كان لا يرد الطيب<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري (٢٥٧٣)، ومسلم (١١٩٣)، والنسائي (١٨٣/٥)، وابن ماجه (٣٠٩٠).

(٢) البخاري (٣٧٣) (٥٨١٧)، ومسلم (٥٥٦)، وأبو داود (٩١٤)، وابن ماجه (٣٥٥٠)، والنسائي (٧٢/٢).

(٣) البخاري (٢٥٧٧)، ومسلم (١٠٧٤)، وأبو داود (١٦٥٥)، والنسائي (١٠٧/٥).

(٤) البخاري (٢٥٧٤)، مسلم (٢٤٤١)، والترمذي (٣٨٧٩)، والنسائي (٦٩/٧)، وابن ماجه (١٩٨١).

(٥) البخاري (٢٥٨٢) (٥٩٢٩)، والترمذي (٢٧٨٩).



قلت: وقد وردت الحكمة من ذلك؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من عرض عليه طيب فلا يردّه، فإنه خفيف المحمل، طيب الرائحة»<sup>(١)</sup>.

وفي سنن الترمذي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «ثلاثة لا تُرد: الوسائد، والدهن، واللبن»<sup>(٢)</sup>. قال الترمذي: يعني بالدهن: الطيب.

(٩) ويستحب الإثابة والمكافأة على الهبة:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية، ويشيب عليها<sup>(٣)</sup>.

(١٠) إذا لم يجد ما يكافئ به دعا لصاحبه:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه»<sup>(٤)</sup>.

وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صنع إليّ معروف فقل لفاعله: جزاك الله خيراً، فقد أبلغ في الشاء»<sup>(٥)</sup>.

(١١) والأفضل أن تكون الهدية لذوي الأرحام:

عن ميمونة زوج النبي ﷺ أنها أعتقت وليدة لها، فقال لها: «لو وصلت بعض أحوالك كان أعظم لأجرك»<sup>(٦)</sup>.

(١٢) فإن أهدى لجيرانه فالأولى أقربهم باباً:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله، إن لي جارين فلأي أيهما أهدى؟ قال: «إلى أقربهما منك باباً»<sup>(٧)</sup>.

(١) مسلم (٢٢٥٣)، وأبو داود (٤١٧٢)، والنسائي (١٨٩/٨).

(٢) الترمذي (٢٧٩٠)، والبيهقي في الشعب (١٣٢/٥)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣٠٤٦).

(٣) البخاري (٢٥٨٥)، وأبو داود (٣٥٣٦)، والترمذي (١٩٥٣).

(٤) رواه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي (٨٢/٥)، وأحمد (٦٨/٢)، والحاكم (٥٧٢/١)، وصحّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وصحّحه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب (٩٦٧).

(٥) رواه الترمذي (٢٠٣٥)، وحسنه، والنسائي في الكبرى (٥٣/٦)، وصحّحه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٩٦٩).

(٦) البخاري (٢٥٩٢)، ومسلم (٩٩٩)، وأبو داود (١٦٩٠).

(٧) البخاري (٢٥٩٥)، ومسلم (١٦٢٢)، وأبو داود (٣٧٥٦).



(١٣) ولا يرجع في هبته:

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النبي ﷺ: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»<sup>(١)</sup>.

هل يجوز التهادي مع المشركين؟

الجواب: نعم، يجوز التهادي مع المشركين، سواء اهداؤهم، أو قبول هداياهم، ولكن بشرط ألا يكون التهادي إحياءً لشركهم، أو إظهاراً للبهجة بأعيادهم، أو نحو ذلك.

وقد قبل النبي ﷺ هدية كسرى، وهدية قيصر، وهدية المقوقس، وهدية ملك أيلة، وأهدى النبي ﷺ لهم، وفي البخاري: أن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قدمت عليَّ أمي وهي مشركة في عهد رسول الله ﷺ، فاستفتيت رسول الله ﷺ، قلت: إن أمي قدمت علي وهي راغبة، أفأصل أمي؟ قال: «نعم صلي أمك»<sup>(٢)</sup>.

الهدايا المباحة والهدايا المحرمة:

(١) الهدايا التي تقدمها المؤسسات؛ مثل الأدوات المكتبية ونحوها، حكمها: أنها من الهبة المباحة المستحب قبولها، ما لم تكن هذه المؤسسة تقوم بأعمال؛ محرمة كالبنوك الربوية، وشركات الدخان، وما لم تكن هذه الهبات تستعمل في محرم؛ كطفايات السجائر مثلاً.

(٢) الهدايا التي يقدمها التجار ترويجاً لسلعهم جائزة، وهي من الهبة المباحة، ولها صور: منها: أن يجعل هدية لكل مشترٍ؛ سواء كانت من جنس السلعة أو من غيرها<sup>(٣)</sup>.

ومنها: أن يجعل هدية إذا اشترى كمية معينة من السلع.

قلت: وسواء كان المشتري موعوداً بالهبة قبل الشراء، أو منحت له في أثناء الشراء، وسواء كانت الهبة سلعة معينة، أو خدمة تقدمها له الشركة<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم (١٦٢٢)، وانظر ما تقدم من حكم الرجوع في الهبة.

(٢) البخاري (٢٦٢٠)، ومسلم (١٠٠٣)، وأبو داود (١٦٦٨).

(٣) واستثنى بعضهم ما إذا كانت الهدية نقدية؛ سواء كانت في بعض السلع أو في جميعها، ورأوا ذلك شبيهاً بمسألة مد عجوة، وهي من أنواع الربا.

(٤) انظر: كتاب الحوافز التجارية التسويقية لخالد المصلح (ص ٩٤) ويرى بعض العلماء حرمة هذه الهبات مطلقاً؛ لأنها عوض بلا مقابل؛ ولأنها تسبب ضغائن ومشاحنات بين التجار، ومن رأوا منع ذلك فضيلة الشيخ الفوزان حفظه الله.



(٣) وأما ما يفعله بعض التجار من ترويج سلعتهم بإعطاء المشتري بطاقة بها صورة معينة يكملها بالملصقات التي تخرج لهم من هذه السلع؛ فإن هذا النوع حرام لا يجوز، وذلك لما فيه من التغرير بتبذير المال، وحمل الناس على شراء ما لا حاجة لهم به إلا تحصيل ما يتمون به البطاقات، وفيه كذلك نوع من الميسر والقمار؛ لأنه قد يحصل ذلك فيغنم، وقد لا يحصله فيغرم، وقد أفتى الشيخ ابن عثيمين بحرمة ذلك<sup>(١)</sup>.

هدايا العمال:

لا يجوز للمرء إذا خول إليه عمل أن يقبل فيه هدية؛ لأن ذلك من الرشوة المحرمة، وهي من الخيانة والغلول، فعن أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له: ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي لي، فقال النبي ﷺ: «فهلا جلس في بيت أبيه - أو بيت أمه - فينظر أيهدى له أم لا؟ والذي نفسي بيده، لا يأخذ أحد منكم شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة»<sup>(٢)</sup>.

وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فيحرم ما يأخذه الموظفون في الدوائر الحكومية أو غيرها لتسهيل مطالب الناس، وما يأخذونه على ذلك رشوة، وسواء كانت الهدية المقدمة له عينية، أو منفعة، أو كانت معنوية؛ كأن يقدم العميل خدمة للموظف يحتاجها.

وأما صاحب الحق فالأصل أنه لا يجوز له بذل هذه الرشوة لهذا الموظف الذي يأكل السحت، لكن إن منعه الموظف حقه، وكان لا يستطيع الوصول لحقه إلا ببذل هذه (الرشوة) له، جاز له ذلك، ما لم يكن هناك تعدُّ على حقوق الآخرين، والإثم في هذه الحالة يقع على الموظف فقط.

(١) فتاوي الشيخ ابن عثيمين (٧٠٨/٢).

(٢) البخاري (٦٩٧٩) (٢٥٩٧)، ومسلم (١٨٣٢)، وأبو داود (٢٩٤٦).

(٣) رواه أبو داود (٣٥٨٠)، والترمذي (١٣٣٧)، وابن ماجه (٢٣١٣)، والحاكم (١٠٣/٤)، وصحَّحه،

ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح.



وكذلك لا يجوز لمندوبي المبيعات أن يأخذوا شيئاً من التجار الذين يشترون منهم؛ لأن ذلك رشوة، ومن أخذ من ذلك شيئاً فعليه أن يرده على من أهدها إليه، فإن لم يتمكن من ذلك فإنه يعطيها للجهة التي يعمل فيها؛ لأنها في الحقيقة سبب الهدية، والهدية إذا كان لها سبب ألحقت به؛ لأن عقود التمليكات تعتبر فيها الأسباب.

تنبيه: لكن إذا كان بين هذا الموظف وبين العميل تواد قبل تولي وظيفته، وكان يهديه قبل ذلك للمودة التي بينهما، جاز له قبول الهدية؛ إذا كان مقصودهم استمرار المودة، ولا علاقة لها بالوظيفة، والله أعلم.

#### ● العمرى والرقبى:

● العمرى والرقبى نوعان من الهبة يفتقران إلى ما يفتقر إليه سائر الهبات، من الإيجاب والقبول والقبض ونحو ذلك.

ومعنى العمرى: أن يقول الرجل لصاحبه: أعمرتك هذا الشيء أو هذه الدار، أي: جعلتها لك مدة عمرك، ومقصوده أنه إذا مات عادت الهبة له، وسميت عمرى لتقيدها بالعمر.

ومعنى الرقبى: أن يقول له: أرقبتك داري، أو هي لك حياتك على أنك إن مت قبلي عادت إلي، وإن مت قبلك فهي لك ولعقبك، فكأنه يقول: هي لآخرنا موتاً، وبذلك سميت رقبى؛ لأن كلا منهما يرقب موت صاحبه<sup>(١)</sup>.

حكمهما: العمرى والرقبى جائزتان، ودليل جوازهما من السنة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «العمرى جائزة»<sup>(٢)</sup>.

وإذا أرقب الإنسان أو أعمار لصاحبه شيئاً صارت ملكاً له (يعني: لمن وهبت له)؛ لأن حكمها حكم الهبة، وأما الشرط الذي شرطه أنها مدة حياته، أو لآخرهم موتاً؛ فإن شرط التوقيت هذا باطل، وأصبحت الهبة للمتعب (الموهوب له) ولورثته من بعده؛ فعن

(١) المغني (٨/ ٢٨٢).

(٢) البخاري (٢٦٢٦)، ومسلم (١٦٢٦)، وأبو داود (٣٥٤٨)، والنسائي (٣١٦/٢).



جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تَفْسُدُوهَا، فَإِنَّهُ مِنْ أَعْمَرِ عُمَرَى، فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلِبَعْقَتِهِ»<sup>(١)</sup>.  
ومقصود قوله ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ» حفظ الأموال وعدم تضييعها؛ لأنهم كانوا يظنون أن هذه كالعارية، وأن له حق الرجوع فيها، فبين لهم ﷺ أنها صارت هبة صحيحة، وليس له الرجوع فيها.



(١) مسلم (١٦٢٥)، وأبو داود (٣٥٥٥)، والترمذي (١٣٥٠)، والنسائي (٢٧٤/٦)، والبخاري نحوه (٢٦٢٥).





## كتاب الوقف

### • معنى الوقف:

• الوقف لغة: الحبس، ويجمع على أوقاف ووقوف.

واصطلاحًا: تحبیس الأصل وتسبیل المنفعة.

شرح التعريف:

المقصود بـ«الأصل» عين المال الموقوف؛ كالدار والسيارة والشجرة، فيحبس هذه الأشياء، يعني يمنع تملكها بالبيع والميراث والهبة ونحو ذلك. وأما «تسبيل المنفعة» فالمقصود: منفعة هذه الأشياء؛ كالغلة والثمرة والأرباح، فتصرف هذه المنافع إلى الجهة الموقوف عليها، أي: أن المنافع تصرف في وجوه البر.

### • مشروعية الوقف:

• ثبتت مشروعية الوقف في السنة: فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أصاب عمر بن الخطاب أرضًا، فأتى النبي ﷺ فقال: أصبت أرضًا لم أصب مالا قط أنفس منه، فكيف تأمرني به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها»، فتصدق عمر رضي الله عنه أنه لا يبيع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث - في الفقراء، والقريبى، والرقاب، وفي سبيل الله، والضيف، وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقًا، غير متمول فيه<sup>(١)</sup>.

الحكمة من الوقف:

الوقف فيه بر بالفقراء بعد موت الواقف، مما يكون سببًا لاستمرار الثواب له بعد الوفاة؛ لما ثبت في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٢٧٣٧)، ومسلم (١٦٣٣)، وأبو داود (٢٨٧٨)، والترمذي (١٣٧٥)، والنسائي (٢٢٢/٦).

(٢) مسلم (١٦٣١)، وأبو داود (٢٨٨٠)، والترمذي (١٣٧٦)، والنسائي (٢٥/٦).



وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ احْتَبَسَ فِرْسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، فَإِنْ شَبَعَهُ وَرُوثُهُ وَبَوَلَهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَسَنَاتٌ»<sup>(١)</sup>.

وعند ابن ماجه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ: عِلْمًا نَشَرَهُ، أَوْ وَلَدًا صَالِحًا تَرَكَهُ، أَوْ مَصْحَفًا وَرَّثَهُ، أَوْ مَسْجِدًا بَنَاهُ، أَوْ بَيْتًا لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ، أَوْ نَهْرًا أَجْرَاهُ، أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صَحْتِهِ وَحَيَاتِهِ تَلَحُّقَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

● نماذج من وقف الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

(١) تقدم حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَقْفِهِ أَرْضَهُ بِخَيْرٍ، وَهِيَ أَحْسَنُ أَمْوَالِهِ.

(٢) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وأمر ببناء المسجد قال: «يا بني النجار، ثامنوني بحائطكم هذا؟» فقالوا: والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

(٣) وعن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بئر رومة فله الجنة» قال: فحفرتها. وفي رواية: أنها كانت لرجل من بني غفار عين يقال لها: رومة، وكان يبيع القربة بمد، فقال له النبي ﷺ: «تبيعها بعين في الجنة»، فقال: يا رسول الله، ليس لي ولا لعيالي غيرها، فبلغ ذلك عثمان، فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم، ثم أتى النبي ﷺ فقال: أتجعل لي ما جعلت له؟ قال: «نعم» قال: قد جعلتها للمسلمين<sup>(٤)</sup>.

(٤) وعن سعد بن عباد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يا رسول الله، إن أم سعد ماتت، فأبي الصدقة أفضل؟ قال: «الماء»، فحفر بئرًا وقال: هذه لأم سعد<sup>(٥)</sup>.

(٥) وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالًا، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء، وكانت مستقبلة المسجد، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء

(١) البخاري (٢٨٥٣)، وأحمد (٣٧٤/٢)، والنسائي (٢٢٥/٦).

(٢) رواه ابن ماجه (٢٤٢)، وابن خزيمة (٢٤٩٠)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٢٣١).

(٣) البخاري (٤٢٨) (١٨٦٨)، ومسلم (٥٢٤)، وأبو داود (٤٥٣)، والنسائي (٣٩/٢)، وابن ماجه (٧٤٢).

(٤) البخاري تعليقًا (٤٠٦/٥)، ووصله الترمذي (٣٧٠٣)، والطبراني في الكبير (٤١/٢) واللفظ له، والنسائي (٤٦/٦)، وله شاهد عند البخاري، ومسلم.

(٥) حسن: رواه أبو داود (١٦٨١)، والنسائي (٢٥٤/٦)، وابن أبي شيبه (٣٩٤/٦)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب (٩٦٢).



فيها طيب، فلما نزلت هذه الآية: ﴿لَنْ نَّأَلُوَ الْبَرَّحَقَّ نُنْفِقُوا وَمَا يُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: إن الله تعالى يقول: ﴿لَنْ نَّأَلُوَ الْبَرَّحَقَّ نُنْفِقُوا وَمَا يُحِبُّونَ﴾ وإن أحب أموالي إليَّ بيرحاء، وإنما صدقه الله أرجو برها وذخرها عند الله، فضعها يا رسول الله حيث شئت، فقال رسول الله ﷺ: «بَيْح، ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، قد سمعت ما قلت، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين»، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه<sup>(١)</sup>.

(٦) وتقدم في حديث خالد بن الوليد أن رسول الله ﷺ قال: «وأما خالد فقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله»<sup>(٢)</sup>.

(٧) وأمام كل هذا ما ثبت عن عمرو بن الحارث بن المصطلق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ما ترك رسول الله ﷺ إلا بغلته البيضاء، وسلاحه، وأرضاً تركها صدقة<sup>(٣)</sup>.

#### • حكم الوقف:

• قال الشيخ ابن عثيمين: (الوقف هو تبرع بالمال، وحبس له عن الإسراف فيه، فإذا كان على جهة مشروعة كان مستحباً؛ لأنه من الصدقة، وإذا نذر الإنسان كان واجباً بالنذر، وإذا كان فيه حيف أو وقف على معصية كان حراماً، وإذا كان فيه تضيق على الورثة كان مكروهاً، فيمكن أن تجري فيه الأحكام الأربعة أو الخمسة)<sup>(٤)</sup>.

#### • انعقاد الوقف:

• يصح الوقف وينعقد بالقول والفعل:

(أ) أما القول: فينقسم إلى صريح، وكناية:

«فالصريح» كقوله: وقفت داري، أو وقفت سيارتي، وكذلك قوله: حبست أرضي

وسبلت منفعتها.

(١) البخاري (١٤٦١) (٢٣١٨)، ومسلم (٩٩٨)، وأبو داود (١٦٨٩)، والترمذي (٢٩٩٧).

(٢) البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣)، وأبو داود (١٦٢٣)، والترمذي (٣٧٦١)، والنسائي (٣٣/٥).

(٣) البخاري (٢٧٣٩)، والنسائي (٢٢٩/٦).

(٤) الشرح الممتع (٥٥٤/٤).

و«الكناية» كأن يقول: تصدقت بسيارتي وينوي بها الوقف، أو يكون هناك قرينة تدل على أنه أراد الوقف، كأن يقول: تصدقت بسيارتي، لا تباع، فقلوه: (لا تباع) قرينة تدل على الوقف. واعلم أن الفرق بين الصدقة والوقف: أن الصدقة تبرع كامل للمتصدق عليه، فيمكنه الانتفاع بريع الصدقة، كما يمكنه أن يتصرف في أصلها بالبيع والهبة، وأما الوقف فقد علمت أنه انتفاع بالريع فقط، وأما الأصل فيحبس عن البيع والهبة ونحوهما.

(ب) وأما الفعل: فيشترط أن يصاحبه قرينة تدل على الوقف، فمن ابتنى مسجدًا فإنه يصير وقفًا بذلك، ولو بنى أرضًا على أنها مقبرة وقال للناس: من شاء أن يدفن فيها موتاه فليفعل، فقد صارت بذلك وقفًا.

ثبوت الوقف:

ذهب جمهور العلماء إلى أن الوقف عقد لازم، أي: أنه يلزم صاحبه بمجرد صدوره منه وليس له الرجوع فيه، وخالف في ذلك أبو حنيفة، فرأى أنه غير لازم، وأن للواقف الرجوع فيه، إلا أنه إذا أوصى به بعد موته لزمه، وكذلك يلزمه عند أبي حنيفة إذا حكم حاكم بلزومه. والقول الراجح هو قول الجمهور؛ لما ورد في الحديث السابق: «لا يباع أصلها، ولا يبتاع، ولا يوهب، ولا يورث»<sup>(١)</sup>. فالوقف إزالة الملك عن الواقف، ويحبس على حكم الله تعالى على وجه تعود المنفعة فيه إلى العباد.

تعليق الوقف بالموت:

(١) إذا علق الوقف بما بعد الموت<sup>(٢)</sup> فمتى يلزم؟

اختلف العلماء؛ فمنهم من يرى أنه يلزم من حين وقفه، ومنهم من يرى لزومه بعد الموت؛ لأنه لا يلزم إلا بوجود الشرط، وعلى ذلك لا ينفذ إلا بعد الموت، ويكون من الثلث فأقل إلا إذا أجازه الورثة، وبناءً على هذا القول فإنه يجوز له التغيير والتبديل في الوقف - في حياته - كما يجوز له إلغاؤه؛ لأنه لا ينفذ إلا بالوفاة، بخلاف الرأي الأول، فإنه لا يمكنه فعل ذلك من حين الوقف.

(٢) ذكرنا أن الوقف غير المعلق بما بعد الوفاة يلزم بمجرد صدوره منه، فهل هذا الحكم عام حتى لو كان الواقف مدينًا؟

(١) البخاري (٢٧٣٧)، ومسلم (١٦٣٣).

(٢) ومعنى تعليق الوقف أن يقول مثلاً: أوقفت هذه الدار بعد موتي.



والجواب: إن كان قد حجر عليه قبل الوقف، فإن وقفه لا يصح؛ لأنه لا يملك التصرف، ولكن إن كان لم يحجر عليه، والدين يستغرق الوقف؛ ففيه خلاف، وقد رجَّح شيخ الإسلام ابن تيمية أن الوقف ليس بلازم، ولا نلزمه به؛ لأن قضاء الدين واجب، والوقف تطوع.

#### • شروط الوقف:

• هناك شروط تتعلق بالواقف، وأخرى بالمال الموقوف، وشروط تتعلق بالموقوف عليه، وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: شروط الواقف: يشترط لصحة الوقف ونفاذه بالنظر للواقف ما يلي:

(١) أن يكون الواقف حرًا مالكًا، فلا يصح وقف العبد، ولا يصح وقف مال الغير، ولا المال المغصوب، ونحو ذلك.

(٢) أن يكون عاقلًا، فلا يصح وقف المجنون، ولا المعتوه، ولا المختل عقليًا بسبب مرض أو كبر.

(٣) أن يكون بالغًا، فلا يصح وقف الصبي؛ سواء كان مميزًا أو غير مميز.

(٤) أن يكون رشيدًا غير محجور عليه بسفه أو فلس، وقد أجاز الفقهاء للمريض مرض الموت الوقف في حدود الثلث؛ رعاية لحق الورثة.

(٥) أن يكون مختارًا، فلا يصح الوقف من مكره.

ثانيًا: شروط الموقوف: اشترط الفقهاء في المال الموقوف أن يكون مالا معلومًا، متقومًا، مملوكًا للواقف ملكًا تامًا، وبيان ذلك فيما يلي:

(١) أن يكون مالا متقومًا، سواء كان عقارًا أو منقولًا<sup>(١)</sup>، فالعقار كالأراضي، والدور، والبساتين، والمنقول كالحيوانات، والأثاث، والسلاح، ونحو ذلك، فلا يصح وقف ما لا يعده الشرع مالًا، كالمسكرات وكتب الضلال؛ لأن ذلك لا يعده الشرع مالًا.

(٢) أن يكون له منفعة دائمة، فلا يصح وقف المنفعة المنتهية؛ كأن يستأجر بيتًا لمدة عشر سنوات، فيقول: وقفت هذه الدار، فإنه لا يصح؛ لأن شرط الوقف التأييد.

(١) اصطلاح الفقهاء على أن معنى (العقار) هو ما لا ينقل؛ كالدار والبستان، ومعنى (المنقول) هو ما ينقل؛ كالأثاث والسلاح.

(٣) أن يكون معلوماً، فلا بد أن يحدد، وعلى هذا فلا يصح أن يكون مبهماً؛ كأن يقول: وقفت أحد بيتي، إلا أن يكون أحد المبهمين مساوياً للآخر؛ كأن يقول: وقفت إحدى هاتين السيارتين، وكانتا متساويتين.

#### ملاحظات:

(١) إذا كان الموقوف يتلف بالانتفاع به، فهل يصح وقفه؟ كمن أوقف شاة يأكلها الفقراء مثلاً؟ فمعلوم أن هذه الشاة إذا أكلت تلفت، ولا يمكن الانتفاع بها؛ رجح شيخ الإسلام ابن تيمية جواز ذلك، إذ لا دليل على المنع. وعند الأئمة الأربعة في القول المعتمد: لا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع به، والراجح ما ذهب إليه الأئمة الأربعة

(٢) الراجح أنه يجوز وقف المشاع، والدليل أن عمر أوقف سهمه بخير، وهذا مشاع؛ لأنها لم تكن مقسومة، وفي المسألة خلاف<sup>(١)</sup>. ومن الأدلة أيضاً أن النبي ﷺ أقر كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما قال له: إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسول الله ﷺ، فقال له ﷺ: «أمسك عليك بعض مالك»<sup>(٢)</sup>. قال الحافظ: (فإنه ظاهر في أمره بإخراج بعض ماله وإمساك بعض ماله، من غير تفصيل بين أن يكون مقسوماً أو مشاعاً)<sup>(٣)</sup>.

(٣) لا يصح وقف ما لا فائدة فيه ولا منفعة؛ كوقف خنزير.

ثالثاً: شروط الموقوف عليه: قد يكون الموقوف عليه شخصاً، وقد يكون جهة خيرية، ويشترط لكل منهما شروط كما يلي:

(أ) إذا كان شخصاً: فيشترط أن يكون أهلاً للتملك، فلا يصح الوقف على بهيمة، ويشترط أن يكون هذا الشخص معلوماً، وأن يكون موجوداً.

(١) انتزع القانون المصري آراء من هذه الخلافات الاجتهادية لكي يضمن عدم المنازعات على النحو الآتي:

(أ) أخذ بجواز الشروع إذا كان المشاع قابل قابلاً للقسمة على جهة خيرية كمستشفى.

(ب) عدم صحة الوقف المشاع لتكون مسجداً أو مقبرة إلا بعد إفرازها؛ لأن شيوعها يمنع خلوصها لله.

(ج) عدم جواز وقف الحصة الشائعة فيما لا يقبل القسمة.

(٢) البخاري (٢٧٥٨) (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩)، والترمذي (٣١٠٢) وأبو داود (٣٣١٧)، والنسائي (٢٢/٧).

(٣) فتح الباري (٣٨٦/٥).



(ب) وإن كان على جهة: فيشترط فيها أن تكون جهة برّ؛ كالمساجد، والوقف على المساكين أو الأقارب، وبناءً على ذلك:

- (١) لا يصح الوقف على مساجد تبنى على القبور؛ لأنها ليست على البر والتقوى.
- (٢) يجوز الوقف على القريب؛ سواء كان مسلمًا أو ذميًّا (اليهودي والنصراني)، بخلاف الحربي فإنه لا يجوز الوقف عليه، وكذلك المرتد.
- (٣) لا يصح الوقف على كتب الزندقة، والسحر، ونحو ذلك.
- (٤) يجوز أن يجعل الوقف إلى جهة خيرية، ويستثني منافعه لنفسه مدة حياته، أي: يكون الوقف بدءًا من مماته.

(٥) يجوز أن يجعل الوقف على أقاربه، أو بعضهم، أو على أولاده، أو نحو ذلك. ورجح الحافظ ابن حجر قول الشافعية أن الأقارب من اجتمع في النسب، سواء قرب أم بعدد، مسلمًا كان أو كافرًا، غنيًّا كان أو فقيرًا، ذكرًا كان أو أنثى، وارثًا أو غير وارث، محرّمًا أو غير محرّم.

الفرق بين الوقف والوصية:

- (١) الوقف ينفذ في الحال بمجرد أن يصدر من الواقف ما يدل على الوقف، وأما الوصية فلا تنفذ إلا بعد الموت.
- (٢) لا يتقيد الوقف بجزء من المال، بخلاف الوصية؛ فإنها لا تزيد على الثلث إلا إذا أجازها الورثة.

إذا لم يعين مصرف الوقف:

إذا أوقف ولم يعين المصرف؛ كأن يقول: أوقفت كذا، فالراجح جواز الوقف، ويصرف في وجوه البر، وهذا مذهب الجمهور، وخالف في ذلك الشافعية؛ فرأوا بطلان الوقف، وأنه ما زال على ملك صاحبه.

ورأى بعضهم أنه لو قال: (أوقفت فقط) (يعني: لم يقل: أوقفت لله) ففيه هذا الخلاف، وأما إذا قال: (أوقفت لله) خرج عن ملكه جزمًا، والصحيح ما عليه الجمهور.

ودليل الجمهور حديث أبي طلحة؛ فإنه قال: وإن أحب أموالي إلي بيرحاء وإنها صدقة لله، فإنه لم يعين المصرف، حتى قال له النبي ﷺ: «اجعله في الأقربين».



ويرى ابن حزم أن للواقف أن يجعل الوقف على من شاء، فإن مات ولم يفعل - أي أنه لم يعين المصرف - جعل الوقف لأقاربه وأولى الناس به حين موته. قال ابن حزم: (وكذلك من سبل وحبس على منقطع، فإذا مات المسبل عليه عاد الحبس على أقرب الناس بالحبس الواقف يوم المرجع)<sup>(١)</sup>.

ومعنى الحبس على المنقطع، أن يجعل الوقف على شيء معين كأن يقول: وقفت هذا المال على فقراء بلدي، ثم ينقطع المنتفع بالوقف - كأن يغتني أهل القرية جميعاً - والوقف ما زال موجوداً، فإنه يرجع على أقرب الناس للواقف.

قلت: قد استدل العلماء على ذلك بحديث أبي طلحة؛ إذ قال للنبي ﷺ: «ضعه حيث شئت»، فجعله رسول الله ﷺ في الأقربين. قال الحافظ: (وفي قصة أبي طلحة أن منقطع الآخر في الوقف يصرف لأقرب الناس إلى الواقف، وأن الوقف لا يحتاج في انعقاده إلى قبول الموقوف عليه)<sup>(٢)</sup>.

هل يصح الوقف على نفس الواقف:

ذهب فريق من العلماء إلى عدم صحة الوقف على النفس؛ لأن الوقف صدقة، فلا تصح على النفس، ولأن مقتضى الوقف خروج المال الموقوف عن ملك الواقف، وهو لا يتحقق هنا، والوقف مقتضاه التأييد، والوقف على النفس ليس فيه معنى التأييد؛ لأنه ينقطع بموت الشخص، وهذا مذهب المالكية، وجمهور الشافعية، ومعظم الحنابلة.

وذهب فريق آخر إلى جوازه، وهو مذهب أبي يوسف من الحنفية، وبعض أئمة الشافعية والحنابلة ومذهب الظاهرية.

وهذا القول هو الأرجح؛ وقد استدلوا على ذلك بوقف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال الحافظ: (ويستنبط منه صحة الوقف على النفس، وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأرجح عنه)<sup>(٣)</sup>.

(١) المحلى (المسألة ١٦٥٧) (١/١٨٧).

(٢) فتح الباري (٥/٣٩٧).

(٣) فتح الباري (٥/٤٠٣).

يجوز للواقف أن يشترط لنفسه من وقفه منفعة:

والدليل على ذلك:

(١) أن أس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقف داراً له بالمدينة، فكان إذا حج مرَّ بالمدينة فنزل داره<sup>(١)</sup>.

(٢) وأن الزبير جعل دُورَه صدقة على بنيه، لا تباع ولا توهب ولا تورث، وأن للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضر بها، فإن استغنت بزواج فليس لها حق<sup>(٢)</sup>.

(٣) جعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوي الحاجات من آل عبد الله<sup>(٣)</sup>.

(٤) ومما يستدل به على ذلك حديث عثمان، وشرائه بئر رومة، وجعلها للمسلمين، وأن دلاءه كدلاء المسلمين<sup>(٤)</sup>.

هل يجوز الوقف على الأغنياء؟

الراجح أنه لا يجوز أن يجعل الوقف على الأغنياء؛ لأن المقصود بالوقف هو تحصيل الثواب في الآخرة، فلا يبذل المال إلا فيما يحبه الله ورسوله، ومعلوم أن بذل المال في الأغنياء فيه ضياع للفقراء، وهذا مما يكرهه الله، فقد قال تعالى في تقسيم مال الفيء: ﴿كَفَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

فلا يجوز إذن أن يجعل استحقاق الوقف بسبب الغنى، لكن إذا كان هناك اعتبارات أخرى جاز لهؤلاء الأغنياء أن يكون الوقف لهم ضمناً، كأن يوصي للأقارب أو للمجاهدين؛ فإن هذا مما يحبه الله، فإن كان في الأقارب أو المجاهدين أغنياء أعطوا من هذا الوقف<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري تعليقاً (٤٠٦/٥) ووصله البيهقي في سننه (١٦١/٦).

(٢) البخاري تعليقاً (٤٠٦/٥) ووصله ابن أبي شيبة (٣٥٠/٤).

(٣) البخاري تعليقاً (٤٠٦/٥) ووصله البيهقي في السنن (١٦١/٦)، وابن سعد بمعناه.

(٤) البخاري تعليقاً (٤٠٦/٥) ووصله الترمذي (٣٦٩٩)، والنسائي (٤٦/٦).

(٥) راجع في ذلك: مجموع الفتاوى (٣١/٣٣ - ٣٥).



هل يصح الوقف عن الميت؟

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَفَّيَتْ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أُمِّي تَوَفَّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، أَيْنَفَعَهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّ حَائِطِي الْمَخْرَافَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>. و«المخراف»: المكان المثمر.

(١) البخاري (٢٧٥٦)، ومسلم (١٦٣٨)، وأبو داود (٢٨٨٢)، والترمذي (٦٦٩)، (١٥٤٦).





• أحكام التصرف في الوقف:  
• هل يجوز تغيير شرط الواقف؟

قال ابن تيمية: (يجوز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه، وإن اختلف ذلك باختلاف الزمان والمكان، حتى لو أوقف على الفقراء والصوفية، واحتاج الناس إلى الجهاد، صرف إلى الجند)<sup>(١)</sup>.

قلت: وأما العبارة المشهورة: (شروط الواقف كنصوص الشرع)، فهذه الجملة من أبطل الكلام، فليس لنصوص الشارع نظير من كلام غيره أبدًا، بل نصوص الواقف يتطرق إليها التناقض والاختلاف، فيجب إبطالها إذا خالفت نصوص الشارع وإلغاؤها، ولا حرمة لها حينئذ البتة، ويجوز بل يترجح مخالفتها إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله منها، وأنفع للوقف والموقوف عليها<sup>(٢)</sup>.

قلت: فعلى هذا لو اقترن الوقف بشرط (باطل) وهو ما ينافي مقتضى الوقف بطل الوقف، كأن يشترط لنفسه حق الرجوع في الوقف متى شاء، فإن هذا الشرط يبطل الوقف.

وأما لو اشترط شرطًا يخل بالوقف أو بمصلحته، أو يخالف الشرع؛ كأن يشترط عدم تعمير الموقوف لو احتاج لذلك، أو يشترط ألا يعزل الناظر (المدير) من أولاده حتى لو خان، أو يشترط أن يخصص جزء من الوقف في معصية، فكل هذه الشروط فاسدة، وحكم الوقف في هذه الحالة: أن الوقف صحيح والشرط باطل.

هل يجوز بيع الوقف؟

المقصود بهذا السؤال إذا خرب الوقف، أو بطل الانتفاع به نتيجة استهلاكه، فهل يجوز بيعه، أو يظل هكذا معطلًا؟

أقوال للفقهاء، أرجحها أنه يجوز بيعه إذا خرب الوقف، أو تعطلت منافعه، أو كان الوقف مسجدًا وانتقل أهل المنطقة عنه؛ بحيث صار في موضع لا يصلح فيه، أو ضاق بأهله

(١) الاختيارات الفقهية (ص ١٧٦).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٣/ ٣٠٥).



ولم يمكن توسيعه في موضعه؛ فإنه يباع، والحالة هذه، ويجعل مكانه ما ينتفع به، وهذا مذهب الحنابلة<sup>(١)</sup>.

قالوا أيضًا: لكن إذا لم تتعطل مصالحه بالكلية، ولكن قلَّت، فإنها لا تباع؛ لأن الأصل تحريم بيعه، اللهم إلا إذا قل النفع إلى حد لا يعد نفعًا، فيكون وجوده كعدمه. قالوا: وما فضل من حصر المسجد وزيته، ولم يحتج إليه؛ جاز أن يجعل في مسجد آخر، أو يتصدق به على فقراء جيرانه.

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية جواز إبدال الوقف بخير منه، إذا كان الإبدال للحاجة، مثل أن تتعطل منافعه؛ فيباع ويشتري بثمنه ما يقوم مقامه، أو كان الإبدال لمصلحة راجحة؛ مثل أن يبدل الهدي بخير منه، ومثل المسجد إذا بنى بدله مسجدًا آخر أصلح لأهل البلد منه، وبيع الأول، فهذا ونحوه جائز عند أحمد وغيره من العلماء<sup>(٢)</sup>.

هل على أموال الوقف زكاة؟

الوقف إذا كان على معينين، فحصل من مال الوقف ما بلغ النصاب، فقد وجبت زكاته؛ لأنهم تملكوا المال فوجب عليهم زكاته، وأما إذا كان على غير معينين؛ كالوقف على المساكين؛ فإنها لا تجب فيه زكاة؛ سواء بلغ النصاب أم لا، وهذا مذهب الحنابلة وقول للشافعية<sup>(٣)</sup>.

هل يجوز وقف المنقول؟

المقصود بالمنقول ما ينقل ويحول كالثياب والحيوان<sup>(٤)</sup>؛ وقد ذهب جمهور العلماء إلى جواز الوقف في كل ما جاز بيعه وجاز الانتفاع به، سواء كان منقولًا أو غير منقول، وخالف في ذلك الحنفية، فلم يجزوه في المنقول إلا إذا كان تبعًا للأصل.

(١) انظر: المغني (٨/ ٢٢٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣١/ ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٥٢).

(٣) المغني (٨/ ٢٢٨)، والمجموع (٣٤٠٥).

(٤) يقسم العلماء المال إلى (عقار ومنقول)، ويقصدون بـ(العقار) ما لا ينقل؛ كالأرض والدور ونحوهما، وبـ(المنقول) ما ينقل ويحول؛ كالثياب والحيوان ونحوهما.

والراجح: قول الجمهور؛ لما ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «أما خالد فإنكم تظلمون خالدًا، فقد احتبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله»<sup>(١)</sup>، ومعلوم أن الأدرع والأعتاد من المنقول.

ولما ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله قال: «من احتبس فرسًا في سبيل الله إيمانًا واحتسابًا؛ فإن شَبَعَهُ وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسنات»<sup>(٢)</sup>.

قال البخاري: (باب وقف الدواب والكُراع والعروض والصامت)<sup>(٣)</sup>. و«الكراع» اسم لجميع الخيل، و«العروض»: الممتلكات غير النقد، و«الصامت»: المقصود به الذهب والفضة.

• ناظر الوقف:

المقصود بناظر الوقف: من يجعل له الولاية للتصرف في الوقف، ويمكن أن نعبر عنه بالمدير للوقف، ويتعلق بذلك أمور:

أولاً: تعيينه:

للووقف أن يعين من شاء، ويجوز أن يجعل نفسه ناظرًا للوقف، أو يجعل الناظر أحد أبنائه مثلاً، فإذا لم يعيّن؛ فقد اختلف العلماء لمن يكون له حق النظر، فيرى المالكية والشافعية أن للقاضي أن يعين ناظرًا للوقف، ويرى الحنابلة أنه إذا كان الوقف لمعين فهو ناظر على وقفه، وإن كان لجهة فيكون لنظر الحاكم أو نائبه، ويرى الحنفية أن الولاية تكون لنفس الواقف.

ثانياً: شروط الناظر: يشترط في الناظر ما يلي:

(أ) العدالة الظاهرة، أي: من التزم بالمأمورات واجتنب المحظورات، وهو شرط عند الجمهور، وأما الحنابلة فلم يشترطوا العدالة، بل قالوا: إذا كان فاسقًا يضم إليه عدل، يعني لكي يكون معه ناظرًا على الوقف.

(ب) الكفاية: أي: قدرة الشخص وخبرته في التصرف فيما خُوِّل إليه.

(ج) الإسلام، إن كان الموقوف عليه مسلمًا، أو كان لجهة مسجد، ونحوه.

(١) البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣).

(٢) البخاري (٢٨٥٣)، والنسائي (٢٢٥/٦).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الوصايا (٤٠٥/٥).



ثالثاً: وظيفة الناظر:

وظيفة الناظر حفظ الوقف وعمارته، وإيجاره، وزرعه، والمخاصمة فيه، وتحصيل الغلة، وتوزيعها على المستحقين، وحفظ الأصول، ونحو ذلك.

رابعاً: عزل الناظر:

يجوز للواقف عزل الناظر مطلقاً؛ إذا كان -أي: الواقف- هو الذي عينه.

ويجب على القاضي عزل الناظر إذا كان خائناً غير مأمون، أو عاجزاً، أو ظهر به فسق؛ كشرب خمر ونحوه، فإن لم يظهر منه ذلك فلا يجوز للقاضي عزله.

وللناظر أن يعزل نفسه (الاستقالة)، لكنه لا ينعزل حتى يبلغ القاضي.

تنبيه: يجوز لمن يلي أمر الوقف من الناس أن يأكل منه بالمعروف، كما ورد في وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم، غير متمول»<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ: (والمراد بالمعروف: القدر الذي جرت به العادة، وقيل: القدر الذي يدفع به الشهوة، وقيل المراد: أن يأخذ منه بقدر عمله، والأول أولى)<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «غير متمول»: أي: غير متخذ منها مالاً، أي: ملكاً، والمراد أن لا يملك شيئاً من رقابها.

لكن اختلف العلماء إذا كان الناظر هو نفس الواقف؛ هل له الانتفاع بالوقف؟

ف قيل: يجوز مطلقاً، ورَّجَّحه البخاري، وقيل: لا يجوز، وقيل: هو جائز إذا شرط. قال البخاري: (باب: هل ينتفع الواقف بوقفه؟ وقد اشترط عمر رضي الله عنه: لا جناح على من وليه أن يأكل منها، وقد يلي الواقف وغيره، وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئاً لله فله أن ينتفع بها كما ينتفع بها غيره، وإن لم يشترط)<sup>(٣)</sup>. قال الحافظ: (وفيه أن للواقف أن يشترط لنفسه جزءاً من ريع الموقوف؛ لأن عمر شرط لمن ولي وقفه أن يأكل منه بالمعروف، ولم يستثن إن كان هو

(١) البخاري (٢٧٣٧) (٢٧٦٤)، ومسلم (١٦٣٣).

(٢) فتح الباري (٤٠١/٥).

(٣) البخاري: كتاب الوصايا، الباب رقم (١٢) (ج ٥ ص ٣٨٣).





الناظر أو غيره، فدل على صحة الشرط<sup>(١)</sup>. قال الحافظ: (والذي احتج به المصنف - يعني: البخاري - من قصة عمر ظاهر في الجواز)<sup>(٢)</sup>.

قلت: ومما يدل على ذلك أيضًا ما رواه البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا تقسم ورثتي دينارًا ولا درهمًا، ما تركت - بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي - فهو صدقة»<sup>(٣)</sup>. والمقصود بالعامل في هذا الحديث: القيم على الأرض والأجير ونحوهما. قال الحافظ: (وهو دال على مشروعية أجرة العامل على الوقف)<sup>(٤)</sup>.



(١) فتح الباري (٥/ ٤٠٣).

(٢) فتح الباري (٥/ ٣٨٣).

(٣) البخاري (٢٧٧٦)، (٣٠٩٦)، (٦٧٢٩)، ومسلم (١٧٦٠)، وأبو داود (٢٩٧٤).

(٤) فتح الباري (٥/ ٤٠٦).





## كتاب الوصايا

### • معنى الوصية:

• في اللغة: تطلق على العهد إلى الغير في القيام بفعل أمر، وتطلق على جعل المال للغير.  
والوصية شرعاً: تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع، سواء كان هذا الشيء المملوك عيناً، أو منفعة.

ويمكن تعريفها بأنها: تصرف بعد موته، والتعريف بلفظ: (التصرف) أشمل من التعريف بلفظ: (التمليك)؛ فهو يشمل ما إذا كان الموصى به مالا، أو منفعة، أو إسقاط دين ونحوه، ويشمل ما إذا كانت الوصية لمعين؛ كأن يوصي لفلان، أو لجهة؛ كأن يوصي للفقراء مثلاً، ويشمل كذلك التصرف بالحقوق؛ كأن يقول: الوصي على أولادي الصغار فلان.

### • مشروعية الوصية:

• الوصية مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع:

أما (الكتاب): فقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ [النساء: ١٢].

وأما (السنة): فقد ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قول النبي ﷺ له: «الثلث والثلث كثير»<sup>(١)</sup>؛ يعني: في الوصية، وفي الحديث: «إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم»<sup>(٢)</sup>. والأحاديث في الوصية كثيرة ستأتي في بابها.  
وأما (الإجماع): فقد أجمع العلماء على جواز الوصية.

(١) البخاري (١٢٩٦) (٢٧٤٣)، ومسلم (١٦٢٨) وأبو داود (٢٨٦٤)، والترمذي (٢١١٦)، والنسائي (٢٤١/٦).  
(٢) ابن ماجه (٢٧٠٩)، وأحمد (٤٤٠/٦)، وحسنه الألباني لطرقه في الإرواء (١٦٤١).



### الحكمة من الوصية:

في الوصية تمكن الإنسان من تحصيل الثواب، وصلة الأرحام والأقارب، وسد حاجات الفقراء والمساكين، ونحو ذلك.

### حكم الوصية:

كانت الوصية في بادئ الأمر واجبة للوالدين والأقربين؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، ثم نسخت هذه الآية بآيات الموارث، ويقولون ﷺ: «إن الله أعطى لكل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث»<sup>(١)</sup>.

ولذلك ذهب جمهور العلماء إلى أن الوصية مستحبة، وحجتهم أنه لم ينقل عن كثير من الصحابة الوصية؛ لأنها نوع تبرع فلا تجب والتبرع غير واجب، ولأن الوصية للوارث نسخت بآيات الموارث عند الجمهور، أو نسخت بحديث: «لا وصية لوارث» عند بعض العلماء، فُتُسخت هذه الآية في جملة معناها وأحكامها، ومن أحكامها: الوصية للأقارب. قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ -: (أجمعوا على أن الوصية غير واجبة إلا طائفة شذت فأوجبتها)<sup>(٢)</sup>.

ويرى بعض العلماء أن الوصية واجبة على كل من ترك مالا؛ سواء كان قليلا أو كثيرا، وهذا مذهب ابن حزم، وروي الوجوب عن ابن عمر، وطلحة، والزبير، وابن أبي أوفى رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ<sup>(٣)</sup>.

وذهب ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا إلى وجوب الوصية للأقارب غير الوارثين<sup>(٤)</sup>، أي: أنه يرى أن النسخ قد صار إلى الوارثين فقط، وأما غير الوارثين فيجب عليه أن يوصي لهم، وهذا القول هو الراجح، وهو مذهب الزهري، والطبري، وقتادة، وغيرهم<sup>(٥)</sup>.

ولكن يمكننا أن نقسم الوصية بمعناها الأعم من حيث الحكم الشرعي إلى الآتي:

(١) أبو داود (٢٨٧٠)، الترمذي (٢١٢٠)، والنسائي (٢٤٧/٦)، وابن ماجه (٢٧١٣)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (١٧٢٠).

(٢) التمهيد (٢٩٢/١٤).

(٣) مصنف عبد الرزاق (٥٧/٩)، والمحلى (٣٩٤٨).

(٤) انظر: المغني (٣٩١/٨)، والمحلى (٣١٢/٩).

(٥) وهذا لا يعني أن يفرض ما يسمى بالوصية الواجبة كما يقرره القانون بالشروط التي قالوها، ولكن المقصود أن صاحب المال يوصي لغير الوارثين سواء الثلث أو أقل من الثلث وسواء كانوا من الاحفاد أو غيرهم.



(أ) واجبة: كالوصية للأقارب غير الوارثين، والوصية برد الودائع والديون، وأداء الزكوات، ونحو ذلك.

(ب) مستحبة: كالوصية للفقراء والمساكين، ولجهات البر؛ كالمساجد، والجمعيات الخيرية، والجهات الوقفية.

(ج) مباحة: كما لو أوصى بجميع ماله في وجوه البر، وهو لا وارث له.

(د) مكروهة: كما لو كان فقيرًا، أو له مال قليل، وورثته محتاجون؛ فيوصي لغيرهم، فذلك مكروه لاحتياج ورثته إلى المال؛ لقوله ﷺ: «إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير لك من أن تذرهم عالة»<sup>(١)</sup>.

● قدر المال الذي يمكنه الوصية فيه:

● وقد اختلف السلف في مقدار المال الذي من الممكن أن يوصي فيه؛ تبعًا لاختلافهم في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ أي: مالا، فقد ثبت عن علي رضي الله عنه أن ستمائة درهم أو سبعمائة درهم ليس بال، وعن ابن عباس: لا وصية في ثمانمائة درهم<sup>(٢)</sup>.

والراجح: أن المرجع إلى العرف في تحديد هذا المال قلة وكثرة. قال ابن حجر: (وحاصله أنه أمر نسبي يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، والله أعلم)<sup>(٣)</sup>.

(هـ) حرام: كأن يوصي للفسقة والكفرة، وكأن يوصي لطباعة كتب الضلال والكفر والفسق، ووصيته هذه غير نافذة.

ويحرم كذلك إذا أوصى بما يزيد عن الثلث، أو إذا أوصى لوارث، وتكون وصيته في هذه الحالة متوقفة النفاذ على إجازة الورثة.

ومن الوصية المحرمة: الإضرار في الوصية بالغير؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيِّهِ يُوْصِي بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرُ مُضْكَرٍ﴾. قال ابن عباس: «الإضرار في الوصية من الكبائر»<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (١٢٩٦)، (٣٩٣٦)، (٤٤٠٩)، ومسلم (١٦٢٨)، وأبو داود (٢٨٦٤)، والنسائي (٢٤١/٦).

(٢) تفسير الطبري (٣/٣٩٤) ط. الرسالة.

(٣) انظر: فتح الباري (٥/٣٥٧).

(٤) الدارقطني (٤/١٥١)، والطبراني في الأوسط (٥/٩).



تنبيهات:

(١) تقدم أنه لا يجوز الوصية لوارث، لكنه إذا أوصى لغير الوارث المحجوب عن الميراث حين الوصية لسبب ما، ثم صار وارثاً قبل موت الموصي؛ بأن زال سبب الحجب، فهل تنفذ الوصية؟ أي أنه: هل المعتبر في كونه غير وارث: وقت الوصية، أو وقت موت الموصي؟

الجواب: المعتبر في ذلك حال الوفاة، لا حال الوصية، فمثلاً: لو كان للرجل (الموصي) ابن وأخ، فأوصى لأخيه على اعتبار أن الابن سيحجبه في الميراث، ثم مات الابن قبل الموصي بطلت الوصية؛ لأن الأخ في هذه الحالة سيكون وارثاً.

(٢) إذا أوصى زيادة على الثلث فهل تنفذ وصيته؟

الجواب: لا تنفذ إلا بإذن الورثة بغد موته. ولكن هل يجوز له هذه الوصية؟

الجواب: لا يجوز، بل يجرم؛ لأنهم قد يميزون وصيته خجلاً وحياءً، ولأن النبي ﷺ نهى سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الزيادة عن الثلث، ولم يقل له: إلا أن يميز الورثة. قال ابن حجر: (واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث)<sup>(١)</sup>.

(٣) لا عبرة بإجازة الورثة قبل موت الموصي؛ لأنهم لم يملكوا المال بعد، فليس لهم التبرع، ولكن المعتبر في ذلك إجازتهم بعد موت الموصي.

(٤) يشترط في الوارث الذي يميز أن يكون هو العاقل البالغ الرشيد، وأما القُصر فلا يُتصرف في حقهم، بل يحفظ لهم كاملاً حتى يبلغوا.

(٥) اختلف العلماء في معنى قوله ﷺ: «الثلث، والثلث كثير»: فقيل: يحتمل أن يكون المعنى أن الثلث كثير وهو جائز، وإن كان الأولى أن ينقص عنه ولا يزيد عليه. وقيل: يحتمل أن المعنى لبيان أن الثلث كثير، أي: هو الأكمل، كثير أجره، وقيل غير ذلك.

والمعنى الأول هو المتبادر للفهم، وهو الذي فهمه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فإنه كان يقول: لو غَضَّ الناس إلى الربع؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «الثلث والثلث كثير»<sup>(٢)</sup>.

(١) فتح الباري (٥/١٦٩).

(٢) البخاري (٢٧٤٣)، والنسائي (٦/٢٤٤).



(٦) ذهب بعض العلماء أن منع الزيادة عن الثلث خاص بمن له وارث، أما من لا وارث له فيجوز له الزيادة؛ مستدلين بقوله: «إنك أن تذر ورثتك أغنياء». وقال الحافظ: (وتعقب بأنه ليس تعليلاً محضاً، وإنما هو تنبيه على الأحظ الأنفع، ولو كان تعليلاً محضاً لاقتضى جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن كانت ورثته أغنياء، ولنفذ ذلك عليهم بغير إجازتهم، ولا قائل بذلك)<sup>(١)</sup>.

(٧) اختلف العلماء: هل المعتبر في الثلث حال الوصية، أو حال الوفاة؟

والراجح أن المعتبر حال الوفاة؛ فإذا أوصى بشيء معين من ماله على اعتبار أنه يساوي ثلث ما يملك، ثم نقصت أملاكه بحيث صار هذا الشيء أكثر من الثلث، نفذت الوصية في الثلث فقط، ورُدَّ الباقي على الورثة، إلا إذا أجازوه.

(٨) واختلفوا: هل الثلث يؤخذ من جميع المال أو مما علمه الموصي له فقط دون ما خفي عليه، وبالأول قال الجمهور، والثاني هو مذهب مالك.

#### • أركان الوصية:

• ركن الوصية الإيجاب بأي لفظ يدل على الوصية؛ كأن يقول: أوصيت لفلان بكذا، أو أعطوا فلاناً بعد موتي كذا. وتنعقد باللفظ، وبالكتابة، وبالإشارة المفهمة لمن لا يقوى على النطق والكتابة كالأخرس، لكن إن كان قادراً على الكتابة فالأولى أنها لا تنعقد إلا بالكتابة.

وأما القبول فإن الجمهور ينظرون فيه حسب الجهة الموصى لها؛ على النحو الآتي:

(أ) فإن كانت لشخص معين فيرون أنه لا بد من القبول، إلا أن يكون هناك مانع<sup>(٢)</sup>، ولا يصح قبوله إلا بعد الموت، أما قبل الموت فلا يصح قبول ولا رد. ولا يشترط أن يكون القبول متصلاً بالموت، فلو قبل بعد الموت بمدة صحت الوصية.

(ب) وأما إن كانت الوصية لجهة فركنها الإيجاب فقط؛ كأن يوصي لمسجد، أو للفقراء، أو نحو ذلك.

(١) فتح الباري (٥/٣٦٨).

(٢) فمن الموانع مثلاً: أن يكون قاتلاً للموصي، أو يصير وارثاً عند موت الموصي بعد أن كان غير وارث قبل كتابة الوصية.



• أحوال الموصي والموصى له:

- (١) إذا قبل الوصية بعد موت الموصي ثبت ملكه؛ سواء قبضها أم لم يقبضها.
  - (٢) إذا مات الموصى له في حياة الموصي بطلت الوصية؛ لأنه لا يتحقق القبول بسبب موته.
  - (٣) إذا مات الموصي (صاحب الوصية) أولاً، ثم مات الموصى له قبل أن يقبلها أو يردها، انتقل الموصى به (المال) إلى ملك ورثته (يعنى ورثة الموصى له).
  - (٤) إذا أوصى لجنين أو لصغير أو محجور عليه، فالقبول يكون لمن له ولاية عليه.
  - (٥) الجهات الموصى إليها: يقوم بتسلم الوصية من يمثلها؛ كالجمعيات والمستشفيات، فيتسلم الوصية إدارتها.
  - (٦) تقدم أنه لا يشترط القبول فوراً بعد الموت، ولكن هل لذلك حد محدد؟ يرى الشافعية أن للوارث أن يطالب الموصى له بالقبول أو الرد، فإن امتنع بعد مطالبته فيعد امتناعه ردّاً للوصية؛ لأن فيه دفعاً للضرر عن الورثة<sup>(١)</sup>.
  - (٧) يجوز أن يقبل بعض الوصية ويرد بعضها، ويجوز إذا أوصى لجماعة أن يقبل بعضهم ويرد بعضهم، إلا إذا اشترط الموصي عدم التجزئة فإنه يجب العمل بالشرط.
- متى تثبت الملكية للموصى له؟
- أولاً: إذا حدد الموصي موعداً للملكية؛ كأن يقول مثلاً: أوصيت لفلان بكذا يمتلكه بعد شهر من الوفاة، ففي هذه الحالة لا بد أن يراعى هذا الشرط، فلا تثبت الملكية إلا بعد مرور الشهر بعد الوفاة.

ثانياً: وأما إذا لم يحدد موعداً للملكية، فيكون الحكم كالآتي:

- (أ) إن قبل الموصى له الوصية عقب الوفاة مباشرة، ثبت الملك له من وقت الموت.
- (ب) أما إذا لم يقبل مباشرة؛ كأن قبله بعد شهر مثلاً فقد اختلف الفقهاء؛ فرأى الشافعية والحنفية وهو المشهور من مذهب المالكية أن الملكية تثبت له من حين الوفاة أيضاً، ويرى الحنابلة وبعض المالكية أن الملكية تثبت له من حين القبول.

(١) وحدد القانون لذلك ثلاثين يوماً بعد إعلانه رسمياً، فإن لم يجب عدّ ذلك ردّاً.





والراجح: هو الرأي الأول؛ لأن القبول شرط لثبوت الملك وليس لصحة الوصية، وعلى هذا فإن حكم المال في المدة التي بين الوفاة وقبول الموصى له يكون موقوفًا؛ فإن قبل الوصية كان المال له ونماؤه له كذلك، وإن لم يقبل الوصية كان المال للورثة - أعني ورثة الموصي - وكذلك نماؤه يكون لهم، أي: أن المال يكون من التركة.

• شروط الموصي والموصى له<sup>(١)</sup>:

• أولاً: شروط الموصي (صاحب الوصية):

(١) يشترط في الموصي أن يكون أهلاً للتبرع، وهو البالغ العاقل الحر، رجلاً كان أو امرأة، وتصح من المسلم والكافر.

قال ابن حجر: (ووصية الكافر جائزة في الجملة، وحكى ابن المنذر فيه الإجماع)<sup>(٢)</sup>. فلا تصح من المجنون والمعتوه والمغمى عليه، ولا تصح من السكران، وهذا مذهب الجمهور، وخالف الشافعية فأجازوا وصية السكران بمعصية، ولم يميزوا وصية السكران بغير معصية، كمن شرب دواء مسكراً.

والراجح كذلك صحة وصية المحجور عليه لسفه أو لفلس؛ لأنها لا تنفذ إلا بعد الوفاة، وفي حالة السفه ليس في الوصية ضرر على الغير، وفي حالة الفلس لا ضرر على الغرماء أيضًا؛ لأنها لا تنفذ إلا بعد وفاء الديون لهم.

واختلفوا في صحة الوصية من الصبي المميز، فمنعها الحنفية والشافعية في الأظهر، وصححها مالك، وأحمد، والشافعي في قول، وروى مالك في الموطأ أثرًا عن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يحتلم<sup>(٣)</sup>، وقيد مالك صحتها بما إذا عقل ولم يخلط.

(٢) يشترط أن يكون الموصي مالكًا للموصى به.

(٣) يشترط أن يكون راضيًا مختارًا.

(١) (الموصي): هو صاحب المال الذي يصدر منه، و(الموصى له): هو الذي سيتملك الوصية بعد قبوله لها، و(الموصى به): هو المال نفسه الذي أوصى به الموصي، وهناك أيضًا (الموصى إليه) وهو الذي سيقوم بتنفيذ الوصية، أو بتدبير شئون أولاد الموصي من بعده، وسيأتي في باب (الوصاية).

(٢) فتح الباري (٣٥٧/٥).

(٣) مالك في الموطأ (٣/١١٨/٧٣٤)، والبيهقي (٦/٢٨٢).



(٤) يشترط لنفاذ الوصية ألا يكون الموصي مدينًا دينًا يستغرق جميع ماله، فيتوقف نفاذ الوصية على أصحاب الحق؛ فإن أجازوها نفذت، وإن لم يميزوها بطلت.

ثانيًا: شروط الموصى له:

الحالة الأولى: إذا كان الموصى له شخصًا: فيشترط ما يلي:

(١) أن يكون موجودًا (حقيقة أو تقديرًا)<sup>(١)</sup>.

(٢) أن يكون معلومًا (سواء كان شخصًا كزيد، أو نوعًا كأبناء فلان)، فلو قال: أوصيت لأحد رجلين؛ لم تصح.

(٣) يشترط أن يكون الموصى له أهلاً للتملك والاستحقاق، فلو أوصى لدابة؛ فيرى بعضهم عدم صحة الوصية؛ لأن الدابة لا تملك، والراجح جوازها؛ لأن مقصوده: لعلها.

(٤) ألا يكون الموصى له قاتلاً للموصي، أي: أن القتل يمنع صحة الوصية؛ سواء أجازته الورثة أم لا على الصحيح، وهذا رأي الثلاثة، وأما الشافعية فيرون جواز الوصية والهبة للقاتل، بخلاف الإرث. واختلف المانعون في القتل المانع من الوصية على النحو الآتي:

الحنابلة قالوا: هو القتل بغير حق؛ سواء كان عمدًا أم خطأ، وسواء كان مباشرة أو تسبياً. الحنفية قالوا: القتل الصادر من البالغ العاقل عدواناً بغير حق أو عذر شرعي، سواء كان عمدًا أو خطأ، بشرط أن يكون مباشرًا لا متسبياً.

أما المالكية: فيرون جواز الوصية للقاتل إذا علم الموصي بمن قتله ولم يغير الوصية، أو كانت الوصية بعد الضرب، وأما إذا أوصى له ثم قتله؛ فإن الوصية تبطل، وذلك بأن يكون القتل قصداً وعمداً، وأما القتل الخطأ فلا يبطل الوصية.

ملحوظة: لا يشترط اتحاد الدين بين الموصي والموصى له، فتجوز وصية المسلم لغير المسلم والعكس، بشرط ألا يكون الموصى له حربياً، ويرى بعض العلماء أن المرتد لا تصح له الوصية؛ لأنه يجب قتله، ويصرف ماله في بيت مال المسلمين.

(١) يعني به (حقيقة) أن يكون موجودًا بالفعل، و(تقديرًا) أن يقدر وجوده كالحمل، وهذا هو قول الجمهور، وذهب المالكية إلى أنه يجوز الوصية لمن سيوجد في المستقبل؛ سواء كان موجودًا وقت الوصية أم لا، وكذلك تصح عندهم لميت علم الموصي بموته حين الوصية.

(٥) يشترط ألا يكون الموصى له وارثاً، إلا إذا أجازته بقية الورثة بعد موت الموصي، على أن يكون الوارث الذي يميز الوصية من أهل التبرع؛ فلا يصح من صغير أو معتوه... ويرى بعض الفقهاء أن الوصية باطلة عموماً، وأما إجازتهم لها فليس تنفيذاً للوصية، إنما هو حق لهم، أي: أنهم يهبونه مختارين من عند أنفسهم، وهذا رأي المالكية والظاهرية.

الحالة الثانية: إذا كان الموصى له جهة:

يشترط أن تكون الجهة عامة (كالمستشفيات)، أو الشخص المعنوي (كالفقراء والمساكين)، ويشترط ألا تكون الجهة معصية، أو كفراً، أو يستعان بها على ذلك.

ثالثاً: شروط الموصى به (المال الذي أوصى به):

(١) أن يكون مآلاً؛ سواء كان نقداً كالدرهم، أو عيناً كالعقارات، أو منافع، كسكنى الدار وزراعة الأرض.

(٢) أن يكون المال متقوماً في عرف الشرع، يعني: يباح الانتفاع به، فلا تجوز الوصية بالخمير والخنزير، ولا الوصية بلهو، وتصح بما فيه نفع مباح ككلب صيد.

(٣) أن يكون قابلاً للتملك وإن كان معدوماً وقتها، كأن يوصى بشمر نخله الذي لم يوجد بعد، وتجاوز بالمجهول وبما لا يقدر على تسليمه؛ كالطير في الهواء، وتجاوز الوصية بالمشاع والمقسوم.

(٤) أن يكون الموصى به مملوكاً للموصي وقت الوصية، فلا يصح أن يوصي بهال غيره.

(٥) لا تنفذ الوصية إذا كان عليه ديون تستغرق جميع ماله، إلا إذا أجازها الدائنون.

(٦) لا تنفذ الوصية إذا كانت زائدة على الثلث إذا كان للموصي وارث، فما زاد على الثلث يوقف على إجازة الورثة، على أن تكون هذه الإجازة بعد الوفاة، وأن يكون المجيز من أهل التبرع.

• ضوابط وفروع تتعلق بأحكام الوصية:

(١) الوصية عقد غير لازم، فيجوز للموصي الرجوع عنها كلها أو بعضها؛ سواء كان رجوعه صريحاً، أو بدلالة تدل على ذلك بقرينة، أو عرفاً كأن يبيع الموصى به أو يهبه، أو يأكله.

(٢) تجوز الوصية بالنقد؛ كالأموال، وبالعين؛ كالعقارات، كما تجوز بالمنافع؛ كسكنى الدار وغلة البستان.



(٣) إن كان الموصي مدينًا بدين يستغرق جميع المال، فإن الوصية لا تنفذ إلا بإبراء الدائنين بإسقاط الدين، أو إجازتهم الوصية، أو تبرع شخص آخر بأداء الدين. وإن كان الدين لا يستغرق جميع المال فإن الوصية تكون نافذة في الجزء الباقي بعد الدين إن لم يزد على الثلث.

(٤) تقدم أنه يجوز أن يجعل الوصية لجهة معينة، فتصرف الوصية على هذه الجهة؛ كبناء المساجد والمستشفيات ونحو ذلك، فإن كان للموصي شرط عُمل به ما لم يصادم مقاصد الشريعة، وعلى القِيَم (الناظر أو الإدارة) الاجتهاد في إنفاق هذه الأموال حسب المصلحة.

(٥) إذا كان لم يحج حجة الإسلام، أخذ من رأس ماله كسائر الديون سواء أوصى أو لم يوص، فإن أوصى بها بعمل بالوصية، فإن لم يف ما أوصى به أكمل من رأس المال.

(٦) إذا أوصى لجماعة محصورين<sup>(١)</sup>؛ فإن حدد نصيب كل واحد قسمت الوصية كما قسمها، وإن لم يحدد قسمت بينهم بالتساوي.

(٧) إذا استحق الموصى لهم الوصية، وكانوا جماعة، ثم مات أحدهم؛ فماذا نفعل في نصيبه؟

الجواب: إن كانت الوصية في «عين»؛ فإن هذه العين تكون تركة، ويوزع نصيبه على ورثته، أعني ورثة الموصى له.

وإن كانت الوصية في «منفعة»؛ فإن المنافع لا تورث، فتعود المنفعة على بقية الموصى لهم، ولا تعود على ورثة هذا الذي مات.

(٨) إذا بطلت الوصية في حق الموصى له، لفقدان شرط، عادت الوصية إلى ورثة الموصي (صاحب المال).

مثال: أوصى زيد لعمر و ببال، ثم إن عمرًا قتل زيدًا، فأصبح لا يستحق الوصية، فإن هذا المال الذي أوصى به زيد له لا يأخذه عمرو، بل يكون من تركة زيد يوزع على ورثته.

(١) المقصود بالجماعة المحصورين: من سباهم بالاسم؛ كأن يقول: أوصي لأحمد، وعلى، ومحمد، أو بالإشارة؛ كأن يقول: أوصى لهؤلاء ويشير إليهم، أو بالوصف؛ كأن يقول: أوصي لأبناء فلان.



(٩) إذا أوصى لجماعة غير محصورين؛ كأن يوصي للفقراء والمساكين، أو للمحاربين المجاهدين، صحت الوصية كما تقدم، وفي هذه الحالة توزع الأموال على «المحتاجين» منهم، ولا يشترط التسوية، لكن هذا بحسب اجتهاد القائم على الوصية (الناظر أو القيم). وإن كانت الوصية منافع صارت وقفًا، وتوزع غلتها على من أوصى لهم.

(١٠) يستحب إثبات الوصية كتابة، ويدؤها بالبسملة والثناء على الله، وبالحمد ونحوه، والصلاة على النبي ﷺ والشهادتين كتابة أو نطقًا، ثم يكتب الوصية، ويشهد عليها؛ ليكون لها قوة النفوذ، فإن لم يشهد قبلت وصيته على الراجح إن علم خطه وأقره الورثة، أو كانت هناك بينة تدل على خطه<sup>(١)</sup>؛ وذلك لقوله ﷺ: «ما حقُّ امرئ مسلم له شيء يوصي فيه، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده». قال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ما مرت عليَّ ليلة منذ سمعت ذلك من رسول الله ﷺ إلا وعندي وصيتي<sup>(٢)</sup>.

وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح أن أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كانوا - يعني: الصحابة - يكتبون في صدور وصاياهم: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أوصى به فلان بن فلان: أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ويشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]<sup>(٣)</sup>.

(١١) قال ابن حجر: (قال العلماء: لا يندب أن يكتب - يعني في الوصية - جميع الأشياء المحقرة، ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب)<sup>(٤)</sup>.

(١) أما القانون فلا يعتد بالوصية ولا يأخذ بها في حال الإنكار، إلا إذا أثبتتها بورقة رسمية، أو بورقة عُرفية كتبت جميعها بخط المتوفى وعليها توقيعه، أو بإمضاء مصدق عليه.

(٢) مسلم (١٦٢٧)، والنسائي (٢٧٢/٦).

(٣) الدارمي (٣١٨٣)، وعبد الرزاق (٥٣/٦)، والبيهقي (٢٨٧/٦)، وصحَّحه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٨٤/٦).

(٤) فتح الباري (٣٥٧/٥ - ٣٥٨).



(١٢) هل الصدقة أفضل؟ أو الوصية بعد الموت أفضل؟

لا شك أن من جمع بينهما؛ بأن تصدق في صحته، وأوصى بعد موته، كان أفضل ما يكون، لكن السؤال في تخصيص أحدهما: الصدقة في الحياة، أو الوصية بعد الموت؟  
الجواب: أن الصدقة في الحياة أفضل؛ ففي الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قال رجل للنبي ﷺ: يا رسول الله أي الصدقة أفضل؟ قال: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ، تَأْمَلُ الْغَنَى وَتَحْشَى الْفَقْرَ، وَلَا تَهْمَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ»<sup>(١)</sup>.

(١٣) إذا أوصى بوصية لرجل، ثم بعد مدة أوصى بها (يعني: بنفس الذي أوصى به) لآخر؛ هل يشترك الاثنان في الوصية، أو تكون للآخر منهما؟ فيه خلاف، والأرجح أنها للآخر منهما؛ لأن وصيته الثانية نسخت الأولى.

(١٤) تقدم أن جميع الواجب ينفذ قبل الوصية من جميع المال؛ كتجهيزه، وقضاء دينه، سواء كان برهن أو ديناً مرسلًا من غير رهن، وسواء أوصى بالدين أم لم يوص به، ثم بعد ذلك تنفذ الوصية فيما تبقى من المال، ثم بعد ذلك يقسم الميراث.

وإذا تراحت الديون فكانت أكثر من التركة، أخذ كل واحد حصته وينقص منها بنسبته. وإذا كان عليه دين حق لله؛ كزكاة وكفارة ونذر، ودين آخر حق لأدمي؛ فأيهما يقدم؟ في المسألة أقوال ثلاثة: فبعضهم يقدم حق الله، وبعضهم يقدم حق العباد، وبعضهم يقسمها بينهم بحصصها، وهذا الذي رجحه الشيخ ابن عثيمين<sup>(٢)</sup>.

حكم الوصية عند زوال أهلية الموصي:

اختلف الفقهاء، إذا جن الموصي أو أصيب بعته؛ هل تبطل الوصية بذلك أو لا؟ فذهب جمهور الفقهاء إلى أن الجنون لا يبطل الوصية، وهذا هو الأرجح؛ لأنه أنشأ الوصية وقت أهليته بذلك.

(١) البخاري (١٤١٩) (٢٧٤٨)، ومسلم (١٠٣٢)، وأبو داود (٢٨٦٥)، والنسائي (٨٦/٥)، وابن ماجه (٢٧٠٦).

(٢) الشرح الممتع (٦٥٦/٤)، وتقدم في كتاب الجنائز أن الراجح في ذلك تقديم حق الله عز وجل.



وذهب الحنفية إلى بطلان الوصية؛ لأن عندهم أن العقود الغير اللازمة يعتبر فيها بقاء الأهلية، والوصية من العقود الغير اللازمة كما تقدم<sup>(١)</sup>.

● مبطلات الوصية:

● تبطل الوصية في الحالات الآتية:

- (١) الرجوع عن الوصية مبطل لها بالاتفاق؛ سواء كان الرجوع صريحاً، أو دلالة؛ كأن يبيع الشيء الموصى به، أو يهبه، أو يتصدق به، أو يذبح الشاة إن كان أوصى بها.
- (٢) تبطل الوصية كذلك إذا ردها الموصى له ولم يقبلها.
- (٣) إذا مات الموصى له المعين قبل موت الموصي بطلت الوصية، وهذا باتفاق الأئمة الأربعة؛ لأن شرط القبول لا يتحقق.
- (٤) تبطل الوصية إذا قتل الموصى له الموصي، وفيه خلاف تقدم.
- (٥) تبطل الوصية إذا هلك الموصى به (المال) قبل قبول الموصى له.



(١) وهذه مسائل اجتهادية، لذا فقد أخذ القانون بمذهب الحنفية، وإن كان الأرجح مذهب الجمهور.







## الوصاية

### • معنى الوصي:

• إذا أوصى الإنسان مثلاً فقال: يقوم (فلان) بتدبير شؤون أولادي، وقسمة ميراثي بعد موتي، فيقال لهذا الشخص الذي أوصى إليه: (وصي).  
وعلى هذا فالوصي -ويقال له: (الموصى إليه)- هو الذي أُمر بالتصرف بعد الموت، أي: أن الوصي عن الميت بمنزلة الوكيل عن الحي، ولذلك يمكن أن نقول: الوصي هو الذي يختاره الشخص في حياته قبل موته للنظر في تدبير شئون القاصر من أولاده من بعده.

وقبول الوصي لذلك وقيامه به قربة؛ لأنها تعاون على البر والتقوى.

### • شروط الوصي:

• يشترط في الوصي ما يلي:

(١) يشترط أن يكون مكلفاً، وذلك بأن يكون عاقلًا بالغًا، فلا يصح الإيصاء إلى صبي، أو مجنون؛ لأنها في ولاية الغير، فكيف يليان أمر غيرهما.

(٢) ويشترط العدالة، والعدل هو: من استقام في دينه ومروءته، فلا تصح الوصاية لفاسق؛ لأنه لا يرجى تصرفه.

ويرى الشيخ ابن عثيمين في ذلك التفصيل، قال: (فإن كانت العدالة تخدش في تصرفه فهي شرط، وإن كانت لا تخدش في تصرفه، وهو قد تصرف تأملاً ليس فيه أي إشكال، فإنها لا تشترط)<sup>(١)</sup>.

(٣) يشترط أن يكون رشيداً، والرشيد هو: من يحسن التصرف في المال الموصى به، فلا تصح لسفيه لا يحسن التصرف المالي.

(١) الشرح الممتع (٤/ ٦٧٥).



(٤) يشترط أن يكون أميناً، فلا تصح الوصاية لخائن؛ لأن الوصاية ولاية، ولا نجعلها لغير أمين، ويجب عزله إن ثبت خيانتة.

(٥) يشترط أن يكون مسلماً، فلا تصح ولاية الكافر على المسلم؛ قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨]، لكن تصح وصاية الكافر للكافر، والذمي للذمي.

(٦) يرى بعض الفقهاء رحمهم الله اشتراط الحرية للوصية، فلا يجوز الوصية لعبد، ولو أذن سيده، عند الحنفية والشافعية، وأما المالكية والحنابلة فأجازوا وصاية العبد بإذن سيده.

تفاصيل في شروط الوصي:

(١) لا تشترط الذكورة، فيصح جعل المرأة وصياً؛ لأنها من أهل الشهادة.

(٢) لا يشترط أن يكون الوصي مبصراً، فتصح وصاية الأعمى.

(٣) يجوز أن يوصي لغائب أو منتظر؛ كأن يقول: إذا قدم فلان من سفره فهو وصيي، أو إذا أسلم فلان فهو وصيي.

(٤) يجوز تعدد الأوصياء؛ بأن يوصي لاثنتين فأكثر، وفي هذه الحالة ليس لأحدهما التصرف منفرداً، إلا إذا كان الموصي صرح بجواز ذلك، فإن مات أحدهما أو اختلفوا في تصرف ما، نظر الحاكم في الأصلح.

ويرى المالكية في حال موت أحدهما انفراد الآخر بالوصاية، وهو رأي الشافعية والحنابلة، لكن يشترطون لذلك شرطاً، وهذا الشرط هو: أن يكون الموصي أذن لهما في الانفراد بالتصرف، فإن لم يكن أذن لهما في الانفراد بالتصرف أقام الحاكم من يقوم مقامه.



• شروط الموصى فيه:

(١) لا بد أن يكون الموصى فيه معلوماً يملكه الموصي ويبينه؛ كأن يوصي في قضاء دين، أو ودائع، أو يوصي بالنظر في أمر أولاده القصر.

وإذا أطلق الموصي وصاياه ولم يقيدھا فالمرجع فيه إلى العرف؛ كأن يقول: أوصيت بخمس مالى إلى فلان، ولا يذكر طريقة التصرف، فللموصى إليه أن يصرفھا في أحسن أمور الخير التي يراها.  
ويلاحظ:

(١) وإذا أوصى إليه في شيء لم يكن وصياً في غيره؛ لأنه كالوكيل لا يتصرف إلا في المأذون فقط. قال الشيخ ابن عثيمين: (فإذا أوصى إلى شخص أن يكون ناظراً على أولاده، فإنه لا يملك النظر في أموالهم؛ لأن النظر على الأولاد ليس هو النظر في المال، وإذا أوصى لشخص ينمي مال أولاده الصغار لم يكن له حضانتهم)<sup>(١)</sup>.

(٢) إذا تصرف الوصي في تفرقة المال الذي أوصى إليه، ثم ظهر دين على الميت فلا يضمن الوصي شيئاً من ذلك الدين؛ لأنه تصرف تصرفاً مأذوناً فيه، وعلى صاحب الدين أن يرجع بدينه على الورثة، لكن إن علم الوصي قبل التصرف أن على الميت ديناً ثم تصرف في الموصى به فإنه يضمن؛ لأن الدين مقدم على الوصية.

(٣) إذا قال الموصي لوصيه: (ضع هذا المال حيث شئت)، فهل له أن يأخذ لنفسه أو لولده؟

الجواب: لا؛ لأنه متهم في هذا؛ لأنه قد يجابى نفسه أو ولده، وكذلك الحال بالنسبة للوكيل.

(١) الشرح الممتع (٤/ ٦٨٠).



فروع ومسائل في تصرفات الوصي:

(١) أجاز الجمهور للوصي التصرف في مال الصغير بحسب المصلحة، أو الحاجة له (أي: للصغير).

(٢) أجاز الحنفية والمالكية للوصي أن يوصي لغيره، ومنع ذلك الشافعية والحنابلة إلا بإذن الوصي.

(٣) يجوز للوصي أن يدفع مال الموصى عليه للغير لكي ينميهِ مضاربة ونحوها، وله أن ينفق على الطفل المعروف، وأن يدفع له نفقته بالمعروف لطعامه وشرابه، وكذلك لتعليمه وتأديبه، وإخراج زكاة الفطر عنه، أو زكاة المال.

(٤) ليس للوصي التصرف بأن يقرض مال اليتيم للغير، فإن أقرض ضمن هذا المال.

(٥) إذا آتس من اليتيم رشداً دفع إليه المال؛ لقوله تعالى: ﴿وَابْتُلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ ءَافَقْتُمْ مَنَّهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، فإذا دفع إليه المال أشهد على ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَحِيدًا﴾ [النساء: ٦].

(٦) اعلم أن الوصي أمين؛ فلا يضمن هلاك مال الموصى عليه إلا بالتعدي أو التفريط، ويقبل قوله بيمينه إذا بلغ الصبي واختلف هو والوصي في النفقة، أو مقدارها.

لكن إن اختلفا في قدر النفقة، فإن كان ما يدعيه الوصي من النفقة موافقا للعرف فالقول قوله؛ لأنه أمين، وإن كان أكثر فعليه الضمان.

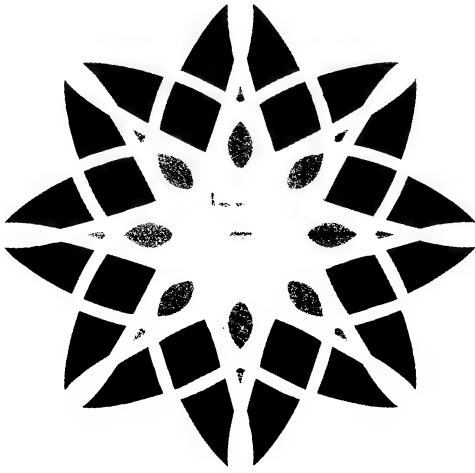
(٧) للوصي الأكل من مال اليتيم بالمعروف إذا كان فقيراً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦]، وأما الغني فينبغي له أن يستعف عن ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفِّ﴾ [النساء: ٦].

لكن هل له جعل (أجرة)؟ الصحيح أنه لا أجرة لوصي الميت، لأنه متبرع.



(٨) إذا مات إنسان لا وصي له، ولا حاكم ببلده، أو مات في صحراء؛ جاز لمسلم حيازة تركته، ويتولى أمر تجهيزه، ويفعل الأصلاح في التركة، فما كان منها يُسرع إليه الفساد، باعه وجعل ثمنه معه، وما كان يمكن حِفْظَهُ حِفْظَهُ، وحمل الباقي وثن من ما باعه حتى يوصله للورثة.





## كتاب الأُطعمة والأشربة

كتاب الأُطعمة

كتاب التذكية

كتاب الصيد

كتاب العقيقة

كتاب الأشربة

2005/14/25

فـ حكمكم المشهور أنو عزع الذي ساعد  
به النجاسة:

١- حكمكم المصير المستترة:  
وهي التي ذبحت في بلاد الكفر:

٢- أين علمنا بعد موقوع  
الذابح أصلاً أو جهلنا  
بموقوعه من عدمه  
طالما أصل الذابح مهم.

١- إن صلينا  
وقوم الذبيح:

(٢) ان كان  
ممن تعل  
لبيعتهم انا وهم  
الحاكمين:

٢- علمنا بوضع  
الذبيح ولكننا جهلنا  
الصفة التي يذبحها  
وهو ذكرا اسم الله  
عليها فالأصل حله.  
والذبح أولى.

١- إن علمنا أنهم  
ذبحوها بالصفحة  
الشعرية وذكروا  
اسم الله عليه فلا  
إشكال في حله.

٢) جهنم:  
هو مباح كله سبكا أو  
غیره، اصطلاحاً ام  
وجد فيه ميئاً صاده  
مسلم أو غيره ولا  
يحتاج إلى تذكية إلا  
ما كان بهيش في  
النصر والبر  
كالسحابة وكلب  
.. الخ

٢- جدول انبياء

(١) **برقي:**  
الأصل حله إلا ما دل  
الدليل على تحريمه:

١) حياياتي:  
 فيها حركاتها وحياتها النباتية والـ:  
 (١) التجمد.  
 (٢) المسكون.  
 (٣) الضيق.  
 (٤) وما يتعلق به حق النهر.

١- كما جاء في القرآن الكريم:

٢- الدم المسفوح وهو المصبوب

٢) ما قصده من الاستعداد  
للقائه؟

١- السمع الجاد والحيوي  
الإستعداد الذي به كان الناس  
يؤمنون بهما التلاميذ  
٢- كل من ياب من الصبايح  
يبدو ياباً من الغد  
٣- الكسب والفرح  
٤- كل من يستغنى من القوم  
يبدو ويشعر من كالهشيم  
والضعف والتعاليق  
٥- الخلاص

وهي الفكر الكبر المكن من  
الضعف.

يصل اليه إذا سمعت من اكل  
الخبز ربكاً وانصرفت من  
الطعام حتى يطعمه اخيه

٢٠٠٢ السنة الخامسة:

٣- ما نجده من لا تصل إليه  
 كالوشى.

٤- ما ذبح لنفیر الله الا الحسناء.

٥- ما ذکر علیه غیر اسم الله.

١- البرية حقيقة:  
١- ما مات من  
الحيوان حثف انفه.  
٢- ما ليح ذبها غير  
شرعي كالضئق  
والصئق.

١٢- أسبأ ابرقصر دم المرحمات من  
الطاهره، وينقسم المسمى:

احكموها:  
الأصل هي الأنظمة  
كلها الأصل والإباحة  
إلا ما دل الدليل على  
نهيها.

١. مصحف  
فروقه الخاقاني  
وهي:  
(١) النجاشية.  
(٢) الإسكندر.  
(٣) الضرر.  
(٤) المنبث.  
والاستقذار  
كالصراصور<sup>٢</sup>  
والذباب والموذ  
والقمل.

والتي تهاب والفرود  
والقفل.

## كتاب الأطعمة

• معنى الأطعمة:

• جمع طعام، وهو كل ما يؤكل مطلقاً؛ فيدخل في هذا ما تخرجه الأرض من الزروع والثمار، كما يدخل فيه كل الحيوانات المباح أكلها، سواء البرية والبحرية.

• حكمها:

• الأصل في جميع المطعومات الحل، إلا ما ورد دليل على تحريمه.

الأدلة على ذلك:

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨].

وقال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢].

وقال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٣١) قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي

أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴿ [الأعراف: ٣١، ٣٢].

فلا يحل للإنسان أن يدعي تحريم شيء بلا دليل شرعي؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦]. وعلى هذا فمن ادعى تحريم شيء فعليه أن يأتي بالدليل على تحريمه؛ لأن الأصل أن الله أباح لنا كل ما خلقه، وأما ما حرمه فقد بينه وفصله؛ قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

• علة التحريم للمحرمات من الأطعمة والأشربة:

• يمكن أن نلخص علل التحريم في كونها تدور حول هذه الأسباب الخمسة:

(١) النجاسة: لقوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. ولا شك أن

النجاسات من الخبائث.





(٢) الإسكار: قال تعالى عن الخمر: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْهَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ

فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

(٣) الضرر: فيحرم مثلاً أكل السم وشربه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وإذا خاف الإنسان من الأكل أذى أو نُحْمَة حرم عليه).

(٤) الاستقذار: كالقمل والبراغيث؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

(٥) عدم الإذن فيه شرعاً، فيحرم أكل مال الغير إلا بطيب نفس منه؛ فيحرم

المال المغصوب والمسروق.

• أقسام الأطعمة:

• ينقسم الطعام إلى نبات وحيوان، والحيوان ينقسم إلى بري وبحري، وبيان حكمها كالتالي:

أولاً: النبات:

يباح كل النباتات إلا النجس والضار والمسكر، وما تعلق به حق الغير، وقد تقدم (علة

تحريم الأطعمة والأشربة).

ثانياً: الحيوان البحري:

الأصل إباحة كل حيوانات البحر؛ لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَّعْنَاكُمْ

وَاللِّسْيَارَةَ﴾ [المائدة: ٩٦]، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير قوله تعالى: ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾،

فصيده: ما صيد منه<sup>(١)</sup>. فحيوان البحر حلال؛ سواء كان سمكاً أو غيره، وسواء اصطيد أم

وجد ميتاً، وسواء صاده مسلم أو كتابي أو وثني، وسواء كان له شبه في البر أو لم يكن له شبه،

ولا يحتاج الحيوان البحري إلى تذكية.

ويدخل في إباحة ذلك: إنسان البحر، وكلب البحر، وخنزير البحر، وحيات البحر،

ولم يستثن من ذلك إلا الضفدع، وقيل في سبب تحريمه: لأنه ليس من حيوان البحر فقط، بل

(١) الطبري (١١/٥٧).

هو بري بحري؛ قال ابن العربي: (الصحيح في الحيوان يكون في البر والبحر مَنَعُهُ؛ لأنه تعارض فيه دليان دليل تحليل ودليل تحريم، فيغلب دليل التحريم احتياطاً) (١).

ويرى غيره من العلماء أن جميع ما يكون في البحر تحل ميتته، ولو كان يمكن أن يعيش في البر، إلا الضفدع؛ للنهي عن قتلها.

ولا يحتاج الحيوان البحري ولا الجراد إلى تذكية، وأما ما كان يعيش في الماء والبر مما أبيح أكله فلا بد من تذكيته؛ كالسلحفاة، وكلب الماء، والسمور (حيوان يشبه القط).

ثالثاً: الحيوان البري:

الأصل إباحة الحيوانات البرية، إلا ما ورد فيه دليل بالتحريم، وقد ورد تحريم بعض الحيوانات البرية في القرآن والسنة.

● المحرمات من الحيوانات البرية في القرآن والسنة:  
● المحرم من الأطعمة في القرآن:

قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]، يتبين من هذه الآية تحريم الأشياء الآتية:

(١) الميتة: بجميع أنواعها، أي: التي لم تذبح ذبحاً شرعياً، فدخل فيها: المنخنقة (وهو الحيوان الذي يخنق فيموت)، والموقوذة (وهو الذي يضرب بعصا ونحوه فيموت)، والمتردية (وهو الذي سقط من مكان عالٍ فمات)، والنطيحة (وهو الذي نطحه آخر فمات)، وما أكل السبع (وهو الذي مات بسبب جرح حيوان مفترس له وأكله منه). ويلاحظ أن ما أدرك حياً من هذه الأشياء فذبح صار حلالاً؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾. قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إلا ما ذبحتهم من هؤلاء وفيه روح، فكلوه فهو ذكي. وقال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إذا أدركت ذكاة الموقوذة والمتردية والنطيحة وهي تحرك يداً أو رجلاً، فكلها. وقال الضحاك: إن المذكاة متى تحركت

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/ ٢٩٥)



بحركة تدل على بقاء الحياة فيها بعد الذبح فهي حلال<sup>(١)</sup>. وهذا مذهب جمهور الفقهاء، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد.

قلت: ويدخل في الميتة ما قطع من البهيمة وهي حية؛ لقوله ﷺ: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة»<sup>(٢)</sup>. ولا يباح من الميتة إلا السمك والجراد، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الطهارة.

(٢) الدم المسفوح: لقوله تعالى: ﴿أَوْ ذَمًّا مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، والمقصود بالمسفوح: الذي يهراق، وأما الدم الذي يتبقى في عروق الذبيحة فلا بأس به.

(٣) لحم الخنزير: يحرم جميع أجزاء الخنزير لحمه وشحمه، وقد نص القرآن على أنه رجس، فقال تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، والراجح أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور في الآية، وهو الخنزير.

(٤) ما أهل لغير الله: أي: ما ذكر عليه غير اسم الله؛ من صنم أو طاغوت أو وثن؛ فإنها حرام بالإجماع<sup>(٣)</sup>، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وسيأتي شروط الذبح في الباب الآتي.

(٥) ما ذبح على النصب: هي أوثان من حجارة كان المشركون ينصبونها حول الكعبة، ويذبحون عندها، فهي الله المؤمنين عن هذا الصنيع؛ لما في ذلك من الشرك بالله. وعلى هذا فما ذبح لغير الله من وثن أو صنم؛ فإنه لا يحل أكل هذه الذبيحة.

المحرم من الأطعمة في السنة:

(١) الحمر الأهلية:

وهي الحُمُرُ الإنسية التي يركبها الناس، فهذه الحمر يحرم أكلها، وهو قول جمهور العلماء؛ لما ثبت في الحديث عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذْنِ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ<sup>(٤)</sup>. وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ مُنَادِيًا

(١) انظر: هذه الآثار عند الطبري (٧٢/٦)، وابن كثير (٢٧/٥).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٨٥٨)، والترمذي (١٤٨٠)، ورواه ابن ماجه (٣٢١٦) من حديث ابن عمر.

(٣) انظر: ابن كثير (٢٧/٥).

(٤) البخاري (٤٢١٩)، ومسلم (١٩٤١)، وأبو داود (٣٧٨٨)، والترمذي (١٧٩٣)، والنسائي (٢٠١/٧).



فنادى: «إن الله ورسوله ينهيكم عن لحوم الحمر الأهلية؛ فإنها رجس. فأكفثت القدور، وإنها لتفور باللحم»<sup>(١)</sup>.

وقد ذهب بعض المالكية إلى إباحة أكلها مع الكراهة، وتوقف ابن عباس رضي الله عنهما في حكمه عليها، فقال: لا أدري أنهى عنها رسول الله ﷺ من أجل أنها حولة الناس فكره أن تذهب حولتهم، أو حرم يوم خير لحم الحمر الأهلية<sup>(٢)</sup>.

قلت: تقدم في حديث أنس علة التحريم لهذه الحمر بقوله: «إنها رجس»، فدل ذلك على التحريم، وأنه لم يكن من أجل حولة الناس، وابن عباس رضي الله عنهما لم يبلغه علة التحريم. وعلى كل فإن الخلاف المذكور لا وجود له الآن، فقد قال ابن عبد البر: (لا خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها)<sup>(٣)</sup>.

تحريم البغال، وإباحة الخيل:

(أ) يدخل في هذا التحريم: (البغال)؛ لما ورد في بعض ألفاظ حديث جابر: أنهم ذبحوا يوم خير الخيل والبغال والحمير، فنهى رسول الله ﷺ عن البغال والحمير، ولم ينه عن الخيل<sup>(٤)</sup>.

(ب) مما تقدم يتبين أن الحمار الوحشي والخيل حلال، ومما يؤكد ذلك ما ثبت عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه كان مع قوم محرمين وهو حلال، فبينما هم يسرون إذ رأوا حمار وحش، فحمل عليها أبو قتادة، فعقر منها أثناء، فأكلوا منها، وقالوا: نأكل من لحم صيد ونحن حرمون؟! فحملوا ما بقي من لحمها، فقال رسول الله ﷺ: «كلوا ما بقي من لحمها»، وفي رواية أنه أكل منها<sup>(٥)</sup>، وعلى هذا ثبت إجماع أهل العلم على إباحة الحمر الوحشية<sup>(٦)</sup>.

وأما «الخيول» فقد ذهب جمهور العلماء إلى إباحته، وخالف في ذلك الحنفية وبعض المالكية، فرأوا كراهة أكلها.

(١) البخاري (٥٥٢٨)، ومسلم (١٩٤٠)، والنسائي (٥٦/١)، وابن ماجه (٣١٩٦).

(٢) البخاري (٤٢٢٧)، ومسلم (١٩٣٩).

(٣) التمهيد (١٢٣/١).

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٣٧٨٩)، وأحمد (٣/٣٥٦)، والنسائي في الكبرى (٤٨٣٩).

(٥) البخاري (١٨٢٤)، ومسلم (١١٩٦)، وأبو داود (١٨٥٢)، والترمذي (٨٤٧)، وابن ماجه (٣٠٩٣).

(٦) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٥/٣٤).

والصحيح قول الجمهور؛ لما تقدم من حديث جابر، ولما ثبت أيضًا عن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرسًا، فأكلناه ونحن بالمدينة»<sup>(١)</sup>.

(٢) تحريم كل ذي ناب من السباع:

ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير<sup>(٢)</sup>. والمقصود ما له ناب من السباع يفترس به، أي: يصطاد بنابه وينهش به الصيد ويأكله؛ قال البغوي: (أراد بذي الناب: ما يعدو بنابه على الناس وأمواهم؛ مثل: الذئب، والأسد، والكلب، والفهد، والنمر، والدب، والقرد، ونحوها، فهو وأمثاله حرام)<sup>(٣)</sup>. وقال ابن حزم: (والكلب ذو ناب من السباع، وكذلك الهر، والثعلب، فكل ذلك حرام)<sup>(٤)</sup>.

(٣) تحريم كل ذي مخلب من الطير:

أي: ما له أظفار يصيد بها ويشق بها، أي: أنه يشترط أن يكون المخلب مما يصيد به؛ كالعقاب، والبازي، والصقر، والحدأة، والشاهين، والباشق، والعقق، والبومة، والنسر. قلت: ولا يدخل في ذلك: العصافير، والديك، والحمام، مع أن لها مخلبًا، لكنها لا تصيد به، ولا تفترس به.

(٤) الجلالة:

ثبت في الحديث عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها»<sup>(٥)</sup>. وجاء في بعض الأحاديث أيضًا: «النهى عن ركوبها»<sup>(٦)</sup>. وقد اختلف العلماء في معنى الجلالة، وفي حكمها:

(١) البخاري (٥٥١٠)، ومسلم (١٩٤٢)، والنسائي (٢٢٧/٧)، وابن ماجه (٣١٩٠).

(٢) مسلم (١٩٣٤)، وأبو داود (٣٨٠٣)، والنسائي (٢٠٦/٧)، وابن ماجه (٣٢٣٤).

(٣) شرح السنة (٢٣٤/١١).

(٤) المحلى (٨٤/٨) في المسألة (٩٩٣).

(٥) صحيح: رواه أبو داود (٣٧٨٥)، والترمذي (١٨٢٤)، وابن ماجه (٣١٨٩)، وصحَّحه الألباني في

صحيح الجامع (٦٨٥٥)، أبو داود (٣٧٨٧)، والحاكم (٤٦/٢)، وقال الألباني: حسن صحيح.

(٦) أبو داود (٣٧٨٧)، والحاكم (٤٦/٢)، وقال الألباني: حسن صحيح.



أما عن معناها: يرى الحنفية: أنها التي تعتاد أكل الجيف والنجاسات، ولا يخلط معها طعام غير النجاسة، ويكون لها ريح متنتة، وتكون من جميع الحيوانات.

ويرى غير الحنفية أنها التي أكثر طعامها النجاسة، وتكون من جميع الحيوانات. ويرى ابن حزم أن الجلالة هي التي تأكل العذرة من الإبل، وغير الإبل من ذوات الأربع فقط، ولا يرى الدجاجة ولا الطير جلالة، ولو أكلت العذرة.

وأما عن حكمها: فقد اختلفوا فيه على آراء:

الأول: الإباحة، وهو رأي المالكية.

الثاني: الكراهة، وهو قول مالك، وأحمد في رواية عنه، والحنفية، والشافعية.

الثالث: التحريم، وهو قول الحنابلة، والظاهرية.

قال الشوكاني: (والنهي حقيقة في التحريم، فأحاديث الباب ظاهرها تحريم أكل الجلالة، وشرب لبنها، وركوبها)<sup>(١)</sup>.

متى يحل أكلها:

إذا حبست الجلالة عن أكل العذرة زمنًا يطيب فيه لحمها جاز أكلها وركوبها؛ فعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثًا»<sup>(٢)</sup>. أي: ثلاثة أيام.

والمقصود حبسها حتى تطيب بالعلف الطاهر، ولا يقيد ذلك بزمن، وقد ثبت عن عطاء أنه كان ينهى عن جلالة الإبل والغنم أن تؤكل، فإن حبستها وعلفتها حتى تطيب بطونها فلا بأس حيثئذ بأكلها. ويروى عن الإمام أحمد أن البعير والبقر ونحوهما يحبس أربعين يومًا.

تنبيه: هل الدجاج الأبيض الذي يقدم له العلف من ريشه وعظامه وأمعائه ونحو ذلك يعد جلالة؟

الجواب: لو قلنا برأي الجمهور الذين يرون الدجاج يدخل ضمن الجلالة إذا أكل النجاسات<sup>(٣)</sup>، فأقول: إن هذه الفضلات من الريش والعظام والأمعاء ونحوها ليست بنجاسة؛

(١) نيل الأوطار (٨/ ١٩٧).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٥/ ١٤٨)، برقم (٢٤٦٠٨).

(٣) وهذا بخلاف رأي ابن حزم الذي لا يدخل الدجاجة ضمن الجلالة، فهي حلال عنده حتى لو أكلت العذرة.



لأنها من حيوانات مذبوحة، إلا أنه قد يوضع فيها بعض الدجاج الميت منها، لكنه قليل بالنسبة لباقي العلف، وعلى هذا فليس هذا العلف بنجس، وعليه فلا يحكم عليها بأنها جلالة، والله أعلم.

مسألة: هل يحرم أكل ما أمر الشرع بقتله؟

يرى الفقهاء أنه لا يحل أكل ما أمر الله بقتله؛ قال ابن عثيمين: (ما أمر الشارع بقتله، أو نهى عن قتله؛ فهو حرام)<sup>(١)</sup>. وعلى هذا فيحرم أكل الفأرة، والعقرب، والغراب، والحدأة، والكلب العقور، والوزغ (البرص)، والحية؛ فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ قال: «خمس فواسق يُقتلن في الحرم: الفأرة، والعقرب، والحُديّا، والغراب، والكلب العقور»<sup>(٢)</sup>.

وورد في الحديث: «اقتلوا الأسودين في الصلاة؛ وهما الحية والعقرب»<sup>(٣)</sup>، وأمر ﷺ بقتل الوزغ، وسماه فويسقاً<sup>(٤)</sup>.

والراجح: أن العلة في تحريم هذه الأشياء كونها خبيثة، لا لمجرد الأمر بقتلها، وقد حرم الله علينا الخبائث.

مسألة: هل يحرم أكل ما نهى الشرع عن قتله؟

رأى الفقهاء أن ما نهى الشرع عن قتله لا يحل أكله؛ فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب: النملة، والنحلة، والهلهد، والصر»<sup>(٥)</sup>. و«الصر»: نوع من الطيور. وعن عبد الرحمن بن عثمان قال: ذكر طبيب عند رسول الله ﷺ دواء، وذكر الضفدع يُجعل فيه، «فنهى رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع»<sup>(٦)</sup>.

قلت: لكن مجرد الأمر بقتله أو النهي عن قتله لا يكون علة في التحريم، لذا قال صديق حسن خان: (ولم يأت الشرع بما يفيد تحريم أكل ما أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الأمر والنهي

(١) الشرح الممتع (٣٢/٦).

(٢) البخاري (٣٣١٤)، ومسلم (١١٩٨)، والترمذي (٨٣٧)، وابن ماجه (٣٠٨٧).

(٣) البخاري (٥٩٩٦)، ومسلم (٥٤٣)، وأبو داود (٩١٨)، والنسائي (٤٥/٢).

(٤) مسلم (٢٢٣٨)، وأبو داود (٥٢٦٢).

(٥) صحيح: رواه أبو داود (٥٢٦٧)، وابن ماجه (٣٢٢٤)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٩٦٨).

(٦) صحيح: رواه أبو داود (٥٢٦٩)، وأحمد (٤٥٣/٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٩٧١).



دليلين على ذلك، ولا ملازمة عقلية ولا عرفية، فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم، بل إن كان المأمور بقتله أو المنهي عن قتله مما يدخل في الحباث، كان تحريمه بالآية الكريمة، وإن لم يكن كذلك كان حلالاً عملاً بما أسلفنا من أصالة الحل، وقيام الأدلة الكلية على ذلك<sup>(١)</sup>.

• تفريعات فيما يحل أكله وما يحرم:

(١) يحرم كل مستخبث؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾

[الأعراف: ١٥٧]، كالحشرات مثل: الصرصور، والخنفساء، والجعل، والذباب، والدود، والقمل، والبراغيث، والبق، والبعوض.

ويحرم أكل لحوم الناس؛ لقوله تعالى: ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ

مِمَّا فَكَّرَ هَتْمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]. ويدخل في باب المحرمات من الإنسان: المخاط، والنخامة، والدمع، والعرق، والمذي، والمني، والجلد، والشعر، والظفر، والقيح، والسن. لكن يباح اللبن؛ لأن منه الرضاع، والريق؛ لأن النبي ﷺ حنك الصبيان بتمر مضغه.

(٢) يحرم أكل القرد، قال ابن عبد البر: (لا أعلم بين علماء المسلمين خلافاً أن القرد لا

يؤكل، ولا يجوز بيعه؛ لأنه مما لا منفعة فيه، وما علمنا أحداً أرخص في أكله)<sup>(٢)</sup>.

(٣) يرى ابن حزم جواز أكل الفيل إذا أمكن تذكيته، وذهب ابن عبد البر إلى حرمة أكل

الفيل<sup>(٣)</sup>. وهو قول الجمهور وقد رخص فيه بعض العلماء<sup>(٤)</sup>.

(٤) ويباح أكل القنفذ، واليربوع، والرخمة، وأم خبين، والوبر، والسرطان، والحرمر

الوحشية، والبقر الوحشي أيضاً، والظباء، والضب، والنعام، وسائر الوحوش - إلا ما استثنى من قبل - ويباح الزرافة، والطاوس، والبيغاء. ويحل أكل السلحفاة البرية والبحرية وأكل بيضها؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨].

(١) الروضة الندية (١٧٦/٢).

(٢) التمهيد (١٥٧/١).

(٣) المحلى: المسألة (٩٩٢)، والتمهيد (١٥٧/١).

(٤) التمهيد (١٥٦/١)، والمغني (٤٠٩/٩).





(٥) إذا طبخ الطعام بشيء نجس أو شيء محرم، فإن هذا لا يؤثر في إباحة الطعام، وكذلك لو وقع الطعام على شيء نجس أو محرم، فغسل بحيث لا يبقى فيه أثر لهذه النجاسة، فالطعام حلال لا يضره شيء.

(٦) يجوز أكل الضبع: فعن عبد الرحمن بن أبي عمار قال: سألت جابرًا عن الضبع؛ أكلها؟ قال: «نعم، قلت: أصيد هي؟ قال: نعم، قلت: أسمعت هذا من رسول الله ﷺ قال: نعم»<sup>(١)</sup>.

(٧) لو مات حيوان مما يحل أكله، فحلب منه لبن، فاللبن حلال، ولا يحرمه كونه في ضرع ميتة، وإنما هو لبن حلال في وعاء حرام فقط.

(٨) لا يحل أكل السم، ولا ما يؤذي من الأطعمة، ولا الإكثار من طعام يمرض الإكثار منه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

(٩) إنفحة الميتة طاهرة كاللبن، وعلى هذا فالجبن المستورد من أي بلاد كانت حلال، سواء كانت بلادًا شيعية، أو وثنية، أو أهل كتاب؛ قال ابن تيمية في جبن المجوس: (والأظهر أن جبنهم حلال، وأن إنفحة الميتة ولبنها طاهر؛ وذلك لأن الصحابة رضي الله عنهم لما فتحوا العراق أكلوا من جبن المجوس، وكان هذا ظاهرًا شائعًا بينهم)<sup>(٢)</sup>.  
حكم أكل الفسيخ:

جاء في (الموسوعة الفقهية) في حكم أكل الفسيخ ما يلي: (والفسيخ إن كان صغيرًا كان طاهرًا في المذاهب الأربعة؛ لأنه معفو عما في بطنه لعسر تنقية ما فيه، وإن كان كبيرًا فهو طاهر عند الحنفية والحنابلة وابن العربي والدردير من المالكية، خلافًا للشافعية والجمهور المالكية، وإذا اعتبر طاهرًا فإن أكله مع تفسخه والتغير في رائحته يتبع فيه شرعًا رأي الطب في ضرره وعدمه، فإن قال الأطباء الثقات: إنه ضار يكون أكله محظورًا شرعًا لضرره بالصحة، وإلا فلا)<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٨٠١)، والنسائي (١٩١/٥)، والترمذي (٨٥١)، واللفظ له وقال: حسن صحيح.

(٢) مجموع الفتاوى (١٠٢/٢١).

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٣٢/٥).



اللحوم المستوردة:

يختلف حكم الذبائح المستوردة حلاً وحرمة باختلاف حال الذابحين:

(أ) فإن كان الذابح مسلماً وذكر اسم الله على ذبيحته، أو لم نعلم أذكر اسم الله أم لا، فذبيحته حلال بإجماع المسلمين.

(ب) وإن كان الذابح مشركاً (كاليهودي، والقادياني، والبهائي) فهو لا تؤكل ذبائحهم، حتى لو ذكروا اسم الله عليها.

(ج) وإن كان الذابح كتابياً (يهودياً أو نصرانياً) وذكر اسم الله على ذبيحته فهي حلال بإجماع المسلمين، وإن ذكر اسماً غير اسم الله عليها؛ كأن يقول (باسم المسيح)، لم يحل الأكل منها؛ لأنها مما أهل لغير الله به، وإن لم يذكر شيئاً لا اسم الله ولا اسم غير الله، ففيه خلاف في حل ذبيحته وحرمة، والظاهر الحرمة.

واعلم أنه في الحالات التي نقول فيها بإباحة ذبائحهم يشترط أن يكون هذا الذبح ذبحاً شرعياً.

وأما إن كان بطريقة الصعق أو الخنق أو الضرب بالمسدس؛ فهي موقوفة لا يحل أكلها، إلا إذا أدركت حياة مستقرة وذكيت فتؤكل؛ لقوله تعالى:

﴿لَا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

رأي الشيخ ابن عثيمين في الذبح إذا وقع، لكننا نجهل كيف وقع؛ بأن يأتينا ممن تحل ذبيحتهم لنا، ولا نعلم على أي صفة ذبحوها؟ وهل سمّوا الله عليها أو لا؟ قال رحمه الله تعالى: (ففي هذه الحال، المذبوح محل شك وتردد، ولكن النصوص الواردة عن النبي ﷺ تقتضي حله، وأنه لا يجب السؤال؛ تيسيراً على العباد، وبناءً على أصل الحل. قال: وأما إذا جهلنا هل ذابحه من تحل ذبيحته أو لا؟ - وهذا هو الغالب على اللحوم الواردة من الخارج - فالأصل هنا التحريم، فلا يحل الأكل منه؛ لأننا لا نعلم صدور هذا الذبح من أهله، ولا يناقض ما سبق؛ حيث حكمنا بالحل مع الشك؛ لأننا هناك علمنا بصدور الفعل من أهله، وشكنا في شرط حله،



والظاهر صدوره على وجه الصحة والسلامة حتى يوجد ما ينفي ذلك<sup>(١)</sup>، بخلاف ما هنا، فإننا لم نعلم صدور الفعل من أهله، والأصل التحريم<sup>(٢)</sup>. اهـ.

قلت: والذي أراه في هذا الباب عموماً التورع عن أكل هذه اللحوم المستوردة؛ أعنى المذبوحة عندهم؛ فإن السلامة لا يعدلها شيء، فإنها إن كانت ذبحت خنقاً وصعقاً، فالحرمة فيها متحققة، وإن لم نعلم فالخلاف واقع بين العلماء في حلها وحرمتها، والورع باب أوسع من الفتوى، وهذا ما نصح به الشيخ ابن جبرين بترك الأكل منها لاشتباهاها؛ لعدم التزامهم بالذكاة الشرعية<sup>(٣)</sup>.

تنبيه: المقصود باللحوم المستوردة في الكلام السابق التي ذبحت في بلاد الكفر، وأما إذا استوردت من بلاد إسلامية فالأصل فيها الحل، وكذلك لو استوردت المواشي حية؛ سواء كانت من بلاد الغرب أو من غيرها، وذبحت في بلادنا فهي حلال. تسميد الأرض بالنجاسات:

الشجر إذا سمد بالعذرة؛ هل يحرم ثمره أو لا يحرم؟ قال الشيخ ابن عثيمين: (جمهور العلماء على أنه لا يحرم ثمره؛ لأن النجاسة استحالت، إلا إذا ظهرت رائحة النجاسة أو طعم النجاسة في الثمر فيكون حراماً، وهذا هو القول الصحيح بلا شك)<sup>(٤)</sup>.

(١) جاء في كتاب الفقه الواضح للدكتور محمد بكر إسماعيل أن بعض الصفقات المستوردة من هذه البلاد إلى بعض الدول العربية وعليها ختم (ذُبحَت على الشريعة الإسلامية)، وجد أن رقبة الدجاج سليمة وكاملة وليس بها أثر الذبح، وكذلك وجد على بعض صناديق السمك المستوردة: (ذبح على الشريعة الإسلامية!!).

(٢) نقلاً من كتاب أبحاث هيئة كبار العلماء (٢/٦٨٣)، وانظر: فتاوى علماء البلد الحرام (ص ٢٧٧ - ٢٧٩).

(٣) راجع: نص الفتوى في كتاب فتاوى علماء البلد الحرام (ص ٢٨١).

(٤) الشرح الممتع (٦/٣١٧).

## مسائل الاضطراب

### (في اضطراب الإدمان في كثير من الأحيان)

١- حكم الاكل من خارج البيتين للدار حائبا:  
فيها أو لا؟

٢- لا يجوز أن يأكل منها إلا عند  
الضرورة وهو الإباح.

١- يجوز في البيت:  
(١) أن يكون الغير على الشجر أو  
(٢) أن يكون البيت غير مغلق.  
(٣) أن لا يكون عليه حارس.  
(٤) أن يأكل ولا يحمل منه شيئا.  
هناك رواية على صاحب البيت  
يستأن منه أن لم يجره أكل من دون  
أن يرضي الشجر.

٢- الاضطراب إلى مال الغير قد يقع  
الاضراب وقد يكون اضطرابا إلى:

١- مصلحة ماليه  
٢- معوقه أصلا  
٣- حب على صاحبها  
٤- بيتها له

١- حق ماليه كالمال  
٢- حق اضطراب إلى حق مالي  
٣- اضطراب كالمال جارا

(٢) أن يكون  
صاحب المظلم  
غير مختار  
للمالك ومختار:

١- يجب عليه أن  
يبلغه المظلم بما  
يبلغه به سرورا.  
فإن حقه له قبل أن  
يطلبه المظلم:  
فإن كان يطلبه  
وطلبه المظلم شيئا.

(١) أن يكون صاحب  
المظلم مختارا هو  
أولئك المظلمين  
ولا يحمل صاحب حقه  
لغيره بل يبدأ بالاعتذار  
نفسه.  
وإن كان غير  
المظلم وما تعلق به  
مصلحة عامة كالمظلم  
والصالحه له أن يولده.

٣- شروط الاضطراب هي:  
١- أن لا يملك المظلم الا يملك  
المظلم.  
٢- أن لا يكون المظلم قاتلا  
كالمظلم.  
٣- أن لا يتجاوز في اكل المظلم  
القدر الذي يتلف به المظلمة.  
٤- أن لا يكون المظلم على  
الوت بحيث لا يرد منه  
الأكلي.

٤- حكم الاضطراب في  
أكل الاطعام للضيق:  
هل حكم الاطعام له أن  
يأكل ربه أن لا يأكل حتى لو  
أدى إلى موت.  
وإن حكم الاطعام بغيره  
لم يأكل وهو الإباح.

١- حكم الاضطراب  
الذي يملك معه أكل  
الطعام:  
هو إذا جاز به الاطعام إلى  
حد الاكل أو المرح  
الذي إلى الاكل.

٢- أن لا يملك  
المظلم الا يملك  
المظلم.

١- أن لا يملك  
المظلم ذلك حتى  
يطلبه صاحب.  
٢- أن لا يملك  
المظلم ذلك حتى  
يطلبه صاحب.

٣- مالت صاحب  
المظلم فهو ظالم  
ووجه حذر.

١- مالت المظلم  
فهو شريد وهو من  
شديد القتل.



### • حالات الضرورة:

إذا اضطر الإنسان لأكل شيء من المحرمات أبيع له ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ .

### حد الاضطرار:

يُرخص للإنسان المضطر أكل ما حرم عليه إذا وصل به الجوع إلى حد الهلاك، أو إلى المرض الذي يفضي به إلى الهلاك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ﴾ وهي المجاعة.

واختلف الفقهاء في المقصود بالرخصة لأكل المحرم عند الضرورة: هل المقصود بها «الإباحة»، يعني: الحِلُّ وعدم التحريم، أي أنه يجوز له الأكل ويجوز له عدم الأكل، أو المقصود بها «الوجوب»؟ يعني: يجب عليه الأكل وإذا لم يأكل أثم؟  
الراجع: الوجوب بالشروط التي سنذكرها إن شاء الله تعالى.

شروط الرخصة في أكل الميتة للمضطر:

(١) ألا يندفع الضرر إلا بالمحرم؛ ألا يجد طعاماً حلالاً، فإن وجد طعاماً حلالاً ولو لقمة وجب تقديمها على المحرم.

(٢) ألا يكون هذا المحرم قاتلاً للإنسان كالسموم؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ لأن أكله للسموم لا ينقذه من الهلاك، بل يزيده هلاكاً.

(٣) ألا يتجاوز أكله ما يسد به رمقه، لا ليشبع به؛ لأنه أكله للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها.

(٤) ألا يكون قد أشرف على الموت أصلاً، إذ إن تناول الطعام في هذه الحالة لا يفيد.

مسألة: إذا اضطر الإنسان إلى مال الغير:

هذه المسألة لها حالتان: فقد يضطر إلى «عين المال»، وقد يضطر إلى «منفعته» فقط، بحيث إنه يرد الأصل بعد الانتفاع به، وبيان ذلك فيما يلي:

الأولى: الاضطرار إلى «عين» مال الغير:

قد يضطر الإنسان الجائع إلى طعام غيره، فيتعلق بذلك بعض الأحكام:

(١) إذا كان صاحب الطعام هو أيضا جائعًا مضطرًا لهذا الطعام، والطعام الموجود معه لا يكفي إلا واحدًا فقط، فلا يحل له أن يأخذ الطعام منه؛ لأن صاحب الطعام أحق به.

(٢) لا يجوز لصاحب الطعام أن يؤثر غيره من الناس وهو في مخمصة؛ لأنه مطالب بإنقاذ نفسه أولاً، والنبي ﷺ قال: «ابدأ بنفسك»<sup>(١)</sup>، ويرى بعض أهل العلم أنه يجوز له الإيثار إذا تعلّق بذلك مصلحة عامة؛ كأن يكون من يؤثره رجلًا عالمًا يتفنع الناس بعلمه، أو مجاهدًا يتفنع الناس بجهاده.

(٣) أما إذا كان الطعام كثيرًا فإنه يجب عليه أن يبذل منه للمضطر، واختلف العلماء: هل يبذله مجانًا أو بالأجرة؟ على قولين، وتوسط ابن تيمية فرأى أنه -يعني الجائع- إذا كان فقيرًا ليس معه عوض فيجب على صاحب الطعام أن يبذله له بلا عوض؛ لأن إطعام الجائع واجب، وأما إن كان غنيًا معه عوض فيجوز لصاحب الطعام أن يطالبه بالعوض.

(٤) إذا كان مضطرًا والطعام كثير، وأبى صاحب الطعام أن يبذله له ولم يجد طعامًا إلا معه، فإنه يجوز له أن يأخذه منه بالقوة لإنقاذ نفسه، حتى لو أدى الأمر إلى المقاتلة؛ فإن مات فهو شهيد، وإن مات الآخر (صاحب الطعام) فهو ظالم.

(٥) إذا عجز ولم يتمكن من أخذ الطعام منه حتى مات، فهل يضمّنه صاحب الطعام؟  
الجواب: نعم؛ لأنه تعدى بترك الواجب، فيضمن على الراجح.

الثانية: إذا اضطرَّ إلى (منافع) مال الغير:

إذا اضطرَّ إلى «منافع» مال الغير؛ كاضطراره إلى الماعون ليستقي به الماء، أو إلى لحاف يدفع به عن نفسه البرد، وجب دفعه له مجانًا؛ قال تعالى في ذم الذين يمنعون ذلك: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾<sup>(٤)</sup> الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ<sup>(٥)</sup> الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ<sup>(٦)</sup> وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ<sup>(٧)</sup> [الماعون: ٤-٧].

حكم الأكل من ثمار البساتين والحلب من ماشية الغير:

اختلف العلماء فيمن مر ببستان فيه ثمر؛ هل له أن يأكل منه أو لا؟ على قولين:

القول الأول: قالوا: يجوز أن يأكل منه بشروط؛ وهي:

(١) أن يكون الثمر على الشجر أو متساقطًا عنه، وأما إذا كان مجنيًا ومجموعًا، فإنه لا يأكل منه.

(١) مسلم (٩٩٧)، والنسائي (٣٠٤/٧).



(٢) أن يكون البستان غير محوط، فإن كان عليه حائط فلا يأخذ منه.

(٣) ألا يكون عليه حارس.

(٤) ألا يحمل معه شيئاً، بل يأكل فقط.

وعلى هذا أجازوا الأكل من غير أن يرمي الشجر، بل ينادي صاحبه فإن أجابه استأذن، وإن لم يجبه أكل دون أن يحمل؛ سواء كان مضطراً أم غير مضطر، وهذا مذهب الحنابلة.

وعن الإمام أحمد قول آخر: وهو أن يأكل منه إذا كان جائعاً فقط، وأما إذا كان غير جائع فلا يأكل، وحثهم في ذلك حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم على حائط، فليناد صاحبه ثلاث مرات، فإن أجابه وإلا فليأكل من غير أن يفسد، وإذا أتى على غنم فليناد صاحبه ثلاث مرات، فإن أجابه وإلا فليشرب من غير أن يفسد»<sup>(١)</sup>. ومعنى قوله: «من غير أن يفسد»: ألا يأكل الكثير، ولا يحمل منه شيئاً، ولا يعطي لإنسان.

القول الثاني: قالوا: لا يجوز أن يأكل منها إلا عند الضرورة، وهو قول الجمهور، ورواية عن الإمام أحمد كما تقدم، وحملوا حديث أبي سعيد الخدري السابق على حال الضرورة؛ لما ثبت عنه موقوفاً ومرفوعاً: «إذا أرمل القوم فصبحوا الإبل فلينادوا الراعي ثلاثاً» إلخ الحديث<sup>(٢)</sup>. فقوله: «إذا أرمل» يدل على الضرورة؛ لأن معناه: فقد زادهم، وأصله من الرمل، كأنهم لصقوا بالرمل، كما قيل للفقير: (أترب).

وقد وردت أحاديث أخرى تؤيد ما ذهب إليه الجمهور؛ فمن ذلك ما ثبت عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا يحمل أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه، يحب أحدكم أن تؤتى مشربته فيكسر خزائنه، فيحمل طعامه؟! فإنما تخزن لهم ضرور مواشيهم أطعمتهم، فلا يحمل أحدكم ماشية امرئ إلا بإذنه»<sup>(٣)</sup>. ومعنى «المشربة» الغرفة، و«الخزانة» ما تحفظ فيه الأشياء.

(١) حسن: رواه ابن ماجه (٢٣٠٠)، ورواه أحمد (٣/ ٢١، ٨٥)، وابن حبان (٥٢٨١)، والبيهقي (٣٥٩/ ٩). كلام البيهقي (١٩٦٥٥) يشير إلى إعلاله، وقال ابن عبد الهادي: روي عن عمر موقوفاً بإسناد صحيح تنقيح التحقيق (٦٧٤/ ٤).

(٢) حسن: رواه الطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٢٤١) ط. دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) البخاري (٢٤٣٥)، ومسلم (١٧٢٦)، وأبو داود (٢٦٢٣)، وابن ماجه (٢٣٠٢)، ومالك (٢/ ٩٧١).

وعن عمر بن يثري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «لا يحل لامرئ من مال أخيه شيء إلا بطيب نفس منه» قال: فقلت: يا رسول الله؛ إن لقيت غنم ابن عمي آخذ منه شيئاً؟ فقال: «إن لقيتها نعجة تحمل شفرة وأزناداً بخبت الجُمُيش فلا تهجها»<sup>(١)</sup>. وقوله: «نعجة» المقصود سهلة ميسورة، والمعنى: لا تتعرض لها مهما كان الأمر سهلاً، تحمل «شفرة»: آلة الذبح كالسكين، «وأزناداً»: آلة النار، وقوله: «بخبت الجُمُيش» الخبت: المكان الواسع، والجُمُيش: الذي لا نبات فيه، وهذا الحديث يدل على حرمة التعرض لمال المسلم بغير إذنه.

وقول الجمهور هو القول الراجح، وأما ما استدل به أصحاب الرأي الأول من حديث أبي سعيد فمحمول على حالة الضرورة جمعاً بينه وبين هذه الأحاديث، أو يحمل على أنه كان في وقت تجب فيه الضيافة، أو كان ذلك على حسب العرف السائد بينهم؛ حيث إنهم كانوا يتسامحون في مثل ذلك.

#### ● آداب الطعام:

● (١) النية الصالحة: ينبغي للمسلم أن يستحضر نية صالحة في طعامه، ولا يكتفي بمجرد التلذذ بالطعام، بل ينوي التقوي على طاعة الله عَزَّ وَجَلَّ، وحفظ الصحة؛ لأنه مأمور بحفظها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، والمداومة على القيام بوظائف الدين، وقد قال النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(٢)</sup>.

(٢) تحري أكل الحلال: لأن الله تعالى قد حرم أكل الحرام، وأباح لنا الطيبات. قال تعالى:

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ

(١) رواه أحمد (٤٢٣/٣)، وابنه في زيادات المسند (١١٣/٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤٢/٤)، والبيهقي (٩٧/٦) والحديث فيه عمارة بن حارثة لم يوثقه غير ابن حبان، ولكن الفقرة الأولى لها شواهد يتقوى بها الحديث منها حديث أبي سعيد الخدري: رواه ابن حبان (٣/٣١٦)، والبيهقي (٦/١٠٠).

(٢) البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي (٥٨/١)، وابن ماجه (٤٢٢٧).





كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿البقرة: ١٧٢﴾، ثم ذَكَرَ الرجلَ يطيلُ السفر: أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء: يارب، يارب، ومطعمه حرام، وملبسه حرام، وغُذِيَ بالحرام، فأنى يستجاب لذلك؟»<sup>(١)</sup>.

(٣) ترك الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة: لقوله ﷺ: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها»<sup>(٢)</sup> الحديث، وقوله ﷺ: «إن الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم»<sup>(٣)</sup>. وفي لفظ لمسلم: «من شرب في إناء ذهب أو فضة».

(٤) دعوة الخادم أو إطعامه: لقوله ﷺ: «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه؛ قد كفاه حره ودخانَه، فليجلسه معه، فإن لم يجلسه معه فليناولهُ أكلة أو أكلتين»<sup>(٤)</sup>.

(٥) التواضع وترك التكبر: سواء في هيئة الجلوس، أو الأكل مع الفقراء؛ لقوله ﷺ: «أكل كما يأكل العبد، وأجلس كما يجلس العبد»<sup>(٥)</sup>.

(٦) إشراك الجيران في الطعام: وذلك بإرسال شيء من الطعام لهم ولأولادهم، خاصة إذا كان الجار فقيرًا؛ لقوله ﷺ: «إذا طبخ أحدكم قدرًا فليكثر مرقها، ثم ليناول جاره منها»<sup>(٦)</sup>، وقال ﷺ: «ليس المؤمن بالذي يشبع وجاره جائع جنبه»<sup>(٧)</sup>. وعن أبي ذر مرفوعًا (إذا طبخت مرقًا فأكثر ماءه، ثم انظر أهل بيت من جيرانك، فأصبهم منها بمعروف)<sup>(٨)</sup>.

(١) مسلم (١٠١٥)، والترمذي (٢٩٨٩)، وأحمد (٣٢٨/٢).

(٢) البخاري (٥٤٢٦، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣)، ومسلم (٢٠٦٧)، وأبو داود (٣٧٢٣)، والترمذي (١٨٧٨)، وابن ماجه (٣٤١٤).

(٣) البخاري (٥٦٣٤)، ومسلم (٢٠٦٥)، وابن ماجه (٣٤١٣).

(٤) البخاري (٢٥٥٧) (٥٤٦٠)، ومسلم (١٦٦٣)، وأبو داود (٣٨٤٦)، الترمذي (١٨٥٣)، وابن ماجه (٣٢٨٩).

(٥) حسن لغيره: رواه أبو يعلى (٤٩٢٠)، وابن سعد (١/٣٨١)، والبغوي في شرح السنة (٣٦٨٣)، أشار البزار إلى إعلاله البحر الزخار (٥٧٥٢) لأن المعروف روايته عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا، وحسنه الشيخ الألباني بشواهده في الصحيحة (٥٤٤).

(٦) الطبراني في الأوسط (٤/٥٤)، وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع (٦٧٦).

(٧) صحَّحه الألباني: رواه الطبراني (١٢/١٥٤)، والبخاري في الأدب المفرد (١١٢)، والحاكم (٤/١٦٧) وصحَّحه، والبيهقي في الكبرى (٣/١٠)، وصحَّحه الألباني في الصحيحة (١٤٨).

(٨) مسلم (٢٦٢٥).

(٧) صناعة الطعام للناس ودعوتهم إليه: لقوله ﷺ: «أفشوا السلام، وأطعموا الطعام»<sup>(١)</sup>، وفي الحديث أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الإسلام خير؟ قال: «تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»<sup>(٢)</sup>.

ولقوله ﷺ: «أفضل الأعمال أن تدخل على أخيك المؤمن سروراً، أو تقضي عنه ديناً، أو تطعمه خبزاً»<sup>(٣)</sup>.

(٨) عدم الإسراف: لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، ولا مانع من أن يصنف أنواع الطعام، لكن بشرط ألا يخرج به إلى حد الإسراف.

(٩) الاجتماع وتكثير الأيدي على الطعام: اشتكى بعض الصحابة للنبي ﷺ أن الطعام لا يكفيهم؛ قالوا: إنا نأكل ولا نشبع، فقال: «فلعلكم تفرقون؟»، قالوا: نعم، فقال: «اجتمعوا على طعامكم، واذكروا اسم الله، يبارك لكم فيه»<sup>(٤)</sup>.

وثبت في الحديث عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية»<sup>(٥)</sup>.

(١٠) غسل اليدين قبل الأكل: خاصة إذا كان فيها وسخ، وقد كان بعض السلف يفعلها، حرصاً على عدم الإضرار بالنفس.

(١١) لا يأكل الطعام ساخناً حتى يذهب فورة دخانه: فعن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت إذا ثَرَدَتْ، غطته حتى يذهب فوره، ثم تقول: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه أعظم للبركة»<sup>(٦)</sup>. ومعنى «ثردت» أي: صنعت الثريد، و«فوره»: حره، وليس معنى ذلك ألا يأكل الطعام ساخناً، ولكن المقصود: لا يأكله في شدة حرارته.

(١) الترمذي (١٨٥٤)، وابن ماجه (٣٢٥١) من حديث عبد الله بن سلام.

(٢) البخاري (١٢) (٢٨)، ومسلم (٣٩)، وأبو داود (٥١٩٤)، والترمذي (١٨٥٥)، وابن ماجه (٣٢٥٣).

(٣) صححه الألباني: رواه البيهقي في الشعب (٨٧٥٠)، وانظر: صحيح الجامع (١٠٩٦). والحديث تفرّد به عمار بن محمد كما قال الدارقطني: أطراف الغرائب والأفراد (٥٥٢٦) وضعّفه ابن عدي والمنذري.

(٤) رواه أبو داود (٣٧٦٤)، وابن ماجه (٣٢٨٦)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب (٢١٢٨).

(٥) مسلم (٢٠٥٩)، والترمذي (١٨٢٠)، وابن ماجه (٣٢٥٥) من حديث ابن عمر.

(٦) حسن لغيره: رواه الدارمي (٢٠٤٧)، والحاكم (١١٨/٤)، وأحمد (٣٥٠/٦).



(١٢) لا يعيب الطعام: لأن في ذلك تحقيرًا للنعمة الله، وفيه حرج شديد لمن قدم إليه الطعام، وكسر لخاطره؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «ما عاب النبي ﷺ طعامًا قط، إن اشتهاه أكله وإلا تركه»<sup>(١)</sup>.

(١٣) ذكر الله وسؤاله البركة عند الطعام: عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «إذا أكل أحدكم طعامًا فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وأبدلنا خيرًا منه، وإذا شرب لبنًا فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه، فإنه ليس بشيء يجزئ من الطعام والشراب إلا اللبن»<sup>(٢)</sup>.  
وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يقول عند فطره: «ذهب الظمأ، وابتلت العروق، وثبت الأجر إن شاء الله»<sup>(٣)</sup>.

(١٤) التسمية أول الطعام، وفي ذلك أحاديث:  
منها: عن عمرو بن أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كنت غلامًا في حجر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصحفة فقال: «يا غلام، سمَّ الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك»<sup>(٤)</sup>.  
ومنها: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا أكل أحدكم طعامًا فليقل: بسم الله، فإن نسي فليقل: بسم الله أوله وآخره»<sup>(٥)</sup>.  
ومنها: عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «إن الشيطان يستحل الطعام أن لا يُذكر اسمُ الله عليه»<sup>(٦)</sup>.

فإن نسي التسمية في أول الطعام، فليقل: بسم الله أوله وآخره. وقد تقدم حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وثبت نحوه من قوله ﷺ: «من نسي أن يذكر الله عزَّ وجلَّ في أول طعامه، فليقل حين

(١) البخاري (٣٥٦٣، ٥٤٠٩)، ومسلم (٢٠٦٤)، وأبو داود (٣٧٦٣)، والترمذي (٢٠٣١)، وابن ماجه (٣٢٥٩).  
(٢) حسن: رواه أبو داود (٣٧٣٠)، والترمذي (٣٤٥٥)، وحسنه، وابن ماجه (٣٣٢٢)، وانظر: صحيح الجامع (٣٨١). وأنكره أبو حاتم كما في العلل (٣٥٩/٤).  
(٣) أبو داود (٢٣٥٧)، والنسائي في الكبرى (٣٣٢٩)، والحاكم (٤٢٢/١)، وصحَّحه ووافقه الذهبي، وانظر: صحيح الجامع (٤٦٧٨).  
(٤) البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢)، وأبو داود (٣٧٧٧)، والترمذي (١٨٥٧)، وابن ماجه (٣٢٦٧).  
(٥) صحَّحه الألباني: رواه أبو داود (٣٧٦٧)، والترمذي (١٨٥٨) وقال: حسن صحيح، وأحمد (١٤٣/٦).  
(٦) مسلم (٢٠١٧)، وأبو داود (٣٧٦٦) وأحمد (٣٨٣/٥).



يذكر: بسم الله أوله وآخره، فإنه يستقبل طعامًا جديدًا، أو يمتنع الخبيث مما كان يصيب منه»<sup>(١)</sup>.

(١٥) الأكل باليمين: لما تقدم من حديث عمرو بن أبي سلمة رضي الله عنه، وفيه قوله ﷺ: «وكل بيمينك».

قلت: ويحرم الأكل بالشمال؛ فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله»<sup>(٢)</sup>. وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلًا يأكل بشماله، فقال له: «كل بيمينك»، فقال: لا أستطيع، فقال ﷺ: «لا استطعت!»، ما منعه إلا الكبر، فما رفع يده إلى فيه<sup>(٣)</sup>.

(١٦) أن يأكل بثلاث أصابع: لما ثبت عن كعب بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يأكل بثلاث أصابع، ويلق يده قبل أن يمسحها<sup>(٤)</sup>.

قالوا: الأكل بثلاث أصابع وسط بين من يأكل بإصبع واحدة؛ وهي أكلة المتكبر، ومن يأكل بالأصابع الخمس؛ وهي أكلة الشره.

(١٧) الأكل مما يليه: لما تقدم في حديث عمرو بن أبي سلمة رضي الله عنه: «وكل مما يليك»، وذلك من الأدب الرفيع؛ حتى لا يؤذي الآخرين، ولا يتهم بالشره.

(١٨) أن يأكل من جانب الصحيفة، ولا يأكل من وسطها؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «البركة تنزل في وسط الطعام، فكلوا من حافتيه، ولا تأكلوا من وسطه»<sup>(٥)</sup>.

(١٩) لا يأكل متكئًا: وذلك لما ثبت عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أما أنا فلا أكل متكئًا»<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه ابن السني (٤٦١) بسند صحيح.

(٢) مسلم (٢٠٢٠)، وأبو داود (٣٧٧٦)، والترمذي (١٨٠٠).

(٣) مسلم (٢٠٢١)، وأحمد (٤٥/٤).

(٤) مسلم (٢٠٣٢)، وأبو داود (٣٨٤٨)، وأحمد (٤٥٤/٣).

(٥) حسن: رواه أبو داود (٣٧٧٢)، والترمذي (١٨٠٥) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٣٢٧٧)، وأحمد (٣٤٣/١).

(٦) البخاري (٥٣٩٨)، وأبو داود (٣٧٦٩)، والترمذي (١٨٣٠)، وابن ماجه (٣٢٦٢).



قال الخطابي: (يحسب أكثر العامة أن المتكئ هو المائل المعتمد على أحد شقيه لا يعرفون غيره، وليس معنى الحديث ما ذهبوا إليه، وإنما المتكئ ما هنا هو المعتمد على الوطاء الذي تحته، وكل من استوى قاعدًا على وطاء فهو متكئ، والاتكاء مأخوذ من الوكاء... فالتكئ: هو الذي أوكى مقعدته وشدها بالعود على الوطاء الذي تحته، والمعنى: إني إذا أكلت لم أقعد متكئًا على الأوطية والوسائد؛ فَعَلَّ من يريد أن يستكثر من الأطعمة، ويتوسع في الألوان، ولكنني آكله عُلقَةً، وأخذ من الطعام بُلْغَةً، فيكون قعودي مستوفزًا له، وروي أنه كان يأكل الطعام مُقْعِيًا<sup>(١)</sup> ويقول: «أنا عبد؛ آكل كما يأكل العبد»<sup>(٢)</sup>، يعني: ثبت عنه ذلك في حديث آخر، وقد تقدم<sup>(٣)</sup>.

قلت: ومعنى الإقعاء: (جالسًا على أليتيه ناصبًا ساقيه)<sup>(٤)</sup>، قاله النووي.  
وقال الخطابي: (الإقعاء: أن يضع أليتيه على عقبه غير مطمئن إلى الأرض)<sup>(٥)</sup>، فهذا معنى الاتكاء على ما فسره الخطابي، ولكن خالفه ابن الجوزي؛ قال ابن حجر: (وجزم ابن الجوزي في تفسير الاتكاء بأنه الميل على أحد الشقين، ولم يلتفت لإنكار الخطابي ذلك)<sup>(٦)</sup>.  
قلت: وما ذهب إليه ابن الجوزي أقوى؛ لما ثبت في الحديث: «وكان متكئًا، فجلس»، ففرّق بين الاتكاء والجلوس، فتكون الصفة التي ذكرها الخطابي هي صفة الجلوس، وما ذكره ابن الجوزي هي صفة الاتكاء، والله أعلم.

واختلفوا في حكم الأكل متكئًا: عدم الأكل متكئًا عدّه القاضي أبو العباس من خصائص النبي ﷺ، وتعقبه البيهقي فقال: (قد يكره لغيره؛ لأنه من فعل المتعظمين). وقال أيضًا: (فإن كان بالمرء مانع لا يتمكن معه من الأكل إلا متكئًا لم يكن في ذلك كراهية)<sup>(٧)</sup>.

(١) صحيح مسلم (٢٠٤٤).

(٢) معالم السنن (١٤١/٤) - هامش من سنن أبي داود.

(٣) انظر: (٦٢٦/٢).

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم (٢٢٧/١٣)، وانظر: مختار الصحاح (ص ٦٠).

(٥) نقلًا من غريب الحديث لابن الجوزي (٢٥٧/٢).

(٦) فتح الباري (٥٤١/٩).

(٧) البيهقي في شعب الإيمان تعليقًا على الحديث رقم (٥٩٧٥).



وأخرج ابن أبي شيبة عن جماعة من السلف أنهم ذهبوا إلى جواز الأكل متكئًا مطلقًا<sup>(١)</sup>. قال ابن حجر: (وإذا ثبت كونه مكروهًا أو خلاف الأولى، فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جالسًا على ركبتيه وظهور قدميه، أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى)<sup>(٢)</sup>.

قلت: أما الصفة الأولى (جالسًا على ركبتيه)؛ فقد ثبت عند ابن ماجه، وأبي داود من حديث عبد الله بن بسر -قال الحافظ بإسناد حسن- قال: «أهديت لرسول الله ﷺ شاة، فجتا على ركبتيه يأكل...»<sup>(٣)</sup> الحديث، وهو معنى «الإلقاء» السابق في كلام الخطابي، وأما الصفة الثانية (ينصب الرجل اليمنى) فلم أجد دليلًا عليها من السنة، وقد سبق أن الجلوس لا يُعد اتكاء، والله أعلم.

(٢٠) لا يأكل منبطحًا: لما ثبت في الحديث عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ نهى عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه<sup>(٤)</sup>.

(٢١) عدم القران بين تمرتين: فعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ: «من أكل مع قوم تمرًا فلا يقرن، إلا أن يأذنوا له»<sup>(٥)</sup>. يعنى: لا يأخذ التمرتين معًا، بل يأخذ ثمرة تمر، وقد قيل: إن هذا خاص بالتمر، وقيل: في التمر وغيره من الفواكه.

(٢٢) أكل اللقمة إذا سقطت بعد مسح الأذى عنها: فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها، فَلْيُمِطْ عَنْهَا الْأَذَى، وليأكلها، ولا يدعها للشيطان»<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن أبي شيبة (١٣٩/٥ - ١٤٠).

(٢) فتح الباري (٥٤٢/٩).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٣٧٧٣)، وابن ماجه (٣٢٦٣)، وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢١٢٢).

(٤) أبو داود (٣٧٧٤) وانكره، وابن ماجه (٣٣٧٠)، وانظر: صحيح الجامع (٦٨٧٤).

(٥) أحمد (١٣١/٢)، وابن حبان (٥٢٣٢)، والطبري في الأوسط (٢٨/٢)، وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٦٠٨٨).

(٦) مسلم (٢٠٣٤)، وأبو داود (٣٨٤٥)، والترمذي (١٨٠٣).



(٢٣) عدم الإفراط في الأكل: فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن يأكل في مَعَى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء»<sup>(١)</sup>.

وعن المقدم رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطنه، بحسب ابن آدم أكالات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه»<sup>(٢)</sup>.

(٢٤) لعق اليد: فعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا أكل طعاماً لعق أصابعه الثلاث، وقال: «إذا سقطت لقمة أحدكم، فليمط عنها الأذى، ولا يدعها للشيطان»<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال النبي ﷺ: «إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها أو يلعقها»، في رواية: «فإنه لا يدري في أي طعامه تكون البركة»<sup>(٤)</sup>.

قال الخطابي: (وقد عابه قوم أفسد عقولهم الترف، وغير طبايعهم الشبع والتخمة، وزعموا أن لعق الأصابع مستقبح أو مستقذر، كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي علق بالأصابع أو الصفحة جزء من أجزاء الطعام الذي قد أكلوه وازدردوه، فإن لم يكن سائر أجزائه المأكولة مستقدرة لم يكن هذا الجزء اليسير منه الباقي في الصفحة واللاصق بالأصابع مستقذراً كذلك، وإذا ثبت هذا فليس بعده شيء أكثر من مصه أصابعه بباطن شفتيه؛ وهو مما لا يعلم عاقل فيه بأساً إذا كان الماص والمصوص جميعاً طاهرين نظيفين، وقد يتمضمض الإنسان فيدخل إصبعه فيه، فذلك أسنانه وباطن فيه، فلم ير أحد ممن يعقل أنه قذارة أو سوء أدب، فذلك هذا، لا فرق بينهما في منظر حس، ولا مخبر عقل)<sup>(٥)</sup>.

(٢٥) لعق الصفحة: فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر بلعق الأصابع والصفحة، وقال: «إنكم لا تدرون في أيّ البركة»<sup>(٦)</sup>.

(١) البخاري (٥٣٩٣)، ومسلم (٢٠٦٠)، والترمذي (١٨١٨)، وابن ماجه (٣٢٥٧).

(٢) الترمذي (٢٣٨٠)، وصححه، وابن ماجه (٣٣٤٩)، وانظر: صحيح الجامع (٥٦٧٤).

(٣) مسلم (٢٠٣٤)، وأبو داود (٣٨٤٥)، والترمذي (١٨٠٤).

(٤) البخاري (٥٤٥٦)، ومسلم (٢٠٣١)، وأبو داود (٣٨٤٧)، وابن ماجه (٣٢٦٩).

(٥) معالم السنن (١٨٤/٤) - هامش سنن أبي داود.

(٦) مسلم (٢٠٣٣)، وأحمد (٣/٣٩٣).



وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَيْسَتْ أَحَدُكُمْ الصَّحْفَةُ؛ فَإِنْ كُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةُ»<sup>(١)</sup>.

قال النووي: (في هذه الأحاديث أنواع في سنن الأكل؛ منها لعق اليد... واستحباب لعق الصحفة)<sup>(٢)</sup>.

(٢٦) حمد الله على نعمة الطعام: فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ اللَّهُ لِيَرْضَى عَنْ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، أَوْ يَشْرِبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا»<sup>(٣)</sup>.

وقد وردت أحاديث ماثورة في الأدعية بعد الطعام:  
فعن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كَانَ ﷺ إِذَا رَفَعَتْ مَائِدَتَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانَا وَأَوَانَا، غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ، وَلَا مُسْتَغْنَى عَنْهُ رَبَّنَا»<sup>(٤)</sup>.  
ومعنى «غير مكفي» أي: غير محتاج إلى أحد؛ فهو الذي يطعم عباده، و«لا مكفور» أي: ولا مجحود فضله على عباده.

وقال ﷺ: «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِي مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(٥)</sup>.  
وكان ﷺ إِذَا قَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ»، فِإِذَا فَرَّغَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَطْعَمْتَ وَأَسْقَيْتَ، وَأَغْنَيْتَ وَأَقْنَيْتَ، وَهَدَيْتَ وَاجْتَبَيْتَ، اللَّهُمَّ فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَعْطَيْتَ»<sup>(٦)</sup>.  
ومن الأدعية: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى، وَسَوَّغَهُ وَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا»<sup>(٧)</sup>.

(١) مسلم (٢٠٣٥)، وأحمد (١٧٧/٣).

(٢) النووي: شرح صحيح مسلم (٢٠٤/١٣).

(٣) مسلم (٢٧٣٤)، والترمذي (١٨١٦)، وأحمد (١٠٠/٣).

(٤) البخاري (٥٤٥٨)، وأبو داود (٣٨٤٩)، والترمذي (٣٤٥٦)، والنسائي في الكبرى (٦٨٩٦).

(٥) أبو داود (٤٠٢٣)، والترمذي (٣٤٥٨)، وحسنه؛ قال: حسن غريب، وابن ماجه (٣٢٨٥)، وحسنه

الشيخ الألباني في الكلم الطيب (١٨٨).

(٦) رواه أحمد (٦٢/٤)، والنسائي في الكبرى (٦٨٩٨)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧١).

(٧) أبو داود (٣٨٥١)، والنسائي في الكبرى (٦٨٩٤)، وصححه الألباني. انظر: الصحيحة (٢٠٦١).





- (٢٧) الدعاء لمن قدم الطعام: وقد ثبت في الحديث: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله»<sup>(١)</sup>.  
ومما ثبت في ذلك: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصلت عليكم الملائكة»<sup>(٢)</sup>، وثبت أيضًا: «اللهم بارك لهم فيما رزقتهم، واغفر لهم وارحمهم»<sup>(٣)</sup>.  
(٢٨) المضمضة وغسل اليدين: وذلك لإزالة أثر الطعام ورائحته، وقد ثبت أن النبي ﷺ أكل سويقًا، فقام إلى الصلاة، فتمضمض<sup>(٤)</sup>.  
وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «من بات وفي يده غَمَرٌ، فأصابه شيء؛ فلا يلومن إلا نفسه»<sup>(٥)</sup>، ومعنى «غمر»: دسم وزهومة.  
(٢٩) تغطية أواني الطعام: لقوله ﷺ: «أوكوا السقاء واذكروا اسم الله، وغطوا الإناء واذكروا اسم الله، وأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله، وأطفئوا النيران»<sup>(٦)</sup>.



(١) الترمذي (١٩٥٥)، وصححه، وأحمد (٢/٢٥٨).  
(٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٨٥٤)، والنسائي في الكبرى (١٠١٢٩)، وأحمد (٣/١١٨، ١٣٨).  
(٣) مسلم (٢٠٤٢)، وأبو داود (٣٧٢٩)، والترمذي (٣٥٧٦).  
(٤) البخاري (٥٤٥٤)، والنسائي (١٠٨/١)، وابن ماجه (٤٩٢).  
(٥) أبو داود (٣٨٥٢)، والترمذي (١٨٦٠)، وحسنه، وابن ماجه (٣٢٩٧)، وانظر: صحيح الجامع (٦١١٥).  
(٦) مسلم (٢٠١٢)، وابن ماجه (٣٤١٠).

# كتاب التذكية (هو ذبح حيوان مقدور عليه سباحة لكنه يموت في البر فيقتل حلقوم ورمحه)

الحيوان الذي يجب تذكيته ما إن يكون:

١- مقدورا عليه:  
واحكامه:

١- حكمها:  
التذكية او الذبح شريعا لعل  
الاكل من الحيوان النجس.

٢- شروط صحتها:  
التذكية:

٣- ان يذبح في حكمه:  
والرأج وجوه عمدا  
وسقوطه سهوا.

٤- شروط حال ذبحه اهل الكتاب:  
قال:  
(١) ان تكون الذبيحة مما اباح لنا.  
(٢) ان لا يذبح عليها غير اسم الله.  
(٣) ان لا تكون الذبيحة لكاسمهم  
واصلهم.  
(٤) ان تذبح على طريقة الذبح  
الإسلامي.

٥- ظهور مقدور عليه:  
لغيره وتصوره فانه يذبح في يده في أي  
موضع كان بالآلة حادة تهر الدم وتسمى  
المقر. ولا يكون بمثل ولا حجر ونحوه.

(١) أهلية الذكي بان  
يكون حلقا سميما او  
كتانيا.

(٢) ان تذبح بالطريقة الشرعية وهي:  
يقطع جزوه الساق وهي المقدرة على السلق. او  
قورها على الرأج. مع قطع الحلقوم والمريء واحد  
الوحيد على الأقل. على الرأج. وتقتض الأول  
بالتمر وهو عليها في اليد في أسفل المق مع  
جواز الذبح والتمر في كل حيوان على الرأج.

(٣) ان تكون بالآلة  
حادة تقطع او تشق  
بجدها:  
غير السن والظفر  
والسهم على الرأج.

(٤) ان يصد ويتذكي  
الذبح. ظهر خذرية بالآلة  
حادة في موضع الذبح  
لذبح صوته وجوهره  
عليه فانه لدم لم  
تحل.

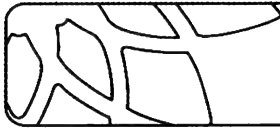
(٥) ان لا يذبح لغير  
الله. او يذبح عليه  
غير اسم الله.

(٦) ان يكون الذبح  
مألوفا فيه.  
فلا يذبح المحرم صيدا  
فانه لا يحل.

- ما حكم الذبح من القناة

٢- ان كانت آلة كالحية ضيقة فالرأج  
عدم حله لأنها توت قبل وصول  
المسكون موضع الذبح.

١- ان كانت الآلة حادة وسريعة وأنى  
المسكون على موضع الذبح وانهر الدم  
فالرأج حله.



## كتاب التذكية

### • معنى التذكية:

• لغة: القطع أو الشق. فأصلها الحدة والشدة كما قال ابن فارس واصطلاحاً: (ذبح حيوان مقدور عليه مباح أكله، يعيش في البر، بقطع حلقوم ومريء). أو (عقر حيوان ممتنع - غير مقدور عليه - إذا تعذر قطع الحلقوم والمريء)<sup>(١)</sup>. ومعنى «العقر»: إزهاق الروح في أي موضع كان بآلة حادة.

### • حكمها:

• التذكية أو الذبح شرط لحل الأكل من الحيوان البري. والدليل على ذلك: قوله تعالى بعد أن ذكر المحرمات: ﴿لَا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وقول النبي ﷺ: «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكل»<sup>(٢)</sup>، ولا شك أنه يستثنى من ذلك الجراد، فإنه يحل بغير ذكاة، وأما السمك فقد تقدم أن ميتته حلال، فلا يحتاج إلى ذكاة. الحكمة من الذبح: مراعاة صحة الإنسان العامة، وقطع الضرر عن الجسم بفصل الدم عن اللحم، وتطهير اللحم منه.

### • شروط التذكية:

• يشترط لصحة التذكية عدة شروط؛ وهي كما يلي:

أولاً: أهلية المذكي: ومعنى الأهلية:

(١) أن يكون عاقلاً، فلا تصح من مجنون؛ لأنه لا بد من قصد التذكية؛ لقوله تعالى: ﴿لَا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، والمجنون لا قصد له، وكذلك السكران، وهذا هو قول الجمهور، وخالفهم في ذلك الشافعية فأجازوها مع الكراهة، والراجح قول الجمهور.

(١) هذا تعريف الحنابلة والشافعية، وهناك تعريفات أخرى في المذاهب قريبة لهذا المعنى.

(٢) البخاري (٥٥٤٣)، ومسلم (١٩٦٨)، وأبو داود (٢٨٢١)، والترمذي (١٤٩١)، وابن ماجه (٣١٧٨).



واختلفوا في الصبي هل تصح ذبيحته أو لا؟ فالجمهور يرون صحة ذبيحة الصبي المميز، ولا يرون صحة ذبيحة الصبي غير المميز؛ لأن المميز له قصد<sup>(١)</sup>.

(٢) أن يكون مسلمًا أو كتابيًا (نصرانيًا أو يهوديًا) ذكرًا أو أنثى، طاهرًا أو حائضًا أو جنبًا، بصيرًا أو أعمى، عدلًا أو فاسقًا؛ لعموم الأدلة وعدم المخصص.

وأما الكافر من غير أهل الكتاب، والملحد، والمرتد؛ فهؤلاء تحرم ذبائحهم، وعليه فيحرم أكل ذبائح الشيوعيين، والبوذيين؛ من اليابانيين والصينيين وغيرهم، ومن ليس لهم دين سماوي؛ كالهنود، والباطنية، والقاديانية، والبهائية المرتدين عن دين الإسلام أيضًا.

أما الأدلة على جواز ذبيحة أهل الكتاب: فيقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، والمقصود بطعامهم: ذبائحهم، فتحل لنا بشروط:

الشرط الأول: أن تكون الذبيحة مما أبيح لنا.

الشرط الثاني: أن يذكر عليها اسم الله، فإن ذكر عليها غير اسم الله؛ كأن يقول مثلاً: باسم المسيح، أو باسم عزيز، ونحو ذلك؛ حرمت علينا.

الشرط الثالث: ألا تكون الذبيحة لكنائسهم وأعيادهم؛ لأنها تعظيم لشعائهم، ولأنها قصد بها غير الله، وقد حرم الله علينا ما أهل به لغير الله.

الشرط الرابع: أن تذبح على طريقة الذبح الإسلامي.

وأما الدليل على إباحة ذبيحة المرأة: فهو أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً بسلع، فأصيبت شاة منها، فأدركتها فذبحتها بحجر، فسأل النبي ﷺ فقال: «كلوها»<sup>(٢)</sup>.

ثانيًا: طريقة التذكية:

هناك أمور متفق عليها وأمر مختلف فيها في طريقة التذكية، وبيانها فيما يلي:

(١) توسّع الشافعية فأروا صحة ذبيحة الصبي المميز وغير المميز، وأما ابن حزم فيرى عدم صحة ذبيحة الصبي حتى يبلغ؛ لأنه غير مكلف.

(٢) البخاري (٢٣٠٤) (٥٥٠٢)، وابن ماجه (٣١٨٢)، وأحمد (٧٦/٢).



(١) ما يقطع عند الذبح: اتفق العلماء على أنه لو قُطِع الحلقوم (مجرى النفس)، والمريء (مجرى الطعام)، والوَدَّجَان (وهما عرقان على جانبي الرقبة)؛ أن ذلك الذبح هو الذبح الكامل المبيح للأكل. لكنهم اختلفوا لو قطع بعض هذه الأجزاء دون بعض، والراجح صحة الذبح إذا قطع بعض هذه الأعضاء على أن يكون فيها الحلقوم والمريء؛ لعموم قوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل»<sup>(١)</sup>، وهذا مذهب الشافعي والحنابلة<sup>(٢)</sup>، وذهب بعض العلماء إلى أنه لا بد من قطع الأربعة، وهو مذهب مالك وأبي يوسف، ورواية عن أحمد، وذهب أبو حنيفة إلى اعتبار قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين.

(٢) موضع القطع: اتفق الفقهاء على أنه إذا قطعت جوزة الحلقوم (وهي العقدة التي في أعلى الحلق)، وخرج بعضها إلى جهة البدن، وبعضها إلى جهة الرأس؛ حلت الذبيحة.

واختلفوا إذا قطع فوق الجوزة، فقال جمهور الفقهاء: لا تؤكل، وقال الحنفية وبعض المالكية: تؤكل، وهو الراجح، وأيده ابن حزم في (المحل)؛ لعموم الحديث أيضًا؛ وهو: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل»، إذ لم يخص إذا كان ذلك فوق الجوزة أو تحتها. ويتعلق بموضع القطع ما يلي:

(أ) هل يجوز الذبح من القفا أو صفحة العنق (أي: جانبه)؟

الجواب: أن ذلك مكروه، لكن لو كانت الآلة سريعة وحادة وأتى السكين على موضع الذبح، وأنهر الدم، فالراجح إباحة الذبيحة، ومما يدل على حلها ما ثبت أن خبارًا لأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَبَحَ دَجَاجَةً فَاضْطَرَبَتْ، فَذَبَحَهَا مِنْ قِفَاهَا، فَأَبَانَ الرَّأْسَ، فَأَرَادُوا طَرَحَهَا، فَأَمَرَهُمْ أَنَسُ بِأَكْلِهَا<sup>(٣)</sup>. وأما إن كانت الآلة كَالَّةً -أي ضعيفة- فالذي يترجح عدم حلها؛ لأنها تموت قبل وصول السكين إلى مواضع الذبح.

(١) تقدم تخريجه (٢/٦٣٦).

(٢) انظر: المغني (٨/٥٧٥).

(٣) المحل (٨/١٦٧).



(ب) إذا ذبح وتمادى في الذبح حتى أبان الرأس (قطعها)، فهل تحل الذبيحة؟

الجواب: الراجح أن الذبيحة حلال أكلها، وقد ثبت نحو ذلك عن بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرهم؛ فعن أبي مجلز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن ذبيحة قطع رأسها؟ «فأمر ابن عمر بأكلها»<sup>(١)</sup>. وعن قتادة أن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال في الدجاجة إذا قطع رأسها: «ذكاة سريعة». أي: كُلها<sup>(٢)</sup>. وضرب رجل بسيفه عنق بطة فأبان رأسها، فسأل عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «فأمر بأكلها»<sup>(٣)</sup>.

(٣) حكم الذبائح المذبوحة بالآلات الحديثة: بناء على ما تقدم؛ فما يذبح بالآلات الحديثة؛ بقطع عنق الدجاجة كاملة، أو ذبح المواشي من قفاها، فإن الذبح صحيح؛ لما هو معلوم من حدة هذه الآلات الكهربائية وسرعة ذبحها، ولكن مع توفر بقية شروط الذبح. طرق التذكية:

طرق التذكية اثنتان؛ وهما: ذبح، ونحر:

فالذبح: هو الذي يكون في أعلى العنق عند العقدة التي يطلق عليها (الجوزة)، ويكون ذلك في البقر والغنم ونحوهما.

والنحر: يكون في العنق من أسفل، ويكون ذلك في «اللَّبَّة»، ويختص النحر بالإبل.

ومع هذا فإن كل ما جاز ذبحه جاز نحره، وكل ما جاز نحره جاز ذبحه، هذا هو الراجح من أقوال أهل العلم؛ لعموم الحديث السابق: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل» وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد.

هذا كله إذا كان الحيوان متمكناً منه ومقدوراً عليه، وأما إذا كان غير متمكن منه، وتعدّر ذبحه لهربه مثلاً؛ فإنه يجرح في بدنه في أي موضع، وتسمى هذه الحالة (العقر) أي: إزهاق الروح في أي موضع كان، شريطة أن يكون بألة حادة، أي لا يكون بمثقل أو حجر؛ وذلك لحديث رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، ففرّ بعير من إبل القوم،

(١) المحل (١٦٦/٨).

(٢) المحل (١٦٦/٨)، وعبد الرزاق (٩١٤/٤).

(٣) المحل (١٦٦/٨).



ولم يكن معهم خيل، فرماه رجل بسهم، فحبسه، فقال رسول الله ﷺ: «إن لهذه البهائم أوابدَ كأوابد الوحش، فما فعل منها هذا، فافعلوا به هكذا»<sup>(١)</sup>. و«الأوابد» جمع أبدة، ومعنى «تأبدت»: توحشت.

تنبيه: ذكاة الجنين ذكاة أمه:

عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سألت رسول الله ﷺ عن الجنين؟ فقال: «كلوه إن شئتم»، وفي رواية: قلت يا رسول الله: ننحر الناقة، ونذبح البقرة والشاة، فنجد في بطنها الجنين، أنلقيه أم نأكله؟ قال: «كلوه إن شئتم، فإن ذكاته ذكاة أمه»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا، فإذا ذبح الحيوان فوجدنا في بطنه جنيناً؛ فإن كان ميتاً فحلال أكله؛ لأنه ذكي بذكاة أمه، وهذا هو قول الجمهور، وخالف في ذلك الحنفية. وإن كان حياً فإنه لا يحل حتى يُذَكَّى، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم.

ثالثاً: آلة الذبح:

يحل الذبح بكل آلة محددة تقطع أو تخرق بحدّها؛ سواء كانت من حديد، أو من نحاس، أو خشب، أو حجر، أو زجاج أو غير ذلك، ما عدا الظفر والسن؛ لما ثبت في حديث رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قلت: يا رسول الله إنا نلقى العدو غداً، وليس معنا مُدْيٌ<sup>(٣)</sup>، فقال النبي ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ما لم يكن سنّاً، أو ظفراً، وسأحدثكم عن ذلك؛ أما السن فعظم، وأما الظفر فمُدْيُ الحبشة»<sup>(٤)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء، غير أن الشافعية منعو الذبح بالعظم كله، والحنفية منعوا بالسن والظفر إذا كانا متصلين، أما السن والظفر المنفصل فأجازوا الذبح بهما. والراجح

(١) البخاري (٥٥٤٣)، ومسلم (١٩٦٨)، وأبو داود (٢٨٢١)، والترمذي (١٤٩٢)، والنسائي (١٩١/٧)، وابن ماجه (٣١٨٣).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٢٨٢٧)، والترمذي (١٤٧٦)، وابن ماجه (٣١٩٩)، وصحّحه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٣٥٣٩).

(٣) جمع مُدْيَةٌ يعني السكين وآلة الذبح.

(٤) البخاري (٢٤٨٨)، ومسلم (٣٠٧٥)، وأبو داود (٢٨٢١)، والترمذي (١٤٩١)، وابن ماجه (٣١٨٣).



مذهب الشافعية في منع الذبح بكل عظم؛ لأنه علل المنع بكونه عظماً، فلو لم يكن الذبح بالعظم ممنوعاً لم يكن للتعليل معنى، وكذلك المنع بالذبح بكل سن وظفر وهو قول الجمهور كما تقدم.

وقال الشيخ عبد الرحمن ابن سعدي: (والصحيح القول الآخر في المذهب - اختاره ابن القيم، وغيره - أن جميع العظام لا تحل الذكاة بها).

كما علل بذلك النبي ﷺ حيث قال: «أما السن فعظم»، فتعليل الخاص بالمعنى العام يدل على ربط الحكم بالمعنى العام، وأنه بمنزلة نهيهِ عن الذبح بكل عظم. وهذا واضح والله الحمد<sup>(١)</sup>.

رابعاً: قصد التذكية:

يشترط في الذابح أن يقصد - ينوي - الذبح؛ لقوله تعالى: ﴿لَا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، أما لو ضربه بألة ليدفعه عنه مثلاً لصوله عليه، فأصاب مواضع الذبح وأنهر الدم، فإنها لا تحل؛ لأنه لم يقصد بذلك التذكية، وإنما قصد الدفاع عن نفسه، وأما إن قصد أن يذبحه قاصداً للتذكية مع قصده الدفاع عن نفسه، فهذا قد يكون محل نظر.

خامساً: لا يذبح لغير الله:

لقوله تعالى في ذكر المحرمات من الذبائح: ﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، فإن ذبح لغير الله، أو سمي عليه غير اسم الله فالذبيحة حرام لا تحل، كأن يقول: باسم المسيح، أو باسم الولي فلان، أو نحو ذلك.

سادساً: أن يكون المذبوح مأذوناً فيه:

وعلى هذا فلو ذبح المَحْرَم صيداً فإنه لا يحل؛ لأنه غير مأذون له ذبحه، وهذا لا يعني أن المحرم لا يذبح أبداً، إنما يحرم عليه ذبح الصيد؛ لأن التحريم مخصوص به، وأما غير الصيد فيباح له تذكيته.

(١) الفتاوى السعدية (ضمن المجموعة الكاملة ص ٤٢٧).





### حكم التسمية:

اختلف العلماء في حكم التسمية على الذبيحة على أقوال؛ أشهرها ما يلي:

القول الأول: قالوا: لا تحل الذبيحة التي لم يسم عليها، سواء كان ترك التسمية عمداً أو سهواً، وهذا قول ابن عمر رضي الله عنهما، ومولاه نافع، وهو رواية عن الإمام مالك، ورواية عن الإمام أحمد، وهو اختيار داود الظاهري، وابن حزم، ورجحه ابن عثيمين، ودليلهم في ذلك:

(أ) من القرآن: قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾

[الأنعام: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(ب) ومن الأحاديث: قوله ﷺ لعدي بن حاتم رضي الله عنه: «إذا أرسلت كلبك المعلم، وذكرت اسم الله عليه، فكل مما أمسك عليك»<sup>(١)</sup>، وفي حديث رافع بن خديج رضي الله عنه: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه»<sup>(٢)</sup>، وعن عائشة رضي الله عنها أن ناساً قالوا: يا رسول الله: إن قومًا يأتوننا باللحم، لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا؟ قال: «سموا عليه أنتم، وكلوا»<sup>(٣)</sup>.

ووجه الدلالة: أنهم فهموا أن التسمية لا بد منها، وخشوا ألا يكون الذابح قد سمى، فأمرهم بالاحتياط عند الأكل.

القول الثاني: قالوا: لا تشترط التسمية، فإن تركت عمداً أو سهواً لم يضر، وهذا مذهب الشافعي، ورواية عن الإمام أحمد، ورواية عن الإمام مالك، وحكي ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما، وحملوا الآية ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ على ذبائح كانت تذبحها قريش للأوثان، أي: أن النهي هنا عن الميتة، وذلك لقوله تعالى في الآية: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ وقد بين الله تعالى أن الفسق يكون فيما أهل لغير الله؛ قال تعالى عن المحرمات من الأطعمة: ﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

(١) البخاري (١٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٨٦)، ومسلم (١٩٢٩)، وأبو داود (٢٨٥٢)، والترمذي (١٤٧٠).

(٢) البخاري (٢٤٨٨، ٣٠٧٥)، ومسلم (١٩٦٨)، وأبو داود (٢٨٢١)، والترمذي (١٤٩١)، وابن ماجه (٣١٨٣).

(٣) البخاري (٢٠٥٧)، وأبو داود (٢٨٢٩)، والنسائي (٢٣٨/٧)، وابن ماجه (٣١٧٤).



واحتجوا أيضًا بحديث عائشة السابق، وسؤالهم عن اللحوم: لا ندري أذكروا اسم الله عليها أم لا؟ فقال: «سموا أنتم وكلوا»، قالوا: فلو كان وجود التسمية شرطاً لم يخصص لهم إلا مع تحققها.

واستدلوا أيضًا أن الله أباح ذبائح أهل الكتاب، وهم لا يذكرون التسمية.

القول الثالث: قالوا: إن ترك التسمية عمداً لم تحل، وإن تركها نسياناً لم يضر، وهذا مذهب الإمام مالك، وأحمد، وأبي حنيفة، وهو قول علي بن أبي طالب، وابن عباس رضي الله عنهما، وهؤلاء احتجوا بأدلة الفريق الأول في المتعمد، وبأدلة الفريق الثاني في الناسي، وزادوا في حجتهم قوله ﷺ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على صحة مذهبهم أيضًا بما رواه الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «إذا ذبح المسلم ولم يذكر اسم الله فليأكل؛ فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله»<sup>(٢)</sup>. وفي رواية أن ذلك مع النسيان لا مع العمد.

والراجع هو القول الثالث، وهو قول أكثر العلماء، وذكر ابن قدامة أنه قول بعض الصحابة ولا يعرف لهم مخالف منهم

● آداب الذبيح:

(١) إحصان الذبيح: وذلك بأن يُجد الشَّفْرة (السكين) ويريح الذبيحة؛ فعن شداد ابن أوس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء؛ فإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذَّبْحَةَ، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن ماجه (٢٠٤٣)، وابن حبان (٧٢١٩)، والطبراني في الصغير (٥٢/٢)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (١٨٣٦).

(٢) رواه الدارقطني (٢٩٥/٤)، والبيهقي (٢٣٩/٩)، وإسناده حسن موقوفاً.

(٣) مسلم (١٩٥٥)، وأبو داود (٢٨١٥)، والترمذي (١٤٠٩)، والنسائي (٢٢٧/٧).



(٢) أن يكون إحداد الشفرة قبل إضجاع البهيمة للذبح: لما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أضجع شاة يريد أن يذبحها وهو يحد شفرته، فقال النبي ﷺ: «أتريد أن تميتها موتات؟ هلا حددت شفرتك قبل أن تضجعها؟»<sup>(١)</sup>.

تنبيه: استحب العلماء أن توارى الشفرة عن البهيمة، وألا تذبح بهيمة وأخرى تنظر إليها؛ لأن هذا من الإحسان والرحمة، وقد كتب الله الإحسان على كل شيء.

(٣) إضجاع الذبيحة: لقوله ﷺ: «وليرح ذبيحته»، ولما ثبت في الحديث عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «يا عائشة، هلمي المديّة»، ثم قال: «اشحذوها بحجر»، ففعلت، ثم أخذها، وأخذ الكبش فأضجعه، ثم ذبحه<sup>(٢)</sup>.

وليضجعها على جانبها الأيسر؛ ليكون ذلك أسهل له في الذبح، لكن لو كان الذابح أعسر (يذبح بيده اليسرى) جاز له إضجاع الذبيحة على جانبها الأيمن؛ أي أنه يفعل الأسهل له.

تنبيه: إذا كان المذبوح من الإبل فإن السنة أن تنحر قائمة معقولة (مقيدة) رجلها اليسرى؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعِيرٍ ۚ ٱللَّهُ لَكُم فِيهَا خَيْرٌ ۖ فَٱذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦]. ومعنى «صواف» قيامًا، وعن زياد بن جبير قال: رأيت ابن عمر رضي الله عنهما أتى على رجل قد أناخ بدنة لينحرها، قال: ابعتها قيامًا مقيدة، سنة محمد ﷺ<sup>(٣)</sup>.

(٤) وضع القدم على صفحة عنقها: فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين، فرأيته واضعًا قدمه على صفاحهما، يسمي ويكبر، فذبحهما بيده»<sup>(٤)</sup>. وإنما يفعل ذلك لئلا تضطرب البهيمة، فلا يتمكن من إحسان الذبح.

(١) صححه الألباني: رواه الحاكم (٢٥٧/٤)، والبيهقي (٢٨٠/٩)، والطبراني في الكبير (٣٣٢/١١)، وعبد الرزاق (٨٦٠٨)، وانظر: صحيح الجامع (٩٣).  
(٢) مسلم (١٩٦٧)، وأبو داود (٢٧٩٢)، والترمذي (١٤٩٦)، والنسائي (٢٢٠/٧).  
(٣) البخاري (١٧١٣)، ومسلم (١٣٢٠)، وأبو داود (١٧٦٨).  
(٤) البخاري (٥٥٥٨)، ومسلم (١٩٦٦)، وأبو داود (٢٧٩٣)، والترمذي (١٤٩٤)، وابن ماجه (٣١٢٠).



(٥) أن يأتي بالذبح على الوجه الأكمل: وذلك بقطع المريء (مجرى الطعام)، والحلقوم (مجرى النفس)، والودجين (وهما عرقان على جانبي العنق)، وأن يسرع الذبح؛ لأن ذلك من الإحسان في الذبح، فلو قطع بعضها حلت، وقد تقدمت مباحث هذه المسألة.

(٦) أن يسمي الله ويكبر: وذلك بأن يقول: «بسم الله، والله أكبر»؛ لما تقدم من حديث أنس: «يسمي ويكبر»، وقد تقدم حكم التسمية واختلاف العلماء في ذلك قريباً.

تنبيه: هناك بعض الملاحظات تتعلق بالذبح، تقدمت في باب الأضحية آخر كتاب الحج، فراجعها.



## كسب السميد

فصل بولك السميد:

- 1- الاستهلاك الضخم عليه يوضع اليد ويسكب.
- 2- استهلاكه يوضع متجانين بغيره ويغلى المزيج.
- 3- الاستهلاك المنكبي يوضع السميد في شبكة أو قفص أو بركة السميد المنكبي.
- 4- إذا استهلكه واضطرو إلى مضطرا لا يستطيع الإطالات والعروب.

ولقاءه عليه:

- إذا ملكه بذلك فلا يحل لأحد غيره أخذه حتى لو حارب منه لأنه يملكه ملكه.

أما إذا كان في يده أو في يده السميد:

- 1- أن يكون سميداً يبيع أو يصدقه للحيوان المذبح، والمذبة المذرم.
- 2- داخل حريم ملكه والمذبة المذرم وغير المذرم.
- 3- سميد ما يملكه المذرم.
- 4- إذا كان مضمناً من السميد المذرم والمذرم لا يأكل من السميد.

أما إذا كان في يده السميد:

- 1- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 2- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 3- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 4- أن يكون مضمناً في يده السميد.

أما إذا كان في يده السميد:

- 1- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 2- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 3- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 4- أن يكون مضمناً في يده السميد.

أما إذا كان في يده السميد:

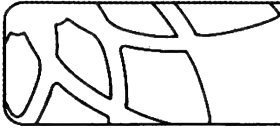
- 1- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 2- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 3- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 4- أن يكون مضمناً في يده السميد.

أما إذا كان في يده السميد:

- 1- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 2- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 3- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 4- أن يكون مضمناً في يده السميد.

أما إذا كان في يده السميد:

- 1- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 2- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 3- أن يكون مضمناً في يده السميد.
- 4- أن يكون مضمناً في يده السميد.



## كتاب الصيد

### • معنى الصيد:

الصيد، قد يراد به فعل الصيد، وهو الاصطياد، وقد يراد به الحيوان المصيد؛ كقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦]، أي: مصيده، وعلى هذا فيكون معنى الصيد على الوجه الأول (الاصطياد): هو اقتناص حيوان مأكول متوحش غير مملوك ولا مقتدر عليه.

وأما على الوجه الثاني (المصيد) فهو: الحيوان المقتنص المأكول الذي تم اصطياده، المتوحش الغير المملوك، ولا المقتدر عليه.

### شرح التعريف:

قولنا: «اقتناص» خرج به الذكاة.

وقولنا: «حيوان مأكول» خرج به الحيوان غير المأكول؛ لأنه ليس بصيد شرعاً.

وقولنا: «متوحش» خرج به غير المتوحش؛ لأنه مستأنس فيذبح.

وقولنا: «غير مملوك» خرج به المملوك للغير؛ لأنه لا يعتدى على ملك الغير.

وقولنا: «ولا مقتدر عليه» خرج به المقدور عليه، فإنه يذكى.

### • حكم الصيد:

الاصطياد مباح لقاصده إجماعاً في غير حرم مكة والمدينة، ولغير المحرم، والأدلة على ذلك: أولاً: من (القرآن):

قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]، وهذا أمر بعد حظر؛ فيفيد الإباحة.

وقال تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤].



ثانيًا: من (السنة):

عن عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قلت يا رسول الله، إني أرسل الكلاب المعلّمة فيمسكن عليّ، وأذكر اسم الله عليه، فقال: «إذا أرسلت كلبك المعلّم، وذكرت اسم الله عليه، فكل» قلت: وإن قتلن؟ قال: «وإن قتلن، ما لم يشركها كلب ليس معها» قلت له: فلإني أرمي بالمعراض الصيد فأصيب؟ فقال: «إذا رميت بالمعراض فحزق فكله، وإن أصابه بعرضه فلا تأكله»<sup>(١)</sup>. و«المعراض» عود محدد يحذف به الصيد كالسهم.

ثالثًا: (الإجماع): أجمع العلماء على إباحة الاصطياد، والأكل من الصيد<sup>(٢)</sup>.

• شروط إباحة الصيد:

• اشترط الفقهاء شروطًا لإباحة الصيد، وأجزها فيما يلي:

أولاً: ما يتعلق بالصائد:

(أ) أن يكون من أهل التذكية: وهو المسلم أو الكتابي وقد سبق بيان شروطه مفصلة، فلا يحل صيد الوثني أو المجوسي، حتى لو اشترك المجوسي مع المسلم في صيد فلا يحل؛ إلا إذا سبق سهم المسلم، أو كلبه المعلم.

(ب) أن ينوي الاصطياد: فإذا رمى بسهم ليختبر قوته مثلاً، فوقع السهم على صيد؛ فإنه لا يحل؛ لأنه لم ينو الصيد، وكذلك لو استرسل كلبه دون أن يرسله، فاصطاد؛ فإنه لا يحل؛ لأنه لم يرسله، إلا إذا أدركه حيّاً فذكاه، أما إذا عدا الكلب على صيد، فزجره ليزيد في عدوه فإنه يباح على الراجح؛ لأن الزجر قام مقام الاسترسال، فهو بذلك نوى الاصطياد.

(ج) ألا يكون مُحَرَّمًا: أعني إذا كان صيده من صيد البر؛ لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغَايَةِ وَمُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾، وعلى هذا فصيد البحر حلال؛ سواء كان محرماً أو غير مُحَرَّم.

(١) البخاري (١٧٥) (٢٠٥٤) (٧٣٩٧)، ومسلم (١٩٢٩)، وأبو داود (٢٨٤٧)، والترمذي (١٤٧٠).

(٢) انظر: المغني (٨/٥٣٩).



(د) التسمية عند إرسال السهم أو الجارح؛ لقوله ﷺ: «إذا أرسلت سهمك وذكرت اسم الله عليه، فكل»، وقوله: «إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل». ولا يكفي في ذلك أن يكتب على السهم باسم الله، بل لا بد أن يسمي عند رمي السهم، وعند إرسال الجارح.

والراجح أن ترك التسمية عمداً أو سهواً لا يبيح الصيد بخلاف مسألة ترك البسملة عند الذبح، وقد سبق الكلام فيها مفصلاً، والدليل على اشتراط التسمية في الصيد حديث عدي ابن حاتم: «فإنك سميت على كلبك ولم تسم على الكلب الآخر»، فلو لم تكن التسمية شرطاً لما اختلف الحكم في الكلين.

(هـ) اشترط بعض الفقهاء كذلك: أن يتبع الصائد الصيد، بألا ينشغل عن صيده بشيء آخر؛ لأنه إن أدركه حياً بحيث إنه لم يميت سريعاً متأثراً بألة الصيد، فإنه يجب عليه أن يذكيه بذبح أو نحر، وإلا لم يحل، وأما إن أدركه ميتاً، أو به حياة يموت بعدها سريعاً فإنه يحل، سواء ذكاه أو تركه حتى يموت.

إذا رمى الصيد فمات، فما الحكم؟

(١) إذا رمى الصائد الصيد، فغاب عن عينه، ثم وجده بعد ذلك ميتاً فما حكمه؟  
الجواب: إن وجد أثر سهمه فقط، ولم يجد فيه شيئاً آخر؛ حل له أكله، أما إن وجد شيئاً آخر؛ كأن يجد به أثر سهم آخر، أو وجد فيه أثر سبع مثلاً، لم يباح أكله؛ لما ثبت في حديث عدي بن حاتم، قلت: يا رسول الله، إنا أهل صيد، وإن أحدنا يرمي الصيد، فيغيب عنه الليلتين والثلاث؟ فقال: «إن وجدت فيه أثر سهمك، ولم يكن أثر سبع، وعلمت أن سهمك قتله، فكل»<sup>(١)</sup>.

(٢) إذا رماه بسهم فوق الصيد في ماء، أو تردى من مكان عال فمات، لم يؤكل، إلا أن يكون السهم قد نفذ فيه فمات قبل الوقوع في الماء أو التردى؛ فإنه لا يضره، وكذلك إن أدركه حياً فذكاه قبل أن يموت فإنه يحل.

(١) البخاري (٥٤٨٥)، ومسلم (١٩٢٩)، وأبو داود (٢٨٤٧)، والترمذي (١٤٨٠)، وابن ماجه (٣٢٠٨).





ثانياً: وسيلة الصيد:

الصيد يكون إما بالآلة، وإما بالحيوان:

(أ) شروط الصيد بالآلة: يشترط في الصيد بالآلة ما يلي:

الأول: أن تكون الآلة محددة: كالسهم والسيف، ويشترط ألا تكون سنّاً ولا ظفرًا كما سبق بيانه.

الثاني: يشترط أن يجرح الصيد؛ لقوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل»<sup>(١)</sup>، ولا يشترط أن يكون الجرح في الرقبة، بل إذا جرحه في أي موضع من الجسد حل، فإن ماتت الذبيحة، أو وجدها حية بحيث يسرع إليها الموت فتركها حتى ماتت فهي حلال أيضًا، وإن أدركها حية لا يسرع إليها الموت فلا بد من تذكيته.

وعلى هذا فلا يجوز الصيد بمثقل - يعني بشيء ثقیل يموت بسببه الصيد إذا وقع عليه لثقله - أو إذا أصابها بعرض الآلة ولم يصبها بحدّها؛ فإنها لا تحل، إلا أن يدركها حية فيذكيها بالذبح أو النحر، فإنها عندئذ تكون حلالاً؛ لما ثبت أن النبي ﷺ سئل عن المعراض - وهو عود محدد - فقال: «إذا أصاب بحدّه فكل، وإذا أصاب بعرضه فقتله فلا تأكل، فإنه وقيد»<sup>(٢)</sup>. يعني (موقود). وهو الذي يضرب حتى الموت.

ملاحظات:

(١) الصيد بالبندقية جائز؛ لأنه ينفذ في الصيد.

قال ابن عثيمين: (البندق المعروف اتفقوا على أنه يقتل بحدّه ونفوذه، فهو يحل)<sup>(٣)</sup>.

(٢) إذا رمى صيداً فقطع منه عضوًا، فمات الصيد موتاً سريعاً، أو أدركه وهو في أسباب الموت الحاضر، فإن هذا الصيد كله حلالٌ أكله حتى العضو البائن منه؛ لعموم قوله ﷺ: «إذا خزق فكل»، وأما إن أدركه حيّاً فإنه يذكيه، ويأكله كله عدا

(١) البخاري (٢٤٨٨)، (٣٠٧٥)، ومسلم (١٩٦٨)، وأبو داود (٢٨٢١)، والترمذي (١٤٩١)، وابن ماجه (٣١٧٨).

(٢) البخاري (٢٠٥٤)، ومسلم (١٩٢٩)، وأبو داود (٢٨٥٤)، والترمذي (١٤١٧)، وابن ماجه (٣٢١٤).

(٣) الشرح الممتع (٣٧٨/٦).



العضو المقطوع؛ لأن إباحته كانت بالتذكية، وقد قال ﷺ: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة»<sup>(١)</sup>.

(ب) شروط الصيد بالحيوان:

وهو الحيوان الجارح المعلن؛ فيشمل جوارح السباع كالكلب، وجوارح الطير كالصقر؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيْبُتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤] ويشترط في الصيد بالجوارح ما يلي:

الأول: أن يكون معلماً: ويحكم على الجارح أنه معلّم إذا تحقق فيه ثلاثة أشياء: إذا أرسلته استرسل، وإذا زجرته انزجر، وإذا صاد لم يأكل؛ لما ثبت في حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله ﷺ: «إذا أرسلت كلابك المعلمة، فذكرت اسم الله، فكل مما أمسكن عليك - وإن قتلت - إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل؛ فإني أخاف أن يكون إنها أمسك على نفسه»<sup>(٢)</sup>. ولأن الله تعالى قال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤].

فدل ذلك على أنه لو أكل فإنه قد أمسك لنفسه ولم يمسك لنا، فلا يحل صيده.

الثاني: ألا يشاركه كلب آخر: فعن عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت رسول الله ﷺ فقلت: أرسل كلبتي، فأجد معه كلباً آخر، قال: «لا تأكل؛ فإنك إنها سميت على كلبك، ولم تسم على الآخر»<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن يقتله جرحاً، لا خنقاً، ولا مصطدماً به: فإن قتله خنقاً، أو مصطدماً به لم يبح عند الجمهور، وأباحه الشافعية والظاهرية، والراجح قول الجمهور؛ لقوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل»<sup>(٤)</sup>، ولأن الله حرم المنخقة والموقوذة.

(١) أبو داود (٢٨٥٨)، والترمذي (١٤٨٠) من حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وابن ماجه (٣٢١٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) البخاري (٥٤٨٣)، ومسلم (١٩٢٩)، وأبو داود (٢٨٥٤).

(٣) البخاري (١٧٥)، ومسلم (١٩٢٩)، وأبو داود (٢٨٥٤).

(٤) البخاري (٢٤٨٨) (٣٠٧٥)، ومسلم (١٩٦٨)، وأبو داود (٢٨٢١)، والترمذي (١٤٩١).



أحكام الجوارح؛ ما يحل منها وما لا يحل:

(١) قال ابن حزم: (وإن شرب الجارح - الكلب أو غيره - من دم الصيد لم يضر ذلك شيئاً، وحل أكل ما قتل)<sup>(١)</sup>.

(٢) إذا أكل الجارح الملعّم من الصيد لم يسقط حكمنا عليه بأنه معلّم، بل الحكم أننا لا نأكل من هذا الصيد الذي أكل منه، وأما ما يصيده بعد ذلك ولم يأكل منه، فهو حلال.

(٣) إذا كان الكلب غير معلّم واصطاد، فإن أدركه صاحبه حيّاً فذكاه حل، وإلا فهو ميتة؛ سواء أكل منه الكلب أم لا؛ لقوله تعالى: ﴿لَا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ولما ثبت عن النبي ﷺ قال: «وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل»<sup>(٢)</sup>.

(٤) إذا أمسك الصيد ولم يأكل منه وهو قادر على الأكل منه، ثم أكل؛ فباقيه حلال؛ لأنه لما لم يأكل منه مع قدرته على ذلك دل على أنه لم يمسك على نفسه، وإنما أمسك على مرسله، وأما أكله منه بعد ذلك فقد يكون لجوع ونحوه.

(٥) إذا انطلق الجارح إلى الصيد من غير إرسال، فإن الصيد لا يحل، إلا أن ندركه حيّاً فنذكيه؛ لقوله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك المعلم...»، وهذا لم يرسله.

(٦) الأصل تحريم اقتناء الكلاب، لكن أبيح منها ما كان للصيد، أو للزرع، أو للماشية؛ لقوله ﷺ: «من اقتنى كلباً غير كلب صيد ولا ماشية ولا أرض، فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم»<sup>(٣)</sup>.

(٧) اختلف العلماء هل يجب غسل أثر فم الكلب من الصيد؟ فذهب الحنفية والشافعية، وفي وجه عند الحنابلة؛ إلى وجوب غسله؛ لأنه ثبت نجاسته، وذهب المالكية، وهو الوجه الثاني عند الحنابلة؛ إلى أنه لا يجب غسله.

(١) المحلى (٢٢١/٨).

(٢) البخاري (٥٤٧٨)، ومسلم (١٩٣٠)، وأبو داود (٢٨٥٥)، وابن ماجه (٣٢٠٧).

(٣) البخاري (٥٤٨٠)، ومسلم (١٥٧٤)، وأبو داود (٢٨٤٤)، والترمذي (١٤٩٠)، والنسائي (١٨٩/٧)، وابن ماجه (٣٢٠٤).



(٨) استثنى الإمام أحمد والظاهرية الاصطياد بالكلب الأسود البهيم؛ لأن الأحاديث وردت بتحريم اقتنائه، وأمرت بقتله.

(٩) لا يحل بيع الكلاب؛ لأن النبي ﷺ قال: «ثمن الكلب خبيث»<sup>(١)</sup>، فلا يحل بيعها حتى لغرض الصيد ونحوه مما أبيح فيه اقتناؤه، فإذا لم يجد الكلب إلا بالشراء أبيح له شراؤه للضرورة، ويكون الإثم على البائع فقط.

ثالثاً: شروط الحيوان المصيد:

(١) أن يكون المصيد مباح الأكل شرعاً: وهذا شرط متفق عليه؛ فإنه لا يحل ما كان محرماً علينا كالخنزير؛ سواء كان بالتذكية أو بالصيد.

(٢) أن يكون متوحشاً يعجز عنه الإنسان، وأما المستأنس المقدور عليه، فإنه لا يصاد، وإنما يُدكَّى.

واختلفوا في المصيد المستأنس إذا توحش ولم يقدر عليه، فالراجح أيضاً جواز اصطياده؛ لقوله ﷺ: «إن هذه البهائم أوابد كأوابد الوحش، فمن فعل هذا، فافعلوا به هكذا»، وقد تقدم الحديث في كتاب التذكية.

(٣) أن يموت من الجرح، لا بثقل ولا بخنق.

(٤) أن يذبح إن أدرك حيّاً: وذلك إذا كان لا يموت سريعاً، وأما إن أدركه ميتاً، أو أدركه بحيث إنه يموت سريعاً فإنه يحل؛ سواء ذكاه أو تركه حتى يموت، وكذلك إن عجز عن تذكيته فتركه حتى مات فإنه يحل.

● محظورات الصيد:

● يحظر على الإنسان أن يصطاد في الحالات الآتية:

(١) إذا كان الصائد مُحَرَّمًا بحج أو عمرة: فيحرم عليه صيد البر، ويباح له صيد البحر؛ لقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعْنَا لَكُمْ فِيهِ وَلِلنَّاسِ يَوْمَئِذٍ وَحُيْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦].

(١) مسلم (١٥٦٨)، وأبو داود (٣٤٢١)، والترمذي (١٣٧٥)



(٢) يحرم الصيد داخل مكة والمدينة: سواء كان الإنسان محرماً أو غير محرم؛ لقوله ﷺ: «لا يُنْفَر صيدها»<sup>(١)</sup>.

(٣) يحرم صيد ما يملكه الغير: لأن ذلك عدوان وظلم، وقد ثبت في الحديث: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه»<sup>(٢)</sup>.

(٤) ويحظر الصيد إذا كان مقصوده اللهو واللعب: لقوله ﷺ: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً»<sup>(٣)</sup>.

• متى يملك الصائد صيده؟  
• يملك الصائد الصيد بما يلي:

(١) بالاستيلاء الفعلي على الصيد: أي: بوضع اليد عليه، بشرط ألا يكون فيه أثر ملك لغيره، كقص جناح أو خضب، أو وسم، أو نحو ذلك، فإذا وجد ما يدل على أنه ملك للغير، فإنه لا يملكه بصيده، بل عليه أن يرد له صاحبه، ويكون حكمه حكم اللقطة، وقد تقدم بيانها.

(٢) ويملك الصيد أيضاً باصطياده بجرح مُثَخِّنٍ يحبس: أو بكسر جناح يمنعه من الطيران؛ فعن البهزي أن رسول الله ﷺ مر بالروحاء، فإذا حمار وحشي عقير، فقال رسول الله ﷺ: «دعوه؛ فإنه يوشك أن يأتي صاحبه»، ثم مضى، فلما كان بالأثابة<sup>(٤)</sup>، إذا ظبي حاقف في ظل وفيه سهم، فأمر رسول الله رجلاً يثبت عنده، لا يريبه أحد من الناس<sup>(٥)</sup>.

وهذا يدل على أن صاحب السهم الذي أصاب الظبي هو أحق به؛ لأنه حبسه بسهمه.  
(٣) الاستيلاء الحكمي: وذلك إذا وضع شبكة أو فخاً للاصطياد، فوقع فيها الصيد؛ فإنها لصاحب الشبكة، سواء كان حاضراً أم غائباً.

(١) البخاري (١٨٣٣)، ومسلم (١٣٥٣)، والنسائي (٢٠٣/٥).

(٢) تقدم في باب الغصب.

(٣) مسلم (١٩٥٧)، والترمذي (١٤٧٥) والنسائي (٢٣٩/٧)، وابن ماجه (٣١٨٧).

(٤) موقع في طريق الجحفة، بينه وبين المدينة خمسة وعشرون فرسخاً.

(٥) النسائي (١٨٢/٥)، وأحمد (٨٧/٢)، ومالك في الموطأ (٣٥١/١) برقم (٧٨١).



(٤) يملكه كذلك: إذا ألجأه إلى مضيق لا يستطيع الانفلات منه؛ فإنه يصير ملكاً له، وكذلك من صنع بركة ماء، فأنحبس فيها السمك، فهو لصاحب البركة. وإذا ملك الصيد لا يحل لأحد أخذه، حتى لو هرب من صاحبه؛ لأنه ملكه. فإذا وقع في الشبكة فخرقها وهرب لم يملكه؛ لأنه لم يحبس به شبكته، وكذلك لو هرب بالشبكة بحيث يكون غير مقدور عليه فإنه لا يملكه، أما لو هرب بها على وجه يمكنه القدرة عليه فهو لصاحب الشبكة.



## كتايب الحقيقة (هي اسم كا يتبع عن التورود)

١- حكمها:

الجمهور على استنباطها، وقيل: هي واجبة.

٢- وقتها:

المستحب في السابح لم ١٤، ٢١.

٣- ما يتبع فيها:

عن اللام جاتان، وعن البت شاة.

فيها يشترط فيها:

- ١- ان تكون من اللام الجاتان أو اللام على الراجح.
- وهي المجهول إلى جوارها من الأولى والثور.
- ٢- ان لا تكل عن ٦ أشهر إذا كانت من الضمان وعن سنة إذا كانت من اللوم.
- ٣- عدم الاختار لك فيها لأكثر من واحد.
- ٤- ذهب بعض العلماء، إلى أنه يشترط فيها ما يشترط في الإسمية من الخلو من العيوب.

فيمن أحكامها:

- ١- لا يجوز التصديق بأنها بل لابد فيها من الدارج.
- ٢- يستحب التصديق منها نيابة أو سطوطة.
- ٣- ان لم يبق عنه والله جاز له ان يبق عن نفسه بعد الكبر على الراجح.

## كتاب العقيدة

• أولاً: معنى العقيدة واشتقاقها:

• العقيدة: (اسم لما يُذبح عن المولود، واختلف في اشتقاقها؛ فقال أبو عبيد والأصمعي: أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود، وتبعه الزمخشري وغيره، وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة عقيدة؛ لأنه يخلق عنه ذلك الشعر عند الذبح. قال أحمد: إنها مأخوذة من العَقَّ، وهو الشق والقطع. قال: وقيل: هي الشعر عند الذبح. وقال الخطابي: سميت بذلك لأنها تعق مذابحها، أي: تشق وتقطع. وقال ابن فارس: الشاة التي تذبح والشعر منها يسمى: عقيدة، يقال: عَقَّ يعق إذا حلق عن ابن عقيدته، وذبح للمسكين شاة<sup>(١)</sup>. فمعنى «عقيدته» هنا، أي: شعره. قلت: ويتلخص من ذلك أن اشتقاق العقيدة من ذبح الشاة عن المولود، وهو المتبادر والمفهوم من الأحاديث، أو يطلق على شعر المولود نفسه.

• ثانياً: حكمها:

• ذهب بعض أهل العلم إلى القول بوجوبها، وقال الجمهور باستحبابها، وسئل الإمام أحمد عن العقيدة: واجبة هي؟ قال: أما واجبة فلا أدري، لا أقول واجبة، ثم قال: أشد شيء فيه أن الرجل مرتين بعقيدته.

ومن ذهب إلى وجوبها: الحسن البصري، وبريدة الأسلمي، والظاهرية، واستدلوا بما ورد في الأمر بها، وأن الأمر يفيد الوجوب.

• ثالثاً: ما ورد في مشروعيتها وفضلها:

• (١) عن سليمان بن عامر الضبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «مع الغلام عقيدة، فأهريقوا عنه دمًا، وأميطوا عنه الأذى»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: فتح الباري (٥٨٦/٩).

(٢) البخاري (٥٤٧١)، وأبو داود (٢٨٣٩)، والترمذي (١٥١٥)، والنسائي (١٦٤/٧)، وابن ماجه (٣١٦٤).





وفسر ابن سيرين إمطة الأذى بحلق الرأس، وكذلك فسرهُ الأصمعي، ورجحه الشوكاني في (نيل الأوطار)<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ: (ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس، فقد وقع في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند الطبراني: «ويماط عنه الأذى، ويحلق رأسه»<sup>(٢)</sup>، فعطفه عليه، فالأولى حمل الأذى على ما هو أعم من حلق الرأس)<sup>(٣)</sup>.

قلت: لكن هذا الحديث الذي استدل به الحافظ ضعيف، وعلى هذا فيرجح تفسير ابن سيرين للأذى بحلق الرأس. ويمكن أن يقال: ما قاله ابن سيرين تفسير منه للأذى ولا يمنع ما هو أعم من ذلك كما قال الحافظ.

(٢) وعن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «كل غلام رهينة بعقيقته؛ تذبح عنه يوم سابعه، ويسمى فيه، ويحلق رأسه»، رواه الخمسة، وصحَّحه الترمذي<sup>(٤)</sup>.

معنى قوله: «رهينة بعقيقته»: قال الخطابي: (اختلف الناس في هذا؛ وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل؛ قال: هذا في الشفاعة، يريد أنه إذا لم يعق عنه، فمات طفلاً لم يشفع في أبيه)<sup>(٥)</sup>. قال الحافظ: (وقيل: معناه أن العقيدة لازمة لا بد منها، فشبّه المولود في لزومها وعدم الانفكاك منها بالرهن في يد المرتهن، وهذا يقوي قول من قال بالوجوب. وقيل: المعنى أنه مرهون بأذى شعره، ولذلك جاء: «فأميطوا عنه الأذى»<sup>(٦)</sup>. قال ابن القيم: (وظاهر هذا الحديث أنه رهينة في نفسه، ممنوع محبوس من خير يراد به، ولا يلزم من ذلك أن يعاقب على ذلك في الآخرة، وإن حبس بترك أبيه العقيدة عما يناله من عق عنه أبواه، وقد يفوت الولد خيرٌ بسبب تفریط الأبوين

(١) نيل الأوطار (١٩٤/٥).

(٢) الطبراني في الأوسط (١٧/٥)، وضعّفه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة برقم (٥٤٣٢).

(٣) فتح الباري (٥٩٣/٩).

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٢٨٣٨)، والترمذي (١٥٢٢)، وابن ماجه (٣١٦٥)، والنسائي (١٦٦/٧)، وأحمد (١٧، ٧/٥، ٢٢).

(٥) معالم السنن (٢٨٦/٤).

(٦) فتح الباري (٩٩٤/٩).



وإن لم يكن من كسبه، كما أنه عند الجماع إذا سمى أبوه لم يضر الشيطان ولده، وإذا ترك التسمية لم يحصل للولد هذا الحفظ<sup>(١)</sup>.

(٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «عن الغلام شاتان مكافتتان، وعن الجارية شاة»<sup>(٢)</sup>.

وفي لفظ: أمرنا رسول الله ﷺ أن نعق عن الجارية شاة، وعن الغلام شاتين.

(٤) وعن أم كرز الكعبية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها سألت رسول الله ﷺ عن العقيدة، فقال: «عن الغلام شاتان، وعن الأنثى واحدة؛ لا يضركم ذكراناً كن أو إناثاً»<sup>(٣)</sup>.

● رابعاً: وقتها:

● تقدم في حديث سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله ﷺ: «تذبح يوم سابعه»، فدل ذلك على أن وقت الذبح هو اليوم السابع من ولادته.

قال مالك: إن مات قبل السابع سقطت العقيدة، ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تذبح العقيدة يوم السابع، فإن لم يتهياً فيوم الرابع عشر، فإن لم يتهياً عَق عنه يوم واحد وعشرين.

ويرى الإمام مالك أنه لا يعد اليوم الذي ولد فيه، إلا أن يكون ولد قبل الفجر.

● خامساً: ما يذبح في العقيدة:

● يذبح عن الغلام شاتان، وعن البنت شاة واحدة؛ فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نعق عن الجارية شاة، وعن الغلام شاتين»<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية أحمد والترمذي: «عن الغلام شاتان مكافتتان، وعن الجارية شاة»<sup>(٥)</sup>.

(١) زاد المعاد (٢/ ٢٩٦).

(٢) صحيح: رواه الترمذي (١٥١٣) وصحَّحه، وابن ماجه (٣١٦٣)، وأحمد (٣١/ ٦).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٢٨٣٥)، والترمذي (١٥١٦)، وصحَّحه، والنسائي (١٦٤/ ٧).

(٤) ابن ماجه (٣١٦٣)، وأحمد (١٨٥/ ٦).

(٥) هي الرواية المخرجة بالهامش رقم (١) من هذه الصفحة نفسها.



ما يشترط في العقيدة:

(١) الشاة تطلق على الضأن والمعز، فأيهما عق فقد حقق الغرض، وسواء كن ذكراناً أم إناثاً؛ وذلك لقوله ﷺ في حديث أم كرز الكعبية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ولا يضركم ذكراناً كن أو إناثاً»<sup>(١)</sup>.  
(٢) لم يرد تحديد معين لسنها كما في الأضحية، ولكن ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يجزئ في ذلك ما يجزئ في الأضحية، فالضأن لا يقل عن ستة أو ثمانية أشهر، والمعز لا يقل عن سنة.  
قال الإمام مالك: (العقيدة بمنزلة النسك والضحايا، ولا يجوز فيها عوراء، ولا عجفاء، ولا مكسورة، ولا مريضة).

(٣) هل يجوز العقيدة بغير الشياه؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين:  
الأول: يجوز العقيدة بالشياه والإبل والبقر، وهذا مذهب جمهور العلماء، ومن أدلتهم حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وُلِدَ لَهُ غَلَامٌ فَلْيَعْقْ عَنْهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ»<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: قالوا: لا يجوز إلا بالشياه، وهذا مذهب الظاهرية، ورجحه ابن القيم وابن المنذر<sup>(٣)</sup>.  
وعن ابن أبي مليكة قال: نُفِسَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ غَلَامٌ، فَقِيلَ لِعَائِشَةَ: يَا أُمَ الْمُؤْمِنِينَ، عَقِي عَنْهُ جُزْوَراً، فَقَالَتْ: مَعَاذَ اللَّهِ، وَلَكِنْ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَاتَانِ مَكَافَتَانِ»<sup>(٤)</sup>.  
قلت: لو صح حديث أنس لكان نصّاً في المسألة، وقد حكم الشيخ الألباني على الحديث بالوضع، لكنه لم يذكر رواية أبي الشيخ التي أشار إليها العراقي وحسن إسناده كما في تخريج الحديث بالهامش، وإن كنت أرى أن الأولى أن يعق بالشياه خروجاً من الخلاف، والله أعلم.  
(٤) لا يصح الاشتراك في العقيدة كما في الأضحية؛ إذ تجزئ البقرة عن سبعة؛ قال ابن القيم: (ولا يجزئ الرأس إلا عن رأس، هذا بتمامه تخالف فيه العقيدة الهدى والأضحية)<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٢٨٥٣)، والترمذي (١٥١٦)، والنسائي (١٦٥/٧).

(٢) رواه الطبراني في المعجم الصغير (٢٢٩)، قال العراقي: رواه الطبراني بسند ضعيف، وأبو الشيخ في الأضاحي بإسناد حسن.

(٣) انظر: تحفة المودود (ص ٥٨).

(٤) حسن: رواه البيهقي (٣٠١/٩)، والطحاوي (٤٥٧/١).

(٥) تحفة المودود (٨٢/١).



ثم قال: (لما كانت هذه الذبيحة جارية مجرى فداء المولود، كان المشروع فيها دمًا كاملاً؛ لتكون نفس فداء نفس، وأيضاً فلو صح فيها الاشتراك لما حصل المقصود من إراقة الدم عن الولد، فإن إراقة الدم تقع عن واحد، ويحصل لباقي الأولاد إخراج اللحم فقط، والمقصود نفس الإراقة عن الولد، وهذا المعنى بعينه هو الذي لحظه مَنْ منع الاشتراك في الهدى والأضحية، ولكن سنة رسول الله ﷺ أحق وأولى أن تتبع، وهو الذي شرع الاشتراك في الهدايا، وشرع في العقيقة عن الغلام دمين مستقلين، لا يقوم مقامهما جزور ولا بقرة، والله أعلم<sup>(١)</sup>).

• سادساً: مسائل متعلقة بالعقيقة:

• أولاً: لا يجزئ التصديق بثمن العقيقة، ولا شراء اللحم والتصدق به بدلاً منها؛ لأن المقصد في العقيقة الذبح وإراقة الدم؛ لقوله ﷺ: «أريقوا عنه دمًا»؛ فإنه - يعني إراقة الدم - عبادة مقصودة، كما قال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكونثر: ٢].

ثانياً: لا يشترط في العقيقة طبخها، فبأي وجه تصدق بلحمها جاز له ذلك؛ لأنه لم ترد نصوص في استحباب طبخها ولا تقسيمها، وإنما ذلك جائز ومباح.

وقد سئل الإمام أحمد عن العقيقة: كيف يصنع بها؟ قال: (كيف شئت).

وقال ابن سيرين: (اصنع ما شئت، قيل له: يأكلها أهلها؟ قال: نعم، ولا تؤكل كلها، ولكن يأكل ويطعم).

ثالثاً: إذا لم يُعَقَّ عنه جاز أن يعق هو عن نفسه؛ لما ثبت أن رسول الله ﷺ «عق عن نفسه بعد النبوة»<sup>(٢)</sup>. أخرج أبو الشيخ من طريقين: أحدهما ضعيف الإسناد؛ لأن فيه عبد الله بن محرز: متروك الحديث، وأما الطريق الثاني فقد قال الحافظ في فتح الباري:

(١) تحفة المودود (١/ ٨٢).

(٢) الطبراني في الأوسط (١/ ٢٩٨)، والبيهقي (٩/ ٣٠٠)، صححه بعض العلماء وضعفه آخرون، فقد صححه الشيخ الألباني في الصحيحة (٢٧٢٦). والعراقي في طرح الشريب (٥/ ١٨٠)، والضياء المختارة (٥/ ٢٠٥)، وأنكره الحافظ على عبد الله بن محرز وذكروا أنه تفرد به، لذلك لا تنفعه المتابعات؛ لأنها إما مسروقة وإما من سيئي الحفظ، ولذلك قال النووي عنه: حديث باطل، وهو الراجح، والله أعلم. وللفادة ينظر هنا: <http://www.alukah.net/sharia/0/53663/>



(قوي الإسناد)<sup>(١)</sup>. وخالفه كثير من العلماء فقالوا بضعف الحديث عموماً. بناءً على ذلك فقد اختلف العلماء في المسألة فمنهم من يرى استحباب أن يعق عن نفسه، ومنهم من يرى أن هذه عن الوالد.

قال ابن القيم: (والقول الأول أظهر، وهو أنه يستحب أن يعق عن نفسه، لأن العقيدة سنة مؤكدة، وقد تركها والده؛ فشرع له أن يقوم بها إذا استطاع ذلك، لعموم الأحاديث). قال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ: (والقول الأول أظهر، وهو أنه يستحب أن يعق عن نفسه؛ لأن العقيدة سنة مؤكدة، وقد تركها والده فشرع له أن يقوم بها إذا استطاع؛ ذلك لعموم الأحاديث ومنها: قوله ﷺ: «كل غلام مرتين بعقيقته تذبج عنه يوم سابعه ويخلق ويسمى» أخرجه الإمام أحمد، وأصحاب السنن عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بإسناد صحيح، ومنها: حديث أم كرز الكعبية عن النبي ﷺ: أنه أمر أن يُعق عن الغلام بشاتين وعن الأنثى شاة أخرجه الخمسة، وخرج الترمذي وصححه مثله عن عائشة، وهذا لم يوجه إلى الأب فيعم الولد والأم وغيرهما من أقارب المولود)<sup>(٢)</sup>

رابعاً: سئل أحمد بن حنبل، إذا أراد الرجل أن يعق كيف يقول؟ قال: يقول: (باسم الله، ويذبح على النية، كما يضحى بنية). قال ابن المنذر: (وهذا حسن، وإن نوى العقيدة ولم يتكلم به أجزأه إن شاء الله).

خامساً: إذا اجتمعت العقيدة والأضحية، فهل يجوز أن يجمع بينهما بنية واحدة؟ هناك ثلاثة أقوال في ذلك للإمام أحمد: الجواز، والمنع، والتوقف، والصحيح - والله أعلم - المنع، أي: أنه يلزم أن تكون الأضحية مستقلة عن العقيدة؛ لما تقدم من أن المقصد في العقيدة إراقة الدم عن النفس، فلا يصح الاشتراك، وإلا فلو جاز ذلك لجاز الاشتراك في العقيدة، وقد تقدّم عدم الجواز، والله أعلم.



(١) فتح الباري (٩/٥٩٥).

(٢) مجموع فتاوى الشيخ ابن باز (٢٦/٢٦٦).

## كتاب الأشربة

• معناها:

• الأشربة: جمع شراب، وهو اسم لما يشرب من أي نوع كان؛ ماء أو غيره، وعلى أي حال كان، وكل شيء لا مضغ فيه فإنه يقال فيه: يشرب<sup>(١)</sup>.

• حكم الأشربة:

• اتفق العلماء على أن الأصل في الأشربة الحل؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، لكن يستثنى من ذلك ما ورد الدليل على تحريمه؛ كالخمر.

• تحريم الخمر:

• أصل الخمر: ستر الشيء؛ يقال لما يستر به: خمار، وسميت الخمر؛ لأنها خامرة (ساترة) لمقر العقل<sup>(٢)</sup>. وفي اصطلاح الفقهاء: كل مسكر خمر.

والأدلة على تحريم الخمر ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع:

أما (الكتاب): فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَذْلُمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩٠-٩١].

وأما (السنة): فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله الخمر، وشاربها، وساقيتها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه»<sup>(٣)</sup>.

وأما (الإجماع): فقد استقر إجماع الأمة على تحريم الخمر<sup>(٤)</sup>.

(١) لسان العرب (١/٤٨٧).

(٢) لسان العرب (٤/٢٥٤).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٣٦٧٤)، وابن ماجه (٣٣٨١)، ورواه والترمذي (١٢٩٥) من حديث أنس واستغربه، وقال: إنه روي نحوه عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر.

(٤) انظر: المغني (٨/٣٠٣).



عموم تحريم كل مسكر:

قرر العلماء أن كل مسكر خمر، وأن ما أسكر كثيره فقليله حرام؛ سواء اتخذ من العنب، أو التمر، أو الحنطة، أو الشعير، أو غير ذلك، وسواء طبخ أو لم يطبخ، بأي وسيلة اتخذ، لا فرق في ذلك بين القليل والكثير؛ فعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قام عمر على المنبر فقال: «أيها الناس، إنه نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة: من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل»<sup>(١)</sup>.

وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام، إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال»، قالوا: وما طينة الخبال؟ قال: «عصارة أهل النار»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»<sup>(٣)</sup>.  
وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «كل ما أسكر حرام، وما أسكر الفرق، فملء الكف منه حرام»<sup>(٤)</sup>. و«الفرق»: مكيال يسع ستة عشر رطلاً.

تنبيه: ذهب بعض العلماء إلى أن الخمر هو المسكر من عصير العنب فقط، وهذا قول ضعيف؛ قال القرطبي ردًا على هذا القول: (وهو قول مخالف للغة العرب، والسنة الصحيحة، وللصحابة؛ لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب، وبين ما يتخذ من غيره، بل سوا بينهم، وحرّموا كل نوع منها، ولم يتوقفوا، ولا استفصلوا، ولم يشكل عليهم شيء من ذلك، بل بادروا إلى إتلاف ما كان من غير عصير العنب، وهم أهل اللسان، وبلغتهم نزل القرآن، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ويستفصلوا ويتحققوا التحريم؛ لما كان قد تقرر عندهم من النهي عن إضاعة المال، فلما لم يفعلوا ذلك، بل بادروا إلى إتلاف الجميع، علمنا أنهم فهموا التحريم نصًّا، فصار القائل بالتفريق سالكًا غير سبيلهم، ثم انضاف إلى

(١) البخاري (٤٦١٩) (٥٥٨١)، ومسلم (٣٠٣٢)، وأبو داود (٣٦٦٩)، والترمذي (١٨٧٣)، والنسائي (٢٩٥/٨).

(٢) مسلم (٢٠٠٢)، والنسائي (٣٢٧/٨)، وأحمد (٣٦١/٣).

(٣) مسلم (٢٠٠٣)، وأبو داود (٣٦٧٩)، والترمذي (١٨٦١).

(٤) رواه أحمد (٢٤٩٩٢).



ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، وهذا قول جمهور الفقهاء وعامة أهل الحديث<sup>(١)</sup>.

ويتعلق بذلك أمور:

(١) حكم التحريم في الخمر عام؛ سواء كان قليلاً أو كثيراً؛ لما تقدم من الحديث: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».

(٢) يشمل هذا الحكم أيضاً كل ما خامر العقل؛ وعلى ذلك فيحرم المخدرات من الحشيش، والأفيون، والبانجو، والهيريون، والبيرة، والويسكي، والكونياك، وغير ذلك.

وقد ثبت في الحديث عن مالك بن أبي مريم قال: دخل علينا عبد الرحمن بن غنم، فتذاكرنا الطلاء<sup>(٢)</sup>، فقال: حدثني أبو مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليشربن ناس من أمتي الخمر؛ يسمونها بغير اسمها»<sup>(٣)</sup>.

وسئل سفيان الثوري عن الداذي، فقال: قال رسول الله ﷺ: «ليشربن ناس من أمتي الخمر؛ يسمونها بغير اسمها». و«الداذي»: حب يطرح في النبيذ فيشتد.

قال شيخ الإسلام: (هذه الحشيشة الصلبة خرام؛ سواء سكر فيها أو لم يسكر... وأما المحققون من الفقهاء فعلموا أنها مسكرة، وإنما يتناولها الفجار لما فيها من النشوة والطرب، فهي تجامع الشراب المسكر في ذلك، والخمر توجب الحركة والخصومة، وهذه توجب الفتور والذلة)<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: (ومن استحلها وزعم أنها حلال فإنه يستتاب؛ فإن تاب وإلا قتل مرتداً، فإن كل ما يغيب العقل فهو حرام بإجماع المسلمين)<sup>(٥)</sup>.

(١) نقلاً من تحفة الأحوزي (٥/٥٠٤)، وسبل السلام (٧/١٨٧)، ونيل الأوطار (٩/٦٣).

(٢) في لسان العرب (١٥/١٠): (الطلاء): ما طبخ من عصير العنب... وبعض العرب يسمي الخمر الطلاء يريد بذلك تحسين اسمها.

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٣٦٨٨)، وابن ماجه (٤٠٢٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٤/٢١٠ - ٢١١).

(٥) المصدر السابق. بتصرف.





(٣) يحرم الاتجار في الخمر بيعاً وشراءً، كما يحرم التعاون بأي وسيلة في نشرها؛ كحملها وتقديمها، حتى إنه ليحرم عليه بيع العنب ونحوه لمن يتخذه خمرًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

(٤) لا يجوز التداوي بالخمر بأي حال من الأحوال؛ فعن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل الرسول ﷺ عن الخمر، فنهاه، أو كره أن يصنعها، فقال: إنما أصنعها للدواء، فقال: «إنه ليس بدواء، ولكنه داء»<sup>(١)</sup>.

(٥) هل يجوز تناول الخمر عند الضرورة؛ كأن يدفع عن نفسه عطشاً أو غصة يخشى منه الهلاك؟ اختلف العلماء في ذلك، والراجح جواز ذلك بقدر ما يدفع به الضرورة؛ لدخوله في الضرورة المستثناة في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

(٦) هل يضمن من أتلف الخمر؟ الصحيح أنه لا يضمن متلفها، وقد اتفق الفقهاء على أن الخمر إن كانت لمسلم فلا يضمن متلفها، واختلفوا إذا كانت لذمي، فبعضهم يرى الضمان، وهو مذهب الحنفية والمالكية، وبعضهم يرى عدم الضمان، وهو مذهب الشافعية والحنابلة.

(٧) حكم شرب البوطة: وهو شراب يصنع من القمح، وقد ورد بذلك سؤال إلى دار الإفتاء المصرية، وكان المفتي هو الشيخ (محمد خاطر)، فكان الجواب: (فالبوطة وما شابهها من المسكرات حرام، وإن اتخذ الناس لها اسماً غير اسم الخمر)<sup>(٢)</sup>. حكم تخليل الخمر (أي: جعلها خلًا):

إذا أمكن صناعة الخل من غير تخمير فإن هذا الخل حلال، ولا إشكال في ذلك. أما تحويل الخمر إلى خل فحكمه كالآتي:

(أ) إذا تخللت الخمر بنفسها، فإن هذا الخل حلال، لا اختلاف بين الفقهاء في ذلك، وعلى ذلك حملوا قوله ﷺ: «نعم الإدام الخل»<sup>(٣)</sup>.

(١) مسلم (١٩٨٤)، وأبو داود (٣٨٧٣)، والترمذي (٢٠٤٦).

(٢) انظر: مختصر فتاوي دار الإفتاء المصرية، ترتيب الشيخ صفوت الشوافي (ص ٣٧٢).

(٣) مسلم (٢٠٥١)، والترمذي (١٨٣٩)، والنسائي (١١٤/٧)، وأبو داود (٣٨٢٠)، وابن ماجه (٣٣١٦).

(ب) وإذا تخللت الخمر بوضع شيء فيها؛ كالملح، أو الخل، أو السمك، أو الخبز الحار، أو البصل، أو بإيقاد النار قريبًا منها ونحو ذلك؛ فقد اختلف أهل العلم في حكم هذا الخل على قولين:

القول الأول: لا يجوز تخليلها، ولا يحل هذا الخل، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة، وقول عند المالكية.

ودليلهم على ذلك ما ثبت عن أنس أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا؟ قال: «أهرقها»، قال: أفلا نجعلها خلًا؟ قال: «لا»<sup>(١)</sup>. فهذا يدل على تحريم تخليلها، وأنه لا سبيل إلى إصلاحها.

قال الخطابي: (في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى تصير خلًا غير جائز، ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به؛ لما يجب من حفظه وتثمينه، والحيلة عليه.. وفي إراقتة إضاعته، فعلم بذلك أن معالجته لا تطهره)<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: يجوز تخليلها، ويحل خلها، وهذا مذهب الحنفية والرواية الثانية عن المالكية، ودليلهم عموم حديث: «نعم الإدام الخل» إذ لم يفرق بين ما خلل بنفسه وما خلل بغيره، قالوا: ولأن التخليل يزيل الوصف المفسد في الخمر.

والراجح هو رأي الفريق الأول؛ لوضوح الدليل فيه بعدم اتخاذ الخل من الخمر، وأما حديث: «نعم الإدام الخل» فمحمول على خل تخلل بنفسه، أو لم يتخمر أصلًا<sup>(٣)</sup>؛ جمعًا بين الأدلة.

● حكم انتباز الخليطين من الأشربة:

● معنى الانتباز: الطرح؛ كأن يطرح التمر أو الزبيب في الماء.

وأما حكمه: فإنه إذا انتبذ شيئًا واحدًا فإنه جائز تناوله، ما لم يصل إلى حد الإسكار.

(١) مسلم (١٩٨٣)، أبو داود (٣٦٧٥)، والترمذي (١٢٩٤)، وأحمد (١١٩/٣).

(٢) معالم السنن (٨٢/٤) هامش سنن أبي داود.

(٣) قال لي بعض طلاب العلم: إن الخل الأبيض يصنع الآن بطريقة الهدرجة، فلا يمر بمرحلة الخمر أصلًا، فعلى هذا فهو حلال.



وأما إذا انتبذ شيئين فقد وردت الأحاديث بالنهي عن ذلك؛ فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه: «نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً، ونهى عن أن ينبذ الرطب والبسر جميعاً»<sup>(١)</sup>. ومعنى «البسر»: أول ما يدرك من التمر.

وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنتبذوا الزهو والرطب جميعاً، ولا تنتبذوا الزبيب والتمر جميعاً، وانتبذوا كل واحد منهما على حدته»<sup>(٢)</sup>، ومعنى «الزَّهو»: البسر الملون الذي بدا فيه حمرة أو صفرة، وطاب.

فدلت هذه الأحاديث على النهي عن انتباز الخليطين معاً، وقد نصّت الأحاديث على خمسة أنواع منها؛ وهي: الزهو، والبسر، والرطب، والتمر، والزبيب، وسيأتي الخلاف في غير هذه الخمسة.

ويتعلق بذلك مسائل:

الأولى: الحكمة من هذا النهي:

لم يأت عن النبي ﷺ في الأحاديث علة منصوص عليها للمنع من الخليطين ولكن العلماء التمسوا علل المنع، ومن ذلك قال بعضهم: العلة الإسكار وبه قال الامام النووي وغيره. وقال آخرون: العلة الإسراف؛ وقال بها بعض الأحناف وانتصر لها الإمامان: الطحاوي والسرخسي!!

وقال غيرهم: العلة سد الذريعة عن المسكر؛ وبه قال الإمامان ابن القيم والشاطبي وغيرهما. وقيل: إنما النهي تعبدي لا لعل كما هو ظاهر الموطأ علي ما نقله الأئمة ابن رشد وابن عبد البر عن الإمام مالك. والله اعلم

قال النووي: (وذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء إلى أن سبب النهي عن الخلط أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يشتد، فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الإسكار، ويكون قد بلغه)<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٥٦٠١)، ومسلم (١٩٨٦)، وأبو داود (٣٧٠٣)، والنسائي (٢٩٠/٨)، وابن ماجه (٣٣٩٥)، والترمذي (١٨٧٧).

(٢) البخاري (٥٦٠٢)، ومسلم (١٩٨٨)، والنسائي (٢٨٩/٨)، وأبو داود (٣٧٠٤)، وابن ماجه (٣٣٩٧).

(٣) المجموع (٥٦٦/٢).



الثانية: حكم انتباز الخليطين:

ذهب بعض المالكية إلى تحريم الخليطين وإن لم يسكر، وهو رواية في مذهب أحمد، وإليه ذهب عطاء، وطاووس، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وابن حزم، وعامة أهل الحديث، وهو قول في مذهب الشافعي<sup>(١)</sup>.

قال الإمام القرطبي: (النهى عن الخليطين ظاهر في التحريم، وهو مذهب كافة فقهاء الأمصار وجمهور العلماء ومالك في أحد قوليه)<sup>(٢)</sup>.

وذهب جمهور الشافعية والحنابلة إلى الكراهة، ما لم يصل إلى حد الإسكار فيحرم حيثئذ. وذهب الحنفية إلى أنه لا بأس بالخليطين مطلقاً ما لم يصل إلى حد الإسكار، واستدلوا بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: كنا نبذر لرسول الله ﷺ فناخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنطرحهما، ثم نصب عليه الماء، فنبتذه غدوة فيشربه عشية، ونبذه عشية فيشربها غدوة<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهو حديث ضعيف لا يصح.

وعلى هذا فالراجح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من التحريم مطلقاً؛ سواء أسكر أو لم يسكر.

الثالثة: هل يجوز الخلط عند الشرب؟

أي أنه انتبذ كل شراب على حدة، ثم أراد أن يأكله؛ فهل يجوز أن يجمع هذه الأشربة فيجعلها في إناء واحد؟

ذهب بعض العلماء إلى جواز ذلك، ولكن الراجح أنه لا يجوز جمعها لا عند الانتباز، ولا عند الشرب، بل يجعل كل واحد منها على حدة، ويؤيد ذلك ما ثبت في (صحيح مسلم) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «من شرب منكم النبيذ فليشربه زيباً فرداً، أو تمرّاً فرداً، أو بسراً فرداً»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ١٠٠ - هامش سنن أبي داود).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم (٦/ ٣٤٦).

(٣) رواه أبو داود (٣٧٠٨)، والبيهقي (٣٠٨/٨)، وضعّفه الشيخ الألباني.

(٤) مسلم (١٩٨٧)، والنسائي (٨/ ٣٩٣).



الرابعة: هل يجوز انتباز شيء غير المنصوص عليه في الحديث مع شيء منصوص عليه فيه؟ معلوم أن الأحاديث ذكرت خمسة أنواع فقط، نبت فيها عن الخليطين منها، فهل يجوز إذا أضيف لواحد منها شيء آخر؟ كأن يتبذ التمر مثلاً (وهو منصوص عليه)، مع التين (وهو غير منصوص عليه) فهل ذلك جائز؟

الراجع: عدم جواز ذلك أيضاً، لما ثبت في الأحاديث: «لينبذ كل واحد منها على حدة»، ولقوله: «فليشربه زبيياً فرداً، أو تمرّاً فرداً، أو بسراً فرداً».

الخامسة: هل يجوز الانتباز إذا كان الخليطان غير منصوص عليهما؟ إذا انتبذ خليطين غير منصوص عليهما؛ أي من غير الخمسة المذكورة سابقاً، كالتين مع المشمش مثلاً، فهل ذلك جائز أو لا؟

ذهب المالكية إلى المنع مطلقاً من أي خليطين؛ سواء كان منصوصاً عليها أم لا؛ لما ورد في بعض الأحاديث أن النبي ﷺ «نهى عن الخليطين»<sup>(١)</sup>، هكذا مطلقاً دون أن يقيد بها سبق، وهي روايات لا تخلو كل منها من ضعف، وهذا الرأي ارتضاه الحافظ في الفتح، وأنكر على ابن حزم تمسكه بأن المنهي عنه في المنصوص عليه فقط<sup>(٢)</sup>.

وذهب ابن حزم ونسبه لعمر بن دينار؛ إلى أن النهي مخصوص بالمنصوص عليه وضعفوا الأحاديث الواردة بصيغة الإطلاق، أو أنها محمولة على الأحاديث الأخرى المقيدة بالأصناف الخمسة فقط، على أن بعض هذه الروايات الضعيفة وصفت الخليطين بأنهما من هذه الخمسة أيضاً<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن النسائي (٢٩١/٨)، من حديث أنس، ومسنند الشافعي (١٣٤٩) من حديث معبد بن كعب عن أمه، ومسنند الطيالسي (١٤٨١) من حديث عائشة ومن حديث جابر بن عبد الله، والطبراني في الكبير (٩٩/٥) من حديث أبي طلحة.

(٢) انظر: فتح الباري (٦٩/١٠).

(٣) وعلى هذا فالقول الراجع - والله أعلم - هو أن التحريم مخصص بالأصناف المنصوص عليها فقط.



السادسة: حكم خلط الأشربة:

خلط الأشربة - كاللبن والعسل، والشعير والقمح وغير ذلك - جائز ما لم يسكر، وكذلك خلط العصائر من غير ما ذكر؛ فإنه يجوز؛ لأنه لا يدخل في معنى الانتباز المذكور.

السابعة: الآنية التي يُتَبَذُّ فيها:

يجوز الانتباز المذكور بشروطه في أي إناء كان، ما لم يسكر، ما عدا آنية الذهب والفضة؛ لما ثبت من تحريم الأكل والشرب فيها، وكذلك يحرم إذا كان من إناء أهل الكتاب إلا بعد غسله، ويحرم كذلك إذا كان الإناء من جلد ميتة غير مدبوغ.

الثامنة: إذا انتبذ الشيء منفردًا غدوة شربه عشية، ويجوز أن يؤخره إلى ثلاثة أيام، فإن تبقى منه شيء سقاه لغيره أو أهرقه؛ فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان ينبذ لرسول الله ﷺ في سقاء يوكى أعلاه، وله عزلاء، ينبذ غدوة فيشربه عشاء، وينبذ عشاء فيشربه غدوة»<sup>(١)</sup>، و«العزلاء»: فم السقاء. وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كان ينبذ للنبي ﷺ الزيب، فيشربه اليوم، والغد، وبعد الغد إلى مساء الثالثة، ثم يأمر به فيسقى الخدم أو يهراق»<sup>(٢)</sup>.

• تحريم شرب الدخان (السجائر والمعسل): ويدخل في ذلك القات.

• للدخان أضرار كثيرة على الإنسان؛ فمن ذلك:

أضرار التدخين على الجهاز الهضمي:

(١) يسبب قرحة المريء، وسرطان المريء، وكذلك القرحة المعدية والمعوية، كما يسبب التهابات البنكرياس، وقد لاحظ الباحثون زيادة الإصابة بسرطان البنكرياس لدى المدخنين.

(٢) التدخين يتسبب في تغيير تركيب اللعاب الكيميائي، ويصبح أكثر قلوئياً، وتقل فيه المادة الهاضمة، وذلك يؤدي إلى اضطراب في الهضم، كما أنه يبدد القابلية للطعام.

(٣) يؤثر التدخين في خلايا الكبد، فيصيبها بأمراض؛ منها الضمور الكبدي.

(١) مسلم (٢٠٠٥)، وأبو داود (٣٧١١)، والترمذي (١٨٧٢).

(٢) مسلم (٢٠٠٤)، وأبو داود (٣٧١٣)، والنسائي (٣٣٣/٨)، وابن ماجه (٣٣٩٩).



أضرار التدخين على الجهاز العصبي:

(٤) يؤثر التدخين في الجهاز العصبي؛ وذلك يسبب له الصداع، والدوار وعدم القدرة على التوازن، ويسبب له حالات أرق بالليل؛ خاصة عند المدمن.

(٥) قد يصاب المدخن بمرض ضعف الأعصاب، وضعف الذاكرة والذكاء والنشاط الذهني، فإنه يلجم عمل الدماغ جزئيًا.

(٦) غالبًا ما يكون المدخن عصبي المزاج، يفقد سيطرته على نفسه عند أية إثارة يتعرض لها، وقد يرتجف، ولا يستطيع ضبط نفسه.

أضرار التدخين على الجهاز الدوري:

(٧) يسبب زيادة ضربات القلب، وانقباض الشرايين والتصاق الصفائح المسؤولة عن تكون الجلطات.

(٨) يكثر ترسب الدهون على جدران الأوعية الدموية؛ وذلك يساعد على تصلب الشرايين وجلطة القلب وموت الفجأة.

(٩) يؤثر التدخين في ضغط الدم فيرفعه، وقد ثبت بالتجربة أن ضغط الدم لغير المدخن (١٢٠ ملم)، فإذا دخن سيجارة واحدة ارتفع ضغط الدم إلى (١٦٠ ملم).

أضرار التدخين على الجهاز البولي:

(١٠) يسبب التدخين أورامًا بالمثانة، ويرجع ذلك لأمرين:

الأول: المادة السرطانية الموجودة في التبغ.

الثاني: ضعف مقاومة المدخن للأمراض، بسبب تأثير الدخان على جهاز المناعة.

أضرار أخرى للتدخين:

(١١) يسبب التدخين التهابات بالعين، وتبدو العين محتقنة، كما تصاب شبكية العين.

(١٢) يساعد على تنمية سرطان الحنجرة.

(١٣) يصفر الأسنان.

(١٤) يكوّن التجاعيد والأخاديد في الجلد.

(١٥) يهيج العصارة المخاطية.



(١٦) يضعف القدرة الجنسية عند الزوجين.

(١٧) يضعف الإرادة.

(١٨) يصاب الإنسان بالخمول؛ نتيجة لضعف نشاطه العقلي والنفسي.

(١٩) يعطي رائحة كريهة للنفس.

(٢٠) يسمم الجسم ويحمل الإنسان نفقات باهظة.

قلت: فالتدخين له أضراره الاجتماعية، والنفسية، والصحية، والمالية، وغير ذلك من الأضرار؛ وعلى هذا فينبغي التخلص من التدخين، وإرشاد المدخنين إلى الإقلاع عنه تمامًا، وإعلان التوبة إلى الله عز وجل.

● آداب الشرب:

● (١-٣) النية الصالحة، التسمية، الشرب باليمين: وقد تقدمت ضمن آداب الطعام<sup>(١)</sup>.

(٤) الشرب قاعدًا:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا يشربن أحد منكم قائمًا، فمن نسي فليستقي»<sup>(٢)</sup>. وعن أنس قال: «نهى - وفي لفظ: زجر - رسول الله ﷺ عن الشرب قائمًا»<sup>(٣)</sup>.

فهذه الأحاديث ورد فيها النهي عن الشرب قائمًا، لكن عارضها أحاديث أخرى فيها جواز الشرب قائمًا؛ فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أن النبي ﷺ شرب من زمزم من دلو منها وهو قائم»<sup>(٤)</sup>.

وثبت أن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شرب قائمًا، وقال: «إن ناسًا يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم، وإني رأيت النبي ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت»<sup>(٥)</sup>، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي، ونشرب ونحن قيام»<sup>(٦)</sup>،

(١) انظر: (٢/٦٢٥، ٦٢٩).

(٢) مسلم (٢٠٢٦) والبيهقي (٧/٢٨٢).

(٣) مسلم (٢٠٢٤)، والترمذي (١٨٧٩)، وابن ماجه (٣٤٢٤).

(٤) البخاري (١٦٣٧)، ومسلم (٢٠٢٧)، والترمذي (١٨٨٢)، وابن ماجه (٣٤٢٢)، والنسائي (٥/٢٣٧).

(٥) البخاري (٥٦١٥)، وأبو داود (٣٧١٨)، والنسائي (١/٨٤).

(٦) الترمذي (١٨٨٠)، وابن ماجه (٣٣٠١)، وصححه الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (٤٢٧٥).





وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص، وعبد الله ابن أنيس وغيرهم، وثبت في الموطأ أن عمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم كانوا يشربون قياماً، وكان سعد وعائشة لا يرون بذلك بأساً<sup>(١)</sup>.

وللعلماء مسالك في الجمع بين هذه الأحاديث؛ فبعضهم يُرجِّح أحاديث الجواز على أحاديث النهي، وبعضهم يدَّعي النسخ لأحاديث النهي، وعكسه الأثرم في الناسخ والمنسوخ وابن حزم فادَّعى نسخ أحاديث الجواز، وبعضهم جمع بين الأحاديث، وأحسن ما قيل في الجمع بينها طريقة الخطابي وابن بطال؛ فإنهم حملوا أحاديث النهي على كراهة التنزيه، والأحاديث الأخرى على بيان الجواز. قال الحافظ: (وهذا أحسن المسالك، وأسلمها، وأبعدها من الاعتراض)<sup>(٢)</sup>.

(٥) الشرب ثلاثاً:

وذلك لما ثبت في الحديث أنه ﷺ كان إذا شرب تنفس، ويقول: «إنه أروى، وأبرأ، وأمرأ»<sup>(٣)</sup>. ولأبي داود «أهنأ». بدل (أروى). ومقصود الحديث: أنه يشرب مرة، ثم يبعد الإناء، ويتنفس بعيداً عنه، هكذا ثلاث مرات. ومعنى «أروى» من الرِّي، أي: أكثر ريّاً، و«أمرأ» يقال: مرأ الطعام، وأمرأ: صار مريراً أي سائغاً، و«أبرأ» أي: يبرئ من الأذى والعطش، و«أهنأ» أي: أنه يصير هنيئاً مريراً بريّاً، أي: سالماً من مرض أو عطش أو أذى.

تنبيه: في معجم الطبراني الأوسط عن أبي هريرة رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاس، وإذا أدنى الإناء إلى فيه يسمي الله، فإذا أخره حمد الله، ويفعل ذلك ثلاثاً»<sup>(٤)</sup>.

(٦) لا يتنفس في الإناء، ولا ينفخ فيه:

لما ثبت في الحديث عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء»<sup>(٥)</sup>، وعن ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ نهى أن يتنفس في الإناء،

(١) الموطأ (٩٢٥/٢) برقم (١٦٥١).

(٢) فتح الباري (٨٤/١٠).

(٣) مسلم (٢٠٢٨)، وأبو داود (٣٧٢٧)، والترمذي (١٨٨٤).

(٤) رواه الطبراني في الأوسط (٢٥٧/١) برقم (٨٨٠)، وحسنه الحافظ (١٤/١٠)، والألباني في الصحيحة (١٢٧٧) وله شواهد.

(٥) البخاري (١٥٣) (٥٦٣٠)، ومسلم (٢٦٧)، والترمذي (١٨٨٩)، والنسائي (٤٣/١).



وأن ينفخ فيه»<sup>(١)</sup>. قال الحافظ: (وجاء في النهي عن النفخ في الإناء عدة أحاديث، وكذلك النهي عن التنفس في الإناء؛ لأنه ربما حصل له تغير من النفس؛ إما لكون المتنفس كان متغير الفم بمأكول مثلاً، أو لبعد عهده بالسواك والمضمضة، أو لأن النفس يصعد ببخار المعدة، والنفخ في هذه الأحوال كلها أشد من التنفس)<sup>(٢)</sup>.

(٧) عدم الشرب من فم السقاء:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى أَنْ يَشْرَبَ مِنْ فِيِّ السَّقَاءِ»<sup>(٣)</sup>. قال النووي: (اتفقوا على أن النهي هنا للتنزيه لا للتحريم)<sup>(٤)</sup>. وما ادعاه من الاتفاق قد عارضه ابن حجر بأنه ثبت عن الإمام مالك جواز الشرب من أفواه القرب، لكن اعتذر عنه بأن النهي لم يبلغه.

قال النووي: (ويؤيد كون هذا النهي للتنزيه أحاديث الرخصة في ذلك)، وعارضه ابن حجر كذلك بأن أحاديث الرخصة المشار إليها إنما هي من فعله ﷺ، وأحاديث النهي من قوله.

ومن هذه الأحاديث التي أشار إليها النووي: ما رواه الترمذي وصحَّحه عن كبشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ مِنْ فِيِّ قَرْبَةٍ مَعْلَقَةٍ»<sup>(٥)</sup>.

قال الحافظ: (قال شيخنا: لو فرق بين ما يكون لعذر؛ كأن تكون القربة معلقة، ولم يجد المحتاج إلى الشرب إناءً متيسراً، ولم يتمكن من التناول بكفه؛ فلا كراهة حينئذٍ؛ وعلى هذا تحمل الأحاديث المذكورة، وبين ما يكون لغير عذر؛ فتحمل عليه أحاديث النهي)<sup>(٦)</sup>.

وأما العلة من هذا النهي، فقد ذكر العلماء بعض العلل:

فمنها: أنه لا يأمن دخول شيء من الهوام مع الماء في جوف السقاء، فيدخل فم الشارب وهو لا يشعر.

(١) أبو داود (٣٧٢٨) والترمذي، (١٨٨٨)، وأحمد (٢٢٠ / ١)، وصحَّحه الألباني في الإرواء (١٩٧٧).

(٢) فتح الباري (١٤ / ١٠).

(٣) البخاري (٥٦٢٧)، ورواه البخاري أيضاً (٥٦٢٩) من حديث ابن عباس.

(٤) نقلاً من فتح الباري (٩١ / ٧).

(٥) الترمذي (١٨٩٢)، وصحَّحه الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (٤٢٨١).

(٦) فتح الباري (٩٢ / ١٠). وشيخه المذكور هو الحافظ العراقي.



ومنها: ما أخرجه الحاكم من حديث عائشة بسند قوي بلفظ: «نهى أن يشرب من في السقاء؛ لأن ذلك يثنته»<sup>(١)</sup>.

ومنها: أن الذي يشرب من في السقاء قد يغلبه الماء، فينصب أكثر من حاجته، فلا يأمن أن يشرب به، أو تبتل ثيابه.

(٨) حمد الله بعد الشرب:

ثبت في الحديث أن النبي ﷺ كان إذا أكل أو شرب قال: «الحمد لله الذي أطعم وسقى، وسوّغه، وجعل له مخرجاً»<sup>(٢)</sup>.

ويستحب أن يحمد الله بعد كل نفس؛ لما تقدم في الحديث أنه كان يفعل ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقد تقدمت أدعية الحمد بعد الطعام والشراب<sup>(٤)</sup>.

(٩) البدء بالأيمن فالأيمن عند السقاية:

عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب بباء، وعن يمينه أعرابي، وعن يساره أبو بكر، فشرب ثم أعطى الأعرابي، وقال: «الأيمن فالأيمن»<sup>(٥)</sup>.

لكنه إن أراد تقديم غير الذي عن يمينه؛ لسنّه أو لعلمه أو لغير ذلك، فإنه يستأذن من على يمينه أولاً، ولو كان صغير السن أو القدر؛ فعن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب منه، وعن يمينه غلام، وعن يساره الأشياخ، فقال للغلام: أتأذن لي أن أعطي هؤلاء؟ فقال الغلام: والله يا رسول الله لا أؤثر بنصبي منك أحداً، قال: فتلّه رسول الله ﷺ في يده<sup>(٦)</sup>، ومعنى «تلّه»: طرحه ووضع.

(١) الحاكم (٤/١٥٦)، وصحّحه الشيخ الألباني في الصحيحة (٤٠٠).

(٢) أبو داود (٣٨٥١)، والنسائي في الكبرى (٦٨٩٤)، وصحّحه الألباني في الصحيحة (٢٠٦١).

(٣) تقدّم الحديث في الصفحة السابقة، وتخريج به بالهامش رقم (١).

(٤) انظر: آداب الطعام من كتاب الأطعمة.

(٥) البخاري (٢٣٥٢)، (٥٦١٩)، ومسلم (٢٠٢٩)، وأبو داود (٣٧٢٦)، والترمذي (١٨٩٣)، وابن ماجه (٣٤٢٥).

(٦) البخاري (٢٣٦٦) (٥٦٢٠)، ومسلم (٢٠٣٠).



(١٠) وساقى القوم آخرهم شرباً:

عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ سَاقَى الْقَوْمَ آخِرَهُمْ شَرْبًا»<sup>(١)</sup>.

(١١) يستحب تغطية الآنية والتسمية عليها:

قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانَ جَنَحُ اللَّيْلِ، أَوْ أَمْسَيْتُمْ؛ فَكَفُّوا صَيَانَكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حَيْثُذَ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مَغْلَقًا، وَأَوْكُوا قَرَائِكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمِّرُوا أَنْيَتَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَأَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرِّقَادِ، فَإِنَّ الْفَوَيْسِقَةَ رُبَّمَا اجْتَرَتْ الْفَتِيلَةَ، فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ»<sup>(٢)</sup>.

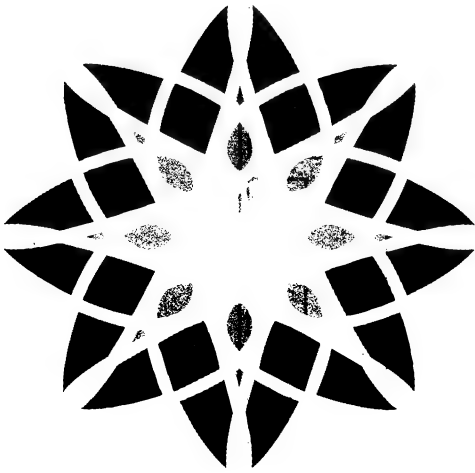
ومعنى «أوكوا»: أي اربطوا وشدوا، و«خمروا»: غطوا، و«كفوا»: ضمومهم إليكم، والمعنى: امنعوهم من الحركة في ذلك الوقت.



(١) مسلم (٦٨١)، والترمذي (١٨٩٤)، وابن ماجه (٣٤٣٤)، وأبو داود (٣٧٢٥) من حديث ابن أبي أوفى.

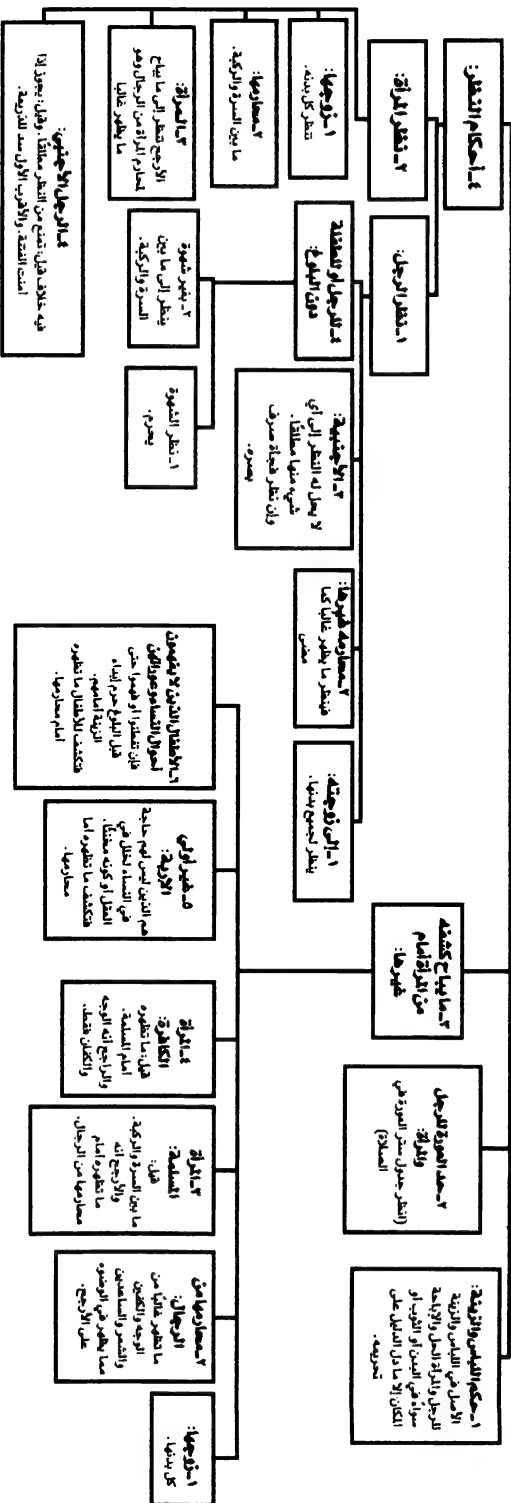
(٢) البخاري (٣٣٠٤)، (٦٢٩٥)، ومسلم (٢٠١٢)، وأبو داود (٣٧٣١)، وابن ماجه (٣٤١٠).





كتاب اللباس  
والزينة

کتاب القیاس والفریضه



## كتاب اللباس والزينة

حكمه:

الأصل في اللباس والزينة: الحل والإباحة؛ سواء في الثوب أو البدن أو المكان، إلا ما ورد الدليل على تحريمه.

والدليل على ذلك: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿الْحَيَاةَ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ﴾ [الأعراف: ٣٦].

قال الطبري في كلام العرب: (الريش: ما ظهر من الثياب، والمتاع: ما يلبس ويفرش).

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الريش: اللباس والعيش والنعيم»<sup>(١)</sup>.

وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: «كلوا، واشربوا، والبسوا، وتصدقوا، في غير إسراف أو مخيلة»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كل ما شئت، والبس ما شئت، ما أخطأتك اثنتان؛ سرف أو مخيلة»<sup>(٤)</sup>.

وسوف أتحدث أولاً عن أحكام اللباس، ثم بعد ذلك يكون الكلام عن أحكام الزينة.

(١) تفسير الطبري (١٢/٣٦٥).

(٢) رواه البخاري تعليقاً (١٠/٢٥٢)، ووصله النسائي (٥/٩٧)، وابن ماجه (٣٦٠٥)، وأحمد

(٢/١٨١)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٤٥٠٥).

(٣) الترمذي (٢٨١٩)، والحاكم (٤/٨٥٠).

(٤) رواه البخاري تعليقاً (١٠/٢٥٢)، ورواه ابن أبي شيبة (٥/١٧١)، ورواه الطبري وعبد الرزاق نحوه

بلفظ: (أحل الله الأكل والشرب ما لم يكن سرف أو مخيلة).





## أولاً: أحكام اللباس

ويتعلق بهذا الباب عدة مسائل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

• المسألة الأولى: فيما يتعلق بالعورة:

• أولاً: وجوب ستر العورة:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]. والمقصود بالفاحشة هنا: إبداء العورات؛ فقد كانوا يطوفون بالبيت عراة -الرجال والنساء- ويقولون: نحن لا نطوف بالبيت بثياب عصينا الله فيها، فأنزل الله الآية. وقد ثبت في الحديث أن النبي ﷺ أرسل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يؤذن في الناس: أن لا يطوف بالبيت عريان<sup>(١)</sup>.

وعن المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أقبلت بحجر ثقیل أحمله، وعليّ إزار خفيف، فانحَلَّ إزاري ومعني الحجر، لم أستطع أن أضعه حتى بلغت به إلى موضعه، فقال رسول الله: «ارجع إلى ثوبك فخذ، ولا تمسوا عراة»<sup>(٢)</sup>.

وعن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده قال: قلت: يا رسول الله، عوراتنا ما تأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجك أو ما ملكت يمينك»، قلت: يا رسول الله، فالرجل يكون مع الرجل؟ قال: «إن استطعت أن لا يراها أحد فافعل»، قال: قلت: الرجل يكون خالياً؟ قال: «فالله أحق أن يستحيا منه من الناس»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧)، وأبو داود (١٩٤٦)، والترمذي (٣٠٩٢)، والنسائي (٢٣٤/٥).

(٢) مسلم (٣٤١) وأبو داود (٤٠١٦).

(٣) حسن: رواه أبو داود (٤٠١٧) والترمذي (٢٧٦٩) وابن ماجه (١٩٢٠)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٠٠٣).

ثانياً: حد العورة:

تقدم في كتاب الصلاة أن عورة الرجل ما بين السرة والركبة، وأما السرة والركبة فلا يدخلان في العورة، وإن كان الأولى سترهما؛ لأن ذلك أستر للعورة.

وأما عورة المرأة فقد أجمع العلماء على أنه يجب على المرأة ستر ما عدا الوجه والكفين أمام الأجانب، لكن اختلف العلماء في الوجه والكفين فقط؛ هل يجوز كشفهما أمام الأجانب أو يجب تغطيتهما وسترهما، والراجح وجوب تغطيتهما<sup>(١)</sup>. ومن المنكرات في عصرنا أنه ظهر بعض من يدعون أن النقاب لا أصل له في الشرع، وأنه من البدع أو من المحرمات، وهذا القول لم يقل به أحد من سلف الأمة؛ فهو قول مردود مخالف لسبيل المؤمنين؛ قال تعالى:

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

مسألة: ما يجوز للمرأة إبداءه أمام محارمها؟

الراجح من ذلك أنه يجوز للمرأة أن تبدي أمام محارمها وأمام النساء مواضع الزينة؛ لقوله: ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]. و(البعل): الزوج.

دلت الآية على جواز إبداء الزينة أمام المذكورين (ولا شك أن مواضع الزينة تظهر مع الزينة)، فيظهر من ذلك: الرأس، والرقبة، واليدان، والقدمان.

وقد صدرت فتوى من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جواباً حول الاستفتاءات الواردة إليهم عن حدود نظر المرأة إلى المرأة، وما يلزمها من اللباس، وجاء في نص الفتوى ما يلي: (وقد دل ظاهر القرآن على أن المرأة لا تبدي للمرأة إلا ما تبديه لمحارمها، مما جرت العادة بكشفه في البيت وحال المهنة؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ

(١) وقد صنفت رسالة صغيرة أوضحت فيها الأدلة على ذلك بعنوان: (تذكير أولات الألباب بما ورد في الحجاب والنقاب)، وراجع في ذلك أيضاً كتابي: الشهب والحراب على من حرم النقاب.



عَلَى جُيُوبِهِمْ وَلَا يُمْسِكُونَ زِينَتَهُمْ إِلَّا لِبُعُولَتِهِمْ أَوْ آبَائِهِمْ أَوْ أَبْنَاءِهِمْ أَوْ بُعُولَتِهِمْ أَوْ إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِمْ أَوْ نِسَائِهِمْ ﴿النور: ٣١﴾.

وإذا كان هذا هو نص القرآن، وهو ما دلت عليه السنة، فإنه هو الذي جرى عليه عمل نساء الرسول ونساء الصحابة ومن اتبعهن بإحسان من نساء الأمة إلى عصرنا هذا، وما جرت العادة بكشفه للمذكورين في الآية الكريمة هو ما يظهر من المرأة غالباً في البيت وحال المهنة، ويشق عليها التحرز منه؛ كانكشاف الرأس واليدين والعنق والقدمين، وأما التوسع في الكشف فعلاوة على أنه لم يدل على جوازه دليل من كتاب أو سنة، هو أيضاً طريق لفتنة المرأة والافتتان بها من بنات جنسها، وهذا موجود بينهن، وفيه أيضاً قدوة سيئة لغيرهن من النساء، كما أن في ذلك تشبهاً بالكافرات والبغايا الماجنات في لباسهن<sup>(١)</sup>.

قلت: وما أفتت به اللجنة هو ما رجّحه البيهقي في «السنن» (٧/ ٩٤)؛ أعني فيما يتعلق بالمحارم.

ومما يظهر غالباً كذلك أمام المحارم: مواضع الوضوء؛ فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان النبي ﷺ جميعاً»<sup>(٢)</sup>. وقد بين الحافظ ابن حجر أن هذا يختص بالزوجات والمحارم<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي سلمة قال: «دخلت أنا وأخو عائشة على عائشة، فسألها أخوها عن غسل النبي ﷺ فدعت بباء نحو من صاع، فاغتسلت، وأفاضت على رأسها، وبيننا وبينها حجاب»<sup>(٤)</sup>. قال القاضي عياض: (ظاهره أنها رأيا عملها في رأسها وأعلى جسدها مما يحل نظره للمحرم؛ لأنها خالة أبي سلمة من الرضاع أرضعته أختها أم كلثوم، وإنما سترت أسافل بدنهما مما لا يحل للمحرم النظر إليه)<sup>(٥)</sup>.

(١) فتاوي اللجنة الدائمة (١٧/ ٢٩٠ - ٢٩٣) فتوى (٢١٣٠٢)، ترتيب الدويش.

(٢) البخاري (١٩٣)، وأبو داود (٧٩)، والنسائي (٥٧/ ١)، ورواه ابن ماجه (٣٨١).

(٣) فتح الباري (١/ ٣٠٠).

(٤) البخاري (٢٥١)، ومسلم (٣٢٠)، والنسائي (١٢٧/ ١).

(٥) إكمال المعلم (٢/ ١٦٣). وانظر: فتح الباري (١/ ٣٦٥). وقال مثله القرطبي في المفهم (٢/ ٥٨١).



قلت: ليس في الحديث ما يدل على أنها كشفت أعالي جسدها، ولم ينص إلا على الرأس فقط، فإن كان مقصود القاضي عياض بـ (أعالي جسدها) العنق وما حوله مما هو موضع القلادة فذاك، وإن كان مقصوده ما فوق السرة - كما يدعيه البعض - فغير صحيح؛ إذ لا دليل على هذا<sup>(١)</sup>.

مسألة: ما المقصود بالمحارم؟

المحرم للمرأة: كل من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها؛ فخرج بقولهم: «على التأييد» من كانت حرمة مؤقتة، فعلى هذا أخت الزوجة وخالتها وعمتها، لسن بمحارم، وكذلك بنت الزوجة التي لم يدخل بها لا يكون محرماً لها إلا بعد الدخول؛ لأنها ربيبة.

وقولهم: «بسبب مباح» خرج به أم الموطوءة بشبهة وبناتها؛ فإنها حرام على التأييد، لكن لا يكون محرماً لها. وقوله: «لحرمتها» خرج بها من حرمت بسبب اللعان.

وقد بينت الآية السابقة من يجوز للمرأة أن تبدي زيتها أمامهم، وذلك بعد ذكر الأزواج؛ وهم: الآباء: (ويدخل في ذلك الأجداد؛ سواء كانوا من جهة الأب أو الأم).

وآباء الأزواج: (مهما علوا).

والأبناء: (مهما نزلوا؛ فيدخل أبناء الأبناء).

وأبناء الأزواج: (مهما نزلوا).

والإخوة: (سواء كانوا أشقاء، أو لأب، أو لأم).

وأبناء الإخوة والأخوات.

مسألة: هل يدخل الأعمام والأخوال في جواز إبداء الزينة أمامهم؟

معلوم أن العم والخال من المحارم الذين يحرم عليهم نكاح البنت، ويجوز لهم الخلوة بها والسفر بها، ولكن هل يباح لهم النظر إليها كبقية المحارم؟ علماً بأن الآية لم تنص عليهم فيمن أبيع إبداء الزينة أمامهم؟

(١) وقد ذهب فريق من العلماء إلى جواز إبداء ما عدا ما بين السرة والركبة؛ مستدلين بهذا الحديث، وبغيره من الأحاديث التي فيها بيان لعورة الرجل، وأنها ما بين السرة والركبة؛ فحملوه على أن ذلك أيضاً حدود عورة المرأة أمام النساء، أو أمام محارمها، وهذا الاستدلال بعيد جداً.



والجواب: أن جمهور العلماء ذهبوا إلى أن حكمهم حكم بقية المحارم، ويشهد لذلك: (أ) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها - وهو عمها من الرضاعة - بعد أن نزل الحجاب، قالت: «فأبيت أن أذن له، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت، فأمرني أن أذن له»<sup>(١)</sup>. وفي رواية أبي داود قالت: دخل عليّ أفلح، فاستترت منه، فقال: أتستترين مني وأنا عمك؟... الحديث.

وعلى هذا فإذا كانت المرأة لا تحتجب من عمها من الرضاعة، فعمها من النسب من باب أولى. (ب) قالوا أيضًا: هم لم يذكروا في الآية لأنهم بمنزلة الآباء، فأغنى ذكرهم عن ذكر الأعمام والأخوال.

وهذا ما أفتت به اللجنة الدائمة؛ أعني بأن الأخوال والأعمام محارم ويجوز للمرأة مصافحتهم، وأن يروا منها ما يراه محارمها<sup>(٢)</sup>.

تنبيه: قال القرطبي: (لما ذكر الله الأزواج، وبدأ بهم، ثنى بذوي المحارم، وسوى بينهم في إبداء الزينة، ولكن يختلف مراتبهم بحسب ما في نفوس البشر، فلا مرية أن كشف الأب والأخ على المرأة أحوط من كشف ولد زوجها، وتختلف مراتب ما يبدي لهم؛ فيبدي للأب ما لا يجوز أبداؤه لولد الزوج)<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهذا كلام حسن، يراعى فيه قاعدة سد الذرائع، ولذلك إذا كان ثم شبهة وريبة من جهة المحرم جاز للمرأة أن تحتجب منه؛ لما ورد في الحديث أن النبي ﷺ أمر سودة زوجه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن تحتجب من غلام قد حكم النبي ﷺ أنه أخوها<sup>(٤)</sup>.

مسألة: حكم إبداء الزينة أمام بقية المذكورين في الآية السابقة:

أ- لباس المرأة أمام النساء:

قال تعالى: ﴿أَوْسَايِهْنَ﴾ يعني: تبدي المرأة زينتها أيضًا أمام النساء.

- (١) البخاري (٥١٠٣)، ومسلم (١٤٤٥)، وأبو داود (٢٠٥٧)، والترمذي (١١٤٨).
- (٢) فتاوى اللجنة الدائمة (١٧/٣٨٠، ٣٨٠)، ترتيب الدويش. الفتوى (٨٢٨٠) (٩٥٠٧).
- (٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠٥/١٢).
- (٤) انظر: الحديث وشرحه في باب ثبوت النسب من كتاب الطلاق.

قال ابن قدامة: (وعورة المرأة التي يجب سترها عن المرأة هي عورة الرجل بالنسبة للرجل: من السرة إلى الركبة)<sup>(١)</sup>. يعني إذا أمنت الشهوة.

قلت: قد تقدم من فتوى اللجنة الدائمة أن ظاهر القرآن أنها لا تظهر إلا ما تظهره أمام المحارم، وهذا هو الراجح؛ لقوة الدليل على ذلك.

وقد نقلت كتب الحنفية عن أبي حنيفة أن نظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى محارمه<sup>(٢)</sup>، وسيأتي مذهب الحنفية فيما يباح للرجل النظر إليه من محارمه.

فصل: وأما ما تبديه أمام المرأة غير المسلمة، فقد ذهب جمهور العلماء إلى أنها لا تبدي إلا وجهها وكفيها؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْسَاطَهُنَّ﴾. قال القرطبي: (يعني: المسلمات، ويدخل في هذا الإماء المؤمنات، ويخرج منه نساء المشركين من أهل الذمة، فلا يحل لامرأة مؤمنة أن تكشف شيئاً من بدنّها بين يدي امرأة مشركة إلا أن تكون أمة عندها)<sup>(٣)</sup>. وبهذا المعنى فسرها ابن كثير.

قال ابن تيمية: ﴿أَوْسَاطَهُنَّ﴾ احتراز عن النساء المشركات؛ فلا تكون المشركة قابلة للمسلمة، ولا تدخل معهن الحمام، لكن قد كن النسوة اليهوديات يدخلن على عائشة وغيرها فيرين وجهها ويديها، بخلاف الرجال<sup>(٤)</sup>.

وقد ذهب فريق آخر من العلماء - وهم الخنابلة - إلى أنه يجوز لها أن تبدي زينتها أمامها مثلما تبديها أمام المرأة المسلمة، وحملوا قوله تعالى: ﴿أَوْسَاطَهُنَّ﴾ على جملة النساء، واستدلوا على ذلك أيضاً بأن أمهات المؤمنين لم يكنن يحتجبن عنهن ولا أمرن بحجاب.

والراجح من ذلك قول الجمهور، وأما ما استدل به الآخرون فلا يقوى حجة؛ لما ذهب إليه جمهور العلماء.

(١) المغني (٦/٥٦٢).

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي (١٠/١٤٨)، ونصب الراية للزليعي (٦/١٣٥)، والعناية شرح الهداية

(٣١/١) ط. دار الفكر، وفتح القدير لابن الهمام (١٠/٣١).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٢/٢٣٣).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٢/١١٢).



(ب) يجوز للمرأة إبداء زينتها أمام (أولي الإربة):

وهم الذين لا حاجة لهم في النساء، وهم: الذين في عقولهم وَلَه، وكذلك المخنث الذي لا يفتن إلى أمر النساء ووصفهن، فإن عُلِمَ منه شيء من ذلك منع؛ فعن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَفِي الْبَيْتِ مَخْنَثٌ؛ فَقَالَ الْمَخْنَثُ لِأَخِي أُمِّ سَلَمَةَ -عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمِيَّةٍ- إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمْ الطَّائِفَ غَدًا أَدُلُّكَ عَلَى ابْنَةِ غِيلَانَ؛ فَإِنَّمَا تَقْبَلُ بِأَرْبَعٍ، وَتَدْبُرُ بِثَمَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ: «لَا يَدْخُلُنَ هَذَا عَلَيْكَ»<sup>(١)</sup>.

واعلم أن الرجل إذا كان خصياً أو مجبوباً، فإنه لا يجوز إبداء الزينة أمامه أيضاً، ولا يحل له النظر إلى النساء؛ لأن الشهوة مستمرة في قلوبهم وإن عطل العضو.

(ج) يجوز للمرأة إبداء زينتها أمام عبدها:

لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النور: ٣١]؛ فيشمل ذلك العبيد والإماء، ولما ثبت في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى فَاطِمَةَ بَعْدَ كَانَ قَدْ وَهَبَهَا لَهَا قَالَ: وَعَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثَوْبٌ إِذَا قَنَعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رِجْلَهَا، وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رِجْلَهَا لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا تَلَقَّى قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغَلَامُكَ»<sup>(٢)</sup>.

فهذا يدل على أن العبد له أن ينظر إلى مولاته لأجل الحاجة، وما يؤيد هذا ما ثبت عن سليمان بن يسار عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: مِنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: سُلَيْمَانُ، قَالَتْ: كَمْ بَقِيَ عَلَيْكَ مِنْ مَكَاتِبِكَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: عَشْرَ أَوَاقٍ، قَالَتْ: ادْخُلْ؛ فَإِنَّكَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ دَرَاهِمُ<sup>(٣)</sup>.

تنبيه: ليس كل من جاز له النظر إلى المرأة جاز له الخلوة بها، أو جاز أن يكون محرماً للسفر معها؛ قال ابن تيمية: (وليس في هذا ما يوجب أن يكون محرماً يسافر بها كغير أولي الإربة؛ فإنهم يجوز لهم النظر، وليسوا محارم يسافرون بها، فليس كل من جاز له النظر

(١) البخاري (٤٣٢٤)، ومسلم (٢١٨٠)، وأبو داود (٤٩٢٩)، وابن ماجه (١٩٠٢).

(٢) حسن: رواه أبو داود (٤١٠٦)، والبيهقي (٩٥/٧)، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (١٧٩٩)، وصححه ابن القطان وغيره.

(٣) رواه البخاري تعليقاً (٢٦٤/٥)، ووصله البيهقي (٩٥/٧)، وابن أبي شيبه (٣١٧/٤)، وصححه الألباني في الإرواء (١٨٣/٦).

جاز له السفر بها ولا الخلوة بها ... فالآية رخصت في إبداء الزينة لذوي المحارم وغيرهم، وحديث السفر ليس فيه إلا ذوو المحارم<sup>(١)</sup>.

(د) يجوز للمرأة إبداء الزينة أمام الأطفال الصغار غير المميزين:

لقله تعالى: ﴿أَوِ الْطِفْلَ الَّذِي لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ الْإِنْسَاءِ﴾ [النور: ٣١]. قال ابن كثير: (يعني لصغرهم لا يفهمون أحوال النساء وعوراتهن؛ من كلامهن الرخيم، وتعطفهن في المشية وحركاتهن وسكناتهن، فإذا كان الطفل صغيراً لا يفهم ذلك فلا بأس بدخوله على النساء، فأما إذا كان مراهقاً أو قريباً منه بحيث يعرف ذلك ويدريه ويفرق بين الشواء والحسنا؛ فلا يُمكن من الدخول على النساء)<sup>(٢)</sup>.

وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن أم سلمة استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامه، فأمر النبي ﷺ أبا طيبة أن يحجمها»، قال: حسب أنه قال: أخاها من الرضاعة، أو غلاماً لم يحتلم<sup>(٣)</sup>.

#### • المسألة الثانية: أحكام النظر:

##### • أولاً: حكم نظر الرجل إلى المرأة:

(أ) إذا كانت المرأة زوجته: جاز للزوج اللبس والنظر إلى جميع جسدها بلا استثناء باتفاق العلماء، والأدلة على ذلك كثيرة:

منها: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥٠﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٥٠، ٦، والمارج: ٢٩-٣٠]، فإن الآية دليل على ما هو فوق النظر؛ من المس والضم والمباشرة، فكان النظر مباحاً من باب الأولى.

ومنها: ما تقدم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قالت: «كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد يقال له الفَرْق»<sup>(٤)</sup>.

ومنها: ما تقدم من قوله ﷺ: «احفظ عورتك، إلا من زوجك أو ما ملكت يمينك».

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/ ١١١ - ١١٢).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٣٧٨).

(٣) مسلم (٢٢٠٦)، وأبو داود (٤١٠٥)، وابن ماجه (٣٤٨٠).

(٤) البخاري (٢٥٠)، ومسلم (٣١٩)، وأبو داود (٧٧)، والترمذي (١٧٥٥)، وابن ماجه (٣٧٦).





(ب) إذا كان من محارمها: فالراجح ما ذهب إليه الحنابلة؛ من جواز نظر محارمها إلى ما يظهر غالباً؛ كالرقبة والرأس والكفين والقدمين، وليس له النظر إلى ما يستتر غالباً؛ كالصدر والظهر ونحوهما<sup>(١)</sup>.

وهذا هو الذي ذهبت إليه اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وقد تقدم نص الفتوى قريباً<sup>(٢)</sup>.

قلت: ويجوز أن يزداد على ما ذكر: جواز النظر إلى مواضع الرضوء؛ لما تقدم من الأحاديث؛ أي أن له أن ينظر -زيادة على ما تقدم- إلى الذراعين وأطراف الساقين، كما هو مذهب المالكية.

(ج) إذا كانت المرأة أجنبية: (يعني ليست بزوجة له، ولا هو محرم لها): فلا يحل له النظر إليها، وهو الراجح، وهو مذهب الشافعية والحنابلة؛ لقوله ﷺ: «المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان»<sup>(٣)</sup>. فإن وقع نظره على امرأة من غير قصد وجب عليه أن يصرف بصره؛ لما ثبت عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «سألت النبي ﷺ عن نظر الفجأة، فأمرني أن أصرف بصري»<sup>(٤)</sup>، وعن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «يا علي، لا تُتبع النظرة النظرة؛ فإن لك الأولى، وليس لك الآخرة»<sup>(٥)</sup>.

(١) وهذا هو الموافق لظاهر القرآن من إبداء الزينة للمحارم، وقريب منه مذهب الحنفية، إلا أنهم يزدون النظر إلى الصدر والساق (من القدم إلى الركبة) والعضدين (يعني اليدين إلى الكتفين)، ولا ينظر إلى الظهر والبطن، وأما المالكية فيرون جواز النظر من المحرم إلى الذراعين والشعر وما فوق النحر وأطراف القدمين، وأما الشافعية فيرون النظر إلى ما سوى ما بين السرة والركبة، وهذا من أضعف الأقوال ولا دليل عليه، وعندهم قول آخر وهو أنه يحل النظر إلى ما يبدو في المهنة فقط كالرأس والعنق والوجه والكف والساعد وطرف الساق، وهذا القول موافق لظاهر الآية.

انظر: حاشية ابن عابدين (٢٣٥/٥)، ومواهب الجليل (٥٠٠/١)، والإنصاف (٢٠/٨).

(٢) انظر: (٦٨٣-٦٨٤/٢).

(٣) صحيح: رواه الترمذي (١١٧٣) وقال: حسن صحيح، وابن حبان (٥٥٩٩)، وابن خزيمة (١٦٨٥)، والطبراني في الكبير (٢/٦٤/٣).

(٤) مسلم (٢١٥٩)، وأبو داود (١٢٤٨)، والترمذي (٢٧٧٦).

(٥) حسن: رواه أبو داود (٢١٤٩)، والترمذي (٢٧٧٧)، وأحمد (١٥٩/١).



ثانياً: نظر الرجل إلى الرجل:

يجوز نظر الرجل للرجل من غير شهوة إلى جميع بدنه ما عدا العورة؛ وهي ما بين السرة إلى الركبة، وهذا باتفاق الأئمة الأربعة، فإن كان النظر بشهوة حرم كذلك؛ سواء كان أمرد (يعني ليس له لحية) أو ملتحمياً.

ثالثاً: حكم نظر المرأة إلى المرأة:

ذهب كثير من العلماء إلى أن نظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى الرجل؛ فلها أن تنظر إلى جميع بدنها ما عدا ما بين السرة والركبة.

وتقدم أن قول أبي حنيفة أن لها النظر إلى ما يباح نظر المحارم إليه، وهذا هو الراجح لظاهر القرآن، وقد صدرت الفتوى من اللجنة الدائمة تأييداً لهذا القول، وتقدم كذلك أن الأصح ما ذهب إليه الجمهور من عدم إبداء الزينة أمام الكتابية، فلا تظهر إلا الوجه والكفين.

رابعاً: نظر المرأة إلى الرجل:

(أ) إن كان الرجل زوجاً: جاز لها اللمس والنظر إلى جميع بدنه من غير استثناء.  
(ب) وإن كان محرماً لها: جاز أن ترى منه جسده إلا عورته؛ وهي ما بين السرة إلى الركبة.

(ج) وإن كان أجنبياً عنها: فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: لا يجوز نظر المرأة إلى الرجال الأجانب مطلقاً؛ بشهوة أو بغير شهوة، ودليلهم عموم قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

وحديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كنت عند رسول الله ﷺ وعنده ميمونة، فأقبل ابن أم مكتوم - وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب - فقال النبي ﷺ: «احتجبا عنه» فقلنا: يا رسول الله، أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا؟ فقال النبي ﷺ: «أفعميا وان أنتما؟ ألستما تبصرانه؟»<sup>(١)</sup>، ولكنه حديث ضعيف.

(١) ضعيف: رواه أبو داود (٤١١٢)، والترمذي (٢٧٧٨)، وفي إسناده نبهان مولى أم سلمة، لا يحتاج بحديثه.



الثاني: قالوا: يجوز لها النظر للرجال الأجانب إذا أمنت الفتنة، ودليلهم ما ثبت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: رأيت رسول الله ﷺ يوماً على باب حجرتي، والحبشة يلعبون في المسجد، ورسول الله ﷺ يسترني بردائه، أنظر إلى لعبهم<sup>(١)</sup>.

وقد رجح النووي الرأي الأول<sup>(٢)</sup>، ورجح ابن قدامة الرأي الثاني<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

قلت: ولا يعني هذا إباحة الاختلاط ومسامرة النساء للرجال ونحو ذلك، علماً بأن الرأي الأول أقرب لسد الذرائع، وأمن الفتنة. فروع في النظر والمس والخلوة والاستئذان:

(١) يباح النظر عموماً عند الضرورة، فيباح نظر الرجل إلى المرأة والعكس عند الخطبة، وعند العلاج، وأمام القاضي، والشاهد، ويشترط أن تقدر الضرورة بقدرها؛ ففي الخطبة مثلاً لا يزداد عن موضع الحاجة؛ كالنظر إلى الوجه والكفين.

وعند أحمد: يجوز النظر إلى الرقبة والشعر والقدم<sup>(٤)</sup>، وعند العلاج يشترط وجود المحرم، ويشترط عدم وجود طيبة مسلمة، فإن لم توجد فطيبة غير مسلمة، ولا يكشف إلا قدر الحاجة، وأن يكون هناك ضرورة للعلاج.

وقد توسع الناس في هذا الزمان بكشف النساء عند الرجال حتى في كشف العورات المغلظة كالفرجين، وكذلك عمّ البلاء في المستشفيات؛ بجعل الممرضات يكشفن عن عورات الرجال والعكس، وهذه من المنكرات التي ينبغي تغييرها من ولادة الأمور ومن لهم في ذلك وجاهة؛ كمديري المستشفيات والأطباء وغيرهم، مع مراعاة أحوال الضرورة، وتقديرها بقدرها، والله المستعان.

ومن الضوابط أنه عند الشهادة إذا عرفها الشاهد وهي بالنقاب لا يحتاج الأمر إلى الكشف.

(١) البخاري (٤٥٥)، ومسلم (٨٩٢)، والنسائي (٣/١٩٥).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٢/٥٤٥).

(٣) المغني (٦/٥٧٣).

(٤) انظر: كتاب النكاح، أحكام الخطبة.



(٢) لا يعني إباحة النظر فيما سبق إباحة المس، فلا يحل مصافحة المرأة؛ لما ثبت في الحديث: «واليدان تزنيان، وزناهما البطش»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «اللمس».

وعن معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يضرب رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له»<sup>(٢)</sup>.

(٣) يحرم الخلوة بالمرأة الأجنبية؛ فعن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «ياكم والدخول على النساء»، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله، أفرأيت الحمو، قال: «الحمو الموت»<sup>(٣)</sup>. ومعنى «الحمو»: أقارب الزوج.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ قال: «لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم»<sup>(٤)</sup>. قال القرطبي في (المفهم): (المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستقباح والمفسدة، أي: فهو مُحَرَّم معلوم التحريم، وإنما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتسامح الناس به من جهة الزوج والزوجة لإفهم لذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة، فخرج هذا مخرج قول العرب: الأسد الموت، والحرب الموت، أي لقاؤه يفضي إلى الموت، وكذلك دخوله على المرأة قد يفضي إلى موت الدين، أو إلى موتها بطلاقها عند غيرة الزوج، أو إلى الرجم إن وقعت الفاحشة)<sup>(٥)</sup>.

قلت: فعلى هذا يحرم الجلوس مع المرأة إلا مع وجود المحرم، ومعنى «المحرم»: كل من حرم عليه نكاحها على التأبيد بسبب مباح حرمتها<sup>(٦)</sup>.

(٤) ولكن هل يجوز أن يدخل رجل على مجموعة نساء؟ وكذلك هل يجوز دخول أكثر من رجل على امرأة؟

(١) مسلم (٢٦٥٧)، وأبو داود (٢١٥٢) (٢١٥٣)، وأصله في البخاري (٦٢٤٣).

(٢) حسن: رواه الطبراني في الكبير (٢٠/٢١١)، وانظر: الصحيحة للألباني (٢٢٦).

(٣) البخاري (٥٢٣٢)، ومسلم (٢١٧٢)، والترمذي (١١٧١).

(٤) البخاري (١٨٦٢)، ومسلم (١٣٤٨)، وابن ماجه (٢٩٠٠).

(٥) المفهم (٥٠١/٥) وانظر فتح الباري (١/٣٣١).

(٦) انظر: (٦٨٥/٢).

قال النووي: (وإذا دخل رجل على مجموعة من النسوة وهن محجبات، ويبعد التواطؤ على الفاحشة، والفتنة مأمونة جاز، والله أعلم)<sup>(١)</sup>، فهذا جواب عن السؤال الأول، وأما الثاني فقد ثبت في الحديث عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يدخلن رجل بعد يومي هذا على مغيبة، إلا ومعه رجل أو اثنان»<sup>(٢)</sup>، و«المغيبة»: التي غاب زوجها.

قال النووي: (ثم إن ظاهر الحديث جواز خلوة الرجلين والثلاثة بالأجنبية، والمشهور عند أصحابنا: التحريم، فيتأول الحديث على جماعة يبعد وقوع المواطأة منهم على الفاحشة؛ لصلاحتهم أو مروءتهم أو غير ذلك، وقد أشار القاضي إلى نحو هذا التأويل)<sup>(٣)</sup>.

قلت: ومما يؤيد ذلك دخول النبي ﷺ ومعه أبو بكر وعمر رضي الله عنهم منزل الأنصاري أبي الهيثم بن التيهان وزوجها غير موجود<sup>(٤)</sup>. قال النووي: (وفيه جواز سماع كلام الأجنبية، ومراجعتها الكلام للحاجة، وجواز إذن المرأة في دخول منزل زوجها لمن علمت علماً محققاً أنه لا يكرهه بحيث لا يخلو بها الخلوة المحرمة)<sup>(٥)</sup>.

قلت: ينبغي أن يراعى - حيث قيل بالجواز - أن تكون المرأة في كامل حجابها، وأن تكون هناك حاجة وضرورة للدخول عليها، وألا يكون هناك شبهة فتنة، وأما إذا كان مجيء الضيوف انتظاراً لزوجها، فيكونون في مكان منعزل مع مراعاة الشروط السابقة، وحبذا لو كانت غرفة الضيوف مفردة، وعلى كل فلا بد من أمن الفتنة.

وأما ما يحدث من المسامرة والمضاحكة، والجلوس أمام شاشات التلفزيون وغيره، حتى يأتي صاحب البيت؛ فهذه من المنكرات التي عمت وطمت، ونسأل الله السلامة.

(٥) يجوز أن تكلم النساء الرجال للحاجة والضرورة والعكس، ولا بد من مراعاة الضوابط الشرعية؛ من عدم اللين في القول، وعدم الكشف أمام الرجال والاختلاط بالرجال والكلام

(١) شرح مسلم (٣٦/٥).

(٢) مسلم (٢١٧٣)، والنسائي في الكبرى (٩٢١٧).

(٣) شرح مسلم (١٧/٥).

(٤) انظر: صحيح مسلم (٢٠٣٨)، والترمذي (٢٣٦٩).

(٥) شرح مسلم (١٨/٥).

الذي لا فائدة فيه؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَ لَتَمُوهُنَّ مَتَعًا فَسْتَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. وقد كان الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يسألون عائشة وغيرها من أمهات المؤمنين.

(٦) يجب الاستئذان حتى في الدخول على الأم والأخت وغيرها من ذوي المحارم.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَوةِ الْفَجْرِ وَبَعْدَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ﴾ [النور: ٥٨]، ثم قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٩]. قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فالإذن واجب على الناس كلهم.

قال ابن كثير: (هذه الآية الكريمة اشتملت على استئذان الأقارب بعضهم على بعض، وما تقدم في أول السورة فهو استئذان الأجانب بعضهم على بعض)<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت أن رجلاً جاء إلى ابن مسعود؛ قال: أأستأذن على أمي؟ فقال: «ما على كل أحيانها تحب أن تراها»<sup>(٢)</sup>. و ثبت نحوه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٣)</sup>.

● المسألة الثالثة: ما يتعلق بلباس الرجال :

● ما يباح وما يستحب لبسه من الثياب للرجال:

الأصل إباحة جميع الثياب للرجال، من أي نوع كان؛ سواء كان من صوف، أو قطن، أو كتان، أو جلود، أو منتجات بترولية، أو غير ذلك، إلا ما جاء مفصلاً تحريمه؛ كالحرير وجلود السباع ونحوها مما سيأتي بيانه.

وقد وردت الأحاديث باستحباب لبس اللون الأبيض؛ فعن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «البَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ؛ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ»<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن كثير (٣/ ٤٠٤).

(٢) صحيح: رواه البخاري في الأدب المفرد (١٠٥٩)، ومالك في الموطأ (٢/ ٩٦٣).

(٣) البخاري في الأدب المفرد (١٠٦٣)، والبيهقي (٧/ ٩٧)، وأبو داود (٥١٩١).

(٤) رواه الترمذي (٢٨١٠) والنسائي (١٨٩٦).

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ قال: «البسوا من ثيابكم البياض، فإنها من خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم»<sup>(١)</sup>.

وهذا الأمر على الاستحباب؛ لما ثبت أن النبي ﷺ لبس غير الأبيض، فمن ذلك: الأحمر: فعن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان النبي ﷺ مربوعاً، وقد رأيتُه في حلة حمراء، ما رأيت شيئاً أحسن منه»<sup>(٢)</sup>، وسيأتي حكم لبس الأحمر. الأخضر: عن أبي رمثة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «رأيت رسول الله ﷺ يخطب وعليه بردان أخضران»<sup>(٣)</sup>.

الأسود: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «خرج رسول الله ﷺ وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ من شعر أسود»<sup>(٤)</sup>. والمرط: كساء يكون تارة من صوف، وتارة من شعر أو كتان أو خز، و«المرحَّل» هو الذي عليه صورة الرجل، وقال الخطابي: الذي فيه خطوط.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٦١)، والترمذي (٩٩٤) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٣٥٦٧).

(٢) البخاري (٥٨٤٨)، ومسلم (٢٣٣٧)، وأبو داود (٤١٨٣)، والترمذي (١٧٢٤).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٤٢٠٦)، والترمذي (٢٨١٢)، والنسائي (٢٠٤/٨).

(٤) مسلم (٢٠٨١)، وأبو داود (٤٠٣٢)، والترمذي (٢٨١٣).

## ما يجوز وما لا يجوز من البسمة الرجحان والاشباه

### ١- ما يجوز من البسمة الرجحان:

- ١- إسباغ الثوب  
زيادة على:  
الكتف:  
سواء بخلع  
أو بدمر على الأرجح.  
ويشمل إغلاق الكم  
والصناديق زيادة على  
الطرف المتد.

- ٢- الأجر والوقاية:  
لبسها والوقاية:  
ربما مع قدر أربع  
أصابع كان يوشع  
كثيرة على أطراف  
الثوب.  
وكذلك أو خلفه بدمر  
بما قلب عليه دم  
بظهر الصدر.  
كما يجب لبس المبرور  
للشدة والحر في  
البرد والدمر.

### ٣- تقويم التشبه بالانصاف:

### ٤- تقويم لباس الشهرة:

### ٥- الثوب الصبور بالصف:

### ٦- ما عليه صور سلطان أو صور قوات أرفع:

### ٧- الصنعة من جلود البساج كالسرو والشمرد من ثياب أو حذاء أو أحذية:

### ٨- ما فيه تشبه بالثقل فيها هو من عشاء لهم:

### ٢- ومن أحكام لباس:

- ١- غير طه حرمها الوقت:  
١- أن يكون سكر لمحمي الدين.  
٢- أن لا يكون ريشة في نفسه.  
٣- أن يكون ثياباً ومغنياً لا يكلف من الجسم.  
٤- أن يكون واسعاً هنيئاً لا يجره من وراء.  
٥- أن لا يكون متعلاً أو متعلقاً عند خروجه من بيته.  
٦- أن لا يشبه ثياب الرجال.  
٧- أن لا يكون لباس شعرة.  
٨- أن لا يشبه لباس الكفار.  
٩- أن لا يكون له سدان أو سواد ذات أرفاح.

### ١- لبس الكسب العالي:

أن كان لبس انتكاز الرجال إليها لمحركه أو سوره لهم.

### ٢- لبس الأثافي:

نفسه لهم زوجها فقط بشرط أن لا يشبه لباس الرجال أو لبسة تحت الثياب أمام غيره.

### ٣- ما يحرم من البسمة الوقت:





المحرم من الثياب على الرجال:

ويجوز لبس جميع الأكسية؛ مثل القميص، والإزار، والسرراويل، والجبة، والنعل، والخف، ونحو ذلك، وأما ما ورد النهي عن لبسه فيتبين فيما يلي:

(أ) تحريم إسبال الثوب:

الراجح أنه يحرم إسبال الثوب زيادة عن الكعبين؛ سواء كان خيلاء أم لا، وقد ورد في ذلك الوعيد الشديد:

فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار»<sup>(٢)</sup>.

قال الخطابي: (يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبين في النار، فكفى بالثوب عن بدن لا بسه، ومعناه: أن الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة)<sup>(٣)</sup>.

فالحديث الأول وما شابهه يدل على تحريم جر الثوب تكبراً وخيلاء، وحديث أبي هريرة وما شابهه يدل على التحريم مطلقاً؛ سواء كان خيلاء أم لا، وقد اختلفت العقوبة في كل منهما، فيمكن أن يقال: من جر ثوبه عموماً (خيلاء أم لا) ففي النار، ويزاد في حق من جره خيلاء عقوبة أخرى وهي: ألا ينظر الله إليه. قال الحافظ: (وفي هذه الأحاديث أن إسبال الإزار للخيلاء كبيرة، وأما الإسبال لغير الخيلاء فظاهر الأحاديث تحريمه أيضاً)<sup>(٤)</sup>.

تنبيه: وهناك قول آخر وهو أن التحريم فقط لمن جر ثوبه خيلاء، وأما من جره لغير الخيلاء فلم يروا التحريم، وذهبوا إلى الكراهة؛ لما ثبت في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، فقال أبو بكر: إن أحد شقي إزار يسترخي، إلا أن أتعاهد ذلك منه، فقال: «إنك لست ممن يفعل ذلك خيلاء»<sup>(٥)</sup>، وحملوا المطلق في الأحاديث السابقة على المقيد في هذا الحديث.

(١) البخاري (٥٧٨٣)، ومسلم (٢٠٨٥)، وأبو داود (٤٠٨٥)، والترمذي (١٧٣٠).

(٢) البخاري (٥٧٨٧)، والنسائي (٢٠٧/٨)، ورواه أبو داود (٤٠٩٣)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) نقلاً من فتح الباري (٢٥٦/١٠).

(٤) فتح الباري (٢٦٣/١٠).

(٥) البخاري (٣٦٦٥)، وأبو داود (٤٠٨٥)، والنسائي (٢٠٨/٨).

قلت: وقد استدل بعض المعاصرين بهذا الحديث على جواز إسبال الإزار إذا لم يكن خيلاء.  
والجواب: أنه لا حجة لهم فيه؛ سواء من قال بالكراهة أو من قال بالجواز؛ لما يلي:  
(أ) أن أبا بكر رضي الله عنه لم يكن إزاره مسبلاً، بل كان يسترخي، ويدل على ذلك أيضاً قوله رضي الله عنه: «إلا أن أتعاهد ذلك منه».

(ب) حمل المطلق على المقيد في الأحاديث السابقة بعيد؛ كما بين ذلك ابن العربي حيث قال: (لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ويقول: لا أجره خيلاء؛ لأن النهي قد تناوله لفظاً، ولا يجوز لمن تناوله اللفظ حكماً أن يقول: لا أمثله؛ لأن تلك العلة ليست في، فإنها دعوى غير مسلمة، بل إطالة ذيله دالة على كبره)<sup>(١)</sup>.

(ج) قال الحافظ: (ويتجه المنع أيضاً من جهة أخرى، وهي كونه مظنة الخيلاء)<sup>(٢)</sup>.

قلت: ويؤيد ذلك قوله عليه السلام: «وإياك وإسبال الإزار؛ فإنها من المخيلة»<sup>(٣)</sup>.

مسألة: موضع طرف الإزار من الساق:

ثبت في الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «إزرة المسلم إلى أنصاف الساقين، ولا حرج -أو قال: لا جناح- فيما بينه وبين الكعبين، وما كان أسفل من الكعبين فهو في النار، ومن جر إزاره بطراً لم ينظر الله إليه»<sup>(٤)</sup>.

فتبين بهذا أن طرف الإزار من الساق يكون عند أنصاف الساقين، ويجوز أن يطول إلى الكعبين، ولا يزداد على ذلك.

وقد ذهب الشيخ عبد المحسن آل عبيكان، والشيخ بكر أبو زيد إلى أن الثوب إذا كان إزاراً فإنه يسن أن يتحقق فيه ما تقدم إلى أنصاف الساقين، أو يزيد إلى الكعبين، وأما إذا كان قميصاً فإن السنة فيه أن يكون من تحت نصف الساق إلى الكعبين، أي لا يجعله إلى أنصاف الساقين، بل يزيده على ذلك، على ألا يطول بعد الكعبين.

(١) نقلاً من فتح الباري (١٠/ ٢٦٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) صحيح لغيره: رواه أبو داود (٤٠٨٤)، والنسائي في الكبرى (٩٦٩١)، وابن حبان (٥٢١)، والبيهقي في الشعب (١٨٨/٥)، واللفظ له.

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٩٣)، وابن ماجه (٣٥٧٣)، وابن حبان (٥٤٤٦).



مسألة: هل الكم والعمامة يشملهما حكم الإسبال؟

ثبت في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة، من جر شيئاً منها خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

قلت: لم يحدد القدر الذي لو زاد لكان إسبالاً، والظاهر - والله أعلم - أن هذا يكون بحيث يخرج عن العادة.

قال ابن القيم: (وأما هذه الأكماء الواسعة الطوال التي هي كالأخراج، وعمائم كالأبراج، فلم يلبسها ﷺ هو ولا أحد من أصحابه البتة، وهي مخالفة للسنة، وفي جوازها نظر؛ فإنها من جنس الخيلاء)<sup>(٢)</sup>.

(ب) تحريم لبس الحرير:

يحرم على الرجل لبس الحرير<sup>(٣)</sup> الخالص، وهذا مذهب جمهور العلماء، وهو الراجح، والأحاديث في ذلك كثيرة:

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «لا تلبسوا الحرير، فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة»<sup>(٤)</sup>.

وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة»<sup>(٥)</sup>؛ يعني: لا نصيب له.

وعن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «حُرِّمَ لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي، وأجل لإناثهم»<sup>(٦)</sup>.

(١) صحَّحه الألباني: رواه أبو داود (٤٠٩٤)، والنسائي (٢٠٨/٨)، وابن ماجه (٣٥٧٦)، وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٠٣٥).

(٢) زاد المعاد (١٣٤/١).

(٣) وللحرير أسماء كثيرة حسب نوعه؛ فمنه: الإستبرق، والدياج، والسندس، والإبريسم؛ والخز.

(٤) البخاري (٥٨٣٢)، ومسلم (٢٠٧٣)، وابن ماجه (٣٥٨٨).

(٥) البخاري (٥٨٣٥)، ومسلم (٢٠٦٨)، والنسائي (٢٠٠/٨).

(٦) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٥٧)، والترمذي (١٧٢٠)، والنسائي (١٦٠/٨)، وابن ماجه (٣٥٩٥).



أحكام لبس الحرير واستعماله:

(١) المقصود بالحرير المحرم هو الحرير الطبيعي، وأما ما يعرف الآن بالحرير الصناعي، والذي يصنع من المنتجات البترولية وغيرها؛ فإنه جائز عمومًا للرجال والنساء.

(٢) يباح أن يكون في الثوب عَلم حرير قدر أربع أصابع فما دون ذلك؛ لما ثبت في الحديث عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاثة أو أربعة»<sup>(١)</sup>. قال الشوكاني: (ودلالة الحديث على أنه يحل من الحرير مقدار أربع أصابع كالطراز والسجاف، من غير فرق بين المركب على الثوب، والمنسوج، والمعمول بالإبرة، والترقيع كالتطريز)<sup>(٢)</sup>.

(٣) هذا التحريم عام على جميع الذكور، حتى على الأطفال الذكور الصغار؛ لعموم الحديث: «وحرّم على ذكورها»<sup>(٣)</sup>.

(٤) إذا خلط مع الثوب حرير، فقد بيّن ابن قدامة أن الحكم للأغلب، واليسير مستهلك فيه. قال الحافظ في الفتح: (فإذا خلط بحيث لا يسمى حريرًا، بحيث لا يتناول الاسم، ولا تشمله علة التحريم؛ خرج عن الممنوع فجاز)<sup>(٤)</sup>.

(٥) ذهب جمهور العلماء كذلك إلى تحريم اقتراش الحرير والجلوس عليه؛ لما ثبت عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة، وأن نأكل فيها، وعن لبس الحرير والديباج، وأن نجلس عليه»<sup>(٥)</sup>.

وخالف في ذلك الحنفية، فرأوا إباحة الجلوس، وقول الجمهور أصح؛ لثبوت حديث حذيفة في المنع وعدم وجود دليل يعارضه

واعلم أن هذا الحكم أيضًا خاص بالرجال، أما النساء فيباح لهن الجلوس عليه.

(١) مسلم (٢٠٦٩)، وأصله في البخاري (٥٨٢٩)، والنسائي (٢٠٢/٨)، وابن ماجه (٢٨٢٠).

(٢) نيل الأوطار (٨٩/٢).

(٣) مسلم (٢٠٦٩)، وأصله في البخاري (٥٨٢٩).

(٤) انظر: فتح الباري (٣٦٣/١٠).

(٥) البخاري (٥٨٣٧).



(٦) ذهب الجمهور إلى جواز لبس الحرير عند الضرورة للمرض أو الحكة؛ لما ثبت أن النبي ﷺ رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير؛ لحكة بهما<sup>(١)</sup>.

(ج) تحريم التشبه بالنساء:

يحرم على الرجل أن يلبس ثياباً تشبه ثياب النساء، وكذلك يحرم على المرأة أن تلبس ثياباً تشبه لباس الرجال، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء، والأدلة على ذلك ما يلي:

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال»<sup>(٢)</sup>. وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ: «لعن الرجل يلبس ليسة المرأة، والمرأة تلبس ليسة الرجل»<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ: (قوله: «لعن رسول الله ﷺ المتشبهين» قال الطبري: المعنى لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اللباس والزينة التي تختص بالنساء، قلت - أي ابن حجر -: وكذا في الكلام والمشى، فأما هيئة اللباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد، فرب قوم لا يفترق زي نساءهم من رجالهم في اللبس، ولكن يمتاز النساء بالاحتجاب والاستار، وأما ذم التشبه بالكلام والمشى فمختص بمن تعتمد ذلك، وأما من كان ذلك من أصل خلقته فإنما يؤمر بتكليف تركه والإدمان على ذلك بالتدريج، فإن لم يفعل وتمادى دَخَلَهُ الذم، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضى به)<sup>(٤)</sup>.

(د) تحريم ثياب الشهرة:

عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «من لبس ثوب شهرة في الدنيا، ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة»<sup>(٥)</sup>.

قال ابن الأثير: (الشهرة: ظهور الشيء في شئنة حتى يشهره الناس)<sup>(٦)</sup>، ومعنى «الشئنة»: المنظر، والمراد أنه ثوب يشتهر بين الناس لمخالفة لونه لألوان ثيابهم، أو مخالفته

(١) البخاري (٥٨٣٩)، ومسلم (٢٠٧٦)، وأبو داود (٤٠٥٦)، وابن ماجه (٣٥٩)، والترمذي (١٧٢٢).

(٢) البخاري (٥٨٨٥)، وأبو داود (٤٠٩٧)، والترمذي (٢٧٨٤)، وابن ماجه (١٩٠٤).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٩٨)، وأحمد (٣٩٥/٢).

(٤) فتح الباري (٣٣٢/١٠).

(٥) حسن: رواه أبو داود (٤٠٢٩)، وابن ماجه (٣٦٠٦).

(٦) النهاية لابن الأثير (٥١٥/٢).



لهيئته أو صفة تفصيله، أو غير ذلك مما يميزه ويشهره، فيرفع الناس إليه أبصارهم، ويختال عليهم بالعجب والتكبر.

(هـ) أنواع أخرى من الثياب منهي عنها:

(١) الثوب الذي به تصاليب:

لا يجوز للإنسان أن يلبس ثياباً بها تصاليب؛ فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه»<sup>(١)</sup>، ومعنى «نقضه» أزاله.

وعلى هذا ننصح من يشتري الملابس والفرش ونحوها أن يتأملها جيداً؛ لوجود هذه التصاليب كثيراً فيها، خاصة في هذه الأزمان، وكذلك الثياب التي بها صور ذوات الأرواح، وسيأتي حكم التصوير.

(٢) النهي عن الثياب المصنوعة من جلود السباع:

سواء كان ذلك في الملابس أو الأحذية أو الأحزمة أو غيرها؛ فعن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تركبوا الخبز ولا السَّار»<sup>(٢)</sup>. ومعنى: «الخبز» الحرير، و«السَّار»: جلود النمرور.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «لا تصحب الملائكة رُفقةً فيها جلد نمر»<sup>(٣)</sup>. وعن المقدم بن معديكرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال لمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنشدك بالله، هل تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها؟ قال: «نعم»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذا الحكم والذي قبله عام في حق الرجال والنساء، والحكمة في ذلك ما فيها من الزينة والخيلاء، ولأنه زي الأعاجم.

(١) البخاري (٥٩٥٢)، وأبو داود (٤١٥١).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤١٢٩)، وابن ماجه (٣٦٥٦)، وأحمد (٩٣/٤)، وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٧٢٨٣).

(٣) حسن: رواه أبو داود (٤١٣٠)، والطبراني في مسند الشاميين (٥٧/٤)، وحسَّنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٧٣٤٥).

(٤) رواه أبو داود (٤١٣١)، والنسائي (٤٢٥٥).



(٣) النهي عن الثوب المعصفر:

عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: رأى النبي ﷺ عليَّ ثوبين معصفرين، فقال: «إن هذه من لباس الكفار، فلا تلبسها»<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف العلماء في لبس الثياب المعصفرة، أي المصبوغة بالعصفر؛ على أقوال:

الأول: يباح لبسها، وهذا قول جمهور العلماء؛ منهم أبو حنيفة، ومالك، والشافعي. واستدلوا على ذلك بحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه سئل عن الصبغ بالصفرة؛ فقال: «أما الصفرة فإني رأيت النبي ﷺ يصبغ بها»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنها مكروهة كراهة تنزيه.

الثالث: أن النهي ينصرف إلى ما صبغ بعد النسج، وأما ما صبغ غزله، ثم نسج فلا بأس. قاله الخطابي.

الرابع: أن النهي المقصود به هنا للمُحَرَّم فقط؛ قال النووي: (حمل بعض العلماء النهي هنا على المحرم بالحج أو العمرة).

ملاحظات:

(١) لبس العمامة: قال ابن القيم: (كانت له -يعني النبي ﷺ- عمامة تسمى السحاب، كساها علياً، وكان يلبسها ويلبس تحتها القلنسوة، وكان يلبس القلنسوة بغير عمامة، ويلبس العمامة بغير قلنسوة، وكان إذا اعتم أرخى عمامته بين كتفيه؛ كما رواه مسلم في «صحيحه» عن عمرو بن حُرَيْث عن أبيه قال: «رأيت رسول الله ﷺ على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفيها بين كتفيه»<sup>(٣)</sup>، وفي مسلم أيضاً عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء»<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر في حديث جابر ذؤابة، فدل على أن الذؤابة لم

(١) مسلم (٢٠٧٧)، وأحمد (١٦٢/٢).

(٢) البخاري (٥٨٥١)، ومسلم (١١٨٧)، وأبو داود (١٧٧٢).

(٣) مسلم (١٣٥٩)، وأبو داود (٤٠٧٧)، والنسائي (٢١١/٨)، وابن ماجه (٣٥٨٧).

(٤) مسلم (١٣٥٨)، وأبو داود (٤٠٧٦)، والترمذي (١٦٧٩) (١٧٢٥)، والنسائي (٢٠١/٥)، وابن ماجه (٢٨٢٢).



يكن يرخيها دائماً بين كتفيه، وقد يقال: إنه دخل مكة وعليه أهبة القتال، والمغفر على رأسه، فلبس في كل موطن ما يناسبه<sup>(١)</sup>.

(٢) لبس الصوف وغيره: قال ابن القيم: (ذكر الشيخ أبو إسحاق الأصبهاني بإسناد صحيح عن جابر بن أيوب قال: دخل الصلت بن راشد على محمد بن سيرين، وعليه جبة صوف، وإزار صوف، وعمامة صوف، فاشمأز منه محمد، وقال: أظن أن أقواماً يلبسون الصوف ويقولون: قد لبسه عيسى ابن مريم، وقد حدثني من لا أتهم أن النبي ﷺ قد لبس الكتان والصوف والقطن، وسنة نبينا أحق أن تتبع. ومقصود ابن سيرين بهذا أن أقواماً يرون أن لبس الصوف دائماً أفضل من غيره، فيتحرونه ويمنعون أنفسهم من غيره، وكذلك يتحرونه زياً واحداً من اللباس، ويتحرون رسوماً وأوضاعاً وهيئات يرون الخروج عنها منكراً، وليس المنكر إلا التقيد بها، والمحافظة عليها، وترك الخروج عنها. والصواب أن أفضل الطرق طريق رسول الله ﷺ التي سنّها وأمر بها، ورغب فيها وداوم عليها، وهي أن هديه في اللباس أن يلبس ما تيسر من اللباس؛ من الصوف تارة، والقطن تارة، والكتان تارة<sup>(٢)</sup>).

(٣) مسألة: هل يجوز لبس الأحمر للرجال؟

أورد الحافظ ابن حجر سبعة أقوال للعلماء في حكم لبس الثوب الأحمر؛ فمنهم من يرى الجواز مطلقاً، ومنهم من يرى المنع مطلقاً، ومنهم من يفرق بين ما إذا كان بقصد الشهرة فلا يجوز وما إذا كان في البيوت فيجوز، ومنهم من يرى المنع حيث يصبغ نسجه بالأحمر، وأما ما كان غزله أحمر قبل نسجه فجائز، وغير ذلك من الأقوال:

وأرجح هذه الأقوال هو قول من يقول بالجواز، وهو قول علي بن أبي طالب، وعبد الله ابن جعفر، والبراء، وغير واحد من الصحابة رضي الله عنهم، وهو قول سعيد بن المسيب، والنخعي، والشعبي، وأبي قلابة، وأبي وائل، وطائفة من التابعين، وهو مذهب المالكية والشافعية، والأدلة على ذلك:

(١) زاد المعاد (١/ ١٣٥ - ١٣٦).

(٢) زاد المعاد (١/ ١٤٣).





(أ) عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَرْبُوعًا، وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حِلَةِ حُمْرَاءَ، مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهَا»<sup>(١)</sup>.

(ب) وعن جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ إِضْحِيَانٍ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِلَى الْقَمَرِ - وَعَلَيْهِ حِلَّةٌ حُمْرَاءَ - فَإِذَا هُوَ عِنْدِي أَحْسَنُ مِنَ الْقَمَرِ»<sup>(٢)</sup>.

(ج) وعن عامر بن عمرو المزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَنْى يُخْطَبُ عَلَى بَغْلَةٍ، وَعَلَيْهِ بَرْدٌ أَحْمَرُ، وَعَلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَامَهُ يُعَبَّرُ عَنْهُ»<sup>(٣)</sup>.

وأما ما احتج به المخالفون فإنه لا يقوى للاستدلال؛ لأن الأحاديث التي استدلووا بها ضعيفة؛ فمنها: أن رجلاً مر على النبي ﷺ وعليه ثوبان أحمران، فسلم عليه، فلم يرد عليه<sup>(٤)</sup>، وهو حديث ضعيف. وكذلك حديث النبي ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحِبُّ الْحُمْرَةَ، وَإِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ»<sup>(٥)</sup>، ضعيف. وكذلك حديث رافع بن خديج: «أَلَا أَرَى هَذِهِ الْحُمْرَةَ قَدْ عَلَتْكُمْ؟»، فأخذوا الأكسية ونزعوها<sup>(٦)</sup>. (وهي أكسية فيها خطوط حمراء)، وهو حديث ضعيف كذلك.

وأقوى ما استدلووا به ما ثبت في (الصحيحين) عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَهَنَانَا عَنْ سَبْعٍ»، فذكر منها المياثر الحمراء<sup>(٧)</sup>. و«الميثرة»: الفراش اللين، وقيل: أغشية للسروج تتخذ من حرير، وقيل الميثرة: الثوب الذي تُجَلَّلُ به الثياب فيعلوها<sup>(٨)</sup>.

وقد عارض هذا الاستدلال الشوكاني فقال: (ولكنه لا يخفى عليك أن هذا الدليل أخص من الدعوى، وغاية ما في ذلك تحريم الميثرة الحمراء، فما الدليل على تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبي ﷺ له مرات<sup>(٩)</sup>).

(١) البخاري (٥٨٤٨)، ومسلم (٢٣٣٧)، وأبو داود (٤١٨٣)، والترمذي (١٧٢٤).

(٢) رواه الترمذي (٢٨١١)، والنسائي في الكبرى (٩٦٤٠)، والدارمي (٥٧) وقال الترمذي: حسن غريب.

(٣) رواه أبو داود (٤٠٧٣)، وأحمد (٤٧٧/٣)، وصحَّحه الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (٤٣٦٣).

(٤) رواه أبو داود (٤٠٦٩)، والترمذي (٢٨٠٧)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٧١٨).

(٥) ضعيف جداً: رواه الطبراني في الأوسط (٣٥٣/٧)، والبيهقي في شعب الإبان (١٩٣/٥).

(٦) ضعيف: رواه أبو داود (٤٠٧٠)، وأحمد (٤٦٣/٣)، وضعَّفه الشيخ الألباني.

(٧) البخاري (٥٨٤٩)، ومسلم (٢٠٦٦)، وأحمد (٢٩٩/٤).

(٨) لسان العرب (٢٧٨/٥)، والقاموس المحيط (٦٣٢/١).

(٩) نيل الأوطار (٩١/٢).



قلت: ومقصود الشوكاني أن التحريم يختص بالميثرة الحمراء فقط، سواء قلنا إنها الفرش، أو ما يوضع على السرج، أو ما تجلب بها الثياب، فيكون ذلك لنوع خاص من الثياب، وقد جنح ابن القيم إلى الجمع بين هذه الأحاديث؛ بأن الحلة الحمراء التي لبسها النبي ﷺ لم تكن بالأحمر القاني، وبَيَّن أن الحلة الحمراء: بردان يانيان منسوجان بخطوط حمر مع الأسود، كسائر البرود اليمنية<sup>(١)</sup>.

وعارض الشوكاني ما ذهب إليه ابن القيم بأن هذا خلاف اللغة؛ فقال: (ولا يخفأك أن الصحابي قد وصفها بأنها حمراء، وهو من أهل اللسان، والواجب الحمل على المعنى الحقيقي، وهو الحمراء البحت، والمصير إلى المجاز - أعني كون بعضها أحمر دون بعض - لا يحمل ذلك الوصف)<sup>(٢)</sup>.

ويتلخص لي مما سبق: أن الأصل إباحة لبس الثياب الحمراء، والأفضل ألا يكون الأحمر البحت، ولكن يكون معه لون آخر، هذا على سننيل الأفضلية، إن صح ما قاله ابن القيم في وصف البرود اليمنية، فإذا كان الأحمر لباس شهرة، أو مما يتميز به الكفار، أو خاصا بالنساء فيحرم<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

وكذلك لا يجوز لبس الميثرة الحمراء، وهي - فيما يخص الثياب - ما يجلب به الثياب، أي تغطي به.

#### • المسألة الرابعة: ما يتعلق بلباس النساء:

يحرم على المرأة أن تبدي زينتها أمام الأجانب، والواجب عليها أن تستر أمامهم بما أمرها الله به من الحجاب الشرعي؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣]، والحجاب الشرعي للمرأة لا بد أن يتحقق فيه الشروط الآتية<sup>(٤)</sup>:

(١) زاد المعاد (١/١٣٧).

(٢) نيل الأوطار (٢/٩٢).

(٣) انظر ما قاله الطبري وابن حجر في فتح الباري (١٠/٣٠٦).

(٤) انظر: حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة للشيخ الألباني.



شروط لباس المرأة إذا خرجت من بيتها:

الشرط الأول: أن يستر جميع البدن:

لقله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّيُّ قُلْ لَّازَوْجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْرِكُنَّ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ ذَٰلِكَ أَذْفَىٰ أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِنَنَّكَ اللَّهُ عَفْوَراً رَّحِيماً﴾ [الأحزاب: ٥٩].

واختلف العلماء في وجوب ستر الوجه والكفين على قولين، مع إجماعهم على وجوب ستر ما عدا ذلك، والراجع - والله أعلم - القول بوجوب سترهما<sup>(١)</sup>.

تنبيه: ظهر في زماننا من يدعون العلم، ويقولون بأن ستر الوجه والكفين بدعة، أو أنه ليس من الدين، حتى تطاول بعضهم وزعم أن المنتقبة آثمة، وهذا من الجهل بالدين وسلوك غير سبيل المؤمنين.

الشرط الثاني: ألا يكون الثوب زينة في نفسه:

وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١]؛ فيشمل ذلك النهي عن كل زينة تلفت أنظار الرجال إليها، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُتَّبِعَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠]، ويدخل في ذلك العباءات التي تلبسها النساء وبها تطريز، أو لافتة للأنظار في صنعتها؛ مثل التي بها فتحات.

الشرط الثالث: أن يكون الثوب صفيقاً:

والمعنى: ألا يشف عما تحته، فلا يشف عن بدنها، ولا يشف عن الثياب المزينة التي تحت حجابها.

والدليل: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات، مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: كتابي الشهب والحراب على من حرم النقاب، وكتابي تذكير أولات الأبواب بما ورد في الحجاب والنقاب.

(٢) مسلم (٢١٢٨)، وأحمد (٣٥٥/٢).



الشرط الرابع: أن يكون فضفاضاً (واسعاً):

فلا يحل للمرأة أن تلبس الملابس الضيقة التي تصف جسمها وتظهر حجم أعضائها؛ فعن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كساني رسول الله ﷺ قبطية كثيفة كانت مما أهداها دحية الكلبي، فكسوتها امرأتي، فقال لي رسول الله ﷺ: ما لك لم تلبس القبطية؟ قلت: يا رسول الله، كسوتها امرأتي، فقال لي رسول الله ﷺ: «مرها فلتجعل تحتها غلالة، إني أخاف أن تصف حجم عظامها»<sup>(١)</sup>. و«القُبطية» ثياب تصنع بمصر، و«الغلالة» بطانة تكون تحت الثوب، و«تصف»: تجسم الأعضاء لالتصاقها بالجلد.

الشرط الخامس: ألا يكون مبخرًا أو مطيبًا:

فعن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة استعطرت، فمرت على قوم ليجدوا من ريحها، فهي زانية»<sup>(٢)</sup>. والسبب في كونها زانية، أنها تسببت في نظر الرجال إليها، وهيجت شهوتهم نحوها، فكانت بذلك آثمة زانية. وفي كتاب الزواجر للهيتمي ذكر أن خروج المرأة من بيتها مستعطرة متزينة من الكبائر، ولو أذن لها زوجها<sup>(٣)</sup>.

قلت: ولا يجوز للمرأة أن تطيع زوجها إذا أمرها بالتبرج أو التعطر أو إظهار الزينة أمام الأجانب، فإنها الطاعة في المعروف، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. الشرط السادس: ألا يشبه لباس الرجال:

فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة، والمرأة تلبس لبسة الرجل»<sup>(٤)</sup>.

(١) حسن لغيره: رواه أحمد (٢٠٥/٥)، والطبراني في الكبير (١/١٦٠)، وفي سنده ضعف، وله شاهد عند أبي داود (٤١١٦).

(٢) حسن: رواه أبو داود (٤١٧٣)، والترمذي (٢٧٨٦)، والنسائي (٨/١٥٣).

(٣) الزواجر (٣٧/٢).

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٩٨)، وابن ماجه (١٩٠٣)، وأحمد (٣٢٥/٢)، والنسائي في الكبرى (٩٢٥٣).



الشرط السابع: ألا يكون لباس شهرة:

لما تقدم من حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «من لبس ثوب شهرة في الدنيا، ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

الشرط الثامن: ألا يشبه لباس الكافرات:

وقد جاءت نصوص الشريعة بالأمر بمخالفتهم في أقوالهم وأفعالهم وأعيادهم، ونحو ذلك، ومما يدل على ذلك أيضًا ما ثبت عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: رأى رسول الله ﷺ عليّ ثوبين معصفرين، فقال: «إن هذه من ثياب الكفار، فلا تلبسها»<sup>(٢)</sup>.

الشرط التاسع: ألا يكون فيه تصاليب:

لحديث عائشة: «أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه»<sup>(٣)</sup>.

أحكام متعلقة بلباس المرأة:

(١) ينبغي التيقن والتدقيق عند شراء الملابس والفرش في هذا الزمان؛ لوجود هذه التصاليب في أكثرها، وكذلك للتحقق من خلوها من الصور ذوات الأرواح. وسيأتي حكم الصور.

(٢) يباح للمرأة لبس جميع الملابس، ومنها الحرير، بالشروط السالفة الذكر عند خروجها.

(٣) لا يشترط لون معين - شريطة ألا يكون زينة؛ كالألوان الزاهية، أو المزركشة - فيجوز لبس الأسود والأخضر ونحوها من الألوان التي لا تلفت الأنظار؛ فعن عكرمة «أن رفاعة طلق امرأته، فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير، قالت عائشة: وعليها خمار أخضر، فشكت إليها، وأرتها خضرة بجلدها، فلما جاء رسول الله ﷺ قالت عائشة: ما رأيت مثل ما يلقي المؤمنات؛ جلدها أشد خضرة من ثوبها...» الحديث<sup>(٤)</sup>.

وعن القاسم أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت تلبس الثياب المعصفرة وهي مُحَرَّمَةٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) حسن: رواه أبو داود (٤٠٢٩)، ابن ماجه (٣٦٠٦).

(٢) مسلم (٢٠٧٧)، والنسائي (٢٩٨/٢)، وأحمد (١٦٢/٢).

(٣) تقدم تخريجه (٧٠٣/٢).

(٤) البخاري (٥٨٢٥)، ونحوه في مسلم (١٤٣٣).

(٥) صحيح: رواه البخاري تعليقاً (٤٦٣/٣) ورواه ابن أبي شيبة (٣٧٢/٨)، وثبت ذلك أيضًا عن أسماء بنت أبي بكر؛ كما عند مالك في الموطأ (٣٢٦/١)، والبيهقي (٥٩/٥).



(٤) حكم لبس الكعب العالي: لا يجوز للمرأة أن تلبس الكعب العالي، وتسير به أمام الأجانب؛ فعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يَصْلُونَ جَمِيعًا، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ هَا الْخَلِيلَ تَلْبَسُ الْقَالِبِينَ تَطُولُ بِهِمَا لَخْلِيلُهَا، فَأَلْقَى الْحَيْضُ»، فكان ابن مسعود يقول: «أَخْرَوْهُنَّ حَيْثُ أَخْرَهَنَّ اللَّهُ»<sup>(١)</sup>. و«القالب»: نعل من الخشب كالقبقاب<sup>(٢)</sup>.

فالظاهر عدم جواز لبس الكعب العالي؛ لأن فيه تشرفاً للرجال، ولأنه يلفت نظر الرجال إليها، ولأنه يجعل لها حركة ملفتة (لافتة)، فإن كان له صوت كان المنع منه أشد؛ لأن الله تعالى نهى المرأة أن تضرب برجلها لِيُعْلَمَ مَا تَخْفِي مِنْ زِينَتِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَصْخَرِينَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

(٥) حكم لبس البنطلون للمرأة:

لا يجوز للمرأة أن تلبس البنطلون أمام الأجانب؛ لأنه يجسّم مفاتن المرأة، وقد تقدم أن من شروط لبس المرأة أن يكون واسعاً غير ضيق.

وكذلك لا يجوز لها لبسه أمام محارمها، بل ولا أمام النساء؛ لما تقدم فيما يجوز أن تبديه المرأة أمامهم، ومعلوم أن البنطلون ليس بالساتر الشرعي لأن من شروطه ألا يكون ضيقاً.

وأما لبس البنطلون أمام الزوج فالراجح جواز لبسه أمامه من باب التزين، شريطة ألا يشبه لباس الرجال.

كما يجوز لها أن تلبسه تحت عباءتها؛ لأنه أستر لها خاصة إذا انكشفت ثيابها عند ركوب السيارة مثلاً. والله أعلم.

(٦) تقدم أنه لا يجوز إسبال الإزار، ولكن هذا الحكم خاص بالرجال، أما النساء فلهن يرخين الثياب؛ لما ثبت في الحديث عن صفية بنت أبي عبيد أن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت

(١) صحيح: رواه ابن خزيمة (١٧٠٠)، والطبراني في الكبير (٩/ ٢٩٥)، وعبد الرزاق (٥١١٥).

(٢) النهاية لابن الأثير (٤/ ٩٨).



لرسول الله ﷺ حين ذكر الإزار: فالمرأة يا رسول الله؟ قال: «ترخي شبراً»، قالت أم سلمة: إذا ينكشف عنها، قال: «فذر أعلاً تزيد عليه»<sup>(١)</sup>.

واختلف العلماء في تحديد الموضع الذي تقيس منه المرأة قدر الشبر، ففي عون المعبود<sup>(٢)</sup>: الشبر يقاس من منتصف الساق؛ لأن سؤال أم سلمة ورد بعد قوله حين ذكر الإزار، فرأى أن السؤال ورد بعد تقدير أن إزار المؤمن إلى أنصاف الساقين، فيكون قياس الشبر من منتصف الساق.

قلت: ولا يسلم له هذا التقدير؛ لأن الأحاديث الواردة في إزار الرجل إلى أنصاف الساقين، فإن كان لا بد فإلى الكعبين، لذلك قال الخطابي: (والحاصل أن للرجل حالين: حال استحباب؛ وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق، وحال جواز وهو إلى الكعبين، وكذا للنساء حالان: حال استحباب وهو ما يزيد على ما هو «جائز» للرجال بقدر الشبر، وحال جواز بقدر ذراع)<sup>(٣)</sup>.

#### المسألة الخامسة: آداب اللباس:

أذكر هنا بعض الآداب زيادة على ما تقدم، فينبغي أن يراعى أن كل ما سبق هو من آداب اللباس، ويزاد على ذلك ما يلي:

(١) استشعار نعمة الله تعالى:

على الإنسان أن يشاهد بقلبه نعمة الله عليه إذ منَّ عليه بما يستر عورته، ويقيه الحر والبرد، فيحملة ذلك على شكر الله عليه؛ قال تعالى: ﴿يَبْنَیْءَ آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُوْرِي سَوْءَ تَكُمُ وَرِيشًا وَلِبَاسُ النَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم سُرِيْبِلَ تَقِيْكُمْ الْحَرَّ وَسُرِيْبِلَ تَقِيْكُمْ بِأَسْكُمُ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُشْلِمُونَ﴾ [النحل: ٨١].

(٢) التواضع وعدم التكبر في اللباس:

وليس معنى التواضع عدم التجميل، بل المقصود عدم الإسراف، وعدم الحرص على لباس أغلى الثياب مباهاة وتكبراً. وأما كونه يلبس ثوباً حسناً جميلاً نظيفاً، فهذا محمود؛ فعن

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤١١٧)، والترمذي (١٧٣١)، والنسائي (٢٠٩/٨)، وانظر: الصحيحة (٤٦٠).

(٢) عون المعبود (١٧٤/١١).

(٣) نقلاً من فتح الباري (١٥٩/١٠).

ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر»، فقيل: يا رسول الله! الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسنة أفهذا من الكبر؟ فقال ﷺ: «إن الله جميل يحب الجمال؛ الكبر بطر الحق وغمط الناس»<sup>(١)</sup>. ومعنى «بطر الحق»: التكبر عليه وعدم قبوله، و«غمط الناس»: ازدراؤهم واحتقارهم.

(٣) البدء باليمين عند اللبس:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان النبي ﷺ يعجبه التيمُّن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله»<sup>(٢)</sup>، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ: «كان إذا لبس قميصاً بدأ بيمينه»<sup>(٣)</sup>. فيستحب للإنسان إذا لبس ثوباً أو نعلًا أن يبدأ باليمين.

(٤) البدء باليسرى عند نزع النعل:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين، وإذا انتزع فليبدأ بالشمال، ليكن اليمنى أولهما تُنعل وآخرهما تُنزع»<sup>(٤)</sup>. قال النووي: (يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم أو الزينة، والبداءة باليسار في ضد ذلك)<sup>(٥)</sup>.

(٥) يكره المشي في نعل واحدة:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمشي أحدكم في نعل واحدة، لينعلهما جميعاً، أو ليحفهما جميعاً»<sup>(٦)</sup>.

واختلفوا في الحكمة من ذلك:

قال الخطابي: (والحكمة في النهي أن النعل شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك ونحوه، فإذا انفردت إحدى الرجلين احتاج الماشي أن يتوقى لإحدى رجله ما لا

(١) مسلم (٩١)، وأبو داود (٤٠٩٢)، والترمذي (١٩٩٩)، وابن ماجه (٥٩).

(٢) البخاري (٤٢٦)، ومسلم (٢٦٨)، وأبو داود (٤١٤٠)، والترمذي (٦٠٨)، وابن ماجه (٤٠١٠).

(٣) صححه الألباني: رواه الترمذي (١٧٦٦)، وانظر: صحيح الجامع (٤٧٧٩).

(٤) البخاري (٥٨٥٦)، ومسلم (٢٠٩٧)، وأبو داود (٤١٣٩)، والترمذي (١٧٧٩)، وابن ماجه (٣٦١٦).

(٥) نقلاً من فتح الباري (٣١٢/١٠).

(٦) البخاري (٥٨٥٥)، ومسلم (٢٠٩٧)، والترمذي (١٧٧٤).





يتوقى للأخرى، فيخرج بذلك عن سجية مشيه، ولا يأمن مع ذلك من العثار، وقيل: لأنه لم يعدل بين جوارحه، وربما تُسب فاعل ذلك إلى اختلال الرأي أو ضعفه<sup>(١)</sup>.

قال ابن العربي: (قيل: العلة فيها أنها مشية الشيطان، وقيل: لأنها خارجة عن الاعتدال)<sup>(٢)</sup>. وقال البيهقي: (الكراهة فيها الشهرة؛ فتمتد الأبصار لمن ترى ذلك منه، وقد ورد النهي عن الشهرة في اللباس، فكل شيء صير صاحبه شهرة فحقه أن يجتنب)<sup>(٣)</sup>.

تنبيه: ذهب الخطابي إلى أنه يلحق بذلك كل شفع من اللباس؛ كالخفين، وإخراج اليد الواحدة من الكم دون الأخرى، والتردي على أحد المنكبين دون الآخر، ومعنى (التردي): لبس الرداء.

وعارضه الحافظ في (الفتح) فقال: (والحاق إخراج اليد الواحدة من الكم وترك الأخرى بلبس النعل الواحدة والخف الواحد بعيد، إلا إن أخذ من الأمر بالعدل بين الجوارح وترك الشهرة، وكذا وضع طرف الرداء على أحد المنكبين)<sup>(٤)</sup>.

(٦) الدعاء إذا لبس ثوباً جديداً:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا استجدَّ ثوباً سمّاه باسمه؛ قميصاً، أو عمامة، أو رداء، ثم يقول: «اللهم لك الحمد، أنت كسوتنيه، أسألك من خيرهِ، وخير ما صنع له، وأعوذ بك من شرهِ، وشر ما صنع له»<sup>(٥)</sup>.

(٧) الدعاء لمن لبس ثوباً جديداً:

كان النبي ﷺ يدعو لمن لبس ثوباً جديداً فيقول: «البس جديداً، وعش حميداً، ومت شهيداً، ويرزقك الله قرة عين في الدنيا والآخرة»<sup>(٦)</sup>.

(١) نقلاً من فتح الباري (٣٠٩/١٠ - ٣١٠).

(٢) المصدر السابق (٣١٠/١٠).

(٣) هذه الأقوال كلها نقلاً من فتح الباري (٣٠٩/١٠ - ٣١٠).

(٤) فتح الباري (٣١١/١٠).

(٥) صحّحه الألباني: رواه أبو داود (٤٠٢٠)، والترمذي (١٧٦٧)، والحاكم (١٩٢/٤)، وأحمد (٣٠/٣)، وصحّحه الحاكم ووافقه الذهبي، وانظر: صحيح الجامع (٤٦٦٤).

(٦) رواه ابن ماجه (٣٥٥٨)، والنسائي في الكبرى (١٠١٤٣)، وانظر: صحيح الجامع (١٢٣٤).



## ثانيًا: أحكام الزينة

• زينة الشعر: وفيه مسائل:

الأولى: استحباب إكرام الشعر:

وذلك بالمحافظة على نظافته وتسريحه ودهنه وغير ذلك، فلا يترك شعره نائراً شعثاً، بل يسكنه بالماء ويسرحه؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان لأحدكم شعر فليكرمه»<sup>(١)</sup>، وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتانا رسول الله ﷺ، فرأى رجلاً شعثاً قد تفرّق شعره، فقال: «أما كان يجد هذا ما يسكن به شعره؟»، ورأى رجلاً وعليه ثياب وسخة، فقال: «أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه»<sup>(٢)</sup>.

ويزداد الأمر استحباباً بتزين الزوجين بالامتشاط، لذا كان النبي ﷺ ينهى الرجال عن الدخول على نسائهم إذا قدموا من سفر، وعُلِّل ذلك بقوله ﷺ: «حتى تمتشط الشعثة، وتستحد المغيبة»<sup>(٣)</sup>. ومعنى «الشعثة»: أي: التي تفرق شعر رأسها واغبر، و«الاستحداد»: حلق العانة.

ويستحب أن يبدأ التسريح بالشق الأيمن؛ لما ثبت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كان رسول الله ﷺ يحب التيمن في طهوره وتنعله وترجله<sup>(٤)</sup>.

سدل الشعر وفرقه:

ثبت في الحديث عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم، وكان المشركون يفرّقون، وكان رسول الله ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه

(١) حسن: رواه أبو داود (٤١٦٣)، والطبراني في الأوسط (٢٢٩/٨)، والبيهقي في الشعب (٢٢٤/٥) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٦٢)، والنسائي (١٨٣/٨)، وصحّحه الألباني: السلسلة الصحيحة (٤٩٣).

(٣) البخاري (٥٠٧٩)، ومسلم (٧١٥)، وأبو داود (٢٧٧٨).

(٤) البخاري (٤٢٦)، ومسلم (٢٦٨)، وأبو داود (٤١٤٠)، والترمذي (٦٠٨).



بشيء فسدل رسول الله ﷺ ناصيته، ثم فرق بعد»<sup>(١)</sup>. قال النووي: (قال القاضي: سدل الشعر: إرساله، قال: والمراد به هنا عند العلماء إرساله على الجبين واتخاذ كالفصّة، يقال: سدل شعره وثوبه؛ إذا أرسله ولم يضم جوانبه، وأما الفرق، فهو فرق الشعر بعضه من بعض. قال العلماء: والفرق سنة؛ لأنه الذي رجع إليه النبي ﷺ)، ثم أورد خلاف العلماء في الفرق والسدل: هل الفرق جائز أو مستحب، وهل السدل جائز أو منسوخ، ثم قال النووي: (والحاصل أن الصحيح المختار جواز السدل والفرق، وأن الفرق أفضل، والله أعلم)<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقد ورد في الحديث صفة الفرق، وأنه وسط الشعر مع إرسال مقدمته؛ فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كنت إذا أردت أن أفرق رأس رسول الله ﷺ صدعت الفرق من يافوخه، وأرسل ناصيته بين عينيه<sup>(٣)</sup>. «اليافوخ» حيث التقى عظم مقدّم الرأس وعظم مؤخر الرأس، وهو الموضع الذي يتحرك في رأس الصبي<sup>(٤)</sup>.

تنبيه: ورد في الحديث عن عبد الله بن مغفل قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الترجل إلا غبًا»<sup>(٥)</sup>.

ومعنى «غَبًا»: حينًا بعد حين<sup>(٦)</sup>. قال الحافظ: (المراد به ترك المبالغة في الترفه)<sup>(٧)</sup>. ويؤيد ذلك ما ثبت في الحديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: «إن رسول الله ﷺ كان ينهانا عن كثير من الإرفاه»<sup>(٨)</sup>.

قال الخطابي: (معنى «الإرفاه»: الاستكثار من الزينة، وأن لا يزال يهيئ نفسه، وأصله من الرّفه؛ وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم، فإذا وردت يومًا ولم ترد يومًا فذلك الغب)، قال: (كره

(١) البخاري (٣٥٥٨) (٥٩١٧)، ومسلم (٢٣٣٦)، وأبو داود (٤١٨٨)، والنسائي (١٨٤/٨)، وابن ماجه (٣٦٣٢).

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (٩٠/١٥).

(٣) حسن: رواه أبو داود (٤١٨٩)، وأحمد (٩٠/٦).

(٤) لسان العرب (٥/٣).

(٥) صحيح: رواه أبو داود (٤١٥٩)، والترمذي (١٧٥٦)، والنسائي (١٣٢/٨).

(٦) الغب: من أورد الإبل؛ أن ترد يومًا وتتخلف يومًا. غريب الحديث لابن الجوزي (١٤٣/٢).

(٧) فتح الباري (٣٦٨/١٠).

(٨) صحيح: رواه أبو داود (٤١٦٠)، والنسائي (١٨٥/٨).



رسول الله ﷺ الإفراط في التمتع والتدلك والدهن والترجيل في نحو ذلك من أمر الناس، فأمر بالقصد في ذلك، وليس معناه ترك الطهارة والتنظيف؛ فإن الطهارة والنظافة من الدين<sup>(١)</sup>.

الثانية: حكم إطالة الشعر وحلقه:

(أ) إطالة الشعر:

يجوز للرجل إطالة الشعر إلى منكبيه؛ فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن النبي ﷺ كان يضرب شعر رأسه منكبيه»<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان لرسول الله ﷺ شعر دون الجُمَّة، وفوق الوفرة»<sup>(٣)</sup>.

و«الجُمَّة»: ما تدلى إلى المنكبين، و«الوفرة»: ما يبلغ شحمة الأذنين.

وينبغي ألا يطيل شعره زيادة عن هذا القدر؛ حتى لا يكون متشبهًا بالنساء، ولا شك أن الأصل في شعر المرأة الإطالة، وهناك ملاحظات أوردها الشيخ الألباني فيمن يطيل شعره من الرجال إذ قال: (إن اتخاذ الشعر وتركه لا بد له من لوازم، ومنها:

(١) الإخلاص لله عَزَّ وَجَلَّ، والمتابعة هديه ﷺ لنيل الأجر والثواب.

(٢) ألا يكون في اتخاذ الشعر متشبهًا بالنساء، فيصنع به ما يصنع النساء بشعورهن من

قبل الزينة الخاصة بهن.

(٣) ألا يريد به التشبه بأهل الكتاب أو غيرهم من أهل الأوثان، أو بعصاة المسلمين؛

كالفنانين من المغنين أو الممثلين، أو من سار على منهجهم كالماجنين من الرياضيين في قصات شعرهم وتزيين رؤوسهم.

(٤) أن ينظفه، ويرجله غبًا، ويستحب دهنه وتطيبه وفرقه من منتصف رأسه، فإذا

أطاله جعله ذوائب<sup>(٤)</sup>.

(١) معالم السنن (٤/٣٩٣ - هامش أبي داود). ومعالم السنن، طبعة الطباخ (٤/٢٠٨)

(٢) البخاري (٥٩٠٤)، ومسلم (٢٣٣٨)، وأبو داود (٤١٨٥)، والنسائي (٨/١٨٣).

(٣) صححه الألباني: رواه أبو داود (٤١٨٧)، الترمذي (١٧٥٥)، وابن ماجه (٣٦٣٥)، وينظر: صحيح الجامع (٤٨١٧).

(٤) من مجلة الأصالة، العدد ١٢، السنة الثانية.



وهل يقال: إن توفير الشعر سنة؟

قال الألباني: (وأما القول بأن توفير الشعر سنة، فليس عليه دليل تقوم به الحجة، ولا يكتفى في ذلك أنه صح عن النبي ﷺ؛ لأنه من العادات، فقد صح أيضًا أنه ﷺ دخل مكة وله أربع غدائر، -كما في كتابي مختصر الشئائل المحمدية- والغدائر: هي الذوائب والصفائر، فهي مجرد عادة عربية، ولا يزال عليها بعضهم في بعض البوادي، أفيقال: إن ذلك سنة أيضًا؟! كلا، فإنه لا بد في مثل هذه العادات من دليل خاص يؤيد أنها سنة تعبدية، كيف وقد سوى النبي ﷺ بين الحلق وتركه؛ فقال: «احلقوه كله، أو اتركوه كله»<sup>(١)(٢)</sup>.

(ب) حلق الشعر:

قلت: أما الحلق فيجوز للرجل كذلك حلق شعره أو تقصيره؛ لما ثبت في الحديث: «احلقوه كله، أو اتركوه كله». فهذا يدل على الإباحة، شريطة ألا يعتقد الإنسان أن في الحلق أو التقصير عبادة، إلا في النسك، ولذا قسم ابن تيمية الحلق إلى ثلاثة أقسام:

(أ) إن كان في النسك فالحلق أو التقصير عبادة يثاب عليها الإنسان.

(ب) وإن كان في غير نسك، مع عدم اعتقاده التعبد بالحلق، فهو جائز.

(ج) وأما إن كان يخلق في غير نسك يعتقد بذلك التعبد لله عز وجل؛ فهو بدعة، وقد وصف النبي ﷺ الخوارج بقوله: «سيماهم التحليق»<sup>(٣)</sup>.

وينبغي أن يراعى في الحلق ألا يقتصر على حلق بعض الشعر وترك بعضه<sup>(٤)</sup>؛ لما تقدم في الحديث: «احلقه كله، أو اتركه كله»، ولما ثبت عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «نهى رسول الله عن القزع»<sup>(٥)</sup>. ومعني «القزع»: أن يخلق بعض الشعر ويترك بعضه. قال ابن القيم: (والقزع أربعة أنواع:

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤١٩٥)، والنسائي (٨/ ١٣٠)، وصححه الألباني: السلسلة الصحيحة (١١٢٣).

(٢) مجلة الأمانة، العدد (١٢)، السنة الثانية.

(٣) البخاري (٧٥٦٢)، ومسلم (١٠٦٥)، وأبو داود (٤٧٦٥).

(٤) أما ما يفعله الناس من التحديد حول الشعر لإزالة الزائد عن القفا، فهذا لا بأس به إن شاء الله.

(٥) البخاري (٥٩٢٠)، ومسلم (٢١٢٠)، وأبو داود (٤١٩٤)، وابن ماجه (٣٦٣٧).



أحدها: أن يخلق من رأسه مواضع من هاهنا وهاهنا، مأخوذ من تقزّع السحاب، وهو تقطعه.

الثاني: أن يخلق وسطه ويترك جوانبه، كما يفعله شامسة النصاري.

الثالث: أن يخلق جوانبه ويترك وسطه، كما يفعله من الأوباش والسفل<sup>(١)</sup>.

الرابع: أن يخلق مقدمه ويترك مؤخره، وهذا كله من القزع، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

أما فيما يتعلق بحلق الشعر للمرأة؛ فإنه يحرم على المرأة أن تحلق شعرها؛ لأن في ذلك تشبهاً بالرجال، ويجوز لها تقصير شعرها. قال الحافظ ابن حجر: (كما يحرم على المرأة الزيادة في شعر رأسها<sup>(٣)</sup>)، يحرم عليها حلق شعر رأسها بغير ضرورة، وقد أخرج الطبري من طريق أم عثمان بنت سفيان عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «نهى النبي ﷺ أن تحلق المرأة رأسها»، وهو عند أبي داود من هذا الوجه بلفظ: «ليس على النساء حلق، وإنما على النساء التقصير»<sup>(٤)</sup>.

وأما تقصير الشعر ففي (صحيح مسلم) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: كان أزواج النبي ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة<sup>(٥)</sup>.

قال النووي: (و«الوفرة»: أشبع وأكثر من اللمة، و«اللمة»: ما يلم بالمنكبين من الشعر، قاله الأصمعي، وقال غيره: الوفرة أقل من اللمة، وهي ما لا يجاوز الأذنين، وقال أبو حاتم: الوفرة ما على الأذنين من الشعر. قال القاضي عياض: المعروف أن نساء العرب إنما كن يتخذن القرون والدوائب، ولعل أزواج النبي ﷺ فعلن هذا بعد وفاته ﷺ؛ لتركهن التزين واستغنائهن عن تطويل الشعر... وتخفيفاً لمؤنة رؤوسهن... وفيه دليل على جواز تخفيف الشعور للنساء)<sup>(٦)</sup>.

(١) وقد انتشرت هذه العادة في ديارنا في هذه الأوقات، وهو ما يسمونه (حلق كابوريا).

(٢) تحفة المودود بأحكام المولود (٧٠، ٧١).

(٣) يشير إلى حديث: «لعن الله الواصلة والمستوصلة»، وسيأتي.

(٤) فتح الباري (٣٨٨/١٠).

(٥) مسلم (٣٢٠).

(٦) شرح النووي لصحيح مسلم (٥/٤).



قلت: ويشترط في تقصير شعر المرأة ألا يصل إلى حد يكون مشابهاً لشعر الرجل، ولا يكون المقصود من قصه التشبه برؤوس الكافرات، فإن ذلك حرام؛ لقوله ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم»<sup>(١)</sup>.

جمع الشعر ورفع فوق الرأس:

ورد في الحديث قوله ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما: رجال معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: (وأما «رؤوسهن كأسنمة البخت» فمعناه: يعظمن رؤوسهن بالخمر - جمع خمار - والعمائم، وغيرها مما يلف على الرأس؛ حتى تشبه أسنمة الإبل البخت... واختار القاضي أن المائلات اللاقي تمسطن المشطة الميلاء، قال: وهي صَفْرُ الغدائر وشدها إلى فوق، وجمعها في وسط الرأس فتصير كأسنمة البخت)<sup>(٣)</sup>.

قلت: وبناء على ما تقدم فإنه يدخل في ذلك ما يسمى بـ (الكعكة) فوق الرأس، ويدخل في معناه كل تسريحة يرفع فيها شعر الرأس إلى أعلى كأسنمة البخت<sup>(٤)</sup>.

الثالثة: النهي عن نتف الشيب:

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنا نكره أن ينتف الرجل الشعر البضاء»<sup>(٥)</sup>.

وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ قال: «لا تنتفوا الشيب؛ فإنه نور المسلم يوم القيامة»<sup>(٦)</sup>.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٣١)، وأحمد (٥٠/٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٨٣١).

(٢) مسلم (٢١٢٨)، أحمد (٣٥٥/٢).

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (١٧/١٩١).

(٤) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١٧/١٢٧) ترتيب الدويش، الفتوى رقم (١٤٥٦).

(٥) مسلم (٢٣٤١)، والبيهقي (٣١٠/٧).

(٦) حسن: رواه أبو داود (٤٢٠٢)، والترمذي (٢٨٢١)، والنسائي (١٣٦/٨).



الرابعة: صبغ الشعر:

عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتى بأبي قحافة يوم فتح مكة، ورأسه ولحيته كالثَّغَامَةِ بياضًا، فقال النبي ﷺ: «غيروا هذا بشيء، واجتنبوا السواد»<sup>(١)</sup>. وعلى هذا فيشرع تغيير الشيب، شريطة ألا يكون هذا التغيير بالسواد. ومعنى «الثَّغَامَةِ»: قال أبو عبيد: هو نبت أبيض الزهر والثمر، شبه بياض الشيب به، وقال ابن الأعرابي: شجرة تَبَيُّضُ كأنها الملح<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: (ومذهبنا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة، ويحرم خضابه بالسواد على الأصح، وقيل: يكره كراهة تنزيه، والمختار التحريم؛ لقوله ﷺ: «اجتنبوا السواد» هذا مذهبنا)<sup>(٣)</sup>. ثم أورد عن القاضي غياض اختلاف السلف في الخضاب وتركه أيهما أفضل، ثم أورد ما ورد عن الصحابة في جنس الخضاب، فخضب بعضهم بالصفرة، وخضب بعضهم بالحناء والكتَم، وبعضهم بالزعفران، وخضب بعضهم بالسواد. و«الكتَم»: نبات باليمن يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة.

قال الحافظ: (ولكن الخضاب مطلقًا أولى؛ لأنه فيه امتثال الأمر في مخالفة أهل الكتاب، وفيه صيانة الشعر عن تعلق الغبار وغيره به)<sup>(٤)</sup>.

قلت: يشير إلى حديث النبي ﷺ: «إن اليهود والنصارى لا يصبغون، فخالقوهم»<sup>(٥)</sup>.

قلت: وما نقل عن بعضهم من الخضاب بالسواد فمحمول على أن أحاديث النهي لم تبلغهم، أو تأويلهم ذلك بأنه في حق من صار شيب شعره مستبشعًا كالثَّغَامَةِ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من منع الخضاب بالسواد مطلقًا، والله أعلم.

تنبيه: علمت أنه يجوز تغيير الشيب بصفرة أو حمرة، ولكن هل يجوز تغيير الشعر العادي

الذي لم يصل إلى الشيب؟

(١) مسلم (٢١٠٢)، أبو داود (٤٢٠٤)، والنسائي (١٣٨/٨).

(٢) نقلًا من شرح النووي لصحيح مسلم (٧٩/١٤).

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (٨٠/١٤).

(٤) فتح الباري (٣٥٥/١٠).

(٥) البخاري (٥٨٩٩)، ومسلم (٢١٠٣)، وأبو داود (٤٢٠٣)، والنسائي (١٨٥/٨)، وابن ماجه (٣٦٢١).



الجواب: ورد في فتاوى اللجنة الدائمة ما يلي: (أما إذا كان لونه -يعني الشعر- عاديًا وليس فيه شيب ولا تشويه، فإنه لا يصبغ بما يغير لونه الأصلي؛ لأن هذا تدليس وتغيير للخلقة)<sup>(١)</sup>، وأما الشبكة الإسلامية؛ فإنهم يرون إباحة ذلك، ما لم يترتب عليه غش أو تدليس أو تشبه بالكفار<sup>(٢)</sup>.

الخامسة: وصل الشعر:

عن أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ لعن الواصلة والمستوصلة<sup>(٣)</sup>. و«الواصلة»: التي تصل شعر المرأة بشعر غيرها، و«المستوصلة»: التي تطلب من يفعل لها ذلك. وثبت هذا الحديث أيضًا من رواية أبي هريرة وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد بينت الأحاديث أن من أسباب هلاك بني إسرائيل: وصل الشعر؛ فعن حميد بن عبد الرحمن سمع معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عام حج، وهو على المنبر، وهو يقول -وتناول قصة من شعر كانت بيد حَرْسي-: أين علماءكم؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه، ويقول: «إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم»<sup>(٤)</sup>. وقد سماه النبي ﷺ زورًا، كما ورد في إحدى روايات حديث معاوية السابق<sup>(٥)</sup>.

من أحكام وصل الشعر:

- (١) يحرم لبس (الباروكة) وإلباسها؛ لأنها وصل للشعر.
- (٢) اتفق الفقهاء أن وصل الشعر بالشعر حرام، ومنهم من أجازته إذا كان بعلم الزوج، والصحيح أنه يحرم أيضًا. لذا قال الحافظ: (وأحاديث الباب حجة عليه).
- قلت: يشير إلى ما ثبت من حديث عائشة أن جارية من الأنصار تزوّجت، وأنها مرضت فتمعّط شعرها، فأرادوا أن يصلوها، فسألوا النبي ﷺ فقال: «لعن الله الواصلة والمستوصلة»<sup>(٦)</sup>.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١٧/ ١٣٠) ترتيب الدويش، الفتوى (١٦٩١٦).

(٢) انظر: فتاوى الشبكة الإسلامية (١٠٧٠٦٥) (٦١٠٨٤) (٣٢٠٨٦).

(٣) البخاري (٥٩٣٦)، ومسلم (٢١٢٢)، والنسائي (٨/ ١٤٥)، وابن ماجه (١٩٨٨).

(٤) البخاري (٥٩٣٢)، ومسلم (٢١٢٧)، وأبو داود (٤١٦٧)، والترمذي (٢٧٨١).

(٥) البخاري (٥٩٣٨)، ومسلم (٢١٢٧)، والنسائي (٨/ ١٨٦).

(٦) البخاري (٥٩٣٤)، ومسلم (٢١٢٣)، وأحمد (١١٦/٦).

قال النووي: (وفي هذا الحديث أن الوصل حرام، سواء كانت لمعدورة أو عروس أو غيرها)<sup>(١)</sup>.

(٣) اختلف الفقهاء كذلك إذا كان الوصل بشيء آخر غير الشعر؛ كالخِرق، أو إذا كان من خيوط صناعية كخيوط الحرير ونحوها، والراجح أن كل ذلك لا يجوز؛ لأنه في معنى الزور، وقد سماه النبي ﷺ زورًا. قال الحافظ: (وهذا الحديث حجة للجُمهور في منع وصل الشعر بشيء آخر؛ سواء كان شعرًا أم لا، ويؤيده حديث جابر: زجر رسول الله ﷺ أن تصل المرأة بشعرها شيئًا)<sup>(٢)</sup> (٣).

(٤) ما تشد به المرأة ضفيرتها من شريط ونحوه لا يعد من الوصل المنهي عنه، وكذلك ما تضعه من (توكة) أو (مشبك) أو أشياء ملونة تتزين بها لزوجها؛ فهذا لا بأس به، شريطة ألا تظهره أمام الأجانب. قال القاضي عياض: (فأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر، فليس بمنهي عنه؛ لأنه ليس بوصل، ولا هو في معنى مقصود الوصل، وإنما للتجمل والتحسين)<sup>(٤)</sup>.

(٥) يدخل في معنى الوصل: الرموش الصناعية؛ لأنها زور، وهي وصل، وكذلك الأظفار الصناعية، ولعل الفقهاء قديمًا لم يذكروا ذلك لأنهم لم يتلوا بما ابتلي به أهل زماننا، وهذه العادات فيها تغيير لخلق الله، وفيها التشبه بالكافرات، بل وبالبهائم والسباع.

(٦) حكم زراعة الشعر: الذي أراه في ذلك: جواز زراعة الشعر، فهذا من باب العلاج، وليس من باب التغيير لخلق الله، ولا هو وصل للشعر، والأفضل أن تكون البصيلات المزروعة مأخوذة من نفس الشخص، والله أعلم. قال ابن عثيمين: (نعم يجوز؛ لأن هذا من باب رد ما خلق الله، ومن باب إزالة العيب، وليس هو من باب التجميل أو الزيادة على ما خلق الله، فلا يكون من باب تغيير خلق الله)<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (١٤/١٠٥ - ١٠٦).

(٢) مسلم (٢١٢٦)، وأحمد (٣/٢٩٦).

(٣) فتح الباري (١٠/٣٧٥).

(٤) إكمال المعلم (٦/٦٥٢) وانظر: شرح النووي لصحيح مسلم (١٤/١٠٤ - ١٠٥).

(٥) فتاوي علماء البلد الحرام (ص ١٨٥).



### • زينة الشعور الأخرى في الإنسان:

إعفاء اللحية: يحرم حلق اللحية للرجل، ويجب إطلاقها؛ لقوله ﷺ: «قصوا الشارب، وأعفوا اللحى»، (وقد تقدمت الأدلة والمسائل المتعلقة بها في سنن الفطرة من كتاب الطهارة).  
قص الشارب: يستحب قص الشارب وإحفاؤه للرجل (وقد تقدم بيان ذلك في سنن الفطرة من كتاب الطهارة).

حلق العانة وتنف الإبط: وهذا أيضًا من سنن الفطرة، وهو مستحب (انظر: سنن الفطرة من كتاب الطهارة).

شعر الحاجبين: عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لعن الله الواشحات والمستوشحات، والنامصات والمنمصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله<sup>(١)</sup>. قال الحافظ: «المنمصة»: التي تطلب النماص، و«النامصة»: التي تفعله، و«النماص»: إزالة شعر الوجه بالمنقاش (الملقاط)، ويسمى المنقاش مناصًا لذلك، ويقال: إن النماص يختص بإزالة شعر الحاجبين لترفيعهما أو تسويتيهما. قال أبو داود في (السنن): النامصة: التي تنقش الحاجب حتى تُرَقَّه<sup>(٢)</sup>.

وقال النووي: (وهذا الفعل حرام إلا إذا نبتت للمرأة لحية أو شوارب، فلا تحرم إزالتها، بل يستحب عندنا، وقال ابن جرير: لا يجوز حلق لحيته ولا عنفتها، ولا شاربها، ولا تغيير شيء من خلقتها بزيادة ولا نقص)<sup>(٣)</sup>. و«العنفقة»: الشعر الذي يكون تحت الشفة السفلى. ويتفرع عن حكم النمص ما يلي:

(١) ما ذكره النووي من جواز إزالة شعر اللحية والشارب للمرأة هو مذهب جمهور العلماء، وأفتت به اللجنة الدائمة، وجمع البحوث الإسلامي، وغيرهما من المجامع الفقهية، باعتبار أن هذا من باب إعادة الخلقة لأصلها؛ إذ الأصل أن المرأة لا لحية لها ولا شارب<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

(١) البخاري (٥٩٤٣)، ومسلم (٢١٢٥)، واللفظ لمسلم، وأبو داود (٤١٦٩)، والترمذي (٢٧٨٢).

(٢) فتح الباري (١/٣٧٧).

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (١٠٦/١٤).

(٤) وقد ذهب ابن حزم والشيخ الألباني إلى حرمة حلقها تأييدًا لما ذهب إليه الطبري اعتمادًا على ظاهر اللغة؛ لأن النمص إزالة شعر الوجه مطلقًا، ويمكن الجمع بأن الشعر إذا كان خفيفًا فإنه لا يزال، وإذا

(٢) يدخل في معنى النمص الآن ما تفعله بعض النسوة من إزالة الحاجب بالكلية، واستبداله بخط يرسم مكان الحاجب.

(٣) حكم تشقير الحواجب: الذي أفتى به الشيخ ابن جبرين أنه حرام؛ لأنه تغيير لخلق الله<sup>(١)</sup>، وانظر فتوى اللجنة الدائمة في حكم صبغ الشعر<sup>(٢)</sup>. وأما الشبكة الإسلامية فيرون جواز ذلك، ما لم يترتب عليه غش أو تدليس أو تشبه بالكفار<sup>(٣)</sup>.

(٤) إذا قلنا: إن النمص هو إزالة الشعر بالمنهاص (الملقاط)، فهل يجوز الأخذ منه -يعني تقصيره- إذا طال؟ قال النووي: (وأما الأخذ من الحاجبين إذا طالا فلم أر فيه شيئاً لأصحابنا، وينبغي أن يكره؛ لأنه تغيير لخلق الله، لم يثبت فيه شيء فكره، وذكر بعض أصحاب أحمد أنه لا بأس به، قال: وكان أحمد يفعلُه)<sup>(٤)</sup>.

باقي شعور البدن:

وذلك مثل شعر اليدين والرجلين ونحوهما، فقد رأت اللجنة الدائمة أنه يجوز للمرأة أخذ شعر بدنها عملاً بالأصل وهو الجواز؛ لأنه لا يوجد دليل يمنع من ذلك<sup>(٥)</sup>.

وكذلك في حق الرجل، وهذا ما أفتى به الشيخ ابن باز أيضًا<sup>(٦)</sup>، وفي الموسوعة الفقهية الكويتية أن ذلك مباح عند المالكية، وخلاف الأدب عند الحنفية<sup>(٧)</sup>، وفي فتاوى الشبكة الإسلامية أن ذلك جائز؛ لأنه مسكوت عنه<sup>(٨)</sup>.

= كثف بحيث يشوه صورة المرأة جاز إزالته. لذا قال الشيخ ابن باز: (النمص: هو أخذ الشعر من الوجه والحاجبين، أما إن كان شيئاً زائداً يعتبر مثله تشويهاً للخلقة كالشارب واللحية فلا بأس بأخذه، ولا حرج؛ لأنه يشوه خلقتها ويضرها). انظر: فتاوى علماء البلد الحرام (ص ١١٦٨).

(١) انظر: فتاوى علماء البلد الحرام (ص ١٢٠٣).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (١٧/ ١٣٠)، ترتيب الدويش، الفتوى رقم (١٦٩١٦)، وقد تقدم نص الفتوى (ص ٦٨٦).

(٣) فتاوى الشبكة الإسلامية رقم (١٥٥٤٠) (٤١٧٥٤).

(٤) انظر: المجموع (١/ ٢٩٠).

(٥) فتاوى اللجنة الدائمة (١٧/ ١٢٩)، ترتيب الدويش الفتوى رقم (١٧٥٩٤).

(٦) <http://www.binbaz.org.sa/mat/18518>

(٧) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٨/ ١٠٠).

(٨) <http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=1926>

• زينة أسنان:

تقدّم في حديث ابن مسعود: «لعن المتفلجات للحسن المغيرات خلق الله». و«التفليج»: مباحدة الأسنان بعضها عن بعض إظهارًا للصغر وحسن الأسنان. قال النووي: (وهي فرجة بين الثنايا والرّباعيّات، وتُفعل ذلك العجوز ومن قاربها في السن؛ إظهارًا للصغر وحسن الأسنان؛ لأن هذه الفرجة اللطيفة بين الأسنان تكون للنبات الصغار، فإذا عجزت المرأة كبرت سنّها وتوحشت، فتبرّؤها بالمبرد لتصير لطيفة حسنة المظهر، وتوهم كونها صغيرة، ويقال له أيضًا: «الوشر»، ومنه: «لعن الواشرة والمستوشرة»، وهذا الفعل حرام على الفاعلة والمفعول بها؛ لهذه الأحاديث، ولأنه تغيير لخلق الله تعالى، ولأنه تزوير، ولأنه تدليس<sup>(١)</sup>.

أحكام الأسنان:

(١) حث الإسلام على الاعتناء بنظافة الفم والأسنان باستخدام السواك (وقد تقدمت مباحثه في سنن الفطرة من كتاب الطهارة).

(٢) يجوز تقويم الأسنان المعوجة، وهذا من باب العلاج، وليس من باب التفليج المذكور.

(٣) إذا كان التفليج لسبب جاز. قال الحافظ: (قوله: «والتفلجات للحسن» يفهم منه أن المذمومة من فعلت ذلك لأجل الحسن، فلو احتاجت إليه للمداواة مثلاً جاز)<sup>(٢)</sup>.

(٤) يجوز حشو الأسنان، وتقويتها بوضع جذور لها، كما يجوز تغطيتها بما يسمى (طربوش) إذا احتاجت لذلك، وكذلك يجوز وضع (سن) أو (خرس) بدلًا من الزائل، بل يجوز كونه من فضة أو ذهب، والأصح بالنسبة للرجل ألا يجعله من ذهب إلا للضرورة، وإننا نجد بحمد الله في زماننا ما يغني عنه كالبورسلين، فهو أولى بتركيبه، وأما المرأة فيجوز لها بالذهب وغيره.

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (١٠٧/١٤).

(٢) فتح الباري (١/٣٧٢ - ٣٧٣).



### • زينة العين:

• يباح للمرأة التزين لزوجها بوضع الكحل، وقد قال النبي ﷺ: «وإن خير أكمالكم الإثم؛ يجلو البصر وينبت الشعر»<sup>(١)</sup>.

### الكحل وعدسات العين:

(١) لا يجوز للمرأة أن تظهر أمام الأجانب بكحلها حتى على رأي من يرى جواز كشف وجهها؛ لأن ذلك يكون من التبرج، فلا تبديه إلا أمام زوجها ومحارمها وأمام النساء كما تقدم.

(٢) هل يجوز للرجل الاكتحال؟ ورد في فتاوى الشيخ ابن عثيمين: أنه إذا كان للتداوي لجلي البصر وإنابت الشعر فهو جائز، قال: وأما إن قصد به الجمال والزينة، فهذا للنساء مطلوب، وأما الرجال فمحل نظر، وأنا أتوقف فيه، والله أعلم.

(٣) تجميل العين بوضع العدسات الملونة؛ إن كان للزوج فجائز ما لم يترتب عليه ضرر، وإن كان لغير الزوج فلا يجوز؛ لأنه من التبرج، وقد تقدم أنه لا يجوز وصل الرموش برموش صناعية<sup>(٢)</sup>.

(٤) وأما الألوان والمساحيق التي توضع على العين؛ فالأصل فيها الإباحة إذا كان بقصد التجميل والتزين للزوج، إلا إذا ترتب عليها ضرر فتمنع؛ لأنه لا ضرر ولا ضرار.

### • زينة الجسد:

### • (١) تحريم الوشم:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة»<sup>(٣)</sup>. وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «العين حق»، ونهى عن الوشم<sup>(٤)</sup>.

قال النووي: «الوشم» أن تغرز إبرة أو مسلة أو نحوهما في ظهر الكف أو المعصم أو الشفة أو غير ذلك من بدن المرأة، حتى يسيل الدم، ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل أو الثورة فيخضر، وقد تفعل ذلك بدارات ونقوش، وقد تكثره وقد تقلله، وفاعلة هذا: «واشمة»،

(١) رواه أبو داود (٣٨٧٨)، والترمذي (١٧٥٧)، والنسائي (١٤٩/٨)، وابن ماجه (٣٤٩٧).

(٢) انظر: فتاوى علماء البلد الحرام (ص ١٢١٠).

(٣) البخاري (٥٩٣٣)، ومسلم (٢١٢٣)، وأحمد (١١٦/٦).

(٤) البخاري (٥٩٤٤)، وأحمد (٣١٩/٢).

والمفعول بها: «موشومة»، فإن طلبت فعل ذلك فهي: «مستوشمة»، وهو حرام على الفاعلة والمفعول بها باختيارها والطالبة له، وقد يفعل بالبت وهي طفلة، فتأثم الفاعلة ولا تأثم البنت؛ لعدم تكليفها حينئذ<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد ظهر في الآونة الأخيرة رسوم ترسم على الجلد ولا يكون ذلك بغرز إبرة ونحوها، فما حكم هذه الرسوم؟

أقول: إن نظرنا إلى معنى الوشم لغة، فهذه لا تدخل في الوشم، وإن نظرنا إلى أنه تغيير لخلق الله ففيه نظر، والذي يترجح - والله أعلم - أنه ليس من هذا الباب، شريطة ألا تظهر به أمام الأجانب. قال الشوكاني: (وقيل: وهذا - يعني النهي المذكور في الحديث - إنما هو في التغيير الذي يكون باقياً، أما ما لا يكون باقياً؛ كالكحل ونحوه من الخضابات، فقد أجازته مالك وغيره من العلماء)<sup>(٢)</sup>.

تنبيه: هناك نوع آخر من هذه الرسوم لا يدوم، لكنه يبقى زمناً طويلاً قد تصل مدته إلى ستة أشهر أو سنة، فهذا اجتنابه أولى؛ لأنه شبيه بالدائم، وقد أفتى الشيخ ابن جبرين بعدم جوازه<sup>(٣)</sup>.

فصل: في حكم إزالة الوشم:

قال النووي نقلاً عن أصحابه الشافعية: (فإن أمكن إزالته بالعلاج وجبت إزالته، وإن لم يمكن إلا بالجرح، فإن خاف منه التلف أو فوات عضو، أو منفعة عضو، أو شيئاً فاحشاً في عضو ظاهر؛ لم تجب إزالته، وإن لم يخف شيئاً من ذلك ونحوه لزمه إزالته، ويعصى بتأخيرها، وسواء في هذا كله الرجل والمرأة، والله أعلم)<sup>(٤)</sup>.

(٢) الخضاب:

أما خضاب الشيب؛ وهو تغيير لون الشعر بحمرة أو صفرة، فقد تقدّم بيانه.

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (١٠٦/١٤).

(٢) نيل الأوطار (٣٤٣/٦).

(٣) فتاوى علماء البلد الحرام (ص ١٢٠٨).

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم (١٠٦/١٤).

وأما خضاب اليدين والرجلين؛ فالذي أفتى به العلماء أنه جائز في حق المرأة، لكنه لا يجوز للرجل إلا للتداوي. قال الحافظ: (وأما خضب اليدين والرجلين؛ فلا يجوز للرجال إلا في التداوي)<sup>(١)</sup>. وقال صاحب عون المعبود: (وأما خضب اليدين والرجلين؛ فيستحب في حق النساء، ويحرم في حق الرجال إلا في التداوي. كذا في المرقاة)<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: (أما خضاب اليدين والرجلين بالحناء؛ فمستحب للمتزوجة من النساء؛ للأحاديث المشهورة فيه؛ وهو حرام على الرجال، إلا لحاجة التداوي، ومما يدل على تحريمه قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «لعن الله المتشبهين بالنساء من الرجال».

ويدل عليه الحديث الصحيح عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يَتَزَعِفَ الرَّجُلُ»<sup>(٣)</sup>، وما ذاك إلا للونه، لا لريحه؛ لأن ريح الطيب للرجال محبوب، والحناء في هذا كالزعفران)<sup>(٤)</sup>. قلت: اتفق الفقهاء على جواز الاختضاب للتداوي؛ لخبر سلمى مولاة النبي ﷺ أنه ﷺ كان إذا اشتكى أحدُ رأسه قال: «أذهب فاحتجم»، وإذا اشتكى رجله قال: «أذهب فاخضبها بالحناء»<sup>(٥)</sup>.

مسألة: حكم عمليات التجميل:

قال ابن عثيمين: (التجميل نوعان: تجميل لإزالة العيب الناتج عن حادث وغيره، وهذا لا بأس به ولا حرج فيه؛ لأن النبي ﷺ أذن لرجل قطع أنفه في الحرب أن يتخذ أنفاً من ذهب. والنوع الثاني: هو التجميل الزائد، وهو ليس من إزالة العيب، بل لزيادة الحسن، وهو محرّم لا يجوز؛ لأن الرسول ﷺ لعن النامصة والمنتمصّة، والواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة؛ لما في ذلك من إحداث التجميل الكمال الذي ليس لإزالة العيب)<sup>(٦)</sup>.

(١) فتح الباري (١٠/٣٦٧).

(٢) عون المعبود (١١/١٧٣).

(٣) البخاري (٥٨٤٦) ومسلم (٢١٠١)، وأبو داود (٤١٧٩)، والترمذي (٢٨١٥).

(٤) المجموع (١/٢٩٤).

(٥) الطبراني في الكبير (٢٤/٢٩٨)، وحسّنه الألباني في صحيح الجامع (٤٦٧١)، وفي إسناده عيب الله

ابن علي بن رافع مختلف فيه.

(٦) فتاوى علماء البلد الحرام (ص ١٨٨).



### • زينة الطيب:

يستحب التطيب للرجال والنساء، إلا أنه يحرم على المرأة أن تخرج من بيتها متطيبة؛ فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كنت أطيّب النبي ﷺ بأطيب ما أجد، حتى أجد وبيص الطيب في رأسه ولحيته<sup>(١)</sup>. ومعنى «ويص»: لمعان.

قال ابن بطال: (يؤخذ منه أن طيب الرجال لا يجعل في الوجه، بخلاف طيب النساء؛ لأنهن يطينن وجوههن، ويتزين بذلك، بخلاف الرجال، فإن تطيب الرجل في وجهه لا يشرع؛ لمنعه من التشبه بالنساء)<sup>(٢)</sup>.

وأما الدليل على حرمة بروز المرأة من بيتها متطيبة؛ فقد ثبت في الحديث عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «أبيا امرأة استعطرت، فمرت بقوم ليجدوا ريحها؛ فهي زانية»<sup>(٣)</sup>، وعن زينب امرأة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ قال: «إذا شهدت إحداكن المسجد، فلا تمس طيبًا»<sup>(٤)</sup>. وبناء على ذلك فيجب على المرأة إزالة ما علق بها من طيب إذا أرادت الخروج من أحكام الطيب:

(١) ورد في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «طيب الرجال: ما ظهر ريحُه وخفي لونه، وطيب النساء: ما ظهر لونه وخفي ريحُه»<sup>(٥)</sup>.

قال المناوي في (فيض القدير): («وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحُه»، أي: عن الأجانب - كالزعران - ولهذا حرم على الرجال المزعفر، قال البغوي: قال سعد: أراهم

(١) البخاري (٥٩٢٣)، ومسلم (١١٩٠)، والنسائي (١٤٠/٥).

(٢) فتح الباري (٣٦٦/١٠).

(٣) حسن: رواه أبو داود (٤١٧٣)، والترمذي (٢٧٨٦)، والنسائي (١٥٣/٨)، وأحمد (٤١٣/٤)، والحاكم (٣٩٦/٢)، وصحّحه ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٤) مسلم (٤٤٣)، والنسائي (١٥٥/٨)، وأحمد (٣٦٣/٦).

(٥) حسن لغيره: رواه أبو داود (٢١٧٤)، والترمذي (٢٧٨٧)، والنسائي (١٥١/٨). من حديث أبي هريرة، وفيه ضعف لكن له شواهد؛ فقد رواه الترمذي (٢٧٨٨) من حديث عمران بن الحصين وفيه انقطاع، وله شاهد من حديث أنس رواه البيهقي في شعب الإيمان (١٦٩/٦) والطبراني والضياء. قال الميثمي: رجاله رجال الصحيح. والحديث صحّحه الألباني في صحيح الجامع (٣٨٣٢).



حملوا قوله: «وطيب النساء» على ما إذا أرادت الخروج، وأما عند زوجها فتطيب بما شاءت<sup>(١)</sup>.

(٢) يجوز للمرأة أن تعطر زوجها؛ لحديث عائشة السابق، ولما ثبت عنها أيضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، ولحلّه قبل أن يطوف بالبيت»<sup>(٢)</sup>.

لكن إن تعلق بيدها أو يبدنها شيء من هذا الطيب وجب إزالته كما تقدم.

(٣) يكره رد الطيب لمن عرض عليه؛ لما ثبت أن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان لا يرد الطيب، وزعم أن رسول الله ﷺ كان لا يردّه<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «من عرض عليه طيب فلا يردّه؛ فإنه طيب الريح، خفيف المحمل»<sup>(٤)</sup>، وثبت هذا الحديث عند مسلم بلفظ: «ريحان»<sup>(٥)</sup> بدلًا من «طيب».

(٤) يحرم على المرأة استعمال الطيب والكحل، والتحلي بالذهب مدة إحداها على الميت، وقد تقدم ذلك في آخر باب الطلاق.

(٥) يحرم وضع الطيب في حالة الإحرام على الرجال والنساء، وقد تقدمت هذه المسألة في أبواب الحج.

(٦) العطور الكحولية لا يجوز استعمالها إذا كانت نسبة الكحول فيها كبيرة، وقد أفقت بذلك اللجنة الدائمة، وتقدم بيان ذلك في كتاب السيوع، والله أعلم.

#### • زينة الحلّي:

• يباح للمرأة التحلي بالذهب والفضة، وبجميع أنواع الحلّي؛ سواء كان محلّقًا أو لا<sup>(٦)</sup>.

(١) فيض القدير (٤/ ٢٨٤).

(٢) البخاري (٥٩٢٢)، ومسلم (١١٨٩)، وأبو داود (١٧٤٥)، والنسائي (١٣٧/٥)، وابن ماجه (٢٩٢٦).

(٣) البخاري (٥٩٢٩)، والترمذي (٢٧٨٩)، وأحمد (١٣٣/٣).

(٤) أبو داود (٧٧٢)، والنسائي (١٨٩/٨)، وأحمد (٣٠/٢).

(٥) مسلم (٢٢٥٣).

(٦) لا أعلم خلافاً بين العلماء في ذلك، وأما ما ذهب إليه شيخنا الألباني بتحريم الذهب المحلق على النساء، فقد رد عليه الشيخ إسماعيل الأنصاري، والشيخ مصطفى العدوي في كتابه المونق في إباحة الذهب المحلق، وهذا ما ذهب إليه اللجنة الدائمة أيضًا، أعني: إلى إباحته.



وأما الذكور فيحرم عليهم الذهب، سواء كان هؤلاء الذكور صغارًا أو كبارًا، ويباح للرجل التختيم بخاتم الفضة؛ فعن علي رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله ﷺ حريزًا بشماله، وذهبًا بيمينه، ثم رفع بهما يديه فقال: «إن هذين حرام على ذكور أمتي»، زاد ابن ماجه: «حل لإنائهم»<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على إباحة الذهب المحلق للنساء:

(١) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن امرأة أتت رسول الله ﷺ ومعها ابنة لها، وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال لها: «أتعطين زكاة هذه؟» قالت: لا، قال: «أيسرك أن يسورك الله بها يوم القيامة سوارين من نار؟»<sup>(٢)</sup>. ومعنى «مسكتان»: سواران كما جاء مصرحًا به في بعض الروايات. ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ لم ينكر عليها لبسها السوارين، وإنما أنكر عليها عدم تأدية زكاة السوارين.

(٢) وسئل القاسم بن محمد: إن ناسًا يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن الأحمرين: العصفر والذهب، فقال: كذبوا والله، لقد رأيت عائشة تلبس المعصفرات، وتلبس خواتم الذهب<sup>(٣)</sup>.

(٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت: أهدى النجاشي إلى رسول الله ﷺ حلقة فيها خاتم من ذهب، فيه فص حبشي، فأخذه رسول الله ﷺ بعود، وإنه لمعرض عنه -أو ببعض أصابعه، وإنه لمعرض عنه- ثم دعا بابنة ابنته أمامة بنت أبي العاص فقال: «تحلي بهذا يا بنية»<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٥٧)، والنسائي (١٦٠/٨)، وابن ماجه (٣٥٩٥)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٢٧٤).

(٢) حسن: رواه أبو داود (١٥٦٣)، والترمذي (٦٣٧)، والنسائي (٣٨/٥).

(٣) رواه البخاري معلقًا (٣٣٠/١٠)، ووصله ابن سعد في الطبقات (٧٠/٨) بإسناد حسن.

(٤) حسن: رواه أبو داود (٤٢٣٥)، وابن ماجه (٣٦٤٤)، وأحمد (١١٩/٦)، وابن أبي شيبة (٤٦٥/٨). هناك أدلة أخرى كحديث: «تصدقن فإني رأيتهن أكثر أهل النار» فجعلن يلقين من أقرطتهن وخواتمه. وفي رواية: قلأتهن. وفي رواية: تلقي القلب أي السوار. وحديث هلك قلادة لأساء، وحديث: «أتى النبي بقلادة فيها ذهب وخرز فأمر بالخرز فنزع»، ومعلوم أن أشهر زينة النساء هي (الخاتم) و(القلادة) و(السوار) و(الخلخال) ونحوها، فلو كان فيها أدنى منع لنقل نقلا واضحا؛ لأنه مما يحتاج إليه جميع النساء.



وأما الأحاديث التي وردت بالنهي عن الذهب للنساء، فقد حملها العلماء على أن المقصود به ذهب لم يؤد زكاته، أو كان للمباهاة والمفاخرة. قال الإمام البخاري: [باب الخاتم للنساء، وكان على عائشة خواتيم الذهب]<sup>(١)</sup>.

قال ابن دقيق العيد: (وإذا تقرر هذا؛ فالنهي عن خاتم الذهب أو التختم به مختص بالرجال دون النساء، فقد نقل الإجماع على إباحته للنساء)<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: (وأما النساء فيباح لهن لبس الحرير وجميع أنواعه، وخواتيم الذهب، وسائر الحلي منه، ومن الفضة، سواء المزدوجة وغيرها، والشابة، والعجوز، والغنية، والفقيرة)<sup>(٣)</sup>.

قال ابن قدامة: (ويباح للنساء من حلي الذهب والفضة والجواهر كل ما جرت عاداتهن بلبسه؛ مثل: السوار، والخلخال، والقرط، والخاتم، وما يلبسنه على وجوههن، وفي أعناقهن، وأيديهن، وأرجلهن، وآذانهن وغيره، فأما ما لم تجر عاداتهن بلبسه؛ كالمنطقة وشبهها من حلي الرجال فهو محرم، وعليها زكاته كما لو اتخذ الرجل لنفسه حلي الذهب)<sup>(٤)</sup>.

حكم ثقب أذن البنت:

اختلف العلماء في جواز ثقب الأذن للبنت من أجل التحلي؛ فذهب الشافعية إلى عدم جواز ثقب الأذن، وذهب الحنفية والمالكية إلى جواز ذلك، وهذا هو القول الراجح؛ لما ثبت أن النبي ﷺ أمر النساء بالصدقة، فجعلت المرأة تلقي خُرَصَها وسَخَابَها<sup>(٥)</sup>. فهذا يدل على أن النبي ﷺ علم بتحليلهن في آذانهن ولم ينكر عليهن ذلك.

(١) فتح الباري (١٠/ ٣٣٠).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٣١٧).

(٣) شرح صحيح مسلم (١٤/ ٣١).

(٤) المغني (٢/ ٦٠٦).

(٥) البخاري (٩٦٤)، ومسلم (٨٨٤).

• أحكام الخاتم للرجال:

(١) التختّم بالفضة: يجوز للرجل أن يتختّم بخاتم الفضة؛ فقد ثبت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «اتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة، نقشه: محمد رسول الله»، فكأنّي أنظر إلى وبيص أو بصيص الخاتم في إصبع النبي ﷺ أو في كفه<sup>(١)</sup>. ولا يعني ذلك أنه يباح للرجل لبس السلاسل والأساور ونحوها مما هو زينة النساء؛ لأنه فيه تشبه بهن.

(٢) التختّم بخاتم الحديد:

اختلف أهل العلم في هذه المسألة: فيرى الأحناف أن التختّم بالحديد محرّم في حق الرجال والنساء<sup>(٢)</sup>. وذهب المالكية والحنابلة إلى أن التختّم بالحديد والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء<sup>(٣)</sup>. وعند الشافعية يباح التختّم بالحديد أو النحاس<sup>(٤)</sup>.

وحجة المانعين حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ رأى على بعض أصحابه خاتماً من ذهب، فأعرض عنه، فألقاه، واتخذ خاتماً من حديد، فقال: «هذا شر، هذا حلية أهل النار»، فألقاه، فاتخذ خاتماً من ورق، فسكت عنه<sup>(٥)</sup>. ومعنى «الورق»: الفضة. ورجّح هذا المذهب: الشيخ الألباني والشيخ عبد المحسن العباد.

وحجة المجوزين: ما ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال لرجل: «التمس ولو خاتماً من حديد». قال الحافظ: (استدل به على جواز لبس خاتم الحديد، ولا حجة فيه؛ لأنه لا يلزم من جواز اتخاذ جواز اللبس، فيحتمل أنه أراد وجوده لتنتفع المرأة بقيمته)<sup>(٦)</sup>.

(١) البخاري (٥٨٧٢)، ومسلم (٢٠٩٢)، وأبو داود (٢٥١٤)، والترمذي (٢٧١٨)، والنسائي (١٧٤/٨).

(٢) الجوهرة النيرة (٣٨١/٢)، والهداية مع تكملة شرح القدير (٢٢/١٠).

(٣) الفواكه الدواني (٤٠٤/٢)، وكشاف القناع (٢٣٧/٢).

(٤) أسنى المطالب (٢٧٨/١).

(٥) رواه أحمد (٢١/١) (٢١٦٣/٢، ١٧٩، ٢١١)، والبخاري في الأدب المفرد (١٠٢١)، وإسناده حسن،

وصحّحه الشيخ الألباني لشواهده، وأنكره عدد من نقاد الحديث؛ قال النسائي: منكر، وقال الترمذي:

غريب، وقال ابن الجوزي: لا يصح، وضعفه ابن عبد البر والنووي وابن رجب وغيرهم،

وينظر للفائدة: <http://ahlalhddeeth.com/vb/showthread.php?t=150953>

(٦) فتح الباري (٣٢٣/١٠).

ورجح هذا المذهب: الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين<sup>(١)</sup>.

قلت: والمقصود به الحديد الصرف الذي لا يخالطه غيره كما أشار إلى ذلك الحافظ في الفتح<sup>(٢)</sup>.

(٣) موضع لبس الخاتم للرجل: يكره للرجل لبس الخاتم في الإصبع الوسطى أو السبابة؛ لما ثبت عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهاني رسول الله ﷺ أن أتختم في إصبعي هذه وهذه»، وأشار إلى السبابة والوسطى<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: (وأجمع المسلمون على أن السنة جعل خاتم الرجل في الخنصر، وأما المرأة فإنها تتخذ خواتم في الأصابع كلها)<sup>(٤)</sup>.

(٤) يجوز للرجل استخدام الذهب للضرورة؛ لما ثبت عن عرفة بن أسعد: أنه أصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية، فاتخذ أنفًا من ورق، فأتتن عليه، فأمر النبي ﷺ أن يتخذ أنفًا من ذهب<sup>(٥)</sup>. ومعنى «ورق»: فضة، و«الكلاب»: موضع كان فيه يومان من أيام العرب المشهورة، وقيل: هو موضع بين الكوفة والبصرة، كانت فيه وقعة في الجاهلية.

قلت: حيث أبيح هذا، فإنها يباح عند الضرورة، فإن وجد غير الذهب لم يبح للرجل استعماله، وأما النساء فهو مباح لهن، سواء كانت ضرورة أم لا.

#### • زينة البيوت:

(١) كراهية ستر الجدران:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ قال: «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين»<sup>(٦)</sup>.

(١) فتاوى إسلامية (٤/ ٢٥٥)، والشرح الممتع (٦/ ١٢٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) مسلم (٢٠٧٨)، وأبو داود (٤٢٢٥)، والترمذي (١٧٨٦)، والنسائي في الكبرى (٩٥٣٧)، وابن ماجه (٣٦٤٨)، وليس عند مسلم ذكر السبابة.

(٤) شرح صحيح مسلم (٧١/ ١٤).

(٥) أبو داود (٤٢٣٢)، والترمذي (١٧٧٠)، والنسائي (١٦٣/ ٨)، وصححه الألباني.

(٦) مسلم (٢١٠٦)، وأبو داود (٤١٥٣).



قال النووي: (فاستدلوا به على أنه يمنع من ستر الحيطان، وتنجيد البيوت بالثياب، وهو منع كراهة تنزيه لا تحريم، هذا هو الصحيح، وقال الشيخ أبو الفتح نصر المقدسي من أصحابنا: هو حرام، وليس في هذا الحديث ما يقتضي التحريم؛ لأن حقيقة اللفظ أن الله تعالى لم يأمرنا بذلك، وهذا يقتضي أنه ليس بواجب ولا مندوب، ولا يقتضي التحريم)<sup>(١)</sup>.

(٢) اتخاذ السرير:

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي وسط السرير، وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة، تكون لي الحاجة، فأكره أن أقوم فأستقبله، فأنسل انسلاً<sup>(٢)</sup>.

قال ابن بطال: (فيه جواز اتخاذ السرير والنوم عليه، ونوم المرأة بحضرة زوجها)<sup>(٣)</sup>.

(٣) الفرش للرجل وللمرأة:

عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال له: «فراش للرجل، وفراش للمرأة، والثالث للضيف، والرابع للشيطان»<sup>(٤)</sup>.

قال النووي: (قال العلماء: معناه أن ما زاد عن الحاجة فاتخاذها إنما هو للمباهاة والاختيال والالتهاؤ بزينة الدنيا، وما كان بهذه الصفة فهو مذموم، وكل مذموم يضاف إلى الشيطان؛ لأنه يرتضيه ويوسوس له ويحسنه ويساعد عليه، وقيل: إنه على ظاهره، وإنه إذا كان لغير حاجة كان للشيطان عليه مبيت ومقيل، كما أنه يحصل له المبيت بالبيت الذي لا يذكر الله تعالى صاحبه عند دخوله عشاء.

وأما تعديد الفرش للزوج وللزوجة فلا بأس به؛ لأنه قد يحتاج كل واحد منهما إلى فراش عند المرض ونحوه وغير ذلك، واستدل بعضهم بهذا على أنه لا يلزم النوم مع امرأته، وأن له الانفراد عنها بفراش، والاستدلال به في هذا ضعيف؛ لأن المراد بهذا وقت الحاجة كالمرض وغيره كما ذكرنا، وإن كان النوم مع الزوجة ليس واجباً، ولكنه بدليل آخر، والصواب في

(١) شرح صحيح مسلم (٤/٨١٧).

(٢) البخاري (٥١١) (٦٢٧٦)، ومسلم (٥١٢)، وأحمد (٤٢/٦).

(٣) فتح الباري (١١/٦٨).

(٤) مسلم (٢٠٨٤)، وأبو داود (٤١٤٢)، والنسائي (٦/١٢٥).

النوم مع الزوجة أنه إذا لم يكن لواحد منهما عذر في الانفراد فاجتماعهما في فراش واحد أفضل، وهو ظاهر فعل رسول الله ﷺ الذي واظب عليه مواظبته ﷺ على قيام الليل، فينام معها، فإذا أراد القيام لوظيفته قام وتركها، فيجمع بين وظيفته وقضاء حقها المندوب وعشرتها بالمعروف، لا سيما إن عرف من حالها حرصها على هذا، ثم إنه لا يلزمه من النوم معها الجماع، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(٤) اتخاذ الصور:

عن أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا تصاوير»<sup>(٢)</sup>.

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة؛ يقال لهم: أحيوا ما خلقتم»<sup>(٤)</sup>.

قال النووي: (قال العلماء: تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم، وهو من الكبائر؛ لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد، وسواء صنعه بما يمتن أم بغيره<sup>(٥)</sup>، فصنعه حرام بكل حال؛ لأن فيه مضاهاة لخلق الله، وسواء كان في ثوب، أو بساط، أو درهم، أو دينار، أو فلس، أو إناء، أو حائط، أو غيرها، فأما تصوير صورة الشجر ورحال الإبل وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان؛ فليس بحرام)<sup>(٦)</sup>.

قلت: ولا بد من التفرقة في الحكم الشرعي بين صناعة الصور واتخاذ الصور، فمثلاً صناعة الصورة على الدرهم والدينار وغيرهما محرمة كما ذكر النووي، ولكن يباح

(١) شرح صحيح مسلم (٧١٣/٤).

(٢) البخاري (٥٩٤٩)، ومسلم (٢١٠٦)، وأبو داود (٤١٥٥)، والترمذي (٢٨٠٤)، وابن ماجه (٣٦٤٩).

(٣) البخاري (٥٩٥٠)، ومسلم (٢١٠٩)، والنسائي (٢١٦/٨).

(٤) البخاري (٥٩٥١)، ومسلم (٧٥٥٨)، والنسائي (٢١٥/٨).

(٥) سيأتي ذكر الخلاف في صناعة ما يمتن.

(٦) شرح مسلم للنووي (٨١/١٤).





استخدام هذه الدراهم والدنانير للضرورة والحاجة. وأيد الحافظ ابن حجر العسقلاني هذا الرأي في فتح الباري<sup>(١)</sup>.

#### • أحكام التصاوير والتماثيل:

• (١) تنقسم الصورة إلى صورة مؤقتة؛ كالصورة في المرأة، وإلى صورة دائمة لا تزول؛ وذلك مثل التماثيل، والنقش على الحوائط والثياب وغيرها، وهذه (الدائمة) تنقسم إلى قسمين: ذات ظل؛ وهي التي يكون لها ملمس وبروز كالتماثيل، والثانية: مثل النقش والرقم؛ فيقال لها: (لا ظل لها)، ويلاحظ هنا أن التحريم الوارد إنما هو على الصور الدائمة؛ سواء كانت ذات ظل أو لا ظل لها، وأما الصور المؤقتة كصورة المرأة فلا يدخلها التحريم.

(٢) الصورة قد تكون لذوات الأرواح؛ كالإنسان والطيور والحيوان، وقد تكون لغير ذوات الأرواح؛ كالأشجار والزهور، وكذلك المصنوعات البشرية؛ كصورة المنزل والسيارة، وكذلك صور الطبيعة؛ كصورة الشمس والقمر، فالأحداث المحرمة إنما حرمت ذوات الأرواح؛ لما ورد في الحديث: «من صور صورة في الدنيا كلف أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ»<sup>(٢)</sup>. فخص النهي بذات الأرواح.

وأما صورة ما لا روح فيه، فقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه نهى المصور عن التصوير، ثم قال له: إن كنت فاعلاً فصور الشجر وما لا روح فيه<sup>(٣)</sup>.

(٣) إذا غيّرت معالم الصورة؛ بأن يقطع الرأس جاز اقتناؤها؛ لما ورد في حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل عليه السلام، فقال لي: أتيتك البارحة، فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على البيت تمثال، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل، وكان في البيت كلب، فمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير كهيئة الشجر، ومر بالستر فليقطع، فليجعل منه وسادتين توطآن، ومر بالكلب فليخرج..»<sup>(٤)</sup> الحديث.

(١) فتح الباري (٣٨٤/١٠).

(٢) البخاري (٥٩٦٣)، ومسلم (٢١١٠)، والنسائي (٢١٥/٨).

(٣) التخریج السابق.

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٤١٥٨)، والترمذي (٢٨٠٦) ومالك في الموطأ (٣/٣٧٩)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب (٣٠٦٠).



(٤) في الحديث السابق دليل لما ذهب إليه الجمهور الذين يرون أن تحريم التصوير عام؛ فيما له ظل، وفيما ليس له ظل، ووجه الدلالة من الحديث أنه أمر بالستر أن يقطع، ومعلوم أن الستر فيه صور منقوشة وليست مجسمة، وهذا هو الرأي الراجح، وهو قول الشافعية والحنابلة والحنفية، وخالف في ذلك المالكية إذ قالوا بتحريم ماله ظل، وكراهة ما لا ظل له.

(٥) صناعة الصور المجسمة محرمة عند جمهور العلماء، ويستثنى من ذلك لعب الأطفال للبنات وللبنين، ولكن يلاحظ أن تصنع هذه اللعب بطريقة لا تكون فاتنة، تثير الغرائز، ولا تكون بطريقة تخل بالأداب والأخلاق، فإن كانت بهذه المنزلة فيحرم صنعها، والله أعلم.

(٦) والراجح كذلك حرمة صناعة الصور المجسمة حتى لو كانت من مادة لا تبقى كثيرًا؛ كصناعتها من الحلوى، أو الطين، أو ما يسرع إليه الفساد، وهذا مذهب الحنفية، وجمهور المالكية، والشافعية، والظاهر من مذهب الحنابلة.

(٧) اختلف العلماء (المعاصرون) في حكم التصوير الفوتوغرافي؛ فذهب أكثرهم إلى تحريم الصورة الفوتوغرافية إلا ما دعت إليه الحاجة والضرورة؛ كصورة الهوية وجواز السفر، وهذا ما ذهب إليه الشيخ ابن باز والشيخ الألباني رحمهما الله، وأفتت به اللجنة الدائمة، مستدلين على ذلك بعموم الأدلة في تحريم التصوير، وذهب الشيخ ابن عثيمين إلى جوازه؛ معللاً ذلك بأنه حبس للظل، وليس مضاهاة لخلق الله، فالمصور ليس عنده تخطيط أو تشكيل، بل سلط الآلة فانطبع بالصورة خلق الله، على الصفة التي خلقها الله.

والراجح هو القول الأول؛ لأن علة التحريم لا تنحصر في المضاهاة لخلق الله فقط، بل هناك علل أخرى، وكفي عموم الأحاديث الدالة على تحريم دخول الملائكة إذا وجدت الصورة.

(٨) يجوز استخدام الفرش والسجاجيد التي فيها صور إذا كانت توطأ وتمتن، دون أن تعلق. وهذا مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم.

(٩) يجوز استخدام الإنسان الآلي بشرط أن يكون مقطوع الرأس، فإن كان غير مقطوع الرأس وله فيحرم استخدامه؛ لعموم الأدلة المحرمة لاستخدام الصور.

(١٠) الراجح عدم جواز الاحتفاظ بالصور للذكرى، ويجوز الاحتفاظ بالصور التي تستخدم للضرورة.

(١١) لا يجوز اقتناء الطيور والحيوانات المحنطة؛ لما فيه من العبث وإضاعة المال، وقد يفضي اقتناؤها إلى الشرك<sup>(١)</sup>.

(١٢) يحرم تعليق الصور ذوات الأرواح في بيوت الله تعالى؛ لما في ذلك من التشبه بعباد الصور والأوثان، ولعموم الأدلة المحرمة لاتخاذ الصور، وأن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلب ولا صورة.

(١٣) يجوز التصوير إذا كانت هناك ضرورة تبيحه؛ كالتصوير من أجل التعليم، أو إذا كانت هناك فائدة لا تتيسر إلا بالتصوير، وكذلك الأمر في جواز استخدام الصور كوسيلة إعلامية، كما يجوز استخدامها في المجال الأمني وكشف الجرائم ومراقبة السير والحوادث.

(١٤) مذاهب العلماء في الصور النصفية؛ كأن يكون بدن بلا رأس، أو رأس بلا بدن:

فمذهب المالكية الجواز، وهو مذهب الحنابلة، وعند الشافعية اختلفوا فيما إذا كان المقطوع غير الرأس وقد بقي الرأس، والراجح عندهم في هذه الحالة التحريم، أي أن الصورة إذا قطعت من أعلاها -يعني قطع رأسها- فهي جائزة؛ للحديث السابق، وأما ما قطع من أسفلها وبقي رأسها فهي غير جائزة؛ لعدم ورود نص على ذلك، ولأن الرأس صورة.

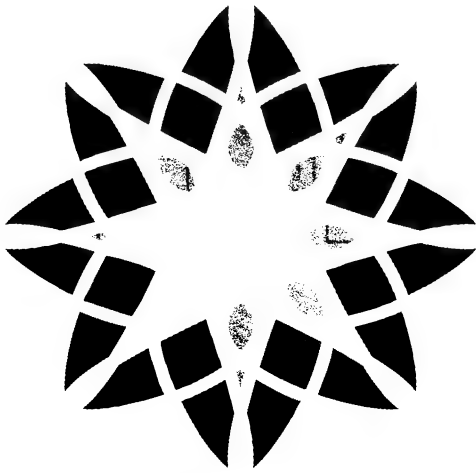
قال الحافظ: بعد ذكر قطع رأس التمثال في الحديث السابق: (في هذا الحديث ترجيح قول من ذهب إلى أن الصورة التي تمنع الملائكة من دخول البيت الذي هي فيه: ما تكون فيه منصوبة باقية على هيئتها، أما لو كانت ممتهنة، أو كانت غير ممتهنة لكنها غير هيئتها؛ إما بقطع رأسها، أو بقطعها من نصفها فلا امتناع)<sup>(٢)</sup>.

قلت: الراجح ما ذهب إليه الشافعية؛ لأن الحديث نص على قطع الرأس فحسب، فإذا بقيت الرأس بقيت الصورة، وإذا قطعت فقد تغيرت ملامحها، ومما يؤيد هذا الرأي ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: الصورة الرأس، فإذا قطع فلا صورة<sup>(٣)</sup>، وثبت ذلك مرفوعًا.

(١) نقلًا من فتاوى علماء البلد الحرام (ص ٦٩٣).

(٢) فتح الباري (١٠/٣٩٢).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٥/٢٠٨)، والبيهقي في السنن (٧/٢٧٠)، وصحح إسناده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١٩٢١).



كتاب الإيمان  
والكفارات والنذور

كتابة الإيداع:  
(وكيل الشهية يذكر مستخدم بصيغة متصرف مع) . وأقسامها:

٢- من حيث صيغتها:

٢- صيغة خبرية صريحة:  
الشروط والأجزاء:  
١- تدخل فيه: يمين التذرع  
٢- المعلق (يدين) المبرم (يدين)  
المطهر (ملكه أو جازان) إن  
حدثت كذا فخرج على حرام  
أو فخرج على حرام  
ودعو لكذا.

١- صيغة القسم (القسم الإيقيني):

وهي ما يقسمه بها مستخدم القسم  
به:  
ولا يقسم إلا بالله أو بأسمائه أو  
بسمائه وتضمن على أداء القسم  
والقسم به والقسم عليه.

حكمة:

١- اتفق الفقهاء على مشروعية القسم  
بأنه لا يحرره الحلف بغير الله.  
٢- الحلف بغير الله محرم ويشترط ولا  
تصدق به اليمين ولا كذرها فيها بل عليه  
عقوبة.  
٣- أن يوجه الله.

حكمة:

إن كان مقصود بذلك عدم الشرط وعدم الجزاء وإنما  
حلق الشرط بالجزاء ليثبت وجودها كان يقول: إن لم  
أفعل كذا وكذا فإني أفي بالله.  
فهو لا يبرئ المعلق وإنما يأخذ على نفسه بوقوعه كفي  
بإفهام الشرط المقصود حقا على نفسه.  
فحين كان الشرط الخبير أو كلفيا، كان الشرط مقصود القسم  
أو صدقيا للخبر أو كلفيا، كان الشرط مقصود القسم  
فهي وجراؤه.  
فهي حكمه حكم اليمين بغيرها.

١- من حيث الاستعداد والزمه وعنده:

٢- اليمين القنونية:

هي اليمين الكانزيرة لصدقة في  
الحال أو هي التي يثبأ أو لا يثبأ  
إثباتا أو كراهة والله قد حدثت  
عنده الماد وهو يعلم أنه لم  
يذهبها.

حكمة:

هي من غير المبرم غاشمة  
إذا كان فيها القناع  
من القسم.  
حوادثها هي الكفارة والكفارة:  
١- قبل.  
٢- لا كفارة فيها وهو  
حائب المصنف.  
٣- وفيها كفارة وهو  
الزنج.

١- يمين الكفر:

والله ما به أمراً:  
١- ما يبرئ من الإسلام من  
غير قصد اليمين كـ: أو والله  
وغير ذلك.  
٢- أن يضاف على ما يضاف  
مستحياً جازماً بطلان ما  
حلف سواه في الكفر.  
٣- لا والله وما كذب فلا.  
٤- لا والله قد كذبت فلا.  
٥- لا والله قد كذبت فلا.  
٦- والله لم يكلمه.  
٧- والله لم يكلمه.  
٨- لا إله إلا الله ولا كفارة.  
٩- لا إله إلا الله ولا كفارة.  
١٠- لا إله إلا الله ولا كفارة.

١- حكمها:

تجسدها الكفارة إذا حدثت في  
يمينه بالطلاق وأما حكم الحدث  
فيها فهي:

٢- شروطها:

١- أن يكون المالك بالثقة على  
مستحق.  
٢- أن يقسم اليمين بيمين عليها قلبه  
٣- أن يكون يمينه بالله أو أسمائه أو  
بسمائه.  
٤- أن يلفظ باليمين.  
٥- أن يكون الموقوف عليه أمراً  
مستحقاً مستكراً وجزاً.

٢- حكمها:

تجسدها الكفارة إذا حدثت في  
يمينه بالطلاق وأما حكم الحدث  
فيها فهي:

٢- حكمها:

تجسدها الكفارة إذا حدثت في  
يمينه بالطلاق وأما حكم الحدث  
فيها فهي:

٢- حكمها:

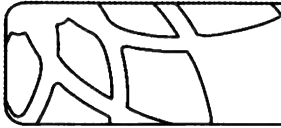
تجسدها الكفارة إذا حدثت في  
يمينه بالطلاق وأما حكم الحدث  
فيها فهي:

٢- حكمها:

تجسدها الكفارة إذا حدثت في  
يمينه بالطلاق وأما حكم الحدث  
فيها فهي:

٢- حكمها:

تجسدها الكفارة إذا حدثت في  
يمينه بالطلاق وأما حكم الحدث  
فيها فهي:



## أولاً: الأيمان

### • معنى الأيمان:

لغة: جمع يمين، وأصل اليمين في اللغة: اليد، وأطلقت على الحلف؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم بيمينه على يمين صاحبه<sup>(١)</sup>.

وشرعاً: تأكيد الشيء بذكر اسم أو صفة لله<sup>(٢)</sup>، ويعرفه بعض الفقهاء بقوله: عقد قَوِي به عزم الحالف على الفعل أو الترك<sup>(٣)</sup>. وقال ابن عثيمين: (تأكيد الشيء بذكر معظّم بصيغة مخصوصة)<sup>(٤)</sup>.

### • مشروعية اليمين: اليمين ثابت بالكتاب والسنة والإجماع:

أما (الكتاب): فقد أمر الله نبيه ﷺ بالحلف في ثلاثة مواضع؛ فقال سبحانه: ﴿وَيَسْتَشِيرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣].

وقال تعالى: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبا: ٣].

وقال تعالى: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

وقد نهى الله عن نقض الأيمان؛ فقال: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١].

وأما (السنة): فعن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إني والله - إن شاء الله - لا أحلف على يمين، فأرى غيرها خيراً منها؛ إلا كفرت عن يميني، وأتيت الذي هو خير»<sup>(٥)</sup>.

(١) لسان العرب (٤٥٨/١٣).

(٢) فتح الباري (٥١٦/١١).

(٣) انظر: المبسوط (١٢٦/٨)، وتبيين الحقائق للزيلعي (١٠٦/٣).

(٤) الشرح الممتع (٣٨٥/٦).

(٥) البخاري (٦٦٢٣)، ومسلم (١٦٤٩)، وأبو داود (٣٢٧٦)، والنسائي (٩/٧)، وابن ماجه.

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كان يمين النبي ﷺ: «لا ومُقلِّبِ القلوب»<sup>(١)</sup>.  
وأما (الإجماع): فقد أجمعت الأمة على مشروعية اليمين، وثبتت أحكامها<sup>(٢)</sup>.

#### • أنواع اليمين:

• ينقسم اليمين إلى ثلاثة أقسام، وبيانها فيما يلي:

#### أولاً: يمين اللغو:

قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

نرى من خلال الآية أن الله جعل (اللغو) في مقابلة (ما كسبت القلوب)، فدل ذلك على أن اللغو هو غير ما كسبت القلوب، أي: غير المقصود، ولذا ورد في تفسير اللغو ما يلي:

(أ) أن يقول في أثناء كلامه: لا والله، بلى والله، لا يعقد على ذلك قلبه: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾، قالت: أنزلت في قول الرجل: لا والله، وبلى والله<sup>(٣)</sup>.

وثبت ذلك أيضاً عن ابن عمر وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: أيمان اللغو: ما كان في الهزل، والمراء، والخصومة، والحديث الذي لا يعقد عليه القلوب<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا؛ ذهب الشافعية والمالكية أنه إذا قال في أثناء كلامه: بلى والله، لا والله، سواء كان ذلك في الماضي أو الحال أو المستقبل، ولم يكن ذلك عن قصد القلب وعقده على كلامه، فهذا كله لغو.

(ب) أن يحلف على الشيء يعتقد صحيقاً، فيظهر بخلاف ما حلف، سواء كان ذلك في النفي أو الإثبات، مثل أن يقول: (والله ما كلمت زيداً)، وفي ظنه أنه لم يكلمه، أو يقول: (والله لقد كلمت زيداً)، وفي ظنه أنه كلمه، فيظهر بخلاف الواقع. فسر ذلك زرارة بن أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذ قال: «هو الرجل يحلف على اليمين، لا يرى إلا أنها كما حلف»<sup>(٥)</sup>.

وهذا مذهب الحنفية والمالكية.

(١) البخاري (٦٦١٧) (٦٦٢٨) (٧٣٩١)، ومسلم (٢٣٥٦)، وأبو داود (٦٢٦٣)، والترمذي (١٥٤٠)، والنسائي (٢/٧).

(٢) انظر: المغني (٦٧٦/٨).

(٣) البخاري (٦٦٦٣)، ومالك في الموطأ (١٠٣٢)، وأبو داود (٣٢٥٤) موقوفاً.

(٤) صحيح: رواه الطبري (٤٤٣/٤) والبيهقي (٤٩/١٠).

(٥) الطبري (٢٤٥/٢).

قلت: وكلا القولين صحيح؛ لأن كلا منهما عن غير كسب القلب وعقده عليه.

حكم يمين اللغو:

اتفق الفقهاء على أن يمين اللغو لا كفارة فيها؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾،  
فرفع عنهم المؤاخذه، فلا إثم ولا كفارة؛ لأنه لم يقصد المخالفة، فأشبهه ما لو حنث ناسياً<sup>(١)</sup>.

ثانياً: اليمين الغموس:

هي اليمين الكاذبة قصداً، أو هي الحلف على أمر ماضٍ، أو في الحال، متعمداً الكذب؛  
سواء كان ذلك نفيًا أو إثباتًا؛ مثل أن يقول: (والله لقد دخلت هذه الدار)، وهو يعلم أنه لم  
يدخلها، أو يقول: (والله ما رأيت فلاناً)، وهو يعلم أنه رآه.

وتسمى هذه اليمين: اليمين الغموس، والزور، والفاجرة، ويمين صبر (أي: أنه يصبر  
فيها نفسه على الجزم بالكذب، أو يصبر - يحبس - حق مسلم بها).

وسميت غموساً؛ لأنها تغمس صاحبها في الإثم أو في النار.

حكم اليمين الغموس:

تعد اليمين الغموس من الكبائر، فيأثم صاحبها، ويجب عليه التوبة والاستغفار؛ فعن  
عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ قال: «الكبائر: الإشرak بالله، وعقوق الوالدين،  
وقتل النفس، واليمين الغموس»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمينٍ صبرٍ يقطع بها  
مال امرئ مسلم، لقي الله وهو عليه غضبان»<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، فقد  
أوجب الله له النار، وحرّم عليه الجنة»، فقال رجل: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله، قال:  
«وإن كان عوداً من أراك»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المغني (٨/٦٨٧).

(٢) البخاري (٦٦٧٥)، والترمذي (٣٠٢١)، والنسائي (٨٩/٧).

(٣) البخاري (٤٥٥٠) (٦٦٧٦)، ومسلم (١٣٨)، وأبو داود (٣٤٤٣)، والترمذي (١٢٦٩)، وابن ماجه (٢٣٢٣).

(٤) مسلم (١٣٧)، وابن ماجه (٢٣٢٤).





مسألة: هل تجب الكفارة في اليمين الغموس؟

اختلف العلماء في وجوب الكفارة في اليمين الغموس على قولين:

القول الأول: لا كفارة، وهو مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، واستدلوا على ذلك ببعض الأحاديث الضعيفة، ورأوا أنها تصلح للاستدلال بمجموعها.

وبما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنا نعد من الذنب الذي لا كفارة له: اليمين الغموس<sup>(١)</sup>. قالوا: ولا نعلم لابن مسعود مخالفاً من الصحابة.

قالوا أيضاً: إن اليمين الغموس أعظم من أن تكفر، وإنما يلزمها التوبة ورد الحقوق لأصحابها. قالوا أيضاً: وتسميتها يميناً من باب المجاز؛ لمشابتها لليمين، ولكنها كذب وزور. فاليمين التي تشرع هي التي يعقد عليها القلب مستقبلاً لفعل شيء أو تركه.

القول الثاني: فيها الكفارة -أي: مع التوبة- وهو مذهب الشافعية، ورواية عن أحمد، وذهب إليه ابن حزم، ونقله من قول الأوزاعي، والحسن بن حي، والحكم بن عتيبة، وعطاء ابن أبي رباح، ومجاهد، وسعيد بن جبير، ومعمر، واستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

(١) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَمْنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، فالظاهر إيجاب الكفارة في كل يمين لعموم الآية، فلا تسقط إلا إذا كان هناك نص في إسقاطها.

(٢) قالوا: إن اليمين الغموس مما كسبه القلب، والله يقول: ﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

وأجابوا عن أدلة الآخرين بأن الأحاديث التي استدلو بها ضعيفة، والأحاديث التي فيها الوعيد لصاحب اليمين الغموس لا تنفي الكفارة، بل إنها توجب التوبة فقط، فعليه أن يتوب إلى الله ويرد الحقوق لأصحابها، وعليه زيادة على ذلك: الكفارة. وأما أثر ابن مسعود فمتقطع؛ لأنه من رواية أبي العالية عنه، وهو لم يلقه.

وأما قولهم: هي أعظم من أن تكفر، فقد أجابوا بأن: هذه الدعوي لا دليل عليها؛ وذلك لأن هناك من الكبائر ما تجب فيه الكفارة؛ كمن جامع في رمضان متعمداً. وتعلق الإثم بالغموس لا يمنع الكفارة، كما أن الظاهر منكر من القول وزور، وتتعلق به الكفارة.

(١) رواه الحاكم في المستدرک (٤/ ٣٢٩)، والبيهقي (١٠/ ٣٨)، وصححه الحاكم على شرطها، ووافقه الذهبي.



ثالثاً: اليمين المنعقدة:

هي اليمين على أمر في المستقبل؛ بأن يفعله، أو بأن لا يفعله؛ كأن يقول: والله لا أفعل كذا، أو: والله لأفعلن كذا، ويعزم قلبه على ذلك.

حكم اليمين المنعقدة:

تجب الكفارة إذا حنث في اليمين المنعقدة، وهذا باتفاق العلماء، سواء كان اليمين على فعل واجب أو تركه، أو فعل معصية أو تركها، أو فعل مندوب أو تركه، أو فعل مكروه أو تركه، أو فعل مباح أو تركه.

(أ) فأما فعل الواجب وترك المعصية: كأن يقول: (والله لأصلي)، أو يقول: (والله لا أشرب الخمر)؛ فإنه يجب الوفاء والبر بيمينه؛ لقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه»<sup>(١)</sup>، فإن لم يبر بقسمه فإنه يأثم، ويحنث، ويلزمه الكفارة.

(ب) وأما ترك الواجب أو فعل المعصية: كأن يقول: (والله لا أصلي)، أو يقول: (والله لأشربن الخمر)، فإنه يجب عليه التوبة من حلفه هذا، ويجب عليه الحنث في يمينه، والكفارة، وقد قال ﷺ: «من حلف على يمين، فرأى غيرها خيراً منها، فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه»<sup>(٢)</sup>. ولما ثبت في الحديث: «ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»<sup>(٣)</sup>.

(ج) وأما إن حلف على فعل مندوب أو ترك مكروه: فيستحب له البر في يمينه؛ لأن فيه طاعة لله عز وجل، فإن حنث وجب عليه الكفارة.

(د) وأما إن حلف على ترك مندوب أو فعل مكروه؛ كقوله: (والله لا أصلي نافلة)، وكقوله: (والله لألتفتن في الصلاة)، فالمستحب أن يحنث في يمينه، وذلك بأن يفعل المندوب، ويترك المكروه، ويكفر عن يمينه؛ وذلك لما تقدّم في الحديث: «من حلف على يمين، فرأى غيرها خيراً منها؛ فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه»، ولما ثبت في سبب نزول قوله

(١) البخاري (٦٦٩٦) (٦٧٠٠)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦)، وابن ماجه (٢١٢٦).

(٢) مسلم (١٦٥٠)، والترمذي (١٥٣٠) من حديث أبي هريرة، ورواه الترمذي (١٥٢٩)، وأبو داود (٣٢٧٧)، والنسائي (١٠/٧)، من حديث عبد الرحمن بن سمرة، ورواه مسلم (١٦٥١)، والنسائي (١٠/٧)، وابن ماجه (٢١٠٨)، من حديث عدي بن حاتم.

(٣) البخاري (٦٦٩٦)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (١٧/٧)، وابن ماجه (٢١٢٦).

تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾ [النور: ٢٢]؛ نزلت في أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد حلف ألا يبر مسطحاً؛ لأنه كان ممن تكلم في الإفك على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. ومعنى «لا يأتل»: لا يقسم.

(هـ) وأما إن كانت اليمين على مباح: فيجوز له البر في يمينه، ويجوز له الحنث مع الكفارة، لكن الأفضل البر بيمينه؛ لما فيه من تعظيم شعائر الله، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، بشرط ألا يكون هناك ضرر على نفسه أو على غيره، وإلا فليات الذي هو خير، وليكفر.

شروط اليمين المنعقدة: يشترط في اليمين المنعقدة الشروط الآتية:

(أ) يشترط في الحالف: أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً، فلا تنعقد يمين الصبي والمجنون؛ لرفع المؤاخذه عنهما، ولا تنعقد اليمين إذا حلف مخطئاً، أو مكرهاً، أو ناسياً؛ لما ثبت في الحديث: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(١)</sup>.

تنبيه: اختلف العلماء في اشتراط الإسلام لانعقاد اليمين؛ فذهب الحنفية والمالكية إلى اشتراط الإسلام، وذهب الشافعية والحنابلة إلى عدم اشتراطه، أي: أن الكافر إذا حنث لزمته الكفارة، فيجوز أن يكفر بالإطعام، أو العتق، أو الكسوة، لكنه لا يكفر بالصوم حتى يسلم؛ لأن الصوم عبادة، ولا تصح إلا بالإسلام.

واستدل هؤلاء بأن الله جعل الكافر من أهل اليمين بالله، فقال الله تعالى: ﴿أَوْءَاخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُوهُمَا مِنْ بَعْدِ الضَّلَوةِ فَيقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦]. ولما ثبت في الحديث أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام، فقال له ﷺ: «أوف بنذرك»<sup>(٢)</sup>.

(٢) يشترط أن يقصد اليمين، ويعقد عليه القلب، فلا ينعقد اليمين باللغو كما تقدم<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدّم تخريجه (٢/٦٤٣).

(٢) البخاري (٢٠٤٢)، ومسلم (١٦٥٦)، وأبو داود (٢٤٧٤)، والترمذي (١٥٣٩).

(٣) انظر: معنى يمين اللغو (٢/٧٤٤).

(٣) أن يكون اليمين بالله، أو بأسائه، أو بصفاته.

(٤) يشترط التلفظ باليمين، فلا يكفي في ذلك أن يحدث نفسه به، وهذا هو قول الجمهور.

(٥) يشترط في المحلوف عليه أن يكون لأمر مستقبل مقصود، أو يمكن وجوده حقيقة

عند الحلف؛ ودليل كونه مستقبلاً قوله ﷺ: «فليكفر، وليأت الذي هو خير»، ولا يتصور الإتيان لأمر ماضٍ.

ولا يتعقد اليمين على ما هو مستحيل الوجود حقيقة أو عادة؛ كأن يقول: (والله لأشربن الماء الذي في هذا الإناء) ثم يتبين أن الإناء لا يوجد به ماء، فإن اليمين لا تنعقد، وكذلك لو قال: (والله لأصعدن إلى السماء)، أو (لأشربن ماء البحر كله)، فإن هذا مستحيل، فلا تنعقد اليمين.

• ما يجوز وما لا يجوز من الحلف:

(١) اعلم -رحمك الله- أنه لا يملك الخالف الرجوع عن اليمين والنذر والطلاق، وإنما تلزمه بمجرد النطق بها.

(٢) يجوز الحلف من غير استحلاف؛ لتأكيد أمر.

(٣) مع أن الحلف مباح عند الفقهاء إلا أنه يكره الإفراط فيه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا

اللَّهُ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، أي: (لا تجعلوا حلفكم بالله مانعاً لكم من إتيان البر)، فالوقف عند (لأيمانكم) لا يتم به المعنى، وإنما يتم بالوقف عند (عرضة لأيمانكم أن تبروا)، فكلمة (عرضة) معناها (مانع) وقد قال تعالى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

(٤) وبناءً على ذلك فلا يتخذ الحلف وسيلة للتأثير في رواج السلعة؛ فعن أبي هريرة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحلف مَنَفَقَةٌ للسلعة، مَنَحَقَةٌ للبركة»<sup>(١)</sup>.

• أقسام الحلف عند الحنابلة: قَسَمَ الحنابلة الحلف إلى خمسة أقسام:

• واجب: وهو الذي ينجي به إنساناً معصوماً من هلكة، وكذلك إذا كان لإثبات حق.

مندوب: وهو الذي تتعلق به مصلحة؛ كإصلاح بين متخاصمين، أو إزالة حقد من قلب مسلم، أو دفع شر.

(١) البخاري (٢٠٨٧)، ومسلم (١٦٠٦)، وأبو داود (٣٣٣٥)، والنسائي (٢٤٦/٧).

مباح: مثل الحلف على فعل شيء، أو تركه، أو الإخبار عن شيء.

مكروه: وهو الحلف على فعل مكروه، أو ترك مندوب.

محرم: وهو الحلف الكاذب؛ قال تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤]، أو

ما كان على ترك واجب، أو فعل محرم.

• صيغ القسم:

• يمكن أن نقسم صيغ الحلف إلى قسمين:

الأول: صيغة القسم الحقيقي: وهو ما يقصد به تعظيم المقسم به، ولا يصح هذا القسم إلا

بالله أو أسمائه أو صفاته، وهذه الصيغة تشمل على أداة القسم، والمقسم به، والمقسم عليه.

الثاني: ما خرج مخرج الشرط أو الجزاء، ويدخل فيه يمين النذر، ويمين الطلاق، ويمين

العتاق، ويمين الحرام، ويمين الظهار. ويان صيغ القسم كما يلي:

الصيغة الأولى: صيغة القسم الحقيقي:

اتفق العلماء على إباحة القسم بالله، أو بأسمائه؛ كقوله: والله لأفعلن، وربّي لأفعلن،

والرحمن لأفعلن، وغير ذلك.

كما اتفقوا على إباحة القسم بصفات الله عزّ وجلّ؛ كأن يقول: أقسم بوجه الله، أو بحياة الله،

أو أقسم بعزة الله، أو أقسم بعظمة الله، وكذلك لو أقسم فقال: «أقسم بمجيء الله يوم القيامة

للفصل بين العباد»، كان ذلك قسمًا صحيحًا. ويتعلق بذلك مسائل:

أولاً: الحلف لا يكون إلا بالله:

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يسير في ركب

يحلف بأبيه، فقال ﷺ: «ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، ومن كان حالفًا فليحلف بالله أو

ليصمت»، قال عمر: فما حلفت بها بعد ذلك ذاكرًا ولا آثرًا<sup>(١)</sup>. ومعنى قوله: «فما حلفت بها

ذاكرًا» أي: عن ذكر مني وعلم، و«ولا آثرًا» أي: ولا راويًا عن أحد أنه حلف بأبيه.

(١) البخاري (٢٦٧٩) (٦٦٤٦)، ومسلم (١٦٤٦)، وأبو داود (٣٢٤٩)، والترمذي (١٥٣٤)، والنسائي

(٤/٧)، وابن ماجه (٢٠٩٤).



قلت: وقد دلت الأحاديث على أن من حلف بغير الله فقد أشرك؛ فعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رجلاً يقول: لا والكعبة، فقال ابن عمر: لا يُحْلَفُ بغير الله، فلما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حلف بغير الله، فقد أشرك»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: لأن أحلف بالله كاذباً أحب إليّ من أن أحلف بغيره صادقاً<sup>(٢)</sup>. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لأن الحلف بغير الله شرك، والشرك أعظم من الكذب)<sup>(٣)</sup>.

كفارة من حلف بغير الله: الحلف بغير الله لا تنعقد به اليمين؛ لأنه محرم وشرك. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (الحلف بالمخلوقات؛ كالحلف بالكعبة، والملائكة، والمشايخ، والملوك، والآباء، والسيف، وغير ذلك مما يحلف به كثير من الناس)<sup>(٤)</sup>.

فهذه الأيمان لا حرمة لها، بل هي غير منعقدة، ولا كفارة على من حنث فيها باتفاق المسلمين، بل من حلف بها فينبغي أن يوحد الله تعالى؛ كما قال النبي ﷺ: «من حلف فقال في حلفه: واللوات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله»<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

ثانياً: الحلف بأسماء الله تعالى:

اتفق العلماء على إباحة استعمال الأيمان بأسماء الله تعالى.

(أ) فإن كان الاسم خاصاً بالله لا يطلق إلا على الله؛ كالله، والرحمن، كان هذا يميناً بلا خلاف.

(ب) وإن كان الاسم مشتركاً، أي: يطلق على الله وعلى غيره، ولكن عند الإطلاق لا يراد به إلا الله كان يميناً كذلك، وذلك مثل الخالق؛ لأنه عند الإطلاق ينصرف إلى الله.

(١) صحيح: رواه الترمذي (١٥٣٥)، وأبو داود (٣٢٥١)، وأحمد (٦٩/٢).

(٢) صحيح: رواه الطبراني في الكبير (١٨٣٠/٩)، وعبد الرزاق (١٥٩٢٩)، وانظر: إرواء الغليل (٨/١٩٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢٣/٣٣).

(٤) كالحلف بالنبي، وبالحسين، وبالبدوي، وبترية أبيه، أو رحمة أمه، أو بالنار، أو بالأطعمة، وغير ذلك.

(٥) البخاري (٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧)، والترمذي (١٥٤٥)، والنسائي (٧/٧)، وابن ماجه (٢٠٩٦).

(٦) مجموع الفتاوى (١٢٢/٣٣).



(ج) وإن كان الاسم مما يسمى به الله تعالى ويسمى به غيره، ولا ينصرف إليه عند الإطلاق، فهذا القسم إن قصد به اليمين كان يميناً، وإن لم يقصد به اليمين لم يكن يميناً، وذلك نحو: الحَي، والكريم.

ثالثاً: الحلف بصفات الله تعالى:

يجوز الحلف بصفات الله؛ سواء كانت هذه الصفات ذاتية، أو فعلية.

(أ) فمثال الصفات الذاتية: الحلف بجلال الله وعظمته وعزته، فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «بينا أيوب يغتسل عرياناً، فخر عليه جراد من ذهب، فجعل أيوب يحثي في ثوبه، فناداه ربه: يا أيوب؛ ألم أكن أغنيك عن هذا؟ قال: بلى وعزتك، ولكن لا غنى لي عن بركتك»<sup>(١)</sup>. وكذلك إذا أقسم بوجه الله فهذا الحلف جائز؛ لأنه قسم بصفة ذاتية لله.

(ب) ومثال الصفات الفعلية، ما ثبت في الحديث عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كانت يمين رسول الله ﷺ: «لا، ومقلب القلوب»<sup>(٢)</sup>.

قلت: ومن هذا الباب القسم بقدرة الله، وقوته، وإرادته، ومشيتته، ورضاه، ومحبته، وكلامه.

مسائل وتنبيهات:

المسألة الأولى: حروف القسم:

حروف القسم ثلاثة؛ وهي (الباء)، و(الواو)، و(التاء)، تقول: أقسم بالله لأفعلن، أو بالله لأفعلن، أو تقول: والله لأفعلن، أو تقول: تالله لأفعلن، وأكثر هذه الحروف شيوخاً (الواو)، وهناك حرف آخر؛ وهي الهمزة، وهي لا تدخل إلا على اسم الجلالة فقط، فتقول: الله لأفعلن.

المسألة الثانية: الحلف على المصحف:

الحلف بالقرآن أو بالمصحف يمين باتفاق جمهور العلماء؛ لأن القرآن كلام الله غير مخلوق، فهو صفة من صفات الله، فتعقد به اليمين.

(١) البخاري (٢٧٩)، والنسائي (٢٠٠/١)، وأحمد (٣١٤/٢).

(٢) البخاري (٦٦٢٨)، وأبو داود (٣٢٦٣)، والترمذي (١٥٤٠)، وابن ماجه (٤٠٩٢).



قال ابن قدامة: (وجملته أن الحلف بالقرآن، أو بآية منه، أو بكلام الله: يمين منعقدة تحب الكفارة بالحنث فيها، وبهذا قال ابن مسعود، والحسن، وقتادة، ومالك، والشافعي، وأبو عبيدة، وعامة أهل العلم)<sup>(١)</sup>.

قلت: وما يؤيد هذا أن الحلف كالأستعاذة لا تكون إلا بالله، وقد ثبت أن النبي ﷺ استعاذ بكلمات الله، فيكون الحلف كذلك، فمن ذلك قوله ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وخالف في ذلك الحنفية، وقالوا: لا يكون يميناً؛ لأنه حلف بغير الله، وهذا التعليل منهم غير صحيح؛ لأن الحالف لا يقصد الورق والجلد والخبر والنقوش، ولكن يقصد القرآن الذي هو كلام الله، ولذلك ذهب بعض أئمة الحنفية المتأخرين إلى رأي الجمهور؛ فقد قال الكمال بن الهمام: (ولا يخفى أن الحلف بالقرآن الآن متعارف، فيكون يميناً)<sup>(٣)</sup>، وقال العيني: (وعندي أن المصحف يمين، لا سيما في زماننا)<sup>(٤)</sup>.

المسألة الثالثة: بعض الألفاظ التي اختلف فيها العلماء

(أ) إذا قال: (وايم الله)<sup>(٥)</sup>، أو (لعمر الله).

الراجع أن القسم بـ(ايم الله) (معناه: وايمُنُ الله)، وكذلك القسم بعمر الله (يعني: حياته) يمين مطلقاً، تحب فيه الكفارة إذا حنث، وهذا مذهب المالكية، والحنابلة، والحنفية. وأما الشافعية فلم يروه يميناً إلا إذا نوى اليمين.

قلت: قد ثبتت الأحاديث التي تؤيد ما ذهب إليه الجمهور على الإطلاق:

أما قوله: «وايم الله» فقد ثبت في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ منها أن النبي ﷺ قال في قصة المخزومية التي سرقت: «وايم الله؛ لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها»<sup>(٦)</sup>، فهذا قسم بمعنى: ويمين الله أي: (ما يحلف به).

(١) المغني: (٣٩٩/٩).

(٢) مسلم (٢٧٠٨)، والترمذي (٣٤٣٧)، وابن ماجه (٣٥٤٧).

(٣) فتح القدير (٦٩/٥).

(٤) رد المحتار على الدر المختار (٧١٣/٣) لابن عابدين.

(٥) وتضبط بالهمز وبدونه؛ فنقول: (وايم الله)، وتقول (وايم الله). والمشهور أنها همزة وصل.

(٦) البخاري (٦٧٨٨)، ومسلم (١٦٨٨)، وأبو داود (٤٣٧٣)، والترمذي (١٤٣٠)، والنسائي (٨٢/٨).





وأما قوله: (لعمرك الله) بمعنى (وحياة الله)، و(بقاء الله) فهو قسم بصفة من صفات الله، وقد ثبت في الحديث في قصة الإفك، وفيه أن أسيد بن حضير قال: لعمرك الله لنقتلنه<sup>(١)</sup>؛ يعني عبد الله بن أبي ابن سلول؛ لأنه تكلم في عرض أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(ب) الحلف (بعهد الله):

اختلف العلماء في الحلف «بعهد الله» هل يعد يميناً أو لا؟ فذهب الجمهور من الحنفية، والمالكية، والحنابلة، ووجه عند الشافعية؛ أنه يمين، وفي وجه عند الشافعية أنه ليس بيمين إلا إذا نواه، ويرى ابن حزم أنه لا يعد يميناً؛ لأنه حلف بغير الله، والراجح - والله أعلم - هو قول الجمهور، وذلك لما يلي:

(١) قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، فنهاهم عن نقض الأيمان بعد أن ذكر عهد الله، فدل ذلك على أن عهد الله من الأيمان.

(٢) أن العهد يطلق على اليمين، فكأنه قال: ويمين الله.

(٣) وعهد الله يحتمل معنى: كلامه الذي عهد به إلى خلقه، أي كأنه قال: «وكلام الله»، فصح الحلف به كالحلف بالمصحف، فهو صفة من صفاته.

(٤) أن العادة التي تعارف عليها الناس الحلف به والتغليظ باستعماله، فصار يميناً بما تعارف عليه الناس واستعملوه.

(ج) الحلف (بحق الله):

اتفق المالكية، والحنابلة، والشافعية في الأصح؛ على أن الحلف بحق الله يعد يميناً مكفراً؛ لأن المراد به صفة الله تعالى، فحقوقه التي يستحقها لنفسه؛ من البقاء، والعظمة، والجلال، والعزة، أي فكأنه قال: وبقاء الله، أو: وعظمة الله، أو: وجلال الله، أو: وعزة الله. وأما الحنفية فقد اختلفوا فيها؛ فذهب أبو حنيفة ومحمد وفي رواية عن أبي يوسف أنه ليس بيمين؛ لأن حق الله طاعته وما افترضه على عباده، فليس بيمين. والرواية الثانية عن أبي يوسف وافق فيها الجمهور، فرأى أن الحلف بحق الله يمين؛ لأن الحق من صفات الله، فكأنه قال: والله الحق،

(١) البخاري (٦٦٦٢)، ومسلم (٢٧٧٠)، وأحمد (١٩٤/٦).



ولأن الحلف به متعارف، فوجب كونه يميناً. وعلى هذا فالراجع ما ذهب إليه جمهور العلماء.

(د) الحلف (بعلم الله)، و(رحمة الله) و(قدرة الله)، و(عذاب الله).

الراجع: أن الحلف بكل هذا يمين، وهو قول الشافعية والحنابلة، إلا إذا نوى بالعلم: المعلوم، فلا يكون يميناً، فإن قول القائل: (علم الله) قد يراد به صفة العلم لله عَزَّوَجَلَّ فيكون يميناً، وقد يراد به المعلوم فلا يصير يميناً، كأن تقول: اللهم اغفر لنا علمك فينا، أي: ما تعلمه.

وكذلك القول في رحمة الله، قد يراد بها الصفة، وقد يراد بها أثر الرحمة؛ كقوله تعالى للجنة: «أنت رحمتي أرحم بك من أشياء»<sup>(١)</sup>؛ يعني الجنة. وهكذا يقال في القدرة والغضب.

(هـ) الحلف (بالأمانة)، أو (بأمانة الله).

ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «من حلف بالأمانة فليس منا»<sup>(٢)</sup>.

فعلى هذا يحرم أن يحلف بالأمانة، لكن هل الحلف (بأمانة الله) يمين؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

فظاهر الرواية عند الحنفية، وهو مذهب المالكية والحنابلة؛ أنه يمين باعتبار أن الأمانة المضافة إلى الله صفته.

وذهب الشافعية إلى أنها لا تنعقد يميناً، إلا أن ينوي الحلف بصفة الله تعالى؛ لأن الأمانة قد تطلق على الفرائض والودائع والحقوق، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

والراجع: ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن الإنسان إذا حلف بأمانة الله لا يقصد بذلك الودائع ونحوها. والله أعلم.

المسألة الرابعة: إذا قال: أقسمت، أو أقسم: لها حالتان:

(أ) أن يذكر المقسم به، أي: لفظ الجلالة، فإذا قال الحالف: أقسم بالله، أو أقسمت بالله؛

(١) البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦)، والترمذي (٢٥٦١).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٢٥٣)، وأحمد (٣٥٢/٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٤٣٦).

فالراجح أن هذا يمين، وهو مذهب الجمهور؛ قال تعالى: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وقال تعالى ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

(ب) ألا يذكر المقسم به، وذلك بأن يقول: «أقسم»، أو «أقسمت» لأفعلن كذا، فالراجح كذلك أنه يمين، وهو مذهب الحنفية، ورواية عن الإمام أحمد، قال تعالى: ﴿إِذَا أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾ [القلم: ١٧]، ولم يذكر (بالله)، وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِعَائِشَةَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ -أَيُّ بُيَّتَةٍ- إِلَّا رَجَعْتَ إِلَى بَيْتِكَ<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من الأدلة.

تنبيه: أدخل بعض العلماء في هذا المعنى قول الحالف: (أحلف بالله)؛ لقوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] وكذلك قوله: «أحلف» بغير ذكر لفظ الجلالة، فهو يمين على الراجح؛ لقوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِيَرْضَوْا عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ٩٦]، ولم يقل: (بالله).

المسألة الخامسة: إذا قال: (أشهد بالله) أو (أشهد)، فهل يعد يميناً؟

اختلف العلماء في ذلك أيضاً، فذهب جمهور العلماء إلى أنه يمين؛ لأنه في معنى «أقسم بالله»، وما يؤيد هذا أيمان اللعان؛ قال تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦]، وقال: ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾؛ وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنِفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ١، ٢]؛ فسمى شهادتهم أيماناً.

والظاهر -والله أعلم- ما قاله القرطبي؛ أن قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ﴾ لا يرجع إلى قوله تعالى: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾، ولكنه راجع إلى سبب نزول الآيات، وفيها أن عبد الله بن أبي ابن سلول حلف للنبي ﷺ أنه ما قال ما ذكر عنه، فأنزل الله الآيات. قال أبو عبيد: (الشاهد يمين الحالف، فمن قال: (أشهد) فليس بيمين، ومن قال: (أشهد بالله) فهو يمين)<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (٤١٤١)، مسلم (٢٧٧٠)، والترمذي (٣١٨٠)، واللفظ له، وأحمد (٥٩/٦).

(٢) نقلاً من فتح الباري (٥٤٤/١١).

• الصيغة الثانية: صيغة الشرط والجزاء:

• وذلك كقول القائل: إن فعلت كذا فامرأتي طالق، أو فزوجتي عليّ حرام، أو نحو ذلك.

قلت: قد عقد شيخ الإسلام ابن تيمية بحثاً واسعاً في تحقيق هذه الألفاظ، وبيان ذلك: أن هذا القسم الذي فيه الشرط والجزاء على ستة أنواع<sup>(١)</sup>:

الأول: أن يكون مقصوده الشرط فقط: كأن يقول لامرأته: إن أعطيتني ألف جنيه فقد خالعتك، أو فأنت طالق، فمقصوده وشرطه المال، فهذا إن أعطته التزم الجزاء - وهو الخلع أو الطلاق - لأن ذلك على سبيل العوض، أي: يقع الطلاق إذا وقع الشرط.

الثاني: أن يكون مقصوده الجزاء فقط: كأن يقول لزوجته: إذا طلعت الشمس فأنت طالق، فهو لا حاجة له في طلوع الشمس، ولكنه يؤخر الطلاق إلى وقت بمنزلة تأخير الدين، فهذا مقصوده الجزاء. قلت: أي: أنه يقع منه الطلاق عند وقوع الشرط، بل إن بعض الفقهاء يرى وقوع الطلاق في حينه.

الثالث: أن يكون مقصوده وجودهما (الشرط والجزاء): مثل الذي آذته امرأته حتى أحب طلاقها واسترجاع الفدية منها، فقال: إن أبرأتني من صداقك فأنت طالق، فهو يريد كلا منهما؛ يعني الشرط (وهو الفدية) والجزاء (وهو الطلاق)، فإن أبرأته وقع الطلاق.

الرابع: أن يكون مقصوده عدم الشرط، فإن وجد لم يكره الجزاء: أي أن كلامه خرج مخرج التوكيد أو الحض، كأن يقول لزوجته: إن ضربت أمني فأنت طالق، فهو لا يريد طلاقها، لكنه في الوقت نفسه إذا ضربتها فهو في هذه الحالة لا يكره طلاقها؛ لأنها لا تصلح له، ففيه معنى اليمين ومعنى التوقيت، ففي هذه الحالة إن ضربت أمه وقع الطلاق.

الخامس: أن يكون مقصوده عدم الجزاء، وتعليقه بالشرط لئلا يوجد الجزاء، وليس له غرض في عدم الشرط، كأن يقول: إن أصبت مائة رمية أعطيتك كذا، أي أنه يعجزه بالشرط حتى لا يقع الجزاء، فهذا لا يقع به شيء.

(١) ذكرت هنا مختصر كلام ابن تيمية ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى مجموع الفتاوى (٢٣٩/٣٥)، وما بعدها.



السادس - وهو أهمها -: أن يكون مقصوده عدم الشرط وعدم الجزاء، وإنما تعلق الشرط بالجزاء ليمتنع وجودهما، كأن يقول: إن لم أفعل كذا وكذا فعلي نذر كذا، أو فأمرأتي طالق، أو يحلف على فعل غيره؛ فيقول له: إن لم تفعل كذا فأمرأتي طالق، فهو لا يريد الطلاق، وإنما يؤكد على نفسه بوقوعه لكيلا يفعل ما اشترطه على نفسه.

قال: (فمتى كان الشرط المقصود حُضًّا على فعل، أو منعًا منه، أو تصديقًا لخبر، أو تكذيبًا؛ كان الشرط مقصود العدم هو وجزاؤه)<sup>(١)</sup>.

ثم أورد الفتيا عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في العتق؛ أنه إذا حلف فقال: كل عبد له حر إن لم يفعل كذا، هو بمنزلة أن يقول: فعلي أن أعتقه، وقد أفتى الصحابة لقائل ذلك بأن عليه أن يكفر عن يمينه، وإنما لم ينقل عنهم مثل ذلك في مسائل الطلاق؛ لأنه لم يحدث في زمانهم، ولكن نقول مثل قولهم في العتق.

قال: (ويكون قوله: (إن فعلت كذا فأنت طالق) بمنزلة قوله: فعلي أن أطلقك، كما كان عند هؤلاء الصحابة ومن وافقهم قوله: فعبيدي أحرار، بمنزلة: فعلي أن أعتقهم).

ثم استنبط من نصوص القرآن والسنة ما يدل على أنه يجزئه فيه الكفارة، بكلام طويل لا يسعه هذا المختصر؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَحْذَرٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١] إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ فَضَّضَ اللَّهُ لَكُمْ مَحَلَّةَ إِيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢]. فجعل مجرد تحریم الإنسان الشيء على نفسه فيه الكفارة، وسماها يمينًا.

حكم الحلف بملّة غير الإسلام:

إذا حلف فقال: إذا فعل كذا فهو يهودي، أو نصراني، أو بريء من ملة الإسلام، أو بريء من النبي، أو من القرآن، أو نحو ذلك؛ فهذا الحلف حرام، والتلفظ به معصية كبيرة؛ لما ثبت في حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «من حلف فقال: إني بريء من الإسلام، فإن كان كاذبًا فهو كما قال، وإن كان صادقًا فلن يرجع إلى الإسلام سالمًا»<sup>(٢)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى (٣٥٠/٣٥).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٢٥٨)، والنسائي (٦/٧)، وابن ماجه (٢١٠٠)، وصحّحه الشيخ الألباني

في صحيح الجامع (٦٤٢١).



ولكن هل هي يمين؟

مذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة في رواية؛ أن ذلك ليس بيمين ولا كفارة فيه؛ لخلوه من ذكر اسم الله وصفته. ومذهب الحنفية، ورواية عن أحمد؛ إلى أن ذلك يمين موجب للكفارة إذا فعل الشيء المحلوف عليه، ورجح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، والله أعلم. حكم الحالف بملء غير الإسلام:

أما حكم الحالف نفسه: إن قصد بيمينه أن يمنع نفسه عن المحلوف عليه لم يكفر بذلك، لكنه لم يرجع سالماً؛ لأن في حلفه ذلك الإثم والمعصية، فهو قد رجع بالإثم، فعليه التوبة. وأما إن قصد بحلفه الرضا بالتهود أو التنصر وما في معناه إذا وقع الفعل؛ فقد كفر في الحال.

• مسائل عامة في باب الأيمان:

• المسألة الأولى: حكم الناسي والمكره:

(أ) حكم الناسي:

الراجح: أن من حلف ألا يفعل شيئاً، ففعله ناسياً؛ فلا كفارة عليه، وهذا مذهب الإمام أحمد، والشافعي - رحمهما الله - والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ، وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وقول النبي ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(١)</sup>، ولأن الكفارة وجبت في اليمين لرفع الإثم، ولا إثم على الناسي.

قلت: ويدخل فيه ما لو حلف على شيء، ففعله خطأ، يظنه غير ما حلف عليه؛ كمن حلف ألا يأكل طعاماً، فأكل طعاماً يظنه غير الذي حلف عليه فكان هو؛ فلا حنث عليه ولا كفارة.

قلت: وهذا عام في جميع الأيمان حتى الحلف بالطلاق، فلو قال: إن فعلت كذا فزوجتي طالق، ففعله ناسياً؛ لم تطلق.

(١) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وابن حبان (٧٢١٩)، والطبراني في الكبير (١١/١٣٣)، وصححه الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (٦٢٨٤).



(ب) حكم المكره:

والمكره على فعل ما حلف عليه لا يحنث كذلك، سواء أُلجئ إليه؛ كمن حلف ألا يدخل داراً، فحُمِّل فأدخل إليها أو دفع حتى دخلها بغير اختياره، أو كان الإكراه بالضرب والتهديد بالقتل ونحوه، فلا كفارة عليه.

المسألة الثانية: الحلف على الغير:

إذا حلف إنسان على آخر بفعل شيء؛ كأن يقول له: أقسم عليك أن تدخل الدار، فقال: لا، بل ادخل أنت، فهل يحنث الحالف ويكون عليه كفارة؟ قولان للعلماء: والراجح: أنه لا يحنث إذا كان ذلك على سبيل الإكرام، فكأنه قال: والله إني لأكرمك، وقد حدث الإكرام بطلبه للدخول. قال شيخ الإسلام: (وكذلك لا حنث عليه إذا حلف على غيره ليفعلنه فخالفه، إذا قصد إكرامه، لا إلزامه به؛ لأنه كالأمر، ولا يجب الأمر إذا فهم منه الإكرام؛ لأن النبي ﷺ أمر أبا بكر بالوقوف في الصف، ولم يقف)<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا يحمل حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة تقديمه الطعام للضيفان، فقال الضيفان: كل أنت، فقال: لا، والله ما أكل، فقالوا لزوجته: كلي، فقالت: لا، والله ما أكل، فقال الضيفان: والله ما نأكل، فقال أبو بكر: هذا من الشيطان، أنا الذي أكل؛ فأكل أبو بكر وأكلوا بعده، فقال النبي ﷺ لأبي بكر: «أنت خيرهم وأبرهم»<sup>(٢)</sup>، ولم يأمره بالكفارة. قلت: وعلى هذا، فلو كان الأمر على سبيل الإلزام، فلم يفعل؛ حنث.

ولكن هل يجب أن يبره لو حلف عليه؟

الصحيح أنه يستحب إبرار المُقْسِم؛ لما ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ أمر بإبرار المقسم<sup>(٣)</sup>، وهذا الأمر على سبيل الندب لا على الوجوب؛ لما ثبت أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما (عَبَرَ) الرؤيا قال له النبي ﷺ: «أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً»، فقال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أقسمت عليك يا رسول الله ﷺ لتخبرني بما أصبت مما أخطأت، فقال النبي ﷺ: «لا تقسم يا أبا بكر»<sup>(٤)</sup>.

(١) الفتاوى الكبرى (٥/٥٠٠).

(٢) البخاري (٦٠٢) (٦١٤١)، ومسلم (٢٠٥٧)، وأبو داود (٣٢٧٠).

(٣) البخاري (٥١٧٥) (٦٦٥٤)، ومسلم (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٨٠٩).

(٤) البخاري (٧٠٠٠) (٧٠٤٦)، ومسلم (٢٢٦٩)، وأبو داود (٣٢٦٨)، والترمذي (٣٢٦٨).

ولكن إذا حلف على غيره على سبيل الإلزام، فأحنته، فهل يجب كفارة على الحانث؟ قال ابن قدامة: (فالكفارة على الحالف؛ كذلك قال ابن عمر، وأهل المدينة، وعطاء، وقتادة، والأوزاعي، وأهل العراق، والشافعي) (١).

قلت: وذهب ابن حزم أنه لا كفارة عليه؛ لأنه لم يقصد الحنث، ولأنه لا يملك منع غيره أو إلزامه بالفعل، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وهذا الاستدلال بعيد جداً؛ لأنه يملك أن لا يحلف على غيره ابتداءً، وهو يعلم ابتداءً أن من حلف عليه يمكن أن يحنثه، ولو قال رجل: (أنا أتكفل بيا يأخذه فلان) فهو ملزم بذلك مع أنه لا يملك منعه أيضاً وهذا ما ذهب إليه الحسن البصري؛ قال: إذا أقسم على غيره فأحنث فلا كفارة عليه، ويرى إبراهيم النخعي أن الكفارة تكون على الاستحباب، لا على الوجوب (٢)، والراجع ما قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ.

المسألة الثالثة: هل اليمين على نية الحالف أو على نية المستحلف؟

ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «يمينك على ما يُصدِّقك عليه صاحبك» (٣).

قال الشوكاني: (فيه دليل على أن الاعتبار بقصد المحلف؛ من غير فرق بين أن يكون المحلف هو الحاكم أو الغريم، وبين أن يكون المحلف ظالماً أو مظلوماً، صادقاً أو كاذباً، وقيل: هو مقيد بصدق المحلف فيما ادعاه، أما لو كان كاذباً كان الاعتبار بنية الحالف) (٤).

قلت: ذهب إلى ذلك الحنفية والحنابلة؛ قالوا: اليمين على نية الحالف إذا كان مظلوماً؛ لأنه لا يقتطع بيمينه حقاً، فلا يأنم إن نوى غير الظاهر من كلامه، وأما إن كان ظالماً فاليمين على نية المستحلف؛ لأنه يقتطع به حق غيره.

قلت: ومما يؤيد ذلك ما ثبت في حديث سويد بن حنظلة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ قال: خرجنا نريد رسول الله ﷺ، ومعنا وائل بن حجر، فأخذه عدو له، فخرج القوم أن يحلفوا، وحلفت أنه

(١) المغني (٨/ ٧٣١).

(٢) انظر في ذلك: المحلى (٨/ ٣١٠)، المسألة (١١٣١).

(٣) مسلم (١٦٥٣)، وأبو داود (٣٢٥٥)، وابن ماجه (٢١٢١).

(٤) نيل الأوطار (٩/ ١١٢).





أخي فخلي سبيله، فأتينا رسول الله ﷺ، فأخبرته أن القوم تخرجوا أن يحلفوا، وحلفت أنه أخي، قال: «صدقت؛ المسلم أخو المسلم»<sup>(١)</sup>.

المسألة الرابعة: الاستثناء في اليمين:

معني الاستثناء في اليمين أن يقول في يمينه: (إن شاء الله)، أو أي عبارة أخرى بهذا المعنى؛ كأن يقول: (إن أراد الله)، والراجح كذلك أنه يعد من الاستثناء نحو قوله: (إلا إن غير الله نيتي، أو بدل، أو إلا أن يبدو لي، أو يظهر، أو إلا أن أشاء، أو أريد، أو أختار)<sup>(٢)</sup>، وكذلك لو قال: (إن شاء زيد أو فلان)؛ وذلك لعموم الحديث: «من حلف فاستثنى؛ فإن شاء رجع، وإن شاء ترك غير حنث»<sup>(٣)</sup>، فهذا عموم لكل استثناء.

والحكم في الاستثناء: أنه لا يحنث فيه. قال ابن المنذر: (وأجمع العلماء على تسميته استثناء، وأنه متى استثنى في يمينه لم يحنث فيها)<sup>(٤)</sup>.

والدليل على ذلك: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة سليمان عَلَيْهِ السَّلَام؛ إذ قال: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة؛ كلُّ تلد غلامًا يقاتل في سبيل الله، فقال له الملك، قل: إن شاء الله، فنسي، فطاف بهن، فلم تأت امرأة منهم بولد، إلا واحدة بشق غلام، فقال ﷺ: «لو قال: إن شاء الله، لم يحنث، وكان دركًا في حاجته»<sup>(٥)</sup>، ومعنى «دركًا» لاحقًا، أي: يلحق ما أراد بمعنى يتحقق.

(١) أخرجه أحمد (٧٩/٤)، وابن ماجه (٢١١٩)، وابن قانع (٢٩٠/١)، والطبراني (٦٤٦٤/٨٩/٧)، والحاكم (٣٣٣/٤) وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وأخرجه أيضًا: أبو داود (٣٢٥٦)، والبيهقي (٦٥/١٠) وسكت عنه أو داود وقد قال في رسالته لأهل مكة: وما سكت عنه فهو صالح وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٧٥٨)، وضعفه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥٥٩/٣)، وأشار البخاري إلى إعلاله بذكره في تاريخه، وقد تفرد به إسرائيل عن ابن عبد الأعلى عن جدته (وهي مجهولة) عن سويد بن حنظلة، وينظر: تخريج الأحاديث المرفوعة في التاريخ الكبير (رقم ٨٨٨).

(٢) انظر: فتح الباري (٦٠٢/١١).

(٣) حسن: رواه أبو داود (٣٢٦٢)، والترمذي (١٥٣١)، والنسائي (١٢/٧)، وابن ماجه (٢١٠٥). لكن الصواب وقفه على ابن عمر كما في زوائد أبي داود (٣٢٦٢).

(٤) نقلًا من المغني (٧١٥/٨).

(٥) البخاري (٦٧٢٠)، ومسلم (١٦٥٤)، والترمذي (١٥٣٢)، والنسائي (٢٥/٧).



واشترط الفقهاء لعدم الحنث في الاستثناء شروطاً:

(١) أن يكون الاستثناء متصلاً باليمين، ولا يفصل بكلام أجنبي؛ لأنه لو كان قطع الكلام ينفعه ما وقع حنث قط إذ يستطيع أن يستثنى في أي وقت بعد ذلك، لكن لا يضر الانقطاع إن كان لتنفس أو تذكّر، وقال بعضهم كذلك: لا يضر لو استغفر أو قال: لا إله إلا الله، ويرى ابن تيمية أنه لو ذكره أحد بعد يمينه فاستثنى، نفعه ذلك؛ مستدلاً بقصة سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ إذ قال له الملك: «قل: إن شاء الله».

(٢) يشترط أن يتلفظ بلسانه ولا يكفيه مجرد القلب: لحديث: «من حلف فقال: إن شاء الله؛ لم يحنث»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «فقد استثنى»<sup>(٢)</sup>، فقد قيّد بالقول، والقول لا يكون إلا باللسان. (٣) أن يكون مقصوده الاستثناء، لا مجرد التبرك بمشيئة الله.

قال ابن حجر: (واتفقوا على أن من قال: لا أفعل كذا إن شاء الله؛ إذا قصد به التبرك فقط ففعل يحنث، وإن قصد الاستثناء فلا حنث عليه)<sup>(٣)</sup>.

قلت: والراجح أن الاستثناء ممكن في جميع الأيوان؛ سواء كان بالله، أو بالطلاق، أو غير ذلك، ولا يشترط أن يكون الاستثناء بعد اليمين، بل يصح أن يكون قبل الحلف وبعده. المسألة الخامسة: ما يرجع إليه ويحمل عليه اليمين:

(١) يرجع اليمين أولاً إلى نية الحالف إذا كان اللفظ يحتمله؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، فكما كان حكم أصل اليمين المؤاخذه بحسب نيته: هل هي يمين منعقدة أو لغو؛ فمن باب أولى أن يرجع إلى نيته في المراد بيمينه. وأيضاً ففي الحديث: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح: رواه الترمذي (١٥٣٢)، وأحمد (٣٠٩/٢)، وابن حبان (٤٣٤٠)، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (٢٥٧٠).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٣٢٦١)، والترمذي (١٥٣١)، والنسائي (٣٠/٧)، وابن ماجه (٢١٠٤)، وابن حبان (٤٣٤١).

(٣) فتح الباري (٦٠٣/١٠).

(٤) تقدّم تحريجه.



مثال: لو قال: والله لا أكلم هذا الصبي، فلما كبر الصبي كلمه، فقلنا له: إنك حلفت ألا تكلمه، قال: إنما قصدت ما دام صبيًا، فإنه لا يحنث، وأما إذا قصد ألا يكلمه مطلقًا فإنه يحنث.

(٢) فإذا لم يكن للحالف نية، فيرجع حكم يمينه إلى سبب اليمين: فإذا سمع مثلاً عن رجل أنه شرير، فقال: والله لا أكلم هذا الرجل أبداً، ثم تبين بعد ذلك أن ما سمعه عن الرجل غير صحيح، بل هو رجل صالح وليس بشرير، فإنه إن كلمه لا يحنث؛ لأنه امتنع عن الكلام بسبب شره، فكأنه قال: والله لا أكلم هذا الرجل إذا كان شريراً.

(٣) فإن لم يكن له نية، ولم يعرف له سبب؛ رجعنا فيه إلى التعيين: فإذا قال مثلاً: والله لا أكل هذا الرطب، فصار تمرًا، أو قال: والله لا أشرب هذا اللبن، فصار جبناً، ولا أكلم زوجة فلان، فطلقت؛ فإنه يحنث لو أكل التمر، أو الجبن، أو كلم المطلقة؛ لأنه عيّن المحلوف عليه بالإشارة إليه بعينه إلا أن ينوي في يمينه أنه لا يفعل ذلك ما دام على هذه الصفة، فحينئذ لا يحنث، فإذا قال: أنا قصدت لا أكل هذا الرطب ما دام رطباً، أو لا أشرب هذا اللبن ما دام لبناً، أو لا أكلم هذه الزوجة ما دامت زوجة؛ فإنه يُصدّق في قوله، ولا حنث عليه.

(٤) فإن عدم ذلك؛ فالمرجع إلى ما يتناوله الاسم الذي حلف به: أي: المرجع إلى اللفظ الذي وقع الحلف عليه، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام: شرعي، ولغوي، وعرفي، وقد تتفق الألفاظ في مدلولاتها الثلاثة؛ كلفظ السماء، والأرض، والبحر، ونحو ذلك، فمعناه الشرعي واللغوي والعرفي واحد، فإذا قلت: السماء فهم المقصود منها، ولا يختلف المعنى الشرعي عن اللغوي والعرفي، وقد تختلف المدلولات؛ كلفظ الصلاة والطهارة ونحوهما، فالصلاة في اللغة: الدعاء، والطهارة لغة: النظافة، ولكن معناهما في الشرع يختلف. واللحم؛ فإنه يشمل في اللغة الشحم والكبد والكرش ونحو ذلك، ولا يشمل في العرف.

وبناء على ذلك يقدم اللفظ الشرعي، ثم اللغوي، ثم العرفي، وبعضهم يقدم العرف على اللغة وهذا الرأي قرره القرافي في الفروق وغيره

فإذا قال: والله لأصلين الآن، فقام فدعا (بناء على أن الصلاة بمعنى الدعاء لغة)، فإنه لم يبر في يمينه حتى يصلي الصلاة الشرعية؛ لأن لفظ «الصلاة» يقصد بها المعنى الشرعي أولاً.



وإذا قال: والله لا أكل لحمًا، فأكل لحمًا لا يحنث عند من يقدم العرف على اللغة، ويحنث عند من يقدم اللغة على العرف، والراجح في هذا المثال تقديم العرف؛ لأنه هو الذي يعقد عليه يمينه إلا إذا تبين خلاف ذلك.

ومثلاً: الشاة تطلق في اللغة على الضأن والمعز، ولكن في العرف تطلق على الضأن فقط، فلو قال: والله لا أكل لحم شاة فأكل لحم معز؛ فإنه لا يحنث للعرف، إلا إن قصد المعنى اللغوي فإنه يحنث.

المسألة السادسة: إذا كرر اليمين:

إذا تعدد اليمين من الحالف، ثم حنث؛ فهل يكون عليه كفارة واحدة أو تتعدد الكفارات؟  
الجواب عن هذه المسألة: أننا نقسمها إلى ثلاث حالات:

(أ) أن يتعدد اليمين، والمحلوف عليه واحد؛ كأن يقول: والله لا أذهب إلى فلان، ثم يقول: والله لا أذهب إلى فلان، وهكذا، فهنا الأيمان مكررة، والمحلوف عليه واحد، فإذا حنث وجب عليه كفارة واحدة، إلا أن يحلف مرة أخرى بعد الحنث؛ فيكون عليه كفارة أخرى إذا حنث أيضًا.

(ب) أن يكون اليمين واحدًا، والمحلوف عليه متعددًا، كأن يقول: والله لا أذهب إلى فلان، ولا أكل من طعامه، فإذا حنث فليس عليه إلا كفارة واحدة.

(ج) أن يتعدد اليمين، ويتعدد المحلوف عليه، كأن يقول: والله لا أكل هذا الطعام، والله لا أذهب إلى السوق، والله لا أدخل البيت، فقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه يلزمه لكل يمين كفارة، وهذا هو الراجح.

تنبيه: إذا كان ما يجب بسببه الكفارة مختلفًا، فعليه لكل سبب كفارته إذا حنث.

مثال: لو قال لامرأته: والله لا أكلمك، وأنت عليّ كظهر أمي، فهنا عليه كفارة يمين إذا حنث، وعليه كفارة ظهار، فلا تتداخل الكفارتان، فكفارة اليمين وجبت بسبب الحنث في الحلف بالله، وكفارة الظهار وجبت بسبب الحنث في مظاهرتة لامرأته.

التوكيل في اليمين: إذا حلف ألا يفعل شيئًا، ثم وكل غيره بفعله، فإنه يحنث، إلا إن كانت نيته ألا يباشر الفعل بنفسه فقط.



مثال: حلف ألا يبيع سيارته لفلان، ثم وكل غيره في بيع السيارة له، فإنه يحنث، لكن إن كان مقصوده ألا يباشر البيع معه، جاز له التوكيل ولا يحنث.

(٣) قال ابن حزم: (من حلف ثم قال: نويت بعض ما يقع عليه اللفظ؛ صدق، وكذلك لو قال: جرى لساني ولم يكن لي نية فإنه يصدق، فإن قال: لم أنو شيئاً دون شيء؛ حمل على عموم لفظه)<sup>(١)</sup>.

(٤) يمين السكران ونحوه: اختلف العلماء في وقوع يمين السكران، والمعتمد عند الحنابلة أنه لا يقع، وهو الذي رجحه شيخ الإسلام وقال ابن حزم: (ولا يمين لسكران، ولا لمجنون في حالة جنونه، ولا لهاذٍ في مرضه، ولا لنائم في نومه، ولا لمن لم يبلغ)<sup>(٢)</sup>.

ومن الأدلة على ذلك: حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاث؛ عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»<sup>(٣)</sup>. وثبت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نحوه، وفيه: «عن المبتلى حتى يبرأ»<sup>(٤)</sup>. قال ابن حزم: (السكران مبتلى في عقله).



(١) المحلى (٤٠٦/٨) المسألة (١١٣٦).

(٢) المحلى (٤١٥/٨) المسألة (١١٤٠).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٤٤٠٣)، والترمذي (١٤٢٣)، وابن ماجه (٢٠٤٢)، وأحمد (١١٦/١).

(٣٥١٢)، من حديث علي بن أبي طالب، وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع.

(٤) أبو داود (٤٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٤١)، وأحمد (١٥٨/١).

## كتاب : (الكفارات)

١- ما يجب في الكفارة  
واحد من امرين على  
التقريب:

٢- هل هي على الفور بعد الحدث  
مباشرة؟  
ليست على الفور ولكن يستحب لها المبادرة.

٣- بان صجر من ضمان  
الكفارة ثلاثاً أيام  
صيام ثلاثاً أيام  
ومن احكامها:

١- لا يتحل إلى الصيام إلا  
بالصجر المألي عن ضمان  
الكفارة الثلاث.

٢- متى المتيقن في الصجر  
هل وقت الحدث أم وقت أداء  
الكفارة؟

هنا: المتيقن وقت الحدث  
فمن كان مثلاً وقتها مومراً  
لم يصبر وقت الأداء لم  
تسقط وتثبت في ذمته ولا  
يتحل للصيام.  
وقيل: المتيقن وقت أداء  
الكفارة.

٣- لا يجب التتابع في  
صومها.

١- ان يفطر بين ٢ امور  
وهي:

٢- او حق رقية.

من احكامها:  
- يشترط ان تكون موبة.

٢- وقت جواز:  
يفطر قبل الحدث ويسمي  
تحلة اليمين.

١- وقت الوجوب:  
هو بعد الحدث بالاتفاق.

٢- او كسوتهم:

١- اطعام عشرة مساكين.

من احكامها:

١- يجب ان يكونوا عشرة ولا يجوز اطعام واحد عشرة  
ايام وكسوته عشرة كسي

٢- اراجع انه يجوز ان يقدمهم بأي وجه كان ولا يلزمه ان  
يتكلمهم الطعام.

٣- ان اطعم بعضاً وكسى بعضاً اجزا على الراجح.

٤- شهر ولهم:

١- ان يكونوا مسلمين:

٢- ان يكونوا مساكين.

٣- ممن ياكلون الطعام  
بان لا يكون رطباً مثلاً.

١- صبيها:  
هو الحدث باليمين وهو  
ان يخل ما حلف على  
تركه او يترك ما حلف  
على فعله.



## ثانيًا: الكفارات

• معنى الكفارات:

• الكفارة مشتقة من (الكَفَر) أي: الستر، فهي ستارة للذنب الحاصل بسبب الحنث في اليمين.

• مشروعيتهما: الكفارة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع:

• أما (الكتاب): فقد قال تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

• وأما (السنة): فقول النبي ﷺ: «إذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيرًا منها؛ فأتِ الذي هو خير، وكفر عن يمينك»<sup>(١)</sup>.

• وأما (الإجماع): فقد أجمع المسلمون على مشروعية الكفارة في اليمين<sup>(٢)</sup>.

• سبب وجوبها:

• تجب الكفارة بالحنث في اليمين؛ سواء أكان في طاعة، أو في معصية، أو في مباح. ولا خلاف بين أهل العلم أن الكفارة تجب بعد الحنث، لكنهم اختلفوا: هل تجزئه لو قدمها قبل الحنث؟ ذهب جمهور العلماء إلى أنها تجزئ، وذهب أبو حنيفة إلى أنها لا تجزئ، وعند الشافعية لا تجزئ بالصوم، وتجزئ فيما عداه.

• والراجح من ذلك قول الجمهور؛ لما ثبت من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها، فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير»<sup>(٣)</sup>، فذكر الكفارة قبل الحنث، وتقدّم في الحديث السابق تقديم الحنث قبل الكفارة.

(١) البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢)، وأبو داود (٣٢٧٧)، والترمذي (١٥٢٩)، والنسائي (١٠/٧).

(٢) انظر: المغني (٧٣٣/٨).

(٣) مسلم (١٦٥٠)، والترمذي (١٥٣٠).

ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢]؛ قال الشيخ ابن عثيمين: (يكفر عنه قبل الحنث، ويسمى «تحلة»؛ لأن الإنسان تحلل من حين كفر... ولهذا نقول: أداء الكفارة قبل الحنث «تحلة»، وبعد الحنث «كفارة»<sup>(١)</sup>).

الواجب في الكفارات:

إذا حنث في اليمين، فإن الواجب في الكفارة الآتي:

(أ) هو غدير بين إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة؛ يختار أيها شاء، وهذا بإجماع العلماء.

(ب) فإن عجز، ولم تتوفر لديه القدرة المالية لأداء واحد من الخصال السابقة، لزمه صوم ثلاثة أيام.

وقت الكفارة وترتيبها وعلى من تجب:

(١) الكفارة واجب مطلق، ليس لأدائها وقت محدد، فيجوز أن يؤديها بعد الحنث مباشرة، أو في أي وقت في العمر، ولكن الأولى المسارعة.

(٢) لا ينتقل إلى الصيام إلا بالعجز، لكنهم اختلفوا: هل المقصود بالعجز وقت الحنث، أو وقت أداء الكفارة؟

فالمعتبر عند الحنفية والمالكية وقت الأداء، أي: وقت الكفارة؛ فلو حنث وكان موسراً، ثم أعسر وأراد أن يكفر جاز له الصوم.

وأما الحنابلة والظاهرية فالمعتبر عندهم وقت الحنث؛ فلو كان موسراً وقت الحنث وجب عليه الإطعام أو الكسوة أو العتق، ولا ينتقل إلى الصيام بعد ذلك حتى لو أعسر.

تنبيه: لو كان معسراً وشرع في الصوم، ثم أيسر؛ لم يلزمه الرجوع إلى العتق، أو الإطعام، أو الكسوة.

(٣) حكم الكفارة عام: في حق العبد، والحر، والرجل، والمرأة، والمسلم، والكافر؛ لأن الله تعالى ذكر الكفارة والأصل في التشريع أن يكون عامًا لجميع المكلفين، فدخل الكل في عمومها، إلا أن الكافر لا يصح منه التكفير بالصيام؛ لأنه عبادة، وهو ليس من أهل العبادة.

(١) الشرح الممتع (٦/٤٠١).



• خصال الكفارة:

• أولاً: الإطعام:

قال الله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ويتعلق بذلك ما يلي:

(١) عدد المساكين: نصت الآية على إطعام عشرة مساكين، فالراجح أنه لا بد أن يراعى العدد، كما هو مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه، وقد ذهب أبو حنيفة إلى جواز أن يطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام، والراجح قول الشافعي وأحمد؛ لظاهر النص.

(٢) مقدار الطعام ونوعه: اختلف العلماء في تقدير الطعام؛ هل هو مقدر أو لا؟ فذهب الجمهور إلى أنه مقدر بالشرع، ثم اختلفوا في هذا التقدير، فيرى أبو حنيفة أنه صاع من تمر، أو شعير، أو دقيق، أو نصف صاع من قمح، ومذهب الشافعي أنه يجزئ المد، وهو قول الحنابلة.

وأما الإمام مالك فقد ذهب إلى أن الإطعام غير مقدر بالشرع، بل يرجع فيه إلى العرف، وهو قول ابن حزم، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو الأرجح؛ لأن الله أطلق الإطعام ولم يقدره. قال ابن تيمية: (والمختار أن يرجع في ذلك إلى عرف الناس وعاداتهم، فقد يجزئ في بلد ما أوجه أبو حنيفة، وفي بلد ما أوجه أحمد، وفي بلد آخر ما بين هذا وهذا على حسب عادته؛ عملاً بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾<sup>(١)</sup>).

(٣) هل المقصود تمليك الطعام للفقير أو تحقيق الإطعام بالفعل؟

ذهب الجمهور: (المالكية، والشافعية، والحنابلة) إلى أنه لا بد من تمليك الطعام للفقراء؛ لأنه مال وجب للفقراء فوجب تمليكهم إياه كالزكاة، وعلى هذا فلا يجزئ لو غداهم أو عشاهم. وذهب الحنفية -ورواية عن مالك ورواية عن أحمد، ورجحه ابن تيمية ونقله عن أكثر السلف- إلى أنه يجزئه أن يطعمهم بأي وجه كان؛ لأن المقصود حقيقة الإطعام وهو إباحته لهم، وهذا يجزئ بالتملك، ويجزئ كذلك بأن يغديهم أو يعشيهم، وهذا القول هو الأرجح؛ لأن لفظ (إطعام) في الآية مطلق، لم يقيد بالتمليك.

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/٣٥٣).



تنبيه: الراجع في ذلك أنه يجزئه وجبة واحدة، وكذلك إذا أخرج الطعام (قوتًا) فيجزئه ما يكفي وجبة واحدة.

(٤) هل تجزئ القيمة؟

لا يجوز عند جمهور العلماء إخراج قيمة الطعام والكسوة؛ عملاً بنص الآية: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامٍ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾، وخالف الحنفية؛ فأجازوا إخراج القيمة، والراجع قول الجمهور<sup>(١)</sup>.

(٥) المدفوع إليهم الطعام: يدفع الطعام لمن توفرت فيه الشروط الآتية:

(أ) أن يكونوا مساكين: فلا يدفع لغيرهم، ولفظ المسكين عام يشمل (الفقير) و(المسكين)، إذ المقصود المحتاجون؛ سواء كان احتياجهم ظاهرًا، أو غير ظاهر.

(ب) أن يكونوا مسلمين: وهذا هو قول الجمهور، وأجاز الحنفية والظاهرية دفعه إلى الذمي؛ لدخوله في اسم المساكين، والآية لم تنص على تخصيصه بالإسلام.

(ج) أن يكونوا ممن يأكل الطعام:

القول الأول: لا يجوز دفعها لطفل لم يطعم، وهذا مذهب المالكية وهو قول لأبي حنيفة ورواية عن أحمد<sup>(٢)</sup>؛ وذلك باعتبار أن الطعام إباحة لهم لكي يطعموه.

القول الثاني: يجوز دفعها له، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة وقول لأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، وهذا قول أكثر الفقهاء، وذلك باعتبار أن الطعام تمليك لهم.

والراجع هو القول الأول؛ لأن المقصود سد الحاجة والجوع بالطعام، فإذا كان لم يطعم فلا حاجة له في ذلك.

ويمكن ترجيح القول الثاني بأن يقال: يطعم هذا الصغير بما يناسبه لأن لفظ (الطعام) يدخل فيه الشراب؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وحديث زمزم: «إنها طعام طعم»، والصغير الذي لم يطعم يمكن أن يشرب ما يقوم مقام الطعام؛ من اللبن ونحوه، والله أعلم.

(١) المدونة (١/٥٩٩)، والمحلى (٨/٦٩)، والمغني (٨/٧٣٨).

(٢) بدائع الصنائع (٦/٢٩١٣)، حاشية العدوي على شرح الخرشي (٣/٦٠)، المعونة (١/٦٤٤).

(٣) بدائع الصنائع (٦/٢٩١٣)، والمغني (١٣/٥٠٨)، والإنصاف (٩/٢٢٩).



ثانيًا: الكسوة:

ويصدق على ما يطلق عليه اسم الكسوة، وأن يكون ذلك على سبيل التملك للمساكين. ولم تحدد الكسوة بقدر، والراجح من ذلك ما يستر عامة البدن؛ بحيث يسمى لابسها مكتسبًا، وهذا يختلف حسب اختلاف البلاد وعاداتهم؛ لأن الله أطلق في الآية، ولم يقيد بها بشيء.

تنبيه: مذهب المالكية، والشافعية، والظاهرية لا يجزئ أن يطعم بعض المساكين ويكسو بعضهم، بل إما أن يطعمهم جميعًا أو يكسوهم جميعًا؛ لنص الآية.

ومذهب أحمد وأبي حنيفة أن ذلك يجزئ؛ لأن كلا من الإطعام والكسوة مقصود للشارع، والتخيير بين الإطعام والكسوة من باب التيسير على المكلف

ثالثًا: عتق رقبة:

اشتراط جمهور الفقهاء -المالكية والشافعية والحنابلة- في عتق الرقبة أن تكون مؤمنة، وجعلوا هذا الشرط أيضًا في عتق الرقبة في كفارة الظهار، وكفارة الجماع في رمضان. وأما الحنفية فقد ذهبوا إلى عدم اشتراط الإيثار في عتق الرقبة في هذه الكفارات.

ومنشأ الخلاف بينهم أن الله أوجب في كفارة القتل الخطأ (عتق رقبة مؤمنة) فوصفها بالإيمان، ولم يذكر هذا الشرط في كفارة الظهار، أو كفارة اليمين، وكذلك لم يوجب النبي ﷺ ذلك في كفارة الجماع في رمضان، فحمل الجمهور المطلق على المقيّد، وجعلوا الشرط عامًّا في جميع الكفارات. وأما الحنفية فلم يحملوا المطلق على المقيّد، بل جعلوا كل نص على حدة.

قلت: وما ذهب إليه الحنفية قوي؛ لأن ما ذهب إليه الجمهور معترض: قال الشيخ ابن عثيمين: (الحكم مختلف؛ ففي كفارة القتل: عتق وصيام بدون إطعام، وفي كفارة الظهار: عتق وصيام وإطعام، وكذلك في كفارة الجماع في نهار رمضان، وأما كفارة اليمين فواضح الاختلاف: طعام وكسوة وصيام؛ يعني مع العتق)<sup>(١)</sup>.

ثم ذهب الشيخ إلى أن الأفضل عتق رقبة مؤمنة؛ لأن ذلك أبرأ للذمة، وأحوط للشبهات، أما إذا أعتق الرجل في هذه الكفارات رقبة غير مؤمنة، فلا نلزمه بإعادة الكفارة ونغرمه. وهذا القول فيه نظر، وهو مخالف لقول جمهور العلماء، وبيان ذلك أن (الرقبة) عند

(١) الشرح المتع (٦/٤٢٤).



الإطلاق ينبغي أن تحمل على (المسلمة) ما لم يدل دليل على خلاف ذلك؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فهي في المسلمين فقط كما تقدم في أبواب الزكاة. رابعًا: الصوم:

قال تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]؛ أي: أنه إذا لم يجد رقبة، ولا إطعاما، ولا كسوة؛ فالكفارة في حقه صيام ثلاثة أيام.

تنبيه: يخطئ كثير من الناس ويظنون أنه بمجرد الحنث وجب عليه صيام ثلاثة أيام، ولكن الصحيح أنه لا يجب عليه الصوم إلا إذا كان معسرا عن العتق، والإطعام، والكسوة. وهل يجب الصيام متتابعًا؟

القول الأول: عدم وجوب التابع في صيام كفارة اليمين مع كونه الأفضل، وهذا مذهب المالكية والشافعية في الأظهر من مذهبهم وهو مذهب أهل الظاهر، وأحمد في رواية<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: وجوب التابع في صيام كفارة اليمين، وهذا مذهب الحنفية، والحنابلة، وكذلك الشافعية في أحد القولين، ونقل بعضهم أن هذا قول لجمهور<sup>(٢)</sup>؛ قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: (وأما صيام الثلاثة أيام في كفارة اليمين لمن لم يجد ما يكفر به من إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة: فجمهور أهل العلم يستحبون أن تكون متتابعات، ولا يوجبون التابع إلا في: الشهرين اللذين يصامان كفارة لقتل الخطأ، أو الظهار، أو الوطء عامدًا في رمضان)<sup>(٣)</sup>.

الراجح في ذلك القول الأول؛ لأن الله أطلق في الآية، ولم يقيد بها بكونها متتابعات؛ وأما ما استدل به أصحاب القول الآخر بقراءة ابن مسعود: (فصيام ثلاثة أيام متتابعة) فهي لا تصح إسنادا. ولو صحت فلا يجب العمل بها.



(١) المدونة (٤٣/٢)، والخرشي (٦٠/٣)، والأم (٦٦/٧)، ومغني المحتاج (٣٢٨/٤)، والمحلى (٧٥/٨)، والمحرف في الفقه (١٩٨/٢).

(٢) بدائع الصنائع (٢٩٣٠-٢٩٣١)، تبين الحقائق (١١٣/٣)، نهاية المحتاج (١٧٤/٨)، المغني (٧٥٢/٨).

(٣) الاستذكار (٣٥٠-٣٥١).

كتابها المأثور:  
(إمام الإسكندر بنده بشيعة من الغرب فوجيهه واجبة عليه)

١- حكمه:

٢- الواطء به:

٣- الحكمه:

٤- الحكمه:

٥- الواطء به:

٦- الحكمه:

٧- الحكمه:

٨- الواطء به:

٩- الحكمه:

١٠- الحكمه:

١١- الواطء به:

١٢- الحكمه:

١٣- الحكمه:

١٤- الواطء به:

١٥- الحكمه:

١٦- الحكمه:

١٧- الواطء به:

١٨- الحكمه:

١٩- الحكمه:

٢٠- الواطء به:

٢١- الحكمه:

٢٢- الحكمه:

٢٣- الواطء به:

٢٤- الحكمه:

٢٥- الحكمه:

٢٦- الواطء به:

٢٧- الحكمه:

٢٨- الحكمه:

٢٩- الواطء به:

٣٠- الحكمه:

٣١- الحكمه:

٣٢- الواطء به:

٣٣- الحكمه:

٣٤- الحكمه:

٣٥- الواطء به:

٣٦- الحكمه:

٣٧- الحكمه:

٣٨- الواطء به:

٣٩- الحكمه:

٤٠- الحكمه:

٤١- الواطء به:

٤٢- الحكمه:

٤٣- الحكمه:

٤٤- الواطء به:

٤٥- الحكمه:

٤٦- الحكمه:

٤٧- الواطء به:

٤٨- الحكمه:

٤٩- الحكمه:

٥٠- الواطء به:

٥١- الحكمه:

## ثالثًا: النذور

• معناها:

• لغة: النذور جمع نذر؛ وهو العهد والإيجاب.

وشرعًا: إلزام الإنسان نفسه بشيء من القرب فيجعله واجبًا عليه.

• حكم صدور النذر من المكلف:

• ذهب جمهور العلماء إلى القول بکراهة النذر، وهو الراجح، والأدلة على ذلك كثيرة:

منها: حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: نهى النبي ﷺ عن النذر، وقال: «إنه لا يرد شيئًا، وإنما يستخرج به من البخيل»<sup>(١)</sup>.

ومنها: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئًا لم يكن الله قدره له، ولكن النذر يوافق القدر، فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج»<sup>(٢)</sup>.

قلت: ومع كونه مكروهًا، فإنه يجب الوفاء به؛ لما ثبت في الحديث: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»<sup>(٣)</sup>.

علّة الكراهة:

(١) يحتمل أن يكون سبب الكراهة أن الناذر يأتي بالقربة التي نذرها مستثقلًا لها، لما صارت واجبة عليه.

(٢) ويحتمل أن يكون سببها أن الناذر لما لم ينذر القربة إلا بشرط أن يفعل له ما يريد، صار كالمعاوضة التي تقدح في نية المتقرب..

(١) البخاري (٦٦٩٣، ٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩)، وأبو داود (٣٢٨٧)، والنسائي (١٥/٧)، وابن ماجه (٢١٢٢).

(٢) البخاري (٦٦٩٤)، ومسلم (١٦٤٠)، وأبو داود (٣٢٨٨)، والنسائي (١٦/٧)، وابن ماجه (٢١٢٣).

(٣) البخاري (٦٦٩٦)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (١٧/٧)، وابن ماجه (٢١٢٦).

(٣) وقد يعتقد جاهل أن الخير الذي حصل له، إنها هو بسبب النذر، لذلك قال ﷺ: «لا يرد شيئاً»، وقال: «لا يقدم شيئاً ولا يؤخر»، وغير ذلك من الألفاظ بهذا المعنى.

تنبيه: ذهب بعض العلماء إلى القول بإباحة النذر، بل باستحبابه، مستدلين على ذلك بالنصوص الواردة في الثناء على الموفين بالنذر، كما قال تعالى: ﴿يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧].

والجواب: ما جزم به القرطبي في «المفهم» من حمل ما ورد في الأحاديث من النهي عن نذر المجازاة (المعلق على شرط) كأن يقول مثلاً: إن شفى الله مريضى فعلي صدقة كذا، ووجه الكراهة أنه لما أوقف فعل القربة المذكورة على حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم يخلص له نية التقرب إلى الله تعالى؛ لأنه سلك فيها مسلك المعاوضة<sup>(١)</sup>.

قلت: فعلى هذا: ما ورد فيه الثناء محمول على النذر المطلق شكرًا لله، ولم يكن على سبيل المجازاة. قال الحافظ: (وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى: ﴿يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧] قال: كانوا ينذرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم؛ فساهم أبراراً، وهذا صريح في أن الثناء وقع في غير نذر المجازاة)<sup>(٢)</sup>.

• أركان النذر:

ذكر العلماء أن أركان النذر ثلاثة: الناذر، والمنذور، والصيغة؛ وإليك بيان كل منها:

الركن الأول: الناذر:

يصح النذر من العاقل البالغ، ولا يصح ولا ينعقد من الصبي والمجنون؛ لما ثبت في الحديث: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يحتلم»<sup>(٣)</sup>.

مسألة: في حكم نذر الكافر إذا أسلم:

الراجح من أقوال أهل العلم رحمهم الله تعالى: أن الكافر إذا نذر في كفره نذرًا ثم أسلم بعد ذلك، فإنه يجب الوفاء به؛ لما ثبت في الحديث أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال للنبي ﷺ:

(١) انظر: فتح الباري (١١/ ٥٧٨).

(٢) فتح الباري (١١/ ٥٧٩).

(٣) تقدم تخريجه.



يا رسول الله؛ إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، قال: «أوف بنذرك»<sup>(١)</sup>.

الركن الثاني: صيغة النذر:

قال ابن عثيمين: (وينعقد النذر بالقول، ليس له صيغة معينة، بل كل ما دلَّ على إلزام فهو نذر؛ سواء قال: لله علي عهد، أو لله علي نذر، أو ما أشبه ذلك مما يدل على الإلزام، مثل: لله علي أن أفعل كذا، وإن لم يقل: نذر، أو عهد)<sup>(٢)</sup>.

قلت: ويشترط في ذلك اللفظ والنية. قال ابن حزم: (ولا يجزئ في ذلك لفظ دون نية، ولا نية دون لفظ؛ لقول رسول الله ﷺ: «الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى»)<sup>(٣)</sup>.

والصيغة فيه نوعان:

الأول: النذر المطلق: وهو ما كان شكرًا لله على نعمة، أو لغير سبب، كأن يقول: لله علي أن أصوم كذا، وهذا الذي حملت عليه النصوص الواردة في الثناء على الموفين بالنذر ووصفهم بالأبرار.

الثانية: النذر المقيد، ويقال له: نذر المجازاة: أعني المعلق على شرط، كأن يقول: إن قدم غائبي فعلي كذا، وإن شفى الله مريضتي، فله علي صوم كذا.

الركن الثالث: المنذور: المنذور نوعان:

مبهم: وهو ما لا يبين نوعه؛ كقوله: لله علي نذر. ومعين: وهو قد يكون قربة، أو غير قربة. وبيان ذلك بالتفصيل فيما يلي:

أولًا: النذر المبهم:

أى: أنه لم يسم شيئًا في نذره، بل أطلق ولم يعين، فعليه كفارة يمين؛ وذلك لعموم قوله ﷺ: «كفارة النذر كفارة يمين»<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (٢٠٣٢)، ومسلم (١٦٥٦)، وأبو داود (٢٤٧٤)، والترمذي (١٥٣٩)، والنسائي (٢١/٧).

(٢) الشرح الممتع (٤٥١/٦).

(٣) المحلى (٣٧٤/٨) مسألة (١١٢٢).

(٤) مسلم (١٦٤٥)، وأبو داود (٣٣٢٣)، والترمذي (١٥٢٨)، والنسائي (٢٦/٧).





وجاء في رواية عند ابن ماجه بزيادة: «كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين» ولكنها زيادة ضعيفة<sup>(١)</sup>.

وثبت عن ابن عباس موقوفاً أنه قال: من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين<sup>(٢)</sup>. ويرى بعض العلماء أن هذا الحكم إذا لم ينو شيئاً في نذره، وأما لو نوى شيئاً فإنه يجب الوفاء به إن كان قرابة.

ثانياً: النذر المعين: وينقسم إلى أقسام:

(أ) نذر القرية والطاعة: كأن يقول: نذرت لله صلاة ركعتين، ويقال له: نذر التبرُّر؛ لما فيه من البر والطاعة لله، فيلزم الإنسان نفسه بطاعة من الطاعات على سبيل القرية إلى الله، وسواء كان النذر معلقاً على شرط (نذر المجازاة)، أو غير معلق (مطلقاً)<sup>(٣)</sup>، ففي كل ذلك يجب الوفاء به، والأدلة على ذلك:

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَیَقْضُوا تَقَثَهُمْ وَلَیُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، ولما ثبت في الحديث عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»<sup>(٤)</sup>.

(ب) نذر اللجاج والغضب: ومعنى اللجاج: الخصومة، أي النذر الذي سببه الخصومة والغضب، فيعلق نذره بشرط يقصد به المنع منه، أو الحمل عليه؛ كأن يقول: إن فعلت كذا صمت سنة، أو تصدقت بمالي، فليس مقصوده الصوم والصدقة، وإنما مقصوده منع نفسه من الفعل، وكذلك في حمل نفسه على الفعل؛ كأن يقول: إن لم أفعل كذا فمالي صدقه.

فهذا النذر حكمه حكم اليمين المعلق على شرط؛ لأنه لم يقصد القرية، وهذا ثابت عن عمر، وابن عباس، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، وبناء على هذا فهو مخير بين فعل ما نذره أو الكفارة، وهذا مذهب أحمد والشافعي في قول له، ورجع إليه أبو حنيفة، وهو اختيار ابن تيمية<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الإرواء (٢٥٨٦).

(٢) ابن أبي شيبة (١٧٣/٤)، ورجح أبو داود وقفه (٣٣٢٢).

(٣) انظر: صيغة النذر.

(٤) البخاري (٦٦٩٦)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (١٧/٧)، وابن ماجه (٢١٢٦).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٥٣/٣٥).



وذهب مالك وأبو حنيفة في قوله القديم أنه يلزمه الوفاء بالنذر، والراجح القول الأول. وإذا عرفت أنه خير، فهل الأفضل فعل النذر أو الحنث مع الكفارة؟

الجواب: أن هذا يختلف باختلاف المحلوف عليه؛ إن كان خيراً، فالأفضل فعله، وإن كان تركه هو الخير، فالأفضل تركه.

(ج) نذر المعصية: كأن ينذر شرب الخمر، أو صيام يوم العيد، أو أن يذبح على قبر. فهذا النذر حرام، ويحرم الوفاء به للأحاديث المتقدمة؛ ومنها: «ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه».

ولكن هل عليه كفارة أو لا؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: عدم وجوب الكفارة، وهذا مذهب مالك والشافعي، ورواية عن الإمام أحمد، ودليلهم قوله ﷺ: «لا وفاء لنذر في معصية الله»<sup>(١)</sup>. قالوا: فهذا يدل على أن النذر لم ينعقد أصلاً، فلا يجب عليه كفارة. قالوا: وكذلك الحديث: «ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»، ولم يأمر بكفارة.

القول الثاني: وجوب الكفارة، وهذا مذهب أبي حنيفة ورواية عن الإمام أحمد، وهو ثابت عن ابن مسعود، وابن عباس، وجابر، وعمران بن الحصين، وسمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وهذا الرأي هو الراجح، ودليلهم:

حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ قال: «النذر نذران: فما كان لله فكفارته الوفاء، وما كان للشيطان فلا وفاء فيه، وعليه كفارة يمين»<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ قال: «لا نذر في معصية الله، وكفارته كفارة يمين»<sup>(٣)</sup>.

(١) مسلم (١٦٤١)، وأبو داود (٣٣١٦)، والنسائي (١٩/٧)، وابن ماجه (٢١٢٤).

(٢) صَحَّحَهُ الألباني: انظر: الصحيحة (٤٧٩)، ورواه البيهقي (١٥٢/١)، وابن أبي شيبه (٩٢/٣).

(٣) صَحَّحَهُ الألباني: رواه أبو داود (٣٢٩٠)، والترمذي (١٥٢٤)، والنسائي (١٤٥/٢)، وابن ماجه (٢١٢٥). وصَحَّحَهُ الألباني في إرواء الغليل (٢٥٩٠) وضعفه الترمذي وأبو داود والدارقطني وابن عدي واليزار والبيهقي وغيرهم، وحنجهم في ذلك أن الزهري أسقط سليمان بن أرقم بينه وبين يحيى بن أبي كثير، وقد أجاب الألباني على هذه العلة بأن الحديث ثابت عند النسائي بدون الوساطة مع تصريح الزهري بسماحه من يحيى فالإسناد بذلك صحيح، وثم علة أخرى أجاب عنها الألباني كذلك.



وقد اختلف العلماء في تصحيحه وتضعيفه، واحتج به الإمام أحمد، وهذا فرع عن تصحيحه للحديث، وصحّحه الشيخ الألباني.

وأما الأحاديث التي احتج بها الفريق الأول فإنها لم تتعرض لحكم الكفارة، إنما نهت عن الوفاء بنذره فقط.

تنبيه: اعلم -رحمك الله- أن النذر عبادة لا تكون إلا لله، ومن صرف هذه العبادة لغير الله فقد أشرك، وقد ابتلي الكثير في زماننا بصرف النذر إلى أصحاب القبور، يعتقدون فيهم أنهم يجلبون لهم الحاجات، أو يكشفون عنهم الكربات. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز لأحد أن ينذر لغير الله؛ لا لنبي، ولا لغير نبي، وأن هذا شرك لا يوفي به)<sup>(١)</sup>.

(د) نذر المباح: وهو ما ليس بطاعة ولا معصية؛ كمن نذر أن يلبس ثياباً مباحة، أو ركوب دابة، ونحو ذلك، وقد اختلف العلماء في حكم هذا النذر على قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور إلى أن هذا النذر لا ينعقد، ولا يجب الوفاء به، ولا كفارة فيه، واستدلوا على ذلك بما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بينا النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم، فسأل عنه، فقالوا: أبو إسرائيل؛ نذر أن يقوم في الشمس، ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم، فقال النبي ﷺ: «مروه فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه»<sup>(٢)</sup>. قال الحافظ: (وفيه أن كل شيء يتأذى به الإنسان؛ ولو مآلاً، مما لم يرد بمشروعيته كتاب أو سنة؛ كالمشي حافياً، والجلوس في الشمس؛ ليس هو من طاعة الله، فلا ينعقد به النذر)<sup>(٣)</sup>. وقال أيضاً: (وأصرح من ذلك ما أخرجه أحمد من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أيضاً: «إنما النذر ما يتغنى به وجه الله»<sup>(٤)(٥)</sup>).

القول الثاني: ذهب الحنابلة إلى انعقاد النذر المباح، وهو خير بين فعله وتركه مع الكفارة.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٨٦).

(٢) البخاري (٦٧٠٤)، وأبو داود (٣٣٠٠)، وابن ماجه (٢١٣٦).

(٣) فتح الباري (١١/٥٩٠).

(٤) أحمد (١٨٣/٢)، والدارقطني (٤/١٦٢)، والبيهقي (١٠/٦٧)، وصحّحه الألباني: الصحيحة (٣٣٠٩).

(٥) فتح الباري (١١/٥٨٨).



ودليلهم: قوله ﷺ: «لا نذر في معصية الله»، ففيه نفي النذر في المعصية، فبقي ما عداه ثابتًا، ومن جملة ذلك المباح.

واحتجوا كذلك بحديث بريدة أن امرأة قالت: يا رسول الله إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف، فقال: «أوف بنذرك»<sup>(١)</sup>.

وأما حديث أبي إسرائيل الذي نذر عدم القعود، وعدم الكلام، وعدم الاستظلال؛ فهذا فيه تعذيب للنفس، والله غني عن تعذيب الإنسان نفسه.

ويمكن أن نلخص النذر المباح بتقسيمه إلى أقسام:

(أ) ما كان فيه تعذيب للنفس، فهذا يجب عليه الحث فيه، والذي يترجح أن عليه الكفارة؛ لعموم الحديث: «كفارة النذر كفارة يمين».

(ب) أن يكون النذر مباحًا يعين على قربة، كمن نذر أن يتسحر ليتقوى على الصيام، أو أن ينام القيلولة ليتقوى على قيام الليل.

فهذا النذر ينعقد ويستحب له الوفاء به، وعليه يحمل حديث المرأة التي نذرت أن تضرب بالدف، ففيه إظهار الفرح والسرور بنصرة النبي ﷺ، وفي ذلك إغظة لأعداء الله.

(ج) ألا يكون فيه شيء مما ذكر، فهو مخير بين فعله وتركه؛ لعموم الحديث: «كفارة النذر كفارة يمين»<sup>(٢)</sup>.

#### • مسائل متعلقة بالنذر:

##### • الأولى: النذر فيما لا يملك:

لا يصح للإنسان أن ينذر فيما لا يملك؛ لما ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك»<sup>(٣)</sup>. قال الحافظ ابن حجر: (واختلف فيمن وقع منه النذر في ذلك؛ هل تجب فيه الكفارة؟ فقال الجمهور: لا، وعن أحمد، والثوري،

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٣١٢)، والترمذي (٣٦٩٠).

(٢) مسلم (١٦٤٥)، والترمذي (١٥٢٨)، والنسائي (٢٦/٧).

(٣) مسلم (١٦٤١)، وأبو داود (٣٣١٦)، والنسائي (١٩/٧)، وابن ماجه (٢١٢٤).

وإسحاق، وبعض الشافعية، والحنفية: نعم، ونقل الترمذي اختلاف الصحابة في ذلك كالقولين<sup>(١)</sup>.

الثانية: إذا عجز عن الوفاء بالنذر:

إذا نذر الإنسان نذرًا ثم عجز عن الوفاء به، أو نذر نذرًا لا يطيقه؛ كمن نذر أن يحج ماشيًا ثم عجز، أو نذر أن يصوم يومًا ويفطر يومًا ثم عجز، فالراجح في هذا كله أن يتحلل من نذره ويكفر؛ لما ثبت في حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «كفارة النذر كفارة يمين»<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: إذا نذر التصديق بجميع ماله، أو بما يزيد عن الثلث:

اختلف العلماء إذا نذر الإنسان أن يتصدق بجميع ماله؛ فيرى بعضهم أنه لا يلزمه شيء، ويرى بعضهم أنه لا يتصدق إلا بالثلث، والقول الثالث أنه يلزمه التصديق بجميع ماله؛ لعموم الأحاديث: «من نذر أن يطيع الله فليطعه»، والخلاف مبني على حكم التصديق بجميع المال؛ هل يجوز أو لا؟، وقد تقدم ذلك في باب الزكاة، والراجح الجواز شريطة ألا يتضرر هو ولا من يرعاهم بذلك؛ لما ثبت أن أبا بكر رضي الله عنه تصدق بجميع ماله وقبله منه النبي ﷺ.

وأما إن ترتب على ذلك ضرر، فليتصدق وليوف بالنذر بما لا يضر به - من غير تقييد بثلاث ولا غيره - وذلك لما ثبت أن كعب بن مالك لما تاب أراد أن ينخلع من ماله، فقال له النبي ﷺ: «أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك»<sup>(٣)</sup>.

الرابعة: إذا نذر صيام شهر:

يلزمه التتابع في صيام أيام الشهر؛ سواء عيّن الشهر أم لا، وسواء صام الشهر من أوله أو من أثنائه، إلا إذا كانت نيته عدد الأيام فقصد أن يصوم ثلاثين يومًا، فله ما نواه، سواء تابع الأيام أم فرقها.

فإن قصد شهرًا متتابعًا فأفطر في أثناء الشهر، فهل يستأنف شهرًا جديدًا أو يكمل؟

الجواب: إن كان أفطر لعذر أتم، وإن كان لغير عذر استأنف الصيام.

(١) فتح الباري (٥٨٧/١١).

(٢) مسلم (١٦٤٥)، والترمذي (١٥٢٨)، والنسائي (٢٦/٧).

(٣) البخاري (٢٧٥٨)، ومسلم (٢٧٦٩)، وأبو داود (٣٣١٧)، والترمذي (٣١٠٢)، والنسائي (١٣/٧).



الخامسة: وقت ثبوت حكم النذر:

أي الوقت الذي يجب فيه الوفاء بالمنذور، وهذا الوقت يختلف باختلاف النذر:

(١) فإن كان النذر مطلقاً غير معلق، ولا مقيد بشرط؛ كأن يقول: الله علي صوم شهر؛ فإنه يثبت النذر عليه في الحال، وعليه أن يأتي به في أي شهر، وكلما سارع في الوفاء به كان ذلك أولى.

(٢) وإن أطلق تحديد المنذور ببيان قدره؛ كأن يقول: الله علي صوم، أو صدقة، أو صلاة، فيجزئه في ذلك أقل ما يقع عليه الاسم، فيجزئه صوم يوم واحد، وصلاة ركعتين، والتصدق بما يقع عليه اسم الصدقة ولو كان قليلاً، ولو نذر هدياً ولم يعين، فأقله شاة، أو سبع بدنة، أو سبع بقرة.

(٣) وإن كان مقيداً بشرط؛ كأن يقول: إن رد الله غائبتي فلله علي كذا، فإنه يثبت وجوبه متى تحقق الشرط.

(٤) وإن قيد النذر بمكان؛ كأن يقول: الله علي أن أصلي في مكان كذا، فيجوز أداء الصلاة في أي مكان، إلا إذا عين الأماكن الفاضلة للمسجد الحرام ومسجد النبي والمسجد الأقصى، كما يجوز إذا عين مكاناً فاضلاً أن يؤدي الصلاة في أفضل منه؛ كمن عين مسجد النبي ﷺ فإنه يجوز له الأداء في المسجد الحرام؛ وذلك لما ثبت في الحديث عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رجلاً قام يوم الفتح فقال: يا رسول الله، إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين، فقال ﷺ: «صلّ هاهنا»، ثم أعاد عليه، فقال: «صلّ هاهنا»، ثم أعاد عليه، فقال: «شأنك إذا»<sup>(١)</sup>.

وأما الصيام فلا تعلق له بالمكان، فلو نذر أن يصوم في بلد كذا، فليصم في أي مكان.

وأما الصدقة فإن نذر أن يتصدق على أهل بلد معين فإنه يجب الوفاء به، إلا إذا كان في هذا المكان إحياء لسنن الجاهلية؛ وذلك لما ثبت في الحديث أن رجلاً قال: يا رسول الله، إني نذرت أن أذبح إبلاً «ببوانة»، فقال ﷺ: «هل كان فيها وثنٌ يعبد؟ قال: لا، قال: «هل كان فيها عيدٌ من أعياد الجاهلية؟» قال: لا، قال: «أوف بنذرك»<sup>(٢)</sup>، و«بوانة» اسم مكان.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٢٣٠٥)، وأحمد (٣/٣٦٣)، وصححه الألباني: مشكاة المصابيح (٣٤٤٠).

(٢) أبو داود (٣٣١٣)، وابن ماجه (٢١٣٠)، وأحمد (٦/٣٦٦).



السادسة: من مات وعليه نذر:

إذا مات الإنسان وعليه نذر طاعة -أي نذر كان؛ سواء كان صياماً أو حجاً أو اعتكافاً- أداه عنه وليه.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه استفتى النبي ﷺ في نذر كان على أمه؛ توفيت قبل أن تقضيه، فأفتاه أن يقضيه عنها، فكانت سنة بعد <sup>(١)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قال: أتى رجل النبي ﷺ فقال له: إن أختي نذرت أن تحج، وإنها ماتت، فقال النبي ﷺ: «لو كان عليها دين أكنت قاضيه؟» قال: نعم. قال: «فاقض الله، فهو أحق بالقضاء؟» <sup>(٢)</sup>.

وأخرج ابن أبي شيبة أن امرأة نذرت أن تعتكف عشرة أيام، فماتت ولم تعتكف، فقال ابن عباس: اعتكف عن أمك <sup>(٣)</sup>.

وأما النذور المالية، فقد قال الحافظ: (وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن من مات وعليه نذر مالي؛ أنه يجب قضاؤه من رأس ماله، وإن لم يوص، إلا إن وقع النذر في مرض الموت؛ فيكون من الثلث، وشرط المالكية والحنفية أن يوصي بذلك مطلقاً) <sup>(٤)</sup>.

وأما الصلاة، فالراجح قضاء الصلاة المنذورة عن الميت، وهو ثابت عن ابن عمر، وابن عباس فقد روي البخاري أن ابن عمر رضي الله عنهما أمر امرأة جعلت علي نفسها صلاة ثم ماتت فقال: صل عنها <sup>(٥)</sup>، وروي أن ابن أبي شيبة بسند صحيح أن امرأة قالت لابن عباس رضي الله عنهما أن أمها نذرت مشياً إلى مسجد قباء للصلاة فأفتي ابنتها أن تمشي لها. وقد اختلف النقل عنهم، فقد نُقل عن كل منهم أنه لا يصلي أحد عن أحد، لكن هذا لا يعارض قولهما السابق فرواية ابن عمر المانعة رواها مالك بلاغاً فهي ضعيفة ثم هي ورواية ابن عباس عامة في

(١) البخاري (٦٦٩٨)، ومسلم (١٦٣٨)، والنسائي (٢٥٣/٦) (٢٠/٧)، وابن ماجه (٢١٣٢)

(٢) البخاري (٦٦٩٩)، ومسلم (١١٤٨)، والنسائي (١١٦/٥).

(٣) ابن أبي شيبة (٣٣٩/٢) برقم (٩٦٩٤).

(٤) فتح الباري (٥٨٥/١١).

(٥) رواه البخاري تعليقاً (٥٨٣/١١)، فتح الباري.

جميع الصلوات والروايات السابقة خاصة في المنذورة فتخصص بها. وجمع بينهما الحافظ بقوله: يمكن الجمع بين التقليل بجعل جواز القضاء في حق من مات وجعل النفي في حق الحي. وأما الصلوات المفروضة فإنها لا تقضي عن الميت، وقد نقل ابن بطال: (الإجماع على أنه لا يصلي أحد عن أحد لا فرضًا ولا سنة، لا عن حي ولا عن ميت)<sup>(١)</sup>. هل يأكل الناذر من نذره؟

إذا نذر ذبح شاة، فهل يأكل منها؟ وهل يأكل منها أحد من عائلته؟  
الجواب: قال ابن قدامة: (المذهب أنه يأكل من هدي التمتع والقران دون سواهما، نص عليه أحمد... وهذا قول أصحاب الرأي، وعن أحمد: لا يأكل من المنذور وجزاء الصيد، ويأكل مما سواهما، وهو قول ابن عمر<sup>(٢)</sup>، وعطاء، والحسن، وإسحاق. وقال ابن أبي موسى: لا يأكل أيضًا من الكفارة، ويأكل مما سوى هذه الثلاثة، ونحوه مذهب مالك<sup>(٣)</sup>... وقال الشافعي: لا يأكل من واجب؛ لأنه هدي وجب بالإحرام، فلم يجز الأكل منه كدم الكفارة)<sup>(٤)</sup>. قلت: ومن ذهب إلى عدم جواز الأكل من النذر: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٥)</sup>، وطاووس، ومجاهد، وسعيد بن جبير<sup>(٦)</sup>.

وأما عن أكل العائلة؛ فقد قال ابن حزم: (لكن لأهله وأولاده أن يأكلوا منه إن شاءوا؛ لأنهم غيره، إلا إذا قصد بنذره المساكين فلا يأكلوا، إلا إذا كانوا مساكين)<sup>(٧)</sup>.



(١) انظر: فتح الباري (١١/٥٨٤).

(٢) ابن أبي شيبة (١٣١٩٦).

(٣) الاستذكار (٤/٢٥٤)، والمحلى (٧/٤٢٦).

(٤) المغني (٣/٥٤١ - ٥٤٢).

(٥) ابن أبي شيبة (١٣٢٠٠).

(٦) ابن أبي شيبة (٣/١٧٥) رقم (١٣١٧٥)، والبيهقي (٥/٢٤٢).

(٧) المحلى (٧/٤٢٧).

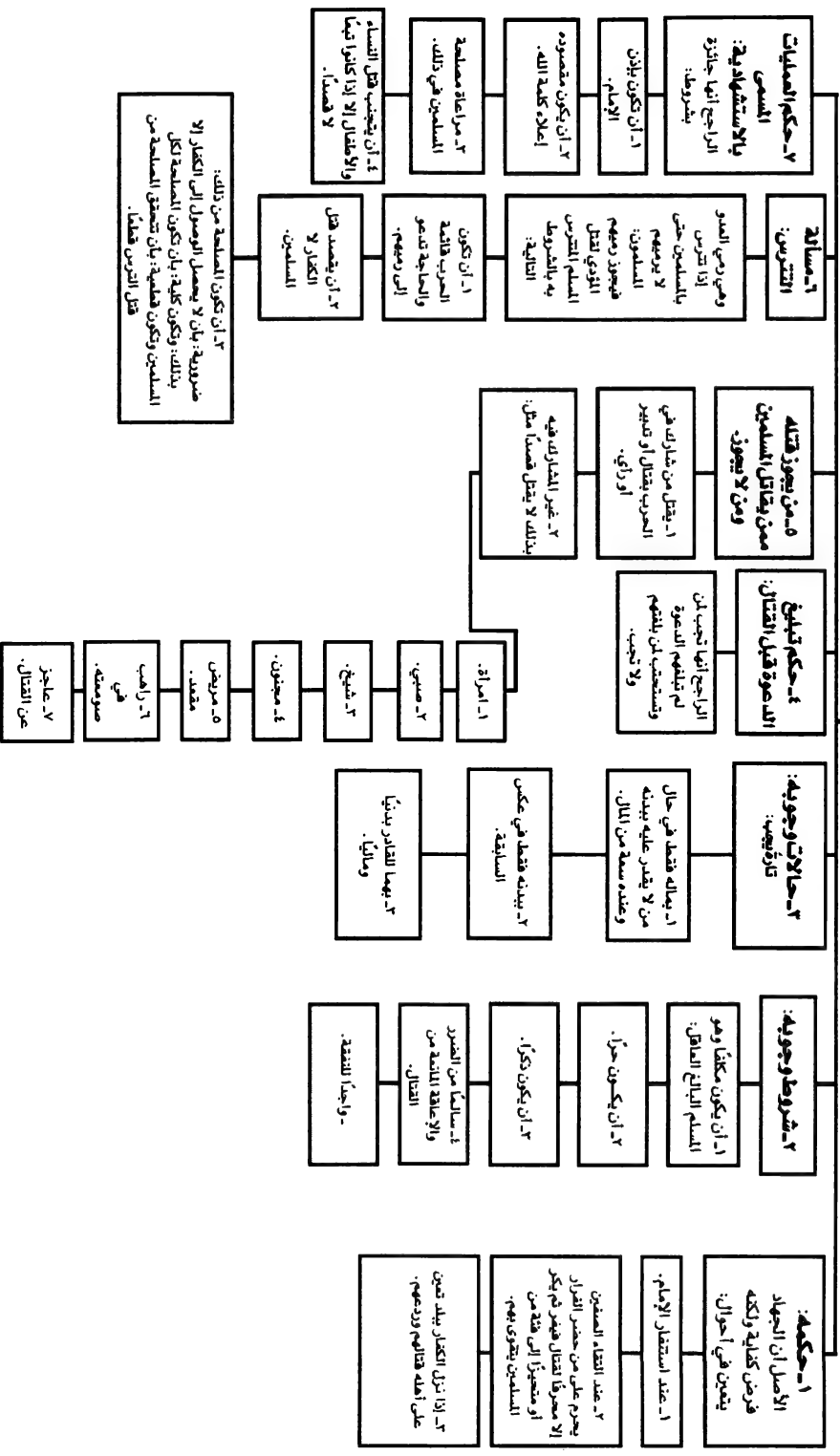






كتاب الجهاد

## كتاب الجهاد: (هو بذل الجهد في قتال العدو)



## كتاب الجهاد

• معنى الجهاد:

• لغة: بذل الجهد، أي بذل المشقة.

واصطلاحاً: بذل الجهد في قتال العدو، ويكون باليد والمال واللسان والقلب، ويطلق الجهاد على جهاد النفس والشيطان والفساق<sup>(١)</sup>.

• فضل الجهاد:

• أولاً: من (القرآن):

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْتَ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَجْرٍ مُسْتَقِيمٍ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تَوَكَّلْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَبِجِهَادٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ١٠-١١].

ثانياً: من (السنة): الأحاديث في ذلك كثيرة؛ منها:

(١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سئل رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله ورسوله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد في سبيل الله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور»<sup>(٢)</sup>.

(٢) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتى رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أي الناس أفضل؟ قال: «مؤمن يجاهد بنفسه وبماله في سبيل الله»، قال: ثم من؟ قال: «ثم مؤمن في شعب من الشعاب؛ يعبد الله، ويدع الناس من شره»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: فتح الباري (٣/٦).

(٢) البخاري (٢٦) (١٥١٩)، ومسلم (٨٣)، والترمذي (١٦٥٨)، والنسائي (١١٣/٥).

(٣) البخاري (٢٧٨٦)، ومسلم (١٨٨٨)، وأبو داود (٢٤٨٥)، والترمذي (١٦٦٠)، والنسائي (١١/٦).



(٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَعْدِلُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ»، فَأَعَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ»، ثُمَّ قَالَ: «مِثْلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمِثْلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ بَأَيَّاتِ اللَّهِ، لَا يَفْتَرُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>.

(٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ مِائَةُ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»<sup>(٢)</sup>.

(٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا»<sup>(٣)</sup>، يَعْنِي: قَاتِلُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

(٦) عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقَ نَاقَةَ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ جَرَحَ جَرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ نَكَبَ نَكْبَةً؛ فَإِنَّا تَحِيَّاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغْزَرِ مَا كَانَتْ؛ لَوْنُهَا لَوْنُ الزَّعْفَرَانِ، وَرِيحُهَا رِيحُ الْمِسْكِ»<sup>(٤)</sup>، وَمَعْنَى «فَوَاقَ نَاقَةَ»: مَا بَيْنَ الْحَلْبَتَيْنِ مِنَ الْوَقْتِ. وَهَنَآكَ آيَاتٌ وَأَحَادِيثٌ أُخْرَى كَثِيرَةٌ فِي فَضْلِ الْجِهَادِ، وَالرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَفَضْلِ الشَّهَادَةِ، وَسِيَّاقِي بَعْضُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

#### ● حكم الجهاد:

● قد يكون الجهاد فرض كفاية، وقد يكون فرض عين؛ وذلك على حسب الحاجة الداعية إليه، وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: فرض كفاية:

وذلك إذا لم يكن النفير عامًا، وكون الجهاد فرض كفاية هو الأصل في حكم الجهاد، ومما يدل على أنه فرض كفاية قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا

(١) مسلم (١٨٧٨)، والترمذي (١٦١٩)، واللفظ لمسلم، وروى البخاري نحوه (٢٧٨٥).

(٢) البخاري (٢٧٩٠) (٧٤٢٣)، والنسائي (٢٠/٦)، وأحمد (٣٣٥/٢).

(٣) مسلم (١٨٩١)، وأبو داود (٢٤٩٥)، وأحمد (٣٩٧/٢).

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٢٥٤١)، والترمذي (١٦٥٧)، والنسائي (٢٥/٦)، وابن ماجه (٢٧٩٢)،

وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الألباني كما في صحيح الترغيب والترهيب (١٣٢٣).

وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَ ﴿ [النساء: ٩٥]، فلو كان الجهاد فرض عين لما وعد الله القاعدتين الحسنين؛ لأن القعود في هذه الحالة يكون حراماً.

قال الشيخ ابن عثيمين: (لا بد فيه من شرط، وهو أن يكون عند المسلمين قدرة وقوة يستطيعون بها القتال، فإن لم يكن لديهم قدرة، فإن إقحام أنفسهم في القتال إلقاء بأنفسهم إلى التهلكة، ولهذا لم يوجب النبي ﷺ على المسلمين القتال وهم في مكة، لأنهم عاجزون ضعفاء، فلما هاجروا إلى المدينة وكونوا الدولة الإسلامية، وصار لهم شوكة؛ أمروا بالقتال) (١).

قلت: لكن يلزمهم فرضاً إذا كانوا في حالة عجز وضعف أن يسعوا لتحصيل القوة التي يتمكنون بها من مقاتلة عدوهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].  
ثانياً: فرض عين:

يتعين الجهاد على كل فرد إذا كان النفير عاماً؛ لقوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]. ويتعين الجهاد في الحالات الآتية:

(١) إذا التقى الجيشان وتقابل الصفان، فيحرم على من حضر أن ينصرف؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ [الأنفال: ٥٥]، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»، وذكر منها: «التولي يوم الزحف» (٢)، فلا يجوز لمن حضر القتال أن ينصرف، إلا في حالتين:

الأولى: أن يكون متحرِّفاً لقتال، بمعنى أن يذهب ليأتي بقوة أكثر.

الثانية: أن يكون منحازاً إلى فئة؛ كأن يُذكر له أن فئة من المسلمين تكاد تنهزم فينحاز إليهم لتقوى شوكتهم، شريطة ألا يؤثر ذلك في الفئة التي هو فيها.  
(٢) إذا نزل الكفار ببلد تعين على أهله قتالهم ودفعهم.

(١) الشرح الممتع (٣/ ٤٤٥).

(٢) البخاري (٢٧٦٧) (٦٨٥٧)، ومسلم (٨٩)، وأبو داود (٢٨٧٤)، والنسائي (٦/ ٢٥٧).

(٣) إذا استنفرهم الإمام (الحاكم)؛ لقوله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا، وإن تأمر عليكم

عبد حبشي»<sup>(١)</sup>.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَعَّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ  
أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾<sup>(٣٨)</sup> إِلَّا  
تَنَفَّرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴿[التوبة: ٣٨، ٣٩]. وقال النبي ﷺ:  
«وإذا استنفرتم فانفروا»<sup>(٢)</sup>.

تنبيهات:

(١) استئذان الوالدين: إذا كان الجهاد فرض كفاية فلا بد من استئذان الأبوين قبل  
الخروج، وأما إذا كان فرض عين فلا يجب الاستئذان، بل يخرج الولد من غير إذن أبويه،  
وتخرج المرأة من غير إذن زوجها.

(٢) من يقوم بالكفاية: زاد الشيخ ابن عثيمين توضيحاً لما يكون فيها الجهاد فرض  
عين؛ وهو إذا احتيج إليه؛ كأن يكون عندنا دبابات وطائرات لا يحسن قيادتها إلا هؤلاء،  
فيتعين عليهم الجهاد.

● شروط الجهاد:

● يشترط لوجوب الجهاد سبعة شروط؛ وهي: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية،  
والذكورة، والسلامة من الضرر، ووجود النفقة.

(فالإسلام والبلوغ والعقل) هي شروط لوجوب فرائض الشريعة على العموم.  
وأما (الحرية) فلأن النبي ﷺ كان يبايع الحر على الإسلام والجهاد، وأما العبد فكان يبايعه  
على الإسلام فقط.

وأما (الذكورة) فدليلها حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قلت: يا رسول الله، نرى الجهاد  
أفضل الأعمال، أفلا نجاهد؟ فقال: «لكن أفضل الجهاد حج مبرور»<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٧١٤٢)، والنسائي (١٥٤/٧)، والترمذي (١٧٠٦)، وابن ماجه (٢٨٦٠).

(٢) البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١٣٥٣)، وأبو داود (٢٤٨٠)، والترمذي (١٥٩٠).

(٣) البخاري (١٥٢٠)، وابن ماجه (٢٩٠١).

وأما (السلامة من الضرر) فلقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [الفتح: ١٧].

وأما (وجود النفقة) فلقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١].  
ملاحظات:

(١) هل يجب الجهاد بالمال أو بالنفس أو بهما؟

الجواب: تارة يجب بالمال فقط في حال من لا يقدر على الجهاد ببدنه وعنده سعة من المال، وتارة يجب بالبدن فقط في حال من لا مال له، وتارة يجب بهما في حال القادر بدنياً ومالياً.

(٢) وظائف الإمام في الجهاد:

على الإمام أن يتفقد الجيش؛ سواء كان ذلك بنفسه إن كان ذا خبرة، أو بمن يثق به من ذوي الخبرة، فينظر الصالح للجهاد فيقره، والفاسد فيمنعه؛ سواء كان ذلك في معدات الحرب أو في قدرات المجاهدين.

وعلى الإمام أن يمنع كل من لا يصلح للجهاد، كالذي يخذل الناس ويضعف من عزمهم وإقدامهم؛ كأن يثبت فيهم أننا مهزومون لا محالة، أو لماذا نجاهد الآن وعدونا أقوى منا؟ ونحو ذلك مما يرجف بالجيش، وكذلك يخرج المرجفين الذين يهولون قوة العدو، وأنهم هزموا قبلنا سرايا كذا وكذا، فإن هذا كله يضعف من قوة المسلمين.

وعلى الإمام كذلك أن ينظم الجيش، ويقسمه حسب ما تقتضيه المصلحة؛ حتى لا يبدو الجيش فوضى عند الالتحام.

فضل الرباط في سبيل الله:

ومعنى «الرباط»: ملازمة الثغور التي بين المسلمين والكفار، حتى لا يتحين الكفار الفرصة فيهمجوا على بلاد المسلمين، ويقال لهم الآن: (حرس الحدود). قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].



وردت الأحاديث في فضل الرباط في سبيل الله؛ منها:

(١) عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها»<sup>(١)</sup>.

(٢) وعن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات فيه جرى عليه عمله الذي كان يعمل، وأجرى عليه رزقه، وأمن الفتان»<sup>(٢)</sup>.

(٣) عن فضالة بن عبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كل ميت يختم على عمله، إلا المرباط في سبيل الله، فإنه يُنمى له عمله إلى يوم القيامة، ويؤمن من فتنة القبر»<sup>(٣)</sup>.  
وغير ذلك من الأحاديث في فضل الرباط في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ.

حكم إبلاغ الدعوة قبل القتال:

ذهب فريق من العلماء إلى وجوب إبلاغ العدو الدعوة إلى الإسلام قبل القتال؛ سواء كانت الدعوة بَلَّغَتْهُمْ قبل ذلك أم لا، وهذا مذهب الإمام مالك.

وذهب فريق آخر من العلماء إلى أنه لا يجب الإبلاغ مطلقاً، وهو رأي عند الحنابلة.  
وذهب جمهور العلماء إلى الفرق بين من بلغته الدعوة قبل ذلك؛ فلا يجب إعادة الإبلاغ لهم، ويكون الإبلاغ حينئذ من باب الاستحباب، وبين من لم تبلغه الدعوة؛ فيجب إبلاغهم، وهذا هو الراجح جمعاً بين الأدلة؛ فقد ثبت في الحديث عن بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كان رسول الله ﷺ إذا أُمِّرَ أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: «وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلل، فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك

(١) البخاري (٢٨٩٢)، والترمذي (١٦٦٤)، ورواه مسلم (١٨٨١) مختصراً.

(٢) مسلم (١٩١٣)، والترمذي (١٦٦٥)، وأحمد (٤٤٠/٥).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٢٥٠٠)، والترمذي (١٦٢١)، وأحمد (١٥٠/٤)، وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٤٥٦٢).

فاقبل منهم وكف عنهم، فإن أبوا فسلهم الجزية، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم»<sup>(١)</sup>.

فهذا الحديث يدل على وجوب البلاغ قبل القتال، لكن ثبت أن النبي ﷺ أغار على قوم من غير إبلاغهم؛ فعن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون، وأنعامهم تسقى على الماء، فقتل مقاتلتهم، وسبى سبيهم»<sup>(٢)</sup>، ومعنى «أغار» أي: هجم عليهم، والغارة تكون فجأة لا يسبقها دعوة. و«هم غارون» أي: غافلون.

وقد جمع الجمهور بين هذه الأحاديث بأنه حيث أمر بدعوتهم، فذلك فيما إذا كانوا لم يصل إليهم بلاغ قبل ذلك، وحيث قاتلهم فجأة، فذلك فيما إذا كانوا قد دعاهم وأبلغهم قبل ذلك، وهذا القول هو أرجح الأقوال، والله أعلم.

#### • آداب الجهاد:

(١) يجوز قتل الذين يقاتلوننا من المشركين ممن يشتركون في الحرب برأي أو تدمير أو قتال، وأما غير المقاتلة فلا يجوز قتلهم؛ من امرأة، أو صبي، أو شيخ، أو مجنون، أو مريض مقعد، أو أشل، أو راهب في صومعة، أو عاجز عن القتال، لكن من كان في هؤلاء يشارك برأي أو تدمير، أو قاتل مع قومه؛ فإنه يجوز قتلهم.

ومن الأدلة على منع قتلهم:

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «انطلقوا باسم الله، وبالله، وعلى ملة رسول الله ﷺ، ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً، ولا صغيراً، ولا امرأة، ولا تغلوا، وضموا غنائمكم، وأصلحوا، وأحسنوا إن الله يحب المحسنين»<sup>(٣)</sup>.

عن رباح بن ربيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «الحق بخالد، فقل له: لا تقتلن امرأة ولا عسيفاً»<sup>(٤)</sup>. و«العسيف»: الأجير، وفي رواية: «ذرية» بدلاً من: «امرأة».

(١) مسلم (١٧٣١)، وأبو داود (٢٦١٢)، والترمذي (١٤٠٨)، والنسائي في الكبرى (٨٥٨٦)، وابن ماجه (٢٨٥٨).

(٢) البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٣٠)، وأبو داود (٢٦٣٣).

(٣) رواه أبو داود (٢٦١٤)، وفي سنده ضعف، ويشهد له الحديث الآتي عدا قوله: «شيخاً فانياً».

(٤) حسن: رواه أبو داود (٢٦٦٩)، وابن ماجه (٢٨٤٢)، وأحمد (٤٨٨/٣).

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ جِيوشَهُ قَالَ: «لَا تَقْتُلُوا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ»<sup>(١)</sup>.

وأما الدليل على جواز قتلهم إذا قاتلوا أو كان لهم رأي أو مشورة: فعن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رُبَيْعَةَ بْنَ رَفِيعٍ السَّلَمِيَّ أَدْرَكَ دَرِيدَ بْنَ الصَّمَةِ يَوْمَ حَنِينٍ، فَقَتَلَهُ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ جَاوَزَ الْمِائَةَ، لَا يَنْتَفِعُ إِلَّا بِرَأْيِهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

(٢) لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ الْغَدْرُ؛ وَمَعْنَاهُ: الْخِيَانَةُ بِنَقْضِ الْعَهْدِ، وَلَا التَّمَثِيلُ بِالْأَعْدَاءِ، وَلَا سَرَقَةُ الْغَنِيمَةِ؛ وَهِيَ (الْغُلُولُ).

(٣) يَنْبَغِي تَحْسِينَ النِّيَّةِ فِي الْقِتَالِ؛ بِأَنْ يَكُونَ مَقْصِدُهُ إِعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الرَّجُلِ يِقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حِمَةَ، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، أَيْ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

(٤) يَجُوزُ لِلْمُجَاهِدِ أَنْ يَتَمَنَّى الشَّهَادَةَ؛ لَمَا ثَبِتَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَةٍ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أَقْتُلُ، ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أَقْتُلُ»<sup>(٤)</sup>، وَثَبِتَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الشَّهَادَةَ فِي سَبِيلِكَ، وَمَوْتًا فِي بَلَدِ رَسُولِكَ»<sup>(٥)</sup>.

وعن سهل بن حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى الشَّهَادَةَ بِصَدَقٍ، بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشَّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ»<sup>(٦)</sup>.

(٥) يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبَايِعَ الْجُنْدَ عَلَى عَدَمِ الْفِرَارِ، أَوْ عَلَى الْمَوْتِ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى ظِلِّ شَجَرَةٍ، فَلَمَّا خَفَّ النَّاسُ

(١) رواه أحمد (٣٠٠/١)، وضعف إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط.

(٢) البخاري (٤٣٢٣)، ومسلم (٢٤٩٨).

(٣) البخاري (١٢٣) (٢٨١٠)، ومسلم (١٩٠٤)، وأبو داود (٢٥١٧)، والترمذي (١٦٤٦)، والنسائي (٢٣/٦).

(٤) البخاري (٣٦) (٢٧٩٧)، ومسلم (١٨٧٦)، والنسائي (٢٠/٦)، وابن ماجه (٢٧٥٣).

(٥) البخاري (١٨٩٠)، ومالك في الموطأ (١٠٠٦).

(٦) مسلم (١٩٠٩) وأبو داود (١٥٢٠)، والترمذي (١٦٥٣)، والنسائي (٣٦/٦).

قال: يا ابن الأكوخ، ألا تباع؟ قلت: قد بايعت يا رسول الله، قال: وأيضاً، فبايعته الثانية، فقال الراوي لسلمة بن الأكوع: يا أبا مسلم، على أي شيء كنتم تباعون؟ قال: «على الموت»<sup>(١)</sup>.

ولا يلزم من المبايعه على الموت وقوع الموت، بل المقصود الثبات وعدم الفرار ولو ماتوا. (٦) تقدم أنه يجب الثبات عند لقاء العدو؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأنفال: ٤٥]، لكن إن غلب على الظن أنهم سيغلبون ويقتلون، فلا بأس من الفرار متحرفين لقتال، أي: يطلبون من ينصرهم على الكفار؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مَنْ تَحَرَّفَ لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦]. يقول العز بن عبد السلام: (التولي يوم الزحف مفسدة كبيرة، لكنه واجب إذا علم أنه يقتل من غير نكاية في الكفار)<sup>(٢)</sup>.

(٧) ويحرم على المسلمين بيع السلاح والكراع (الخيال) والمعدات الحربية لأهل الحرب التي تقوي شوكة العدو على المسلمين.

(٨) يجوز استخدام وسائل التخريب والتدمير التي تفرق العدو، وتكسر شوكتهم؛ كضرب حصونهم وإحراقها، وإغراقها بالماء، وتوجيه النبال، والمدافع، والصواريخ من وسائل القتال الحربية: البرية والبحرية والجوية.

(٩) الأصل أن المسلمين لا يستعينون بأهل الشرك على المشركين؛ لقوله ﷺ لرجل تبعه يوم بدر: «ارجع، فلن أستعين بمشرك»<sup>(٣)</sup>، ولأنه لا يؤمن غدرهم.

لكن أجاز بعض الفقهاء الاستعانة بهم إذا كانت ضرورية، أو كانت هناك حاجة، شريطة أن تكون القيادة للمسلمين؛ لأن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية يوم حنين<sup>(٤)</sup>، وأعانت خزاعة عام فتح مكة.

(١) البخاري (٢٩٦٠)، وأحمد (٥٤/٤)، ورواه مسلم (١٨٦٠)، والترمذي (١٥٩٢) مختصراً.

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/١٩٨)، نقلاً من كتاب فرسان النهار للعفاني.

(٣) رواه مسلم (١٨١٧)، والترمذي (١٥٥٨)، وأبو داود (٢٧٣٢)، وأحمد (١٤٨/٦).

(٤) رواه مسلم (٢٣١٣).



مسألة: حكم قتال العدو إذا ترس بالمسلمين:

هذه المسألة ظهرت أيام حروب التتار؛ إذ إنهم كانوا يضعون أمامهم أسرى المسلمين يترسون بهم؛ حتى لا يرميهم أحد من المسلمين، خشية أن يصيب المسلمين، فنشأ السؤال عن حكم رمي العدو في هذه الحالة علمًا بأنه قد يصيب الترس:

قال ابن قدامة: (وإن ترسوا بمسلم، ولم تدع حاجة إلى رميهم؛ لكون الحرب غير قائمة، أو لإمكان القدرة عليهم بدونه، أو للأمن من شرهم؛ لم يجوز رميهم، فإن رماهم فأصاب مسلمًا فعليه ضمانه، وإن دعت الحاجة إلى رميهم للخوف على المسلمين<sup>(١)</sup> جاز رميهم؛ لأنها حال ضرورة، ويقصد الكفار، وإن لم يخف على المسلمين، لكن لا يقدر عليهم إلا بالرمي.

قال الأوزاعي والليث: لا يجوز رميهم... وقال القاضي والشافعي: يجوز رميهم إن كانت الحرب قائمة؛ لأن تركه يُفضي إلى تعطيل الجهاد<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي: (قد يجوز قتل الترس، ولا يكون فيه اختلاف إن شاء الله، وذلك إذا كانت المصلحة ضرورية كلية قطعية، فمعنى كونها (ضرورية) أنها لا يحصل الوصول إلى الكفار إلا بقتل الترس، ومعنى أنها (كلية): أنها قاطعة لكل الأمة حتى يحصل من قتل الترس مصلحة كل المسلمين، فإن لم يفعل قتل الكفار الترس واستولوا على كل الأمة، ومعنى كونها (قطعية): أن تلك المصلحة حاصلة من قتل الترس قطعًا<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فشرط قتل الترس ما يلي:

(١) أن تكون الحرب قائمة، والحاجة تدعو إلى رميهم.

(٢) أن يقصد قتل الكفار، لا قتل المسلمين.

(٣) أن تكون المصلحة ضرورية كلية قطعية.

وعلى هذا فلا يجوز مثلاً قتل المسلم المجاور للمشرك؛ لأنه لم يترس به، بل ذهب العلماء إلى أنه لا يجوز رميهم إذا لم نتوقع مضرة منهم.

(١) يقصد بذلك المسلمين الموجودين في ديار الإسلام، وليس المسلمين الذين ترس بهم العدو.

(٢) المغني (٤٩٥/١٠) مع الشرح الكبير.

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢٨٧/١٦ - ٢٨٨).

إذا علمت هذا، فاعلم أن ما تفعله بعض الحركات الإسلامية من قتل بعض أفراد الأمن المركزي؛ مستدلين على ذلك بفتوى التترس بعيد جدًا، فهم ليسوا كفارًا، وليست هناك حرب قائمة، ولم يتترس بهم أحد، ثم إن المفاصد في قتلهم لا يحصيها إلا الله<sup>(١)</sup>.

مسألة: حكم الأعمال المسماة (استشهادية أو انتحارية)!!

ظهرت هذه المسألة في زماننا؛ وذلك بأن يلقي بعض المجاهدين بنفسه أو بسيارة معه بعدما يلغم نفسه وسيارته بالألغام، ويفجر ذلك في العدو، وذلك يسبب للأعداء خسائر فادحة، أو إضعافًا لعزمه، ويعلم ذلك المجاهد يقينًا أنه سيموت بسبب هذا الانفجار، فهل هذا العمل الذي يسميه بعضهم (استشهادًا) ويسميه بعضهم (انتحارًا)؛ هل هو صحيح؟

الجواب: خلاصة ما أفتى به العلماء: أن هذه العمليات جائزة إذا ترتب عليها مصلحة كبيرة للإسلام والمسلمين، وأن من يقوم بهذه العملية شهيد إن صدقت نيته مع الله، وهناك أدلة يمكن الاستدلال بها على جواز هذه العمليات الاستشهادية؛ منها:

(١) قصة الغلام الذي دل الملك على الكيفية التي يقتله بها نصرة للدين؛ إذ آمن الناس وقالوا: آمنا برب الغلام.

(٢) قصة البراء بن مالك في معركة اليمامة؛ إذ أمر أصحابه أن يحملوه في ترس على الرماح، ويلقوه داخل الحصن حتى فتح باب الحصن<sup>(٢)</sup>.

(٣) قصة أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه في القسطنطينية، وفيها أن رجلًا من المسلمين حمل على صف الروم حتى دخل فيهم، فصاح الناس، وقالوا: سبحان الله؛ يلقي بنفسه إلى التهلكة، فقام أبو أيوب فقال: أيها الناس، إنكم تتأولون هذه الآية<sup>(٣)</sup> هذا التأويل، إنما نزلت فينا معشر الأنصار لما أعز الله الإسلام وكثر ناصروه، فقال بعضنا لبعض سرا - دون رسول الله ﷺ - : إن أموالنا ضاعت، وإن الله أعز الإسلام،

(١) راجع في ذلك كتاب: تحصيل الزاد لتحقيق الجهاد للدكتور سعيد عبد العظيم.

(٢) سنن البيهقي (٤/٩).

(٣) قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].



وكثر ناصروه، فلو أقمنا في أموالنا فأصلحنا ما ضاع منها، فأنزل الله على نبيه ﷺ الآية (١).

(٤) عن أبي إسحاق السبيعي قال: سمعت رجلاً سأل البراء بن عازب: أرأيت لو أن رجلاً حمل على الكتيبة وهم ألف؛ ألقى بيده إلى التهلكة؟ قال: «لا، ولكن التهلكة أن يصيب الرجل الذنب، فيُلقي بيده ويقول: لا توبة لي» (٢).

وهذا ما اتفق عليه العلماء في فتاوى قرية لهذا المعنى: فقد نقل الإمام النووي في شرح مسلم الاتفاق على التغيرير بالنفس في الجهاد (٣).

وقال أبو بكر بن العربي: (والصحيح عندي جواز الاقتحام على العساكر لمن لا طاقة له بهم؛ لأن فيه أربعة وجوه: طلب الشهادة، ووجود النكاية بالعدو، وتجربة المسلمين عليه، وضعف نفوسهم؛ ليروا أن هذا صنع واحد فما ظنك بالجميع؟) (٤).

وغير ذلك من الأدلة والآراء التي تدل على مشروعية هذه العمليات، وهو ما أفتى به علماء مجمع الفقه الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، ولكن لا بد لصحة هذا العمل الاستشهادي من شروط:

(أ) ألا يكون عملاً فردياً، وإنما يكون بإذن الإمام.

(ب) أن يكون مقصوده إعلاء كلمة الله ونصرة دينه.

(ج) مراعاة المصلحة في ذلك؛ بأن يغلب على الظن تحقيق نكاية بالعدو، وألا يكون هناك ضرر محقق يقع على المسلمين.

(د) أن يتجنب قتل النساء والأطفال، إلا إذا كانوا تبعاً لا قصداً، كما هو الحال في فلسطين، فإن النساء هناك يعددن من المقاتلة، ومن المحاربين.

(١) رواه أبو داود (٢٥١٢)، والترمذي (٢٩٧٢)، وقال: حسن صحيح غريب.

(٢) رواه ابن حزم في المحلى (١٥٢/١٠).

(٣) شرح مسلم (١٨٧/١٢).

(٤) أحكام القرآن (١١٦/١).



تنبيه: ما يفعله بعض الشباب من الحركات الإسلامية من تفجيرات يريق بها دماء المسلمين، ويزهق أرواحهم عمل لا أساس له من الدين، وليس هذا من الجهاد المشروع، لأن حرمة القتل للمسلم والمستأمن ثابتة بالكتاب والسنة، ولا يمكن أن يزال هذا الأصل بما يرد على عقول هؤلاء الشباب من شبهات، كأن يعتمدوا على فتوى التترس، وقد تقدم وجه الصواب فيها، أو كقولهم: «يبعثون على نياتهم»، فيبيحون قتل معصومي الدماء بمثل هذه الظنون، وهذا من التضليل في دين الله، وسطحية الفهم لمعاني القرآن والسنة<sup>(١)</sup>.

(١) راجع في ذلك: كتاب تحصيل الزاد لتحقيق الجهاد للدكتور سعيد عبد العظيم.



أسباب إيقاف العرب مع المحاربين في الإسلام:

3-2025

(وهي التزام إقرار الكفار في ديارنا وحمايتهم والدفاع عنهم مقابل دفعهم

- ومن أحكامها:

۵-۶-۷

- ١- حمايتهم من الاعتداء الخارجي ومن الظلم عند المجرور
  - ٢- تأمين احتياجاتهم عند المجرور والشهوة والطمع والحرص
  - ٣- إسعاد الجزيرة عنهم عندما ضمان حرية الاعتقاد
  - ٤- والمبادئ لهم
  - ٥- حرية العمل والكسب
- هـ- توأمت الوظائف بالولاية إلا ما غلبت عليه الصيغة الدينية كرتاسة الولاية والتضامن ونسوها

### ٤- تفتيش

- ١- بالامتناع عن أداء الجريمة.
- ٢- الامتناع عن التزام أحكام الشريعة التي تفرغهم.
- ٣- الاجتماع على قتال المسلمين.

الى مدة مئة:

وهي مصالحة أهل الحرب بترك القتال مدة معينة:

ومن أحكامها:

- ١- يقدمها الإمام أو نائبه ولا تصح مع  
أحد المسلمين.

بدّة لا يجوز إعطاء أكثر منها  
فيه خلاف:

هــل: لا يجوز مطلقاً ولا بد من تحديدها بعدة.  
وقيل: تجوز مطلقاً غير محددة شريطة أن يكون  
المعد غير لازم للمسلمين ويكون لهم الحق فيه  
تفضله متى شاءوا.

—

٤- هي في الأصل عقد لازم يحرم تقضيه:  
فلا يخلو موقفنا في الالتزام بقصد الهدنة من  
عدمه إما:

آن یسوع منہ

**الفرد والخيالة:**  
هنا أن نبدهم بالاختار  
بيون أن نعلمهم  
ينقض العهد .

۲- ان رضاف منهم

خيانة وخدراً الظهور  
بوادره منهم ضمير  
الصريحة:

三

وہ

۴- بیاض صائمین الاطمان:

وہو جان:

بِأَعْيُنِنَا قَوْمَ الْإِسْلَامِ.

لا يكون لواحد من

المحاربين أو لجماعة  
محمودين، ويجوز أن  
يعبر من أي مسلم ذكراً  
أنثى حراً أو عبداً بشرط  
يكون مكلناً.

أما في عام:

وهو الذي يعطيه الإمام  
لجماعته غير محددين بأن  
رول: أعطيناكم الأمان أو أنتم  
أمنون.

**ومن أحكامه:**

- ١- يثبت حق لو كان بمصرة غير مصرحة إن جرت العادة به  
تأن يقول: (لا بأس عليك أو وقف أو ألق سلاحك) وثبت بما يظنه  
المحارب أمناً حتى لو لم يذو المسلم المؤمن

٣- تأشيرة الدخول لبلاد المسلمين سواء لعملي أو لزيارة أو لإقامة

مسى عقد امان

٣- عقد الأمان عقد لازم من المسلمين يحرم نقضها إلا لثمة أو

٤- يتربى عليه ثبوت الأمن للمستأمن في دمه وماله وعرضه بل

---

١- ينتهي عقد الأمان:

- ١- إذا انتهت مدته.
- ٢- نبذته إليه ونقضه إذا خيف منه الضرر بشرط إعلامه قبله.
- ٣- إذا طلب المستأمن نقضه.

• انتهاء الحرب: تنتهي الحرب بإحدى الطرق الآتية:  
• أولاً: انتهاء الحرب بالإسلام:

والمقصود: اعتناق الكفار لدين الإسلام؛ وذلك بالنطق بالشهادتين، مع التبري من الدين الذي هم عليه، والأدلة على ذلك فيما يلي:

(١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»<sup>(١)</sup>.

(٢) وعن أبي مالك عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم دمه وماله، وحسابه على الله»<sup>(٢)</sup>.

وإذا قال الكافر: أنا مسلم، أو أسلمت لله، ولم ينطق بالشهادتين؛ قبل منه ذلك وحكم له بالإسلام؛ لما ثبت عن المقداد بن الأسود قال: يا رسول الله، أرايت إن لقيت رجلاً من الكفار، وقاتلني، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ بشجرة فقال: أسلمت لله، أفأقاتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ قال رسول الله: «لا تقتله»<sup>(٣)</sup>.

وإذا أسلم الأبوان أو أحدهما حُكِمَ لأولادهما بالإسلام؛ لأنهم تابعون لهما، أو للمسلم منهما، كما يرى العلماء أن الصبي إذا وقع في السبي فهو مسلم تبعاً للدار.

ثانياً: انتهاء الحرب بالأمان:

الأمان: من الأمن، ضد الخوف، والمقصود أن نقول لهم: أعطيناكم الأمان، أو أنتم آمنون. وعقد الأمان قسمان:

أمان عام: وهذا يصدر من الإمام لجماعة غير محددين؛ كأن يعقد عقدًا مع الدولة المحاربة بالأمان، ويدخل في ذلك عقد الهدنة.

(١) البخاري (١٤٠٠) (٧٢٨٥)، ومسلم (٢٠) (٢١)، وأبو داود (١٥٥٦)، والترمذي (٢٦٠٦)،

وابن ماجه (٧١)، وثبت نحوه عن ابن عمر، رواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

(٢) مسلم (٢٣)، وأحمد (٤٧٢/٣).

(٣) البخاري (٤٠١٩) (٦٨٦٥)، ومسلم (٩٥)، وأبو داود (٢٦٤٤).



وأمان خاص: وهو ما يكون للواحد، أو لجماعة محددة (ويقيد بعض العلماء ذلك بألا يزيدوا على عشرة)، ويجوز أن يصدر هذا الأمان من أفراد المسلمين؛ سواء كان رجلاً أو امرأة، فقد ثبت في الحديث عن أم هانئ أنها أمنت أحد المشركين، فقال لها النبي ﷺ: «قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ»<sup>(١)</sup>.

والأدلة على عقد الأمان:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَنَّهُ﴾ [التوبة: ٦]. وعن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخضر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم»<sup>(٣)</sup>.

ومعنى «ويسعى بذمتهم أدناهم»، أي: أنه لو أعطى واحد منهم أماناً فليس للباقيين نقضه.

وقد أجاز النبي ﷺ أمان أم هانئ لرجلين من أحائها<sup>(٤)</sup>، وأمان ابنته زينب لزوجها أبي العاص<sup>(٥)</sup>.

حكم الأمان:

ذهب جمهور العلماء إلى أن عقد الأمان عقد لازم من جانب المسلمين، ولا ينقض إلا لتهمة أو مخالفة؛ ويصح من المسلم العاقل البالغ؛ سواء كان عبداً أو حراً، رجلاً أو امرأة، بشرط أن يكون مختاراً غير مكره.

ويقتضي هذا العقد ثبوت الأمان للمستأمن، فلا يجوز قتلهم ولا سبي نسايتهم وأولادهم، ولا اغتنام أموالهم، بل ولا ضرب الجزية عليهم، ولا يحل الغدر بهم؛

(١) البخاري (٣٥٧) (٣١٧١) (٦١٥٨)، ومسلم (٣٣٦)، وأبو داود (٢٧٧٣).

(٢) البخاري (١٨٧٠) (٧٣٠٠)، ومسلم (١٣٧٠)، والترمذي (١٤١٢)، وأبو داود (٢٠٣٤).

(٣) أبو داود (٢٧٥١)، والنسائي (١٩/٨)، وابن ماجه (٢٦٨٣)، وصححه الألباني في الإرواء (٢٢٠٨).

(٤) البخاري (٣٥٧)، ومسلم (١٣٧٠)، والترمذي (١٥٧٩)، ومالك في الموطأ (٢٥١/١) برقم (١٦٣).

(٥) رواه الحاكم (٢٦٢/٣)، والطبراني في الكبير (٤٢٦/٢٢)، والبيهقي (١٨٥/٧).



لأن الغدر حرام. وعلى هذا فعلى المسلمين أن يكفوا الأذى عن المستأمن مدة الأمان، فإذا انتهت مدة الأمان وجب على الحاكم إبلاغ المستأمن إلى مأمنه، أي: توصيله أو السماح له بالوصول إلى المكان الذي يأمن فيه على نفسه وماله.

متى ينتهي الأمان؟

ينتهي الأمان في الحالات الآتية:

(١) إذا انتهت المدة المحددة للأمان، إن كانت له مدة معلومة.

(٢) بنذ الإمام له: أي: نقضه، وذلك عند خوف الضرر منهم، بشرط أن يعلمهم بنذه

للعقد حتى لا تكون خيانة؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا تَخَافَتْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨].

(٣) ينتهي عقد الأمان أيضًا إذا طلب العدو نقضه.

وفي جميع الأحوال لا يعتدى عليه، بل لا بد أن نبليغه مأمنه.

تنبيه: يشترط في الأمان ألا يكون هناك ضرر واقع على المسلمين؛ سواء كانت هناك مصلحة حاصلة أم لا، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة، ولذلك لا يجوز الأمان لجاسوس ونحوه مما يسبب ضررًا للمسلمين، ويرى الحنفية والمالكية اشتراط المصلحة للمسلمين في عقد الأمان، أي: أنهم لا يكتفون بعدم وقوع الضرر فقط، بل يشترطون مع عدم الضرر تحصيل المصلحة أيضًا.

مسألة: هل يجوز للمستأمن دخول حرم مكة والمسجد الحرام؟

الجواب: ذهب الشافعية والحنابلة إلى منع غير المسلم من دخول مكة؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا

الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨].

والمقصود من المسجد الحرام في الآية حرم مكة، وقالوا: لا يدخل أيضًا غير المسلم الحجاز، ولا يستوطن فيها، ودليلهم: ما ثبت عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَنْ عِشْتَ لِأَخْرَجَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَتْرَكَ إِلَّا مُسْلِمًا»<sup>(١)</sup>، والمراد بها بلاد

(١) مسلم (١٧٦٧)، وأبو داود (٣٠٣٠)، والترمذي (١٦٠٧).



الحجاز فقط دون بلاد اليمن، وإن كانت من جزيرة العرب؛ لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجْلَاهُمْ من الحجاز دون اليمن.

وذهب المالكية إلى جواز (دخول) غير المسلم مكة، لكن لا يدخلون البيت الحرام، على أن تكون مدة الأمان في مكة ثلاثة أيام، ويمكن أن تزيد إذا كانت مصلحة يراها الإمام، وقالوا: لا يجوز لهم (استيطان) جزيرة العرب، ويفسرون جزيرة العرب بالحجاز واليمن؛ لعموم الأحاديث الواردة في إخراجهم من جزيرة العرب.

وأما الحنفية فعندهم يجوز لغير المسلم (دخول) أي مكان في دار الإسلام بأمان، حتى مكة والمسجد الحرام مدة إقامة المسافر ثلاثة أيام، وقالوا: إن الآية المقصود منها منعهم أن يحجوا أو يعتمروا إلى البيت الحرام كما كانوا في الجاهلية.

والراجح ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة؛ لقوة أدلتهم، والله أعلم.

بم يثبت عقد الأمان؟

(١) يثبت عقد الأمان حتى لو كان بصورة غير صريحة، إن جرت العادة به أنه أمان.

قال ابن قدامة: (ومن قال لكافر: أنت آمن، أو لا بأس عليك، أو أجرتك، أو قف، أو ألتى سلاحك، أو مَتَرَسَ فقد أمنه)<sup>(١)</sup>.

وقال في شرحه لذلك: (لأن الكافر يعتقد أماناً، أشبه ما لو سلم عليه، ولقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن الله يعلم كل لسان، فمن كان منكم أعجمياً فقال: مترس فقد أمنه)<sup>(٢)</sup>.

قلت: ويدخل في هذا المعنى من يدخلون بلاد المسلمين بتأشيرة الدخول أو تصريح عمل أو تصريح إقامة أو نحو ذلك.

(٢) ويثبت الأمان بما جرت به العادة ولو بغير عقد. قال ابن قدامة: (ومن دخل دار الإسلام بغير أمان، فادعى أنه رسول أو تاجر، ومعه متاع يبيعه، قُبِلَ منه)<sup>(٣)</sup>.

(١) المقنع (١/٥١٧). وكلمة (مَتَرَسَ) فارسية معناها: لا تخف.

(٢) المصدر السابق. وهذه المقولة علقها البخاري بصيغة الجزم في صحيحه (٤/١٠١) عن عمر بن الخطاب.

(٣) المصدر السابق (١/٥١٨ - ٥١٩).

(٣) يدخل في عقد الأمان بالتبعية كل من كانوا يتبعون المستأمن ولا ينفصلون عنه؛ كأبنائه غير البالغين فلا يحتاج هؤلاء إلى عقود أمان خاصة بهم.

(٤) ويثبت الأمان، وإن كنا لا نقصده؛ إذا فهم الحربي من ذلك أماناً. قال ابن قدامة: (والإشارة كالقول؛ قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لو أن أحداكم أشار بإصبعه إلى السماء إلى مشرك فنزل إليه فقتله، لقتلته».

وقال أحمد: إذا أشير إليه بشيء غير الأمان فظنه أماناً فهو أمان، وكل شيء يرى العالج أنه أمان فهو أمان<sup>(١)</sup>.

مسألة: هل يجوز قتل الأجانب الموجودين في بلاد الإسلام؟

يقول الدكتور سيد حسين العفاني -حفظه الله-: (إن هؤلاء الأجانب؛ سواء كانوا سياحاً أو أطباء أو خبراء أو غيرهم، قدموا إلى بلاد المسلمين وهم يحملون أكثر من صيغة للأمان، وليس صيغة واحدة للأمان؛ فقد دخلوا بجوازات سفر صحيحة، ومعها تصريح بالدخول، أو ما يسمى عرفاً تأشيرة دخول، وبعضهم -مثل الخبراء والأطباء والعلماء والتجار- قد يحمل تصريحاً بالعمل، أو تصريحاً بالإقامة، أو دعوة للزيارة، وهذه كلها صيغ صحيحة ودقيقة ومكتوبة للأمان.

ولذلك فإن قتل هؤلاء خطأ شرعي جسيم، وإراقة لدمائهم بغير حق، وبغير موجب من الشرع، ينبغي على كل مسلم ملتزم بشرع الله الامتناع والتوقف عنه، ونصح غيره بذلك، والإنكار على من يفعل ذلك بكل سبل الإنكار الممكنة<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: انتهاء الحرب بالهدنة:

المقصود بالهدنة: صلح مؤقت بمعنى المهادنة؛ وهي مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة، وتسمى مهادنة، وموادعة، ومعاهدة، ومسألة. ويشترط أن يكون عقد الهدنة من الإمام أو نائبه، ولا تصح من الأفراد، وهو قول الجمهور، ويرى الحنفية جواز الهدنة مع جماعة من المسلمين إذا كانت هناك مصلحة؛ لأنها نوع أمان، فكما يصح من الواحد يصح من الجماعة.

(١) المصدر السابق (١/٥١٧).

(٢) فرسان النهار، للدكتور سيد حسين العفاني.



والغرض من الهدنة وجود المصلحة؛ كأن يكون المسلمون في حال ضعف، والكفار أقوياء؛ فنوادعهم، أو أن تكون مصلحة لدفع عدوان غيرهم، أو لتحقيق غرض إسلام الكفار، أو تحصيل منافع اقتصادية أو عسكرية، أو غير ذلك.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١]، وقد اشتهرت الهدنة التي وادع فيها النبي ﷺ كفار مكة عام الحديبية. أحكام الهدنة:

- (١) تجوز الهدنة بعوض ندفعه أو نأخذه، وتجوز بلا عوض.
- (٢) إذا تمت الهدنة ترتب عليها أمان للأعداء كما في عقد الأمان، فنكف عنهم الأذى، ويجب الوفاء بالشروط المتفق عليها، ولا تجوز الخيانة.
- (٣) عقد الهدنة عقد لازم عند جمهور العلماء، لا يجوز نقضه إلا إذا خيف خيانة من العدو، أو غدر؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ فَانْذِرْهُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، أي: أنه في هذه الحالة لا بد من إعلامهم بنقض العهد.
- ومن مظاهر خيانة العدو للهدنة: أن يقاتلوا المسلمين، أو يناصروا من يقاتلون المسلمين، أو يسبوا الله أو رسوله أو كتابه، أو يتجسسوا على المسلمين، ونحو ذلك، فإن ثبت ذلك فقد نقضوا العهد، وجاز قتالهم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْثُرُوا أَتَمَنُتُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنْتُمْ فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَلِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْهَوْنَ﴾ [التوبة: ١٢]، فهو لاء نقضوا العهد فنقاتلهم، ولا يلزم إبلاغهم في هذه الحالة بنقض العهد الذي بيننا وبينهم، ولذلك لما نقضت قريش العهد قاتلهم النبي ﷺ حتى فتح مكة.

وأما إذا استقاموا على العهد فإنه يلزمنا أن نستقيم عليه، ولا يجوز مقاتلتهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَمُّوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧].

وخلاصة الأمر أن بقاء العهد أو نقضه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يستقيموا لنا، فنستقيم لهم.

الثاني: أن نخاف منهم غدرًا وخيانة، فنعلمهم بنقض العهد قبل أن نقاتلهم.

الثالث: أن يقع منهم الغدر والخيانة، فنقاتلهم ولا يشترط إعلامهم.

(٤) هل عقد الهدنة مؤقت بزمان أو أنه يمكن أن يكون مطلقاً؟

الجواب: هناك ثلاثة آراء في هذه المسألة:

القول الأول: أنه مؤقت، ولا يزيد عن عشر سنوات، ودليلهم أن عقد الحديبية كان عشر سنوات، فلا يزيد على ذلك.

القول الثاني: أنه مؤقت، ولا يشترط أن تكون المدة عشر سنوات، بل يجوز أن يزيد عن عشر سنوات إذا دعت الحاجة لذلك؛ لأن الأدلة عامة في جواز المهادنة دون تقييد، وأما كون النبي ﷺ وادعهم عشر سنوات فهذا لأنه رأى أن ذلك كافٍ للمصلحة.

القول الثالث: أنه يجوز أن يكون مطلقاً من غير تحديد مدة، شريطة أن يكون العقد غير لازم، وللمسلمين الحق في نقضه متى شاءوا، وهذا ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية، ولكن في هذه الحالة لا بد أن نعلمهم بأنه لا عهد بيننا وبينهم إذا أردنا نقضه.

رابعاً: انتهاء الحرب بعقد الذمة:

معناه لغة: العهد؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَرْجُونَ فِي مَوْتِنِ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: ١٠]، «والإل»:

الأهل والقربة، و«الذمة»: العهد.

واصطلاحاً: التزام تقرير الكفار في ديارنا وحمايتهم والدفاع عنهم ببذل الجزية، مع استسلامهم، ويلاحظ أن عقد الذمة عقد مؤبد.

ولا يعقدها إلا الإمام أو نائبه على رأي جمهور العلماء.

والحكمة من عقد الذمة: تمكين غير المسلمين من الاطلاع على حقائق الإسلام وعقيدته.

● أحكام عقد الذمة:

(١) عقد الذمة لا يكون إلا لأهل الكتاب أو للمجوس؛ لأن عندهم شبهة كتاب، والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].





وأما الدليل على إعطائها للمجوس فهو ما ثبت «أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر»<sup>(١)</sup>، وأما المشركون فلا نقبل منهم الجزية، بل إما الإسلام وإما القتال؛ لقوله تعالى عن المشركين ﴿نَقُولُونَهُمْ أَوْيسِلْمُونَ﴾ [الفتح: ١٦].

وذهب بعض الفقهاء إلى أنها تعقد لكل كافر؛ لحديث بريدة عن النبي ﷺ أنه كان يوصي الأمراء: «وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال، فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم؛ فادعهم إلى الإسلام، فإن هم أبوا فسلهم الجزية...»<sup>(٢)</sup> الحديث. وهذا القول - أعني عمومها لكل كافر - هو ما رجحه الشيخ ابن عثيمين. كما يشترط ألا يكون المعاهد مرتدًا؛ لأن حكمه القتل إذا لم يتب.

(٢) إذا تم عقد الذمة انتهت الحرب، وعصم الكفار نفوسهم وأموالهم وأعراضهم.  
(٣) عقد الذمة عقد لازم من جهة المسلمين، فلا يجوز نقضه، وهذا باتفاق الفقهاء، وأما للذميين فالعقد غير لازم، فيجوز لهم نقضه متى شاءوا، واتفق الفقهاء على أن الذميين مطالبون بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية (أي: المدنية والجنائية) وأما أحكام العبادات وما يدينون به، فلهم ما يدينون به؛ كأكلهم الخنازير وشربهم الخمر، لكن لا يُجَدِّثُونَ بيعة، ولهم أن يرموا أماكن عبادتهم فقط.

(٤) تقدم أنهم يطالبون بأحكام الشريعة في النفس والمال والعرض؛ فمن قتل منهم قتلناه، ومن أتلف مالا ضَمَّنَّاهُ، وإذا أتلف المسلم لهم مالا ضَمَّنَّاهُ، ولا يجوز أن نغتالهم ولا نقدفهم بالزنا، ومن أتى منهم حدًّا يعتقدون تحريمه فتحاكموا إلينا، أقمنا عليه الحد؛ كمن زنى أقمنا عليه حد الزنا، فإن لم يتحاكموا إلينا تركناه، وأما إن جاء بما يوجب الحد لكنه لا يعتقد تحريمه؛ كشرب الخمر، فإننا لا نقيم عليه الحد، لكن عليهم ألا يظهرُوا ذلك، فمن أظهر شرب الخمر عززناه.

(٥) يرى جمهور الفقهاء أنه ينقض عهدهم بالامتناع عن أداء الجزية، أو الامتناع عن تطبيق أحكام الشريعة العامة، أو الاجتماع على قتال المسلمين.

(١) البخاري (٣١٥٧) وأبو داود (٣٠٤٣) والترمذي (١٥٨٦).

(٢) مسلم (١٧٣١)، وأبو داود (٢٦١٢)، والترمذي (١٦١٧).



(٦) لا يجوز القيام لهم، ولا تصديرهم في المجالس، ولا بدؤهم بالسلام؛ لقوله ﷺ: «لا تبدءوهم بالسلام، واضطروهم إلى أضيق الطرق»<sup>(١)</sup>، ولكن إن بدءونا بالسلام وجب الرد عليهم بقولنا: «وعليكم»؛ لما ثبت في الحديث: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم»<sup>(٢)</sup>.

ويرى شيخ الإسلام جواز بدءاتهم بقولنا: كيف حالك؟ وكيف أصبحت؟ لأن هذا مجرد ترحيب، بخلاف السلام فإن فيه معنى الدعاء لهم.  
(٧) هل يجوز أن نهتهم، أو نعزيمهم، أو نعود مرضاهم؟<sup>(٣)</sup>.

الجواب: أما التهئة فهي تنقسم إلى قسمين:

الأول: تهئة بأعيادهم؛ كعيد الكريسمس، وعيد الفصح؛ فهذا حرام بلا شك.

الثاني: تهئة دنيوية؛ كأن يولد له مولود، أو يوجد له مفقود، فهذه فيها نظر، إن كان في ذلك مصلحة؛ كتأليف على الإسلام، أو مكافأة لهم على عمل قدموه، فلا بأس بذلك، وإن لم يكن فيه مصلحة، فلا يجوز؛ لأن ذلك نوع إكرام.

وأما التعزية: فلا يعزون؛ لأن التعزية تسلية للمصاب، وكيف يسلى على مصاب وقد قال

تعالى: ﴿وَمَنْ نَنْتَرِبْصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ أَوْ يَأْتِيَنَا﴾ [التوبة: ٥٢]؟

قال ابن عثيمين: (وهذا لا شك في أهل الحرب، لكن في أهل الذمة، قال بعض أهل العلم: تعزيتهم تجوز للمصلحة؛ كمصلحة التأليف لقلوبهم، أو للمكافأة؛ إذا فعلوا بنا ذلك فإننا نفعل بهم)<sup>(٤)</sup>.

قلت: وفي جميع الأحوال لا يجوز المشاركة في مراسيمهم، والحضور بكنائسهم.

وأما عيادتهم: فالصحيح أنها تجوز، لكن للمصلحة أيضًا كأن يرجى إسلامه<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو داود (٥٢٠٥)، والترمذي (١٦٠٢)، وأحمد (٢/٢٦٣).

(٢) البخاري (٦٢٥٨)، ومسلم (٢١٦٣)، وأبو داود (٥٢٠٦)، وابن ماجه (٣٦٩٧).

(٣) راجع: الشرح الممتع (٣/٤٩٢).

(٤) من كتاب سماحة الإسلام للدكتور عمر بن عبد العزيز، بتصرف.

(٥) الشرح الممتع (٣/١٩٢).



حقوق أهل الذمة<sup>(١)</sup>:

اعلم أن القاعدة في معاملة أهل الذمة أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا، ويمكن أن تؤكد بعض الحقوق التي لأهل الذمة فيما يلي:

(١) حمايتهم من الاعتداء الخارجي: وقد ذكر ابن حزم في كتابه «مراتب الإجماع» أن من كان في الذمة، وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه، وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح ونموت دون ذلك صوتاً لمن هو في ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(٢) حمايتهم من الظلم الداخلي: وقد كانت وصايا الخلفاء لأمرائهم بأهل الذمة مشهورة معلومة، وصرح الفقهاء وأكدوا دفع الظلم عنهم والمحافظة عليهم.

(٣) حماية الدماء والأبدان، وفي الحديث: «من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً»<sup>(٣)</sup>، وقد أجمع الفقهاء على أن قتل الذمي من كبائر الذنوب.

(٤) حماية أموالهم، فلا يحق لمسلم أن يأخذ مال الذمي من غير حق، ولا أن يباطله في دين استدان منه، بل إن الإسلام حى لهم أموالهم التي يعدونها هم مآلاً، مع أن الإسلام لا يعده مآلاً كالخنزير.

(٥) تأمين احتياجاتهم عند العجز والشيخوخة والفقر والمرض، وقد ورد في عقد الذمة الذي كتبه خالد بن الوليد لأهل الحيرة بالعراق، وكانوا من النصارى: (وجعلت لهم: أيما شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنياً فافتقر، وصار أهل دينه يتصدقون عليه؛ طرحاً جزيةً وعيلاً من بيت مال المسلمين هو وعياله)<sup>(٤)</sup>.

(٦) حرية الدين: حرية الاعتقاد والتعبد، فليس هناك أي ضغوط ليتحولوا بها عن دينهم إلى دين الإسلام؛ قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ومن تأمل عقود المسلمين لأهل الذمة وجدها تنص على حماية أموالهم ومعابدهم.

(١) المصدر السابق.

(٢) لا يوجد في مراتب الإجماع المطبوع، لكنه مذكور نقلاً عنه في كتاب الفروق للقرافي (١٤/٣).

(٣) البخاري (٣١٦٦)، وأبو داود (٢٧٦٠)، وابن ماجه (٢٦٨٦).

(٤) كتاب الخراج لأبي يوسف (ص ١٥٧-١٥٨).



(٧) حرية العمل والكسب؛ وذلك بالبيع والشراء ومزاولة المهن من أي أنواع الأنشطة والتجارات وسائر العقود والمعاملات المالية.

(٨) توليهم وظائف بالدولة، إلا ما غلب عليه الصبغة الدينية؛ كالإمامة، ورياسة الدولة، وقيادات الجيش، والقضاء بين المسلمين، والولاية على الصدقات.

وغير ذلك من أنواع الحقوق التي امتاز بها الإسلام من: التسامح، وحماية هؤلاء الأقليات الذين تحت عهده وذمته، وضمن لهم هذه الحقوق.

#### • أحكام الجزية:

• أولاً: المكلفون بأداء الجزية:

تؤخذ الجزية من البالغ العاقل الذكر، مع توفر الصحة والقدرة المالية، والسلامة من العاهات المزمنة، والحرية.

فلا تجب الجزية على الصبي، ولا المجنون، ولا تجب على النساء، ولا على المرضى، ولا على الفقير المتعطل عن العمل، ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس، ولا على الزمنى (أي: أصحاب العاهة، ورجل رَمَن أي: مبتلى)؛ كالأعمى والشيخ الفاني، ولا على العبد.

ومن صار أهلاً من هؤلاء في أثناء السنة؛ كصبي بلغ، أو فقير اغتنى، أو عبد أُعتق. أخذت منه الجزية في آخر الحول، فإذا اغتنى مثلاً في نصف الحول أخذ منه نصف الجزية فقط.

ثانياً: مقدار الجزية ووقت أدائها:

ذهب الشافعية إلى أن أقل الجزية دينار لكل سنة، ومن متوسط الحال ديناران، ومن الغني أربعة دنانير.

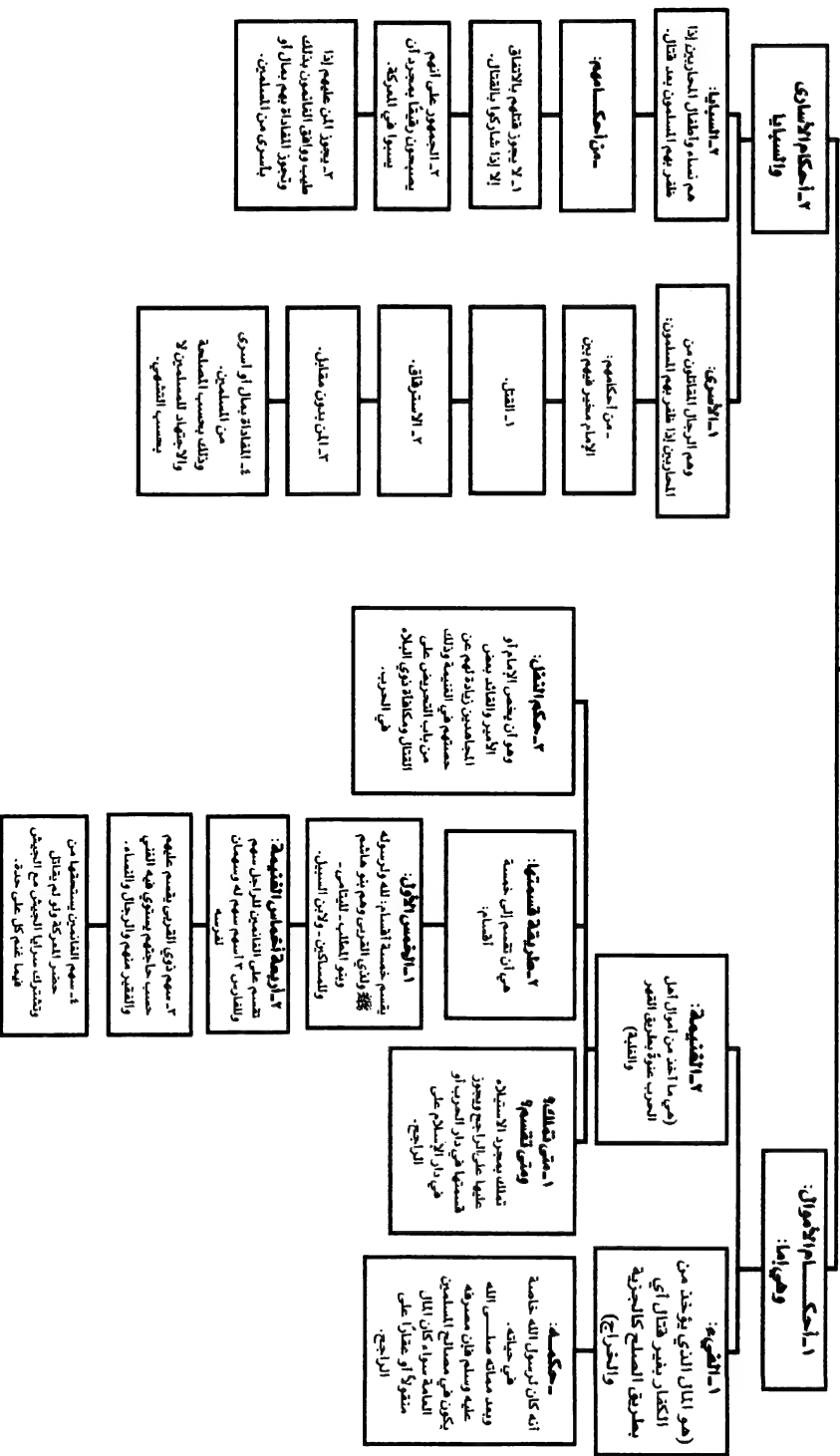
ومذهب الحنفية والحنابلة قريب من هذا المذهب، إلا أنهم يقدرون بالدرهم، فالجزية اثنا عشر درهماً، والمتوسط أربعة وعشرون درهماً، والغني ثمانية وأربعون درهماً.

وأما المالكية فالتقدير عندهم حسب حال الإنسان، بما يراه الأئمة.

ثالثاً: متى تسقط الجزية:

تسقط الجزية باعتراف الإسلام، وتسقط بالموت على الراجح.

## أحكام الأموال التي تؤخذ من الكفار وأحكام الأسارى



• حكم الأنفال والغنائم:

• الأموال التي تكون بسبب الحرب مع الكفار، وتؤخذ منهم؛ لها تعريفات مختلفة حسب ما يخص كل نوع؛ وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: النِّفْل:

هو أن يخص الإمام بعض المجاهدين زيادة لهم عن حصتهم في الغنيمة، وذلك من باب التحريض على القتال، وذلك كأن يقول الإمام: من قتل قتيلاً فله سلبه، أو يقول لسرية (مجموعة من الجيش): جعلت لكم الربع أو النصف تحريضاً لهم على القتال.

ومعنى «السلب» سلاح المقتول، وملابسه، ودابته، وماله الذي معه.

واختلف العلماء: هل التنفيل لا بد فيه من إذن الإمام، أو أنه حكم عام سواء أذن الإمام أم لا؟ على قولين للعلماء، ف يرى الحنفية والمالكية أنه لا بد فيه من إذن الإمام، وذهب الشافعية والحنابلة أنه لا يشترط الإذن، وسبب اختلافهم راجع إلى حديثه ﷺ يوم حنين: «من قتل قتيلاً له عليه بينة؛ فله سلبه»<sup>(١)</sup>؛ هل هذا حكم عام صادر عن النبي ﷺ؛ فلا يحتاج إلى الإذن بعد ذلك، أو أنه حكم خاص في هذه الواقعة؛ فلا بد إذاً من إذن الإمام. بمعنى: هل كان من باب الحكم والفتوى؟ أو كان من باب الإمامة والولاية؟

ثانياً: الضياء:

هو المال الذي يؤخذ من الكفار من غير قتال، أي: بطريق الصلح كالجزية والخراج.

وحكم الفياء: أنه كان لرسول الله ﷺ خاصة في حياته؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ [الحشر: ٦].

وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ﷺ، وكانت خالصة له، وكان ينفق منها على أهله نفقة سنة، وما بقي جعله في الكُراع والسلاح»<sup>(٢)</sup>، ومعنى «الكُراع»: الخيل والبغال والحمير. وبعد موت النبي ﷺ فإن مصرف الفياء يكون في مصالح المسلمين العامة؛ سواء كان المال منقولاً أو عقاراً، وهذا مذهب

(١) البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١)، وأبو داود (٢٧١٧)، والترمذي (١٥٦٢).

(٢) البخاري (٢٩٠٤)، ومسلم (١٧٥٧)، وأبو داود (٢٩٦٥)، والترمذي (١٧١٩)، والنسائي (١٣٢/٧).



الجمهور، ويفرق الشافعية بين المنقول والعقار؛ فيرون أن العقار يكون لمصالح المسلمين، وأما المنقول فيخمسونه كالغنيمة، ويجعلون (الخمس) خمسة أسهم، سهم الرسول (ويكون الآن في مصالح المسلمين)، وسهم أولي القربى (وهم بنو هاشم وبنو المطلب)، وسهم اليتامى، وسهم المساكين، وسهم أبناء السبيل.

ثالثاً: الغنيمة:

هي ما أخذ من أموال الحرب عَنوة، بطريق القهر والغلبة، ويتعلق بها ما يلي:

متى تملك الغنيمة؟ ومتى تقسم؟

تملك الغنيمة بمجرد الاستيلاء عليها، فيثبت بذلك انتقال الملكية للغانمين، ويجوز للإمام أن يقسمها في دار الحرب أو دار الإسلام، وهذا رأي جمهور العلماء.

وعند الشافعية أن تملك الغانمين لأموال العدو لا يتم إلا بعد الاستيلاء عليها وقسمتها، والفرق بين هذا الرأي والرأي السابق: أن الرأي الأول يثبت الملكية بمجرد الاستيلاء فقط، وهذا الرأي يثبت الملكية بعد الاستيلاء والقسمة، وعلى هذا إذا مات واحد من الغانمين قبل القسمة، يورث نصيبه بناءً على قول الجمهور، ولا يورث بناءً على قول الشافعية.

وأما الحنفية فإنهم لا يثبتون الملكية إلا بعد نقل الغنائم إلى دار الإسلام، فيثبت الحق العام بذلك، لكن لا تثبت الملكية الخاصة لكل واحد إلا بعد القسمة.

وقول الجمهور هو الأرجح؛ لأن النبي ﷺ قسم غنائم حنين قبل أن يرجع إلى المدينة؛ إذ قسمها بذئ الحليفة، وقسم غنائم بني المصطلق في دارهم كما رواه البيهقي في السنن<sup>(١)</sup>.

طريقة تقسيم الغنائم:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَأَلْيَتَيْنِ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]. وعلى هذا فتقسم الغنيمة خمسة أقسام، ثم توزع كالآتي:

الخمس الأول: يقسم على من ذكرتهم الآية؛ وهم خمسة: لله ورسوله واحد - ولذي القربى واحد - ولليتامى واحد - وللمساكين واحد - ولابن السبيل واحد.

(١) سنن البيهقي (٩/ ٥٤).

الأخماس الأربعة الباقية: للغانمين، للراجل سهم (أي: غير الراكب)، وللفارسان ثلاثة أسهم: سهان لفرسه، وسهم له؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك في خير. ويلاحظ في ذلك ما يلي:

أولاً: سهم الرسول ﷺ كان يأخذه النبي لكفايته لنفسه وعياله، وأما بعد موته ﷺ فإن سهم الله ورسوله يكون شيئاً في بيت المال يصرف في مصالح المسلمين.

ثانياً: سهم ذوي القربى - وهم (بنو هاشم وبنو المطلب) - ينفق عليهم حسب حاجتهم، ويشترك فيهم الفقير والغني، والرجال والنساء؛ لعموم الآية ﴿وَلِذِي الْقُرْبَى﴾، وقد أعطى النبي ﷺ العباس منه، وكان من أغنياء قريش، وكان الزبير يأخذ سهم أمه صفية عمة النبي ﷺ.

ثالثاً: اليتامي لا يشترط فيهم الفقر، وإلا لما كان لذكر الفقراء والمساكين معنى، ولا شك أن من كان أحوج كان أحق بالأخذ.

رابعاً: سهم الغانمين للمقاتلين الذين دخلوا المعركة، ولو لم يقاتل بعضهم، ويشارك الجيش سراياه فيما غنمت، فتضم غنائم السرايا إلى غنائم الجيش، وغنائم الجيش إلى غنائم السرايا، ويشترك فيها الجميع.

خامساً: تقدم أن النبي ﷺ جعل للراجل سهماً، وللفارسان ثلاثة (سهان لفرسه، وسهم له)، فما القول الآن في الحروب الحديثة؟

الجواب: الأشبه بالفارسان الآن من يركبون الطائرات، والأشبه بالإبل: الدبابات والمركبات ونحوها، فهؤلاء جميعاً يأخذون ثلاثة أسهم، وأما المشاة فلهم سهم واحد.

فإن قيل: الطائرات والدبابات ملك للحكومة، فالجواب: يكون لهذه الآلات سهان؛ يرجع قدرهما إلى بيت المال (خزانة الدولة)، إلا إذا رأى ولي الأمر مصلحة بأن يعطيه لقائد الطائرة فلا بأس.

حكم الغال للغنيمة:

المقصود بالغال: الذي كتم شيئاً من الغنيمة، وأخذه لنفسه قبل أن يقسمها الإمام، وهو عمل محرم من كبائر الذنوب؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلَّ وَمَنْ يَكُلْ يَأْتِ بِمَا عَمِلَ يَوْمَ

الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١].



وقد ثبت في الحديث أن رجلاً من المسلمين رُمي بسهم فكان فيه حفته، فقال الصحابة: هنيئاً له الشهادة يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: «لا، والذي نفس محمد بيده، إن الشملة التي غلها لتلتهب عليه ناراً، أخذها من الغنائم، لم تصبها المقاسم»، ففزع الناس، فجاء رجل بشراك أو شراكين، فقال: أصبت يوم خيبر، فقال رسول الله ﷺ: «شراك من نار، أو شراكان من نار»<sup>(١)</sup>.

و«الشِّمْلَةُ» كساء صغير، و«الشراك»: سيرُ النعل الذي يكون على وجهه. وإذا ثبت أنه غلَّ شيئاً من الغنيمة، فالحكم أن يحرق جميع رحل الغال (يعني: جميع متاعه) عقوبة له -واستثنى العلماء من ذلك السلاح والمصحف وما فيه روح- وذلك من باب التنكيل بمن يغل، ولكن هل هذا التحريق على الوجوب، أو أنه يرجع إلى اجتهاد الحاكم؟ رجَّح شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا الحكم يرجع إلى اجتهاد الإمام؛ فإن رأى المصلحة أن يحرق حرقة، وإن رأى أن يبقيه أبقاه.

مسألة: إذا غنم المسلمون أرضاً فتحت عنوة، فالإمام مخير بين أن يقسمها على الغانمين، وبين أن يوقفها على المسلمين، ويضرب عليها خراجاً مستمراً، أي: أنه لا يقسمها، بل يجعلها وقفاً، ويأخذ الخراج، وهو جزء من المال يأخذه ممن يجعل الأرض تحت يديه.

فمثلاً: يقول الإمام: على كل ألف متر «خراج» سنوياً ألف جنيه، يأخذها ممن يعمر هذه الأرض؛ سواء عمرها بالبنيان أو بالغرس، فإن عجز عن دفع الخراج أجبر: إما أن يؤجرها أو يردّها، وإذا دفع الخراج فالأرض تحت تصرفه مستمراً، وتورث عنه.

وهذه الأموال التي يأخذها الإمام خراجاً تصرف في مصالح المسلمين، كما تصرف أيضاً أموال الجزية في مصالح المسلمين العامة.

• حكم الأسرى والسبائ:

• السبائ: هم النساء والأطفال.

الأسرى: هم الرجال المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بهم أحياء.

(١) البخاري (٤٢٣٤)، ومسلم (١١٥)، وأبو داود (٢٧١٨)، والنسائي (٢٤/٧).

أولاً: حكم السبي:

يدور الكلام في حكمهم حول القتل، والرق، والمن، وذلك على النحو الآتي:

(١) القتل: لا يجوز قتل النساء والأطفال من السبايا باتفاق العلماء، لكن لو اشترك أحد منهم في القتال، بالفعل أو بالرأي؛ جاز قتله قبل الأسر وبعد الأسر عند جمهور العلماء، وأما الحنفية فأجازوا القتل لهم قبل الأسر ولم يميزوه بعد الأسر.

(٢) الرق: ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنهم يصيرون أرقاء بمجرد السبي، ويقسمون مع الغنائم؛ لأن النبي ﷺ كان يقسم السبي، كما يقسم الغنائم. ويرى المالكية أن الإمام مخير بين استرقاقهم وبين المن والفداء.

(٣) المن: يرى المالكية جواز المن بإطلاق سراح السبايا من غير مقابل، ووافقهم على ذلك الشافعية والحنابلة، لكن بشرط أن يطيب أنفس الغانمين.

وأما الحنفية فيرون عدم جواز المن؛ لأنهم يعودون إلى دار الحرب فتزداد قوة الحربين أمام المسلمين، والراجح قول الجمهور؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

(٤) الفداء: أجاز الشافعية الفداء مقابل مال، أو مقابل أسرى من المسلمين في أيدي الأعداء (تبادل الأسرى)، ورواية عن المالكية والحنفية وهو قول الحنابلة كما ذكره ابن قدامة ورجحه في المغني، وأما المالكية في المشهور عنهم فأجازوا الفداء بالأسرى فقط دون المال. وخالف في ذلك الحنفية في المشهور عنهم فرأوا عدم جواز الفداء بالسبي؛ لا على مال، ولا على أسرى من أسرى من المسلمين، والصحيح القول الأول قول الشافعية ومن وافقهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]. وهو قول أكثر العلماء، ورجحه الطبري والبغوي والقرطبي وغيرهم

ثانياً: حكم الأسرى:

ذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية أن للإمام أو نائبه الحق أن يفعل بالأسرى ما هو أنفع وأصلح للمسلمين، بأحد أمور أربعة: وهي القتل، أو الاسترقاق، أو المن، أو الفداء، على أن يكون ذلك باجتهاد واستشارة، لا بحسب التشهي، ووافقهم على ذلك المالكية، إلا أنهم زادوا أمراً خامساً؛ وهو ضرب الجزية عليهم. ودليل ما تقدم ما يلي:



(١) دليل القتل: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

وقد ثبت أن النبي ﷺ قتل بعض الأسرى يوم بدر؛ فقد قتل عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث، وأمر يوم الفتح بقتل هلال بن خطل، ومقيس بن صبابه، وعبد الله ابن أبي مسرح، وقال: «اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة»<sup>(١)</sup>.

(٢) دليل الاسترقاق: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَغْنَيْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاكَ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وِثَامٍ فِدَاءً﴾، ففهموا معنى الاسترقاق من قوله: ﴿فَشُدُّوا الْوَتَاكَ﴾.

وثبت في السنة أن النبي ﷺ استرق أسرى في غزوة خيبر، وقریظة، وحنين.

(٣) ودليل المن: الآية السابقة، وقد من النبي ﷺ على بعض الأسرى؛ فمن على ثمامة ابن أثال سيد أهل اليمامة، ومن على أبي عزة الشاعر، وأبي العاص بن الوليد، والمطلب بن حنطب.

(٤) ودليل الفداء: الآية السابقة أيضًا، وقد ثبت الفداء في أسارى بدر، وأخرج مسلم عن إياس بن سلمة عن أبيه أن سرية من المسلمين أتوا بأسرى فيهم امرأة من بنى فزارة، فبعث بها رسول الله ﷺ إلى أهل مكة، ففدى بها ناسًا من المسلمين كانوا أسروا بمكة<sup>(٢)</sup>.

تنبيه: الرد على شبهة استنكار الرق في النظام الإسلامي:

طعن بعض أعداء الإسلام في النظام الإسلامي بأنه أباح الرق، وزعموا أنه اضطهد طائفة من الناس بما لا يتناسب مع دعوته بالمساواة في أصل الخلقة، «كلكم لآدم وادم من تراب»<sup>(٣)</sup>. والرد على هذه الشبهة فيما يلي:

أولاً: تقدير الوضع الاجتماعي السائد:

إن الإسلام جاء إلى البشرية، ونظام الرق نظام سائد في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، فلو أنه فرض عليهم إطلاق الرقيق فجأة وحتم عليهم ذلك، لكان ذلك الأمر ييؤء بالإخفاق، ولعرض أوامره للمخالفة والامتهان وعدم القبول، فإقرار الإسلام للرق

(١) البخاري (١٨٤٦)، ومسلم (١٣٥٧) مختصرًا، والنسائي (١٠٥/٧)، وأبو داود (٤٣٥٩).

(٢) مسلم (١٧٥٥)، وأبو داود (٢٦٩٧)، وابن ماجه (٢٨٤٦).

(٣) أبو داود (٥١١٦)، والترمذي (٣٩٥٥).



كان تحت هذه الظروف لحكمة سامية، وهي عدم تعرض الحياة الاجتماعية لهزه عنيفة تؤدي إلى أضرار بالغة.

ثانيًا: تشريع الوسائل التي تساعد على العتق تدريجيًا: ويتلخص ذلك في طريقين:  
أ - تضيق منافذ الرق:

بأن وضع قيودًا على بعض مناهج الرق التي كانت سائدة؛ فحرمها الإسلام ولم يجعلها وسيلة للرق، بل جعل بعض صورها وسيلة للعتق، فمن هذه النظم التي كانت سائدة وأبطلها الإسلام:

(١) تحريم استرقاق الحر: كان الحر إذا اختطف يُباع ويكون رقيقًا؛ قال ﷺ: قال الله: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته؛ رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرًا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه العمل ولم يعطه أجره»<sup>(١)</sup>.

(٢) تحريم استرقاق من ارتكب بعض الجرائم: وكان هذا أيضًا من النظام السائد: أن من سرق أو قتل يجعلونه رقيقًا لمصلحة الدولة، أو لمصلحة المجني عليه.

(٣) تحريم استرقاق أولاد الجوارى: وهذا من أعظم ما يفخر به الإسلام؛ لأنه بذلك فتح بابًا واسعًا للعتق، فالمرأة إذا حملت من سيدها كان ولدها عبدًا في النظم القديمة، ولا شك أن هذا كان يدفع في المجتمع بالآلاف من الرقيق، فحرم الإسلام ذلك، وجعل أولاد الجوارى أحرارًا، بل تصير الجارية نفسها حرة إذا مات سيدها؛ لأن ولدها حر، ويقال لها: أم ولد.

(٤) هناك أشياء أخرى حرّمها الإسلام في نظام الرق؛ كاسترقاق المدين إذا عجز عن دفع دينه، وهذا ما كان واقعًا في نظام الرق قبل الإسلام.

(٥) ومن ذلك تحريم أن يبيع الإنسان نفسه ويتنازل عن حريته إذا دفعه العوز إلى ذلك.

(٦) ومنها تحريم استغلال الوالد سلطته في بيع بعض أولاده الذكور أو الإناث.

وعلى هذا فالإسلام لم يقر إلا نوعين فقط من الرق؛ وهما ما كان نتيجة البيع والشراء للعبيد والجوارى الأصليين، أو ما كان من أسرى الحرب؛ ومع ذلك فقد فتح الأبواب ورغب في عتق هذين النوعين على ما يأتي.

(١) البخاري (٢٢٢٧) (٢٢٧٠)، وابن ماجه (٢٤٤٢)

على أنه أيضًا لم يجعل رق الحرب نتيجة حتمية لا بد منها، بل يبيح المن من غير مقابل، أو الفداء، بإطلاق سراحهم مقابل مال، أو نظير تبادل الأسرى.

ب - فتح منافذ العتق:

كان نظام الرق في النظم القديمة يضيق المنافذ على نيل الحرية للرقيق، بل إنه لم يبيح العتق إلا في حالة واحدة فقط؛ وهو إذا رغب السيد في عتق عبده، وذلك في ظل شروط قاسية ومعقدة، بل إنهم في بعض المجتمعات كانوا يفرضون غرامة مالية كبيرة يدفعها السيد للدولة إذا أعتق عبده، وأما الإسلام فقد وسع المنافذ للعتق؛ فمن ذلك:

(١) العتق بمجرد صدور كلمة العتق من السيد، ولو كان هازلًا؛ قال ﷺ: «ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد، النكاح، والطلاق، والعتق»<sup>(١)</sup>.

(٢) الوصية بالعتق؛ كأن يقول لعبده: أنت حر بعد موتي، ويسمى هذا العبد «المدبر»، ولا يجوز للسيد إذا صدر منه هذا اللفظ الرجوع فيه، ولا يجوز له أن يبيعه أو يرهنه، أو يهبه، أى: أنه يمنع حق التصرف فيه.

(٣) العتق بسبب أن تحمل منه الجارية، وتسمى «أم الولد»، وقد حرم الإسلام بيع أمهات الأولاد، فقد أعتقها ولدها، وهذا الولد أيضًا حر، وقد تقدم أنه كان في النظم القديمة يصير عبدًا.

(٤) نظام المكاتبه: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَايِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، وذلك أن يتفق السيد مع عبده أن يدفع له مبلغًا من المال، فينال بذلك الحرية، وحث الآية على مساعدتهم والتصدق عليهم ﴿وَأَتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾، وظاهر الآية أنه يجب على السيد قبول المكاتبه مع العبد إذا رغب العبد في ذلك؛ لأن الله أمرهم بذلك. لكن ذهب جمهور العلماء بأن الأمر في الآية للاستحباب؛ بدليل قوله: (وأتوهم) فلم يوجهه

(١) أبو داود (٢١٩٤)، والترمذي (١١٨٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩)، وحسنه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١٨٢٦). والترمذي حكى الإجماع على ذلك في سننه.



أحد، وبدليل أن الصحابة والتابعين لم يجبرهم أحد ولم يجبروا أحداً على عتق عبيدهم إذا طلبوا المكاتب.

(٥) العتق كفارة عن المعاصي: وقد كانت الجرائم في النظم السابقة سبباً للرق، ثم صارت في نظام الإسلام سبباً للعتق؛ فتحرير العبد قرينة يكفر بها العاصي عن جرمه ومعصيته؛ فجعله كفارة في القتل الخطأ، وفي كفارة من جامع في نهار رمضان.

(٦) العتق في كفارة الأيمان، فتحرير الرقبة كفارة في يمين الظهار، وكفارة في الحنث في يمين الحلف.

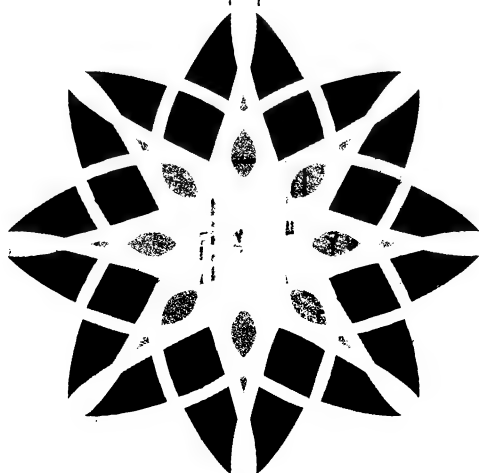
(٧) حبس الإسلام العتق تطوعاً: قال تعالى: ﴿فَلَا أَقْنَمَ الْعَقَبَةَ ۖ﴾ (١١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۖ ﴿١٢﴾ فَكُ رَقَبَةً﴾ [البقرة: ١١-١٣]، وقال ﷺ: «من أعتق عبداً أعتق الله به بكل عضو منه عضواً من النار»<sup>(١)</sup>.

(٨) خصص الإسلام من أسهم الزكاة سهماً لتحرير الأرقاء، أي: أنه جعل في ميزانية الدولة جزءاً لتحرير الرقيق، عكس ما كان سائداً؛ أن من حرر عبداً أخذت منه غرامة مالية. وبهذا تعلم أن الإسلام ساعد مساعدة كبيرة في تحرير الأرقاء، ومن الملاحظ أنك لا تجد في كتب الفقه الإسلامي أبواباً تسمى أبواب الرق، وإنما تجدهم يسمونها أبواب العتق، وذلك يدل على مدى الرغبة الشديدة المتوفرة في نصوص الشريعة الإسلامية إلى عتق الأرقاء، ونيلهم الحرية، حتى صار الأمر إلى ما هو معلوم اليوم، حيث لا ترى رقيقاً واحداً، وليس هذا بفضل قوانين الأمم المتحدة، فإلى عهد قريب كان الرقيق في بلاد أمريكا، وتسلبهم على بلاد أفريقيا، ولا يسمح هذا المختصر لبيان ظلمهم الذي كانوا يفرضونه على الرقيق، بل لا يسمح هذا أيضاً ببيان ظلمهم على بلاد الإسلام، وتشريدهم وتعذيبهم لهم، مع ادعاءاتهم الكاذبة بأنهم يطالبون العالم بالحرية والمساواة ونزع العصية ونحو ذلك. فإلى الله المشتكى، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



(١) البخاري (٦٧١٥)، ومسلم (١٥٠٩)، والترمذي (١٥٤١).





كتاب الجنایات



## كتاب الوصايا:

### الوصاية إيمان تكون:

٢- على ما دون النفس:  
(انظر جدول مسائل الوصاية على ما دون النفس)

١- على النفس والقتل:

٢- أحكام  
القتصاص:

٢- اقسامها من حيث  
القتصاص:

١- اقسامها من حيث  
نوع الوصاية:

١- شروطها ثلث  
القتصاص:

٢- ما ليس فيه قصاص:  
هو شبه السمد والحدائق  
فيه الدية.  
(انظر جدول مسائل الدية)

١- ما فيه القصاص:  
هو القتل السمد فقط.

٣- القتل  
الوصفي:

٢- القتل  
شبهه العصف:

١- القتل  
العصف:

٢- مقتلات  
القتصاص:

١- موت الجنائي.

٢- القتل ولو من  
واحد.

٣- الصلح بمال  
الدية أو أكثر أو أقل  
بحرط قبول  
الجنائي.

٢- شروط استيفاء  
القتصاص:

١- أن يكون أرباب  
الدم وهم زوجة  
القتول مكاتبين فإن  
كان أحدهم متبراً  
انتفى بولوغه على  
الأرجح.

٢- أن يتفقوا جميعاً  
على المصالحة  
بالقصاص فإن عدا  
أحدهم سقط  
القتصاص.

٣- أن يؤمن مدي  
الضرر لغير  
الجنائي وذلك إن  
كان القاتل أمراً  
حاصلاً ينتظر حتى  
تد.

٢- أن يكون  
القتول معصوم  
الدم فلا قصاص  
في قتل جنين ولا  
مربك ولا زان  
معصوم.

٥- التكافل بين القاتل  
والقتول في:

٢- العمومية والوقية:  
عند الجمهور لا يقتل  
الحر بالمسد.

١- القبول:  
فلا يقتل مسلم بكافر على  
الأرجح.

٤- كونه في القيد  
القتصاصي:  
١- قبل: يقتل منه  
بمثل الطريقة التي  
قتل فيها يحد  
كاسكين أو مثل  
كاسمين أو غيره  
كسقي سم ما لم يكن  
طريقة معروفة لأهلها  
كقته بالاختصاص  
فندما يقتل  
السيف أو يختار  
الأولاء ذلك وهو  
الراجع.

٢- لا يقتل إلا  
بالسيف فقط.

## كتاب الجنائيات

• معنى الجنائية:

• لغة: هي الذنب والجرم.

وشرعاً: التعدي على الأبدان بما يوجب قصاصاً، أو دية، أو كفارة<sup>(١)</sup>.

• حكم الجنائيات:

• الجناية محرمة شرعاً بالكتاب والسنة والإجماع.

أما (الكتاب): فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾

[الأنعام: ١٥١] ٤ [الإسراء: ٣٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ

اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾ [النساء: ٩٣].

وأما (السنة): فقد قال ﷺ: «كل المسلم على المسلم حرام؛ ماله ودمه وعرضه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في

شهركم هذا، في بلدكم هذا»<sup>(٣)</sup>.

وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قال ﷺ: «لزوال الدنيا أهون عند الله تعالى من

قتل امرئ مسلم»<sup>(٤)</sup>.

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٩٨/٦).

(٢) مسلم (٢٥٦٤)، وأبو داود (٤٨٨٢)، والترمذي (١٩٢٧).

(٣) البخاري (٦٧) (١٠٥) (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩)، والترمذي (٢١٥٩)، وابن ماجه (٣٠٥٥) من حديث عمرو بن الأحوص.

(٤) صحيح: رواه الترمذي (١٣٩٥)، والنسائي (٨٢/٧)، ورواه ابن ماجه (٢٦١٩)، من حديث البراء ابن عازب، وانظر: صحيح الجامع رقم (٥٠٧٧).



وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؛ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: الثِّيبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ »<sup>(١)</sup>.

وأما (الإجماع): فقد أجمعت الأمة على تحريم القتل بغير حق. قال ابن قدامة: (لا خلاف بين الأمة في تحريمه؛ فإن فعله إنسان متعمداً فسق، وأمره إلى الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له)<sup>(٢)</sup>.

وسوف أتكلم عن أحكام هذه الجنايات في فصلين:

الأول: الجناية على النفس.

والثاني: الجناية على ما دون النفس.



(١) البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، والترمذي (١٤٠٢)، وأبو داود (٤٣٥٢)، وابن ماجه (٢٥٣٤).

(٢) المغني (٣١٩/٩).



## أولاً: الجناية على النفس

المقصود بالجناية على النفس: القتل.

• أقسام الجناية على النفس:

تنقسم الجناية على النفس إلى: القتل العمد، وشبه العمد، والخطأ:

أولاً: القتل العمد:

معناه: أن يقصد مَنْ يَعْلَمُهُ آدمياً معصوماً، فيقتله بما يغلب على الظن موته به. ومن خلال هذا التعريف يمكننا أن نقول: لا يكون القتل عمداً إلا إذا تحقق فيه ما يلي:

(أ) القصد: خرج به من قتل خطأ، وخرج به المجنون؛ لأنه لا قصد له.

(ب) أن يعلمه آدمياً: فلو رأى سواداً فظنه ذنباً مثلاً، فألقاه بشيء فقتله، فإذا هو آدمي، فلا يكون ذلك عمداً.

(ج) أن يكون معصوماً: ومعصومو الدم هم: المسلم، والذمي، والمستأمن، والمعاهد<sup>(١)</sup>.

(د) أن يقتله بما يغلب على الظن القتلُ به: سواء كان محدداً كالسيف والسكين، أو غير محدد كأن يلقي عليه حجراً كبيراً.

ويتفرع على ذلك ما يلي:

(١) إذا ضربه بعصا صغيرة فمات، فهذا لا يكون عمداً؛ لأن هذه العصا لا يغلب على الظن القتل بها.

(٢) إذا اجتمعت أسباب الجناية، لكن المجني عليه لم يموت، بل تداوى؛ فلا يحكم بالقتل عمداً؛ لأنه لم يحصل القتل.

(١) انظر: كتاب الجهاد؛ في بيان أحكام الذمي والمستأمن والمعاهد.

(٣) إذا جرحه بشيء ينفذ في البدن فمات؛ فإن كان في موضع يموت به كان ذلك عمداً، كأن يطعنه بإبرة في قلبه، وأما إن كان في موضع لا يموت به، فهو شبه عمد؛ كأن يطعنه بها في يده فيموت.

(٤) اعلم أن من العمد أن يسقيه سماً، أو يلقيه في ماء فيغرق، أو في نار فيموت.

ثانياً: القتل شبه العمد:

هو أن يقصد آدمياً معصوماً فيقتله بما لا يغلب على الظن الموت به.

وذلك مثل ضربه بحجر خفيف، أو لكمة باليد، أو عصا صغيرة فيموت، بشرط ألا يوالي بين الضربات، ولا يكون الضرب في مقتل، ولا يكون المضروب صغيراً أو ضعيفاً.

ثالثاً: القتل الخطأ:

هو القتل الحادث بغير قصد الاعتداء، لا للفعل، ولا للشخص؛ وذلك مثل: أن يرمي صيداً أو هدفاً فتتحرف يده؛ فيصيب إنساناً فيقتله، فهذا لم يقصد الاعتداء بفعله، ومثل: أن يرى سواداً فيظنه ذئباً فيقتله، فهذا لم يقصد الاعتداء على الشخص.

ترجيح التقسيم الثلاثي للمقتل:

(١) تقسيم القتل إلى: عمد، وشبه عمد، وخطأ هو ما ذهب إليه جمهور العلماء، وقد ثبتت أدلة العمد والخطأ في الكتاب والسنة، وأما شبه العمد فثبتت أدلتها في السنة فقط.

فأما دليل القتل العمد: فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ

خَالِدًا فِيهَا فِيهَا وَعُصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

وأما دليل القتل الخطأ: فقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ [النساء: ٩٢].

وأما دليل القتل شبه العمد: فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «اقْتُلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِيلَ، فَرَمْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلْتُهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا»<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٥٧٥٨)، ومسلم (١٦٨١)، وأبو داود (٤٥٧٦)، والترمذي (١٤١٠).



فأوجب النبي ﷺ الدية على العاقلة، ومعلوم أن العاقلة لا تحمل دية العمد، (وسياقي بيان معنى العاقلة إن شاء الله)، وهذا القتل ليس خطأ، فثبت وجود قسم ثالث غير العمد والخطأ، وهو شبه العمد.

(٢) هذا التقسيم السابق هو الراجح، وخالف المالكية، فقسموا القتل إلى عمد وخطأ فقط، وحجتهم أن شبه العمد غير وارد في القرآن، والحديث السابق حجة عليهم.

وخالف كذلك الحنفية؛ فزادوا قسمين آخرين وهما: ما أجري مجرى الخطأ؛ كإنتحار نائم على آخر فيقتله، والقتل بالتسبب، أي: أنه يتسبب ولا يباشر القتل؛ كمن حفر بئراً في غير ملكه فوقع فيه إنسان فمات.

قلت: والصحيح أن هذين القسمين يندرجان تحت قسم الخطأ.

حكم قبول توبة القاتل:

اختلف العلماء في قبول توبة القاتل على قولين:

القول الأول: عدم قبول توبته: وهذا قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والحجة في ذلك:

(١) قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٤].

(٢) وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل ذنب عسى الله أن يغفره، إلا من مات مشركاً، أو مؤمن قتل مؤمناً متعمداً»<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: تقبل توبته: وهذا قول جمهور أهل العلم، وهو الراجح، وأدلتهم على ذلك كثيرة، منها:

(١) قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]، فهذا الحكم في حالة عدم التوبة، فتكون مقبولة في حالة التوبة من باب أولى.

(١) صحيح لغيره: رواه أبو داود (٤٢٧٠)، والنسائي (٨١ / ٧)، وأحمد (٩٩ / ٤).



(٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، فإذا كان الله يغفر الشرك لمن تاب، وهو أعظم الذنوب، فلأن يغفر للقاتل التائب أولى.

(٣) حديث الرجل الذي قتل مائة نفس، ثم تاب، فتاب الله عليه<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا مذهب أهل السنة والجماعة؛ أن مرتكب الكبيرة لا يكفر إلا إذا استحلها، كما هو مقرر في كتب العقيدة، وأما الآية التي احتج بها الأولون فمحمولة على من لم يتب، أو أن هذا جزاؤه إن جازاه الله، وكذلك حديث أبي الدرداء السابق محمول على أنه لا يغفر له إذا كان مستحلاً للقتل. وأما ما ورد عن ابن عباس فقد ورد عنه روايتان، إحداهما قبول التوبة، فتحمل الرواية السابقة على تغليظ الإثم، وعليه فحاصل المسألة أنه لا خلاف فيها. العقوبات القضائية على أنواع القتل: عقوبة القتل العمد:

هناك عقوبات تترتب على القتل العمد، فالعقوبة الأصلية هي القصاص، وهذا بإجماع العلماء، والعقوبة البدلية هي الدية؛ إذا أسقط أولياء الدم القصاص واختاروا الدية، وهناك عقوبة تبعية؛ وهي الحرمان من الميراث، والحديث هنا خاص عن العقوبة الأصلية والبدلية. عقوبة القتل الخطأ وشبه العمد:

تجب الدية في القتل الخطأ وشبه العمد، وتكون على العاقلة، وتجب الكفارة على القاتل، أما في القتل العمد فالدية بدل من القصاص كما سبق. وسوف نتكلم - إن شاء الله - عن أحكام القصاص، ثم عن أحكام الديات.



(١) البخاري (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٧٦٦)، وابن ماجه (٢٦٢٦).

## أحكام القصاص

• دليل مشروعيته:

• القصاص ثابت بالقرآن والسنة والإجماع:

أما (القرآن): فقال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩]. وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وقال تعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالْنَفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وأما (السنة): فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُوْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ»<sup>(١)</sup>.

ومعنى: «يودى»: أي: يقبل الدية، و«يقاد»: يقتص من القاتل، وسمي قوداً؛ لأنهم كانوا يقودون الجاني بحبل أو غيره إلى محل استيفاء القصاص.

وأما (الإجماع): فقد قال ابن المنذر: (وأجمعوا على أن الحر يقاد بالحر)<sup>(٢)</sup>.

• شروط ثبوت القصاص:

• يشترط لثبوت القصاص عدة شروط:

(١) أن يكون القاتل مكلفاً: (أي: عاقلاً بالغاً)، وأما الصبي والمجنون فلا قصاص عليهما، ويعد قتلها خطأ، فعليهما الدية فقط.

وأما السكران فقد ذهب الأئمة الأربعة أنه يقتص منه، وذلك سداً للذريعة، حتى لا يتعمد السكر ليقتل حتى يكون بمأمن من العقوبة.

ورجح ابن القيم أن أقوال السكران لا عبرة لها، وأما أفعاله ففيها ما في فعل الخطأ؛ لأنه لا قصد له، إلا إذا تعمد السكر ليقتل فهذا يقتص منه؛ لأنه قصد الجناية.

(١) البخاري (٢٤٣٤) (٦٨٨٠)، ومسلم (١٣٥٥)، وأبو داود (٤٥٠٥)، والترمذي (١٤٠٥).

(٢) الإجماع (ص ٧٢).





(٢) أن يكون متعمداً للقتل: أي: قاصداً إزهاق الروح، أما إن كان مخطئاً فلا قصاص، وسيأتي حكم القتل الخطأ.

(٣) أن يكون المقتول معصوم الدم: فلو كان المقتول حريباً، أو زانياً محصناً، أو مرتدّاً، فإنه لا ضمان على قاتله؛ لا بقصاص ولا بدية، واختلفوا في إيجاب القصاص إذا كان المقتول ذمياً أو معاهداً، وسيأتي تقرير ذلك.

(٤) ألا يكون القاتل أصلاً للمقتول: أي: لا يكون أباً له أو أمّاً أو جدّاً أو غيرهم من أصول المقتول، وإنما تجب في هذه الحالة: الدية فقط، وهذا متفق عليه بين الأئمة، إلا أن المالكية استثنوا حالة واحدة؛ وهي إذا تحقق أن الأب أراد قتل ابنه، وانتفت شبهة تأديبه وتهذيبه. وهذا ما رجحه ابن عثيمين

ويستدل لقول الجمهور بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقتل والد بولده»<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا الحديث لا يخالف قول المالكية لأنهم يقولون به، لكنهم يجعلون الحكم دائراً مع علته وجوداً وعدماً، ولذلك يستثنون ما ذكر.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: «كانت لرجل من بني مدلج جارية، فأصاب منها ابناً، فكان يستخدمها، فلما شب الغلام دعا بها يوماً، فقال: اصنعي كذا وكذا، فقال الغلام: لا تأتيك؛ حتى متى تستأمر أُمِّي، قال: فغضب أبوه فحذفه بسيفه، فأصاب رجله أو غيرها فقطعها، فنزف الغلام فمات، فانطلق في رهط من قومه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا عدو نفسه؛ أنت الذي قتلت ابنك؟ لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقاد الأب بابنه» لقتلتك، هلم ديتك، قال: فأتاه بعشرين أو ثلاثين ومائة بعير، قال: فتخير منها مائة، فدفعها إلى ورثته وترك أباه»<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأن الأب كان سبباً لحياة الابن، فلا يكون الابن سبباً لوفاة الأب.

(١) صحيح لغيره: أخرجه الترمذي (١٤٠١)، وابن ماجه (٢٦٦١)، وله شاهد من حديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، انظر: الإرواء.

(٢) صحيح: رواه الدارقطني (٣/ ١٤٠)، والبيهقي (٨/ ٣٨).

قلت: وما ذهب إليه المالكية من الاستثناء قوي؛ لأن الأب إذا تعمد قتل ابنه، فلا يقال: إن الابن كان سبباً لموت أبيه، أعني: بالقصاص؛ لأنه في الحقيقة هو -أي: الأب- الذي كان سبباً في إهلاك نفسه بتعديه على النفس التي خلقها الله، وتعمد قتل ابنه، ثم إن عموم الأدلة تؤيد ما قالوه؛ قال تعالى: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقال ﷺ: «المسلمون تتكافأ دماؤهم»<sup>(١)</sup>، وبناءً على ذلك فإنه إذا أراد قتله وانتفت شبهة التأديب قتل به، والله أعلم.

(٥) التكافؤ بين القاتل والمقتول: والمقصود أن يكون هناك تكافؤ في (الدين) وفي (الحرية أو الرق)، فالكلام في مبشرين:

الأول: التكافؤ في الدين:

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يقتل المسلم إذا قتل كافراً؛ سواء كان حريباً أو ذميّاً، واستدلوا على ذلك بعموم قوله ﷺ: «لا يقتل مسلم بكافر»<sup>(٢)</sup>، وعن علي بن أبي طالب: «المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده»<sup>(٣)</sup>.

وهذا القول هو ما ذهب إليه عمر، وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت، ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وذهب إليه مالك، والشافعي، وأحمد، والثوري، والأوزاعي، وغيرهم من أهل العلم.

وأما الحنفية فقد اتفقوا مع جمهور العلماء على أن المسلم لا يقتل بالكافر الحربي، ولكنهم خالفوه في الذمي؛ فرأوا أن المسلم يقتل بالذمي؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، ولما ورد في الحديث عن عبد الله بن عبد العزيز الحضرمي قال: قتل رسول الله ﷺ يوم خيبر مسلماً بكافر قتلته غيلة، وقال: «أنا أولى وأحق من أوفى بذمته»<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٢٧٥١)، والنسائي (٢٤/٨)، وابن ماجه (٢٦٨٥) وأحمد (١١٩/١) (٢/٢١٥) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) البخاري (١١١) (٣٠٤٧)، والنسائي (٢٣/٨)، والترمذي (١٤١٣)، وابن ماجه (٢٦٥٨).

(٣) حسن: رواه أبو داود (٤٥٣٠)، والنسائي (٢٤/٨).

(٤) ضعيف: رواه أبو داود في المراسيل (٢٥١)، وهو في مسند الشافعي (٣٤٣/١)، والدارقطني (٣/١٣٥)، والبيهقي (٣٠/٨)، وفيه ابن البيهقي: مجمع على تركه.

وقد أولوا أحاديث الجمهور بأن معناها: لا يقتل مسلم بكافر حربي، ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر حربي.

قلت: والراجع ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن القصاص يلزم فيه المساواة، ولا مساواة بين المسلم والكافر، ولوجود شبهة في إباحة دم الذمي بسبب الكفر المبيح للدم، ولا قصاص مع الشبهة.

وأما ما استدل به الحنفية «أن النبي ﷺ قتل مسلماً بكافر» فهو حديث ضعيف لا تقوم به الحجة، وما تأولوه في الحديث الآخر: «لا يقتل مؤمن بكافر» أنه الحربي؛ فهو تأويل غير صحيح لأنه تخصيص لعموم الحديث بلا حجة، وأما الجملة الأخيرة من الحديث: «ولا ذو عهد في عهده» فهي حكم جديد؛ أي أن النبي ﷺ حرم قتل المعاهد ما دام في عهده، فلا يحتاج الكلام إلى تقدير، والأصل في الكلام ظاهره وحقيقته.

الثاني: التكافؤ في الحرية والرق:

ذهب جمهور العلماء كذلك إلى أن الحر لا يقتل بالعبد، واحتجوا بقول الله تعالى:

﴿الْحُرُّ بِالنَّحْرِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨].

وبما رواه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «لا يقتل حر بعبد»<sup>(١)</sup>.

وبقول علي بن أبي طالب: «من السنة ألا يقتل حر بعبد»<sup>(٢)</sup>، قالوا: ولأن العبد يجري الحكم عليه مجرى الأموال، والدليل على ذلك أن ديته قيمته، فهو إذن لا يساوي الحر.

وأما الحنفية فلم يشترطوا التكافؤ في الحرية والرق، وإنما يكفي التكافؤ في الإنسانية؛ لعموم قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، ولعموم قوله ﷺ: «المسلمون تتكافأ دماؤهم»، وعموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾

(١) ضعيف جداً: رواه الدارقطني (٣/١٣٣)، والبيهقي في السنن (٨/٣٥) وفيه جوير: ضعيف جداً، وعثمان البري. كذب ابن معين، إرواء الغليل (٢٢١١).

(٢) ضعيف جداً: رواه الدارقطني (٣/١٣٣)، والبيهقي (٨/٣٤)، وفيه جابر الجعفي: متروك الحديث.

[النساء: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ [النساء: ٩٢]، والعبد المسلم داخل تحت هذا العموم.

وأجابوا عن أدلة الجمهور بأن المقصود بالآية: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ الرد على ما كان يفعله بعض القبائل من أنهم يأبون أن يقتلوا في عبدهم إلا حرًا، وفي امرأتهم إلا رجلًا، فأبطل الله ما كان من الظلم، ولأن آية المائدة متأخرة، وفيها قوله تعالى: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، أي أنها ناسخة لآية النساء، وقد قال في آخر الآية: ﴿وَمَنْ لَعَنَ يَحْكُمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

قالوا أيضًا: وقد ثبت أن النبي ﷺ قتل رجلًا بامرأة؛ فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن يهوديًا رَضَّ رأس جارية بين حجرين، فقيل لها: من فعل هذا بك؟ فلان أو فلان؟ حتى سمي اليهودي، فأومات برأسها، فجيء به فاعترف، فأمر به النبي ﷺ فَرَضَ رأسه بين حجرين»<sup>(١)</sup>.

فإذا كان النبي ﷺ قتل الرجل بالمرأة مع أن الآية تنص على ﴿وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ﴾ فإن ذلك يدل على أن هذا الحكم إما أنه منسوخ، وإمّا أنه لمنعهم من الظلم كما تقدّم، والله أعلم.

وهذا الرأي الأخير رجحه الشيخ ابن عثيمين في كتابه الشرح الممتع<sup>(٢)</sup>.

## • مسائل في الاختلاف بين القاتل والمقتول:

• (١) تحريم قتل الذمي: لا يعني عدم قتل المسلم بالذمي أن ذلك إباحة لقتل الذمي أو المعاهد أو المستأمن، بل هذا حرام بكل حال، وإنما الخلاف في وجوب القصاص إذا وقع القتل، علمًا بأن قتله حرام.

(١) البخاري (٢٤١٣) (٦٨٧٦)، ومسلم (١٦٧٢)، وأبو داود (٤٥٢٧)، والترمذي (١٣٩٤)، وابن ماجه (٢٦٦٥).

(٢) الشرح الممتع (٤٥/٦). ويرى آخرون أنه لا يصح الاستدلال على هذه المسألة بأن الرجل يقتل بالمرأة؛ لأن هذا لا خلاف فيه بين العلماء، ولا دلالة في ذلك على قتل الحر بالعبد، والحديث المذكور وإن كان ضعيفًا مرفوعًا، فقد صح موقوفًا على عدد من الصحابة، ولا يخالف لهم منهم في ذلك، فالتسوية بين الحر والعبد في القصاص لا تصح؛ لأن الحر إذا قطع يد عبد فإنه لا تقطع يده قصاصًا بإجماع العلماء، فكذلك في القتل، فيلزم من قال بالقصاص بين الحر والعبد أن يميز ذلك في قطع الأطراف، ولا قاتل بذلك.

والأدلة على ذلك:

عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل قتيلاً من أهل الذمة لم يرح رائحة الجنة، وإن ریحها ليوحد من مسيرة أربعين عاماً»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ألا من قتل نفساً معاهدة، لها ذمة الله وذمة رسوله؛ فقد أخفر ذمة الله، ولا يرح رائحة الجنة، وإن ریحها ليوحد من مسيرة أربعين خريفاً»<sup>(٣)</sup>.

(٢) إذا قتل المسلم ذمياً حراً (وذلك مثل أن يكون المسلم من قطاع الطريق)، فهل يقتل بالذمي أو يشترط أيضاً التكافؤ؟

الجواب: ذهب مالك وأحمد في إحدى رواياته إلى أنه لا يشترط التكافؤ في هذه الحالة، فيقتل المسلم بالذمي، وعند الشافعي والرواية الثانية لأحمد: لا يقتل.

وقد رجح ابن تيمية قول المالكية، وهو أعدل الأقوال؛ لأن القتل في هذه الحالة لحق الله، فلا يشترط فيه التكافؤ، فيقتل الحر بالعبد، والمسلم بالكافر، ولا عفو فيه، ولا صلح، والحكم فيه إلى الإمام.

(٣) اتفق الفقهاء على أنه يقتل الرجل بالأنثى، والكبير بالصغير، والعاقل بالمجنون، والعالم بالجاهل، والشريف بالوضيع، وسليم الأعضاء بمقطوعها وبالأشل، أي: أنه لا يشترط التكافؤ.

(٤) في هذه الأمور المذكورة ذهب جمهور العلماء؛ من الحنفية، والمالكية، والحنابلة (على الراجح عندهم): أنه لا يقتل البغاة قصاصاً بأهل العدل، ولا العكس<sup>(٤)</sup>. قال الزهري: (وقعت الفتنة والصحابة متوافرون، فاتفقوا على أن كل دم استحل بتأويل القرآن العظيم فهو موضوع)<sup>(٥)</sup>.

(١) النسائي (٢٥/٨)، وأحمد (١٨٦/٢).

(٢) البخاري (٣١٦٦)، وابن ماجه (٢٦٨٦).

(٣) رواه ابن ماجه (٢٦٨٧)، والترمذي (١٤٠٣)، وقال: حسن صحيح.

(٤) وسيأتي أحكام البغاة؛ وهم الخارجون على الأئمة.

(٥) نقلًا من بدائع الصنائع (١٧٤/٦). رواه الخلال في كتاب السنة (١/١٥٢ رقم ١٢٧).

وذهب الشافعية إلى أن إيجاب القصاص في غير حال القتال، أي: أنه إذا وقع القتل وقت المقاتلة والحرب فلا قصاص، وأما إذا قتله في غير المقاتلة فإنه يقتص منه، ويجوز العفو.

(٥) الكفار يُقتل بعضهم ببعض دون تفريق، فيقتل الذمي بالذمي، أو المجوسي، أو الحربي، أو المستأمن.

(٦) الراجح ما ذهب إليه الجمهور من وجوب القصاص؛ سواء قتله في دار الإسلام أو في دار الحرب، خلافاً للحنفية الذين ذهبوا إلى أنه لا قصاص إذا قتله في دار الحرب؛ لأن الإمام لا ولاية عليه فيها.

(٧) هل تُقتل الجماعة بالواحد؟

إذا اشترك جماعة من الناس في قتل مسلم حر، فقتلوه، وذلك بأن باشر كل منهم فعلاً يؤدي إلى قتله، فالذي ذهب إليه جمهور العلماء أنهم يقتلون به جميعاً؛ لما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في غلام قتل غيلة: «لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً»<sup>(١)</sup>.

وذهب بعض أهل العلم أنهم لا يقتلون به؛ لقوله تعالى: ﴿الْأَنفُسَ بِالنَّفْسِ﴾، فلم يوجب إلا نفساً قصاصاً للنفس، وقال بعضهم: تؤخذ الدية فقط، وقال بعضهم: يقتل به واحد فقط منهم، وتؤخذ الدية من الباقين، وحجتهم أن الله جعل القصاص: النفس بالنفس، فلا تستوفي أكثر من نفس.

قلت: والقول الأول هو الأرجح؛ لأنه لو سقط القصاص بالاشتراك في القتل لأدى ذلك إلى عدم ردع الجناة بأن يشتركوا في القتل، وأما الآية فإن الله سبحانه تعالى إنما أوجب القصاص في أقل صوره، ولكنه لم يمنع تعديه إذا كثر الجناة، وقد بين ذلك الصحابة رضي الله عنهم بحكمهم على قتل المشتركين في القتل. ومما يؤيد هذا أيضاً حديث العرنين الذين قتلوا الراعي، فقتلهم به النبي ﷺ، وهو في (الصحيحين)<sup>(٢)</sup> وغيرهما.

(١) رواه البخاري تعليقاً (١٢/٢٢٧)، والبيهقي (٨/٤١) واللفظ له.

(٢) البخاري (٢٣٣)، (٦٨٠٢)، ومسلم (١٦٧١)، وأبو داود (٤٣٦٤)، والنسائي (٧/٩٤).



ولكن لو طالب أولياء القاتل بالدية، فهل يأخذون من كل واحد دية أو دية واحدة منهم جميعاً؟  
الراجح: أنهم يأخذون دية واحدة؛ لأن الدية تتعلق بالمقتول لا بالقاتل، ولذلك تختلف بحسب المقتول؛ إن كان امرأة أو جنينا أو ذميا أو نحو ذلك.

(٨) إذا كان أحد المشتركين ممن لا قصاص عليه؛ كوالد المقتول، أو كان صبيّاً غير مكلف، فالراجح أنه يقتص من الآخرين، وتجب الدية على عاقلة الآخر، وهذا مذهب مالك وأحد قولي الشافعي، ورواية عن أحمد.

وذهب بعض العلماء إلى أنه لا قصاص على أحد؛ وهو مذهب الحنفية والقول الثاني للشافعي، والمشهور من مذهب أحمد.

وكذلك إذا اشتركا في قتله، وكان أحدهما متعمداً والآخر قتله خطأ، فالقصاص على الأول، وعلى الثاني نصف الدية.

(٩) إذا اتفقوا على القتل، لكن أحدهم لم يباشر القتل، لكنه حرّض، أو أعد له الآلة دون أن يباشر القتل، ففي هذه الحالات كلها لا يقع القصاص عليه، إنما القصاص على المباشر، وأما الآخر فيعزر عند جمهور الفقهاء، وأما المالكية فقالوا: يقتص ممن حضر أو أعان ولم يباشر؛ كمن حرس الأبواب ومفارق الطرق، ورجح الشيخ ابن عثيمين أن القصاص عليهم جميعاً؛ لحديث عمر السابق: «لو تمّ لأهل صنعاء.. إلخ». والتألو معناه الاجتماع والتعاون كما في كتب اللغة، فلا يلزم أن يكون المقصود به من لا يباشر، فلا يصح الاعتماد على عمومه المجرد.

(١٠) هل يقتص ممن أمسك المقتول ليقته الآخر؟

الذي ذهب إليه الجمهور أنه لا يعد مباشراً للقتل، بل يحبس فقط، وذهب مالك والليث إلى أن الممسك يقتل كالمباشر، إذ لولا الإمساك لما حصل القتل.

قلت: وهو الراجح أيضاً، وقد رجّحه ابن عثيمين؛ لأثر عمر رضي الله عنه: «لو تمّ لأهل صنعاء لقتلهم به»، وعلى هذا لو أمسكه من غير أن يتواطأ معه على القتل، بل لا يدرى أنه يريد قتله، فهنا ليس على الممسك شيء. وهذه شبهة واضحة تكفي لإسقاط القصاص؛ وقد اتفق الفقهاء على أن الحدود تدرأ بالشبهات

فإن أمسكه لسبع، فالقصاص على المسك؛ لأنه لا ضمان على السبع، فإن كان المسك مجنوناً فتجب الدية على عاقلته..

(١١) الأحكام في المسائل السابقة تتعلق بما إذا تمّالاً عليه القتلة أو الذين ساعدوهم، ولكن إذا لم يكن بينهم تمالؤ واتفاق؛ بأن ضربوه من غير اتفاق على قتله، فمات، فينظر؛ إن كانت كل ضربة منهم تقتله لو انفرد بها، اقتص منهم جميعاً، وإن كانت كل ضربة منها لا تقتل لو انفردت، فلا يقتل أحد به؛ لأن ذلك لم يكن ناشئاً عن اتفاق، وأما إن كانت بعض الضربات قاتلة لو انفردت وبعضها غير قاتل، اقتص من الأول دون الثاني.

مسألة: حكم الإكراه على القتل: فيه صور:

الصورة الأولى: أن يكون المكره مكلفاً والمكره مكلفاً أيضاً، فيقول له: إن لم تقتل فلاناً قتلتك، فقام فقتله؛ فعلى من يكون القصاص؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال: فقل على المكره؛ لأنه المباشر للقتل، وقيل: على المكره؛ لأنه ألجأه إلى ذلك، وقيل عليهما، وهو الراجح؛ لأن الأول ألجأه لذلك، والثاني ليس له أن يقتل آخر ليستبقي نفسه.

الصورة الثانية: أن يكون المكره غير مكلف؛ كأن يكون صبيّاً مثلاً، والمكره مكلفاً، فعلى من يكون الضمان؟ الذي ذكره العلماء أن الضمان على القاتل المكره؛ لأن المكره غير مكلف.

● شروط استيضاء القصاص:

● الشروط السابقة هي لثبوت القصاص؛ هل يثبت أو لا؟ فإذا ثبت القصاص، كانت هناك شروط أخرى لتنفيذه، وهي ما نتكلم عنه في هذا الفصل؛ وهذه الشروط هي:

(١) أن يكون الأولياء المستحقون مكلفين:

ومعنى (مكلف): أي: بالغ عاقل، والمقصود «بالمستحقين للقصاص» أولياء الدم، وهم ورثة المقتول؛ سواء كانوا من ذوي الفروض أم العصبه، نساء ورجالاً، أزواجاً وزوجات، وهذا مذهب الحنفية والحنابلة والصحيح من مذهب الشافعية.

وبناءً على ما تقدم من كون ولي الدم لا بد أن يكون مكلفاً، فلو كان صغيراً أو مجنوناً؛ هل ينتظر حتى يبلغ الصغير أو يفيق المجنون؟ قولان للعلماء:



الأول: لا ينتظر بلوغ الصغير ولا إفاقة المجنون؛ لأن حق القصاص لكل وارث مستقلاً، والمقصود من القصاص التشفّي، وهذا مذهب الحنفية والمالكية.

الثاني: ينتظر بلوغ الصبي وإفاقة المجنون، وهو مذهب الشافعية والحنابلة، وأيده صاحباً أبي حنيفة؛ لأن حق القصاص لا يثبت لكل واحد استقلالاً، ولكن على سبيل الشركة، وعلى هذا فيحبس الجاني حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون.

قلت: واتفق الرأيان على انتظار الغائب، إلا إذا كان يتعذر وصول الخبر إليه؛ كالأسير والمفقود فلا ينتظر، وإنما الخلاف في الصغير والمجنون.

وإذا لم يكن للمقتول وارث، فالأمر يرجع فيه إلى السلطان؛ لقوله ﷺ: «السلطان ولي من لا ولي له»<sup>(١)</sup>.

(٢) أن يتفق جميع الأولياء على القصاص:

فلو خالفهم واحد منهم وأسقط القصاص فلا قصاص؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنِّبَاغٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فقوله: «شيء» نكرة في سياق الشرط، فيعم القليل والكثير.

(٣) أن نأمن تعدي الضرر لغير الجاني:

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿الْأَنْزِلُ وَإِزْرَةً وَزَرْأَةً﴾ [النجم: ٣٨]، فإذا كانت المرأة حاملاً؛ سواء وقت الجناية أو بعدها؛ فإنه لا يقتص منها حتى تضع ولدها، وتفظمه إن لم يوجد من يرضعه.

• مسقطات القصاص:

• يسقط القصاص عن الجاني في الحالات الآتية:

أولاً: موت الجاني:

وذلك لفوات محل القصاص وهو نفس القاتل، وسواء كان موته ظليماً، أو بحد، أو حتف أنفه. ولكن هل تجب الدية في هذه الحالة؟ قولان للعلماء:

(١) صحيح: رواه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٠٢)، وصححه الألباني: الإرواء (١٨٤٨).

الأول: لا تجب الدية؛ لأن القصاص واجب عيناً، فإذا مات سقط الواجب، ولأن الدية لا تؤخذ إلا برضا القاتل وقد مات، وهذا مذهب الحنفية والمالكية.

الثاني: تجب الدية من ماله؛ لأن ولي القاتل بخير النظرين إما القود وإما الدية، وإذا تعذر استيفاء الحق من أحدهما ثبت الآخر، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة.

ثانياً: العفو:

قال تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأُولَٰئِكَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وقد رغب النبي ﷺ في العفو: فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ما عفا رجل عن مظلمة إلا زاده الله بها عزاً»<sup>(١)</sup>.

ولكن هل العفو أفضل مطلقاً؟

الجواب: لا؛ فقد يكون العفو أفضل، وقد يكون طلب القصاص أفضل؛ قال تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، فإذا كان في العفو إصلاح كان أفضل، وإن لم يكن فيه إصلاح كان القصاص أفضل؛ كرجل شرير يعتدي على الناس، فلو تركناه لاعتدى مرة أخرى على الناس، ففي هذه الحالة القصاص أفضل من العفو.

ويتعلق بالعفو الأحكام الآتية:

- (١) يصدر العفو من صاحب الحق: العاقل البالغ، فلا يصح عفو الصبي والمجنون.
- (٢) إذا عفا ولي الدم، وكان واحداً، ترتب على ذلك: عصمة دم القاتل، فلو قتل الولي القاتل بعد ذلك عُدَّ قَاتِلًا عَمْدًا.
- (٣) إذا حصل العفو انتقل إلى الدية؛ سواء رضي أم لم يرض عند الشافعية والحنابلة، وأما المالكية والحنفية فقالوا: لا ينتقل إلى الدية إلا إذا رضي الجاني، والأول هو الأصح.
- (٤) إذا تعدد الأولياء، وعفا أحدهم؛ عُصِمَ دم القاتل، وأخذ الآخرون حصصهم من الدية، وأما العافي فإن كان عفا على الدية أخذ نصيبه، وإن كان عفا مجاناً سقط نصيبه من الدية، وهذا مذهب الجمهور، وعند المالكية يترتب حكم العفو إذا كان العافي مساوياً

(١) مسلم (٢٥٨٨)، وابن خزيمة (٢٤٣٨)، واللفظ له.



لدرجة الباقيين في قرابة المقتول أو أعلى درجة، فإن كان أنزلَ درجة أو لم يساو الباقيين لم يعتبر عفوهُ.

(٥) إذا عفا أحد الأولياء عن القاتل، فقتله آخر؛ فإن كان عالماً بالعفو فعليه القصاص؛ لأنه قتل نفساً بغير حق، وإن كان جاهلاً بالعفو فلا قصاص للشبهة.

(٦) ذهب الشافعية والحنابلة أنه إذا عفي عن القاتل، فلا يلزم بعقوبة أخرى، وليس للسلطان عقوبته، وذهب الحنفية والمالكية أن للسلطان تعزيره لحق الله (وهو الحق العام)، للتهذيب والتقويم.

(٧) إذا عفا المقتول نفسه عن القاتل قبل موته؛ فالذي عليه جمهور العلماء: الشافعية والحنابلة والحنفية أنه يسقط القصاص والدية؛ لأن الله يقول: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [المائدة: ٤٥]. وعند المالكية لا يبرأ القاتل إلا إذا عفا عنه بعد إنفاذ مقتله، أو قال: إن مت فقد أبرأتك، وأما لو عفا عنه عند جرحه فقط، أو إذا قال له: إن قتلتنني أبرأتك، فيرون أنه بذلك لا يسقط القصاص؛ لأنه عفا عنه قبل وجوبه.

ثالثاً: الصلح:

يجوز الصلح على القصاص باتفاق الفقهاء سواء كان الصلح على الدية أو أكثر منها أو أقل منها، وسواء كان حالاً أو مؤجلاً، من جنس الدية أو من غيرها، ويشترط في هذه الحالة قبول الجاني؛ وذلك لعموم قوله ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين»<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث: «من قتل متعمداً دُفِعَ إلى أولياء المقتول؛ فإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا أخذوا الدية، وهي ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة، وما صولحوا عليه فهو لهم»<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل الشيخ ابن عثيمين الخلاف بين العلماء فيما إذا كانت المصالحة على أكثر من الدية، ورأى أن الأحوط ألا يأخذ أكثر من الدية.

(١) أبو داود (٣٥٩٤)، وأحمد (٣٦٦/٢) من حديث أبي هريرة، والترمذي (١٣٥٢)، وابن ماجه (٢٣٥٣)

من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده.

(٢) حسن: رواه الترمذي (١٣٨٧)، وابن ماجه (٢٦٢٦)، وأحمد (١٨٣ / ٢).

والذين ذهبوا إلى جواز الزيادة استدلوا بفعل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أن هذبة بن خشرم قتل رجلاً، فأمر معاوية بقتله، فدفع الحسن وجماعة سبع ديات لثلاث يقتل، ولكن أولياء المقتول أبوا إلا أن يقتل.

والذين منعوا الزيادة استدلوا بقوله ﷺ: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين»<sup>(١)</sup>، وفيه ذكر الدية والقصاص فقط، فلا يجوز التعدي على ذلك.

قلت: هذا لو كان دفع ما يزيد على الدية على سبيل الوجوب، وأما إذا كان على سبيل التبرع من أهل القاتل لتطيب نفس أهل المقتول فلا بأس استيفاء القصاص:

المقصود باستيفاء القصاص: طريقة تنفيذه. إذا تحققت شروط ثبوت القتل وشروط الاستيفاء، وقد اختلف العلماء فيها على قولين:

القول الأول: يقتصر من الجاني بمثل الطريقة التي قتل بها؛ من ضربه بمحدد كالسيف، أو بمثل كحجر، أو إغراق، أو خنق، أو تجويع، إلا إذا رأى أولياء الدم قتله بما دون ذلك؛ كقتله بالسيف، جاز لهم ذلك، وهذا الرأي هو مذهب الشافعية والمالكية، وأدلتهم على ذلك:

(١) من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦].

(٢) من السنة: عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن يهودياً رَضَّ رأس جارية بين حجرين، ف قيل لها: من فعل بك هذا؟ فلان أو فلان، حتى سمي اليهودي، فأومات برأسها، فجيء به فاعترف، فأمر به النبي ﷺ فَرَضَّ رأسه بين حجرين»<sup>(٢)</sup>.

(٣) من النظر الصحيح أن هذا هو مقتضى العدل؛ لأن القصاص معناه المماثلة. وأما إذا كان القتل بشيء محرم لذاته؛ كالخمر، أو قتله بالنار، أو باللواط، ففي هذه الحالة لا يقتل بمثلها، بل يقتل بالسيف<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (١١٢) (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥)، وأبو داود (٤٥٠٥)، والترمذي (١٤٠٥)، وابن ماجه (٢٦٢٤).

(٢) البخاري (٦٨٧٩)، ومسلم (١٦٧٢)، وأبو داود (٤٥٢٧)، والترمذي (١٣٩٤)، وابن ماجه (٢٦٦٥).

(٣) وهناك رأي آخر عند المالكية، وهو إذا طال التعذيب ولم يمت؛ قتل بالسيف.



القول الثاني: لا يكون القصاص إلا بالسيف؛ أيًا كانت الطريقة التي قتل بها، وهذا مذهب الحنابلة والحنفية، واستدلوا على ذلك بحديث: «لا قود إلا بالسيف»<sup>(١)</sup>، وحديث: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة»<sup>(٢)</sup>.

والراجح ما ذهب إليه الفريق الأول؛ لقوة أدلتهم ووضوحها، وأما حديث: «لا قود إلا بالسيف» فهو ضعيف، وأما حديث: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة»، فإن إحسان القتلة يكون بموافقة الشرع، وقد نص الشرع على المماثلة. تنفيذ القصاص:

- (١) تنفيذ القصاص قد يكون من المتخصص في ذلك، وقد يكون بولي الدم، ولكن بإذن الحاكم وإشرافه، شريطة ألا يعذب بالجاني ولا يمثل بجثته بعد القصاص.
- (٢) هل يجوز استعمال الطرق الحديثة للقصاص بدلاً من السيف؟
- الجواب: لا مانع من ذلك؛ كاستعمال المقصلة، والكرسي الكهربائي، والمشقة<sup>(٣)</sup>.



(١) ضعيف: رواه ابن ماجه (٢٦٦٧)، والبيهقي (٦٢/٨)، وضعفه ابن حجر في تلخيص الخبير (١٦٩٢).  
 (٢) مسلم (١٩٥٥)، وأبو داود (٢٨١٥)، والترمذي (١٤٠٩)، والنسائي (٢٢٧/٧)، وابن ماجه (٣١٧٠).  
 (٣) الفقه الإسلامي وأدلته (٥٦٨٨/٧)، نقلاً من التشريع الجنائي الإسلامي (١٥٤/٢)، نقلاً من لجنة الفتوى بالأزهر.





## ثانيًا: الجناية على ما دون النفس

### تعريفها:

هي كل اعتداء على الأطراف أو الأعضاء؛ سواء كان بالقطع أو بالجرح أو بإزالة المنافع. أقسامها: تنقسم الجناية على ما دون النفس إلى: جناية على الأعضاء والأطراف، وإلى جناية بالجرح.

### العقوبات المقررة على ما دون النفس:

تنقسم الجناية على ما دون النفس إلى قسمين: عمد، وخطأ: فأما الجناية عمدًا: فالعقوبة فيها: وجوب القصاص في كل ما أمكن تنفيذ القصاص فيه، أو الانتقال إلى الدية إذا تصالحوا على ذلك، أو إذا كان لا يمكن القصاص؛ وعلى هذا: فإذا كانت الجناية قطع الأطراف؛ فالعقوبة القصاص، أو الدية، وإذا كانت الجناية تعطيل منافع الأعضاء؛ فالعقوبة هي الدية أو الأرش<sup>(١)</sup>، وإذا كانت الجناية جراحًا أو شجاجًا؛ فالعقوبة: القصاص أو الأرش أو حكومة عدل. وأما إذا كانت الجناية خطأ: فالعقوبة الدية أو الأرش أو حكومة عدل. وستأتي أحكام الديات ومقاديرها في باب الديات إن شاء الله.

### أحكام القصاص على ما دون النفس:

دليل مشروعيته: القصاص على ما دون النفس ثابت بالقرآن، والسنة، والإجماع: أما (القرآن): فقد قال تعالى: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

وأما (السنة): فعن أنس رضي الله عنه قال: كسرت الربيع -وهي عمة أنس بن مالك- ثنية جارية من الأنصار، فطلب القوم القصاص، فأتوا النبي ﷺ، فأمر النبي ﷺ بالقصاص، فقال

(١) المقصود شرعًا: دية الجراحة أو الأطراف تاج العروس (١/٤٢٠٣)، وسيأتي بيانها.

أنس بن النضر -عم أنس بن مالك-: لا، والله لا تكسر سننها يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «يا أنس، كتاب الله القصاص»، فرضي القوم، وقبلوا الأرض، فقال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»<sup>(١)</sup>.

وأما (الإجماع): فقد أجمع المسلمون على جريان القصاص فيما دون النفس إذا أمكن<sup>(٢)</sup>. والجناية على ما دون النفس تنقسم إلى: جناية على الأطراف والأعضاء بإزالتها أو تعطيل منافعها، وإلى جناية بالجراح؛ وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: الجناية على الأطراف والأعضاء:

شروط القصاص: يشترط في القصاص فيما دون النفس مثل الشروط السابقة في الجناية على النفس؛ من كون الجاني مكلفاً، متعمداً، ليس أصلاً للمجني عليه (كالأب والجد)، وأن يكون مكافئاً له، وأن تكون الجناية على معصوم الدم، ويزاد هنا شروط أخرى؛ وهي:

(١) تحقيق التماثل في القصاص: لقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْ بِلِذَّةِ الْحَيَاةِ وَلَا تَأْخُذْ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنِ وَالسِّنِّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [النحل: ١٢٦]. وهذا التماثل يكون في المحل والاسم؛ فلا تؤخذ اليد إلا باليد، ولا إصبع إلا بإصبع، ولا عين إلا بعين، وهكذا. وكذلك من المماثلة أن تقطع اليمنى باليمنى، فلا تقطع بها اليسرى.

(٢) أن يكون استيفاء القصاص بلا حيد: أي: لا نحيد عن الموضع الذي جنى فيه، فإذا كانت الجناية من مفصل، كان القصاص من المفصل، أو إذا كان له حد ينتهي إليه أمكن القصاص، كأن تكون الجناية قطع «مارن الأنف» وهو ما لان من الأنف؛ فيمكن القصاص؛ لأن له حداً ينتهي إليه.

ولكن إذا كان القطع دون المفصل؛ كأن يقطع نصف الذراع، فذكر الفقهاء أنه لا يمكن الاستيفاء، لكن ابن عثيمين: (والآن بسبب تقدم الطب يمكن أن نستوفي بلا حيد من أي مكان)<sup>(٣)</sup>.

(١) البخاري (٤٦١١)، ومسلم (١٦٧٥)، وأبو داود (٤٥٩٥)، والنسائي، (٢٦/٨).

(٢) المغني (٧٠٢/٧).

(٣) الشرح الممتع، للشيخ ابن عثيمين.





وقد ذهب الشافعية إلى أنه إذا كانت الجناية دون المفصل، فإننا نقتص من أقرب مفصل، ويعوض الجاني حكومة عدل.

ولا قصاص باتفاق الأئمة في كسر العظام؛ كعظم الصدر أو العنق؛ لأن التماثل غير ممكن، ويجب فيه الأرش. قلت: لكن مع تقدم الطب وإمكانية الاستيفاء قد يمكن القصاص.

(٣) التماثل في الصحة والكمال: فلا تقطع اليد الصحيحة بالشلاء، ولا العين السليمة بالعين العوراء.

ثانيًا: الجناية بالجراح:

يقتص بكل جرح ينتهي إلى عظم، وقد تكون في الرأس والوجه، وتسمى (الشجاج)، وقد تكون في البدن.

القسم الأول: الجراح على الوجه والرأس (الشجاج):

وقد قسمها العلماء إلى أقسام على النحو الآتي:

- (١) الخارصة: وهي التي تشق الجلد قليلاً كالخدش، ولا يخرج الدم.
- (٢) الدامية: وهي التي تدمي موضعها من الشق والخدش، ولا يقطر منها دم، وتسمى أيضًا (البازلة).

(٣) الباضعة: وهي التي تقطع اللحم بعد الجلد، وقيل: التي تقطع الجلد.

- (٤) المتلاحمة: وهي التي تغوص في اللحم، لكنها لم تبلغ الجلدة بين اللحم والعظم.
- (٥) السّمحاق: وهي التي تبلغ الجلدة التي بين العظم واللحم، وتسمى أيضًا (المِلْطاة) أو (اللاطئة).

(٦) الموضحة: وهي تخرق السمحاق وتوضح العظم.

(٧) الهاشمة: وهي التي تهشم العظم - أي: تكسره - سواء أوضحت أم لا.

(٨) المنقّلة: وهي التي تكسر العظم وتنقله من موضعه، سواء أوضحت وهشمت أم لا.

(٩) المأمومة: وهي التي تبلغ أم الرأس، أي: خريطة الدماغ المحيطة، وتسمى أيضًا: الآمة.

(١٠) الدامغة: وهي التي تخرق الخريطة وتصل إلى الدماغ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: الموسوعة الفقهية (١٦/ ٧٨ - ٨٠).



القسم الثاني: الجراح في البدن:

تنقسم الجراح، إذا كانت على البدن؛ إلى قسمين:

(١) الجائفة: وهي التي تصل إلى الجوف، من الصدر، أو البطن، أو الظهر، أو الجنبين، أو غير ذلك.

(٢) غير الجائفة: وهي الجراح التي لا تصل إلى الجوف، كالجراح على اليدين أو الرجلين.

أحكام القصاص في الجراح:

القاعدة في القصاص في الجراح أنه كلما أمكن استيفاء القصاص وجب، وإذا لم يمكن انتقل الحكم إلى الأرش<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك رأى العلماء ما يلي:

(١) لا خلاف في وجوب القصاص في «الموضحة»؛ لأنها تنتهي إلى عظم فيمكن المائلة.

(٢) واتفقوا على أنه لا قصاص فيما بعد الموضحة (كالهاشمة، والمنقلة، والمأمومة)؛ لأنه لا يمكن المساواة في كسر العظم وتنقله، ويرى بعض الفقهاء أننا نقتص منه إلى الموضحة، ونأخذ (أرش) الباقي من الجاني.

(٣) وإذا كان الجرح أقل من الموضحة؛ كالخارصة، والدامية، والباضعة، والمتلاحمة؛ فيرى الحنفية والمالكية ورواية عند الشافعية أن فيها القصاص، ويرى الحنابلة وهو المذهب عند الشافعية أنه لا يقتص منه؛ لعدم إمكانية المائلة.

(٤) اتفق الفقهاء على أنه لا قصاص في الجائفة؛ لعدم التماثل، وأما غير الجائفة فاختلّفوا؛ فعند الحنفية: لا قصاص، وعند المالكية: يجب القصاص؛ لعموم الآية: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، وعند الشافعية والحنابلة: يقتص من كل جرح يصل إلى عظم، وأما ما زاد أو نقص ففيه ما تقدم في رقم (٢، ٣).

قلت: ومع تقدم الطب، فإنه قد يمكن القصاص في كل شيء، وهذا هو العدل الذي أمر الله به. قال ابن عثيمين: (فالذي نرى أنه الآن يمكن المقاصة في كل جرح، ولكن بشرط

(١) المقصود بالأرش: الدية فيما دون النفس، وقد تكون هذه الدية مقدرة بالشرع، وقد تكون غير مقدرة، إنما هي باجتهاد الحاكم، وتسمى في هذه الحالة: حكومة عدل.

أن يمكن القصاص، فإن كان في بلد ليس فيه أطباء يعرفون كيف يجرحون جرحًا مماثلًا، فحينئذ لا قصاص<sup>(١)</sup>.

ويرى ابن تيمية أن القصاص يكون في كل شيء؛ حتى في اللطمة، والضربة والسَّبة؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. ولعمل النبي ﷺ بالقود في اللطمة والطعنة والجبذة، وكذلك الصحابة، ثم رد على القائلين بشبهة عدم المماثلة فقال: (والعدل في القصاص معتبر بحسب الإمكان، ومن المعلوم أن الضارب إذا ضرب ضربة مثل ضربته أو قريباً منها كان هذا أقرب إلى العدل من أن يعزر بالضرب بالسوط؛ فالذي يمنع القصاص في ذلك خوفاً من الظلم يبيح ما هو أعظم ظلماً مما فر منه)<sup>(٢)</sup>.

وهذا أيضًا ما رجحه ابن حزم في المحلى<sup>(٣)</sup>.

• مسائل متعلقة بالاعتداء على ما دون النفس:  
الأولى: حكم القصاص قبل البرء: يعني: قبل الشفاء.

لا يجوز القصاص في الأعضاء والجراح عند جمهور العلماء إلا بعد اندمال (شفاء) الجرح، واستدلوا على ذلك بأدلة:

(١) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رجلاً جُرح، فأراد أن يستقيد، فنهى النبي ﷺ أن يستقاد من الجراح حتى يبرأ المجروح»<sup>(٤)</sup>.

(٢) وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته، فجاء إلى النبي ﷺ فقال: أقدني، فقال: «حتى تبرأ»، ثم جاء إليه فقال: أقدني، فأقاده، ثم جاء إليه فقال: يا رسول الله، عرجت، قال: «قد نهيتك فعصيتني، فأبعدك الله، وبطل عَرَجُكَ» ثم نهى رسول الله ﷺ أن يُقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه<sup>(٥)</sup>.

(١) الشرح الممتع (٦/٦٥).

(٢) الفتاوى الكبرى (٣/٤٠٢).

(٣) المحلى (١٢/٢١٢ - ٢١٣)، المسألة (٢٠٧٥).

(٤) حسنه الألباني: رواه الدارقطني (٣/٨٨)، والبيهقي (٨/٦٦)، وانظر: الإرواء (٧/٢١٨).

(٥) حسنه الألباني: رواه أحمد (٢/٢١٧)، والدارقطني (٣/٨٨)، وانظر: الإرواء (٢٢٣٧).



(٣) قالوا أيضًا: لأن الجراحات ينظر إلى مآلها؛ لاحتمال أن تسري إلى النفس فيحدث القتل. هذا، وقد ذهب الشافعية إلى تأخير القصاص بعد اندمال الجرح على سبيل الاستحباب، قالوا: ويجوز قبله؛ لحديث عمرو بن شعيب السابق.

الثانية: إذا كان هناك مانع من القصاص:

يؤجل القصاص إذا كان هناك مانع منه، فقد اتفق الفقهاء على أنه يؤخر القصاص في الطرف أو النفس عن المرأة الحامل حتى تضع حملها وترضع وليدها، وتوسع المالكية فرأوا تأخير القصاص فيما دون النفس إذا كان برد شديد أو حر شديد يخاف منه الموت.

الثالثة: حكم السراية في القصاص:

معنى السراية: حدوث آثار تترتب على تطبيق العقوبة الشرعية، بحيث أنها تؤدي إلى إتلاف عضو آخر، أو ذهاب منفعة، وقد تؤدي إلى الموت.

فإذا سرى القصاص إلى النفس ومات، فهل هناك ضمان؟

الراجح أنه لا ضمان في سراية القصاص إلى النفس أو العضو أو المنفعة؛ لأن السراية حصلت من فعل مآذون فيه، وهذا قول الجمهور: المالكية والشافعية والحنابلة، وخالف في ذلك أبو حنيفة؛ فذهب إلى الضمان في السراية، وخالفه صاحبه ووافقا رأي الجمهور.

الرابعة: حكم السراية في الجناية:

الحكم السابق يتعلق بما إذا كانت السراية بسبب القصاص، أما إذا كانت بسبب الجناية على النفس أو العضو أو المنفعة، فإنها مضمونة؛ لأنها أثر الجناية، فإذا سرت جنايته على عضو فمات، وجب القصاص بالقتل، وهذا ما ذهب إليه الجمهور من العلماء.

الخامسة: إذا كانت الجناية بسبب من المجني عليه:

عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَتَزَعَّ يَدُهُ مِنْ فِيهِ، فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَعَضُّ أَحَدُكُمْ يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَعَضُّ الْفَحْلُ؟! لَا دِيَةَ لَكَ»<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٦٨٩٢)، ومسلم (١٦٧٣)، والترمذي (١٤١٦)، وابن ماجه (٢٦٥٧).



وعلى هذا فلو كانت الجناية بسبب المجني عليه فلا قصاص ولا دية، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء.

قلت: ومن هذا المعنى أيضًا ما ورد في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إذا اطلع عليك رجل في بيتك، فرمته بحصاة، ففقات عينه، لم يكن عليك جناح»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «فلا دية له ولا قصاص»<sup>(٢)</sup>.



(١) البخاري (٢٩٠٢)، ومسلم (٢١٥٨)، وأبو داود (٥١٧٢)، والنسائي (٦١ / ٨).

(٢) صحيح: رواه النسائي (٦١ / ٨)، وابن حبان (٦٠٠٤).

# أحكام الدييات (ومثال الواجب في الجزية على النفس وما في حكمها من دفع إلى النفس عليه أو إلى غيره)

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:

أحكامها:



## أحكام الديات

• معنى الدية:

• لغة: تقول: ودى القاتل القتيل: يديه دية: إذا أعطى وليه المال بدلًا عن النفس أو ما دونها. واصطلاحًا: هو المال الواجب في الجناية على النفس أو ما في حكمها؛ يدفع إلى المجني عليه إذا كان حيًّا، وإلى وليه إن كان ميتا.

وتسمى الدية أيضًا: «العَقْل»، وسميت بذلك؛ لأنها تعتقل (تمنع) الدماء أن تراق، وقيل: لأنهم كانوا يعقلون الإبل ثم تساق إلى ولي الدم.

• مشروعية الدية:

الأصل في مشروعيتها الكتاب والسنة والإجماع:

أما (الكتاب): فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ

إِلَى أَهْلِهِ» [النساء: ٩٢].

وأما (السنة): فالأحاديث كثيرة؛ منها حديث عمرو بن حزم وهو «أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتابًا فيه الفرائض والسنن والديات»<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين؛ إما أن يُؤدى وإما أن يقاد»<sup>(٢)</sup>.

وأما (الإجماع): فقد أجمع العلماء على وجوب الدية في الجملة.

والحكمة من وجوبها هي صون بنيان الآدمي ودمه من الهدر. ومن المقرر أن حفظ النفوس من الكليات الخمس الكبرى في الشرع.

(١) رواه النسائي (٥٧/٨) ومالك (٣/٣) برقم (٦٦٢)، والدارمي (١٦٢١) وابن حبان (٦٥٥٩) موصولًا، قال ابن عبد البر: (وهو كتاب مشهور عند أهل السير، ومعروف عند أهل العلم، ومعرفته تغني عن شهرته؛ لأنه أشبه المتواتر في مجيئه في أحاديث كثيرة).

(٢) البخاري (١١٢) (٢١٤٨)، ومسلم (١٣٥٥)، وأبو داود (٤٥٠٥)، والترمذي (١٤٠٥).

• متى تجب الدية؟

• تجب الدية على كل من جنى على إنسان معصوم؛ بمباشرة أو بسبب غير مأذون فيه، ويتعلق بهذا ما يلي:

(١) المعصوم الدم: هو المسلم، والذمي، والمعاهد، والمستأمن، أما من قتل حريئاً، أو من وجب عليه قصاص، أو حد، أو كان مرتدّاً، فإنه لا دية عليه.

(٢) لا فرق بين أن يكون الجاني صغيراً أو بالغاً، عاقلاً أو مجنوناً، مريدّاً للقتل أو غير مريد، عامداً أو مخطئاً. (لكن يلاحظ أنه في حالة العمد تكون الدية -إذا اختارها أولياء الدم- بدلاً عن القصاص، كما تقدم).

(٣) لا يشترط التكافؤ في الدية كما هو الحال في القصاص، فيرى جمهور العلماء أنه تجب الدية؛ سواء أكان القاتل أو المقتول مسلماً أو ذمياً أو مستأمنًا، لكن يختلف مقدار الدية كما سيأتي.

(٤) وكذلك تجب الدية لو كان المقتول صغيراً أو مجنوناً.

(٥) قولهم: (غير مأذون فيه)، مفهومه أنه إذا كان بسبب مأذون فيه فليس عليه دية؛ كالطبيب الماهر إذا لم يقصر ولم يهمل مع المريض، وكمن انتزع يده عن عضها فكسر ثنيته، وكمن حذف حصاة لمن ينظر في بيته ففقات عينه، وغير ذلك.

(٦) إذا ضرب السلطان متهمًا، أو الأب ابنه، وكان ذلك للتأديب؛ فلا دية عليه، إلا أن يتجاوز الضرب زيادة على ما يحقق المقصود.

• أصل الدية:

• أجمع العلماء على أن الأصل في الدية: الإبل، ثم اختلفوا في تحديد الدية بغير الإبل، وإليك آراء المذاهب:

(١) مذهب الشافعي في الجديد: أنه إذا وجدت الإبل فلا يُعدّل إلى غيرها، وأما إن عدمت حسّاً؛ بأن لم توجد في موضع يمكن تحصيلها منه، أو عدمت شرعاً بأن وجدت أكثر من ثمن مثلها، فالواجب (قيمة الإبل) بنقد البلد الغالب.

ودليلهم: حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: «كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار، أو ثمانية آلاف درهم، كان ذلك كذلك حتى استخلف





عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقام عمر خطيباً فقال: ألا إن الإبل قد غلت. فقوّم على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة<sup>(١)</sup>.

(٢) مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم وأحمد في إحدى الروايات: أن أصول الدية ثلاثة: وهي: الإبل، والذهب، والفضة، فيجزئ دفعها من أي نوع منها.

ودليلهم: حديث عمرو بن حزم في الديات: «وإن في النفس الدية؛ مائة من الإبل، وعلى أهل الذهب ألف دينار»<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا فتقديرهم في الإبل: مائة بعير، وفي الذهب: ألف دينار، أما الفضة فأكثر العلماء يجعلها اثنتي عشر ألف درهم، وعند الحنابلة: عشرة آلاف درهم.

(٣) مذهب صاحبي أبي حنيفة وأحمد: أن أصول الدية خمسة: وهي الإبل والذهب والفضة والبقر والغنم، ويزيد الصاحبان «الحلل»، فبأي شيء منها أحضره الجاني لولي الدم قبله. ودليلهم: ما تقدم من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. قلت: والراجح من ذلك أن الإبل هي (الأصل) في تحديد الدية، وأن غيرها من الذهب والفضة (تقويم) للإبل، ولذلك فإن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوّمها وزاد عما كان لغلاء الإبل، ولو كانت هذه الأشياء أصولاً لما كان لذكر الغلاء معنى.

ومما يؤيد ذلك ما ثبت في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، بعد ذكر الدية من الإبل قال: «وكان رسول الله ﷺ يقومها على أهل القرى أربعمئة دينار أو عدلها من الورق، ويقومها على أهل الإبل؛ إذا غلت رفع قيمتها، وإذا هانت نقص من قيمتها على نحو الزمان ما كان، فبلغ قيمتها على عهد رسول الله ﷺ ما بين الأربعمئة دينار إلى ثمانمئة دينار، أو عدلها من الورق، قال: وقضى رسول الله ﷺ أن من كان عقله في البقر على أهل البقر مائتي بقرة، ومن كان عقله في الشاة ألفي شاة»<sup>(٣)</sup>.

(١) حسن: رواه أبو داود (٤٥٤٢)، وابن ماجه (٢٦٣٠)، وحسنه الألباني في الإرواء (٢٢٤٧).

(٢) رواه النسائي (٥٨/٨)، وإسناده ضعيف.

(٣) حسن: رواه أبو داود (٤٥٤١)، والنسائي (٤٢/٨)، وابن ماجه (٢٦٣٠).

• مقادير الدية حسب نوع الجناية:

• الدية قد تكون على النفس، وقد تكون على ما دون النفس، وسوف أبين ذلك فيما يلي:

المبحث الأول: دية النفس:

سبق أن القتل قد يكون خطأ، وقد يكون شبه عمد، وقد يكون عمداً، وسوف أتكلم عن أحكام الدية في هذه الحالات.

أولاً: الدية في القتل الخطأ:

تجب الدية في حالة القتل الخطأ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

ويتعلق بذلك ما يلي:

(١) أنه لا قصاص في القتل الخطأ، وإنما فيه الدية والكفارة إذا كان المسلم القتيل مقيماً بين المسلمين، أو كان مقيماً بين قوم معاهدين بيننا وبينهم ميثاق (وسياقي حكم ذلك)، فإن كان المسلم القتيل مقيماً بين قوم حربيين فقتله المسلم خطأ فلا دية، وإنما عليه الكفارة فقط؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، ومعنى (من) هاهنا: (مع).

(٢) الأصل أن دية المسلم مائة من الإبل تؤدي أخماساً كالأتي: عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة، وهذا كله قد اتفق عليه الأئمة الأربعة، لكنهم اختلفوا في العشرين الباقية.

فمذهب الحنفية والحنابلة أنها عشرون بني مخاض (ذكور)، ودليلهم ما ورد عن ابن مسعود مرفوعاً: «في دية الخطأ عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بني مخاض ذكر»<sup>(١)</sup>، لكنه حديث ضعيف.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٥٤٥)، والترمذي (١٣٨٦)، والنسائي (٤٣/٨)، وابن ماجه (٢٦٣١).



وذهب المالكية والشافعية إلى أن العشرين الباقية هي من بنى لبون؛ لأن النبي ﷺ «ودى رجلًا قتل بخير بمائة من الإبل، وكان ذلك من إبل الصدقة»<sup>(١)</sup>، ومعلوم أن إبل الصدقة ليس فيها ابن مخاض.

وذهب بعض أهل العلم -وهو طائفة- إلى أن دية الخطأ تقسم أرباعًا؛ كما ثبت في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل خطأ فديته مائة من الإبل؛ ثلاثون بنت مخاض، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة، وعشرة بني لبون ذكور»<sup>(٢)</sup>.

وأما إذا أخرجت الدية من الذهب أو الفضة فهي تقدر كما يلي:

- بالذهب: ألف دينار ذهب، والدينار يساوي (٤٠٥ جم) فيكون المجموع ٤١٥٠ جم ذهبًا.

- بالفضة: اثنا عشر ألف درهم فضة، والدرهم (٣.١٢ جم) فيكون المجموع ٣٧٤٤٠ جم فضة.

مقادير الدية حسب المقتول:

تقدم أن دية المسلم مائة من الإبل، ويجوز أن تكون ألف دينار ذهبًا أو اثني عشر ألف درهم فضة، وهذه الدية إنما هي إذا كان القتل مسلمًا ذكرًا، وأما إذا كان غير ذلك فيختلف ذلك بحسب ما يلي:

(أ) دية الأنثى: دية الأنثى المسلمة نصف دية الذكر المسلم بإجماع العلماء؛ فعن شريح قال: أتاني عروة البارقي من عند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن جراحات الرجال والنساء تستوي في السن والموضحة، وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف من دية الرجل»<sup>(٣)</sup>.

(ب) دية الذمي والمستأمن: الراجح أن دية الذمي والمستأمن نصف دية المسلم؛ لما ثبت في الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أن النبي ﷺ قضى بأن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: «دية المعاهد نصف دية المسلم»، وهذا مذهب مالك وأحمد.

(١) البخاري (٦٨٩٨)، ومسلم (١٦٦٩)، وأبو داود (١٦٣٨)، والترمذي (١٤٢٢). وسيأتي.

(٢) حسن: رواه أبو داود (٤٥٤١)، والنسائي (٤٣/٨)، وابن ماجه (٢٦٣٠).

(٣) صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٤١١/٥)، والبيهقي (٩٧/٨).

(٤) حسن: رواه أبو داود (٤٥٤٢)، والترمذي (١٤١٣)، والنسائي (٤٥/٨)، وابن ماجه (٢٦٤٤).



والقول الثاني: أن دية الذمي مثل دية المسلم، وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وهو مروي عن عمر وعثمان وابن مسعود ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

والقول الثالث: أن دية الذمي ثلث دية المسلم. والمذهب الأول هو الأرجح؛ لورود الحديث فيه، والله أعلم.

وكذلك دية المرأة الكتابية على النصف من دية المرأة المسلمة.

كيف تدفع الدية:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الدية في القتل الخطأ تؤدي مؤجلة في ثلاث سنوات، ورأى بعضهم أن ذلك إجماع<sup>(١)</sup>، ودليلهم في هذا أنه قضاء عمر وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وليس لهما مخالف، وذهب بعض العلماء إلى أنها لا بد أن تكون في الحال.

والذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية أن المقصود تيسير الأمر على العاقلة في أداء الدية، وأما إذا كانوا موسرين ولا ضرر عليهم في أداء الدية معجلة، فإنها تؤخذ منهم حالاً، أي أن التأجيل ليس على سبيل الوجوب، وإنما ينظر فيه حسب المصلحة<sup>(٢)</sup>. قال: والمنصوص عن أحمد أن التأجيل ليس بواجب.

الملزم بأداء الدية:

اتفق الفقهاء على أن الدية في القتل الخطأ تتحملها «عاقلة الجاني»، والدليل على ذلك ما ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداها الأخرى بحجر، فقتلتها، فاخترصموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى بدية المرأة على عاقلتها»<sup>(٣)</sup>. معنى العاقلة<sup>(٤)</sup>:

اختلف العلماء في بيان العاقلة على قولين:

الأول: أنهم عصبة الجاني، أي: أقرباؤه من جهة الأب؛ كالإخوة وبنينهم، والأعمام وبنينهم، وأعمام الأب وبنينهم، وأعمام الجد وبنينهم، وهكذا، وهذا القول هو مذهب جمهور

(١) انظر: المغني (٧/٧٦٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/٣٥٦).

(٣) البخاري (٥٧٥٨)، ومسلم (١٦٨١)، وأبو داود (٤٥٦٨).

(٤) سمو العاقلة لأنه جرت العادة أنهم يعقلون الإبل (أي: يربطونها) عند بيت أولياء المقتول.



العلماء، ودليلهم ما ثبت في حديث أبي هريرة السابق في رواية: «أن رسول الله ﷺ جعل العقل على عصبتها»<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن العصبه هم أهل الديوان إن كان القاتل من أهل الديوان (وهم الجيش أو العسكر الذين كتبت أسامهم في الديوان) على أن تؤخذ من عطايهم أو من أرزاقهم (مرتباتهم) لا من أصول أموالهم التي يملكونها، فإن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته: قبيلته وأقرباؤه، وكل من يتناصر هو بهم، فإن لم يكن له عاقلة فبيت المال، وهذا مذهب الحنفية وقريب منه مذهب المالكية، إلا أنهم جعلوا العاقلة هم: العصبه (وليست القبيلة) إذا لم يكن من أهل الديوان.

قلت: ورجح ابن تيمية هذا القول؛ باعتبار أن العاقلة هم الذين ينصرون الرجل ويعينونه، فلما كانت العاقلة في زمنه ﷺ هم عصبته، جعل الدية عليهم، فلما وضع عمر الديوان، كان معلوماً أن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضاً، فكانوا هم العاقلة.

قال: (وهذا أصح القولين، وأنها تختلف باختلاف الأحوال، وإلا فرجل قد سكن المغرب وهناك من ينصره ويعينه؛ كيف تكون عاقلته من المشرق في مملكة أخرى، ولعل أخباره قد انقطعت عنهم؟ والميراث يمكن حفظه للغائب، فإن النبي ﷺ «قضى في المرأة القاتلة أن عقلها على عصبتها، وأن ميراثها لزوجها وبنيتها»، فالوارث غير العاقلة)<sup>(٢)</sup>.

مسائل تتعلق بمن يلزم بأداء الدية:

(١) هل يدخل الجاني مع العاقلة في دفع الدية؟

الجواب: مذهب الحنفية أنه يدخل معهم؛ لأن الدية باعتبار النصرة، وهو أحق من ينصر نفسه، ومذهب الشافعية والحنابلة والمالكية أنه لا يتحمل مع العاقلة؛ لأن النبي ﷺ قضى بالدية على العاقلة، ولم ينص على الجاني، والأصل حرمة مال المسلم. ولأنه يتحمل الكفارة فكأنها نصيبه من المشاركة

(٢) يدخل في العاقلة: كل من كان حرّاً، مكلفاً، ذكراً، غنياً، موافقاً للجاني في الدين؛ فيخرج بذلك العبد؛ لأنه لا يملك أصلاً، ويخرج الصغير والمجنون؛ لأنها ليسا من أهل

(١) مسلم (١٦٨١).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥٦/١٩).

النصرة، وكذلك لا تكون النساء من العاقلة، ويخرج الفقير؛ لأنه لا يملك الإعانة، ولا يعقل المسلم قريبه الكافر، ولا العكس.

(٣) يرى الشيخ ابن عثيمين أننا لا نعطي القاتل الخطأ من مال الزكاة لدفع الدية؛ لأنه غير مدين وهي على عاقلته، فإن لم يكن له عاقلة فعلى بيت المال، فإن لم يوجد بيت للمال فلا نعطيهم من الزكاة، لكن نعطيهم من الصدقة بشروط:

الأول: أن نعلم أن الدية لم تقض بعد، لئلا يتخذها وسيلة للتسول.

الثاني: أن يعلم أن القاتل ليس متهوراً؛ قال: لأنني أرى ألا يساعد هؤلاء المتهورون أبداً لا في شيء من الدية ولا غيرها<sup>(١)</sup>.

ثانياً: الدية في القتل شبه العمد:

تجب الدية في القتل شبه العمد مثل القتل الخطأ، إلا أنها تكون مغلظة؛ بأن تكون مثلثة، وهذا مذهب المالكية والشافعية، ومعنى مثلثة: أن تكون الإبل مقسمة ثلاثة أجناس؛ وهي: ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة أي: حاملاً.

وأما عند الحنفية والحنابلة فتكون مربعة: خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، ودية شبه العمد على العاقلة كما تقدم، وتؤدى مؤجلة في ثلاث سنين كما تقدم في دية القتل الخطأ.

وأما إذا دفعت الدية بغير الإبل فإنها لا تغلظ لأن التغليظ في صفة الإبل لا في العدد.

ثالثاً: الدية في القتل العمد:

تقدم أن القتل العمد يوجب القصاص، فهذه هي العقوبة الأصلية، ولكن إن عفا أولياء القاتل فتركوا القصاص، وطلبوا الدية جاز؛ سواء قلنا: إن الدية تكون بالصلح على ذلك؛ أي: أن القاتل يرضى بهذا (كما هو مذهب الحنفية والمالكية)، أو قلنا: إن الدية بدل عن القصاص أي: رضي القاتل أم لا (كما هو مذهب الشافعية)، وعلى هذا فالدية عقوبة بدلية. وأما الحنابلة فقد ذهبوا إلى أنها عقوبة أصلية، ولأولياء القاتل الحق في اختيار أحدهما. فخلاصة دية العمد ما يلي:

(١) الشرح المتمم (٦/ ٨٨).

(١) دية القتل العمد مغلظة: ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، كما هو

الثابت في الحديث<sup>(١)</sup>.

(٢) دية العمد تجب في مال القاتل، ولا تتحملها العاقلة.

(٣) دية العمد حالة لا تؤجل، وهذا مذهب الجمهور؛ لأن العامد يستحق التغليظ.

• حكم الكفارة:

• أولاً: القتل الخطأ:

تقدم أنه يجب الكفارة مع الدية في حالة القتل الخطأ؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

ويؤخذ من الآية ما يلي:

(١) تجب الدية والكفارة في قتل المسلم خطأ.

(٢) تجب الكفارة فقط من غير دية إذا كان المسلم المقتول مع قوم كفار محاربين وقتله

المسلم خطأ؛ لقوله: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾، ومعنى «من» هنا أى: مع.

(٣) وأما إذا كان بين قوم كفار مستأمنين أو معاهدين، ففيه الدية والكفارة.

(٤) بينت الآية أن الكفارة عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، ولا

ينتقل إلى الإطعام، فإذا لم يقو على الصيام سقطت الكفارة.

ثانياً: القتل شبه العمد:

ذهب جمهور العلماء إلى وجوب الكفارة كذلك في القتل شبه العمد؛ لأنه ملحق بالقتل

الخطأ المحض في عدم القصاص، وأن العاقلة تتحمل الدية، وأنها تؤجل ثلاث سنوات،

فأجري مجرى الخطأ في وجوب الكفارة.

(١) حسن: رواه الترمذي (١٤٠٦)، وابن ماجه (٢٦٢٦).



ثالثًا: القتل العمد:

الذي ذهب إليه جمهور العلماء أنه لا كفارة في القتل العمد؛ سواء اقتصر من الجاني أم عفي عنه إلى الدية، أو مجائًا، وإنما الكفارة في القتل الخطأ، وذلك لأن القرآن لم ينص في العمد إلا على القصاص، ولم يثبت أن النبي ﷺ أمر بالكفارة في العمد، وذهب الشافعية إلى وجوب الكفارة مطلقًا؛ أيًا كان القاتل ولو كان صغيرًا أو مجنونًا؛ سواء كان مباشرًا للقتل أو متسببًا، إلا أن يكون المقتول مباح الدم كالحربي والزاني المحصن والصائل ونحوهم. ويرى الشوكاني أنه إذا اقتصر منه فلا كفارة؛ لأن الحدود كفارات، وأما إذا لم يقتصر فإنه يكفر.

والذين رأوا الكفارة استدلوا بحديث واثلة بن الأسقع؛ قال: أتينا النبي ﷺ في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل، فقال: «أعتقوا عنه رقبة؛ يعتق الله بكل عضو منها عضوًا منه من النار»<sup>(١)</sup>.

قلت: ولا يصح الاستدلال بهذا على وجوب الكفارة على القاتل؛ لأن الحديث ضعيف، ففي إسناده الغريف الديلمي: مجهول.

● المبحث الثاني: الديات فيما دون النفس:

● إذا سقط القصاص لسبب ما، فإنه تجب الدية، وتجب كذلك إذا كانت الجناية خطأ، فإن كانت الجناية إزالة جنس المنفعة وجبت الدية كاملة، وإن كانت الجناية إزالة بعض المنفعة وجب الأرش، وهو نوعان: مقدر بالشرع، وغير مقدر بالشرع بل هو باجتهاد الحاكم، ويسمى حُكومة عَدْل، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولًا: دية الأعضاء: تنقسم الأعضاء إلى أربعة أقسام على النحو الآتي:

(١) ما لا نظير له في البدن:

كالأنف، واللسان، والذكر أو الحشفة، والصلب إذا انقطع المنى، ومسلك البول، ومسلك الغائط، والجلد، وشعر الرأس، وشعر اللحية. ففي كل ذلك الدية كاملة.

(١) أبو داود (٣٩٦٤)، وأحمد (٤٩٠/٣)، وصححه الحاكم (٢/٢١٢)، ورواه ابن حبان (٤٣٠٧)، وضعفه الألباني في الإرواء (٢٣٠٩).





(٢) الأعضاء التي منها في البدن اثنان:

وهي اليدين، والرجلان، والعينان، والأذنان، والشفتان، والحاجبان، والشديان، والحلمتان، والأنثيان (الخصيتان) والشفران<sup>(١)</sup>، والأليتان<sup>(٢)</sup>، واللّحيان<sup>(٣)</sup>.

فإن كانت الجناية على أحدهما ففيه نصف الدية، وإن كانت الجناية عليهما ففيه الدية. واختلفوا في ذهاب عين الأعور؛ فعند مالك وأحمد وجماعة من الصحابة: تجب الدية كاملة؛ لأنها في معنى العينين، وعند الشافعية تجب نصف الدية؛ لأن الأحاديث لم تفرق. واختلفوا في الحاجبين، فعند الحنفية والحنابلة: تجب الدية، وعند المالكية والشافعية: تجب حكومة عدل؛ لأنه إتلاف جمال من غير منفعة.

واشترط مالك في الحلمة انقطاع اللبن أو فساده، وإلا ففيه حكومة عدل، وعند الآخرين: تجب الدية مطلقاً.

(٣) الأعضاء التي منها في البدن أربعة:

وهما أشفار العينين (وهي حروف الأجفان)، والأهداب (وهي الشعر الذي على الأشفار) إذا لم ينبت.

أما الأشفار: ففيها الدية، وفي كل شُفْرِ ربع الدية؛ سواء قطع معه الجفن أم لا، وهذا قول الجمهور، ويرى المالكية أن فيه حكومة عدل.

وأما الأهداب: فعند الحنفية والحنابلة فيها الدية، وعند المالكية والشافعية فيها حكومة عدل.

(٤) الأعضاء التي منها في البدن عشرة:

وهي أصابع اليدين والرجلين، ففي كل إصبع عُشر الدية، وفي كل أنملة ثلث دية الإصبع، إلا أنملة الإبهام ففيها نصف دية باتفاق المذاهب الأربعة، وفي الإصبع الزائدة أو السلاء: حكومة عدل. وأما الأسنان وهي (٣٢) ففيها الدية، وفي كل سن (خمس من الإبل)؛ سواء كانت السن كبيرة أو صغيرة، دائمة أو لبنية، وأما السن الزائدة ففيها حكومة عدل.

(١) الشفران: هما اللحمان المحيطان بحرفي فرج المرأة، المغطيان له، كما تحيط الشفتان بالقم.

(٢) الأليتان: منى آلية، ومن الخطأ أن تنطق (إليه) أو (لية).

(٣) اللحيان: هما العظمان اللذان فيها الأسنان أى: الفكّان



وأما إذا حصل تغير بالسن فقط؛ كأن يسودَّ أو يخضر ففيه أرش السن عند الحنفية، وحكومة عدل عند غيرهم.

تنبيه: إذا كانت الجناية تعطيل المنفعة فقط مع بقاء الهيكل على صورته؛ كإذهاب البصر أو السمع أو الذوق أو الشم؛ ففيه الدية أيضًا، فإن كان التعطيل لبعض المنفعة وجب فيه بعض الدية إن أمكن؛ كأن يعطل البصر من إحدى العينين ففيه نصف الدية، وأما إذا لم يمكن التقدير فيجب حكومة عدل عند جمهور العلماء.

ثانيًا: ديات الشَّجَاج: وهي الجراحات في الرأس والوجه خاصة.

الواجب في الشَّجَاج إذا لم يقتص منها: الأرش، وهذا الأرش إما مقدر، وإما غير مقدر. وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه ما قبل الموضحة فيه حكومة عدل، يرجع إلى تقدير واجتهاد القاضي، مستعينًا في ذلك بأهل الخبرة، وأما الموضحة والهاشمة والمنقلة والآمة ففيها أرش مقدر على النحو الآتي:

الموضحة<sup>(١)</sup>: خمس من الإبل.

الهاشمة: عشر من الإبل.

المنقلة: خمس عشرة من الإبل.

الآمة: ثلث الدية، ويقال لها أيضًا: المأمومة.

الدامغة: ثلث الدية، وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء في المذاهب الأربعة.

ثالثًا: ديات الجراح: وهي الجراح التي تحصل في البدن عدا الرأس والوجه.

وهي نوعان: جائفة، وغير جائفة (تقدم تعريفها):

وفي الجائفة: ثلث الدية؛ لحديث عمرو بن حزم: «وفي الجائفة ثلث الدية»<sup>(٢)</sup>. واتفق الفقهاء على أن الجائفة إذا نفذت من الجانب الآخر تصير جائفتين، ففيها ثلثا الدية.

وفي غير الجائفة حكومة عدل، ويلاحظ أن التقدير في حكومة العدل إنما يكون بعد أن يبرأ الجرح؛ لأن أرش الجرح المقدر إنما يستقر بعد برئه.

(١) تقدم معاني هذه الجراحات.

(٢) النسائي (٥٧ / ٨)، الدارمي (٢٣٦٦)، وصحَّحه الشيخ الألباني في الإرواء (٢٢٩٦).



تنبيه: اختلف العلماء في دية جراح المرأة، ف يرى الحنفية والشافعية أن ديتها على النصف من دية الرجل، ويرى المالكية والحنابلة أن ديتها مثل دية الرجل في الجراحات حتى تصل إلى ثلث الدية، فإن بلغت الثلث أو زادت، رجعت ديتها إلى نصف دية الرجل.

#### • الجنائية على الجنين<sup>(١)</sup>:

إذا تُعدي على الحامل بالضرب فألقت جنينها، أو شربت دواء فأجهضت ما في بطنها، فإنه يترتب على هذا أحكام تبعا للأحوال الآتية:

أولاً: أن يموت الجنين: فعليه الدية؛ وهي غرة (عبد أو أمة) وتقدر بخمس من الإبل، أو خمسين ديناراً ذهباً، أو ستمائة درهم فضة؛ سواء كان الضرب عمداً أو خطأ، وسواء كان الجنين ذكراً أو أنثى، وسواء كان في أول الحمل أو في آخره، نفخ فيه الروح أم لا؛ لما ثبت في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى فقتلتها وما في بطنها، فاختموا إلى النبي ﷺ «فقضى أن دية جنينها: غرة عبد أو أمة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها»<sup>(٢)</sup>.

تنبيه: اشترط كثير من الفقهاء أن يكون سقوط الجنين من الضربة، وأما إذا كان هناك انتفاخ فسكن ولم يسقط الجنين، فلا دية فيه؛ لاحتمال أنه ليس بجنين.

قلت: والراجح أن العبرة بموت الجنين؛ سواء سقط أم لا؛ لأن الأحاديث لم تنص على شرطية الإسقاط، ويمكننا الآن بالوسائل الطبية التحقق من كونه كان جنيناً أو لا، وبذلك يزول الشك المحتمل، والله أعلم.

والراجح: أن الذي يتحمل دية الجنين هم العاقلة؛ سواء كان عن عمد أو شبه عمد أو خطأ، وهذا مذهب الشافعية قالوا: تتحملة العاقلة لأنه لا يتحقق فيه العمد أصلاً، وفرق الحنابلة بين المتعمد فتجب عليه، وبين شبه العمد والخطأ فتجب على العاقلة هذا هو الذي يتجه القول به، ولا فرق في العمد بين قتل جنين أو غيره.

وهذه الدية يرثها ورثة الجنين غير القاتل؛ لأن القاتل لا يرث.

(١) راجع في ذلك كتابي: فتح الكريم بأحكام الحامل والجنين.

(٢) البخاري (٥٧٥٨) (٥٧٦٠) (٦٧٤٠) (٦٩٠٩) (٦٩١٠)، ومسلم (١٦٨١)، وأبو داود (٤٥٧٦).



ثانيًا: أن يخرج الجنين حيًّا ثم يموت، ويعلم حياته بصراخه أو رضاعه أو نحو ذلك، فيموت متأثرًا بهذه الضربة فعندئذ تجب الدية كاملة.

هل تجب الكفارة مع الدية:

الراجح أنه إذا كان بعد نفخ الروح فإنه تجب الكفارة وهي عتق رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، وإن كان قبل نفخ الروح فلا كفارة، وعلى هذا فيتلخص مما سبق أن للجنين ثلاث حالات:

(أ) أن يكون التعدي قبل نفخ الروح: ففيه دية الجنين؛ غرة (عبد أو أمة) أو ما يعادلها: خمسون دينار ذهبًا، أو ستمائة درهم فضة، ولا تجب الكفارة.

(ب) أن يكون بعد نفخ الروح وقد مات قبل الانفصال أو انفصل ميتًا: ففيه دية الجنين؛ غرة (عبد أو أمة) مع الكفارة.

(ج) أن يتفصل حيًّا ثم يموت متأثرًا بالضربة: ففيه دية كاملة مع الكفارة.

ملاحظات:

(١) وأما إذا تعددت الأجنة ففي كل جنين غرة، أي: أن الديات تتعدد بتعدد الأجنة.

(٢) وإذا شربت الحامل دواء فألقت به جنينًا، فعليها غرة لا ترث منها شيئًا، وعليها الكفارة إذا كان الجنين قد نفخ فيه الروح.

## طرق إثبات الجناية:

### ٢- القسامة:

(وهي الأيمان المكررة في دعوى القتل يقسم بها أولياء القتل لإثبات القتل على المتهم أو يقسم بها المتهم على نفي القتل عن نفسه)

### ٣٠١/ الإقرار أو الشهادة:

(انظر جدول كتاب الحدود وكتاب المعاول والبيئات)

### ٤- الأثر المترتب على القسامة:

#### ٣- حكمها:

٢- إذا كانت الجناية المدعاة عمداً: خطأ أو شبه عمد: فبالإقرار أو الدية.

#### ١- إذا كانت الجناية المدعاة عمداً: فقد اختلف هل يثبت بها القصاص:

هل: لا يثبت وليس فيه إلا الدية وإن اقتص به القصاص

يختلف المدعون الخمسون من أولياء القتل إن لم يوافقوا بالدية التي لا إله إلا الله فقد ضربه المدعى عليه حتى مات أو قتله فإن حلفوا ثبوت دعواهم وحكم لهم بالقصاص أو الدية فإن لم يحلفوا حلف المدعى عليه خمسين يميناً والله ما هلكه ولا شارك في قتله ولا تسببت في موته فيبدأ بذلك فإن لم يحلفوا لم يرضوا بحلف المدعى عليه براء المتهم وكانت الدية من بيت المال.

### ٢- شروطها:

١- أن تكون في دعوى جناية القتل فقط دون ما عدا.

١- حكمها: عامة العلماء على أنها طريق لإثبات القصاص أو الدية عند علم البينة.

٢- أن يكون في القتل ما يدل على أنه مات مقتولاً من أثر جرح وقهر.

٣- وجود (الزور) وهو المعاودة الظاهرة بين القتل والمدعى عليه.

٤- أن ترفع الدعوى للقصاص.

٥- أن يتفق أولياء القتل الخمسون البالغون السعلاة على الدعوى والمطالبة بها والحلف.

٦- إنكار المدعى عليه.



• طرق إثبات الجنائية:

• تثبت الجنائية بإحدى الطرق الثلاث الآتية:

٣- القسامة

٢- الشهادة

١- الإقرار

• أحكام القسامة:

• معناها: لغة: القسامة مصدر بمعنى القسم، أي: اليمين.

اصطلاحاً: الأيمان المكررة في دعوى القتل، يقسم بها أولياء المقتول لإثبات القتل على المتهم، أو يقسم بها المتهم على نفي القتل عنه.  
مشروعيتها: أقرها الإسلام، وكانت طريقة من طرق الإثبات في الجاهلية، ودليل مشروعيتها:

(١) عن رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار «أن النبي ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية»<sup>(١)</sup>.

(٢) وعن سهل بن أبي حثمة: أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم، فأتي محبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو فقير، فأتى يهود، فقال: أنتم والله قتلتموه، قالوا: والله ما قتلناه، ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك، ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه، وعبد الرحمن بن سهل، فذهب محبيصة ليتكلم، وهو الذي كان بخيبر، فقال رسول الله ﷺ لمحبيصة: «كبر، كبر» - يريد السن - فتكلم حويصة، ثم تكلم محبيصة، فقال رسول الله ﷺ: «إما أن يَدُؤا صاحبكم، وإما أن يُؤذِنُوا بحرب»، فكتب رسول الله ﷺ إليهم في ذلك، فكتبوا: إنا والله ما قتلناه، فقال رسول الله ﷺ لحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟» قالوا: لا، قال: «أتحلف لكم يهود؟» قالوا: ليسوا بمسلمين، فوداه رسول الله ﷺ من عنده، فبعث إليهم رسول الله ﷺ مائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار، فقال سهل: فلقد ركضتني منهم ناقة حمراء<sup>(٢)</sup>. ومعنى «فقير»: بئر.

(١) مسلم (١٦٧٠)، والنسائي (٤/٨).

(٢) البخاري (٧١٩٢)، ومسلم (١٦٦٩)، واللفظ له، وأبو داود (٤٥٢٠)، وابن ماجه (٢٦٧٧).



وفي رواية: فقال: «تبرئكم يهود بخمسين، ويحلفون أنهم لم يقتلوه، ولم يعلموا قاتلاً؟» فقالوا: كيف نرضى بأيمان قوم مشركين؟ قال: «فيقسم منكم خمسون أنهم قتلوه؟» قالوا: كيف نحلف ولم نر؟ فوداه رسول الله ﷺ من عنده، فركضتني بكراً منهم<sup>(١)</sup>.

وبناءً على هذا الحديث فقد ذهب جمهور العلماء؛ من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة والظاهرية وغيرهم، إلى مشروعية القسامة، وأنه يثبت بها القصاص أو الدية إذا لم تكن هناك بينة. ورأى بعض العلماء عدم العمل بذلك، وقالوا: إن النبي ﷺ لم يحكم فيها بالقسامة، إنما تطف بهم ليبين بطلانها؛ إذ إنها كانت من أحكام الجاهلية.

والراجح: ما ذهب إليه جمهور العلماء، وقد أجاب الشوكاني عن استدلالهم بعدم الحكم به فقال: (وعدم الحكم في حديث سهل بن أبي حثمة لا يستلزم عدم الحكم مطلقاً، فإنه ﷺ قد عرض على المتخاصمين اليمين، وقال: «إما أن يدوا صاحبكم، وإما يؤذونا بحرب»، وهو لا يعرض إلا ما كان شرعاً)<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن القسامة لا تكون إلا في جريمة القتل؛ سواء كان عمداً أو خطأً أو شبه عمد، دون بقية الاعتداءات على ما دون النفس؛ لأن النص ورد في القتل فيقتصر عليه؛ قال ابن قدامة: لا أعلم بين أهل العلم في هذا خلافاً. شروط القسامة: اشترط الفقهاء في القسامة شروطاً:

(١) أن يكون بالقتيل أثر القتل؛ من جرح أو ضرب أو خنق، فإن لم يوجد أثر من ذلك، فالظاهر أنه مات حتف أنفه، فلا يجب به شيء.

(٢) اشترط الفقهاء - غير الحنفية - وجود كوث؛ وهي عداوة ظاهرة بين المقتول والمدعى عليه، فاللوث: أماره غير قاطعة على القتل، فهي شبهة على القتل تدل عليه ولا يقطع بها.

(٣) أن ترفع الدعوى إلى القضاء؛ لأن القسامة يمين، واليمين لا يجب من دون دعوى.

(١) البخاري (٦١٤٢)، ومسلم (١٦٦٩)، والنسائي (١١/٨)، وأبو داود (٤٥٢٥)، وأحمد (٢/٤) واللفظ له.

(٢) نيل الأوطار (١١٥/٧).

(٤) أن يتفق الأولياء في الدعوى، فإن ادعى بعضهم، وأنكر بعضهم لم تثبت القسامة.

(٥) إنكار المدعى عليه؛ لأنه إن اعترف ثبتت عليه الجناية فلا قسامة.

كيفية القسامة:

اختلف العلماء فيمن يبدأ بالحلف المدعى عليهم، أم المدعون أولياء القتل؟ فعند الحنفية يبدأ المدعى عليهم باليمين أولاً، فإن حلفوا لزم أهل المحلة (يعني الذين وجد القتل بينهم) الدية، أي: إنهم يرون أنه بالحلف يرتفع القصاص، ومع هذا فيلزمهم الدية.

وعند جمهور العلماء من الشافعية والمالكية والحنابلة وداود الظاهري: يبدأ المدعون أولياء القتل بالأيمان، فيحلف كل ولي بالغ عاقل منهم أمام الحاكم: بالله الذي لا إله إلا هو: لقد ضربه فلان فمات، أو لقد قتله فلان، فإن حلفوا ثبت مدعاهم، وحكم لهم إما بالقصاص أو الدية، فإذا لم يحلف المدعون حلف المدعى عليه خمسين يميناً وبرئ، فيقول: والله ما قتلته، ولا شاركت في قتله، ولا تسببت في موته.

فإن لم يحلف المدعون، ولم يرضوا بحلف المدعى عليه بريء المتهم، وكانت الدية من بيت المال عند الحنابلة خلافاً للشافعية والمالكية.

وقول الجمهور هو الأرجح الموافق لظاهر الأحاديث، ويُعترض على قول الحنفية بأنهم يرون إلزام أهل المحلة بالدية إذا حلفوا، وهذا لا يتفق مع أصولهم؛ لأنها تقضي بأن اليمين على شخص تكون إما ليبراً من حق ائتم به، أو يستحق حقاً له، وهذا يخالف ما ذهب إليه الحنفية من أنهم يحلفون ويغرمون الدية.

الأثر المترتب على القسامة:

اتفق الفقهاء على أن الدية تجب بالقسامة على العاقلة في القتل الخطأ أو شبه العمد، مخففة في الأولى، ومغلظة في الثانية.

ولكن هل يجب القصاص بالقسامة في حالة القتل العمد؟ يرى الحنفية والشافعية أنه لا يجب القصاص، وإنما الواجب فقط الدية في مال المتهم، واستدلوا على ذلك بما ورد في صحيح البخاري: «إما أن تدوا صاحبكم، وإما أن تأذنوا بحرب»، فقد أوجب النبي ﷺ



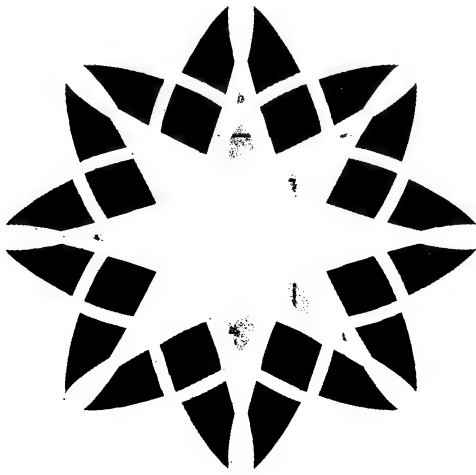


الدية ولم يفرق بين عمد وخطأ، وثبت ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما. وذهب المالكية والحنابلة إلى وجوب القصاص إذا اختاره أولياء القتيل، واستدلوا على ذلك بحديث الصحيحين: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم»<sup>(١)</sup>.

والراجع: قول الحنابلة والمالكية؛ لأن القسامة ثبتت بها الجنابة، فثبت بها الحكم، والحديث صريح في استحقاق الدم، وأما الرواية السابقة التي فيها الدية فإنها لا تنفي القصاص.

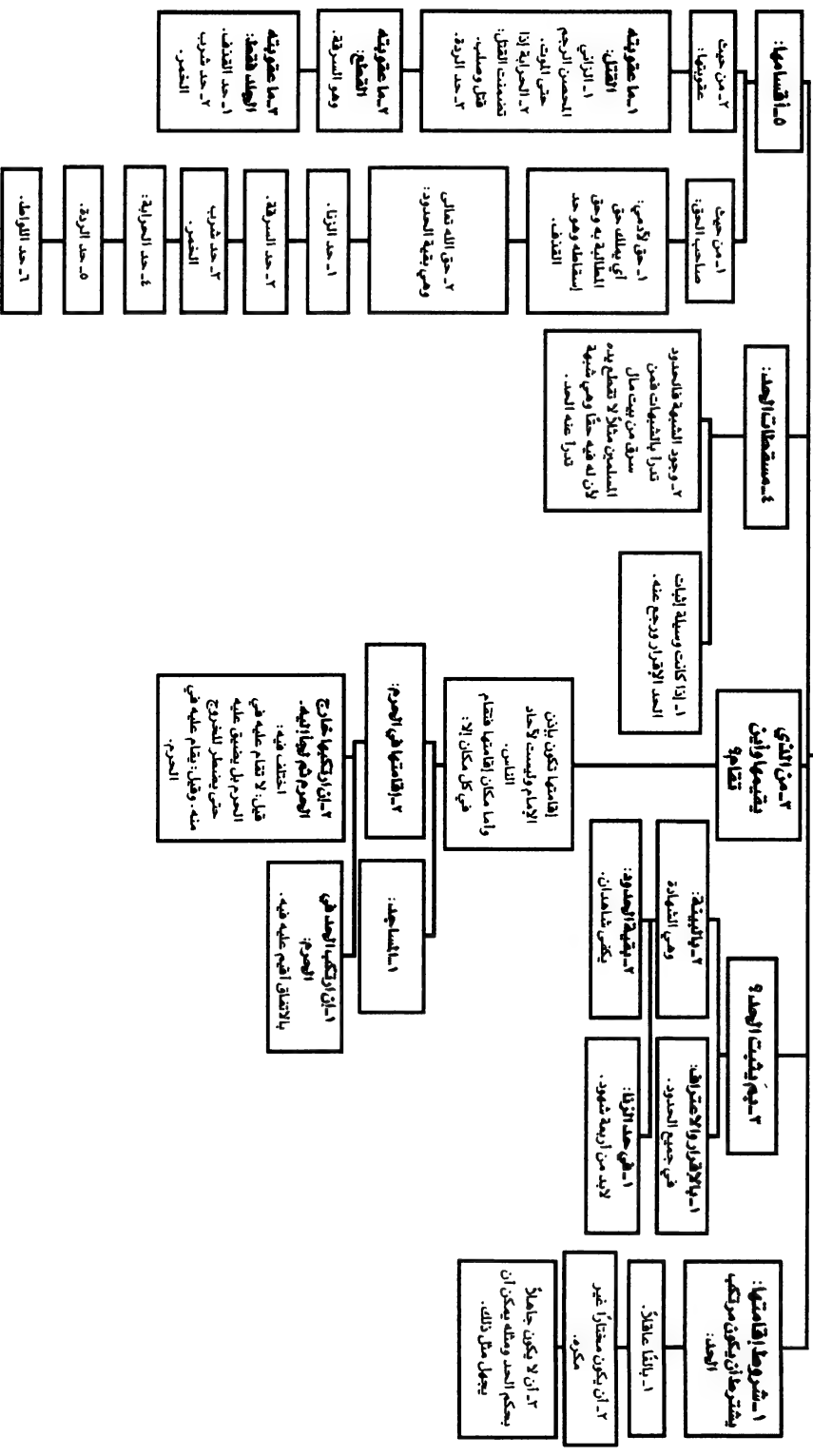


(١) البخاري (٢٧٠٢)، ومسلم (١٦٦٩).



كتاب الحدود

## كتاب الحدود: (هي عقوبة مقدرة شرعاً)



## كتاب الحدود

### • معنى الحدود:

• لغة: الحدود جمع حد؛ وهو في اللغة: المنع، وسميت حدودًا؛ لأنها تمنع من ارتكاب أسبابها، أي: تمنع من المعاصي.

واصطلاحًا: عقوبة مقدرة شرعًا؛ سواء كانت حقًا لله أو حقًا للعبد.

وهذا تعريف جمهور العلماء<sup>(١)</sup>. وعليه، فالعقوبة غير المقدرة لا تسمى حدًا بل هي تعزير.

### • الحكمة من تشريع الحدود:

• قال ابن القيم: (من رحمة الله ﷻ أن شرع العقوبات في الجنايات الواقعة بين الناس بعضهم على بعض، في النفوس والأبدان والأعراض والأموال، بالقتل والجرح والقذف والسرقة، فأحكم ﷻ وجوه الزجر الرادعة عن هذه الجنايات غاية الأحكام، وشرعها على أكمل الوجوه المتضمنة لمصلحة الردع والزجر، مع عدم المجاوزة لما يستحقه الجاني من الردع)<sup>(٢)</sup>.

ففي الحدود زجر الناس وردعهم عن اقتراف الجرائم، وصيانة المجتمع من الفساد، والتطهر من الذنوب.

ومن حكمة في إقامة الحدود أيضًا أنها كفارات؛ لما ثبت في الحديث: «فمن أصاب من ذلك شيئًا، فعوقب به في الدنيا؛ كان كفارة له»<sup>(٣)</sup>.

(١) خلافاً للحنفية الذين جعلوها في حق الله فقط، وأما ما كان حقاً للعبد فيسمى عندهم تعزيراً، فليس القصاص عندهم حدًّا؛ لأنه حق العباد ويمرّ في الصلح والعفو.

(٢) إعلام الموقعين (٢/ ١١٤).

(٣) البخاري (١٨) (٤٨٩٤)، ومسلم (١٧٠٩)، والترمذي (١٤٣٩)، والنسائي (٧/ ١٤١).

## • حكم إقامة الحدود:

إقامة الحدود واجبة بالكتاب والسنة والإجماع:

فأما (الكتاب): فقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢]. وقال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، وغير ذلك من الآيات.

وأما (السنة): فعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قَرِيشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يَكْلِمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَكَلِمَةُ أَسَامَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» إِنْهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَابْتِغَاءُ اللَّهِ لُو أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقِطَعَتْ يَدَهَا<sup>(١)</sup>. وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَّائِمٌ»<sup>(٢)</sup>.

## • المسؤول عن إقامة الحدود:

• خاطب الله المؤمنين بإقامة الحدود، وَبَيَّنَّ السُّنَّةُ الْعَمَلِيَّةُ أَنَّ الْحُدُودَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَقَمْ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَكَذَلِكَ فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ إِنَّمَا تَكُونُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ.

وأيضاً لو ترك الأمر إلى آحاد الناس لانتشرت الفتنة، ووقع الظلم في استيفاء الحدود؛ فتبين بهذا أنه لا بد أن تكون إقامتها من السلطان أو من ينوبه؛ لما ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ أناب في إقامة الحد؛ فمن ذلك قوله لأنيس: «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»<sup>(٣)</sup>

ولكن اختلف العلماء: هل يقيم الرجل الحد على عبده وأمته؟

فالذي ذهب إليه جمهور العلماء - خلافاً للحنفية - أنه يجوز للسيد إقامة الحد عليها؛ لما ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ

(١) البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨)، وأبو داود (٤٣٧٣)، والترمذي (٢١٧٣).

(٢) حسن: رواه ابن ماجه (٢٥٤٠)، وأحمد (٣٣٠/٥).

(٣) البخاري (٢٣١٥)، ومسلم (١٦٩٨)، وأبو داود (٤٤٤٥)، والترمذي (١٤٣٣)، وابن ماجه (٢٥٤٩).



فتبين له زناها فليبيعها ولو بجبل من شعر»<sup>(١)</sup>. ومعنى «لا يُثْرَب»: التثريب: التوبيخ والتفريع.

وعن نافع «أن ابن عمر رضي الله عنهما قطع يد غلام له (يعني: عبدًا) سرق، وجلد عبدًا له زنا، من غير أن يرفعهما إلى الوالي»<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ ابن عثيمين: (والإقامة - يعني: إقامة الحد - لا بد أن يكون لها نية، ويجب على الإمام أيضًا، ومن الآداب أن ينوي بإقامة الحد أمورًا ثلاثة: أولًا: الامتثال لأمر الله في إقامة الحدود، ولا ينوي بذلك التشفي. ثانيًا: ينوي رفع الفساد. ثالثًا: إصلاح الخلق)<sup>(٣)</sup>.

• طريقة إقامة الحد ومكانه:

• أما عن مكان إقامة الحد: فيجوز أن تقام الحدود في أي مكان عدا المسجد؛ لما في الحديث عن حكيم بن حزام رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن إقامة الحد في المساجد»<sup>(٤)</sup>، ولأن المساجد إنما بُنيت للذكر والطاعة، وليس لإقامة الحدود، ولأنه إذا أقيمت الحدود فيها حصل بذلك أذى بالصراخ ومحاولة الهرب، وربما تلفظ بكلام لا ينبغي ولا يليق بالمسجد.

وأما عن كيفية إقامة الحد: فالحد يقام على الإنسان وهو قائم، لا قاعدًا ولا منبطحًا، ويشهد إقامته جماعة من المؤمنين أقلهم ثلاثة، ويكون الضرب بالسوط - يعني: لا يضرب بحديد أو مطرقة ونحو ذلك - وأن يكون السوط متوسطًا، لا جديدًا ولا خَلَقًا، ولا يجرد من ثيابه، بل يكون عليه قميص أو قميصان، إلا إذا وجد في ثيابه ما يمنع تأثير الضرب؛ مثل أن يلبس شيئًا عليه فروة أو يكون مجلدًا بجلد فينزعه عنه، ولا يشترط في السوط أن يكون من جلد، ولا يبالغ في ضربه فيشق بها جلده فهذا حرام؛ لأن المقصود أن يذوق ألم الضرب

(١) البخاري (٢١٥٢)، ومسلم (١٧٠٣)، وأبو داود (٤٤٧٠).

(٢) صحيح: رواه عبد الرزاق (١٠/٢٣٩/١٨٩٧٩).

(٣) الشرح الممتع (١٠٣/٦ - ١٠٤).

(٤) حسن لغیره: أبو داود (٤٤٩٠)، وأحمد (٤٣٤/٣)، وحسنه الألباني في الإرواء (٢٣٢٧)، ورواه الترمذي (١٤٠١) من حديث ابن عباس وأعله الترمذي، وذكر البزار أنه ليس له إسناد صحيح متصل البحر الزخار (٣٧٣/٨) وروى الحديث من طريق الواقدي وقال: هذا من أحسن إسناده وقد أجاب الألباني على علله فراجع التخریج.



ليؤدب فقط، ويفرق الضرب على البدن، ولا يكون في مكان واحد، ويتجنب ضرب الرأس والوجه والفرج والمقاتل؛ مثل (الكبد أو الكليتين أو الحلق). والمرأة كالرجل في إقامة الحد، إلا أنها تضرب جالسة، ويشد عليها ثيابها، وتمسك يدها حتى لا تتكشف.

مسألة: هل يجوز أن يقام الحد في الحرم؟

الجواب: أما من ارتكب المعصية داخل الحرم، فلا خلاف في جواز إقامة الحد عليه في الحرم؛ سواء كان حرم مكة أو المدينة. ولكن الخلاف فيمن ارتكب المعصية خارج الحرم ثم لجأ إليه، فذهب الجمهور إلى أنه لا يقام عليه الحد في الحرم، بل يضيق عليه حتى يخرج فيستوفي منه الحد، وذهب المالكية والشافعية إلى جواز استيفاء الحد منه في الحرم.

مسألة: ما الحكم لو مات في الحد؟

إذا أقيم على العاصي الحد فمات فلا ضمان؛ لأن من قُتل بحق فليس بمظلوم، شريطة ألا يكون هناك تجاوز في إقامة الحد؛ كأن يضربه أكثر من عدد الضربات، أو يضربه بحديد؛ فإنه يضمن، أي: تدفع الدية لأوليائه.

#### ● فضل إقامة الحدود:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَحْدُ يَاقَامُ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ أَنْ يُمَطَّرُوا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا»<sup>(١)</sup>.

#### ● شروط إقامة الحد:

يشترط لإقامة الحد أن يتوفر في العاصي ما يلي:

- (١) البلوغ والعقل، فلا يقام الحد على الصبي، ولا على المجنون؛ لأن القلم مرفوع عنهما.
- (٢) أن يكون مختارًا غير مكره؛ لما ثبت في الحديث: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه ابن ماجه (٢٥٣٨)، والنسائي (٧٥/٨)، وحسنه الألباني في الصحيحة (٢٣١). أعله الدارقطني بالوقف العلل (١١/٢١٢ رقم ٢٢٣١)، وأشار إلى ذلك البخاري في تاريخه (٢/٢١٣ رقم ٢٢٢٩).

(٢) صحيح: رواه ابن ماجه (٢٠٤٥)، والطبراني في الأوسط (٨/١٦١)، البيهقي (٦/٨٤)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (١٨٣٦).

(٣) العلم بالتحريم فيما يقام عليه الحد فيه، فإن ادّعى أنه لا يعلم أن ذلك حرام؛ فإن كان كلامه يحتمل الصدق - كأن يكون نشأ في بادية بعيدة عن بلاد المسلمين - لم نقم عليه الحد، وإن كان ذلك لا يحتمل صدقه، لم يلتفت إلى كلامه.

• مسقطات الحدود: يسقط الحد ولا يقام على المتهم في الحالات الآتية:

(١) رجوعه عن الإقرار: وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء: أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، ورواية عن مالك؛ لما ثبت في حديث ماعز أنه لما جاء إلى النبي ﷺ مقرراً بالزنا قال له النبي ﷺ: «أبك جنون؟»<sup>(١)</sup> أي: أن النبي ﷺ لقنه الرجوع، فلم يرجع، فلو لم يكن لذلك فائدة لما لقنه النبي ﷺ ذلك، ولأنه لما رجع عن إقراره أورث ذلك شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات.

وذهب أبو ثور، ورواية عن الإمام مالك والشافعي وهو مذهب الظاهرية بأن الرجوع عن الإقرار لا يسقط الحد؛ لأنه شهد على نفسه بالذنب، فلا يمكن أن يرجع عن ذلك الوصف، وأجابوا عن الحديث بأن النبي ﷺ أراد أن يستثبت عن حقيقة الإقرار، لا أنه لقنه الرجوع عن الإقرار.

(٢) الشبهة: وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء؛ أن الحدود تدرأ وتسقط بالشبهة، وقد ورد في ذلك حديثان ولكن بأسانيد ضعيفة، إلا أن العلماء تلقوا هذا الحكم بالقبول، وعمل به الصحابة رضي الله عنهم؛ فعن ابن مسعود قال: «ادروا الجلد عن المسلمين ما استطعتم»<sup>(٢)</sup>.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «لأن أعطل الحدود بالشبهات أحب إلي من أن أقيمها في الشبهات»<sup>(٣)</sup>. ومما يؤكد أن الحد لا يقام إلا بينة: حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لا عن بين العجلاني وامرأته، فقال شداد بن الهاد: هي المرأة التي قال رسول الله

(١) البخاري (٦٨١٥)، ومسلم (١٦٩١)، وأبو داود (٤٤٣٠)، والترمذي (١٤٢٩).

(٢) حسن: رواه ابن أبي شيبة (٥١١/٥)، والبيهقي (٢٣٨/٨).

(٣) ابن أبي شيبة (٧٠/١١) انظر: الإرواء (٣٤٥٧).





ﷺ: «لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمتها»؟ قال: لا، تلك امرأة أعلنت<sup>(١)</sup>. والمقصود أن النبي ﷺ لم يقرم الحد على هذه المرأة التي أعلنت - يعني اشتهر أمرها بالسوء - لكن لم تثبت البينة مع وجود قرائن تدل على زناها، وما منعه من ذلك إلا الشبهة.

وسوف نتكلم في الفصول الآتية عن الحدود المقررة في أحكام الشريعة؛ وهي:

أولاً: حد الزنا. ثانياً: حد القذف.

ثالثاً: حد السرقة. رابعاً: حد شرب الخمر.

خامساً: حد الحراة. سادساً: حد الردة.

ثم بعد ذلك نتكلم عن أحكام التعزيرات.



(١) البخاري (٦٨٥٥)، ومسلم (١٤٩٧)، وابن ماجه (٢٥٥٩).

## حدد الزنا: (الزنا هو وطء المرأة من غير عقد شرعي)

### ١-حكم الزنا:

**وهو الإجماع على أنه في ذميمة.**  
وقد اختلف في عقوبته والجمهور وهو الرجاء أن عليه حداً، ثم اختلفوا في تحديد مدة قبل: كحد الزنا في التفرقة بين المحصن وغيره وقبل: يردم بكل حال محصن أو غير محصن وقبل: المرجح في كفية قتله إلى اجتهاد الحاكم.

### ٢- صفة الزنا:

- ١- **الزاني مصنف:** وهو المكلف الحر الذي جامع زوجة له بعد صبيح ولو مرة ولو بتغير إقراره ففوقه الزم حتى الموت.
- ٢- **إن كان غير محصن:** ففوقه جلد مائة جلدة والتزويج والتضيعة سنة والتي لم يفسد جسماً بدلاً عن الشيء.

### ٣- من أحكامها:

- ١- العبد والأمة ليس عليهما رجم بل الجلد فقط على النصف من الحر.
- ٢- يتحقق الإحصان حتى لو كان مفارقاً لزوجته وقد كان وطئها ولو مرة.
- ٣- لا يصح بين الرجم والجلد على الرجاء.
- ٤- إذا زنا باحدى صاريه فقد اختلف فيه، قيل: عليه حد الزنا.
- وقيل: يقتل بكل حال.

### ٤- طرق إثباتها:

- ١- **الإقرار:** ولا حصر له: أن يقر وهو مختار غير مكروه مرة واحدة وثبت على إقراره ولا يتراجع عنه حتى هي إثبات إقامة الحد على تراجعه سقط عنه الحد.
- ٢- **الشهادة:** وهو أن يشهد أربعة رجال مسلمون أحرار ذكر أو أنثى أو زوجه وطئها في فرجها بيتاً بعد دخول المحصنة أو ما زاد عليها.
- ٣- **الاجماع:** إذا لم تكن المرأة ذات زوج أو أمة لسيد ثم حلت بها الحكم اختلف فيه: قيل: تحد ما لم ترفع شبهة بأن تدعي بآفة استكرهها مثلاً وهو المراجع.

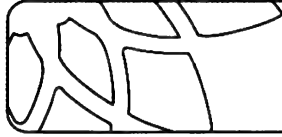
### ١- شروط ثبوت الزنا التي يقضيها:

- ١- أن يزوج بادية: فلو أنثى بهيمة ولا يصح أنه يزوج فقط.
- ٢- أن يكون الزممة بتغيير المحصنة وهو رأس الذكر إلى موضع الختان أو ما زاد عليها.
- ٣- أن تتضي الشبهة.

- ١- **الشبهة في العقد:** كمن عد على امرأة عقد فاسداً بطله مصحفاً كالمقد على اخته من الرضاخ.
- ٢- **الشبهة في القائل:** كمن وطئ امرأة يظنها زوجته وهو أجنبية.

### ٥- من أحكامها:

- ١- لا يرد من أربعة وتراجع الرابع أو لم يصح التراجع.
- ٢- يشترط فهم الإسلام فلا يثبت الشهادة الكافرة على المسلم.
- ٣- أن يكونوا ممن زناه بأنفسهم في زنا واحد.
- ٤- أن تتوحد أقوالهم هي الزمان والمكان والشهود به.
- ٥- عدم التعالم بأن لا تمضي مدة بين مشاهدة الجريمة وأداء الشهادة إلا من عذر.



## أولاً: حد الزنا

معناه:

لغة: قيل: الفجور، وقيل: ال ضيق.

وشرعاً: وطء المرأة من غير عقد شرعي.

حكم الزنا والدليل عليه:

الزنا حرام، وقد اتفقت الملل على تحريمه، فهو جناية على الأعراض والأنساب، ومما يدل على تحريمه وأنه من الكبائر:

من (الكتاب): قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

ومن (السنة): عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»<sup>(١)</sup>.

وعن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ لِرُؤْيَا رَأَاهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَفِيهِ: «فَانْطَلَقْنَا فَأَتَيْنَا عَلَى مِثْلِ التَّنُورِ - قَالَ: أَحْسَبُ أَنَّهُ يَقُولُ: فَإِذَا فِيهِ لَغَطٌ وَأَصْوَاتٌ - قَالَ: فَاظْلَعْنَا فَإِذَا فِيهِ رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاةٌ، وَإِذَا هُمْ يَأْتِيهِمْ لَهَبٌ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ، فَإِذَا أَتَاهُمْ ذَلِكَ اللَّهَبُ ضَوْضَوْا - أَيُّ ضَجُّوا وَاسْتَغَاثُوا - قَالَ: قُلْتُ لَهَا: مَا هَؤُلَاءِ؟... إِلَى آخِرِ مَا رَأَى - ثُمَّ عَبَرَ الْمَلَكُ لَهُ ذَلِكَ: «قَالَا: وَأَمَّا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ الْعُرَاةُ الَّذِينَ رَأَيْتَهُمْ فِي مِثْلِ بِنَاءِ التَّنُورِ؛ فَهُمْ الزَّانَةُ وَالزَّوَانِي»<sup>(٢)</sup>.

وغير ذلك من الأحاديث التي تدل على تحريم الزنا.

(١) البخاري (٢٤٧٥) (٦٧٧٢)، ومسلم (٥٧)، وأبو داود (٤٦٨٩)، والترمذي (٢٦٢٥).

(٢) البخاري (٧٠٤٧)، وأحمد (٨/٥).



وأما (الإجماع): فقد وقع الإجماع بين المسلمين على تحريمه، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة، بل إن تحريمه مما اتفقت عليه جميع الملل كما تقدم.

• شروط حد الزنا:

• يشترط في إقامة حد الزنا أن يكون الزاني: عاقلاً، مختاراً، عالماً بالتحريم. وهذه الشروط سبق ذكرها في الشروط العامة للحدود، ويزاد على ذلك الشروط الآتية:

- (١) أن يزني بآدمية، فإذا أتي بهيمة فلا حد عليه باتفاق المذاهب الأربعة، ولكنه يعزر.
- وهل تقتل البهيمة؟ ذهب الجمهور إلى عدم قتلها، وجواز أكلها، وذهب الحنابلة إلى أنها تقتل بشهادة رجلين على فعله، ويحرم أكلها، ويضمنها (أي: يدفع ثمنها لصاحبها).
- (٢) أن يكون الوطء بتغيب الحشفة (رأس الذكر) كاملة على الأقل، وأما لو فاختها أو غيب أقل من الحشفة فلا يحد، ولكن يعزر.

(٣) أن تنتفي الشبهة، سواء كانت شبهة في العقد، أو في الفعل، فمثال الشبهة في العقد: أن يعتقد على امرأة بعقد فاسد أو بعقد باطل، وهو يظن أنه عقد صحيح؛ كأن يتزوج أخته من الرضاع وهو لا يعلم، ثم يتبين له أنها أخته من الرضاع، فإنه يجب عليه أن يفارقها، ولا حد عليهما، وأما إن كان يعلم فإنه يحد بالاتفاق.

ومثال الشبهة في الفعل: أن يظن امرأة يظنها زوجته، ثم يتبين أنها ليست بزوجه، فلا يحد عند المالكية والشافعية (وهو الراجح)، ويحد عند الحنفية والحنابلة.

• شروط ثبوت الزنا:

• لا يقام حد الزنا إلا بثبوت الفعل ثبوتاً محققاً بأحد هذه الأمور:

أولاً: الإقرار:

بأن يقر البالغ العاقل بوقوع الزنا منه، ويكون إقراره وهو مختار غير مكره، ويتعلق بذلك ما يلي:

- (١) هل يشترط تعدد الإقرار؟ الراجح لا يشترط، فيكفي إقراره مرة واحدة، وهذا مذهب المالكية والشافعية؛ لقوله ﷺ: «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا؛ فإن اعترفت فارجمها»<sup>(١)</sup>، وكذلك في حديث الغامدية وقد جاءت مقرة بالزنا، ولم يكرر عليها الإقرار.

(١) البخاري (٢٣١٥)، ومسلم (١٦٩٨)، وأبو داود (٤٤٤٥)، والترمذي (١٤٣٣)، وابن ماجه (٢٥٤٩).

وقد ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الإقرار لا بد أن يكون أربع مرات، ويشترط الحنفية أنها لا بد أن تكون متفرقة في مجالس متعددة؛ عملاً بحديث ماعز؛ إذ أقر أربع مرات، وفي بعض الروايات أنه كان يخرج من المسجد ثم يعود.

قلت: والراجح ما تقدم أنه يكفي إقراره مرة واحدة، وأما حديث ماعز فإن النبي ﷺ أراد أن يتحقق من عدم وجود شبهة عنده؛ لأن الحد يدرأ بالشبهة.

(٢) لا بد أن يكون الإقرار أمام القاضي، فإذا شهد شهود أنه أقر فإنه لا تقبل هذه الشهادة، بل لا بد أن يأتي بنفسه ويقر أمامه.

(٣) الإقرار حجة على المقر فقط، فإذا أقر رجل أنه زنا بامرأة، وأنكرت هي، أقيم الحد عليه دونها؛ ففي الحديث عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن رجلاً أقر أنه زنا بامرأة، فبعث النبي ﷺ إليها، فجحدت، فحد الرجل»<sup>(١)</sup>.

وهذا دليل على أنه لا يقام عليه إلا حد الزنا فقط، وهذا مذهب المالكية والشافعية، خلافاً لمن يقول: يسقط عنه الحد وهو مذهب الحنفية، ولمن يقول: يحذ حديثين: الزنا والقذف، ولأنه لا يلزم من أقر بالزنا حد القذف إذا قال: زني بفلانة، لأن النبي ﷺ طلب من ماعز تعيين من زني بها فعينها ثم لم يحده للقذف.

(٤) لا بد أن يتحقق القاضي أنه صحيح العقل، ليس به خبل، أو جنون، أو سكر، وأن يتحقق هل هو محصن أم أو لا؟ حتى يقيم عليه الحد.

ولا بد كذلك أن يستثبت القاضي من حقيقة الإقرار قبل إقامة الحد؛ لأنه ربما كان المقر لا يعرف حقيقة الزنا، ولذلك فإن النبي ﷺ قال لماعز: «لعلك قبلت أو غمزت؟» قال: لا، قال: «أنكته» لا يكتفي<sup>(٢)</sup>؛ لأن الأمر يحتاج إلى تصريح لا غموض فيه.

(١) رواه أحمد (٢٢٨٧٤) وغيره وفيه مسلم بن خالد الزنجي، قال علي بن المديني: ليس بشيء. وقال الرازي: لا يحتج به. وقال البخاري: هو منكر الحديث. ووثقه ابن معين، ولم يتفرد بهذا الحديث، لا هو، ولا شيخه، فقد رواه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن طلق بن غنم عن عبد السلام بن حفص عن أبي حازم. وعبد السلام: وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: ليس بمعروف.

(٢) البخاري (٦٨٢٤)، وأبو داود (٤٤٢٨).

(٥) إذا رجع عن الإقرار بعد الحكم، أو قبله، أو هرب في أثناء الحد، فإنه يسقط عنه الحد عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد؛ لأن ما عَزَا عندما أقاموا الحد عليه هرب فاتبعوه، فقال ﷺ: «هلا تركتموه، لعله أن يتوب فيتوب الله عليه؟»<sup>(١)</sup>.

وهو مذهب المالكية أيضاً، إلا أن عندهم قول أنه لا يعذر في إقراره إلا لشبهة. ويرى الظاهرية أنه لا يقبل رجوعه بعد إقراره؛ لأنه شهد على نفسه، وصدق وصفه بالذنب بإقراره؛ فلا يمكن أن يرفع عنه هذا الوصف.

ومن الأدلة أيضاً أن النبي ﷺ قال: «اذهب يا أنيس إلى امرأة هذا؛ فإن اعترفت فارجمها» ولم يقل: إلا أن ترجع عن اعترافها، وأما هرب ماعز فلم يكن رجوعاً عن الإقرار، ولكنه هرب عن الحد عندما مس ألمه، وفي قوله ﷺ: «هلا تركتموه، لعله أن يتوب» دليل على أنه ما زال موصوفاً بالذنب، ولكن يستدل به على أن المقر لو طلب ترك إقامة الحد وأن يجعل توبته بينه وبين الله، فلهم أن يقبلوا ذلك منه، وهذا ترجيح الشيخ ابن عثيمين<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: البينة:

وهي شهادة أربعة رجال، ذكور، عدول، أحرار، مسلمين؛ أنهم رأوا أنه وطئها في فرجها -كالميل في المكحلة أو نحوه- وذلك يؤكد دخول الحشفة أو ما زاد عنها في الفرج؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤].

وفي الحديث قال سعد بن عباد لرسول الله ﷺ: إن وجدت مع امرأتي رجلاً، أمهلها حتى آتي بأربعة شهداء؟! قال: «نعم»<sup>(٣)</sup>.

(١) أبو داود (٤٤١٩)، والترمذي (١٤٢٨)، وحسنه، وابن ماجه (٢٥٥٤)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٧٠٤٢).

(٢) الشرح الممتع (١٥٠/٦).

(٣) مسلم (١٤٩٨)، وأبو داود (٤٥٣٣).



شروط ومسائل في الشهادة على الزنا:

(١) لا بد أن يتحقق العدد، فلو شهد ثلاثة فقط دون الرابع لم يقم على الزاني حد الزنا، وُحِدَ الثلاثة حد القذف، وهذا مذهب الجمهور، وذهب الظاهرية إلى أنهم لا يحدون، وهو قول عند الحنفية والشافعية، ودليل الجمهور أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حد الذين شهدوا على المغيرة بالزنا؛ لأن الرابع قال: رأيت انبهاراً أو مجلساً سيئاً، ولم يذكر الزنا<sup>(١)</sup>، وحجة الظاهرية أن الشهود لم يقصدوا القذف، وإنما قصدوا أداء الشهادة.

(٢) تقدم أنه يشترط في الشهود الإسلام، فلا تقبل شهادة الكافر على المسلم بالزنا اتفاقاً، لكنهم اختلفوا في شهادة الكفار بعضهم على بعض، فعند الجمهور: لا تقبل، وذهب بعض العلماء إلى قبول شهادتهم.

(٣) لا بد من الأصالة في الشهادة، فلا تقبل الشهادة على الشهادة، بل لا بد أن يكون الشهود ممن رأوا ذلك بأنفسهم، وأن يكون ذلك في زنا واحد، فلو شهد اثنان على زنا، واثنان على زنا آخر لا يحد، ولا يشترط تحديد أو وصف المزني بها؛ لأنها قد لا تكون معلومة للشهود.

(٤) أن يتحدثوا في شهادتهم على المشهود به، وذلك بسؤالهم واحداً بعد الآخر، عن المكان، والزمان، ونحو ذلك؛ حتى تتحقق صحة الشهادة.

(٥) هل يشترط أن يشهدوا في مجلس واحد؟ قولان للعلماء، والراجح عدم الاشتراط، وهو مذهب الشافعي وجماعة من أهل الحديث؛ لعموم الآية: ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، ولم تذكر مجتمعين أو متفرقين.

(٦) يشترط أن يصفوا الزنا حقيقة باللفظ الصريح بأنهم رأوا ذكره في فرجها، وأما لو قالوا: رأيناه فوقها متجردين فلا تقبل الشهادة، ولا يحد بذلك، بل يعزر.

(٧) اشترط بعض العلماء عدم التقادم، ومعناه ألا تمضي مدة بين مشاهدة الجريمة وأداء الشهادة، منعاً من التهمة وإثارة الفتنة؛ لأنه بعد مضي المدة يكون الحامل على أداء الشهادة الضغينة، وأنهم قد اختاروا قبل ذلك السر، إلا أن يكون هناك عذر ظاهر يمنع من أدائها،

(١) صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٥/ ٥٤٤)، والطحاوي (٢/ ٢٨٦)، والبيهقي (٨/ ٣٣٤).

فتقبل حتى لو تقادم الوقت، وهذا مذهب الحنفية، وذهب الباقر إلى قبول الشهادة عموماً؛ لعموم الآية في شهادة الزنا دون ذكر لهذا القيد، وهذا الراجح، والله أعلم.

ثالثاً: الحمل:

إذا لم يكن للمرأة زوج ولا سيد، ثم وجدت حاملاً، فهل تحد أو لا؟ اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: أنها تحد؛ لأن الحمل علامة ظاهرة على الزنا، إلا أنها إذا ادعت شبهة في هذا الحمل فيدراً عنها الحد، وهذا مذهب الإمام مالك وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، والدليل على كون الحمل تحد به المرأة ما ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «الرجم على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف»<sup>(١)</sup>.

وأما كونه يدرأ بالشبهة؛ فلما ثبت أن أبا موسى رضي الله عنه كتب إلى عمر في امرأة أتاها رجل وهي نائمة، فقالت: إن رجلاً أتاني وأنا نائمة، فوالله ما علمت حتى قذف في مثل شهاب النار، فكتب عمر: تِهَامِيَّةٌ تَنَوَّمْتُ، قد يكون مثل هذا، وأمر أن يدرأ عنها الحد<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أنها لا تحد؛ لأن الزنا لا يثبت إلا بالإقرار، أو البينة (الشهود) فقط، وأما الحمل فلا يثبت به الزنا؛ لأنه قد يكون شبهة، فقد ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أتى بامرأة من همدان وهي حبلى يقال لها شراحة قد زنت، فقال لها علي: لعل الرجل استكرهك؟ قالت: لا، قال: فلعل الرجل قد وقع عليك وأنت نائمة؟ قالت: لا، قال: فلعل لك زوجاً من عدونا هؤلاء وأنت تكتمينه؟ قالت: لا، فحبسها حتى إذا وضعت جلدتها يوم الخميس مائة جلدة، ورجمها يوم الجمعة<sup>(٣)</sup>.

قلت: لا تعارض بين هذه الآثار؛ لأن الحمل إذا لم يكن معه شبهة فيثبت به الزنا، وأما إذا كانت شبهة فيدرأ بها الحد، وعلى هذا فالقول الأول هو الأرجح، والله أعلم.

(١) البخاري (٦٨٢٩)، ومسلم (١٦٩١)، وأبو داود (٤٤١٨)، والترمذي (١٤٣٢).

(٢) صحيح: رواه عبد الرزاق (٤١٠/٧)، وابن أبي شيبة والبيهقي (٢٣٥/٨).

(٣) صحيح: رواه عبد الرزاق (٣٢٦/٧)، وأحمد (١٤٣/١)، وهو في البخاري (٦٨١٢) باختصار.



• عقوبة الزنا:

• تختلف عقوبة الزاني حسب كونه محصناً أو غير محصن، وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: إذا كان الزاني محصناً:

اتفق العلماء على أن حد الزاني المحصن هو الرجم؛ لما ثبت في السنة من رجم ماعز والغامدية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد زنيا وكانا محصنين، وكذلك في الحديث: «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»<sup>(١)</sup>.

والسؤال: متى يتحقق الإحصان؟

الجواب: اشترط الفقهاء لتحقيق الإحصان أن يكون بالغاً، عاقلاً، حرّاً، وأن يكون قد جامع زوجة له في نكاح صحيح ولو مرة ولو من غير إنزال، ويتفرع على ذلك ما يلي:

(١) العبد والأمة إذا زنيا أقيم عليهما حد الجلد فقط، وقد صح عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه خطب فقال: «يا أيها الناس؛ أقيموا على أرقائكم الحد، من أحصن منهم ومن لم يحصن، فإن أمة لرسول ﷺ زنت فأمرني أن أجلدها، فإذا هي حديث عهد بنفاس... الحديث»<sup>(٢)</sup>.

(٢) اختلف العلماء: هل إسلام الزوجة شرط في الإحصان؛ فعند الحنفية والمالكية شرط، فلو تزوج ذمية فليس بمحصن، ولو تحاكم إلينا ذميان لا نرجمهما، وذهب الشافعي وأحمد وأبو يوسف إلى أنه ليس بشرط؛ لعموم الأدلة: «الثيب بالثيب.. الرجم»<sup>(٣)</sup>، ولأن النبي ﷺ رجم يهوديين قد زنيا<sup>(٤)</sup>، فدل ذلك على عدم اشتراط الإسلام، وهذا هو الراجح، والله أعلم.

(٣) لا يتحقق الإحصان إلا بجماع زوجته في نكاح صحيح، وأما لو كان النكاح باطلاً أو فاسداً فليس بمحصن، وينبغي على ذلك أيضاً أنه لو عقد عليها وباشرها من غير جماع فلا يتحقق الإحصان.

(١) تقدم تخريجه (٢/ ٨٧٨).

(٢) مسلم (١٧٠٥)، والترمذي (١٤٤١).

(٣) مسلم (١٦٩٠)، وأبو داود (٤٤١٥).

(٤) البخاري (٤٥٥٦) (١٣٢٩)، ومسلم (١٦٩٩)، وأبو داود (٤٤٤٦).

(٤) لو تزوج امرأة ووطئها ثم فارقتها، فهو محصن يرمم لوزنا؛ لأنه لا يشترط دوام الزواج إلى الزنا.

ثانياً: إذا كان الزاني غير محصن:

اتفق الفقهاء كذلك على أن الزاني إذا كان غير محصن فإنه يجلد مائة جلدة، ويغرب، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢٠]، وفي قصة العسيف قال النبي ﷺ: «وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام»<sup>(١)</sup>. وكان ابنه غير محصن. قال ابن عثيمين: (لكن يشترط في البلد الذي يغرب فيه ألا يكون فيه إباحة الزنا والعياذ بالله)<sup>(٢)</sup>. ويشترط في تغريب المرأة أن يوجد لها محرم، وأن تكون في مكان آمن، وإذا تعذر التغريب حبست في مكان آمن، وقال بعض العلماء: إذا تعذر التغريب سقطت كسائر الواجبات.

وإذا كان الزاني عبداً أو أمة بكرة فيجلد خمسين جلدة ولا يغرب؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَىٰكَ بِفَحِشَةٍ مِّمَّا تَبَيَّنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، ومعلوم أن الذي يتنصف هو الجلد لا الرجم.

• مسائل متعلقة بباب الزنا:

• الأولى: هل يجمع بين الجلد والرجم إذا كان الزاني محصناً؟

في المسألة أقوال، والراجح قول الجمهور أنه لا يجمع بينهما؛ لأن النبي ﷺ رجم ماعزاً، والغامدية، واليهوديين، فلم يذكروا إلا الرجم، وليس فيه جلد، وكذلك في قصة العسيف فإنه قال ﷺ: «واغدا يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن هي اعترفت فارجمها»، ولم يذكر جلداً. وهذا ما حكم به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو قول جمهور العلماء.

وذهب بعض العلماء إلى الجمع بينهما؛ لقوله ﷺ: «الطيب بالثيب جلد مائة والرجم»<sup>(٣)</sup>؛ ولأن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قضى بذلك في قصة شراحة الهمدانية وقد زنت، فجلدها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة، ويحاج عن ذلك بأن الأحاديث الأخرى هي السنة العملية

(١) البخاري (٢٣١٥) (٢٦٩٦)، ومسلم (١٦٩٨)، وأبو داود (٤٤٤٥).

(٢) الشرح المتع (١٢٣/٦).

(٣) مسلم (١٦٩٠)، والترمذي (١٤٣٤)، وابن ماجه (٢٥٥٠)، وأبو داود (٤٤١٥).



للنبي ﷺ في إقامة الحدود، فاختصاصها بالرجم فقط يورث شبهة في الجمع بين الحدين، والحدود تدرأ بالشبهات. والله أعلم.

الثانية: إذا زنى بإحدى محارمه:

ذهب كثير من العلماء أنه إذا زنى بإحدى محارمه، فإنه يجد حد الزاني كما تقدم، ولا فرق، وهذا مذهب الثلاثة ورواية عن أحمد.

وذهب جماعة من أهل الحديث، وهي الرواية الثانية عن أحمد؛ أنه يقتل، واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «من وقع على ذات محرم فاقتلوه»<sup>(١)</sup>، وهو حديث ضعيف، لكن يؤيده حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «مربي عمي الحارث بن عمرو، ومعه لواء عقده له النبي ﷺ، فقلت له: أي عم، أين بعثك النبي ﷺ؟ قال: بعثني إلى رجل تزوج امرأة أبيه، فأمرني أن أضرب عنقه»<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: حكم اللواط:

معناه: هو إيلاج ذكر في دبر ذكر أو أنثى.

حكمه: اللواط حرام، وقد سماه الله بـ «الفاحشة»؛ فقال تعالى على لسان لوط عَلَيْهِ السَّلَام: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، وقد أجمع العلماء على تحريمه، وأنه من أغلظ الفواحش.

عقوبته: ذهب الحنفية إلى تعزيز فاعله، وعدم إقامة الحد عليه؛ لأنه ليس فيه اختلاط أنساب كالزنا، ولأنه لم يرد فيه عقوبة مقدرة.

وذهب جمهور العلماء؛ من الشافعية والحنابلة والمالكية وغيرهم، إلى أن اللواط يوجب الحد، وهذا هو الراجح من أقوال أهل العلم، لكنهم اختلفوا في بيان هذا الحد:

فيرى الشافعية أنه يحد كحد الزنا: إن كان محصناً يرجم، وإن كان غير مُحْصَن يجلد ويغْرَب.

(١) ضعيف: رواه الترمذي (١٤٦٢)، وابن ماجه (٢٥٦٤)، وضعفه الألباني في الإرواء (٢٣٥٢).

(٢) صحيح لغيره: رواه أبو داود (٤٤٥٦)، والترمذي (١٣٦٢)، والنسائي (١٠٩/٦)، وابن ماجه (٢٦٠٧)، وانظر: الإرواء (٢٣٥١).

وذهب المالكية والحنابلة في رواية أنه يرجم بكل حال؛ سواء كان ثيباً أو بكرًا؛ لقوله ﷺ: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به»<sup>(١)</sup>، ولم يفرق بين من أحصن ومن لم يحصن، وهو قول أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وغيرهم رضي الله عنهم، وقد أجمع الصحابة على قتله، وإن اختلفوا في كيفية القتل؛ فهناك من يرى إلقاءه من أعلى مكان، وهناك من يرى تحريقه، وهناك من يرى إلقاءه حائط عليه، ويرى الشيخ ابن عثيمين أن طريقة قتله ترجع إلى اختيار الحاكم. والله أعلم.

الرابعة: حكم إتيان البهيمة:

إتيان البهيمة حرام، لكن اختلف العلماء في عقوبته؛ فمنهم من يرى قتله؛ سواء كان محصناً أو غير محصن، ومنهم من يرى أنه يحد كحد الزنا؛ فيرجم المحصن، ويجلد غير المحصن، ومنهم من يرى التعزير فقط، وسبب اختلافهم ما ورد في الحديث: «من أتى بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة»<sup>(٢)</sup>، فيرى الأولون صحة الحديث فيذهبون إلى قتله، ويرى الآخرون عدم صحته فيرون التعزير فقط، ولأنه ورد عن ابن عباس: «ليس على من أتى بهيمة حد»<sup>(٣)</sup>.

وكما اختلفوا في عقوبته، اختلفوا في حكم البهيمة الموطوءة، فيرى المالكية جواز ذبحها وأكلها، ويرى الشافعية كراهة أكلها، ويرى الحنابلة قتلها؛ سواء كانت مأكولة أو غير مأكولة.

الخامسة: تساحق النساء:

ومعنى المساحقة: تدالكهما واستمتاع كل منهما بالآخرى، وهو حرام باتفاق العلماء، وإنما اختلفوا في العقوبة هل تحد أم لا، والذي ذهب إليه الجمهور أنه لا حد فيه، وإنما فيه التعزير، وهو الراجح، والله أعلم.



(١) حسن: رواه أبو داود (٤٤٦٢)، والترمذي (١٤٥٦)، وابن ماجه (٢٥٦١).

(٢) رواه أبو داود (٤٤٦٤)، والترمذي (١٤٥٥)، وابن ماجه (٢٥٦٤).

(٣) أبو داود (٤٤٦٥)، والترمذي (١٤٥٥) بالإسناد السابق نفسه، والحاكم (٣٩٦/٤)، وفي لفظ: من أتى بهيمة فلا حد عليه.



## ثانيًا: حد القذف

معناه:

• لغة: الرمي؛ قال تعالى: ﴿أَنْ أَقْذِفَ فِي النَّبُوتِ﴾ [طه: ٣٩]، واستعمل في الرمي بالمكروه.  
واصطلاحًا: الرمي بوطء أو نفي نسب لأدمي حر عفيف. مثل أن يقول له: يا زان، يا لوطي، أو يا ابن الزانية، أو لست بابن فلان.

• حكم القذف:

• القذف حرام، وهو من الكبائر؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِكَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣]، ولما ثبت في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبعَ الموبقات»، وذكر منها: «وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»<sup>(١)</sup>.

• مشروعية حد القذف:

• بيّن الله حد القذف في كتابه فقال: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

• شروط حد القذف:

• هناك شروط تتعلق بالقاذف، وأخرى تتعلق بالمقذوف، وثالثة تتعلق بصيغة القذف؛ وبيان ذلك فيما يلي:

أولًا: شروط القاذف:

يشترط في القاذف أن يكون بالغًا، عاقلًا، مختارًا، عالمًا بالتحريم، وزاد الشافعية: ألا يأذن له المقذوف بقذفه، فإن أذن له بقذفه لم يحد، واشتراطوا كذلك أن يكون القاذف ملتزمًا بأحكام الشريعة<sup>(٢)</sup>، وأما لو قذفه الحربي فإنه لا يحد؛ لأنه غير ملتزم بأحكام الشريعة.

(١) البخاري (٢٧٦٧) (٦٨٥٧)، ومسلم (٨٩)، وأبو داود (٢٨٧٤).

(٢) الملتزم بأحكام الشريعة هو: المسلم، والذمي، والمستأمن، والمعاهد.



ولا فرق في ذلك بين كون القاذف رجلًا أو امرأة.

كما اشترط الحنفية: النطق بالقذف، فلا تكفي إشارة الأخرس؛ لوجود الشبهة، واشتروا كذلك الإقامة في دار العدل، فلو قذفه في دار الحرب لم يحسد، والراجح أنه يؤخر حتى يرجع إلى دار الإسلام فيقام عليه الحد.

ثانيًا: شروط المقذوف:

اشترط الفقهاء في إقامة الحد على القاذف أن يكون المقذوف محصنًا؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِكَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣].

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن الإحصان المقصود في الآية هو ما اجتمع فيه خمسة شروط؛ وهي: العقل، والبلوغ، والحرية، والإسلام، والعفة عن الزنا؛ وبناءً على ذلك إذا رمى صبيًا، أو مجنونًا، أو عبدًا، أو كافرًا، أو من لا عفة له؛ فلا يحسد بهذا القذف، أما ابن حزم فقد ذهب إلى أن معنى الإحصان: «المنع»، فهم محصنون عن الزنا.

وعلى ذلك فيمكن القول بأن الفقهاء جميعًا اتفقوا على أنه يشترط أن يكون المقذوف عفيفًا عن الزنا، ولكنهم اختلفوا في بقية الشروط؛ وهي البلوغ والعقل والإسلام والحرية، فيرى الجمهور اشتراطها، ويرى ابن حزم عدم اشتراطها، وقول ابن حزم أقوى؛ إذ لا دليل على إطلاق اللسان في أعراض الناس، ورُبَّ عبد خير من حر، وأتقى لله منه، فكيف يُجعل عرضه فكاكة يسيء إليه من شاء دون رادع يردعه، أو زاجر يزره.

تنبيه: اشترط جمهور الفقهاء ألا يكون القاذف أصلًا للمقذوف، فلو قذف الأب ابنه، أو الجد حفيده؛ فلا حد عليه، قالوا: لأنه ليس من البر أن يقيم الولد حد القذف على أبيه، وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنُا﴾ [الإسراء: ٢٣]، ولأن الوالد لا يقتص منه في جنايته على ابنه، فكذلك لا يُحسد بقذفه.

وذهب بعض العلماء، وهم الظاهرية، وقول عند المالكية، ومذهب عمر بن عبد العزيز؛ إلى أن الأب يُحسد بقذف ابنه؛ لعموم الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٢٣]، دون تخصيص، ولأن الله أوجب الشهادة بالقسط على النفس والأقربين، فدخل في ذلك في باب الحدود.



ثالثًا: شروط تتعلق بالقذف:

يشترط في القذف أن يكون بصريح الزنا، كأن يقول: يا زانية، أو يا زاني أو نحو هذه العبارات التي يفهم منها التصريح بالزنا، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء.

واختلفوا إذا قذف بلفظ غير صريح كالتعريض أو الكناية، فالكناية كقوله: «يا قحبة»؛ لأنه قد يقصد بها المرأة العجوز، وتطلق على السعال، وتطلق على الزانية، وهذا ما قرره الفقهاء، لكن رجح الشيخ ابن عثيمين أن العرف الآن في زماننا أنها صريحة وليست كناية.

ومثال التعريض أن يقول في المشاتمة: أنا لست بزاني، أي: يعرض بصاحبه أنه زاني، والذي يترجح أن يُحدَّ من عَرَض إذا فُهم منه القذف فهما واضحا لا لبس فيه، وربما كان التعريض أنكى في القذف من التصريح، وهذا ما ثبت عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، فروى عبد الرزاق أن رجلا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ما أمي بزانية، ولا أبي بزاني، قال عمر: «ماذا تريدون؟ قالوا: رجل مدح نفسه، قال: بل انظروا؛ فإن كان بالآخر بأس فقد مدح نفسه، وإن لم يكن به بأس فلم قالها؟ فوالله لأحدنه، فحده»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما «أن عمر كان يحذ في التعريض بالفاحشة»<sup>(٢)</sup>.

#### ● ثبوت حد القذف:

● ثبت حد القذف عند القاضي كبقية جرائم الحدود: بالبينة أو الإقرار.

(أ) الإقرار: إذا أقر بالقذف ولو مرة فقد وجب عليه حد القذف، ولا يقبل رجوعه بعد ذلك باتفاق العلماء، خلافاً لحد الزنا ففيه خلاف كما تقدم؛ لأن حد القذف تعلق به حق لأدمي.

(ب) البينة: وذلك بشهادة رجلين عدلين، وهذا قول أكثر الفقهاء، فلا يقبل فيها شهادة النساء، ولا الشهادة على الشهادة، ولا كتاب القاضي إلى القاضي؛ لأن ذلك موجه الحد، والحدود تدرأ بالشبهات، وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد. وهو الراجح.

وذهب مالك والشافعي إلى قبول الشهادة على الشهادة، وكتاب القاضي إلى القاضي.

(١) صحيح: رواه الدارقطني (٣/٢٠٩)، وعبد الرزاق (٧/٤٢٥)، وابن أبي شيبة (٥/٥٠٠).

(٢) صحيح: رواه عبد الرزاق (٧/١٢١)، والبيهقي (٨/٢٥٣).



الخصومة في الحد:

(١) يتوقف إثبات الحد على (الخصومة)؛ أي: رفع الدعوى من المقذوف، ومن المعلوم أن هذا ليس شرطاً في حد الزنا والسرقه، فمتى ثبتت جريمة الزنا أو السرقة أقيم الحد من الحاكم، ولا يشترط إقامة دعوى من المتضرر على ذلك.

(٢) في حالة الخصومة إذا لم يستطع أن يأتي بالبينة، وطلب من القاضي أن يستحلف القاذف بالله تعالى، فعند الحنفية لا يحلف، وقال مالك والشافعي وأحمد: يحلف، وإذا نكل لا ترد اليمين على المدعي، وإنما يحكم عليه بالنكول عن اليمين، وإلزامه بادعاء المدعي.

عقوبة القذف:

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ٤١﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿النور: ٤، ٥﴾.

فقد تضمنت الآية ثلاث عقوبات للقاذف:

الأولى: الجلد ثمانين جلدة.

الثانية: عدم قبول شهادته، واختلفوا في قبولها بعد توبته كما سيأتي.

الثالثة: الحكم بفسقه، ويرتفع هذا الحكم عنه إذا تاب بإجماع العلماء.

ويتعلق بعقوبة القذف ما يلي:

(١) إذا قذف العبد حرًا، فهل يحد ثمانين أو أربعين؟

الراجح: ما ذهب إليه جمهور العلماء أن الحد يتنصف بالرق كالزنا، وهذا هو الثابت عن عمر وعثمان والخلفاء؛ فعن أبي الزناد قال: سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك، فقال: «أدركت عمر وعثمان بن عفان والخلفاء وهلم جرًا، فما رأيت أحدًا جلد في فرية أكثر من أربعين»<sup>(١)</sup>.

(١) صحيح: رواه مالك في الموطأ (٢/٨٢٨)، والبيهقي (٨/٢٥١).

(٢) هل تقبل شهادة المحدود في القذف إذا تاب؟

ذهب جمهور العلماء إلى القول بقبول شهادته إذا تاب، وجعلوا الاستثناء المذكور في الآية راجعًا إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]؛ أي: أنهم إذا تابوا قبلت شهادتهم، ورفع عنهم صفة الفسق.

ويؤيد ذلك أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبل شهادة نافع وشبل لما تابا في قذفهما للمغيرة بن شعبة، ولم يقبل شهادة أبي بكر؛ لأنه لم يتب<sup>(١)</sup>. وكيف لا تقبل توبته ومعلوم أن من أصول الشريعة أن من تاب تاب الله عليه؟

وخالف في ذلك الحنفية؛ فرأوا أنه لا تقبل شهادته حتى لو تاب، وحملوا الاستثناء على آخر جملة في الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

قلت: والراجح من ذلك قول الجمهور لما علمت من قوة أدلتهم، وفعل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحضرة الصحابة دون أن ينكر عليه أحد.

(٣) كيف يتوب القاذف؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: أن يكذب نفسه فيما قاله؛ وهذا مذهب الشافعي وأحمد؛ لأن ذلك ضد الذنب ليرتفع عن المكذوب العار الذي ألحقه به.

الثاني: الندم والإصلاح، وإن لم يكذب نفسه، وهذا مذهب مالك.

والصحيح هو القول الأول، ولا يقال: كيف يكذب نفسه، وقد يكون رأى فعل الزنا حقيقة ولكنه لم يستطع أن يأتي بأربعة شهداء؟

وقد أجاب ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ - بما محصلة: أن الكذب يراد به أمران: إما الخبر غير المطابق لمخبره، وإما الخبر الذي لا يجوز الإخبار به، وإن كان في حقيقة الأمر مطابقًا باعترافه بتكذيب الله له؛ حيث لم يأت بأربعة شهداء. والله أعلم.

(١) صحيح: رواه عبد الرزاق (٧/ ٣٨٤)، والصحيح أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم ير الرجوع عن رأيه في رؤيته للمغيرة ولم ير التوبة؛ لأنه ظن أنه لم يخطئ.

(٤) إذا كان القاذف هو الزوج، وليس معه شهود؛ جاز له اللعان، كما تقدم حكمه في أبواب الطلاق والفرقة بين الزوجين.

(٥) إذا جاء القاذف بالشهود، أقيم حد الزنا على المقدوف، فإن لم يأت بهم أقيم على القاذف.  
(٦) اختلف العلماء إذا قذف شخص جماعة، فيرى بعضهم أنه يُحد حدًا واحدًا؛ وهو قول الجمهور، ويرى بعضهم أنه يحد لكل واحد حدًا، وهذا مذهب أحمد والشافعي في قول له.  
والراجح قول الجمهور؛ لأن الله قال: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَالْجِدُّوهُمْ﴾، ولم يفرق بين واحد أو جماعة، ولأن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحابة فقال النبي ﷺ: «البينة، أو حد في ظهرك». ولم يقل له: أو حدان. (انظر كتاب اللعان).

• متى يسقط حد القذف:  
يسقط في الحالات الآتية:

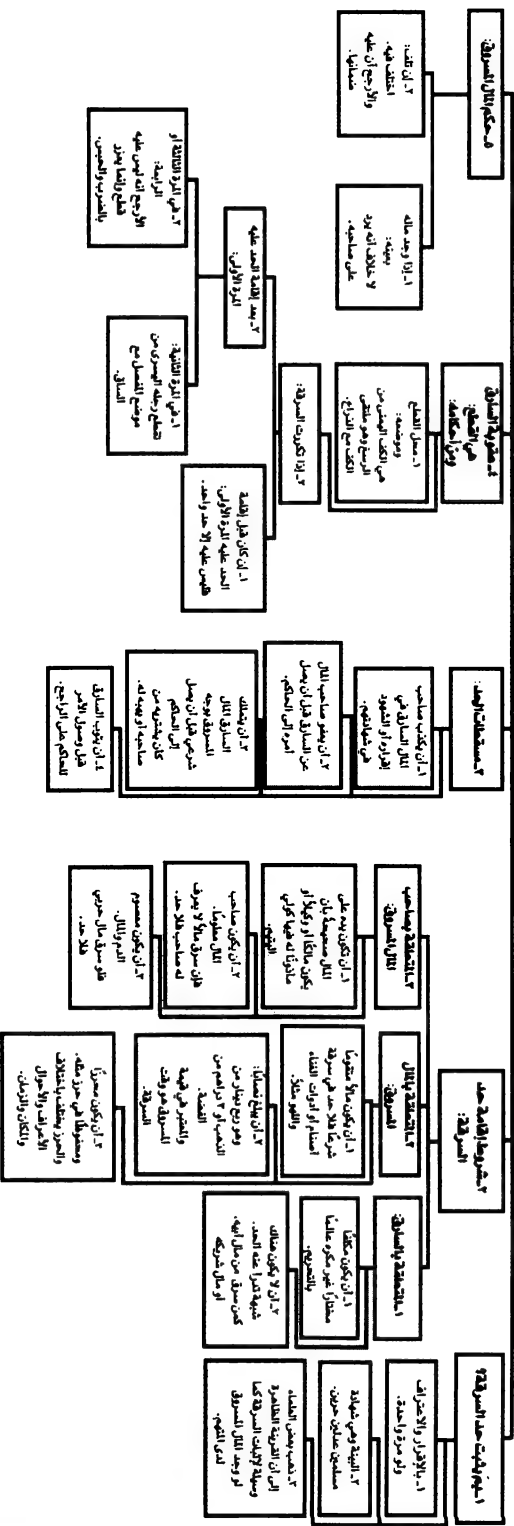
(١) عفو المقدوف عن القاذف في مذهب الشافعية والحنابلة؛ سواء كان قبل رفعه للإمام أو بعد رفعه، وخالفهم الحنفية فرأوا أنه لا يجوز العفو مطلقًا، ورأى المالكية أنه إذا رفع إلى الإمام فلا يسقط الحد بالعفو، إلا عفو الابن عن أبيه.

قلت: في الحديث قوله ﷺ: «تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني من حد فقد وجب»<sup>(١)</sup>. وعلى هذا فالراجح قول المالكية، والله أعلم، واستثنائهم عفو الابن عن أبيه لهم في ذلك وجهة قوية؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِحْسِنُوا﴾ [الإسراء: ٢٣]

(٢) يسقط الحد عن الزوج إذا لاعن زوجته بعد أن رماها بالزنا.  
(٣) يسقط الحد إذا ثبتت جريمة الزنا على المقدوف؛ سواء كان ذلك بإقراره أو بالشهود.  
(٤) يرى بعض العلماء أنه يسقط الحد كذلك إذا زال إحصان المقدوف قبل إقامة الحد، فلو فرض أنه زنا بعد أن قذفه، ولم يقم عليه الحد بعد؛ سقط حد القذف.  
(٥) اتفق العلماء أنه إذا رجع الشهود أو بعضهم عن شهادتهم سقط حد القذف؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٣٧٦)، والنسائي (٧٠/٨)، والطبراني في الأوسط (٦/٢١٠).

حد السرققة  
وهي: (أكل مال مسترد ثمروا وغرامه من حذر مثله بلا شبهة فيه على وجه الاختلاف)





## ثالثًا: حد السرقة

### • معنى السرقة:

• لغة: أخذ ما ليس له أخذه خفية.

وشرعًا: أخذ مال محترم لغيره، وإخراجه من حرز مثله، بلا شبهة له فيه، على وجه الاختفاء<sup>(١)</sup>.

### • حكم السرقة:

• السرقة حرام، وهي من كبائر الذنوب، وأوجب الله فيها الحد، وهذا ثابت بالقرآن والسنة والإجماع.

أما (الكتاب): فقد قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].

وأما (السنة): فقد قال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»<sup>(٢)</sup>.

وأما (الإجماع): فقد قال ابن المنذر: (وأجمعوا على أن قطع يد السارق، إذا شهد عليه بالسرقة شاهدان، عدلان، مسلمان، حرّان، ووصفا ما يجب فيه القطع، ثم عاد؛ أنه يقطع)<sup>(٣)</sup>، يعني: ثم عاد للسرقة مرة أخرى أنه يقطع أيضًا.

### • ثبوت حد السرقة:

• يثبت حد السرقة على المدّعى عليه بأحد أمرين:

(١) الإقرار: ويكفي أن يقر على نفسه مرة واحدة، وهذا مذهب الحنفية والمالكية والشافعية؛ لأن النبي ﷺ قطع سارقًا في مجن قيمته ثلاثة دراهم<sup>(٤)</sup>، ولم يثبت أنه أمر بتكرار

(١) الفروع لابن مفلح (١٢٢/٦).

(٢) البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨)، وأبو داود (٤٣٧٣)، والترمذي (١٤٣٠)، وابن ماجه (٢٥٤٧).

(٣) الإجماع لابن المنذر (ص ١٥٩).

(٤) البخاري (٦٧٩٥)، ومسلم (١٦٨٦)، وأبو داود (٤٣٨٥)، والترمذي (١٤٤٦).



الإقرار. و«المجن»: ما يَسْتَجِنُّ به الإنسان؛ يعني: يستتر به، مثل (الثَّرس) يكون من الحديد للوقاية.

وأما الحنابلة فيرون أنه لا بد من الإقرار مرتين، وأحسن ما استدلوا به أنه قضاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ إذ جاء رجل فقال: إني سرقت، فردّه، فقال: إني سرقت، فقال: «شهدت على نفسك مرتين»، فقطعه<sup>(١)</sup>.

قلت: والراجح قول الجمهور أنه يكفي إقراره مرة واحدة؛ لأنه الثابت من فعله رضي الله عنه، وأما فعل علي بن أبي طالب فيحمل على زيادة الثبوت لهذا الذي قد جاء بنفسه مقرًا بالسرقة؛ كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رد ماعزًا حين شهد على نفسه بالزنا ليستثبت من إقراره.

(٢) البينة: بأن يشهد مسلمان، عدلان، حُرَّان أن فلانًا سرق كذا، وقد تقدم قول ابن المنذر أن هذا إجماع.

ويشترط في البينة أيضًا: (الأصالة)؛ فلا تقبل الشهادة على الشهادة، كما يشترط عدم تقادم العهد، فلو شهدوا بعد زمن لم تقبل شهادتهم للشبهة.

تنبيه: ذهب بعض العلماء إلى أن حد السرقة يثبت أيضًا بالقرائن الظاهرة التي تدل على أنه سرق. قال ابن القيم: (لم يزل الأئمة والخلفاء يحكمون بالقطع إذا وجد المال المسروق مع المتهم، وهذه القرينة أقوى من البينة والإقرار)<sup>(٢)</sup>.

#### • شروط إقامة الحد:

• يشترط لإقامة حد السرقة شروط لا بد من وجودها؛ بعضها يتعلق بالسارق، وبعضها بالمسروق منه، وبعضها بمكان السرقة.

أولًا: شروط السارق:

يشترط في السارق أن يكون عاقلًا، بالغًا، مختارًا، عالمًا بالتحريم، وألا تكون هناك شبهة؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات.

(١) عبد الرزاق (١٠/١٩١)، وابن أبي شيبة (٥/٤٨٣).

(٢) الطرق الحكيمة (ص ٨).

ويتعلق بشروط السارق ما يلي:

- (١) ذهب أكثر الفقهاء أن الوالد إذا سرق من مال ابنه أنه لا يقطع بذلك؛ لقوله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك»<sup>(١)</sup>، وزاد الشافعي وأحمد ومالك أن هذا الحكم كذلك يسري إلى الأجداد والجدات إذا سرقوا من مال حفدتهم، وذهب ابن حزم إلى القطع عمومًا، إلا إذا كانت هناك حاجة اضطر فيها الوالد أن يأخذ من مال ابنه فلا قطع؛ سواء أخذ المال سرا أو جهراً، علانية أو خفية، والراجح ما ذهب إليه الجمهور؛ لوجود الشبهة.
- (٢) واختلف الفقهاء كذلك إذا سرق الولد من مال أبيه، فعند الجمهور: لا قطع؛ لوجود الشبهة، وذهب مالك وابن حزم إلى القطع؛ لأن الآية أطلقت ولم تخصص.
- (٣) إذا سرق أحد الزوجين من الآخر، فإن كان المال في حرز قد اشتركا في سُكناه، فلا قطع على أحدهما؛ لوجود الانبساط في مال أحدهما للآخر.
- ولكن إذا كان المال في حرز لم يشتركا في سُكناه، أو اشتركا في سُكناه لكن منع كل منهما الآخر ماله، فما الحكم لو سرق أحد الزوجين من الآخر؟
- الجواب: اختلف الفقهاء في ذلك؛ فيرى بعضهم أنه لا قطع، وهو مذهب أبي حنيفة، ويرى بعضهم القطع إذا سرق الزوج دون الزوجة؛ لأن لها نفقتها على زوجها، فصار لها شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات، وهذا قول عند الشافعية، وأما مذهب ابن حزم فالقطع مطلقاً؛ لعموم الآية ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، إلا أن يكون للزوجة حق منعها زوجها منه، فلها عندئذ أن تأخذ من مال زوجها بالمعروف ولا تزيد على ذلك، وأما ما عدا ذلك فالراجح مع من يقول بالقطع، ولكن بعد النظر والبحث في كل واقعة بعينها، هل ما أخذ كان فيه شبهة أم لا؟
- (٤) توسع الحنفية في هذا الباب؛ فرأوا عدم القطع حتى لو سرق الأقارب بعضهم من بعض إذا كان من ذي رحم محرم، وذهب الجمهور إلى أن سرقة الأقارب بعضهم من بعض توجب الحد، وهذا ما ذهب إليه ابن حزم أيضاً، وهو الراجح؛ لعموم الآية.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩١)، وأحمد (١٧٩/٢).



(٥) اختلف الفقهاء كذلك إذا سرق الشريك من مال شريكه، أو إذا سرق السارق من بيت المال أو الغنيمة، فبعضهم يرى عدم القطع، وبعضهم يرى القطع؛ لعموم الآية، وهو الراجح والله أعلم، ولأنه أخذ مالا لا حق له فيه بعينه.

(٦) إذا اضطر إلى السرقة ليسد جوعًا أو عطشًا مهلكًا؛ كأن يكون وقت القحط أو الجذب فيضطر إلى ذلك، فلا يقام الحد، ولذلك أجمع الفقهاء على أنه لا قطع بالسرقة عام المجاعة، وقد قرر ذلك الإمام ابن القيم، وبين أن هذه شبهة قوية تدرأ الحد عن السارق<sup>(١)</sup>.  
ثانيًا: شروط المسروق:

يشترط في المسروق ما يلي:

(١) أن يكون مالا متقوماً، أي: أنه مال شرعاً، له قيمة يضمنها، وعلى هذا لو سرق خمرًا، أو خنزيرًا، أو أصنامًا، أو أدوات الملاهي؛ فإنه لا يقام عليه الحد، إلا أن المالكية يرون أن الآنية التي بها الخمر (دون الخمر نفسها) إذا بلغت نصاب القطع أقيم الحد، وعند الشافعية في آلات اللهو يقام عليه الحد إذا بلغ قيمة ما سرق النصاب بعد كسره.

ويرى ابن حزم أن جلد الميتة يقام بسببه الحد؛ لأنه باق على ملك صاحبه بعد دبغه.

(٢) نصاب السرقة: يشترط أن يكون المال المسروق قد بلغ نصاب السرقة؛ وهو: ربع دينار من الذهب، أو ثلاثة دراهم من الفضة؛ لقوله ﷺ: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعدًا»<sup>(٢)</sup>، وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أن النبي ﷺ قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم»<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء إذا كان المسروق من (العروض وغيرها)، ما النصاب الذي يقطع به؟ فيرى بعضهم أن ما بلغ قيمته ثلاثة دراهم يقطع به، وهو مذهب مالك وأحمد، أي: أنهم يرون التقدير بالفضة، ويرى الشافعية أن ما بلغ قيمته ربع دينار، أي: أنهم يجعلون التقدير بالذهب، وأما ابن حزم فمذهبه يقطع في القليل والكثير، إلا إذا كان المسروق ذهبًا فيقطع في ربع دينار، ودليله قول النبي ﷺ: «لعن الله السارق؛ يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع

(١) راجع: إعلام الموقعين (٢٣/٣).

(٢) البخاري (٦٧٩٠)، ومسلم (١٦٨٤)، وأبو داود (٤٣٨٣)، والترمذي (١٤٤٥)، وابن ماجه (٢٥٨٥).

(٣) البخاري (٦٧٩٦)، ومسلم (١٦٨٦)، وأبو داود (٤٣٨٥)، والترمذي (١٤٤٦)، والنسائي (٨٦/٨).





يده»<sup>(١)</sup>، وهو حديث صحيح، لكنه حملة العلماء على ما بلغ النصاب، أي: أن المقصود بـ«البيضة» بيضة الحرب (الخوذة) التي بلغت ربع دينار أو ثلاثة دراهم وكذلك الحبل.

مسألة: هل المعتبر في النصاب وقت السرقة أو وقت القطع؟

الجواب: إذا كانت قيمة المسروق تقل عن النصاب وقت السرقة، ثم زادت بعد ذلك؛ فلا يقيم الحد، وهذا باتفاق الأئمة الأربعة.

لكن إذا كانت قيمة المسروق قد بلغت النصاب وقت السرقة ثم نقصت بعد ذلك؛ فيرى جمهور العلماء المالكية والشافعية والحنابلة أنه يقيم عليه الحد أيضًا.

وأما الحنفية فإنهم يفرقون بين ما إذا كان النقص بسبب هلاكه في يد السارق فإنه يحدد، وما إذا كان النقص بسبب قلة الأسعار؛ فيرى بعض الحنفية أنه يحدد أيضًا كقول الجمهور، ويرى بعضهم أن هذه شبهة تدرأ الحد.

والراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء، والله أعلم.

(٣) أن يكون المسروق محررًا: يعني في الموضع الحصين الذي يحفظ به المال عادة، وعلى هذا: فحد السرقة لا يقيم إلا إذا أخذ المال من حرزه؛ لما ثبت في الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رجلًا من مزينة أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف ترى في حريسة الجبل؟ فقال: «هي، ومثلها، والنكال، وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما آواه المراح فبلغ ثمن المجن، ففيه قطع اليد، وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثليه، وجلدات نكال»، قال: يا رسول الله، كيف ترى في الثمر المعلق؟ قال: «هو، ومثله معه، والنكال، وليس في شيء من الثمر المعلق قطع إلا فيما آواه الجرين، فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن المجن ففيه القطع، وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثليه وجلدات نكال»<sup>(٢)</sup>.

«حريسة الجبل»: هي الشاة التي يدركها الليل قبل رجوعها فتسرق في الجبل، و«المراح»: هو حرز الإبل والبقر والغنم ليلاً، وهذا هو حرزها، ففرق النبي ﷺ بين ما أخذ من حرزه فجعل فيه القطع، وما أخذ من غير حرزه، فأوجب فيها الغرامة مثليها، مع التعزير بالجلد،

(١) البخاري (٦٧٨٣)، ومسلم (١٦٨٧)، والنسائي (٦٥/٨)، وابن ماجه (٢٥٨٣).  
(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٣٩٠)، والترمذي (١٢٨٩)، والنسائي (٨٥/٨) واللفظ له.



ومعنى «الثمر المعلق» أي: الذي على الشجر، فلم يوجب القطع إلا فيما أخذ من حرزه وهو «الجرين» أي: حرز الثمر الذي يحفف فيه كالبيدر للحنطة.

وعلى هذا فالحديث مخصص لعموم آية السرقة؛ إذ إنه خص القطع في حالة الأخذ من الحرز، وهذا متفق عليه بين العلماء، وخالف في ذلك ابن حزم؛ إذ يرى أن الحرز ليس شرطاً في القطع.

• أحكام الحرز:

• (١) يختلف الحرز حسب العرف، وعلى حسب اختلاف المال المراد حفظه، ويختلف من زمان لآخر، ومن مكان لآخر، وقد قسم العلماء الحرز إلى قسمين:

الأول: حرز بنفسه: وهي الأماكن المعدة للإحراز، الممنوع الدخول فيها أو الأخذ منها إلا بإذن أصحابها؛ كالدور، والحوانيت، والخيام، والخزائن، والصناديق.

الثاني: حرز بغيره: وهو كل مكان غير معد للإحراز، يدخل إليه بلا إذن؛ كالمساجد، والطرق، والمفاوز.

فالنوع الأول (حرز بنفسه)؛ سواء كان هناك حارس له أم لا، وسواء كان الباب مغلقاً أم مفتوحاً، فهو معتبر بنفسه دون صاحبه، وقد تقدم في الحديث السابق أن النبي ﷺ علق القطع بإيواء الجرين والمراح من غير شرط وجود الحافظ؛ لأنه صار حرزاً بنفسه.

والنوع الثاني لا يكون حرزاً إلا إذا كان هناك حافظ قريب من المال يمكنه حفظه؛ سواء كان هذا الحافظ نائماً أم يقظاً؛ لأن النبي ﷺ قطع سارق رداء صفوان، وكان صفوان نائماً، ولفظه قال: كنت نائماً في المسجد عليّ خميصة لي، ثمنها ثلاثون درهماً، فجاء رجل فاختلسها مني، فأخذت الرجل فأتيت به النبي ﷺ فأمر به ليقطع، فقلت: أقطع من أجل ثلاثين درهماً؟ أنا أبيعه وأنسئه ثمنها، فقال: «هلا كان هذا قبل أن تأتيني به؟»<sup>(١)</sup>.

ولا يجب القطع حتى ينفصل المال عن جميع الحرز، وعلى هذا لو علم صاحب الشيء بالسرقة، فأخذها منه قبل إخراجها من الحرز؛ فلا قطع.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٣٩٤)، والنسائي (٦٩/٨)، وابن ماجه (٢٥٩٥).



ما يلحق بالسارق:

(٢) الراجح أن الطرار يقطع، هو (النشال) الذي يشق جيوب الناس ويأخذ المال، أو يدخل يده في الجيب، وهذا قول جمهور أهل العلم، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>.

(٣) وكذلك النباش، وهو الذي يسرق أكفان الموتى بعد دفنهم في قبورهم، فالراجح ما ذهب إليه الجمهور أنه يقطع، وخالف في ذلك الحنفية؛ فرأوا أن النباش غير سارق؛ لأنه يأخذ ما لا مالك له، وأخذ من غير حرز، فيكفي في حقه التعزير لا القطع، والراجح قول الجمهور.

(٤) الراجح كذلك من أقوال أهل العلم أن جاحد العارية يقطع إذا ثبت ذلك عليه، وهذا قول الإمام أحمد، ومذهب الظاهرية، ورجحه ابن القيم، ودليل ذلك: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، فأتى أهلها أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكلموه، فكلّم النبي ﷺ فيها، فقال له النبي ﷺ: «يا أسامة، لا أراك تشفع في حد من حدود الله»، ثم قام النبي ﷺ خطيبًا فقال: «إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمر: «أن امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع فتجحده، فأمر النبي بقطع يدها»<sup>(٣)</sup>. قال ابن القيم: (وأما جاحد العارية فيدخل في اسم السارق شرعًا؛ لأن النبي ﷺ لما كلّمه في شأن المستعيرة الجاحدة، قطعها، وقال: «والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»، فإدخاله جاحد العارية في اسم السارق، كإدخال سائر أنواع المسكر في اسم الخمر)<sup>(٤)</sup>.

وذهب جمهور العلماء إلى أن جاحد العارية لا يقطع، وأجابوا عن حديث المخزومية بأنه ورد في بعض الروايات أنها «سرقت»، وأما وصفها بأنها جاحدة العارية فليس هذا لأن القطع كان بسبب الجحد، وإنما وصفها بذلك لشهرتها به، وأما القطع فكان بسبب السرقة.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٣٣/٢٨).

(٢) البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨)، وأبو داود (٤٣٧٣)، والنسائي (٦٣/٨).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٤٣٩٥)، والنسائي (٧٠/٨)، وأحمد (١٥١/٢).

(٤) زاد المعاد (٤٥/٥) ط/ دار الرسالة.



قُلْتُ: والراجع - والله أعلم - ما ذهب إليه الإمام أحمد؛ فإن القطع كان بسبب الجحد، ويؤيده رواية ابن عمر السابقة، فإنها صريحة في ذلك. والله أعلم.

(٥) من سرق شيئًا لا قطع فيه ضوعف عليه الغرم (بأن يدفع الشيء المسروق ومثله)، وقد تقدم دليل ذلك في سرقة الثمار المعلقة، وحريسة الجبل، ويجمع مع الغرم: التعزير، كما سبق في الحديث: «جلد نكال».

(٦) قال ابن القيم: (المسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه، فإن النبي ﷺ قطع من سرق منه تُرْسًا<sup>(١)</sup>)، وعلى هذا فيقطع من سرق من حصيره وقناديله وبُسرطه، وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وغيره، ومن لم يقطعه قال: له فيها حق، فإن لم يكن فيها حق قطع كالذمي<sup>(٢)</sup>.

(٧) إذا اشترك جماعة في سرقة مال من حرز:

فإن كان المسروق قيمته لو وزع عليهم بلغ نصيب كل واحد منهم نصابًا، وجب القطع للجميع باتفاق الفقهاء.

وإن كان المسروق لا يبلغ نصيب كل واحد منهم نصابًا، فقال بعض العلماء: يعزرون ولا يقطعون، وهذا مذهب الحنفية والشافعية، وقال آخرون: بل يقطع الجميع، وهذا مذهب المالكية، وهو الراجح الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وسواء في ذلك أخرجوه جملة معًا، أو أخرج كل منهم بعضه، أو غير ذلك.

ثالثًا: شروط المسروق منه:

(١) أن تكون يده صحيحة على المال؛ بأن يكون مالكًا له، أو وكيلًا، أو أن يكون المال عنده وديعة، أو إعارة، أو رهنا أو نحو ذلك.

(٢) أن يكون المسروق منه معلومًا، فإذا وجدت السرقة ولم يعلم صاحبها فلا يقطع عند جمهور العلماء، بل يدرأ عنه الحد.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٣٨٦)، والنسائي (٧٦/٨)، وأحمد (١٤٥/٢)، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢٤١١).

(٢) زاد المعاد (٤٩/٥).

(٣) أن يكون المسروق منه معصوم الدم، وقد تقدم أن معصوم الدم: المسلم، والذمي، والمعاهد، والمستأمن، بخلاف الحربي؛ لأن ماله هدر.

#### • مسقطات الحد:

• يسقط الحد بأنواع هي.

(١) أن يُكذَّب المسروقُ منه (صاحب المال) السارق في إقراره، أو يُكذَّب الشهود في شهادتهم، فيكون ذلك شبهة تدرأ الحد.

(٢) أن يعفو عن السارق قبل أن يصل الأمر إلى الحاكم، فإذا وصل إلى الحاكم فلا يصح العفو، وكذلك تجوز الشفاعة قبل رفع الأمر للحاكم؛ لقوله ﷺ: «تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني من حد فقد وجب»<sup>(١)</sup>.

(٣) رجوع السارق عن الإقرار؛ لأن ذلك يورث شبهة، وهذا باتفاق الأئمة الأربعة.

(٤) إذا تملك السارق المسروق قبل رفع الأمر إلى الحاكم؛ سواء قضى فيه أم لم يقض؛ كأن يشتريه من صاحبه مثلاً، والدليل ما تقدم في حديث صفوان أنه أراد أن يملك ثوبه للسارق إياه، فقال له النبي ﷺ: «فهلا قبل أن تأتيني به»، وقد تقدم، وعلى هذا فلو كان التملك بعد رفع الأمر للحاكم، أو بعد الحكم بالقطع، فإن هذا لا يسقط الحد.

#### • ما لا يسقط الحد:

(١) إذا هرب السارق بعد ثبوت الحكم، فإن هذا لا يكون سبباً لسقوط الحكم مهما طال الزمن، وهذا مذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة، وخالف في ذلك الحنفية، والراجح قول الجمهور.

(٢) إذا تاب السارق وحقق شروط التوبة، فإن هذا ينفعه في الآخرة ويسقط عنه عذابها، أما في حكم الدنيا فإن توبته بعد رفعه للحاكم لا تسقط عنه الحد.

لكنه إن تاب قبل وصول الأمر للحاكم، ففيه خلاف، والراجح إسقاط الحد عنه بالتوبة.

(١) أبو داود (٤٣٧٦)، والنسائي (٧٠٨)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٩٥٤).

• عقوبة السارق:

• قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَافًا مِنَ اللَّهِ﴾

[المائدة: ٣٨]، فدل ذلك على أن حد السرقة قطع اليد، وهذا ما ثبت من فعله ﷺ في قطع يد من سرق في زمنه عليه الصلاة والسلام.

ويتعلق بذلك مسائل:

المسألة الأولى: محل القطع:

اتفق الفقهاء على أن محل القطع: اليد اليمنى، ورأوا ذلك على الوجوب، وخالفهم ابن حزم فرأى أن قطع اليمنى ليس على الوجوب، بل على الاستحباب؛ لأن الآية أطلقت ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] ولم تذكر يسرى من يمنى، واستدل على ذلك بما ثبت عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «سرق سارق بالعراق في زمان علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقدم ليقطع يده، فقدم السارق يده اليسرى ولم يشعروا فقطعت، فأخبر علي بن أبي طالب خبره، فتركه ولم يقطع يده الأخرى»<sup>(١)</sup>.

واختلف العلماء إذا كانت اليمنى شلاء؛ فهل تقطع أو تقطع السليمة؟ وكذلك إذا كانت اليمنى مقطوعة، فهل يسقط القطع أو ينتقل إلى الرجل اليسرى؟

المسألة الثانية: مكان القطع:

الراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء أن القطع يكون من الكوع (وهو الرسغ)<sup>(٢)</sup>، خلافاً لمن قال: تقطع الأصابع فقط، أو من قال: القطع إلى المنكب.

المسألة الثالثة: إذا تكررت السرقة:

إذا سرق شخص عدة سرقات قبل أن يقيم عليه الحد، فرفع أمره إلى الحاكم؛ فيقام عليه حد واحد، ولكن الخلاف إذا تكررت منه السرقة بعد إقامة الحد، فما العقوبة؟

(١) رواه ابن حزم في المحلى (١١/٣٥٨).

(٢) وهذا خلاف ما عليه العوام؛ فإنهم يطلقون الكوع على المرفق، والصحيح أن الكوع هو طرف الزند الذي يلي الإبهام من اليد، والذي يلي الخنصر يقال له: (كرسوع)، والذي يلي إبهام الرجل يقال له: (بوع).

الجواب: الذي ذهب إليه جمهور العلماء قطع الرجل اليسرى في المرة الثانية، قالوا: وهذا ثابت عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>، وذهب عطاء بن أبي رباح أنه لا قطع عليه، وإنما يضرب ويحبس، قال: «ما أرى أن تقطع إلا في السرقة الأولى فقط، قال تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ولو شاء أمر بالرجل، وما كان ربك نسيا»<sup>(٢)</sup>، وذهب ابن حزم وربيعة إلى قطع اليد اليسرى؛ لأن الله تعالى أمر بقطع الأيدي، فإدخال الأرجل في القطع زيادة على النص. وهذا الرأي قوي، لولا قضاء الصحابة رضي الله عنهم بخلافه - وفيهم الخليفان الراشدان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما - لكان هو المعتبر، ولكن يقدم القول بقطع الرجل اليسرى عليه لقضاء الصحابة به.

المسألة الرابعة: إذا تكررت السرقة بعد ذلك:

اختلف العلماء بعد ذلك إذا تكرّر منه السرقة الثالثة والرابعة والخامسة، على مذاهب، والراجح من ذلك ما ذهب إليه أبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه؛ أنه لا قطع بعد ذلك، وإنما يضرب ويحبس، وهذا ثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.

وذهب المالكية والشافعية إلى قطع اليد اليسرى في الثالثة، ثم الرجل اليميني في الرابعة، ثم الحبس والتعزير، وهناك قول آخر أنه يقتل في الخامسة، وكلا القولين لم يحتاج لقوله إلا بأحاديث ضعيفة لا تصلح للاستدلال.

المسألة الخامسة: الإحسان في القطع:

تكلم الفقهاء في طريقة تنفيذ عقوبة القطع، بأن يراعى الإحسان إلى المحدود، وذلك باختيار الوقت؛ فلا يكون في حر أو برد شديدين، ولا يكون المحدود مريضاً وقت إقامة الحد، ولا يعنف، ولا يسب، ويجلس وتشد يده بحبل حتى يظهر مفصل الذراع، وتقطع بقوة في مرة واحدة.

(١) انظر: مصنف عبد الرزاق (١٠/١٨٧، ١٨٨)، وابن أبي شيبة، والبيهقي (٨/٢٧٣).

(٢) مصنف عبد الرزاق (١/١٨٤)، والمحل (١١/٣٥٤).

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق (١٠/١٨٦)، والبيهقي (٨/٢٧٤ - ٢٧٥)، والمحل (١١/٣٥٥).

قلت: ولا مانع من استخدام الطرق الحديثة في قطع اليد، ثم تحسم اليد (توضع في الزيت لمنع نزيف الدم)، ولا مانع من استخدام الوسائل الطبية الحديثة في منع النزيف.

المسألة السادسة: هل يجوز زراعة العضو المستأصل في الحد أو في القصاص؟

الجواب: قرر المجمع الفقهي في قراره (٦٠/٩/٦) ما يلي:

(١) لا يجوز شرعاً إعادة العضو المقطوع تنفيذاً للحد؛ لأن في بقاء أثر الحد تحقيقاً للعقوبة المقررة شرعاً، ومنعها للتهاون في استيفائها، وتغادياً لمصادمة حكم الشرع في الظاهر.

(٢) بما أن القصاص شرع لإقامة العدل، وإنصاف المجني عليه، وصون حق الحياة للمجتمع، وتوفير الأمن والاستقرار، فإنه لا يجوز إعادة عضو استؤصل تنفيذاً للقصاص، إلا في الحالات التالية:

أ- أن يأذن المجني عليه بعد تنفيذ القصاص على الجاني بإعادة العضو المقطوع.

ب- أن يكون المجني عليه قد تمكن من إعادة العضو المقطوع منه له.

ج- يجوز إعادة العضو الذي استؤصل في حد أو قصاص بسبب خطأ في الحكم أو في التنفيذ.

المسألة السابعة: إذا لم تتم أركان إقامة حد السرقة وشروطها، فهل يترك من غير عقوبة؟

الجواب: لا يقام عليه الحد، ولكنه يعزر؛ كما تقدم في الحديث فيمن أخذ حريسة الجبل، والثمر المعلق، بأنه يغرم مثليه، مع جلد نكال.

كما أن السارق إذا سرق في الثالثة أو الرابعة، فالراجح أنه يعزر بالضرب والحبس كما تقدم.

المسألة الثامنة: هل يجمع بين الضمان والقطع؟

أي: هل نطالب السارق برد المال المسروق، أو يكفي قطع يده؟

والجواب عن ذلك: أنه لا خلاف بين العلماء أنه إذا قطع يد السارق والعين (المسروقة) موجودة؛ أنها ترد على صاحبها.



ولكن لو كانت العين المسروقة تلفت، فهل يغرم السارق؟ اختلف العلماء؛ فيرى الحنفية أنه لا يغرم؛ لأن الله لم يذكر في الآية إلا القطع، وقال: ﴿جَزَاءُ يَمَا كَسَبَ فَنَكَلًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، فلو غرم لكان الجزاء زيادة على نص القرآن.

ويرى المالكية وجوب الضمان إذا كان السارق موسراً، وإن كان معسراً فلا يضمن. ويرى الشافعية والحنابلة الجمع بين القطع والضمان، بأن يرد مثله إن كان مثلياً، أو قيمته إن قيميّاً؛ سواء كان موسراً أو معسراً، قطعت يده أو لم تقطع؛ لأن القطع وجب لحق الله، والضمان لحق الأدمي، فلا يمنع أحدهما الآخر لاختلاف سببه، وذلك كالدية والكفارة في أحكام القتل الخطأ، وهذا القول هو الراجح، والله أعلم.



## حد شارب الخمر:

٤- حقوقية:

١- هي الوجبة:  
والكمية تختلفوا  
فريقا: ٤٠ جلد.  
وفريقا: ٨٠ جلد.  
والأرجح أن الجلد  
٤٠ جلد والزيادة إلى  
الثمانين تعزير بدرجة  
إلى اجتهاد القاضي.

٢- هل يقتل حدا؟

ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يقتل  
حدا بعد الثالثة.  
والجمهور أنه لا يقتل مهما تكرر  
منه الشرب.  
ولكن لا مانع أن رأي الحاكم  
المصلحة هي أنه إن تكرر منه ولم  
يرتفع بالجلد أن يقتل تعزيرا  
لا حدا.

٣- بهم بنية:

٢- من وجبت منه واحدة  
هل يقيم عليه بأنه قروء؟  
اجتهد فيه الأرجح لا يعد  
بمعصية واحدة بل لابد من  
قربة أخرى معها على شربها  
ومن القرائن.

٣- بالنية:  
وهي شهادة رجلين  
عادلين مسلمين.

١- بالإقرار ولو  
مرة.

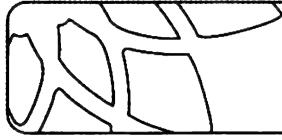
٢- شربها إقامة الحد:  
أن يشرب الخمر وهو عاقل بالغ  
مختار غير مكروه وغير مضطر  
وهو عالم بأنه خمر، وعالم  
بالتحريم.

١- ما الخمر لو جيب شربه للحد؟  
هو كل شراب أسكر كثره قتله  
حرام من أي شربة صنع سواء أسكر  
بشربه أو لم يسكر.

٢- أن توجد منه  
عوارض السكر  
كالقيء.

٢- أن يقوموا من مجلس  
سكر وقد سكر بعضهم  
ووجبت الرخصة من بينهم.

١- أن يكون ممن  
عرف بالإدمان.



## رابعاً: حد شرب الخمر

### • معنى الخمر:

الخمر: كل ما خامر العقل، وهي كل ما أسكر من أي شيء؛ قليلاً كان أو كثيراً.  
حكمها: الخمر حرام بأدلة القرآن والسنة والإجماع؛ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الأشربة.

### • صفة الخمر الموجبة للحد:

ذهب جمهور العلماء إلى أن كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام، وهو خمر، يوجب الحد على شاربته؛ سواء سكر بشربه أم لا؛ لقول النبي ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»<sup>(١)</sup>.  
وأما الحنفية؛ فلهم في ذلك تقسيم؛ فإنهم يجعلون حداً للخمر، وحداً للسكر، ويفسرون الخمر بما كان من عصير العنب خاصة؛ سواء أسكر أم لا، ويجعلون حد السكر إذا شرب شراباً من الأشربة الأخرى المسكرة إذا سكر فيها، وأما إذا لم يسكر فلا يحد، والراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء، وقد تقدم ذكر هذه الأدلة في كتاب الأشربة.  
شروط الحد: يشترط لإقامة حد الخمر، أن يكون الشارب: عاقلاً، بالغاً، مختاراً، غير مضطر، عالماً بأنه خمر، عالماً بالتحريم.

### • ثبوت الحد:

ثبتت جريمة شرب الخمر: بالإقرار على نفسه ولو مرة واحدة، أو بالبينّة؛ وذلك بأن يشهد رجلان عدلان مسلمان أنه شرب مسكراً، ويكفي في إقراره وشهادته أن يقال: شرب فلان خمرًا، ولا يشترط أن يقال: سكر بالشرب؛ فعن حصين بن المنذر قال: شهدت عثمان ابن عفان، وأُتي بالوليد بن عقبة قد صلى الصبح ركعتين، ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان - أحدهما: حمران - أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقياً، فقال عثمان: إنه لم يتقياً حتى شربها، فقال: يا علي: قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن فاجلده، قال الحسن: ولّ

(١) مسلم (٢٠٠٣)، والترمذي (١٨٦١)، وابن ماجه (٣٣٩٠).



حرَّها من تولى قارَّها، (فكأنه وجد عليه) فقال: يا عبد الله بن جعفر، قم فاجلده، فجلده، وعليَّ يَعدُّ، حتى بلغ أربعين، فقال أمسك، ثم قال: «جلد النبي ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وجلد عمر ثمانين، وكلُّ سنة، وهذا أحب إليَّ»<sup>(١)</sup>.

متى يحد برائحة الخمر؟

(١) الراجح: أنه إذا وجدت منه رائحة الخمر لا يُحدُّ بمجرد ذلك، إلا أن تكون هناك قرينة تدل على أنه شربها، وهذا مذهب عمر وابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعطاء، وجنح إليه ابن قدامة. وذهب مالك، وأحمد في إحدى الروايتين عنه؛ أنه يقام عليه الحد بمجرد وجود الرائحة. وحجة الجمهور: وجود الشبهة، والحدود تدرأ بالشبهات، وحجة المالكية ما ورد عن الصحابة أنهم حكموا بالحد بوجود الرائحة، وذكروا بعض الآثار؛ منها أثر عثمان السابق. والراجح: ما تقدم من قول الجمهور؛ أنه لا يحكم عليه إلا بقرينة، وهذا ما تجتمع به الأدلة، فأثر عثمان السابق لم يحكم عليه بمجرد التقيؤ، بل وجدت قرينة أخرى؛ وهي أن شاهدًا آخر رآه يشربها.

(٢) وبناءً على ما سبق فيمكن الحكم بالجلد بوجود الرائحة في الحالات الآتية:

- أن توجد الرائحة ممن عُرف بالإدمان لشرب الخمر؛ فعن إسماعيل بن أمية قال: (كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا وجد من رجل ريح شراب جلده جلدات إن كان ممن يدمن الشراب، وإن كان غير مدمن تركه)<sup>(٢)</sup>، وهذا ما ذهب إليه ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا<sup>(٣)</sup>.
  - أن يقوم قوم عن شراب مسكر؛ فيسكر بعضهم، ولا يسكر البعض، لكن يظهر منهم رائحة الخمر، وهذا ثابت عن عمر بن عبد العزيز<sup>(٤)</sup>، أي: أنه يحد الجميع.
  - (أن يوجد مع الرائحة عوارض السكر كالتقيؤ، فهذا يدل على شربه الخمر).
- قاله ابن قدامة.

وغير ذلك مما يدل على شربه الخمر عامدًا عالمًا مختارًا.

(١) مسلم (١٧٠٧)، وأبو داود (٤٤٨٠)، وابن ماجه (٢٥٧١).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٢٢٨/٩)، (١٧٠٣٠).

(٣) مصنف عبد الرزاق (٢٢٩/٩)، (١٧٠٣٢).

(٤) مصنف عبد الرزاق (٢٢٩/٩)، (١٧٠٣٣).

(٣) كما يحرم شرب الخمر، يحرم الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر؛ لقوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يشرب عليها الخمر»<sup>(١)</sup>. والحديث ضعفه أهل العلم، لكن من المعلوم من أصول الشريعة تحريم المشاركة في أماكن المعاصي.

لكن من قعد معهم هل يحد؟

الراجح أنه لا يحد إذا لم يشرب، لكن يعززه الإمام لجلوسه معهم.

(٤) رجح شيخ الإسلام ابن تيمية أن شارب الحشيش والمخدرات يقام عليه الحد، وفي المسألة خلاف، ولكن هذا ما رجحه؛ لما فيها من الاشتواء والطرب، وذهب بعض الفقهاء إلى التعزير حسب ما يراه القاضي، وأجاز فقهاء الحنفية والمالكية في التعزير أن يصل إلى القتل إذا رأى الحاكم المصلحة في ذلك.

(٥) لا يجوز لعن شارب الخمر، ولا سبه إذا أقيم عليه الحد؛ لما ثبت في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِسُكْرَانٍ، فَأَمَرَ بِضَرْبِهِ، فَمِنَا مِنْ يَضْرِبُهُ بِيَدِهِ، وَمِنَا مِنْ يَضْرِبُهُ بِنَعْلِهِ، وَمِنَا مِنْ يَضْرِبُهُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ رَجُلٌ: مَا لَهُ أَخْزَاهُ اللَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَكُونُوا عَوْنُ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وفي الحديث أن رجلاً جلده النبي ﷺ في الشراب، فأُتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنِهِ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنُوهُ؛ فَوَاللَّهِ - مَا عَلِمْتُ - إِنَّهُ يَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»<sup>(٣)</sup>، ومعنى «ما» اسم موصول بمعنى: (الذي).  
مقدار الحد:

الراجح الذي ذهب إليه جمهور العلماء أن عقوبة شرب الخمر مقدرة، وأجمع الصحابة على جلده، لكنهم اختلفوا في مقدار الحد على قولين:

(١) حسن لغیره: أبو داود (٣٧٧٤)، والترمذي (٢٨٠١)، وأحمد (٣٢١ / ٢). وحسنه الألباني في إرواء الغلیل (١٩٤٩) قال عنه أبو داود: منكر، وأنكره أبو حاتم أيضًا (١٥٥٥)، و(١٥٧٦) وقال العقيلي (١٨٤ / ١): الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر الرواية فيه فيها لين.

(٢) البخاري (٦٧٨١)، وأبو داود (٤٤٧٧).

(٣) البخاري (٦٧٨٠).

القول الأول: أن حد الخمر أربعون جلدة؛ لما ثبت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان النبي ﷺ يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين»<sup>(١)</sup>، وعن السائب بن يزيد قال: «كنا نؤتى بالشارب في عهد رسول الله ﷺ، وإمرة أبي بكر، وصدرًا من خلافة عمر، فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا، حتى كان آخر إمرة عمر، فجلد أربعين، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين»<sup>(٢)</sup>.

وهذا مذهب الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد، ومذهب الظاهرية.

القول الثاني: أن حد الخمر ثمانون جلدة، وهو قول المالكية والحنفية والحنابلة؛ لما ثبت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر، فجلده بجريدتين نحو أربعين، قال: وفعله أبو بكر، فلما كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن: أخف الحدود ثمانين، فأمر به عمر»<sup>(٣)</sup>. قالوا: فكان ذلك إجماعًا، واستدلوا أيضًا بما اشتهر عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «إذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، وحد المفترى ثمانون»<sup>(٤)</sup>.

قلت: لكن هذا الأثر عن علي ضعيف، لا يصح الاحتجاج به.

والراجع مما تقدم أن حد الخمر أربعون جلدة، لكن إذا رأى الإمام مصلحة بزيادة الحد فله ذلك إلى الثمانين، وتكون الأربعون الأخرى من باب التعزيز، ومما يؤيد ذلك أن عمر إنما زاد الأربعين لما عتوا وفسقوا، وأنه استشار الصحابة في ذلك، ولو كانت الثمانون مقدرة لما استشار أحدًا، واجتماعهم على ذلك إنما هو اجتماع على التعزيز بعد الحد ردعًا للفسقة، وليس إجماعًا على أن الحد ثمانون جلدة؛ لأن عثمان وعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جلدًا بعد ذلك أربعين جلدة. صفة إقامة الحد:

ذهب الشافعية إلى جواز ضرب الشارب بالجريد، والنعال، والأيدي، والسياب، والسياط؛ لما تقدم في الحديث وفيه: «... فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا»، وفي حديث أنس: كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد، وهذا الرأي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية.

(١) مسلم (١٧٠٦)، وأبو داود (٤٤٧٩)، وأحمد (١٨٠/٣).

(٢) البخاري (٦٧٧٩)، وأحمد (٤٤٩/٣).

(٣) مسلم (١٧٠٦)، وأبو داود (٤٤٧٩)، والترمذي (١٤٤٣).

(٤) رواه مالك (٨٤٢/٢)، والحاكم (٣٧٥/٤)، والبيهقي (٣٢٠/٨)، وضعفه الألباني في الإرواء (٢٣٧٨).

وذهب جمهور العلماء إلى أن الحد لا بد أن يكون بالسوط؛ لقوله ﷺ: «من شرب الخمر فاجلدوه»<sup>(١)</sup>، والجلد إنما يكون بالسوط، ولأن الخلفاء الراشدين ضربوا بالسياط، فدل ذلك على أن الحد يقام بالسوط، وأنه استقر الأمر على ذلك، وأما قبل ذلك فكان يجوز بالنعال والثياب والأيدي، وهذا القول هو الراجح. والله أعلم.

كما اختلف العلماء: هل يجوز أن يقام عليه الحد وقت السكر، أو لا بد أن يقام بعد الصحو؟ على قولين:

فذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا يحد السكران حتى يصحو؛ ليحصل له الردع والزجر بالحد، ويدوق ألمه.

وذهبت طائفة أخرى أنه يحد متى يؤتى به؛ لأن النبي ﷺ أتى بالشارب فأقر، فضربه. قلت: ليس في الحديث أنه ضربه وقت سكره. وعلى هذا؛ فإذا أتى به وهو غير سكران أقيم عليه الحد، وإذا أتى به سكران لا يقام عليه الحد حتى يصحو، وهذا أعدل الأقوال، والله أعلم.

مسألة: هل يقتل شارب الخمر إذا شربها بعد ثلاث؟

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يقتل بالشرب مهما كثر، وذهب بعض العلماء؛ منهم ابن حزم وابن القيم إلى قتله إذا شرب بعد الثالثة، ومنشأ الخلاف ما ثبت في الحديث عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من شرب الخمر فاجلدوه، ثم إذا شرب فاجلدوه، ثم إذا شرب فاجلدوه، ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه»<sup>(٢)</sup>.

فتمسك به من قال بوجوب قتله، لكن ذهب الجمهور إلى نسخ هذا الحديث؛ لما ثبت في الحديث السابق أنه ﷺ أتى برجل شرب الخمر فقال رجل: اللهم العنة، ما أكثر ما يؤتى به فقال النبي ﷺ: «لا تلعه فوالله - ما علمت - إنه يحب الله ورسوله»<sup>(٣)</sup>. وقد نقل ابن حجر أن ابن عبد البر ذكر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٤٨٤)، والترمذي (١٤٤٤)، والنسائي (٣١٣ / ٨)، وابن ماجه (٢٥٧٢).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٤٨٤)، والترمذي (١٤٤٤)، وابن ماجه (٢٥٧٢).

(٣) البخاري (٦٧٨٠).



قالوا: ومما يدل على النسخ ما ورد في حديث جابر أن رسول الله ﷺ قال: «من شرب الخمر فاجلدوه، ثم إن عاد فاجلدوه، ثم إن عاد فاجلدوه، ثم إن عاد فاجلدوه» قال: فثبت الحد ودرئ القتل<sup>(١)</sup>. وقال الشافعي: هذا ما لا اختلاف فيه بين أهل العلم علمته. وقال الترمذي: لا نعلم بين أهل العلم في هذا اختلافًا في القديم والحديث. قلت: فعلى هذا يكون قول الجمهور هو الراجح، لكن لا مانع إذا كانت هناك مصلحة تقتضي قتله أن يقتل تعزيرًا. قال ابن القيم: (وقيل: قتله تعزيرًا بحسب المصلحة، فإذا أكثر منه، ولم ينهه الحد، واستهان به؛ فللإمام قتله تعزيرًا لا حدًا)<sup>(٢)</sup>.



(١) البيهقي (٨/ ٣١٤)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (٢/ ٩٢).

(٢) زاد المعاد (٥/ ٤١).





## • خامساً: حد الحراية وحكم البغاة •

• معنى الحراية:

• لغة: الحراية من الحَرْب - بسكون الراء - ضد (السَّلم)، أو من (الحَرْب) - بفتح الراء - أي: السلب.

واصطلاحاً: هي كل فعل يُقصد به أخذُ المال على وجه تتعذر معه الاستغاثة عادة. وقيل: هي البروز لأخذ مال، أو القتل، أو الإرعاب على سبيل المجاهرة مكابرة، اعتماداً على القوة، مع البعد عن الغوث. ويقال لهم: (قطاع الطرق).

• حكمها:

• الحراية حرام، ومن كبائر الذنوب، وقد أوجب الله فيها الحد؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

وثبت الإجماع على أن من قتل وأخذ المال وجب إقامة الحد عليه، ولا يسقط بعفو ولي المقتول ولا بعفو المأخوذ منه المال، ونقل الإجماع على ذلك ابن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ.

• شروط المحاربة:

• هناك شروط في القاطع للطريق، وفي المقطوع عليه ليشبث الحد.

أولاً: شروط القاطع (المحارب):

يشترط في قاطع الطريق أن يكون عاقلاً، بالغاً، فأما الصبي والمجنون فلا حد عليهما.

مسألة: اختلف أهل العلم: هل يشترط أن يكون قاطع الطريق ذكراً؟

الجواب: اشترط الحنفية ذلك، وعلى هذا فالمرأة عندهم لا يقام عليها حد الحراية، وأما الجمهور فإنهم يرون أن المرأة كالرجل في إقامة الحد، وهذا هو القول الراجح؛ لعموم الآية في إقامة الحد على المحاربين، فإنها لم تفرق بين رجل وامرأة.

• الاشتراك في الحراية واختلاف طرق القتل:

(١) إذا اشترك جماعة في قطع الطريق، وفيهم صبي أو مجنون؛ فالراجع أنه لا يسقط الحد عنهم، وإنما يسقط عن الصبي والمجنون فقط، وهذا قول الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة، خلافًا للحنفية الذين ذهبوا إلى أن هذه شبهة تدرأ الحد عن الجميع.

(٢) إذا اجتمع محاربون، فباشر بعضهم قطع الطريق، وكان بعضهم رذءًا لهم؛ أي: عونًا لهم، ولم يباشروا القطع، فالراجع أن المعين يحد كالقاطع لوجود المحاربة، وهذا مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، خلافًا للشافعية.

(٣) هل يشترط حمل السلاح في قطع الطريق؟

الجواب: الراجع أنه لا يشترط ذلك، بل يكفي القهر والغلبة وأخذ الأموال.

(٤) اشترط جمهور الفقهاء أن يأخذ قاطع الطريق المال مجاهرة، وأما إن أخذه خفية فإنه يكون سارقًا، ويقام عليه حد السرقة.

(٥) إذا احتال عليه حتى قتله غيلة، فالذي ذهب إليه مالك، واختاره شيخ الإسلام؛ أن هذا يكون حده حد الحراية، ولا يكفي فيه القصاص.

ثانيًا: شروط المقطوع عليه:

(١) أن يكون معصوم الدم؛ وهو المسلم، والذمي، والمستأمن، والمعاهد، وأما الحربي فليس بمعصوم الدم والمال.

(٢) أن تكون يده صحيحة على المال؛ بأن كان مالكًا له، أو يده أمانة أو يد ضمان، وأما إذا كان سارقًا للمال فلا يجب الحد على القاطع.

ثالثًا: شروط المقطوع فيه:

اشترط بعض الفقهاء عند الحنفية - وهو مذهب الحنابلة - أنه يشترط لإقامة حد الحراية أن يكون قطع الطريق خارج العمران.

والصحيح ما عليه جمهور العلماء من المالكية والشافعية وغيرهم، وهو مذهب الظاهرية؛ أنه لا يشترط أن يكون خارج العمران، فمتى فقد الغوث كان ذلك قطعًا عليهم، والآية لم تنص على هذا القيد، بل قد تكون المحاربة إذا وجدت في العمران أعظم خوفًا وأكثر ضررًا.



• أحكام قطع الطريق (عقوباتهم):

تقدّم بيان العقوبة في آية المائدة: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

لكن هل هذه العقوبات على التخيير أو أنها على قدر الجناية؟ فيه خلاف:

القول الأول: أنها على قدر الجناية، وهذا قول جمهور العلماء؛ من الحنفية، والشافعية، والحنابلة، ودليلهم: ما ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير الآية قال: (المعنى: أن يقتلوا إن قتلوا، أو يصلبوا مع القتل إن قتلوا وأخذوا المال، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن اقتصروا على أخذ المال، أو ينفوا من الأرض إن أربعوا ولم يأخذوا شيئاً ولم يقتلوا)<sup>(١)</sup>.

ومع اتفاق أصحاب هذا القول على أن العقوبة للتنويع، إلا أنهم اختلفوا في كيفية هذا التنويع على النحو الآتي:

مذهب الحنفية: إن قتلوا معصوماً ولم يأخذوا مالاً قتلوا، وإن أخذوا المال فقط تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإن قتلوا وأخذوا المال كان الإمام بالخيار؛ إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم أو صلبهم، وإن شاء لم يقطع وإنما يقتل أو يصلب.

ومذهب الشافعية والحنابلة: إن أخذوا المال فقط قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا، وإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، وإن أخافوا نفوا من الأرض.

وبهذا نعلم أنهم اختلفوا في الصورة الثالثة؛ وهي: إذا أخذوا المال وقتلوا، واتفقوا في صورة أخذ المال فقط، وكذلك في صورة القتل فقط.

القول الثاني: أن العقوبة في جميع الحالات للتخيير، ومرجعها إلى اجتهاد الحاكم ونظره ومشورة الفقهاء، بما يراه أتم للمصلحة وأدفع للفساد، إلا أنه إذا قتل فلا بد من قتله.

(١) أحكام القرآن للشافعي (١/٣١٣)، ومسند الشافعي ترتيب السندي (٢٨٢)، والبيهقي (٢٨٣٨).



ويتفرع على ذلك المسائل الآتية:

(١) اختلف العلماء في وقت الصلب؛ فعند الحنفية والمالكية: أن قاطع الطريق يصلب حيناً، ثم يقتل مصلوباً قبل نزوله؛ بأن يطعن بحرية.

وقال الشافعية والحنابلة: الصلب يكون بعد القتل؛ لأن في صلبه حيناً تعذيباً له وغميلاً به. وذهب ابن حزم إلى أنه لا يجمع بين القتل والصلب؛ لأن الله أوجب عليه حكماً واحداً لا حكمين، بل الإمام مخير بين قتله، وبين صلبه، وعلى هذا فعنده أنه يصلب حتى ييبس ويموت، أو يقتل.

(٢) اختلف العلماء في حقيقة النفي؛ فيرى بعضهم أن المقصود به الحبس حتى تظهر توبتهم، ويرى بعضهم أن المقصود به الإبعاد إلى بلد آخر بأن يشرّدوا في البلاد.

قلت: المرجع في ذلك إلى الإمام، فقد يكون في نفيه إلى بلاد أخرى فساد وشر بوجوده فيهم، فيكون السجن أنفع وأتم للمصلحة، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>.

(٣) إذا أخذ المحاربون المال، وأقيم عليهم حد الحراية، فهل يضمنون المال؟  
الراجع: نعم، يضمنون المال؛ لأنه حق لأدمي، وهذا مذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة.

(٤) إذا تاب قاطع الطريق قبل قدرة السلطان عليه؛ سقط حكم الحراية؛ لقوله تعالى:  
﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤].



## فصل: في أحكام البغاة

• تعريف البغي:

• لغة: التعدي.

واصطلاحًا: الامتناع من طاعة من تثبت إمامته (الحاكم) في غير معصية، بمغالبة، ولو تأولًا.

وقيل: هم الخارجون على إمام، ولو غير عدل، بتأويل سائغ، ولهم شوكة، ولو لم

يكن فيهم مطاع.

• حكمه:

• يحرم الخروج على الإمام ولو كان غير عدل؛ لقوله ﷺ: «من نزع يده من طاعة إمامه، فإنه

يأتي يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية»<sup>(١)</sup>.

• أحكام البغاة:

• قتلهم واستتابتهم: البغاة إذا لم يكن لهم منعة ولا شوكة، فإن للإمام أن يأخذهم

ويحبسهم حتى يتوبوا.

وإن كان لهم منعة وشوكة وتأهبوا للقتال، فإن الإمام يدعوهم إلى التزام طاعته،

والرجوع إلى الجماعة، فإن أبوا قاتلهم أهل العدل حتى يهزموهم.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَآيَفُنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَنُتْلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ

إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ تَ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ

اللَّهُ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «فيكم من يقاتل على

تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله»<sup>(٢)</sup>.

(١) مسلم (١٨٥١)، وأحمد (٨٣/٢)، واللفظ له.

(٢) رواه أحمد (٣/٣١)، وابن حبان (٦٩٣٧).



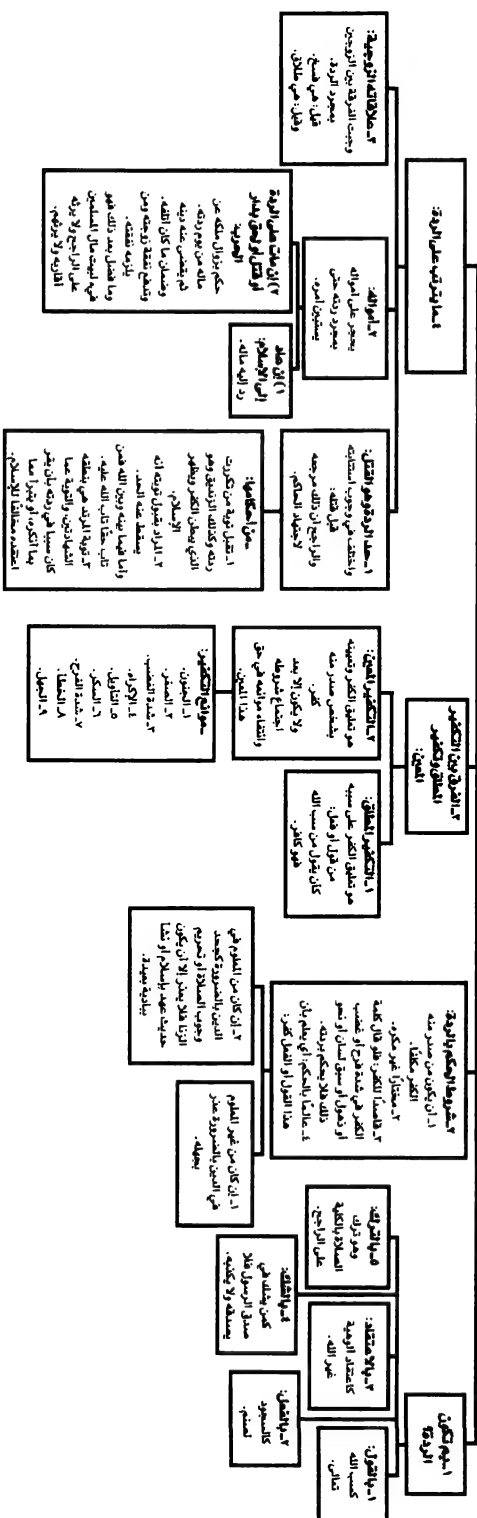
ويتفرع على قتالهم ما يأتي:

- (١) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من أدبر منهم لا نقتله، ولا نقتل أسراهم، ولا نجهز على جريحهم، وخالف في ذلك الحنفية، والراجح قول الجمهور.
- (٢) اتفق الفقهاء على أن البغاة لا يضمنون ما أتلّفوه حال القتال من نفس ومال؛ لأنهم قاتلوا بتأويل القرآن، ولأن في تضمينهم تنفيراً لهم عن الرجوع إلى الطاعة.
- (٣) اتفق الفقهاء كذلك على أنه لا إثم ولا كفارة على أهل العدل بقتلهم أهل البغي، ولا يضمنون ما أتلّفوه كذلك.
- (٤) أما الجرائم التي يرتكبها البغاة في غير الحرب، فالراجح ما ذهب إليه الشافعية؛ أن حكم البغاة في ضمان النفس والمال وما يستوجب الحد في غير حال الحرب؛ حكم أهل العدل.



## حداخره

(وهي الرجوع عن دين الإسلام إلى الكفر بإتيان ما يقتضي الكفر)



## سادساً: حد الردة

## • معنى الردة:

• لغة: الرجوع عن الشيء إلى غيره.

وشرعاً: الرجوع عن دين الإسلام إلى الكفر، وذلك بإتيان ما يقتضي الكفر؛ من قول، أو فعل، أو ترك، أو اعتقاد، أو شك، مع توفر الشروط.

## • حكمها وأنواعها:

• الردة من أفحش الذنوب؛ لأنها محبطة للأعمال؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وعلى هذا فالردة تكون بالاعتقاد: كأن يعتقد في قلبه الكفر، أو يعتقد أن الله صاحبة أو ولداً، أو يعتقد استحلال ما حرمه الله.

وتكون الردة بالفعل: كالسجود للصنم، وإلقاء المصحف في القاذورات متعمداً.

وتكون بالقول: كالاستهزاء بالله، أو بالنبي ﷺ، أو بأحكام الدين.

وتكون تركاً: كمن ترك الصلاة والصيام وغيرهما جحوداً، واختلفوا في ترك الصلاة تكاسلاً.

## • شروط الحكم بالردة:

• لا يحكم بالردة إلا على من كان بالغاً، عاقلاً، مختاراً، مريداً للكفر، عالماً بالحكم.

فقولنا: «بالغاً»: خرج بذلك الصبي والمجنون؛ لقوله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ»<sup>(١)</sup>.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٣٩٨)، والترمذي (١٤٢٣)، والنسائي (١٥٦/٦).



ومعنى «مختارًا» أي: غير مكره، فخرج بذلك المكره على الكفر؛ فإنه لا يكفر؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُّهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦]، ولأن المكره لا يفعل الشيء برضاه واختياره، بل باختيار غيره.

ومعنى «مريدًا للكفر» أي: قاصدًا له؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦]، أما لو قاله لشدة فرح، أو شدة غضب، أو ذهول، أو سبق لسان، أو نحو ذلك؛ فلا يحكم بالردة، وقد ثبت في حديث التوبة من الذي انفلتت راحلته، ثم وجدها أنه قال: «اللهم أنت عبيدي، وأنا ربك»<sup>(١)</sup>؛ أخطأ من شدة الفرحة.

وأما «علمه بالحكم» فالمقصود أن يعلم أن هذا القول أو الفعل كفر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّىٰ بُيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

وعلى هذا فيعذر المرء بجهله إذا أتى شيئًا من الكفر لا يعلم أنه كذلك. ولكن إذا كان هذا الشيء معلومًا من الدين بالضرورة فلا يقبل ادعاؤه الجهل؛ كمن نفى وجود الملائكة، أو من سب الله ورسوله، أو ادعى عدم علمه بتحريم الزنا فاستحلها؛ فلا يقبل إلا أن يكون قد نشأ بعيدًا عن ديار المسلمين.

من يقع كفره ومن لا يقع:

(١) الراجح أن السكران لا تقع رده، وهذا مذهب الحنفية؛ لأنه زائل العقل، غير معتقد لما يقوله.

(٢) الهازل بما يوجب الردة تقع رده.

قال الشيخ ابن عثيمين: (قد يكون الهازل أعظم من الجاد؛ لأنه جمع بين الكفر والهزء بالله، فمن سخر بالدين وقال: أنا ما قصدت إلا المزاح والضحك، قلنا: إنك كفرت، وإذا كنت صادقًا؛ فتب إلى الله، واغتسل، وعد إلى الإسلام، والتوبة تجب ما قبلها)<sup>(٢)</sup>.

(١) مسلم (٢٧٤٧)، وله شاهد عند البخاري (٦٣٠٩).

(٢) الشرح المتع (٢٥٩/٦).

قلت: ودليله قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِإِلَهِهِمْ وَإِبِإِنْتِهِمْ وَرَسُولِهِمْ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦].

(٣) من الكفر عدم تكفير من دان بغير الإسلام أو شك في كفرهم، أو صحَّح مذهبهم؛ كمن لا يُكفِّرُ اليهود والنصارى، وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

واعلم أن البعض قد يفهم هذه القاعدة خطأ، إذ إنه يحكم على شخص بأنه كافر، ثم يكفر من لم يكفره، وهذا غير صحيح؛ لأن المقصود كفر من هو مقطوع بكفره؛ كاليهود والنصارى أو كأبي لب وأبي جهل، أما إذا كان التكفير محل اجتهد فلكل اجتهاده، ولا يكفر من لم يكفره، فافهم هذا؛ فقد ضل كثير من الشباب في هذا الزمان حتى حكموا بالتكفير على عوام الناس، وتبنى هذه المسألة جماعة التكفير والهجرة، وبعض جماعات الجهاد المسلح على الحكومات، ولم يستجيبوا لنصح العلماء، فكان من وراء ذلك فساد وشر عظيم، ثم عادوا الآن لصوابهم وندموا على ما اقترفوا.

(٤) من عقيدة أهل السنة والجماعة عدم تكفير المعين حتى تقام عليه الحجة، فيرون أن الشخص المعين الذي يرتكب كفرًا لا يحكم بكفره إلا بعد ثبوت شروطه وانتفاء موانعه، وعلى هذا فنقول في الحكم العام: إن من فعل ذلك كفر، لكن إذا فعله شخص بعينه لا نقول له: أنت كافر؛ لأنه قد تكون هناك موانع.

قال العز بن عبد السلام: (ثم إذا كان القول في نفسه كفرًا قيل: إنه كفر، والقائل له لا يكفر إلا بشروط وانتفاء موانع)<sup>(١)</sup>.

(٥) الموانع التي تمنع الحكم بالكفر على من أتى مُكفِّرًا:

منها: الجنون، والصغر، والسكر، وشدة الغضب، وشدة الفرح.

ومنها: الإكراه، والتأويل، والخطأ.

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص ٣١٦).



ومنها: الجهل<sup>(١)</sup>. واعلم أن الجهل إذا كان في المسائل الدقيقة الخفية التي لا يطلع عليها الناس، فيعذر الإنسان بجهله بها، وأما إذا كان من المعلوم من الدين بالضرورة، فهذا إذا أتى به وكان كفراً يكفر به، ولا يعذر بجهله إلا إذا كان قد نشأ بعيداً عن ديار المسلمين. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة التي يندرس فيها كثير مما بعث الله به رسوله، ولا يكون هناك من يبلغه ذلك، ومثل ذلك لا يكفر)<sup>(٢)</sup>.

وقال النووي: (اعلم أن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب، ولا يكفر أهل الأهواء والبدع - الخوارج والمعتزلة وغيرهم - وأن من جحد ما يعلم من دين الإسلام ضرورة حكم برده وكفره، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة ونحوه ممن يخفى عليه، فيُعرف ذلك، فإن استمر حكم بكفره، وكذلك من استحل الزنا أو الخمر أو القتل أو غير ذلك من المحرمات التي يُعلم تحريمها ضرورة)<sup>(٣)</sup>.

● أحكام المرتد:  
● أولاً: قتله:

سواء كان المرتد رجلاً أو امرأة؛ وذلك إذا لم يتب، وثبتت رده بإقراره أو بشهادة عدلين. ودليل قتله قوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(٤)</sup>، وقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»<sup>(٥)</sup>.

وعن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما أرسله إلى اليمن قال له: «أيما رجل ارتد عن الإسلام، فاذعُه، فإن عاد وإلا فاضرب عنقه، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام، فادعها، فإن عادت

(١) راجع في ذلك: رسالة العذر بالجهل للشيخ أحمد فريد.

(٢) مجموع الفتاوي (٤٠٧/٣).

(٣) شرح مسلم (١٥٠/١).

(٤) البخاري (٣٠١٧) (٦٩٢٢)، وأبو داود (٤٣٥١)، والترمذي (١٤٥٨)، والنسائي (١٠٤/٧)،

وابن ماجه (٢٥٣٥).

(٥) البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، وأبو داود (٤٣٥٢)، والترمذي (١٤٠٢)، وابن ماجه (٢٥٣٣).



وإلا فاضرب عنقها»<sup>(١)</sup>، واعلم أن قتله إلى الإمام وليس لأحد الناس، إلا إن لحق بدار الحرب فلكل واحد قتله وأخذ ما معه.

ثانياً: استتابته قبل القتل:

اختلف العلماء في استتابة المرتد قبل قتله، أو عدم استتابته، فيرى بعضهم وجوب الاستتابة، واستدلوا على ذلك بفعل بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فعن قابوس بن مخارق أن محمد ابن أبي بكر كتب إلى علي يسأله عن مسلمين تزندقا؟ فكتب إليه علي: «أما اللذين تزندقا، فإن تابا، وإلا فاضرب عنقهما»<sup>(٢)</sup>.

وثبت ذلك عن عمر وعثمان، كما أورد ذلك الخلال في (أحكام أهل الملل) بأسانيد صحيحة، وثبت عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

وذهب بعض أهل العلم إلى عدم وجوب استتابته؛ لما ثبت أن معاذاً لما ذهب إلى اليمن، إذا برجل موثق، قال: ما هذا؟ قالوا: كان يهودياً، فأسلم ثم تهود، قال أبو موسى لمعاذ: اجلس، قال: لا أجلس حتى يقتل؛ قضاء الله ورسوله، فأمر به فقتل<sup>(٤)</sup>، ولعموم الأحاديث: «من بدل دينه فاقتلوه» ولم يذكر استتابة.

وهناك أقوال أخرى، والراجح أن ذلك يرجع إلى ما يراه الإمام مصلحة، فإن رأى أن المصلحة أن يمهل ويستتاب فذاك، وإلا قتله.

ولكن كيف يتوب المرتد؟

الراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء أن توبة المرتد تكون بالنطق بالشهادتين؛ لقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قالها عصم مني دمه وماله إلا بحقها وحسابه على الله»<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه الطبراني في الكبير (٥٣/٢٠)، والحاكم (٣٩٣/٤)، وحسنه الحافظ في تلخيص الخبير (٤٩/٤).

(٢) حسن: رواه عبد الرزاق (٣٤٢/٧)، والبيهقي في الكبرى (٢٤٧/٨).

(٣) صحيح: رواه البيهقي (٢٠٤/٨).

(٤) البخاري (٦٩٢٣)، ومسلم (١٨٢٤)، وأبو داود (٤٣٥٤).

(٥) البخاري (١٤٠٠) (٢٩٤٦) (٧٢٨٥)، ومسلم (٢٠) (٢١)، وأبو داود (١٥٥٦)، والترمذي (٢٦٠٧).

ولا بد للمرتد أن يتوب مما كان سبباً في رדתه؛ بأن يقر بما أنكره، أو يتبرأ مما اعتقده مخالفاً لعقيدة الإسلام، ونحو ذلك.

ثالثاً: توبة من تكررت رדתه والزنديق:

(١) من تكررت رדתه فالراجح قبول توبته في كل مرة؛ للحديث السابق، ولقوله تعالى:

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

(٢) وكذلك الحكم في توبة الزنديق (وهو الذي أظهر الإسلام وأبطن الكفر) إن تاب قبلت توبته؛ لأن النبي ﷺ قبل توبة المنافقين الذين دخلوا في الإسلام، ولأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً﴾ (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٥، ١٤٦].

هذا وقد خالف المالكية مذهب الجمهور؛ فذهبوا إلى عدم قبول توبة من تكررت رדתه، وتوبة الزنديق، واستدلوا بأدلة لا تنهض لمقاومة أدلة الجمهور، وأحسن ما استدلوا به أثر ابن مسعود أنه قتل رجلاً يقال له ابن النواحة بعد ما تركه، ثم عاد للردة<sup>(١)</sup>. ولكن أقصى ما يستفاد من هذا الأثر أن على الإمام أن يتيقن من صحة توبته، فإن ظهر كذبه فيها قتله، والله أعلم.

رابعاً: حكم أموال المرتد:

(١) إذا أسلم المرتد، فلا خلاف بين العلماء أن ماله يظل على ملكه.

(٢) وإذا لحق بدار الحرب، أو مات في الردة، أو قتل؛ فلا خلاف أن أمواله تزول عنه، لكنهم اختلفوا متى يزول عنه الملك؟ هل يزول بمجرد الردة، أو بحدوث القتل أو الموت، أو لحوقه بدار الكفار؟ فيرى جمهور العلماء أن المال يحجر عليه إذا ارتد حتى يستبين أمره، فإن عاد ردت إليه أمواله، وإن مات أو قتل على رדתه أو لحق بدار الكفار زال الملك عن ماله بمجرد رדתه، وعند الحنابلة والصاحبين من الحنفية يزول الملك عند وجود هذه الأمور لا بمجرد رדתه، ويترتب على هذا الخلاف صحة أو بطلان تصرفات المرتد في هذه المدة؛ من بيع وهبة ووقف ونحو ذلك.

(١) أبو داود (٢٧٦٢)، وأحمد (٣٨٤/١)، وابن حبان (٤٨٧٩).

ميراث المرتد: إذا مات المرتد أو قتل، فإنه يُبدأ بقضاء دينه، وضمان جنايته، ونفقة زوجته وقريبه؛ لأن هذه الحقوق لا يجوز تعطيلها. وما بقي من المال يكون فيئاً للمسلمين في بيت المال، وهذا مذهب الجمهور؛ من المالكية والشافعية والحنابلة، خلافاً للحنفية الذين يرون جواز التوارث للمال الذي اكتسبه في إسلامه، وأما ما اكتسبه وقت رده فإنه يكون فيئاً للمسلمين، وذهب الصحابان من الحنفية إلى توارث جميع المال؛ سواء كان قبل رده أو بعدها.

والقول الأول هو الأرجح؛ لقوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر».

واعلم أن المرتد لا يرث أحداً من أقاربه المسلمين؛ لقوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»<sup>(١)</sup>.

خامساً: الردة والعلاقة الزوجية:

إذا ارتد أحد الزوجين وجبت الفرقة بينهما، وهل هذه الفرقة تكون فسخاً للنكاح، أو تكون طلاقاً؟ فيه خلاف بين العلماء:

فعند الحنفية أنها فسخ للنكاح؛ سواء دخل بها أو لم يدخل بها، فإن كان هو المرتد فلها نصف المهر إذا كان قبل الدخول، ولها المهر كاملاً إن كان بعد الدخول، وإن كانت هي المرتدة فلا شيء لها إن كان قبل الدخول، ولها المهر كاملاً إن كان بعد الدخول. وعند المالكية أنه طلاق بائن لا ترجع إليه إلا بعقد ومهر جديدين.

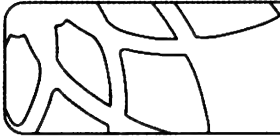
وعند الشافعية: الفرقة لا تقع إلا بعد انقضاء العدة، فإذا انقضت كان ذلك فسخاً للنكاح، وإن عاد للإسلام قبل انقضاء العدة فهي امرأته.

وعند الحنابلة يفسخ النكاح إذا كان قبل الدخول، وإن كان بعد الدخول فيرى بعضهم الفسخ مباشرة، ويرى بعضهم أنه لا يفسخ النكاح إلا بعد انقضاء العدة كالشافعية.

تنبيه: هناك مسائل أخرى تتعلق بتصرفات المرتد، وأثر الردة في أعماله، يمكن الرجوع إليها في المطولات، والله أعلم.



(١) البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤)، وأبو داود (٢٩٠٩)، والترمذي (٢١٠٧)، وابن ماجه (٢٧٢٩).



## أحكام التعزيرات

### • معنى التعزير:

لغة: اللوم، ويطلق على الضرب دون الحد، واشتهر في التأديب والإهانة دون الحد.

وشرعاً: العقوبة المشروعة على جناية لا حد فيها ولا قصاص.

### • من موجبات التعزير:

إذا سرق ما دون النصاب، أو قَبَّل امرأة، أو سَبَّ آخَرَ بغير القذف؛ كأن يقول لآخر:

يا فاسق، يا كافر، يا فاجر، يا شقي، يا ديوث، أو نحو ذلك.

واعلم أن التعزير إنما يكون من الإمام أو نائبه، ويكون ذلك إما بالضرب،

أو بالحبس، أو بالتوبيخ.

### • مشروعية التعزير:

وردت سنن كثيرة فيها التعزير؛ تقويماً للسلوك، وتحقيقاً للمصالح، فمن ذلك قوله ﷺ: «مروا

أولادكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر»<sup>(١)</sup>، وما تقدم من تضعيفه الغرامة لمن سرق

مالاً غير محروز وجَلَدِه نكالا له، ومن ذلك أنه ﷺ عاقب مانع الزكاة بأخذها منه مع شطر ماله.

وقال ﷺ: «لا يجلد أحد فوق عشر جلدات، إلا في حد من حدود الله»<sup>(٢)</sup>.

### • صفات التعزير:

اختلف العلماء: هل التعزير حق لله، أو هو حق لأدمي؟ فيرى المالكية والحنابلة أنه حق

لله، ويجوز للحاكم تركه جملة.

وعند الشافعية أنه ليس واجباً، ويجوز للحاكم تركه، إلا إذا تعلق به حق لأدمي؛ لما ثبت في

الحديث: «أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم، إلا الحدود»<sup>(٣)</sup>، ورأى الحنفية يشابه رأي الشافعية.

(١) أبو داود (٤٩٥)، وأحمد (٢/ ١٨٠)، وحسَّنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٥٨٦٨).

(٢) البخاري (٦٨٤٨)، ومسلم (١٧٠٨)، وأبو داود (٤٤٩١)، والترمذي (١٤٦٣)، وابن ماجه (٢٦٠١).

(٣) أبو داود (٤٣٧٥)، وأحمد (٦/ ١٨١)، وصحَّحه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٣٨).

وإذا عَزَّر الإمام رجلاً أو حَدَّهُ فتلف منه شيء، فلا ضمان عليه؛ لأن التعزير عقوبة مشروعة للردع والزجر، وهذا مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، وأما الشافعية فعندهم لا ضمان إذا مات في حد، ويضمنه إذا مات في التعزير.

#### • أنواع التعزيرات:

##### • (١) التعزير بالضرب:

اختلف العلماء إذا كان التعزير بالضرب، هل له حد ينتهي إليه أو لا؟  
فيرى بعض العلماء أنه لا يزيد عن عشرة أسواط؛ لقوله ﷺ: «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط، إلا في حد من حدود الله».

ويرى فريق آخر من العلماء أن التعزير يمكن أن يزيد عن هذا العدد، بشرط ألا يصل إلى مقدار أدنى حد من الحدود، ومعلوم أن أدنى حد عند الشافعية (أربعون جلدة لشارب المسكر)، وعند غيرهم ثمانون جلدة.

ويرى فريق ثالث أن هذا مرجعه إلى رأى الإمام حسب المصلحة، وهذا هو القول الراجح، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. وقد أجاب أصحاب هذا القول عن استدلال الفريق الأول بحديث: «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله» بأن المقصود بحدود الله هنا ليست الحدود المقدره، وإنما المقصود حقوق الله؛ لأن حدود الله تأتي بمعنى الفصل بين الحلال والحرام، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] فهذه حدود الحرام، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] فهذه الحدود الفاصلة للحلال، وعلى هذا فيجوز الزيادة عن العدد المذكور إذا كان التعزير يتعلق به حق من حقوق الله التي حددها لعباده.

تنبيه: ذهب بعض العلماء إلى جواز التعزير بالقتل سياسةً إذا رأى الحاكم مصلحة في ذلك؛ كمن تكرر منه اعتياد الحرام، وكل من لا يندفع شره إلا بالقتل، ورأوا من ذلك قتل الساحر، وكمن خرج على الإمام لبياعه الناس؛ كما في الحديث: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الثاني منهما»<sup>(١)</sup>؛ أى لأنه يفرق جماعة المسلمين.

(١) مسلم (١٨٥٣).



وقد روى مسلم عن عرفة الأشجعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد شق عصاكم، أو يفرق جماعتكم؛ فاقتلوه»<sup>(١)</sup>.

(٢) التعزير بالحبس:

ذهب جماعة من الفقهاء إلى مشروعية التعزير بالحبس؛ بدليل أن النبي ﷺ حبس رجلاً في تهمة، ثم خلى عنه<sup>(٢)</sup>. وثبت أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان له سجن، وتبعه في ذلك عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، واستدل الحنفية على مشروعية الحبس كذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، وفسروا النفي هنا بمعنى الحبس.

(٣) التعزير بالمال:

الراجح من أقوال أهل العلم جواز التعزير بالعقوبات المالية؛ لما ثبت أن النبي ﷺ ضاعف غرمَ مَنْ أخذ الثمار من الشجر، أو أخذ حريسة الجبل، وكذلك أخذ شطراً مالٍ مانع الزكاة مع الزكاة، وغير ذلك من الأدلة على جواز التعزير بالمال، وهذا القول رجّحه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله، وقد قسم ابن تيمية العقوبات المالية إلى ثلاثة؛ وهي الإتلاف، والتغيير، والتملك، وسوف أبين ذلك باختصار:

(أ) الإتلاف: وذلك بأن يكون التعزير بإتلاف ما يستخدمه الجاني في المنكر؛ كتكسير الأصنام وتحريقها، وتخطيم آلات اللهو عند أكثر الفقهاء. وقد ثبت أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمر بتحريق حانوت كان يباع فيه الخمر لروشد الثقيفي، وقال: «إنما أنت فويسق، لا رويشد»<sup>(٣)</sup>.

وثبت ذلك أيضاً عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أمر بتحريق قرية كان يباع فيها الخمر<sup>(٤)</sup>.

(ب) التغيير: قد يكتفى في التعزير بتغيير المنكر عن هيئته إلى حالة جائزة، كأن يكسر رأس التمثال، أو أن يقطع الستر الذي فيه صور، ويصير وسادة توطأ وتمتحن.

(١) مسلم (١٨٥٢)، وأبو داود (٤٧٦٢)، والنسائي (٩٢/٧).

(٢) رواه أبو داود (٣٦٣٠)، والترمذي (١٤١٧)، والنسائي (٦٦/٨).

(٣) عبد الرزاق في المصنف (٢٢٩/٩)، وصحّح إسناده الشيخ الألباني في تحذير الساجد (٤٩/١).

(٤) المصدر السابق.



(ج) التملك (أي: تغريم العاصي): وقد قضى النبي ﷺ بالتغريم في كثير من القضايا، فقد تقدّم تغريمه ﷺ لمن أخذ حريسة الجبل، أو أخذ شيئاً قبل أن يكون في الجرين، فجعل الغرامة مضاعفة مع جلده.

وقد بيّن ابن القيم أن العقوبات المالية نوعان: نوع مضبوط، ونوع غير مضبوط. فالمضبوط: ما قابل الشيء المتلف، إما لحق الله تعالى كإتلاف الصيد في الحرم، أو لحق آدمي كإتلاف ماله، ففي كل ذلك عليه ضمان ما أتلّفه. ومن ذلك منع الجاني من الإرث معاملةً له بنقيض قصده. وعقوبة الزوجة الناشز بإسقاط نفقتها. وغير المضبوط: هو المتروك لتقدير الحاكم واجتهاده حسب المصلحة، وقد فعله الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الأئمة.

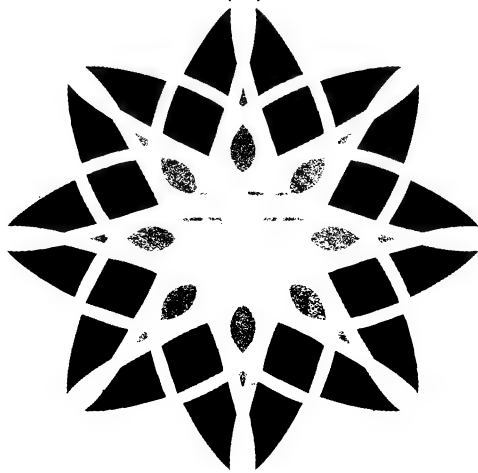
تنبيه:

(١) لا يتوقف التعزير على ما سبق؛ من الضرب، أو التغريم، أو الحبس، فقد يكون التعزير كذلك بالتوبيخ، وبالهجر وعدم رد السلام، ونحو ذلك.

(٢) إذا أخذ الحاكم المال من الجاني، فلا يمسكه لنفسه، بل يحبس المال عنده، فإن أيس من توبته صرفه في مصالح المسلمين، وعلى هذا فيجوز أخذ الأموال إذا كان الكسب غير مشروع، فقد أخذ عمر طعاماً من سائل وجده جمع أكثر من كفايته.







كتاب الإمامة





## كتاب الإمامة

### • معنى الإمامة:

المقصود بها: الإمامة العظمى، ويقال لها: الخلافة، أو إمارة المؤمنين، وهي رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا، خلافة عن النبي ﷺ.

فوظيفة الإمام إذن: حل الجميع على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها. وبهذا يتبين أن هناك فرقاً بين الخلافة الشرعية، وبين النظم الحديثة القائمة على القوانين الوضعية؛ إذ إنها تقتصر على تنظيم العلاقات الاجتماعية، حتى لو عارض ذلك الدين أو الفضيلة.

### • حكم الإمامة:

المعروف من أقوال أهل العلم أن الإمامة أمر واجب؛ قال ابن حزم: (اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي جاء بها النبي ﷺ)<sup>(١)</sup>. وقال ابن تيمية: (يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها؛ فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع؛ لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس، حتى قال النبي ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم»<sup>(٢)</sup>)(٣).

وأما الأدلة على ذلك فهي:

من (الكتاب): قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؛ ففرض الله على الناس طاعة أولى الأمر، وهذا يشعر بوجوب إقامتهم فينا.

(١) المحلى (٩/٤٣٨).

(٢) رواه أبو داود (٢٦٠٨)، وابن حبان (٢١٣٢)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٥٠٠).

(٣) السياسة الشرعية (ص ١٦١).



ومن (السنة): قوله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا، وإن تأمر عليكم عبد حبشي»<sup>(١)</sup>.  
ومن (الإجماع): أجمع الصحابة والتابعون على وجوب الإمامة، بل إنهم بادروا إلى تعيين الخليفة بعد وفاة النبي ﷺ.

ومن (القياس): وجود الولاية أمر لا بد منه، ولولا وجودهم لأصبح الناس فوضى، ولضاعت حقوقهم، ولا يتحقق لهم النظام والأمن والاستقرار إلا في وجود الولاية.  
فلا بد للمسلمين من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم، وسد ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم، وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق، وإقامة الجمع والأعياد، وقطع المنازعات الواقعة بين العباد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق، وتزويج الصغار والصغيرات الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم.

#### • طرق اختيار الإمام:

• هناك طرق يتم بها نصب الإمام للإمرة، وبيانها فيما يلي:

أولاً: التعيين بالاستخلاف:

وتسمى هذه الطريقة: ولاية العهد؛ وهو أن يعهد الإمام الموجود إلى شخص آخر يعينه، أو يصفه بصفات معينة ليخلفه بعد موته، سواء كان قريباً أم غير قريب، شريطة أن تتوفر فيه شروط الخلافة، وتتم له البيعة من الأمة.

وقد ثبتت ولاية الاستخلاف مع توفر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ دون نكير، وذلك بأن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عهد إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من بعده، وأن عمر عهد بها إلى أهل الشورى على أن يختاروا أحداً منهم، وقد تم ذلك واختاروا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا يعني ذلك أن الخلافة تورث؛ قال ابن حزم: (ولا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في أنه لا يجوز التوارث فيها)<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: انعقاد الإمامة بالغلبة:

إذا تغلب أحد الناس وتولى منصب الإمامة بالغلبة والقهر صار إماماً على الناس، ولا ننازعه إلا أن نرى كفراً بواحاً، ولا يعني ذلك أن مسلك تولى الإمامة بالغلبة من المسالك

(١) البخاري (٧١٤٢)، من حديث أنس، والترمذي (١٧٠٦)، والنسائي (١٥٤/٧)، من حديث أم الحصين.

(٢) الفصل في الملل والنحل (١٦٧/٤).



المشروعة؛ لأنها خلاف الأصل المبني على أن الخلافة تكون بالاختيار والمبايعة، ولكن نوليّه ما تولى مراعاة لدفع الضرر المتوقع من سفك الدماء، فإنما وجبت طاعته درءاً للمفاسد، وسواء في ذلك بايعه أهل الحل والعقد أم لا؛ قال ابن حجر: (أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء، وتسكين الدهماء...، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح، فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها كما في الحديث الذي بعده)<sup>(١)</sup>. يعني حديث عبادة بن الصامت: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: انعقاد الإمامة بالبيعة:

ومعنى ذلك أن يختار المسلمون الخليفة، ويبايعوه على ذلك، فهي إذن عقد بين طرفين؛ أحدهما الحاكم، والثاني مجموع الأمة (المحكومين).

ويتم ذلك بأن يختار أهل الحل والعقد من يرونه أكثر الناس فضلاً وأكملهم لشروط الخلافة، فيبايعونه على ذلك، وأما بقية الناس فتكون بيعتهم تابعة لبيعة أهل الحل والعقد، فيكفي العامي اعتقاد أنه تحت إمرته.

وأهل الحل والعقد: هم العلماء المتخصصون الذين تتوفر فيهم شروط وصفات تؤهلهم لذلك، وهذه الشروط هي:

العدالة، والعلم، والرأي السديد، أي: أن عندهم الكفاءات العالية، ف«العدالة»: ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى، و«العلم»: يتوصل به إلى معرفة الشروط التي يستحقها الإمام، و«الرأي السديد»: يحمله على اختيار الأصلح والأقوى للأمة.

قال الماوردي في (الأحكام السلطانية): (فإذا اجتمع أهل العقد والحل للاختيار، تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها، فقدّموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً، وأكملهم شروطاً، ومن يسرع الناس إلى طاعته، ولا يتوقفون عن بيعته، فإذا تعين لهم من بين الجماعة من أداهم الاجتهاد إلى اختياره، عرضوها عليه، فإن أجاب إليها ببايعوه عليها،

(١) فتح الباري (٧/١٣).

(٢) البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩).





وانعقدت بيعتهم له الإمامة، فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته، والانقياد لطاعته، وإن امتنع عن الإمامة ولم يُجِبْ إليها لم يجبر عليها؛ لأنها عقد مرضاة واختيار، لا يدخله إكراه ولا إجبار، وعُدل عنه إلى سواء من مستحقيها<sup>(١)</sup>.

تنبيه: ذهب الشيعة -قبهم الله- إلى أن الإمامة لا تكون إلا بالنص، وأن هذا واجب على الله لطفًا منه، ويقسبون الإمامة على النبوة، وحجتهم أن الإمام حجة الله على خلقه كما أن الرسل حجة الله على عباده، وغالوا في الأئمة حتى اعتقدوا أن ذلك من أركان الدين وقواعد الإسلام وأن الأئمة معصومون!!، وفرعوا على ذلك أن النص بالإمامة كان لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فاتهموا أصحاب النبي ﷺ؛ وسبّوهم لأنهم اختاروا أبا بكر ثم عمر ثم عثمان، وهم مع ذلك يعتقدون أن الإمام الثاني عشر غير ظاهر، وأنه في سرداب في (سر من رأى)، وهذا من تناقضهم، إذ كيف يقال إن هذا من اللطف، وهو غير ظاهر ولا متمكن ولا قادر؟! قال ابن حزم: (وعمدة هذه الطوائف كلها أحاديث موضوعة مكذوبة)<sup>(٢)</sup>.

#### • شروط الإمام:

• يشترط في الخليفة الشروط الآتية:

- (١) أن يكون أهلاً للولاية: بأن يكون مسلمًا، حرًا، ذكراً، بالغًا، عاقلًا.
- (٢) العدالة: وهو أن يكون صادق اللهجة، ظاهر الأمانة، عفيفًا عن المحارم، متوقيًا للمآثم، بعيدًا عن الرِّيب، مأمونًا في الرضا والغضب.
- (٣) العلم: بأن يكون لديه من العلم ما يمكّنه من الاجتهاد فيما يطرأ من نوازل الأحداث؛ بأن يكون عالمًا بالقرآن والسنة والإجماع والقياس، عارفًا لأحوال العصر وما طرأ عليه من أحداث. قال الشيخ ابن عثيمين: (فإن عجز - أي عن العلم - فإنه يجب أن يكون له بطانة ذات علم بشريعة الله)<sup>(٣)</sup>.
- (٤) حصافة الرأي: بحيث يفضي ذلك إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح.

(١) الأحكام السلطانية (١/٨)، ط دار الكتب العلمية.

(٢) الفصل في الملل والنحل (٤/٩٤).

(٣) الشرح الممتع [٢٣٨/١٥] دار ابن الجوزي.



(٥) تميزه بقوة الصفات الشخصية: من الجرأة، والشجاعة، والتجدة، وجهاد العدو، وإقامة الحدود، وإنصاف المظلوم، وتنفيذ الأحكام.

(٦) الكفاية الجسدية، وهي سلامة الحواس، وسلامة الأعضاء.

(٧) أن يكون قرشياً، وهذا ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة؛ لما ثبت في الحديث من قوله ﷺ: «الأئمة من قريش»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: «الناس تبع لقريش في الخير والشر»<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ: «الناس تبع لقريش في هذا الشأن؛ مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم»<sup>(٣)</sup>، وعن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كَبَّه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين»<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»<sup>(٥)</sup>. قال الحافظ: (وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم؛ أن شرط الإمام أن يكون قرشياً)<sup>(٦)</sup>. قال عياض: (اشتراط كون الإمام قرشياً مذهب العلماء كافة، وقد عدوها في مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها خلاف، وكذلك من بعدهم في جميع الأمصار)<sup>(٧)</sup>.

ولا يعارض هذا ما ثبت في الحديث عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استُعْمِلَ عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»<sup>(٨)</sup>؛ لأنه يمكن الجمع بين الحديثين بأن القرشي فيما إذا كان بطريق الاختيار، وإمامة الحبشي إذا كان بالغلبة والقهر.

(١) رواه أحمد (٣/ ١٢٩)، والنسائي في الكبرى (٥٩٤٢)، وأبو يعلى (٦/ ٣٢١) برقم (٣٦٤٤).

(٢) مسلم (١٨١٩)، وأحمد (٣/ ٣٣١).

(٣) البخاري (٣٤٩٦)، ومسلم (١٨١٨).

(٤) البخاري (٣٥٠٠) (٧١٣٩).

(٥) البخاري (٧١٤٠)، ومسلم (١٨٢٠).

(٦) فتح الباري (١٣/ ١١٨).

(٧) نقلاً من فتح الباري (١٣/ ١١٩).

(٨) البخاري (٧١٤٢)، وابن ماجه (٢٨٦٠)، ورواه الترمذي (١٧٠٦)، والنسائي (٧/ ١٥٤) من

حديث أم حصين.

أو يقال: (إن الإمام الأعظم إذا استعمل العبد الحبشي على إمارة بلد مثلاً وجبت طاعته، وليس فيه أن العبد الحبشي يكون هو الإمام الأعظم)<sup>(١)</sup>.

قلت: ومما هو جدير بالتنبيه عليه ما تقدم؛ أنه إذا تولى الخلافة أحد غير القرشي وجبت طاعته، حتى لو كان ذلك بالقهر والغلبة.

• وجوب الطاعة لأولياء الأمور:

• قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وقد فسر العلماء معنى قوله تعالى: ﴿أُولِيَ الْأَمْرِ﴾ أنهم الحكام والعلماء.

قال الطيبي: (أعاد الفعل في قوله: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة، ولم يعده في ﴿وَأُولِيَ الْأَمْرِ﴾ إشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته، ثم بين ذلك بقوله: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ كأنه قيل: فإن لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم وردوا ما تحالفتم فيه إلى حكم الله ورسوله)<sup>(٢)</sup>.

وقد وردت الأحاديث تأمر بطاعة الأمراء في غير معصية؛ فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»<sup>(٣)</sup>.

وقد ثبت في الحديث عن علي رضي الله عنه قال: بعث النبي ﷺ سرية، وأمر عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يطيعوه، فغضب عليهم، وقال: أليس قد أمر النبي ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: قد عزمت عليكم لما جمعتهم حطباً وأوقدتهم ناراً ثم دخلتم فيها، فجمعوا حطباً وأوقدوا ناراً، فلما هموا بالدخول فقاموا ينظر بعضهم إلى بعض، فقال بعضهم: إننا بايعنا النبي ﷺ فراراً من النار، أفندخلها؟ فبينما هم كذلك إذ خمدت النار - وسكن غضبه - فذكر للنبي ﷺ، فقال: «لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً، إنها الطاعة في المعروف»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ١٢٢).

(٢) فتح الباري (١٣/ ١١٢).

(٣) البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩)، وأبو داود (٢٦٢٦)، والترمذي (١٧٠٧)، وابن ماجه (٢٨٦٤).

(٤) البخاري (٧١٤٥)، ومسلم (١٨٤٠)، وأبو داود (٢٦٢٥).

حدود طاعة ولي الأمر:

(١) إذا صدر من الإمام أمرٌ فيه معصية لله، فلا تجب الطاعة؛ لما تقدم في الأحاديث: «ما لم يؤمر بمعصية»، وقوله: «إنها الطاعة في المعروف».

(٢) ينبغي أن يراعى وحدة الأمة، فلا يشق أحد عصا الجماعة، حتى لو كان في الولاية من الأثرة، وضياح الحقوق، وسوء التدبير ونحو ذلك من الأمور المكروهة، فلا يكون ذلك سبباً لنزع الطاعة عن الولاية إذا كان في المعروف، أو غير المعصية؛ لما ثبت في الحديث عن عبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال لنا رسول الله: «إنكم سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم»<sup>(١)</sup>.

و«الأثرة»: اختصاصه بحظ دنيوي، و«أموراً تنكرونها» قال الحافظ: يعني: من أمور الدين، قوله: «أدوا إليهم حقهم» أي: أدوا إلى الأمراء حقهم الذين وجب لهم المطالبة به وقبضه؛ سواء كان يختص بهم أو يعم، «وسلوا الله حقكم» أي بأن يلهمهم إنصافكم أو يبذلكم خيراً منهم.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر؛ فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «من فارق الجماعة». قال ابن أبي جرة: (المراد بالمفارقة: السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء، فكفى عنها بمقدار الشبر؛ لأن الأخذ في ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق)<sup>(٣)</sup>.

قال ابن بطلان: (في الحديث حجة في ترك الخروج على السلطان ولو جار)<sup>(٤)</sup>.

(٣) إذا عقد للإمام بالولاية فلا يجوز الخروج عليه إلا إذا أعلن كفرًا صريحًا لا يحتمل التأويل، فعندئذ يجب خلعه عن الولاية ولو بالمناظرة، شريطة أن يكون هناك قدرة على ذلك؛

(١) البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (١٨٤٣)، والترمذي (٢١٩٠).

(٢) البخاري (٧٠٥٣) (٧١٤٣)، ومسلم (١٨٤٩).

(٣) فتح الباري (٧/١٣).

(٤) المصدر السابق.



فمن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دعانا النبي ﷺ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة في مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعَسْرُنَا وَيُسْرُنَا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»<sup>(١)</sup>.

نقل ابن التين عن الداودي قال: (الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب، وإلا فالواجب الصبر، وعن بعضهم لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداء، فإن أحدث جوراً بعد أن كان عدلاً فاختلفوا في جواز الخروج عليه، والصحيح المنع، إلا أن يكفر فيجب الخروج عليه)<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ: (قوله: «عندكم من الله فيه برهان» أي: نص آية، أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل، ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يحتمل التأويل)<sup>(٣)</sup>.

(٤) مناصحة ولاية الأمور: عن تميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «الدين النصيحة»، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله، ولرسوله، ولكتابه، ولأئمة المسلمين، وعامتهم»<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ: (و«النصيحة لأئمة المسلمين» إعانتهم على ما حملوا القيام به، وتنبههم عند الغفلة، وسد خللتهم عند الهفوة، وجمع الكلمة معهم، ورد القلوب النافرة إليهم، ومن أعظم نصيحتهم: دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن، ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد، وتقع النصيحة لهم ببيت علومهم، ونشر مناقبهم، وتحسين الظن بهم)<sup>(٥)</sup>.

قلت: ومن النصيحة لهم الجهاد معهم حتى وإن جاروا؛ فإن عقيدة أهل السنة والجماعة؛ الصلاة خلف كل بر وفاجر، والصلاة على كل بر وفاجر، والجهاد مع كل بر وفاجر<sup>(٦)</sup>.

(١) البخاري (٧٠٥٦) (٧١٩٩)، ومسلم (١٧٠٩).

(٢) فتح الباري (٨/١٣).

(٣) فتح الباري (٨/١٣).

(٤) مسلم (٥٥)، وأبو داود (٤٩٤٤)، والترمذي (١٩٢٦).

(٥) فتح الباري (١/١٣٨).

(٦) انظر: العقيدة الطحاوية (ص ٦٧) بتعليق الألباني.



ومن مناصحة ولاية الأمور: عدم نكث البيعة؛ فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لا أعلم غدراً أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله، ثم ينصب له القتال»<sup>(١)</sup>، وعنه مرفوعاً: «من أعطى بيعته ثم نكثها؛ لقي الله وليست معه يمينه»<sup>(٢)</sup>.

• وظيفة الإمام وإدارته للحكم:

• قال النبي ﷺ: «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع، وهو مسئول عن رعيته...»<sup>(٣)</sup> الحديث. ولا شك أن وظيفة الإمام من أشق الوظائف، وأهم المسئوليات؛ إذ إنه راع لجميع احتياجات الدولة، فهو مسئول عن حفظ الدين، وإقامة شعائره، ومعاقبة من تجرأ على أمور الشرع بالمخالفة، وقمع أهل البدع، ومسئول عن جهاد الأعداء، والمحافظة على استقرار الأمن في الدولة، وتحصين الثغور (حرس الحدود) حتى لا يفجأهم العدو، وعليه أن يتصفح أحوال الناس السياسية والاقتصادية وغيرها، وأن يقيم العدل بين الناس؛ بإقامة الحدود، وتنفيذ الأحكام، وتقليد المناصب لمن يعينه على ذلك؛ من الوزراء، ورؤساء الأقاليم (المحافظين)، والقضاة، وقيادات الجنود والجيش، ودواوين المظالم، والمحتسين الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (أشبه بهم الآن: بوليس الأداب)، وغير ذلك.

وعلى الإمام أن يولي من يصلح في هذه المناصب، وأن يأمرهم بتقوى الله، ويأمرهم بالاجتماع وعدم الفرقة؛ فعن أبي بردة رضي الله عنه قال: بعث النبي ﷺ ألباً ومعاذ بن جبل إلى اليمن فقال: «يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا»<sup>(٤)</sup>.

وليحذر الإمام من بطانة السوء؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما بعث الله من نبي، ولا استخلف من خليفة؛ إلا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، فالمعصوم من عصم الله تعالى»<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري (٧١١١).

(٢) الطبراني في الأوسط (٥٠/٩) بسند جيد.

(٣) البخاري (٨٩٣) (٧١٣٨)، ومسلم (١٨٢٩)، وأبو داود (٢٩٢٨)، والترمذي (١٧٠٥).

(٤) البخاري (٣٠٣٨) (٧١٧٢)، ومسلم (١٧٣٣)، وأبو داود (٤٨٣٥).

(٥) البخاري (٦٦١١) (٧١٩٨)، والنسائي (١٥٨/٧).



وليرفق برعيته ولا يشق عليهم، ولا يخنها ويغشها؛ لما ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «اللهم من ولي من أمّتي شيئاً فرفق بهم فارفق به، ومن ولي من أمّتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه»<sup>(١)</sup>. وعن معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «ما من وال يلي رعية من المسلمين، فيموت وهو غاش لهم، إلا حرم الله عليه الجنة»<sup>(٢)</sup>.  
مراقبة الرعية للحاكم:

تقدم أن الولاية عقد بين الحاكم والمحكومين، وعلى الإمام أن يقيم فيهم العدل بشريعة الله، فالحاكم إذن يخضع لتشريع الله، ويلتزم هو وأعوانه بأحكام الشريعة، وليس لهم حق التشريع، وإذا جدّ عليهم أمر فإنهم يستمدون قانونه من أحكام الشريعة العامة، أي أنهم يجتهدون في حدود القرآن والسنة.

والأمة (وهي أحد طرفي العقد) تراقب حاكمها الذي ولّته، فإن خالف فلها حق عزله، وقد قال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت الله فقوموني)<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حزم: (فهو الإمام الواجب الطاعة ما قادنا بكتاب الله تعالى، وسنة رسول الله ﷺ، فإن زاغ عن شيء منها، مُنِع من ذلك، وأقيم عليه الحد والحق، فإن لم يُؤْمَن أذاه إلا بخلعه، خلع وولي غيره)<sup>(٤)</sup>.

قلت: ولا ينافي هذا ما تقدم؛ من عدم منابذتهم إلا أن نرى كفراً بواحاً؛ لأن العزل هنا يكون بنقض أهل الحل والعقد البيعة التي بايعوها له فينزل، أو عن طريق مقاطعة الأمة له، شريطة ألا يكون هناك مفسدة، وأما إذا وجدنا كفراً بواحاً فإنه ينابذ ويقاوم حتى يعزل.

وأياً كان الأمر؛ فإنه إذا لم يمكن عزله لما يترتب على ذلك من مفسدات عظيمة فإنه يجب الصبر كما تقدم، والله أعلم؛ يقول الدكتور عبد الكريم زيدان: (وإذا كانت الأمة تملك حق عزل الخليفة عند وجود السبب الشرعي الداعي لذلك، إلا أنه يجب أن يعرف جيداً بأن مجرد وجود السبب الشرعي للعزل، لا يعني بالضرورة لزوم تنفيذ العزل؛ لأنه عند التنفيذ يجب

(١) مسلم (١٨٢٨)، وأحمد (٩٣/٦).

(٢) البخاري (٧١٥١)، ومسلم (١٤٢).

(٣) الطبراني في الأوسط (٢٦٧/٨)، وعبد الرزاق (٣٣٦/١) برقم (٢٠٧٠).

(٤) الفصل في الملل والنحل (١٠٢/٤).



أن ينظر في إمكانه ونتائجه، فإذا كان تنفيذه ممكنًا ورؤى أنه لا تترتب على العزل نتائج مضرة بالأمة تربو (تزيد) على عدم عزله، وجب العزل في هذه الحالة، وإذا رؤي أن التنفيذ غير ممكن، أو ممكن بذاته، ولكن تترتب عليه نتائج مضرة بالأمة تزيد على أضرار بقاءه وعدم عزله؛ وجب أو ترجح عدم التنفيذ<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فينبغي للقيام بعزله اعتبار ما يلي:

(١) التحقق من أن الحاكم قد أتى بما يستوجب العزل.

(٢) وجود القدرة والاستطاعة على عزله.

(٣) تحقق المصلحة في عزله.

انتهاء ولاية الإمام:

تنتهي ولاية الإمام بأحد هذه الأمور:

(١) الموت: وهذا أمر بدهي؛ إذ إنه لا تكون له ولاية بعد ذلك.

(٢) الكفر أو الردة: بأي فعل فعله أو قول قاله يستلزم الكفر، لكنه لا يعزل بالفسق.

(٣) زوال الأهلية: كإصابته بجنون، أو نقص في حواسه يمنعه من القيام بواجباته.

(٤) النقص في إمكان التصرف: كأن يستولي عليه بعض أعوانه ويستبدون بالأمور، أو

يقع أسيرًا في يد عدو قاهر، ولم يتمكن من إنقاذه أو فك أسره.

(٥) عزل الأمة له أو عزل نفسه باستقالته: وللأمة حق قبول استقالته إن وجدت غيره

يقوم بأداء المهمة، ولها حق رفض الاستقالة إن لم تجد من يسد مسده.

تنبيه: أفضل الخلفاء الذين تولوا أمر الأمة بعد رسول الله ﷺ هم: أبو بكر، وعمر،

وعثمان، وعلي رضي الله عنهم. ومنزلتهم في الفضيلة على حسب ترتيبهم في الخلافة، وقد أجمع

الصحابة رضي الله عنهم على توليتهم بهذا الترتيب، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، وخالفهم في

ذلك الشيعة قبحهم الله، إذ إنهم لا يقرون بولاية أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ويجعلون

الخلافة لعلي بالنص، وهذا من سفههم وجهلهم، ويكفي في الرد عليهم أن هذا إجماع

(١) نقلًا من كتاب فرسان النهار للعفاني، المقدمة (ص ٢٠٣).





الصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، ولا يخالفهم إلا جاهل معاند، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. وكانت ولايتهم على النحو الآتي:

الخليفة الأول: أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

كانت ولايته بالبيعة، فإنه لما مات النبي ﷺ اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة، فذهب إليهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فذهب عمر يتكلم، فأسكته أبو بكر، وكان عمر يقول: والله ما أردت بذلك إلا أني قد هيأت كلامًا قد أعجبني خشيت ألا يبلغه أبو بكر، ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس، فقال في كلامه: نحن الأمراء وأنتم الوزراء، فقال خباب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر: لا، ولكننا الأمراء، وأنتم الوزراء، هم أوسط العرب دارًا، وأعرهم نسبًا، فبايعوا عمر أو أبا عبيدة، فقال عمر: بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده فبايع، وبايعه الناس، فكان ابتداء البيعة في سقيفة بني ساعدة، ثم بايعه الناس بعد ذلك في اليوم التالي، كما يروي لنا أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر، وذلك الغد من يوم توفي النبي ﷺ، «فتشهد وأبو بكر صامت لا يتكلم، قال: كنت أود أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يدبرنا - يريد بذلك أن يكون آخرهم موتًا - فإن يك محمد ﷺ قد مات، فإن الله تعالى قد جعل بين أظهركم نورًا تهتدون به بما هدى الله محمدًا ﷺ، وإن أبا بكر صاحب رسول الله ثاني اثنين، فإنه أولى الناس بأموركم، فقوموا فبايعوه»، وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة، وكانت بيعة العامة على المنبر <sup>(١)</sup>.

الخليفة الثاني: عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

كانت ولاية عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالاستخلاف؛ إذ إن أبا بكر اختاره خليفة من بعده للمسلمين، وذلك بعد أن استشار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فإنه لما شعر بدنو أجله طلب من الناس أن يؤمروا

(١) البخاري (٧٢١٩).



عليهم أحدهم، فردوا الأمر إليه في أن يختار لهم من يراه أصلح لهم، فاستشار كبار الصحابة الواحد بعد الواحد فاستخلف عمر رضي الله عنه، وبايعه الناس على ذلك، وبايعه أبو بكر، وأوصاه بما هو خير.

الخليفة الثالث: عثمان بن عفان رضي الله عنه:

اختار عمر رضي الله عنه ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ليكون الخليفة أحدهم، وقد أورد لنا الإمام البخاري تفاصيل هذه البيعة في حديث طويل في مقتل عمر رضي الله عنه، ثم قال: قيل لعمر: أوص يا أمير المؤمنين، استخلف، قال: ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر - أو الرهط - الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ، فسمى علياً، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعداً، وعبد الرحمن بن عوف، وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر وليس له من الأمر شيء، فإن أصابت الإمامة سعداً فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أمّر، فإني لم أعزله عن عجز ولا خيانة<sup>(١)</sup>... فلما فرغ من دفنه اجتمعوا رضي الله عنهم، فقال عبد الرحمن بن عوف: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فقال الزبير: جعلت أمري إلى علي، وقال طلحة: جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف<sup>(٢)</sup>، فقال عبد الرحمن (يعني لعلي وعثمان): أيكما تبرا من الأمر فنجعل له إليه، والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه؟ فأسكت الشيخان<sup>(٣)</sup>.

فقال عبد الرحمن بن عوف: أفجعلونه إليّ، على أن لا آلو على أفضلكما؟ قالوا: نعم. فأخذ بيد أحدهما فقال: لك قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والقدم في الإسلام ما قد علمت، فالله عليك لئن أمّرتك لتعدلن، ولئن أمّرت عثمان لتسمعن ولتطيعن. ثم خلا بالآخر -وهو عثمان-

(١) وكان عمر قد عزل سعداً عن الكوفة.

(٢) أي: أنه تنازل ثلاثة لثلاثة، فأصبح المرشحون ثلاثة فقط.

(٣) أي: أنه طلب منهما أن يعتزل أحدهما، ثم يحمل المسؤولية في اختيار الخليفة: لكنه لم يتنازل واحد منهما، فتنازل عبد الرحمن بن عوف وتحمل مسؤولية اختيار الخليفة، وبذا أصبح المرشح للخلافة اثنين فقط.



وقال له مثل ذلك. فلما أخذ الميثاق قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه، وبايع له علي، وولج أهل الدار فبايعوه<sup>(١)</sup>. ومعنى «لا آلو»: لا أقصر.

وجاء في رواية (أن عبد الرحمن بن عوف جلس ثلاثة أيام يسأل المهاجرين والأنصار، حتى قال: والله ما تركت بيتاً من بيوت المهاجرين والأنصار إلا سألتهم، فما رأيتهم يعدلون بعثمان أحداً)<sup>(٢)</sup>.

الخليفة الرابع: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرج الإمام أحمد في فضائل الصحابة عن محمد ابن الحنفية -وهو محمد بن علي ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قال: أتى عليّ دار عثمان وقد قتل، فدخل إلى داره وأغلق بابه عليه، فأناه الناس فضربوا عليه الباب، فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل، ولا بد للناس من خليفة، ولا نعلم أحداً أحق بها منك، فقال لهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا تريدوني، فإني لكم وزير، خير لكم مني أمير، فقالوا: لا والله لا نعلم أحداً أحق بها منك، قال: فإن أبيتم عليّ فإن بيعتي لا تكون سرّاً، ولكن أخرج إلى المسجد؛ فمن شاء أن يبايعني بايعني»، فخرج إلى المسجد، فبايعه الناس<sup>(٣)</sup>.

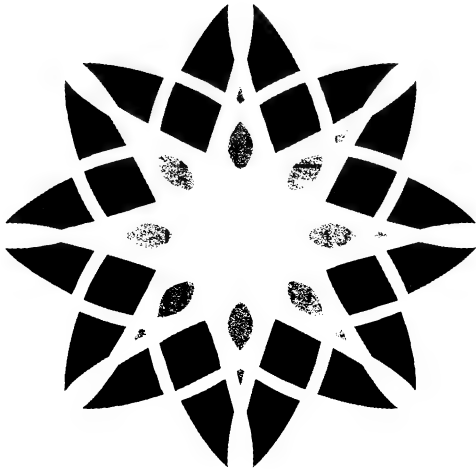
بايعه المهاجرون والأنصار الذين كانوا في المدينة، ولم يتخلف منهم أحد على المشهور، وأما من يزعم أن بعض الصحابة؛ كسعد بن أبي قاص، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة وغيرهم؛ تخلفوا عن البيعة، فهو زعم باطل، والصحيح أنهم بايعوه، وإنما تخلفوا عن القتال واعتزلوا الفتنة على اجتهاد منهم، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جميعاً.



(١) البخاري (٣٧٠٠).

(٢) البخاري (٧٢٠٧).

(٣) فضائل الصحابة (٥٧٣/٢) بسند صحيح.



كتاب القضاء



## كتاب القضاء

• معنى القضاء:

• لغة: إتمام الشيء قولاً وفعلًا.

واصطلاحًا: فصل الخصومات، وإنهاء المنازعات، بإلزام الخصم بالحكم الشرعي.

• أهميته:

• (١) القضاء هو أحد أركان الدولة الإسلامية، ومحور نظام الحكم لإلزام الناس بتنفيذ أحكام الشريعة.

• (٢) القضاء يقيم العدل بين الناس؛ فيحق الحق، ويبطل الباطل، فيشيع الطمأنينة والثقة بين الناس.

• (٣) القضاء يحفظ على الناس دماءهم وأعراضهم وأموالهم، وذلك بإقامة شرع الله وتنفيذ حدوده، وحفظ أموال القصر، والحجر على السفهاء.

وغير ذلك من مسائل القضاء الذي إذا خلت منه الديار فإنه مؤذن بخراب العباد، وضياع مصالحهم، وانتشار الفتنة بينهم.

• مشروعيته:

• القضاء مشروع بالكتاب والسنة والإجماع:

أما (الكتاب): فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال تعالى:

﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

وأما (السنة): فقد ثبت في الحديث عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»<sup>(١)</sup>.

(١) البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)، وأبو داود (٣٥٧٤)، والترمذي (١٣٢٦)، والنسائي (٢٢٣/٨).

وقد حكم النبي ﷺ بين الناس، كما أرسل علياً وأبا موسى ومعاداً لفصل النزاع باليمن، وكذلك الخلفاء الراشدون حكموا بين الناس، وبعثوا نواباً عنهم يقضون بين الناس. وأما (الإجماع): فقد أجمع المسلمون على مشروعية تعيين القضاة والحكم بين الناس. حكم تعيين القضاة: القضاء من فروض الكفايات، فيجب على الحاكم تعيين القضاة؛ ليفصلوا في الخصومات، ويلزموا الخصوم بحكم الشرع.

#### • شروط القاضي:

يشترط في القاضي أن يكون عاقلاً، بالغاً، حرّاً، مسلماً، سميماً، بصيراً، ناطقاً. وهذه الشروط اتفق عليها الفقهاء، ولكنهم اختلفوا في ثلاثة شروط أخرى؛ وهي: العدالة، والذكورة، والاجتهاد؛ على النحو الآتي:

(١) العدالة: المقصود من العدالة اجتناب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر، وسلامة العقيدة، والبراءة من خوارم المروءة، ونحو ذلك.

ذهب جمهور العلماء إلى شرطية العدالة، فلا يجوز تولية الفاسق للقضاء؛ لأنه لا تقبل شهادته، فمن باب أولى أن لا يقبل للقضاء، وخالف في ذلك الحنفية فأرأوا جواز تولية الفاسق، لكن لا ينبغي توليته، أي: أنهم يرون عدم توليته أفضل، لكن لو ولي جاز عندهم، إلا أن يكون محدوداً في القذف؛ لأن القاذف لا تقبل شهادته.

(٢) الذكورة: ذهب جمهور العلماء إلى اشتراط الذكورة في القضاء؛ لقوله ﷺ: «لا يُفْلَح قوم ولوا أمرهم امرأة»<sup>(١)</sup>، ولأن القضاء يحتاج إلى كمال الفطنة والخبرة بشؤون الحياة، وهذا لا يتوفر عند المرأة، وكذلك لا تصلح المرأة لتولي الإمامة العظمى، ولهذا لم يولّ النبي ﷺ ولا أحد من الخلفاء ولا غيرهم القضاء ولا الولاية لامرأة.

وخالف في ذلك الحنفية؛ فأرأوا جواز تولي المرأة القضاء في الأمور المدنية، ولا يجوز لها في الحدود والقصاص؛ لأنها لا تقبل شهادتها فيها، بخلاف الأمور المدنية فتقبل فيها شهادتها.

(١) البخاري (٤٤٢٥)، (٧٠٩٩)، والترمذي (٢٢٦٢)، والنسائي (٨ / ٢٢٧).

(٣) الاجتهاد: يشترط في القاضي أن يكون مجتهدًا عالمًا بأحكام القرآن والسنة في موضوعه، ولا يكفي أن يكون مقلدًا، قال تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا﴾ [المائدة: ٩]، وقال تعالى: ﴿لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وعن بريدة عن النبي ﷺ قال: «القضاة ثلاثة: واحد في الجنة واثنان في النار؛ فأما الذي في الجنة؛ فرجل عرف الحق ف قضى به، ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار»<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أنه إذا تعذر توفر هذه الشروط من العدالة والاجتهاد، فيولى الأمثل فالأمثل. واشترط الفقهاء أيضًا مع هذه الشروط تولية الحاكم للقاضي، بخلاف ما إذا ارتضى الخصمان حكمًا يحكم بينهما ممن ليس له ولاية القضاء، فقد أجازاه مالك وأحمد، ولم يجزه أبو حنيفة، إلا أن يوافق حكمه حكم قاضي البلد. هل الأفضل تولي القضاء أو الأفضل تركه؟

وردت أحاديث ترغب في تولي القضاء، ووردت أحاديث أخرى تحذر من ذلك: فمن الأحاديث المرغبة في ذلك قول النبي ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين؛ رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها»<sup>(٢)</sup>.

وأيضًا فقد تولاه الأنبياء - صلى الله عليهم وسلم - كما قال الله تعالى عن داود عليه السلام: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَمَمُ الْقَوْمِ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

وتولاه أكابر الصحابة وفضلاؤهم، قال الحافظ: (فقد أخرج البيهقي بسند قوي أن أبا بكر لما ولي الخلافة ولي عمر القضاء، وبسند آخر قوي أن عمر استعمل عبد الله بن مسعود على القضاء، وكتب عمر إلى عماله: استعملوا صالحكم على القضاء، واكفوهم)<sup>(٣)</sup>.

(١) أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، والنسائي في الكبرى (٥٩٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥).

(٢) البخاري (٧٣) (١٤٠٩)، ومسلم (٧٥٢٩)، وابن ماجه (٤٢٠٨).

(٣) فتح الباري (١٣/١٢١).





وقد وردت أحاديث أخرى تذم الحرص على الإمارة؛ فمن ذلك قوله ﷺ: «من جعل قاضيا بين الناس، فقد ذبح بغير سكين»<sup>(١)</sup>.

وعن عبد الرحمن بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يا عبد الرحمن بن سمرة، لا تسأل الإمارة؛ فإنك إن أُعْطِيتَها من غير مسألة أَعْنَتَ عليها، وإن أُعْطِيتَها عن مسألة وُكِلتَ إليها»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فَنِعِمَّتِ الْمَرْضُعة، وَبُسَّتِ الْفَاطِمَةُ»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «فَنِعِمَّتِ الْمَرْضُعة» يعني: في الدنيا، و«بُسَّتِ الْفَاطِمَةُ» يعني: في الآخرة.

والجمع بين هذه الأحاديث: أن الأمر يختلف باختلاف الأحوال والمقاصد إليها، ويتعلق بذلك ما يلي:

(أ) الأصل أن الإنسان لا يحرص عليها، ولا يسعى إليها؛ للأحاديث الواردة في الذم لمن قصد ذلك وسعى إليها.

(ب) اتفق الفقهاء على أنه إذا تعين شخص للقضاء، ولم يوجد غيره؛ لزمه طلبه وقبوله، فإن امتنع عصي؛ لأن الناس محتاجون إلى علمه وقضائه.

(ج) فإن كان هناك عدد يصلحون لقبول القضاء، ولم يتعين على واحد منهم، فقد اختلفوا في جواز قبوله وتركه أيهما أفضل؛ فالذي ذهب إليه الجمهور من العلماء أن الترك أفضل، وذهب بعض العلماء إلى أن قبوله أفضل؛ لأن فيه اقتداء بالأنبياء.

والراجح: أنه إذا قوي عليه ووجد أعوانًا لإقامة الحق كان القبول أفضل، وإن عجز فالترك أفضل؛ قال الحافظ: (وفي الحديث الترغيب في ولاية القضاء لمن استجمع شروطه وقوي على أعمال الحق ووجد أعوانًا؛ لما فيه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

(١) أبو داود (٣٥٧١)، والترمذي (١٣٢٥)، وابن ماجه (٢٣٠٨)، وأحمد (٢٣٠ / ٢).

(٢) البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢)، وأبو داود (٢٩٢٩)، والترمذي (١٥٢٩)، والنسائي (٢٢٥ / ٨).

(٣) البخاري (٧١٤٨)، والنسائي (١٦٢ / ٧).



ونصر المظلوم، وأداء الحق لمستحقه، وكف يد الظالم، والإصلاح بين الناس؛ وكل ذلك من القربات<sup>(١)</sup>.

وقال: (وقال بعضهم: إن كان من أهل العلم وكان خاملاً بحيث لا يحصل عنه العلم، أو كان محتاجاً وللقاضي رزق من جهة ليست بحرام استحبه له، ليرجع إليه في الحكم بالحق ويتنفع بعلمه، وإن كان مشهوراً فالأولى له الإقبال على العلم والفتوى)<sup>(٢)</sup>.

(٤) يجب على القاضي أن يقضي في كل حادثة بما ثبت عنده أنه حكم الله، من الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو بدليل الاجتهاد بالقياس الشرعي.

(٥) حكم القضاء نافذ ظاهراً لا باطناً، وهذا قول جمهور العلماء، والمعنى: أن القاضي يحكم بالظاهر، ويتحرى الحق، والله يتولى السرائر، لكن حكمه لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً؛ لما ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذه، فإنها أقطع له قطعة من النار»<sup>(٣)</sup>.

(٦) لا يجوز عند المالكية والحنابلة أن يقضي القاضي بعلم نفسه؛ لا في حد ولا في غيره؛ سواء علم بذلك قبل القضاء أم بعده، ودليلهم قوله في الحديث السابق: «فأقضي بنحو ما أسمع» أي من الخصمين، لا بما يعلم، ولما ثبت أن النبي ﷺ قال في قضية بين خصمين: «شاهدك أو يمينه، ليس لك منه إلا ذلك»<sup>(٤)</sup>.

وعند الشافعية: يجوز أن يقضي القاضي بعلم نفسه، إلا في الحدود، قالوا: لأنه إذا كان يحكم فيه بما يفيد الظن، وهما الشاهدان، فحكمه بعلمه أولى، وأما الحدود فإنها تدرأ بالشبهات. وعند الحنفية تفاصيل في قضاء القاضي بعلمه، إلا أن المعتمد عند المتأخرين يوافق قول المالكية والحنابلة، وهو الأرجح لقوة دليله، وحتى لا تكون تهمة في حكم القاضي.

(١) فتح الباري (١٣/١٢١).

(٢) فتح الباري (١٣/١٢١).

(٣) البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣)، وأبو داود (٣٥٨٣)، والترمذي (١٣٣٩)، والنسائي (٨/٢٤٧)، وابن ماجه (٢٣١٧).

(٤) البخاري (٢٥١٦) (٢٦٧٠)، ومسلم (١٣٨).



ورجح الشيخ ابن عثيمين أنه يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه في ثلاثة أمور:

الأول: في عدالة الشهود، إذا علم عدالتهم لا يحتاج إلى طلب تزكيتهم.

الثاني: ما علمه في مجلس القضاء؛ كأن يقر المدعى عليه في المجلس، ثم ينكر بعد ذلك، فللقاضي أن يحكم بما علمه من إقراره أولاً.

الثالث: إذا كان الأمر مشتهراً يعلمه الخاص والعام؛ كأن يشتهر في بلد أن هذا المكان أوقفه صاحبه على الفقراء، ثم يأتي ورثته فينكرون هذا الوقف ويريدون إدخاله في الإرث، فيجوز للقاضي أن يحكم بما علم واشتهر أنه وقف.

(٧) لا يجوز للقاضي أن يقضي لمن لا تقبل شهادته له، فلا يجوز أن يقضي لنفسه، ولا لأبيه وإن علوا، ولا لزوجته، ولا لأولاده وإن سفلوا، ولا لشريكه في المال المشترك بينهما لوجود التهمة.

(٨) وكذلك لا يجوز للقاضي أن يقضي على عدوه، ويجوز أن يقضي له؛ لأنه في الأولى توجد التهمة، وأما في الثانية فإنها دليل على إنصافه.

#### القضاء على الغائب:

الذي ذهب إليه جمهور العلماء؛ من المالكية والشافعية والحنابلة أنه يجوز أن يحكم على الغائب البعيد، بشرط أن يكون للمدعي بينة، وذلك في الحقوق المدنية، بخلاف الحدود الخالصة لله، فلا يقضي فيها على الغائب.

وهذا ما ذهب إليه ابن حزم أيضاً، ومن حجته:

أنه صح عن عثمان القضاء على الغائب، وصح عن عمر أنه حكم في امرأة المفقود أنها تربص أربع سنين وأربعة أشهر وعشرا، ولا مخالف لهما من الصحابة.

ولأن في منع الحكم على الغائب إضاعة للحقوق التي وجب على الحكام حفظها، وهذا القول هو الراجح.

خلافًا للحنفية الذين يرون عدم جواز الحكم على الغائب إلا عند الضرورة؛ كما لو توجه إليه القضاء فاستتر وغاب عنه.

• آداب القاضي:

• ينبغي للقاضي أن يتخلق بالأخلاق الحسنة، ويزاد عليها بعض الآداب التي تتعلق بالقضاء على وجه الخصوص، فمن هذه الآداب:

(١) المشاورة: لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فيندب له أن يجلس معه جماعة من الفقهاء يشاورهم، ويستأنس بأرائهم؛ خاصة فيما يشكل عليه من أحكام.

(٢) ألا يحكم إلا بما أنزل الله: لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]. فإن جار وبدل حكم الله؛ فإنه يضر نفسه قبل غيره ويوردها موارد الهلكة؛ لما تقدم في الحديث: «القضاة ثلاثة: اثنان في النار وواحد في الجنة، رجل علم الحق فقصى به فهو في الجنة، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار»<sup>(١)</sup>.

(٣) ألا يقضي حتى يسمع الخصمين: لما ثبت في الحديث عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فسوف تدري كيف تقضي»<sup>(٢)</sup>.

(٤) أن يسوى بين الخصمين ويعدل بينهما: وقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتابه لأبي موسى الأشعري في القضاء: «أس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك»<sup>(٣)</sup>.

قال العلماء: يعدل بين الخصمين في الجلوس، والإقبال، ويسوى بينهما في النظر والنطق والإشارة، ولا يلقي أحدهما الحجة، ولا يضحك في وجه أحدهما، ولا ييازحهما ولا واحدا منهما؛ لأنه يذهب بمهابة القضاء، ولا يكلم أحدهما بلغة لا يعرفها الآخر، ونحو ذلك.

(١) أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥).

(٢) أبو داود (٣٥٨٢)، والترمذي (١٣٣١).

(٣) رواه الدارقطني (٢٠٩/٤)، والبيهقي (١٣٥/١٠)، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (٢٦١٩)، وفي سنده مقال، لكن كثير من العلماء اعتمدوه؛ لما اشتمل على قواعد وأصول في القضاء، وقد شرحه ابن القيم في كتابه: إعلام الموقعين. وينظر: رسالة القضاء لأمر المؤمنين عمر، توثيق وتحقيق ودراسة: أحمد سحنون، طبع المملكة المغربية، فقد أثبت صحة الرواية واعتمدها.



(٥) لا يقبل الهدية: لا يجوز للقاضي أن يقبل هدية إلا من ذوي رحم، أو ممن جرت عادته معه بالتهادي قبل القضاء؛ لما ثبت في الحديث: «هدايا العمال غُلُول»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «هدايا العمال رشوة»، ولأن الهدية قد تدعو إلى الميل للمهدي، وينكسر بها قلب خصمه، وربما حصل للقاضي ميل عن الحق بسبب تأثير الهدية وهو لا يشعر.

وقد ذهب العلماء إلى أن القاضي لا يجيب الدعوة الخاصة؛ لأن إجابتها لا تخلو من تهمة، ولكن يجوز له حضور الدعوة العامة التي يتخذها صاحبها سواء حضر القاضي أم لا؛ لأنه لا تهمة عندئذ.

(٦) هيئة المجلس: وذلك بأن يكون له في مجلس القضاء أعوان يستحضرون الخصوم ويمثلون بين يديه، ليكون المجلس مهيباً فيدعو ذلك المتمرد من الخصوم للإذعان والنطق بالحق. وأن يتخذ القاضي كاتباً؛ ليحفظ الدعاوى والبيانات، والإقرارات، والشهادات، وأن يجعل ذلك في سجل خاص.

(٧) أن يفهم النزاع، ويتأني في الحكم: وقد ثبت أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال في كتابه لأبي موسى: «فافهم إذا أدلي إليك؛ فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له».

(٨) لا يقضي وهو غضبان: وقد ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان»<sup>(٢)</sup>. قال العلماء: وفي معنى الغضب كل ما شغل النفس؛ من الهم، والنعاس، والجوع المفرط، والعطش المفرط، وشدة الحزن، ونحو ذلك مما يحول دون استجماع الفكر.

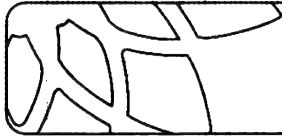
فإن حكم القاضي في حال غضبه، فالذي ذهب إليه جمهور العلماء أن حكمه ينفذ، وذهب بعض الحنابلة إلى عدم نفاذه؛ لأنه منهى عنه، والنهي يقتضي الفساد؛ والله أعلم.



(١) أحمد (٤٢٤/٥)، وصحَّحه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٧٠٢١).

(٢) البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧)، وأبو داود (٣٥٨٩)، والترمذي (١٣٣٤)، والنسائي (٢٣٧/٨)، وابن ماجه (٢٣١٦).





## الدعاوى والبيّنات

• معناها:

• لغة: **الدعاوى**: جمع دعوى، ومعناها قول يقصد به الإنسان إيجاب حق له على غيره.  
 واصطلاحًا: إخبار بحق للإنسان على غيره عند الحاكم.  
 والبيّنات: جمع بينة: وهي اسم لما يُبين الحق ويظهره، وهي تارة تكون بالأيمان، وتارة تكون بالإقرار، وتارة تكون بالشهود، وقد تكون بالقرائن.  
 • مشروعية الدعوى:

• الأصل في مشروعيّتها من (السنة) قول النبي ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادّعى رجال أموال قوم ودماءهم واليمين على المدّعى عليه»<sup>(١)</sup>،  
 و«المدّعي»: هو الذي يطالب بالشيء من الغير، و«المدّعى عليه»: هو المنكر لذلك.  
 ومن هنا نعلم أن المدّعي لا يُطالب بالخصومة، إذ إن المطالبة بالخصومة من حقه، فإذا سكت عن حقه ترك، وأما المدّعى عليه فمطالب بالحضور أمام القاضي إذا طُلب بذلك.  
 • حكم الدعوى:

• إذا جاء المدّعي إلى القاضي مع خصمه، سأله القاضي عن موضوع الدعوى، فإن كانت صحيحة استوفت شروطها، طلب القاضي من المدّعى عليه الجواب عن الدعوى؛ إما بالإقرار، أو بالإنكار. فإن كان جوابه بالإقرار حكم القاضي عليه لصالح المدّعي، وإن كان جوابه بالإنكار طلب القاضي من المدّعي إثبات دعواه بالبينّة، فإن أقام البينة قضى بها؛ لأنه قد ثبت صدقه بها في دعواه.

وإن لم يقدّم البينة، وعجز عن ذلك، وطلب يمين خصمه المدّعى عليه، استحلفه القاضي (أي: استحلف المدّعى عليه)، فإن حلف برئت ذمته، وإن نكل عن اليمين فما الحكم؟ هل

(١) البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١)، وأبو داود (٣٦١٩)، والترمذي (١٣٤٣)، وابن ماجه (٢٣٢١).

يقضي عليه مباشرة، أو يستحلف المدّعي؟ هناك خلاف بين أهل العلم، سيأتي تقريره في باب إثبات الحق باليمين<sup>(١)</sup>.

• طرق الإثبات:

• وهي الأدلة التي يثبت بها الحق، وأقسامها: الشهود، واليمين، والإقرار، والقرائن، وسوف أتناولها بالبيان فيما يلي:

أولاً الشهود:

معنى الشهادة: إخبار الإنسان بما علمه لغيره على آخر. وسواء أخبر بذلك بقوله: أشهد، أو بغير ذلك من الألفاظ، صحت الشهادة.

مشروعيّتها: الشهادة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع:

أما (الكتاب): فقد قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وأما (السنة): فقد ثبت أن النبي ﷺ قال: «شاهدك أو يمينه»<sup>(٢)</sup>.

وثبت (الإجماع): على قبول الشهادة.

الترهيب من شهادة الزور:

قال تعالى: ﴿فَأَجْكِنُوا الَّتِي هِيَ مِنَ الْآوْتِنِ وَأَجْكِنُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

وثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ الإشراك بالله، وعقوق الوالدين»، وكان متكئاً فجلس وقال: «ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور» وكررها حتى قلنا: ليته سكت<sup>(٣)</sup>.

حكم الشهادة:

أما تحمّل الشهادة: فهو فرض كفاية، إلا إذا تعين على شخص ولم يوجد غيره فحينئذ يصير تحملها فرض عين (وسيأتي معنى التحمل والأداء وشروطها).

(١) انظر: (٢/ ٩٧٤ وما بعدها).

(٢) البخاري (٢٥١٦)، ومسلم (١٣٨).

(٣) البخاري (٢٦٥٤) (٥٩٧٦)، ومسلم (٨٧)، والترمذي (١٩٠١).





وأما أداؤها: فهو فرض عين إذا دعي لذلك، ويجرم كتبائها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا الشُّهَدَاءُ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَبْلُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢].

وإذا شهد الشهود وجب على القاضي الحكم بموجبها بعد توفر الشروط.

مسألة: هل يؤدي الشهادة قبل أن يدعى إليها أو يكون ذلك مذمومًا؟

الجواب: قال بعض العلماء: إن ذلك مذموم؛ لقوله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يأتي قوم يشهدون ولا يستشهدون»<sup>(١)</sup>.

وقال بعض العلماء: بل الأفضل أن يشهد وإن لم يستشهد؛ لقوله ﷺ: «ألا أنبئكم بخير الشهداء، الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عثيمين: (والصحيح أن في ذلك تفصيلًا؛ فإن كان المشهود له لا يعلم بالشهادة، فإنه يؤديها وإن لم يسألها... وأما إذا كان المشهود له عالمًا ذاكراً، فإنه لا يشهد حتى تطلب منه الشهادة، وأما الحديث في قوم يشهدون ولا يستشهدون فإنه لا يتعين أن يكون المراد به أداء الشهادة، إذ يحتمل أن المعنى: يشهدون دون أن يتحملوا الشهادة، فيكون ذلك وصفًا لهم بشهادة الزور؛ وهي من أكبر الكبائر)<sup>(٣)</sup>.

شروط الشهادة:

أ - شروط تحمل الشهادة:

- (١) يشترط فيمن يتحمل الشهادة أن يكون عاقلًا، فخرج بذلك المجنون؛ لأنه لا يعقل، فلا يشترط في التحمل البلوغ والحرية والإسلام والعدالة، وإنما يشترط ذلك في وقت الأداء.
- (٢) معاينة المشهود به بنفسه لا بغيره؛ بأن يكون حاضرا وقت التحمل فيسمع أو يرى الواقعة بعينه، ليشهد بعلم، لا بما ينقل إليه من أخبار؛ لقوله تعالى: ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، لكن يجوز الشهادة إذا كان مما يستفيض ويتسامع به الناس مما يتعذر

(١) البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣)، والترمذي (٣٨٥٩)، وابن ماجه (٢٣٦٢).

(٢) مسلم (١٧١٩)، وأبو داود (٣٥٩٦)، والترمذي (٢٢٩٥).

(٣) الشرح الممتع (٦/٦٠٢).

العلم به مباشرة، فيجوز الشهادة في هذه الحالة، فمن الأمور المستفيضة بين الناس: النسب، والنكاح، والموت، والوقف، والملكية، فإذا استفاض بين الناس أن فلاناً ابن فلان، وأن فلاناً زوج فلانة، أو أن فلاناً مات، أو أن هذه الدار وقفٌ أو ملكٌ لفلان؛ جاز له الشهادة بذلك.

(٣) اشترط بعض الفقهاء للشاهد وقت التحمل أن يكون بصيراً، والراجع ما ذهب إليه الحنابلة: أن هذا لا يشترط، فيجوز للأعمى أن يشهد فيما يتعلق بالسمع؛ كالبيع والإجارة وغيرهما، إذا عرف المتبايعين.

ب - شروط أداء الشهادة:

(١) أن يكون عاقلًا بالغًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿مِمَّنْ رَضَوْا مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وعلى هذا فلا تصح شهادة الصبيان، ولكن لو شهد الصبيان بعضهم على بعض فهل تقبل شهادتهم؟ الراجع: أنها تقبل شهادة بعضهم على بعض فيما لا يطلع عليه إلا الصبيان.

وكذلك لا تقبل شهادة المجنون ولا السكران ولا المعتوه إلا في حالة إفاقته.

(٢) الإسلام: فلا تقبل شهادة الكافر على المسلم؛ لأن الكافر لا يتخذ بطانة لنا؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُؤَاءَ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]. وأجازها الحنفية والحنابلة فقط في الوصية في السفر؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].

(٣) النطق بالشهادة: وعلى هذا قالوا: لا تقبل شهادة الأخرس، لكن الصحيح أن الأخرس له ثلاث حالات:

أ - أن يكون ممن لا تفهم إشارته ولا كتابته؛ فهذا لا تقبل شهادته.

ب - أن يكون ممن يعرف الكتابة، ويؤدى الشهادة كتابة؛ فهذا تقبل شهادته قولاً واحداً.

ج - أن يكون ممن تعرف إشارته وتفهم، فهذا محل خلاف بين العلماء، والصحيح قبول شهادته.

(٤) العدالة: ودليله قول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. و«العدل»:

هو الذي اجتنب الكبائر ولم يُصر على الصغائر، واشترط بعضهم كذلك أن يكون مجتنباً



خوارم المروءة، وعلى هذا فلا تقبل شهادة الفاسق، ولا تقبل شهادة المخنث، ولا تقبل شهادة نائحة في مصيبة، ولا مغنية، وذكر الفقهاء أمثلة كثيرة لذلك، ولكن عند تطبيقها على الناس ربما لا تجد من يصلح أن يكون عدلاً؛ فتضيع الحقوق.

والأولى في ذلك أن يقال: نُشهد ذوي عدل، أي: من وصف بالعدل في شهادته، ولا يلزم من ذلك أن يتصف بالعدل المطلق الكامل إذ قد يتعذر ذلك. قال الشيخ ابن عثيمين: (وأهم شيء في هذا الباب مسألة العدالة؛ لأننا لو طبقنا ما ذكره الفقهاء رحمهم الله فيما يعتبر للعدالة على مجتمع المسلمين اليوم لم نجد أحداً إلا نادراً، وحينئذ تضيع الحقوق، وإذا رجعنا إلى مستند الفقهاء في اشتراط العدالة وجدنا ذلك في آيتين ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنِهَا فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وعند التأمل قد لا يكون في الآيتين دليل على ما اشترط الفقهاء؛ لأنه قال: ﴿ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾، أي: صاحبي عدل، ولا يلزم من كونها صاحبي عدل أن يتصفا بالعدالة المطلقة، بل يمكن أن نقول: إن معنى الآية: أي أشهدوا ذوي عدل في شهادته فقط، فمن كان عدلاً في شهادته فإنه يقبل، ودينه لله<sup>(١)</sup>.

موانع الشهادة:

(١) لا تقبل شهادة عمودي النسب بعضهم لبعض، والمقصود بعمودي النسب: الأصول والفروع، فلا تقبل شهادة الآباء للأبناء، ولا العكس، وذلك لوجود التهمة؛ لاحتمال أن يكون قد حابه، وهذا باتفاق جمهور العلماء، ويرى بعض الفقهاء جواز الشهادة لعمودي النسب إذا انتفت التهمة؛ بأن كان مبرراً في العدالة لا يمكن أبداً أن يجابي ولو كان لأبيه أو لابنه.

وأما لو شهد عليه فإنه تقبل شهادته؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ بِأَلْفُسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّذِينَ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوَّلَ الدِّينِ وَالْآخِرِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

(٢) اختلف العلماء في شهادة أحد الزوجين للآخر؛ فمنعه جمهور العلماء وأجازاه الشافعية، والراجح أنه إذا كان مبرراً بالعدالة قبلت شهادته كالمثال السابق.

(١) الشرح الممتع (٦/ ٦٢٤ - ٦٢٦).



(٣) قالوا: ولا تقبل شهادة العدو على عدوه، والمقصود بالعدو (من يبغض المشهود عليه، ويتمنى زوال النعمة عنه، ويحزن بسروره، ويفرح بمصيبته).

وأجاز العلماء شهادة الأخ والعم والخال بعضهم لبعض، وكذلك شهادة الصديق لصديقه. النوع والعدد في الشهادة:

(١) في الأموال: تقبل شهادة النساء مع الرجال؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فيشهدن في البيع، والإجارة، والهبة، والوصية، والرهن، والكفالة، ونحو ذلك.

(٢) أما ما ليس بهال (كالحدود والقصاص ما عدا الزنا)، وكذلك ما لا يقصد به المال ولا يطلع عليه إلا الرجال غالباً (كالنكاح، والرجعة، والطلاق، والوكالة) فلا يثبت إلا بشهادة رجلين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

ويلاحظ في ذلك أن ما أوجب قصاصاً في باب الجنايات فلا بد فيه من شهادة رجلين، وما أوجب ما لا فيجوز شهادة رجل وامرأتين.

وذهب بعض أهل العلم: إلى أن المرأتين تقومان مقام الرجل في جميع الشهادات، إلا في الحدود فقط من أجل الاحتياط في الحدود، واستدلوا بعموم قول النبي ﷺ: «أليس شهادة المرأة نصف شهادة الرجل»<sup>(١)</sup>، فأطلق ولم يقيد ذلك بالأموال، وكذلك فإن الله تعالى ذكر العلة في اشتراط العدد في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُكْرِهَ إِحْدَهُمَا إِلَى الْآخَرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولم يذكر أن العلة المال، ولكن العلة أن تقوى المرأة بالمرأة فتذكرها إذا نسيت.

قال ابن عثيمين: (وهذا يكون في الشهادة في الأموال وفي غير الأموال إلا ما سلك فيه طريق الاحتياط، ويكون كذلك في المرأة معها رجل أو ليس معها رجل، وهذا هو القول الراجح)<sup>(٢)</sup>.

(٣) في حد الزنا: لا يثبت إلا بشهادة أربعة رجال عدول أحرار مسلمين؛ لقوله تعالى: ﴿لَوْ لَا جَاءَ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَلَوْلِيَّكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمْ الْكَذِبُونَ﴾ [النور: ١٣].

(١) البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠).

(٢) الشرح الممتع (٦/٦٤٣).



(٤) ما لا يطلع عليه إلا النساء: تقبل فيه شهادة النساء، كشهادتهن في الولادة والبركة، وغيوب النساء في مواضع لا يطلع عليها الرجال، وكالحيض، وانقضاء العدة، ونحو ذلك. ويتعلق بالشهادات عموماً ما يلي:

- (١) يشترط في الشهادة اتفاق الشهود فيما شهدوا فيه.
  - (٢) تجوز الشهادة على الشهادة في جملة الحقوق، عدا ما يسقط بالشبهة كالحدود، فلا بد فيه من الشهادة الأولى، ولا يشهد أحد على شهادة آخر.
  - (٣) حكم الرجوع عن الشهادة: إذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم، صح رجوعهم بشرط أن يكون رجوعهم أمام القاضي.
- وأما إذا رجعوا بعد الحكم: فلا ينتقض حكم القاضي، بل ينفذ، ويترتب على ذلك أنها يضمنان الغرم أو التلف الذي لحق بالمشهود عليه باتفاق المذاهب الأربعة.
- وإذا كان ذلك في حد الزنا، فإنه يقام عليهم حد القذف عند الحنفية.
- ولو رجعوا عن شهادة أوجب قصاصاً، واقتصر من المشهود عليه، فالذي ذهب إليه جمهور العلماء من الشافعية والحنابلة وأكثر المالكية أنه إذا نفذ القصاص، أو قُتل الردة، أو رَجِم الزنا، أو الجلد أو القطع ومات المجلود أو المقطوع؛ فإنه يقتصر منهم (أي: من الشهود) إذا كانوا قد تعمدوا الشهادة؛ لأنهم تسببوا في قتله، وأما إن أخطأوا فإن الدية تلزمهم.

#### • ثانياً: اليمين:

• والمقصود باليمين: تأكيد ثبوت الحق أمام القاضي؛ بذكر اسم الله، أو صفة من صفاته، والأصل في مشروعيته قوله ﷺ: «اليمين على من ادعى واليمين على المدعى عليه»<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن الشخص لا يستحلف إذا كان الأمر متعلقاً بحقوق الله كالعبادات والحدود، ولكن يستحلف فيما كان من حقوق الأدميين.

فلا نقول لإنسان: احلف أنك أديت الزكاة، فإنه لا يلزمه الحلف.

ولا يقال لإنسان: احلف أنك ما زنت، وهكذا كل ما يوجب حداً.

(١) الترمذي (١٣٤١)، وفي رواية عند الدارقطني (١١٠/٣)، والبيهقي (٢٥٣/١٠) بلفظ: «اليمين على المدعى واليمين على من أنكر»، وصحّحه الشيخ الألباني في الإرواء (٢٦٦١).



وأما ما يوجب تعزيراً ففيه تفصيل: إذا كان حقاً لله لا يستحلف عليه، وإذا كان حقاً لأدمي فربما نستحلفه.

شروط اليمين القضائية:

- (١) أن يكون الحالف مكلفاً (بالغاً عاقلاً).
- (٢) أن يحلف الشخص بنفسه، فلا تقبل فيها النيابة عنه، فلا يحلف الوكيل مثلاً.
- (٣) ألا تكون في الحقوق الخالصة لله، كالحدود والعبادات.
- (٤) أن يكون المدعى عليه منكراً حق المدعى، فإن كان مقراً فلا يحتاج إلى اليمين.
- (٥) أن يعجز المدعى عن البينة، لقوله ﷺ: «شاهدك أو يمينه».

أنواع اليمين:

تنقسم اليمين أمام القاضي إلى ثلاثة أقسام:

- (١) يمين الشاهد: وذلك للاطمئنان إلى صدقه أنه يشهد بالحق.
- (٢) يمين المدعى عليه: وهي اليمين الأصلية؛ لأنها توجب الحق، أو تدفع التهمة، ودليله قوله ﷺ: «البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر». ويلاحظ أن يمين المدعى عليه تكون على صفة جوابه، لا على صفة الدعوى، فإذا ادعى شخص على آخر مائة جنيه، وأقر المدعى عليه بخمسين فقط، فإنه يحلف: والله ما له عندي إلا خمسون جنيهًا، ولا نحتاج أن نحلفه فيقول: والله ما له عندي مائة جنيه.

- (٣) يمين المدعى: أي: التي يثبت بها المدعى حقه، ولا يجد المدعى إلا شاهداً واحداً، فقد حكم النبي ﷺ بشاهد ويمين<sup>(١)</sup>.

وقد نحتاج إلى تحليفه إذا نكل المدعى عليه فترد اليمين على المدعى، فيحكم له بحلفه ونكول المدعى عليه، ويدخل في هذا الباب أيان القسامة لإثبات تهمة الجناية على القاتل، ويدخل فيها أيضاً: أيان اللعان لنفي حد القذف عنه.

(١) مسلم (١٧١٢)، وأبو داود (٣٦٠٨)، والترمذي (١٣٤٣)، وابن ماجه (٢٣٦٨).



الحكم في نكول المدّعى عليه عن اليمين:  
في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: قالوا: ترد اليمين على المدّعي، ولا يقضى له بمجرد نكول المدّعى عليه؛ لأنه لما نكل المدّعى عليه عن اليمين، قوي جانب المدّعي، فكان نكوله بمنزلة الشاهد، ويمين المدّعي بمنزلة الشاهد الثاني؛ هذا قول الشافعية والمالكية ورأي عند الحنابلة.

القول الثاني: لا ترد اليمين على المدّعي، بل يقضى له بمجرد نكول المدّعى عليه، سواء نكل حقيقة؛ بأن قال: لا أحلف، أو حكماً؛ بأن سكت فلم يحلف، ودليلهم أن النبي ﷺ قال: «البينة على المدّعي، واليمين على من أنكر»، فلم يوجب إعادة اليمين مرة أخرى، ولأنه إذا نكل عن اليمين كان مقراً إقراراً تقديرياً لصاحب الحق، وهذا مذهب الحنفية والمشهور من مذهب الحنابلة.

القول الثالث: فيه تفصيل؛ وهو أنه إذا كان المدّعي يحيط بالشيء دون المدّعى عليه ردت عليه اليمين، وإن كان العكس لا ترد، فيحكم له بنكول المدّعى عليه.

مثلاً: إذا جاء رجل إلى ورثة ميت يدعي عليه فقال: أنا أدعي على مورثكم ألف ريال، فقال الورثة: ليس لك شيء، فنقول للمدعي: ألك بينة؟ قال: ما عندي بينة، ولكن اجعلهم يحلفون أنه ما في ذمة مورثكم لي شيء، فقال الورثة: لا نحلف، فهل يحكم عليهم؟ على ظاهر كلام الحنابلة يحكم عليهم، وعلى القول الذي أشرت إليه يقال للمدعي: هذا الشيء تحيط به علماً، والمدّعى عليهم لا يحيطون به علماً، فعليك اليمين<sup>(١)</sup>، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

قال الشيخ ابن عثيمين: (ولو قال قائل بأن هذا يرجع إلى نظر الحاكم واجتهاده، لا فيما يحيط به المدّعي والمدّعى عليه علماً، ولا فيما لا يحيط به علماً، فكان هذا له وجه قوي؛ لأن القاضي قد يعلم من قرائن الأحوال أن المدّعي مخطئ فيرى أن رد اليمين عليه متأكد...) (٢).

(١) انظر: الشرح المتع للشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ (٦/ ٥٤٠).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٥٤١).

مسألة: هل اليمين مزيل للحق؟

الجواب: اليمين ليس مزيلًا للحق، بل هو لإنهاء الخصومة، فإذا حكم له بيمينه، ثم أثبت المدعي البينة بعد الحكم قبلت البينة وحكم له بها.

• ثالثًا: الإقرار:

معناه: لغة: الإثبات

وشرعًا: إخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه.

مشروعيته: الإقرار ثابت من الكتاب والسنة والإجماع:

أما (الكتاب): فقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُفُونًا فَوَءِمِينَ يَأْلَقِشُ شُهَدَاءَ لِلّٰه وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، وشهادة الإنسان على نفسه: إقرار.

وأما (السنة): فكما تقدم في حد الزنا أن النبي ﷺ قال في قصة العسيف الذي زنا بالمرأة: «واغديا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»<sup>(١)</sup>.

وأما (الإجماع): فقد أجمعت الأمة على صحة الإقرار، وكونه حجة إلى يومنا هذا.

والإقرار قد يكون صريحًا، وقد يكن ضمنيًا:

فمثال الصريح أن يقول: لفلان عليّ ألف جنيه، أو يُسأل: هل لفلان عليك ألف جنيه؟ فيقول: نعم.

ومثال الضمني: أن يقول له قائل: لي عليك ألف جنيه، فيقول: قد قضيتها، أو يقول: إنك وهبتها لي، فهذا يثبت ضمناً أنه أخذ ألف الجنيه، ويبقى بعد ذلك النظر في إتيانه بالبينة التي تثبت القضاء أو الهبة.

شروط صحة الإقرار:

(١) أن يكون المقر مكلفًا، وهو العاقل البالغ، فلا يصح من مجنون، ولا من صبي، إلا فيما يصح تصرفه فيه مما جرت العادة به كالأشياء الصغيرة.

(٢) أن يكون مختارًا غير مكره.

(١) البخاري (٢٣١٥)، (٦٨٢٨)، ومسلم (١٦٩٨)، والترمذي (١٤٣٣)، وابن ماجه (٢٥٤٩).





(٣) ألا يكون محجوراً عليه، وهو الممنوع من التصرف، وقد يكون الحجر لحظاً نفسه؛ كالمجنون والصغير والسفيه، فلا يصح إقرارهم؛ لأنهم ممنوعون من التصرف، وأما المحجور عليه لحظاً غيره - وهو المفلس - فيصح إقراره قبل الحجر، ولا يصح إقراره بدين أو حق وجب بعد الحجر، وأما إقراره فيما ليس بحق؛ كإقراره بالزواج، أو بالطلاق، أو النسب، أو غير ذلك مما لا يتعلق بحق الغرماء؛ فإقراره صحيح.

#### أنواع الإقرار:

قد يكون الإقرار فيما يتعلق بحق الله، وقد يكون فيما يتعلق بحق الآدمي:

(١) فيما يتعلق بحق الله: كحد الزنا والسرقه وشرب الخمر، ففيه خلاف بين العلماء؛ هل يشترط تكرار الإقرار، أو يكفي إقراره مرة واحدة؟ والصواب أنه يكفي الإقرار مرة واحدة على الراجح من أقوال أهل العلم، وقد بينت ذلك في أبوابها، مع بيان خلاف العلماء في ذلك.

(٢) أما الإقرار فيما يتعلق بحق الآدمي: فلا خلاف أنه يكفي مرة واحدة، ويشترط في ذلك أن يكون المقر له (صاحب الحق) معلوماً، وألا يتعلق به حق الغير، وأما الشيء المقر به إذا كان مجهولاً فإنه لا يمنع من صحة الإقرار؛ كأن يقول: لفلان عليّ حق، فيصح إقراره، ثم يطالب ببيان هذا الحق المجهول.

#### الإقرار في حالتي الصحة والمرض:

المقصود بحال الصحة: أنه غير مريض، أو مريض مرضاً غير مخوف، أي: غير مرض الموت.

والمقصود بحال المرض: أنه المريض مرض الموت. ومعنى «مرض الموت» المرض الذي يعجز صاحبه عن ممارسة أعماله المعتادة، ويكون مما يخاف منه الموت غالباً، وأن يتصل به الموت فعلاً، فهذه ثلاثة شروط لا بد من توفرها ليحكم به أنه مرض الموت، فإذا لم يمت من مرضه مثلاً فلا يحكم عليه شرعاً أنه تصرف في مرض الموت، وبناء على ما تقدم نقول:



(١) يصح الإقرار من الإنسان في حالة الصحة؛ سواء كان الإقرار لوارث أو لأجنبي.

(٢) في حال المرض: إذا أقر لوارثه بهال لا يقبل تصرفه، إلا أن يكون هناك سبب ظاهر عليه بينة؛ كأن يكون اشترى منه شيئاً، ولم يوف ثمنه مثلاً، فيصح إقراره، وإن أقر لأجنبي بهال صح إقراره، وهذا مذهب الحنابلة والحنفية.

وأما مذهب الشافعية: فيصح إقرار المريض لوارث، ولأجنبي؛ لأن من صح إقراره في صحته صح إقراره في مرضه، ولأن الأصل أنه محق في إقراره، ولأنه انتهى إلى حالة يصدق فيها الكاذب، ويتوب فيها الفاجر.

ومذهب المالكية قريب من مذهب الشافعية؛ إذ إنهم يرون صحة إقرار المقر في حالة المرض إذا لم يتهم في إقراره، فإن كان في إقراره ما يدل على التهمة لم يقبل، وهذا القول هو الراجح، والله أعلم.

رابعاً: القضاء بالقرائن:

القرينة: لغة: العلامة الدالة على الشيء.

واصطلاحاً: هي كل أمانة ظاهرة تقارن شيئاً خفياً فتدل عليه.

ويلاحظ أن جمهور الفقهاء لا يحكمون بالقرائن في الحدود؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات، وكذلك في القصاص للاحتياط في موضوع الدماء.

طريقة الحكم بالقرائن ترجع إلى فطانة القاضي، وتأمله لأحوال المتخاصمين؛ كما قضى سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ للمرأة بابتها، لما اختصمت إليه المرأتان، فقال: ائتوني بسكين أشقه بينكما، فصرخت الصغرى، وقالت: هو ابنها، فحكم لها بقرينة الأمومة والشفقة التي منعها من قتل ولدها.

وكذلك فإن الشرع قضى لصاحب اللقطة أنها له إذا عرفها، فجعل تعريفه لها علامة تدل على صدقه، وأنه صاحبها. وجعل إنبات الشعر حول القبل علامة البلوغ.

كما يعد العلماء وجود دم الحيض علامة على براءة الرحم من الحمل، وغير ذلك من الأمارات والعلامات الدالة على اعتبار القرائن في الأحكام.



وقد تكون القرائن دليلاً على رفض دعوى المدّعي؛ كأن يدعي فقير لا مال معه أنه أقرض غنياً موسراً مالاً كثيراً، وقد مر بنا أن وجود التهمة علامة على عدم قبول شهادة الشاهد، كأن يشهد لأبيه أو لابنه.

قال ابن القيم: (فمن أهدر الأمارات والعلامات في الشرع بالكلية، فقد عطل كثيراً من الأحكام، وضيع كثيراً من الحقوق)<sup>(١)</sup>.

وهذا آخر ما يسر الله لي جمعه من هذا الكتاب، وهو خاتمة كتابي: (الخلاصة في فقه الكتاب وصحيح السنة)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، سائلاً الله أن يجعله خالصاً لوجهه، ويتقبله مني، وأن ينفع به المسلمين، والحمد لله رب العالمين، وصلّ اللهم وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

عادل بن يوسف العزازي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين



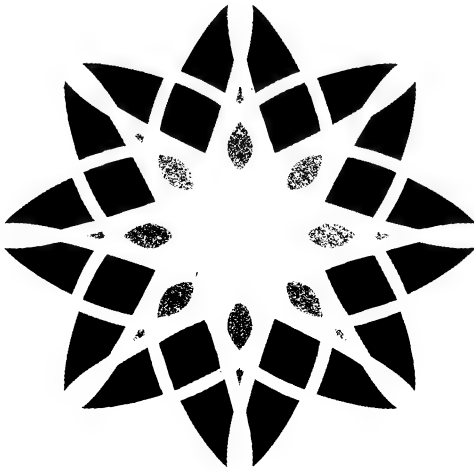
(١) الطرق الحكمية (ص ١٠).





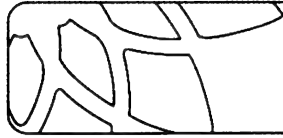






## فهرس المحتويات





## فهرس المحتويات

٥.....	كتاب النكاح
٧	أحكام النكاح
١٢.....	أحكام الخطبة
٢٧.....	عقد النكاح
٤١.....	الكفاءة
٤٧.....	الصداق
٥٧.....	المحرمات من النساء
٧١.....	الشروط في النكاح
٧٩.....	العيوب في النكاح
٨٤.....	أنكحة الكفار
٨٨.....	أحكام الرضاع
٩٦.....	الوليمة والزفاف وشؤون الجماع
١١٥.....	عشرة النساء، وحقوق الزوجين
١٢٦.....	فصل في حكم خدمة المرأة لزوجها
١٢٩.....	تعدد الزوجات
١٣٨.....	شبهات وردود
١٤٥.....	كتاب الطلاق وأحكام الأسرة المتعلقة به
١٤٦.....	أحكام الطلاق



١٥٠	شروط إيقاع الطلاق
١٦١	ألفاظ وصيغ الطلاق
١٦٧	أقسام الطلاق
١٧٩	حكم طلاق الثلاث
١٩١	النشوز
١٩٦	كتاب الخلع
٢٠٤	كتاب الإيلاء
٢١٠	كتاب الظهار
٢١٦	كتاب اللعان
٢٢٨	أحكام العدة
٢٤٢	الإحداد
٢٥٠	كتاب النفقات
٢٦٣	ثبوت النسب
٢٧٠	الحضانة
٢٧٧	الرضاع

### كتاب البيوع

٢٨٣	
٢٨٥	كتاب البيوع
٢٩٦	شروط العقد
٣٠٠	البيوع التي حرمها الشرع
٣٢٩	مسائل عامة متعلقة بعقد البيع
٣٤٢	أنواع خيار البيع



٣٤٨.....	الشروط في البيع
٣٥١.....	أبواب الربا
٣٥٨.....	مسائل متعلقة بالربا
٣٧٢.....	فصل في أحكام بيع الثمار
٣٧٨.....	باب السلم
٣٨٣.....	عقد الاستصناع
٣٨٤.....	باب القرض
٣٨٩.....	باب الرهن
٣٩٩.....	باب الضمان
٤٠٦.....	باب التفليس
٤١٦.....	باب الحجر
٤٢٤.....	باب الحوالة
٤٢٩.....	باب الصلح
٤٣٥.....	<b>كتب من قسم المعاملات</b>
٤٣٧.....	كتاب الشركات
٤٥٥.....	العقود الزراعية
٤٦٢.....	إحياء الموات
٤٦٧.....	الإقطاع
٤٧١.....	<b>كتاب الإجارة</b>
٤٧٣.....	كتاب الإجارة
٤٨٩.....	باب الجعالة



٤٩٤.....	كتاب المسابقة والمناضلة
٥٠٤.....	كتاب الوكالة
٥١٢.....	كتاب الشفعة
٥١٩.....	كتاب العارية
٥٢٧.....	كتاب الوديعة
٥٣١.....	كتاب الغصب
٥٤٠.....	كتاب اللقطة واللقيط
٥٥٠.....	كتاب الهبة
٥٧١.....	كتاب الوقف
٥٨٨.....	كتاب الوصايا
٦٠٢.....	الوصاية
٦٠٧.....	<b>كتاب الأطعمة والأشربة</b>
٦٠٩.....	كتاب الأطعمة
٦٣٦.....	كتاب التذكية
٦٤٧.....	كتاب الصيد
٦٥٧.....	كتاب العقيقة
٦٦٣.....	كتاب الأشربة
٦٧٩.....	<b>كتاب اللباس والزينة</b>
٦٨٢.....	أولاً: أحكام اللباس
٧١٥.....	ثانياً: أحكام الزينة
٧٤١.....	<b>كتاب الإيمان والكفارات والنذور</b>



أولاً: الأيمان .....	٧٤٣
ثانياً: الكفارات .....	٧٦٨
ثالثاً: النذور .....	٧٧٥
<b>كتاب الجهاد .....</b>	<b>٧٨٧</b>
كتاب الجهاد .....	٧٨٩
<b>كتاب الجنائيات .....</b>	<b>٨٢٥</b>
كتاب الجنائيات .....	٨٢٧
أولاً: الجناية على النفس .....	٨٢٩
أحكام القصاص .....	٨٣٣
ثانياً: الجناية على ما دون النفس .....	٨٤٨
أحكام الديات .....	٨٥٦
<b>كتاب الحدود .....</b>	<b>٨٧٥</b>
كتاب الحدود .....	٨٧٧
أولاً: حد الزنا .....	٨٨٤
ثانياً: حد القذف .....	٨٩٥
ثالثاً: حد السرقة .....	٩٠٢
رابعاً: حد شرب الخمر .....	٩١٦
خامساً: حد الحرابة، وحكم البغاة .....	٩٢٢
فصل: في أحكام البغاة .....	٩٢٦
سادساً: حد الردة .....	٩٢٩
أحكام التعزيرات .....	٩٣٦



٩٤١ .....	كتاب الإمامة
٩٤٣ .....	كتاب الإمامة
٩٥٧ .....	كتاب القضاء
٩٥٩ .....	كتاب القضاء
٩٦٨ .....	الدعوى والبيئات
٩٨٥ .....	فهرس المحتويات
٩٨٦ .....	فهرس المحتويات

نصيبهم وإخراج فني ونسبهم

مركز الأدهم

٠٠٢٠١١٤٨٦٨٤٣٥٣

Markaz.aladham@gmail.com

